

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المحجج

شرح المذهب للشيرازي

الإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي

المجلد الثاني عشر

مكتبة دار الحديث
بمكة المكرمة

مكتبة دار الحديث



الطبعة الوحيدة الكاملة من:
كتاب المجموع
شرح المذهب للشيرازي

دعاء مستجاب :

أَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ أَنْ يَهْدِيَ بِرَحْمَتِهِ وَأَمْنِهِ وَأَعْلَمِهِ وَأَمْرِهِ
وَأَنْصَحِهِ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ، وَأَكْثَرَهَا أَنْصَحًا بِهِ وَأَمْنًا قَائِدًا لِبَيْعِ
الْمُسْلِمِينَ ۞

[الشيخ محيي الدين النووي في المقدمة ج ١ ص ١٠٣]

الجزء الثاني عشر

وهو الجزء الأول من تكملة هذا الشرح

بقلم

محمد نجيب طبعي

رئيس قسم السنة وعلوم الحديث
بجامعة أم درمان الإسلامية

وحقوق الطبع محفوظة له

الطبعة الثانية

مكتبة الإرشاد
جدة - الملكة العزيزة السعودية

أَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ إِنَّمَامَهُ عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهِ
وَأَكْمَلِهَا ، وَأَتَمُّهَا وَأَعْجَلُهَا وَأَنْفَعُهَا فِي
الْآخِرَةِ وَالْأُولَى وَأَكْثَرُهَا انْتِعَاغًا بِهِ وَأَعْمَهَا
فَائِدَةً لِّجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الموفق إلى تمام الصالحات بنعمته ، والموجه إلى حفظ تراث النبوة برحمته ، والملمهم من أراد إلهامه صدق الكلمة ، وصحة الفهم ، وصفاء القريحة ، فجاءت أعمالهم ذات آثار مدوية ، يتناقلها من كانوا من نظرائهم ، ومن حاولوا أن يكونوا من أشباههم ، حتى هجم بهم العلم على حقايقه فاستلنا ما استوعر منه المترفون ، وأنسا بما استوحش منه الجاهلون ، أعيانهم مفقودة ، وأمثالهم في القلوب موجودة .

وإذا كان الإمامان الحافظان شيخا الإسلام وبركتا الأنام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي وخليفته في المجموع تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي قد جهدا جهدهما في شرح المذهب إلى ما شاء الله لكل منهما أن يبلغه من شرحه حتى قضى كل منهما نحبّه عند باب من أبواب الفقه لم يتجاوزا حدود العبادات إلا بمرحلة قصيرة لا تزيد على بضعة أبواب من أبواب البيوع ، وبالتحديد توفي الإمام النووي عند أول باب الربا وتوفي الإمام السبكي عند الرد بالعيب .

ولما كان للإمام النووي دعوة ضارعة إلى العليم الخبير جاءت في مقدمته الغراء لهذا الكتاب المبارك حيث قال :

أَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ إِتْمَامَهُ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ

وَأَكْمَلَهَا ، وَاتَّمَّهَا وَأَعْجَلَهَا وَأَنْفَعَهَا فِي

الْآخِرَةِ وَالْدُنْيَا وَأَكْثَرَهَا انْتِفَاعًا بِهِ وَأَعْمَهَا

فَائِدَةً لِّجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ .

لذا كان تناول أي عالم هذا الكتاب الذي بدأه الإمام الحبر أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي بمتنه المحكم (المذهب) الذي حوى من المسائل أعوصها ومن المشكلات أعمقها من أشق الأعمال العلمية ، وحسب المذهب أني أحصيت الكتب التي صنفت في حل مشكلاته فبلغت خمسة وعشرين كتابًا ، لهذا كان عزم الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة النووي الجولاني^(١) على شرحه من أعظم الأعمال في تاريخ المعارف

(١) نسبة إلى الجولان بفتح الجيم قال في تهذيب الأسماء واللغات : هي قصبة بليدتنا نوى .

الإسلامية إذ تناوله على نهج فريد خالف به جميع من سبقه ومن لحقه بطريقته المبتكرة فهو يتناول الفصل تاماً فلا يقطعه كلمات ومفردات كصنيع غيره من الشراح ، فلا يستطيع القارئ متابعة صاحب المتن إذ يعترضه كلام الشارح ، ولا يستطيع متابعة تسلسل كلام الشارح إذ يتعثر في كلمات المتن ، مما يجعل المعاني والأحكام تلتقط من هذه الكتب التقاط الطائر الحب بمنقاره ، أو تفتيش الكالي بمنظاره . فجاء الإمام النووي بهذا النسق البديع إذ يشبع القارئ بوضع الفصل من المذهب تاماً ، أو القطعة من الفصل المشتملة على مسألة بعينها متميزة ، ثم يأتي بكلمته الفاصلة (الشرح) ويسوق مما أفاء الله عليه من فيض العلم ، مما دانت له جابرة العقول والأفهام ، حتى صار طيلة سبعة قرون أو تزيد مرجعاً لكل من كتب أو صنّف في الفقه أو الحديث أو الرجال أو اللغة أو التفسير أو الأصول في جميع آفاق العلوم الشرعية ، والمعارف الإلهية .

ثم أدركته المنية رضي الله عنه وهو في ريعان فتوته فقد مات في الخامسة والأربعين ، وقد بلغنا أنه رضي الله عنه كان ذا أنامل فسفورية تضيء له في الظلام ، مما جعل إنتاجه غزيراً كما وكيفاً .

ولما استطاع في عصر لم تكن وسائل الإضاءة كافية لأرباب القرايطيس والأقلام في زمن وجيز وعمر قصير أن يخلف هذا الحشد الفاره من المطولات مثل : روضة الطالبين وهي اثنا عشر مجلداً وشرح مسلم وهو ثمانية عشر مجلداً وتهذيب الأسماء واللغات وهو ثلاثة مجلدات وشرح للبخاري لم يتمه وكتب أخرى كالمناهج وحاشية على التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي ورياض الصالحين والأذكار وكتب يضيق المقام عن ذكرها .

وقد التزم رحمه الله بما خطه في مقدمته من خطة يسير عليها ومنهج يتسنى به ، ثم قفى الله على آثاره بالإمام الحافظ التقى السبكي فحاول أن يتم المجموع من حيث انتهى سلفه العظيم ، وكان رحمه الله موغلاً في الأصوليات يمثل أسلوب عصره في عمقه وبُعد غوره وطول نفسه حتى جاء شرحه لبابين من البيوع في مجلدين كبيرين كانا ثلاثة في طبعة سابقة للمتاجرين بترائنا من أديعاء النشر وكذبة الطباعين والطماعين .

ولما قضى نحبه رحمه الله عند نهاية الرد بالعيب من كتاب البيوع وبقيت بقية كبيرة من أبواب هذا الكتاب وكنت قد حققت نسختي من الكتاب من أول صنيع الإمام النووي الذي استوعبته تسعة مجلدات ثم حققت ما عالجه الإمام السبكي في مخطوطاتها ومطبوعاتها ، إذا بي أبشّر برؤيا للإمام النووي يقلدني سبحة حبّاتها أشبه بأسفار الكتب ، وأنا امرؤ قليل الرؤى إلى حد الندرة ، ولا أرى إلا رؤيا يكون لها شأن ضخم يترك في حياتي الخاصة أثراً

دائمًا ، وقد لا تتجاوز رؤاى طيلة حياتى التى قاربت السبعين خريفًا عدد أصابع اليدين ، فلما أصبحت وأجلتُ خاطرى فى هذه الرؤيا ، وكانت نفسى تراودنى أن أقدم على إكمال المجموع ، ولكن ضخامة العمل وهيبة المقام تأخذ بحُجْزَتى أن أخطو نحو تنفيذ ما أحجم به فى خاطرى حتى كانت هذه الرؤيا التى كنت قد كتمت أمرها حتى لا أصاب بعدم إتيامه وضْعًا أو طبعًا ، فرأيت منى عزيمة لم أعهد لها فى أى عمل أتيت به ، وإقدامًا لم أدر من عجب حل بى عائثته ، ومنها جأوا وضحا مضيقًا مائلًا أمامى عابته ، فشمرت ساعدى وخضت هذا الشبح المائج ، والخضم الهائج ، وأحسست أنى دعوة الإمام النووى المستجابة ، وأنى مسخر بيد القدرة لتحقيقها بعد تعليقاتها .

وكان الكتاب على نقصانه مرجعًا لكل من كتب فى الفقه وأصوله أو الحديث وعلومه ، أو اللغة وفروعها ، طيلة سبعة قرون ، مع أنه لم يتناول سوى العبادات وبعض كتاب البيوع ، وعندما انتهيت من تحقيق المجموع فى مطبوعه ومخطوطه ، ووصلت فى الأمر الذى أحسست بأنه تكليف وتشريف أن أتم هذا الكتاب وأن يتحقق على يدي ما كان معلقًا من دعوة الإمام الولي الحافظ النووى ، واعتقدت أن فى إكماله كرامة جليّة له رضى الله عنه ، لأن وضوح الكرامة وجلاءها فى أن يتحقق الدعاء على يد مسكين لا يخطر على بال أحد أنه يستطيع أن يخط حرفًا واحدًا فى تكميلته ، فليس الفقير من المشهورين ولا ذوى الألقاب العلمية ، ولا المناصب الدينية ، ولا توجد شميمة صلة تربطه بمثل هذا العمل المتعظم ، ومن هنا كانت الكرامة للإمام النووى جليّة جلاء النهار .

وحين وصلت إلى أواخر الجزء السادس عشر فى طبعتنا السابقة والسابع عشر فى طبعة القلعة سُجنت فى سجون عبد الناصر (هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلازلًا شديدًا) وظن بعضهم أنه لم يؤذن لى فى إتيامه كما لم يؤذن لسلفي الكريمين ، كما ظن كثير منهم أن فى حبسى هذه المرة — وقد سبق قبله حبوس — نهاية الأجل ، وختام الحياة ، وعلى هذا يكون الكتاب قد تناوله ثلاثة منهم اثنان من أعلام الإسلام لم يتم على أيديهما ، الأمر الذى أغرى بعض ذوى النفوس الصغيرة ، والقلوب المريضة ، أن يتناول على هذا الأمر الجلل ، ويفتات على تسلق هذا الجبل ، ويقحم نفسه فى هذا العمل ، بعنق فيه قتل ، ويد فيها رعدة وشلل ، وعقل فيه خبل وخلل ، وقدم فيها زلل ، فاهتبلوا فرصة غيابى فى سجون ناصر ، وأخرجوا شيئًا شائها يقطع المرائر ، قدحشى بالجهالات ، سدها الضلالات ولحمته العظام الجسيمات وأسمى الجزء الثامن عشر ولا يزال مع الأسى الشديد يطبع مع طبعة مزورة ، لنفق منها بعض المتهاكين على النهب والسلب والكسب الحرام ٢٠ جزءًا ، ليضللوا

الراغبين في المجموع والواقفين في تكملته بعددها من الأجزاء البالغة العشرين جزءاً ، وزين لهم الشيطان عملهم فلفقوا هذا العدد وغلّفوه وزخرفوه وذهّبوه وجعلوه ذا ورق أصفر ليكون الغش كامل الأركان متقن المعالم ، لارتباط اللون الأصفر بما ألفه الناس من كتب التراث ، وحذفوا اسمي من الأجزاء التي سرقوها من تكملتي في طبعتها الأولى (طبعة القلعة) فكم من اللعنات انصبت عليهم من ضحاياهم حين استبانوا وجه الحق ، وعرفوا مكر المحتالين من آكلي السحت والجنّة على العلم وأسفاره ، ومن عجيب أن مرتكب هذه الجناية قد مات عقب انتهائه من طبع هذه النسخة المزورة وترك لغيره يجنى ثمرة هذه الجريمة مالا ، فيكون قد باع آخرته بدنياه غيره .

لهذا أزمعت أن أزيد في كل جزء ما يشبع مادته العلمية استدراكاً لما فاتني ، وانصياعاً لمن نصحني ، وتفويّثاً على المزورين أن يستمرّوا الزور إلى غير نهاية ، فاعتمدت على الله العليّ القدير أن يوفّقني لا لزيادة كل جزء بل لزيادة أجزائه عدداً فأبلغ بها إن شاء الله تعالى أربعة وعشرين جزءاً كل جزء منها أكبر من الطبعة بمقدار الربع أيضاً ، أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يجعله لي لسان صدق في الآخرين ، وأن يكون شافعياً لي يوم الدين ﴿ يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها ﴾ وأن يصلح به من أمّتي وذريّتي ، وأن يشرح صدور الحكام بالحكم بشرائع الإسلام ، فينتفعوا — إن أرادوا — من بحوثه وتحقيقاته ، وتوجيهاته وإقراراته ، حيث نرى في الأفق بشائر النصر للإسلام لائحة ، وعوامل ظهوره بادية ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ﴾ وكل ما هو آت قريب .

ولما كان كل من الإمامين الكبيرين قد بيّن منهجه في تعاطي الشرح الذي قسم الله له أن يتولاه ، كان لزاماً على هذا الفقير الذي لا يبلغ شأن حامل إبريق أحدهما أو نعله أن يعترف أولاً بقلّة بضاعته ، وأنها بضاعة مزجاة ، وأن يستعين بالله ويستخير به بعلمه ويستقدّره بقدرته على القيام بهذا الإكمال ، وأن يطلب ثانياً ممن قرأه أن يدعو للفقير بالرحمة والستر ، وأن يعلمني مما علمه الله مما يراني قصّرت فيه ، فما أنا إلا طالب علم ما حييت ، وما ادعيت أني بلغت شأن العلماء ، ولكن مقامي هو مقام التلميذ في ساحة أهل العطاء والسخاء ممن أوتوا من لدنه علماً ، فمن رأى صواباً فليس منّي ، ولا فضل لي فيه ، إلا التفتيش والبحث والتقييد ، وإنما هو نعمة من ربي ، فإذا زلت القدم ، وأخطأت الصواب القلم ، فإنه من الشيطان الرجيم ، الذي أقسم أن يقعد لنا صراط الله المستقيم ، فليتكرم من عثر على زلة عن أن يتهاون بي ، ويهمل نصيحتي ، فإنه بذلك النصيح يبرئ ذمته أمام ربه ، ويزجي إليّ ما أنا في حاجة إليه من الانتصاح والاستزادة من الفحول الذين يموّج بهم هذا العالم الكبير

الصغير « ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله حتى يأتى أمر الله ». رواه البخارى .
أقول لذا كان على أن أوضح منهجى فى تناول شرح ما بقى من المذهب وهو يبلغ ثلثيه
إذ لم يشرح شيخاى سوى ثلثه فقط .

ولما كانت الأبواب والكتب الباقية عليها مدار النظام العام والخاص للأمم ، وكانت
تتناول النظام الإسلامى الاقتصادى والاجتماعى والجنايى والخلقى والسياسى والعسكرى
والدولى كان على أن أرجع إلى علماء الاقتصاد فيما يتصل بأحكام الشركة والقرض والقراض
والمرابحة وما استجد فى حياة الأمم من معاملات كالتأمين وعقود الامتياز والشركات
المساهمة والمحدودة وذات التوصية وغيرها من أنواع العقود ، ونظم المصارف (البنوك)
التي أصبحت عصب الحياة العامة بل والخاصة من حيث إنها أحراز للأموال تحفظها
لأربابها وتصونها من السرقة والحرقة والفرقة والتلف والضياع وما إلى ذلك من آفات . وقد
تعرضت فى هذه الطبعة إلى هذه الأمور بالتفصيل الذى يشبع نهم طالبى حكم الله فيما
يريدون الشروع فيه من عودة إلى شريعة الخالق جل وعلا ، والبعد عن شرايع العقول البشرية
القاصرة ، والتصويتات الغوغائية الشاردة أو الماكرة ، والقوانين الوضعية العائرة ، وسيرى
القارئ إن شاء الله جهدا مبذولا فى هذا الأفق المالى رجعت فيه إلى أهل التوفر والتخصص
ونقلت الآراء المخالفة فيما اضطرت عليه آراء الناس فى أمور الأموال فنقلتها بحيدة بغير أن
أمس مقاصد أربابها ثم أردفتها مناقشتها مع نقل أقوال من يكون رأيهم هو المحجة مع
الإفاضة فى أدلة كل فريق حتى تنتهى إلى القول الفصل الذى إليه المصير .

أما فى بقية الكتب والأبواب فقد استوعبنا مذاهبها وأقوال علماء كل مذهب وأدلته النقلية
والعقلية (وفى الفقه النقلية والعقلية) وأصول هذه الأحكام ومردّها إلى القواعد الكلية التى
نسلك فيها مسلك أصحابنا أصحاب الوجوه فيما لم يكن فيه حكم قطعى أو كانت فيه
أوجه أو أقوال أو أحوال أو طرق ويقتضينا المقام الترجيح بينها أعملنا أصولنا كما نعمل أصولا
أخرى ليثبت على طريقتنا أو نجمع بين الأصولين والطريقتين . وقد اعتنى أئمة الأصول من
لدى وضع الشافعى رضى الله عنه رسالته إلى عبد الرحمن بن مهدى إلى أن انقسم علماء
الأصول إلى مدرستين — على التعبير العصري — مدرسة المحدثين التى تقوم على إدراك
القواعد التى يتوصل بها إلى استنباط الفقه من الأدلة التفصيلية بهذه الطريقة التى بدأها
الإمام الشافعى رضى الله عنه وقد صنف على هذا النهج من المؤلفين من كانوا البيشة التى
ازدهرت فيها أصول المحدثين وأسهم فيها جمهور من جهابذة العلماء منهم من كان من
المعتزلة فى ناصيتهم كالقاضى عبد الجبار المعتزلى فى كتابه العمدة وقد شرحه أبو الحسن

البصري المعتزلى سنة ٤٦٣ في كتابه المعتمد ثم تلاه إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك ابن الشيخ أبى محمد الجوينى الشافعى الأشعرى المتوفى سنة ٤٧٨ بكتابه البرهان ثم أعقبه تلميذه الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى الشافعى صاحب الإحياء والمتوفى سنة ٥٠٥ بكتابه المستصفى . هذه الكتب الأربعة التى يغلب على مؤلفيها أنهم ضربوا بسهم وافر فى علوم الكلام فسميت هذه الطريقة بطريقة المتكلمين ، وكانت هذه الكتب الأربعة أيضاً هى أصول هذه الطريقة لكل من صنف بعدهم على نهجهم ، إما تلخيصاً لها وإما شرحاً للتلخيصات عليها وهكذا .

فالإمام الأصولى المفسر المتكلم محمد بن عمر الرازى الشافعى المعروف بفخر الدين الرازى أو الفخر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ يلخص هذه الطريقة بكتابه (المحصول) ثم يعقبه العلامة الإمام أبو الحسن على بن محمد المعروف بسيف الدين الآمدى المتوفى سنة ٦٣١ بكتابه (الإحكام فى أصول الأحكام) .

فكتابا المحصول والإحكام توالى عليهما أيدي العلماء بالاختصار واختصار الاختصار فاختصر المحصول الشيخ سراج الدين الآرموى فى كتابه التحصيل وتاج الدين الآرموى فى كتابه الحاصل ، وجاء الشيخ شهاب الدين القرافى المالكى المتوفى سنة ٦٨٤ فاقتطف من كتابى التحصيل والحاصل للآرمويين مقدمات وقواعد فى كتاب صغير سماه التنقيحات ، وكذلك فعل القاضى عبد الله بن عمر البيضاوى الشافعى المتوفى سنة ٦٨٥ فى كتابه المنهاج ، وقد اختصر كتاب الحاصل الإمام أبو عمرو بن الحاجب المالكى المتوفى سنة ٦٤٦ فى كتابه (منتهى السؤال والأمل فى علمى الأصول والجدل) ثم اختصره بدوره فى كتابه (مختصر المنتهى) ثم توالى الشروح على هذه الكتب المختصرة وتمخضت عن هذه حواش وعلى الحواشى تقارير . وتمتاز هذه الكتب جميعاً بتقرير القواعد الأصولية حسبما تدل عليها الدلائل والبراهين فما أيدته الدلائل من القواعد أثبتوه ، وما خالف ذلك نفوه ، من غير التفات إلى موافقتها للفروع الفقهية المعززة إلى الفقهاء أو مخالفتها ، وبذلك كانت هذه الأصول على هذا النحو طريقاً إلى الاستنباط وحاكمة على الفروع الفقهية وليست خادمة لها ، لهذا كانت هذه الفروع فى ورودها أحياناً فى كتبهم على سبيل التمثيل أو وسيلة من وسائل الإيضاح وليست سبيلاً إلى تقعيد القاعدة ، والبناء عليها .

أما المدرسة الأخرى — إذا جازت لنا هذه التسمية — (فتمتاز بتقرير القواعد الأصولية التى ظنوا أن أئمة المذهب ساروا عليها فى اجتهادهم وتفرع المسائل الفقهية وإبداء الحكم

فيها ، وعمدتهم في تقرير هذه القواعد الفروع الفقهية المنقولة عن أولئك الأئمة ، والسرفى سلوك علماء الحنفية هذه الطريقة أن أئمتهم لم يتركوا لهم قواعد مدونة مجموعة كالتى تركها الشافعى لتلاميذه ، وإنما تركوا لهم فروعاً ومسائل فقهية كثيرة متنوعة وبعضها منشورة فى ثنايا هذه الفروع فعمدوا إلى تلك الفروع ، وجمعوا المتشابه منها بعضه إلى بعض واستخلصوا منها القواعد والضوابط وجعلوها أصولاً لمذهبهم ليؤيدوا بها الفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم ، ولتكون سلاحاً لهم فى مقام الجدل والمناظرة ، وعوناً لهم على استنباط أحكام الحوادث الجديدة التى لم يعرض لها أئمتهم فى اجتهاداتهم السابقة^(١) وقد أدى بهم ذلك إلى أنهم كانوا يقررون القواعد الأصولية على مقتضى الفروع المنقولة عن أئمة المذهب ، وإذا قرروا قاعدة ثم وجدوها تتعارض مع بعض الفروع المقررة فى المذهب عدلوا وشكلوها بالشكل الذى يتفق مع ذلك الفرع الفقهي ، ونضرب مثالين لبيان الطريقتين (أحدهما) ما قالوه فى سببية الوقت لوجوب الصلاة فإن الحنفية وغيرهم اتفقوا على أن وقت كل صلاة من الصلوات الخمس سبب لوجوبها ، واشتغال ذمة المكلف بها ، وشرط لصحة أدائها ، فلا تجب قبل دخوله ، ولا يصح التعجيل بها قبله ، ولا يجوز تأخير أدائها عنه ، كما اتفقوا على جواز فعلها فى أية ساعة من الوقت الذى جعل سبباً لها ، ولكنهم اختلفوا فى جزء الوقت الذى يكون سبباً للإيجاب أى علامة على توجه الخطاب من الشارع للمكلف ، فقال الجمهور : إن السبب هو أول أجزاء الوقت فمتى ابتدأ الوقت صار المكلف مطالباً بأداء الصلاة المحدد لها ذلك الوقت على أن يكون له الخيار فى أدائها فى أية ساعة شاء ، وهذا متى كان أهلاً للتكليف أول الوقت ، فإن لم يكن أهلاً للتكليف أول الوقت كان السبب الجزئى الذى يزول فيه المانع ، فإذا استغرق المانع جميع الوقت لم يتوجه إليه خطاب ولم يكن وجوب .

وقال الحنفية : إن السبب لوجوب الصلاة هو الجزء الذى يتصل به الأداء ، فإن أدت الصلاة فى الجزء الأول كان هو السبب لوجوب الصلاة ، وإن أدت فى الجزء الذى يليه كان هو السبب ، وهكذا ، فإن لم تؤد حتى بقى من الوقت جزء لا يسع غيرها تعين هذا الجزء للسببية ، فإن خرج الوقت ولم تؤد فيه كان السبب هو الوقت كله .

واعتماد الجمهور فيما ذهبوا إليه على الدليل الشرعى وهو قوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ﴾ فإنه سبحانه جعل دلوك سبباً لوجوب الصلاة وتوجه

(١) ارضيت فى تلخيص هذه الطريقة ما ارتضاه صديقى المرحوم الشيخ زكى الدين شعبان .

الخطاب إلى المكلف بقوله ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ ولما بينت السنة أوائل الأوقات وأواخرها دل ذلك على التوسيع على المكلف في أداء الصلوات .

وينبنى على هذا الأصل أن المكلف متى صادفه جزء من الوقت خلا فيه من مواع التكيلف استقر الواجب في ذمته ووجب عليه أدائه أو قضاؤه ، وإذا لم يصادفه جزء من الوقت خالياً من الموانع لا يجب عليه شيء وأما الحنفية فإنهم لم يعتمدوا فيما ذهبوا إليه على دليل من الكتاب أو السنة وإنما اعتمدوا في ذلك على الفروع الفقهية المنقولة عن أئمة المذهب ، ذلك أنهم نظروا في هذه الفروع فوجدوا هذا الفرع وهو : أن الشخص إذا كان مكلفاً في أول الوقت ثم طرأ مانع من التكيلف واستمر هذا المانع حتى خرج الوقت لم تجب عليه الصلاة المفروضة في ذلك الوقت ، ففهموا من هذا الفرع أن الجزء الأول من الوقت ليس سبباً لوجوب الصلاة ، لأنه لو كان سبباً لاستقر الواجب في ذمة المكلف بمجرد وجوده ولا تبرأ الذمة بعد شغلها إلا بأداء الواجب أو قضاؤه . ووجدوا أن المكلف إذا أدى الصلاة في أول الوقت كانت صلاته صحيحة ، فأخذوا من ذلك أن الجزء الأخير ليس هو السبب في وجوب الصلاة لأنه لو كان سبباً لما صحت الصلاة أول الوقت ، لأنها صلاة قد أديت قبل وجود سببها وشرط صحتها وهو الوقت والصلاة لا تصح قبل وجود سببها وتحقق شرط صحتها .

ووجدوا كذلك أن المكلف إذا لم يؤد صلاة العصر حتى دخل الوقت الناقص وهو الوقت الذي يتغير فيه لون الشمس إلى الاصفرار ثم صلاها في ذلك الوقت الناقص كانت صلاته صحيحة مع الكراهة ، فأخذوا من هذا الفرع أن الواجب إذا لم يؤد إلا في آخر الوقت كان آخر الوقت هو السبب لوجوب الصلاة ، لأن صحة أداء الصلاة في الوقت الناقص دليل على أنها قد وجبت ناقصة بسبب نقصان سبب وجوبها وهو الوقت فيصح أدائها في الوقت الناقص أدت كما وجبت ، كما وجدوا من الفروع المقررة : أن المكلف إذا لم يصل العصر حتى خرج وقتها ثم صلاها في اليوم التالي مثلاً في الوقت الناقص لم تصح صلاته ، فأخذوا من هذا أن الواجب إذا لم يؤد في الوقت كان السبب لوجوبه هو كل الوقت ، وليس الجزء الأخير منه ، لأنه لو كان الجزء الأخير هو السبب بعد انتهاء الوقت لما كان هناك مانع من صحة قضاء الصلاة في الوقت الناقص ، لأن الواجب حينئذ يكون قد وجب ناقصاً لنقصان سببه ، فيجوز قضاؤه في الوقت الناقص .

فمراعاة لهذه الفروع وليكون الأصل منطبقاً عليها ، قالوا : إن السبب في وجوب الصلاة هو الجزء الأول إن اتصل به الأداء فإن لم يتصل به الأداء التقلت السببية إلى الجزء

الذى يليه ، وهكذا إذا بقى من الوقت جزء لا يسع إلا الصلاة المفروضة تعين هذا الجزء للسببية ، فإن خرج الوقت ولم يؤد المكلف الصلاة أضيفت السببية إلى الوقت كله .

(والثانى) أن الحنفية قرزوا فى أصولهم « أن المشترك لا يعم » والمشارك هو اللفظ الذى وضع لمعنى ثم وضع لغيره واحداً أو أكثر كلفظ العين للذهب والعين الباصرة والجاسوس ، فمثل هذا اللفظ لا يصح — كما تقول القاعدة — أن يستعمل فى عبارة واحدة إلا فى معنى واحد من معانيه ، ولم يرد عن إمام من أئمة المذهب أنه صرح بهذه القاعدة وإنما أخذها علماء الحنفية من بعض الفروع الفقهية كقولهم فى الوصية لو أوصى شخص لمواليه وكان للموصى موال أعلنون وأسفلون ومات الموصى قبل البيان بطلت الوصية ، فإنما هذا البطالان إنما جاء نتيجة لجهالة الموصى له ، وهذه الجهالة لا تأتى إلا من ناحية أن لفظ الموالى مشترك بين المعتقين — بكسر المثناة الفوقية — ويقال لهم موال أعلنون وبين المعتقين — بالفتح — ويقال لهم موال أسفلون ، ولم يحمل على انترعين جميعاً فى هذه المسألة ، بل المراد منه أحدهما فقط ، وهو غير معلوم ، ففهم العلماء من ذلك (أن المشترك لا يعم) وجعلوها قاعدة من قواعدهم الأصولية ، وعندما رأى بعض علماء الحنفية أن القاعدة بهذه الصورة لا تتلاءم مع بعض الفروع الفقهية الأخرى المقررة فى المذهب كقولهم فى مسائل اليمين (لو قال : والله لا أكلم مولاك — وكان للمخاطب موال أعلنون وأسفلون — فكلم واحداً منهم حنث ، فإن الحكم بالحنث بكلام أي واحد من الموالى لا يجىء إلا إذا كان لفظ المولى مستعملاً فى هذه الصورة فى معنيه معاً ، وهذا مخالف للقاعدة المقررة فى المشترك لما رأى بعضهم هذا شكها بهذا الشكل فقال : « المشترك لا يعم إلا إذا كان بعد نفى فيعم » ولا شك أن لفظ المولى فى هذا الفرع واقع بعد النفى فلهذا صح أن يراد منه معنيه جميعاً فى عبارة واحدة ، ولهذا أكثر الحنفية من ذكر الفروع الفقهية فى كتبهم الأصولية لأنها فى الواقع هى الأصول لتلك القواعد ، وإن كانوا يذكرونها على جهة التفريع والبناء على القواعد الأصولية .

وكما سبق أن قلنا آنفاً ، إن لكل من الطريقتين كتباً وقد جئنا على كتب الفريق الأول الذين سلكوا مسلك الشافعى وغلب عليهم تسميتهم بالمتكلمين لكون أكثرهم من المتكلمين أما الحنفية فقد صنفت لهم مصنفات على طريقتهم نذكر أهمها : فكتاب الأصول لأبى بكر أحمد بن على الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ ، وتقويم الأدلة لأبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى المتوفى سنة ٤٣٠ ، والأصول لشمس الأئمة السرخسى المتوفى سنة ٤٨٢ والأصول لفخر الإسلام على بن محمد البزدرى المتوفى سنة ٤٨٢ وكتابه أحسن هذه

الكتب وأوفاه ، وقد شرحه عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنة ٧٣٠ بكتابه كشف الأسرار .

ثم جاءت طائفة أخرى من الفريقين فجمعت بين الطريقتين في مصنفات تحصل الفائدتين وتجمع الحسنيين إذ أن فائدة الجمع بين الطريقتين هي فائدة خدمة الفقه بتطبيق القواعد الأصولية على مسائله وربطها بها ، وفائدة تحقيق القواعد الأصولية ، وإقامة الأدلة عليها .

فكتب مظفر الدين أحمد بن علي المشهور بابن الساعاتي الحنفي المتوفى سنة ٦٩٤ كتابه (بديع النظام ، الجامع بين كتابي البزدوى والإحكام) وكتب صدر الشريعة عبيد الله ابن موسى الحنفي المتوفى سنة ٧٤٧ كتابه المسمى بالتنقيح ثم شرحه في كتاب (التوضيح) وقد لخص في كتابه هذا أصول البزدوى والمحصول للرازي والمختصر لابن الحاجب .

وَألف تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ابن شيخنا تقي الدين السبكي صاحب التكملة الأولى للمجموع المتوفى أعني تاج الدين هذا سنة ٧٧١ كتابه المسمى (جمع الجوامع) وقال في أوله : لقد جمعته من زهاء مائة مصنف . وألف محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٨٦١ كتابه المسمى بالتحريير وشرحه تلميذه محمد بن محمد أمير حاج الحلبي المتوفى سنة ٨٧٩ بشرح سماه (التقرير والتحبير) . وألف محب الله بن عبد الشكور الحنفي المتوفى سنة ١١١٩ كتابه مسلم الثبوت وهو من أدق كتب المتأخرين . كل هذا شددنا بها يدنا بفضل من الله المنان وهو حسبنا ونعم الوكيل .

أما بالنسبة لما هو أشرف وأجل وما يعد قبلة المجتهدين والمفتين من الموقعين عن رب العالمين فهو كتاب الله العزيز فقد استعنا في شرحه بما يسره الله لنا من كل ما يتعلق بكتاب الله العزيز من تفاسير وأحكام وعلوم للقرآن ، منها ما كان للاستفادة من علمه ، ومنها ما كان للرد على سوء فهمه ، وكذلك الشأن في كل فن أفدنا منه ، تعليماً أو تقويماً ، وإليك هي :

- ١ — الجامع لأحكام القرآن بتحقيق الشيخ أطفيش للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي طباعة دار الكتب المصرية .
- ٢ — جامع البيان بتحقيق العالمين الأستاذين أحمد ومحمود محمد شاکر تأليف الإمام محمد بن جرير أبي جعفر الطبري طباعة المعارف .

- ٣ — مفاتيح الغيب تأليف الإمام ابن خطيب الرى المعروف بالفخر الرازى .
طباعة المصرية .
- ٤ — تفسير القرآن العظيم تأليف الإمام الحافظ عماد الدين بن كثير .
طباعة الحلبي .
- ٥ — الدر المنثور فى التفسير بالمأثور للإمام الحافظ الجلال السيوطى .
طباعة الحلبي .
- ٦ — فتح البيان فى مقاصد القرآن نسخة بتحقيقنا لمطبعة الإمام تأليف صديق حسن خان
- ٧ — تفسير الكشاف تأليف العلامة محمود جار الله الزمخشري طباعة الشرقية .
- ٨ — روح المعاني لمفتى الديار العراقية محمود شكرى الآلوسى طبعة المنيرية .
- ٩ — تنوير المقباس من تفسير ابن عباس — تفسير منسوب له رضى الله عنه تأليف محمد بن يعقوب الفيروزابادى طبعة البابى الحلبي .
- ١٠ — حاشية الجمل على الجلالين تأليف الأئمة جلال الدين السيوطى وجمال الدين المحلى والجمل طبعة الميمنية .
- ١١ — حاشية الصاوى على الجلالين طبعة مكتبة الرشاد .
- ١٢ — تفسير ابن باديس تأليف الشيخ عبد الحميد بن باديس الجزائرى طبعة دار الفكر .
- ١٣ — تفسير المنار (غير تام) من دروس الشيخ محمد عبده بالرواق العباسى نقل وزيادة وتعليق السيد رشيد رضا طبعة المنار .
- ١٤ — تفسير در الأسرار (تفسير بحروف المهمل) تأليف محمود حمزة الحسينى من مكتبة الدكتور حسن عباس زكى طبعة المركز العربى للبحث والنشر .
- ١٥ — أضواء البيان (عندى إلى الجزء الثامن) تأليف محمد الأمين الجكنى الشنقيطى طبعة المدني .
- ١٦ — إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم للإمام أبى السعود محمد العمادى طبعة الحسينية .
- ١٧ — تفسير البيضاوى للإمام القاضى عبد الله بن عمر البيضاوى طبعة الحلبي واسمه (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) طبعة سنة ١٣٠٥ هـ .

- ١٨ — التفسير القيم جمعه من كتب الإمام شمس الدين الزرعى المعروف بابن قيم الجوزية الشيخ محمد بن إدريس الندوى طبعة السنة المحمدية .
- ١٩ — فى ظلال القرآن تأليف الأستاذ الشهيد سيد قطب طبعة الشروق .
- ٢٠ — شرح مشكلات القرآن تأليف أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مسلم الدينورى المعروف بابن قتيبة طبعة دار التراث .
- ٢١ — أحكام القرآن للإمام أبى بكر أحمد بن على الرازى المعروف بالجصاص طبعة البهية .
- ٢٢ — أحكام القرآن للقاضى أبى بكر بن العربى المالكي طبعة دار إحياء الكتب العربية .
- ٢٣ — غريب القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق محمد سيد كيلاني طبعة القاهرة سنة ١٣٨١ .
- ٢٤ — متشابه القرآن للقاضى عبد الجبار طبعة دار التراث .
- ٢٥ — أحكام القرآن للإمام الشافعى جمع الحافظ البيهقى طبعة عزت العطار .
- ٢٦ — بلوغ المرام فى شرح آيات الأحكام لصديق حسن خان طبعة المدنى .
- ٢٧ — البرهان فى علوم القرآن للإمام البدر الزركشى طبعة الحلبي .
- ٢٨ — الإتقان فى علوم القرآن للدجال السيوطى طبعة الحلبي .
- ٢٩ — الفوائد فى مشاكل القرآن للعز بن عبد السلام طبعة وزارة الأوقاف بالكويت .
- ٣٠ — فتح ما من به الرحمن فى إعراب القرآن للإمام العكبرى طبعة الحلبي .
- ٣١ — مدارك التنزيل للإمام النسفى طبعة الأميرية .
- ٣٢ — مناهل العرفان للزرقانى طبعة الحلبي .
- ٣٣ — التسجيل الصوتي للقرآن للدكتور محمد ليب السعيد دار الكاتب العربى .
- ٣٤ — بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادى طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٣٥ — التبيان فى أقسام القرآن لشمس الدين بن قيم الجوزية مكتبة السنة المحمدية .
- ٣٦ — معجم ألفاظ القرآن لمجمع اللغة العربية بالقاهرة .
- ٣٧ — شرح معجزات القرآن للشريف الرضى طبعة الحلبي .
- ٣٨ — لباب النقول فى أسباب النزول للحافظ السيوطى طبعة دار التحرير .
- ٣٩ — أسباب النزول للواحدى طبعة مؤسسة الأهرام بتحقيق السيد أحمد صقر .

- ٤٠ — الناسخ والمنسوخ لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي على هامش لباب النقول طبعة السعادة .
- ٤١ — رأى في النسخ لعبد المتعال الجبري سماه بعد ذلك لا نسخ في القرآن — الأخيرة طبعة الاعتصام .
- ٤٢ — إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني طبعة الأميرية .
- ٤٣ — إعجاز القرآن لمصطفى صادق الرافعي طبعة الرسالة .
- ٤٤ — تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار طبعة الخانجي .
- ٤٥ — تفسير التحرير والتنوير للعالم التونسي محمد الطاهر بن عاشور طبعة عيسى الحلبي
- ٤٦ — تفسير سورة النور لتقي ال بن أبي العباس ابن تيمية . طبعة السنة المحمدية .
- ٤٧ — إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني . طبعة مصطفى الحلبي .
- ٤٨ — تفسير سورة النور لأبي الأعلى المودودي طبعة دار الاعتصام .
- ٤٩ — فتح القدير لعلي بن محمد الشوكاني طبعة الحلبي .
- ٥٠ — المهذب فيما وقع في القرآن من المغرب لجلال الدين السيوطي طبع بإشراف الحكومتين المغربية والإمارات العربية مطبعة فضالة — المحمدية — المغرب .
- ٥١ — المصحف المفسر لمحمد فريد وجدى طبعة الشعب .
- ٥٢ — غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري طبعة الأميرية .
- ٥٣ — مقدمة في التفسير لمحمد فريد وجدى طبعة الشعب .
- ٥٤ — التبيان في آداب حملة القرآن للإمام النوري مطبعة الإمام .
- ٥٥ — فضائل القرآن للمحافظ بن كثير قُدِّم له وطبعه الصحفي فاروق علي منصور .
- ٥٦ — تفسير جزء عمّ للأستاذ الإمام محمد عبده طبعة الأميرية .
- ٥٧ — تفسير جزء تبارك للأستاذ الشيخ عبد القادر المغربي طبعة الأميرية .
- ٥٨ — تفسير البيان للشيخ حسنين محمد مخلوف طبعة رابطة العالم الإسلامي .
- ٥٩ — تفسير الجواهر للشيخ طنطاوي جوهرى طبعة الحلبي .
- ٦٠ — محاولة عصرية للتفسير للدكتور مصطفى محمود طبعة المعارف .
- ٦١ — شطحات مصطفى محمود لعبد المتعال الجبري طبعة الاعتصام .
- ٦٢ — التفسير المبسّر للشيخ عبد الجليل عيسى طبعة الأخبار .
- ٦٣ — التفسير المبسّر لمحمد عبد اللطيف (ابن الخطيب) طبعة المصرية .
- ٦٤ — كلمات القرآن للشيخ حسنين محمد مخلوف طبعة المعارف .
- ٦٥ — محاسن التأويل للشيخ جمال الدين القاسمي طبعة الحلبي .

- ٦٦ — فهارس القرآن لمحمود راميار طبعة طهران سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٦٧ — أحكام القرآن للكميا الهراسى الطبرى (مخطوط)
- ٦٨ — تفسير غريب القرآن لابن قتيبة الدينورى طبعة الحلبي .
- ٦٩ — نحو تفسير موضوعي للقرآن بحث نشر في مجلة البيان للشئون الدينية السودانية للشيخ أبى القاسم زين العابدين .
- ٧٠ — زاد المسير فى علم التفسير للحافظ أبى الفرج بن الجوزى طبعة المكتب الإسلامى فى بيروت .
- ٧١ — المصحف الشريف بقراءة الدورى بمكتبة جامعة أم درمان الإسلامية .
- ويلى هذه الدراسات القرآنية كتب علوم القراءات مثل :
- ٧٢ — متن الشاطبية نسخة مخطوطة بخزانتي .
- ٧٣ — الحجة فى القراءات السبع طبع الهيئة العامة للكتاب .
- ٧٤ — متن الجزرية وما عليها من شروح طبعة القاهرة .
- ثم يلى هذه الدراسات فى الشرف وما يتعلق بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم وإليك ما أتيح لى منها - كتب السنة :
- ٧٥ — صحيفة همام بن منبه عن أبى هريرة رضى الله عنه طبعت مع المقدمات والتعليقات بحيدرآباد عام ١٣٧٤ هـ بعناية الدكتور حميد الله عن نسخة خطية من مكتبة برلين .
- ٧٦ — الموطأ لإمام الأئمة مالك بن أنس برواية يحيى بن يحيى بن بكر اللثي المصمودى تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٧٧ — العلل للإمام على بن عبد الله المدينى تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمى طبع المكتب الإسلامى بيروت عام ١٣٩٢ هـ .
- ٧٨ — الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيبانى تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف طبعة القاهرة عام ١٣٨٧ هـ .
- ٧٩ — الزهد والرقائق لعبد الله بن المبارك المروزى تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى نشر ماليكواوى بالهند عام ١٣٨٦ .
- ٨٠ — الموطأ برواية ابن ذهب طبع المغرب بتحقيق بعض العلماء المغاربة .
- ٨١ — مسند الحميدى — شيخ البخارى — وهو غير الحميدى الجامع بين الصحيحين تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى طبع فى ماليكواوى بالهند عام ١٣٨٧ .

- ٨٢ — السنن لسعيد بن منصور الخراساني المكي بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي مطبعة على بريس ماليكاوى عام ١٣٨٧ هـ .
- ٨٣ — مسند الإمام أحمد قال الحافظ ابن حجر فى تعجيل المنفعة : ليس فى المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ، وقد اعتذر عنه أن الإمام أحمد أمر بالضرب على بعض هذه الأحاديث وهذه منها ولكنها تركت سهواً . وقد حقق الشيخ أحمد محمد شاكر من المسند ما أخرجه دار المعارف فى خمسة عشر جزءاً وهو يقارب ثلث المسند .
- ٨٤ — مسند الإمام أحمد بطبعته الهندية وعلى هامشه ملخص كنز العمال .
- ٨٥ — الفتح الربانى بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيبانى للشيخ أحمد عبد الرحمن الساعاتى (البنا) لم يتمه وقفت منه على ٢٢ مجلداً .
- ٨٦ — صحيح البخارى (الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) الطبعة العثمانية .
- ٨٧ — فتح البارى شرح صحيح البخارى للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى طبعة المصرية ثم طبعة السلفية ولى مآخذ على كل طبعة منهما .
- ٨٨ — هدى السارى مقدمة فتح البارى للحافظ ابن حجر العسقلانى الطبعتان المشار إليهما ونسخة طبعة الأميرية .
- ٨٩ — إرشاد السارى شرح صحيح البخارى للحافظ أحمد بن محمد القسطلانى طبعة الميمنية ١٢ جزءاً وأخرى طبعة الأميرية ١٠ أجزاء .
- ٩٠ — إتحاف البارى فى شرح صحيح البخارى لأبى زكريا الأنصارى مفصلاً بينها وبين إرشاد السارى بجدول طبعة الميمنية .
- ٩١ — عمدة القارى شرح صحيح البخارى للإمام محمود بن أحمد العيني الحنفى طبعة المنيرية .
- ٩٢ — الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى للإمام محمد بن يوسف بن على الكرماني المطبعة المصرية .
- ٩٣ — سنن أبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني تحقيق محيى الدين عبد الحميد طبعة القاهرة عام ١٣٥٤ هـ .
- ٩٤ — فتح الملهم فى شرح صحيح مسلم للشيخ الديوبندى ط حيدرآباد .

- ٩٥ — المفهم بما أشكل من تلخيص صحيح مسلم للشيخ أحمد بن عمر القرطبي ط الحلبي .
- ٩٦ — إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم للإمام محمد بن خليفة الدسناني الشهير بالألبى على هامش شرح مسلم للنووي ط الحلبي .
- ٩٧ — إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (مخطوط) .
- ٩٨ — جامع الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة تحقيق الشيخ أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي لثلاثة أجزاء منه والباقي جزءان بغير تحقيق على التحقيق .
- ٩٩ — جامع الترمذي المذكور بتحقيق الأستاذ عزت الدعاس طبعة حمص سنة ١٣٨٧ هـ .
- ١٠٠ — سنن النسائي للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب تحقيق محمد عطاء الله القوصياني الأمرستري طبع المطبعة السلفية بلاهور بباكستان سنة ١٣٧٦ ، المسمى بالمجتبي مختصر السنن الكبرى والمجتبي هو أحد كتب السنة .
- ١٠١ — سنن ابن ماجة للإمام محمد أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبع دار إحياء الكتب العربية .
- ١٠٢ — سنن الدارمي أبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد تحقيق محمد أحمد دهمان طبع دمشق سنة ١٣٤٥ هـ وطبعة عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المنورة .
- ١٠٣ — مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه للمروزي تحقيق شعيب الأرنؤوط طبع المكتب الإسلامي .
- ١٠٤ — صحيح ابن خزيمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة تحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي طبع المكتب الإسلامي بيروت سنة ١٣٩١ هـ .
- ١٠٥ — صحيح ابن حبان أبي حاتم البستي طبع الجزء الأول منه بتحقيق الشيخ أحمد شاكر في دار المعارف وطبع جزءان آخران طبع مطبعة العاصمة بدون تحقيق على التحقيق .
- ١٠٦ — صحيح أبي عوانة طبعة بيروت .
- ١٠٧ — شرح السنن لشيخ الإسلام الحسين بن مسعود الفراء البغوي تحقيق شعيب

- الأزناؤوط وزهير الشاويش طبع المكتب الإسلامى سنة ١٣٩١ هـ .
- ١٠٨ — المعجم الكبير للمحافظ أبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى تحقيق وتخريج حمدى عبد المجيد السلفى طبع الجزء الأول منه ببغداد بإشراف وزارة الأوقاف العراقية.
- ١٠٩ — التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد للمحافظ أبى بكر عمر بن عبد البر تحقيق مصطفى العلوى ومحمد البكرى طبع الملكية بالرباط سنة ١٣٨٧ هـ .
- ١١٠ — المسند لسليمان بن داود الطيالسى طبع حيدرآباد سنة ١٣٥١ هـ .
- ١١١ — تيسير الفتاح الودود فى تخريج المنتقى لابن أبى الجارود للسيد عبد الله الهاشم يعانى المدنى .
- ١١٢ — مصنف ابن أبى شيبة للمحافظ أبى بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبة طبعت منه خمسة أجزاء بمطبعة العلوم الشرفية بحيدرآباد سنة ١٣٩٠ هـ .
- ١١٣ — نفع قوت المغتذى بشرح سنن الترمذى طبع بالهند سنة ١٣٤٢ هـ .
- ١١٤ — الشمائل المحمدية للإمام الترمذى طبع مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٢٥٣ هـ .
- ١١٥ — تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة أبى عبد الله محمد بن مسلم الدينورى طبع القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ .
- ١١٦ — سنن الدارقطنى ومعه شرح لشمس الحق العظيم آبادى طبع هاشم يمانى .
- ١١٧ — شرح معانى الآثار للإمام أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطماوى مطبعة الأنوار المحمدية سنة ١٣٨٧ هـ .
- ١١٨ — معالم السنن لمحمد بن محمد بن إبراهيم البستى وهو شرح مختصر سنن أبى داود مع كتاب تهذيب أبى داود للمنذرى مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٧ هـ .
- ١١٩ — المستدرك للحاكم أبى عبد الله بن البيع وبذيله تلخيص المستدرك للمحافظ الذهبى طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد سنة ١٣٤٣ هـ .
- ١٢٠ — مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للمحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى طبع حسام الدين القدسى .
- ١٢١ — عارضة الأحوذى على كتاب الترمذى للقاضى أبى بكر محمد بن عبد الله ابن محمد بن العربى طبع المطبعة المصرية سنة ١٣٥٠ هـ .
- ١٢٢ — السنن الكبرى لأبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى وبذيله الجوهر النقى فى الرد

على البيهقي لأبي الترمذاني طبع الهند دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد سنة ١٣٥٤

- ١٢٣ — البخارى بشرح الزركشى المطبعة المصرية .
- ١٢٤ — شرح السندى لصحيح البخارى للإمام أبى الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادى السندى ط دار المعرفة بيروت .
- ١٢٥ — الاعتبار فى النسخ والمنسوخ من الآثار للإمام الحافظ أبى بكر محمد بن موسى الحازمى تحقيق الشيخ راغب الطباخ الحلبي طبع حلب سنة ١٣٤٦ هـ .
- ١٢٦ — العمدة فى معالم الحلال والحرام من خير الأنام عليه السلام للحافظ أبى محمد تقى الدين عبد الغنى المقدسى الحنبلى جمع ما اتفق عليه الشيوخ فى أمهات أحاديث الأحكام تحقيق الشيخ أحمد شاكر طبع سنة ١٣٧٣ هـ .
- ١٢٧ — جامع الأصول من أحاديث الرسول (ﷺ) للحافظ أبى السعادات مجد الدين مبارك بن محمد بن الأثير الجزرى تحقيق الشيخ محمد الفقى طبع على نفقة المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود طبع من ١٣٦٨ — ١٣٧٤ هـ .
- ١٢٨ — إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للحافظ تقى الدين بن دقيق العيد شرح فيه عمدة الأحكام المار فى ١٠٧ تحقيق محمد حامد الفقى ومراجعة الشيخ أحمد شاكر سنة ١٣٧٣ هـ .
- ١٢٩ — العمدة حاشية على كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد تحقيق على بن محمد الهندى (بمصر) أربع مجلدات .
- ١٣٠ — فتح الأشراف لمعرفة الأطراف للحافظ جمال الدين أبى الحجاج يوسف بن الزكى لمزى طبع مع :
- ١٣١ — التكت الظراف على الأطراف تعليقات للحافظ ابن حجر العسقلانى صححه وعلّق عليه الشيخ عبد الصمد شرف الدين طبع بمباى بالهند صدر منه إلى الآن سبعة أجزاء وطبع الجزء الأول سنة ١٣٨٤ هـ .
- ١٣٢ — مفتاح الصحيحين للشيخ محمد الشريف بن مصطفى التوقاوى من علماء الآستانة عمل مفتاحًا للبخارى ومفتاحًا لصحيح مسلم وسماههما مفتاح الصحيحين طبع سنة ١٣١٣ هـ .
- ١٣٣ — سنن النسائى (المجتبى) بشرح السيوطى وحاشية السندى لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب الشافعى طبع المصرية .

- ١٣٤ — السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الشافعي صدر منها أربعة أجزاء
طبعة الهند .
- ١٣٥ — شرح سنن ابن ماجه غير كامل للشيخ علاء الدين مفلطاي بن قليج
(مخطوط) .
- ١٣٦ — مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه للحافظ السيوطي .
- ١٣٧ — ما تمس إليه الحاجة من سنن ابن ماجه في ثمان مجلدات للشيخ سراج الدين بن
الملقن (مخطوط) .
- ١٣٨ — تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للحافظ السيوطي طبعة الحلبي ومنه :
- ١٣٩ — إسعاف المبطل برجال الموطأ .
- ١٤٠ — أوجز المسالك في شرح موطأ الإمام مالك للعالم الهندي الشيخ محمد زكريا
الكاندهلوي طبع على نفقة الشيخ زايد آل نهيان .
- ١٤١ — الاستذكار لما في الموطأ من المعاني والآثار لأبي عمر يوسف بن عبد البر طبع
مصر .
- ١٤٢ — الاستيفاء والإيماء لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (مخطوط) .
- ١٤٣ — المنتقى من شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي طبع على نفقة
مولاى السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب طبع مطبعة السعادة بالقاهرة على
يد الحاج عبد السلام بن شقرون .
- ١٤٤ — القبس في شرح موطأ مالك بن أنس غير تام للقاضي أبي بكر بن العربي
(مخطوط) .
- ١٤٥ — شرح الزرقاني على موطأ مالك للإمام محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني
طبع أحمد حنفي بمصر .
- ١٤٦ — دليل السالك إلى موطأ مالك لشيخنا ومجيزنا بأسانيده الإمام محمد حبيب الله
بن مايايى الجكنى الشنقيطى طبع مصر .
- ١٤٧ — إضاءة الحالل من ألفاظ دليل السالك لشيخنا الإمام محمد حبيب الله
الشنقيطى طبع مصر .
- ١٤٨ — مسند أبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكرى طبع دائرة المعارف العثمانية .
- ١٤٩ — المعلم بفوائد كتاب مسلم للإمام محمد بن علي المازرى المالكي
(مخطوط) .

- ١٥٠ — السنن والآثار للإمام الحافظ أبي بكر البيهقي طبع الهند تاما وطبع منه جزء للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بتحقيق السيد أحمد صقر .
- ١٥١ — مسند الربيع بن حبيب الأباضي طبع مصر .
- ١٥٢ — شرح النووي على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري طبع المصرية .
- ١٥٣ — حلية الأولياء للحافظ أبي نعيم الأصبهاني طبع مطبعة السعادة .
- ١٥٤ — ثلاثيات المسند (نفثات صدر المكمدة وقوة عين الأرمدة) طبعة دمشق بشرحه للمقدسي (المكتب الإسلامي للأستاذ زهير شوايش) .
- ١٥٥ — التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني طبعة اليماني .
- ١٥٦ — نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للإمام الزيلعي بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري — مصر — المجلس العلمي . . .
- ١٥٧ — الأدب المفرد للإمام البخاري طبعة الهند .
- ١٥٨ — علل ابن أبي حاتم بتحقيق محب الدين الخطيب للحافظ ابن أبي حاتم الرازي طبع السلفية .
- ١٥٩ — كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للإمام علاء الدين البرهانفوري طبعة حلب .
- ١٦٠ — الجامع الكبير المعروف بجمع الجوامع للحافظ الجلال السيوطي مخطوطة مصورة بمقدمة لمعالي حسن عباس زكي طبع الهيئة العامة للكتاب .
- ١٦١ — الجامع الأزهرى في أحاديث النبي الأنور للإمام المنادى طبع المركز العربى للبحث والنشر .
- ١٦٢ — الفتح الكبير بزوائد الجامع الصغير من عمل الشيخ يوسف النبهاني طبعة مصطفى الحلبي .
- ١٦٣ — فيض القدير شرح الجامع الصغير للإمام المنادى طبعة مصطفى الحلبي .
- ١٦٤ — الزهد لعبد الله بن المبارك طبع الهند .
- ١٦٥ — السنن الأئمين في الحديث المعنعن لابن رشيد (بالتصغير) بتحقيق العلامة الدكتور الحبيب بلخوجة مفتي الديار التونسية .
- ١٦٦ — المصنف لعبد الرازق بن همام الصنعاني بتحقيق حبيب الله الأعظمي طبعة حلب .

- ١٦٧ — نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأنبياء لمحمد بن علي الشوكاني على منتقى مجد الدين عبد السلام بن تيمية الجد . لأبي العباس أحمد ابن عبد الحليم طبعة المنيرية .
- ١٦٨ — سبل السلام شرح بلوغ المرام للشيخ الأمير الصنعاني على بلوغ المرام للحافظ ابن حجر مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- ١٦٩ — الترغيب والترهيب للحافظ عبد العظيم المنذرى مطبعة الحلبي .
- ١٧٠ — مبارك الأزهري شرح مشارق الأنوار للإمام الصغاني متناً وعز الدين المعروف بابن الملك شرحاً مطبعة الجوائب بالآستانة .
- ١٧١ — السراج المنير شرح الجامع الصغير للإمام العزيزي وبهامشه شرح الحفني طبع المطبعة الأزهرية .
- ١٧٢ — زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم لشيخنا محمد حبيب الله بن ما يأبى الحكني الشنقيطي مطبعة الحلبي .
- ١٧٣ — مشارق الأنوار في مشكل الصحيح من الآثار للقاضي عياض اليحصبي طبعة الهند .
- ١٧٤ — تخريج أحاديث الإحياء بهامش الإحياء للحافظ زين الدين العراقي مطبعة الحلبي ومطبعة الشعب بالقاهرة .
- ١٧٥ — عمل اليوم والليلة لابن السنن طبع المطبعة السلفية .
- ١٧٦ — مفتاح كنوز السنة وصفه بالإنجليزية فنسك ونقله إلى العربية المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي وكان ضمن دائرة المعارف الإسلامية .
- فهرس بالأرقام الثلاثة عشر كتاباً من أمهات كتب السنة .
- ١٧٧ — المعجم المفهرس لألفاظ الحديث رتبته جماعة من المستشرقين بإشراف فنسك ونقله إلى العربية المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي طبعة هولندا .
- ١٧٨ — أقضية الرسول لابن الطلاع .
- ١٧٩ — نزاهة المتقين شرح رياض الصالحين لأبي زكريا النووي تأليف الدكتور مصطفى سعيد والدكتور مصطفى البغا ومحيي الدين علي الشريحي وأمين لطفى طبع مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٣٩٧ هـ .
- ١٨٠ — ذخائر الموارث في التذلل على مواضع الحديث للإمام عبد المغنى النابلسي وقد

- جمع أطراف الكتب السبعة طبع جمعية النشر والتأليف الأزهرية .
- ١٨١ — المطالب العالية للحافظ ابن حجر العسقلاني .
- ١٨٢ — دليل الفالحين شرح رياض الصالحين لابن علان المكي على الرياض للنووي طبع جمعية النشر والتأليف الأزهرية .
- ١٨٣ — شرح الأذكار لابن علان المكي على الأذكار للنووي طبع جمعية النشر والتأليف الأزهرية .
- ١٨٤ — التاج الجامع للأصول للشيخ منصور على ناصيف جمع فيه كتب الأصول الخمسة يعنى ما عدا ابن ماجه من الستة طبع دار احياء الكتب العربية .
- ١٨٥ — إصلاح خطأ المحدثين للإمام الخطايب مطبعة الخليلي .
- ١٨٦ — جامع بيان العلم وفضله لابي عمر بن عبد البر المطبعة المنيرية .
- ١٨٧ — جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً لابن رجب الحنبلي طبعة مصورة بيروت وطبعة بتحقيق الدكتور الأحمدي أبو النور صدر منها جزءان فقط عن مؤسسة الأهرام .
- ١٨٨ — نواذر الأصول للحكيم الترمذي .
- ١٨٩ — البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف لابن حمزة الدمشقي طبعة دار المعرفة .
- ١٩٠ — تيسير الوصول إلى جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الربيع الشيباني مطبعة مصر
- ١٩١ — الإحسان في تقريب أحاديث ابن حبان للجلال السيوطي طبع الهند .
- ١٩٢ — عون الباري في حل أدلة البخاري لصديق حسن خان وهو شرح :
- ١٩٣ — التجريد الصريح للشيخ حسين مبارك الزبيدي .
- ١٩٤ — غاية المقصود في حل سنن أبي داود لشمس الحق العظيم آبادي لم يتم طبع جزؤه الأول بالهند .
- ١٩٥ — عون المعبود في حل أبي داود للشيخ محمد أشرف العظيم آبادي طبع الهند .
- ١٩٦ — بذل المجهود في حل أبي داود للشيخ خليل أحمد الأنصاري طبع القاهرة بتعليقات مختصرة للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي .
- ١٩٧ — المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود للعالم المحقق الشيخ محمود خطاب السبكي لم يتم حيث وقف عند التلبية من كتاب الحج واستأنف إكماله

- ولده الشيخ أمين باسم عون الملك المعبود فى تكملة المنهل العذب المورد ولم يكمل أيضاً . مطبعة السعادة .
- ١٩٨ — تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى للشيخ أبى العلى محمد عبد الرحمن المباركفورى طبعة الهند وطبع طبعة غير محققة على التحقيق طبع مطبعة العاصمة .
- ١٩٩ — التعليق الممجد شرح على موطأ الإمام محمد للشيخ أبى الحسنات اللكنوى طبع الهند .
- ٢٠٠ — لامع الدرارى على جامع البخارى للشيخ محمد زكريا الكاندهلوى طبع باكستان ١٠ مجلدات .
- ٢٠١ — الكوكب الدرى على جامع الترمذى للشيخ محمد زكريا الكاندهلوى طبعة ندوة العلماء بالهند .
- ٢٠٢ — مفتاح السنة للشيخ محمد عبد العزيز الخولى طبعة مطبعة الاستقامة .
- ٢٠٣ — الفائق فى غريب الحديث لأبى القاسم جارا الله محمود بن عمر الزمخشري تحقيق محمد أبو الفضل وعلى النجاوى طبعة سنة ١٣٦٦ بمصر .
- ٢٠٤ — النهاية فى غريب الحديث للإمام مجد الدين أبى السعادات الجزرى بن الأثير تحقيق أحمد الزاوى ومحمود الطناحى . طبعة دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٢٠٥ — شرح الغريبين للإمام الهردى طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- ٢٠٦ — شرح مشكل الآثار لأبى جعفر الطحاوى طبعة جيد آباد .
- ٢٠٧ — تغليق التعليق للحافظ ابن حجر فى وصل معلقات البخارى (مخطوط) .
- ٢٠٨ — جامع المسانيد لأبى الفرج بن الحوزى .
- ٢٠٩ — مسند الإمام البزار .
- ٢١٠ — مسند أبى يعلى الموصلى .
- ٢١١ — تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر .
- ٢١٢ — الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة للإمام بدر الدين الزركشى المطبعة الهاشمية .
- ٢١٣ — مسند الإمام زيد بن على جمع عبد العزيز البغدادى مطبعة القاهرة .
- ٢١٤ — مسند الشافعى للإمام محمد بن إدريس طبعة القاهرة .
- ٢١٥ — شرح تراجم أبواب البخارى للإمام أحمد ولى الله الدهلوى طبع الهند .

- ٢١٦ — نهج البلاغة للإمام على كرم الله وجهه وشرحه لابن أبي الحديد وأخرى تعليق الشيخ محمد عبده طبع دار الفكر ببيروت والحلبى بمصر .
- ٢١٧ — الدر النثير على هامش النهاية للجلال السيوطى المطبعة العثمانية بمصر .
- ٢١٨ — العلل للإمام أحمد بن حنبل تحقيق طلقت قوج بكيت وإسماعيل جراح أوغلى طبعة أنقره سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٢١٩ — المحدث الفاصل بين الرادى والواعى للقاضى أبى محمد الحسن الأمهر مزى تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب ط دار الفكر بيروت سنة ١٣٩١ هـ .
- ٢٢٠ — معرفة علوم الحديث للإمام أبى عبد الله بن البيع الحاكم تحقيق الدكتور معظم جسين سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٢٢١ — رسالة فى المفاضلة بين الصحابة لابن حزم الأندلسى تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٣٨٩ هـ .
- ٢٢٢ — تقييد العلم للحافظ المؤرخ أبى بكر الخطيب البغدادى تحقيق يوسف الغبشى نشر دار إحياء السنة النبوية بيروت سنة ١٣٩٥ هـ .
- ٢٢٣ — الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لأبى عمر يوسف بن عبد البر طبعة نهضة مصر تحقيق على البجاوى .
- ٢٢٤ — الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضى عياض اليحصبى تحقيق السيد أحمد صقر طبعة دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس .
- ٢٢٥ — كتاب الأنساب لتاج الإسلام أبى سعيد عبد الكريم بن محمد بن أبى المظفر السمعانى تقديم المستشرق مارجليوث وصور الكتاب بالزنكوغراف فى ليدن^(١) سنة ١٩١٢ م .
- ٢٢٦ — الإسفار فى نسب الصحابة من الأنصار للشيخ موفق الدين بن قدامة المقدسى تحقيق الأستاذ على نويهض طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٣٩١ هـ .
- ٢٢٧ — مقدمات علوم الحديث للإمام أبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح طبعة الحلبي ..
- ٢٢٨ — تدريب الراوى شرح تقريب النواوى للحافظ الجلال السيوطى تحقيق عبد الوهاب عد اللطيف طبع الحلبي سنة ١٣٨٥ هـ .

(١) بلغنى أنه قد حققه عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني ويطبع الآن فى الهند .

- ٢٢٩ — ألفية الحديث لجلال الدين السيوطي تحقيق أحمد شاكر طبعة الحلبي .
- ٢٣٠ — منهج ذوى النظر شرح منظومة علم الأثر للشيخ محمد محفوظ الترمسي طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٤ .
- ٢٣١ — توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد طبعة القاهرة سنة ١٣٦٨ .
- ٢٣٢ — الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للشيخ محمد عبد الحى اللكنودي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة سنة ١٣٨٤ بحلب .
- ٢٣٣ — الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل لأبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنودي تحقيق عبد الفتاح أبو غده مطبعة الأصيل بحلب سنة ١٣٨٣ .
- ٢٣٤ — قواعد فى علوم الحديث للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي الهندي حقق الجزء الأول من مقدمه عبد الفتاح أبو غده طبع بدار القلم بيروت سنة ١٣٩٢ .
- ٢٣٥ — الجامع لآداب الشيخ والسامع للخطيب البغدادي بيروت .
- ٢٣٦ — طرح التثريب فى شرح التقريب لأبى زرعة بن أحمد بن عبد الرحيم نجل الحافظ العراقى طبع جمعية النشر والتأليف الأزهرية بمصر .
- ٢٣٧ — الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث للحافظ أبى الغد بن كثير طبع دار التراث بالقاهرة .
- ٢٣٨ — التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين العراقى طبعة السلفية .
- ٢٣٩ — فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث للعراقى تأليف الحافظ أبى الخير السخاوى طبعة السلفية .
- ٢٤٠ — تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية لنا وهو الكتاب الأول من سلسلة تحت راية السنة مطبعة الاعتصام .
- ٢٤١ — قواعد التحديث لجمال الدين القاسمى مطبعة الحلبي .
- ٢٤٢ — نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر طبعة الحلبي .
- ٢٤٣ — لقط الدرر فى شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر طبعة الحلبي .
- ٢٤٤ — منظومة الحديث لمولاي السلطان عبد الحفيظ طبعة الرباط .

- ٢٤٥ — السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور مصطفى السباعى مطبعة المدنى سنة ١٣٨٠ القاهرة .
- ٢٤٦ — علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحى الصالح مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٧٩ هـ .
- ٢٤٧ — المنهج فى علوم الحديث للدكتور محمد محمد السماحى ط دار الأنوار للطبع والتجليد والطبع سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٢٤٨ — بحوث فى تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمرى مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٣٩٥ هـ .
- ٢٤٩ — السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب طبعة القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٢٥٠ — أصول الحديث (علومه ومصطلحه) للدكتور محمد عجاج الخطيب طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٣٩١ هـ .
- ٢٥١ — دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين للدكتور محمد محمد أبو شهبة طبع مجمع البحوث الإسلامية .
- ٢٥٢ — سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام لابن هشام بتحقيق محبى الدين عبد الحميد طبعة دار التحرير ، وأخرى تحقيق الإيبارى وزميله .
- ٢٥٣ — سيرة سيد المرسلين للشيخ محمد أبى زهرة طبعت على نفقة أمير دولة قطر .
- ٢٥٤ — سيرة سيد المرسلين لمحمد عزت دروزة طبعت على نفقة أمير دولة قطر .
- ٢٥٥ — سيرة سيد المرسلين لأبى الحسن الندوى طبعت على نفقة أمير دولة قطر .
- ٢٥٦ — نور اليقين فى سيرة سيد المرسلين للشيخ محمد الخضرى بك طبعة المكتبة التجارية .
- ٢٥٧ — نبى البر لإبراهيم الإيبارى دار التحرير .
- ٢٥٨ — زاد المعاد فى هدى خير العباد لشمس الدين الزرعى المعروف بابن القيم تحقيق محمد حامد الفقى .
- ٢٥٩ — شرح الشمائل المحمدية لمنلا على القارى طبعة الجوائب بالقسطنطينية .
- ٢٦٠ — الشفا فى التعريف بحقوق المصطفى للقاضى عياض البحصى .
- ٢٦١ — شرح الشفا لمنلا أبى على القارى تحقيق الشيخ حسنين محمد مخلوف طبع على نفقة أمير أبى ظبى .

- ٢٦٢ — حياة محمد لمحمد حسين هيكل باشا طبعة مطبعة مصر تقديم الأستاذ الأكبر محمد مصطفى المراغى .
- ٢٦٣ — محمد رسول الله لمحيى الدين رضا مطبعة مصر .
- ٢٦٤ — محمد المثل الكامل لمحمد جاد المولى بك مطبعة مصر .
- ٢٦٥ — محمد الخلق الكامل لمحمد جاد المولى بك مطبعة مصر .
- ٢٦٦ — محمد المثل الأعلى بين الأنبياء لخوجة كمال الدين مقدمه اللورد هدلى ترجمة محمود الشريف المطبعة النموذجية .
- ٢٦٧ — سير سيد المرسلين لابن إسحاق المطبعة الأميرية .
- ٢٦٨ — الروضة الزكية فى بعض الأوصاف والخصائص المحمدية بقلم الدكتور حسن عباس زكى ط الهيئة العامة للكتاب .
- ٢٦٩ — النور المهدى = التوجيه والاعتبار إلى معرفة القدر والمقدار لمحمد عبد الدايم الفلالى الموريتانى دار المطبوعات الدولية .
- ٢٧٠ — شفاء السقام فى زيارة خير الأنام لتقى الدين على بن عبد الكافى السبكى طبعة دار الأفاق بيروت .
- ٢٧١ — الصارم المنكى فى الرد على السبكى لابن عبد الهادى المقدسى مطبعة الإمام .
- ٢٧٢ — محمد فى صباه وكهولته وأطوار حياته مجوعة بقلم محمد شوكت التونى المحامى بمصر .
- ٢٧٣ — سيرة خير العباد للإمام الصالحى الدمشقى طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٢٧٤ — لماذا عدد النبى ﷺ نساءه للدكتور أحمد الحوفى طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٢٧٥ — عبقرية محمد لعباس محمود العقاد ط التجارية الطبعة الأولى .
- ٢٧٦ — محمد رسول الله للدكتور مصطفى محمود ط دار المعارف .
- ٢٧٧ — محمد رسول الإنسانية مقالات فى جريدة المساء لعبد الرحمن الشرقاوى .
- ٢٧٨ — محمد رسول الله مقالات لمحمود عبد الوهاب فايد رداً على الشرقاوى بالاعتصام .
- ٢٧٩ — الوحي المهدى للسيد رشيد رضا ط دار المنار .

- ٢٨٠ — سيرة النبي ﷺ للحافظ ابن كثير ط الحلبي .
- ٢٨١ — بردة المديح بشروحها وما كان على نهجها مطابع شتى .
- ومن كتب نقد الحديث ونقض الموضوع والمتروك :
- ٢٨٢ — الموضوعات غير محققة على التحقيق للحافظ أبي الفرج بن الجوزي ط السلفية بالمدينة .
- ٢٨٣ — القول المسدد في الذب عن المسند للحافظ ابن حجر رد فيه على ابن الجوزي فيما تناوله من المسند .
- ٢٨٤ — تغربات السيوطي على ابن الجوزي نسختان مخطوطتان بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- ٢٨٥ — القول الحسن في الذب عن السنن للحافظ الجلال السيوطي رد أيضاً فيه على ابن الجوزي .
- ٢٨٦ — الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية طبعة المدني وهو لمحمد بن علي الشوكاني قاضي صنعاء .
- ٢٨٧ — ظفر الأمان في الرد على الشوكاني فيما زل فيه من الفوائد المجموعة .
- ٢٨٨ — كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ إسماعيل بن محمد الجراحى العجلوني طبع دار إحياء التراث العربى بيروت ط سنة ١٣٥١ .
- ٢٨٩ — المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على ألسنة الحفاظ أبي الخير السخاوي .
- ٢٩٠ — تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الدبيع الشيباني طبعة لجنة النشر والتأليف الأزهرية .
- ٢٩١ — تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعية لابن عراق الكنانى مكتبة القاهرة تحقيق عبد الله الصديق الغمارى وزميله .
- ٢٩٢ — المغنى عن الحفظ والكتاب في قولهم لم يصح شيء في هذا الباب الحفاظ ضياء الدين الموصلى الحنفى (مخطوط) .
- ٢٩٣ — الباعث على الخلاص من حوادث المقاصص للحافظ زين الدين العراقي (مخطوط) .

- ٢٩٤ — اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للجلال السيوطي طبعة التجارية .
- ٢٩٥ — تذكرة الموضوعات للإمام محمد بن طاهر الفتني الهندي الطبعة المنيرية .
- ٢٩٦ — تذكرة الموضوعات للإمام ابن طاهر المقدسي طبعة القاهرة .
- ٢٩٧ — الموضوعات الكبرى لمنلا أبي على القاري ط بيروت تحقيق محمد الصباغ سنة ١٣٩٠ هـ المكتب الإسلامي .
- ٢٩٨ — الموضوعات الصغرى لمنلا أبي على القاري ط بيروت المعروف بالمصنوع في معرفة الحديث الموضوع تحقيق عبد الفتاح أبي غدة مكتب المطبوعات الإسلامية .
- ٢٩٩ — تذكرة الموضوعات لابن القيسراني (مخطوط) .
- ٣٠٠ — تذكرة الموضوعات للإمام العقيلي (مخطوط) .
- ٣٠١ — معراج الدراية للحافظ ابن حجر العسقلاني طبعة الهند .
- ٣٠٢ — تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لعبد الله محمد البشير ظافر ط مصر .
- ٣٠٣ — تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للجلال السيوطي ط مصر .
- ومن كتب تراجم الصحابة والتابعين وتابعيهم من رواة السنة وحملات الآثار وطبقات أهل العلوم والفنون وما تحمله كتب التاريخ من مواليد ووفيات ووقائع وشرائع لا غنى عنها في هذا المقام .
- ٣٠٤ — الإصابة في تمييز أسماء الصحابة للحافظ ابن حجر التجارية ومعها بأسفل كل صفحة :
- ٣٠٥ — الاستيعاب في معرفة الأصحاب للحافظ ابن عبد البر بدون تحقيق .
- ٣٠٦ — الإصابة في تمييز أسماء الصحابة للحافظ ابن حجر ومعها الاستيعاب تحقيق الدكتور طه الزيني .
- ٣٠٧ — أسد الغابة في معرفة أسماء الصحابة لمجد الدين بن الأثير الجزري الجزء الأول طبعة التعاون وبقية الأجزاء طبعة الشعب تحقيق محمود عبد الوهاب فايد ومحمد أحمد عاشور وميليهما .
- ٣٠٨ — سير أعلام النبلاء للحافظ شمس الدين الذهبي ط دار المعارف ثلاثة أجزاء وباقيه مخطوط .

- ٣٠٩ — الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد كاتب الواقدي تحقيق الدكتور عون طبع دار التحرير .
- ٣١٠ — تجريد أسماء الصحابة للحافظ شمس الدين الذهبي طبعة الهند .
- ٣١١ — الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة للشيخ يحيى ابن أبي بكر العامري طبعة الهند .
- ٣١٢ — حسن المحاضرة وبه در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة للجلال السيوطي طبعة الميمنية .
- ٣١٣ — أبو بكر الصديق للشيخ على الطنطاوي الدمشقي طبعة القاهرة .
- ٣١٤ — الصديق أبو بكر للدكتور محمد حسين هيكل باشا المكتبة التجارية ثم دار المعارف .
- ٣١٥ — الفاروق عمر للدكتور محمد حسين هيكل باشا طبعة دار المعارف .
- ٣١٦ — سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه للحافظ أبي الفرج بن الجوزي طبعة القاهرة .
- ٣١٧ — عبقرية الصديق لعباس محمود العقاد طبعة المعارف .
- ٣١٨ — عبقرية عمر لعباس محمود العقاد طبعة المعارف .
- ٣١٩ — ذو النورين عثمان بن عفان لعباس محمود العقاد طبعة دار الهلال .
- ٣٢٠ — عبقرية الإمام لعباس محمود العقاد طبعة دار المعارف .
- ٣٢١ — أبو الشهداء لعباس محمود العقاد طبعة دار الهلال .
- ٣٢٢ — طبقات الصحابة فصل من كتابنا تبسيط علوم الحديث .
- ٣٢٣ — أخبار تميم الداري للمقرئ تحقيق الدكتور محمد عاشور دار الاعتصام .
- ٣٢٤ — فضل آل البيت للمقرئ بتحقيق الدكتور محمد عاشور دار الاعتصام .
- ٣٢٥ — القول القيم فيما يرويه ابن تيمية وابن القيم في فضائل أهل البيت الشريف للإمام حامد المحضار دار الشروق .
- ٣٢٦ — جمهرة أنساب العرب للإمام أبي محمد علي بن حزم الأندلسي طبعة دار الكتب .
- ٣٢٧ — عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري طبعة دار الكتب .
- ٣٢٨ — حياة الصحابة للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي .
- ٣٢٩ — مروج الذهب للمسعودي طبعة دار الكتب .

- ٣٣٠ — الطبقات لخليفة بن خياط شيخ البخارى .
- ٣٣١ — تذكرة الحفاظ للذهبي وما ذيل عليها .
- ٣٣٢ — فلائد العقيان .
- ٣٣٣ — فوات الوفيات . طبعة المكتبة العتيقة بتونس .
- ٣٣٤ — ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي .
- ٣٣٥ — تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير من الأعلام للحافظ الذهبي طبع وتحقيق حسام القدسي .
- ٣٣٦ — معالم الإيمان في أعيان القيروان طبعة المكتبة العتيقة بتونس توزيع دار التراث بالقاهرة .
- ٣٣٧ — تاريخ دمشق لابن عساكر طبعة القاهرة .
- ٣٣٨ — الطبقات الكبرى للشعراني طبعة الحلبي .
- ٣٣٩ — تاريخ نيسابور للحافظ ابن البيع الحاكم طبعة الهند .
- ٣٤٠ — طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي تحقيق محمود الطناحي طبعة الحلبي .
- ٣٤١ — الكامل في التاريخ لأبي السعادات بن الأثير طبعة الهند .
- ٣٤٢ — المشتبه في أسماء الرجال للحافظ شمس الدين الذهبي تحقيق محمد البجاوي طبعة الحلبي سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٣٤٣ — تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر العسقلاني . استدرك ما فات الذهبي في المشتبه . طبع في الدار المصرية ثم في دار الكاتب العربي بتحقيق علي البجاوي ومراجعة الشيخ محمد علي النجار بدأ طبعه سنة ١٣٨٣ وانتهى في سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٣٤٤ — معيد النعم ومبيد النقم لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي طبعة دار الكتاب العربي .
- ٣٤٥ — تاريخ ابن خلدون المعروف ديوان العبر ومقدمته طبعة الأميرية .
- ٣٤٦ — البداية والنهاية للحافظ ابن كثير طبعة المنيرية .
- ٣٤٧ — تاريخ الطبري تحقيق محمود محمد شاكر تأليف أبي جعفر محمد بن جرير طبعة دار المعارف .
- ٣٤٨ — مرآة الجنان في وفيات الأعيان لليافعي اليمني طبعة الهند .

(٣ م — المجموع ج ١٢)

- ٣٤٩ — الجواهر المضية فى طبقات الحنفية للشيخ محى الدين القرشى طبعة القسطنطينية .
- ٣٥٠ — وفيات الأعيان لابن خلكان طبعة السعادة بمصر .
- ٣٥١ — الوافى بالوفيات لصالح الدين الصفدى لم يتم طبعه بيروت .
- ٣٥٢ — معجم الأدباء لياقوت الحموى طبعة محففة فريدة لفريد الرفاعى .
- ٣٥٣ — معجم البلدان لياقوت الحموى طبعة دار الكتب .
- ٣٥٤ — مراصد الاطلاع مختصر معجم البلدان .
- ٣٥٥ — تبين كذب المفترى على أبى الحسن الأشعرى للحافظ ابن عساكر طبعة حسام الدين القدسى .
- ٣٥٦ — الرحلة الأندلسية لمحمد ليب البتانونى .
- ٣٥٧ — الرحلة الحجازية لمحمد ليب البتانونى .
- ٣٥٨ — رحلة ابن بطوطة طبعة الأميرية .
- ٣٥٩ — تواريخ البخارى الثلاثة (مخطوطات بخزانى) للحافظ أمير المؤمنين فى السنة محمد بن إسماعيل البخارى وقد طبعت الآن فى الأسواق .
- ٣٦٠ — طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى الموصلى المطبعة الأخوية .
- ٣٦١ — الدياج المذهب فى أعيان المذهب لابن فرحون المالكى مطبعة الاستقامة .
- ٣٦٢ — بدائع الزهور فى وقائع الدهور لابن إياس طبعة الأميرية .
- ٣٦٣ — النجوم الزاهرة لابن تغرى يردى طبعة الهيئة العامة للكتاب .
- ٣٦٤ — درة الحجال لابن القاضى المكتبة العتيقة بتونس توزيع دار التراث بالقاهرة .
- ٣٦٥ — أبو زرعة الرازى مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعى أطروحة لنيل درجة الدكتوراة للشيخ سعدى صالح الهاشمى .
- ٣٦٦ — الخطط الكبرى للمقرئى طبعة دار التحرير .
- ٣٦٧ — المغنى فى ضبط الأسماء بيفتنى طبعة الهند .
- ٣٦٨ — تحفة ذوى الأرب فى مشكل الأسماء والنسب لابن خطيب الدهشة الفيومى طبعة ليدن سنة ١٩٠٥ م .
- ٣٦٩ — الأنساب المتففة فى الخط / المتماثلة فى الخط والضبط لمحمد طاهر المقدسى طبعة ليدن سنة ١٨٦٥ م ومعه :
- ٣٧٠ — ذيل الأنساب المتففة فى الخط لمحمد بن أبى بكر الأصبهاني .

- ٣٧١ — الباب في مختصر الأنساب لابن الأثير الجزري .
- ٣٧٢ — الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأبي الفضل بن حجر العسقلاني طبعة دار الكتب العربية .
- ٣٧٣ — رفع الإصر عن قضاة مصر طبعة الهيئة العامة للكتاب تأليف الحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني .
- ٣٧٤ — ذيل رفع الإصر لتلميذه أبي الخير السخاوي الحافظ طبع الهيئة العامة للكتاب .
- ٣٧٥ — أبناء الغمر في أبناء العمر لأبي الفضل بن حجر العسقلاني طبع الهيئة العامة للكتاب .
- ٣٧٦ — بغية الوعاة في أخبار النحاة للجلال السيوطي طبعة الحلبي .
- ٣٧٧ — تهذيب الكمال لجمال الدين المزي نسخة مصورة عن مخطوطة بدار الكتب .
- ٣٧٨ — تهذيب التهذيب للحافظ أبي الفضل بن حجر طبعة حيدر آباد بالهند .
- ٣٧٩ — تقريب التهذيب للحافظ أبي الفضل بن حجر طبعة التمكناني بالمدينة طبعها بمصر .
- ٣٨٠ — تهذيب الأسماء واللغات للحافظ محيي الدين النورى صاحب المجموع طبعة المنيرية .
- ٣٨١ — خلاصة تهذيب الكمال لأحمد بن عبد الله الخزرجي تحقيق الشيخ محمود عبد الوهاب فايد مكتبة القاهرة .
- ٣٨٢ — نساء النبي لعائشة عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطيء طبعة دار المعارف .
- ٣٨ — مناقب الشافعى لأبي بكر الحسين البيهقي تحقيق السيد أحمد صقر طبعة دار التراث بالقاهرة .
- ٣٨٤ — تاريخ بغداد للخطيب البغدادى طبعة بيروتية مصورة ١٤ مجلدًا .
- ٣٨٥ — الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي طبعة الهند .
- ٣٨٦ — ميزان الاعتدال في نقد الرجال بتحقيق علي البخاري للحافظ الذهبي طبعة الحلبي .
- ٣٨٧ — لسان الميزان للحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني طبعة الهند .
- ٣٨٨ — إسعاف المبطأ برجال الموطأ للجلال السيوطي طبعة الحلبي ملحقه بالموطأ .

- ٣٨٩ — التعريف برجال الموطأ لأبي عبد الله محمد بن يحيى الحذاء (مخطوط في أربع مجلدات) .
- ٣٩٠ — أسماء شيوخ مالك لمحمد بن إسماعيل بن خلفون الأشيلي (مخطوط) .
- ٣٩١ — رجال الموطأ رواية محمد بن الحسن لقاسم بن قطلوبغا (مخطوط) .
- ٣٩٢ — التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (مخطوط) .
- ٣٩٣ — الكمال في أسماء الرجال لابن النجار محمد بن محمود البغدادي (مخطوط) .
- ٣٩٤ — تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر العسقلاني (مخطوط) .
- ٣٩٥ — التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين بن سبط العجمي طبعة الهند .
- ٣٩٦ — الاغتباط بمعرفة من رُمي بالاختلاط لبرهان الدين بن سبط العجمي طبعة الهند .
- ٣٩٧ — الضعفاء للإمام البخاري طبع مع الضعفاء والمتروكين للإمام عبد الرحمن بن شعيب طبعة الهند .
- ٣٩٨ — الكشف الحثيث على من رمى بوضع الحديث .
- ٣٩٩ — تاج المرفق في تحلية علماء المشرق لخالد بن عيسى البلوي طبع بالاشتراك بين دولتي المغرب والإمارات العربية مطبعة فضالة المحمدية بالمغرب .
- ٤٠٠ — قاموس الأعلام لخير الدين الزركلي طبعة القاهرة .
- ٤٠١ — طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده طبعة الآستانة .
- ٤٠٢ — تاج التراجم لابن قطلوبغا طبعة الآستانة .
- ٤٠٣ — الأعلام الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة للإمام عز الدين بن شداد تحقيق دومنيك سورديل دمشق سنة ١٣٧٣ هـ .
- ٤٠٤ — هداية العارفين في أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي طبعة استانبول .
- ٤٠٥ — البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع لمحمد بن علي الشوكاني .
- ٤٠٦ — الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي .
- ٤٠٧ — الوفيات لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني تحقيق عادل نويهض دار الآفاق .

- ومن كتب أصول الفقه عدا من ذكرناهم آنفاً في أول المقدمة وبعضها أثبتناه :
- ٤٠٨ — الرسالة وهي التي بعث بها الشافعي لعبد الرحمن بن مهدي تحقيق الشيخ أحمد شاكر طبعة الحلبي .
- ٤٠٩ — الإحكام في أصول الأحكام تحقيق أحمد شاكر لأبي علي محمد بن حزم الأندلسي مطبعة الخانجي .
- ٤١٠ — الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين أبي الحسن الآمدي ط دار الكتب .
- ٤١١ — المستصفي للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطبعة الأميرية وبهامشه :
- ٤١٢ — مسلم الثبوت لمحبت الله بن عبد الشكور ومعه :
- ٤١٣ — فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لعبد العلي محمد بن نظام الدين .
- ٤١٤ — المنحول في علم الأصول لأبي حامد الغزالي .
- ٤١٥ — الورقات في علم الأصول لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني طبعة المنيرية .
- ٤١٦ — شرح الورقات في الأصول لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي طبعة المنيرية .
- ٤١٧ — حاشية الصاوي على شرح جلال الدين المحلي لأحمد بن قاسم الصاوي طبعة المنيرية .
- ٤١٨ — أصول الفقه لعلي بن محمد بن الحسين البزدوي ط مكتبة الصنائع .
- ٤١٩ — نشر النود على مراقى السعود لسيدى عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي طبع بإشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث بحكومتى المغرب والإمارات العربية المتحدة .
- ٤٢٠ — جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي مطبعة الحلبي .
- ٤٢١ — شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع طبعة الحلبي .
- ٤٢٢ — حاشية البنانى مع تقريرات الشريبي على شرح المحلي مطبعة الحلبي .
- ٤٢٣ — تراس العقول في تحقيق القياس من الأصول للمشيخ عيسى منون مطبعة التضامن الأنحوى .
- ٤٢٤ — حصول المأمول من علم الأصول لصديق حسن خان طبعة الجسوالى بالقسطنطينية .

- ٤٢٥ — إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني ط صبيح .
- ٤٢٦ — أصول السرخسي الحنفى طبعة دار الكتاب العربى .
- ٤٢٧ — البرهان لإمام الحرمين عبد الملك الجوينى تحقيق عبد العظيم الديب دار الأنصار بالقاهرة .
- ٤٢٨ — شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازانى ط صبيح .
- ٤٢٩ — شرح العضد الإيجى لمختصر المنتهى لابن الحاجب طبعة الخانجى .
- ٤٣٠ — شرح الأزميرى على المرأة منلا على خسرو دار الطباعة العامة .
- ٤٣١ — الكافية فى الجدل لإمام الحرمين أبى المعالى الجوينى .
- ٤٣٢ — تيسير التحرير فى الأصول الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية لابن الهمام ومعه :
- ٤٣٣ — شرح أمير بادشاه على تيسير التحرير طبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٤٣٤ — المسوودة فى أصول الفقه الحنبلى لبنى تيمية الثلاثة مجد الدين عبد السلام أبى البركات وابنه شهاب الدين عبد الحليم وابنه تقى الدين أبى العباس أحمد طبع مكة المكرمة .
- ٤٣٥ — التمهيد لاستخراج المسائل الفروعية من القواعد الأصولية لجمال الدين الإسنى ط الخانجى .
- ٤٣٦ — المعتمد فى أصول الفقه لأبى الحسن البصرى طبع المعهد العلمى الفرنسى بدمشق .
- ٤٣٧ — المنار ومعه شروح للإمام النسفى ط دار السعادة .
- ٤٣٨ — منهاج الأصول للقاضى عبد الله بن عمر البيضاوى المطبعة السلفية .
- ٤٣٩ — نهاية السؤل شرح منهاج الأصول لجمال الدين عبد الرحيم بن حسن الأسنوى ط السلفية .
- ٤٤٠ — سلم الوصول إلى نهاية السؤل شرح منهاج الأصول لجذنا علماً ونسباً الإمام محمد بخيت المطيعى ط السلفية .
- ٤٤١ — تخريج الفروع على الأصول لأبى المناقب شهاب الدين الزنجانى تحقيق الدكتور الصالحى طبع مؤسسة الرسالة .

- ٤٤٢ — الإحكام فى تمييز الفتاوى من الأحكام للإمام القرافى المالكى بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبى غدة ط حلب .
- ٤٤٣ — الفروق فى أصول الفقه المالكى لأبى العباس أحمد بن إدريس عبد الرحمن القرافى مطبعة الحلبي .
- ٤٤٤ — المحصول فى علم الأصول لأبى عبد الله فخر الدين الرازى ط الخانجى .
- ٤٤٥ — رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين عبد الوهاب السبكى طبعة الحلبي .
- ٤٤٦ — إثبات القياس وحجية الإجماع لأبى بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى .
- ٤٤٧ — الأشباه والنظائر فى قواعد فقه الشافعى للجلال السيوطى ط الحلبي .
- ٤٤٨ — الأشباه والنظائر لقواعد الفقه الحنفى لأبى العباس زين الدين بن بختيم ط القاهرة .
- ٤٤٩ — قواعد الأحكام فى فقه الشافعى للعز بن عبد السلام ط الاستقامة .
- ٤٥٠ — تأسيس النظر لأبى زيد الدبوسى مطبعة الإمام .
- ٤٥١ — اللمع فى الأصول لأبى إسحاق إبراهيم الشيرازى صاحب المذهب .
- ٤٥٢ — أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى بك طبعة التجارية .
- ٤٥٣ — إعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين الزرعى المعروف بابن قيم الجوزية المطبعة الكروستانية .
- ٤٥٤ — حاشية البدخشى على شروح المنهاج طبعة صبيح .
- ٤٥٥ — روضة الناظروجنة المناظر لابن قدامة طبعة المنار .
- ٤٥٦ — الموافقات للإمام الشاطبى تحقيق الشيخ عبد الله دراز .
- ٤٥٧ — الفقيه والمتفقه للحافظ أبى بكر الخطيب البغدادى تعليق وتصحيح إسماعيل الأنصارى بسوريا .
- ٤٥٨ — أصول الفقه الإسلامى للشيخ زكى الدين شعبان .
- ومن كتب المذهب الشافعى :
- ٤٥٩ — الأم للشافعى برواية الربيع بن سليمان المرادى .
- ٤٦٠ — مختصر الأم للإمام المزنى أبى إبراهيم إسماعيل بن يحيى .

- ٤٦١ — الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي الذي أودعه المزني في مختصره الذي صنفه الإمام اللغوي أبو منصور الأزهري تحقيق الدكتور محمد جبر الألفي مراجعة الشيخ محمد بشير الإدليبي والدكتور عبد الستار أبي غدة سلسلة التراث الإسلامي نشر وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٣٩٩ هـ طبع المطبعة العصرية بالكويت .
- ٤٦٢ — الحاوي لأبي الحسن الماوردي أقضى القضاء شيخ مدرسة العراقيين مخطوطة في دار الكتب والوثائق المصرية وكنا لا نجد كتاب الوديعه حتى عثرنا عليه فصورناه واستعنا به في طبعتنا هذه تحت رقم ٨٢ .
- ٤٦٣ — البيان للقاضي أبي الخير العمراني مخطوطة بدار الكتب أيضًا .
- ٤٦٤ — شرح إبهام الوجيز (مخطوط) .
- ٤٦٥ — الوسيط لأبي الفتوح أسعد العجلي أمير شاه عليّ التحرير (مخطوط) .
- ٤٦٦ — أسنى المطالب شرح روضة الطالب (مخطوط) .
- ٤٦٧ — حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة ابن حجر علي المنهاج (مخطوط) ومطبوع مع حواشي التحفة مع الشرواني .
- ٤٦٨ — إرشاد المحتاج في شرح المنهاج لبدر الدين قاضي شهبة الأسدي .
- ٤٦٩ — الابتهاج بحواشي المنهاج لبدر الدين أبي البقا .
- ٤٧٠ — خلاص الباري من إرشاد الفتاوى من مسالك الحاوي .
- ٤٧١ — الابتهاج بشرح المنهاج لتقي الدين السبكي .
- ٤٧٢ — الإشراف لأبي بكر بن المنذر مخطوطة ناقصة بدار الكتب .
- ٤٧٣ — البحر المحيط شرح الوسيط للغزالي (مخطوط) .
- ٤٧٤ — البسيط للغزالي (مخطوط) .
- ٤٧٥ — نهاية المحتاج شرح المنهاج للرملی طبعة الحلبي .
- ٤٧٦ — مغنى المحتاج شرح المنهاج للشيرازي طبعة الحلبي .
- ٤٧٧ — حواشي تحفة المحتاج على شرح المنهاج لابن حجر البيهقي المكي (الهيثمي بالتاء المثناة من فوق) .
- ٤٧٨ — حاشية الباجوري على ابن قاسم طبعة الحلبي .
- ٤٧٩ — حاشية البجرمي على الخطيب المسمى تحفة الحبيب شرح الخطيب نسخة ثمانية مجلدات مخطوطة .

- ٤٨٠ — الترشيح والتصحيح لتقى الدين السبكي (مخطوط) .
- ٤٨١ — تحرير التنقيح لأبي زكريا الأنصاري (مخطوط) نسخة مخطوطة بمكتبة معهد دمياط الأزهرى .
- ٤٨٢ — الشامل لابن الصباغ الإمام أبي نصر نسخة مخطوطة بمكتبة معهد دمياط الأزهرى .
- ٤٨٣ — شرح التنبيه للشيخ أبي إسحاق صاحب المذهب للزركلوني .
- ٤٨٤ — متن التنبيه للشيخ أبي إسحاق وبهامشه شرح مشكله وغريبه للإمام النووي طبعة الحلبي .
- ٤٨٥ — التتمة للمتولى ثمان مجلدات مخطوطة بدار الكتب .
- ٤٨٦ — تصحيح المنهاج للسراج البلقيني (مخطوط) .
- ٤٨٧ — التبقيات علي المهمات لابن عماد (مخطوط) .
- ٤٨٨ — تحفة النبيه شرح التنبيه لابن العماد (مخطوط) .
- ٤٨٩ — منظومة المعفوات لابن العماد مطبوعة بمصر .
- ٤٩٠ — المطلب العالي شرح وجيز الغزالي للإمام ابن الرفعة .
- ٤٩١ — الفتاوى لتقى الدين السبكي طبعة حسام الدين القدسي .
- ٤٩٢ — شرح مسائل التعليم للشيخ سعيد باعشن على المقدمة الحضرمية طبعة الحلبي .
- ٤٩٣ — الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي .
- ٤٩٤ — فتاوى عفيف الدين العلوى .
- ٤٩٥ — إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي طبعة الحلبي بتحقيق سليمان دنيا .
- ٤٩٦ — الفقه على المذاهب الأربعة للشيخ عبد الرحمن الجزيري طبع المكتبة التجارية الكبرى .
- ٤٩٧ — الحاوى فى الفتاوى للسيوطى .
- ٤٩٨ — بحر المذهب للإمام الرويانى مخطوط ثلاثة عشر مجلدًا بدار الكتب .
- ٤٩٩ — الأحكام السلطانية لأبي الحسن البصري الماوردى طبعة الحلبي .
- ٥٠٠ — روضة الطالبين مختصر الشرح الكبير المسمى بفتح العزيز للرافعي شرح الوجيز للغزالي تأليف الحافظ محيى الدين النووي ، طبعة المكتبة الإسلامية بسوريا .
- ٥٠١ — تحفة الحبيب بشرح نظم غاية التقريب ط الاستقامة .

- ٥٠٢ — فتح العزيز شرح الوجيز للإمام عبد الكريم الرافعي طبع بعضه في ذيل المجموع
طبعة المشايخ وبعضه وهو أكثره مخطوط في دار الكتب والوثائق .
- ٥٠٣ — شرح مختصر المزني للشيخ طاهر بن عبد الله الطبري نسخة مخطوطة في دار
الكتب في أحد عشر مجلدًا .
- ٥٠٤ — التعليق للقاضي حسين (مخطوط) .
- ٥٠٥ — الحجة في المذهب القديم للشافعي رواها الحسين بن علي بن يزيد الكرايسي
البغدادى (مخطوط بالمتوكلية بصنعاء) .
- ٥٠٦ — الإبانة للإمام أبي القاسم الفوراني مخطوط بالتيمورية) .
- ٥٠٧ — أعمدة للإمام أبي القاسم الفوراني (مخطوط بالتيمورية) .
- ومن كتب أبي حنيفة رضى الله عنه وأصحابه :
- ٥٠٨ — البحر الرائق شرح كنز الدقائق .
- ٥٠٩ — المبسوط لشمس الأئمة السرخسي طبعة مصر سنة ١٣٢٤ هـ .
- ٥١٠ — بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني
المعروف بملك العلماء طبعة مطبعة الجمالية لمحمد الخانجي على نفقة
محمد أسعد باشا جابري زاده .
- ٥١١ — رد المحتار على الدر المختار للشيخ محمد بن عابدين المعروف بحاشية ابن
عابدين دار الطباعة المصرية سنة ١٢٧١ هـ .
- ٥١٢ — الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني .
- ٥١٣ — السير الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني طبع مصر بإشراف المجلس
العلمي بالهند .
- ٥١٤ — الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني طبع كسابقه .
- ٥١٥ — ملتقى الأبحر جزءان مطبوع بالحجر بالقسطنطينية .
- ٥١٦ — الرد على سير الأوزاعي طبع القاهرة .
- ٥١٧ — السراج الوهاج على القدوري (مخطوط) .
- ٥١٨ — الشامل على مذهب أبي حنيفة لأبي القاسم البيهقي الحنفي .
- ٥١٩ — العناية على الهداية .
- ٥٢٠ — فتح القدير للكمال بن الهمام طبعة دار الطباعة المصرية سنة ١٢٧١ هـ
- ٥٢١ — فتح المعين على الكنز لمنلا على مسكين .

- ٥٢٢ — الخراج لأبى يوسف ط مكتبة الكليات .
- ٥٢٣ — المختصر لأبى جعفر الطحاوى طبعة بإشراف مجلس العلماء بالهند .
- ٥٢٤ — أحكام المواريث للشيخ عيسوى أحمد عيسوى .
- ٥٢٥ — تنقيح الفتاوى الحامدية .
- ٥٢٦ — المنتقى شرح ملتقى الأبحر .
- ٥٢٧ — مجمع الانهر شرح ملتقى الأبحر .
- ٥٢٨ — درر المنتقى شرح مجمع الأنهر .
- ٥٢٩ — الفتاوى الانقروية .
- ٥٣٠ — كتاب أدب القاضى تأليف أبى بكر أحمد بن عمر المعروف بالغصاف وشرحه للشيخ الإمام أبى بكر أحمد بن على الرازى الجصاص .
- ومن كتب مذهب الإمام مالك رضى الله عنه وأصحابه :
- ٥٣١ — المدونة برواية مسنون بن سعيد التنوخى ومعها :
- ٥٣٢ — كتاب المقدمات الممهديات لبيان رسم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمّهات المشكلات للإمام ابن رشد طبعة الأميرية .
- ٥٣٣ — شرح الخرشي على مختصر خليل وبهامشه :
- ٥٣٤ — تبصرة الحكام لابن فرحون — المطبعة البهية بمصر سنة ١٣٠٢ هـ .
- ٥٣٥ — حاشية الشيخ على العدوى طبعة عن دار صادر بيروت .
- ٥٣٦ — الأحكام السلطانية للطرطوشى .
- ٥٣٧ — بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام ابن رشد أبى الوليد محمد بن أحمد القرطبى الأندلسى مطبعة الجمالية سنة ١٣٢٩ هـ .
- ٥٣٨ — أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك طبعة المكتبة الثقافية تأليف العلامة أحمد ابن محمد الدردير .
- ٥٣٩ — الشرح الصغير على أقرب المسالك لمؤلف المتن العلامة الدردير طبع دار المعارف .
- ٥٤٠ — حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوى على الشرح الصغير طبع دار المعارف بتحقيق المرحوم الدكتور مصطفى وصفى .
- ٥٤١ — حاشية الصفتى على الجواهر الزكية شرح متن العشماوية طبعة القاهرة .

- ٥٤٢ — شرح الإمام الزرقانى على متن العزبة طبعة الحلبي .
- ٥٤٣ — كفاية الطالب شرح رسالة أبي زيد القيرواني طبعة الحلبي .
- ٥٤٤ — الحياة والتقدم فى الفقه الإسلامى للدكتور محمد عبد الجواد محمد .
- ومن كتب مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه :
- ٥٤٥ — المغنى شرح متن الخرقى للعلامة موفق الدين بن قدامة المقدسى طبعة المنيرية .
- ٥٤٦ — الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية طبعة الرياض ٣٧ مجلدًا .
- ٥٤٧ — كشف القناع من الإقناع للشيخ منصور طبعة القاهرة .
- ٥٤٨ — الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية مطبعة المدنى بالقاهرة .
- ٥٤٩ — مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (تقى الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم) طبعة المنار .
- ٥٥٠ — السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية لابن تيمية المذكور طبعات شتى بالقاهرة وبيروت .
- ومن الكتب الجامعة بين الفكر والدعوة والفقه والوعظ والإرشاد :
- ٥٥١ — كتب ورسائل الشيخ محمد الغزالي من المفكرين والدعاة المعاصرين .
- ٢٥٢ — الحلال والحرام للدكتور يوسف القرضاوى طبعة دار الاعتصام وغيرها .
- ٥٥٣ — نظرات فى الحلال والحرام تعقيبات لأحد العلماء عليه .
- ٥٥٤ — أحكام الزكاة للدكتور يوسف القرضاوى .
- ٥٥٥ — حجة الله البالغة للعلامة أحمد ولئن الله الدهلوى نسخة طبعة الهند نصفها بالعربية ونصفها بالأوردية .
- ٥٥٦ — رسائل العلامة عبد الله بن زيد المحمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر .
- ٥٥٧ — الفقيه والمتفقه للمحافظ أبى بكر الخطيب البغدادي تصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصارى ط دمشق .
- ٥٥٨ — الدعوة الإسلامية وكيف انتشرت فى العالم مترجم عن الإنجليزية .
- ٥٥٩ — شرح القوانين الشرعية للشيخ محمد فرج السنهورى .
- ٥٦٠ — شرح قانون الوصية للشيخ محمد أبى زهرة .
- ٥٦١ — محاضرات فى النصرانية للشيخ محمد أبى زهرة .

- ٥٦٢ — محاضرات مقارنة بين الشريعة وبين القوانين الوضعية للمستشار أحمد موافى .
- ٥٦٣ — مبادئ الحكم فى الإسلام للدكتور عبد الحميد متولى ط دار المعارف .
- ٥٦٤ — مقدمة العلوم لأبى يعقوب السكاكى .
- ٥٦٥ — حقائق الإسلام وأباطيل خصومة لعباس محمود العقاد .
- ٥٦٦ — الدين الخالص للإمام محمود خطاب السبكي مطبعة السعادة .
- ٥٦٧ — الدين الخالص لصديق حسن خان طبعة المدنى .
- ٥٦٨ — الزواجر فى النهى عن ارتكاب الكبائر لابن حنجر المكي الهيثمى ط الحلبي .
- ٥٦٩ — الكبائر للحافظ الذهبي السلفية .
- ٥٧٠ — البدعة وموقف الإسلام منها للدكتور عزت عطية .
- ٥٧١ — إعلام الساجد بأحكام المساجد للإمام الزركشى طبعة مؤسسة الأهرام .
- ٥٧٢ — السنن والمبتدعات للشيخ عبد السلام الحوامدى .
- ومن كتب الطب التى استعنا بها فى بعض الأحكام كالنسب هل يثبت بتحليل الدم ؟ وطرق الإثبات الجنائى .
- ٥٧٣ — الموسوعة الطبية للدكتورين أحمد عمار ومحمد أحمد سليمان .
- ٥٧٤ — الطب الشرعى للدكتور محمد سليمان طبعة دار الكتاب العربى .
- ٥٧٥ — الطب الشرعى للدكاترة يحيى الشريف ومحمد عبد العزيز سيف النصر ومحمد عدلى مشالى وكتب أخرى ترجم لنا فصولها بعض الأطباء الفضلاء من أبنائنا ومحبينا ومريدى التحصيل من تلاميذنا .
- ومن كتب الأدب دواوين الشعر الجاهلى ودواوين الشعراء المخضرمين والإسلاميين .
- ٥٧٦ — الأغانى لأبى الفرج الأصفهاني طبعة دار الكتب .
- ٥٧٧ — كنىات الأدباء للجرجاني (مخطوط) .
- ٥٧٨ — نهاية الأرب للنويرى ط دار الكتب .
- ٥٧٩ — عيون الأخبار لابن قتيبة ط دار الكتب .
- ٥٨٠ — صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء للقلقشندي ط دار الكتب .
- ٥٨١ — العقد الفريد لابن عبد ربه طبعات شتى .
- ٥٨٢ — البيان والتبيين للجاحظ بتحقيق محب الدين الخطيب .

- ٥٨٣ - البرصان والعرجان و٥٣٨ - المحاسن والأضداد و٥٣٩ - والبخلاء كلها للجاحظ .
- ٥٨٤ - شرح ديوان الحماسة لأبي تمام .
- ٥٨٥ - معاهد التنصيص في البلاغة .
- ٥٨٦ - رسائل الشيخ محمد عبد الله دراز .
- ٥٨٧ - وحي الرسالة لأحمد حسن الزيات ط الرسالة .
- ٥٨٨ - وحي القلب لمصطفى صادق الرافعي ط دار المعارف .
- ٥٨٩ - الفاخر للإمام أبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم تحقيق عبد العليم الطحاوي ومراجعة محمد علي النجار .
- ٥٩٠ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للشعالبي ط المدني .
- ٥٩١ - مسامرة الأخيار لمحيي الدين بن عربي .
- ٥٩٢ - مجمع الأمثال للميداني .
- ٥٩٣ - أدب الكاتب لابن قتيبة ط لندن سنة ١٩٠٠ م .
- ٥٩٤ - الأضداد في اللغة لابن الأنباري طبعة الحسينية سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٥٩٥ - تهذيب اللسان لابن مكى الصقلي تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر سنة ١٩٦٦ .
- ٥٩٦ - تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ط القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٥٩٧ - إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ط القاهرة سنة ١٣٧٦ .
- ٥٩٨ - لسان العرب لابن منظور الإفريقي المطبعة الأميرية .
- ٥٩٩ - ترتيب القاموس للشيخ طاهر الزاوي ط الحلبي .
- ٦٠٠ - القاموس المحيط للإمام الفيروز آبادي ط التجارية الكبرى .
- ٦٠١ - فقه اللغة للشعالبي ط بيروت .
- ٦٠٢ - مختار الصحاح للرازي ط الأميرية .
- ٦٠٣ - المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده .
- ٦٠٤ - المصباح المنير شرح غريب الشرح الكبير للمقيومي ط الأميرية .
- ٦٠٥ - تهذيب الألفاظ لابن السكيت .
- ٦٠٦ - ليس من كلام العرب لابن خالويه .
- ٦٠٧ - الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق طبعة استانبول .

- ٦٠٨ - معجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس بتحقيق عبد السلام هارون .
- ٦٠٩ - الخصائص لابن جني ط الأميرية .
- ٦١٠ - الكتاب لسيبويه ط الأميرية .
- ٦١١ - خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ط بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .
- ٦١٢ - النحو الوافي للدكتور عباس حسن ط المعارف .
- ٦١٣ - المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده طبعة بيروت .
- ٦١٤ - المزهر للجلال السيوطي في علوم اللغة وأنواعها .
- ٦١٥ - الألفاظ الكتابية للهمداني ط بيروت .
- ٦١٦ - اللسان العربي نشرة دورية تصدرها الجامعة العربية تطبع في المغرب .
- ٦١٧ - حياة الحيوان للدميمي .
- ٦١٨ - عجائب المخلوقات للقرظي .
- ٦١٩ - الحيوان للجاحظ بتحقيق عبد السلام هارون ط مصطفى الباني الحلبي سنة ١٩٣٨ م .
- ٦٢٠ - تاج العروس شرح القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي .
- ٦٢١ - النقود والمصارف للدكتورين عبد العزيز مرعي وعيسى عبده .
- ٦٢٢ - بنوك بلا فوائد للدكتور عيسى عبده ط (دار الاعتصام)
- ٦٢٣ - نظرية الربا للدكتور عيسى عبده ط (دار الاعتصام) .
- ٦٢٤ - الاقتصاد الإسلامي للدكتور الطحاوي .
- ٦٢٥ - رسالة للدكتور نعمان عبد الرزاق السامرائي في إقرار المريض مرض الموت .
- ٦٢٦ - زهر الآداب للحصري تحقيق الدكتور زكي مبارك .
- ٦٢٧ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ط القدس سنة ١٣٥٠ .
- ٦٢٨ - العهد القديم والعهد الجديد من كتب أهل الكتاب من الملتين .
- ٦٢٩ - مجلة الرسالة لأحمد حسن الزيات .
- ٦٣٠ - صيد الخاطر لابن الجوزي تحقيق محمد الغزالي .
- ٦٣١ - مجلة نور الإسلام ثم الأزهر .
- ٦٣٢ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحجي خليفة ط سنة ١٣١٠ استانبول
- ٦٣٣ - المحاسن والمساوي للبيهقي - طبعة الدكتور فردريك شوالى سنة ١٩٠٢ م .
- ٦٣٤ - مروج الذهب للمسعودي ط دي مينا رودى كورنيل .

- ٦٣٥ — مجلة المنار للسيد رشيد رضا ط المنار بشارع الإيتشا بالقاهرة .
 ٦٣٦ — نقد العلم والعلماء أو تلبيس إبليس لابن الجوزى ط ١٣٤٠ هـ .
 ١٣٧ — قانون الشركات للدكتور على يونس .
 ٦٣٨ — القانون التجارى للدكتور على يونس .

هذا بعض ما وعته الذاكرة من مراجع استعنت بها فى جلاء فكرة أو دفع فرية .
 هذا وإنى لأزجى الشكر خالصاً والدعاء صادقة إلى جميع من أسدى إلى معروف للمضى
 فى هذا العمل النبيل ، ولن أنسى ما حييت ما قدمه لى من المساعدة والمعاونة أخى
 وصديقى الصدوق الوفى الحبيب الشريف العلامة الإمام السيد حامد بن أبى بكر
 المحضار أقر الله عينيه بذريته وأدعو الله بالرحمة للشيخ مختار إبراهيم الهايج رئيس لجنة
 السنة بمجمع البحوث الإسلامية الذى كان لتقديره الذى أقسم اليمين على كل حرف فيه
 أمام المحكمة أثره فى احترام عملنا من أوله إلى آخره كما أدعو الله تبارك وتعالى لصديقى
 الحبيب محمد بن عبد الله باعقيل أن يتغمده الله بسابغ رحماته كما أشكر صاحب المعالى
 وزير التعليم العالى الشيخ حسن عبد الله آل الشيخ فى المملكة العربية السعودية على
 اهتمامه بهذا الكتاب واعتماده فى الجامعات كما أشكر لصاحب الفضيلة الإمام العلامة
 الأخ الكريم الشيخ عبد العزيز بن باز أن تقبل الكتاب بقبول حسن ، وغيرهم من الإخوة
 الفضلاء والسادة النبلاء من علماء ما ليزيا وأندونيسيا والأردن وجامعة دمشق وعلماء الأزهر
 وأساتذة الجامعات الذين نوهوا بالرجوع إليه فى رسائلهم وكتبهم ، كما أزجى خالص
 الشكر لمن كرمونى من أجله وفى مقدمتهم فخامة الدكتور محمد ناصر رئيس وزراء ماليزيا
 وصاحب الجلالة سلطان قدح وفخامة رئيس وزراء ترنجانو وفخامة الحاكم العام ونائب
 الملك لولاية سرداك ومعالي الأستاذ حسن العدلى سفير ماليزيا فى مصر السابق الذى ربط الله
 بينى وبينه برباط من الصداقة المكنية والمحبة القوية فى الله ورسوله ، والذى قدم الخرطوم
 وفى يوم جمعة وأخذ يبحث عنى فى أنحاء الخرطوم حتى لقينى كى أدعو الله له أن يزوده
 التقوى ويغفر له ويستودعنى الله دينى وأمانتى وخواتيم عملى ، كما أدعو الله أن يجزى عنى
 خير الجزاء الدكتور البروفسور محمد أحمد الحاج مدير جامعة أمد رمان الإسلامية والدكتور
 أحمد تجانى عمر الأمين العام والأخ الصديق الدكتور محمد عثمان صالح العميد السابق

لكلية الدراسات الإسلامية والأخ الصديق الأستاذ الدكتور يوسف العالم عميد كلية الدراسات الاجتماعية الذي كان كلفاً بأن يقدمني في كل محفل باسم المجموع والصديق الأستاذ الدكتور مبارك إدريس عميد كلية الدراسات الإسلامية كل أولئك ومعهم مجلس الأساتذة بالجامعة الإسلامية لهم مني خالص الشكر وصادق المودة ومن الله لهم حسن الجزاء على حسن ظنهم بي وبعملي المتواضع ومجهودى المحدود في خدمة هذا الكتاب المبارك . وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

وكتبه الفقير إلى عفو ربه محمد نجيب المطيعي
رئيس قسم السنة وعلوم الحديث بجامعة أم درمان الإسلامية .
المخرطوم — الصافية تحريراً في صبيحة يوم السبت ٢٠ / من المحرم سنة ١٤٠٣ هـ
٦ / من نوفمبر سنة ١٩٨٢ م .

إِسْنَادِي إِلَى مُؤَلَّفَاتِ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ

أرويه بالإجازة المباركة عن السيد حسن الأهدل عن السيد علي عن أبيه السيد محمد عن أبيه السيد عيروس عن والده السيد عمر عن والده السيد عيروس بن عبد الرحمن بن محمد الحبشي قراءة للبعض وإجازة للباقي عن العارف محمد بن أحمد عقيلة عن الشيخ حسن العجمي (ح) وعن الرحمتي عن العارف الشيخ عبد الغني كلاهما عن النجم الغزي عن والده البدر عن الجلال السيوطي عن شيخ الإسلام علم الدين البلقيني عن أبي إسحاق إبراهيم عن الشيخ علاء الدين بن العطار عن مؤلفها العالم الرباني أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي رَوَّحَ اللهُ تعالى روحه .

إِسْنَادِي إِلَى الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ (إِسْنَادِ الْمَعْمَرِينَ)

أجازني السيد الشريف حامد السري الحضرمي بمنى بمنزل المرحوم محمد بن عوض بن لادن قال : أجازني السيد محمد علي بن السيد محمد بن السيد عيروس الحبشي عن أبيه عن جده (ح) وأجازني السيد المعمر حسن فدعق بداره بمكة المكرمة في آخر ذي الحجة من عام اثنين وتسعين وثلاثمائة بعد الألف عن السيد العلامة عيروس بن السيد عمر ابن السيد عيروس الحبشي وهو بسند المعمرين وهو عال جداً وهو عن والده المرحوم السيد عمر عن شيوخه الثلاثة الإمام المحدث الأثرى المعمر الشيخ عبد الرحمن الكزبري والشيخ الإمام الفاضل الهمام الفقيه الملقب بالشافعي الصغير سيدى وخال جدى الشيخ علي بن أحمد الكزبري والشيخ المتقن الإمام المحدث الشهاب أحمد أفندى العثماني الشهير بالمنيني وهؤلاء الثلاثة عن خاتمة الزهاد والعباد الملا إلياس الكوراني عن مسند المدينة المنورة الملا إبراهيم الكوراني عن المعمر الصوفي الملا عبد الله بن أسعد الدين انداهوري عن الشيخ قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي فبيني وبين النهروالي عشر وسائط ووقع لي أعلا من ذلك وهو ما أرويه عن شيخنا المنور علي بن عبد البر الوفاي عن الشيخ المعمر عبد القادر أحمد الأندلسي بإجازته من المعمر محمد بن عبد الله الإدريسي بإجازته عن الشيخ قطب الدين النهروالي فبيني وبين النهروالي باعتبار هذا ثلاث وسائط والنهروالي يروي عن والده المعمر أحمد بن محمد النهروالي عن الحافظ نور الدين أبي الفتح أحمد بن عبد الله

انطاووسى قال السيد عيدروس فيبنى وبين الطاووسى باعتبار سند والدى^(١) سبعة وباعتبار سند الونائى خمسة قال ووقع لى سند مساو لسند شيخنا الونائى وهو عن شيخنا العلم الشيخ صالح الفلانى عن المعمر محمد بن محمد بن سنه المعمر الفلانى عن العلامة أحمد بن على الشناوى العباسى عن العلامة السيد غضنفر النقشبندى عن العلامة تاج الدين عبد الرحمن بن أحمد الكازرونى عن الحافظ أحمد أبى الفتوح الطاووسى وهو يروى عن الشيخ المعمر بابا يوسف الهروى عن محمد بن شاذبخت الفرغانى بسماعه عن الشيخ المعمر أبى لقمان يحيى بن عمار الختلانى بسماعه لجمعه عن الإمام الفربرى بسماعه لجمعه من جامعه الإمام البخارى قال السيد العيدروسى ابن السيد عمر ويتأمل ذلك يعلم أن يبنى وبين الإمام البخارى يتم لى أربع عشرة واسطة إلى سيدنا رسول الله ﷺ قال السيد : ويتأمل ذلك يعلم أن يبنى وبين البخارى باعتبار سند سيدى الوالد اثنى عشر وباعتبار ثلاثيات الإمام البخارى يتم لى أربع عشرة واسطة إلى رسول الله ﷺ والله الحمد والمنة وهذا أعلى سند يوجد على وجه الأرض الآن فيما أعلم .

قلت : وعلى هذا فيكون يبنى وبين الحبيب المصطفى ﷺ ثمان عشرة واسطة . قال السيد العيدروسى : وقد تلقى الأئمة الكبار الفحول هذا السند بالقبول وعدوه من جملة نعم الله تعالى عليهم ، وقد أجازنى السيد الدكتور محمد العلوى المالكى مسموعات السيد والده علوى بن عباس المالكى قال : ويرويه الوالد أيضاً عالياً — يعنى صحيح البخارى — عن الشريف محمد عبد الحى الكنانى قال فى كتابه المنة وأروى صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى عن والدى الشيخ أبى المكارم عبد الكبير الكنانى سماعاً عليه غير مرة قال : حدثنى الشيخ عبد الغنى بن أبى سعيد الدهلوى سماعاً عليه بالمدينة المنورة لبعضه وإجازة لكاه عن والده الشيخ أبى سعيد ومحدث الآفاق الشيخ محمد إسحاق الدهلوى المكي كلاهما عن ناصية العلماء الشيخ عبد العزيز الدهلوى المكي عن والده محدث الهند الشيخ أحمد ولى الله الدهلوى عن أبى طاهر محمد بن إبراهيم الكورانى المدنى عن والده عالم الحجاز ومسنده البرهان إبراهيم الكورانى عن نجم الدين محمد بن محمد الغزى العامرى الدمشقى عن والده الشيخ بدر الدين عن القاضى زكريا الأنصارى قال : أنا أمير المؤمنين فى الحديث الشهاب أحمد بن حجر العسقلانى عن البرهان إبراهيم ابن محمد التنوخى عن أبى العباس أحمد بن أبى طالب الحجار عن السراج الحسين بن

(١) قائل هذا هو السيد عيدروس بن عمر الحبشى .

مبارك الزبيدي عن أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي الهروي عن أبي الحسين الداودي
عن محمد بن أحمد السرخسي عن محمد بن يوسف الفريزي عن الإمام أبي عبد الله محمد
ابن إسماعيل البخاري قدس الله أسرارهم وعطر مزارهم ، هذا أعلى وأفخر سند يوجد إلى الصحيح
مسلسلاً بالسمع والأخذ الشفاهي وعظمة الرجال .

وقد اكتفيت بهذا عن ذكر باقي أسانيد الكتب الستة وموطأ مالك ومسنند أحمد ،
والمقصود هو تسجيل مصافحة أهل الإسناد وإثبات اتصال الرجال برواية السنة المطهرة
بالمشاهدة والمناظرة ، وقد آتينا أن نشرع في المقصود . فنقول :

قال المصنّف رحمه الله تعالى

باب بيع المراجعة

﴿ من اشترى سلعة جاز له بيعها برأس المال ومأقل منه وبأكثر منه ، لقوله ﷺ « إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم » .

ويجوز أن يبيعها مراجعة ، وهو أن يبين رأس المال وقدر الربح بأن يقول : ثمنها مائة ، وقد بعته برأس مالها وبيع درهم في كل عشرة ، لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان لا يرى بأساً بده يارده وده دوازه ، ولأنه ثمن معلوم فجاز البيع به ، كما لو قال : بعته بمائة وعشرة ، ويجوز أن يبيعها مواضعة بأن يقول : رأس مالها مائة ؛ وقد بعته برأس مالها ووضع درهم من كل عشرة لأنه ثمن معلوم فجاز البيع به ، كما لو قال : بعته بمائة إلا عشرة ، ويجوز أن يبيع بعضه مراجعة ، فإن كان مما لا تختلف أجزاؤه كالطعام والعبد الواحد قسم الثمن على أجزائه وباع ما يريد يبعه منه بحصته ، وإن كان مما يختلف كالثوبين والعبدین قومهما وقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما ثم باع ما شاء منهما بحصته من الثمن ، لأن الثمن ينقسم على الميعين على قدر قيمتهما . ولهذا لو اشترى سيفاً وشقصاً بألف قسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما ، ثم أخذ الشفيع الشقص بما يخصه من الثمن على قدر قيمته ﴾ .

الشرح : الحديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عباد بن الصامت بلفظ « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً بيد » ورواه أبو داود بنحوه وفي آخره « وأمرنا أن نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يداً بيد كيف شئنا » .

وأثر عبد الله بن مسعود أخرجه ابن حزم عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن مسعود هو سادس من أسلم .

عبد الله بن مسعود الصحابي رضي الله عنه متكرر هو أبو عبد الرحمن بن مسعود بن غافل بالغين المعجمة والفاء ابن حبيب بن سمح بن فار بالفاء وتخفيف الراء بن مخزوم بن صاهلة بالصاد المهملة والهاء بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن

مضر بن نزار الهذلي حليف بنى زهرة الكوفى وأمه أم عبد بنت عبدون بن سواء من هزبل أيضاً أسلمت وهاجرت فهو صحابى بين صحابية أسلم عبد الله قديماً حين أسلم سعيد بن زيد قبل عمر بن الخطاب بزمان ، جاء عنه قال : لقد رأيتنى سادس سقة ما على الأرض مسلم غيرنا . رواه الطبراني بإسناده . وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدرأً وأحداً والخندق وبيعة الرضوان ، وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهد اليرموك وهو الذى أجهز على أبي جهل يوم بدر ، وشهد له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة ، وهو صاحب فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسه إياها إذا قام فإذا خلعها وجلس جعلها ابن مسعود فى ذراعه ، وكان كثير الولوج على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخدمة له ، وثبت فى صحيح مسلم عنه قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : آذتك على أن ترفع الحجاب وتسمع سوادى حتى أنهاك والسواد بكسر السين السرار ، وكان يعرف بصاحب السواد والسواك والتعل روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمانمائة وثمانية وأربعون حديثاً . اتفق البخارى ومسلم منها على أربعة وستين وانفرد البخارى بأحد وعشرين ومسلم بخمسة وثلاثين روى عنه ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبو موسى الأشعرى وأنس وجابر وأبو سعيد وعمران بن الحصين وعمرو بن حريث وأبو هريرة وغيرهم من الصحابة وخلائق لا يحصون من كبار التابعين نزل الكوفة فى آخر أمره وتوفى بها سنة ثنتين وثلاثين وقبل سنة ثلاث وثلاثين وقيل عاد إلى المدينة واتفقوا على أنه توفى وهو ابن بضع وستين سنة . والذين قالوا توفى بالمدينة قالوا : دفن بالقيع قيل وصلى عليه عثمان وقيل الزبير بن العوام وقيل : عمار بن ياسر وكان من كبار الصحابة وساداتهم وفقهائهم ومقدمهم فى القرآن والفقه والفتوى وأصحاب الخلق ، وأصحاب الاتباع فى العلم .

ثبت فى صحيح البخارى ومسلم عن أبى موسى قال : قدمت أنا وأخى من اليمن فمكثنا حيناً لا نرى ابن مسعود وأمه إلا من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما نرى من كثرة دخوله ودخول أمه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولزومه له ، وفى صحيح البخارى عن عبد الرحمن بن زيد قال : قلنا لحذيفة : أخبرنا برجل قريب السمى والدل والهدى من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نأخذ عنه فقال : ما نعلم أحداً أقرب سمياً وولاً وهدياً برسول الله من ابن أم عبد ولقد علم المحفوظون من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن ابن أم عبد أقربهم إلى الله وسيلة . وفى الصحيحين عن ابن مسعود قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفى بين كفيه كما يعلمنى السورة

من القرآن .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود عنه قال : بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنى إذ انفلق القمر فلقطين فلقة وراء الجبل وفلقة دونة فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أشهدوا . وفي الصحيحين عنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اقرأ على القرآن فقلت : يا رسول الله أقرأ عليك وعليك أنزل قال : إني أحب أن أسمع من غيري ، فقرأت عليه سورة النساء ، حتى جئت إلى هذه الآية ﴿ فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً ﴾ قال : حسبك الآن ، فالتفت إليه ، فإذا عيناه تذرفان .

وفي الصحيحين عن مسروق قال : ذكر عند عبد الله بن عمرو يعني ابن العاص عبد الله ابن مسعود فقال : لا أزال أحبه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : خذوا القرآن من أربعة من عبد الله وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ وأبي بن كعب ، وفي رواية تقديم أبي علي معاذ رضي الله عنهم ، وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود قال : والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت وما من آية إلا أنا أعلم فيما نزلت ، ولا أعلم أحداً هو أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل للركبت إليه .

وفي غير الصحيحين عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تمسكوا بعهد ابن أم عبد » وبعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة ، وكتب إليهم : بعثت إليكم عمارة أميراً وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً وهما من النجباء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن أهل بدر فاقفوا بهما ، وقد أثرتكم بعهد الله علي نفسي .

وقال فيه عمر : كنيف مليء علماً ، وكان إذا هدأت العيون قام فيسمع له دوى كدوى النحل حتى يصبح . وقال أبو الدرداء حين توفي ابن مسعود : ما ترك بعدى مثله . وقال أبو طيبة : مرض ابن مسعود فعاده عثمان فقال : ما تشتهي ؟ قال : ذنوبي ، فقال : فما تشتهي ؟ قال : رحمة ربي قال : ألا آمر لك بطبيب ؟ قال : الطبيب أمرضني قال : ألا آمر لك بعطاء ؟ قال : لا حاجة لي فيه . قال : يكون لبناتك . فقال : أتخشى على بناتي الفقر ؟ إني أمرتهن أن يقرأن في كل ليلة سورة الواقعة ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من قرأ سورة الواقعة في كل ليلة لم تصبه فاقة أبداً » .

وكان لابن مسعود ثلاثة بنين عبد الرحمن وبه كان يكنى وعتبة وأبو عبيدة واسم أبي عبيدة

عامر وقيل اسمه كنيته ، واتفقوا على أن أبا عبيدة لم يسمع أباه وروايته عنه كثيرة ، وكلها منقطعة ، وأما عبد الرحمن فقال علي بن المديني والأكثرين : سمع أباه وقال أحمد بن حنبل : توفي ابن مسعود ولابنه عبد الرحمن ست سنين وقال يحيى بن معين : لم يسمع أباه والله أعلم . انتهى كلام النووي .

والمرابحة في اللغة مصدر رابح من الربح وهو الزيادة ، واصطلاحاً بيع السلعة بثمنها التي قامت به من ربح بشرائط مفصلة في الأحكام ومذاهب العلماء .

أما قوله (ده ويازده ودوازده) فإن (ده) بالفارسية عشرة و (يازده) أحد عشر و (دوازده) اثنا عشر ، أى لا يرى بأساً أن يبيع ما اشتراه بعشرة ، بأحد عشرة أو بأثنى عشر .

(أما الأحكام) : فقال النووي رحمه الله في الروضة : لبيع المrabحة عبارات أكثرها دورائاً على الألسنة ثلاث (إحداهن) بعث بما اشتريت أو بما بذلت من الثمن وبيع كذا (الثانية) بعث بما قام على وبيع كذا ، ويختلف حكم العبارتين فيما يدخل تحتها ، وفيما يجب الإخبار عنه كما سنفصله إن شاء الله تعالى ، فإن قال : بعث بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن ، فإذا قال : بما قام على ، دخل فيه مع الثمن أجرة الكيال والدلال والحمال والحارس والقصار والرفاء والصباغ وقيمة الصبغ وأجرة الختان وتطيين الدار وسائر المؤن التي تلزم الاسترباح والحق بها كراء البيت الذي فيه المتاع ، وأما المؤن التي يقصد بها استبقاء الملك دون الاسترباح كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة فلا تدخل على الصحيح (فقلت) ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من المبيع كتشجيع السيارة وملائها بالوقود وزيادة الهواء إظهارها لكن النفقات الزائدة على المعتاد كرسوم الرخصة وتركيب الأرقام المعدنية على السيارة وعقد التأمين القائم على الإذعان فهذه تضاف إلى الثمن .

وقد قال أبو سعد المتولى في التتمة : المكس الذي يأخذه السلطان (الجمر) يدخل في لفظ القيام .

ولو قصر الثوب بنفسه أو كال أو حمل أو طلا الدار بالملاط بنفسه لم تدخل الأجرة فيه ، لأن السلعة إنما تعد قائمة عليه بما بذل ، وكذا لو كان البيت ملكه ، أو تبرع أجنبي بالعمل أو بإعارة البيت فإن أراد استدراك ذلك فطريقه أن يقول : اشتريت أو قام على بكذا أو عملت فيه ما أجرته كذا وقد بعته بهما وبيع كذا .

العبارة الثالثة : بعثك برأس المال وبيع كذا فالصحيح : أنه كقوله : بما اشتريت .

وقال القاضي أبو الطيب : هو كقوله : بما قام على ، واختاره ابن الصباغ ، وكذا قال الماوردي في الحاوي في المجلد السادس من النسخة الخطية ورقة ٢٢٦ وما بعدها : (وأما بيع المرابحة وهو أن يقول : أبيعك هذا الثوب مرابحة على أن الشراء مائة درهم وأبيع في كل عشرة واحدًا فهذا بيع جائز لا يكره ، وحكى عن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنهما كرهما ذلك ، مع جوازه ، وحكى عن إسحاق بن راهويه أنه أبطله ومنع من جوازه ، استدلالا بأن الثمن مجهول وأن كذبه في إخبار الشراء غير مأمون .

والدليل على جوازه قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ولأن الثمن في بيع المرابحة معلوم كما أنه في بيع المساومة معلوم ، إذ لا فرق بين قوله : بعثك هذا الثوب بمائة وعشرة وبين قوله : بعثك بمائة وبيع كل عشرة واحد ، ، إذ كلا الثمنين مائة وعشرة ، وإن اختلفت العبارتان . ثم قال : ولا وجه لما ذكر بأن كذب البائع في الثمن غير مأمون لأن الأصل صدقه ، على أن المروي عن ابن عباس أنه كره قولهم : (ده دوازده) وفيه تأويلان (أحدهما) أنه كره لأنها عجمية ، وعدولهم عن العربية (والثاني) كره لحمل ذلك منهم على بيع الدراهم جواز العشرة بالاثني عشرة .

فإذا ثبت أن عقد المرابحة جائز فلا بد من الإخبار بالثمن مع نفس العقد بعد تحري الصدق فيه ، فإن لم يخبر بثمان عليه وقال : قد بعته بالثمن الذي أبيع به العشرة واحد لم يجز ، وكذا لو قال : بما يخرج به الحساب من ثمنه على وبيع العشرة واحد لم يجز لأنهما لم يعقداه بثمان معلوم وقت العقد ، ولا بما يصير به الثمن معلومًا بعد العقد . وقد يجوز أن يختلفا في قدر الثمن الذي يذكره بعد العقد ولا يرجعان إلى ما ينفي الجهالة عنهما ويمنع من اختلافهما ، فصار العقد باطلا للجهل بالثمن فيه ، فإذا ثبت أنه لا بد من ذكر الثمن مع العقد فلا يخلو حال البائع من ثلاثة أحوال : إما أن يزيد بالإخبار بالثمن مع الذي ابتاعه أو يزيد الإخبار بالثمن وحده وكان قدره مائة درهم فله الإخبار عنه بإحدى ثلاث عبارات ، إما أن يقول : اشتريته بمائة درهم أو يقول : رأس مالي فيه مائة أو يقول : قام على بمائة . فبأي هذه العبارات الثلاث عبر عنه جاز .

وإذا أراد الإخبار بثمانه ومائة لزمته عليه من صبيغ أو قصارة أو علوفة ماشية أو أجرة حمولة كأن اشتراه بمائة درهم ولزمته مائة الصبيغ أو القصارة عشرة دراهم فله أن يخبر عن الثمن بإحدى العبارات الثلاث وهو أن يقول : قام على بمائة درهم وعشرة دراهم ولا يجوز أن يقول : اشتريته بمائة وعشرة ولا أن يقول : قام على بمائة وعشرة (ولم يقل بمائة درهم وعشرة دراهم) لأن رأس المال في المبيعات غير ما هو الثمن الذي عقد به البيع وإن أراد الإخبار

بشمنه مع عمله فيه لنفسه ، مثل أن اشتراه بمائة ويقصر له بنفسه فصار له قدر أجرته عشرة لم يجز أن يخبر عنه بإحدى هذه العبارات الثلاث ولا يجوز أن يقرر اشتريته بمائة وعشرة ولا رأس مالى فيه مائة وعشرة ، ولا يقول : قام على مائة وعشرة ، لأن عمل الإنسان لنفسه لا يقوم عليه ، وإنما يقوم عليه عمل غيره ، ألا ترى أن العامل فى المضاربة لو استأجر لحمولة المتاع كان فى مال المضاربة ، ولو حملة بنفسه لم يرجع بأجرته فى مال المضاربة .
ولذا لم يجز أن يخبر عنه بإحدى هذه العبارات الثلاث فليس له إلا أن يقول : اشتريته بمائة وعملت فيه بنفسى عملا يساوى عشرة وأربح فى كل عشرة واحدًا فيسلم من الكذب ويصل إلى الغرض .

وبالجملة فإن بيع المرابحة يصح سواء قال له : بعتك هذه السلعة بشمنها الذى اشتريتها به وهو مائة مثلاً وربح عشرة أو قال له : بعتك هذه السلعة بربح جنيه عن كل عشرة من ثمنها ، ثم إن كان المشتري يعلم الثمن ويعلم ما أنفقه على السلعة زيادة على الثمن كنفقات الشحن وعقود التأمين الإذعائية التى لا تحمل الناقلات البضائع إلا بموجبها — حتى يحل نظام إسلامى محلها على تفصيل سيأتى إن شاء الله فى كتاب الشركة — فإنه يدخل فى قوله : بعتك بشمنها وربح كذا وإن لم يبينها ، إلا أجرة عمل البائع نفسه أو عمل متطوع له يعمل مجاناً فإنه لا يدخل إلا إذا بينه البائع ، وكذلك الثمن إذا كان عرضاً ولم يعلم به المشتري ، فإنه يلزم أن يبينه البائع كأن يقول له : بعتك هذا الثوب بشمنه الذى اشتريته به وهو عرض كذا قيمته كذا ، أما إذا كان المشتري يعلم به فلا يلزم بيانه على أنه إن بينه يقع العقد صحيحاً ، إنما البيان لدفع الكذب المحرم ، أما إذا كان الثمن نقدًا أو مثلياً كالمكيلات ونحوها فإنه لا يلزم بيانه .

(فرع) : إذا اشترى شيئين صفقة واحدة ثم أراد بيع أحدهما مرابحة أو اشترى اثنان شيئاً فتقاسماه ، وأراد أحدهما بيع نصيبه مرابحة بالثمن الذى أداه فيه فذلك يجوز بيعه بحصته من الثمن لأن الثمن ينقسم على المبيع على قدر قيمته بدليل ما لو كان المبيع شقصاً وسيُفأ أخذ الشفيع الشقص بحصته من الثمن .

فرع فيما ذهب العلماء فيما تقدم

(الظاهرية) : قال الإمام أبو محمد بن حزم فى المحلى (مسألة) ولا يحل البيع على أن تربحنى للدينار درهما ولا على أن أربح معك فيه كذا وكذا درهما فإن وقع فهو مفسوخ أبداً . فلو تعاقدنا لبيع دون هذا الشرط لكن أخبره البائع بأنه اشترى السلعة بكذا وكذا وأنه لا يربح

معه فيها إلا كذا وكذا فقد وقع البيع صحيحا فإن وجده قد كذب فيما قال لم يضر ذلك البيع شيئا ولا رجوع له بشيء أصلا إلا من عيب فيه أو غبن ظاهر كسائر البيوع . والكاذب آثم في كذبه فقط برهان ذلك على أن البيع على أن تربحني كذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل والعقد فيه باطل ، وأيضا فإنه بيع بضمن مجهول لأنهما إنما تعاقدتا البيع على أنه يربح معه للدينار درهما ، فإن كان شراؤه دينارا غير ربع كان الشراء بذلك والربح درهما غير ربع درهم فهذا بيع الغرر الذي نهى عنه رسول الله ﷺ والبيع بضمن لا يدرى مقداره ، فإذا سلم البيع من هذا الشرط فقد وقع صحيحا كما أمر الله تعالى ، وكذبة البائع معصية لله تعالى ليست معقودا عليها البيع لكن كزناه لو زني أو شربه لو شرب الخمر ولا فرق . روينا من طريق وكيع نا سفیان الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس أنه كره بيع ده ودوازه معناه أربحك للعشرة اثني عشر وهو بيع المربحة . ورويناه عن ابن عباس أنه قال : هو ربا . ومن طريق وكيع وعبد الرزاق قالا جميعا : نا سفیان الثوري عن عمار الدهني عن ابن أبي نعم عن ابن عمر أنه قال : بيع ده دوازه ربا ، وقال عكرمة هو حرام ، وكرهه الحسن ، وكرهه مسروق وقال : بل أشتريه بكذا أو أبيع به كذا . وروينا عن ابن مسعود أنه أجازة إذا لم يأخذ للنفقة ربحا . وأجازة ابن المسيب وشريح وقال ابن سيرين : لا بأس بدهلدوازه وتحسب النفقة على الثياب ، ولمن أجازة تطويل كثير فيمن ابتاع نسيئة وباع نقدا ، وفيمن اشترى في ثفاق وباع في كساد ، وما يحسب كراء الشد والطي والصباغ والقصارة وما أطعم الحرفاء وأجرة السمسار ، وإذا ادعى غلطا وإذا انكشف أنه كذب وكله رأى فاسد لكن نقول : من امتحن بالتجارة في بلد لا ابتياع فيه إلا هكذا فليقل قام على بكذا ويحسب نفقته عليه أو يقول : ابتعته بكذا ولا يحسب في ذلك نفقة ثم يقول : لكنني لا أبيع به على شرائي تريد أخذه مني بيعا بكذا وكذا وإلا فدع . فهذا بيع صحيح لا داخله فيه . وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن أبي سنان عن عبد الله بن الحارث قال : « مر رجل يقوم فيهم رسول الله ﷺ فرجع فقال : يا رسول الله ابتعته بكذا وكذا بدون ما كان له ، فقال له رسول الله ﷺ : تصدق بالفضل » وهم يقولون : المرسل كالمسند ، وهذا مرسل قد خالفوه لأنه لم يرد بيعه ولا حط عنه شيئا من الربح اه من المحلي ومن المحلي نقلته .

مذهب الحنفية

قالوا يصح البيع بالمراوحة أى بالثمن الأول مع ربح بشرطين :

(الأول) أن يكون المبيع عرضاً فلا يصح بيع النقدين مراوحة ، فإذا اشترى جنهين من الذهب بفضة ثم باعهما بمقدار الفضة الذى اشتراهما به مع زيادة قروش أو ريات مراوحة لأن الجنيهات لا تتعين بالتعيين لأن الجنيهين بعينهما لا يملكان بالشراء إذ يجوز أن يبيعهما ثم يردّها إلى كيسه ويخرج غيرهما فالجنه لا يملك بالشراء ولا يتعين بالتعيين أما العرض فللبائع أن يضم إلى أصل الثمن كل ما أنفقه على السلعة بما جرت به عادة التجار سواء كان عيناً قائمة بذات المبيع كصبغ الثوب وخياطته وتطريزه وفتل الصوف والقطن وغزلهما وحفر الأنهار والمساقى أو كان خارجاً عن المبيع غير قائم به كأجرة حملة وإطعام الحيوان بلا تبذير وأجرة السمسار . وهل يلزم أن يشترط البائع ضم ما أنفقه من ذلك إلى أصل الثمن وبينه أو لا ؟ فيه خلاف عندهم والراجع أن المرجع فى ذلك للعرف ، مما جرت به عادة التجار فى الثمن يضم وإلا فلا .

(الثانى) أن يكون الثمن مثلياً كالجنه والريال والدولار والدينار والليرة ، وكذلك المكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة . أما المعدودات المتفاوتة فإنها ليست مثلية فإذا اشترى بعيراً بعشرة جنيهات فإنه يصح أن يبيعه بثمنه مع ربح معين ، وكذلك إذا اشتراه بعشرة أرباب من القمح فإنه يصح أن يبيعه بها وربح إردب من جنسها وكذلك إذا اشترى إردبا من القمح بصفيحة من السمن زنتها ثلاثون رطلاً فإنه يصح أن يبيعه بثمنه مع زيادة القطعة التى اطلع عليها المتعاقد ورضى بالبيع بمقابلها وتسمى (العينة) فإذا كان الثمن غير مثلي بل كان قيمياً أى يباع بالتقويم لا بالكيل ونحوه كالحيوان والثوب والعقار فإنه لا يصح البيع به مراوحة إلا بشرطين (الشرط الأول) أن يكون ذلك الثمن هو بعينه الذى بيعت به السلعة أولاً .

مثال ذلك أن يشتري زيد من عمرو ثوباً بشاة ثم يشتري محمد الثوب من زيد بنفس الشاة التى اشتراه بها بعد أن يملكها محمد من عمرو .

(الشرط الثانى) أن يكون الربح معلوماً كأن يقول له : اشترت منك هذا الثوب بالشاة التى اشتريتها مع ربح عشرة قروش أو مع ربح كيلة من القمح ، أما إذا كان الربح غير معين كأن يقول له : اشترت منك هذا الثوب بالشاة المذكورة مع ربح خمسة فى المائة من ثمنه فإنه لا يصح ، لأن ثمن الثوب غير معين فى هذه الصورة .

مذهب المالكية

ويقول المالكية : المرابحة بيع سلعة بثمن اشتراها به مع زيادة ربح معلوم للبائع والمشتري ، وهو خلاف الأولى لأنه يحتاج إلى بيان كثير قد يتعذر على العامة ، فيقع البيع فاسداً ؛ لأن البائع ملزم بأن يبين المبيع وكل ما أنفق عليه زيادة على ثمنه ، وربما يفضي إلى نزاع ، ومثله بيع الاستئمان وهو أن يشتري السلعة على أمانة البائع بأن يقول له : بمعنى هذه السلعة كما تباع للناس لأنني لا أعرف ثمنها ، وكذلك بيع المزايدة وهو أن يتزايد اثنان فأكثر في شراء سلعة قبل أن يستقر ثمنها ويتفق عليه البائع فع أحدهما وإلا كان ذلك حراماً لأنه سوم على سوم الغير في هذه الحالة .

قالوا : ثم إن بيع المرابحة على وجهين : (الوجه الأول) أن يساومه السلعة على أن يعطيه ربها على كل مائة عشرة مثلاً أو أكثر أو أقل ويشتمل هذا الوجه على صورتين : (الصورة الأولى) أن يكون البائع قد اشتري السلعة بثمن معين ولم ينفق عليها شيئاً زيادة على الثمن وهذه أمرها ظاهر ، فإن على المشتري أن يدفع الثمن مضافاً إليه الربح بالحساب الذي يتفقان عليه .

(الصورة الثانية) أن يكون البائع قد أنفق على السلعة زيادة على ثمنها الذي اشتراها به ، وتشمل هذه ثلاثة أمور . الأول : أن يكون ما أنفق عليه عيناً ثابتة قائمة بالسلعة كما إذا اشتري ثوباً أبيض فصبغه ، أو اشتري صوفاً منقوشاً ففتله ، أو اشتري ثوباً فخاطه أو طرزه ، فإن الصبغ والقتل والتطريز والخياطة صفات قائمة بالثوب . وحكم هذا أنه يكون كالثمن فيضاف إلى الثمن ويحسب له الربح بنسبته ، إنما يشترط أن يبينه البائع كما يبين الثمن فيقول : قد اشتريت الثوب بكذا أو صنعته بكذا أو صبغته بكذا أو خطته بكذا . فإذا كان قد تولى ذلك بنفسه كأن كان خياطاً فخاط ثوبه أو صباغاً فصبغه ، فإنه لا يحتسب له شيء من أجره وريح . (الثاني) : أن يكون ما أنفق عليه غير قائم بالمبيع ولا يختص به كأجرة خزنه في داره وحمله وحكم هذا لا يحسب من أصل الثمن ، ولا يحسب له ربح ، أما إذا اشترى له داراً مخصوصة ليخزنه فيها ولولاه ما احتاج إلى هذه الدار ، فإن أجرتها تحسب من الثمن ولا يحسب لها ربح ، ومثل ذلك أجره السمسار إذا كانت العادة تحتم الشراء به . (الثالث) : أن يكون غير قائم بالمبيع ولكنه يختص به . فهذا إن كان مما يعمله التاجر بنفسه عادة كطى الثوب وشده ، ولكنه قد استأجر عليه غيره ، فإنه لا يحسب ما أنفقه لا في الثمن ولا في الربح .

هذا كلام متأخرى المالكية ، أما ما ذكر الإمام مالك رضى الله عنه فى المدونة فإليك نصه بحروفه : (قال مالك فى البر يُشترى فيحمل إلى بلد آخر . قال : أرى أن لا يحمل عليه أجر السماسرة ولا النفقة ولا أجر الشد ولا أجر الطي ، ولا كراء بيت . فأما كراء المحمولة فإنه يحسب فى أصل الثمن ولا يجعل لكراء المحمولة ربح إلا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله فإن ربحه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك ، وتحمل القصارة على الثمن والخياطة والصبغ ويحمل عليها الربح كما يحمل عليها الثمن .

أما إن كان مما لا يتولاه التاجر بنفسه كالنفقة على الحيوان . فإنه يحسب فى أصل الثمن ولا يحسب له ربح ، ويشترط أن يبينه أيضا ، فإذا اشترط البائع على المشتري أن يعطيه ربحا على كل ما أنفقه سواء كان له عين قائمة بالمبيع كالصبغ وما ذكر معه . أو ليست له عين ثابتة غير مختصة كأجرة الحمل أو مختصة ولكن العادة جرت بأن يفعلها البائع بنفسه أو العكس ، فإنه يعمل بشرطه إذا سماها جميعها ، ومن هنا يتضح لك أن تسمية الثمن وتسمية النفقة على السلعة سواء كان قائما فيها أو لا شرط على أى حال ، فإذا قال له : أبيعك هذه السلعة على أن أربح بالمائة عشرة مثلا ثم ذكر له الثمن مضافا إليه ما أنفقته على السلعة ولم يسم له ما يصح إضافته إلى الثمن بربح وما يصح إضافته بدون ربح وما لا يصح إضافته إلى الثمن أصلا ، فإن العقد يقع فاسداً بجهل المشتري فى هذه الحال .

(الوجه الثانى) : من وجهى البيع بالمراوحة ، أن يبيعه السلعة بربح معين على جملة الثمن كأن يقول له : أبيعك هذه السلعة بثمنها مع ربح عشرة أو خمسة ، ويشترط فى هذه الحالة أيضا أن يسمى الثمن وما يتبعه مما أنفقته على السلعة سواء كان قائما بها كالصبغ ونحوه أو لا كأجرة خزنها أو حملها وهكذا مما لا يضاف إلى الثمن مع ربح ويضاف بدون ربح أو لا يضاف أصلا ، وفى هذه الحالة يصح البيع ولكنه يطرح على المشتري وما أنفقته البائع على السلعة مما لا يضاف إلى الثمن كأجرة الحمل ونحوها إلا أن يشترط بحسابه فإنه يصح ولا فرق فى الثمن أن يكون ذهباً أو فضة ونحوها أو يكون قيميا . فإذا اشترى ثوبا بشاة فإنه يصح أن يبيعها بشاة مماثلة للشاة التى اشتراها بها فى صفتها ويزيده ربحاً معلوماً ، ولكن يشترط أن تكون الشاة التى يريد شراءها بها مملوكة له عنده أو ليست عنده ولكنها مضمونة بحيث يمكنه الحصول عليها ، أما إذا لم تكن كذلك فإنه لا يصح .

مذهب الحنابلة

الحنابلة قالوا : إذا كان الربح معلومًا والثلث كذلك نصح ببيع المرابحة المذكور بدون كراهة . فإذا قال : بعثك هذه الدار بما اشتريتها به وهو مائة جنية مع ربح عشرة فإنه يصح . أما إذا قال له : بعثك هذه الدار على أن أربح في كل عشرة من ثمنها جنيهاً ولم يبين الثلث فإنه يصح مع الكراهة ، وعلى البائع أن يبين الثلث على حدة وما أنفقه على المبيع على حدة ، فإذا اشتراه بعشرة وأنفق عليه عشرة وجب عليه أن يبينه على هذا الوجه ويقول : اشتريته بعشرة وصبغته أو كلته أو وزنته أو علفته بكذا وكذا . وقال ابن قدامة في المغني : المرابحة هو البيع برأس المال وربح معلوم . ويشترط علمهما برأس المال فيقول : رأس مالي فيه أو هو عليّ بمائة بعثك بها وربح عشرة ، فهو جائز لا خلاف في صحته ولا نعلم عند أحد فيه كراهة ، وإن قال : بعثك برأس مالي فيه وهو مائة وأربح في كل عشرة درهماً أو قال : ده يازده أو ده داوزده أفقد كرهه أحمد ، وقد رويت كراهته عن عمر وابن عباس ومسروق والحسن وعكرمة وسعيد بن جبير وعطاء بن يسار ، وقال إسحاق : لا يجوز لأن الثلث مجهول العقد فلم يجوز كما لو باعه بما يخرج به في الحساب ، ورخص فيه سعيد بن المسيب وابن سيرين وشريح والنخعي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ، ولأن رأس المال معلوم والربح معلوم فأشبه ما لو قال : وربح عشرة دراهم ووجه الكراهة أن ابن عمر وابن عباس كرهاه ولم يكن لهما في الصحابة مخالف ، ولأن فيه نوعاً من الجهالة ، والتحرز عنها أولى وهذه كراهة تنزيه والبيع صحيح لما ذكرنا ، والجهالة يمكن إزالتها بالحساب ، فلم تضر كما لو باعه صبرة كل قفيز بدرهم . وأما ما يخرج به في الحساب فمجهول له في الجملة والتفصيل اهـ .

(فرع) : في مسألة ما إذا اشترى شيئين صفقة واحدة ثم أراد بيع أحدهما .

سبق أن ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز بيعه بحصته من الثلث لأن الثلث ينقسم على المبيع قدر قيمته ، وقال أحمد : لها قسمان (أحدهما) أن يكون البيع من المتقومات التي لا ينقسم الثلث عليها بالأجزاء كالثياب والحيوان والشجرة المثمرة وأشياء ذلك ، فهذا لا يجوز بيع بعضه مرابحة حتى يخبر بالحال على وجهه نص عليه أحمد فقال : كل بيع اشتراه جماعة ثم اقتسموه لا يبيع أحدهم مرابحة إلا أن يقول : اشتريناه جماعة ثم اقتسمناه ، وبهذا قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي . (القسم الثاني) : أن يكون المبيع من المتماثلات التي ينقسم الثلث عليها بالأجزاء كالبر والشعير المتساوي ، فيجوز

بيع بعضه مرابحة بقسطه من الثمن ، وبهذا قال أبو ثور وأصحاب الرأي ، ولا نعلم فيه خلافاً ، لأن ثمن الجزء معلوم يقيناً ، ولذلك جاز بيع قفيز من الصبرة ، وإن أسلم في ثوبين بصفة واحدة فأخذهما على الصفة ، وأراد بيع أحدهما مرابحة بحصته من الثمن . فالقياس جوازه لأن الثمن ينقسم عليهما نصفين لا باعتبار القيمة ، وكذلك لو أقاله في أحدهما أو تعذر تسليمه كان له نصف الثمن من غير اعتبار قيمة المأخوذ منهما ، فكأنه أخذ كل واحد منهما منفرداً ، ولأن الثمن وقع عليهما متساوياً لتساوى صفتيهما في الذمة ، فهما كقفيزين من صبرة ، وإن حصل في أحدهما زيادة على الصفة جرت مجرى الحادث بعد البيع والله أعلم .

قال المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : ولا يخبر إلا بالثمن الذي لزم به البيع . فإن اشترى بثمن ثم حط البائع عنه بعضه ، أو ألحق به زيادة ، نظرت فإن كان بعد لزوم العقد لم يلحق ذلك بالعقد ، ولم يحط في بيع المراجعة ما حط عنه ، ولا يخبر بالزيادة فيما زاد ، لأن البيع استقر بالثمن الأول ، فالخط والزيادة تبرع لا يقابله عوض فلم يتغير به الثمن ، وإن كان ذلك في مدة الخيار لحق بالعقد وجعل الثمن ما تقرر بعد الخط والزيادة . وقال أبو علي الطبري : إن قلنا إن المبيع ينتقل بنفس العقد لم يلحق به لأن المبيع قد ملكه بالثمن الأول فلم يتغير بما بعده ، والمذهب الأول لأنه وإن كان قد انتقل المبيع إلا أن البيع لم يستقر ، فجاز أن يتغير الثمن بما يلحق به . وإن اشترى ثوباً بعشرة وقصره بدرهم ورفاه بدرهم وطرزه بدرهم ، قال هو عليّ بثلاثة عشر ، أو قام عليّ بثلاثة عشر وما أشبه ذلك ، ولا يقول اشتريته بثلاثة عشر ، ولا يقول ثمنه ثلاثة عشر ؛ لأن ذلك كذب .

وإن قال : رأس مالى ثلاثة عشر ففيه وجهان : (أحدهما) لا يجوز أن يقول لأن رأس المال هو الثمن ، والثمن عشرة (والثاني) يجوز لأن رأس المال ما وزن فيه ، وقد وزن فيه ثلاثة عشر ، وإن عمل فيه ذلك يده قال : اشتريته بعشرة ، وعملت فيه ما يساوى ثلاثة ، ولا يقول هو عليّ بثلاثة عشر ، لأن عمله لنفسه لا أجره له ، ولا يتقوم عليه . وإن اشترى عيناً بمائة ووجد بها عيباً وحدث عنده عيب آخر فرجع بالأرض وهو عشرة دراهم . فقال : هو عليّ بتسعين أو تقوم عليّ بتسعين ، ولا يجوز أن يقول الثمن مائة لأن الرجوع بالأرض استرجاع جزء من الثمن ، فخرج عن أن يكون الثمن مائة ، ولا يقول اشتريتها بتسعين ، لأنه كذب .

إن كان المبيع عبداً فجنى ففداه بأرش الجناية لم يضاف ما فداه إلى الثمن ، لأن الفداء جعل لاستبقاء الملك فلم يضاف إلى الثمن كعلف البهيمة ، وإن جنى عليه فأخذ الأرش ففيه وجهان :

(أحدهما) : أنه لا يحط من الثمن قدر الأرش ، لأنه كما لا يضيف ما فدى به الجناية إلى الثمن لا يحط ما أخذ عن أرش الجناية عن الثمن (والثاني) أنه يحط لأنه عوض عن جزء تناوله البيع فحط من الثمن كأرش العيب .

وإن حدثت من العين فوائد في ملكه كالولد واللبن والثمرة لم يحط ذلك من الثمن لأن العقد لم يتناوله ، وإن أخذ ثمرة كانت موجودة عند العقد أو لبناً كان موجوداً حال العقد حط من الثمن ، لأن العقد تناوله وقابله قسط من الثمن ، فأسقط ما قابله ، وإن أخذ ولداً كان موجوداً حال العقد ، فإن قلنا : إن الحمل له حكم فهو كاللبن والثمرة ، وإن قلنا لا حكم له لم يحط من الثمن شيئاً ، وإن ابتاع بضمن مؤجل لم يخبر بضمن مطلق ، لأن الأجل يأخذ جزءاً من الثمن ، فإن باعه مرابحة ولم يخبره بالأجل ثم علم المشتري بذلك ثبت له الخيار لأنه دلّس عليه بما يأخذ جزءاً من الثمن ، فثبت له الخيار ، كما لو باعه شيئاً وبه عيب ولم يعلمه بعيبه .

وإن اشترى شيئاً بعشرة وباعه بخمسة ، ثم اشتراه بعشرة أخبر بعشرة ولا يضم ما خسر فيه إلى الثمن ؛ فإن اشترى بعشرة وباع بخمسة عشر ، ثم اشتراه بعشرة أخبر بعشرة ، ولا يحط ما ربح من الثمن ، لأن الثمن ما ابتاع به في العقد الذي هو مالك به ، وذلك عشرة ، وإن اشترى بعشرة ثم واطأ غلامه فباع منه ثم اشتراه منه بعشرين ليخبر بما اشتراه من الغلام كره ما فعله ، لأنه لو صرح بذلك في العقد فسد العقد ، فإذا قصده كره ، فإن أخبر بالعشرين في بيع المرابحة جاز لأن يبيعه من الغلام كييعه من الأجنبية في الصحة فجاز أن يخبر بما اشترى به منه ، فإن علم بذلك المشتري لم يثبت له الخيار ، لأن شراءه بعشرين صحيح ﴿ .

(الشرح) : إذا أراد الإخبار بضمن السلعة فإن كانت بحالها لم تتغير ؛ أخبر بضمنها ، وإن حط البائع بعض الثمن عن المشتري أو اشتراه بعد لزوم العقد لم يجزئه ، ويخبر بالثمن الأول لا غير ، ولأن ذلك هبة من أحدهما للآخر لا يكون عوضاً ، وإن كان ذلك في مدة الخيار لحق بالعقد وأخبر به في الثمن ، فإن تغير سعرها دونها فإن غلت لم يلزمه الإخبار بذلك لأنه زيادة فيها ، وإن رخصت فإنه لا يلزمه الإخبار بذلك لأنه صادق بدون الإخبار

به ، ويحتمل أن يلزمه الإخبار بالحال ، فإن المشتري لو علم ذلك لم يرضها بذلك الثمن ، فكتمانته له تغيير به ، فإن أخبر بدون ثمنها ولم يتبين الحال لم يجز لأنه يجمع بين الكذب والتغيير

قال النووي : ينبغي أن يكون بيع المرابحة مبنيًا على الأمانة ، فعلى البائع الصدق في الإخبار عما اشترى به ، وعما قام به عليه إن باع بلفظ القيام ، ولو اشترى بمائة وخرج عن ملكه ، ثم اشتراه بخمسين فرأس ماله خمسون ، ولا يجوز ضم الثمن الأول إليه ، ولو اشتراه بمائة وباعه بخمسين ثم اشتراه ثانياً بمائة فرأس ماله مائة ولا يجوز أن يضم إليه خسارته أولاً فيخبر أنه بمائة وخمسين ، ولو اشتراه بمائة وباعه بمائة وخمسين ثم اشتراه بمائة فإن باعه مرابحة بلفظ رأس المال أو بلفظ ما اشترت أخير بمائة ، وإن باعه بلفظ : قام عليّ فوجهان (أحدهما) يخبر بمائة (والثاني) يخبر بخمسين .

(فرع) : ينبغي أن يكون رأس المال أو ما قامت به السلعة معلوماً عند المتبايعين مرابحة فإن جهله أحدهما ، لم يصح العقد على الأصح كغير المرابحة فعلى هذا لو زالت الجهالة في المجلس لم ينقلب صحيحاً على الصحيح ، والثاني من الوجهين الأولين يصح لأن الثمن الثاني مبني على الأول ومعرفته سهلة ، فصار كالشفيع يطلب الشفعة قبل معرفة الثمن لسهولتها ، فعلى هذا ، في اشتراط زوال الجهالة في المجلس وجهان . ومهما كان الثمن دراهم معينة غير معلومة الوزن ففي جواز بيعه مرابحة الخلاف المذكور ، الأصح : البطلان . [أفاده النووي في الروضة] .

(فرع) : يكره أن يواطىء صاحبه فيبيعه بما اشتراه ثم يشتريه منه بأكثر ليخبر به في المرابحة ، فإن فعل ذلك قال ابن الصباغ : ثبت للمشتري الخيار ، وخالفه غيره . قال النووي : قلت : ممن خالفه صاحب المذهب وغيره وقول ابن الصباغ أقوى .

(فرع) : لو اشترى سلعة ثم قبل لزوم العقد ألحقا بالثمن زيادة أو نقصاً وصححناه ، فالثمن ما استقر عليه العقد ، وإن حط عنه بعض الثمن بعد لزوم العقد ، وباع بلفظ (ما اشترت) لم يلزمه حط المحطوط عنه ، وإن باع بلفظ (قام عليّ) لم يخبر إلا بالباقي ، فإن حط الكل لم يجز بيعه مرابحة بهذا اللفظ ، ولو حط عنه بعض الثمن بعد جريان المرابحة لم يلحق الحط المشتري منه على الصحيح ، وفي وجه : يلحق كما في التولية والاشتراك . هكذا أفاده النووي في الروضة .

(فرع) : فإذا تمهد ما ذكرنا من مسائل هذا الباب فصورة مسألة الكتاب في رجل باع

ثوبًا مرابحة بربح واحد في كل عشرة وأخبر أن الثمن مائة درهم فأخذته المشتري بمائة وعشرة دراهم ثم إن البائع عاد فذكر أنه غلط في الثمن ، وأنه كان اشتراه بتسعين درهمًا فالبائع صحيح وقد أمان البائع عن أمانته ، وللمشتري أن يأخذ الثوب بتسعين وحصلتها من الربح فيكون تسعة وتسعين درهمًا ويرجع على البائع بالنقصان وحصلته من الربح وذلك أحد عشر درهمًا ثم المذهب الخيار للمشتري فيه . ثم خرج قولاً آخر أن له الخيار في الفسخ أو المقام من مسألة ما بقي ، وهو أن تقوم البينة بخيانة البائع في الثمن على ما سنذكره من شرح المذهب وترتيبه ، ثم إذا أخذته المشتري بالتسعين وحصلتها من الربح فمذهب الشافعي أن يأخذته بالعقد الأول ، وقال بعض أصحابنا : بل يأخذته بعقد مستأنف وهذا غلط ، لأنه لو أخذته بعقد مستأنف لبطل العقد الأول ولافتقر إلى اشتراط قدر الربح فيه كما افتقر إليه في الأول .

(فائدة) : يقسم الماوردي في الحاوي البيع إلى ثلاثة أضرب (ضرب) هو بيع المساومة (والثاني) هو بيع المرابحة وهو موضوع الباب (والثالث) وهو بيع المخاسرة .

يقول رحمه الله تعالى : وأما بيع المخاسرة فصورته أن يقول : شراء هذا الثوب على مائة درهم وقد بعثك مخاسرة بنقصان العشرة واحد منها ، فهذا جائز كبيع المرابحة .

(فرع) : فإذا اشترى ثوبًا وعمل فيه عملاً مثل أن يقصرها أو يرفوها أو يجملها أو يخيطنها . فهذه متى أراد أن يبيعها مرابحة أخبر بالحال على وجهه سواء عمل ذلك بنفسه أو استأجر من عمله . بناء على ما قلناه مما يقصد به استبقاء الملك دون الاسترباح وقد مضى تفصيل ذلك آنفاً .

(فرع) : إذا تغير بنقص كنفصه بمرض أو جناية عليه أو تلف بعضه أو بدلالة أو عيب أو بأخذ المشتري بعضه كالصوف والبلين الموجود ونحوه فإنه يخبر بالحال على وجهه لا نعلم فيه خلافاً ، وإن أخذ أرش العيب أو الجناية أخبر بذلك على وجهه وماذا يقول ؟ فيه وجهان ، (أحدهما) : لا يجوز أن يقول رأس مالي كذا أو تقوم على كذا ، لأن رأس المال هو الثمن . (والثاني) يحط ما أخذه من الثمن ويقول : تقوم على كذا لأنه صادق فيما أخبر به فأشبه ما لو أخبر بالحال على وجهه .

(فرع) : في مذاهب العلماء فيما تقدم : قلنا إنه إذا باع شيئاً وعمل فيه عملاً كالنقصير أو الرفو أو الخياطة أخبر بالحال . فهذا مذهبنا وهو ظاهر مذهب أحمد ، فإنه قال : يبين ما اشتراه وما لزمه ولا يجوز أن يقول : تحصلت على كذا وبه قال الحسن وابن

سيرين وسعيد بن المسيب وطاوس والنخعي والأوزاعي وأبو ثور . قال ابن قدامة : ويحتمل أن يجوز فيما استأجر عليه أن يضم الأجرة إلى الثمن ويقول : تحصلت على بكذا لأنه صادق ، وبه قال الشعبي والحكم والشافعي ، ولكن ما ذهب إليه ابن قدامة بعد ذلك أنه يرى أن هذا تغرير بالمشتري فإنه عسى أن لو علم أن بعض ما تحصلت به لأجل الصناعة لا يرغب فيه لعدم رغبته في ذلك ، فأشبه ما ينقص بالحيوان في مؤنته وكسوته وعلى المبتاع في خزنه ، أما ما يتعلق بالنقص والعيب فقد قال أبو الخطاب من الحنابلة : يحط أرش العيب من الثمن كمذهبنا ، والظاهر من مذهب أحمد أن الإخبار على وجهه أبلغ في الصدق وأقرب إلى البيان ونفى التغرير بالمشتري والتدليس عليه فلزمه ذلك كما لو اشترى شيئين بثمن واحد وقسبط الثمن عليهما ، وقياس أرش الجناية عليه فهو بمنزلة ثمن جزء منه باعه ، وكقيمة أحد الثوبين إذا تلف أحدهما ، والنماء والكسب زيادة لم ينقص بها المبيع ، ولا هي عوض عن شيء منه ، فأما إن جنى المبيع فقدها المشتري لم يلحق ذلك بالثمن ولم يخبر به في المراجعة بغير خلاف نعلمه ، لأن هذا الأرش لم يزد به المبيع قيمة ولا ذاتاً ، وإنما هو مزيل لنقصه بالجناية والعيب الحاصل بتعلقها برقبته فأشبه الدواء المزيل لمرضه الحادث عند المشتري ، فأما الأدوية والمؤنة والكسوة وعمله في السلعة بنفسه أو عمل غيره له بغير أجرة فإنه لا يخبر بذلك في الثمن وجهًا واحدًا ، وإن أخبر بالحال على وجهه فحسن .

وقالت المالكية : إن ما ينوب البائع على السلعة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يعد في أصل الثمن ويكون له حظ من الربح ، وقسم يعد في أصل الثمن ولا يكون له حظ من الربح ، وقسم لا يعد في أصل الثمن ولا يكون له حظ من الربح .

فأما الذي يحسبه في رأس المال ويجعل له حظًا من الربح فهو ما كان مؤثرًا في عين السلعة مثل الخياطة والصبغ ، وأما الذي يحسبه في رأس المال ولا يجعل له حظًا من الربح فما لا يؤثر في عين السلعة مما لا يمكن البائع أن يتولاه بنفسه كحمل المتاع من بلد إلى بلد وكراء البيوت التي توضع فيها ، وأما ما لا يحتسب فيه في الأمرين جميعًا فما ليس له تأثير في عين السلعة مما يمكن أن يتولاه صاحب السلعة بنفسه كالسمرة والطى والشد . وقال أبو حنيفة : بل يجعل على ثمن السلعة كل ما نابه عليها . وقال أبو ثور : لا تجوز المراجعة إلا بالثمن الذي اشترى به السلعة فقط إلا أن يفصل ويفسخ عنده إن وقع قال : لأنه كذب لأنه يقول له : ثمن سلعة كذا وكذا وليس الأمر كذلك وهو عنده من باب الغش .

(فرع) : في كلام الإمام الكاساني في بدائع الصنائع في مذهب أبي حنيفة قال : ولو اشترى ثوبًا بعشرة دراهم ورقمه اثنا عشر فباعه مرابحة على الرقم من غير بيان جاز إذا

كان الرقم معلوماً والريح معلوماً ولا يكون خيانة ، لأنه صادق لكن لا يقول : اشترته بكذا لأنه يكون كاذباً فيه . وروى عن أبي يوسف أن المشتري إذا كان لا يعلم عادة التجار وعنده أن الرقم هو الثمن لم يبعه مرابحة على ذلك من غير بيان . وكذلك لو ورث مالا فرقمه ثم باعه مرابحة على رقمه يجوز لما قلنا ، ولو اشترى شيئاً ثم باعه بربح ثم اشتراه فأراد أن يبيعه مرابحة فإنه يطرح كل ربح كان قبل ذلك فيبيعه مرابحة على ما يبقى من رأس المال بعد الطرح ، فإن لم يبق منه شيء بأن استغرق الربح الثمن لم يبعه مرابحة وهذا عند أبي حنيفة ، وأما عند أبي يوسف ومحمد يبيعه مرابحة على الثمن الأخير من غير بيان ، ولا عبء بالعقود المتقدمة ربح فيها أو خسر ، وبيان ذلك إذا اشترى ثوباً بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة ، فإنه يبيعه مرابحة على أخمسه عنده ، وعندهما يبيعه مرابحة على عشرة .

(وجه قولهما) إن العقود المتقدمة لا عبء بها لأنها ذهبت وتلاشت بنفسها وحكمها فأما العقد الأخير فحكمه قائم وهو الملك ، فكان هذا المعتبر فيبيعه على الثمن الأخير ، ولأبي حنيفة عليه الرحمة أن الشراء الأخير كما أوجب ملك الثوب ، فقد أكد الربح وهو خمسة ، لأنه كان يحتمل البطالان بالرد بالعيب أو بغيره من أسباب الفسخ ، فإذا اشترى فقد خرج عن احتمال البطالان فتأكد ، وللتأكد شبهة الإثبات فكان مشترياً للثوب وخمسه الربح بعشرة من وجه فكان فيه شبهة أنه اشترى شيئاً ثم باع أحدهما مرابحة على ثمن الكل وإذا لا يجوز من غير بيان لأن الشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة ، ألا ترى أنه لو اشترى ثوباً بعشرة نسيئة ثم أراد أن يبيعه مرابحة على عشرة نقداً لم يبعه مرابحة من غير بيان احترازاً عن الشبهة لأن للأجل شبهة أن يقابله الثمن على ما مر فوجب التحرز عنه بالبيان كذا هذا ، فإذا باعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة صار كأنه اشترى ثوباً وعشرة بعشرة فيكون العشرة بالعشرة ، ويبقى الثوب خالياً عن العوض في عقد المعاوضة فيتمكن فيه شبهة الربا فلم يبعه مرابحة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ ومن البدائع نقلته .

ولنا ما حكاه الماوردي بقوله :

فلو اشترى ثوباً بمائة درهم فوجد به عيباً وأخذ أرشه عشرة دراهم لم يجز أن يخبر بالمائة ولزمه أن يخبر بالتسعين بإحدى العبارات الثلاث (التي سبق ذكرها في أول الباب) أن الأرض استرجاع جزء من الثمن قابل جزءاً فائتاً من البيع . وإن اشترى عبداً بمائة درهم فجئيت عليه جناية أخذ أرشها عشرة ففي قدر ما يخبر به عن ثمنه وجهان (أحدهما) يلزمه أن يخبر أن الثمن تسعون درهماً لأن أرش الجناية في مقابلة جزء من العين فصارت

كأرش العيب (والوجه الثاني) يجوز له أن يخبر بأن الثمن مائة درهم لأن المأخوذ بأرش الجناية ليس يرتفع إلى العقد وإنما هو بسبب حادث بعد العقد فشابه الكسب ، وإن أخبر على الوجه الأول بأن الثمن تسعون درهماً ثم علم المشتري بحال الجناية فلا خيار له ، وإن أخبر على الوجه الثاني بأن الثمن مائة درهم ثم علم المشتري بحال الجناية فإن الخيار له .

ولكن لو اشترى حماراً فاستعمله أو ماشية فحلبها أو نخلاً فأخذ ثمرها لم يلزمه إذا أخبر بالشراء أن يثبت منه قدر ما أخذ من الغلة والثمرة والنتاج واللبن ، بل له أن يخبر بجميع الثمن لا يختلف أصحابنا فيه ، لأنه إيجاد حادثة بعد العقد فلم يقابل شيئاً من الثمن إلا لبن التصرية فعليه أن يسقط قدر قيمته من الثمن لأنه مما يتعين عليه الثمن .

(فائدة) : إذا اشترى مديون مأذون بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر أو بالعكس فإنه يربح على عشرة ، لأن العقد بينهما وإن كان صحيحاً ولكن له شبهة العدم ، لأن العبد ملكه ، وما في يده لا يخلو عن حقه ، فصار كأنه اشتراه للمولى بعشرة فيعتبر هذا لا غير . وقولنا « مديون » فمن باب أولى أن يربحه مع عدم الدين لوجود ملك المولى فيه بالإجماع والمكاتب كالعبد المأذون له .

أما المضارب بالنصف لو شري بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر يربح رب المال اثني عشر ونصفاً ، ويربح بلا بيان لو أعورت المبيعة أو وطئت وهي ثيب ، أو أصاب الثوب قرض فأرة أو حرق نار ، فلا يجب عليه البيان عند أبي حنيفة . أى لا يجب أن يقول إني شريتها سليمة بكذا فأعورت في يدي ، أو أصاب الثوب قرض فأرة مثلاً ، لأن جميع ما يقابله الثمن قائم ، لأن الفأرة وصف فلا يقابله شيء من الثمن إذا فات بلا صنع أحد ، هذا فيما يتعلق ببيان الثمن قبل العيب . أما العيب نفسه فيجب بيانه بالكتاب والسنة والإجماع لحديث العداء بن خالد الذي رواه الجماعة ، كتب لى رسول الله ﷺ : « هذا ما باع محمد رسول الله ﷺ العداء بن خالد بيع المسلم المسلم لا داء ولا خيبة ولا غائلة » . فيجب بيان العيب بغير أن يبين أنه اشتراه سليماً بكذا من الثمن ثم أصابه العيب ، وهذا كله فيما إذا كان العيب يسيراً ، أما إذا كان العيب كبيراً كبيراً يتغابن الناس فيه فإنه لا يجوز بيعه مرابحة . أما إذا وطئت وهي بكر أو تكسر الثوب من طيه ونشره لزم البيان ، وإن اشترى بنسيئة ورابح بلا بيان خير المشتري ، فإن أتلفه ثم علمه لزم كل ثمنه ، وكذا التولية . وهو أن يقول : ولنى ما اشتريته بالثمن . فقال : وليتك ، صح إذا كان الثمن معلوماً لهما ، فإن جهنهما أحدهما لم يصح .

(فائدة) : لو اشترى ثوبين صفقة كلا بخمسة لا يجوز بيع أحدهما مرابحة بخمسة بلا بيان ، لأنه لو كان واحداً جاز بيع نصفه مرابحة اتفاقاً ، ولو باع بالزائد على الخمسة لا يجوز . ولا يصح بيع المنقول قبل قبضه ، ويصح في العقار ، خلافاً لمحمد ابن الحسن من أصحاب أبي حنيفة . ومن اشترى كيليا لا يجوز له بيعه ولا أكله حتى يكيله . ويكفي كيل البائع بعد العقد بحضرة المشتري لا في غيبته ، ومثل ذلك الوزني والعددي لا المدروع ولا المقيس بالأمتار أو الياردة ، فقد مر في كلام السبكي رحمه الله في عدم وجوب ذلك في الأثواب المنضدة المختومة لما يترتب على قياسها من تكسير وإتلاف ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك فيرابح ويولى على كل ذلك إن زيد ، وعلى ما بقي إن حُطَّ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : إذا قال : رأس المال مائة وقد بعته برأس المال وربح درهم في كل عشرة أو بربح ده يازده ، فالثمن مائة وعشرة ، وإن قال بعته برأس المال ووضع ده يازده ، فالثمن أحد وتسعون درهماً إلا جزءاً من أحد عشر جزءاً من درهم لأن معناه بعته بمائة على أن أضع درهماً من كل أحد عشر درهماً ، فسقط من تسعة وتسعين درهماً تسعة دراهم ، لأنها تسع مرات أحد عشر ويبقى من رأس المال درهم فيسقط منه جزء من أحد عشر جزءاً فيكون الباقي أحد وتسعين درهماً إلا جزءاً من أحد عشر جزءاً من درهم . وإن قال : بعته على وضع درهم من كل عشرة ففي الثمن وجهان : (أحدهما) أن الثمن أحد وتسعون درهماً إلا جزءاً من أحد عشر جزءاً من درهم ، وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفرايني رحمه الله (والثاني) أن الثمن تسعون درهماً وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب الطبري وهو الصحيح لأن المائة عشر مرات عشرة ، فإذا وضع من كل عشرة درهماً بقي تسعون .

(الشرح) : هذا الفصل مضي بعض ما يتضمنه مشروحاً في الفصلين السابقين وقوله : (وربح درهم في كل عشرة أو بربح ده يازده) فهذا جائز وكرهه أحمد وقد رويته كراهته عن ابن عمر وابن عباس ومسروق والحسن وعكرمة وسعيد بن جبير وعطاء بن يسار . وقال إسحاق : لا يجوز لأن الثمن مجهول حال العقد فلم يجوز ، كما لو باعه بما يخرج به في الحساب . قال ورخص فيه سعيد بن المسيب وابن سيرين وشريح والنخعي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر . ولأن رأس المال معلوم فأشبه ما لو قال وربح عشرة

دراهم . ووجه الكراهة أن ابن عمر وابن عباس كراهاه ولم نعلم لهما في الصحابة مخالفاً ، ولأن فيه نوعاً من الجهالة ، والتحرز عنها أولى . وهذه كراهة تنزيه والعقد صحيح ، والجهالة يمكن إزالتها بالحساب ، كما لو باعه صبرة كل قفيز بدرهم . وأما ما يخرج به في الحساب فمجهول في الجملة والتفصيل .

إذا ثبت هذا فنقول : متى باع شيئاً برأس ماله وبيع عشرة ثم علم بتنبيه أو إقرار أن رأس ماله تسعون فالبيع صحيح ، لأنه زيادة في الثمن ، فلم يمنع صحة العقد كالعيب والمشتري الرجوع على البائع بما زاد في رأس المال وهو عشرة وحطها من الربح وهو درهم فيبقى على المشتري بتسعة وتسعين درهماً ، وبهذا قال الشافعي في الجديد ، وبه قال الثوري وابن أبي ليلى : وقال أبو حنيفة : هو مخير بين الأخذ بكل الثمن أو يترك قياساً على المعيب .

وحكى الشافعي في أحد قوليه أنه إذا باعه برأس ماله وما قدره من الربح ، فإذا بان رأس ماله قدرأ كان مبيعاً به ، وبالإضافة التي اتفقا عليها ؛ والمعيب كذلك عند الحنابلة فإن له أخذ الأرض ، ثم المعيب لم يرض به إلا بالثمن المذكور ، وههنا رضى فيه برأس المال والربح المقرر . وهل للمشتري خيار ؟ فعند الشافعي في أحد قوليه نعم لأن المشتري لا يأمن الخيانة في هذا الثمن أيضاً ، ولأنه ربما كان له غرض في الشراء بذلك الثمن بعينه لكونه حالفاً أو كيلاً أو غير ذلك . والمنصوص عن أحمد أن المشتري مخير بين أخذ المبيع برأس ماله وحصلته من الربح ، وبين تركه قولاً واحداً . نقله حنبل . قال في المغنى :

وظاهر كلام الخرقى أنه لا خيار له (قلت) وهو مخالف للإمام كما نقله حنبل والقول الآخر عند الشافعية لا ؛ لأنه رضى به بمائة وعشرة ، فإذا حصل له بتسعة وتسعين فقد زاده خيراً ، فلم يكن له خيار ، كما لو اشتراه على أنه معيب فبان صحيحاً ، أو أمى فبان صانعاً ، أو كاتباً ، أو وكل في شراء معين بمائة فاشتراه بتسعين ، وأما البائع فلا خيار له ، لأنه باعه برأس ماله وحصلته من الربح ، وقد حصل له ذلك .

وإذا اشترى سلعة وأراد بيعها فحط له بائعها من ثمنها بعد لزوم العقد أخبر بتمنيتها قبل أن يحط البائع منها . قال الشافعية وأصحاب أحمد وأبي حنيفة : له أن يخبر بالثمن الأول لا غير ، ولأن ذلك هبة من أحدهما للآخر لا يكون عوضاً ، وقال أبو حنيفة : يلحق بالعقد ويخبر به في المراجعة . أما إذا كان هذا الحط من مدة الخيار وقبل لزوم العقد وجب الإخبار به في المراجعة باتفاق . وفي تغيير السلعة بنقص ، كأن تتغير بتلف بعضها أو بولادة أو عيب أو أخذ البائع بعضها كالصوف واللبن الموجود ونحو ذلك فإنه يخبر بالحال على

وجهه ، وإن أخذ أرش العيب أو الجناية أخبر بذلك على وجهه .

وقال أبو الخطاب من الحنابلة يحط أرش العيب من الثمن ويخبر بالباقي ، لأن أرش العيب عوض ما فات به ، فكان ثمن الموجود هو ما بقي ، وفي أرش الجناية وأرش العيب ، قال الشافعي : يحطمها من الثمن ويقول : تقوم على كذا ، لأنه صادق فيما أخبر به ، فأشبهه ما لو أخبر بالحال على وجهه .

فأما إن جنى المبيع فقدها المشتري لم يلحق ذلك بالثمن ولم يخبر به في المراجعة لأن هذا الأرش لم يزد به المبيع قيمة ، فأشبه الدواء المزيل لمرضه الحادث عند المشتري ، وإنما هو مزيل لنقصه بالجنائية ، والعيب الحاصل بتعلقها برقبته فأشبه الدواء كما قلنا . وأما التغير بالزيادة فكما الزيادة في نمائها وسمنها أو تعلم صنعة أو ولادة أو ثمرة مجتناة ، أو كسب عمل يدوي ؛ فهذا إن أراد أن يبيعها مراجعة أخبر بالثمن من غير زيادة لأنه القدر الذي اشتراها به .

وإن أخذ النماء المنفصل كالولد أو الثمرة المجتناة أو استخدام الأمة أو وطء الثيب أخبر برأس المال ولم يلزمه تبين الحال لأن ذلك بمثابة الخدمة . وروى ابن المنذر عن أحمد أنه يلزمه تبين ذلك كله ، وهو قول إسحق . وقال أصحاب الرأي في الغلة يأخذها : لا بأس أن يبيع مراجعة وفي الولد والثمر لا يبيع مراجعة حتى يبين ولأنه من موجب العقد . وعند ابن قدامة من الحنابلة أنه إن كان صادقا من غير تغرير جاز كما لو لم يزد ، ولأن الولد والثمره نماء منفصل فلم يمنع من بيع المراجعة بدون ذكره كالغلة . وراجع ما سبق نقله عن الماوردي في آخر شرح الفصل السابق .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : إذا أخبر أن رأس المال مائة وباع على ربح درهم في كل عشرة ثم قال : أخطأت أو قامت البينة أن الثمن كان تسعين فالبيع صحيح . وحكى القاضي أبو حامد وجهها آخر أن البيع باطل ، لأنه بان أن الثمن كان تسعين وأن ربحها تسعة ، وهذا كان مجهولا حال العقد ، فكان العقد باطلا ، والمذهب الأول ، لأن البيع عقد على ثمن معلوم ، وإنما سقط بعضه بالتدليس ، وسقوط بعض الثمن لا يفسد البيع كسقوط بعض الثمن بالرجوع بأرش العيب . وأما الثمن الذي يأخذه به ففيه قولان : (أحدهما) أنه مائة وعشرة ، لأن المسمى في العقد مائة وعشرة ، فإذا بان تدليس من جهة البائع لم يسقط

من الثمن شيء ، كما لو باعه شيئاً بثمن فوجد به عيباً . (الثاني) أن الثمن تسعة وتسعون ، وهو الصحيح ، لأنه نقل ملك يعتبر فيه الثمن الأول ، فإذا أخبر بزيادة وجب حط الزيادة كالشفعة والتولية ، ويخالف العيب ، فإن هناك الثمن هو المسمى في العقد ، وههنا الثمن هو رأس المال وقدر الربح . وقد بان أن رأس المال تسعون والربح تسعة .

فإن قلنا : إن الثمن مائة وعشرة فهو بالخيار بين أن يمسك المبيع بالثمن وبين أن يفسخ لأنه دخل على أن يأخذ المبيع برأس المال . وهذا أكثر من رأس المال فثبت له الخيار . وإن قلنا : إن الثمن تسعة وتسعون فهل يثبت له الخيار ؟ اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) أن له الخيار ، لأنه إن كان قد أخطأ في الخبر الأول لم يأمن أن يكون قد أخطأ في الثاني ، وأن الثمن غيره ، وإن كان قد خان في الأول فلا يأمن أن يكون قد خان في الثاني ، فثبت له الخيار (والقول الثاني) وهو الصحيح أنه لا خيار له ، لأن الخيار إنما يثبت لنقص وضرر ، وهذا زيادة ونفع ، لأنه دخل على أن الثمن مائة وعشرة وقد رجع إلى تسعة وتسعين ، فلا وجه للخيار ، ومنهم من قال : إن ثبتت الخيانة بإقرار البائع لزم المشتري تسعة وتسعون ولا خيار له ، وإن ثبتت بالبينة فهل له الخيار أم لا ؟ فيه قولان ، لأنه إذا ثبتت بالإقرار دل على أمانته ، فلم يتهم في خيانة أخرى ، وإذا ثبتت بالبينة كان متهما في خيانة أخرى فثبت له الخيار . قال أصحابنا : القولان إذا كانت العين باقية ، فأما إذا تلفت العين فإنه يلزم البيع بتسعة وتسعين قولاً واحداً ، لأننا جوزنا له فسخ البيع مع تلف العين رفعنا الضرر عنه وألحقناه بالبائع ، والضرر لا يزال بالضرر ، ولهذا لو هلك المبيع عنده ثم علم به عيباً لم يملك الفسخ ، فإن قلنا : لا خيار له ، أو قلنا : له الخيار فاختر البيع فهل يثبت للبائع الخيار ؟ فيه وجهان (أحدهما) يثبت له الخيار ، لأنه لم يرض إلا بالثمن المسمى وهو مائة وعشرة ، ولم يسلم له ذلك .

(والثاني) لا خيار له لأنه رضى برأس المال وربحه وقد حصل له ذلك .

(الشرح) : لو قال : اشتريت بمائة وباعه مرابحة ثم بان أنه اشتراه بتسعين بإقراره أو ببينة فالبيع صحيح على الصحيح ، فعلى هذا كذبه ضربان : خيانة وغلط . وفي الضربين قولان أظهرهما : يحكم بسقوط الزيادة وحصلتها من الربح ، والثاني : لا تسقط ، فإن قلنا بالسقوط ففي ثبوت الخيار للمشتري طريقان (أحدهما) على قولين (أظهرهما) لا خيار (والثاني) يثبت . (والطريق الثاني) إن بان كذبه بالبينة فله الخيار ، وإن بان بالإقرار فلا ، لأنه إذا ظهر بالبينة لا يؤمن خيانة أخرى . والإقرار يشعر بالأمانة ، فإن قلنا :

لا خيار أو قلنا به فأمسك بما بقى بعد الخط فهل للبائع خيار ؟ وجهان ، وقيل : قولان أصحهما : لا ، وقيل الوجهان فى صورة الخيانة .

وأما فى صورة الغلط فله الخيار قطعاً ، وإن قلنا بعدم السقوط فللمشتري الخيار إلا أن يكون عالمًا بكذب البائع فيكون كمن اشترى معيّنًا وهو يعلمه . وإذا ثبت الخيار فقال للبائع : لا تفسخ فإنى أحط عنك الزيادة . ففى سقوط خياره وجهان . وجميع ما ذكرناه إذا كان المبيع باقيا ، فأما إذا ظهر الحال بعد هلاك المبيع فقطع الماورد بسقوط الزيادة وربحها ، والأصح طرد القولين .

قال النووي : وهذا الذى قطع به الماوردى ، نقله صاحب المذهب والشاشى من أصحابنا مطلقاً . والله أعلم .

فإن قلنا بالسقوط فلا خيار للمشتري ، وأما البائع فإن لم يثبت له الخيار عند بقاء السلعة فكذا هنا ، وإلا فيثبت هنا ، وإن قلنا بعدم السقوط فهل للمشتري الفسخ ؟ وجهان ، أصحهما : لا كما لو علم العيب بعد تلف المبيع ، لكن رجع بقدر التفاوت وحصلته من الربح كما يرجع بأرش العيب . ولو اشتراه بمؤجل فلم يبين الأجل لم يثبت فى حق المشتري الثانى ولكن له الخيار ، وكذا إذا ترك شيئاً مما يجب ذكره ، قال الغزالى إذا لم يخبر عن العيب ففى استحقاق حط قدر التفاوت القولان فى الكذب — ولم أر لغيره تعرضاً له — فإن ثبت الخلاف ، فالطريق على قول الحط النظر إلى القيمة وتقسيم الثمن عليها .

قلت : المعروف فى المذهب أنه لا حط بذلك ويندفع الضرر عن المشتري بثبوت الخيار . والله أعلم . هكذا أفاده النووي فى الروضة كأصلها للرافعى .

(فرع) : إذا كذب بالنقصان فقال : كان الثمن أو رأس المال أو ما قامت به السلعة مائة وباع مرابحة ثم قال : غلطت إنما هو مائة وعشرة فينظر إن صدقه المشتري فوجهان (أحدهما) يصح البيع كما لو غلط بالزيادة وبه قطع الماوردى والغزالى فى الوجيز وأصحهما عند الإمام والبعوى : لا يصح لتعذر إمضائه .

قلت : الأول : أصح وبه قطع المحاملى والجرجانى وصاحب المذهب هنا والشاشى وخلائق . والله أعلم .

فإن قلنا بالأول فالأصح : أن الزيادة لا تثبت لكن للبائع الخيار ، والثانى : أنها تثبت مع ربحها ، وللمشتري الخيار ، وإن كذبه المشتري فله حالان : أحدهما : أن لا يبين الغلط وجهها محتملا ، فلا يقبل قوله ، ولو أقام بينة لم تسمع فلوزعم أن المشتري عالم بصدقه

وطلب تحليفه أنه لا يعلم فهل له ذلك؟ وجهان . قلت : أصحهما : له تحليفه ، وبه قطع الحاملي في المقنع وغيره . فإن قلنا : يحلفه فنكل ففى رد اليمين على المدعى وجهان . قلت : أصحهما : ترد . والله أعلم .

وإذا قلنا : يحلف المشتري حلف على نفى العلم ، فإن حلف أمضى العقد على ما حلف عليه ، وإن نكل ورددنا ليمين فالبائع يحلف على القطع ، وإذا حلف فللمشتري الخيار بين إمضاء العقد بما حلف عليه ، وبين الفسخ ، كذا أطلقوه . ومقتضى قولنا : إن اليمين المردودة مع نكول المدعى عليه كالإقرار ، أن يعود فيه ما ذكرنا في حالة التصديق . الحال الثاني : أن يبين للغلط وجهها محتملاً بأن يقول : إنما اشتراه وكيلي وأخبرت أن الثمن مائة فبان خلافه ، أو ورد على منه كتاب فبان مزوراً أو كنت راجعت جريدتي فغلطت من ثمن متاع إلى آخره ، فتسمع دعواه للتحليف . وقيل بطرد الخلاف في التحليف . فإن قلنا : لا يحلف أو تسمع بينته ، وإلا سمعت على الأصح .

إذا ثبت هذا فإذا زعم لبائع أنه ذكر أقل من الثمن الذي اشترى به غلطاً فإنه لا يكون له حق في الزيادة التي ادعاها ، ولكن إذا صدقه المشتري في قوله يكون للبائع الخيار في إمضاء العقد أو فسخه ، أما إذا كذبه المشتري فإذا بين البائع وجهها للغلط يحتمل وقوعه كأن قال : رجعت إلى الدفتر فوجدت ثمنه أكثر مما ذكرت أو نحو ذلك سمعت بينته إن كانت له بينة ، فإذا صدقته البينة يكون له — أى البائع — الخيار ولا تثبت له الزيادة . أما إذا لم يبين وجهها محتملاً لغلطه فإن بينته لا تسمع مطلقاً ، وقيل لا تسمع بينته على أى حال سواء بين وجهها محتملاً أو لم يبين لتناقضه في قوله . والمعتمد الأول . وللبائع أن يحلف المشتري بأنه لا يعرف أن الثمن زائد عما ذكره البائع له أو لا . فإن أقر المشتري فإن الحكم يكون كما إذا صدقه فيثبت للبائع الخيار لا الزيادة ، وإن حلف بأنه لا يعرف مضى العقد على ما هو عليه فلا يكون لواحد منهما خيار ، وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على البائع ، فإن حلف كان للبائع الخيار في أخذ السلعة بالثمن الذي حلف عليه البائع وبين ردها .

(فرع) : إذا ظهر كذب البائع في المراجعة بأن أخبر أنه اشتراها بمائة فظهر بالبرهان أو الإقرار أنه اشتراه بأقل فإن للمشتري الحق في إسقاط الزائد من أصل الثمن وما يقابله من الربح .

(فرع) : في مذاهب العلماء . قال علماء الحنفية : إذا ظهر كذبه برهان أو إقرار أو نكول عن اليمين فإن للمشتري الحق في أخذ المبيع بكل ثمنه الذي اشتراه به أو رده . وإنه أن

يقتطع من الثمن الذى دفعه ما يزيد عليه كذباً فى البيع بالتولية فقط ، أما المراجعة فليس له فيها إلا خيار رد البيع أو إمساكه كل الثمن ، وبعضهم يقول : إن له أن يقتطع ما زاد عليه فيها أيضاً ، فإذا باع ثوباً بعشرة مع ربح خمسة واتضح أن ثمنه ثمانية لا عشرة فللمشتري أن ينقص اثنين من أصل الثمن وما يقابلهما من الربح وهو قرش ، وإذا هلك المبيع أو استهلكه المشتري أو حدث فيه عيب وهو عنده قبل رده سقط خياره ولزمه بكل الثمن .

وقالت المالكية : البائع فى المراجعة إن لم يكن صادقاً فهو إما أن يكون غاشاً أو كاذباً أو مدلساً . فأما الغاش فهو الذى يوهم أن فى السلعة صنعة موجودة يرغب فى وجودها ، وإن كان عدمها لا ينقص السلعة أو العكس بأن يوهم بأن السلعة جديدة واردة من معملها حديثاً وهى قديمة لها زمن طويل عنده أو يوهم أن هذا الثوب وارد من معمل كذا وهو ليس كذلك بشرط ألا يكون ذلك منقصاً لقيمة السلعة وإلا كان عيباً له الحكم المتقدم فى خيار العيب . أما حكم الغش المذكور فى المراجعة فهو أن المشتري بالخيار بين أن يمسك المبيع وبين أن يرده ، وأما الكاذب فهو الذى يخبر بخلاف الواقع فيزيد فى الثمن كأن يقول : إنه اشتراها بثلاثين مع أنه اشتراها بعشرين ، وفى هذه الحالة يكون للمشتري الحق فى أن يسقط ما زاده البائع عليه من الثمن وما يقابله من الربح ولا يلزمه المبيع إلا بذلك فإن لم يقبل البائع ذلك يكون المشتري مخيراً بين إمساك المبيع ورده .

وإذا عرض على السلعة أمر يفوت ردها كنماء أو نقص أو نزل عليها السوق ففى حالة الغش يلزم المشتري بأقل الأمرين من الثمن والقيمة يوم قبضها ولا يقدر للسلعة ربح وفى حالة الكذب فإن المشتري يخير بين أن يأخذ السلعة بالثمن الحقيقي مع ربحه ، وبين أن يأخذها بقيمتها يوم قبضها إلا إذا زادت قيمتها عن ثمنها المكذوب وربحه ، فإنه لا يلزم بدفع الزيادة عند ذلك لأن البائع رضى بالثمن المكذوب فارتفع قيمة السلعة لا يكسبه حقاً خصوصاً أنه زاد فى الثمن كذباً ، وأما المدلس فهو الذى يعلم أن بالسلعة عيباً ويكتمه وحكم المدلس فى المراجعة حكمه فى غيرها . وقد تقدم فى مباحث الخيار من أن المشتري يكون بالخيار بين الرد ولا شئ عليه ، وبين إمساك المبيع ولا شئ له إلا أن يبيع المراجعة إذا حصل فيه كذب أو غش أو تدليس فإنه يكون شبيهاً بالعيب الفاسد ، فإذا هلك المبيع قبل أن يقبضه المشتري لا يكون ملزماً به بخلاف غيرها من بيع المزايدة أو المساومة فإنه إذا كان فيها كذب أو غش ونحوهما وهلك قبل قبضها فإن ضمانها يكون على المشتري لمجرد العقد . وقال أصحاب أحمد بن حنبل : إذا بايع شيئاً تولية أو مراجعة ثم ظهر أنه كاذب فى الثمن فإن للمشتري الحق فى إسقاط ما زاده البائع كذباً فى التولية والمراجعة من أصل الثمن

وإسقاط ما يقبله من الربح في المربحة وينقص الزائد مع المواضعة أيضا ، ويلزم البيع في الباقي فلا خيار للمشتري بعد ذلك وإذا قال البائع : إنني غلظت في ذكر الثمن لأنه أزيد مما ذكرت فالقول قوله مع يمينه بأن يطلب المشتري تحليفه فيحلف أنه لم يعلم وقت البيع أن ثمنها أكثر مما أخبر به ، وبعد حلف البائع يخسر المشتري بين رد المبيع وبين دفع الزيادة التي ادعاه البائع . فإن نكل عن اليمين فليس له إلا ما وقع عليه العقد ورجع به مضهم أنه لا يقبل قول البائع بالزيادة إلا بينة ما لم يكن معروفا بالصدق على الأظهر .

(فرع) : في عرض ما مضى بإيجاز قاله ابن رشد في بداية المجتهد : واختلفوا فيمن ابتاع سلعة مربحة على ثمن ذكره ثم ظهر بعد ذلك إما باقراره وإما بينة أن الثمن كان أقل والسلعة قائمة . فقال مالك وجماعة : المشتري بالخيار ، إما أن يأخذ بالثمن الذي صح أو يترك إذا لم يلزمه البائع وجب أخذها بالثمن الذي صح وإن ألزمه لزمه . وقال أبو حنيفة وزفر : بل المشتري بالخيار على الإطلاق ولا يلزمه الأخذ بالثمن الذي إن ألزمه البائع لزمه . وقال الثوري وابن أبي ليلي وأحمد وجماعة : بل يبقى البيع لازماً لهما بعد حط الزيادة ، وعن الشافعي القولان : القول بالخيار مطلقاً ، والقول باللزوم بعد الحط ، فحجة من أوجب البيع بعد الحط أن المشتري إنما أربحه على ما ابتاع به السلعة لا غير ذلك ، فلما ظهر خلاف ما قال وجب أن يرجع إلى الذي ظهر كما لو أخذه بكيل معلوم فخرج بغير ذلك الكيل أنه يلزمه توفية ذلك الكيل ، وحجة من رأى أن الخيار مطلقاً تشبيه الكذب في هذه المسألة بالعيب . أعنى أنه كما يوجب العيب بالخيار كذلك يوجب الكذب .

قَالَ المَصْنَفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : وإن أخبر أن الثمن مائة وربحه عشرة ، ثم قال : أخطأت والثمن مائة وعشرة لم يقبل قوله ، لأنه رجوع عن إقرار متعلق به حق آدمي فلم يقبل ، كما لو أقر له بدين . وإن قال : لي بينة على ذلك لم تسمع ، لأنه كذب بالأقرار السابق بينته فلم تقبل .

فإن قال : أحلفوا لي المشتري أنه لا يعلم أن الثمن مائة وعشرة ، ففيه طريقان :

(أحدهما) أنه إذا قال ابتعته بنفسى لم يحلف المشتري لأن إقراره يكذبه ، وإن قال ابتاعه وكيل لي فظننت أنه ابتاع بمائة وقد بان لي أنه ابتاع بمائة وعشرة حلف لأنه الآن لا يكذبه إقراره .

يأخذها بالثمن الذي صح ، فهذه هي مشهورات مسائلهم في هذا الباب ، ومعرفة أحكام هذا البيع تنبني في مذهب مالك على معرفة أحكام ثلاث مسائل وما تركب منها حكم مسألة الكذب وحكم مسألة الغش وحكم مسألة وجود العيب ، فأما حكم الكذب فقد تقدم . وأما حكم الرد بالعيب فهو حكمه في البيع المطلق ، وأما حكم الغش عنده فهو تخيير للبائع مطلقاً وليس للبائع أن يلزمه البيع وإن حط عنه مقدار الغش كما له ذلك في مسألة الكذب هذا عند ابن القاسم ، وأما عند أشهب فإن الغش عنده ينقسم قسمين قسم مؤثر في الثمن وقسم غير مؤثر . فأما غير المؤثر فلا حكم له عنده وأما المؤثر فحكمه عنده حكم الكذب ، وأما التي تتركب فهي أربع مسائل كذب وغش ، وكذب وتدليس ، وغش وتدليس بعيب ، وكذب وغش وتدليس بعيب . وأصل مذهب ابن القاسم فيها أنه يأخذ بالذي بقي حكمه إن كان فات بحكم أحدهما أو بالذي هو أرجح له إن لم يفت حكم أحدهما إما على التخيير حيث يمكن التخيير أو الجمع حيث يمكن الجمع والله تعالى أعلم .

مسائل في المراجعة

(أولها) إذا اشترى سلعة بثمن مؤجل وأراد بيعها مرابحة كان عليه في إخبار الشراء أن يذكر تأجيل الثمن فإن لم يذكر تأجيله فقد نقل الماوردى في الحاوى في الجزء السادس من مخطوطة دار الكتب والوثائق تحت رقم ٨٢ ورقة ٢٢٨ مصورة في خزانتى عن سفيان الثورى أن السلعة لو كانت باقية كان المشتري بالخيار ، وإن كانت تالفة لزمه الثمن حالا ، وحكى عن أحمد وإسحاق أن للمشتري حبس الثمن عن البائع بقدر ذلك الأجل ثم قال : ومذهب الشافعى جواز البيع ويخير المشتري بين فسخ البيع أو إمضائه بالثمن الحال لأن الأجل ومؤنة المشتري لا يتعلق بزيادة ولا نقص .

(ثانيها) قوله في المراجعة : بعثك بكذا يقتضى أن يكون الربح من جنس الثمن الأول ولكن يجوز جعل الربح غير جنس الأصل .

ولو قال : اشتريت بكذا دولاراً وبعثتك به وبيع ريال على كل عشرة فالربح يكون من نقد البلد إلا إذا راج الريال رواج نقد البلد واشتد الطلب له ، ويكون الأصل مثل الثمن سواء كان من نقد البلد أو من نقد بلد أجنبى .

نالثها) لو اتهب بغير عوض لم يجز بيعه مرابحة إلا أن يبين القيمة ويبيع بها مرابحة . ولو اتهب بشرط الثواب^(١) ذكره وباع به مرابحة ، وإذا أجز داراً لعبد أو نكحت على عبد أو خالعه على عبد أو صالح من دم عليه ، لم يجز بيع العبد مرابحة بلفظ الشراء ويجوز بلفظ قام على ، ويدخل في الإجارة أجرة مثل الدار وفي النكاح والخلع مهر المثل وفي الصلح الدية .

(رابعها) اطلقوا على تصوير المرابحة فيما إذا قال : بعثك بما اشتريت وربح كذا وبما قام على ، ولم يذكر فيه خلافاً ، وذكروا فيما إذا قال : أوصيت له بنصيب ابني وجهاً أنه لا يصح ، وإنما يصح إذا قال : بمثل نصيب ابني فكأنهم اقتصروا هنا على الأصح ، وإلا فلا فرق بين البابين .

(قلت) هذا التأويل خلاف مقتضى كلامهم والفرق ظاهر ، فإن السابق إلى الفهم من قوله بما اشتريت أن معناه بمثل ما اشتريت وحذفه اختصار ولا يظهر هذا التقدير في الوصية .

(خامسها) فيما يطلق من الألفاظ في المبيع وهي ستة :

« الأول » لفظ الأرض وفي معناها البقعة والساحة والعرصة ، فإذا قال : بعثك هذه الأرض وكان فيها ابنية وأشجار — نظرت إن قال : دون ما فيها من الشجر والبناء لم تدخل الأشجار والأبنية في البيع ، وإن قال : بما فيها دخلت ، وكذا إن قال : بعثكها بحقوقها على الصحيح ، فإن أطلق ونص هنا أنها تدخل ، ونص فيما لو رهن الأرض وأطلق أنها لا تدخل ، وللأصحاب طرق (أصحابها) عند الجمهور تقرير النصين ، (والثاني) فيهما قولان (والثالث) القطع بعدم الدخول فيهما ، قاله ابن سريج واختاره الإمام والغزالي وأفاده النووي في الروضة (سادسها) الزرع ضربان (الأول) ما يؤخذ دفعة واحدة كالحنطة والشعير فلا يدخل في مطلق بيع الأرض ، ويصح بيع الأرض المزروعة على المذهب ، كما لو باع داراً مشحونة بأمته . وقيل : يخرج على القولين في بيع المستأجرة — فإذا قلنا بالمذهب — فللمشتري الخيار إن جهل الحال ، بأن كانت رؤية الأرض سابقة على البيع وإلا فلا ، وهل يحكم بمصير الأرض في يد المشتري ودخولها في ضمانه إذا خلا البائع بينه وبينها ؟

(١) جرت عادة الناس في بلادنا أنهم يهبون لبعضهم في المناسبات كالزواج والولادة وتكون هذه الهبات مراداً بها أن تعاد للمواهب في مناسبة أخرى وتكون في عرف العامة كأنها ديون في ذمتهم حتى يوصون بها عند موتهم لتكون ذمة الميت بريئة بانتقالها إلى أوليائه من بعده ، فهذه هي النية قصد التبرع .

(وجهان) أحدهما : لا ، لأنها مشغولة فأشبهت المشحونة بأمثته .
(وأصحبهما) نعم ، لحصول تسليم الرقبة المبيعة ، ويخالف الدار ، فإن تفرغها
ممكن في الحال وقد سبق فيها خلاف .

(فرع) : إذا كان في الأرض جزر أو فجل أو سلق أو ثوم لم يدخل في بيع الأرض
كالحنطة . واعلم أن كل زرع لا يدخل عند الإطلاق لا يدخل ، وإن قال : بحقوقها
لا يؤمر البائع بقطع زرعه في الحال ، بل له تركه إلى أوان الحصاد ، فعند وقت الحصاد يؤمر
بالقطع والتفريغ ، وعليه تسوية الأرض وقلع العروق التي يضر بقاؤها الأرض كعروق الذرة
تشبيها بما إذا كان في الدار أمتعة لا يتسع لها باب الدار فإنه ينقص ، وعلى البائع ضمانه .
(الضرب الثاني) (١) ما تؤخذ ثمرته مرة بعد أخرى في سنتين أو أكثر كالقطن
الحجازي والرجس والبنفسج فالظاهر من ثمارها عند بيع الأرض يبقى للبائع ، وفي دخول
الأصول الخلاف السابق في الأشجار ، وحكى وجه في الرجس والبنفسج أنهما من
الضرب الأول وأما ما يجز مراراً كالقث والقصب والهندباء والنعنع والكرفس والطرخون فتبقى
جزتها الظاهرة عند البيع للبائع ، وفي دخول الأصول الخلاف . وعن الشيخ أبي محمد
الجويني : القطع بدخولها في بيع الأرض ، وإذا قلنا بدخولها فيشترط على البائع قطع الجزء
الظاهرة لأنها تزيد فيشبه المبيع بغيره ، وسواء كان ما ظهر بالغاً أو أوان الجزر أم لا . قال في
التممة القاضي أبو سعد المتولي : إلا القصب يكلف قطعه إلا أن يكون ما ظهر قدراً ينتفع
به ، وكان في الأرض أشجار فهي كالقصب .

(سابعاً) وجرت بعض المصارف الإسلامية التي تحرم نظمها وقوانينها التعامل بالربا
على نحو فيه تكلف واحتيال على تطويع عقد المراجعة ليدخل فيه من يريد خطاطب ضمان
لدى مؤسسة في الخارج يريد أن يستورد منها بضائع معمرة كالسيارات والثلاجات أو
بضائع مستهلكة فإن المصرف يتولى سداد الثمن باسم العميل ثم إذا وردت البضائع استولى
عليها ضماناً لما دفعه ثم يبيعها لمن اشترى باسمه مراجعة ، وهذه صورة صحيحة من
حيث الظاهر ولكنها مكروهة فهي أشبه بالعينة . وعقد العينة صحيح عندنا مع الكراهة ،
وإن كان باطلاً عند غيرنا وكان على المصرف إذا أراد أن يؤدي عملاً كهذا أن يقوم به كوكيل
لعميله في الاستيراد باسمه وفحص البضاعة والتخليص عليها ثم تسليمها لعميله نظير أجر
عن هذه الوكالة التي بذل فيها مكاتبات واتصالات وتكليف مندوبيه ومراسليه في مصادر
الواردات ومراكزها بالاتصال بها وسداد أثمانها ثم تكليف مندوبيه في الثغور للتخليص على
البضائع وتسليمها فيكون عميله مديناً بضمن البضائع وما أنفق المصرف عليها من نفقات ثم
يقوم خدماته التي أداها بأجر يضيفه إلى مديونية عميله ، ويكون هذا الأجر متفقاً عليه بينهما

(١) راجع (سادساً) .

في العقد بعد وضوح قدر العمل الذي سيقوم به المصرف ، وهذا يبعد عن المصرف شبهة الاحتيال بتحويل من جاءت البضاعة باسمه إلى مشتر جديد يشتريها ممن جلبها لحسابه ، والذي تعاقد عليها بادیء ذی بدء مع المصدر لها ، لأنه — أعنى المصرف — تولى دفع ثمنها وقام بباقي الأعمال لتوصيلها إليه وفيه شحمة قرض جر نفعاً ، والسبب الذي جعل هذه المصارف تتعجر في صورة واحدة أو صورتين كالمضاربة والقراض ، ضارين عرض الحائط بباقي العقود الشرعية المتاحة التي لا بد أن يدخل كل صورة من صور التعامل المستحدثة تحت عقد من هاتيك العقود الشرعية كالوكالة والحوالة والجمالة وعقد المقاولة وعقد السمسار هو حداثة هذه النظم وحاجتها إلى نظرة واسعة من القائمين على رقابتها الشرعية حتى تقنع العملاء بوضوح العقود والابتعاد عن التكلف في تطويع الصور لتلائم ما لا يتلاءم معها شرعاً وقالت المالكية : ومنع للثمة ما كثر قصده وشرح الخرشي هذه العبارة بقوله : أى ومنع كل (١) بيع جائز في الظاهر مؤد إلى ممنوع في الباطن للثمة بأن يكون المتبايعان قصداً بالجائز في الظاهر التوصل إلى ممنوع في الباطن ، وذلك في كل ما كثر قصده للناس ، وفي بعض النسخ قصداً فيكون الفاعل ضميراً مستتراً في كثر عائداً إلى (ما) وقصداً تمييز محول عن الفاعل أى ما كثر القصد إليه ، ويحتمل النصب على الحال أى ما كثر حاله كونه مقصوداً كبيع وسلف بمنفعة أى كتهمة بيع وسلف ، وتهمة سلف بمنفعة فإن قصد الناس إلى ذلك يكثر فنزلت التهمة عليه كالنص عليه .

وقال ابن حزم في المحلى مسألة ١٥٠١ : « والقواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة وفي بيع الفضة بالفضة وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز ، تباعاً بعد ذلك أو لم يتبايعا ، لأن القواعد ليس بيعاً ، وكذلك المساومة أيضاً جائزة ، تباعاً أو لم يتبايعا ، لأنه لم يأت نهى عن شيء من ذلك ، وكل ما حرم علينا فقد فصل باسمه ، قال تعالى : ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾ (٢) فكل ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال بنص القرآن ، إذ ليس في الدين إلا فرض أو حلال أو حرام ، فالفرض مأمور به في القرآن والسنة ، والحرام مفصل باسمه في القرآن والسنة ، وما عدا هذين فليس فرضاً ولا حراماً ، فهو بالضرورة حلال ، إذ ليس هنالك قسم رابع وهذا الذي قاله ابن حزم مقرر في جميع المذاهب فعند المالكية في كتابه المقدمات على المدونة : « البيوع الجائزة هي التي لم يخطرها الشرع ولا ورد فيها نهى لأن الله تعالى أباح البيع لعباده ، وأذن لهم فيه في غير ما آية من كتابه ، من ذلك قوله تعالى :

(١) الخرشي على مختصر خليل ج ٥ ص ٩٣ .

(٢) الأنعام الآية ١١٩ .

﴿ وأحلَّ الله البيع وحَرَّمَ الربا ﴾ ولفظ البيع عام لأن الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام صار من ألفاظ العموم ، واللفظ العام إذا ورد يحمل على عمومه إلا أن يأتي ما يخصه ، فإن خص منه شيء بقي ما بعد المخصوص على عمومه أيضاً ، فيندرج تحت قوله تعالى ﴿ وأحلَّ الله البيع ﴾ كل بيع إلا ما خص منه بالدليل فبقى ما عداها على أصل الإباحة .

وعند الحنفية : نجد صاحب الهداية يقول في باب المراجعة والتولية : « المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن مع زيادة ربح » والتولية : « نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول من غير زيادة ربح » قال : والبيعان جائزان لاستجماع شرائط الجواز ، والحاجة ماسة إلى هذا النوع من البيع ، لأن الغبي الذي لا يهتدى في التجارة يحتاج إلى أن يعتمد فعل الذكي المهتدى ، وتطيب نفسه بمثل ما اشترى ، وبزيادة ربح فوجب القول بجوازهما ، ولهذا كان مبناها على الأمانة اهـ .

وقد قال الكمال بن الهمام : ولا يخفى أنه لا يحتاج إلى دليل خاص لجوازه بعد الدليل المثبت لجواز البيع مطلقاً بشروطه المعلومة هو دليل جوازه .

عقد المراجعة في البنوك الإسلامية

فتوى الشيخ بدر المتولي عبد الباسط

تقدم الأستاذ أحمد بزيغ الياسين رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي بالسؤال التالي إلى الشيخ :

نرجو إفتاءنا في مدى جواز قيامنا بشراء السلع والبضائع نقداً بتكليف من الآخرين وبيعها لهم بالآجل وبأسعار أعلا من أسعارها النقدية ، ومثال ذلك أن يرغب أحد الأشخاص في شراء سلعة أو بضاعة معينة لكنه لا يستطيع دفع ثمنها نقداً فيطلب منا شراءها له ، ودفع ثمنها نقداً ثم يبيعها عليه بالآجل مقابل ربح معين متفق عليه مسبقاً ؟

فأجاب الشيخ قائلا :

إن ما صدر من طالب الشراء يعتبر وعداً ، ونظراً لأن الأئمة اختلفوا في هذا الموعد هل هو ملزم أم لا ؟ فإني أميل إلى رأى ابن شبرمة رضى الله عنه الذى يقول : إن كل وعد بال التزام لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً ، يكون وعداً ملزماً قضاءً وديانة .

وهذا ما تشهد له ظواهر النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ، والأخذ بهذا المذهب

أيسر على الناس ، والعمل به يضبط المعاملات ، ولهذا ليس هناك مانع من تنفيذ مثل هذا الشرط والله ولي التوفيق ، صدرت هذه الفتوى فى الرابع من جمادى الآخرة عام ١٣٩٩ هـ .

فتوى مؤتمر العلماء بالمصرف الإسلامى بدبى

اجتمع فى هذا المؤتمر تسعة وخمسون عالماً من شتى أنحاء العالم الإسلامى وعرض على المؤتمر المسألة التالية :

يطلب المتعامل من المصرف شراء سلعة يحدد جميع أوصافها ويحدد من المصرف الثمن الذى سيشتريها به المتعامل من البنك بعد إضافة الربح الذى يتفق عليه بينهما . فجاءت توصية المؤتمر بما يلى :

إن هذا التعامل يتضمن وعداً من عميل المصرف بالشراء فى حدود الشروط المنوه عنها ووعداً آخر من المصرف بإتمام هذا البيع بعد الشراء طبقاً للشروط .

إن مثل هذا الوعد ملزم للطرفين قضاءً طبقاً لأحكام المذهب المالكى ، وهو ملزم للطرفين ديانةً طبقاً لأحكام المذاهب الأخرى ، وما يلزم ديانةً يمكن الإلزام به قضاءً إذا اقتضت المصلحة ذلك ، وأمكن القضاء والتدخل فيه .

فتوى مؤتمر المصرف الإسلامى الثانى بالكويت

اجتمع هذا المؤتمر بمدينة الكويت من ٦ إلى ٨ من جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣ ، وشاركت فيه اثنتا عشرة مؤسسة مالية إسلامية وحضره عدد من كبار العلماء ، وقدمت فيه مجموعة من الأبحاث ، وبعد مناقشتها واجتماع لجنة العلماء المحكمين صدرت عن المؤتمر عدة توصيات ، يتعلق بهذا الموضوع التوصيتان الثامنة والتاسعة ونصهما :

٨ — يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المرابحة للآمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور فى الموعد السابق هو أمر جائز شرعاً ، طالما (١) كانت تقع على المصرف الإسلامى مسؤولية الهلاك قبل التسليم ، وتبعه الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفى .

(١) طالما هنا جاءت شرطية على معنى ما دامت وورودها بهذا المعنى خطأ واضح ، وإنما تأتى طالما على صورتها ومعناها من كونها مركبة من كلمتين طال ما فتأتى صحيحة على قولنا طالما نصحتك ، وطالما سعت إليك ، وطالما أساء فلان التصرف وهكذا .

وأما بالنسبة للوعد وكونه ملزماً للأمر أو المصرف أو كليهما ، فإن الأخذ بالإلزام أمر مقبول شرعاً ، وكل مصرف مخير في الأخذ بما يراه في مسألة القول بالإلزام حسبما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه .

٩ — يرى المؤتمر أن أخذ العربون في عمليات المراجعة وغيرها جائز بشرط أن لا يحق للمصرف أن يستقطع من العربون المقدم إلا بمقدار الضرر الفعلي المتحقق عليه من جراء النكول .

فتوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز

١٦ من جمادى الآخرة ١٤٠٢

السؤال

إذا رغب عميل البنك الإسلامي شراء بضاعة ما تكلفتها ألف ريال سعودي وأراها البنك الإسلامي ، أو وصفها له ووعدته بشرائها منه مرابحة بالأجل لمدة سنة بربح قدره مائة ريال سعودي لتكون القيمة الكلية ألفاً ومائة ريال سعودي وذلك بعد أن يشتريها البنك من مالكيها بدون إلزام العميل بتنفيذ وعده المذكور أو المكتوب ، فما رأيكم في هذه المعادلة ؟ وجزاكم ٩١ خيراً .

فأجاب الشيخ بما يلي :

والجواب : إذا كان الواقع ما ذكر في السؤال فلا حرج في المعاملة المذكورة إذا استقر المبيع في ملك البنك الإسلامي وحازه إليه من ملك بائعه لعموم الأدلة الشرعية . وفق الله الجميع لما يرضيه .

وأنا إلى الفتوى الأخيرة أميل ، وإلى الأخذ بها تشد الأيدي حيث تنتفى منها كل صور الشبهات التي تعترى الفتاوى السابقة خصوصاً فتوى الشيخ بدر المتولى الذي ترضى فيها على ابن شبرمة بما يوهم أنه صحابي دون أن يذكر تاريخ ميلاده ووفاته وهو من الطبقة الخامسة مات سنة ١٤٤ هـ .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

باب النَّجَشِ

وَالْبَيْعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَبَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي وَتَلَقَّى الرِّكْبَانِ وَالتَّسْعِيرُ وَالْإِحْتِكَارُ .

﴿ وَيَحْرَمُ النَّجَشُ وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لِيُغَرَّ غَيْرُهُ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ « نَهَى عَنِ النَّجَشِ » وَلِأَنَّهُ خَدِيعَةٌ وَمَكْرٌ ، فَإِنْ اغْتَرَّ الرَّجُلُ بِمَنْ يَنْجَشُ فَابْتَاعَ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ لَا يَعُودُ إِلَى الْبَيْعِ فَلَمْ يَمْنَعْ صَحَّتْ ، كَالْبَيْعِ فِي حَالِ الدَّعَاءِ ، فَإِنْ عَلِمَ الْمُبْتَاعُ بِذَلِكَ نَظَرَتْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ فِيهِ صَنْعٌ لَمْ يَكُنْ لِلْمُبْتَاعِ الْخِيَارُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ تَدْلِيلٌ . وَإِنْ كَانَ النَّجَشُ بِمَوَاطَأَةٍ مِنَ الْبَائِعِ فَفِيهِ قَوْلَانِ : (أَحَدُهُمَا) أَنْ لَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ الْإِمْسَاكِ وَالرَّدِّ ، لِأَنَّهُ دَلَّسَ عَلَيْهِ فَتَبَتَ لَهُ الرَّدُّ ، كَمَا لَوْ دَلَّسَ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ (وَالثَّانِي) لَا خِيَارَ لَهُ ، لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ فَرُطَ فِي تَرْكِ التَّأَمُّلِ وَتَرَكَ التَّفْوِيضَ إِلَى مَنْ يَعْرِفُ ثَمَنَ الْمَتَاعِ ﴾ .

الشرح : حديث ابن عمر متفق عليه وهذا الباب يشتمل على الأنواع الآتية :

(النجش) وهو في اللغة بفتح النون وسكون الجيم بعدها شين معجمة وقد تفتح الجيم وهو تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليصايد يقال : نجشت الصيد أنجشته — من باب قصر — وفي الشرع الزيادة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتركان في الاثم ، ويقع ذلك بغير علم المشتري ، فيستفيد الناجش ، وقد يختص به البائع ، كمن يخبر بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به ليغر بذلك غيره وقال ابن بطال الركبي في شرح غريب المذهب : الناجش الذي يحوش الصيد والنجش أن تزيد في البيع ليقع غيرك وليس من حاجتك ، وفي الحديث « لا تناجشوا » وقال ابن قتيبة : النجش الختل والخديعة — وفي القاموس : النجش أن يواطىء رجلاً إذا أراد بيعاً أن يمدحه قال الشافعي : النجش أن يحضر السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقتردى به السؤام ، فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سؤومه ، وقال ابن قتيبة : النجش الختل والخديعة ومنه قيل للنصائد ناجش ، لأنه يختل الصيد .

وقال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله ، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك : ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع إذا وقع على

ذلك ، وهو قول أهل الظاهر ، ورواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان بمواطأة البائع أو صنعته ، والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو قول الحنفية ، وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم ، وقد فسروا ابن عبد البر وابن حزم وابن العربي بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل ووافقهم على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وهو تقييد للنص بغير مقتضى للتقييد .

قال ابن رشد : وأما نهيه عليه السلام عن النجش فاتفق العلماء على منع ذلك وأن النجش هو أن يزيد أحد في سلعة وليس في نفسه شراؤها يريد بذلك أن ينفع البائع ويضر المشتري . واختلفوا إذا وقع هذا البيع فقال أهل الظاهر : هو فاسد وقال مالك : هو كالعيب والمشتري بالخيار إن شاء أن يرد وإن شاء أن يمسه أمسه . وقال أبو حنيفة والشافعي : إن وقع أثم وجاز البيع وسبب الخلاف هل يتضمن النهي فساد المنهى عنه وإن كان النهي ليس في نفس الشيء بل من خارج فمن قال يتضمن فسخ البيع لم يجزه ومن قال : ليس يتضمن أجازه والجمهور على أن النهي إذا ورد لمعنى في المنهى عنه يتضمن الفساد مثل النهي عن الربا والغرر ، وإذا ورد الأمر من خارج لم يتضمن الفساد ويشبه أن يدخل في هذا الباب نهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الماء لقوله عليه السلام في بعض ألفاظه إنه نهى عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلاء وقال أبو بكر بن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن بيع الماء ، ونهى عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلاء » وقال : « لا يمنع وهو بئر ، ولا بيع ماء » واختلف العلماء في تأويل هذا النهي فحمله جماعة من العلماء على عمومهم فقالوا : لا يحل بيع الماء بحال كان من بئر أو غدير أو عين في أرض مملكة أو غير مملكة غير أنه إن كان متملكاً كان أحق بمقدار حاجته منه ، وبه قال يحيى بن يحيى قال : أرى لا أرى أن يمنع : الماء والنار والحطب والكلاء . وبعضهم خصص هذه الأحاديث لمعارضة الأصول لها ، وهو أنه لا يحل مال أحد إلا بطيب نفس منه كما قال عليه الصلاة والسلام وانعقد عليه الإجماع .

والذين خصصوا هذا المعنى اختلفوا في جهة تخصيصه فقال قوم : معنى ذلك أن البئر يكون بين الشريكين يسقى هذا يوماً وهذا يوماً ، فيروى زرع أحدهما في بعض يومه ولا يروى في اليوم الذي لشريكه زرع ، فيجب عليه أن لا يمنع شريكه من الماء بقية ذلك اليوم ، وقال بعضهم : إنما تأويل ذلك في الذي يزرع على مائه فتنهار بئر ولجاره فضل أنه ليس لجاره أن يمنعه فضل مائه إلى أن يصلح بئر ، والتأويلان قريبان ووجه التأويلين أنهم حملوا المطلق في هذين الحديثين على المقيد ، وذلك أنه نهى عن بيع الماء مطلقاً ثم نهى

عن منع فضل الماء فحملوا المطلق في هذا الحديث على المقيد وقالوا : الفضل هو الممنوع في الحديثين .

وأما مالك فأصل مذهبه أن الماء متى كان في أرض مملكة منعه فهو لصاحب الأرض له بيعه ومنعه ، إلا أن يرد عليه قوم لائمن معهم ويخاف عليهم الهلاك ، وحمل الحديث على آبار الصحراء التي تتخذ في الأرضين غير المملوكة فرأى أن صاحبها — أعني الذي حفرها — أولى بها ، فإذا روت ماشيته ترك الفضل للناس ، وكأنه رأى أن البئر لا تملك بالإحياء .

ومن هذا الباب التفرقة بين الوالدة وولدها لثبوت قوله ﷺ « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » أخرجه أحمد في مسنده والترمذي في جامعه والحاكم في المستدرک عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

واختلفوا من ذلك في موضعين في وقت جواز التفرقة ، وفي حكم البيع إذا وقع ، فأما حكم البيع فقال مالك : يفسخ . وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يفسخ وأثم البائع والمشتري . وسبب الخلاف هل النهي يقتضي فساد المنهي إذا كان لعله من خارج .

وأما الوقت الذي ينتقل فيه المنع إلى الجواز فقال مالك : حد ذلك الإثغار ، وقال الشافعي : حد ذلك سبع سنين أو ثمان ، وقال الأوزاعي : حده فوق عشر سنين وذلك أنه إذا نفع نفسه واستغنى في حياته عن أمه ، ويلحق بهذا الباب إذا وقع في البيع غبن لا يتغابن الناس بمثله هل يفسخ البيع أم لا ، فالمشهور في المذهب أنه لا يفسخ ، وقال عبد الوهاب : إذا كان فوق الثلث رد وحكاه عن بعض أصحاب مالك ، وجعله عليه الصلاة والسلام الخيار لصاحب الجلب إذا تلقى خارج المصر دليل على اعتبار الغبن ، وكذلك ما جعل لمنقذ بن حبان من الخيار ثلاثاً لما ذكر له أنه يغبن في البيوع ، ورأى قوم من السلف الأول أن حكم الوالد في ذلك حكم الوالدة وقوم رأوا ذلك في الإخوة . هكذا أفاده ابن رشد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

وقال ابن العربي بعد أن ذكر بيان مالك رضي الله عنه أن النجش أن تعطيه في سلعته أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراؤها ليقترى بك غيرك :

والذي عندي إن بلغها به الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار يبتاعها قال الخرتي : وكان بالكتيبين بتونس رجل مشهور بالصلاح عارف بالكتب يستفتح للدلائل ما ينيون عليه في الدلائل ولا غرض له في الشراء ، فهو جائز على تفسير مالك واختاره ابن العربي لا على ظاهر تفسير المازري ثم حصل فيمن لم يزد على القبمة

لمنع المظاهر قول الأكثر ، والجواز لدليل قول مالك :

والاستحباب لابن العربي واستبعد ابن عبد السلام إن كان لا يريد الشراء لإتلافه مال المشتري وإلا فليس بناجش وقال الخرشي : واللام في قوله : ليغر للعافية والمال للتعليل ، والنهي يتعلق بالبائع حيث علم بالناجش وإن لم يعلم به تعلق بالناجش فقط فإن علم البائع بالناجش ولم ينكره ولم تزجره فللمشتري رد المبيع مطلقاً ، فإن كان المبيع قائماً رده دانه وإن فات فله دفع القيمة يوم القبض وله الماسك به بالثمن أى ثمن النجش وحينئذ فقوله : وإن فات فالقيمة ليس المراد منها أنها متحتمة بل إن أرادها .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

﴿ فصل : ويحرم أن يبيع على بيع أخيه ، وهو أن يجيء إلى من اشترى شيئاً في مدة الخيار فيقول : افسخ فإنني أبيعك أجود منه بهذا الثمن ، أو أبيعك مثله بدون هذا الثمن ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » ولأن في هذا إفساداً وإجحاشاً فلم يحل ، فإن قبل منه وفسخ البيع واشترى منه صح البيع . لما ذكرناه في النجش ﴾ .

(الشرح) : وأما حديث أبي هريرة فهو منفق عليه ، والمسألة : من ضرب ابن عمر « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يبتاع أو يدر » وفي رواية أحمد عن ابن عمر « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يحطط على حطبة أخيه إلا أن يأذن له » وقد تناهت أحاديث النهي عن أبي هريرة عند الشيخين وعن عقبة بن عامر عند مسلم وقوله : (لا يبيع) الأكثر إثبات الباء على أن لا نافية ، ويحتمل أن يكون استثناء من الحكمين ، ويحتمل أن يختص بالأخير ، والخلاف في ذلك وبيان الراجح مستوفى في الأصول .

يبدل على الثاني في خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها (قوله) « لا يحطط الرجل إلخ » فسيأتي الكلام على الحطط في المناكحات إن شاء الله تعالى .

(أما حكم المسألة) فإن النسوم على سوم غيره والبيع على بيع غيره محرم عندنا باتفاق لأصحاب على أنه يدخل في مفهوم أخيه المسلمون وأهل الذمة على سبيل التغليب وقائلاً : به لو حطط كثنائي كناية فإنه لا يحل للمسلم حططها معقضى هذا النهي كرهه أبو حنيفة كراهة تحريم مع الصحة حيث أخرج عن حكم الماسد مع اشتراكهما في حكمه

المنع الشرعى والإثم ، وذلك أنه دون الفاسد من حيث صحته وعدم فساده ، لأن النهى باعتبار معنى مجاور للبيع لا فى صلبه ولا فى شرائط صحته ، ومثل هذا النهى لا يوجب الفساد بل الكراهية كما فى الدر ، وفيها أنه أيضاً أنه لا يجب فسخه ، ويملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا القيمة لكن فى النهر عن النهاية أن فسخه واجب على كل منهما أيضاً صوناً لهما عن المحذور وعليه مثى الشارح (١) .

قال : والسوم على سوم غيره وكذا البيع على بيع غيره ففى الصحيحين من حديث ابن عباس : (نهى رسول الله ﷺ عن تلقى الركبان ولا يبيع حاضر لباد) وفى صحيح البخارى وسنن أبى داود والنسائى من حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد ، ولا تصروا الغنم ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر » .

قال ابن عابدين : وصورة السوم أن يتراضيا بثمن ويقع الركون به فيجىء آخر فيدفع للمالك أكثر أو مثله ، وصورة البيع أن يتراضيا على ثمن سلعة فيقول آخر : أنا أبيعك مثلها بأنقص من هذا الثمن ، وقوله فى الدر المختار (بل لزيادة التنفير) قال فى رد المحتار : لأن السوم على السوم يوجب إحاشاً وإضراراً وهو فى حق الأخ أشد منعاً قال فى : كقوله فى الغيبة : « ذكرك أخاك بما يكره إذ لا خفاء فى منع غيبة الذمى . وقد « باع النبى ﷺ قدحاً وجلساً يبيع من يزيد » رواه أصحاب السنن الأربعة فى حديث مطول ذكره فى الفتح . وفى المصباح الحلس كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله جمعه أحلاس كحمل وأحمال ، والحلس بساط ييسط فى البيت .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : « ويحرم أن يدخل على سوم أخيه ، وهو أن يجىء إلى رجل أنعم لغيره فى بيع سلعة بثمن فيزيده لبيع منه ، أو يجىء إلى المشتري فيعرض عليه مثل السلعة بدون ثمنها أو أيجاد منها بذلك الثمن ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، ولا يسم على سوم أخيه » ولأن فى ذلك إفساداً

أيضاً وإنجاشاً فلم يحل ، فأما إذا جاء إليه فطلب منه متاعاً فلم ينعم له جاز لغيره أن يطلبه ، لأنه لم يدخل على سومه وإن طلبه منه فسكت ولم يظهر منه رد ولا إجابة ففيه قولان (أحدهما) يحرم (والثاني) لا يحرم ، كالتقولين في الخطبة على خطبة أخيه وأما إذا عرضت السلعة في النداء جاز لمن شاء أن يطلبها ويزيد في ثمنها ، لما روى أنس رضي الله عنه « عن رجل من الأنصار أنه أصابه جهد شديد هو وأهل بيته ، فأتى رسول الله ﷺ وذكر ذلك له فقال : « ما عندي شيء اذهب فأنتي بما كان عندك » فذهب فجاءه مجلس وقدر ، فقال : يا رسول الله هذا المجلس والقدر . فقال : « من يشتري هذا المجلس والقدر ؟ » فقال رجل : أنا آخذهما بدرهم ، فقال : « من يزيد على درهم ؟ » فسكت القوم قال : « من يزيد على درهم ؟ » فقال رجل : أنا آخذهما بدرهمين . قال : « هما لك » ، ثم قال : « إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة : لذي دم موجه ، أو فقر مدقع ، أو غرم مفضع » ؛ ولأن في النداء لا يقصد رجلاً بعينه ، فلا يؤدي إلى النجش والإفساد .

(الشرح) : حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه مسلم بلفظ : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه ، ولا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي صحفتها ولتنكح ، فإنما لها ما كتب الله لها » وأما حديث أنس فقد رواه أحمد والترمذي وحسنه وقال : لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عنه ، وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي ، وأعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي ، والحنفي هنا نسبة إلى بني حنيفة لا إلى المذهب ، ونقل عن البخاري أنه قال : لم يصح حديثه ، ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد : « أن النبي ﷺ نادى على قدح وحلّس لبعض أصحابه فقال رجل : هما عليّ بدرهم ، ثم قال آخر : عليّ بدرهمين » وفيه : « إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة » .

والجلس بكسر الحاء المهملة وسكون اللام : كساء رقيق يكون تحت بردة البعير قاله الجوهري ، والجلس البساط أيضاً ومنه حديث : « كن جلس بيتك حتى يأتيك يد خاطئة أو ميتة قاضية » كذا في النهاية لابن الأثير : « فيمن يزيد » ؟ فيه دليل على الصفة التي فعلها النبي ﷺ .

وحكى البخاري عن عطاء أنه قال : أدركت الناس لا يرون بأساً في بيع المغانم فيمن يزيد ، ووصله ابن أبي شيبة عن عطاء ومجاهد ، وروى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال : لا بأس ببيع من يزيد ، وكذلك كانت تباع الأحماس ، وقال الترمذي عقب حديث

أنس المذكور : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأساً ببيع من يزيد في الغنائم والمواريث ، وقال ابن العربي : لا معنى لاختصاص الجواز بالغنيمة والميراث فإن الباب واحد والمعنى مشترك .

قال الإمام الشوكاني : ولعلهم جعلوا تلك الزيادة التي زادها ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني قيلاً لحديث أنس المذكور ولكن لم ينقل أن الرجل الذي باع عنه صلى الله عليه وسلم القدح والجلس كانا معه من ميراث أو غنيمة فالظاهر الجواز مطلقاً ، إما لذلك وإما لإلحاق غيرهما بهما ويكون ذكرهما خارجاً مخرج الغالب على ما كانوا يعتادون البيع فيه مزيدة ، وممن قال باختصاص الجواز بهما الأوزاعي وإسحاق .

ثم قال الشوكاني رحمه الله تعالى : وروى عن النخعي أنه كره بيع المزيدة ، واحتج بحديث جابر الثابت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال في مدبر : « من يشتريه مني ؟ فاشتره نعيم ابن عبد الله بثمانمائة درهم » واعترضه الإسماعيلي فقال ليس في قصة المدبر بيع المزيدة ، فإن بيع المزيدة أن يعطى به واحداً ثمناً ثم يعطى به غيره زيادة عليه ، نعم يمكن الاستدلال له بما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزيدة » لكن في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف .

قوله : « ولا يسوم » صورته أن يأخذ شيئاً ليشتريه فيقول المالك : رده لأبيك خيراً منه بثمنه ، أو يقول المالك : استرده لأشترته منك بأكثر ؛ وإنما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن ، وركون أحدهما إلى الآخر ، فإن كان ذلك تصريحاً فقد قال في فتح الباري : لا خلاف في التحريم ، وإن كان ظاهراً ففيه وجهان في المذهب ، وقال ابن حزم : إن لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون ، وتعقب بأنه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم لأن السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقاً كما حكاه في الفتح عن ابن عبد البر فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك ، وأما صورة البيع على البيع ، والشراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار : افسخ لأبيك بأنقص ، أو يقول للبائع افسخ لأشترى منك بأزيد . قال في فتح الباري : وهذا مجمع عليه .

وقد اشترط بعض أصحابنا في التحريم أن لا يكون المشتري مغبوطاً غبطاً فاحشاً وإلا جاز البيع على البيع ، والسوم على السوم لحديث : « الدين النصيحة » .
وأجيب عن ذلك بأن النصيحة لا تنحصر في البيع على البيع والسوم على السوم لأنه

يمكن أن يعرفه أن قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصلحتين . كذا في الفتح . قال الشوكاني : وقد عرفت أن أحاديث النصحية أعم مطلقاً من الأحاديث القاضية بتحريم أنواع من البيع فينبى العام على الخاص .

واختلفوا فى صحة البيع المذكور فذهب الجمهور إلى صحته مع الإثم ، وذهب الحنابلة والمالكية إلى فساده فى إحدى الروايتين عنهم وبه جزم ابن حزم فى المحلى وابن تيمية فى فتاواه الكبرى . والخلاف يرجع إلى ما تقرر فى الأصول من أن النهى المقتضى للفساد هو النهى عن الشيء لذاته ، ولو صف ملازم لا لخارج .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويحرم أن يبيع حاضر لباد ، وهو أن يقدم رجل ومعه متاع يريد بيعه ويحتاج الناس إليه فى البلد ؛ فإذا باع اتسع ؛ وإذا لم يبع ضاق ، فيجئ إليه سمسار فيقول : « لا تبع حتى أبيع لك قليلاً قليلاً ، وأزيد فى ثمنها » لما روى ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يبيع حاضر لباد . قلت : ما لا يبيع حاضر لباد . قال : لا يكون سمساراً » . وروى جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » فإن خالف وباع له صح البيع ، لما ذكرناه فى النجش ، فإن كان البلد كبيراً لا يضيق على أهله بترك البيع فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز للخير (والثانى) يجوز لأن المنع لحوف الإضرار بالناس ، ولا ضرر هاهنا .

(الشرح) : حديث ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ أخرجه الجماعة إلا الترمذى ، وفى رواية مسلم : « قال طاوس : فقدت لابن عباس ما قوله حاضر لباد ؟ قال : لا يكون سمساراً » وقوله : « حاضر لباد » الحاضر ساكن الحضر والبادى ساكن البادية . قال فى القاموس : الحاضر والحاضرة والحضارة وفتح خلاف البادية ، والحضارة الإقامة فى الحضر ؛ وتبدى أقام فى البادية ؛ والنسبة بدوى وبدوى ؛ وبدى القوم خرجوا إلى البادية .

وأما حديث جابر فقد رواه الجماعة إلا البخارى ، وفى مسند أحمد من طريق عطاء ابن السائب عن عكيم بالعين المهملة مصغراً ابن أبى يزيد عن أبيه حدثنى أبى قال : قال رسول الله ﷺ : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، فإذا استنصح الرجل فليستصح

له « ورواه البيهقي من حديث جابر مثله .

قال الشافعي في الأم بعد سوق الحديثين : حديث ابن عمر وحديث جابر : « وليس في النهي عن بيع حاضر لباد بيان معنى ؛ والله أعلم لم نهى عنه ؛ إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق ؛ ولحاجة الناس إلى ما قدموا به ، ومستقلو المقام فيكون أدنى إلى ما يبيع الناس من سلعتهم ؛ ولا بالأسواق فيرخصوها لهم ، فنهوا — والله أعلم — لئلا يكون سبباً لقطع ما يرجى من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من إرخاضه منهم ، فأى حاضر باع لباد فهو عاص إذا علم الحديث ، والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه ، لأن البيع لو كان مفسوخاً لم يكن في بيع الحاضر للبادي إلا الضرر على البادي من أن يحبس سلعته ، ولا يجوز فيها بيع غيره حتى يلي هو أو ياد مثله يبيعها ، فيكون كسداً لها ، وأخرى أن يرزق مشتره منه بإرخاضه إياها بإكسادها بالأمر الأول من رد البيع وغرة البادي الآخر ، فلم يكن ههنا معنى يمنع من أن يرزق بعض الناس من بعض فلم يجز فيه — والله أعلم — إلا ما قلت من أن يبيع الحاضر للبادي جائز غير مردود والحاضر منهي عنه . اهـ .

والشوكاني يرى أن أحاديث الفصل تدل على أنه لا يجوز للحاضر أن يبيع للبادي من غير فرق بين أن يكون البادي قريباً له أو أجنبياً ، وسواء كان في زمن الغلاء أو لا ، وسواء كان يحتاج إليه أهل البلد أم لا ، وسواء باعه له على التدرج أم دفعة واحدة ، وقالت الحنفية : إنه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج إليه أهل المصر ، وقالت الشافعية ووافقتهم الحنابلة : إن الممنوع إنما هو أن يجيء البطل بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول : ضعه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى من هذا السعر .

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري « فجعلوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شاركه في معناه ، قالوا : وإنما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فألحق به من شاركه في عدم معرفة السعر من الحاضرين ، وجعلت المالكية البدأة قبيحاً ، وعن مالك لا يلتحق بالبدوي في ذلك إلا من كان يشبهه فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك .

وحكى ابن المنذر عن الجمهور أن النهي للتحريم إذا كان البائع عالماً ، والمبتاع بما تعم الحاجة إليه ، ولم يعرضه البدوي على الحضري ، ولا يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه

الأمر من التخصيص بمجرد الاستنباط ، وقد ذكر ابن دقيق العيد فيه تفصيلا حاصله أنه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث يكون خفياً .

على أن الشوكاني رحمه الله من مجتهدي الهادوية يتردد في قبول هذه القاعدة التي أخذ بها الجمهور ، فيقول : فاتباع اللفظ أولى ولكنه أى الاستنباط لا يطمئن الخاطر إلى التخصيص به مطلقاً ، ثم يقول : فالبقاء على ظواهر النصوص الأولى فكون بيع الحاضر للبادي محرماً على العموم ، وسواء كان بأجرة أم لا .

وروى عن البخاري أنه حمل النهي على البيع بأجرة لا بغير أجرة ، فإنه من باب النصيحة ، وروى عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة أنه يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً ، وتمسكوا بأحاديث النصيحة ، وروى مثل ذلك عن الهادي وقالوا : إن أحاديث الباب منسوخة ، واستظهروا على الجواز بالقياس على توكيل البادي للحاضر فإنه جائز ، وردد الشوكاني رفضه لهذا الجواز بقوله : ويجب أن تمسكهم بأحاديث النصيحة بأنها عامة مخصصة بأحاديث .

ثم قال : إن قيل : إن أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينها عموم وخصوص عن وجه لأن بيع الحاضر للبادي قد يكون على غير وجه النصيحة ، فيحتاج حينئذ إلى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العموميين المتعارضين ، فيقال : المراد بيع الحاضر للبادي الذي جعلناه أخص مطلقاً هو البيع الشرعي بيع المسلم للمسلم الذي بينه الشارع للأمة ، وليس بيع الغش والخداع داخلاً في مسمى هذا البيع الشرعي ، كما أنه لا يدخل فيه بيع الربا وغيره مما لا يحل شرعاً ، فلا يكون البيع باعتبار ما ليس بيعاً شرعياً أعم من وجه حتى يحتاج إلى طلب مرجح بين العموميين ، لأن ذلك ليس هو البيع الشرعي .

ويجاب عن دعوى النسخ بأنها إنما تصح عند العلم بتأخر النسخ ، ولم ينقل ذلك ، ويرفض الشوكاني القياس لأنه فاسد الاعتبار لمصادمته النص ، ثم يجعل حكم البيع حكم الشراء مستنداً إلى ما أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن ابن سيرين قال : لقيت أنس بن مالك فقلت : لا يبيع حاضر لباد ، أنهيتهم أن يبيعوا أو تبتاعوا لهم ؟ قال : نعم . قال محمد : « صدق » إنها كلمة جامعة .

على أن الشافعي رضي الله عنه في تصحيحه للبيع مع الإثم يستدل بالحديث نفسه ولا يستدل بقياس أو قرينة فيقول : فأى حاضر باع لباد فهو عاص إذا علم الحديث ، والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه ؛ لأن البيع لو كان يكون مفسوخاً لم يكن في بيع

الحاضر للبادى إلا الضرر على البادى من أن يجبس سلعته إلى آخر ما أورد: فى الأم ، وسبق نقله .

قال ابن رشد فى بداية المجتهد : وأما نهيه عليه السلام عن بيع الحاضر للبادى فاختلف العلماء فى معنى ذلك ، فقال قوم : لا يبيع أهل الحضر لأهل البادية قولاً واحداً . واختلف عنه فى شراء الحضري للبدوي فمرة أجاز به قال ابن حبيب ومرة منعه ، وأهل الحضر عنده هم الأمصار وقد قيل عنه فى شراء الحضري للبدوي فمرة أجاز به قال ابن حبيب ومرة منعه ، وقد قيل عنه إنه لا يجوز أن يبيع أهل القرى لأهل العمود المتنقلين ، وبمثل قول مالك قال الشافعى والأوزاعى . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا بأس أن يبيع الحاضر للبادى ويخبره بالسعر ، وكرهه مالك ، أعنى أن يخبر الحضري البادى بالسعر وأجاز الأوزاعى والذين منعه اتفقوا على أن القصد بهذا النهى هو إرفاق أهل الحضر لأن الأشياء عند أهل البادية أيسر من أهل الحاضرة ، وهى عندهم أرخص بل أكثر ما يكون مجاناً عندهم أى بغير ثمن ، فكأنهم رأوا أنه يكره أن ينصح الحضري للبدوي ، وهذا مناقض لقوله عليه الصلاة والسلام « الدين النصيحة » وبهذا تمسك فى جوازه أبو حنيفة . وحجة الجمهور حديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يبيع حاضر لباد ، ذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » وهذه الزيادة انفرد بها أبو داود فيما أحسب والأشبه أن يكون من باب غبن البدوي لأنه يرد السعر مجهول عنده ، إلا أن ثبت هذه الزيادة ويكون على هذا معنى الحديث الثابت .

واختلفوا إذا وقع فقال الشافعى : إذا وقع فقد تم وجاز البيع لقوله عليه الصلاة والسلام : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » واختلف فى هذا المعنى أصحاب مالك فقال بعضهم : يفسخ وقال بعضهم لا يفسخ اهـ قلت : وقد ذهب ابن حزم فى المحلى إلى الفسخ أبداً بقوله فى الجزء ٨ ص ٤٥٣ المسألة ١٤٦٩ : لا يجوز أن يتولى البيع ساكن مضر أو قرية أو مجسر لخصاص لا فى البدو ولا فى شىء مما يجلبه الخصاص إلى الأسواق والمدن والقرى أصلاً ولا أن يتناع له شيئاً لا فى حضر ولا فى بدو ، فإن فعل فسخ البيع والشراء أبداً وحكم فيه بحكم الغضب ، ولا خيار لأحد فى إمضائه لكن بدعه يبيع لنفسه أو يشتري لنفسه أو يبيع له خصاص مثله ويشتري له كذلك ، لكن يلزم الساكن فى المدينة أو القرية أو المجسر أن ينصح للخصاص فى شرائه وبيعه ويدله على السوق ويعرفه بالأسعار ويعينه على رفع سلعته إن لم يرد بيعها وعلى رفع ما يشتري وجائز للخصاص أن

يتولى البيع والشراء لساكن المصر والقرية والمجشر وجائز لساكن المصر والقرية والمجشر أن يبيع ويشترى لمن هو ساكن فيها ثم ساق الأحاديث والأخبار التي ذكرناها آنفاً والله أعلم .

وللمالكية بحث في هذه المسألة ، وذلك أنهم نصوا على النهى عن بيع حاضر لعمودى — والمقصود بالعمودى هنا هم أهل الخيام أخذاً من قيام سراق البيت على فسطاط فى وسط الخيمة هو عمودها فقالوا لساكنى الخيام عموديين — متى لا يبيع حاضر لعمودى شيئاً من السلع التى حصلت لهم بلا ثمن أو بلا عمل مشق من حطب وسمن وغيرها ، وسواء كان جاهلاً بالأسعار أم لا ، أما فى سلع نالوها بثمن أو كسب أى عمل مشق فذلك جائز . ومحل النهى فى سلع ليست مأخوذة للتجارة وإلا فيجوز تولي بيعها له ، وليس النهى عن البيع للعمودى خاصة بما إذا توجه العمودى بمتاعه إلى الحضرى ، بل ينزل منزلة ذلك ما إذا وجه العمودى متاعه مع رسول إلى الحضرى لبيعه له وإليه أشار خليل فى مختصره بقوله (ولو بارساله له) قال الخرشي فى شرحه عليه : ويفسخ إن وقع خلافاً للأبهرى فى جواز البيع فى هذه الحالة ، لأنها أمانة اضطر إليها وبعبارة : ولو بارساله ، أى ولو بارسال العمودى للحضرى السلعة فحذف المفعول لأنه لا حاجة إليه ، والضمير فى بارساله للعمودى وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، قالوا : وهل النهى مخصوص بالبادى لا يتعداه أم لأهل القرى التى لا يفارقها أهلها أو متناول له ولقروى قولان عندهم — أعنى المالكية — وبعبارة المراد بالقرى خلاف المدن ، وانظر حكم المشترك بين حاضر وباد هل يقسم حيث يمكن قسمه ، ويجرى كل على حكمه ، أو يصبر الحاضر حتى يبيع البادى حصته ؟ تأمل قالوا : وإذا وقع بيع الحاضر لمن يمنع بيعه له فإنه يفسخ إن كان المبيع قائماً وإلا فلا شيء فيه ويؤدب كل من الحاضر والمالك والمشتري حيث علم ، ولا أدب على الجاهل ، وهل الأدب مطلقاً — وهو الظاهر — أو أن اعتاده على قولين .

ويجوز الشراء للعمودى إذا قام به الحاضر أو للقروى على أحد القولين بمنع البيع له ، ومحل الجواز إذا لم يكن الشراء بسلع نالها بغير ثمن ، وإلا فلا يجوز لأن العلة ، فى منع البيع له تأتى حينئذ .

قَالَ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويحرم تلقى الركبان ، وهو أن يتلقى القافلة ويخبرهم بكسب ما معهم من المتاع ليغبنهم ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى أن يتلقى السلع حتى يهبط بها الأسواق ﴾ ولأن هذا تدليس وغرر فلم يحل ، فإن خالف

واشترى صح البيع لما ذكرناه فى النجش ، فإن دخلوا البلد فبان لهم الغبن كان لهم الخيار لما روى أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاها واشترى منهم فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق » ولأنه غرهم ودلس عليهم فثبت لهم الخيار كما لو دلس عليهم بعب .

وإن بان لهم أنه لم يغبنهم ففيه وجهان (أحدهما) أن لهم الخيار للخبر (والثانى) لا خيار لهم لأنه ما غرو ولا دلس ، وإن خرج إلى خارج البلد لحاجة غير التلقى فرأى القافلة فهل يجوز أن يتناع منهم ؟ فيه وجهان . (أحدهما) يجوز ، لأنه لم يقصد التلقى . (والثانى) لا يجوز ، لأن المنع من التلقى للبيع ، وهذا المعنى موجود وإن لم يقصد التلقى فلم يجز ﴿ .

(الشرح) : هذا فصل تحريم تلقى الركبان فإن حديث ابن عمر رواه الشيخان وروياه أيضاً من طريق عبد الله بن مسعود رضى الله عنه بلفظ « نهى رسول الله ﷺ عن تلقى البيوع » ورواه الجماعة إلا البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ « نهى النبى ﷺ أن يتلقى الجلب ، فإن تلقاه إنسان فابتاعه فصاحبه السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق » وقد ذكره الشافعى فى الأم بسنده ، وعند ابن ماجه من حديث ابن عمر (نهى ﷺ عن تلقى الجلب) .

(أما اللغات) : فقوله (بكساد) من باب قتل كساداً لم ينفق لقلة الرغبات ، فهو كاسد وكسيد ، ويتعدى بالهمزة فيقال أكسده الله ، وكسدت السوق فهى كاسد بغير هاء فى الصحاح ، وبالهاء فى التهذيب ، ويقال أصل الكساد الفساد .

قوله (الجلب) بفتح اللام مصدر بمعنى اسم المفعول المجلوب ، يقال جلب الشيء جاء به من بلد إلى بلد للتجارة . قوله (الركبان) جمع راكب ، والمراد قافلة التجارة التى تجلب الأرزاق والبضائع . وذكر الركبان خرج مخرج الغالب فى أن من يجلب الطعام يكونون عدداً ركبناً ، ولا مفهوم له ، بل لو كان الجالب عدداً مشاة أو واحداً ، راكباً أو ماشياً لم يختلف الحكم .

(أما الأحكام) : ففي هذه الأحاديث دليل على أن التلقى محرم ؛ وقد اختلف فى هذا النهى هل يقتضى الفساد أم لا ؟ فقليل يقتضى الفساد وقيل لا ، وهو الظاهر ، وقد عقب الشيخ مجد الدين أبو البركات ابن تيمية (الجد) فى كتابه المنتقى على حديث أبى هريرة بقونه : وفيه دليل على صحة البيع . قال الشوكانى رحمه الله تعالى : لأن النهى ها هنا لأمر

خارج ، وهو لا يقتضيه كما تقرر في الأصول ، وقد قال بالفساد المرادف للبطلان بعض المالكية وبعض الحنابلة ، وقال بعضهم بعدم الفساد لما سلف .

قال الشافعي في الأم : وقد سمعت في هذا الحديث — يعني حديث أبي هريرة بعد أن ساقه أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا تلقوا السلع فمن تلقى فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق — وبهذا نأخذ إن كان ثابتاً . ففي هذا دليل على أن الرجل إذا تلقى السلعة فاشتراها فالبيع جائز ، غير أن لصاحب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار لأن تلقيها حين يشتري من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومين من الغرر له يوجد النقص من الثمن ، فإذا قدم صاحب السلعة فهو بالخيار بين إنفاذ البيع ورده ولا خيار للمتلقى لأنه هو الغار لا المغرور . ١ هـ .

قال العلامة ابن القيم في كتابه الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية : (ومن المنكرات تلقي السلع قبل أن تجيء إلى السوق ، فإن النبي ﷺ نهى عن ذلك لما فيه من تغيير البائع فإنه لا يعرف السعر فيشتري منه المشتري بدون القيمة ، ولذلك أثبت له النبي ﷺ الخيار إذا دخل السوق ، ولا نزاع في ثبوت الخيار له مع الغبن . وأما ثبوته بلا غبن ففيه عن أحمد روايتان . (إحداهما) : ثبت وهو قول الشافعي لظاهر الحديث . (والثانية) : لا يثبت لعدم الغبن : ولذلك ثبت الخيار للمشتري المسترسل إذا غبن . وفي الحديث : « غبن المسترسل ربا » وفي تفسيره قولان . (أحدهما) : أنه الذي لا يعرف قيمة السلعة ، (والثاني) وهو المنصوص عن أحمد أنه الذي لا يماكس ؛ بل يسترسل إلى البائع ويقول : أعطني هذا . وليس لأهل السوق أن يبيعوا المماكس بسعر ويبعوا المسترسل بغيره . وهذا مما يجب على وإلى الحسبة إنكاره ؛ وهذا بمنزلة تلقي السلع ، فإن القادم جاهل بالسعر . ثم قال ابن القيم :

ومن هذا تلقى سوقة الحجيج الجلب من الطريق ، وسبقهم إلى المنازل يشترون الطعام والعلف ثم يبيعونه كما يريدون فيمنعهم وإلى الحسبة من التقدم لذلك حتى يقدم الركب ، لما في ذلك من مصلحة الركب ومصلحة الجالب ، ومتى اشتروا شيئاً من ذلك منعهم من بيعه بالغبن الفاحش . ومن ذلك « نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » قيل لابن عباس : ما معنى قوله : « لا يبيع حاضر لباد ؟ » قال : لا يكون له سمساراً « وهذا النهي لما فيه من ضرر المشتري فإن المقيم إذا وكله القادم في بيع سلعة يحتاج الناس إليها ، والقادم لا يعرف السعر أضّر ذلك بالمشتري كما أن النهي عن تلقي الجلب لما فيه من الأضرار بالبائعين . ١ هـ .

(قلت) وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الحديث الجمهور فقالوا : لا يجوز تلقى الركبان ، واختلفوا هل هو محرم أو مكروه فقط ؟ وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة أنه أجاز التلقى وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن الذى فى كتب الحنفية أنه يكره التلقى فى حالتين (الأولى) أن يضر بأهل البلد (والثانية) أن يلبس السعر على الواردين . والتنصيص على الركبان فى بعض الروايات خرج مخرج الغالب ، وحكم الماشى حكم الراكب من غير فرق . دليلنا حديث أبى هريرة المذكور فإن فيه النهى عن تلقى الجلب من غير فرق . وكذلك حديث ابن مسعود المذكور ، فإن فيه النهى عن تلقى البيوع . وقد أوضحنا فى الخيار قول ابن القيم ، ونزديك إيضاحاً بما قاله ابن دقيق العيد فى شرح عمدة الأحكام .

(تلقى الركبان) من البيوع المنهى عنها ، لما يتعلق به من الضرر ، وهو أن يتلقى طائفة يحملون متاعاً فيشتريه منهم قبل أن يقدموا البلد فيعرفوا الأسعار . والكلام فيه فى ثلاثة مواضع :

(أحدها) التحريم ، فإن كان عالماً بالنهى قاصداً للتلقى فهو حرام . وإن خرج لشغل آخر فرأهم مقبلين فاشترى ؛ ففي إثمه وجهان للشافعية : أظهرهما التأثم

(الموضع الثانى) صحة البيع أو فساده ، وهو عند الشافعى صحيح ، وإن كان آثماً ، وعند غيره من العلماء : يبطل ومستنده : أن النهى للفساد ، ومستند الشافعى أن النهى لا يرجع إلى نفس العقد ، ولا يخل هذا الفعل بشيء من أركانه وشرائطه ، وإنما هو لأجل الإضرار بالركبان ، وذلك لا يقدح فى نفس البيع .

(الموضع الثالث) إثبات الخيار ، فحيث لا غرور للركبان ، بحيث يكونون عالمين بالسعر فلا خيار ، وإن لم يكونوا كذلك فإن اشترى منهم بأرخص من السعر فلمهم الخيار وما فى لفظ بعض المصنفين من (أنه يخبرهم بالسعر كاذباً) ليس بشرط فى إثبات الخيار . وإن اشترى منهم بمثل سعر البلد أو أكثر فى ثبوت الخيار لهم وجهان للشافعية : منهم من نظر إلى انتفاء المعنى وهو الغرر والضرر ، فلم يثبت الخيار ، ومنهم من نظر إلى لفظ حديث ورد بإثبات الخيار لهم ، فجرى على ظاهره ولم يلتفت إلى المعنى . وإذا أثبتنا الخيار ؛ فهل يكون على الفور ؟ أو يمتد إلى ثلاثة أيام ؟ فيه خلاف لأصحاب الشافعى ، والأظهر الأول .

وأما قوله : « ولا يبيع بعضكم على بيع بعض » فقد فسر فى المذهب بأن يشتري شيئاً فيدعوه غيره إلى الفسخ ليبيعه خيراً منه بأرخص ، وفى معناه الشراء على الشراء ، وهو أن

يدعو البائع إلى الفسخ ليشتره منه بأكثر ، وهاتان صورتان إنما تتصوران فيما إذا كان البيع في حالة الجواز وقبل اللزوم . وتصرف بعض الفقهاء في هذا النهي وخصمه بما إذا لم يكن في الصورة غبن فاحش فإن كان المشتري مغبوناً غبناً فاحشاً فله أن يعلمه ليفسخ ويبيع منه بأرخص ، وفي معناه : أن يكون البائع مغبوناً فيدعوه إلى الفسخ ، ويشتره منه بأكثر .

١ هـ .

قلت : وقد صرح ابن عبد البر بأن مالكا وأصحابه فسروا البيع على البيع بالسوم على السوم وهو أن يأخذ شيئاً ليشتره ، فيقول له إنسان : زده لأبيع منك خيراً منه وأرخص ، أو يقول لصاحبه استرده لأشتره منك بأكثر ١ هـ .

وللتحریم في ذلك عند أصحابنا الشافعية شرطان (أحدهما) استقرار الثمن فأما ما يباع فيمن يزيد : فللطالب أن يزيد على الطالب ويدخل عليه (والثاني) أن يحصل التراضي بين المتساومين صريحاً ، فإن وجد ما يدل على الرضى من غير تصريح فوجهان وليس السكوت بمجرد من دلائل الرضى عند الأكثرين منهم .

(إذا ثبت هذا) فإن قوله في حديث أول الباب (ولا تناجشوا) هو من المنهيات لأجل الضرر كما قرنا ، وهو أن يزيد في سلعة تباع ليغتر غيره ، وهو راغب فيها .

وكما عرفت في أول الباب — اختلاف الناس في اشتقاق اللفظة ، فقليل : إنها مأخوذة من معنى الإثارة ، كأن الناجش يثير همة من يسمعه للزيادة ، وكأنه مأخوذ من إثارة الوحش من مكان إلى مكان ، وقيل : أصل اللفظة مدح الشيء وإطراؤه ولا شك أن هذا الفعل حرام ، لما فيه من الخديعة . وقال بعض الفقهاء بأن البيع باطل ، ومذهب الشافعي : إن البيع صحيح مع الإثم وهو قول الحنفية ولفظ الشافعي : (فمن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالماً بالنهي ، والبيع جائز لا تفسده معصية رجل نجش عليه) . وأما إثبات الخيار للمشتري الذي عُثر بالنجش ، فإن لم يكن النجش عن مواطأة من البيع فلا خيار عند الشافعي رحمه الله تعالى .

(فرع) : وأما بيع الحاضر للبادي ، فمن البيوع المنهى عنها لأجل الضرر ، وصورته :

أن يحمل البدوي أو القروي متاعه إلى البلد ليبيعه بسعر يومه ويرجع ، فيأتيه البلد فيقول : ضعه عندي لأبيعه على التدريج بزيادة سعر . وذلك إضرار بأهل البلد ، وحرام إن علم بالنهي ، وتصرف بعض الفقهاء من أصحاب الشافعي في ذلك فقالوا : شرطه أن يظهر

لذلك المتاع المجلوب سعر في البلد ، فإن لم يظهر ، لكثرت في البلد ، أو لقلة الطعام المجلوب ، ففي التحريم وجهان ، ينظر في أحدهما إلى ظاهر اللفظ وفي الآخر إلى المعنى ، وهو عدم الإضرار ، وتقويت الربح ، أو الرزق على الناس ، وهذا المعنى منتف ، وقالوا أيضاً : يشترط أن يكون المتاع مما تهم الحاجة إليه ، دون ما لا يحتاج إليه إلا نادراً ، وأن يدعو البلدى البدوى إلى ذلك ، فإن التمسه البدوى منه ، فلا بأس ، ولو استشاره البدوى فهل يرشده إلى الإدخار والبيع على التدرج ؟ فيه وجهان .

واعلم أن أكثر هذه الأحكام قد تدور بين اعتبار المعنى واتباع اللفظ ، ولكن ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء ، فحيث يظهر ظهوراً كثيراً فلا بأس باتباعه وتخصيص النص به ، أو تعميمه على قواعد القياسين ، وحيث يخفى ، ولا يظهر ظهوراً قوياً ، فاتباع اللفظ أولى ، وأما ما ذكر من اشتراط أن يلتمس البلدى ذلك ، فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه ، وعدم ظهور المعنى فيه ، فإن الضرر المذكور الذى علل به النهى لا يفترق الحال فيه بين سؤال البدوى وعدمه ظاهراً . وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعوا إليه الحاجة ؛ فمتوسط في الظهور وعدمه ؛ لاحتمال أن يراعى مجرد ربح الناس في هذا الحكم على ما أشعر به التعليل ، من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » أخرجه مسلم والترمذى وأبو داود والنسائى عن جابر وأما اشتراط أن يظهر لذلك المتاع المجلوب سعر في البلد ، فكذلك أيضاً ، أى أنه متوسط في الظهور لما ذكرناه من احتمال أن يكون المقصود مجرد تقويت الربح والرزق على أهل البلد .

وهذه الشروط منها ما يقوم الدليل الشرعى عليه كشرطنا العلم بالنهى ، ولا إشكال فيه ومنها ما يؤخذ باستنباط المعنى ، فيخرج على قاعدة أصولية ؛ وهى أن النص إذا استنبط منه معنى يعود عليه بالتخصيص ، هل يصح أولاً ؟ ويظهر لك هذا باعتبار ما ذكرناه من الشروط هكذا أفاده ابن دقيق العيد فى شرح عمدة الأحكام .

خلاصة مذاهب أئمة الأنصار فى المسألة

ذكرنا أن مذهبنا أن النهى عن تلقى الركبان هو للمحافظة على حق البائع لئلا يغبنه المتلقى ، لأن البائع يجهل سعر البلد ، وكان الشافعى رضى الله عنه يقول : إذا وقع قرب السلعة بالخيار إن شاء أتفد البيع أورده . وقال مالك رضى الله عنه : إن المقصود بذلك أهل الأسواق لئلا ينفرد المتلقى برخص السلعة دون أهل الأسواق ، ورأى أنه لا يجوز أن يشتري أحد سلعة حتى تدخل السوق . هذا إذا كان التلقى قريباً ، فإن كان بعيداً فلا بأس به ،

وحد القرب في مذهب مالك بنحو من ستة أميال ، ورأى أنه إذا وقع جاز ولكن يشرك المشتري أهل الأسواق في تلك السلعة التي من شأنها أن يكون ذلك سوقها وقال الخرشي في شرحه على مختصر خليل عند قول خليل (وكتلقى السلع أو صاحبها كأخذها في البلد بصفة) : يعني أنه ينهى عن تلقي السلع الواردة لبلد مع صاحبها قبل وصول سوقها أو البلد إن لم يكن لها سوق أو تلقى صاحبها بعد أن وصلت السلعة ولم يصل صاحبها أو تقدم صاحبها عليها ولم تصل فيلقاه رجل فيشتري منه ما سيصل بعد كما يمنع أخذ السلع في البلد بصفة من صاحبها المقيم في البلد ، واختلف هل النهى عن التلقى تعبد أو معقول المعنى ، وعليه فهل الحق لأهل البلد وهو قول مالك أو للجالب وهو قول الشافعي وأولهما وهو قول ابن العربي اهـ قال خليل : (ولا يفسخ) أى لا يفسخ البيع الناشئ عن التلقى قال ابن الموز : واختلف قول مالك في شراء المتلقى فروى عنه ابن القاسم : ينهى فإن عاد أدب. ولا ينزع منه شيء قال المازري : وهذا هو المشهور ، وقال عياض عن مالك وأكثر أصحابه : عرضها على أهل السوق فإن لم يكن سوق فأهل المصر فيشتريها من شاء منهم قال الخرشي رحمه الله تعالى :

(تنبيه) (١) لم يذكر المؤلف في هذه أنه يؤدب ، وقد أمر أنه ينهى فإن عاد أدب ، وهو يقتضى أنه لا أدب عليه في فعله ذلك ابتداء ، ولو فعله عالماً بتحريمه وهو يخالف ما يأتي للمؤلف من قوله وعذر الإمام لمعصية الله أو لحق آدمي ، ثم إن ما يأتي لا يغني عن النص على الأدب هنا ، لأنك قد علمت أنه هنا في حالة خاصة ، فقول من قال : استغنى المؤلف عن ذكره هنا بما يأتي ، غير صحيح اهـ .

(قلت) سبق أن ذكرنا أن من قول مالك رضى الله عنه أن التلقى المحرم شرعاً أن يكون قريباً وحد القرب عنده أن يكون على مسافة ستة أميال ونزيد المسألة إيضاحاً بأن هذه المسافة إنما تجوز بشروط :

(أولها) أن يكون الخارج للتلقى منزله أو قريته خارجة عن البلد المجلوب إليه السلع بعيدة عنه على مسافة ستة أميال

(ثانيها) أن يكون محتاجاً إلى السلعة لقوته .

(ثالثها) أن لا يكون قصده من التلقى التجر .

(رابعها) يمنع من باب أولى من كان دون الستة أميال ولو اشترى لقوته .

(١) الجزء الخامس صفحة ٨٤ من شرح الخرشي على مختصر خليل من أمهات كتب المالكية

(خامسها) أن من اشترى بعد الأميال الستة إلى يومين فله ذلك بلا نزاع ولا يعد هذا من التلقى الممنوع ولو كان للتجارة .

(سادسها) ليس من التلقى الخروج للبساتين لشراء ثمر الحوائط ونحوها التي تلحق أربابها الضرورة بتفريق بيعها ، وكذلك شراء الطعام وغيره من السفن بالسواحل إلا أن يأتي من ذلك ضرر وفساد كاحتكاره هذا هو بسط كلام المالكية في المسألة والله المحمود على نعمته .

ثم إن علماء الأمصار اختلفوا هل يثبت له الخيار مطلقاً ؟ أو بشرط أن يقع له في البيع غبن ؟ ذهبت الحنابلة إلى الأول وهو الأصح عند الشافعية وهو الظاهر ، وظاهره أن النهي لأجل صفة البائع ، وإزالة الضرر عنه ، وصيانته ممن يخدعه . قال ابن المنذر : وحمله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة ، وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي وقال : والحديث حجة للشافعي لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق اه .

وقد احتج مالك ومن معه بما وقع في رواية من النهي عن تلقي السلع حتى تهبط الأسواق . وهذا لا يكون دليلاً لمدعاهم لأنه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنفعة البائع ، لأنها إذا هبطت الأسواق عرف مقدار السعر فلا يخدع ولا مانع من أن يقال : العلة في النهي مراعاة نفع البائع ، ونفع أهل السوق .

وقال ابن رشد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد :

« وأما نهيه عن تلقي الركبان للبيع فاختلفوا في مفهوم النهي ما هو فرأى مالك أن المقصود بذلك أهل الأسواق لئلا ينفرد المتلقي برخص السلعة دون أهل الأسواق ، ورأى أنه لا يجوز أن يشتري أحد سلعة حتى تدخل السوق ، هذا إذا كان التلقي قريباً ، فإن كان بعيداً فلا بأس به ، وخذ القرب في المذهب نحو من ستة أميال ، ورأى أنه إذا وقع جاز ولكن يشرك المشتري أهل الأسواق في تلك السلعة التي من شأنها أن يكون ذلك سوقها .

وأما الشافعي فقال : إن المقصود بالنهي إنما هو لأجل البائع لئلا يغبنه المتلقي ، لأن البائع يجهل سعر البلد وكان يقول : إذا وقع قرب السلعة بالخيار إن شاء أنفذ البيع أو رده . ومذهب الشافعي هو نص في حديث أبي هريرة الثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال عليه الصلاة والسلام : « لا تلقوا الجلب فمن تلقى شيئاً فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق » أخرجه مسلم وغيره اه . (قلت) : وأخرجه أحمد في مسنده والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه وعند البخاري وأبي داود والنسائي عنه رضي الله عنه

أيضاً : « لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا الغنم ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر » ، وفي الصحيحين من حديث ابن عباس مرفوعاً أيضاً : « لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد » .

واعلم أنه لا يجوز تلقيةهم للبيع منهم ، كما لا يجوز للشراء منهم لأن العلة التي هي مراعاة نفع الجالب أو أهل السوق أو الجميع حاصلة في ذلك ، ويدل على ذلك ما رواه البخاري بلفظ « لا يبيع » فإنه يتناول البيع لهم والبيع معهم ، وظاهر النهي المذكور في الباب عدم الفرق بين أن يتدّى المتلقى بطلب الشراء أو البيع أو العكس ، وشرط بعض الشافعية النهي أن يكون المتلقى هو الطالب ، وبعضهم اشترط أن يكون المتلقى قاصداً لذلك ، وشرط بعض الشافعية في النهي أن يكون المتلقى الجالب بطلب الشراء أو البيع أو العكس فلو خرج للسلام على الجالب أو للفرجة أو لحاجة أخرى ، فوجدهم فباعهم لم يتناوله النهي ، ومن نظر إلى المعنى لم يفرق ، وهو الأصح عند الشافعي ، وشرط إمام الحرمين في النهي أن يكذب المتلقى في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل .

وشرط المتولي من الأصحاب^(١) أن يخبرهم بكثرة المثونة عليهم في الدخول ، وشرط المصنف رحمه الله تعالى أن يخبرهم بكساد ما معهم . قال الشوكاني : والكل من هذه الشروط لا دليل عليه ، والشوكاني يوهم كلامه وكلام أضرابه أن مجتهدى المذاهب يمتحون من أهوائهم وهذا وهم كبير ، فإن المتأمل في صيغة النهي لا بد أن يلتمس تأويله إن كان لحماية البائع أو لحماية أهل السوق وأي ألوان التعامل وصيغتها أدعى للبيان ، والظاهر من النهي أيضاً أنه يتناول المسألة القصيرة والطويلة ، وهو ظاهر إطلاق الأصحاب .

وقال بعض المالكية : ميل ، وقال بعضهم أيضاً : فرسخان ، وقال بعضهم يومان ، وقال بعضهم : مسافة قصر ، وبه قال الثوري ، وأما ابتداء التلقى فقليل الخروج من السوق ، وإن كان في البلد ، وقيل الخروج من البلد ، وهو قول أصحابنا ، وبالأول قال أحمد وإسحاق والليث والمالكية .

وقول المصنف رحمه الله تعالى « ولأن هذا تدليس وغرر » قلت : التدليس كتم البائع عيب السلعة من المشتري وإخفائه ، ويقال أيضاً : دلس دلساً من باب ضرب والتشديد

(١) إذا قلت : الأصحاب أو أصحابنا في عزو الأقوال قصدت الأئمة من فقهاء المذهب .

أشهر في الاستعمال . قال الأزهري : سمعت أعرابيا يقول : ليس لى فى الأمر ولس ولا دلس : أى لا خيانة ولا خديعة ، والدلسة بالضم الخديعة أيضاً ، وقال ابن فارس وأصله من الدلس وهو الظلمة .

أما التدليس عند المحدثين فهو ينقسم إلى خمسة أقسام :

(أولها) تدليس فى الإسناد وهو بأن يروى عن معاصر ما لم يحدثه به ويأتى بلفظ يوهم اتصالا كعن ، وأن ، وقال . فإذا قال الراوى عن فلان فإن كان يروى ذلك عن شخص لم يعاصره أو عاصره وثبت أنه لم يلاقه جزمنا بأن روايته منقطعة ، وإن كان معاصراً له — ولم نعلم إن كان لقيه أو لا : أو علمنا بأنه لقيه ولكن كان الراوى مدلساً توقفنا فى روايته ولم نحكم لها بالاتصال إلا إذا ثبت اللقاء والتحديث .

(ثانيها) تدليس الأشياخ أن يسمى شيخه أو شيخ شيخه باسم أو كنية أو لقب غير ما اشتهر به وعرف وذلك الستر ضعفه وفى ذلك تفصيل عند المحدثين إذ منه ما هو حرام ومنه ما هو مكروه (١) .

(ثالثها) تدليس التسوية وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو صغره فيصير الحديث ثقة عن ثقة .

(رابعها) تدليس العطف وهو مثل أن يقول حدثنا فلان وفلان وهو لم يسمع من الثانى . وهو لم يسمع من المعطوف .

(خامسها) تدليس السكوت ، كأن يقول : حدثنا أو سمعت ثم يسكت ثم يقول : وهشام بن عروة أو الأعمش موهماً أنه سمع منهما وليس كذلك .

أما الغرر فهو فى اللغة الخطر ، وغرته الدنيا غروراً أى خدعته فهى غرور مثل رسول اسم فاعل مبالغة ، وفى اصطلاح الفقهاء كل بيع يحتمل فيه غبن المبتاع لحديث أبى هريرة الذى رواه الجماعة إلا البخارى « أن النبى ﷺ نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر » وحديث ابن مسعود عند أحمد وفى روايته يزيد بن أبى زياد عن المسيب بن رافع ، وقال البيهقى : فيه إرسال بين المسيب وعبد الله والصحيح وقفه على ابن مسعود كما قال ذلك الدراقطنى فى العلل والخطيب وابن الجوزى ولفظه « لا تشتروا السمك فى الماء فإنه غرر » وقد روى أبو بكر ابن أبى عاصم عن عمران بن حصين حديثاً مرفوعاً وفيه النهى عن بيع السمك فى الماء وهو شاهد لهذا .

(١) راجع كتابنا (تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية) وهو من سلسلة تحت راية السنة .

وقد مر في أول البيوع من شرح المذهب تفسير وتفصيل بيع الحصاة ، وهو أن يقول بعثت من هذه الأثواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرمى الحصاة أو في الأرض ما انتهت إليه الحصاة . والغرر ثبت النهي عنه في أحاديث منها المذكور عن أبي هريرة وابن مسعود ومنها عن ابن عمر عند أحمد وابن حبان ، ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه ، ومنها عن سهل بن سعد عند الطبراني . ومن جملة بيع الغرر بيع السمك في الماء ، وبيع الطير في الهواء ، وبيع المعدوم ، وبيع المجهول ، وبيع الغائب ، وبيع الآبق ، وكل ما دخل فيه الغرر بوجه من الوجوه .

قال النووي : للنهي عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جداً ، ويستثنى من بيع الغرر أمران : (أحدهما) ما يدخل في المبيع تبعاً بحيث لو أفرد لم يصح بيعه ، (والثاني) ما يتسامح بمثله ، إما لحقارته ، أو للمشقة في تمييزه ، ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين بيع أساس البناء واللبن في ضرع الدابة ، والحمل في بطنها ، والقطن المحشو في الجبة اهـ .

(قلت) ومن جملة الغرر بيع جبل الحبله فقد نهى عنه رسول الله ﷺ فيما أخرجه أحمد ومسلم والترمذي من حديث ابن عمر ، وفي رواية عند أبي داود لفظها أكثر تفصيلاً منهم حيث فيها : « نهى عن بيع جبل الحبله » وجبل الحبله تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي نتجت ، وعند الشيخين رواية أكثر تفصيلاً من أبي داود لفظها « وكان أهل الجاهلية يتعاونون لحوم الجوزور إلى جبل الحبله » وجبل الحبله أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم يحمل التي نتجت فنهاهم ﷺ عن ذلك . والأحاديث المذكورة تقضي بطلان البيع لأن النهي يستلزم ذلك كما تقرر في الأصول . قال شيخ الإسلام ابن تيمية الحفيد :

ومن القواعد التي أدخلها قوم من العلماء في الغرر المنهي عنه أنواع من الإجازات والمشاركات ، كالمساقاة والمزارعة ونحو ذلك . فذهب قوم من الفقهاء إلى أن المساقاة والمزارعة حرام باطل ، بناء على أنها نوع من الإجارة ؛ لأنها عمل بعوض ، والإجارة لا بد أن يكون فيها الأجر معلوماً لأنها كالثمر . وسيأتي لهذين بابان مستقلان في الكتاب إن شاء الله تعالى .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ولا يحل للسلطان التسعير ، لما روى عن أنس رضي الله عنه قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقال الناس : يا رسول الله سَعِّرْ لَنَا ، فقال عليه السلام : إن الله هو القابض والباسط والرازق والمسعِر ، وإنِّي لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يظالبني بمظلمة في نفس ولا مال ﴾ .

(الشرح) : دليل تحريم التسعير على السلطان حديث أنس الذي رواه أبو داود والترمذى وصححه .

أما لغات الفصل : فإن التسعير جعل سعر معلوم ينتهي إليه ثمن الشيء وأسعرته بالألف لغة ، ويقال له سعر إذا زادت قيمته ، وليس له سعر إذا أفرط رخصه والجمع أسعار مثل حمل وأحمال .

(أما أحكام الفصل) : فقد قال العلامة ابن القيم في كتابه الطرق الحكيمة :

وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محرم ، ومنه ما هو عدل جائز ، فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه ، أو منعهم مما أباح الله لهم فهو حرام وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل ، فهو جائز بل واجب .

فأما القسم الأول فمثل رواية أنس (التي ساقها المصنف) فإذا كان الناس يبيعون نسلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر — إما لقلة الشيء — وإما لكثرة الخلق — فهذا إلى الله ، فالإزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها ، إكراه بغير حق . وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل ، فالتسعير هنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به .

ثم قال ابن القيم رحمه الله تعالى :

ومن ذلك أن يلزم ألا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف إلا ناس معروفون ، فلا تباع تلك السلع إلا لهم ، ثم يبيعونها هم بما يريدون فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب ، فهذا من البغي في

الأرض والفساد ، والظلم الذى يحبس به قطر السماء وهؤلاء يجب التسعير عليهم ، وألا يبيعوا إلا بقيمة المثل ولا يشتروا إلا بقيمة المثل بلا ترد فى ذلك عند أحد من العلماء ، لأنه إذا منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه ، فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما شاءوا أو يشتروا بما شاءوا ، كان ذلك ظلماً للناس ، ظلماً للبايعين ، الذين يريدون بيع تلك السلع ، وظلماً للمشتريين منهم .

فالتسعير فى مثل هذا واجب بلا نزاع ، وحقيقته إلزامهم بالعدل ومنعهم من الظلم ، وهذا كما أنه لا يجوز الإكراه على البيع بغير حق ، فيجوز أو يجب الإكراه عليه بحق ، مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب ، والنفقة الواجبة ، ومثل بيع المضطر إلى طعام أو لباس ، ومثل الغراس والبناء الذى فى ملك الغير فإن لرب الأرض أن يأخذ بقيمة المثل ، ومثل الأخذ بالشفعة ، فإن للشفيع أن يمتلك الشقص بثمنه قهراً . وكذلك السراية فى العتق ، فإنها تخرج الشقص من ملك الشريك قهراً ، وتوجب على المعتق المعاوضة عليها قهراً . وكل من وجب عليه شيء من الطعام أو اللباس والرقيق والمركوب — بحج أو كفارة أو نفقة — فمتى وجده بثمن المثل وجب عليه شراؤه ، وأجبر على ذلك ، ولم يكن له أن يمتنع حتى يبدل له مجاناً ، أو بدون ثمن المثل . ثم عقد ابن القيم فصلاً آخر قال :

ومن ههنا منع غير واحد من العلماء كأبى حنيفة وأصحابه القسامين الذين يقسمون العقار وغيره بالأجرة أن يشتروا ، فإنهم إذا اشتروا^(١) والناس يحتاجون إليهم أغلوا عليهم الأجرة ، ثم قال :

(قلت) : وكذلك ينبغي لوالى الحسبة أن يمنع مغسلى الموتى والحمالين لهم من الاشتراك لما فى ذلك من إغلاء الأجرة عليهم ، وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس إلى منافعهم ، كالشهود والدلائن وغيرهم ، على أن فى شركة الشهود مبطلاً آخر ، فإن عمل كل واحد منهم متميز عن عمل الآخر ، لا يمكن الاشتراك فيه ، فإن الكتابة متميزة والتحمل متميز والأداء متميز ، لا يقع فى ذلك اشتراك ولا تعاون ، فبأى وجه يستحق أحدهما أجرة عمل صاحبه ؟ وهذا بخلاف الاشتراك فى سائر الصنائع فإنه يمكن أحد الشريكين أن يعمل بعض العمل والآخر بعضه ، ولهذا إذا اختلفت الصنائع لم تصح الشركة على أحد الوجهين ، لتعذر اشتراكهما فى العمل ، ومن صبححها نظر إلى أنهما يشتركان فيما تتم به صناعة كل واحد منهما من الحفظ والنظر إذا خرج لحاجة ، فيقع الاشتراك فيما يتم به عمل كل واحد منهما ، وإن لم يقع فى عين العمل .

(١) أى كونوا لهم رابطة أو اتحاداً .

وأما شركة الدلالين ففيها أمر آخر ، وهو أن الدلال وكيل صاحب السلعة في بيعه ؛ فإذا شارك غيره في بيعها كان توكيلاً له فيما وكل فيه ، فإن قلنا : ليس للوكيل أن يوكل ، لم تصح الشركة ، وإن قلنا له أن يوكل صحت . فعلى وإلى الحسبة أن يعرف هذه الأمور ويراعيها ، ويراعى مصالح الناس ، وهيهات وهيهات ، ذهب ما هنالك . والمقصود أنه إذا منع القسامون ونحوهم من الشركة ، لما فيها من التواطؤ على إغلاء الأجرة ، فمنع البائعين الذين تواطأوا على ألا يبيعوا إلا بثمن مقدر أولى وأحرى .

وكذلك يمنع وإلى الحسبة المشتريين والاشتراريين في شيء لا يشتريه غيرهم ، لما في ذلك من ظلم البائع . وأيضاً فإذا كانت الطائفة التي تشتري نوعاً من السلع أو تبيعها ، قد تواطأوا على أن يهضموا ما يشترونه ، فيشتروه بدون ثمن المثل ، ويبيعوا ما يبيعونه بأكثر من ثمن المثل ، ويقتسموا ما يشتركون فيه من الزيادة . كان إقرارهم على ذلك معاونة لهم على الظلم والعدوان ، وقد قال تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ﴾ ثم قال ابن القيم رضي الله عنه : ولا ريب أن هذا أعظم إثماً وعدواناً من تلقى السلع وبيع الحاضر للبادي ، ومن النجش .

ثم عقد ابن القيم فصلاً لتسجير الأجور خلص منه إلى أن الناس يحتاجون إلى صناعة طائفة متخصصة ، كالفلاحة والنساجة والبناء وغير ذلك ، فلولى الأمر أن يلزمهم بذلك بأجرة مثلهم ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك .

والمقصود أن هذه الأعمال متى لم يقم بها إلا شخص واحد صارت فرضاً معيناً عليه ، فإذا كان الناس محتاجين إلى فلانة قوم أو نساجتهم أو بنائهم ، صارت هذه الأعمال مستحقة عليهم ، يجبرهم ولي الأمر عليها بعوض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم ، كما إذا احتاج الجند المرصدون للجهاد إلى فلانة أرضهم ، وألزم من صناعته الفلانة أن يقوم بها ، ألزم الجند بأن لا يظلموا الفلاح ، كما يلزم الفلاح بأن يفلح . ولو اعتمد الجند والأمراء مع الفلاحين ما شرعه الله ورسوله وجاءت به السنة وفعله الخلفاء الراشدون ، لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ، وافتتح الله عليهم بركات من السماء والأرض ، وكان الذي يحصل لهم من المغل أضعاف ما يحصلونه بالظلم والعدوان ، ولكن يأبى جهلهم وظلمهم إلا أن يرتكبوا الظلم والإثم ، فيمنعوا البركة وسعة الرزق ، فيجتمع لهم عقوبة الآخرة ونزع البركة في الدنيا .

(فإن قيل) وما الذى شرعه الله ورسوله ، وفعله الصحابة ، حتى يفعله من وفقه الله قبيل المزارعة العادلة التى يكون فيها المقطع والفلاح على حد سواء من العدل لا يختص أحدهما عن الآخر بشيء من هذه الرسوم التى ما أنزل الله بها من سلطان وهى التى خربت البلاد ، وأفسدت العباد ، ومنعت الغيث وأزالت البركات ، وعرضت أكثر الجند والأمراء لأكل الحرام . وإذا نبت الجسد على الحرام فالنار أولى به اهـ . فإذا تأملنا كلام الفقيه الحنبلى وجدناه يقر ما نسميه نحن الآن بأمر التكليف ، الذى يصدره الحاكم لبعض التخصصات كالمهندسين والأطباء بتكليفهم إجباريا بالعمل فى بعض المرافق أو تكليف أصحاب المطابع بطبع كتب التعليم التى يتسلمها التلاميذ حين ينتظمون فى المدارس وهكذا يصف الفقيه ابن القيم حال البلاد الشامية والمصرية على عهد أمراء المماليك حين يسخرون الفلاحين فى خدمة الأرض ويستغل المقطوعون أو ذوو الإقطاعات جهود الفلاحين أسوأ استغلال تمتص الأرض عرقهم ، ويأكلون هم وطبقتهم ثمرات هذا العرق ، حتى ألهم الله ابن القيم أن يلهب ظهورهم بسوط الشرع كما ألهبوا ظهور الفلاحين بسياط الجبروت ، فمرحى لابن القيم مرحى .

ثم مضى فى هذا الاستطراد من أمور المساقاة والمزارعة والجعالة ما ندعه لسوقه فى موطنه ، لأنه يقول :

وهذه المسألة ذكرت استطراداً ، وإلا فالمقصود أن الناس إذا احتاجوا إلى أرباب الصناعات كالفلاحين وغيرهم — أجبروا على ذلك بأجرة المثل ، وهذا من التسعير الواجب فهذا تسعير فى الأعمال . وأما التسعير فى الأموال ، فإذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد وآلات فعلى أربابه أن يبيعه بعوض المثل ولا يمتكنوا من حبسه إلا بما يريدونه من الثمن ، والله تعالى قد أوجب الجهاد بالنفس والمال ، فكيف لا يجب على أرباب السلاح بذله بقيمته ؟ ومن أوجب على العاجز ببذنه أن يخرج من ماله ما يحج به الغير عنه ولم يوجب على المستطيع بماله أن يخرج ما يجاهد به الغير فقوله ظاهر التناقض . وهذا إحدى الروايتين عن أحمد وهو الصواب . ثم قال الفقيه العلامة مستطرداً :

(فصل) : وإنما لم يقع التسعير فى زمن النبى ﷺ بالمدينة لأنهم لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ، ولا من يبيع طحيناً وخبزاً ، بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه فى بيوتهم ، وكان من قدم بالحب لا يتلقاه أحد ، بل يشتريه الناس من الجالين ؛ ولهذا جاء الحديث « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » وكذلك لم يكن فى المدينة

حائثك ، بل كان يقدم عليهم بالثياب من الشام واليمن وغيرهما فيشترونها ويلبسونها . ثم قال (فصل في التسعير) .

وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين :

(إحداهما) إذا كان للناس سعر غالب فأراد بعضهم أن يبيع بأعلى من ذلك فإنه يمنع من ذلك عند مالك ، وهل يمنع من النقصان ؟ على قولين .

واحتج مالك رحمه الله بما رواه في موطئه عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب « أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زيبا له بالسوق . فقال له عمر إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا » .

قال مالك : لو أن رجلا أراد فساد السوق فحط عن سعر الناس ، لرأيت أن يقال له : إما لحقت بسعر الناس وإما رفعت ، وأما أن يقول للناس كلهم : لا تبيعوا إلا بسعر كذا فليس ذلك بالصواب . وكذا حديث عمر بن عبد العزيز في أهل الأبلّة ، حين حط سعرهم لمنع البحر ، فكتب : « خل بينهم وبين ذلك ، فإنما السعر بيد الله » .

قال ابن رشد في كتاب البيان :

أما الجلابون فلا خلاف في أنه لا يسعر عليهم شيء مما جلبوه ، وإنما يقال لمن شذ منهم فباع بأعلى مما يبيع به العامة : إما أن تبيع بما تبيع به العامة ، وإما أن ترفع من السوق كما فعل عمر بن الخطاب بحاطب بن أبي بلتعة ، إذ مر به وهو يبيع زيبا له في السوق فقال له « إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا » لأنه يبيع بالدرهم الواحد أقل مما كان يبيع به أهل السوق .

وأما أهل الحوانيت والأسواق الذين يشترون من الجلابين وغيرهم جملة ، ويبيعون ذلك على أيديهم مقطعا مثل اللحم ، والأدم ، والفواكه ، فقيل : إنهم كالجلابين ؛ لا يسعر لهم شيء من بياعاتهم ، وإنما يقال لمن شذ منهم وخرج عن الجمهور : إما أن تبيع كما يبيع الناس وإما أن ترفع من السوق ، وهو قول مالك في هذه الرواية (قلت) وهو ما يشبه الغلق الإداري في زماننا .

وممن روى عنه ذلك من السلف عبد الله بن عمر ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله قيل : إنهم في هذا بخلاف الجلابين ، لا يتركون على البيع باختيارهم إذا أغلوا على الناس ، ولم يقتنعوا من الربح بما يشبهه .

وعلى صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يعرف ما يشترون به ، فيجعل لهم من الربح ما يشبه ، وينهاهم أن يزيدوا على ذلك ، ويفتقد السوق^(١) أبداً ، فيمنعهم من الزيادة على الربح الذى جعل لهم فمن خالف أمره عاقبه وأخرجه من السوق وهذا قول مالك فى رواية أشهب ، وإليه ذهب ابن حبيب . وقال به ابن المسيب ويحيى بن سعيد ، والليث وربيعة ، ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم : لا تبيعوا إلا بكذا وكذا ، ربحتم أو خسرت من غير أن ينظر إلى ما يشترون به ولا أن يقول لهم فيما قد اشتروه لا تبيعوه إلا بكذا وكذا مما هو مثل الثمن أو أقل . وإذا ضرب لهم الربح على قدر ما يشترون ، لم يتركهم أن يغلوا فى الشراء وإن لم يزيدوا فى الربح على القدر الذى حدد لهم ، فإنهم قد يتساهلون فى الشراء إذا علموا أن الربح لا يفوتهم .

وأما الشافعى فإنه عارض ذلك بما رواه عن الدراوردى عن داود بن صالح التمار عن القاسم بن محمد رضى الله عنه « أنه مر بحاطب بن أبى بلتعة بسوق المصلى ، وبين يديه غرارتان فيهما زبيب ، فسأله عن سعرهما ، فقال له : مدين لكل درهم ، فقال له عمر : قد حدثت بعير جاءت من الطائف تحمل زيبيا ، وهم يغترون بسعرك ، فإذا أن ترفع فى السعر وإما أن تدخل زيبك البيت ؛ فتبيعه كيف شئت ، فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطبا فى داره فقال : إن الذى قلت لك ليس عزمة منى ، ولا قضاء إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد ، فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع » . قال الشافعى : وهذا الحديث مستقصى وليس بخلاف لما رواه مالك . ولكنه روى بعض الحديث أو رواه عنه من رواه . وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول . لأن الناس مسلطون على أموالهم ، ليس لأحد أن يأخذها أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا فى المواضع التى تلزمهم . وهذا ليس منها . وعلى قول مالك فقال أبو الوليد الباجى : الذى يؤمر به من حط عنه أن يلحق به هو

(١) فى كلام ابن رشد هنا ما يرسم صورة صادقة لما يقوم به مفتشو وزارة التموين فى القضاء على السوق السوداء واحتراز السلع وحجبها عن محتاجيها لإغلاء سعرها واحتكارها وهى ظاهرة يظنون أنها حصارية عصرية وهم فى الحقيقة لم يبلغوا شأوا الإسلام فى رسم أسباب العدل والرحمة وبأحدا لو أخذ الناس فى طرائق العيش أخذ أسلافهم لانعدم الجشع الأشعبي بين التجار .

السعر الذى عليه جمهور الناس ، فإذا انفرد منه الواحد والعدد اليسير يحط السعر أمر بالللحاق بسعر الناس أو ترك البيع فإن زاد فى السعر واحد أو عدد يسير لم يؤمروا بالللحاق بسعره . لأن المراعى حال الجمهور وبه تقوم المبيعات . وهل يقام من زاد فى السوق — أى فى قدر المبيع بالدراهم — كما يقام من نقص منه ؟

قال ابن القصار من المالكية : اختلف أصحابنا فى قول مالك (ولكن من حط سعراً) فقال البغداديون : أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية ، وقال قوم من البصريين : أراد من باع ثمانية ، والناس يبيعون خمسة فيفسد على أهل السوق بيعهم ، وربما أدى إلى الشغب والخصومة . قال : وعندى أن الأمرين جميعاً ممنوعان ، لأن من باع ثمانية — والناس يبيعون خمسة — أفسد على أهل السوق بيعهم ، وربما أدى إلى الشغب والخصومة فمنع الجميع مصلحة . قال أبو الوليد الباجي : ولا خلاف أن ذلك حكم أهل السوق .

وأما الجالب ، ففى كتاب محمد — يغنى ابن الحسن — لا يمنع الجالب أن يبيع فى السوق دون بيع الناس . وقال ابن حبيب : ما عدا القمح والشعير بسعر الناس وإلا رفعوا وأما جالبوا القمح والشعير فيبيعوا كيف شاءوا ، إلا أن لهم فى أنفسهم حكم أهل السوق ، إن أرخص بعضهم تركوا ، وإن أرخص أكثرهم ، قيل لمن بقى : إما أن تبيع كبيعهم ، وإما أن ترفعوا . قال ابن حبيب : وهذا فى المكيل والموزون ، مأكولاً كان أو غيره ، دون ما لا يكال ولا يوزن ، لأنه لا يمكن تسعيره ، لعدم التماثل فيه . قال أبو الوليد : هذا إذا كان المكيل والموزون متساوياً . فإذا اختلف لم يؤمر صاحب الجيد أن يبيعه بسعر الدون .

(وأما المسألة الثانية) التى تنازعوا فيها من التسعير ، فهى أن لا يحد لأهل السوق حداً لا يتجاوزونه مع قيامهم بالتأجب ، فهذا منع منه الجمهور ، حتى مالك نفسه فى المشهور عنه . ونقل المنع أيضاً عن ابن عمر وسالم والقاسم بن محمد . وروى أشهب عن مالك فى صاحب السوق يسعر على الجزارين لحم الضأن بكذا ولحم الإبل بكذا ، وإلا أخرجوا من السوق . قال : إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم فلا بأس به ، ولكن أخاف أن يقوموا من السوق .

واحتج أصحاب هذا القول بأن فى هذا مصلحة الناس بالمنع من إغلاء السعر عليهم ولا يجبر الناس على البيع . وإنما يمنعون من البيع بغير السعر الذى يحده ولئى الأمر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمشتري .

وأما الجمهور فاحتجوا بما رواه أبو داود وغيره من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله سعر لنا ، فقال : بل أدعو الله ، ثم جاءه رجل فقال : يا رسول الله سعر لنا ، فقال : بل الله يرفع ويخفض ، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليست لأحد عندي مظلمة » قالوا : ولأن إجبار الناس على ذلك ظلم .

وأما صفة ذلك عند من جوزه ؛ فقال ابن حبيب : ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم ، استظهاراً على صدقهم ، فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون ؟ فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به ، ولا يجبرهم على التسعير ولكن عن رضى (وهو أشبه بقرارات الغرف التجارية فى عصرنا هذا) .

قال أبو الوليد الباجى : ووجه هذا أن به يتوصل إلى معرفة مصالح البائعين والمشتريين ، ويجعل للباعة فى ذلك من الربح ما يقوم بهم ، ولا يكون فيه إجحاف بالناس ، وإذا سعر عليهم من غير رضا ، بما لا ربح لهم فيه ، أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأقوات وإتلاف أموال الناس .

قال (١) ابن تيمية (الحفيد) فهذا الذى تنازعوا فيه ، وأما إذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه ، وكذلك كل من وجب عليه أن يبيع بثمان المثل فامتنع . قال ابن القيم :

ومن احتج على منع التسعير مطلقاً بقول النبى ﷺ : « إن الله هو المسعر القابض الباسط ، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد منكم أن يطلبنى بمظلمة فى دم ولا مال » قيل له هذه قضية معينة وليست لفظاً عاماً ، وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع ما الناس يحتاجون إليه ، ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس فى المزايدة فيه ، فإذا بذله صاحبه — كما جرت به العادة ، ولكن الناس تزايدوا عليه — فهنا لا يسعر عليهم .

وقد ثبت فى الصحيحين أن النبى ﷺ منع من الزيادة على ثمن المثل فى عتق الحصة من العبد المشترك فقال : من أعتق شركاً له فى عبد — وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل ، لا وكس ولا شطط « فأعطى شركاءه خصصهم وعتق عليه العبد ،

(١) قصدنا بالحفيد شيخ الإسلام واسمه أحمد ، لقبه تقي الدين ، كنيته أبو العباس بن عبد الحلیم بن عبد السلام وعبد السلام هذا هو ابن تيمية الجد وكنيته أبو البركات ولقبه مجد الدين .

فلم يمكن المالك أن يساوم المعتق بالذى يريد ، فإنه لما وجب عليه أن يملك شريكه المعتق نصيبه الذى لم يعتقه لتكميل الحرية فى العبد ، قدر عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة عدل ويعطيه قسطه من القيمة ، فإن حق الشريك فى نصف القيمة ، لا فى قيمة النصف عند الجمهور .

وصار هذا الحديث أصلاً فى أن ما لا يمكن قسمة عينه فإنه يباع ويقسم ثمنه إذا طلب أحد الشركاء ذلك ، ويجبر الممتنع على البيع . وحكى بعض المالكية ذلك إجماعاً . وصار ذلك أصلاً فى جواز إخراج الشيء من ملك صاحبه قهراً بثمنه للمصلحة الراجحة كما فى الشفعة ؛ وأصلاً فى وجوب تكميل العتق بالسراية مهما أمكن .

والمقصود أنه إذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء عن ملك مالكة بعوض المثل ، لمصلحة تكميل العتق ، ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة ، فكيف إذا كانت الحاجة بالناس إلى التملك أعظم ، وهم إليها أعوز ؟ مثل حاجة المضطر إلى الطعام والشراب واللباس وغيره .

وهذا الذى أمر به النبى ﷺ من تقويم الجميع قيمة المثل ، هو حقيقة التسعير . كذلك سلب الشريك على انتزاع الشقص المشفوع فيه من يد المشتري بثمنه الذى ابتاعه به لا بزيادة عليه لأجل مصلحة التكميل لواحد ، فكيف بما هو أعظم من ذلك ؟ فإذا جوز له انتزاعه منه بالثمن الذى وقع عليه العقد لا بما شاء المشتري من الثمن لأجل هذه المصلحة الجزئية فكيف إذا اضطر إلى ما عنده من طعام وشراب ولباس وآلة حرب ؟ وكذلك إذا اضطر الحاج إلى ما عند الناس من آلات السفر وغيرها ، فعلى ولى الأمر أن يجبرهم على ذلك بثمن المثل ، لا بما يريدونه من الثمن ، وحديث العتق أصل فى ذلك كله :

وقد عقد ابن القيم فصلاً نختم به بحثنا فى التسعير قال :

(فصل) : فإذا قدر أن قوماً اضطروا إلى السكنى فى بيت إنسان لا يجدون سواه ، أو النزول فى خان مملوك ، أو استعارة ثياب يستدفنون بها ، أو ربحى للطحن ، أو دلو لنزع الماء ؛ أو قدر أو فأس أو غير ذلك ، وجب على صاحبه بذله بلا نزاع ، لكن هل له أن يأخذ عليه أجراً ؟ فيه قولان للعلماء ، وهما وجهان لأصحاب أحمد ، ومن جوز له أخذ الأجرة حرم عليه أن يأخذ زيادة على أجرة المثل .

قال شيخنا — يعنى شيخ الإسلام ابن تيمية — : والصحيح أنه يجب عليه بذل ذلك

مجاناً ، كما دل عليه الكتاب والسنة . قال تعالى : ﴿ فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراعون ، ويمنعون الماعون ﴾ .

قال ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة : هو إغارة القدر والدلو والفأس ونحوهما ، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ — وذكر الخيل — قال : « هي لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر . فأما الذي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله ، وأما الذي هي له ستر ، فرجل ربطها تغنياً وتعففاً ، ولم ينس حق الله في رقابها ، ولا في ظهورها » . وفي الصحيحين عنه ﷺ أيضاً : « من حق الإبل إغارة دلوها ، وإطراق فحلها » وفي الصحيحين عنه ﷺ « أنه نهى عن عصب الفحل » أى عن أخذ الأجرة عليه ، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال : « لا يمنعن جار جاره أن يغرز حشبة في جداره » .

ويمضى ابن تيمية فيقول كما ينحكيه عنه تلميذه وصنو حياته وعلمه :

ولو احتاج إلى إجراء مائه في أرض غيره من غير ضرر لصاحب الأرض ، فهل يجبر على ذلك ؟ روايتان عن أحمد ، والإجبار قول عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة رضي الله عنهم . وقد قال جماعة من الصحابة والتابعين : (إن زكاة الحلوى عاريتة ، فإذا لم يعره فلا بد من زكاته) وهذا وجه في مذهب أحمد .

(قلت) وهو الراجح ، وأنه لا يخلو الحلوى من زكاة أو عارية . والمنافع التي يجب بذلها نوعان . منها ما هو حق المال ، كما ذكرنا في الخيل والإبل والحلوى ، ومنها ما يجب لحاجة الناس . وأيضاً فإن بذل منافع البدن تجب عند الحاجة ؛ كتعليم العلم وإفتاء الناس ، وأداء الشهادة والحكم بينهم والجهاد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك من منافع الأبدان . وكذلك من أمكنه إنجاء الإنسان من مهلكة وجب عليه أن يخلصه ، فإن ترك ذلك — مع قدرته — أثم وضمنه ، فلا يمتنع وجوب بذل منافع الأموال للمحتاج ، وقد قال تعالى : ﴿ ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب ﴾ وقال تعالى : ﴿ ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ﴾ .

وللفقهاء في أخذ الجعل على الشهادة أربعة أقوال ، وهي أربعة أوجه في مذهب أحمد (أحدها) أنه لا يجوز مطلقاً . (والثاني) أنه يجوز عند الحاجة . (والثالث) أنه لا يجوز إلا أن يتعين عليه . (والرابع) أنه يجوز ، فإن أخذه عند التحمل لم يأخذ عند الأداء .

والمقصود أن ما قدره النبي ﷺ من الثمن في سراية العتق هو لأجل تكميل الحرية . وهو حق الله تعالى وما احتاج إليه الناس من حاجة عامة ، فالحق فيه لله ، وذلك في الحقوق والحدود . فأما الحقوق فمثل حقوق المساجد ومال الفئء والوقف على أهل الحاجات ، وأموال الصدقات والمنافع العامة ، وأما الحدود فمثل حد المحاربة والسرقه والزنا وشرب الخمر المسكر .

وحاجة المسلمين إلى الطعام واللباس وغير ذلك مصلحة عامة ، ليس الحق فيها لواحد بعينه ، فتقدير الثمن فيها بثمان المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية ، لكن تكميل الحرية وجب على الشريك المعتق ، ولو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر ، فإنه يطلب ما شاء ، وهنا عموم الناس يشترون الطعام والثياب لأنفسهم وغيرهم ، فلو مكن من عنده سلع يحتاج الناس إليها أن يبيع بما شاء كان ضرر الناس أعظم ، ولهذا قال الفقهاء : إذا اضطر الإنسان إلى طعام الغير ، وجب عليه بذله له بثمان المثل .

وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي ، ومع هذا فإنه يوجب على من اضطر الإنسان إلى طعامه أن يبذله له بثمان المثل ، وتنازع أصحاب الشافعي في جواز تسعير الطعام إذا كان بالناس إليه حاجة ، ولهم فيها وجهان :

وقال أصحاب أبي حنيفة : لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس إلا إذا تعلق به حق ضرر العامة ، فإذا رفع إلى القاضي أمر المحتكر ببيع ما فضل من قوته وقوت أهله ، على اعتبار السعر في ذلك ، ونهاه عن الاحتكار ، فإن أبي حبسه وعزره على مقتضى رأيه ، زجراً له ودفعاً للضرر عن الناس .

قالوا : فإن تعدى أرباب الطعام وتجاوزوا القيمة تعدياً فاحشاً ، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير ، سعره حيثئذ بمشورة أهل الرأي والبصيرة ، وهذا على أصل أبي حنيفة ظاهر لا يرى الحجر على الحر .

ومن باع منهم بما قدره الإمام صح لأنه غير مكروه عليه .

قالوا : وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه ؟ على الخلاف المعروف في بيع مال المدين ، وقيل ههنا بالاتفاق ، لأن أبا حنيفة يرى الحجر لدفع الضرر العام والتسعر لما غلا على عهد النبي ﷺ وطلبوا منه التسعير فامتنع ، لم يذكر أنه كان هناك من

عنده طعام امتنع من بيعه ، زبل عامة من كان يبيع الطعام إنما هم جالبون يبيعونه إذا هبطوا السوق ، ولكن نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد ، أى أن يكون له سمساراً ، وقال : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » .

فنهى الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادى الجالب للسلعة ، لأنه إذا توكل له — مع خبرته بحاجة الناس — أغلى الثمن على المشتري فنهاه عن التوكل له ، مع أن جنس الوكالة مباح لما فى ذلك من زيادة السعر على الناس ، ونهى عن تلقي الجلب وجعل للبائع إذا هبط السوق الخيار ، ولهذا كان أكثر الفقهاء على أنه نهى عن ذلك لما فيه من ضرر البائع هنا ، فإذا لم يكن قد عرف السعر ، وتلقاه المتلقى قبل إتيانه إلى السوق اشتراه المشتري بدون ثمن المثل فغبنه ، فأثبت النبي ﷺ لهذا البائع الخيار .

ثم فيه عن أحمد روايتان كما تقدم (إحداهما) أن الخيار يثبت له مطلقاً ؛ سواء غبن أو لم يغبن وهو ظاهر مذهب الشافعى (والثانية) أنه إنما يثبت عند الغبن وهو ظاهر مذهب الحنابلة . وقالت طائفة : بل نهى عن ذلك لما فيه من ضرر المشتري إذا تلقاه المتلقى فاشتري منه ، ثم باعه ، وفى الجملة فقد نهى النبي ﷺ عن البيع والشراء الذى جنسه حلال حتى يعلم البائع بالسعر ، وهو ثمن المثل ، ويعلم المشتري بالسلعة .

وصاحب القياس الفاسد يقول : للمشتري أن يشتري حيث شاء ، وقد اشترى من البائع كما يقول ؛ فله أن يتوكل للبائع الحاضر وغير الحاضر ، ولكن الشارع راعى المصلحة العامة ، فإن الجالب إذا لم يعرف السعر كان جاهلاً بثمان المثل ، فيكون المشتري غارراً له .

وألحق أحمد ومالك بذلك كل مسترسل ، فإنه بمنزلة الجالب الجاهل بالسعر ، فتبين أنه يجب على الإنسان ألا يبيع مثل هؤلاء إلا بالسعر المعروف ، وهو ثمن المثل ، وإن لم يكونوا محتاجين إلى الابتاع منه ، لكن لكونهم جاهلين بالقيمة أو غير مماكسين ، والبيع يعتبر فيه الرضى ، والرضى يتبع العلم ، ومن لم يعلم أنه غبن فقد يرضى ، فإذا علم أنه رضى فلا بأس بذلك .

وفى السنن « أن رجلاً كانت له شجرة فى أرض غيره ؛ وكان صاحب الأرض يتضرر بدخول صاحب الشجرة ، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ فأمره أن يقبل بدلها أو يتبرع له بها ، فلم يفعل فأذن لصاحب الأرض أن يقلعها ، وقال لصاحب الشجرة : إنما أنت مضار »

وصاحب القياس الفاسد يقول : لا يجب عليه أن يبيع شجرته ولا يتبرع بها ، ولا يجوز لصاحب الأرض أن يقلعها ، لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه ، وإجبار على المعاوضة عليه ، وصاحب الشرع أوجب عليه إذا لم يتبرع بها أن يبيعها لما في ذلك من مصلحة صاحب الأرض بخلاصه من تأذيه بدخول صاحب الشجرة ، ومصلحة صاحب الشجرة بأخذ القيمة ، وإن كان عليه في ذلك ضرر يسير ، فضرر صاحب الأرض ببقائها في بستانه أعظم ، فإن الشارع الحكيم يدفع أعظم الضررين بأيسرهما ، فهذا هو الفقه والقياس والمصلحة ، وإن أباه من أباه ، والمقصود : أن هذا دليل على وجوب البيع عند حاجة المشتري ، وأين حاجة هذا من حاجة عموم الناس إلى الطعام وغيره ؟

والحكم في المعاوضة على المنافع إذا احتاج الناس إليها — كمنافع الدور ، والطحن والخبز ، وغير ذلك — حكم المعاوضة على الأعيان . وبعد فقد استعرضنا ملخصاً وافياً مركزاً لما عرض له ابن القيم وشيخه . قال ابن القيم : وجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير . سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط ، وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل ، وبالله التوفيق .

وقد قال الشوكاني في النيل في باب النهي عن التسعير : وقد استدلل بالخديث وما ورد في معناه على تحريم التسعير ، وأنه مظلمة ، ووجهه أن الناس مسيطون على أموالهم والتسعير حجر عليهم والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن ، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به منافع لقوله تعالى : ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم ﴾ وإلى هذا ذهب جمهور العلماء . وروى مالك أنه يجوز للإمام التسعير وأحاديث الباب ترد عليه . ثم قال يشرح وجهة نظره في منع التسعير : وفي وجه الشافعية جواز التسعير في حالة الغلاء . وهذا الرأي في نظره مردود وما أوردناه فيه القول الفصل الذي يجعل التسعير يدور مع المصلحة حيث دارت ويقيد ولي الأمر بمراعاة الطرفين المتبايعين وإحقاق العدل بينهما وعدم تغليب طرف على آخر . ومعظم الناس بائعون ومشترون ، فالفاكهى يحتاج إلى شراء الثياب واللحمان وأدوات المدرسة لأولاده ، والوراق يشتري من الفاكهى ، والبذال والموظف في ديوان الحكومة يأخذ رزقه بقدر فإذا باع التجار بالربح الفاحش فقد ضيق على العاملين عيشهم فتعين على ولي الأمر أن يسعر مع منح التجار قدرًا مجزيًا من الربح ، ويتيح للتجارة أن تنفق ويتدهر بجلب أنواع البضاعة ليتوفر للناس ما تقوم به حياتهم والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويحرم الاحتكار فى الأقوات ؛ وهو أن يتاع فى وقت الغلاء ويمسكه ليزداد فى ثمنه ، ومن أصحابنا من قال : يكره ولا يحرم ، وليس بشيء ، لما روى عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » وروى معمر العذرى قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يحتكر إلا خاطيء » فدل على أنه حرام . فأما إذا ابتاع فى وقت الرخص أو جاءه من ضيعته طعام فأمسكه لبيعته إذا غلا فلا يحرم ذلك لأنه فى معنى الجالب ، وقد روى عمر رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » وروى أبو الزناد قال : قلت لسعيد بن المسيب : « بلغنى عنك أنك قلت : إن رسول الله ﷺ قال : لا يحتكر بالمدينة إلا خاطيء ، وأنت تحتكر ؟ قال : ليس هذا الذى قال رسول الله ﷺ إنما قال رسول الله ﷺ : أن يأتى الرجل السلعة عند غلائهما فيغالى بها ، فأما أن يأتى الشيء وقد اتضع فيشتريه ، ثم يضعه فإن احتاج الناس إليه أخرجه ، فذلك خير » وأما غير الأقوات فيجوز احتكاره ، لما روى أبو أمامة رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يحتكر الطعام » فدل على أن غيره يجوز ، ولأنه لا ضرر فى احتكار غير الأقوات فلم يمنع منه .

(الشرح) : حديث عمر رضى الله عنه قد رواه ابن ماجة بلفظ « سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس » وفى إسناده الهيثم بن رافع ، قال أبو داود : روى حديثاً منكراً ، قال الحافظ الذهبي : هو الذى أخرجه ابن ماجة ، يعنى هذا ، وفى إسناده أيضاً أبو يحيى المكي ، وهو مجهول .

وللحديث شواهد أخرى أقوى منه وأصح ، كحديث سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوى أن النبى ﷺ قال : « لا يحتكر إلا خاطيء » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى وغيرهم . وحديث معقل بن يسار قال قال رسول الله ﷺ : « من دخل فى شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة » . رواه أحمد والطبرانى فى معجميه الكبير والأوسط ، وفى إسناده زيد بن مرة أبو المغلى . قال فى مجمع الزوائد : ولم أجد من ترجمه وبقيّة رجاله رجال الصحيح .

وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات : قوله في المذهب في آخر باب النجش في تحريم الاحتكار وروى معمر العذري قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يحتكر إلا خاطيء » هكذا وجد في أصل المصنف وكذا هو في النسخ معمر العذري يعين مضمومة وذال معجمة ساكنة ، ثم راء وهو غلط وتصحيف وصوابه العدوى بفتح العين والذال المهملتين وبالواو منسوب إلى عدى بن لؤى .

وقال رحمه الله في ترجمة معمر : (معمر العدوى الصحابي) مذكور في المذهب في باب الزنا وفي آخر باب النجش وهو معمر بن عبد الله بن نضلة بن عبد العزى بن حُرثان (بضم الحاء المهملة وإسكان الراء المهملة والثاء) بن عوف بن عبيد (بفتح العين وكسر الباء) بن عوج (بفتح العين وكسر الواو والجيم) بن عدى بن كعب بن لؤى بن غالب القرشي العدوى يلتقى مع رسول الله ﷺ في كعب ، ويقال له : معمر بن أبي معمر معدود في أهل المدينة ، أسلم رضي الله عنه قديماً وهاجر الهجرة الثانية إلى الحبشة وقدم المدينة عام خيبر مع أصحاب السفينتين ، وعاش عمراً طويلاً ، قيل : إنه حلق شعر رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم في حجة الوداع ، وهذه منقبة عظيمة لم يصل إليها غيره . ثم قال :

روى لمعمر سبعة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ، روى له مسلم في صحيحه منها واحداً وهو الحديث المذكور في المذهب « لا يحتكر إلا خاطيء » روى عنه سعيد بن المسيب ، وبُسر بن سعيد بضم الموحدة ، ووقع في المذهب في باب النجش معمر العذري بضم العين وإسكان الذال المعجمة وبالراء ، وهو خطأ وتصحيف وصوابه العدوى بفتح العين والذال المهملة وبالواو نسبة إلى جده عدى .

وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطيء » رواه أحمد والحاكم وزاد « وقد برئت منه ذمة الله » وفي إسناده أبو معشر وهو ضعيف وقد وثقه بعضهم ، وحديث ابن عمر مرفوعاً « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » رواه ابن ماجه والحاكم وإسحاق بن راسويه والدارمي وأبو يعلى والعقيلي في الضعفاء وضعف إسناده الحافظ ابن حجر ، ومنها حديث آخر عن ابن عمر عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبه والبخاري وأبو يعلى يلفظ « من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه » زاد الحاكم « وأيما أهل عرصة أصبح فيها امرأة جائع فقد برئت منهم ذمة الله » وفي إسناده أصبغ بن أزيد وكثير بن مرة ، والأول مختلف فيه ، والثاني قال ابن حزم

إنه مجهول ، وقال غيره : معروف ، ووثقه ابن سعد ، وروى عنه جماعة ، واحتج به النسائي . قال الحافظ بن حجر : وهم ابن الجوزي فأخرج هذا الحديث في الموضوعات وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكره .

أما أحكام الفصل : فهذه الأحاديث بمجموعها لا شك أنها تنتهض حجة للاستدلال على عدم جواز الاحتكار لو فرض عدم ثبوت شيء منها ، وأخذت بمجموعها ، فكيف وحديث معمر المذكور في صحيح مسلم ، والتصريح بأن المحتكر خاطيء كاف في إفادة عدم الجواز ، لأن الخاطيء هو المذنب العاصي وهو فاعل من خطيء من باب علم إذا أثم في فعله قاله أبو عبيدة وقال : سمعت الأزهري يقول : خطيء إذا تعمد ، وأخطأ إذا لم يتعمد .

قال الأصحاب من الشافعية : إن المنحرم إنما هو احتكار الأقوات خاصة لا غيرها ، ولا مقدار الكفاية منها ، وإلى ذلك ذهب الزيدية أيضًا ، وذهب الشوكاني إلى أن الأحاديث ظاهرها يحرم الاحتكار من غير فرق بين قوت آدمي والدواب ، وبين غيره والتصريح (بالطعام) في بعض الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة ، ويمكن الرد عليه بأن المقرر في قواعد الأصول أن المطلق يحمل على المقيد وأن العام يحمل على الخاص إلا أن الشوكاني يخرج من هذا المأزق بقوله : إنه من باب التنصيص على فرد من الأفراد التي يطلق عليها المطلق ، وذلك لأن نفي الحكم عن غير الطعام إنما هو لمفهوم اللقب ، وهو غير معمول به عند الجمهور ، وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما تقرر في الأصول أيضًا .

ويفرق العلماء بين الاحتكار والادخار ، فالاحتكار اختزان السلعة وحبسها عن طلابها حتى يتحكم المخزن في رفع سعرها لقلّة المعروض منها أو انعدامه ، فيتسنى له أن يغلّيها حسبما يشاء وهذا حرام بالإجماع في ضرورات الحياة ، مكروه في كمالياتها ، ويمكن أن يلحق بالأقوات ما يترتب على احتكاره من تلف وهلاك يصيب الناس ، كاحتكار الثياب في وقت البرد الشديد مع حاجة الناس إليه ، وحبس وسائل النقل للجند في إبان الجهاد لما في ذلك من إضعاف لقوة المسلمين وإتاحة الفرصة لتفوق العدو عليهم وغلّبه ، أما الادخار فقد قال ابن رسلان في شرح السنن : ولا خلاف في أن ما يدخره الإنسان من قوت وما يحتاجون إليه من سمن وعسل وغير ذلك جائز لا بأس به . ويقول الشوكاني

نقلا عن أئمة الشافعية : إنما المحرم هو احتكار الأقوات خاصة لا غيرها ولا مقدار الكفاية منها ، ويدل على ذلك ما ثبت أن النبي ﷺ كان يعطى كل واحدة من زوجاته مائة وسق من خبير .

قال ابن رسلان فى شرح السنن : وقد كان رسول الله ﷺ يدخر لأهله قوت سنتهم من تمر وغيره . قال أبو داود : قيل لسعيد — يعنى ابن المسيب — فإنك تحتكر . قال : ومعمّر كان يحتكر ، وكذا فى صحيح مسلم . قال ابن عبد البر وآخرون : إنما كانا — يعنى ابن المسيب ومعمراً — يحتكران الزيت ، وحملنا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة . وكذلك حمله الشافعى وأبو حنيفة وآخرون .

قال الشوكانى : ويدل على اعتبار الحاجة وقصد إغلاء السعر على المسلمين قوله فى حديث معقل : « من دخل فى شىء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم » وقوله فى حديث أبى هريرة « يريد أن يغلى بها على المسلمين » قال أبو داود : سألت أحمد بن حنبل ما الحكمة ؟ قال : ما فيه عيش الناس ، أى حياتهم وقوتهم . وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله — يعنى أحمد بن حنبل — يسأل عن أى شىء الاحتكار ؟ فقال : إذا كان من قوت الناس فهو الذى يكره . وهذا قول عمر . وقال الأوزاعى : المحتكر من يعترض السوق ، أى ينصب نفسه للتردد إلى الأسواق ليشتري منها الطعام الذى يحتاجون إليه ليحتكروه .

قال السبكي : « الذى ينبغى أن يقال فى ذلك أنه إن منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم . وإن كانت الأسعار رخيصة وكان القدر الذى يشتريه لا حاجة بالناس إليه ، فليس لمنعه من شرائه وادخاره إلى وقت حاجة الناس إليه معنى » قال القاضى حسين والرويانى « وربما يكون هذا حسنة لأنه ينفع به الناس » وقطع المحاملى فى المقنع باستحبابه . قال أصحاب الشافعى « الأولى بيع الفاضل عن الكفاية » . قال السبكي : « أما إمساكه حالة استغناء أهل البلد عنه رغبة فى أن يبيعه إليهم وقت حاجتهم إليه ، فينبغى أن لا يكره ، بل يستحب .

قال الشوكانى : « والحاصل أن العلة إذا كانت هى الإضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار إلا على وجه يضرهم ، ويستوى فى ذلك القوت وغيره لأنهم يتضررون بالجميع » وقال تغزالي فى الإحياء : « ما ليس بقوت ولا معين عليه فلا يتعدى النهى إليه ، وإن كان مطعوماً وما يعين على القوت كاللحم والفواكه وما يسد مسد شىء

من الثبوت في بعض الأحوال ، وإن كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل النظر .
ومن العلماء من طرد التحريم في السمن والعسل والشيرج والجبن والزيت وما يجري
مجراه . وقال السبكي : « إذا كان في وقت قحط كان في ادخار العسل والسمن
والشيرج وأمثالها إضرار ، فينبغي أن يُقضى بتحريمه وإذا لم يكن إضرار فلا يخلو احتكار
الأقوات عن كراهة » . وقال القاضي حسين : « إذا كان الناس يحتاجون الثياب ونحوها
لشدة البرد أو لستر العورة فكره لمن عنده ذلك إمساكه » قال السبكي : « إن أراد كراهة
تحريم فظاهر ، وإن أراد كراهة تنزيه فبعيد » .

وحكى أبو داود عن قتادة أنه قال : « ليس في التمر حكرة » وحكى أيضاً عن سفيان
أنه سئل عن كبس القت فقال : « كانوا يكرهون الحكرة » والكبس بفتح الكاف
وإسكان الباء الموحدة ، والقـت بفتح القاف وتشديد التاء الفوقية ، وهو اليابس من
القضب . قال الطيبي : إن التقييد بالأربعين يشير إلى حديث ادخار الطعام أربعين يوماً ،
اليوم غير مراد به التحديد . قال الشوكاني : « ولم أجد من ذهب إلى العمل بهذا
العدد » .

ونختم هذا الفصل بما أورد الإمام النووي رضي الله عنه في شرحه لصحيح مسلم عند
حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً : « من احتكر فهو خاطيء » قال النووي : قال أهل
اللغة « الخاطيء بالهمز هو العاصي الآثم » وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار
في الأقوات خاصة ، وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال بل
يدخره ليغلو ثمنه . فأما إذا جاءه من قرينه أو اشتراه في وقت الرخص وادخره ، أو ابتاعه
في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله ، أو ابتاعه ليبيعه في وقته فليس باحتكار ولا تحريم
فيه .

قال : وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال ، هذا تفصيل مذهبنا قال
العلماء : « والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس ، كما أجمع
العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه
دفعاً للضرر عن الناس » .

وأما ما ذكر في الكتاب — يعني في صحيح مسلم — عن سعيد بن المسيب ومعمر
راوى الحديث أنهما كانا يحتكران ، فقال ابن عبد البر وآخرون : إنما كانا يحتكران
الزيت ، وحملاً الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه والغلاء ، وكذا حملة
الشافعي وأبو حنيفة وآخرون . وهو الصحيح والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع

﴿ إذا اختلف المتبايعان في مقدار الثمن ، ولم تكن بينة تحالفا ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لو أن الناس أعطوا بدعائهم لا دُعي ناسٌ من الناس دماءٌ ناس وأموالهم ، لكن اليمين على المدعى عليه » فجعل اليمين على المدعى عليه والبايع مدعى عليه يبيع بألفين ، فوجب أن يكون على كل واحد منهما يمين لأن كل واحد منهما مدعى عليه ولا بينة فتحالفا ، كما لو ادعى رجل ديناراً وادعى الآخر على المدعى درهماً ﴾ .

(فصل) : قال الشافعي — رحمه الله — في البيوع : يبدأ بيمين البائع . وقال في الصداق : إذا اختلف الزوجان يبدأ بيمين الزوج . والزوج كالمشتري . وقال في الدعوى والبيّنات : إن بدأ بالبائع خُير المشتري ، وإن بدأ بالمشتري خُير البائع ، وهذا يدل على أنه مخير بين أن يبدأ بالبائع وبين أن يبدأ بالمشتري ، فمن أصحابنا من قال : فيها ثلاثة أقوال : (أحدها) يبدأ بالمشتري ؛ لأن جَنَبَتَهُ أقوى ، لأن المبيع على ملكه فكان بالبداية أولى . (والثاني) يبدأ بمن شاء منهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر في الدعوى فتساويا ، كما لو تداعيا شيئاً في يديهما . (والثالث) أنه يبدأ بالبائع وهو الصحيح ، لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إذا اختلف البيعان فالقول ما قال البائع ، والمبتاع بالخيار » فبدأ بالبائع ثم خير المبتاع ، ولأن جنبته أقوى لأنه إذا تحالفا رجع المبيع إليه فكانت البداية به أولى ومن أصحابنا من قال : هي على قول واحد أنه يبدأ بالبائع ويخالف الزوج في الصداق لأن جنبته أقوى من جنبه الزوجة ، لأن البضع بعد التحالف على ملك الزوج فكان بالتقديم أولى ، وهذا جنبه البائع أقوى لأن المبيع بعد التحالف على ملك البائع فكان بالبائع بالتقديم أولى ، والذي قال في الدعوى والبيّنات ليس بمذهب له ، وإنما حكى ما يفعله الحاكم باجتهاده لأنه موضع اجتهاد فقال : إن حَلَفَ الحاكمُ البائعُ باجتهاده خُير المشتري ، وإن حَلَفَ المشتري خُير البائع .

(الشرح) : حديث ابن عباس رضى الله عنهما رواه مسلم فى صحيحه بلفظ « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه » وفى رواية أن النبى ﷺ « قضى باليمين على المدعى عليه » هكذا روى هذا الحديث البخارى ومسلم فى صحيحهما مرفوعاً من رواية ابن عباس . وهكذا ذكره أصحاب السنن وغيرهم ، قال الإمام النووى رضى الله عنه فى شرح مسلم :

قال القاضى عياض رضى الله عنه ، قال الأصيلي : لا يصح مرفوعاً ، إنما هو قول ابن عباس ، كذا رواه أيوب ونافع الجمحى عن ابن أبى ملكية عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال القاضى : قد رواه البخارى ومسلم من رواية ابن جريج مرفوعاً هذا كلام القاضى . قال النووى (قلت) وقد رواه أبو داود والترمذى بأسانيدهما عن نافع بن عمر الجمحى عن ابن أبى ملكية عن ابن عباس مرفوعاً . قال الترمذى : حديث حسن صحيح . وجاء فى رواية البيهقى وغيره باسناد حسن أو صحيح زيادة عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال : « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ، ولكن البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر » اهـ . (قلت) وسيأتى استقصاء طرق هذا الحديث فى القسامة إن شاء الله تعالى .

أما حديث ابن مسعود رضى الله عنه ، فقد أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه بلفظ « إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يترادآن » وزاد ابن ماجه « والبيع قائم بعينه » وكذلك أحمد فى رواية « والسلعة كما هى » وللدارقطنى عن أبى وائل عن عبد الله قال : « إذا اختلف البيعان والبيع مستهلك فالقول قول البائع » قال ابن تيمية الجذ : ورفع الحديث إلى النبى ﷺ ولأحمد والنسائى عن أبى عبيدة : « وأتاه رجلان تبايعا سلعة فقال هذا : أخذت بكذا وكذا ، وقال هذا : بعت بكذا وكذا ، فقال أبو عبيدة : أتى عبد الله فى مثل هذا فقال : حضرت النبى ﷺ فى مثل هذا فأمر بالبائع أن يستحلف ثم يخير المبتاع إن شاء أخذ وإن شاء ترك » .

وحديث ابن مسعود هذا أخرجه أيضاً الشافعى من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج عن اسماعيل بن أمية عبد الملك بن عمير عن أبى عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود ، وقد اختلف فيه على إسماعيل بن أمية ثم على ابن جريج وقد اختلف فى صحة سماع أبى عبيدة من أبيه .

وقال الماوردى فى الحاوى ج ١ ورقة ٢٣٨ تحت رقم ٨٢ مخطوطات دار الوثائق : قال الشافعى رحمه الله : أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان بن عون بن عبد الله عن

عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار » .

ورواه من طريق أبي عبيدة أحمد والنسائي والدارقطني وقد صححه الحاكم وابن السكن ، ورواه أيضاً الشافعي من طريق سفيان بن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ، وفيه أيضاً انقطاع ، لأن عوناً لم يدرك ابن مسعود . ورواه الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده . وفيه إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة . ورواه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن مسعود .

وأخرجه أيضاً من طريق محمد بن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ، ومحمد بن أبي ليلى لا يحتج به وعبد الرحمن لم يسمع من أبيه . ورواه ابن ماجه والترمذي من طريق عون بن عبد الله أيضاً عن ابن مسعود وهو منقطع .

قال العلامة ابن القيم : وأما الحديث المشهور عن ألسنة الفقهاء « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » فهذا قد روى ولكن ليس له إسناد في الصحة والشهرة مثل غيره ولا رواه عامة أصحاب السنن المشهورة ، ولا قال بعمومه أحد من علماء الأمة ، إلا طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة وغيره ، فإنهم يرون دائماً اليمين في جانب المنكر ، حتى في القسماء يحلفون المدعى عليه ولا يقضون بالشاهد واليمين ، ولا يردون اليمين على المدعى عند النكول ، واستدلوا بعموم الحديث .

ثم ساق ابن القيم نماذج من أحكام الرسول ﷺ توافق معنى هذا الحديث في المعاملات ، ولا تأخذ به في الجنائيات .

قال البيهقي : وأصح إسناد روى في هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده ، ورواه أيضاً الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن ، قال الحافظ ابن حجر : ورجاله ثقات إلا أن عبد الرحمن اختلف في سماعه من أبيه .

ورواية التراد رواها أيضاً مالك بلاغا والترمذي وابن ماجه باسناد منقطع ، ورواه أيضاً

الطبراني بلفظ « البيعان إذا اختلفا في البيع تراءداً » قال الحافظ ابن حجر : رواه ثقات لكن اختلف في عبد الرحمن بن صالح يعني الراوى له عن فضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال : وما أظنه حفظه ، فقد جزم الشافعى أن طرق هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيها شيء موصول . ورواه أيضاً النسائي والبيهقى والحاكم من طريق عبد الرحمن بن قيس بالإسناد الذى رواه عنه أبو داود كما سلف ، وصححه من هذا الوجه الحاكم ، وحسنه البيهقى ، ورواه عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن جده بلفظ : إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ، ولا بينة لأحدهما تحالفاً » ورواه من هذا الوجه الطبراني والدارمى ، وقد انفرد بقوله : (والسلعة قائمة) محمد بن أبى ليلى وهو ضعيف لسوء حفظه .

قال الخطابى : إن هذه اللفظة يعنى (والسلعة قائمة) لا تصح من طريق النقل مع احتمال أن يكون ذكرها من التغليب ، لأن أكثر ما يعرض النزاع حال قيام السلعة ، كقوله تعالى : ﴿ فى حجوركم ﴾ ولم يفرق أكثر الفقهاء بين القائم والتالف ا هـ .

قال ابن عبد البر : إن هذا الحديث منقطع إلا أنه مشهور الأصل عند جماعة تلقوه بالقبول ، وبنوا عليه كثيراً من فروعه ، وأعله ابن حزم بالانقطاع وتابعه عبد الحق ، وأعله ابن القطان بالجهالة فى عبد الرحمن وأبيه وجده .

وقال الخطابى : هذا حديث قد اصطلح الفقهاء على قبوله ، وذلك يدل على أن له أصلاً وإن كان فى إسناده مقال ، كما اصطلحوا على قبول : لا وصية لوارث وإسناده فيه ما فيه ا هـ .

(أما لغات الفصل) : فقوله (جنبته) أى جانبه و (البضع) بضم الباء الموحدة وسكون الضاد المعجمة وجمعه أبضاع مثل قفل وأقفال يطلق على الفرج والجماع وقيل البضع مصدر أيضاً مثل السكر والكفر ، وأبضعت المرأة أبضاعاً زوجها وتستأمر النساء فى أبضاعهن ، ويقال : ملك بضعها أى جماعها ، والبضاع الجماع وزناً ومعنى ، وهو اسم من باضعها مباضعة .

(أما أحكام الفصل) : فقد اتفق الأئمة الأربعة على أنه إذا حصل بين المتبايعين اختلاف فى قدر الثمن ولا بينة تحالفاً أى يحلف كل منهما على نفى دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه ويتفاسخان هذا ما وجدته فى مسائل الاتفاق فى هذا الفصل . وأما ما اختلفوا فيه ، فمن ذلك قول الإمام الشافعى : إنه يبدأ يمين البائع ، وهو ما عبر

عنه المصنف بقوله : ولأن جنبته أقوى . أما أبو حنيفة وبعض الأصحاب من الشافعية فقالوا : يبدأ يمين المشتري ، ويبدو أن اختلاف المتبايعين يجعل كل واحد منهما يريد أن يكون له الحظ الأوفر من حكم القاضى لنفسه دون أخيه ، ومثل ذلك أنه إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ، فقال البائع : بعثك بعشرين ، وقال المشتري : بل بعشرة ولأحدهما بينة حكم بها ، وإن لم يكن لهما بينة تحالفا ، وقال الإمام الزنجاني فى كتابه تخريج الفروع على الأصول فى مسألة (المعدول عن القياس يجوز أن يقاس عليه ما فى معناه عند الشافعى) ويتفرع عن هذا الأصل مسائل منها :

إذا اختلف المتبايعان والسلعة هالكة فى يد المشتري أو خرجت من ملكه أو صارت بحال لا يقدر على ردها بالعيب يتحالفاً عند الشافعى رضى الله عنه ويطرادان القيمة لأن كل واحد منهما يدعى عقداً غير العقد الذى يدعيه صاحبه ، فيحلف كل واحد على نفى دعوى صاحبه كما فى حال قيام السلعة اهـ . وبهذا قال الشافعى وأبو حنيفة ومالك فى رواية عنه ، وشريح ، وفى رواية عن مالك : القول قول المشتري مع يمينه . وبه قال أبو ثور وزفر ؛ لأن البائع يدعى عشرة زائدة ينكرها المشتري ، والقول قول المنكر ، وقال الشعبي : القول قول النائع أو يترادان .

وقالت المالكية : فعن المدونة إن اختلفا فى الصفة فالقول للبائع أن انتقد مع يمينه . أى قبض نقداً — وإن لم ينتقد فللمبتاع أى يمينه . وقال الخرشي : ويبدأ اليمين بالبائع ، ولا فرق فى ذلك بين كون المبيع قائماً أو فائتاً ، وجد شبهة بينهما أو من أحدهما أولاً ولكن يرد المشتري السلعة مع القيام وبرد القيمة مع الفوات اهـ .

قال ابن قدامة فى المغنى : ويحتمل أن يكون معنى القولين واحداً ، وأن القول قول البائع مع يمينه ، فإذا حلف فرضى المشتري بذلك أخذ به ، وإن أبى حلف أيضاً وفسخ البيع بينهما ، لأن فى ألفاظ حديث ابن مسعود أن النبى ﷺ قال : « إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ، ولا بينة لأحدهما تحالفا » ولأن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه ، فإن البائع يدعى عقداً بعشرين ينكره المشتري ، والمشتري يدعى عقداً بعشرة ينكره البائع ، والعقد بعشرة غير العقد بعشرين فشرعت اليمين فى حقهما .

قال الرملى فى نهاية المحتاج شرح المنهاج : عند الاختلاف فى قدر الثمن أو صفة المبيع : والأصح تصديق البائع أو الأجل بأن أثبتته المشتري ونفاه البائع أو قدره كشهري أو شهرين أو قدر المبيع كمد من هذه الصبرة ، مثلاً بدرهم ، فيقول : بل مدين ، ولا بينة

لأحدهما يعول عليها ، فشمّل ما لو أقام كل بينة وتعارضتا لإطلاقهما أو إطلاق أحدهما فقط ، أو لكونهما أرختا بتاريخين متفقين تحالفا ، لخبر مسلم « اليمين على المدعى » وكل منهما مدع ومدعى عليه اه .

وأما ما استند إليه القائلون بعدم التحالف كابن المقرئ فى بعض نسخ الروض من إمكان الفسخ فى زمنه فقد رد بأن التحالف لم يوضع للفسخ ، بل عرضت اليمين رجاء أن ينكل الكاذب فيتقرر العقد بيمين الصادق ، فإذا اختلفا فى الصحة أو العقد هل هو بيع أو هبة فلا تحالف كما سيأتى من كلام المصنف . فإذا كان لأحدهما بينة قضى بها ، فإن كان بينتان مؤرختان بتاريخين مختلفين فإنه يقضى بالأولى منهما ، ولو اختلفا فى الثمن أو المبيع بعض القبض مع الإقالة أو التلف الذى يفسخ به العقد فلا تحالف ، بل يحلف مدعى النقص ، لأنه غارم ، ولهذا زاد بعضهم قيّداً ، وهو بقاء العقد إلى وقت التنازع احترازاً عما ذكر وعند أبى حنيفة وأبى يوسف كما فى فتح القدير (٦ / ١٩٠) وفى كشف الحقائق (٢ / ١١٠) لا يتحالفان ، لأن التحالف على القبض على وفاق من حيث أن البائع يدعى زيادة على ألف والمشتري ينكرها والمشتري يدعى وجوب التسليم عند أداء الألف والبائع ينكره فيتحالفان . أما بعد القبض فالتحالف على خلاف القياس فلا يلتحق به هلاك السلعة .

وأورد على الضابط اختلافهما فى عين المبيع والثمن معا مثل : بعتك هذه السيارة الركوب بمائة دينار ، فيقول : بل النقل بمائتى دينار فلا تحالف جزئاً إذ لم يتواردا على شيء واحد ؛ مع أنهما اتفقا على بيع صحيح واختلفا فى كفيته فيحلف كل على نفى ما ادعى عليه على الأصل .

قال الشافعى فى مختصر المزنى بعد أن أورد حديث ابن مسعود من طريق سفيان ومالك الذى رواه مالك بلاغا — يعنى قال : بلغنى عن ابن مسعود إلخ . قال الشافعى : « قضى رسول الله ﷺ أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » فإذا تبايعا عبداً فقال البائع : بألف والمشتري بخمس مائة فالبائع يدعى فضل الثمن ، والمدعى يشتري فضل السلعة بأقل من الثمن ، فيتحالفان ، فإن حلفا معاً قيل للمشتري : أنت بالخيار فى أخذه بألف أو رده ، ولا يلزمك مالا تقر به ، فأيهما نكل عن اليمين وحلف صاحبه حكم له .

قال الشافعي رضي الله عنه : وإذا حكم النبي ﷺ وهما متصادقان على البيع ومختلفان في الثمن ينقض البيع ، ووجدنا الغائب في كل ما نقض فيه القائم منتقضا ، فعلى المشتري رده إن كان قائما أو قيمته إن كان فائتا . كانت أقل من الثمن أو أكثر . قال المزني : يقول : صار في معنى من لم يتبايع ، يأخذ البائع عبده قائما أو قيمته متلفا ، قال : فرجع محمد بن الحسن إلى ما قلنا وخالف صاحبيه — يعني أبا حنيفة وأبا يوسف — وقال : لا أعلم ما قالوا إلا خلاف القياس والسنة . قال : والمعقود إذا تناقضا وهي فائتة ؛ لأن الحكم أن يفسخ العقد ففائتة وفائت سواء .

قال المزني : ولو لم يختلفا وقال كل واحد منهما : لا أدفع حتى أقبض فالذي أحب الشافعي من أقاويل وصفها أن يؤمر البائع بدفع السلعة ، ويجبر المشتري على دفع الثمن من ساعته ، فإن غاب وله مال أشهد على وقف ماله وأشهد على وقف السلعة ، فإذا دفع أطلق عنه الوقف ، وإن لم يكن له مال فهذا مفلس والبائع أحق بسلعة ولا يدع الناس يتمنعون الحقوق وهو يقدر على أخذها منهم اهـ .

(فائدة) : لقن القاضي حسين حسان بن سعيد المنيعي مسألة ليغالط بها فقهاء مرو إذا قدم عليهم وصورتها : رجل غصب حنطة في زمن الغلاء وفي زمن الرخص طالبه المالك فهل يطالب بالمثل أو القيمة ؟ فمن قال : إنه يطالب بالمثل فقط غلط ومن قال : يطالب بالقيمة غلط لأن في المسألة تفصيلا :

إذا تلفت الحنطة في يده كما هي قبل الطحن كما إذا احترقت وجب المثل ، وإن طحن وعجن وخبز وأكل فعليه القيمة لأن الطحن والعجن والخبز من ذوات القيم (نقل ذلك أبو سعد الهروي في الإشراف والرافعي في الشرح الكبير للوجيز) والقاضي حسين ابن محمد المروزي وحسان بن سعيد المنيعي أحد الذين تفقهوا على القاضي حسين .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويجب أن يجمع كل واحد منهما في اليمين بين النفي والإثبات لأنه يدعي عقدا وينكر عقدا ، فيجب أن يحلف عليهما ، ويجب أن يقدم النفي على الإثبات . وقال أبو سعيد الاصطخري : يقدم الإثبات على النفي . كما قدمنا الإثبات على النفي في اللعان ، والمذهب الأول ؛ لأن الأصل في اليمين أن يبدأ بالنفي ، وهي

يمين المدعى عليه ، فوجب أن يبدأ ههنا أيضاً بالنفى ، ويخالف اللعان فإنه لا أصل له في البداية بالنفى ، وهل يجمع بين النفي والإثبات يمين واحدة أم لا ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجمع بينهما يمين واحدة ، وهو المنصوص في الأم ، لأنه أقرب إلى فصل القضاء ، فعلى هذا يحلف البائع أنه لم يبع بألف ، ولق باع بألفين ويحلف المشتري أنه ما اشترى بألفين ولقد اشترى بألف ، فإن نكل المشتري قضى للبائع وإن حلف فقد تحالفا .

(والثاني) أنه يفرد النفي يمين والإثبات يمين ؛ لأنه دعوى عقد وإنكار فافتقر إلى يمينين ؛ ولأننا إذا جمعنا بينهما يمين واحدة حلفنا البائع على الإثبات قبل نكول المشتري عن يمين النفي ، وذلك لا يجوز ، فعلى هذا يحلف البائع أنه ما باع بألف ، ثم يحلف المشتري أنه ما ابتاع بألفين ، فإن نكل المشتري حلف البائع أنه ما باع بألفين وقضى له ، فإن حلف المشتري حلف البائع أنه باع بألفين ثم يحلف المشتري أنه ابتاع بألف ، فإن نكل قضى للبائع ، وإن حلف فقد تحالفا .

(الشرح) : هذا الفصل بين كيفية اليمين ومضمونها لأن كل واحد من المتبايعين ينطوى موقفه على حالتى إثبات ونفى ، ومن ثم أن يكون حلفه مشتملا على أركان الدعوى من إثبات ونفى ، فمثلا المبتدئ باليمين يحلف ما بعته بعشرة وإنما بعته بعشرين ، فإن شاء المشتري أخذه بما قاله البائع ، وإلا يحلف ما اشتريته بعشرين ، وإنما اشتريته بعشرة وبهذا قال الشافعى في الأم ، وقال أبو حنيفة : يتبدى يمين المشتري لأنه منكر ، واليمين في جنبته أقوى ولأنه يقضى بنكوله وينفصل الحكم ، وما كان أقرب إلى فصل الخصومة كان أولى .

ولنا قول النبي ﷺ « فالقول ما قال البائع » وفي لفظ « ما قال البائع ، والمشتري بالخيار » رواه أحمد ومعناه إن شاء أخذ وإن شاء حلف ؛ ولأن البائع أقوى جنبه ، لأنها إذا تحالفا عاد المبيع إليه ، فكان أقوى كصاحب اليد وقد بينا أن كل واحد منهما منكر من وجه فيتساويان في هذا الوجه ، والبائع إذا نكل فهو بمنزلة نكول المشتري يحلف الآخر ويقضى له فهما سواء .

وإذا حلف البائع فنكل المشتري عن اليمين قضى عليه ، وإن نكل البائع حلف المشتري وقضى له ، وإن حلفا جميعاً لم يفسخ البيع لأن العقد صحيح ، والتحالف لا يفسخ العقد ، كما لو أقام كل واحد منهما بينة بما ادعاه ، لكن إن رضى أحدهما بما قال صاحبه أقر العقد بينهما ، وإن لم يرضيا فلكل واحد منهما الخيار ، أما على المذهب تفصيلاً فهل يستحب الحلف من البائع أو لا أم المشتري ؟ على أربعة أقوال (أصحابها) يبدأ في اليمين بالبائع لأن جانبه أقوى يعود المبيع الذي هو المقصود بالذات إليه بالفسخ الناشئ عن التحالف ، ولأن ملكه على الثمن قد تم بالعقد ، وملك المشتري على المبيع لا يتم إلا بالقبض ولأنه يأتي بصورة العقد ، وصورة المسألة أن المبيع معين والثمن في الذمة ، ومن ثم بدىء بالمشتري في عكس ذلك لأنه أقوى حيثئذ ، ويخير الحاكم بالبداية بأيهما أده إليه اجتهاده فيما إذا كانا معينين أو في الذمة ، والزواج في الصداق كالبائع ، فيبدأ به لقوة جانبه ببقاء التمتع له ، ولأن أثر التحالف يظهر في الصداق إلا في البضع وهو باذله فكان كبائعه ، والخلاف في الاستحباب لحصول المقصود بكل تقدير (الثاني) يبدأ في اليمين بالمشتري لقوة جانبه بالمبيع ، وهو قول أبي حنيفة ووجه عند الأصحاب باعتبار أن رب السلعة في الحال هو المشتري ، وللحديث ، فالقول ما يقول رب السلعة .

(الثالث) يتساويان لأن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه ، فلا ترجيح فيتخير الحاكم فيمن يبدأ به منهما (الرابع) يقرع بينهما فمن قرع بدىء به ، وذلك لأن القرعة سبيل لحسم النزاع عند التشاح .

قال الغزالي في الوجيز : أما كيفية اليمين فالبداية بالبائع ، وفي السلم بالمسلم إليه وفي الكتابة بالسيد ، لأنهما في رتبة البائع ، وفي الصداق بالزوج لأنه في رتبة بائع الصداق ، وأثر التحالف يظهر فيه لا في البضع ، وقيل : إنه يبدأ بالمشتري وهو مخرج ، وقيل : يتساويان فيقدم بالقرعة أو برأى القاضي اهـ .

وفي كيفية اليمين أقوال :

(أحدها) أن يجمع بين النفي والإثبات بيمين واحدة مطلقاً ، والصيغة التي اتفقوا عليها أن يقول : والله ما بعث بكذا ولقد بعث بكذا ، ويقول المشتري : والله ما اشتريت بكذا ، ولقد اشتريت بكذا ، أو يأتي بلفظ (وإتما) بدل (ولقد) وأباه بعضهم لما فيه

من إيهام اشتراط الحصر ، وفي رأى شمس الدين الرملى — وهو الملقب بالشافعى الصغير — لا يكفى قوله ما بعث إلا بكذا ، لأن الأيمان لا يكتفى فيها باللوازم ، بل لا بد من الصريح ، لأن فيها نوعا من التعبد ، ومن هنا كان قولاً ثانياً وهو :

(ثانيها) أن يبدأ بالنفى ثم بالإثبات يمين واحدة لكليهما .

(ثالثها) أن يبدأ بالإثبات ثم بالنفى يمين واحدة لكل واحد منهما ، لأنه دعوى عقد وإنكار عقد فافتقر إلى يمينين .

(رابعها) أن يبدأ بالنفى يمين ثم بالإثبات يمين أخرى ، وهو المستحب فى قول الرملى فى نهاية المحتاج .

(خامسها) أن يبدأ بالإثبات يمين ثم بالنفى يمين أخرى .

(سادسها) أن يبدأ بما شاء منهما يمين والآخر يمين أخرى .

والصواب أن يبدأ القاضى — إذ ترفعاً إليه أو أحدهما — يمين البائع وحسبه فى ذلك أن يقول : والله ما بعث بكذا ولقد بعث بكذا . والله تعالى أعلم .

على أن الاختلاف يشمل المبيع والتمن ، لأن قوله : إذا اختلف المتبايعان مع حذف المتعلق مشعر بالتعميم فى مثل هذا المقام ، على ما قرره علماء المعانى ، فيعم الاختلاف فى المبيع وفى الثمن وفى كل أمر فرجعهما ، وفى سائر الشروط المعتمدة . والتصريح بالاختلاف فى الثمن فى بعض الروايات ، كما وقع فى أحاديث الباب لا ينافى هذا العموم المستفاد من الحذف .

وفى حديث ابن مسعود عند أحمد ، فالقول ما يقول صاحب السلعة ، وصاحب السلعة هو البائع كما وقع التصريح به فى سائر الروايات ، فلا وجه لما روى عن البعض من أن رب السلعة فى الحال هو المشتري . والاختلاف بين المتبايعين فى أمر من أمور العقد لا علاج له إلا يمين البائع فإذا حلف المشتري فقد تحالفاً ولا يكون لهما خلاص من هذا النزاع إلا التفاسخ .

على أن سبب الاختلاف بين الفقهاء هو قوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » لأنه يدل بعمومه ، على أن اليمين على المدعى عليه والبينة على المدعى من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائعاً والآخر مشترياً أو لا ، وحديث ابن مسعود يدل

على أن القول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري من غير فرق بين أن يكون البائع مدعياً أو مدعى عليه . فبين الحديثين عموم وخصوص من وجه ، فيتعارضان باعتبار مادة الاتفاق ، وهى حيث يكون البائع مدعياً فينبغى أن يرجع فى الترجيح إلى الأمور الخارجية ، وحديث « إن اليمين على المدعى عليه » رواه أحمد ومسلم ، وهو أيضاً فى صحيح البخارى فى الرهن وفى باب اليمين على المدعى عليه . وفى تفسير آل عمران . وأخرجه الطبرانى بلفظ « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » وأخرجه الإسماعيلي بلفظ : « ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب » . وأخرجه البيهقى بلفظ « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ، ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر » وهذه الألفاظ كلها فى حديث ابن عباس فمن رام الترجيح بين الحديثين لا يصعب عليه ذلك ، وفى الصحيحين ومسنده أحمد وسنن ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعاً « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه » .

وسياتى مزيد بحث فى القسامة إن شاء الله تعالى وهى فى الجزء التاسع عشر .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) . ﴿ وإذا تحالفا وجب فسخ البيع لأنه لا يمكن إمضاء العقد مع التحالف وهل يفسخ بنفس التحالف أم لا ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه يفسخ بنفس التحالف كما يفسخ النكاح فى اللعان بنفس التحالف ، ولأن بالتحالف صار الثمن مجهولاً والبيع لا يثبت مع جهالة العوض فوجب أن يفسخ (والثانى) أنه لا يفسخ إلا بالفسخ بعد التحالف وهو المنصوص لأن العقد فى الباطن صحيح لأنه وقع على ثمن معلوم فلا يفسخ بتحالفهما ، ولأن البينة أقوى من اليمين ، ثم لو أقام كل واحد منهما بينة على ما يدعيه لم يفسخ البيع ، فلأن لا يفسخ باليمين أولى . وفى الذى يفسخه وجهان (أحدهما) أنه يفسخه الحاكم لأنه مجتهد فيه فافتقر إلى الحاكم كفسخ النكاح بالغيب (والثانى) أنه يفسخ بالمتعاقدين لأنه فسخ لاستدراك الظلامة فصح من المتبايعين كالرد بالغيب ﴾ .

(الشرح) : قوله : « وإذا تحالفا وجب فسخ البيع » لسبق قولنا إنه يشجب التراضى المنصوص عليه فى قوله عز وجل : « عن تراض منكم » ولقولنا : والاختلاف

بين المتبايعين في أمر من أمور العقد لا علاج له إلا يمين البائع . فإذا حلف البائع ثم حلف المشتري فلا يكون لهما مناص من التفاوض ليخرجا من مخارج النزاع ، ولكن هل يفسخ بنفس التحالف أم لا ؟ وجهان :

(أحدهما) أنه يفسخ بنفس التحالف لأنه ذروة النزاع المفضى إلى الفسخ كما يفسخ النكاح في اللعان بنفس التحالف ، واللعان من العقود التي تفسخ بالتحالف فيقع الفسخ ظاهراً وباطناً ، لأنه فسخ لاستدراك الظلامة ، ولأن الثمن بعد التحالف صار متردداً بين ادعاءى كل من المتبايعين مما يسبغ عليه جهالة تخل بالعقد خلافاً ينقضه ، لأن الثمن حينئذ يصير مجهولاً لا مجهولاً ، لأنه معلوم عندهما باطلاً ، ولكن عراه التجهيل باختلافهما عليه إن كان الاختلاف في مقدار الثمن . وكذلك اختلافهما في مقدار المبيع كما سيأتى إن شاء الله تعالى ، ولأن الثمن عوض عن المبيع فلا يلزم العقد مع جهالة الثمن .

(والثاني) إنه لا يفسخ بمجرد التحالف ولكن يفسخه قصداً بعده ، وهو المنصوص في المذهب . قال المزني في المختصر في باب اختلاف المتبايعين : والمعقول إذا تناقضا والسلعة قائمة تناقضاه وهي فائنة لأن الحكم أن يفسخ العقد ففائت سواء . ولنا أن العقد لا يفسخ بنفس التحالف ، لأن كل واحد منهما يقصد يمينه إثبات الملك فلم يجز أن تكون موجبة لفسخ الملك لأنهما ضدان ، فعلى هذا لو فسخته المتبايعان فأيهما فسخ صح اعتبار بفسخ العيوب التي تكون موقوفة على المتعاقدين دون غيرهما ، (والوجه الثاني) أن الفسخ لا يقع إلا بفسخ الحاكم كالفسخ بالعنة وعيوب الزوجين لأنها عن اجتهاد . فعلى هذا لو فسخته المتبايعان لم يفسخ حتى يفسخه عليهما الحاكم بعد تحالفهما عنده ، وتخير كل منهما في قبول قول الآخر . فإن قبل صح البيع .

قال الشافعي في الأم فيما يتعلق باختلاف المتبايعين :

(وإذا تباع الرجلان عبداً وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا ، فقال البائع : بعثك على أنى بالخيار ثلاثاً ، وقال المشتري بعتنى ولم تشترط خياراً تحالفاً ؛ وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع ، أو يكون للبائع الخيار وهذا والله أعلم كاختلافهما في الثمن ، نحن ننقض البيع باختلافهما بالثمن وننقضه بادعاء هذا أن يكون له الخيار ، وأنه لم يقر بالبيع

إلا بخيار ، وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا هـ .

ومرادنا من سوق هذا النص : قوله رضى الله عنه : نحن ننقض البيع باختلافهما بالثمن ، والنقض هنا نقض الظاهر ، أما النقض فى الباطن فلا ؛ لأنه يمكن أن يتراضيا بغير عقد جديد فيمضى العقد على سننه ، وذلك هو قول المصنف (لأن العقد فى الباطن صحيح) قوله « ولأن البيئة أقوى من اليمين » لأنها مقدمة عليه ولأنه بقيامها لا يسوغ اليمين لأن وسائل الإثبات إذا كانت كتابية وممهوزة بخاتم أو توقيع البائع أو المشتري أو كليهما كان لا محل لليمين هنا ، ولأن العقد وقع بين المتبايعين بالقواعد العامة المقررة شرعا من التراضى بين ذوى أهلية للتعاقد ، ويكفي أن نقول : إنه يجب أن يقع التراضى على الأمور الثلاثة وهى : ماهية العقد ، والبيع ، والثمن .

فيجب لانعقاد البيع أن تتجه الإرادتان إلى البيع والشراء ، أما إذا لم تتقابل الإرادتان فى هذا المعنى بأن قصد أحد المتبايعين البيع والثانى عقداً آخر لم ينعقد عقد بيع ولا عقد آخر وإذا قصدا معاً إلى عقد آخر غير البيع طبقت أحكام هذا العقد ولو سمياه بيعاً .

ومن هنا كان اتفاق الإرادتين على الشيء المبيع ذاته ، كان العقد صحيحاً باطناً وظاهراً ، فإذا اختلفا فقد أخلا بظاهره دون باطنه لسبق إرادتهما على عقده ، أما إذا كانت هناك بيئة ثم اختلفا وترافعا إلى القاضى ، فإن القاضى يفسر بحكمه إرادة المتعاقدين ، فإذا تعذر ذلك لعدم توفر الخصائص الذاتية المميزة للتعاقد بموجب البيئة المقدمة إليه ، كما لو كانت وثيقة مزورة ، أو شهادة مفتعلة ، أو أمارات لا ينتهض لإقناعه بتوفر العناصر الأساسية للعقد واستحال على القاضى إعطاء الوصف الشرعى لصحة العقد أمر بفسخه ، وهل يأمر بفسخه على الفور ؟ أم على التراخى ؟

الصحيح أنه إذا خشى تلف المبيع ، أو فوات مصلحة تتعلق بنفوقه أو كساده كان قضاؤه على الفور ، أما إذا ترتب على التراخى عدم ما ذكرنا مع توقع تقدم أحد طرفى النزاع أو كليهما بالبيئة أو (المستندات) كان له إصدار الحكم مع توقيته حينه بتأجيل النطق به إلى الوقت المناسب مناسبة مطابقة لجميع الأحوال مع انقضاء المضارة ، وغنى عن البيان أن عوض المبيع لا يشترط أن يكون نقداً مع الرجوع إلى أحكام الربويات التى مرت للمصنف والشارحين النوى والسبكي رحمهما الله .

ورجح ابن الرفعة أن لا يكون فسخ القاضي على الفور ، ولا يشكل عليه ما مر من إلحاقه بالعيب وبقاء المنازعة ، فقد يفرق بأن التأخير غير مشعر بالرضى للاختلاف في وجود المقتضى بخلافه كتراضيهما به أى بلفظ الإقالة ومنازعة الأسنوى في قياس ما تقرر على الإقالة الذى نقله المزنى والبويطى وأقره ، بأن كلا لو قال — ولو بحضور صاحبه بعد البيع — : فسخته ، لم يفسخ ولم يكن إقالة ، إذ لا تحصل إلا إن صدرت بإيجاب وقبول ، بشرط المار مردودة بأن تمكين كل بعد التحالف من الفسخ فالقياس صحيح وأن لكل الابتداء ، وبه صرح الرافعى على ما سيأتى : قال الرملى فى النهاية (وهو الملقب بالشافعى الصغير) رحمه الله تعالى :

وإذا تحالفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بنفس التحالف ، لأن البينة أقوى من اليمين . وللبخبر الثانى فإن تخييره فيه بعد الحلف صريح فى عدم الانفساخ به ، ولو أقام كل منهما بينة لم يفسخ ، فبالتحالف أولى . بل إن أعرض عن الخصومة أعرض عنهما ولا يفسخ وإن تراضيا على ما قال أحدهما أقر العقد ، وينبغى للحاكم ندبهما للتوافق ما أمكن . ولو رضى أحدهما بدفع ما طلبه صاحبه أجبر الآخر عليه ، وإلا بأن لم يتفقا على شئ واستمرا على النزاع فيفسخانه أو أحدهما ، لأنه فسخ لاستدراك الظلامة ، فأشبهه الفسخ بالعيب ، أو الحاكم لقطع المنازعة . ثم فسخ الحاكم والبهاق منهما ينفذ ظاهراً وباطناً كالإقالة ، وغيره ينفذ ظاهراً فقط . ورجح ابن الرفعة عدم وجوب الفور هنا ؛ ولا يشكل عليه ما مر من إلحاقه بالعيب ، فقد يفرق بأن التأخير غير مشعر بالرضا للاختلاف فى وجود المقتضى ثم .

قال : وقيل إنما يفسخه الحاكم لأنه مجتهد فيه كالفسخ بالعنة ، وكأنهم اقتصروا فى الكتابة على فسخ الحاكم احتياطاً لسبب العتق المتشوف إليه الشارع وبعده أيضاً على أوجه الوجهين لبقاء ملكه ، بل قضية تعليلهم جوازه بعد الفسخ إذا لم يزل به ملك المشتري وهو كذلك . على أن لليمين فوائد :

(منها) تخويف المدعى عليه سوء عاقبة الحلف الكاذب ، فيحمله ذلك على الإقرار بالحق . (ومنها) القضاء عليه بنكوله عنها على ما قدمنا من القضاء عليه إذا نكل عن اليمين . (ومنها) انقطاع الخصومة والمطالبة فى الحال ، وتخليص كل من الخصمين من ملازمة الآخر ، ولكنها لا تسقط الحق ، ولا تبرئ الذمة باطناً

لا ظاهراً ، فلو أقام المدعى بينة بعد حلف المدعى عليه ، سمعت وقضى بها . وكذا لو ردت اليمين على المدعى فنكل^(١) ، ثم أقام المدعى بينة ، سمعت وحكم بها . (ومنها) إثبات الحق بها إذا ردت على المدعى أو أقام شاهداً واحداً . (ومنها) تعجيل عقوبة الكاذب المنكر لما عليه من الحق ، فإن اليمين الغموس تدع الديار بلاقع ، فيشتفى بذلك المظلوم عوض ما ظلمه بإضاعة حقه . (ومنها) أن تشهد قرائن الحال بكذب المدعى ، فمذهب مالك أنه لا يلتفت إلى دعواه ، ولا يحلف له ، وهذا اختيار الإصطخري من الشافعية ، ويخرج على مذهب أحمد مثله . وذلك مثل أن يدعى الدنيء استئجار أمير أو ذى هيئة وقدر لعلف دوابه ، وكنس بابه ، ونحو ذلك .

وروى عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه كان عند نائب السلطان في دمشق^(٢) يجلس إلى جانبه ، فادعى بعض الحاضرين أن له قبل ابن تيمية وديعة ، وسأل إجلاسه معه وإحلافه فقال لقاضي المالكية — وكان حاضراً — أتسوغ هذه الدعوى ؟ وتسمع ؟ فقال : لا ، فقال ابن تيمية : فما مذهبك في مثل ذلك ، قال : تعزير المدعى . قال ابن تيمية : فاحكم بمذهبك ، فأقيم المدعى وأخرج .

(فرع) : إذا أقيمت الدعوى وقدمت البينة لا يفسخ العقد إلا بصدور حكم القاضي بالفسخ ، وهنا كان عدم انفساخه باليمين أولى . وقوله : وفي الذي يفسخه وجهان ، وعند الحنابلة طريقتان :

(أولهما) وهو الأصح عند الشافعي وأصحابه أن الذي يفسخه هو الحاكم لأنه مجتهد فيه ، أعني لأن أمر النزاع محل اجتهد فافتقر إلى من يبدل وسعه ؛ ومن يبلغ بعلمه وإحاطته تغطية عناصر النزاع ، ومن هنا افتقر أمر الفسخ إلى الحاكم كما يفتقر فسخ النكاح بالعيب إليه .

قال ابن قدامة في المغنى :

(١) نكل عن الشيء : امتنع عنه خوفاً أو جبناً ، ومشروعية اليمين هنا للحكمة كبرى ، وهي إعطاء المتخاصمين فرصة من الوقت يراجع فيها ضميره إذا كان على غير الحق .

(٢) كانت مصر والشام والحجاز واليمن يحكمها سلطان واحد مقره في القلعة بمصر ، وله نائب على دمشق ، ونائب على حلب ، ونائب على الحجاز ، ونائب على اليمن ، وذلك على عهد مماليك الأيوبية وهم أبناء قلاوون .

ويحتمل أن يقف الفسخ على الحاكم ؛ وهو ظاهر مذهب الشافعي ، لأن العقد صحيح وأحدهما ظالم ، وإنما يفسخه الحاكم لتعذر إمضاءه في الحكم ، فأشبهه نكاح المرأة إذا زوجها الوليان وجهل السابق منهما اهـ .

(وأما الوجه الثاني) على المذهب أو الطريق الأصح عند أحمد فهو أن يفسخه المتعاقدان ، لأنه يقع منهما صحيحاً كالرد بالعيب ، وكل ما كان فيه استدراك للظلمة وهو ظاهر الحديث وإذعان له « أو يترادان البيع » وظاهره استقلالهما بذلك ، وفي قصة (بيع ابن مسعود الأشعث بن قيس رقيقاً من رقيق الإمارة ، فقال عبد الله : بعثك بعشرين ألفاً . فقال الأشعث : اشتريت منك بعشرة آلاف ، فقال عبد الله : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة . والمبيع قائم بعينه ، فالقول قول البائع ، أو يترادان البيع . قال : فإنني أرد البيع » رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن ابن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابن مسعود وفي سنن أبي داود والنسائي والحاكم في المستدرک عن ابن مسعود مرفوعاً « إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتاركان » وعند ابن ماجه عنه رضي الله عنه بلفظ « إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة والمبيع قائم بعينه فالقول ما قال البائع أو يتركان البيع » ومن هنا لا يتوقف ذلك على فسخ الحاكم ، إلا إذا لجأ أحدهما إلى المرافعة لديه .

وحديث عبد الملك بن عبيدة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا اختلف المتبايعان استحلّف البائع ، ثم كان المشتري بالخيار ، إن شاء أخذ وإن شاء ترك » وهذا ظاهر عند الحنابلة في أنه يفسخ من غير حاكم ، لأنه جعل الخيار إليه ، فأشبهه من له خيار الشرط أو الرد بالعيب ، لأنه هنا لا يشبه النكاح لأن لكل واحد من الزوجين الاستقلال بالطلاق . ويمكن أن يرد على مفهوم هذين الخبرين على هذا النحو بما يأتي :

(أولاً) إن متعلق النزاع بين ابن مسعود والأشعث هو رقيق الإمارة ، والإمارة كانت لعبد الله بن مسعود ؛ فكان هو بمثابة القاضى الذى طبق النص ، وأوضحه لصاحبه إذ لم يكن بهما حاجة إلى حاكم ، وصاحب الشأن حاكم ثقة يحمل الدليل اللاحب فلا يفيد الخبر استقلال المتبايعين بالفسخ عند التحالف وليس نصاً قاطعاً في هذا المفهوم .

(ثانياً) : خبر عبد الملك بن عبيدة لا يفيد ذلك أيضاً — أعنى ليس دليلاً على

استقلال المتبايعين بالفسخ دون الرجوع إلى القاضي — فإن الخبر ينص بمنطوقه ومفهومه أيضاً على عكس ذلك ، فقلوه (استحلف) دليل على طلب الحلف المستفاد من السين والتاء ، ولا يكون الطلب إلا من غيرهما ، وليس سوى الحاكم هو الذى يستحلف البائع والله أعلم .

(مسألة) : قال الشافعى فى باب المكاتب : إذا اختلف الزوجان فى المهر وتحالفا بدأت بالزوج ا هـ .

(قلت) : وهذا مخالف لقاعدة البدء بالبائع لأن الزوج يحل محل المشتري . وقال الشافعى فى كتاب الدعوى والبيئات وآداب القضاة : إن بدأ البائع باليمين خيّر المشتري ، وإن بدأ بها المشتري خير البائع .

(قلت) وهذا يدل على أن للحاكم تقديم أيهما شاء . ولعل أقوال الشافعى فى الأم جعلت الأصحاب يخرجون المسألة على الأقاويل الثلاثة المعروفة : (أحدها) أن يبدأ الحاكم بإحلاف البائع لأنه أقوى جانباً . (والثانى) بإحلاف المشتري لأنه أقوى جانباً لمشابهته الزوج . (والثالث) وهو أصبح الأقوال عند الأصحاب أن الحاكم يبدأ بإحلاف البائع قبل المشتري ويمكن أن يجاب عن اختلاف الأقاويل بأن ظاهر النص فى البيوع بإحلاف البائع قبل المشتري وظاهر النص فى الصداق بإحلاف الزوج قبل الزوجة ، والفرق بينهما أن تحالفهما فى البيع يرد المبيع إلى يد بائعه فبدىء بإحلافه ، وتحالفهما فى المهر لا يرفع ملك الزوج عن البضع ، وهو بعد التحالف على ملكه فبدىء بإحلافه .

وأما ما قاله الشافعى فى الدعوى والبيئات فإنما أراد به أن الحاكم إن أداه اجتهاده إلى تقديم المشتري جاز ، وإن أداه اجتهاده إلى تقديم البائع جاز ، لأن تقديم أحدهما طريقه الاجتهاد دون النص ، فجاز أن يؤدى الاجتهاد إلى تقديم كل واحد منهما ، وليس كاللعان الذى ورد النص بتقديم الزوج ولا يجوز خلافه .

فإذا ثبت أن يبدأ يمين البائع على ما شرحنا من المذهب فهل تقديمه فى اليمين من طريق الأولى إلى طريق الاستحقاق ؟ على وجهين : (أحدهما) أن تقديمه على طريق الاستحقاق فإن قدم عليه المشتري لم يجز إلا أن يؤدى اجتهاد الحاكم إلى ذلك . (والوجه الثانى) تقديمه عن طريق الأولى ، فإن قدم عليه المشتري جاز وإن لم يؤده

اجتهاده إليه ، ولما كان الحاكم منصوباً لاستيفاء الحقوق وقطع الخصاصم ، لأنه مجتهد ، يجب تسليم المبيع والتمن إليه حتى إذا قضى بينهما سلم المبيع إما إلى المشتري وإما رده إلى بائعه وسلم الثمن إما إلى البائع وإما رده إلى المشتري .

قَالَ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) وإذا فسخ أو انفسخ فهل يفسخ ظاهراً و باطناً أم لا ؟ فيه ثلاثة أوجه : (أحدها) يفسخ ظاهراً و باطناً لأنه فسخ بالتحالف فوقع ظاهراً و باطناً كفسخ النكاح باللعان ، ولأنه فسخ بيع لاستدراك الظلامة فصح ظاهراً و باطناً كالرد بالعيب . (والثاني) أنه يفسخ في الظاهر دون الباطن ، لأن سبب الفسخ هو الجهل بالتمن ، والتمن معلوم في الباطن مجهول في الظاهر ، فلما اختصت الجهالة بالظاهر دون الباطن اختص البطلان بالظاهر دون الباطن . (والثالث) أنه إن كان البائع هو الظالم وقع الفسخ في الظاهر دون الباطن ، لأنه يمكنه أن يصدق المشتري ، ويأخذ منه الثمن ، ويسلم إليه المبيع ، فإذا لم يفعل كان ممتعاً من تسليم المبيع بظلم ، فلم يفسخ البيع ، وإن كان البائع مظلوماً انفسخ ظاهراً و باطناً ، لأنه تعذر عليه أخذ الثمن ، ووجد عين ماله فجاز له أن يفسخ ويأخذ عين ماله ، كما لو أفلس المشتري ووجد عين ماله . فإن قلنا : إن الفسخ يقع في الظاهر والباطن عاد المبيع إلى ملك البائع وإلى تصرفه . وإن قلنا : إن الفسخ في الظاهر دون الباطن نظرت ، فإن كان البائع هو الظالم لم يجز له قبض المبيع والتصرف فيه ، بل يلزمه أن يأخذ ما أقر به المشتري من الثمن ويسلم المبيع إليه ، وإن كان مظلوماً لم يجز له التصرف في المبيع بالوطء والهبة ، لأنه على ملك المشتري . ولكن يستحق البائع الثمن في ذمة المشتري ، ولا يقدر على أخذه منه فيبيع من المبيع بقدر حقه ، كما تقول فيمن له على رجل دين لا يقدر على أخذه منه ووجد شيئاً من ماله .

(الشرح) : العقد له ظاهر وهو الإيجاب والقبول والتقابض من الماديات الظاهرة . أما الباطن فهو إلتقاء إرادة كل من المتبايعين ، ووجود العلم بحقيقة النزاع ولكن في ضمير كل منهما . ومن هنا انفسخ العقد بصورة مما أسلفنا فهل يفسخ ظاهراً

وباطناً ؟ أم ظاهراً فقط ؟ على ثلاثة أوجه عند الشافعية ، ووجهان عند أصحاب أحمد ، ووجه عند أحمد .

(أولها) ينفذ الفسخ ظاهراً وباطناً بهذا التحالف ، كفسخ النكاح باللعان . ولأنه فسخ بيع لاستدراك الظلامة فوق ظاهراً وباطناً وهو كالد بالعيب . أو فسخ عقد بالتحالف . وهذا الوجه هو ظاهر كلام أحمد بن حنبل

(ثانيها) ينفذ الفسخ في الظاهر دون الباطن لأن سبب الفسخ هو الجهل بالثمن والثن معلوم في ضميرهما مجهول في الظاهر . ولأن انفساخ العقد سببه الجهالة بالثن . ولأن الجهالة قاصرة على الظاهر دون الباطن انحصر الانفساخ في ظاهر العقد واختص البطلان بالظاهر . وكان العقد في الباطن صحيحاً ، وكان القاضي الذي يحاسب المتبايعين على هذا التحالف والنزاع هو الله رب العالمين .

وكأي عقد من العقود التي في ذمة المسلم واجبة الوفاء يكون للعقد طرفان ظاهران وطرف آخر في الباطن يعلمه الذي لا تخفى عليه خافية . ولقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ وهو الذي يتولى جزاء الناكثين والناقضين بغير حق يسوغ لهم النقص . ولأنه لو أراد أحد طرفي النزاع أن يوافق الآخر على رأيه ويتنازل عن دعواه . فإنهما لا يفتقران إلى عقد جديد أو إيجاب وقبول آخرين . ومن هنا يتحرك العقد المنقذ من ضميرهما إلى تنفيذ وإمضاء في الظاهر ، ولأنه يحرم عليه أمام الله التصرف في المبيع إن كان ظالماً لصاحبه . وهذا الوجه هو وجه عند أصحاب أحمد أيضاً .

قال أبو الخطاب من الحنابلة : إن كان البائع ظالماً لم يفسخ العقد في الباطن لانه كان يمكنه إمضاء العقد واستيفاء حقه فلا يفسخ العقد في الباطن ولا يباح له التصرف في المبيع لأنه غاصب . فإن كان المشتري ظالماً انفسخ البيع ظاهراً وباطناً لعجز البائع عن استيفاء حقه ، فكان له الفسخ ، كما لو أفلس المشتري .

قال الماوردي في الحاوي^(١) في المجلد الخامس من النسخة الخطية بمصر ، وهي ذات الأربعة والعشرين مجلداً بالخزانة العربية : لا يفسخ العقد بنفس التحالف لأن كل واحد منهما يقصد يمينه إثبات الملك لأنهما ضدان ؛ فعلى هذا بماذا يكون الفسخ بعد التحالف ؟ فيه وجهان :

(١) المجلد الخامس من النسخة الخطية بدار الكتب تحت رقم ٨٢ فقه شافعي على أن هناك نسخة خطية أخرى تقع في أربعة عشر مجلداً تحت رقم ٨٣ وهي غير كاملة .

(أحدهما) أن الفسخ يكون لكل واحد من المتبايعين ، فأيهما فسخ صح اعتباراً بفسخ العيوب التي تكون موقوفة على المتعاقدين دون غيرها .

(والوجه الثاني) أن الفسخ لا يقع إلا بفسخ الحاكم كالفسخ بالعنة وعيوب الزوجين ، لأنها عن اجتهاد ، فعلى هذا لو فسخه المتبايعان لم يفسخ حتى يفسخه عليهما الحاكم ، ولا يجوز للحاكم أن يفسخه بغير تحالفهما بعد عرض ذلك على كل واحد منهما ، كما يعرض على الثاني بعد تخير الأول ، ثم يفسخه بينهما حيثئذ ، فلو تراضيا بعد تحالفهما صح البيع .

وهل يقع الفسخ ظاهراً وباطناً ؟ أو يقع في الظاهر دون الباطن ؟ على ثلاثة أوجه : (أحدها) أن الفسخ قد وقع ظاهراً وباطناً ، سواء كان البائع ظالماً أو مظلوماً ، كالفسخ باللعان ، وكالفسخ عند تحالف الزوجين في نكاح الولي . فإن ذلك يقع ظاهراً وباطناً ، كذلك في البيع ، فعلى هذا إذا عادت السلعة إلى البائع كان له أن يتصرف فيها بما شاء من أنواع التصرف كما يفعل في سائر أحوله وإن كانت جارية جاز أن يطأها . (والوجه الثالث) أن الفسخ يقع في الظاهر دون الباطن ، سواء كان البائع ظالماً أو مظلوماً لأنهما يتفقان مع الاختلاف على صحة العقد وانتقال الملك ، وحكم الحاكم لا يحيل الأمور عما هي عليه في الباطن لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما أحكم بالظاهر ويتولى الله السرائر » .

فعلى هذا إذا عاد المبيع إلى البائع قيل له : إن كنت تعلم فيما بينك وبين الله أنك كاذب ، وأن المشتري صادق ، فليس لك أن تتصرف في المبيع بوجه لأنه ملك لغيرك ، وأنت غير ممنوع من ثمنه فإن تصرفت فيه كنت كمن تصرف في ملك غيره متعدياً ، وإن كنت تعلم أنك صادق وأن المشتري كاذب فالمبيع للمشتري وأنت ممنوع من ثمنه ، فليس لك أن تطأه إن كان المبيع جارية وأن لا تهب ، وتكون كمن له مال على غيره لا يقدر على أخذه منه أو أى شيء من ماله فيتبع السلعة لتصل إلى حقه من ثمنها وفي المتولى لبيعها ؛ والثاني تولاه الحاكم ، فإذا بيعت فإن كان الثمن بقدر حقه فلك أخذ حقه ، وإن كان أكثر من حقه فعليك رد الباقي ، وإن كان الثمن أقل من حقه فالباقى دين لك في ذمة المشتري .

(والوجه الثالث) إن كان البائع مظلوماً والمشتري ظالماً وقع الفسخ في الظاهر والباطن . وقد أشار إلى هذا الوجه أبو إسحاق المروزي تعلقاً بأن الملك للمشتري

بالعقد ، وإن كان لم ينتقل ملكه . وإن كان ظالماً صار بالظلم مانعاً من ثمنها فصار أسوأ حالاً من الجنس الذى يزال ملكه بالأولى لتعذر الثمن . فكذلك هذا يزال ملكه بالظلم لتعذر الوصول إلى الثمن . فعلى هذا إن كان البائع مظلوماً فقد وقع الفسخ ظاهراً وباطناً وجاز للبائع إذا عادت السلعة إليه أن يتصرف كيف شاء اهـ . .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : وإن اختلفا فى الثمن بعد هلاك السلعة فى يد المشتري ، تحالفا وفسخ البيع بينهما ، لأن التحالف يثبت لرفع الضرر واستدراك الظلامة ، وهذا المعنى موجود بعد هلاك السلعة ، فوجب أن يثبت التحالف ، فإذا تحالفا رجع بقيمته ومتى تعتبر قيمته ؟ فيه وجهان : (أحدهما) تجب قيمته يوم التلف . (والثانى) تجب قيمته أكثر ما كانت من يوم القبض إلى يوم التلف ، وقد ذكرنا دليل الوجهين فى هلاك السلعة فى البيع الفاسد ، فإن زادت القيمة على ما ادعاه البائع من الثمن وجب ذلك ، وحكى عن أبى على بن خيران أنه قال : ما زاد على الثمن لا يجب ، لأن البائع لا يدعيه فلم يجب ، كما لو أقر لرجل بما لا يدعيه والمذهب الأول : لأنه بالفسخ سقط اعتبار السلعة ؛ فالقول قول المشتري لأنه غارم . فكان القول قوله كالغاصب ، فإن تقابلا أو وجد بالمبيع عيباً فرده واختلفا فى الثمن ، فقال البائع ؛ الثمن ألف ، وقال المشتري : الثمن ألفان ، فالقول قول البائع ، لأن البيع قد انفسخ ، والمشتري مدع ، والبائع منكر ، فكان القول قوله ﴿ ١٤٧ ﴾ .

(الشرح) : إذا هلكت السلعة فى يد المشتري واختلفا فى الثمن تحالفا ، ولا اعتبار باليد ، إلا أن يكون تلفها قبل القبض . أما إذا كان تلفها بعد القبض وتلفت فى يد المشتري فأبو حنيفة يرى أنه إذا تلف المبيع فى خيار الثلاث بعد لزوم العقد ، فالقول قول المشتري ولا تحالف لأن تلف السلعة يمنع من التحالف ويوجب قبول قول المشتري لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا اختلف المتبايعان ولا بينة لواحد منهما والسلعة قائمة تحالفا أو تراداً » فشرط التحالف بقاء السلعة فاقضى عدم قيام التحالف مع تلف السلعة . قال : ولأنه فسخ ثبت مع نقل المبيع ، فوجب أن يسقط مع تلفه كالدرد بالعيب . قال : ولأنه تلف عن عقد صحيح

فوجب أن يبقى عند الفسخ . قال : إذا تلف المبيع في خيار الثلاث بعد لزوم العقد ، فهل يستمر العقد أو يفسخ ؟ قال : ولأن المبيع أقبض وصار في يد المشتري فهو مضمون على مشتره بالثمن ، فلو جاز تحالفهما بعد الثمن لصار مضموناً عليه بالقيمة دون الثمن ، وهذا مما ينافي ضمان العقد .

ولنا أن الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه من تحالفهما مع نقل السلعة وتلفها ما روى في الخبر : « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » .

وقد مر لنا بيان طريقه ودرجته وتقعيد العمل به ، وكل واحد من المتبايعين منكر ومدع ، لأن البائع يقول : بعث بألف ولم أبع بخمسائة . ويقول المشتري عكس ذلك ، فكل واحد منهما يجوز أن يقيم البينة ، والبينة إنما تسمع من المدعى دون المنكر ، فدل على أن كل واحد منهما مدع منكر ، فوجب أن يتحالفا ، لأن التحالف يثبت لرفع الضرر واستدراك الظلامة ، وهذا المعنى موجود بعد هلاك السلعة ، فوجب أن يثبت التحالف .

ويدل على ذلك أيضاً الحديث الذي رواه الشافعي وغيره عن ابن مسعود : « إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع ، والمبتاع بالخيار » ولم يفرق بين بقاء السلعة وتلفها . فإن قيل : فقد شرط بقاء السلعة في التحالف في الخبر الآخر ، فصار هذا الإطلاق محمولاً على ذلك التقيد ، كما حملتم إطلاق العتق في كفارة الظهار على تقيد العتق في كفارة القتل ، قيل : هذا ليس من المقيد الذي يحمل إطلاق جنسه عليه ، لأن إطلاق خبر ربما يوجب تحالفهما مع بقاء السلعة وتلفها ، فصار قوله : إذا اختلفا والسلعة قائمة تحالفا مع استواء الحكم في قيامها وتلفها . قيل يحتمل وجوهاً .

(أحدها) البينة على حكم التحالف مع التلف ، لأن بقاء السلعة يمكن معه اعتبار قيمتها ، فيغلب به قول من كانت دعواه أقرب إليه ، ومع التلف لا يمكن ، فلما سقط اعتبار هذا وأوجب التحالف مع قيام السلعة ، كان وجوب التحالف مع تلفها أولى .

(والثاني) أنه نص على بقاء السلعة ، إسقاطاً لاعتبار اليد ، بخلاف مالك ، حتى إذا تحالفا مع وجوب اليد كان تحالفهما مع زوال السلعة ، لأن تلفها قد يكون مكملًا للعقد — إذا كان قبل القبض — وبقاؤها ليس يبطل العقد معه ، فيتخالفان مع بقائها ، ولا يتحالفان مع تلفها .

(فإن قيل) فلا دلالة لكم في هذا الخبر لأنه جعل القول قول البائع ، وأنتم

لا تقولون به ، قيل قد جعل المشتري بعده بالخيار ؛ ومن جعل القول قول البائع على الإطلاق لم يجعل للمشتري خياراً ، وإذا ثبت خيار المشتري بعد يمين البائع فخياره في قبوله للسلعة بما حلف عليه البائع ، أو يحلف بعده ، ويفسخ البيع وكذا نقول في تحالفهما . وإنما خص رسول الله ﷺ البائع بالذكر لأنه المبتدئ باليمين ، ويدل عليه في المسألة من طريق المعنى أنه اختلاف في صفة عقد بيع صحيح فاقضى أن يوجب التحالف إذا كانت السلعة قائمة ، ولأن ما يوجب فسخ العقد يستوى فيه الباقي والتالف كالاستحقاق ، ولأنه فسخ لا يفتقر إلى تراضيهما ، فإذا صح مع نراد الأعيان صح مع نراد القيم .

وإذا اشترى عبداً بجارية وتقابضا ثم تلفت الجارية فوجد بالعبد عيباً فله رده بالعيب واسترجاع قيمة الجارية لفسخ العقد بعد تلفها كما كان له فسخه مع بقائها . (وأما الجواب) عن استدلال أبي حنيفة بحديث ابن مسعود فقد مضى في معارضته الخبر الذي رواه الشافعي .

(وأما الجواب) عن قياسه على الرد بالعيب فالمعنى فيه أن العيب مما تلف يقدر على استدراك ظلامته بالأوفق فلم يفسخ ، وليس كذلك في اختلافهما ، لأن كل واحد منهما لا يقدر على استدراك ظلامته إلا بالتحالف ، فجاز أن يتحالفا مع التلف ، ولا وجه لقوله إن السلعة بعد تلفها لا تقبل الفسخ ، كما لا تقبل ابتداء العقد . وإن إقالة العبد الآبق لا تصح ولا تقبل الإقالة ، كما لا يقبل ابتداء العقد . لأنه يقول فيمن ابتاع عبداً وقتل في يد البائع إن المشتري بالخيار بين أن يفسخ ويسترجع الثمن . أو يقيم على البيع ويأخذ من القاتل قيمة العبد ، فقد جعل العقد بعد التلف قابلاً للفسخ ، كذلك فيما جعلناه أصلاً معه من بيع العبد بالجارية إذا تلفت ووجد بالعبد عيباً أن له رده بالعيب واسترجاع قيمة الجارية ، فجعل العقد بعد التلف قابلاً للفسخ كما قبل التلف . (وأما الجواب) عن قياسهم على خيار الثلاث فحكم الأصل غير مسلم فلم نسلم .

(وأما الجواب) عن قولهم : إن المقبوض عن البيع الصحيح مضمون بالثمن دون القيمة فهو أن هذا الاستدلال باطل بمبتاع العبد بالجارية إذا تلفت ووجد بالعبد عيباً ، لأن الجارية قد كانت مضمونة بالعبد الذي هو الثمن ، ثم صارت بعد الفسخ بالعيب

مضمونة بالقيمة دون الثمن . ومقصد الفصل أن المتبايعين إذا اختلفا في قدر الثمن بعد هلاك المبيع في يد المشتري تحالفاً وفسخ البيع ورجع بقيمة المبيع إن كان متقوماً ، وإن كان مثلياً وجب على المشتري مثله . وهذا هو قول الشافعي ، ومالك وأحمد في إحدى روايتيهما ، ومتى تعتبر قيمته ؟ وهل يقوم من حين قبضه ؟ أم يقوم من حين هلاكه ؟ وجهان .

(أحدهما) يقوم ، وتجب قيمته يوم التلف ، وقد مر بيان ذلك في هلاك السلعة في البيع الفاسد . فإذا زادت القيمة على ما ادعاه البائع من الثمن وجب ذلك خلافاً لأبي على بن خيران بناء على قاعدة عدم إعطاء البائع ما ليس يدعيه وليس بمذهب .

(فرع) إذا كان الهلاك معنوياً بأن وقف المشتري المبيع أو أعتقه أو باعه أو تعلق به حق لازم ككتابة صحيحة — كما سيأتي في المكاتب إن شاء الله تعالى — أو كان حسياً كأن مات لزمه قيمته إن كان متقوماً ، وكثيراً ما يعبرون بالقيمة ويريدون بها البديل شرعاً ، ولو تلف بعضه رد الباقي وبذل التالف ، وهذه القيمة هي قيمة يوم التلف في أظهر الأقوال كما رجحه الرملي في نهاية المحتاج ، وإن كان المصنف ، رحمه الله ذكر قولاً ثانياً وهو وجوب قيمته أكثر ما كانت من يوم القبض إلى يوم التلف .

وموضوع الفسخ العين ، والقيمة بدل عنها ، ثم تعتبر عند فوات أصلها ، وفارق اعتبارها بما ذكر اعتبارها لمعرفة الأرض بأقل قيمتي العقد والقبض ، والنظر إليها هناك لا للغرم بل ليعرف منها الأرض ، وهنا المغروم القيمة فكان اعتبار حالة الإتلاف أليق . قاله الرافعي وجعل الرملي القول الأول للمصنف قولاً ثانياً عنده فقال (والثاني) قيمة يوم القبض لأنه يوم دخوله في ضمانه . (والثالث) أقل القيمتين يوم العقد والقبض . وجعل الرملي القول الثاني للمصنف رابعاً فقال : (والرابع) أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف لأن يده يد ضمان فتعتبر أعلى القيم ، وإن تعيب — أي أصابه عيب — رده مع أرشه وهو ما نقص من قيمته لأن الكل مضمون على المشتري بالقيمة ، فكان بعضه مضموناً ببعضها .

(فرع) : فرق بين اعتبار قيمة يوم التلف هنا وبين ما لو باع عيناً فردت عليه عيب وقد تلف الثمن المتقوم بيد البائع فإنه يضمنه بالأقل من العقد أو القبض بأن سبب الفسخ هنا حلف البائع ، فنزل منزلة إتلافه ، فتعين النظر ليوم التلف .

وتم الموجب للقيمة هو مجرد ارتفاع العقد من غير نظر لفعل أحد ، فتعين النظر لقضية العقد وما بعده إلى القبض .

(فرع) : وطء الثيب ليس بعيب فلا أرش له ، وإن كان قد رهنه أى المبيع خير البائع بين أخذ قيمته أو انتظار فكاهه ، ولا ينافى ذلك ما ذكر في الصداق أنه لو طلقها قبل الوطء وكان الصداق مرهوناً ، وقال : أنتظر الفكاه للرجوع فلها إجباره على قبول نصف القيمة لما عليها من خطر الضمان ، فقياسه هنا إجباره على أخذ القيمة ، لأننا نقول : المطلقة قد حصل لها كسر بالطلاق ، فناسب جبرها بإجابتها بخلاف المشتري وذلك للرفق بها ودفع ما أصابها من الكسر .

وإن كان قد أجره رجع فيه مؤجراً ، ولا ينتزعه من يد المكترى حتى تنقضى المدة والمسمى للمشتري ، وعليه للبائع أجرة المثل للمدة الباقية من وقت الفسخ إلى انقضائها ، ولو كان معجلة — وتعيب — فلا أرش أو جعله المشتري مثلاً — صداقاً — وتعيب في يد الزوجة واختار الرجوع إلى الشطر فلا أرش فيه ، ولو دبره المشتري لم يمنع رجوع البائع أخذاً مما ذكره المصنف في الفلوس على ما سيأتي من أنه لا يمنع فيه . قال في الحاوي :

إذا فسخ البيع وجب رد السلعة على بائعها سواء قيل : إن الفسخ قد وقع ظاهراً وباطناً ، أو وقع في الظاهر دون الباطن ، فإن كانت السلعة تالفة فلا يخلو حالها من أحد أمرين : إما أن تكون مما لها مثل أو مما لا مثل لها ، فإن كانت مما لا مثل لها وجب رد قيمتها وفي اعتبار القيمة وجهان : (أحدهما) وقت التلف . (والثاني) مما كانت قيمته من وقت القبض إلى التلف ، فإن اختلفا في قدر القيمة فالقول قول المشتري مع يمينه اعتباراً بها في ذمته ، وسواء كانت القيمة أكثر مما ادعاه البائع أو أقل لبطلان ما ادعاه واستحقاق المبيع ، وإن كانت السلعة المباعة مما له مثل كالحنطة والشعير ففيه وجهان :

(أحدهما) عليه رد مثله كالمغصوب . (والثاني) وهو الأصح أن

عليه غرم قيمته لأنه لم يضمه وقت القبض بالمثل ، وإنما ضمنه بالعوض دون المثل بخلاف الغصب .

قال : فأما ما أخذه المشتري من المبيع قبل الفسخ من غلة أو ثمرة أو نتاج فكله على ملك المشتري لا يلزمه رد شيء منه على البائع ، لأنه كان مالكا حين استغله ، وإنما زال ملكه بما حدث من الفسخ اهـ .

وإن تقايلا وأعفى كل منهما صاحبه من التزامه ، أخذ البائع سلعته وأخذ المشتري ثمنه ، فإذا اختلفا في الثمن ؛ فقال البائع : الثمن ألف ، وقال المشتري : ألفان ، فالقول قول البائع ، لأنه لا يربطهما عقد لانفساخ البيع ، فيكون المشتري بمجرد فسخ البيع مدعياً عليه البينة ، فإن أتى بالبينة كان القول قوله ، فإن لم تكن له بينة كان القول قول البائع لأنه منكر يمينه . ومثل التقايل الرد بالعيب ، وذلك إذا اختلفا في الثمن ، فإن العقد بمجرد الرد بالعيب يعد مفسوخاً وينسحب كل منهما من البوصف ما ذكرناه في التقايل فالمشتري مدع عليه بالبينة والمشتري منكر .

(فرع) : في مذاهب العلماء : ذكرنا أن مذهبا أنهما إذا اختلفا في ثمن السلعة بعد تلفها يتحالفان مثل ما لو كانت قائمة وبهذا قال أحمد في إحدى الروايتين عنه ومالك في إحدى روايته أيضا (والأخرى) قول المشتري مع يمينه اختارها أبو بكر من أصحاب أحمد ، وهذا قول النخعي والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة لقوله ﷺ في الحديث « والسلعة قائمة » .

فمفهومه أنه لا يشرع التحالف عند تلفها ، ولأنهما اتفقا على نقل السلعة إلى المشتري ، واستحقاق عشرة في ثمنها ، واختلفا في عشرة زائدة ، البائع يدعيها والمشتري ينكرها ، والقول قول المنكر ، وتركنا هذا القياس حال قيام السلعة للحديث الوارد فيه ، ففيما عداه يبقى على القياس . ووجه الرواية الأولى عموم قوله : « إذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع » والمشتري بالخيار » . وقال أحمد : ولم يقل فيه والمبيع قائم إلا يزيد بن هرون ، قال أبو عبد الله وقد أخطأ رواة الحلف عن المسعودي ، لم يقولوا هذه الكلمة ، ولكنها في حديث معن ، ولأن كل واحد منهما مدع ومنكر ، فيشرع

اليمين كحال لقيام السلعة ، وما ذكره من المعنى يبطل بحال قيام السلعة ، فإن ذلك لا يختلف بقيام السلعة وتلفها . وقولهم تركناه للحديث . قلنا : ليس فى الحديث تحالفا ، وليس ذلك بثابت فى شىء من الأخبار . قال ابن المنذر : وليس فى هذا الباب حديث يعتمد عليه اهـ .

وعلى أنه إذا خولف الأصل لمعنى وجب تعديته بتعدى ذلك المعنى فنقيس عليه ، بل يثبت الحكم بالبينة ، فإن التحالف إذا ثبت مع قيام السلعة مع أنه يمكن معرفة ثمنها للمعرفة بقيمتها فإن الظاهر أن الثمن يكون بالقيمة ، فمع تعذر ذلك أولى .

فإذا تحالفا فإن رضى أحدهما بما قال الآخر لم يفسخ العقد لعدم الحاجة إلى فسخه ، وإن لم يرضيا فلكل واحد منهما فسخه ، كما له ذلك فى حال بقاء السلعة ، ويرد الثمن الذى قبضه البائع إلى المشتري ، ويدفع المشتري قيمة السلعة إلى البائع فإن كانا من جنس واحد وتساويا بعد التقابض تقاضا . وينبغى ألا يشرع التحالف ولا الفسخ فيما إذا كانت قيمة السلعة مساوية للثمن الذى ادعاه المشتري ، ويكون القول قول المشتري مع يمينه ، لأنه لا فائدة من يمين البائع ولا فسخ البيع ، لأن الحاصل بذلك الرجوع إلى ما ادعاه المشتري وإن كانت القيمة أقل فلا فائدة للبائع فى الفسخ فيحتمل أن لا يشرع له اليمين ولا الفسخ لأن ذلك ضرر عليه من غير فائدة . ويحتمل أن يشرع لتحصيل الفائدة للمشتري .

ومتى اختلفا فى قيمة السلعة رجعا إلى قيمة مثلها موصوفاً بصفاتها ، فإن اختلفا فى الصفة فالقول قول المشتري مع يمينه لأنه غارم ، والقول قول الغارم . وإن تقايلا المبيع أو رد بعيب بعد قبض البائع الثمن ثم اختلفا فى قدره ، فالقول قول البائع لأنه منكر لما يدعيه المشتري بعد انفساخ العقد ، فأشبه ما لو اختلفا فى القبض .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : وإن مات المتبايعان فاختلف ورثتهما تحالفوا لأنه يمين فى المال ، فقام الوارث فيها مقام الموروث كاليمين فى دعوى المال ، وإن كان البيع بين وكيلين واختلفا فى الثمن ، ففيه وجهان : (أحدهما) يتحالفان لأنهما عاقدان فتحالفا كالمالكين . (والثانى) لا يتحالفان لأن اليمين تعرض حتى يخاف الظالم منهما فيرجع ، والوكيل إذا أقر ثم رجع لم يقبل رجوعه فلا تثبت اليمين فى حقه .

(الشرح) : اعلم أن هذا الفصل يتضمن ما يقع من الاختلاف بين من يحل محل المتبايعين والحال محل المتبايعين إما أن يكون وارثاً وإما أن يكون وكيلاً ، وفي هذه الحال يقوم الوارث مقام الموروث قولاً واحداً . أما الوكيلان فوجهان : (أحدهما) يتحالفان كالمالكين والوارثين (والثاني) لا يتحالفان لعدم وقوع الظلم من أحدهما للآخر .

وقد يموت أحد المتبايعين وله وكيل فيجرب عليه الوجهان ، أو وارث فهو حال محل الموروث في الظلّامة والتحالف ، فكما أن الوارث يأخذ مال موروثه فله أن يأخذ ما عساه يصير لازماً عليه .

(فرع) : ما ذكرناه لا نعلم فيه خلافاً بين أهل العلم . قال ابن قدامة في المغنى : وإن مات المتبايعات فورثتهما بمنزلهما في جميع ما ذكرناه ، لأنهم يقومون مقامهما في أخذ ماليهما وإرث حقوقهما ، فكذلك ما يلزمهما أو يصير لهما هـ . والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : وإن اختلف المتبايعان في قدر المبيع تحالفاً لما ذكرنا في الثمن . وإن اختلفا في عين المبيع بأن قال البائع : « بعثك هذا العبد بألف » وقال المشتري : بل اشتريت هذه الجارية بألف » ففيه وجهان : (أحدهما) يتحالفان لأن كل واحد منهما يدعى عقداً ينكره الآخر ، فأشبه إذا اختلفا في قدر المبيع . (والثاني) أنهما لا يتحالفان ، بل يحلف البائع أنه ما باعه الجارية ويحلف المشتري أنه ما اشترى العبد ، وهو اختيار أبي حامد الإسفراييني رحمه الله ، لأنهما اختلفا في أصل العقد في العبد والجارية ، فكان القول فيه قول من ينكر ، كما لو ادعى أحدهما على الآخر عبداً والآخر جارية من غير عقد ، فإن أقام البائع بينة أنه باعه العبد وجب على المشتري الثمن ، فإن كان العبد في يده أقر في يده ، وإن كان في يد البائع ففيه وجهان : (أحدهما) يجبر المشتري على قبضه ، لأن البينة قد شهدت له بالملك . (والثاني) لا يجبر لأن البينة شهدت له بما لا يدعيه ، فلم يسلم إليه ، فعلى هذا يسلم إلى الحاكم ليحفظه .

(فصل) : وإن اختلفا في شرط الخيار أو الأجل أو الرهن أو في قدرها تحالفا لما ذكرناه في الثمن ، فإن اختلفا في شرط يفسد البيع ففيه وجهان ، بناء على القولين في شرط الخيار في الكفالة : (أحدهما) أن القول قول من يدعى الصحة ، لأن الأصل عدم ما يفسد . (والثاني) أن القول قول من يدعى الفساد ، لأن الأصل عدم العقد فكان القول قول من يدعى ذلك ؛ فإن اختلفا في البصر بعد التفرق . فقال أحدهما : تفرقنا قبل القبض وقال الآخر : تفرقنا بعد القبض ، ففيه وجهان : (أحدهما) أن القول قول من يدعى التفرق قبل القبض ، لأن الأصل عدم القبض (والثاني) أن القول قول من يدعى التفرق بعد القبض ، لأن الأصل صحة العقد .

وإن اختلفا بعد التفرق فقال أحدهما : تفرقنا عن تراض ، وقال الآخر : تفرقنا عن فسخ البيع ففيه وجهان : (أحدهما) أن القول قول من يدعى التراضي ؛ لأن الأصل عدم الفسخ وبقاء العقد . (والثاني) أن القول قول من يدعى الفسخ لأن الأصل عدم اللزوم ومنع المشتري من التصرف ، فأما إذا اختلفا في عيب المبيع ومثله يجوز أن يحدث فقال البائع : عندك حدث العيب ، وقال المشتري : بل حدث عندك ، فالقول قول البائع . لأن الأصل عدم العيب . فإن اختلفا في المردود بالعيب فقال المشتري هو المبيع ، وقال البائع : الذي بعثك غير هذا ، فالقول قول البائع لأن الأصل سلامة المبيع ، وبقاء العقد ، فكان القول قوله ، فإن اشترى عبيدين فتلف أحدهما ووجد بالآخر عيباً فرده وقلنا : إنه يجوز أن يرد أحدهما واختلفا في قيمة التالف ففيه قولان : (أحدهما) وهو الصحيح أن القول قول البائع . لأنه ملك جميع الثمن فلا يزال ملكه إلا عن القدر الذي يقر به كالمشتري والشفيع إذا اختلفا في الثمن . فإن القول قول المشتري ، لأنه ملك الشقص فلا يزال إلا بما يقر به (والثاني) أن القول قول المشتري لأنه كالغارم فكان القول قوله . فإن باعه عشرة أقفزة من صبرة وسلمها بالكيل فادعى المشتري أنها دون حقه ففيه قولان :

(أحدهما) أن القول قول المشتري ، لأن الأصل أنه لم يقبض جميعه .

(والثاني) أن القول قول البائع ، لأن العادة فيمن يقبض حقه بالكيل أن يستوفى جميعه فجعل القول قول البائع ﴿ ١٥٥ ﴾ .

(الشرح) : اعلم أن اختلاف المتبايعين على ضربين (أحدهما) أن يختلفا في أصل العقد . (والثاني) في صفته ، فإن كان اختلافهما في أصل العقد مثل أن يقول البائع : بعثك هذا الشيء بألف ، فيقول الآخر : ما اشتريتُ ، أو يقول المشتري : اشتريتُ منك هذا الشيء بألف ، ويقول المالك : ما بعث ، فالقول قول منكر العقد مع يمينه بائعاً كان أو مشترياً إلا أن يقيم مدعى العقد بينة ولا تحالف بينهما لقوله صلى الله عليه وسلم : « البينة على من ادعى » وإن كان اختلافهما في صفة العقد ، كاختلافهما في قدر الثمن أو صفته أو في قدر المثلثين أو في صفته ، فهذا هو :

(الضرب الثاني) أن يكون اختلافهما مما قد يخلو من العقد كاختلافهما في الأجل وفي قدره أو في الخيار أو في قدره أو في الرهن أو في التمييز أو في عينه .

فأما النوع الأول وهو أن يكون اختلافهما مما يكون يخلو منه العقد من قدر الثمن أو صفته ، فالاختلاف في صفة المثلثين أن يقول البائع : بعثك عبداً ، ويقول المشتري : بل جارية ، فإن كان اختلافهما فيما ذكرنا وشبهه ، فقد اختلف الفقهاء في العقد على خمسة مذاهب قد جئنا عليها في الفصول السابقة . قال في نهاية المحتاج ما حاصله : وإن اختلفا في الأجل بأن أثبتته المشتري ونفاه البائع ، أو قدره كشهراً أو شهرين ، أو قدر المبيع كمد من هذه الصبرة مثلاً بدراهم ، فيقول : بل مدين به ولا بينة لأحدهما يعول عليها ، فشمّل ما لو أقام كل بينة وتعارضتا لإطلاقهما أو إطلاق أحدهما فقط أو لكونهما أرختا بتاريخين متفقين تحالفا لخبر مسلم « اليمين على المدعى عليه » ولا يشكل الخبران المتقدمان لأنه عرف من هذا الخبر زيادة عليهما وهي حلف المشتري أيضاً فأخذنا بها ، وشمّل كلامه ما لو وقع الاختلاف في زمن الخيار فيتحالفاً ، وهو كذلك كما صرح به ابن يونس والنسائي والأذرعى وغيرهم . وقد قال الشافعى والأصحاب بالتحالف في الكتابة مع جوازها في حق الرقيق ، وفي القراض والجمالة مع جوازها من الجهتين ، وأما ما استند إليه القائل بعد التحالف لابن المقرئ في بعض نسخ الروض من إمكان الفسخ في زمنه رد بأن التحالف لم يوضع للفسخ ، بل عرضت اليمين رجاء أن ينكل الكاذب فيقرر العقد بيمين الصادق .

والاختلاف في الأجل أو الرهن أو في قدرهما أو في شرط الخيار أو غير ذلك من

الشروط الصحيحة ففيها للفقهاء طريقان : (أحدهما) وهو قول الشافعي يتحالفان ؛ لأنهما اختلفا في صفة العقد فوجب أن يتحالفا قياساً على الاختلاف في الثمن ، (والثاني) القول قول من ينفي ذلك مع يمينه ، وهو قول أبي حنيفة ، لأن الأصل عدمه ، فالقول قول من ينفيه ، كأصل العقد لأنه منكر ، والقول قول المنكر ، فإن اختلفا في شرط يفسد العقل فقال : بعثك بخمر ، أو خيار مجهول ، فقال : بعثني بنقد معلوم أو بخيار ثلاث ؛ فالقول قول من يدعي الصحة مع يمينه ، لأن ظهور تعاطي المسلم للصحيح أكثر من تعاطيه للفساد ؛ وإن قال بعثك مكرهاً ، فأنكره فالقول قول المشتري ، لأن الأصل عدم الإكراه وصحة البيع ، وإن قال : بعثك وأنا صبي فالقول قول المشتري ، كل ذلك قول الشافعي وأحمد والثوري وإسحاق ، إلا أن الشافعي يسوى بين المسلم والكافر في تعاطي الصحة ، قالوا : لأن المتبايعين اتفقا على أصل العقد ، باختلفا فيما يفسده ، فكان القول قول مدعي الصحة .

ويحتمل أن يقبل قول من يدعي الصغر لأنه الأصل ، وهو قول بعض أصحاب الشافعي ، ويفارق ما إذا اختلفا في شرط فاسد أو إكراه لوجهين : (أحدهما) أن الأصل عدمه ، وههنا الأصل بقاءه ، (والثاني) أن الظاهر من المكلف أنه لا يتعاطى إلا الصحيح ، وههنا ما ثبت أنه كان مكلفاً ، وإن قال : بعثك وأنا مجنون . فإن لم يعلم له حال جنون فالقول قول المشتري ، لأن الأصل عدمه ، وإن ثبت أنه كاذب مجنوناً فهو كالصبي .

قال شمس الدين الرملي : ولو ادعى أحد العاقلين صحة البيع أو غيره من العقود وادعى الآخر فساده لانتفاء ركن ، أو شرط على المعتمد ، كأن ادعى أحدهما رؤيته وأنكرها الآخر على المعتمد أيضاً ، كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافاً لما في فتاوى الشيخ . فالأصح تصديق مدعي الصحة بيمينه غالباً . مسلماً كان أو كافراً . لأن الظاهر في العقود الصحة ؛ وأصل عدم العقد الصحيح يعارضه عدم الفساد في الجملة . ومن غير الغالب ما لو باع ذراعاً من أرض معلومة الذرع ثم ادعى إرادة ذراع معين ليفسد البيع ، وادعى المشتري شيوعه فيصدق البائع بيمينه أيضاً لأن ذلك لا يعلم إلا من جهته ، وما لو زعم أحد متصالحين وقوع صلحهما على إنكار فيصدق بيمينه أيضاً لأنه الغالب ، وما لو زعم أنه عقد وبه نحو صبا وأمكن ، أو جنون أو حجر وعرف له ذلك فيصدق بيمينه كما ذكره الروياني .

ثم قال : وأما كلام الأصحاب فى الجنایات والطلاق فليس من الاختلاف فى صحة العقد وفساده ، وفارق ما ذكرناه ما سیأتى فى الضمان بأن المعاوضات يحتاط فيها غالباً ، والظاهر أنها تقع بشروطها . وفى بیان للعمرانى : لو أقر بالاحتلام لم يقبل رجوعه عنه ، ويؤخذ من ذلك أن من وهب فى مرضه شيئاً فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا إلا إن علم له غيبة قبل الهبة وادعوا استمرارها إليها وحزم بعضهم بأنه لا بد فى البيئة بغيبة العقل — إن تبين ما غاب به — أى لئلا تكون غيبته بما يؤاخذ به كسكر تعدي به ، وما لو قال المرتهن : أذنت فى البيع بشرط رهن الثمن . وقال الراهن : بل مطلقاً ، فالمصدق المرتهن ، كما قال الزركشى وغيره ، وهو كما قال ، ولكن ليس هذا مما نحن فيه ، لأن الاختلاف المذكور لم يقع من العاقلين ولا نائبهما .

ولو صبه فى ظرف المشتري فظهرت فيه فارة فادعى كل أنها من عند الآخر صدق البائع لدعواه الصحة ، ولأن الأصل فى كل حادث تقديره بأقرب زمن ؛ والأصل أيضاً براءة البائع كما فى نظيره من السلم إذا اختلفا هل قبض المسلم إليه رأس المال قبل التفرق أو بعده ؟ فلو أقاما فى المسئلتين بيئتين قدمت بيعة مدعى الصحة . وقول ابن أبى عسرون : إن كان مال كل بيده حلف المنكر وإلا فصاحبه مردود . وقال الرملى :

ولو اشترى عبداً مثلاً معيناً وقبضه فجاء بعبد معيب ليرده فقال البائع : (ليس هذا المبيع) صدق البائع يمينه ، لأن الأصل السلامة وبقاء العقد ، وفى مثله فى المبيع فى الذمة والسلم بأن قبض المشتري أو المسلم المدفوع عما فى الذمة ثم أحضر معيباً ليرده ، فقال البائع أو المسلم إليه : ليس هذا هو المقبوض ، يصدق المشتري والمسلم يمينه فى الأصح أنه المقبوض عملاً بأصل بقاء شغل ذمة البائع والمسلم إليه إلى وجود قبض صحيح ، ويجزى ذلك فى الثمن ، فيحلف المشتري فى المعين ، والبائع فيما فى الذمة ، ومقابل الأصح يصدق المسلم إليه كالبيع .

ولو قبض المبيع مثلاً بالكيل أو الوزن ثم ادعى نقصه فإن كان قدر ما يقع مثله فى الكيل أو الوزن عادة صدق يمين لاحتماله مع عدم مخالفته الظاهر وإلا فلا لمخالفته الظاهر ولأنهما اتفقا على القبض والقابض يدعيان خطأ فعليه البيئة كما لو اقتسما ثم جاء أحدهما وادعى الخطأ فيه تلزمه البيئة ، ولو باع شيئاً فظهر كونه لابنه أو موكله فوقع اختلاف ، كأن قال الابن : باع أبى مالى فى الصغر لنفسه معدياً ، وقال الموكل : باع

وكيلى مالى متعدياً ، وقال المشتري : لم يتعد الولي ولا الوكيل ، صدق المشتري بيمينه ، لأن كلا من الأب والوكيل أمين ولا يتهم إلا بحجة . اهـ .

(أما اللغات) : فالشقص القطعة من الأرض والطائفة من الشيء . قوله : (فإن باعه عشرة أقفزه من صبرة) فالقفيز مكيال . قال فى البصاح هو ثمانية مكايك والجمع أقفزة وقفزان . قال : والمكوك مكيال هو ثلاث كيلجات ، والكيلجة منا وسبعة أثمان منا ، والمنا رطلان ، ويمكن بهذا أن نعرف أن الكيلجة هى الكيلو بلغة العصر فيكون القفيز أربعة وعشرين كيلو جرام تقريباً بالوزن ، وقد مرّ فى قاعدة مد عجوة أن الوزن مقدم على الكيل لأنه أدق وأعدل إلا ما كان اطراد الكيل فيه لخفة تجعله غير صالح للوزن ، فتطبق عليه قاعدة الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن .

قال الشافعى فى باب جماع السلف فى الوزن :

والميزان مخالف للمكيال فى بعض معانيه ، والميزان أقرب من الإحاطة وأبعد من أن يختلف فيه أهل العلم من المكيال ، لأن ما يتجافى ولم يتجاف فى الميزان سواء ؛ لأنه إنما يصار فيه كله إلى أن يوجد بوزنه ، والمتجافى فى المكيال يتباين تبايناً بيناً ، فليس فى شيء مما يوزن اختلاف فى الوزن ، ثم قال الشافعى : فإن قال قائل : كيف كان يباع فى عهد النبى ﷺ ؟ قلنا : الله أعلم ، أما الذى أدركنا المتبايعين عليه ؛ فأما ما قل منه فيباع كيلا والجملة الكثيرة تباع وزناً ، ودلالة الأخبار على مثل ما أدركنا الناس عليه . قال عمر رضى الله عنه : لا آكل سمناً ما دام يباع بالأوراقى ، وتشبه الأوراقى أن تكون كيلا . اهـ .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : إذا باعه سلعة بثمن فى الذمة ثم اختلفا فقال البائع : لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن ، وقال المشتري ، لا أسلم الثمن حتى أقبض المبيع ؛ فقد اختلف أصحابنا فيه ، من قال : فيه ثلاثة أقوال : (أحدهما) يجبر البائع على إحضار المبيع ، والمشتري على إحضار الثمن ، ثم يسلم إلى كل واحد منهما ماله دفعة واحدة ، لأن التسليم واجب على كل واحد منهما ، فإذا امتعا أجبرا كما لو كان لأحدهما على الآخر دراهم ، وللآخر عليه دنانير . (والثانى) : لا يجبر واحد

منهما ، بل يقال من يسلم منكما ما عليه أجبر الآخر على تسليم ما عليه ، لأن على كل منهما حقاً في مقابلة حق له ، فإذا تحالفا لم يجبر واحد منهما ، كما لو نكل المدعى عليه فردت اليمين على المدعى فنكل . (والثالث) : أنه يجبر البائع على تسليم المبيع ، ثم يجبر المشتري وهو الصحيح ، لأن حق المشتري متعلق بعين ، وحق البائع في الذمة ، فقدم ما تعلق بعين كأرش الجناية مع غيرها من الديون ، ولأن البائع يتصرف في الثمن في الذمة ، فوجب أن يجبر البائع على التسليم ليتصرف المشتري في المبيع ، ومن أصحابنا من قال : المسألة على قول واحد ، وهو أن يجبر البائع على تسليم المبيع كما ذكرناه ، وما سواه من الأقوال ذكره الشافعي عن غيره ، ولم يختره ، فعلى هذا ينظر فيه فإن كان المشتري موسراً نظرت ، فإن كان ماله حاضراً أجبر على تسليمه في الحال وإن كان في داره أو مكانه حُجِرَ عليه في المبيع ، وفي سائر أمواله ، إلى أن يدفع الثمن لأنه إذا لم نحجر عليه لم نأمن أن يتصرف فيه ، فيضر بالبائع .

وإن كان غائباً منه على مسافة يقصر فيها الصلاة فللبائع أن يفسخ البيع ويرجع إلى عين ماله ، لأن عليه ضرراً في تأخير الثمن ، فجاز له الرجوع إلى عين ماله ، كما لو أفلس المشتري ، وإن كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ففيه وجهان (أحدهما) ليس له أن يختار عين ماله لأنه في حكم الحاضر . (والثاني) له أن يختار عين ماله لأنه يخاف عليه الهلاك فيما قرب كما يخاف عليه فيما بعد ، وإن كان المشتري معسراً ففيه وجهان (أحدهما) تباع السلعة ويقضى دينه من ثمنها ، والمنصوص أنه يرجع إلى عين ماله لأنه تعذر الثمن بالإعسار . فثبت الرجوع إلى عين ماله كما لو أفلس بالثمن وإن كان الثمن معيناً ففيه قولان (أحدهما) يجبران (والثاني) لا يجبر واحد منهما ويسقط القول الثالث أنه يجبر البائع لأن الثمن كالمبيع في تعلق الحق بالعين والمنع من التصرف فيه قبل القبض .

(الشرح) : في هذا الفصل بيان حكم اختلافهما عند البيع بضمن في الذمة فيه ثلاثة أقوال عند المصنف (أصحابها) يجبر البائع على تسليم السلعة ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن . وذلك أنهما إن تمانعا أجبر الحاكم كل واحد منهما على إحضار ما عليه من مبيع أو ثمن ثم ينصب عليهما أميناً عدلاً يأمر كل واحد منهما بتسليم

ما بيده إليه . حتى إذا صار الجميع معه سلم المبيع إلى المشتري والتمن إلى البائع . قال الماوردي . وحكى هذا القول عن سعيد بن سالم القداح . وقال أبو إسحاق المروزي . يجعل على هذا القول الأول واحداً . وتخرج المسألة على ثلاثة أقاويل . وامتنع سائر أصحابنا من جعلهما واحداً ، وأن كل واحد منهما مخالف لصاحبه .

قلت : والقول الأول الذي أراد أبو إسحاق المروزي مزجه بقول سعيد بن سالم القداح هو قول المصنف : أحدهما : يجبر البائع على تسليم المبيع والمشتري على تسليم الثمن ثم أعطى كل واحد منهما ماله دفعة واحدة في لحظة واحدة لتساوي الوجوب في التسليم وعدم اختصاص أحدهما بقدر أكثر من الإذعان من صاحبه .

وامتنع أكثر الأصحاب من جعلهما قولاً واحداً لما يأتي :

(أولاً) لأن حق المشتري متعلق بعين وحق البائع في الذمة ، فقدم ما تعلق بعين كأثر الجناية مع غيرها من الديون ، ولأن البائع يتصرف في الثمن في الذمة فوجب أن يجبر البائع على التسليم ليتصرف المشتري في المبيع .

(ثانياً) أن الدفع والتسليم في القول الأول إلى الحاكم وكان بحكمه ، وها هنا الحكم منه في ذمة الأمين والأمر بالتسليم منه .

ومن هنا قول المصنف : من الأصحاب من قال فيه ثلاثة أقوال يذكرونا بقول الماوردي فيه أربعة أقوال . ذلك القول الرابع هو تعيين الأمين العدل . وهذا القول وإن كان قولاً رابعاً عندنا فإنه ظاهر مذهب الحنابلة فيما إذا كان عرضاً بعرض أو عيناً بعين . قال ابن قدامة في المغنى :

وإن اختلفا في التسليم ، فقال البائع : لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن . وقال المشتري : لا أسلم الثمن حتى أقبض المبيع والتمن في الذمة ، أجبر البائع على تسليم المبيع ، ثم أجبر المشتري على تسليم الثمن ، فإن كان عيناً أو عرضاً بعرض جعل بينهما عدل ، فيقبض منهما ثم يسلم إليهما ، وهذا قول الثوري وأحد قولي الشافعي وعن

أحمد ما يدل على أن البائع يجبر على تسليم المبيع على الإطلاق ، وهو القول الثاني للشافعي . وقال أبو حنيفة ومالك : يجبر المشتري على تسليم الثمن لأن البائع حسب المبيع على تسليم الثمن ، ومن استحق ذلك لم يكن عليه التسليم قبل الاستيفاء

كالمرتبهن . ثم قال رأيه الذى يدل على موافقته لما ذهبنا إليه من تساوى المبيع ، سواء كان الثمن عيناً أم نقداً فقال :

ولنا أن تسليم المبيع يتعلق به استقرار البيع وتمايمه ، فكان تقديمه أولى سيما مع تعلق الحكم بعينه ، وتعلق حق البائع بالذمة ، وتقديم ما يتعلق بالعين أولى لتأكده . ولذلك يقدم الدين الذى به الرهن فى ثمنه على ما يتعلق بالذمة ، ويخالف الرهن فإنه لا يتعلق به مصلحة عقد الرهن ، والتسليم ها هنا يتعلق به مصلحة عقد البيع . وأما إذا كان الثمن عيناً فقد تعلق الحق بعينه أيضاً كالمبيع فاستويا . وقد وجب لكل واحد منهما على صاحبه حق قد استحق قبضه فأجبر كل واحد منهما على إيفاء صاحبه حقه . اهـ قوله ﴿ وما سواه من الأقوال ﴾ ذكره الشافعى عن غيره ولم يختره ، فعلى هذا ينظر فيه .

(قلت) الذى فى المزمى يدل على اختيار الشافعى لهذا رأى وتعبيره بكلمة (أحب الشافعى من أقاويل) قال المزمى فى باب اختلاف المتبايعين ﴿ وإذا قال كل واحد منهما : لا أدفع حتى أقبض ﴾ . ﴿ ولو لم يختلفا وقال كل واحد منهما لا أدفع حتى أقبض فالذى أحب الشافعى من أقاويل وصفها أن البائع يدفع السلعة ويجبر المشتري على دفع الثمن من ساعته فإن غاب وله مال أشهد على وقف ماله وأشهد على وقف السلعة ، فإذا دفع أطلق عنه الوقف ، وإن لم يكن له مال فهذا مفلس ، والبائع أحق بسلعته ، ولا يدع الناس يتمانعون الحقوق وهو يقدر على أخذها منهم ﴾ .

قوله ﴿ وإن كان غائباً ﴾ قال الماوردى : وإن كان ماله غائباً فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يكون على مسافة أقل من يوم وليلة ، فهذا فى حكم الحاضر ، ويتنظر له حضور ماله بعد الحجر عليه فى المبيع وسائر ماله ، فإذا حضر الثمن فك حجره وأطلق تصرفه (والثانى) أن يكون على مسافة ثلاثة أيام فصاعداً فلا يلزم انتظار ماله لبعده عنه ، وأنه فى حكم المعسر (والثالث) أن يكون على مسافة أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاثة أيام فعلى وجهين : (أحدهما) ينتظر حضور ماله ، كما لو كانت على أقل من يوم وليلة ، ويحجر عليه فى المبيع حتى يحضر الثمن (والوجه الثانى) لا ينتظر لبعده المسافة ، وأنها فى حكم ما زاد على الثلاث ، فعلى هذا ما الذى يستحقه البائع إذا لم ينتظر ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجعل كالمفلس ويخير البائع بين أن يرجع بغير ماله وبين أن يصير بالثمن فى ذمة المشتري إلى حين وجوده (والوجه الثانى) أن حكم المفلس منقضى عنه

لوجود المال ، وإن بعد منه ، ولكن تباع السلعة المبيعة ليصل البائع إلى حقه منها ، فإن بيعت بقدر ما للبائع من الثمن دفع إليه ذلك وقد استوفى حقه ، وإن بيعت بأكثر رد الفاضل على المشتري ، وإن بيعت بأقل كان الباقي ديناً للبائع في ذمة المشتري .
(قلت) فإن هرب المشتري ولم يكن له مال فسخ البيع لأنه إذا جاز فسخه مع حضوره للإعسار ففي هربه أولى .

قَالَ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : وإن باع من رجل عيناً فأحضر المشتري نصف الثمن ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجبر البائع على تسليم شيء من المبيع ، لأنه محبوس بدين ، فلا يسلم شيء منه بحضور بعض الدين كالرهن (والثاني) أنه يجبر على تسليم نصف المبيع لأن كل واحد منهما عوض عن الآخر ، وكل جزء من المبيع في مقابلة جزء من الثمن . فإذا سلم بعض الثمن وجب تسليم ما في مقابلته ، ويخالف الرهن في الدين فإن الرهن ليس بعوض من الدين ، وإنما هو وثيقة به فجاز له حبسه إلى أن يستوفي جميع الدين ، وإن باع من اثنين عبداً بثمن فأحضر أحدهما نصف الثمن وجب تسليم حصته إليه لأنه أحضر جميع ما عليه من الثمن . فوجب تسليم ما في مقابلته من المبيع ، كما لو اشترى عيناً وأحضر ثمنها . والله أعلم ﴿ ١٦٣ ﴾ .

(الشرح) : هذا الفصل يبنى على أن العقد إذا لزم في الصفقة كلها كان بعض ما أداه المشتري من ثمنها غير مسوغ لتجزئ المبيع بقدر ما أدى المشتري فلا يجبر على تسليم ما يقابله أم يجبر على تسليم ما يساوي ما أداه المشتري ؟ فيقع الثمن منجماً والمبيع منجماً ، وذلك لمخالفته الرهن ، لأنه إذا احتجز الصفقة عنده كلها في مقابلة ما بقي من الثمن فقد أشبه الرهن .

(قلت) إذا ترتب على تجزئ الصفقة تلف باقيها أو نقصه نقصاً ييخس ثمنها كما لو أدى بعض الثمن من كتاب له أجزاء مطبوعة فإذا أخذ ما يساوي ما أداه من الثمن من

أجزاء ترتب على ذلك خرم الكتاب عند البائع لم يجبر البائع على تسليم بعض الكتاب
وجاز له حبسه حتى يستوفى الثمن كله ، والله أعلم .

قَالَ المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : إذا تلف المبيع في يد البائع قبل التسليم لم يخل إما أن يكون ثمرة
أو غيرها ، فإن كان غير الثمرة نظرت — فإن كان تلفه بآفة سماوية — انفسخ البيع ،
لأنه فات التسليم المستحق بالعقد فانفسخ البيع ، كما لو اضطرفا وتفرقا قبل القبض
فإن كان المبيع عبداً فذهبت يده بآكلة فالمبتاع بالخيار بين أن يرد وبين أن يمسك
فإن اختار الرد رجع بجميع الثمن ، وإن اختار الإمساك أمسك بجميع الثمن ، لأن
الثمن لا ينقسم على الأعضاء فلم يسقط بتلفها شيء من الثمن ، وإن أتلّفه أجنبي
ففيه قولان :

(أحدهما) أنه ينفسخ البيع لأنه فات التسليم المستحق بالعقد فانفسخ البيع ،
كما لو تلف بآفة سماوية (والثاني) أن المشتري بالخيار بين أن يفسخ البيع ويرجع
بالثمن ، وبين أن يقر البيع ويرجع على الأجنبي بالقيمة ، لأن القيمة عوض عن المبيع
فقامت مقامه في القبض ، فإن كان عبداً فقطع الأجنبي يده فهو بالخيار بين أن
يفسخ البيع ويرجع بالثمن ، وبين أن يجيزه ويرجع على الجاني بنصف قيمته .

فإن أتلّفه البائع ففيه طريقتان : قال أبو العباس : فيه قولان كالأجنبي ، وقال أكثر
أصحابنا ينفسخ البيع قولاً واحداً لأنه لا يمكن الرجوع على البائع بالقيمة لأن المبيع
مضمون عليه بالثمن فلا يجوز أن يكون مضموناً عليه بالقيمة بخلاف الأجنبي ، فإن
المبيع غير مضمون عليه بالثمن فجاز أن يضمّنه بالقيمة . فإن كان عبداً فقطع البائع
يده ففيه وجهان :

قال أبو العباس : المبتاع بالخيار إن شاء فسخ البيع ورجع بالثمن وإن شاء أجاز
ورجع على البائع بنصف القيمة ، وقال أكثر أصحابنا : هو بالخيار إن شاء فسخ
البيع وإن شاء أجاز ولا شيء له لأنه جزء من المبيع فلا يضمّنه البائع بالقيمة قبل
القبض ، كما لو ذهب بآكلة . فإن أتلّفه المشتري استقر عليه بالثمن لأن الإلتلاف
كالقبض ، ولهذا لو أعتقه جعل إعتاقه كالقبض فكذلك إذا أتلّفه ، فإن كان عبداً

فقطع يده لم يجر له أن يفسخ لأنه نقص بفعله ، فإن اندمل ثم تلف في يد البائع رجع البائع على المشتري بأرش النقص فيقوم مع اليد ويقوم بلا يد ثم يرجع بما نقص من الثمن ولا يرجع بما نقص من القيمة لأن المبيع مضمون على المشتري بالثمن فلا يجوز أن يرجع عليه بما نقص من القيمة وإن كان المبيع ثمرة فإن كان على الأرض فهو كغير الثمرة وقد بيناه . وإن كانت على الشجر نظرت فإن تلفت قبل التخلية فهي كغير الثمرة إذا هلك قبل أن يقبض وقد بيناه ، فإن تلفت بعد التخلية ففيه قولان :

(أحدهما) أنها تلف من ضمان المشتري ، لأن التخلية قبض يتعلق به جواز التصرف فدخل في ضمانه كالنقل فيما ينقل (والثاني) أنها تلف من ضمان البائع ، لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن بعث من أخيك تمرأ فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ » وروى جابر أيضاً أن النبي ﷺ « أمر بوضع الجوائح » فإن قلنا بهذا فاختلفا في الهالك فقال البائع : الثلث ، وقال المشتري النصف ، فالقول قول البائع ، لأن الأصل عدم الهلاك ، وإن بلغت الثمار وقت الجداد فلم ينقل حتى هلكت كان هلاكها من ضمان المشتري ، لأنه وجب عليه النقل فلم يلزم البائع ضمانها ، والله أعلم .

(الشرح) : حديث جابر الأول رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وحديث جابر الثاني رواه الشافعي في الأم ، قال : سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيراً في طول مجالستي له لا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرته لا يذكر فيه « أمر بوضع الجوائح » لا يزيد على أن النبي ﷺ « نهى عن بيع السنين » ثم زاد بعد ذلك « وأمر بوضع الجوائح » .

قال الشافعي : قال سفيان : وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلاماً قبل وضع الجوائح لا أحفظه ، فكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح لأنني لا أدري كيف كان الكلام . وفي الحديث « أمر بوضع الجوائح » أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ مثله (قلت) وحديث « أمر بوضع الجوائح » رواه مسلم وأحمد والنسائي وأبو داود ، وروى عن أنس وعائشة ، وقد مر في بيع الثمرة قبل بُدُو صلاحها ، قال الربيع : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة

أنه سمعها تقول : « ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ فعالجه وأقام فيه حتى تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط أن يضع عنه فحلف أن لا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : تألّي ألا يفعل خيراً . فسمع بذلك رب المال ، فأتى إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله هو له » .

(أما اللغات) : فالآفة العاهة ، وقد إيف الزرع بالبناء للمجهول أى أصابته آفة فهو مئوف على وزن مقول ومعوف ، والجوائح جمع جائحة ، وهى الآفة التى تصيب الثمار فتهلكها . يقال : جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء فيها إذا أصابهم بمكرهه عظيم (والآكلة) داء فى العضو يأكل منه وهو على وزن فرحة .

(أما الأحكام) : فقد قال الماوردى رحمه الله فى الحاوى (١) :

اعلم أن اختلاف المتبايعين على ضربين (أحدهما) اختلافهما فى أصل العقد قبل أن يقول البائع : بعثك عبدى بألف فيقول الآخر : ما اشتريته ، أو يقول المشتري : اشتريت منك عبدك بألف فيقول المالك : ما بعته ، فالقول قول منكر العقد مع يمينه .

فقوله ﷺ « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » وهكذا لو ادعى أحدهما العقد على وجه يصح وادعاه الآخر على وجه يفسد مثل أن يقول أحدهما : بعثك عبدى هذا بألف حائلة ، ويقول الآخر : بألف مؤجلة إلى العطاء أو بخيار شرط فالقول فى هذا العقد قول من ادعى فسادده دون صحته ، لأن دعواه تضمنت نفى العقد فصار كالمنكر .

(فرع) : وإن كان اختلافهما فى صفة العقد دون أصله فعلى ضربين (أحدهما) أن يكون اختلافهما فيما لا يخلو منه العقد كاختلافهما فى قدر الثمن أو صفته أو فى قدر الثمن أو فى صفته .

(والضرب الثانى) أن يكون اختلافهما مما قد يخلو منه العقد كاختلافهما فى الأجل أو فى قدره أو فى الخيار أو فى قدره أو فى الرهن أو فى قدره أو فى الضمين أو فى عينه .

(١) ج ٥ مخطوطة ٨٢ لوحة ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ دار الكتب والوثائق .

(فأما الضرب الأول) وهو أن يكون اختلافهما فيما لا يخلو منه العقد من قدر الثمن أو صفته أو قدر المثلن أو صفته ، فالاختلاف في قدر الثمن أن يقول البائع بعثك هذا العبد بألف درهم ويقول المشتري بخمس مائة فالاختلاف في صفته أن يقول البائع : بدراهم صحاح ويقول المشتري : مكسرة ، ويقول البائع بدراهم بيض ويقول المشتري : بدراهم سود ، والاختلاف في قدر المثلن أن يقول البائع : بعثك كذا من طعام بألف ويقول المشتري : بل كذا بألف ، ويقول البائع : بعثك هذا العبد بألف فيقول المشتري : بل بعثني العبد مع الفرس بألف ، والاختلاف في صفة المثلن أن يقول : أسلمت إليك درهماً في طعام سدر فيقول بل في طعام شامي أو في ثياب مروى فيقول : بل في هروى ، فإذا كان اختلافهما فيما ذكرت فقد اختلف الفقهاء في العقد على خمسة مذاهب :

(أحدهما) وهو مذهب شريح والشعبي أن القول فيه قول البائع ، لأن المبيع على ملكه .

(والمذهب الثاني) وهو مذهب أبي ثور وداود أن القول قول المشتري اعتباراً ببراءة ذمته .

(والمذهب الثالث) وهو مذهب مالك أن القول قول من الشيء في يده ، لأن فيه دلالة على ملكه .

(والمذهب الرابع) وهو مذهب أبي حنيفة أنه إن كانت تالفة فالقول قول المشتري ، وإن كانت باقية فالقول قول البائع .

ومذهب الشافعي يتحالفان بكل حال سواء أكانت السلعة قائمة أو تالفة ولا اعتبار باليد إلا أن يكون تلفها قبل القبض كان ذلك مبطلاً للعقد ، واستدل أبو حنيفة على أن تلف السلعة يمنع من التحالف ، ويوجب قبول قول المشتري لما روى ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا اختلف المتبايعان ولا بينة لواحد منهما والسلعة قائمة تحالفا أو تراداً » .

ولأنه فسخ ثبت مع بقاء المبيع فوجب أن يسقط مع تلفه كالرد بالعيب . قال : ولأنه بيع تلف عن عقد صحيح فوجب أن يبقى عند الفسخ أصله إذا تلف المبيع في جدار البيت

بعد لزوم العقد ، وبطل إذ يستحق مع تلفه الفسخ ، قال : ولأن المبيع إذا قبض فهو مضمون على مشتره بالثمن فلو جاز تحالفه بعد الثمن لصار مضموناً عليه بالقيمة دون الثمن ، وهذا مما ينافي ضمان العقد والدلالة على صحة ما ذهبنا إليه من تحالفهما مع بقاء السلعة وتلفها ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » وكل واحد من المتبايعين منكر ومدع ، لأن البائع يقول : بعته بألف ولم أبع بخمسمائة والمشتري يقول : اشتريته بخمسمائة ولم أشره بألف ومعنى ذلك أن كل واحد منهما يجوز أن يقيم البينة ، والبينة إنما تسمع من المدعى دون المنكر ، فدل على أن كل واحد منهما مدع ثم يجوز أن يتحالفا مع بقاء السلعة لوافق أبى حنيفة . واليمين عند أبى حنيفة إنما تكون على المنكر دون المدعى ، فثبت أن كل واحد منهما منكر فصار كل واحد منهما مدعياً منكراً فوجب أن يتحالفا ، ويدل على ذلك أيضاً الحديث الذي رواه الشافعي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إذا اختلف البيعان^(١) فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار » ولم يفرق بين بقاء السلعة وتلفها .

فإن قيل : فقد شرط بقاء السلعة في التحالف في الخبر الأخذ فصار هذا الإطلاق محمولاً على ذلك التعبير كما حملتم إطلاق العتق في كفارة الظهار على تقييد العتق في كفارة القتل ، قيل : ليس هذا كسبب عن المقيد الذي يحمل إطلاق جنسه عليه ، لأن إطلاق جنس إنما يوجب تحالفهما مع بقاء السلعة وتلفها فصار قوله : « والسلعة قائمة » بعض ما تناوله إطلاق خبرنا في ذلك فلا يوجب التخصيص لأنه لا ينافيه .

(فإن قيل) : فما الفائدة في قوله : (إذا اختلفا والسلعة قائمة تحالفا) مع استواء الحكم في قيامها وتلفها ؟ (قيل) : يحتمل وجوهاً (أحدها) البينة على حكم التحالف مع التلف لأن بقاء السلعة يمكن مع اعتبار قيمتها ، فيغلب به قول من كانت دعواه أقرب إليه ، ومع التلف لا يمكن ، فلما أسقط اعتبار هذا وأوجب التحالف مع قيام السلعة كان وجوب التحالف مع تلفها أولى (والثاني) أن النص على بقاء السلعة إسقاط . لاعتبار اليد بخلاف قول مالك رضي الله عنه حتى إذا تحالفا مع وجوب اليد كان تحالفهما مع زوال اليد أولى (والثالث) إن نص على بقاء السلعة في يده بما قد يكون مبطلا للعقد إذا كان قبل القبض ، وأما بعده فليس يبطل معه العقد فيتحالفا مع بقائها

(١) والحديث أخرجه الترمذی فی جامعه والبيهقي فی السنن الكبرى (المطيعي) .

وقد يتحالفان مع تسليمها ، فإن قيل : فلا دلالة لكم في هذا الخبر لأنه جعل القول قول البائع ، وأنتم لا تقولون به ، قيل : قد جعل المشتري بعده بالخيار ، ومن جعل القول قول البائع على الإطلاق لم يجعل للمشتري خياراً ، وإذا ثبت خيار المشتري بعد يمين البائع فخياره في قبول السلعة بما حلف عليه البائع أو يحلف بعده ويفسخ البيع ، وكذا مقول في تحالفهما ، وإنما خص النبي ﷺ البائع بالذكر لأنه المبتدئ باليمين ، ويدل على هذه المسألة من طريق المعنى أنه اختلاف في صفة عقد بيع صحيح فاقتضى أن يوجب التحالف ، أصله إذا كانت السلعة قائمة ولأن ما يوجب فسخ العقد يستوى فيه الباقي والتالف كالاستحقاق ، ولأنه فسخ لا يفتقر إلى تراضيهما ، فإذا صح مع تراد الأعيان صح مع تراد القيمة اهـ . ملخصاً من الحاوي للماوردي رحمه الله تعالى والكلام في فساد البيع بالشرط أو عدم فساد مضي في الجزء التاسع والله الهادي إلى سواء السبيل .

وقال الشافعي : قال سفيان في حديثه عن جابر عن النبي ﷺ في وضع الجوائح ما حكيت . فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من حديث حميد يدل على أن أمره بوضعها على مثل أمره بالصلح على النصف ، وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعاً حصناً على الخير لا حتماً ، وما أشبه ذلك .

ثم قال الشافعي : وحديث مالك عن عمرة مرسل ، وأهل الحديث ونحن لا نثبت مرسلًا ، ولو ثبت حديث عمرة كانت فيه — والله تعالى أعلم — دلالة على أن لا توضع الجائحة لقولها : قال رسول الله ﷺ : « تألّى أن لا يفعل خيراً » ولو كان الحكم عليه أن يضع الجائحة لكان أشبه أن يقول ذلك لازم له حلف أو لم يحلف ، وذلك أن كل من كان عليه حق قيل : هذا يلزمك أن تؤديه إذا امتنعت من حق فأخذ منك بكل حال (قال) ولو لم يكن سفيان وهن حديثه بما وصفت وثبتت السنة بوضع الجائحة ، وضعت كل قليل وكثير أصيب من السماء بغير جناية أحد عليه . فأما أن يوضع الثلث فصاعداً ولا يوضع ما دون الثلث فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول .

فإن قال قائل : فما منعك أن تجعل ثمرة النخل قياساً على ما وصفت من كراء الأرض ، وأنت تجيز بيع ثمر النخل فيترك إلى غايته في نخله كما تجيز أن يقبض الدار ويسكنها إلى مدة ، قال : فقليل له : إن شاء الله الدار تكتري سنة ثم تنهد من قبل تمام

السنة مخالفة للثمرة تقبض من أن سكتها ليس بعين ترى إنما هي بمدة تأتي . فكل يوم منها يمضي بما فيه وهي بيد المكثرى يلزمه الكراء فيه وإن لم يسكنها إذا خلى بينه وبينها ، والثمرة إذا ابتيعت وقبضت ، وكلها في يد المشتري يقدر على أن يأخذها كلها من ساعته ، ويكون ذلك له ، وإنما يرى تركه إياها اختياراً لتبلغ غاية ما يكون له فيها أخذه قبلها ، وقد يكون رطباً يمكنه أخذه وبيعه وتبييسه ، فيتركه ليأخذه يوماً بيوم رطباً ليكون أكثر قيمة إذا فرقه في الأيام وأدوم لأهله ، فلو زعمت أنى أضع الجائحة بعد أن يرطب الحائط كله أو أكثره ويمكن فيه أن يقطع كله فيباع رطباً ، وإن كان ذلك أنقص لمالك الرطب أن يبيس تمرًا ، وإن كان ذلك أنقص على مالكة زعمت أنى أضع عنه الجائحة وهي تمر ، وقد ترك قطعه وتمييزه في وقت يمكنه فيه إحرازه ، ثم قال : وجماع الجوائح كل ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جناية آدمى .

ثم قال الشافعي : وكان شبيهًا أن يقول جملة القول فيه أن يكون الثمر المبيع في شجره المدفوع إلى مبتاعه من ضمان البائع حتى يستوفي المشتري ما اشترى منه لا يبرأ البائع من شيء منه حتى يأخذه المشتري أو يأخذه بأمره من شجره ، كما يكون من ابتاع طعاماً في بيت أو سفينة كله على كيل معلوم ، فما استوفى المشتري برىء منه البائع ، وما لم يستوف حتى يسرق أو تصيبه آفة فهو من مال البائع ، وما أصابه من عيب فالمشتري بالخيار في أخذه أو رده . ويجعل الشافعي المشتري مسئولاً عن المبتاع إذا كان مسلطاً عليه مسيطراً على المبيع ، وليس على البائع من الضمان شيء ما دام يملك أخذها وقطعها وبقائها ، فلوتلفت — في يد البائع بآفة سماوية — فلا ضمان على البائع ؛ لأن المشتري مقصر في قبضها .

(فرع) : في مذاهب العلماء في الجوائح

قلنا : إن مذهبنا منع القضاء بها على الجديد ، وبهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث ، وقال مالك وأصحابه بالقضاء بها وعمدة من قال بوضعها حديثاً جابر اللذان مضى ذكرهما وهو عند ابن رشد قياس الشبه وذلك أنه مبيع بقى على البائع فيه حتى توفية بدليل ما عليه من سقيه إلى أن يكمل ، فوجب أن يكون ضمانه من أصله كسائر المبيعات التي بقى فيها حق توفية ، والفرق عندهم بين هذا المبيع وبين سائر البيوع أن هذا بيع وقع في الشرع والمبيع لم يكمل بعد ، فكأنه مستثنى من النهي عن بيع ما لم

يخلق ، فوجب أن يكون في ضمانه مخالفاً لسائر المبيعات ، وأما عمدة من لم يقل بالقضاء بها فتشبيه هذا البيع بسائر المبيعات ، وأن التخلية في هذا البيع هو القبض ، وقد اتفقوا على أن ضمان المبيعات بعد القبض من المشتري ومن طريق السماع أيضاً حديث أبي سعيد الخدري (رض) : « اجتبح رجل في ثمار ابتاعها وكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك قالوا : « فلم يحكم بالجائحة » قال ابن رشد :

فسبب الخلاف في هذه المسألة هو تعارض الآثار فيها وتعارض مقاييس الشبه ، وقد رام كل واحد من الفريقين صرف الحديث المعرض للحديث الذي هو الأصل عنده بالتأويل فقال : من منع الجائحة يشبه أن يكون الأمر بها إنما ورد قبل النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها . قالوا : ويشهد لذلك أنه لما كثر شكواهم بالجوائح أمروا ألا يبيعوا الثمر إلا بعد أن يبدو صلاحه ، وذلك في حديث زيد بن ثابت المشهور . وقال : من أجازها في حديث أبي سعيد : يمكن أن يكون البائع عديماً ، فلم يقض عليه بجائحة ، وأن يكون المقدار الذي أصيب من الثمر مقداراً لا يلزم فيه جائحة أو أن يكون أصيب في غير الوقت الذي تجب فيه الجائحة ، مثل أن يصاب بعد الجذاد أو بعد الطيب .

وأما الشافعي فروى حديث جابر عن سليمان بن عتيق عن جابر وكان يضعفه ويقول : إنه اضطرب في ذكر وضع الجوائح فيه ، ولكنه قال : إن ثبت الحديث وجب وضعها في القليل والكثير ولا خلاف بينهم في القضاء بالجائحة والعطش ، وقد جعل القائلون بها اتفاقهم في هذا حجة على إثباتها ، والكلام في أصول الجوائح على مذهب مالك ينحصر في أربعة فصول : ١ — في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح . ٢ — في محل الجوائح من المبيعات . ٣ — في مقدار ما يوضع منه فيه . ٤ — في الوقت الذي توضع فيه .

فأما الأولى فإذا كان من السماء كالبرد والقحط فلا خلاف عند المالكية أنه جائحة وكذلك العطش . وأما ما كان من صنع آدميين ، فقد ذهب بعض المالكية إلى اعتباره جائحة ، ولم يره بعضهم جائحة ، والذين رأوه جائحة انقسموا قسمين : فبعضهم رأى منه جائحة ما كان غالباً كالجيش ولم ير ما كان منه بمفاجأة جائحة كالسرقة ، وبعضهم يرى كل ما يصيب الثمرة من جهة الآدميين جائحة ، فمن جعلها في أمور السماء فقط اعتمد ظاهر قوله ﷺ : « رأيت إن منع الله الثمرة » ، ومن جعلها في

أفعال الآدميين شبهها بالأمور السماوية ، ومن استثنى اللص قال : يمكن أن يتحفظ منه .

وأما محل الجوائح فهي الثمار والبقول ، وأما المقدار الذى تجب فيه الجائحة ، أما فى الثمار فالثلث ، وأما فى البقول فقليل فى القليل والكثير . وابن القاسم يعتبر ثلث الثمر وبالكيل وأشهب يعتبر الثلث فى القيمة ، فإذا ذهب من الثمر ما قيمته الثلث من الكيل عند أشهب وضع الثلث من الثمن ، وسواء كان ثلثاً فى الكيل أو لم يكن ، وأما ابن القاسم فإنه إذا ذهب من الثمن الثلث من الكيل ، فإن كان نوعاً واحداً ليس تختلف قيمة بطونه حط عنه من الثمن الثلث . والمالكية يحتجون فى مصيرهم إلى التقدير فى وضع الجوائح ، وإن كان الحديث الوارد فيها مطلقاً بأن القليل فى هذا معلوم من حكم العادة أن يخالف الكثير ، إذ كان معلوماً أن القليل يذهب من كل ثمر ، فكأن المشتري دخل على هذا الشرط بالعادة وإن لم يدخل بالنطق . قال ابن رشد : وإن كان المذهب يضطرب فى هذا الأصل — يعنى مذهب مالك — فمرة يجعل الثلث من حيز الكثير كجعله إياه ههنا ، ومرة يجعله فى حيز القليل ولم يضطرب فى أنه الفرق بين القليل والكثير والمقدرات بعسر إثباتها بالقياس عند جمهور الفقهاء ، ولذلك قال الشافعى : لو قلت بالجائحة لقلت فيها بالقليل والكثير وكون الثلث فرقاً بين القليل والكثير هو نص فى الوصية فى قوله ﷺ : « الثلث والثلث كثير » وأما زمان القضاء بالجائحة فاتفق المذهب على وجوبها فى الزمان الذى يحتاج فيه إلى بقية الثمر على رءوس الشجر حتى يستوفى طيبه . واختلفوا إذا أبقاه المشتري فى الثمار ليبيعه على النضارة وشيئاً شيئاً ، فقل فى الجائحة تشبيهاً بالزمان المتفق عليه وقيل ليس فيه جائحة تفريقاً بينه وبين الزمان المتفق على وجوب القضاء بالجائحة فيه ، وذلك أن هذا الزمان يشبه الزمان المتفق عليه من جهة ويخالفه من جهة ، فمن غلب الاتفاق أو وجب فيه الجائحة ومن غلب الاختلاف لم يوجب فيه الجائحة ، ومن لم ير الأمر فيهما واحداً قال : ليس فيه جائحة ، ومن ههنا اختلفوا فى وجوب الجوائح فى البقول . والله تعالى أعلم بالصواب .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

باب السلم

﴿ السلم جائز لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَشْهَدُ أَنَّ السَّلْفَ الْمَضْمُونِ إِلَى أَجَلٍ قَدْ أَجَلَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَأُذِنَ فِيهِ فَقَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ .

(فصل) : ولا يصح السلم إلا من مطلق التصرف في المال لأنه عقد على مال فلا يصح إلا من جائز التصرف كالبيع ؛ قال الشافعي رحمه الله : ويصح السلم من الأعمى . قال المزني رحمه الله : أعلم من نطقه أنه أراد الأعمى الذي عرف الصفات قبل أن يعمى . قال أبو العباس : هذا الذي قاله المزني حسن ، فأما الأكمه الذي لا يعرف الصفات فلا يصح سلمه لأنه يعقد على مجهول وبيع المجهول لا يصح ، وقال أبو إسحاق : يصح السلم من الأعمى وإن كان أكمه لأنه يعرف الصفات بالسمع ﴿ . (الشرح) : قال الشافعي رحمه الله ، في باب السلف ، والمراد به السلم :

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلِيَكْتَبَ بَيْنَكُمُ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ﴾ قال الشافعي : فلما أمر الله عز وجل بالكتاب ثم رخص في الإشهاد إن كانوا على سفر ولم يجدوا كاتباً ، احتل أن يكون فرضاً وأن يكون دلالة ، فلما قال الله جل ثناؤه : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ والرهن غير الكتاب والشهادة ، ثم قال : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ﴾ دل كتاب الله عز وجل على أن أمره بالكتاب ثم الشهود ثم الرهن إرشاد لا فرض عليهم ، لأن قوله : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ ﴾ إباحة لأن يأمن بعضهم بعضاً ؛ فيدع الكتاب والشهود والرهن ، قال : وأحب الكتاب والشهود لأنه إرشاد من الله ونظر للبائع والمشتري ، وذلك أنهما إن كانا أمينين فقد يموتان أو أحدهما ، فلا يعرف حق البائع على المشتري فيتلف على البائع أو ورثته حقه ، وتكون التباعة على المشتري في أمر لم يردده ، وقد يتغير عقل المشتري فيكون في هذا ضرر البائع ، وقد يغلط المشتري فلا يقر فيدخل في الظلم من حيث لا يعلم ويصيب ذلك

البائع فيدعى ما ليس له فيكون الكتاب والشهادة قاطعا هذا عنهما وعن ورثتهما ولولم يكن يدخل ما وصفت انبغى لأهل دين الله اختيار ما ندبهم الله إليه إرشاداً ، ومن تركه فقد ترك خزماً وأمرأ لم أحب تركه من غير أن أزعم أنه محرم عليه بما وصفت من الآية بعده .

قال الشافعى : قال الله عز وجل : ﴿ ولا يَأْب كَاتِب أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾
 يحتمل أن يكون حتما على من دعى للكتاب ، فإن تركه تارك كان عاصياً ، ويحتمل أن يكون كما وصفنا فى كتاب جماع العلم : على من حضر من الكتاب أن لا يعطلوا كتاب حق بين رجلين فإذا قام به واحد أجراً عنهم ، كما حق عليهم أن يصلوا على الجنائز ويدفونها فإذا قام بها من يكفيها أخرج ذلك من تخلف عنها من المأثم ، ولو ترك كل من حضر من الكتاب خفت أن يأثموا ، بل كأنى لا أراهم يخرجون من المأثم ، وأبهم قام به أجراً عنهم ، وهذا أشبه معانيه به والله تعالى أعلم .

أما حديث ابن عباس فقد قال الشافعى : أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أشهد إلى آخر ما أورده المصنف هكذا موقوفا على ابن عباس ورواه سعيد بن منصور أيضا هكذا .

(أما اللغات) : فإن السلم بفتحيتين هو الاستسلام ، وسلم إليه الشيء بتشديد اللام تسليما فتسلمه أى أخذه . والتسليم بذل الرضى بالحكم . والتسليم أيضا السلام وأسلم فى الطعام أسلف فيه ؛ والتسالم التصالح ، ولمادة السين واللام والميم معانيها الكثيرة من السلامة والسلامى والسلم واستلام الحجر ما مكانه معاجم اللغة . وقال الماوردى : السلم لغة أهل الحجاز ، والسلف لغة أهل العراق .

فالسلم على هذا الاسم من أسلمت وهو تسليم رأس المال ، والسلف كل ما قدمه الإنسان قبله ، ومنه السلف الذين تقدموا من الآباء وغيرهم والأكمه هو الذى يولد أعمى . قال الشاعر :

هرجت فارتداد الأكمه

وقال شيخنا النووى رضى الله عنه فى تهذيب الاسماء واللغات : الأكمه المذكور فى باب السلم من المذهب المراد به من خلق أعمى وهذا هو المشهور فى معناه وقد ذكر البخارى فى صحيحه فى باب قول الله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ

يشرك ﴿ قال : قال مجاهد : الأكمه يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل .

وفى الاصطلاح الفقهي : السلم أن يسلم عوضاً حاضراً فى عوض موصوف فى الذمة إلى أجل ، ويسمى سلماً وسلفاً وهذا السلف يهمز ويجرد فيقال : أسلف وسلف ، وهو نوع من البيع على وجه ، ويعتبر فيه من الشروط ما يعتبر فى البيع ، وهو جائز بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقد ذكرناه والمصنف من آية الدين ولفظها يصلح للسلم ويشمله بعمومه . وأما السنة فقد روى الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنهما عن رسول الله ﷺ « من أسلف فى شيء فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » ، وروى البخارى عن محمد بن أبى المجالد قال « أرسلنى أبو بردة وعبد الله بن شداد إلى عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبى أوفى فسألتهم عن السلف ؟ فقالا : كنا نصيب المغانم مع رسول الله ﷺ فكان يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم فى الحنطة والشعير والزبيب ، فقلت : أكان لهم ؟ أم لم يكن لهم زرع ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك » . وفى رواية عند الترمذى والنسائى وابن ماجه « كنا نسلف على عهد النبى ﷺ وأبى بكر وعمر فى الحنطة والشعير والزيت والتمر وما نراه عندهم » وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من أسلف فى شيء فلا يصرفه إلى غيره » رواه أبو داود وابن ماجه .

وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « من أسلف شيئاً فلا يشترط على صاحبه غير قضائه » وفى لفظ « من أسلف فى شيء فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله » رواهما الدارقطنى ، وفى إسناده عطية العوفى ، قال ابن المنذر : لا يحتج بحديثه وهو وارد فى عموم السلم متابع لهذا العموم .

وأما الإجماع فقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز ، قلت : وخالف سعيد بن المسيب فى جوازه . وقد اتفق الأئمة — ما عدا ابن المسيب — على أن السلم يصح بستة شروط. أن يكون فى جنس معلوم ، بصفة معلومة ويقدر معلوم وبأجل معلوم ، ومعرفة مقدار رأس المال ، وتسمية مكان التسليم إذا كان لحاملة مؤونة لكن أبا حنيفة يسمى هذا التابع شرطاً وباقي الأئمة يسمونه لازماً . قوله : لا يصح إلا من جائز التصرف كالبيع ، أى أنه لا يصح إسلام الكافر فى

الرفيق المسلم كما سبق فى شرح المجموع للنووى ورد النووى على الماوردى فى تصحيحه له وتبعه السبكى ، ومثل الرفيق المسلم المرتد كما مر فى البيوع ومثل ذلك كل ما يمتنع تملك الكافر له كالمصحف وكتب العلم والسلم فى السلاح من الحربى .
أما صحة السلم من الأعمى الذى يعرف الصفات إذا كان عماه مسبوفاً بإبصار أو كان أكمه يعرف الصفات بكثرة السماع فإنه إذا كان الأمر كذلك ، فإن بيان ذلك ما يأتى :

إذا عرفنا أن التنازع والاختلاف يحتمل أن يقع بين المتبايعين مع توفر صحة الإبصار فلأن يقع فى السلم أولى ، ولأن يقع التنازع مع فقدان البصر أيسر ، وأيسر منه وقوعه مع الأكمه . ولذلك استشكل بعض فقهاء الشافعية صحة السلم من الأعمى واتفقوا على أنه إذا صح سلمه فإنه لا يصح قبضه بل قد يتعين توكيله ، ويرد إشكال آخر وهو اشتراط معرفة المتعاقدين الصفات ، ويمنع هذا الإشكال بأن المراد بمعرفتها تصورها ولو بوجه من وجوه التصور ، والأعمى يتصورها كذلك ، وينبغى لاشتراط صحة العقد وجود عدلين بمحل التسليم أو أكثر ، ويكتب العقد بلغة يفهمها العاقدان وعدلان ثم يقع الختم به بعد كل ذلك ، ليكون مناطا عند التنازع وليست الكتابة واجبة فى قول الشافعى ، وإنما هى إذعان مباح لقوله تعالى ﴿ فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ .

ونعود إلى آية الدين فنقول عما تناولته من أحكام مستندين إلى تفصيل السنة لما أجملته فى هذه الآية اثنتان وأربعون مسألة .

الأولى : قال سعيد بن المسيب . بلغنى أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين . وقال ابن عباس . هذه الآية نزلت فى السلم خاصة . قال القرطبى . معناه أن سلم أهل المدينة كان سبب الآية ، وقد استدلت بها بعض علمائنا على جواز التأجيل فى القروض على ما قاله مالك إذ لم يفصل بين القروض وسائر العقود فى المداينات ، وخالف فى ذلك الشافعية وقالوا : الآية ليس فيها جواز التأجيل فى سائر الديون وإنما فيها الأمر بالإشهاد إذا كان ديناً مؤجلاً ، ثم يعلم جواز التأجيل فى الدين وامتناعه بدلالة أخرى .
(الثانية) قوله تعالى ﴿ بدين ﴾ للتأكيد ، وحقيقة الدين عبارة عن معاملة كان أحد

العرضين فيها نقداً والآخر في الذمة نسيئة . وقد بين الله هذا المعنى بقوله ﴿ إلى أجل مسمى ﴾

(الثالثة) قوله تعالى ﴿ إلى أجل مسمى ﴾ قال ابن المنذر : دل قوله تعالى على أن السلم إلى الأجل المجهول غير جائز .

(الرابعة) حدّ العلماء السلم فقالوا هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم .

(الخامسة) السلم والسلف عبارتان عن معنى واحد ، والسلم بيع من البيوع الجائزة مستثنى من نهيه عليه السلام عن بيع ما ليس عندك ، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إبانها لينفقها عليها ، فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجية ، وقد سماه الفقهاء بيع المحاييج وقد اعترض بعض الفقهاء على مذهب الشافعي في جواز السلم حالا بقولهم : فإن جاز حالا بطلت هذه الحكمة وارتفعت هذه المصلحة ، ولم يكن لاستثناء ما ليس عندك فائدة .

(السادسة) شروط السلم المتفق عليها والمختلف فيها وهي تسعة ، ستة في المسلم فيه وثلاثة في رأس مال السلم . أما الستة التي في المسلم فيه ، فإن يكون في الذمة ، وأن يكون موصوفاً ، وأن يكون مقدراً ، وأن يكون مؤجلاً عند من يشترطه ، وأن يكون الأجل معلوماً ، وأن يكون موجوداً عند محل الأجل .

وأما الثلاثة التي في رأس مال السلم فإن يكون معلوم الجنس مقدراً نقداً . وهذه الشروط الثلاثة متفق عليها إلا النقد فخالف فيه المالكية .

قال ابن العربي في أحكام القرآن : وأما الشرط الأول وهو أن يكون في الذمة فلا إشكال في أن المقصود منه كونه في الذمة لأنه مديونة . ولولا ذلك لم يشرع ديناً ولا قصد الناس إليه ربحاً ورفقاً ، وعلى ذلك اتفق الناس . بيد أن مالكا قال لا يجوز السلم في العين إلا بشرطين (أحدهما) أن يكون قرية مأمونة (والثاني) أن يشرع في أخذه كاللبن من الشاة والرطب من النخلة ، ولم يقل ذلك أحد سواه .

وهاتان المسئلتان صحيحتان في الدليل لأن التعيين امتنع في السلم مخافة المزبنة والغرر لثلا يتعذر عند المحل .

(السابعة) ليس من شرط السلم أن يكون المسلم إليه مالكا للسلم فيه لما رواه البخارى عن محمد بن المجالد قال : بعثنى عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى — إلى قوله (قلت) إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك . ثم بعثنى إلى عبد الرحمن بن أبزى فسألته فقال : كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون على عهد النبي ﷺ ولم نسألهم ألهم حرث أم لا . ؟ »

وشرط أبو حنيفة وجود المسلم فيه من حين العقد إلى حين الأجل ، مخافة أن يطلب المسلم فيه فلا يوجد فيكون ذلك غرراً ، وخالفه سائر الفقهاء ، وقالوا : المراعى وجوده عند الأجل .

وشرط الكوفيون والثوري أن يذكر موضع القبض . وقال الأوزاعي : هو مكروه . وعند المالكية لو سكتوا عنه لم يفسد العقد ؛ ويتعين موضع القبض ، وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث لحديث ابن عباس وليس فيه ذكر المكان الذى يقبض فيه السلم ولو كان من شروطه لبينه النبي ﷺ كما بين الكيل والوزن والأجل ، ومثله حديث ابن أبي أوفى . (الثامنة) حديث أبي سعيد مرفوعاً « من أسلف فى شيء فلا يصرفه إلى غيره » وفيه عطية العوفي . وقد أخذ به مالك ، مستدلاً بأنه إذا أخذ غير الثمن الذى دفع إليه أو صرفه فى سلعة غير الطعام الذى ابتاع منه فهو يبيع طعام قبل أن يستوفى ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك .

(التاسعة) قوله تعالى ﴿ فاكتبوه ﴾ يعنى الدين والأجل ، رقد أمرنا بالكتابة لئلا ننسى . روى أبو داود الطيالسى فى مسنده عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ فى قول الله عز وجل ﴿ إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ إلى آخر الآية ﴿ إن أول من جحد آدم ، إن الله أراه ذريته ، فرأى رجلاً أزهر ساطعاً نوره ، فقال يارب من هذا ؟ قال : هذا ابنك داود قال : يارب فما عمره ؟ قال ستون سنة قال يارب زد فى عمره . قال : لا ، إلا أن تزيد من عمرك ، قال : وما عمرى ؟ قال : ألف سنة ، قال آدم : فقد وهبت له أربعين سنة . قال : فكتب الله عليه كتاباً وأشهد عليه ملائكته ، فلما حضرته الوفاة جاءته الملائكة . قال : إنه بقى من عمرى أربعون سنة . قالوا : إنك قد وهبتها لابنك داود . قال : ما وهبت لأحد شيئاً . قال : فأخرج الله تعالى الكتاب وشهد عليه ملائكته — فى رواية « وأتم-لداود مائة سنة ولآدم عمره ألف سنة » أخرجه أيضاً الترمذى .

وفى قوله تعالى ﴿ فَاكْتُبُوهُ ﴾ إشارة ظاهرة إلى أنه يكتبه بجميع صفته المبينة له المعربة عنه للاختلاف المتوهم بين المتعاملين . المعرّفة للحاكم ما يحكم به عند ترافعهما إليه .

(العاشرة) هل الكتابة فى الديون واجبة . اختيار الطبرى وجوبها . وقال ابن جريح « من اذّان فليكتب ، ومن باع فليشهد » وقال الشعبي كانوا يرون أن قوله « فإن أمن » ناسخ لأمره بالكتب . وحكى نحوه ابن جريح ، وذهب الربيع إلى أن ذلك واجب بهذه الألفاظ ، ثم خففة الله تعالى بقوله ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ . وقال الجمهور : الأمر بالكتابة ندب إلى حفظ الأموال ، وإزالة الريب ، وإذا كان الغريم تقياً فما يضره الكتاب ، وإن كان غير ذلك فالكتاب ثقاف له فى دينه ، وحاجة صاحب الحق .

(الحادية عشرة) قوله ﴿ وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ قال عطاء وغيره واجب على الكاتب أن يكتب . وقال الشعبي : وذلك إذا لم يوجد كاتب سواه ، فواجب عليه أن يكتب .

(الثانية عشرة) قوله تعالى ﴿ بِالْعَدْلِ ﴾ أى بالحق والمعدلة أى لا يكتب لصاحب الحق أكثر مما قاله ولا أقل ، وإنما قال بينكم ولم يقل أحدكم ، لأنه لما كان الذى له الدين يتهم فى الكتابة الذى عليه الدين ، وكذلك العكس ، شرع سبحانه كاتباً غيرهما يكتب بالعدل ، لا يكون فى قلبه ولا قلمه انحياز لأحدهما . (الثالثة عشرة) الباء فى قوله تعالى ﴿ بِالْعَدْلِ ﴾ متعلقة بقوله ﴿ وَلِيَكْتُبَ ﴾ وليست متعلقة بكاتب لأنه كان يلزم أن يكتب الوثيقة كاتب عدل فى نفسه ، وقد يكتبها صبي وعبد إذا فقها ، أما المنتصبون للكتابة — من الكتبة العموميين — فلا يجوز الترخيص لهم بالكتابة إلا إذا كانوا عدولا مرضيين . قال مالك (لا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل فى نفسه مأمون ، لقوله تعالى ﴿ وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾) .

(الرابعة عشرة) قوله تعالى ﴿ وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ ﴾ نهى الله الكاتب عن الإباء ، فقال الربيع : واجب على الكاتب إذا أمر أن يكتب ، وقال الحسن : ذلك واجب عليه فى الموضع الذى لا يقدر عليه كاتب غيره فيضر صاحب الدين إن امتنع ، فإن كان كذلك فهو فريضة ، وإن قدر على ذلك غيره فهو سعة إذا قام به غيره ، وحكى المهدوى عن الربيع والضحاك أن قوله : ﴿ وَلَا يَأْبُ ﴾ منسوخ بقوله : ﴿ وَلَا يَضَارُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ وللقرطبي بحث لطيف فى ذلك حيث يقول :

(هذا — الوجوب يتمشى على قول من رأى أو ظن أنه قد كان وجب في الأول على من اختاره المتبايعان أن يكتب ، وكان لا يجوز له أن يمتنع حتى نسخه قوله تعالى : ﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ فإنه لم يثبت وجوب ذلك على من أَراده المتبايعان كائناً من كان ، ولو كانت الكتابة واجبة ما صح الاستئجار بها لأن الإجارة على فعل القروض باطلة ، ولم يختلف العلماء فى جواز أخذ الأجرة على كتب الوثيقة .)

(الخامسة عشرة) قوله تعالى : ﴿ كما علمه الله فليكتب ﴾ المعنى كُتِبَ كما علمه الله ، أى فليفضل كما أفضل الله عليه .

(السادسة عشرة) قوله تعالى : ﴿ وليملل الذى عليه الحق ﴾ وهو المديون المطلوب يقر على نفسه بلسانه ، والإملاء والإملال لغتان أمل وأملئ ، فأمل لغة الحجاز وبنى أسد ، أما تميم فتقول : أمليت ، وجاء القرآن باللغتين ﴿ فهى تملئ عليه بكرة وأصيلا ﴾ وأمره تعالى بالتقوى فيما يمل ، ونهاه عن أن يبخس شيئاً من الحق ، والبخس النقص .

(السابعة عشرة) قوله : ﴿ فإن كان الذى عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل ﴾ فالذى عليه الحق إما مستقل بنفسه فهذا يُمل ، وإما سفيه مهلهل الرأى فى المال لا يحسن الأخذ لنفسه ولا الإعطاء مأخوذ من الثوب السفيه وهو الخفيف النسج .

(الثامنة عشرة) والضعيف قد مر فى البيوع والربا مزيد إيضاح له فى سوق حديث أبى داود والترمذى عن أنس « أن رجلاً على عهد النبى ﷺ كان يتناع وفى عقله ضعف ، فأتى أهله نبى الله ﷺ فقالوا : يا نبى الله احجر على فلان فإنه يتناع وفى عقله ضعف فدعاه النبى ﷺ فنهاه عن البيع ، فقال : يا رسول الله إني لا أصبر عن البيع ساعة . فقال رسول الله ﷺ : إن كنت غير تارك فقل : ها وها ولا خلافة » وهذا الرجل هو حبان بن منقذ الأنصارى والد يحيى وواسع ابنى حبان وذكره البخارى فى التاريخ .

(التاسعة عشرة) والذى لا يستطيع أن يمل كالأخرس ، والعجمي ، والأبله وما أشبه ذلك ، واختلاف العلماء فيمن يخدع فى البيوع وعمدتهم فى ذلك الروايات المستفيضة لقصة حبان بن منقذ ، واختصاصه بالخيار ثلاثاً كما أورد ذلك النووى فى الجزء التاسع من المجموع .

(الموفية عشرين) قوله تعالى : ﴿ فليملل وليه بالعدل ﴾ ذهب الطبرى إلى أن

الضمير في ﴿وليه﴾ عائد على الحق ، وأسند في ذلك عن الربيع وعن ابن عباس وقيل هو عائد على الذي عليه الحق وهو الصحيح ، وكيف تشهد البيعة على شيء وتدخل مالا في ذمة السفية بإملاء الذي له الدين ، إلا أن يمل صاحب الحق ويسمع الذي عجز عن الإملاء ، إذا لم يعجز عن الاعتراض إذا تحيف صاحب الحق .

(الحادية والعشرون) قوله : ﴿ فليملل الذي عليه الحق ﴾ يدل على أنه مؤتمن فيما يورده ، ويصدره ؛ وسيأتي في الرهن قبول قول الراهن مع يمينه إذا اختلف هو والمرتهن في مقدار الدين والرهن قائم إن شاء الله تعالى .

(الثانية والعشرون) إذا ثبتت صفة الولي كان إقراره جائزاً على يمينه كما سيأتي في الرهن والفرائض إن شاء الله تعالى .

(الثالثة والعشرون) فساد تصرف الصبي والمحجور عليه وفسخه كما سيأتي في الحجر إن شاء الله تعالى .

(الرابعة والعشرون) قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ اختلف الناس هل هي فرض أو ندب ، والصحيح أنها ندب .

قال الشافعي في باب السلم : وأحب الشهادة في كل حق لازم من بيع وغيره نظراً في المتعقب لما وصفت وغيره من تغير العقول .

(الخامسة والعشرون) قوله تعالى : ﴿ شهيدين ﴾ كل ما يترتب على الشهادة من الحقوق المالية والبدنية والحدود جعل لها شهيدين ما عدا الزنا .

(السادسة والعشرون) قوله تعالى : ﴿ من رجالكم ﴾ نص في رفض الكفار والصبيان والنساء والعبيد ، واختار القاضي أبو إسحاق المروزي أن المراد به الأحرار لنقص الرق وأجاز الشعبي والنخعي في الشيء اليسير ، وقوله : ﴿ من رجالكم ﴾ يعني الذين يتدانون ولهم إرادة كاملة في التصرف ، ولا يتفق هذا مع الرقيق وفي الشهادة بحث سيأتي :

(السابعة والعشرون) قوله تعالى : ﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ وفي شهادة المرأة فيما لا يحسن الشهادة فيه غيرها بحث سيأتي إن شاء الله تعالى .

(الثامنة والعشرون) جواز شهادة الصبي عند بعض الفقهاء لشهادة الصبيان في

الجراح ، وهو قول مالك فيما إذا لم يختلفوا ولم يفترقوا فى شهادتهم على الكبير ، أما شهادتهم فيما بينهم فقد قضى بها عبد الله بن الزبير ، ومنع الشافعى شهادة الصبيان ، وكذلك أبو حنيفة وأصحابه ، وسيأتى مزيد إن شاء الله تعالى .

(التاسعة والعشرون) عند الشافعى ومالك لما جعل الله سبحانه شهادة امرأتين بشهادة رجل وجب أن يكون حكمهما حكمه ، وسيأتى حكم اليمين فى الشهادة باختلاف الفقهاء فى ذلك .

(الموفية ثلاثين) شهادة النساء محصورة فى المال المحض من غير خلاف ، لأن حقوق الأموال أحفظ من حقوق الأبدان ، ولا تقبل شهادتهن فى النكاح والطلاق المحضين على تفصيل سيأتى .

(الحادية والثلاثون) قوله تعالى : ﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾ هذه الآية وإن كان الخطاب فيها لجميع الناس ولكن المتلبس بحكمها هم ولاية الأمور .

(الثانية والثلاثون) يدل أيضاً قوله تعالى : ﴿ ممن ترضون من الشهداء ﴾ على أن فى الشهود من لا يرضى ، على تفصيل سيأتى .

(الثالثة والثلاثون) الشهادة ولاية عظيمة ومرتبة شريفة هى قبول قول الغير على الغير ، ولذا شرط فيها الله تعالى الرضى والعدالة ، لأنه يحكم بشغل ذمة المطلوب بشهادته .

(الرابعة والثلاثون) ﴿ أن تضل إحداهما ﴾ والضلال عن الشهادة نسيان جزء منها وذكر جزء ، ومن نسى الشهادة جملة فليس يقال : ضالا .

(الخامسة والثلاثون) ﴿ فتذكر ﴾ خفف الذال والكاف ابن كثير وأبو عمرو وعليه فيكون المعنى أن تردّها ذكراً فى الشهادة وفيه بعد ، إذ لا يحصل فى مقابلة الضلال الذى معناه النسيان إلا الذكر ، وهو معنى قراءة الجماعة بالتشديد .

(السادسة والثلاثون) قوله تعالى : ﴿ ولا يَأْبَ الشهداء إذا ما دُعوا ﴾ قال الحسن : جمعت هذه الآية أمرين وهما : ألا تأبى إذا دعيت إلى تحصيل الشهادة ، ولا إذا دعيت إلى أدائها ، قال ابن عباس : وفى استدعائهم أو المعجىء إليهم . قال الشافعى فى باب السلم : ويحتمل أن يكون فرضاً على من حضر الحق أن يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة ، فإذا شهدوا أخرجوا غيرهم من المأثم ، وإن ترك من حضر الشهادة خفت . حرجهم بل لا أشك فيه ، وهذا أشبه معانيه به والله أعلم .

(السابعة والثلاثون) أداء الشهادة مندوب إذا لم يدع لقوله ﷺ « خير السب » الذى يأتى بشهادة قبل أن يسألها « فإذا خيف ضياع الحق وجب أدائها غير استدعاء لقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مِنْ شَهِيدٍ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ وفى الحديث : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » .

(الثامنة والثلاثون) من وجبت عليه شهادة فلم يؤدها ، وترتب على ذلك الذهاب بحق من الحقوق سقطت عدالته فلا يصح أدائه الشهادة بعد ذلك ، قال فى الأم : فأما من سبقت شهادته بأن شهد أو علم حقاً لمسلم أو معاهد فلا يسعه التخلّف عن تأدية الشهادة متى طلبت منه فى موضع مقطع الحق .

(التاسعة والثلاثون) قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾ فهذا النهى عن السأمة إنما جاء لتردد المدائنة عندهم فخيف عليهم أن يملوا الكتابة ، ويقول أحدهم : هذا قدر يسير لا احتياج إلى كتابته ، فأكد الله تعالى حفظ القليل والكثير .

(الموفية الأربعين) قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ يعنى أن يكتب القليل والكثير ويشهد عليه ذلك أعدل وأحفظ .

(الحادية والأربعون) قوله تعالى : ﴿ وَأَقُومُوا لِلشَّهَادَةِ ﴾ دليل على أن الشاهد لا يؤدى إلا ما يعلم ، فإذا لم يعلم قال : هذا خطي ولا أذكر الآن ما كتبت .

(الثانية والأربعون) قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ فى هذه الآية رفع الجناح عن عدم الكتابة فى كل مبيعة بنقد ؛ بلداً بيد ، وقد مر فى البيوع المرسلة .

(الثالثة والأربعون) قوله تعالى : ﴿ تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ يقتضى التقابض والبيعونة بالمقبوض ولا يتسنى ذلك فى الربايع والأرض . وكثير من الأشياء الثمينة لا يقبل البيعة ولا يغاب عليه ، لذلك حسن الكتابة فيها ، ولحققت فى ذلك مبيعة الدين والمسلم . قال الشافعى : البيوع ثلاثة : بيع بكتاب وشهود ، وبيع برهان ، وبيع بأمانة وقرأ هذه الآية . وكان ابن عمر إذا باع بنقد أشهد ، وإذا باع بنسيئة كتب .

(الرابعة والأربعون) قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ﴾ سبق بيان ذلك فى أول الباب . وقد روى عن ابن عباس أنه قال لما قيل له : إن آية الدين منسوخة . قال : لا والله . إن آية

الدَّيْنِ محكمة ليس فيها نسخ . قال الطبري : والإشهاد إنما جعل للطمأنينة ، وذئذ أن الله تعالى جعل لتوثيق الدين طرقاً ، منها الكتاب ، ومنها الرهن ، ومنها الإشهاد ، ولا خلاف بين علماء الأمصار أن الرهن مشروع بطريق الدب لا بطريق الوجوب ، فيعلم من ذلك مثله في الإشهاد ، وما زال الناس يتبايعون حضراً وسفراً ، وبراً وبحراً ، وسهلاً وجبلاً من غير إشهاد مع علم الناس بذلك من غير نكير ؛ ولو وجب الإشهاد ما تركوا النكير اه . وقد مر تفصيل ذلك في البيوع وما ورد فيه من الأحاديث .

(الخامسة والأربعون) وقوله تعالى : ﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ قد تشمل هذه الآية درء كل ما يؤدي إلى مضارة الشاهد ، كأن يوقف أمام الحكام زمناً يلحقه من جرائه مضارة ، أو يخاطب بلهجة تنم عن ازدراؤه وخدش حياته إن كان من أهل الفضل والعلم ، فإذا دعى إلى الشهادة واعتذر بمشاغله ، فلا يهان أو يعنف ، أو يكره على الشهادة .

(السادسة والأربعون) وقوله تعالى : ﴿ وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم ﴾ يعني مضارة الشاهد ، قال سفيان الثوري : إن أذية الكاتب والشاهد إذا كانا مشغولين معصية وخروج عن الصواب من حيث المخالفة لأمر الله ، وقوله ﴿ بكم ﴾ أى فسوق حال بكم .

(السابعة والأربعون) قوله تعالى : ﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم ﴾ وعد من الله بأن من اتقاه علمه وجعل في قلبه نوراً يفهم به ما يلقي إليه . وقد يجعل في قلبه فرقاناً ويفصلاً بين الحق والباطل . والله تعالى أعلم .

والحق أن هذه الآيات في السلف بلغت من شمول الأحكام واستيعاب صور العمل مع السنة الشريفة ما جعل الشافعي يقول : وما كتبت من الآثار بعد ما كتبت من القرآن والسنة والإجماع ليس لأن شيئاً من هذا يزيد سنة رسول الله ﷺ قوة ولا لو خالفها ولم يحفظ معها وهنها ، بل هي التي قطع بها العذر ، ولكننا رجونا الثواب في إرشاد من سمع ما كتبنا ، فإن فيما كتبنا بعض ما يشرح قلوبهم لقبوله ، ولو تنحت عنهم الغفلة لكانوا مثلنا في الاستغناء بكتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه ﷺ وما احتاجوا إذا أمر الله عز وجل بالرهن في الدين إلى أن يقول قائل : هو جائز في السلف أكثر ما في السلف أن يكون دينا مضموناً اه .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ١٨٥ ﴾ وينعقد بلفظ السلف والسلم ، وفي لفظ البيع وجهان من أصحابنا من قال : لا ينعقد السلم بلفظ البيع ، فإذا عقد بلفظ البيع كان بيعاً لا يشترط فيه قبض العوض في المجلس ، لأن السلم غير البيع فلا ينعقد بلفظه ، ومنهم من قال : ينعقد لأنه نوع بيع يقتضى القبض في المجلس فانعقد بلفظ البيع كالصرف ﴿ ١٨٦ ﴾ .

(الشرح) : هذا الخلاف لفظي ؛ لأن صورة السلم يمكن أن تكون نوعاً من أنواع البيوع مستثنى منها بإطلاق لفظ السلف أو السلم عليه ، ولا يؤثر الخلاف اللفظي في جوهره إلا أنهم قضوا في حالة ما إذا عقد بلفظ البيع ولم يقبضه في المجلس خرج بذلك عن أن يكون سلماً ، وكلام الشافعي في السلم في كل أنواعه يطلق عليه لفظ البيع فهو نوع خاص من أنواع البيوع أبيع فيه بعض ما هو ممنوع في صور البيوع الأخرى ومنع فيه بعض ما أبيع في البيوع الأخرى .

قال الشافعي في (باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة) :

ولو سلف رجل رجلاً مائة دينار في سلعة بعينها على أن يقبض السلعة بعد يوم أو أكثر كان السلف فاسداً ، ولا تجوز بيع الأعيان على أنها مضمونة على بائعها بكل حال ، لأنه لا يمتنع من فوتها ولا بأن لا يكون لصاحبها السبل على أخذها متى شاء هو لا يحول بائعها دونها إذا دفع إليه ثمنها ، وكان إلى أجل لأنها قد تلف في ذلك الوقت ، وإن قل ، فيكون المشتري قد اشترى غير مضمون على البائع بصفة موجودة بكل حال يكلفها بائعها ، ولا ملكه البائع شيئاً بعينه يتسلط على قبضه حين وجب له وقدر على قبضه .

أما منطوق ما جاء في الفصل فتأويله :

إن تسليم رأس المال في مجلس العقد شرط ، فلو تفرقا قبل قبضه بطل العقد ، ولو تفرقا قبل قبض بعضه بطل فيما لم يقبض ، وسقط بقسطه من المسلم فيه ، والحكم في المقبوض كمن اشترى شيئاً فتلف أحدهما قبل القبض . ولا يشترط تعيين رأس المال عند العقد ، بل لو قال : أسلمت إليك ديناراً في ذمتي في كذا ثم عين وسلم في المجلس فوجهان (أصحابهما) عند الأصحاب : الجواز .

(والثاني) المنع ، لأن الوصف فيه يطول بخلاف الصرف ، فلو قبض رأس المائ ثم أودعه عند المسلم قبل التفريق جاز ، ولو رده إليه عن دين — قال أبو العباس الروياني — : لا يصح لأنه تصرف قبل انبرام ملكه ، فإذا تفرقا فعن بعض الأصحاب أنه يصح السلم لحصول القبض وانبرام الملك ، ويستأنف إقباضه للدين . ولو كان له في ذمة رجل دراهم فقال : أسلمت إليك الدراهم التي لي في ذمتك في كذا . فإن أسلم مؤجلا أو حالا ولم يقبض المسلم فيه قبل التفريق — فهو باطل ، وكذا إن أحضره وسلمه في المجلس على الأصح ، وأطلق صاحب التتمة الوجهين في أن تسليم المسلم فيه في المجلس وهو حال ، هل يغني عن تسليم رأس المال ؟ والأصح المنع . هكذا أفاده النووي في الروضة ومنها نقلته .

(فرع) : قال الرافعي فيما إذا عقد السلم بلفظ الشراء كقوله : اشتريت ثوبًا صفته كذا في ذمتك عشرة دراهم في ذمتي : إن جعلناه سلمًا وجب تعيين الدراهم وتسليمها ، ومن نبه على ذلك المحاملي وأبو علي الفارقي وإسماعيل الحضرمي . أفاده الشيخ عبد الوهاب السبكي في الطبقات الوسطى في ترجمة أبو علي الفارقي ج ٧ ص ٥٩ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويثبت فيه خيار المجلس لقوله ﷺ : « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » ولا يثبت فيه خيار الشرط لأنه لا يجوز أن يتفرقا قبل تمامه ، ولهذا لا يجوز أن يتفرقا قبل قبض العوض ، فلو أثبتنا فيه خيار الشرط أدى إلى أن يتفرقا قبل تمامه ۞ .

(الشرح) : حديث « المتبايعان بالخيار » رواه الشيخان عن ابن عمر وحكيم ابن حزام ، ورواه الشيخان وأصحاب السنن إلا ابن ماجه بلفظ « البيع والمبتاع » عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ورواه أبو داود عن أبي هريرة ، وعن سمرة عند النسائي ، وعن ابن عباس عند ابن حبان .

(أما الأحكام) : فإنه لا يجوز في عقد السلم أن يتفرقا قبل توفر شروطه أن يكون في مجلس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ، وتسليم رأس المال في المجلس وتسمية مكان التسليم . قوله : ولهذا لا يجوز أن يتفرقا قبل قبض العوض ،

وذلك العوض هو رأس المال وهو الثمن الذي يجب تسليمه في المجلس الذي وقع العقد به قبل التفرق منه وقبل لزومه ، لأن لزومه كالتفرق إذ لو تأخر لكان في معنى بيع الدّين بالدين إن كان رأس المال في الذمة ، ولأن في السلم غرراً ، فلا يضم إليه غرر تأخير رأس المال ، فلا بد من حلول رأس المال كما قاله القاضي أبو الطيب كالصرف ، ولا يغني عنه شرط تسليمه في المجلس ، فلو تفرقنا قبل قبض رأس المال أو ألزمناه بطل العقد ، وكذلك إذا سلم بعضه بطل فيما لم يقبض ، وفيما يقابله من المسلم فيه ، وصح في الباقي بقسطه ، كما لو اشترى شيئين فتلّف أحدهما قبل القبض فيؤخذ منه ثبوت الخيار . هذا ما أخذ به الرملي عن صاحب الأنوار وخالف فيه السبكي ، ولو اختلفا فقال المسلم : أقبضتكَ بعد التفرق ، وقال المسلم إليه : قبله ، ولا بينة صدق مدعى الصحة ، كما علم مما مر فإن أقاما بينتين قدمت بينة المسلم إليه ؛ لأنها مع موافقتها للظاهر ناقلة والأخرى مستصحبة ، ولا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض رأس المال لأن تسليمه فيه تبرع ، وأحكام البيع لا تبنى على التبرعات وكذا لو قال : أسلمت إليك المائة التي في ذمتك مثلاً في كذا فإنه لا يصح السلم .

قال الرملي : فلو أطلق رأس المال عن تعيينه في العقد ، كأسلمت إليك ديناراً في ذمتي في كذا ثم عين وسلم في المجلس قبل التخاير جاز ، أي حل العقد وصح ، لأن المجلس حريم العقد فله حكمه . فلو أحال المسلم به المسلم إليه أو عكسه على ثالث له عليه دين فالحوالة باطلة بكل تقدير كما يعلم ذلك في بابه — أعني الحوالة — فإذا قبضه المحيل وهو المسلم إليه في الصورة الأولى في المجلس نص عليه ليعلم منه حكم ما لم يقبض فيه بالأولى فلا يجوز ، ومن ثم لو قبضه المحيل من المحال عليه أو من المحتال بعد قبضه بإذن له وسلمه في المجلس صح بخلاف ما لو أمره المسلم بالتسليم للمسلم إليه ، لأن الإنسان في إزالة ملكه لا يصير وكيلًا لغيره ، لكن المسلم إليه حينئذ وكيل للمسلم في القبض فيأخذه منه ثم يرده كما تقرر ، ولا يصح قبضه من نفسه خلافاً للقول . قال : ولو قبضه المسلم إليه وأودعه المسلم وهما بالمجلس جاز ، ولو رده إليه قرضاً أو عن دين جاز أيضاً على المعتمد من تناقص فيه ، لأن تصرف أحد المتعاقدين في مدة خيار الآخر إنما يمتنع إذا كان مع غير الآخر ، ولأن صحته تقتضي إسقاط ما ثبت له من الخيار أما معه فيصح ، ويكون ذلك إجازة منهما .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويجوز مؤجلاً للآية ويجوز حالاً لأنه إذا جاز مؤجلاً فلأن يجوز حالاً وهو من الغرر أبعد أولى ويجوز في المعدوم إذا كان موجوداً عند المحل ، لما روى ابن عباس رضى الله عنه قال : « قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمرة الستين والثلاث فقال : أسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم فلو لم يجز السلم في المعدوم لنهاهم عن السلم في الثمار الستين والثلاث ويجوز السلم في الموجود لأنه إذا جاز السلم في المعدوم فلأن يجوز في الموجود أولى لأنه أبعد من الغرر ﴾ .

(الشرح) : قوله (للآية) قصد قوله تبارك وتعالى : ﴿ إلى أجل مسمى ﴾ أما حديث ابن عباس فقد رواه الجماعة .

(أما الأحكام) : فجوازه مؤجلاً أمر مجمع عليه ، أما جوازه حالاً فجمهور المذاهب على خلافه ، ويستدلون بحديث ابن عباس « إلى أجل معلوم » على اعتبار الأجل في السلم شرطاً ، وفقهاء المذهب لم يختلفوا على جوازه حالاً وهم يجيبون على استدلال المخالفين بأن ذكر الأجل في الحديث ليس للاشتراط ، بل معناه إن كان لأجل فليكن معلوماً ، وتعقب بالكتابة فإن التأجيل شرط فيها ، وأجيب بالفرق لأن الأجل في المكاتب شرع لعدم قدرة العبد غالباً ، واستدل المخالفون بما أخرجه الشافعي عن ابن عباس أنه قال : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ .

وأجيب بأن هذا يدل على جواز السلم إلى أجل ، ولا يدل على أنه لا يجوز إلا مؤجلاً ، واستدل المخالفون بما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه قال : « لا تسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلاً » .

وأجيب بأن هذا ليس بحجة لأنه موقوف على ابن عباس ، وكذلك يجاب عن قول أبي سعيد الذي علقه البخاري ، ووصله عبد الرزاق بلفظ « السلم بما يقوم به السعر رباً ولكن السلف في كيل معلوم إلى أجل » .

وقد اختلف الأئمة في مقدار الأجل من ساعة إلى الميسرة ولو بلغت سنين ، والحق ما ذهبنا إليه من عدم اعتبار الأجل لعدم ورود دليل يدل عليه . وأما ما يقال من أنه بزم مع الأجل أن يكون بيعاً للمعدوم ولم يرخص فيه إلا في السلم ولا فارق بينه وبين البيع إلا الأجل ، فيجيب عنه بأن الصيغة فارقة وذلك كاف .

قوله (ويجوز السلم في الموجود إلخ) قلت : قال ابن رسلان : أما المعدوم عند المسلم إليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه اهـ . وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول الأجل ، فذهب جمهور الفقهاء في جوازه قالوا : ولا يضر انقطاعه قبل الحلول ، وقال أبو حنيفة : لا يصح فيما ينقطع قبله ، بل لا بد أن يكون موجوداً من العقد إلى المحل ، فلو أسلم في شيء فانقطع في محله لم يفسخ عند الجمهور ، وفي وجه عندنا يفسخ ، واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر « أن رجلاً أسلف رجلاً في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئاً فاختصما إلى النبي ﷺ فقال : « بما تستحل ماله ؟ » اردد عليه ماله » ، ثم قال : « لا تسلفوا في النخل حين يبدو صلاحه » وهذا نص في الثمر ، وغيره يقاس عليه ، ولو صح هذا الحديث لكان المصير إليه أولى لدلالته على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن أبيزى وعبد الله بن أبي أوفى ، فليس فيه إلا مظنة الإقرار منه ﷺ ، ولكن حديث ابن عمر هذا في إسناده مجهول ، فإن أبا داود رواه عن محمد بن كثير عن سفيان عن أبي إسحاق عن رجل نجراني عن ابن عمر ، ومثل هذا لا حجة فيه . ولو صح هذا الحديث لحمل على بيع الأعيان أو على السلم الحال الذي يقول به أصحابنا ، أو على ما قرب أجله .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ويجوز السلم في كل مال يجوز بيعه وتضبط صفاته كالأثمان والحبوب والثمار والثياب والدواب والعييد والجوارى والأصواف والأشعار والأخشاب والأحجار والطين والفخار والحديد والرصاص والبثور والزجاج وغير ذلك من الأموال التي تباع وتضبط بالصفات والدليل عليه حديث ابن عباس في الثمار ، وروى عبد الله بن أبي أوفى قال : « كنا نسلف ورسول الله ﷺ فينا في

الزيت والحنطة » وروى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن النبي ﷺ أمره أن يجهز جيشاً ، فنفدت الإبل ، فأمره أن يأخذ على قلاص الصدقة وكان يأخذ البعير بالبعير إلى إبل الصدقة » . وعن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال في السلم في الكرايس : « إذا كان ذرعاً معلوماً إلى أجل معلوم فلا بأس » وعن أبي النضر قال : « سئل ابن عمر رضى الله عنه عن السلم في السرقة قال : لا بأس » والسرقة الحرير . فثبت جواز السلم فيما رويناه بالأخبار وثبت فيما سواه مـ باع ويضبط بالصفات بالقياس على ما ثبت بالأخبار لأنه في معناه .

(الشرح) : حديث ابن عباس في الثمار مضى تخريجه في أول الباب وحديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه البخارى في كتاب السلم بلفظ « عن محمد بن أبي المجالد قال : « بعثنى عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنهما . فقالا : سله هل كان أصحاب النبي ﷺ في عهد النبي ﷺ يسلفون في الحنطة ؟ قال عبد الله : كنا نسلف نبيط أهل الشام في الحنطة والشعير والزيت في كيل معلوم إلى أجل معلوم » . أما حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، فقد رواه أبو داود في سننه ، وله شاهد عند سعيد بن منصور في سننه عن أبي معشر عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد « أن علياً باع بعيراً يقال له : عصيفر بأربعة أبعرة إلى أجل » والأثران عن ابن عباس وابن عمر رواهما أصحاب السنن .

(أما لغات الفصل) : قوله : الفخار بتشديد الخاء المعجمة الذى تصنع منه الأوانى والأصواف والأشعار من الضأن والمعز ، وقوله : الأشعار جمع شعر والواحدة شعرة والمقصود هنا ما ينبت على جلود المعز والوبر ما ينبت على جلود الإبل ، وقوله : فنفدت الإبل أى ذهبت ولم يبق منها شيء ، وقوله : قلاص جمع قلوص وهو من الإبل بمنزلة الشابة من النساء ، وقوله : الكرايس جمع كرباس وهو نسيج خشن ، وقوله : السرقة هى شقة الحرير وهى بضم السين الشمسية أى المشددة والراء المشددة المفتوحة .

(أما الأحكام) : فقوله (فى كل مال يجوز بيعه) خرج بذلك الخمر والخنزير والكلب وكل ما هو غير محترم من الحيوان ، وقوله (وتضبط صفاته) يعنى مما يمتنع الخلاف فيه إذا وصفت ، ويمكن تمييزها عن غيرها إذا وصفت بصفاتها قال الشافعى

فى باب ما يجوز من السلف : وأن يشترط عليه أن يسلفه فيما يكال كيلا أو فيما يوزن وزناً ومكيال وميزان معروف عند العامة ، فأما ميزان يريه إياه أو مكيال يريه فيشترطان عليه فلا يجوز وذلك لأنهما لو اختلفا فيه أو هلك لم يعلم ما قدره ، ولا يبالى كان مكيالاً قد أبطله السلطان أو لا إذا كان معروفاً وإن كان تمرأ قال : تمر صيحاني أو بردى أو عجوة أو جنيب أو صنف من التمر معروف فإن كان حنطة ، قال شامية أو ميسانية أو مصرية أو موصلية أو صنفاً من الحنطة موصوفاً ، وإن كان ذرة قال : حمراء ، ثم قال : وإن كان فى بعير قال : بعير من نعم بنى فلان ثنى غير موذن نقى من العيوب سبط الخلق أحمر مجفر الجنين إلخ ، وهذه الدواب يصفها بتاجها وجنسها وألوانها وأسنانها وأنسابها وبراءتها من العيوب إلا أن يسمى عيباً يتبرأ البائع منه ثم قال : وهكذا النحاس يصفه أبيض أو شهباً أو أحمر ثم قال : وأقل ما يجوز فيه السلف من هذا أن يوصف ما سلف فيه بصفة تكون معلومة عند أهل العلم إن اختلف السلف والمسلّف ، فكل ما وقعت عليه صفة يعرفها أهل العلم بالسلعة التى سلف فيها جاز السلف ؛ وكذلك قال الشافعى فى باب السلف فى الكيل : ولا خير فى السلف فى مكيل إلا موصوفاً ، ثم قال فى السلف فى الذرة : والذرة كالحنطة توصف بجنسها ولونها وجودتها ورداءتها وجدتها وعتقها وصرام عام كذا أو عام كذا ومكيلتها وأجلها ، فإن ترك من هذا شيئاً لم يجز ، وقال : لا يجوز السلف فى الحنطة فى أكمامها وما يكون من الذرة فى حشرها لأن الحشر والأكمام غلافان فوق القشرة التى هى من نفس الحبة التى هى إنما هى للحبة بقاء لأنها كمال خلقتها كالجلد تكمل به الخلقة لا يتميز منها إلى أن قال : فإن شبه على أحد بأن يقول فى الجوز واللوز يكون عليه القشر فالجوز واللوز مما له قشر لا صلاح له إذا رفع إلا بقشره ، لأنه إذا طرح عنه قشره ثم ترك عجل فساد .

وقال (وإن سلف فى وزن ثم أراد إعطاءه كيلا لم يجز من قبل أن الشئ يكون خفيفاً ويكون غيره من جنسه أثقل منه فإذا أعطاه إياه بالمكيال أقل أو أكثر مما سلفه فيه فكان أعطاه الطعام الواجب متفاضلاً أو مجهولاً ، وإنما يجوز أن يعطيه معلوماً ، فإن أعطاه حقه فذلك الذى لا يلزمه غيره ، وإن أعطاه حقه وزاده تطوعاً منه على غير شئ كان فى العقب فهذا نائل من قبه ، فإن أعطاه أقل من حقه وأبرأه المشتري مما بقى عليه فهذا شئ تطوع به المشتري فلا بأس به .

وقال فى تفريع الوزن من العسل : فإن سلف فى عسل فجاءه بعسل رقيق أريه أهل العلم بالعسل ، فإن قالوا : هذه الرقة فى هذا الجنس من هذا العسل عيب ينقص ثمنه لم يكن عليه أن يأخذه . وإن قالوا هكذا يكون هذا العسل . وقالوا : رق لحر البلاد أو لعله غير العيب فى نفس العسل لزمه أخذه . وقال : ألا ترى أنى لو أسلمت فى سمن ووصفته ولم أصف جنسه فسد من قبل أن سمن المعزى مخالف سمن الضأن ، وأن سمن الغنم كلها مخالف البقر والجواميس ، فإذا لم تقع الصفة على الجنس فسد السلف . وقال فى باب السلف فى السمن : والسمن فيه ما يدخن وما لا يدخن ، فلا يلزم المدخن لأنه عيب .

وقال فى السلف فى الزيت : وما اشترى وزنا بظروفه لم يجز شراؤه بالوزن فى الظروف لاختلاف الظروف ، وأنه لا يوقف على حد وزنها إلى أن قال : وإن يرضيا وأراد اللزم لهما وزنت الظروف قبل أن يصب فيها الإدام ثم وزنت بما يصب فيها ثم يطرح وزن الظروف ، وإن كان فيها زيت وزن فرغت ثم وزنت الظروف ثم ألقى وزنها من الزيت ، وما أسلف فيه من الإدام فهو له صاف من الرب والعكر وغيره مما خالف الصفاء (قلت) والظرف يشبه العلب التى يباع فيها الزيت فى زماننا هذا .

وقال فى السلف فى اللبن : يجوز السلف فى اللبن كما يجوز فى الزبد . ويفسد كما يفسد فى الزبد بترك أن يقول ما هو ما عز أو ضأن أو بقر ، وإن كان إبلا أن يقول : لبن غواد أو أوراك ، ويقول فى هذا كله لبن الرامية والمعلفة لاختلاف ألوان الروايع والمعلفة ، وتفاضلها فى الطعم والصحة والثلث ، فأى هذا سكت عنه لم يجز معه السلم ، ولم يجز إلا بأن يقول « حلياً » أو يقول « لبن يومه » لأنه يتغير فى غده .

وقال فى السلف فى الجبن رطبا ويابساً : والسلف فى الجبن كالسلف فى اللبن لا يجوز إلا بأن يشرط صفته حين يومه — إلى أن قال — ولا خير فيه إلا بوزن — إلى أن قال — ويشترط فيه جبن ماعز أو بقر أو ضائن — إلى أن قال — وكل ما كان عيباً فى الجبن عند أهل العلم من إفراط ملح أو حموضة طعم أو غيره لم يلزم المشتري .

وقال فى الصوف والشعر : ولا خير فى أن يسلم فى صوف غنم بأعيانها ، ولا شعرها إذا كان ذلك إلى يوم واحد فأكثر وذلك أنه قد تأتى الآفة عليه فتذهب أو تنقصه ، إلى أن قال : ولا خير فى أن يسلم فى ألوان غنم بأعيانها ولا زبدها ولا سمنها ولا لبنها ولا جبنها .

(فرع) : نوهنا بكلام الشافعى فى شرحنا لهذا الفصل بجواز السلف فى اللبن كما يجوز فى الزبد . وقد عقد فى الروضة فصلاً فى اللبن قال ؛

يجوز السلم فى اللبن ، ويبين فيه ما يبين فى اللحم سوى الأمر الثالث والسادس ، ويبين نوع العلف لاختلاف الغرض به ، ولا حاجة إلى ذكر اللون والحلاوة ، لأن المطلق ينصرف إلى الحلو ، بل لو أسلم فى اللبن الحامض لم يجز ، لأن الحموضة عيب ، وإذا أسلم فى لبن يومين أو ثلاثة فإنما يجوز إذا بقى حلوأ فى تلك المدة .

وإذا أسلم فى السمن يبين ما يبين فى اللبن ، ويذكر أنه أبيض أو أصفر ، وهل يحتاج إلى ذكر العتيق والجديد ؟ وجهان . قال الشيخ أبو حامد : لا بل العتيق نعيم لا يصح السلم فيه . وقال القاضى أبو الطيب : العتيق المتغير هو المعيب لا كل عتيق فيجب بيانه . وفى الزبد يذكر ما يذكر فى السمن وأنه زيد يومه أو أمسه .

ويجوز فى اللبن كيلاً ووزناً لكن لا يكال حتى تسكن رغوته ويوزن سكونها . والسمن يكال ويوزن ، إلا إذا كان جامداً يتجافى فى المكيال فيتعين الوزن ، وليس فى الزبد إلا الوزن ، وكذا اللبأ المجفف ، وقبل الجفاف هو كاللبن .

وأما المخيض الذى فيه الماء فلا يجوز السلم فيه . نص الشافعى رضى الله عنه : وإن لم يكن فيه ماء جاز ، وحيث لا يضر وصف الحموضة لأنها مقصودة فيه . هكذا أفاده النووى فى الروضة .

(فرع) : إذا أسلم فى الصوف قال : صوف بلد كذا ، وذكر لونه وطوله وقصره وأنه نخريفى أو ربيعى من ذكور أو إناث ، لأن صوف الإناث أشد نعومة ، واستغنوا بذلك عن ذكر اللين والخشونة ، ولا يقبل إلا خالصاً من الشوك والبر ، فإن شرط كونه مفسوك جاز ، إلا أن يعيبه الغسل والشعر والوبر كالصوف ، ويضبط الجميع وزناً .

قال البلقيني : المراد ألا يسلم فى صوف غنم معينة أو شعرها أو فى غير معينة غير الصوف والشعر آه .

(فرع) : قال الشافعى : ولا بأس أن تسلف فى شئ ليس فى أيدي الناس حين تسلف فيه إذا شرطت مجله فى وقت يكون موجوداً فيه بأيدي الناس . وقال فى صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز : من أسلف فى لحم فلا يجوز فيه حتى يصفه : لحم

ماعز خصى أو ذكر ثنى فصاعداً أو جدى رضيع أو فطيم إلى أن قال : ويشترط الوزن إلى أن قال : وإن شرط موضعاً من اللحم وزن ذلك الموضع بما فيه من العظم لأن العظم لا يتميز من اللحم كما يتميز التبن والمدر والحجارة من الحنطة (وقاسه على النوى فى التمر) .

وقال عن لحم الوحش والحيتان والرءوس والأكارع والسلف فى العطر وزنا ومتاع الصيدلة واللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجوهر والتبر غير الذهب والفضة وصمغ الشجر والطين الأرمنى وطين البحيرة والمختوم إلى أن وصل إلى السلف فى الحيوان قال : أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف بكرة فجاءته إبل من الصدقة فقال أبو رافع : فأمرنى رسول الله ﷺ أن أقضى الرجل بكرة ، فقلت : يا رسول الله إني لم أجد فى الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً . فقال رسول الله ﷺ « أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء » فهذا الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ وبه أخذ وفيه أن رسول الله ﷺ ضمن بغيراً بصفة وجنس وسن ، فكالدنانير بصفة وضرب ووزن ، وكالطعام بصفة وكيل ، وفيه دليل على أنه لا بأس أن يقضى أفضل مما عليه متطوعاً من غير شرط ، وفيه أحاديث سوى هذا ثم روى بإسناده عن أبي الزبير عن جابر قال : « جاء عبد فبايع رسول الله ﷺ على الهجرة ولم يسمع أنه عبد ، فجاء سيده يريد ، فقال النبي ﷺ : بعه فاشتره بعبدين أسودين ، ثم لم يبايع أحداً بعده حتى يسأله : أعبد هو أم حر ؟ » قال وبهذا نأخذ ، وهو إجازة عبد بعبدين ، وإجازة أن يدفع ثمن شيء فى يده فيكون كقبضه ، ثم روى الشافعى بإسناده « أن النبي ﷺ بعث مصداقاً له فجاءه بظهر مسن ، فلما رآه النبي ﷺ قال : هلك وأهلك ، فقال يا رسول الله إني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يداً بيد ، وعلمت من حاجة النبي ﷺ إلى الظهر ، فقال النبي ﷺ فذاك إذن . »

ومذهبنا أنه لا ربا فى الحيوان « وإنما النهى عن المضامين والملاقيح وحبل الحبلية مما كان أهل الجاهلية يتبايعونه » وهو مفصل فى أبواب الربا التى سبقت فى موطنها .

(فرع) : اختلف الفقهاء فى السلم فى الحيوان ؛ فروى لا يصح السلم فيه وهو قول الثورى وأصحاب الرأى . وروى ذلك عن عمر وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن جبير والشعبى والجوزجاني ، لما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : إن من

الربا أبواباً لا تخفى ، وإن منها السلم فى السن « ولأن الحيوان يختلف اختلافاً متبايناً فلا يمكن ضبطه ، وإن استقصى صفاته التى يختلف بها الثمن ، مثل أزعج الحاجبين ، أكحل العينين أقنى الأنف أشم العرنيين ، أهدب الأشفار ألقى الشفة ، بديع الصفة تعذر تسليمه لندرة وجوده على تلك الصفات ومذهبنا ومذهب أحمد صحة السلم فيه .

قال ابن المنذر : وممن رويناه عنه أنه لا بأس بالسلم فى الحيوان ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن والشعبي ومجاهد والزهرى والأوزاعى والشافعى وإسحاق وأبو ثور ، وحكاها الجوزجاني عن عطاء والحكم ، لأن أبا رافع قال « استسلف النبي ﷺ من رجل بكرا » رواه مسلم وقد سقناه عن الأم قبل . فأما حديث عمر فلم يذكره أصحاب الاختلاف ، ثم هو محمول على أنهم يشترطون من ضراب فحل بنى فلان . قال الشعبي « إنما كره ابن مسعود السلف فى الحيوان لأنهم اشترطوا نتاج فحل معلوم » رواه سعيد بن منصور . وقد روى عن علي أنه باع جملاً يدعى عصيفير بعشرين بغيراً إلى أجل ، ولو ثبت قول عمر فى تحريم السلم فى الحيوان فقد عارضه قول من سمينا ممن وافقنا .

(فرع) : قال الشافعى : « وإن كان السلف فى خيل أجزأ فيها ما أجزأ فى الإبل وأحب إن كان السلف فى الفرس أن يصف شيته مع لونه ، فإن لم يفعل فله اللون بهيماً ، وإن كان له شية فهو بالخيار فى أخذها وتركها ، والبايع بالخيار فى تسليمها وإعطائه اللون بهيماً » إلى أن قال : « وإن أتى على السن واللون والجنس أجزأه ، وإن ترك واحداً من هذا فسد السلف » إلى أن قال : « ولا يحل أن يسلف فى ذات رحم من الحيوان — على أن يوفأها وهى حبلى — من قبل أن الحمل ما لا يعلمه إلا الله ، وأنه شرط شيئاً فيها ليس فيها ، وهو شراء ما لا يعرف ؛ وشراؤه فى بطن أمه لا يجوز ، لأنه لا يعرف ولا يدري أكون أم لا . ولا خير فى أن يسلف فى ناقة ومعها ولدها موصوفاً ولا فى وليدة ولا فى ذات رحم من حيوان كذلك . ولكن إن أسلف فى وليدة أو ذات رحم من الحيوان بصفة ووصف بصفة ؛ ولم يقل ابنها أو ولد ناقة أو شاة ، ولم يقل ولد الشاة التى أعطأها جاز ، وسواء أسلفت فى صغير أو كبير موصوفين بصفة وسن تجمعهما أو كبيرين كذلك .

قال ولو سلف فى ذات لبون على أنها لبون كان فيها قولان (أحدهما) أنه جائز .

وإذا وقع عليها أنها لبون كانت له واللبن يتميز منها ولا يكون بتصرفها ؛ إنما هو شيء يخلقه الله عز وجل فيها ، كما يحدث فيها البحر وغيره ، فإذا وقعت على هذا صفة السلف كان فاسداً كما يفسد أن يقول : أسلفك في ناقة يصفها ، ولبن معها غير مكيل ولا موصوف . قال : وكل ما أسلفت من حيوان وغيره وشرطت معه غيره فإن كان المشروط معه موصوفاً يحل فيه السلف على الانفراد فسد السلف ، ولا يجوز أن يسلف في حيوان موصوف من حيوان رجل بعينه أو بلد بعينه ولا نتاج ماشية رجل بعينه ، ولا يجوز أن يسلف فيه إلا فيما لا ينقطع من أيدي الناس كما قلنا في الطعام وغيره . قال الشافعي في باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة أو يصلح منه اثنان بواحد .

فخالفنا بعض الناس في الحيوان فقال : « لا يجوز أن يكون نسيئة أبداً » قال وكيف أجزتم أن جعلتم الحيوان ديناً وهو غير مكيل ولا موزون ، والصفة تقع على العبدین ومعهما دنائير وعلى البعيرين وبينهما تفاوت في الثمن ؟ قال نقلناه ، قلنا أولى الأمور بنا أن نقول به بسنة رسول الله ﷺ في استسلامه بعيراً وقضائه إياه ، والقياس على ما سواها من سنته ، ولم يختلف أهل العلم فيه .

قال فاذا ذكر ذلك (قلت) أما السنة النص ، فإنه استسلف بعيراً . وأما السنة التي استدللنا بها فإنه قضى بالدية مائة من الإبل ؛ ولم أعلم المسلمين اختلفوا أنها بأسنان معروفة ، وفي مضي ثلاث سنين . وأنه ﷺ اقتدى كل من لم يطب عنه نفساً من قسم له من سبي هوازن بإبل سماها ست أو خمس إلى أجل .

قال : « أما هذا فلا أعرفه » قلنا فما أكثر ما لا تعرفه من العلم . قال : أفتأبى ؟ قلت نعم ولم يحضرنى إسناده . قال : ولم أعرف الدية من السنة . قلت وتعرف مما لا تخالفنا فيه أن يكاتب الرجل على الوصفاء بصفة ، وأن يصدق الرجل المرأة العبيد والإبل بصفة ؟ قال نعم . وقال : ولكن الآية تلزم الإبل ، إبل العاقلة وسن معلومة وغير معينة ، ولو أراد أن ينقص من أسنانها سنأ لم تجز ، فلا أراك إلا حكمت بها مؤقتة ، وأجزت فيها أن تكون ديناً . وكذلك أجزت في صداق النساء لوقت وصفة ، وفي الكتابة لوقت وصفة . ولو لم يكن رويها فيها شيئاً إلا ما جامعنا عليه من أن الحيوان يكون ديناً في هذه المواضع الثلاث أما كنت محجوجاً بقولك « لا يكون الحيوان ديناً وكانت علتك فيه زائلة ؟ »

قلت : قد جعله رسول الله ﷺ ديناً في السلف والدية ؛ ولم تخالفنا في أنه يكون في

موضعين آخرين ديناً في الصداق والكتابة ، فإن قلت : ليس بين العبد وسيده ربا ، قلت : أيجوز أن يكتبه على حكم السيد ، وعلى أن يعطيه ثمرة لم يبد صلاحها ؟ إلى أن قال : وقلت لمحمد بن الحسن : أنت أخبرتني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي البختري أن بنى عم عثمان أتوا وادياً فصنعوا شيئاً في إبل رجل قطعوا به لبن إبله ، وقتلوا فصالحا ، فأقى عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطى بواديه إبل مثل إبله وفصالحا مثل فصالحه فأنفذ ذلك عثمان ، فيروى عن ابن مسعود أنه يقضى في حيوان بحیوان مثله ديناً لأنه إذا قضى به بالمدينة وأعطيه بواديه كان ديناً ، ويزيد أن يروى عن عثمان أنه يقول بقوله ، وأنتم تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أسلم لعبد الله ابن مسعود في وصفاء أحدهم أبو زائدة مولانا ، فلو اختلف قول ابن مسعود فيه عندك فأخذ رجل ببعضه دون بعض ألم يكن له ؟ قال : بلى ، قلت : ولو لم يكن فيه غير اختلاف قول ابن مسعود ؟ قال : نعم ، قلت : فلم خالفت ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والإجماع ؟ قال : فقال منهم قائل : فلو زعمت أنه لا يجوز السلم فيه ويجوز إسلامه ، وأن يكون دية وكتابة ومهرًا وبعراً ببعيرين نسيئة ، قلت : فقله إن شئت . قال : فإن قلته ؟ قلت : يكون أصل قولك لا يكون الحيوان ديناً خطأ بحاله . قال : فإن انتقلت عنه ؟ قلت : فأنتم تروون عن ابن عباس أنه أجاز السلم في الحيوان ، وعن رجل آخر من أصحاب النبي ﷺ قال : إنا لنرويه .

قلت : فإن ذهب رجل إلى قولهما أو قول أحدهما دون قول ابن مسعود أيجوز له ؟ قال : نعم ، قلت : فإن كان مع قولهما أو قول أحدهما القياس على السنة والإجماع ؟ قال : فذلك أولى أن يقال به ، قلت : فتجد مع من أجاز السلم في الحيوان القياس فيما وصفت ؟ قال : نعم .

(فرع) : وقال الشافعي في السلف في الثياب : فإن شرطه صفيقاً نخيلاً لم يكن له أن يعطيه دقيقاً وإن كان خيراً منه ، لأن الثياب علة الصفيق النخين يكون أدقاً في اليد وأكثر في الحر ، وربما كان أبقى فهذه علة تنقصه ، وإن كان ثمن الأدق أكثر فهو غير الذي أسلف فيه وشرط لحاجته . وتكلم الشافعي عن السلف في الإلهب والجلود فلم يجزه سلماً ولا بيعاً إلا منظوراً إليه . قال : وذلك أنه لم يجز لنا أن نقيسه على الثياب لأننا لو قسمناه على الثياب لم يخل إلا مذكوراً مع صفته ، وليس يمكن فيه لاختلاف خلقته عن أن يضبط بفرع بحال وسيأتي في الفصل التالي إن شاء الله .

وأجاز الشافعي السلف في الخشب وأجازه خشباً بخشب ، بناء على قاعدة لا ربا فيما عدا الكيل والوزن من المأكول والمشروب كله والذهب والورق ، وما عدا هذا فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يداً بيد ونسيئة ، سلماً وغير سلم كيف كان إذا كان معلوماً ، والسلف في الخشب مذروعاً ومقيساً بالسنتي أو البوصة أو المتر ؛ وفي الكثير منها بالطن والمتر والكيل منها بالوزن والقياس .

(فرع) : تكلم الشافعي عن السلف في الحجارة والأرحية وغيرها حتى تكلم على أصنافها ، ومنع أن يسلف في أنقاض البيوت للمجازفة وعدم الدقة في قدرها . أما السلف في العدد فقد جعله الشافعي لا يجوز إلا مع مراعاة ما وصف من الحيوان الذي يضبط سنه وصفته وجنسه ، والثياب التي تضبط بجنسها وحليتها وذرعها ، والخشب الذي يضبط بجنسه وصفته وذرعه وما كان في معناه ، ولم يجز الشافعي السلف في البطيخ ولا القثاء ولا الخيار ولا الرمان ولا السفرجل ولا الموز ولا الجوز ولا البيض — أي يبيض كان ، دجاج أو حمام أو غيره — ولا البرتقال ولا اليوسفي ، وكذلك ما سواه مما يتبايعه الناس عدداً وما كان في معناه لاختلاف العدد ، واختلافه في الوزن لأن بعضها قد يزن الكيلو منها عدداً يختلف بعضه عن بعض فلا يضبط بعدد ولا وزن ، وما كان مما لا يضبط من صفة أو بيع عدد فيكون مجهولاً إلا أن يقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن كأن يقال : أسلفتك في طن من الموز المغربي يزن اثني عشر ألف أصبع أو طن من البطيخ لا تزيد حباته على ما تئين من النوع الفلاني ، لأن هذه الأنواع كلما قل عددها وزناً دل ذلك على كبر حجمها وجودة نوعها غالباً ، وتلحق بالمأكول من البقول حيث قال : وإن كان منه شيء يختلف صغاره وكباره لم يجوز إلا أن يسمى صغيراً أو كبيراً كالقنبيط تختلف صغاره وكباره ، وكالفجل وكالجزر وما اختلف صغاره وكباره في الطعم والثمن .

(فرع) : وكذلك لا يجوز في القصب عدداً ويجوز وزناً على الصفة التي أسلفناها كل ذلك فور قطعه ، ولو حفظ شيء من ذلك بالثلاجات فزاد وزنه من فعل الرطوبة فسد السلف . وإن جف في الشمس فنقص ذلك من وزنه أو من مذاقه فسد السلف ، ولا يجوز السلف فيما يفسد من تلقاء نفسه بمرور الزمن ، إذا لم يتميز عن حديث العهد بصنعيته كالأسمنت فإنه يفسد من تلقاء نفسه فلا يصلح للبناء ولا يمكن تمييزه من الصالح للبناء للاتفاق في الصفات الظاهرة . والله تعالى أعلم .

(فرع) : في مذاهب العلماء في تعريف السلم

ذكرنا أن مذهبنا أن السلم بيع شيء موصوف في ذمة بلفظ سلم كأن يقول : أسلمت إليك عشرين ديناراً في عشرين أردباً من القمح الموصوف بكذا ، على أن أقبضها بعد شهر مثلاً . أما إذا كان بلفظ البيع كأمر قال : بعني عشرين إردباً من القمح الموصوف بكذا أقبضها بعد مدة عشرين ديناراً فقيه خلاف . وجواز استبداله بغيره وشرط الخيار فيه . وبعضهم يقول : إنه سلم لأن العقد في معنى السلم ولا نظر للفظ ، فيصح استبدال ثمنه بغيره ، فإذا كان الثمن ذهباً فلا يصح أن يعطيه حنطة كما لا يصح استبدال الثمن — وهو المسلم فيه — فإذا أسلم في حنطة فلا يصح أن يدفع بدلها ذرة ، وكذلك لا يصح تأجيل قبض الثمن عن المجلس ، ولا يصح شرط الخيار فيه ، ولكن المعتمد أن السلم لا يتحقق إلا إذا ذكر لفظ السلم فإذا ذكر لفظ البيع كان بيعاً ، وهذا أحد أمور ثلاثة تتوقف على لفظ مخصوص وهي : السلم والنكاح والكتابة .

وللإمام الأزهري في كتابه الزاهر شرح غريب مختصر المزني قوله : قول جميع أهل اللغة أن سلم وأسلم وسلّم وأسلف وأسلف بمعنى واحد وهذا قول جميع أهل اللغة إلا أن السلف يكون قرضاً أيضاً ، وفي حديث النبي ﷺ : « أنه تسلف بكراً » معناه أنه اقترضه ليرد مثله وكذلك استسلفه ١ هـ ص ٢١٧ طبعة أوقاف الكويت .

أما مذهب أبي حنيفة فإنه يقول : السلم هو شراء آجل بعاجل ويسمى صاحب النقدين الذهب والفضة (مسلّم) وصاحب السلعة المؤجلة (مسلّم إليه) وتسمى السلعة (مسلّم فيه) ويسمى الثمن (رأس مال السلم) ولا يشترط في البيع أن يكون بلفظ السلم ولا بلفظ السلف بل ينعقد بلفظ البيع كما ينعقد البيع والشراء بلفظ السلم أيضاً .

فتوى حنيفة

وقد أفتى الشيخ أحمد هريدي مفتي الديار المصرية في بيع السلم على مذهب أبي حنيفة في الفتوى رقم ٩٨٢ المنشورة بالمجلد السادس من الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية .

المبادئ

١ — السلم بيع آجل بعاجل بشرط أن يتم التسليم في مدة أقلها شهر ، وهو جائز شرعاً متى استوفى العقد أركانه وشروطه .

- ٢ — لا يجوز للمشتري فيه توكيل البائع في بيع ما اشتراه قبل تسلمه منه ودخوله في ملكه ، لأنه توكيل ببيع ما لا يملك وهو غير جائز شرعاً .
- ٣ — لا يجوز للبائع إعطاء المشتري ثمن المبيع على أساس السعر الحاضر لأيلولة ذلك إلى بيع ثمن بضمن مع الزيادة فيكون ربا وهو محرم شرعاً .
- ٤ — اتفاقهما على فسخ العقد يقتضى رد الثمن الذى قبضه البائع فقط .
- سئل : من السيد /

بالطلب المقيم برقم ٧٦٠ سنة ١٩٦٥ م المتضمن السؤال الآتى :

اعتاد بعض الناس شراء الأرز وهو في بداية زراعته بمبلغ ١٢ جنيها للضريبة على أساس أن يتسلم منه المحصول بعد حصاده أرزا ، أو يوكل البائع في بيع الأرز نيابة عنه بالثمن الذى كان محددًا قبل هذا العام وهو ١٧ جنيها للضريبة ، وهذا على أساس أنه يبيع سلم كما قال بعض العلماء وأفتوا بحله وأخرجوه عن دائرة الربا . وفى هذا العام تسلم البائعون ثمن الأرز ١٢ جنيها للضريبة كما هى العادة إلا أن سعر الأرز ارتفع هذا العام وأصبح ٢٠ جنيها للضريبة ، فامتنع البائعون عن تسليم الأرز على أساس ١٧ جنيها كما هو المعتاد وطلب السائل عن حكم هذا البيع شرعاً علماً بأنه عند التسليم زادت قيمة الضريبة إلى عشرين جنيها

أجاب :

إن بيع آجل من أرز ونحوه بضمن عاجل هو المعروف عند الفقهاء ببيع السلم وهو جائز شرعاً على أن يتم تسليم المبيع بعد مدة أقلها شهر ، والواجب على المسلم إليه أن يُسَلِّمَ المُسَلَّمُ هَرائب الأرز حسب عقد السِّلْم متى كان العقد قد وقع صحيحاً ومستوفياً أركانه وشروطه شرعاً ، بأن يذكر في العقد ما يفيد كمية المبيع ونوعه وصفته ومقداره ووقت التسليم ومكانه والثمن المقبوض بما يرفع الجهالة ويمنع وقوع النزاع ولا يجوز للمشتري أن يوكل البائع « صاحب الأرز » في بيع القدر المتفق عليه قبل أن يتسلمه منه ويدخل في ملكه لأنه قبل ذلك يكون توكيلاً في بيع ما لا يملكه وهو لا يجوز شرعاً ، كما لا يجوز للبائع أن يعطى المشتري ثمن القدر المتفق عليه على أساس السعر الحاضر وقت ظهور المحصول وهو عشرون جنيها للضريبة أو سبعة عشر جنيها لأنه يؤول إلى بيع ثمن بضمن مع الزيادة فيكون ربا وهو حرام شرعاً ، وإنما الجائز أن يرد الثمن الذى قبضه فقط إذا اتفقا على فسخ العقد ، وإذا لم يتفقا على الفسخ فيجب على البائع « صاحب الأرز » أن يسلم المشتري القدر المتفق عليه من الأرز ، وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .

أما المالكية : فقد ذهبوا إلى أن السلم عقد معاوضة يوجب شغل ذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين . وخرج بقوله (بعين) كالإجارة فإن العوض منفعة ، وخرج بقوله غير متماثل العوضين (السلف) فإن المقترض يرد رأس المال كما هو .
وقال أحمد وأصحابه : السلم عقد على شيء يصح بيعه موصوف في الذمة إلى أجل . ويصح بلفظ البيع كأن يقول : ابتعت منك قمحا صفته كذا وكيله كذا أقبضه بعد شهر مثلا ، كما يصح بلفظ سلم وسلف ، بل يصح بكل ما يصح به البيع كتملكت وانتهت ونحوه .

(فرع) : في مذاهب العلماء في ذكر صفات المسلم فيه

ذكرنا أن مذهبنا أن ذكر الجودة ليس بشرط وكذلك الرداءة ، فإذا أطلق ينصرف الجيد إلى العرف وينزل على أقل درجاته ، ولكن يجوز أن يشترط الجودة والرداءة بشرط أن يكون للمسلم فيه صفات تضبطه وتعينه ويعرف بها ، على أن تكون هذه الصفات كثيرة الوجود ، فإن كانت نادرة فلا يصح السلم . فمثال ما له صفات كثيرة الوجود الحبوب في البلاد الزراعية والحيوان وغيرهما ، وعلى هذا تكون شروط السلم شروط البيع ما عدا رؤية المبيع ، فإنها شرط في صحة البيع — كما تقدم — بخلاف رؤية المسلم فيه ، فإنها ليست بشرط لأنه رخصة مستثنى من منع بيع المعلوم ويزيد السلم على البيع شروطا أخرى بعضها يتعلق برأس مال السلم ، وبعضها يتعلق بالمسلم فيه ، وكلها شروط لصحة عقد السلم ، فلا يصح إذا تغلف شرط منها ، فأما الذي يتعلق برأس المال فهو شرطان :

(الأول) : أن يكون رأس مال السلم حالا غير مؤجل فلا يصح تأجيله .

(الثاني) : تسليمه بالمجلس لأنه لو تأخر يكون بيع دين بدين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون رأس المال عيناً أو منفعة ، كأن يقول : أسلمت إليك سكنى دارى مدة كذا في نظير كذا من الغنم ، فلا بد من تسليمها ، وأما الذي تتعلق بالمسلم فيه فهي :

(أولا) بيان مكان تسليم المسلم فيه إن لم يكن المكان الذي حصل فيه العقد صالحا للتسليم سواء كان السلم حالا أو مؤجلا . أما إذا كان المكان صالحا للتسليم ، فإن كان نقله يحتاج إلى نفقات وجب البيان في السلم المؤجل دون الحال . وإذا كان نقله لا يحتاج إلى نفقات فلا يجب البيان سواء كان السلم حالا أو مؤجلا .

(ثانيا) : القدرة على تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل إن كان مؤجلا أو بالعقد إن كان حالا ، فإذا أسلم في فاكهة وأجل إلى أمد لا توجد فيه فلا يصح السلم .

(ثالثاً) : أن يكون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه عند وجوبه بلا مشقة ، ويجب التسليم في السلم الحال بالعقد ، وفي المؤجل بحلول الأجل ، وهذا الشرط من شروط البيع أيضاً ، فليس بزائد عليها ، وإنما يترتب عليه شيء آخر زائد على شروط البيع وهو ما إذا أسلم في شيء يندر وجوده كالجواهر الكبار والياقوت ، فإنه لا يصح السلم فيها ، كما سيأتى في الفصل بعد هذا .

وأما الحنفية فقالوا^(١) شروط السلم تنقسم إلى قسمين : قسم منها يرجع إلى العقد ، وقسم يرجع إلى البدل ، فأما الذي يرجع إلى العقد فهو شرط واحد ، وهو أن يكون العقد عارياً عن شرط الخيار للعاقدين أو لأحدهما . أما إذا كان رأس المال مستحقاً للغير وليس ملكاً لرب المسلم إليه في المجلس ثم تفرقا ، فللمالك الخيار في إجازة العقد وفسخه فلو أجازوه صح السلم ، وأما الذي يرجع إلى البدل فهو خمسة عشر شرطاً منها ستة في رأس المال وعشرة في المسلم فيه .

فأما التي في رأس المال فهي :

١ — بيان جنسه إن كان من النقدين الجنيهاً أو غيرها من أنواع العملة أو كان عيناً كالقمح أو الشعير أو غير ذلك .
٢ — بيان نوعه كأن يبين أن هذا الجنيه (مصرى أو انجليزى) أو هذا قمح (بعلى) أو مسقى .

٣ — بيان صفته كأن يقول : هذا جيد أو ردىء أو متوسط .

٤ — بيان قدره كأن يقول : خمسة جنيهاً أو عشرة أرباب من القمح أو الشعير . وهل تقوم الإشارة مقام بيان القدر أولاً ؟ نعم تقوم مقامه إذا كان الثمن من المزروعات أو المعدودات المتفاوتة ، فإذا قال له : أسلمت لك هذا أو هذه الصبرة من البطيخ في كذا فإنه يصح وإن لم يبين عدد أذرع الثوب ولا عدد الصبرة من البطيخ . أما إذا كان الثمن من المكيلات أو الموزونات فإن فيه خلافاً فقليل : الإشارة تكفى ، وقيل : لا تكفى ، ولا بد من بيان القدر .

٥ — أن يكون مقبوضاً في مجلس السلم وقد تقدم .

وأما العشرة التي في المسلم فيه فمنها الأربعة الأولى التي في رأس المال وهى بيان الجنس

(١) الفقه على المذاهب الأربعة للشيخ عبد الرحمن الجزيرى .

والنوع والوصف والقدر ، والخامس أن يكون مؤجلاً ، وقد تقدم بيانه ، والسادس : أن يكون الصنف موجوداً في الأسواق والسابع أن يكون مما يتعين بالتعيين . والثامن : بيان مكان الدفع فيما يحتاج إلى نفقات كالبر ونحوه . والتاسع : ألا يشتمل البدلان على علة ربا الفضل وهى القدر والجنس كما تقدم . والعاشر : أن يكون من الأجناس الأربعة المكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة والذرعيات .

وكذلك بيان قدره فلا بد أن يكون معلوم القدر بالكيل أو الوزن أو العدد أو الذراع فأما المكيلات فإنه يصح فيها السلم سواء كانت حبواً أو عسلاً أو لبناً أو سمناً أو تمرّاً ، وهل يصح أن يسلم فيها بالوزن أو لا ؟ خلاف . والمعتمد أنه يصح لأن المعول عليه إنما هو الضبط . ولا بد أن يكون قدر المكيال معروفاً بين الناس فلا يصح أن يقول له : أسلمت إليك ديناراً في عشرين قسبة من القمح إذا لم تكن القسبة مكيالاً معروفاً بين الناس كالكيله ونحوها ، وأما الموزونات فإنه يصح فيها السلم إلا إذا كانت أثماناً وهى النقودان من الذهب والفضة فلا يصح أن يقول : أسلمت إليك هذا الثوب في دينار زنته كذا آخذه بعد شهر مثلاً ، لأن الدينار لا يصح أن يسلم فيه لأن شرط السلم أن يكون المسلم فيه مما يتعين . وقد عرفت أن التقدين من الذهب والفضة لا تتعين بالتعيين . وهل يعتبر ذلك بيعاً للثوب بأن يجعل الثوب مبيعاً والدينار ثمناً مؤجلاً أولاً ؟ على قولين ، فقليل : يعتبر ورجحاً : بعضهم . وقيل : لا . وصححه بعضهم .

وأما المعدودات فإنه يصح السلم في المتقاربة منها كالجوز فإن آحاده متقاربة حتى إذا استهلك أحد شيئاً منها كان للمالكه الحق في أخذ مثله . أما المتفاوتة إذا استهلك فإنه يكون للمالكه قيمتها . ومن المتفاوتات القرع والرمان فلا يصح أن يقول : أسلمت إليك ديناراً في مائة بطيخة أو مائتي رمانة لأن آحاده متفاوتة فلا يمكن ضبطها ، ومن المتقارب بيض الدجاج لأنه وإن كان، بعضه أكبر من بعض ولكن الكمية التى يحتوى عليها البياض والصفار متقاربة ومثله بيض النعام إذا كان الغرض من شرائه أكله . إما إذا كان الغرض استعمال قشوره فإنه يكون متفاوتاً لأن بعض قشوره كبير وبعضه صغير . ومن المعدود المتقارب الفلوس كالقروش المعدنية المليمات فيجوز فيها السلم فيصح أن يسلم إليه ديناراً في مائة وعشرين قرشاً يأخذها بعد شهر هكذا نص عليه الشيخ عبد الرحمن الجزيرى في الجزء الثانى من الفقه على المذاهب الأربعة ص ٤٠٤ طبعة مطبعة الحضارة الشرقية .

ومن المعدود المتقارب اللين (الطوب النوى) وكذلك الآجر فيصح فيه السلم بشرط بيان صفة القالب الذى يضرب به كأن يقول حجمه كذا طولاً وعرضاً ونوع تربته . وأما

المنزوع كالثياب والبسط والحصير فإنه يصح فيها السلم أيضاً بشروط .

١ — أن يبين مقدار طوله وعرضه .

٢ — أن يبين صفته كأن يقول : ثوب غير مخيط من قطن أو كتان أو صوف أو

حرير .

٣ — أن يبين محل صنعه مصرى أو صينى أو باكستانى ، وإن كان حريراً طبيعياً ذكر

وزنه وطوله وعرضه .

قالوا — ولا يزال هذا الكلام للحنفيين — : ويصح السلم في السمك المجفف الذي فيه الملح كالرنجة والبكلاء ثم إن كان كبيراً فإنه يصح فيه السلم بالعدد وإن كان صغيراً فإنه يصح فيه وزناً وكيلاً فيصح أن يسلمه ديناراً فأكثر على أن يأخذ به عدداً معيناً من سمك البكلاء الموصوف بالأوصاف التي تعينه كفرنساوى أو نرويجى إن كان كبيراً أما إذا كان صغيراً كالسردين المجفف المملوح فإنه يجوز وزناً وكيلاً^(١) .

قالوا : وكذلك يصح السلم في السمك الطرى ولكن إن كان لا ينقطع في وقت من الأوقات صح فيه بدون قيد . أما إن كان ينقطع في بعض الأحيان كالجهات التي يتجمد فيها الماء في الشتاء فلا يوجد فيها السمك فإن الأجل يجب أن يكون ملاحظاً فيه وجود السمك فلا يصح امتداده إلى الزمن الذي ينقطع فيه .

ولا يصح السلم في الحيوان مطلقاً ، وهل يصح في أطرافه بعد ذبحه كالأكارع والرأس على خلاف المشهور أنه لا يصح أيضاً كالحيوان وقال بعضهم : لا بأس به وزناً بعد ذكر النوع وباقي الشروط . وكذلك اللحم فيه خلاف والفتوى عندهم صحة السلم في الخطب بالقت أو الوزن ولا يصح السلم في الحشيش الأخضر والبرسيم ، وإذا ضبط بما لا يؤدي إلى نزاع فإنه يجوز . ولا يصح السلم في العقيق والبلور ونحوهما لتفاوت أحادهما تفاوتاً كبيراً وكذا لا يصح في اللآلئ الكبار ، أما اللآلئ الصغيرة التي تباع وزناً فإنه يصح فيها السلم فيجوز أن يقول للصائغ ونحوه أسلمتكم مائة دينار في لؤلؤة صفتها كذا وزنتها كذا .

(أما الحنابلة) : فقد جعلوا شروط السلم سبعة :

١ — أن يصف المسلم فيه بما يختلف به الثمن اختلافاً ظاهراً بأن يذكر جنسه ونوعه ولونه وبلده وكونه قديماً أو جديداً .

(١) هذا الحكم في غاية الغرابة إذ أن الأسماك المجففة تتجافى في الكيل فلا يمكن ضبطها ولا تحديد المكيل منها . (ط) .

- ٢- أن يذكر قدره ولا بد أن يكون المكيال معروفا عند العامة .
- ٣- أن يشترط أجلا معلوما .
- ٤- أن يكون المسلم فيه كثير الوجود في وقته أما إن كان نادراً كالعنب في غير وقته فإنه لا يصح .
- ٥- أن يكون رأس المال مضبوطا في مجلس العقد .
- ٦- أن يكون المسلم فيه ديناً في الذمة ، فإذا أسلم في دار أو عين موجودة فإنه لا يصح .
- ٧- أن يكون المسلم فيه من الأمور التي تضبط صفاتها كالمكيلات والموزونات والمعدودات والمنروعات فأما المكيلات فيصح السلم فيها سواء كانت حبوباً أو غيرها كاللبن والأدهان والعسل ونحوه فإن أسلم في حبوب فإنه يشترط أن يصفه بأربعة أمور :
- (١) ذكر النوع فيقول مثلاً قمح بعل أو مسقى أو موانى .
 - (٢) ذكر البلد فيقول قمح مكسيكى أو استرالى أو هندى أو صعيدى .
 - (٣) ذكر قدر الحب من الصغر والكبير .
 - (٤) ذكر القديم والجديد وكذلك العدس يذكر نوعه كصحيح أو مجروش وكونه قديماً أو جديداً وهكذا .

ولا يصح السلم في القمح إلا إذا فصل من تبنة ومثله باقى الحبوب . فإذا أسلم في تمر فإنه يشترط أن يذكره فيقول تمر ويذكر لونه فيقول أحمر أو أصفر وجودته ورداءته واليابس أو الرطب . وإذا أسلم في عسل ضبط فصله ومرعاه برتقالى أو قطنى أو برسىمى أو وردى ومصفى أو بشمعه . وإذا أسلم في سمن ضبط نوعه وهل هو ضأنى أو بقرى أو جاموسى وأخضر أو أبيض أو أصفر ويذكر بلده منوفى أو صعيدى ولا معنى للذكر قدمه لأن القدم عيب يرد به . ويصف الزبد بأوصاف السمن ويزيد عليها زيد يومه أو أمسه . وإذا أسلم في لبن ضبطه بنوع الحيوان ومرعاه ولا يحتاج إلى ذكر اللون أو اليوم لأنه إذا أطلق انصرف إلى حلب اليوم .

(فرع) : وأما الموزونات فإنه يصح فيها السلم كالخبز والفاكهة واللحم النىء ولو مع عظمه أو رصاصاً أو نحاساً أو غير ذلك . فإذا أسلم في لحم فينبغى بيان نوعه من بقر أو جاموس أو ضأن أو معز وبيان سنه وذكوره وأنثوته وكونه خصياً أو فحلاً وكونه رضيعاً أو فطيماً معلوماً وراعياً سميناً أو هزيلاً فإن كان السلم في لحم طير فإنه لا حاجة فيه إلى

ذكر الأنوثة والذكورة إلا إذا كانت تختلف قيمته بهما كلحم الدجاج فإن الديك الرومى أعلا ثمنا من أنثاه والديك البلدى أقل ثمنا من أنثاه فلا حاجة إلى أن يبين موضع القطع فيقول من الفخذ مثلا ، إلا إذا كان الطير كبيراً يؤخذ بعضه كلحم النعام فإنه يبين موضع القطع لاختلاف العظم ولا يصح السلم في اللحم المطبوخ أو المشوى وإذا أسلم في السمك فينبغى أن يذكر نوعه من بلطى أو بورى أو شيلان أو غير ذلك وكبره وصغره وسمته وهزاله وكونه طريا أو مملوحا (بكلاء) .

(فرع) : وإذا أسلم في معدن كالرصا ص والنحاس والحديد فإنه يضبطه بذكر نوعه ولونه وكل ما يختلف به ثمنه كالنحاس الأصفر والأخضر والأبيض ونعومته وخشونته ومن الحديد كونه زهراً أو صلباً أو فولاداً . ولا يصح السلم في الفلوس وزنا بشيء موزون فإن كانت الفلوس وزنية فلا يصح أن يسلم فيها بشيء يباع بالوزن ، كأن يقول : أسلمت إليك ثوباً من الحرير كذا وزنه في قروش من معدن النيكل وزنها كذا فإنه لا يصح تحقق علة ربا النسبة فيها وهو الوزن الذى لا يحل بيع موزون مع التفاضل نسبة أما إن كانت الفلوس عديدة فإنه يصح السلم فيها على الأصح لأنه عرض لا ثمن . وقيل : لا يصح على أنه يصح السلم في الأثمان الخالصة بشرط أن يكون رأس المال غير سلم ، فيصح أن يقول له : أسلمت لك هذا الثوب في دينار آخذه بعد شهر . أما إذا قال له : أسلمت لك هذا الجنيه في ستة من الريالات آخذها بعد شهر مثلاً فإنه لا يجوز لأنه يكون ربا .

(فرع) : وأما المعلوم المختلف الذى تتفاوت آحاده فإنه لا يصح السلم فيه إلا في الحيوان لأنه هو الذى يمكن ضبط صفاته . فلا يصح في بيض ولا رمان ولا يطبخ إلى غير ذلك من الأشياء المختلفة التى تباع عدداً . وقيل : يصح في المتقارب منها كالجوز وبيض الدجاج ويضبط الحيوان بذكر سنه وذكورته وأنوثته وسمته وهزاله وكونه راعياً أو معلوفاً ويذكر لونها وفي الإبل يذكر نتاج بنى فلان والسن بنت مخاض أو بنت لبون ويذكر لونها وكونها ذكراً أو أنثى وتذكر الخيل بذكر أوصاف الإبل الأربعة ويذكر في اللبن التراب الذى ضرب منه وكذلك يذكر في الثياب ما يترتب على ذكره وعدمه من اختلاف في الثمن اختلافاً ظاهراً .

واختلفت الحنابلة فيما يباع كيلاً بالوزن كأن قال : أسلمت لك جنيناً في قنطارين من القمح على وجهين (أحدهما) يصح (والثاني) لا . واختار الأول أكثرهم .

وقالت المالكية : شروط السلم الزائدة على شروط صحة البيع سبعة :

١ - قبض رأس المال كله . ويجوز شرط الخيار في رأس المال أو في المسلم إليه قبل فقس رأس المال مدة ثلاثة أيام لا أكثر ، ولو كان رأس المال داراً على المعتمد . فإن نقد رأس المال فسد للعقد بشرط الخيار وذلك لأنه بعد أن يقبض المسلم إليه (الذي هو في حكم المائع) رأس المال الذي هو في حكم الثمن مع شرط الخيار كان رأس المال متردداً بين كونه سلفاً يصح أن يأخذه من دفعه ، وبين كونه ثمناً فلا يتعقد السلم . وإذا شرط نقد رأس المال مع شرط الخيار بطل العقد أيضاً ، وإن لم يتعقد بالفعل ، لأن الشروط لازم للمشروط حتى ولو نزل عن الشرط ، فإن العقد لا يرجع صحيحاً . وإذا تطوع رب السلم ونقده رأس المال ، فإن كان معيناً كشوب معين أو حيوان معين فإنه يصح . أما إن كان غير معين كالجنه فإنه لا يصح .

ويصح أن يكون رأس المال منفعة شيء معين كسكنى دار أو استخدام حيوان فإذا قال نه : أسلمتلك سكنى دارى مدة كذا في عشرين نعمة أخذها بعد شهر مثلاً فإنه يصح . أما جعل المنفعة بدلاً عن الدين ففيه خلاف . فإذا كان عند نهار دين فكلفه بعمل صلبوق واحتسب له نفى حواربه قولان ولا بد من قبض الدار عندهم التي جعلت منفعتها رأس مال قبل تمام ثلاثة أيام . أما الحيوان فيحور تأخير أكثر بدون أن يشترط التأخير لأن الحيوان يجوز تأخير كذا سواء جعل رأس المال أو جعله منفعة . أما إذا شرط التأخير فإنه لا يجوز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل :) وأما ما لا يضبط بالصفة فلا يجوز السلم فيه لأنه يقع البيع فيه على مجهول وبيع المجهول لا يجوز . قال الشافعى رحمه الله : ولا يجوز السلم في النبل لأن دقته وغلظه مقصود وذلك لا يضبط ولا يجوز في الجواهر كاللؤلؤ والعقيق والياقوت والفيروزج والمرجان لأن صفاءها مقصود ، وعلى قدر صفائها يكون ثمنها وذلك لا يضبط بالوصف ولا يجوز السلم في الجلود لأن جلد الأوراك غليظ وجلد البطن رقيق ولا يضبط قدر رفته وغلظه ولأنه مجهول المقدار لأنه لا يمكن ذرعه

لاختلاف أطرافه ولا يجوز في الرق لأنه لا يضبط رفته وغلظه ويجوز في الورق لأنه معلوم القدر معلوم الصفة ﴿ ١٠٠ ﴾ .

(الشرح) : قوله : الفيروزج هو من الجواهر الثمينة سماوى اللون والنسبة إليه فيروزى ، والمرجان صغار اللؤلؤ ، والرق بفتح الراء وتشديد القاف جلد رقيق يكتب عليه .

أما أحكام الفصل : في باب السلف في الإهاب والجلود . قال الشافعى : ولا يجوز السلف في جلود الإبل ولا البقر ولا إهاب الغنم ولا جلد إهاب من رَقٍّ ولا غيره ولا يباع إلا منظوراً إليه ، قال : وذلك أنه لم يجوز أن نقيسه على الثياب لأننا لو قسناه عليها لم يحل إلا مذكوراً مع صفته ، وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته عن أن يضبط بذرع بحال ، ولو ذهبنا نقيسه على ما أجزنا بصفة لم يصح لنا ، وذلك أننا نجز السلف في بعر من نعم بنى فلان ثنى أو جذع موصوف فيكون هذا فيه كالذرع في الثوب ، ويقول : رباع وبازل ، وهو في كل سن من هذه الأسنان أعظم منه في السن قبله حتى ينتهى عظمه وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع وهذا لا يمكن في الجلود — إلى أن قال رحمه الله — : هكذا الجلود لا حياة فيها وإنما تفاضلها في ثخانتها وسعتها وصلابتها ، ومواضع منها ، فلما لم نجد خبراً نتبعه ولا قياساً على شيء مما أجزنا السلف فيه لم يجوز أن نجز السلف فيه .

أما الجواهر الثمينة فقد قال الشافعى رحمه الله في باب السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجواهر : لا يجوز عندى السلف في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا في الياقوت ولا في شيء من الحجارة التي تكون حلياً من قبل أنى لو قلت : سلفت في لؤلؤة مدحرجة صافية وزنها كذا وكذا وصفتها مستطيلة ووزنها كذا ، كان الوزن في اللؤلؤة مع هذه الصفة نستوى صفاته وتباين ، لأن منه ما يكون أثقل من غيره فيتفاضل بالثقل والجودة وكذلك الياقوت وغيره ، فإذا كان هكذا فيما يوزن كان اختلافه لو لم يوزن في اسم الصغير والكبير أشد اختلافاً . ولو لم أفسده من قبل الصفاء ، وإن تباين وأعطيته أقل ما يقع عليه اسم الصفاء أفسد من حيث وصفت ، لأن بعضه أثقل من بعض ، فيكون الثقلية الوزن بينها وهى صغيرة وأخرى أخف منها وزناً بمثل وزنها وهى كبيرة ، فيتباينان في الثمن تبايناً متفاوتاً ولا أضبط أن أصفها بالعظم أبداً إذا لم توزن اهـ .

قال النووي في المنهاج : ولا يصح فيما لو استقصى وصفه عن وجوده كاللؤلؤ الكبار والياوقيت وجارية وأختها أو ولدها . وخرج بقوله « اللؤلؤ الكبار » الأنواع الصغيرة الدقيقة التي لا تستعمل في الزينة ، وإنما التي تطلب للتداوى ، وضبطها الجويني بسدس دينار ، ولا يصح في العقيق كما قال الماوردي ، بخلاف البللور ، فإنه لا يختلف ، ومعياره إن كان مسطحا بقياس مساحته وسمكه .

(فرع) : السلف في الرعوس والأكارع فيها قولان (أحدهما) لا ، وهو أحد قولي الشافعي وقول أبي حنيفة لعدم انضباطه بكيل أو وزن ، كما مضى في ذكر السلم عند أبي حنيفة ، ولا عدد منفرد . وذلك قد يشتهر ما يقع عليه اسم الصغير وهو متباين ، وما يقع عليه اسم الكبير وهو متباين . (والقول الثاني) : نعم . وهو قول أحمد ومالك والأوزاعي وأبي ثور ، لأنه لحم فيه عظم يجوز شراؤه ، فجاز السلم فيه كبقية اللحم ، وهو أحد القولين عند الشافعي . قال في الأم :

ولا يجوز عندى السلف في شيء من الرعوس من صغارها ولا كبارها ولا الأكارع — إلى أن قال — ولو تحامل رجل فأجازه لم يجز عندى أن يؤمر أحد بأن يميزه إلا موزونا . قم قال : وإلجازه وجه يحتل بعض مذاهب أهل الفقه ما هو أبعد منه . ١ هـ .

قوله : « ويجوز في الورق » قلت : إذا كان السلم فيه في نوع مقدور عليه للناس جاز ، ولا يجوز أن يسلم في ورق ياباني حيث لا يوجد إلا (راكتا) وهو ورق مصنوع في مدينة الإسكندرية ولا يسلم في وزن من الورق الراكتا لا يقوم المصنع بإشاعته في السوق وتمكين من أراده من نيئه . وصفات الورق ومصادره وأوزانه وأحجامه في زماننا هذا ينبغي أن يتحرز التجار فيها ، وأكثرهم يشيع بينهم السلم في تجارة الورق ، فلا يصح إلا موصوفاً بوزنه وبلده ولونه وعلامته^(١) ، فيقول كذا طن من الورق الروماني من ٧٠ جراماً أو ٧٥ جراماً بوبين أو رزم في صناديقها أو جزائري وزن كذا أو صيني أو غير ذلك إن قدر عليه ، وإلا فسد السلم ، لأن العلم إما بالرؤية وإما بالوصف — لأنه في الذمة — فينبغي مراعاة ما ذكرنا وهو متفق عليه عند الشافعي وأحمد ومالك وأبي حنيفة قولاً واحداً .

(١) العلامة التي يقال لها الماركة كالبوريجار والفيريانو والمانيقولد والستانية والطبع إلى آخر أصناف الورق التي لا حصر لها .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز فيما عملت فيه النار كالخبز والشواء ، لأن عمل النار فيه يختلف فلا يضبط ؛ واختلف أصحابنا في اللبأ المطبوخ ، فقال الشيخ أبى حامد الإسفرايينى ، رحمه الله : لا يجوز لأن النار تعقد أجزائه فلا يضبط ، وقال القاضى أبو الطيب الطبرى رحمه الله : يجوز لأن ناره لينة. ﴾ .

(الشرح) : قوله : « لا يجوز فيما عملت فيه النار » وهو قول الأصحاب . قال النووى رحمه الله تعالى : ولا يصح فى المطبوخ والمشوى ، ولا يضر تأثير الشمس ، والأظهر منعه فى رعوس الحيوان اهـ . والظاهر أن منع السلم فيما منته النار علته عدم انضباط تأثير النار فيها ، وإلا لو أمكن انضباط ذلك صح السلم فيه لجواز السلم فى الصابون والسكر والفانيذ واللبأ والدبس ، وقد نبه المصنف على تصحيح ذلك فى كتابه التنبيه فى كل ما دخلته نار خفيفة ، ومثل ببعض المذكورات ، وإن خالف فى ذلك ابن المقرئ تبعاً للأسنوى ، ويؤيد صحة ذلك تصحيحهم للسلم فى الآجر المطبوخ . قال الشريينى الخطيب فى المغنى من كتب المذهب : وعليه يفرق بين بائى الربا والسلم بضيق باب الربا . فإن قيل : قول النووى كغيره (إن نار ما ذكر لطيفة) خلاف المشاهد . وهو كلام من لا عهد له بعمل السكر . أجيب بأن مراده اللطيفة المضبوطة ، كما عبرت به ، وصرح الإمام ببيع الماء المغلى بمثله ، فيصح السلم فيه وفى ماء الورد لأن ناره لطيفة كما جزم به الماوردى وغيره . وكذلك أجازوا السلم فى العسل المصفى بالنار ، لأن تصفيته بها لا تؤثر ؛ لأن ناره لطيفة للتميز . ويجوز فى الشمع والقند — وهو السكر الخام — والخزف والفحم .

وقول النووى (والأظهر منعه فى رعوس الحيوان) ، وذلك لاحتوائها على أجزاء مختلفة من المناخر والمشافر وغيرها — ويتعذر ضبطها — أى حرارة الشمس وتأثيرها .

وقد منع النووى السلم فى البرمة المعمولة ، وهى القدر ، ولا يصح فى القمقم والطنجير والكوز والطست أو الطشت ونحوها كالأباريق والخاوية والأسطال الضيقة الفتحات لندرة اجتماع الوزن مع الصفات المشروطة ولتعذر ضبطها إما لاختلاف الأجزاء فى الدقة والغلظ فكأن كالجلد ، أو المخالفة أعلاها أو وسطها لأسفلها ، أما الخلد المقطع ، فقد قال

الشريينى الخطيب فى المغنى : يجوز فيها وزناً لانضباطها لأن جملتها مقصودة ، وما فيها من التفاوت يجعل عفواً ، ولا يصح فى الرق لما ذكر .

(مسألة) : إذا كانت البرمة المعمولة لا يجوز فيها السلم ، فهل يصح فى البرمة المصبوبة فى قالب ؟ الراجح جوازه . قال الأشمونى : « والمذهب جواز السلم فى الأوانى المتخذة من الفخار » وهذا محمول على ما إذا ضبط بالقوالب ولم تختلف أجزاؤه اختلافاً يصعب وصفه منضبطاً ، وذلك لأن المعمولة هى التى تحفر بالآلات . والله أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز فيما يجمع أجناساً مقصودة لا تتميز كالفالية والتد والمعجون والقوس والخف والحنطة التى فيها الشعير لأنه لا يعرف قدر كل جنس منه ، ولا يجوز فيما خالطه ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء والحنطة التى فيها الزوان لأن ذلك يمنع من العلم بمقدار المقصود ، وذلك غرر من غير حاجة فمنع صحة العقد ، ويجوز فيما خالطه غيره للحاجة . كخل التمر وفيه الماء والجبن وفيه الإنفحة والسّمك المملوح وفيه الملح ، لأن ذلك من مصلحته فلم يمنع جواز العقد ويجوز فى الأدهان المطيبة ، لأن الطيب لا يخالطه وإنما تعبق به رائحته ولا يجوز فى ثوب نسج ثم صبغ لأنه سلم فى ثوب وصبغ مجهول ، ويجوز فيما صبغ غزله ثم نسج لأنه بمنزلة صبغ الأصل ، ولا يجوز فى ثوب عمل فيه من غير غزله كالقرونى لأن ذلك لا يضبط . واختلف أصحابنا فى الثوب المعمول من غزلين ، فمنهم من قال : لا يجوز لأنهما جنسان مقصودان لا يتميز أحدهما عن الآخر فأشبهه الفالية ، ومنهم من قال : يجوز لأنهما جنسان يعرف قدر كل واحد منهما ، وفى السلم فى الرءوس قولان : (أحدهما) يجوز لأنه لحم وعظم فهو كسائر اللحوم . (الثانى) لا يجوز لأنه يجمع أجناساً مقصودة لا تضبط بالوصف ، ولأن معظمه العظم وهو غير مقصود ﴾ .

(الشرح) : قوله : « الفالية » طيب مختلط فيه المسك بماء الورد والكافور والعنبر ؛ وأول من سماها بذلك سليمان بن عبد الملك « والد » بفتح النون نوع من الطيب معرب ، وهو من العود كما فى المصباح ، والصواب أنه مزيج من المسك والعنبر والعود ، وأما الزوان فهو حب يخالط الحنطة فيكسيها رداءة ، والمعجون خليط كثيف من الطيب ، والقوس معروف .

أما الأحكام : فقد قال الشافعي في باب السلف في الشيء المصلح لغيره :

(كل صنف حل السلف فيه وحده فخلط منه شيء بشيء غير جنسه مما يبقى فيه فلا يزياله بحال سوى الماء ، وكان الذي يختلط به قائما فيه ، وكان مما يصلح فيه السلف ، وكانا مختلطين لا يتميزان ، فلا خير في السلف فيهما من قبل أنهما إذا اختلطا فلم يتميز أحدهما من الآخر لم أدر كم قبضت من هذا وهذا ، فكنت قد أسلفت في شيء مجهول ، وذلك مثل أن أسلم في عشرة أرطال سوق لوز فليس يتميز السكر من دهن اللوز ، ولا اللوز إذا خلط به أحدهما ، فيعرف القابض المبتاع كم قبض من السكر ودهن اللوز واللوز ، فلما كان هكذا يبعأ كان مجهولا ، وهكذا إن أسلم إليه في سوق ملتوت مكيل ، لأنني لا أعرف قدر السوق من الزيت ، والسوق يزيد كيله باللتات ، ولو كان لا يزيد كان فاسداً ، من قبل أني ابتعت سوقا وزيتاً والزيت مجهول ، وإن كان السوق معروفا هـ .
(قلت) : ويجوز أن يسلف في لحم مقدد كالبسطرمة إذا تحدد صنفها من الحيوان ؛ وكونها سمينة أو حمراء مع فصل ما يغشاها من البهار ، ويفسد السلم إذا أخفى هذا البهار أوصافها ، ويعفى عنه إذا لم يخف أوصافها ، لأنه كالملاح في السمك المملح وهو مما يصلحه فجاز به . ويعفى عن مس الشمس له والأظهر منعه في رعوس الحيوان لتعدد أجزائها وأشعارها كما نص على ذلك النووي في المنهاج . ولا يجوز في لحم مشوى أو مطبوخ (أولا) : لدخوله النار . (وثانيا) : لخفاء أوصافه ولعدم تقدير ما أخذت منه النار . وخالف أصحاب أحمد ومالك والأوزاعي وأبو ثور ، فجعلوا حكم ما مسته النار من ذلك حكم غيره ما عدا بعض الحنابلة وهو ضعيف عندهم .

ويجوز في الثياب كالقطن أو الكتان أو الصوف إن كانت هذه الأصناف خالصة من الخلط ، أو كان خلطها مما يمكن تقديره وضبطه بدقة . على أن يذكر في العقد النوع والبلد الذي ينسج فيه إن اختلف به الغرض . وقيل يغنى ذكر النوع عنه وعن الطول ، وهو اختيار الشريفي الخطيب ، على أن يذكر الطول والعرض والغلظ والدقة ، والصفافة والرقعة والنعومة والخشونة ، لاختلاف الغرض بذلك ، وذكر في البسيط اشتراط اللون في الثياب وقال الأذرعى : هو متعين في الثياب كالحرير والقز والوبر . وكذا القطن ببعض البلاد منه أبيض ومنه أشقر خلقة ، وهو عزيز وتختلف الأغراض والقيم بذلك ، ويجوز فيما صبغ غزله قبل النسج قال الماوردي : يجوز إذا بين ما صبغ به وكونه في الشتاء أو الصيف واللون وبلد الصبغ .

أما المصبوغ بعد النسيج فقد ذهب النوى في المنهاج إلى أنه الأقيس وليس الأصح ، والأصح منعه ، وبه قطع الجمهور ، وهو المنصوص في البويطى ، وفرق في الأم بينه وبين ما صبغ غزله ثم نسج بأن الغزال إذا صبغ ثم نسج يكون السلم في الثوب ، وإذا صبغ بعد النسيج فكأنه أسلم في الثوب والصبغ معاً والصبغ مجهول . وهو قول أصحاب أحمد قال الماوردى : ولا يجوز السلم في الكتان على خشبه ويجوز بعد دقه ، أى وبعد نفضه ، ويجوز أن يكون قصده النفض ، فيذكر بلده وطوله ونعمته وخشونته ، ويصح السلم في القم ولا يصح في المكنوز منه كالعجوة في القواصر كما نقله الماوردى عن الأصحاب ولو أسلم في تمر منزوع النوى ففى صحته وجهان في الحارى يظهر منهما الصحة .

قال النوى : والحنطة كسائر الحبوب كالتمر ، أعنى في الشروط المطلوبة فيبين نوعها كالشامى والمصرى والصعيدى والبحيرى ، وأبيض أو أحمر أو أسمر . قال السبكي : وعادة الناس اليوم — أى على عهده رحمه الله تعالى — لا يذكرون اللون ولا صغر الحبات وكبرها ، وهى عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعى والأصحاب ، فينبغى أن ينبه عليها اهـ . ولأصحاب أحمد فى ذكر الصفات واستقصائها . قال ابن قدامة : ولا يجب استقصاء كل الصفات لأن ذلك يتعذر ، وقد ينتهى الحال فيها إلى أمر يتعذر تسليم المسلم فيه ، إذ يعد تسليم المسلم فيه عند المحل بتلك الصفات كلها ، فيجب الاكتفاء بالأوصاف الظاهرة التى يختلف الثمن بها ظاهراً .

قلنا : يجمعنا مع القائلين بذلك ما هو مقرر عندنا وعندهم من اشتراط أن يكون السلم عام الوجود عند المحل ، فإذا تحقق هذا مع الصفات كلها مستقصاة صح السلم . أما إذا تعذر وجوده عاماً فلا يصح التعاقد ابتداء والصفات التى نذكرها إنما ترد إذا كان لذكرها أثر فى القيمة أو الثمن أو الجودة أو الرداءة فبطل الخلاف ، والله أعلم .

قال النوى فى المنهاج : ولا يصح فيما لو استقصى وصفه عز وجوده اهـ . وإذا رجعنا إلى تفصيل الصفات فى المسلم فيه عند ابن قدامة ، رحمه الله ، وجدناه يقول : ويصف البر بأربعة أوصاف ، النوع ، فيقول سييلة أو سلمونى ، والبلد فيقول : حورانى أو بلقاوى أو سمالى ، وصغار الحب أو كباره . وحديث أو عتيق ، وإن كان النوع الواحد يختلف لونه ذكره ولا يسلم فيه إلا مصفى ، وكذلك الحكم فى الشعير والقطنيات وسائر الحبوب . (قلت) : وبهذا قلنا . قال النوى بعد ذلك الصفات فى الحيوان

تفصيلاً ، وكله على التقريب . وقد مضى تفصيل مذهب أحمد ومالك وأبى حنيفة وبسطه آنفاً .

قوله : والخف ، وكذلك النعل بالأولى لعدم انضباط أجزائها ، ولأن النعل يشتمل على الجلد وغير الجلد من القماش والورق والخيط والمواد اللاصقة . لأن بها ظاهرة وبطانة وحشواً والعقد لا يفى بذكر أوضاعها وأقذارها . قال الشرييني الخطيب في المغنى : وأما الخفاف المتخذة من شيء واحد ومثلها النعال فيصح السلم فيها إن كانت جديدة واتخذت من غير جلد كالثياب المخيطة والأمتعة ، وكذلك لا يجوز السلم في القسي — جمع أقوس — ويجمع على أقواس — وهي تصنع من خشب وعظم وعصب ، وكذلك النبل المريش — بفتح الميم وكسر الراء — لاختلاف وسطه وطرفيه دقة وغلظة ؛ وتعذر ضبطه ، وهو أحد القولين عند الحنابلة ، أما النبل قبل خرطه وتريشه فيصح لتيسر ضبطه قولاً واحداً .

ولا يصح السلم في الكشك — وهو بفتح الكاف ، وتنطقه العامة بكسرهما — لعدم ضبط حموضته . ولا يصح السلم في الخبز وذلك عند أكثر الأصحاب ، وإن صح عند مالك والشافعي وأحمد وأبى ثور والأوزاعي بناء على اعتبار أن ما مسته النار لا يفارق ما لم تمسه النار إذا انضبط ، قال الأصحاب في الخبز : لا يصح لتأثير النار فيه تأثيراً لا ينضبط ، ولأن ملحه يقل ويكثر ، والقول الثاني صحته ، وصححه الشافعي ومن تبعه ، وحكاها المزني عن النص الصحة لأن ناره مضبوطة والملح غير مقصود والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز السلم في الطير لأنه لا يضبط بالسن ولا يعرف قدره بالذرع ولا يجوز السلم في جارية وولدها ولا في جارية وأختها لأنه يتعذر وجود جارية وولدها أو جارية وأختها على ما وصف ، وفي الجارية الحامل طريقتان : (أحدهما) : لا يجوز السلم فيها لأن الحمل مجهول (والثاني) : يجوز لأن الجهل بالحمل لا حكم له مع الأم كما نقول في بيع الجارية الحامل وفي السلم في شاة لبون قولان : أحدهما لا يجوز لأنه سلم في شاة ولبن مجهول والثاني : يجوز لأن الجهل باللبن لا حكم له مع الشاة كما

نقول في بيع شاة لبون ﴿ ١٠٠ ﴾ .

(الشرح) : قد قال النووي — خلافاً للمصنف — يصح السلم في الطير ويذكر النوع والصغر ، وكبر الجثة .

قال الشرييني في شرح المنهاج : والسن إن عرف ، ويرجع فيه للبائع كما في الرقيق ؛ والذكورة أو الأنوثة إن أمكن التمييز وتعلق به الغرض .

(فرع) قال الأذرعى : الظاهر أنه لا يجوز السلم في النحل ، وإن جوزنا بيعه ، لأنه لا يمكن حصوه بعدد ولا وزن ولا كيل وأنه يجوز السلم في إوزة وأفراخها ، ودجاجة وأفراخها إذا سمي عددها . قال الرملى وتابعه تلميذه الشرييني : وما قاله في هذه مردود ، يعنى في الإوزة والدجاجة وأفراخهما إذ هي داخله في قولهم : حكم البيمة وولدها حكم الجارية وولدها . قوله : « لا يجوز السلم فيها لأن الحمل مجهول » قال الشافعى : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : « لا ربا في الحيوان وإنما نهى من الحيوان عن ثلاث عن المضامين والملاقيح وحبل الحبله » والمضامين ما في ظهور الجمال والملاقيح ما في بطون الإناث وحبل الحبله بيع كان أهل لجاهلية يتبايعونه ، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم ينتج ما في بطنها . قال الشافعى ولا خير في أن يسلم في جارية بصفة على أن يوفها وهي حبل ، ولا في ذات رحم من الحيوان على ذلك من قبل أن الحمل لا يعلمه إلا الله هـ .

قوله « وفي السلم في شاة لبون قبلًا » قال الشافعى في باب صفات الحيوان إذا كانت ديناً : ولو سلف في ذات در على أنها لبون كان فيها قولان (أحدهما) أنه جائز ، وإذا وقع عليها أنها لبون كانت له ، كما قلنا في المسائل قبلها ، وإن تفاضل اللبن كما يتفاضل المشى والعمل (والثانى) لا يجوز من قبل أنها شاة بلبن لأن شرطه ابتياع له ، واللبن يتميز منها ولا يكون بتصرفها ، إنما هو شيء يخلقه الله عز وجل فيها كما يحدث في البعر وغيره ، فإذا وقعت على هذا صفة المسلف كان فاسداً ، كما يفسد أن يقول : أسلفك في ناقة يصفها ولبن معها غير مكيل ولا موصوف ، وكما لا يجوز أن أسلفك في وليدة حبل ، وهذا أشبه القولين بالقياس والله أعلم هـ .

(فرع) : قال النووي في المنهاج : ولا يصح السلم فيما ينذر وجوده كلحم الصيد بموضع العزة ، ولا فيما لو استقصى وصفه عز وجوده كاللؤلؤ الكبار والياقوت وجارية وأختها أو وبداها هـ . ويلحق بالجارية وولدها الشاة وولدها أو سخلتها والله أعلم .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وفي السلم في الأواني المختلفة الأعلى والأسفل كالإبريق والمنارة ولكرّاز وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنها مختلفة الأجزاء فلم يجز السلم فيها كالجلود (والثاني) يجوز لأنها يمكن وصفها فجاز السلم فيها كالأسطال المربعة والصحاف الواسعة ، واختلف أصحابنا في السلم في الدقيق فمنهم من قال : لا يجوز وهو قول أبي القاسم الداركي رحمه الله لأنه لا يضبط ، والثاني : يجوز لأنه يذكر النوع والنعومة والجودة فيصير معلوماً ولا يجوز السلم في العقار لأن المكان فيه مقصود والتمن يختلف باختلافه فلا بد من تعيينه والعين لا تثبت في الدمة ﴾ .

(الشرح) : قوله : الكراز — بضم الكاف وفتح الراء مخففة ومشددة ثم ألف فزأى — زنة غراب وorman ، وهو القارورة أو كوز ضيق الرأس .

أما أحكام الفصل : فقد قال النووي رحمه الله تعالى : ولا يصح في مختلف كبرمة معمولة وجلد وكوز وطسى ومقمق ومنارة وطنجير ونحوها ، ويصح في الأسطال المربعة وفيما صب منها في قالب . (قلت) عدم صحة السلم فيما ذكر بسبب اختلاف بعض الآنية من حيث شكلها وقوامها ففي البرمة المعمولة وهي المحفورة بآلة وفي الإبريق الذي يختلف أسفله عن أعلاه في سعته من أسفل ثم ينساب ضيقه إلى أعلى قليلاً قليلاً ثم يبلغ غاية الضيق المناسب لشكله عند الرقبة ثم يعوج صنبوره إلى الأمام كرقبة الأوزة وذلك مع امتداد عنقه إلى أعلاه ، وقد يكون له غطاء متحرك ، وفي الكراز كذلك اتساع من أسفل وضيق من وسطه وأعلاه ، وفي الطسى أو الطست حافة كالطوق تتدلى من طرفه الأعلى مع اختلاف في أسفله عن أعلاه . كل هذه الأصناف التي وصفناها هل يجوز فيها السلم ؟ قولان (أحدهما) لا ، وذلك لعدم استطاعة المتعاقدين تحديد وصفها بالعبارة ، وهذا قول أصحاب أحمد . أما الأسطال المربعة والصحاف الواسعة فيجوز فيها قولاً واحداً .

قال ابن قدامة : وإن أسلم في الأواني التي يمكن ضبط قدرها وطولها وسمكها ودورها ، كالأسطال القائمة الحيطان والطسوت جازاً هـ .

قلت : لا يشترط عندنا ذكر الجيد أو الرديء في العقد ويحمل مطلقه على أجودها .

(فرع) : اختلف الأصحاب في الدقيق فذهب أبو القاسم الداركي إلى عدم الجواز لأنه لا يضبط ، والقول أنه يجوز لإمكان ذكر النعومة والجودة والنوع وبذلك يصير معلوماً مقدوراً عليه ، فلو أسلم في دقيق (علامة أو زيرو^(١)) جاز لانضباط النوع وإمكان القدرة عليه لدى عامة الناس فإذا تعذر ذلك على الناس فسد السلم فيه والله أعلم .

(فرع) : استحدثت في أزماننا هذه من أسباب الصنعة أدوات لم تكن معروفة عند أئمتنا السابقين رضوان الله عليهم كالمذياع والمرناة وهو جهاز يأتيك بالصورة والصوت (تليفزيون) من بعيد والثلاجة الكهربائية والغسالة الكهربائية وكل نوع من هذه الأنواع له من التركيب وتنوع القطع وتباين الأجزاء ما يصعب على المتعاقدين ضبطه ، فإن أمكن تحديد النوع والعلامة وكان مع الجهاز دليل مطبوع مكتوب يوضح أجزائه ومقاديرها وأبعادها وقوتها وكان المتعاقدان خبيرين بأسرارها كوكيل المؤسسة لصنع الأجهزة أو توزيعها جاز السلم بينهما ، أما إذا لم يكن عليهما بدقائق هذه الأجهزة بحيث يمكن تغيير مصباح ، أو محرك جيد ووضع بدله أقل جودة أو قديم فسد السلم لانعدام العلم والإحاطة بدقائق الجهاز ويؤخذ من قول الشافعي في الأم في باب لحم الوحش جواز سؤال أهل العلم به . فإن بينوا عيباً رد بالعيب ، وإلا فلا .

كما يجوز السلم في السيارة عن طريق الحجز متى عرف المشتري نوعها وعلامتها وتاريخ إخراجها كقولهم فيات أو سيات موديل كذا ورقم كذا .

(فرع) : لا يجوز السلم في أنواع الأثاث إذا كان يشتمل على الحشايا والأسلاك اللولبية والقطن والكارينا والجلد والقماش والطلاء وما أشبه ذلك لعدم إمكان انضباطه وتشابه الرديء منها بالجيد والله أعلم .

(فرع) : العقار يختلف مكانه من شارع كبير إلى أزقة ضيقة إلى نواحي الطرقات إلى واجهة في ميدان فسيح مما يجعل كل مكان يختلف ثمنه باختلاف موقعه ، وقد يكون مكان مكتظ بالسكان والأهلين وهو أقل سعراً من مكان لا كثافة فيه بالأهلين . ومن هنا كان اختلاف الثمن مع اختلاف الغرض يجعل ثبوت العين بالصفات المطلوبة في الدقة

(١) الدقيق العلامة أو الزيرو وهو أجود الدقيق وأعلاه صنفاً ويصنع منه الفطائر وأنواع الحلوى .

أمراً مستحيلاً ، ومن ثم لا يجوز السلم في العقار كما قال المصنف . ومع ذلك فمما تغاين الناس به للضرورة حجز الشقق في العمارات وشراؤها للمأوى لذوى الحاجة مع العلم بمساحتها وموقعها ودرجتها التي تقوم بها كالعادي والاقتصادي والتميز والمتوسط والممتاز وفوق الممتاز وتاريخ تسليمها والاطلاع على رسمها الهندسي الموضح لتفاصيلها ومراقبتها وقد يكون الرسم صورة مصغرة لها كالواقع الحقيقي سواء بسواء .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز السلم إلا في شيء عام الوجود مأمون الانقطاع في المحل فإن أسلم فيما لا يعم كالصيد في موضع لا يكثر فيه أو ثمرة ضيعة بعينها أو جعل المحل وقتاً لا يأمن انقطاعه فيه لم يصح لما روى عبد الله بن سلام رضى الله عنه أن زيد بن سبعة قال لرسول الله ﷺ : « يا محمد هل لك أن تبيعني تمراً معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بنى فلان ؟ فقال : لا يا يهودى ولكن أبيعك تمراً معلوماً إلى كذا وكذا من الأجل » ولأنه لا يؤمن أن يتعذر المسلم فيه وذلك غرر من غير حاجة فمنع صحة العقد .

(الشرح) : حديث عبد الله بن سلام مر ذكره في البيوع وبيان درجته وفي بابهِ لأنس في الطبراني في الكبير والبخاري وفيه موسى بن عبيدة الرضى وهو ضعيف أورده الهيثمي في مجمع الزوائد . وزيد بن سبعة كان من أحبار اليهود ، أسلم وشهد مع النبي ﷺ مشاهد كثيرة وتوفي في غزوة تبوك مقبلاً إلى المدينة روى عنه عبد الله بن سلام ، وكان عبد الله بن سلام يقول : قال زيد بن سعية — بالياء — ما من علامات النبوة شيء إلا وقد عرفته في وجه محمد ﷺ وشرف وكرم ، وهذه الرواية وقعت قبل أن يسلم زيد . والرسول ﷺ لم يقل لليهودى بعد إسلامه : يا يهودى ، فعرف أنها كانت قبل إسلامه . وقال النووي في التهذيب : هو أحد أحبار اليهود وأكثرهم علماً ومالاً أسلم وحسن إسلامه وشهد مع النبي ﷺ مشاهد كثيرة ، وخبر إسلامه طويل مشهور وأبوه سعية بسين مهملة مفتوحة ، وقال القلعى إنها مضمومة وهو غريب وهو بالنون ويقال بالياء حكاهما أبو عمر ابن عبد البر وغيره ، قال ابن عبد البر : النون أكثر واقتصر الجمهور على النون . اهـ .

(أما أحكام الفصل) : فإنه مكمل لما سبق أن بيناه من أقوال الفقهاء في أن السلم لا يصح في شيء ينذر وجوده ، ونتيجة لذلك لا يصح إلا في عام الوجود مأمون الانقطاع في

الحل المحدد لتسليمه فيه وفي الوقت المعين ، فإن كان موسمياً ، أعنى يكثر في وقت من العام إلى أجل ما ، ثم يقل في الأسواق أو ينذر أو ينقطع فيصح السلم فيه إلى موسمه الذي يكثر فيه ويعم الأسواق ، ويصح السلم في الأصناف المستوردة في وقت السلم ، وتعرض السفن في البحار للمخاطر نادر الحدوث ، وهو أشبه بتعرض القوافل التي تحمل السلع في الماضي لمخاطر الطريق ، ولم يمنع ذلك من السلم ، أما وقت الحروب فيمتنع السلم فيها .

قال النووي : ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله لم يفسخ على الأظهر فيتخير المسلم بين فسخه وبين الصبر حتى يوجد ، فلو علم قبل الحل انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الأصح اهـ .

أما السلم في الصيد فقد أجازاه الشافعي في لحمه كلحم الأنيس ، قال في الأم : ولحم الوحش كله كما وصفت من لحم الأنيس إذا كان ببلد يكون بها موجوداً لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه بحال جاز السلف فيه ، وإذا كان يختلف في حال ويوجد في أخرى لم يجز السلف فيه إلا في الحال التي لا يختلف فيها ، قال : ولا أحسبه يكون موجوداً في بلد إلا هكذا . وذلك أن من البلدان ما لا وحش فيه وإن كان به منها وحش فقد يخطئ صائده ويصيبه . والبلدان وإن كان منها ما يخطئه لحم يجوز فيه كل يوم أو بها بعض اللحم دون بعض ، فإن الغنم تكاد أن تكون موجودة والإبل والبقر ، فيؤخذ المسلف البائع بأن يذبح فيؤوف صاحبه حقه ، لأن الذبح له ممكن بالشراء ، ولا يكون الصيد له ممكناً بالشراء فيه في الوقت الذي يتعذر فيه لحم الأنيس أو شيء منه في الوقت الذي يسلف فيه ، لم يجز في الوقت الذي يتعذر فيه ، ولا يجوز السلف في لحم الوحش إذا كان موجوداً ببلد إلا على ما وصفت من لحم الأنيس أن يقول : لحم ظبي أو أرنب أو تيل أو بقر وحش أو حمر وحش أو صنف بعينه ويسميه صغيراً أو كبيراً ، ويوصف اللحم كما وصفت ، وسمياً أو منقياً كما وصفت في اللحم لا يخالفه في شيء يكون معه لحمه غير طيب ، شرط صيد كلنا دون صيد كذا ؛ فإن لم يشرط مثل أهل العلم به . فإن كانوا يبيتون في بعض اللحم الفساد ، فالفساد عيب ولا يلزم المشتري ، فإن كانوا يقولون : ليس بفساد ولكن صيد كذا أطيب ، فليس هذا بفساد ، ولا يرد على البائع ، ويلزم المشتري .

قال الشافعي : ويجوز السلم في لحم الطير كله لسن وسمانة وإنقاء ووزن غير أنه لا سن ، وإنما يباع بصفة مكان السن بكبير أو صغير ، وما احتمل أن يباع مبعضاً بصفة

موصوفة وما لم يحتمل ببعض لصغره وصنف طائره وسماته ، وأسلم فيه بوزن لا يجوز أن يسلم فيه بعدد وهو لحم ؛ إنما يجوز العدد في الحى دون المذبوح ، والمذبوح طعام لا يجوز إلا وزناً ، وإذا أسلم في لحم طير وزناً لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن رأسه ولا رجليه من دون الفخذين ، لأن رجليه لا لحم فيهما ، وأن رأسه إذا قصد اللحم كان معروفاً أنه لا يقع عليه اسم اللحم المقصود قصده اهـ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز السلم إلا في قدر معلوم لما روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبی ﷺ قال : « أسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » . فإن كان في مكيل ذكر كيلا معروفاً ، وإن كان في موزون ذكر وزناً معروفاً ؛ وإن كان مذروع ذكر زرعاً معروفاً ، فإن علق العقد على كيل غير معروف كملء زبيل لا يعرف ما يسع أو ملء جرة لا يعرف ما تسع أو زنة صخرة لا يعرف وزنها أو ذراع رجل بعينه لم يجوز لأن العقود عليه غير معلوم في الحال لأنه لا يؤمن أن يهلك ما علق عليه العقد فلا يعرف قدر السلم فيه ، وذلك غرر من غير حاجة فمنع صحة العقد ، كما لو علقه على ثمرة حائط بعينه ، وإن أسلم فيما يكال بالوزن وفيما يوزن بالكيل جاز لأن القصد أن يكون معلوماً والعلم يحصل بذلك ، وإن أسلم فيما لا يكال ولا يوزن كالجوز والبيض والقثاء والبطيخ والبقل والرءوس إذا جوزنا السلم فيها أسلم فيها بالوزن ، وقال أبو إسحاق يجوز أن يسلم في الجوز كيلا لأنه لا يتجافى في المكيل والمنصوص هو الأول ﴾ .

(الشرح) : حديث ابن عباس مر ذكره ، وقد رواه الجماعة بلفظ « قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين » ، فقال : من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » .

(أما الأحكام) : فقوله : فإن كان مكيلا ذكر كيلا معلوماً ، أعنى معروفاً للناس ؛ ولو كان السلطان قد أبطله ، إلا أن الناس ظلوا يتعاملون به فيما بينهم كان السلم فيه صحيحاً ولا يصح في كيل أو وزن غير معروفين للناس ، ولو كان السلطان فرضهما ولكن الناس لم يتعاملوا بهما ، والعبوة بشيوع المكيل والميزان عند عامة الناس ، فإذا أعطى

السلطان مهلة للناس لتصفية ما عندهم من موازين ومكاييل وحددها بأجل ينتهى فيه العمل بهذه المكاييل وجب على الناس طاعة السلطان ألا يسلفوا فى المكيال أو الميزان اللذين تحدد أجل العمل بهما إلا فيما قبل مهلة الإبطال لاحتمال أن يتعرضوا للعقاب عند المخالفة . قوله : « وإن كان فى مذروع » أى كان القياس فيه بالذراع ، ومثله المتر والياردة والقدم فى عصرنا هذا ويمجرى على المقياس ما يجرى على الميزان والمكيال .

(فرع) : العلم بالمقدار شرط من شروط عقد السلم ، والعلم يكون بالكيل أو الوزن أو الذرع أو العد ، ويجوز السلم فى المكيل وزناً وفى الموزون كيلاً إذا تأتى كيله ، وفى وجه ضعيف : لا يجوز فى الموزون كيلاً ، وحمل إمام الحرمين إطلاق الأصحاب جواز كيل الموزون على ما يعد الكيل فى مثله ضابطاً حتى لو أسلم فى فئات المسك والعنبر ونحوهما كيلاً ، لم يصح .

وأما البطيخ والقثاء والبقول والسفرجل والرمان والباذنجان والرنج والبيض فالمعتبر فيها الوزن . ويجوز السلم فى الجوز واللوز وزناً إذا لم تختلف قشورة غالباً ، ويجوز كيلاً على الأصح ، وكذا الفستق والبندق . هكذا نقلت هذا الفرع من روضة الطالبين .

(فرع) : لا يجوز أن يسلم فى المذروع وزناً ، ولا بد من تقدير المذروع بالذرع بغير خلاف نعلمه . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز فى الثياب بذرع معلوم اهـ ، وفيما عدا المكيل والموزون والمذروع فعلى ضريين ، معدود وغيره ، فالمعدود نوعان : (أحدهما) لا يتباين كثيراً كالبيض والبقل والرؤوس من الأنواع التى ذكرها المصنف ؛ لأن القثاء والبطيخ يباعان فى زماننا هذا بالوزن فى أكثر البلدان ، فيسلم فى الأنواع المذكورة عدداً ، وقد نص الفقهاء على جواز السلم فى الجوز كيلاً ووزناً ولا يجوز عدداً .

قال النووى : ويشترط الوزن فى البطيخ والباذنجان والقثاء والسفرجل والرمان ، ويصح فى الجوز واللوز بالوزن فى نوع يقل اختلافه ، وكذا كيلاً فى الأصح . قال السبكي : ويجوز الكيل والوزن فى البندق واللوز والفستق . قال : ولا أظن فيها خلافاً .

(قلت) ويجوز فى المشمش كيلاً ووزناً وإن اختلف نواه كثيراً وصغراً ، والله أعلم . فالذى لا يتباين كثيراً من المعدود يسلم فيه عدداً ، وهو قول أبى حنيفة والأوزاعى ، وقال الشافعى : يسلم فى البيض والجوز كيلاً ووزناً ولا يجوز عدداً لأن ذلك يتباين ويختلف

فلم يجز عدداً كالبطيخ، فإن فيه الكبير والصغير ، ولأصحاب أحمد قول أنه إذا كان التفاوت يسيراً ويذهب باشتراط الكبر والصغر والوسط ، ذهب التفاوت وإن بقي شئ يسير عفى عنه ، ويفارق البطيخ فإن التفاوت فيه كبير فلا ينضبط بالعدد .

(الضرب الثاني) : ما يتفاوت كالرمان والسفرجل والقثاء والخيار فهذا حكمه حكم ما ليس بمعدود من البطيخ والبقول ففيه وجهان : (أحدهما) يسلم فيه عدداً وينضبطه بالصغر والكبر لأنه يباع هكذا ، وهو قول أحمد ومالك ، (والثاني) لا يسلم فيه إلا وزناً . وهذا قال أبو حنيفة والشافعي لأنه لا يمكن تقديره بالعدد ، لأنه يختلف كثيراً ويتباين جداً فلم يمكن تقديره بغير الوزن ، فتعين تقديره به . والله أعلم .

(فرع) : لا يجوز أن يسلم في ثمرة بستان بعينه ، ولا قرية صغيرة ، لأنه لا يؤمن تلفه وانقطاعه . قال ابن المنذر : إبطال السلم إذا أسلم في ثمرة بستان بعينه كالأجماع من أهل العلم ، ومن حفظنا أنه قال ذلك الثوري ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وإسحاق ، وهو مذهب أحمد ، والله أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز حتى يصف المسلم فيه بالصفات التي تختلف بها الأثمان ﴾ كالصغر والكبر ، والطول والعرض ، والدور والسملك ، والنعمية والخشونة ، واللين والصلابة ، والرقّة والصفافة ، والذكورية والأنوثة ، والثبوبة والبقارة ، والبياض والحمرة ، والسواد والسمرة ، والرطوبة واليبوسة ، والجودة والرداءة ، وغير ذلك من الصفات التي تختلف بها الأثمان ، ويرجع فيما لا يعلم من ذلك إلى نفسين من أهل الخبرة ، وإن شرط الأجود لم يصح العقد ، لأنه ما من جيد إلا ويجوز أن يكون فوقه ما هو أجود منه ، فيطالب به فلا يقدر عليه ، وإن شرط الأردأ ففيه قولان : (أحدهما) لا يصح لأنه ما من رديء إلا ويجوز أن يكون دونه ما هو أردأ منه فيصير كالأجود (والثاني) أنه يصح لأنه إن كان ما يحضره هو الأردأ فهو الذي أسلم فيه ، وإن كان دونه أردأ منه فقد تبرع بما أحضره فوجب قبوله فلا يتعذر التسليم .

وإن أسلم في ثوب بالصفات التي تختلف بها الثمن ، وشرط أن يكون وزنه قدرًا معلومًا ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح ، وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفراييني لأنه

وفي التمه لأنى سعد المتولى رحمه الله أن المصل كالخيض لأنه يخالطه الدقيق .
(الرابع) المختلطات خلقة كالشهد ، والأصح صحة السلم فيه ، والشمع فيه كنوى
التمر ، ويجوز في العسل والشمع ، والله أعلم .

(فرع) : لو أسلم في جارية وولدها أو أختها أو عمتها ، أو شاة وسخلتها لم يصح
لندور اجتماعهما بالصفات ، هكذا أطلقه الشافعي رضي الله عنه والأصحاب ، وقال
الإمام : لا يمتنع ذلك في الزنية التي لا تكثر صفاتها وتمتنع فيمن تكثر ، ولو أسلم في عبد
وجارية وشرط كونه كاتباً وهي ماشطة جاز ، ولو أسلم في جارية وشرط كونها حاملاً
بطل السلم في المذهب .

وقيل : قولان بناء على أن الحمل هل له حكم أم لا ؟ إن قلنا : نعم جاز ، وإلا فلا .
ولو أسلم في شاة لبون ففي صحته قولان (أظهرهما) : المنع ، وبه أجاب البغوي .

(فرع) : إذا أسلم في الثياب ذكر جنسها من أيرسم أو قطن أو كتان والنوع
والبلد الذي ينسج فيه إن اختلف به الغرض ، وقد يغني ذكر النوع عنه وعن الجنس
أيضاً ، وبين الطول والعرض والغلظ والدقة والنعمية والخشونة ، ويجوز في المقصود ، والمطلق
محمول على الخام ولا يجوز في الملبوس لأنه لا ينضبط ، ويجوز فيما صبغ غزله قبل النسيج
كالبرود . والمعروف في كتب الأصحاب أنه لا يجوز في المصبوغ بعد النسيج وفيه وجه : أنه
يجوز قاله طائفة منهم الشيخ أبو محمد وصاحب الحاوي وهو القياس : قال الصيمري :
يجوز السلم في القمص والسراويلات إذا ضبطت طولاً وعرضاً وسعة وضيقاً .

(فرع) : الخشب أنواع ، منها الخطب فيذكر نوعه وغلظه ودقته وأنه من نفس الشجر أو
من أغصانه ووزنه ، ولا يجب التعرض للرطوبة والجفاف والمطلق محمول على الجاف ويجب
قبول المعوج والمستقيم ، ومنها ما يطلب للبناء كالجنوع فيذكر النوع والطول والغلظ والدقة
ولا يشترط الوزن على الصحيح ، وشرطه الشيخ أبو محمد ، ولو ذكر جاز ، بخلاف
الثياب .

ولا يجوز في المخروط ، لاختلاف أعلاه وأسفله ، ومنها ما يطلب ليغرس فيذكر العدد
والنوع والطول والغلظ ، ومنها ما يطلب ليتخذ منه القسيّ والسهام فيذكر فيه النوع والدقة
والغلظ ، وزاد بعضهم كونه سهلياً أو جبلياً ، لأن الجبلي أصلح ، ومنهم من شرط الوزن فيه
وفي خشب البناء .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ فَإِنْ أَسْلَمَ فِي مُؤَجَّلٍ وَجِبَ بَيَانُ أَجَلٍ مَعْلُومٍ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَسْلَفُوا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنَ مَعْلُومٌ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » وَلِأَنَّ الثَّمَنَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ فَوَجِبَ بَيَانُهُ كَالْكَيْلِ وَالْوِزْنِ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ وَالْأَجَلِ الْمَعْلُومِ مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ كَشَهْرِ الْعَرَبِ وَشَهْرِ الْقُرْسِ وَشَهْرِ الرُّومِ وَأَعْيَادِ الْمُسْلِمِينَ وَالنَّبَرِيزِ وَالْمَهْرَجَانِ ؛ فَإِنْ أَسْلَمَ إِلَى الْحَصَادِ أَوْ إِلَى الْعِطَاءِ أَوْ إِلَى عِيدِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَعْلُومٍ لِأَنَّهُ يَتَقَدَّمُ وَيَتَأَخَّرُ ، وَإِنْ جَعَلَهُ إِلَى شَهْرِ رَبِيعٍ أَوْ جُمَادَى صَحَّ وَحُمِلَ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وَمَنْ أَصْحَابُنَا مِنْ قَالَ لَا يَصِحُّ حَتَّى يَبَيِّنَ ؛ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَعَلَ إِلَى النَّفَرِ حُمِلَ عَلَى النَّفَرِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ قَالَ إِلَى يَوْمٍ كَذَا كَانَ الْحُلُّ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ . فَإِنْ قَالَ إِلَى شَهْرٍ كَذَا كَانَ الْحُلُّ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَمِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يَرَى فِيهَا الْهَلَالَ ، فَإِنْ قَالَ مَحَلَّهُ فِي يَوْمٍ كَذَا أَوْ شَهْرٍ كَذَا أَوْ سَنَةٍ كَذَا فِيهِ وَجِهَانٌ : قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ : يَجُوزُ وَيَحْمَلُ عَلَى أَوَّلِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي يَوْمٍ كَذَا أَوْ شَهْرٍ كَذَا أَوْ سَنَةٍ كَذَا فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي أَوَّلِهَا (وَالثَّانِي) لَا يَجُوزُ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ وَالشَّهْرِ وَالسَّنَةِ ؛ فَإِذَا لَمْ يَبَيِّنْ كَانَ مَجْهُولًا وَيُخَالَفُ الطَّلَاقُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ وَإِذَا صَحَّ تَعَلَّقَ بِأَوَّلِهِ بِخِلَافِ السَّلَمِ ، فَإِنْ ذَكَرَ شَهْرًا مُطْلَقَةً حُمِلَ عَلَى شَهْرِ الْأَهْلَةِ لِأَنَّ الشَّهْرَ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ شَهْرُ الْأَهْلَةِ فَحُمِلَ الْعَقْدُ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي رَوَى فِيهَا الْهَلَالَ اعْتَبَرَ الْجَمِيعُ بِالْأَهْلَةِ وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ اعْتَبَرَ شَهْرًا بِالْعَدَدِ وَجَعَلَ الْبَاقِيَ بِالْأَهْلَةِ فَإِنْ أَسْلَمَ فِي حَالٍ وَشَرَطَ أَنَّهُ حَالٌ صَحَّ الْعَقْدُ وَإِنْ أَطْلَقَ فِيهِ وَجِهَانٌ :

(أَحَدُهُمَا) لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ أَحَدُ مَحَلِّ السَّلَمِ فَوَجِبَ بَيَانُهُ كَالْمُؤَجَّلِ (وَالثَّانِي) أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَكُونُ حَالًا لِأَنَّ مَا جَازَ حَالًا وَمُؤَجَّلًا حُمِلَ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْحَالِ كَالثَّمَنِ فِي الْمَبِيعِ وَإِنْ عَقَدَ السَّلَمُ حَالًا ثُمَّ جَعَلَهُ مُؤَجَّلًا أَوْ مُؤَجَّلًا فَجَعَلَهُ حَالًا أَوْ زَادَ فِي أَجَلِهِ أَوْ نَقَصَ نَظَرَتْ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ التَّفَرُّقِ لَمْ يَلْحَقْ بِالْعَقْدِ لِأَنَّ الْعَقْدَ اسْتَقَرَّ فَلَا يَتَغَيَّرُ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ لَحِقَ بِالْعَقْدِ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الطَّبْرِيُّ : إِنْ قُلْنَا إِنَّ الْمَبِيعَ انْتَقَلَ بِنَفْسِ الْعَقْدِ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الزِّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ ﴿ .

(الشرح) : حديث ابن عباس رواه الجماعة كما سبق تخريجه وضبطه لفظاً .

(أما لغات الفصل) : فشهور العرب هي : المحرم وصفر وربيع الأول وربيع الآخر وجمادى الأولى وجمادى الآخرة ورجب وشعبان ورمضان وذو القعدة وذو الحجة .

أما شهور الفرس فقد كان معمولاً بها في الدولة العباسية وتبدأ سنتها من عيد النيروز وهو نزول الشمس برج الميزان ، والمهرجان بكسر الميم نزولها برج الحمل .
أما الشهور الرومية فهي : كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) وآذار (مارس) ونيسان (إبريل) وأيار (مايو) وحزيران (يونيو) وتموز (يوليو) وآب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) وهذه أسمائها بالسريانية والفرنجية .

أما أحكام الفصل : فقد قال النووي في المنهاج : فإن عين شهور العرب أو الفرس أو الروم جاز ، وإن أطلق حمل على الهلال ، فإن انكسر شهر حسب الباقي بالأهلة ، وتم الأول ثلاثين . وقال في الروضة :

التوقيت بشهور الفرس والروم جائز كشهور العرب ، لأنها معلومة ، وكذا التوقيت بالنيروز والمهرجان جائز على الصحيح ، وفي وجه لا يضح . قال الإمام : لأنهما يطلقان على الوقتين اللذين تنتهي الشمس فيهما إلى أوائل برج الحمل والميزان ، وقد يتفق ذلك ليلاً ، ثم ينحسب مسير الشمس كل سنة قدر ربع يوم وليلة .
ولو وقت بفصح النصارى ؛ نص الشافعي رضي الله عنه : أنه لا يصح .

فقال بعض الأصحاب بظاهره ، اجتناباً لمواقيت الكفار ، وقال جمهور الأصحاب : إن اختص بمعرفة الكفار ، لم يصح ، لأنه لا اعتماد على قولهم ، وإن عرفه المسلمون جاز كالنيروز ثم اعتبر جماعة فيهما معرفة المتعاقدين ، وقال أكثر الأصحاب : يكفي معرفة الناس ، وسواء اعتبرنا معرفتهما أم لا . فلو عرفا كفى على الصحيح ، وفي وجه : يشترط معرفة عدلين من المسلمين سواهما ، لأنهما قد يختلفان ، فلا بد من مرجع ، وفي معنى الفصح سائر أعياد أهل الملل كفطير اليهود ونحوه .

قلت : الفصح بكسر الفاء وإسكان الصاد والحاء المهملتين وهو عيد لهم معروف ، وهو لفظ عري ، والفطير عيد اليهود ، ليس عرياً ، وقد طرد صاحب الحاوي

الوجه في الفصح في شهور الفرس وشهور الروم والله أعلم .
(فرع) : لو وقتنا بنفر الحجيج وقيدا بالأول أو الثاني جاز ، وإن أطلقا فوجهان .

(أحدهما) : لا يصح (والأصح) المنصوص صحته ، ويحمل على النفر الأول لتحقق الاسم به ، ويجزى الخلاف في التوقيت بشهور ربيع أو جمادى أو العيد ، ولا يحتاج إلى تعيين السنة إذا حملنا المذكور على الأول وفي الحاوى وجه : أن التوقيت بالنفر الأول لا يجوز لغير أهل مكة ، لأن أهل مكة يعرفونه دون غيرهم .

ويمكن القول في عصرنا هذا بالجواز لغير أهل مكة من أهل الأرض جميعاً ، إذا كانت لبلادنا بعثة إعلامية تنقل تحركات الحجيج بالصوت والصورة فتراها على شاشة التلفاز رأى العين مرسله عبر الأثير على الفور ، وكل ما حدث أنا لم نفعل هذه المظاهر الحضارية وأثرها ، وأخذنا بعين الاعتبار أداءها في نقل الوقائع والأحداث والأخبار مصورة متحركة والله خلقكم وما تعملون فتبارك الله أحسن الخالقين .

(فرع) : ذكر الماوردى وجهين في التوقيت ليوم القَرّ لأهل مكة ، لأنه لا يعرفه إلا خواصهم قال الرافعى : وهذا الذى قاله ضعيف لأننا إن اعتبرنا علم العاقدين فلا فرق ، وإلا فهي مشهورة في كل ناحية عند الفقهاء وغيرهم .

قلت : يوم القَرّ (بفتح القاف وتشديد الراء) وهو الحادى عشر من ذى الحجة سمي به لأنهم يقرون فيه بمنى ، وينفرون بعده النفرين في الثانى عشر والثالث عشر قال النووى : وهذا الوجه الذى ذكره في الحاوى قوى . ودعوى الإمام الرافعى رحمه الله شهرته عند غير الفقهاء ومن في معناهم لا تقبل بل ربما لا يعرف القَرّ كثير من المتفقهين والله أعلم .

قلت : ويشترط لصحة السلم في شهور الفرس معرفة المسلمين بها فإن كانت قد أهملت وترك الناس العمل بها كما هو واقع في زماننا لا يصح التوقيت بها في السلم ؛ والعبرة بمعرفتها لدى المسلمين ، ولذلك قال الشرينى في المغنى : يجوز بعيد الكفار (كالكريسماس) وكفصح النصارى وفطير اليهود إن عرفها المسلمون ، ولو عدلان منهم أو المتعاقدان بخلاف ما إذا اختص الكفار بمعرفتها إذ لا يعتمد قولهم اهـ . قال الرملى في النهاية : نعم إن كانوا عدداً كثيراً يمتنع تواطؤهم على الكذب جاز كما قاله ابن الصباغ لحصول العلم بقولهم اهـ .

نعم لو انعقد في أول ليلة آخر الشهر اكتفى بالأشهر بعده بالأهلة ، وإن نقص بعضها ولا يتم الأول مما بعدها لأنها مضت عربية كوامل ، هذا إن نقص الشهر الأخير ، وإلا لم يشترط انسلخه ، بل يتم منه المنكسر ثلاثين يوماً لتعذر اعتبار الهلال فيه حينئذ . فإذا قال : أسلفتك إلى شهر ربيع أو جمادى ولم يبين أى الربيعين أو أى الجماديين ، حمل على الأول أعنى على ربيع الأول وعلى جمادى الأولى ، وكذلك إذا قال إلى العيد فإن كان بعد الفطر وقبل الأضحى حمل على الأضحى ، وإن كان بعد الأضحى حمل على الفطر ، ومن أصحابنا من قال : لا يصح حتى يبين ، والمذهب الأول ، وهو اختيار المصنف والنووى والرملى والشرينى الأرجح ودليل ذلك أنه نص على أنه إذا جعله إلى النفر حمل على النفر الأول . والله أعلم .

كل هذا لأن العلم بالأجل شرط فلو قال : إلى الحصاد أو الميسرة أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس لم يصح ، ولو قال : أول فصل الشتاء وقصدوا يوم الثانى والعشرين من كانون الثانى وهو أول الشتاء على ما قرره علماء الهيئة ، أو قال : أول فصل الربيع ، وقصدوا الحادى والعشرين من آذار ، أو أول فصل الصيف وقصدوا الثانى والعشرين من حزيران ، أو أول الخريف وقصدوا الثالث والعشرين من تشرين الأول لم يصح لاحتمال أن يجحد أحدهما . ولأن أول الفصل قد يبلغ الشهر أو أكثر فلم يصح إلا على قول أنى على ابن أبى هريرة فى حمل الإطلاق على الأول قياساً على النفر والعيد وربيعة وجمادى وهو قياس غير مقبول عند الأصحاب .

فإذا قال : إلى أول أو آخر رمضان . قال الإمام والبهوى : إن قال إلى أول أو آخر رمضان ينبغى أن يصح ويحمل على الجزء الأول من كل نصف كما فى النفر .

قال فى الشرح الصغير : وهو الأقوى . وقال السبكى : وهو الصحيح ، ونقله الأذرى عن ذكر وغيره عن نص الأم وقال : إنه الأصح نقلاً ودليلاً . وقال الزركشى : إنه المذهب ، وقد سوى الشيخ أبو حامد بين إلى رمضان وإلى غرته وإلى هلاله وإلى أوله ، فإن قال : إلى أول يوم من الشهر حل بأول جزء من أول اليوم ، وكذا الماوردى . وقال الرملى : وما ذكره آخر بعد الصحة من حمله على الجزء الأول من كل نصف رأى مرجوح فى آخره . أما على الراجح فيحمل على آخر جزء منه ، ولو قال : فى رمضان لم يصح . لأنه جعل جميعه ظرفاً فكأنهما قالاً : يحل فى جزء من أجزائه وهو مجهول ،

وإنما جاز ذلك في الطلاق ، لأنه لما قبل التعليق بالمجهول كقدوم زيد قبله بالعام ثم تعلق بأوله لصدق اللفظ به ، فوجب وقوعه فيه لكونه قضية الوضع والعرف .

وأما السلم فلما لم يقبل التأجيل بالمجهول لم يقبله بالعام ، وإنما قبله بنحو العيد لأنه وضع لكل من الأول والثاني بعينه فدلالته على كل منهما أقوى من دلالة الظرف على أزمنته ، لأنه لم يوضع لكل منهما بعينه ، بل لزمان مبهم منها هـ . وقال الشافعي في الأم : وكذلك لو قال : أجلك فيه شهر كذا أوله وآخره لا يسمى أجلاً واحداً ، فلا يصلح حتى يكون أجلاً واحداً ، ولو سلفه إلى شهر كذا ، فإن حبسه فله كذا كان بيعاً فاسداً ، وإذا سلف فقال : إلى شهر رمضان من سنة كذا كان جائزاً والأجل حين يرى هلال شهر رمضان أبداً حتى يقول : إلى انسلاخ شهر رمضان أو مضيه أو كذا وكذا يوماً يمضي منه إلى أن قال : ولو قال إلى عقب شهر كذا كان مجهولاً فاسداً .

وكلام المصنف مشعر ببطلان العقد إذا أطلق الشهر ولم يحدد اليوم خلافاً لأبي على ابن أبي هريرة ، لأن الإطلاق في الشهر يقع على جميع أجزائه ، وإذا أطلق في السنة يقع على جميع أجزائها وقد رفض الأصحاب هذا القول .

(فرع) : إذا أحضر المسلم إليه المسلم فيه قبل محله — بكسر الحاء — أي وقت حلول الأجل ، فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح ، كأن كان حيواناً يحتاج لمؤنة ونفقة إلى حلول الأجل ، أو كان يترقب زيادة سعره عند المحل — فيما يظهر — أو وقت إغارة لو قبلها هلكت . أو كان يريد أكله طرياً في محله إن كان في لحم ونحوه — وكان المؤدى في ذلك كله يريد أن يفوت على المسلم مصلحة أو يلحق به ضرراً — لم يجبر على قبوله . وإن كان للمؤدى غرض صحيح ، كفك رهن ، أو براءة ضامن — كما لو كان المسلم فيه توقع عليه حجز وأراد استشكال هذا الحجز ، ثم يرفع قضية استرداد لتسليم المسلم فيه المحجوز عليه للمسلم ، أو كان يخاف انقطاع الجنس عند حلول الأجل ، أو كان المسلم ليس له غرض صحيح في الامتناع ، أو كان يريد إلحاق الضرر بالمؤدى ، أو كان المؤدى يريد مجرد إبراء الذمة ، أجبر المسلم لأن امتناعه حينئذ للتعت . وفي حالة إرادة مجرد إبراء الذمة فما قرناه فيها هو أظهر القولين . والثاني : لا يجبر للمنة ، وسيأتي مزيد في باب تسليم المسلم فيه إن شاء الله تعالى .

وسياتى مزيد فى باب تسليم المسلم فيه إن شاء الله تعالى .

(فرع) : إذا أطلق المتعاقدان فى محل — بكسر الحاء — السلم فلم يذكر وقتاً ولم يحدد أجلاً انصرف إلى كونه حالاً ، لأن ما جاز حالاً ومؤجلاً حمل إطلاقه على الحال ، وهذا هو قول الشافعى وابن المنذر وأبى ثور .

(فرع) : إذا أراد أحدهما أن يجعل الحال مؤجلاً ، أو أراد أن يزيد فى الأجل نظرت ، فإن كان ذلك بعد التفرق وهو لزوم العقد لم يلحق بالعقد ، لأن العقد استقر فلا يتغير . وإذا أراد أحدهما أن يجعل المؤجل حالاً — نظرت — فإن كان ذلك من المؤدى وهو المسلم إليه ؛ أجرنا عليه ما قلناه فيما إذا أحضر المسلم فيه قبل محله فى فرع سبق من هذا الفصل ، وإن كان بنقص فى الأجل وكان ذلك بعد لزوم العقد أو بعد التفرق فلا يلحق بالعقد لأن العقد قد استقر ، وإن كان ذلك كله ، أعنى الزيادة فى الأجل أو النقصان فيه أو جعله حالاً ؛ قبل التفرق أو قبل لزوم العقد لحق ذلك بالعقد والله أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن أسلم فى جنسين إلى أجل أو فى جنس إلى أجلين ، ففيه قولان (أحدهما) أنه لا يصح لأن ما يقابل أحد الجنسين أقل مما يقابل الآخر ، وما يقابل أحدهما أجلاً أقل مما يقابل الآخر وذلك مجهول فلم يجوز (والثانى) أنه يصح وهو الصحيح لأن كل بيع جاز فى جنس واحد وأجل واحد جاز فى جنسين وفى أجلين كبيع الأعيان ، ودليل القول الأول يطل ببيع الأعيان فإنه يجوز إلى أجلين وفى جنسين مع الجهل بما يقابل كل واحد منهما ﴾

(الشرح) : إذا أسلم فى جنسين إلى أجل ، وصورة ذلك أن يسلم ديناراً فى قميص وكتاب ولم يبين ثمن كل واحد منهما على حدة ، فقد جوزه مالك وأحد القولين عند الشافعى ومنعه أحمد ، والقول الآخر عند الشافعى ، والقول المجيز يحتج بأن كل عقد جاز على جنسين فى عقدين جاز عليهما فى عقد واحد كبيع الأعيان لما يشتمل عليه من مبان وغيرها على النحو الذى سبق فى بيع الأعيان وهو كما لو بين ثمن أحدهما . ويقول المانعون : إن ما يقابل كل واحد من الجنسين مجهول ، فلم يصح كما لو

عقد عليه مفرداً بثمن مجهول ، ولأن فيه غرراً أثر مثله في السلم ، ويمثل هذا عللوا معرفة صفة الثمن وقدره ، والوجه الآخر أنه لا يشترط لأنه لما جاز أن يسلم في شيء واحد إلى أجلين ، ولا يبين ثمن كل واحد منهما ، كذا ههنا . قال ابن موسى : ولا يجوز أن يسلم خمسة دنانير وخمسين درهماً في كُرْ حنطة حتى يبين حصة ما لكل واحد منهما من الثمن ، والأولى صحة هذا ، لأنه إذا تعذر بعض المسلم فيه رجع بقسطه منهما وأمكن معرفة ثمن كل منهما مادام موصوفاً بصفاته من ثمن مثله في أجله .

كذلك إذا أسلف في جنس واحد إلى أجلين . فقد قال الشافعي : إذا أسلف في جنس واحد إلى أجلين ففيه قولان : (أحدهما) لا يصح ، لأن ما يقابل أبعدهما أجلاً أقل مما يقابل الآخر وذلك مجهول فلم يجوز ، قلت : ولنا أن كل بيع جاز إلى أجل واحد جاز في أجلين ، وقد أجازاه أحمد وأصحابه في أكثر من أجلين إلى آجال ، كبيع الأعيان . فإذا قبض البعض وتعذر قبض الباقي ففسخ العقد رجع بقسطة من الثمن ولا يجعل للباقي فضلاً عن المقبوض ، لأنه مبيع واحد متماثل الأجزاء فيقسط على أجزائه بالسوية كما لو اتفق أجله والله تعالى أعلم .

(فرع) : قلنا : لو أسلف في جنس إلى أجلين أو جنسين إلى أجل صح على الأظهر من القولين ثم إن القدرة على التسليم شرط ولكنه ليس من خواص السلم بل يعم كل بيع ، وإنما تعتبر القدرة على التسليم عند وجوبه وذلك في البيع والسلم الحال في الحال ، وفي السلم المؤجل عند المحل . فلو أسلف في منقطع لدى المحل كالرطب في الشتاء أو فيما يعز وجوده كالصيد حيث يعز لم يصح ، فلو غلب على الظن وجوده لكن لا يحصله إلا بمشقة عظيمة كالقدر الكثير في الباكورة وقبل التكاثف فوجهان (أقرهما) إلى كلام الأكثرين البطلان .

وسنأتي على مزيد في تسليم المسلم فيه إن شاء الله تعالى .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وأما بيان موضع التسليم فإنه إن كان العقد في موضع لا يصلح للتسليم كالصحراء وجب بيانه ، وإن كان في موضع يصلح للتسليم ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) : يجب بيانه لأنه يختلف الغرض باختلافه فوجب بيانه كالصفات .
 (والثاني) : لا يجب بل يحمل على موضع العقد كما نقول في بيع الأعيان .
 (والثالث) : أنه إن كان لحمه مؤنة وجب بيانه لأنه يختلف الثمن باختلافه
 فوجب بيانه كالصفات التي يختلف الثمن باختلافها ، فإن لم يكن لحمه مؤنة لم
 يجب بيانه لأنه لا يختلف الثمن باختلافها فلم يجب بيانه كالصفات التي لا يختلف
 الثمن باختلافها .

(الشرح) : قال النووي رحمه الله تعالى : « المذهب أنه إذا أسلم بموضع
 لا يصلح للتسليم أو يصلح ، ولحمه مؤنة اشترط محل التسليم وإلا فلا . قال الرملي في
 النهاية : المذهب أنه إذا أسلم سلماً حالاً أو مؤجلاً وهما بموضع لا يصلح للتسليم . أو
 سلماً مؤجلاً وهما بمحل يصلح له ولكن لحمه — أى المسلم فيه — مؤنة اشترط بيان
 محل ، بفتح الحاء ، أى مكان التسليم للمسلم فيه لتفاوت الأغراض فيما يراد من
 الأمكنة في ذلك ، وإلا بأن كان صالحاً للتسليم ، والسلم حال أو مؤجل ، ولا مؤنة
 لحمل ذلك إليه فلا يشترط ما ذكر ، ويتعين محل العقد للتسليم للعرف فيه ، فإن عينا
 غيره تعين بخلاف المبيع ، لأن السلم لما قبل شرطاً يقتضى تأخير التسليم ، ولو خرج
 المعين للتسليم عن الصلاحية تعين أقرب محل صالح له ، ولو أبعد منه ، ولا أجرة له فيما
 يظهر لاقتضاء العقد له فهو من تنمة التسليم الواجب ، ولا يثبت للمسلم خيار ،
 ولا يجاب المسلم إليه لو طلب الفسخ ورد رأس المال ، ولو خلاص ضامن وفك رهن
 خلافاً للبلقيني ومن تبعه .

(قلت) : والمسألة فيها ثلاثة أوجه عند المصنف في الصالح فقط ، وستة طرق عند
 الرملي في الصالح وغيره ، وسبعة عند الشيرازي ، فالمنصوص الاشتراط وعدمه ،
 فقيـل : هما مطلقاً ، وقيل : هما في حالين . قيل : في غير الصالح ومقابله ، وقيل : هما
 في الصالح . ويشترط في غيره . وقيل هما فيما لحمله مؤنة ، ولا يشترط في مقابله .
 وقيل هما فيما ليس لحمله مؤنة ، ويشترط في مقابله .

والمدار هنا على ما يليق بحفظ المال والمؤن ، والغالب استواء المحلة فيها . ويشهد
 لذلك قولهم : المراد بمنحل العقد هنا محلته لا خصوص محله فيها ؛ ولهذا قالوا : لو
 قال : تسلمه لى فى بلدة كذا وهى غير كبيرة كفى إحضاره فى أولها وإن بعد عن

منزله ، أو في أى محل شئت منه صح ما لم يتسع ، ومتى اشترط التعيين فتركه لم يصح العقد ، ومن ثم عرف صحة كلام ابن الرفعة : إن محل قولهم السلم الحال يتعين فيه موضع العقد للتسليم مطلقاً ، حيث كان صالحاً له ، وإلا كأن أسلم في كثير من الشعير وهما سائران في البحر ، فالظاهر اشتراط التعيين كما هو ظاهر كلام الأئمة ، وإن توقف فيه بعضهم ، إذ هو ظاهر ، وبجزم به غيره لأمر من شرط الصحة القدرة على التسليم وهو حال وقد عجز عنه في الحال ، وحيث فلا فرق بين الحال والمؤجل إذا لم يكن الموضع صالحاً في اشتراط التعيين . ويدل عليه كلام الماوردي أيضاً ، والكلام في السلم المؤجل . أما الحال فيتعين فيه موضع العقد للتسليم ، أى إذا كان صالحاً وإلا اشترط بما فيه من التفصيل ، وحيث فقد افرق الحال والمؤجل من بعض الوجوه ، وذلك كاف في صحة المفهوم .

وقد اختلف أئمة المذاهب في تعيين مكان الإيفاء ، فقال ابن المنذر : لا يشترط تعيين مكان الإيفاء . وحكاه عن أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث . وبه قال أبو يوسف ومحمد وهو أحد قولي الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم « في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم » ولم يذكر مكان الإيفاء ، فدل على أنه لا يشترط . وفي الحديث الذي فيه « إن اليهودى أسلم إلى النبي صلى الله عليه وسلم » ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما من حائط بني فلان فلا ، ولكن كيل مسمى إلى أجل مسمى » رواه ابن ماجه ولم يذكر مكان الإيفاء ، ولأنه عقد معاوضة فلا يشترط فيه مكان الإيفاء كبيع الأعيان .

وقال الثوري : يشترط ذكر مكان الإيفاء ، وهو القول الثاني للشافعي ، وقال الأوزاعي : هو مكروه ، لأن القبض يجب بحلوله ولا يعلم موضعه حيثئذ ، فيجب شرطه لكلا يكون مجهولا ، وقال أبو حنيفة وهو قول أصحابنا : إن كان لحمله مؤنة وجب شرطه ، وإلا فلا يجب ، لأنه إذا كان لحمله مؤنة اختلف فيه الغرض بخلاف ما لا مؤنة فيه ، وقال ابن أنى موسى : إن كانا في بزية لزم ذكر مكان الإيفاء ، وإن لم يكونا في بزية فذكر مكان الإيفاء حسن ، وإن لم يذكره كان الإيفاء مكان العقد ، فإذا ترك ذكره مجهولا كان مجهولا ، وإن لم يكونا في بزية اقتضى العقد التسليم في مكان العقد ، فاكفى بذلك عن ذكره . وللفقهاء أقوال حول هذا أجملناها بما يوفى

المقصود والله أعلم .

وقد قال الرافعي فيما لخصه عنه النووي رحمهما الله في الروضة :

الشرط الرابع : بيان محل التسليم . في اشتراط بيان مكان تسليم المسلم فيه المؤجل اختلاف نص وطرق للأصحاب .
(أحدها) : فيه قولان مطلقاً .

(والثاني) : إن عقدا في موضع يصلح للتسليم ، لم يشترط التعيين وإلا اشترط .

(والثالث) : إن كان لحمله مؤنة اشترط وإلا فلا .

(والرابع) : إن لم يصلح الموضع اشترط ، وإلا فقولان .

(والخامس) : إن لم يكن لحمله مؤنة لم يشترط ، وإلا فقولان .

(والسادس) : إن كان له مؤنة اشترط وإلا فقولان .

قال الإمام : وهذا أصبح الطرق ، وهو اختيار القفال ، والمذهب الذي يفتى به من هذا كله : وجوب التعيين إن لم يكن الموضع صالحاً ، أو كان لحمله مؤنة وإلا فلا .

ومتى شرطنا التعيين فتركاه بطل العقد . وإن لم نشرطه فعين تعين . وعند الإطلاق يحمل على مكان العقد على الصحيح .

وفي التمه لأبي سعد المتولى : إذا لم يكن لحمله مؤنة سلمه في أى موضع صالح شاء وحكى وجهاً : أنه إذا لم يكن الموضع صالحاً للتسليم حمل على أقرب موضع صالح ، ولو عين موضعاً فخرّب وخرج عن صلاحية التسليم فأوجه .

(أحدها) : يتعين ذلك الموضع .

(والثاني) : لا وللمسلم الخيار .

(والثالث) : يتعين أقرب موضع صالح .

قال النووي : قلت : الثالث أقيسها والله أعلم .

قَالَ الْمُصَنَّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز تأخير قبض رأس المال عن المجلس لقيه ﷺ :
« أسلفوا في كيل معلوم » والإسلاف هو التقديم ، ولأنه إنما سمي مسلماً لما فيه من
تسليم رأس المال فإذا تأخر لم يكن مسلماً فلم يصح ، ويجوز أن يكون رأس المال في
الذمة ثم يعينه في المجلس ويسلمه ، ويجوز أن يكون معيناً ، فإن كان في الذمة
نظرت ، فإن كان من الأثمان حمل على نقد البلد ، وإن كان في البلد نقود حمل على
الغالب منها ، وإن لم يكن في البلد نقد غالب وجب بيان نقد معلوم . وإن كان رأس
المال عرضاً وجب بيان الصفات التي تختلف بها الأثمان لأنه عوض في الذمة غير
معلوم بالعرف فوجب بيان صفاته كالمسلم فيه ، وإن كان رأس المال معيناً ففيه
قولان : (أحدهما) يجب ذكر صفاته ومقداره لأنه لا يؤمن أن يفسخ السلم
بانقطاع المسلم فيه ، فإذا لم يعرف مقداره وصفته لم يعرف ما يردّه . (والثاني)
لا يجب ذكر صفاته ومقداره لأنه عوض في عقد لا يقتضى رد المثل فوجب أن تغنى
المشاهدة عن ذكر صفاته ومقداره كالمهر والتمن في البيع ، وإن كان رأس المال
مما لا يضبط بالصفة كالجواهر وغيرها ، فعلى القولين إن قلنا يجب ذكر صفاته لم يجز
أن يجعل ذلك رأس المال لأنه لا يمكن ذكر صفاته وإن قلنا لا يجب جاز أن يجعل
ذلك رأس المال ، لأنه معلوم بالمشاهدة والله أعلم .

(الشرح) : الحديث هو حديث ابن عباس الذي دار عليه أكثر الفصول
السابقة وأوضحناه بلفظه وتخرجه قريباً .

(أما أحكام الفصل) : فإنه لا يجوز تأخير قبض رأس المال عن مجلس العقد لأن
الإسلاف هو التقديم فكان دُزِمه تسليمه قبل الصيغة وقال الحرق من الحنابلة : ويقبض
التمن كاملاً وقت السلم قبل التفرق .

قوله : ويجوز أن يكون رأس المال في الذمة ثم يعينه في المجلس خلافاً لابن المنذر الذي
قال : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أنه إذا كان له في ذمة رجل دينار
فجعل له مسلماً في طعام إلى أجل لم يصح . وحكى هذا ابن قدامة عن مالك
والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي . وعن ابن عمر أنه قال :

لا يصح ذلك ، وذلك لأن المسلم فيه دين ، فإن جعل الثمن ديناً كان بيع دين بدين ولا يصح ذلك ، قلت وقد مرّ بك في أول الباب مناقشة هذا الرأي .
والمهم في هذا جواز أن يكون رأس المال في الذمة ولكن يجب إحضاره إلى المجلس عند تعيينه ، فإن كان ما في الذمة من الأثمان حمل على نقد البلد ، وإن كان في البلد أكثر من نقد حمل على النقد الغالب فيها وإن لم يكن في البلد نقد غالب وجب بيان نقد معلوم . وما دام رأس المال حاضراً في المجلس فإن المشاهدة تغى عن ذكر صفاته ومقداره ، كما لو كان رأس المال من الجواهر والأحجار الكريمة مما يصعب وصفه ، فإن كان من الجواهر والأحجار الكريمة مما يصعب وصفه ، فإذا كان من الجواهر الثمينة وقلنا بأنه يجب ذكر صفاته لم يجوز أن يكون ذلك رأس مال لتعذر وصفه ، وإن قلنا لا يجب جاز لمشاهدته في المجلس . والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

باب تسليم المسلم فيه

إذا حل دين السِّلَم وجب على المُسَلِّم إليه تسليم المُسَلِّم فيه على ما اقتضاه العقد ، فإن كان المُسَلِّم فيه تمراً لزمه ما يقع عليه اسم التمر على الإطلاق ، فإن أحضر حشفاً أو رطباً لم يقبل منه ، فإن كان رطباً لزمه ما يقع عليه اسم الرطب على الإطلاق ولا يقبل منه بسر ولا منصف ولا مذنب ولا مشدخ ، وإن كان طعاماً لزمه ما نقى من التبن ؛ فإن كان فيه قليل تراب نظرت ، فإن كان أسلم فيه كيلا قبل منه لأن القليل من التراب لا يظهر في الكيل ، وإن كان أسلم فيه وزناً لم يقبل منه لأنه يظهر في الوزن فيكون المأخوذ من الطعام دون حقه ، وإن كان عسلاً لزمه ما صفى من الشمع ، فإن أسلم إليه في ثوب فأحضر ثوباً أجود منه لزمه قبوله ، لأنه أحضر المسلم فيه وفيه زيادة صفة لا تتميز فلزمه قبوله ، فإن جاءه بالأجود وطلب عن الزيادة عوضاً لم يجوز لأنه يبيع صفة والصفة لا تفرد بالبيع ؛ فإن أتاه بثوب ردىء لم يجبر على قبوله لأنه دون حقه ، فإن قال : خذه وأعطيك للجودة درهما لم يجوز لأنه يبيع صفة ولأنه يبيع جزء من المسلم فيه قبل قبضه فإن أسلم في نوع من جنس فجاءه بنوع آخر من ذلك الجنس كالمعقل عن البرني والهروى عن المروى

ففيه وجهان . قال أبو إسحاق : لا يجوز لأنه غير الصنف الذى أسلم فيه فلو يجز أخذه عنه كالزبيب عن التمر . وقال أبو على ابن أبى هريرة : يجوز لأن النوعين من جنس واحد بمنزلة النوع الواحد . ولهذا يحرم التفاضل في بيع أحدهما بالآخر ، ويضم أحدهما إلى الآخر في إكمال النصاب في الزكاة . فإن اتفق أن يكون رأس المال على صفة المسلم فيه فأحضره ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز قبوله لأنه يصير الثمن هو الثمن ، والعقد يقتضى أن يكون الثمن غير الثمن . (والثاني) أنه يجوز لأن الثمن هو الذى سلم إليه والثمن هو الموصوف .

وإن كان أسلم إلى محل فأحضر المسلم فيه قبله أو شرط أن يسلم إليه في مكان فأحضر المسلم فيه في غير ذلك المكان فامتنع المسلم من أخذه ، نظرت فإن كان له غرض صحيح في الامتناع من أخذه بأن يلزمه في حفظه مؤن أو عليه في حمله مشقة أو يخاف عليه أن يهلك أو يؤخذ لم يلزمه أخذه ، وإن لم يكن له غرض صحيح في الامتناع لزمه أخذه ، فإن لم يأخذه رفع إلى الحاكم ليأخذه عنه ، والدليل عليه ما روى « أن أنساً رضى الله عنه كاتب عبداً له على مال إلى أجل فجاءه بمال قبل الأجل فأبى أن يأخذه فأبى عمر (رضى الله عنه) فأخذه منه وقال له : اذهب فقد عتقت » ولأنه زاده بالتقديم خيراً فلزمه قبوله ، وإن سألته المسلم أن يقدمه قبل المحل فقال : أنقصني من الدين حتى أقدمه ففعل لم يجز لأنه يبيع أجل والأجل لا يفرد بالبيع ، ولأن هذا في معنى ربا الجاهلية ، فإنه كان في الجاهلية يقول من عليه الدين : زدني في الأجل زدك في الدين » .

(الشرح) : الخبر الذى ساقه المصنف عن أنس المذكور في الفصل لم أحفظه بهذه الصورة ، وإنما الذى أحفظه ما رواه الأثرم عن أبى بكر بن حزم : « أن رجلاً أتى عمر فقال : يا أمير المؤمنين إني كاتب على كذا وكذا ، وإني أيسرت بالمال فأتيته به فزعم أنه لا يأخذها إلا نجوماً . فقال عمر : يأبى ؟ وأمر عامله على بيت المال : فخذ هذا المال فاجعله في بيت المال وأد إليه نجوماً في كل عام وقد عتق هذا ، فلما رأى ذلك سيده أخذ المال » ورواه عثمان بن منصور في سننه عن عمر وعثمان جميعاً ، والذي ثبت فيه ذكر أنس حديث أخرجه البخارى عن موسى بن أنس « أن سيرين — أبا محمد وإخوته — سأل أنس بن مالك المكاتب ، وكان كثير المال ، فأبى ، فانطلق إلى عمر فقال : كاتبه ، فأبى ، فضربه عمر بالدرّة وتلا عمر : ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ وأحاديث أخرى مع باب المكاتب ستأتى في الباب إن شاء الله تعالى .

(أما لغات الفصل) : فالبسر من ثمر النخل ما قبل الرطب ، وبقية لغات الفصل في الأحكام .

(أما أحكام الفصل) : فإنه إذا حل دين المسلم وجب على المسلم إليه تسليم المسلم فيه على ما اقتضاه العقد فإن كان المسلم فيه تمرًا . قال الشافعي رحمه الله تعالى : فليس على المسلم أن يأخذه إلا جافا ، قال أصحابنا : ولم يرد بهذا أن يكون مشمساً وإنما أراد به إذا بلغ إلى حالة الادخار فعليه أن يأخذه ، وهو إذا وقع عليه اسم الجفاف وإن لم يتناه جفافه ، وإن كان المسلم فيه رطباً لزمه ما يقع عليه اسم الرطب ، ولا يلزمه أن يقبل بساً ولا مذنباً ، ولا منصفاً ، ولا مشدخاً . فأما المذنب فهو الذي أرطب في أذنايه لا غير ، وأما المنصف فهو الذي صار نصف بساً ونصفها بساً ، وأما المشدخ فذكر الشيخ أبو حامد أن المشدخ هو الذي ضرب بالخشب حتى صار رطباً فلا يلزمه قبوله لأنه لا يتناوله اسم الرطب وإن تناوله فيكون رطباً مفتوتاً .

وقيل : إنهم يشمسون البسر ثم يدلكونه بكسي صوف غليظ وما أشبهه فيصير طعمه طعم الرطب ، يفعلون ذلك استعجالاً لأكل الرطب من البسر قبل الإرباب ، ولعل الشيخ أبا حامد أراد أنهم يضربون بالبسر بالخشب ليصير طعمه طعم الرطب . وإن كان المسلم فيه طعاماً لزمه أن يدفع إليه طعاماً نقياً من الشعير والزوان وعقد التبن ؛ لأن هذه الأشياء تنقصه عن الكيل والوزن ، وإن كان فيه قليل تراب أو شيء من دقاق التبن — نظرت — فإن أسلم فيه كيلاً لزمه قبوله ؛ لأن ذلك لا يؤثر في الكيل ، وإن أسلم فيه وزناً لم يلزمه قبوله لأن ذلك يؤثر في الوزن فيكون المقبوض دون حقه .

فإذا أسلم إليه في شيء فأقضى المسلم إليه بالمسلم فيه لم يخل من ثلاثة أحوال :

إما أن يأتيه بالمسلم فيه على الصفة المشروطة وإما أن يأتيه بأردأ منه ، وإما أن يأتيه بأعلى منه ، فإن أتى به على الصفة المشروطة وعلى صفة المسلم فيه ، بأن أسلم إليه في طعام جيد فأتاه بطعام يقع عليه اسم الجيد ، وإن كان غيره أجود منه لزمه أن يقبل منه وإن أتاه بأردأ من المسلم فيه ، بأن أتاه بطعام رديء لم يلزمه قبوله ، لأنه دون ما شرط ، وإن قال المسلم إليه : خذ هذا وأعطيتك عن الجودة عوضاً لم يجز ، لأنه يبيع جزء من المسلم فيه قبل القبض ، وإن أتاه بأعلى من المسلم فيه فلا تخلو الزيادة من أربعة أحوال :

إما أن تكون زيادة في الصفة ، أو في العدد ، أو في الجنس ، أو في النوع ، فإن كانت الزيادة في الصفة مثل أن يسلم إليه في طعام ردىء فجاء بطعام جيد ، فإن رضى المسلم إليه بتسليمه عما في ذمته لزم المسلم قبوله ، لأنها زيادة لا تتميز أى لا تنفصل عن الطعام لأنها صفة فيه ، فإذا رضى المسلم إليه بتسليمها لزم المسلم قبولها كما لو أصدق امرأته عينا فزادت في يدها زيادة تتميز ، ثم طلقها قبل الدخول ، ورضيت المرأة بتسليم نصف العين مع زيادتها فإن الزوج يلزمه قبولها . وإن لم يتطوع المسلم إليه بتسليمها بل طلب عن الجودة عوضاً لم يصح لأن الجودة صفة فلا يجوز إفرادها بالعقد ، وإن كانت الزيادة في العدد مثل أن يسلم إليه خمسة أراذب من القمح فجاءه بعشرة أراذب من القمح لم يلزم المسلم قبول ما زاد على الخمسة ، لأن ذلك ابتداء هبة فلم يجبر على قبولها .

وإن كانت الزيادة في الجنس مثل أن يسلم إليه ذرة فأعطاه عن الذرة قمحاً أو عدساً لم يلزمه قبول ذلك ، فإن قبله لم يصح لما روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره » .

وإن كانت الزيادة في النوع مثل أن يسلفه على قمح هندي فجاءه بقمح شامي ، أو ذرة صفراء فجاءه عنها بذرة بيضاء ، فحكى الشيخ أبو حامد وجهين (أحدهما) يلزم المسلم قبوله وهذا الوجه يستند أصحابه إلى دلالة قول الشافعي رحمه الله وأصل ما يلزم المسلف قبول ما سلف فيه هو أن يأتيه به من جنسه ، وهذا قد أتى به من جنسه ، ولأنه قد أعطى من جنس حقه ، وفيه زيادة لا تتميز ، فأشبه ما لو أسلم في نوع ردىء فأعطاه من ذلك النوع جيداً ، فإنه يلزمه قبوله ؛ ولأنه يمكنه إكمال نصاب الزكاة به . (والوجه الثاني) لا يلزمه قبوله لأنه لم يأت به على الصفة التي اشترط عليه فلا يلزمه قبوله كما لو أتاه بجنس آخر ، وهذا الوجه يقول أصحابه : إنه يجوز أن يقبله إن رضى بغير إلزام لأنه من جنس حقه . قال العمراني في البيان :

قال القاضي أبو الطيب : الوجهان في الجواز ، فأما الوجوب فلا يجب عليه قبوله وجهاً واحداً ، وهو اختيار الشيخ أبي إسحاق في المهذب ، وإن أسلم إليه بذرة بيضاء فجاءه عنها بذرة حمراء فلا يلزمه قبولها وجهاً واحداً . قال العمراني : وهل يلزمه قبولها ؟ يختمل أن يكون على وجهين اهـ .

قلت : وقوله — أعنى المصنف رحمه الله في الفصل — « وإن أسلم إلى محل الخ » .
قلت : إن أسلم إليه في شيء إلى محل فجاءه المسلم إليه به قبل المحل فامتنع المسلم من قبضه ، فإن كان المسلم فيه مما يلحقه التغير والتلف إلى وقت المحل ، بأن كان لحماً أو رطباً ؛ أو من أنواع الفواكه الرطبة لم يلزم المسلم قبوله ، لأن له غرضاً في تأخيرها أن يحتاج إلى أكله أو إطعامه في ذلك الوقت ، وكذلك إذا كان المسلم فيه حيواناً لم يلزمه قبوله قبل المحل لأنه يخاف عليه التلف ، ويحتاج إلى العلف إلى ذلك الوقت .

وإن كان لا يخاف التغير ولا التلف ولكن يحتاج إلى مكان يحفظ فيه وكان يلزمه عليه مؤنة حفظه كالقمح والقطن لم يلزمه قبوله ، لأن عليه ضرراً في المؤنة في حفظه إلى وقت المحل ، فإن كان يحتاج إلى مؤنة في حفظه كالحديد والنحاس وغيرها من المعادن وكانت مغلفة محفوظة مأمونة يلزمه قبوله ، لأنه لا ضرر عليه في قبوله ، فإن لم يقبله قبله الحاكم ، لحديث أبي بكر بن حزم الذي رواه الأثرم ورواية عثمان بن منصور عن عمر وعثمان ، وحديث أبي سعيد المقبري الذي رواه الدارقطني بنحو حديث أبي بكر بن حزم .

وإن سأل المسلم المسلم إليه أن يقدم المسلم فيه قبل المحل لم يلزم المسلم إليه تقديمه ، لأن ذلك يطل فائدة التأجيل . فإن قال المسلم إليه : أنقصني من الدين حتى أقدمه لك ففعل لم يصح القبض لأنه يبيع أجل والأجل لا يفرد بالبيع . فإن جاء المسلم إليه بالمسلم فيه بعد حلول الدين على صفته فامتنع المسلم من قبضه قال له الحاكم : إما أن تقبضه أو يبرأ المسلم إليه منه ، وإن كان هناك غرض ، وسواء كان المسلم غرض في الامتناع أو لا غرض له ، لأن للمسلم إليه غرضاً في الدفع ، وهو أن يبرأ مما عليه من الحق ، وقد حل الحق ، فإن لم يفعل المسلم ذلك قبضه الحاكم عنه ، وبرئ المسلم إليه ، لأن الحاكم ينوب عن الممتنع ، ولا يملك الحاكم الإبراء لأنه لا نظر للمسلم في الإبراء عنه ولا حظ له في حفظ ماله عنده .

(فروع) : إذا تعين موضع التسليم بإطلاق العقد أو بالشرط لأنه إذا أطلق العقد تعين موضع التعاقد ، وإذا اشترط موضعاً بعينه فقد تعين بالشرط ، فإذا جاء به في غير ذلك الموضع لم يلزمه قبوله ، ولم يجز له أخذ الأجرة ، لأن بدل العوض عن المسلم فيه لا يجوز ؛ فكذلك في تسليمه في موضع ، وإن جعله نائباً عنه في حمله إلى ذلك

الموضع ، لم يكن المسلم قابضاً له بهذه النياية ، بل يفتقر إلى تسليمه في الموضع المعين أو في غيره إذا رضى المسلم بذلك .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) ﴿ وإن أسلم إليه في طعام بالكيل أو اشترى منه طعاماً بالكيل فدفع إليه الطعام من غير كيل لم يصح القبض ، لأن المستحق قبض بالكيل فلا يصح قبض بغير الكيل ، فإن كان المقبوض باقياً رده على البائع ليكيله له ، وإن تلف في يده قبل الكيل تلف من ضمانه ، لأنه قبض عن حقه ، وإن ادعى أنه كان دون حقه فالقول قوله ، لأن الأصل أنه لم يقبض إلا ما ثبت بإقراره ، فإن باع الجميع قبل الكيل لم يصح ، لأنه لا يتحقق أن الجميع له ، وإن باع منه القدر الذى يتحقق أنه له ففيه وجهان (أحدهما) يصح ، وهو قول أبى إسحاق ، لأنه دخل في ضمانه فنفذ بيعه فيه كما لو قبضه بالكيل (والثاني) لا يصح ، وهو قول أبى على ابن أبى هريرة ، وهو المنصوص فى الصرف ، لأنه باعه قبل وجود القبض المستحق بالعقد ؛ فلم يصح بيعه كما لو باعه قبل أن يقبضه ، فإن دفع إليه بالكيل ثم ادعى أنه دون حقه فإن كان ما يدعيه قليلاً قبل منه ، وإن كان كثيراً لم يقبل لأن القليل يبخس به ، والأصل عدم القبض والكثير لا يبخس به فكان دعواه مخالفاً للظاهر فلم يقبل ۞ .

(الشرح) : إذا أسلم إليه فى شىء كيلاً فأعطاه إياه وزناً ، أو أسلم فيه وزناً فأعطاه كيلاً لم يصح القبض ، لأن الكيل والوزن يختلفان ، لأن الرزين الرصين الثقيل يقل كيلاً ويكثر وزنه ، والخفيف يقل وزنه ويكثر كيلاً ، وهذا ما اتفق عليه أئمتنا وأئمة المذاهب .

قال ابن قدامة فى المغنى من الخنابلة : ولا يقبض المكيل إلا بالكيل ، ولا الموزون إلا بالوزن ، ولا يقبضه جزافاً ولا بغير ما يقدر به ، لأن الكيل والوزن يختلفان ، فإن قبضه بذلك فهو كقبضه جزافاً ، فيقدره بما أسلم فيه ، ويأخذ قدر حقه ويرد الباقي ، ويطالب بالعوض ، وهل له أن يتصرف فى قدر حقه منه قبل أن يعتبره ؟ على وجهين —

مضى ذكرهما في بيوع الأعيان — وإن اختلفا في قدره فالقول قول القابض مع يمينه اهـ .

وقال الشافعي ، رضى الله عنه : لو أعطاه طعاماً فصدقه في كيله لم يجز ، فإن قبض فالقول قول القابض مع يمينه ، وجملة ذلك أنه إذا كان له في ذمة رجل طعام أو اشترى منه عشرة أقفة^(١) من صبرة^(٢) بعينها ، فسلم إليه من عليه الطعام طعاماً من غير كيل ، وأخبره بكيله فصدقه على كيله أو لم يصدقه لم يجز له قبضه بغير كيل ؛ لأن المستحق عليه القبض بالكيل ، فإذا قبض من غير كيل لم يصح القبض .

فإن كان الطعام باقياً رده على البائع ثم يكيله على المسلم ، فإن كان أكثر من حقه كانت الزيادة للمسلم إليه ، فإن تلف الطعام في يد القابض قبل أن يكال عليه ، تلف من ضمانه ، لأنه قبضه لنفسه ، فإن اتفقا على قدره فلا كلام ، وإن اختلفا في قدره ، فادعى القابض أنه كان دون حقه وادعى مالك الطعام أنه قدر حقه أو أكثر ، فالقول قول القابض مع يمينه ، سواء ادعى نقصاناً قليلاً أو كثيراً ، نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الصرف ، لأن الأصل عدم القبض وبقاء الحق فلا تبرأ ذمة من عليه الحق إلا من القدر الذي يقر به القابض ، فإن قيل : كيف سمعت دعوى القابض في النقصان ، وقد قال الشافعي رضى الله عنه في المسألة فيصدقه في كيله ؟ (قلنا) لم يرد الشافعي ، رحمه الله ، أنه اعترف بصحة الكيل ، وإنما هو قبول قول المخبر ، وحمله قوله على الصدق ، فإذا بان له خلافه سمعت دعواه .

قال الشيخ أبو حامد فيما نقله عنه العمراني في البيان : (إذا ثبت هذا : فإنه يكون قبضاً فاسداً ، فإن المسلم إذا قبضه ، وكان قدر حقه وزيادة عليه فإنه يملك قدر حقه بالقبض وينتقل الضمان إليه ؛ وتبرأ ذمة البائع عنه) اهـ وهل يجوز للقابض التصرف فيه ؟ نظرت ، فإن أراد أن يتصرف في الجميع لم يجز ، لأن للبائع فيه تعلقاً ، لأنه ربما إذا كيل خرج زيادة على قدر ما يستحق القابض فلم يصح تصرفه في الجميع ، فإن أراد أن يبيع منه قدر ما يتحقق أنه له بأن باع نصف قفيز منه وله قفيز ففيه وجهان :

(١) القفيز : مكيال معتبر عندهم كانوا يقولون عنه : إنه ثمانية مكايك .
(٢) الصبرة : الكومة من أى شيء ، وقد نجد في أسواق القرى من يبيعون التمر أو العنب أكواماً جزافاً بغير كيل ولا وزن فهذه هي الصبرة .

(الأول) قال أبو إسحاق : يصح ، لأن ذلك الشيء في ملكه وانتقل الضمان إليه ، ويعلم أنه قدر حقه فجاز بيعه فيه .

(الثاني) قال أبو علي ابن أبي هريرة : لا يصح بيعه ، وهو المنصوص في الصرف عند الشافعي في الأم ، لأن العلة باقية بينه وبين البائع فيه ، لأن ماله غير متميز عن مال البائع فلم يصح بيعه .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ فَإِنْ أَحَالَه عَلَى رَجُلٍ لَهُ عَلَيْهِ طَعَامٌ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّ الْخَوَالَهَ يَبْعُ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ الْيُوعِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَإِنْ قَالَ : لِي عِنْدَ رَجُلٍ طَعَامٌ فَاحْضِرْ مَعِيَ حَتَّى أَكْتَالَهُ لَكَ فَحَضَرَ وَاكْتَالَهُ لَهُ لَمْ يَجْزْ ، لَمَا رَوَى جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ « نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرَى فِيهِ الصَّاعَانِ » ؛ صَاعُ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمُشْتَرَى » وَهَذَا لَمْ يَجْرَ فِيهِ الصَّاعَانِ ، وَهَلْ يَصَحُّ قَبْضُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلَيْنِ فَيَمْنُ بَاعَ دِينَ الْمَكَاتِبِ فَقَبْضُ مَنْهُ الْمُشْتَرَى فَإِنْ قَبْضَ الْمُشْتَرَى لِنَفْسِهِ لَا يَصَحُّ وَهَلْ يَصَحُّ الْقَبْضُ لِلْسَيِّدِ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ :

(أحدهما) يصح لأنه قبضه بإذنه فصار كما لو قبضه وكيله .

(والثاني) لا يصح لأنه لم يأذن له في قبضه له ، وإنما أذن له في قبضه لنفسه فلا يصير القبض له ، ويخالف الوكيل فإنه قبضه لموكله ، فإن قلنا : إن قبضه لا يصح اكْتَالُ لِنَفْسِهِ مَرَّةً أُخْرَى ثُمَّ يَكِيلُهُ لِلْمُسْلِمِ ، وَإِنْ قُلْنَا : إِنْ قَبْضَهُ يَصَحُّ كَالِهِ لِلْمُسْلِمِ ؛ فَإِنْ قَالَ : احْضِرْ مَعِيَ حَتَّى أَكْتَالَهُ لِنَفْسِي وَتَأْخُذْهُ فَفَعَلَ ذَلِكَ صَحَّ الْقَبْضُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ قَبْضَهُ لِنَفْسِهِ قَبْضاً صَحِيحاً ، وَلَا يَصَحُّ لِلْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ كَيْلٍ ، وَإِنْ اكْتَالَهُ لِنَفْسِهِ وَسَلَّمْ إِلَى الْمُسْلِمِ وَهُوَ فِي الْمِكْيَالِ فَفِيهِ وَجْهَانِ : (أحدهما) لا يصح لما رَوَى جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ « نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرَى فِيهِ الصَّاعَانِ » وَهَذَا يَقْتَضِي كَيْلًا بَعْدَ كَيْلٍ ، وَذَلِكَ لَمْ يَوْجَدْ . (والثاني) أنه يصح لأن استدامة الكيل بمنزلة ابتدائه ، ولو ابتدأ بكياله جاز فكذلك إذا استدامه ﴿ ۞ ﴾ .

(الشرح) : حديث جابر رواه ابن ماجه والدارقطنى ، ورواه البزار عن أبى هريرة .

(أما الأحكام) : فقد قال الشافعى ، رحمه الله تعالى : ولو أسلم فى طعام وباع طعاماً آخر فأحضر المشتري من أكتاله من بائه وقال : أكتاله لك . لم يجوز ، لأنه يبيع الطعام قبل القبض . واختلف أصحابنا فى صورة هذه المسألة ، فمنهم من قال : صورتها أن يسلم زيد إلى عمرو فى طعام ، فلما حل الأجل باع زيد الطعام الذى له ذمة عمرو من خالد قبل قبضه ، فإن هذا لا يصح ، لما روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه ، أن النبى ﷺ قال : « من أسلف فى شئ فلا يصرفه إلى غيره » ولأن يبيع الطعام للمشتري قبل القبض لا يصح ، وإن كان معيناً ، فبأن لا يصح فيه قبل القبض أولى . قال : وتعليقه يدل عليه ، لأنه باع ذلك الطعام من آخر . وقال أكثر أصحابنا : ما ذكره القائل صحيح فى الفقه ، ولكن ليس هذا صورة المسألة التى ذكرها الشافعى ، رضى الله عنه ، وإنما صورتها : لزيد طعام فى ذمة عمرو سلم ، وفى ذمة زيد لخالد طعام سلم ، فقال زيد لخالد : احضر اكتيال ما لى عند عمرو لأكتاله لك ، فإنه لا يصح . لما روى جابر ، رضى الله عنه ، أن النبى ﷺ « نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، صاع البائع وصاع المشتري » .

ولو كان الشافعى يريد ذلك الطعام لقال : وباع ذلك الطعام آخر ، ولأنه قال بعدها ، ولو قال أكتاله لنفسى وحده بالكيل لم يجوز ، ولو كان قد باعه لم يكن لحضوره واكتياله لنفسه معنى ، قالوا : وأما تعليقه فإما أراد أن هذا مثل بيع الطعام قبل القبض ، لأنه يقبضه قبل أن يضمه بقبضه خالصاً له ، كما لا يجوز بيعه قبل قبضه . إذا ثبت هذا ففيه خمس مسائل :

(الأولى) يقول زيد لخالد احضر معى حتى أكتاله لك ، فأكتاله زيد لخالد من عمرو فلا يصح القبض لخالد وجهاً واحداً لحديث جابر أن النبى ﷺ « نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، صاع البائع وصاع المشتري » وهذا لم يجر فيه الصاعان ، ولأنه لا يستحق على عمرو شيئاً فلم يصح القبض له منه ، وهل يصح القبض لزيد من عمرو ؟ فيه وجهان بناء على القولين فى السيد إذا باع نجوم المكاتب ، وقلنا لا يصح البيع فقبض النجوم ، فهل يعتق المكاتب ؟ فيه قولان ، فإن قلنا يصح

قبض زيد ما كاله لخالد مرة ثانية ، وإن قلنا لا يصح قبض زيد لنفسه رد الطعام إلى عمرو ليكيهه لزيد ثم يكيهه زيد لخالد ، فإن اختلف زيد وعمرو في المقبوض فالقول قول زيد مع يمينه ، وإنما يقبل قوله مع اليمين إذا كان ما يدعيه محتملاً ، فأما إذا ادعى تفاوتاً كثيراً لم يقبل قوله ، لأن هذا القدر لا يتفاوت كثيراً ، وهكذا لو اختلف زيد وخالد فيما قبض خالد ، فالقول قول خالد مع يمينه ، إذا كان ما يدعيه تفاوتاً يسيراً ، وإن كان تفاوتاً كثيراً لم يقبل قوله ، لأن مثل ذلك لا يتفاوت .

(المسألة الثانية) أن يقول زيد لخالد : اذهب فاكتل لنفسك من عمرو ففعل ، فإن قبض خالد لنفسه لا يصح وجهاً واحداً لأنه لا شيء له في ذمة عمرو .

وهل يصح قبض خالد من عمرو لزيد ؟ على الوجهين طبقاً لما ذكرناه في المسألة الأولى .

(المسألة الثالثة) أن يقول زيد لخالد احضر معي حتى أكتال من عمرو لنفسى ثم يأخذ بذلك الكيل فحضر فاكنته زيد لنفسه ثم سلمه زيد إلى خالد جزافاً من غير كيل صح قبض زيد لنفسه لأنه قبضه لنفسه قبضاً صحيحاً ولا يصح قبض خالد من زيد لأنه قبضه من غير كيل .

(المسألة الرابعة) إذا اكتاله زيد لنفسه من عمرو ، ثم كاله زيد لخالد مرة ثانية صح القبضان ، لأن الطعام قد جرى فيه الصاعان .

(المسألة الخامسة) أن يكتاله زيد لنفسه من عمرو ثم يسلمه إلى خالد عما عليه له ، وهو في المكيل ، فإن قبض زيد لنفسه من عمرو صحيح ، وهل يصح قبض خالد من زيد ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح لحديث جابر « حتى يجرى فيه الصاعان » وهذا يقتضى كيلاً بعد كيل . (والثاني) يصح لأن استدامة الكيل بمنزلة ابتدائه ، بدليل أنه لو أسلم إليه بذهب طعاماً ، فابتدأ المسلم إليه وكاله للمسلم صح ، ولو كان الطعام في الذهب عند المسلم فسلمه إليه صح . فكذاك هاهنا ، والله أعلم .

قال المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإن دفع المسلم إليه إلى المسلم دراهم وقال : اشتر لي بها مثل ما لك على واقبضه لنفسك ففعل لم يصح قبضه لنفسه ، وهل يصح للمسلم إليه على الوجهين المبينين على القولين في دين المكاتب ، فإن قال : اشتر لي واقبضه لي ثم اقبضه لنفسك ففعل صح الشراء والقبض المسلم إليه ولا يصح قبضه لنفسه لأنه لا يجوز أن يكون وكيلًا لغيره في قبض حق نفسه ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : لو كان لزيد في ذمة عمرو طعام من سلم فدفع عمرو إلى زيد دراهم وقال اشتر بها لنفسك طعاما مثل الطعام الذي لك على ففعل لم يجوز ، لأن الدراهم ملك لعمرو فلا يجوز أن تكون - عوضاً - ملكا لزيد ، فإن اشترى الطعام بقيمة الدراهم لم يصح الشراء ، وإن اشترى زيد الطعام بدراهم في ذمته ثم سلم تلك الدراهم عما في ذمته صح الشراء لنفسه ولا تبرأ ذمته بتسليم تلك الدراهم لأنه لا يملكها وعليه ضمانها . وإن قال عمرو لزيد اشتر بها لي طعام واقبضه لنفسك فإن الشراء يصح لعمرو لأنه اشتراه له ، ولا يصح القبض لزيد لأنه لا يصح أن يكون قابضا لنفسه من نفسه . وهل يصح القبض لعمرو ؟ فيه وجهان كالوجهين في المسألة قبلها .

(فرع) : وإن كان لزيد في ذمة عمرو طعام من جهة القرض ، ولخالد في ذمة زيد طعام من جهة السلم ، وأحال زيد خالداً بالطعام الذي له عليه على عمرو لم تصح الحوالة ، لأن خالداً يبيع طعامه الذي له على زيد من السلم بالطعام الذي لزيد من جهة القرض ، وقد بينا أن يبيع المسلم فيه قبل القبض لا يصح ، فالفساد هاهنا من جهة خالد ؛ فإن كان الطعامان من جهة القرض ، فهل تصح الحوالة بهما ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد (أحدهما) يصح . وهو الصحيح . لأن يبيع العوض قبل القبض يصح ، وكل واحد قرض ، وكل واحد منهما مستقر في الذمة فجاز أن يعتاض من ذمة إلى ذمة بخلاف السلم ، والباقي لا يصح لأن الحوالة لو صحت في الطعام إذا كان من جهة القرض لصحت وإن كانت من جهة البيع كالدرهم والدنانير لما جازت الحوالة بهما ؛ إذا كانا من جهة القرض جازت أيضاً إذا كانا من جهة البيع ، فلما لم تجز الحوالة بالطعام إذا كان من جهة البيع لم تجز إذا كان من جهة القرض .

(فرع) : ولا تجوز التولية والشركة في المسلم فيه قبل القبض ، والشركة أن يقول لغيره أشركتك في النصف المسلم فيه بنصف الثمن ، فيكون ذلك بيعاً لنصف المسلم فيه . والتولية أن يقول « وليتك بجميع الثمن أو وليتك نصفه بنصف الثمن .

(فرع) : ذكر الشافعي في الصرف أربع مسائل : (الأولى) لو كان في ذمة رجل لغيره طعام ، فسأل من عليه الطعام من له الطعام أن يبيعه طعاماً بشرط أن يقبض ما له عليه منه فباعه منه بهذا الشرط ، فالبيع باطل ، لأن هذا تباع بمقتضى العقد فأبطله . (الثانية) إذا اشترى منه طعاماً مطلقاً وسها أن يقبضه منه صح البيع لأنه بيع مطلق . (الثالثة) أن يقول من له الطعام لمن عليه : اقض مالي عليك على أن أبيعك فقضاه صح ، لأن هذا قبض مستحق عليه ، فإذا قضاه وقع عن المقبوض والقابض بالخيار بين أن يبيعه منه أو لا يبيعه ، لأن هذا وعد وعده ، فكان بالخيار في الوفاء به . (الرابعة) أن يقول من له الطعام : اقضني أكثر مما أستحقه ، أو أجد منه بشرط أن أبيعك منك فقضاه كذلك لم يصح القبض ، لأن هذا مستحق عليه فكان قبضاً فاسداً ، فيجب عليه أن يرد الزيادة ، وإن قضاه من غير جنس حقه رده وأخذ قدر حقه من جنسه ، ثم إن شاء باعه منه ، وإن شاء لم يبيعه والله أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : إذا قبض المسلم فيه ووجد به عيباً فله أن يرده لأن إطلاق العقد يقتضى مبيعاً سليماً فلا يلزمه قبول المعيب فإن رد ثبت له المطالبة بالسليم لأنه أخذ المعيب عما في الذمة فإذا رده رجع إلى ماله في الذمة وإن حدث عنده عيب رجع بالإرش لأنه لا يمكنه رده ناقصاً عما أخذ ولا يمكن إجباره على أخذه مع العيب فوجب الإرش .

(الشرح) : الأحكام : إذا قبض المسلم المسلم فيه فوجد به عيباً فهو بالخيار بين أن يرضى به معيباً وبين أن يرده ويطالب بالمسلم فيه سليماً ، لأن إطلاق العقد يقتضى التسليم ، فإذا أخذ المعيب ورده رجع إلى الذي في ذمة المسلم إليه ، وإن حدث عند المسلم بالمقبوض عيب آخر فله أن يطالب بأرش العيب الموجود قبل القبض إلا أن يرضى المسلم إليه بأخذه معيباً فلا يثبت للمسلم المطالبة بالإرش .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : ليس للمسلم المطالبة بالأرض لأن رجوعه بالأرض أخذ عوض عن الجزء الفائت ، وبيع المسلم فيه لا يجوز ، دليلنا أنه عوض يجوز رده بالعيب فإذا سقط الرد لحدوث عيب ثبت له الرجوع بالأرض كبيع الأعيان . وأما قوله إن الرجوع بالأرض أخذ عوض عن الجزء الفائت ، وبيع المسلم فيه لا يجوز مثل القبض فغير صحيح ، لأن بيع المبيع المعين قبل القبض لا يصح وقد جاز أخذ الأرض عنه ، ولأن ذلك فسخ العقد في الجزء الفائت ، وليس بيع ، ولهذا يكون بحسب الثمن المسمى في العقد .

قَالَ الْمُصَنَّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ فَإِنْ أَسْلَمَ فِي ثَمَرَةٍ فَانْقَطَعَتْ فِي مَحَلِّهَا أَوْ غَابَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فَلَمْ يَظْهَرْ حَتَّى نَفَدَتِ الثَّمَرَةُ فِيهِ قَوْلَانِ (أَحَدُهُمَا) أَنَّ الْعَقْدَ يَنْفَسَخُ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ ثَمَرَةُ هَذَا الْعَامِ ، وَقَدْ هَلَكْتَ فَانْفَسَخَ الْعَقْدُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى قَفِيزًا مِنْ صَبْرَةٍ فَهَلَكَتْ الصَّبْرَةُ (وَالثَّانِي) أَنَّهُ لَا يَنْفَسَخُ لَكِنَّهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَفْسَخَ وَبَيْنَ أَنْ يَصْبِرَ إِلَى أَنْ تَوْجَدَ الثَّمَرَةُ فَيَأْخُذَ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ مَا فِي الذِّمَّةِ لَا ثَمَرَةَ هَذَا الْعَامِ ، وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي ثَمَرَةٍ عَامَيْنِ ، فَقَدِمَ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ مَا يَجِبُ لَهُ فِي الْعَامِ الثَّانِي جَازٍ ، وَمَا فِي الذِّمَّةِ لَمْ يَتْلَفْ وَإِنَّمَا تَأَخَّرَ ثَبَتُ لَهُ الْخِيَارُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَبْقَى ۝ .

(الشرح) : الأحكام : إذا أسلم في شيء مؤجل إلى وقت : الغالب فيه وجود المسلم فيه في ذلك الوقت فجاء ذلك الوقت ولم يوجد ذلك الشيء كالثمرة إذا انقطعت أو تعذر القبض حتى نفذ ذلك الشيء المسلم فيه ، ففيه قولان : (أحدهما) ينفسخ السلم ، لأن المعقود عليه قد تعذر تسليمه فانفسخ العقد كما لو اشترى منه قفيزاً من صبرة فتلفت الصبرة قبل القبض ولأنه لو أسلم إليه في ثمرة بلد معين كبغداد أو أسيوط صح السلم ، ولم يكن للمسلم إليه أن يدفع إليه من ثمرة غير أسيوط أو بغداد ، فكذلك إذا أسلم إليه في ثمرة عام لم يكن له أن يدفع إليه من ثمرة غير ذلك العام .

(والقول الثاني) : لا ينفسخ السلم ولكن يثبت للمسلم الخيار بين أن ينفسخ العقد وبين أن لا ينفسخ ويصبر إلى أن يوجد المسلم فيه ، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله ، وهو الصحيح لأن المعقود عليه في الذمة لم يتلف ، بدليل أنه لو أسلم إليه في الرطب من

ثمرة عامين فقدم المسلم إليه في العام الأول ما يجب فيه ، وفي العام الثاني جاز . وإن انقطع بعض المسلم فيه ووجد البعض ، فإن قلنا : السلم ينفسخ إذا عدم جميع المسلم فيه انفسخ السلم ها هنا في قدر المفقود المسلم فيه وهل ينفسخ في الموجود منه فيه طريقان ، كما قلنا فيمن اشترى بقرتين فتلفت إحدهما قبل القبض ، من أصحابنا من قال : فيه قولان ، ومنهم من قال : لا ينفسخ قولاً واحداً .

فإذا قلنا : ينفسخ فلا كلام ، وإذا قلنا : لا ينفسخ ثبت للمسلم الخيار في الفسخ ، لأن الصفقة تفرقت عليه ، فإن فسخ فلا كلام ، وإن لم يفسخ أخذ الموجود ، وهل يأخذه بجميع الثمن أو بحصته ؟ فيه قولان حكاهما الشيخ أبو حامد وابن الصباغ . قلت : وعلى قياس ما ذكره المصنف أنه يأخذه بحصته من الثمن وهو رأس مال السلم قولاً واحداً ، فإذا قلنا : يأخذه بحصته فهل للمسلم إليه الخيار ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ . وإن قلنا : إن المسلم فيه إذا نقطع جميعه لا ينفسخ ، بل يثبت للمسلم الخيار ، ثبت له أيضاً ها هنا الخيار ليأخذ بعض حقه ، فإن اختار فسخ السلم في المفقود والموجود جاز ليفرق حقه عليه ، وإن اختار أن يفسخ السلم في المفقود ويقره في الموجود فهل له ذلك ؟ فيه قولان بناء على القولين في تفريق الصفقة ، فإن قلنا : يجوز فسخ السلم في المفقود ، فبكم يأخذ الموجود ؟ فعلى ما مضى من قولنا حكاية عن الشيخ أبي حامد وابن الصباغ والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ يجوز فسخ عقد السلم بالإقالة لأن الحق لهما ، فجاز لهما الرضا بإسقاطه ، فإذا فسخا أو انفسخ بانقطاع الثمرة في أحد القولين أو بالفسخ في القول الآخر رجع المسلم إلى رأس المال ، فإن كان باقياً وجب رده ، وإن كان تالفاً ثبت بدله في ذمة المسلم إليه ، فإن أراد أن يسلمه في شيء آخر لم يجوز لأنه يبيع دين بدين ، وإن أراد أن يشتري به عيناً نظرت ، فإن كان تجمعهما علة واحدة في الربا كالدرهم بالدنانير ، والحنطة بالشعير لم يجوز أن يتفرقا قبل القبض ، كما لو أراد أن يبيع أحدهما بالآخر عيناً بعين ، وإن لم تجمعهما علة واحدة في الربا كالدرهم بالحنطة والثوب بالثوب . ففيه وجهان : (أحدهما) : يجوز أن يتفرقا من غير قبض

كما يجوز إذا باع أحدهما بالآخر غنياً بعين أن يتفرقا من غير مقبض (والثاني) : لا يجوز ، لأن المبيع في الذمة فلا يجوز أن يتفرقا قبل عوضه كالمسلم فيه والله تعالى أعلم ﴿ ١٠٠ ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : الإقالة فسخ وليست ببيع على المشهور من المذهب سواء كان قبل القبض وبعده ، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله ، لأنه يقول : هي بيع في حق غير المتعاقدين ، فثبت بها الشفعة ، وقال أبو يوسف ، رحمه الله : إن كان قبل القبض فهي فسخ وإن كان بعد القبض فهي بيع ، وقال مالك رحمه الله ، هي بيع بكل حال . وحكى القاضي أبو الطيب أنه قول قديم للشافعي ، رحمه الله ، وأما أبو حامد فحكاه وجهاً لبعض أصحابنا . دليلنا أن المبيع عاد إلى البائع بلفظ لا ينعقد به البيع ، فكان فسخاً كالرد بالعيب .

إذا ثبت هذا : فإن سلم رجل إلى غيره شيئاً في شيء ثم تقايلا في عقد السلم صح ، وقد وافقنا مالك ، رحمه الله ، على ذلك وهذا أوضح دليل على أن الإقالة فسخ ، لأنها لو كانت بيعاً لما صح في المسلم فيه قبل القبض ، كما لا يصح بيعه ، وإن أقاله في بعض المسلم صح في القدر الذي أقاله .

وقال ابن أبي ليلى : يكون إقالة في الجميع . وقال ربيعة ومالك لا يصح ، دليلنا أن الإقالة مندوب إليها بدليل قوله ﷺ : « من أقال نادماً في بيع أقاله الله نفسه يوم القيامة » وما جاز في جميع المبيع جاز في بعضه كالإبراء والإنظار ، وإن أقاله بأكثر من الثمن أو بأقل منه إلى جنس آخر لم تصح الإقالة ، وقال أبو حنيفة : تصح الإقالة : ويجب رد الثمن المسمى في العقد ، دليلنا أن المسلم والمشتري لم يسقط حقه من المبيع إلا بشرط العوض الذي شرطه ، فإذا لم يصح له العوض لم تصح له الإقالة ، كما لو اشترى منه داره بألف بشرط العوض الذي شرطه ، فإذا لم يصح له العوض لم تصح له الإقالة ؛ كما لو اشترى منه داره بألف بشرط أن يبيعه سيارته بألف .

(فرع) : قال السيوطي في الأشباه والنظائر : السلم يتطرق إليه الفسخ بالإقالة وانقطاع المسلم فيه عند الحلول ووجود المسلم إليه في مكان غير محل التسليم ولنقله مؤنه . جاء هذا في القاعدة الخامسة في فسخ البيع والله أعلم .

(فرع) : وإن ضمن ضامن عن المسلم إليه المسلم فيه ثم إن الضامن صالح المسلم عما في ذمة المسلم إليه بمثل رأس مال السلم يصح الصلح ، ولأن الضامن

لا يملك المسلم فيه فيعوض عنه ، فأما إذا أكد المسلم إليه بمثل رأس مال السلم . قال أبو العباس صح الصلح وكان إقالة ، لأن الإقالة هو أن يشتري ما دفع ويعطى ما أخذ . وهذا مثله .

(فرع) : وإذا انفسخ عقد السلم بالفسخ أو الانفساخ سقط المسلم فيه عن ذمة المسلم إليه ، ورجع المسلم إلى رأس مال السلم ، فإن كان باقياً أخذه ، وإن كان تالفاً رجع إلى مثله إن كان له مثل ، وإن كان لا مثل له رجع إلى قيمته ، وإن أراد أن يسلم في شيء آخر لم يجوز لأنه يبيع دين بدين ، وإن أراد أن يأخذ ما هو من جنسه جاز أن يأخذ مثله ، ولم يجوز أن يأخذ أكثر منه ولا أقل منه ، ولا يصح أن يتفرقا قبل قبضه ، وإن أراد أن يأخذ عنه من غير جنسه إلا أنه لا يصح أن يتفرقا قبل قبضه كما قلنا في البيع ، وإن أراد أن يأخذ منه عوضاً ليس من أموال الربا ، كالثياب والدواب ، أو كان رأس المال من غير أموال الربا صح ذلك أيضاً .

وهل يشترط فيه القبض قبل التفرق ؟ فيه وجهان : (أحدهما) أنه يشترط ذلك ؛ فلا يفترقان والعوض والمعوض في ضمان واحد . (والثاني) لا يشترط ذلك ، كما لو اشترى أحدهما بالآخر ، وإن اختلفا في قدر رأس مال السلم ، فالقول قول المسلم إليه مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته مما زاد على ما أقر به ، وإن اختلفا في قدر المسلم فيه أو الأجل أو في قدره تحالفاً ، اتفقا على الأجل واختلفا في انقضائه وادعى المسلم انقضاء الأجل ، وادعى المسلم إليه بقاءه ، فالقول قول المسلم إليه مع يمينه لأن الأصل بقاءه . والله أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

باب القرض

﴿ القرض قربة مندوب إليه لما روى أبو هريرة ، رضى الله عنه ، إن النبي ﷺ قال : « من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » . وعن أبي الدرداء رضى الله عنه أنه قال : « لأن أقرض دينارين ثم يردا ثم أقرضهما أحب إلي من أن أتصدق بهما » وعن ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما أنهما قالوا : « قرض مرتين خير من صدقة مرة » .

(فصل) : ﴿ولا يصح إلا من جائز التصرف لأنه عقد على المال فلا يصح إلا من جائز التصرف كإلبيع ، ولا يتعقد إلا بالإيجاب والقبول لأنه تمليك آدمى فلم يصح من غير إيجاب وقبول كالبيع والهبة ؛ ويصح بلفظ القرض والسلف لأن الشرع ورد بهما ، ويصح بما يؤدي معناه ، وهو أن يقول ملكتك هذا على أن ترد عليّ بدله . فإن قال ملكتك ولم يذكر البدل كان هبة ، فإن اختلفا فيه فالقول قول الموهوب له لأن الظاهر معه ؛ فإن التملك من غير ذكر عوض هبة في الظاهر ، وإن قالوا : أقرضتك ألفاً وقبل وتفرقا ثم دفع إليه ألفاً ، فإن لم يطل الفصل جاز لأن الظاهر أنه قصد الإيجاب ، وإن طال الفصل لم يجز حتى يعيد لفظ القرض لأنه لا يمكن البناء على العقد مع طول الفصل ﴾ .

(الشرح) : حديث أبي هريرة رضى الله عنه رواه مسلم بلفظ « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة . ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة . والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه . ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة . وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله تعالى يتلون كتاب الله تعالى ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده ، ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه » وفي حديث طويل عن ابن عمر رضى الله عنه : « ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة . ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » رواه البخارى ومسلم . والأثر عن أبى الدرداء في مسند أحمد .

وأما ما روى عن ابن مسعود فقد جاء مرفوعاً وموقوفاً بلفظ « ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة » المرفوع رواه ابن ماجه . وفي إسناده سليمان بن بشير وهو متروك . وقال الدارقطنى « الصواب أنه موقوف على ابن مسعود وأما حديث أنس فقد أخرجه ابن ماجه مرفوعاً ونصه « رأيت ليلة أسرى نى على باب الجنة مكتوباً : الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر فقلت : يا جبرائيل ما بال القرض أفضل من الصدقة قال : لأن السائل يسأل وعنده ، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة » وفي إسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الشامى . قال : النسائى

« ليس بثقة » وهو باب من أبواب البر لقوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » وقد كان القرض خيراً من الصدقة لأنها قد تدفع إلى من هو غنى عنها ، أما القرض فلا يسأله إنسان إلا وهو يحتاج إليه .

أما اللغات : فالقرض القطع والقرض في المكان العدول عنه ، ومنه قوله تعالى : « وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال » وقرضت الوادى جزته ، وقرض فلان مات ، وقرضت الشعر نظمته . قال ابن دريد : (وليس في الكلام يقرض على وزن ينصر البتة وإنما الكلام على وزن يضرب) والقرض ما تعطيه غيرك من المال لتقضاه ، والجمع قروض ، واستقرض طلب القرض واقترض أخذه . ولأنه قطع له من ماله قطعة .

أما الأحكام : فإن القرض مندوب إليه ، يعني مأمور به من غير إيجاب .

ولا يصح القرض إلا من جائز التصرف في المال ، لأنه عقد على المال فلا يصح إلا من جائز التصرف فيه كالبيع ، ولا يصح إلا بالإيجاب والقبول ؛ لأنه تمليك آدمى فافتقر إلى الإيجاب والقبول كالبيع والهبة . وفيه احتراز من العتق ؛ وينعقد بلفظ القرض والسلف لأنه قد ثبت له عرف الاستعمال ؛ ويمكن انعقاده بما يؤدي معنى ذلك . فإن قال : ملكتك هذا على أن ترد إلى بدله كان قرضاً . وإن قال : ملكتك هذا ولم يذكر البديل فهو هبة ، وإن اختلفا فيه فالقول قول الموهوب له لأن الظاهر معه ، ولأن التمليك من غير عوض هبة .

وأركان القرض أربعة : العاقدان ، والصيغة ، والشئ المقرض ، فلا يصح إلا من أهل التبرع ، وأما الصيغة فالإيجاب لا بد منه وهو أن يقول : أقرضتك أو أسلفتك أو أخذه وأصرفه في حوائجك ورده بدله ، أو ملكتك على أن ترد بدله ، فلو اقتصر على « ملكتك » فهو هبة ، فإن اختلط في ذكر البديل فالقول قول الآخذ .

قال النووي رحمه الله : وحكى وجه أن القول قول الدافع ، وهو متجه ، وفي التمه وجه أن الاقتصار على (مَلَكْتُكَ) قرض والله أعلم .

قَالَ المَصْنَفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ كُتِبَ إِلَيْهِ وَهُوَ غَائِبٌ أَقْرَضْتُكَ هَذَا ، أَوْ كُتِبَ إِلَيْهِ بِالْبَيْعِ فِيهِ وَجْهَانِ (أَحَدُهُمَا) يَنْعَقِدُ لِأَنَّ الْحَاجَةَ مَعَ الْغِيْبَةِ دَاعِيَةٌ إِلَى الْكِتَابَةِ . (وَالثَّانِي) لَا يَنْعَقِدُ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى النُّطْقِ فَلَا يَنْعَقِدُ عَقْدُهُ بِالْكِتَابَةِ ، كَمَا لَوْ كُتِبَ وَهُوَ حَاضِرٌ ، وَقَوْلُ الْقَائِلِ الْأَوَّلِ إِنْ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ إِلَى الْكِتَابَةِ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَنْعَقِدُ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ بِالْقَوْلِ ۝ .

(الشرح) : الأحكام : إِنْ كُتِبَ إِلَيْهِ وَهُوَ غَائِبٌ إِلَى آخِرِ الصُّورَةِ الَّتِي حَكَاهَا الْمَصْنَفُ فِي انْعِقَادِ الْقَرْضِ وَصَحَّتْ وَجْهَانِ (أَصْحَهُمَا) يَنْعَقِدُ ، لِأَنَّا قُلْنَا فِي الْفَصْلِ قَبْلَهُ : وَيُمْكِنُ انْعِقَادُهُ بِمَا يُؤَدِّي مَعْنَى ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ عَقْدُ أَرْفَاقٍ وَقَرْبَةٍ .

وَالشَّرْعُ لَا يَرِدُ بِتَحْرِيمِ الْمَصَالِحِ الَّتِي لَا مَضْرُةَ فِيهَا ؛ بَلْ بِمَشْرُوعِيَّتِهَا ، وَلِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ فُجُوبُ الْإِبْقَاءِ عَلَى الْإِبَاحَةِ . وَقَدْ أَصْبَحَ عِلْمُ الْكِتَابَةِ وَحَرَكَةُ الْيَدِ بِالْقَلَمِ وَضَبْطُ الزُّوَايَا وَحَرَكَةُ الْقَلَمِ عَلَى الْوَرَقِ مِنَ الْفَنُونِ الَّتِي لَهَا خَبَرَاتُهَا فِي الْحَاكِمِ وَيُمْكِنُ لِلْخَبِيرِ أَنْ يُمَيِّزَ كُلَّ خَطٍّ ثُمَّ يَنْسِبُهُ إِلَى صَاحِبِهِ الَّذِي كَتَبَهُ ، وَأَصْبَحَتْ التَّوْقِيعَاتُ وَالْإِمْضَاءَاتُ أَهَمَّ الْبَيِّنَاتِ وَأَعْظَمُهَا فِي الْإِثْبَاتِ وَلِذَا كَانَ لِلْعُرْفِ حُكْمُهُ وَلِلْعَصْرِ وَتَطَوَّرَ أَثَرُهُ فِي نَظَرَةِ الْفَقْهِ إِلَى حُكْمِ الْكِتَابَةِ فَإِنْ الْكِتَابَةُ إِذَا تَوَجَّهَتْ بِالتَّوْقِيعِ وَالْإِمْضَاءِ كَانَتْ بَيِّنَةً يَتَحْتَمُّ الْحُكْمُ بِمُوجِبِهَا إِلَّا إِذَا طَعَنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالتَّزْوِيرِ فِيهَا وَهَنَا يَحِيلُ الْقَاضِي إِلَى السَّنَدِ (مَوْضُوعُ الدَّعْوَى) إِلَى خَبِيرِ الْخُطُوطِ . وَهُوَ يَقُومُ بِمَقَامِ الشَّاهِدِ فِي الدَّعَاوَى وَفِي هَذَا الْمَقَامِ بَحْثُ فِي الْأُورَاقِ الْمَالِيَةِ نَسْقُهُ فِيمَا يَلِي :

إِنَّ الْأُورَاقَ التِّجَارِيَّةَ هِيَ الْكُمِّيَالَةُ وَالسَّنَدُ الْإِذْنِي ، فَأَمَّا الْكُمِّيَالَةُ فَهِيَ صَكٌّ يَأْمُرُ فِيهِ السَّاحِبُ شَخْصاً بِسَمَى الْمَسْحُوبِ عَلَيْهِ بِدَفْعِ مَبْلَغٍ مِنَ النُّقُودِ فِي تَارِيخٍ مُعَيَّنٍ لِإِذْنِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ أَوْ لِحَامِلِ الصَّكِّ وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ الْمُسْتَفِيدُ . وَالسَّنَدُ الْإِذْنِي صَكٌّ يَتَعَهَّدُ فِيهِ شَخْصٌ بِسَمَى الْمَحْرُورِ بِدَفْعِ مَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ فِي تَارِيخٍ مُعَيَّنٍ لِإِذْنِ شَخْصٍ آخَرَ بِسَمَى الْمُسْتَفِيدِ وَظَاهِرٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقاً بَيْنَ الْكُمِّيَالَةِ وَالسَّنَدِ الْإِذْنِيِّ ، فَبَيْنَمَا تَقُومُ الْكُمِّيَالَةُ عَلَى وُجُودِ أَشْخَاصٍ ثَلَاثَةٍ هُمُ السَّاحِبُ وَالْمَسْحُوبُ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَفِيدُ فَإِنَّ السَّنَدَ الْإِذْنِي يَقْتَرِضُ وُجُودَ شَخْصَيْنِ فَقَطْ هُمَا الْمَحْرُورُ وَالْمُسْتَفِيدُ . أَمَّا الشَّيْكَ فَهُوَ صَكٌّ يَأْمُرُ فِيهِ السَّاحِبُ الْمَسْحُوبَ

عليه بدفع مبلغ من النقود من حسابه لديه إما إلى الساحب نفسه وإما إلى شخص آخر وإما لحامله ويشبه الشيك الكمبيالة من حيث وجود أشخاص ثلاثة لكل منهما هم الساحب والمسحوب عليه والمستفيد ، ولكن يختلف الشيك عن الكمبيالة في أن الأول أداة وفاء وتقوم مقام النقود ولذلك يقتضى حصول الدفع بمجرد الاطلاع . في حين أن الكمبيالة أداة ائتمان ووفاء ولذلك يختلف فيها تاريخ السحب عن تاريخ الوفاء ، وقد بينت المادة الثانية من القانون التجارى حكم المواد التجارية بالنسبة للكمبيالة والسند الإذنى ولكنها سكنت عن الكلام على الشيك (راجع القانون التجارى للدكتور على حسن يونس) .

على أنا إذا أجزنا الحكم بالسند الإذنى والشيك والكمبيالة في إثبات الحقوق فإنما نستمد ذلك من أصل عظيم وهو أمره تبارك وتعالى بكتابة الدين في آية الدين ونهيه الكاتب عن إياء الكتابة ، ولا يستطيع أحد في عصرنا هذا أن ينكر الحقوق المستندة إلى وثيقة أمضاها بيده .

قال المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ ولا يثبت فيه خيار المجلس وخيار الشرط ، لأن الخيار يراد للفسخ وفى القرض يجوز لكل واحد منهما أن يفسخ إذا شاء فلا معنى لخيار المجلس وخيار الشرط ولا يجوز شرط الأجل فيه لأن الأجل يقتضى جزءاً من العوض والقرض لا يحتمل الزيادة والنقصان فى عوضه فلا يجوز شرط الأجل فيه ويجوز شرط الرهن فيه ، لأن النبى ﷺ رهن درعه على شعير أخذه لأهله » ويجوز أخذ الضمين فيه لأنه وثيقة فجاز فى القرض كالرهن ﴾ .

(فصل) : الحديث رواه أحمد والبخارى والنسائى وابن ماجه عن أنس .

(أما أحكام الفصل) : فإنه لا يثبت فى القرض خيار المجلس ولا خيار الشرط ، لأن الخيار يراد للفسخ وكل واحد منهما يملك فسخ القرض متى شاء . فلا معنى لإثبات الخيار قال السيوطى فى الأشباه والنظائر فى القاعدة الخامسة : « القرض يتطرق إليه الفسخ بالرجوع فيه قبل التصرف » اهـ . ولو أقرضه شيئاً إلى أجل مّا ، يلزم الأجل وكان حالاً ، وهكذا لو كان له عنده عقد له ثمن حال فأجله ، أو كان مؤجلاً فزاد فى أجله لم يلزم ذلك .

وقال مالك : يدخل الأجل في ابتداء القرض بأن مقبوضه إلى أجل ، ويدخل في انتهائه بأن يقرضه حالا ثم يؤجله له فيتأجل ، ووافقنا أبو حنيفة أن الأجل لا يدخل في القرض .
وأما الثمن الحال فيتأجل بالتأجيل .

دللنا على مالك رحمه الله تعالى أن الأجل يقتضى جزءاً من القرض ، والقرض لا يحتمل الزيادة والنقصان في عوضه فلم يجوز شرط الأجل فيه ، وأما الدليل على أبي حنيفة فقولہ ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وتأجيل الحال ليس في كتاب الله تعالى فكان باطلاً ، ولأنه حق مستقر فلم يتأجل بالتأجيل كالقرض .

وقولنا (مستقر) احتراز من الثمن في مدة الخيار ، ولأنه إنظار تبرع فلم يلزمه ، كالمرأة إذا وجدت زوجها عنيماً فأجلته ثم رجعت من ذلك ، فإن لها ذلك وقال أصحاب أحمد : لا يجوز له الرجوع لأن العقد لازم في حق المقرض جائز في حق المقرض ، فلو أراد المقرض الرجوع في عين ماله لم يملك ذلك . وقال الشافعي رحمه الله : له ذلك ، لأن كل ما يملك المطالبة بمثله ملك أخذه إذا كان موجوداً كالمغصوب والعارية .

(فرع) : يجوز شرط الرهن في القرض ، لأن النبي ﷺ « رهن درعاً عند يهودى بالمدينة وأخذ منه شعيراً لأهله » ولحديث عائشة أن النبي ﷺ « اشترى طعاماً من يهودى إلى أجل ورهنه درعاً من حديد » وفي رواية « توفي ودرعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعاً من شعير » أخرجهما البخارى ومسلم وأحمد والنسائى وابن ماجه مثله من حديث ابن عباس . قال ابن تيمية أبو البركات « وفيه من الفقه جواز الرهن في الحضر ومعاملة أهل الذمة » وسيأتى تفصيل ذلك في الرهن .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وفي الوقت الذى يملك فيه وجهان (أحدهما) أنه يملكه بالقبض لأنه عقد يقف التصرف فيه على القبض فوقف الملك فيه على القبض كالهبة فعلى هذا إذا كان القرض حيواناً فنفقته بعد القبض على المستقرض فإن اقترض أباه وقبضه عتق عليه . (والثانى) أنه لا يملكه إلا بالتصرف بالبيع والهبة والإتلاف لأنه لو ملك قبل التصرف لما جاز للمقرض أن يرجع فيه بغير رضاه ، فعلى هذا تكون نفقته على المقرض فإن اقترض أباه لم يعتق عليه قبل أن يتصرف فيه . واختلف أصحابنا فيمن قدم طعاماً إلى رجل

ليأكله على أربعة أوجه (أحدها) أنه يملكه بالأخذ (والثاني) أنه يملكه بتركه في القم
(والثالث) أنه يملكه بالبلع (والرابع) أنه لا يملكه بل يأكله على ملك صاحب
الطعام .

(الشرح) : الأحكام : متى يملك المستقرض العين التي استقرضها ؟ قال في
الروضة (فصل فيما يملك به المقرض (بفتح الراء) قولان منتزعان من كلام الشافعي
رضي الله عنه أظهرهما بالقبض والثاني بالتصرف ، فإن قلنا : بالقبض ، فهل للمقرض أن
يلزمه رده بعينه ما دام باقيا ، أم للمستقرض رد بدله مع وجوده ؟ فيه وجهان من أصحابنا
من قال : لا يملكها إلا بالتصرف بالبيع أو الهبة أو يتلفها أو تتلف في يده ، لأن المقرض له
أن يرجع في العين ولأن المستقرض له أن يردّها ، ولو ملكها المستقرض بالقبض لم يملك
واحد منهما فسخ ذلك فعلى هذا إن استقرض حيواناً كانت نفقته على المقرض إلى أن يتلفه
المستقرض . قوله : فإن اقترض أباه ؛ قال أحمد : أكره قرضهم ؛ وقال ابن قدامة : يحتمل
كراهية تنزيه ، ويصح قرضهم ، وهو قول ابن جريج والمزني لأنه مال يثبت في الذمة سلماً
فصح قرضه كسائر الحيوان ، ويحتمل أنه أراد كراهة التحريم ، فلا يصح قرضهم . اختاره
القاضي ، ويصح قرض العبيد دون الإماء ، وهو قول مالك والشافعي إلا أن يقرضهن من
ذوى محارمهن ، لأن الملك بالقرض ضعيف ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله . ومنهم من
قال : يملكها المستقرض بالقبض . قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح ، لأنه بالقبض
يملك التصرف فيها في جميع الوجوه ، فلو لم يملكها بالقبض لما ملك التصرف فيها بما فيه
حظ ، وبما لا حظ فيها .

وأما الرجوع في العين المقرضة ، فلا خلاف بين أصحابنا أن للمستقرض أن يردّها
على المقرض أما المقرض فهل له أن يرجع فيها وهي في يد المستقرض ؟ فإن قلنا إن
المستقرض لا يملكها إلا بالتصرف فللمقرض أن يرجع فيها ، ومنهم من قال للمقرض أن
يرجع فيها بكل حال ، وهو المنصوص عليه في الأم .

ولا يكون جواز رجوع المقرض فيها مانعاً من ثبوت الملك للمستقرض فيها قبل
التصرف ، ألا ترى أن الأب إذا وهب لابنه هبة وأقبضه إياها فإن الابن قد ملكها ؛ ولأب
أن يرجع فيها ، وكذلك إذا اشترى سلعة بسلعة ثم وجد كل واحد منهما بما صار إليه عيباً ،
فإن لكل واحد منهما أن يرجع في سلعته ، وإن كانت ملكاً للآخر ، ويطلق بما لو تصرف

هذا المستقرض بالعين المستقرض ثم رجعت إليه ، فإن للمقرض أن يرجع فيها ، ولا يدل ذلك على أن المستقرض لم يكن مالكا للعين وقت التصرف فيها ، فعلى هذا إذا اقترض حيوانا وقبضه كانت نفقته على المستقرض ، وإن اقترض أباه وقبضه عتق عليه .

(فرع) : واختلف أصحابنا فيمن قدم إلى غيره طعاماً ؛ وأباح له أكله حتى يملكه المقدم إليه ، فمنهم من قال : يملكه بالتناول ، فإذا أخذ لقمة بيده ملكها ، كما إذا وهبه شيئاً وأقبضه إياه ، فعلى هذا لو أراد المقدم أن يسترجعها منه بعد أن يأخذها بيده لم يكن له ذلك . ومنهم من قال : يملكه بتركه في الفم ، فعلى هذا للمقدم أن يرجع فيه ما لم يتركه المقدم إليه في فمه ، ومنهم من قال : لا يملكه إلا بالبلع . والرابع الذي حكاه المصنف أنه لا يملكه بالأكل ، بل بأكله وهو على ملك صاحبه ، فإذا قلنا إن المقدم إليه ملكه بأخذه باليد أو بتركه في الفم ، فهل له أن يبيع لغيره أو يتصرف فيه بغير ذلك ؟ فيه وجهان . قال عامة أصحابنا : لا يجوز له ذلك ، لأنه أباح له انتفاعاً مخصوصاً ، فهل يجوز له أن ينتفع به بغيره كما لو أعاره ثوباً لم يكن له أن يعيره .

وقال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب : له أن يفعل ما شاء من وجوه التصرفات مثل البيع والهبة لغيره ، لأنه ملكه ، فهو كما لو وهبه شيئاً وأقبضه إياه قال ابن الصباغ : وهذا الذي قاله لا يبيح على أصولهما ، لأن من شرط الهبة عندهما الإيجاب والقبول والإذن بالقبض إلا أن يتضمنها لقوله ، ولم يوجد ذلك هاهنا ، ولأن الإذن بالتناول إنما تضمن إباحة الأكل فلا يصح أن يحصل به الملك ، ولو كان ذلك صحيحاً لجاز له تناول جميع الذي قدم إليه ، ويتصرف به إلى بيته ، وكذلك إذا قلنا بتركه في فمه فإنه لم يحصل الأكل المأذون فيه ، وإنما يملكه بالبلع . قال : وعندى أن بالبلع يبطل معنى الملك فيه ، ويصير كالتلف . قال : والأوجه في ذلك أن يكون إذناً في الإتلاف لا تمليك فيه والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويجوز قرض كل مال يملك بالبيع ويضبط بالوصف لأنه عقد تمليك يثبت العوض فيه في الذمة فجاز فيما يملك ويضبط بالوصف كالسلم ، فأما ما لا يضبط بالوصف كالجواهر وغيرها ، ففيه وجهان : (أحدهما) لا يجوز لأن

القرض يقتضى رد المثل وما لا يضبط بالوصف لا مثل له (والشأن) يجوز لأن ما لا مثل له يضمنه المستقرض بالقيمة ، والجواهر كغيرها فى القيمة ولا يجوز إلا فى مال معلوم القدر ، فإن أقرضه دراهم لا يعرف وزنها ، أو طعاماً لا يعرف كيله لم يجوز لأن القرض يقتضى رد المثل ، فإذا لم يعلم القدر لم يمكن القضاء ﴿ ١ 》 .

(الشرح) : الأحكام : يصح القرض فى كل عين يصح بيعها وتضبط صفتها كما قلنا فى السلم وأما ما لا يضبط بالصفة كالجواهر وما عملت فيه النار ، فهل يصح قرضها ؟ فيه وجهان بناء على الوجهين فيما يجب رده بالقرض فيما لا مثل له ، فإن قلنا : يجب رد القيمة جاز قرض هذه الأشياء ، وإن قلنا : يجب رد المثل فيها لم يجوز قرضها ويأتى توجيهها فى رد المثليات .

(فزع) : قلنا إن الشيء المقرض هو ما صح بيعه وضبطه بالصفة فهو المال على كل حال وهو ضربان ذكرهما الرافعى (أحدهما) يجوز السلم فيه ، فيجوز إقراضه حيواناً كان أو غيره ، لكن إن كان جارية — نظر ، إن كانت محرماً للمستقرض بنسب أو رضاع أو مصاهرة — جاز إقراضها قطعاً ، وإن كانت حلالاً لم يجوز على الأظهر المنصوص قديماً وجديداً .

قال النووى معقّباً على الرافعى : قلت : هذا الذى جزم به من جواز إقراض المحرم هو الذى قطع به الجماهير ، وقال فى الحاوى : إن كانت ممن لا يستبيحها المستقرض بأن اقترضها محرم أو امرأة فوجهان . قال البغداديون : يجوز ، وقال البصريون : لا يجوز جنساً لا يجوز قرضه . اهـ .

(والضرب الثانى) ما لا يجوز فيه السلم ، فجواز إقراضه يبنى على أن الواجب فى المتقومات رد المثل أو القيمة — إن قلنا بالأول — لم يجوز ، والثانى جاز .

وفى إقراض الخبز وجهان كالسلم فيه (أصحهما) فى التهذيب للبغوى : لا يجوز ، واختار ابن الصباغ فى الشامل وغيره : الجواز . وأشار العراقى فى البيان إلى ترتيب الخلاف — إن جوزنا السلم جاز هنا — ، وإلا فوجهان . قال : فإن جوزناه رد مثله وزنا إن أوجبنا فى المتقومات المثل ، وإن أوجبنا القيمة وجبت هنا . فإن شرط المثل فوجهان : .

قال النووى معقّباً على ما أفاده الرافعى بقوله :

قلت : قطع صاحب التهمة (أبو سعد المتولى) والمستظهرى بجواز قرضه وزناً واجتماعاً ، صاحباً الشامل والتهمة بإجماع أهل الأمصار على فعله فى الأعصار بلا إنكار ، وهو مذهب أحمد رضى الله عنه وأبى يوسف ومحمد ، وذكر صاحب التهمة أبو سعد المتولى من أصحابنا وجهين فى إقراض الخمر الحامض (أحدهما) : الجواز لاطراد العادة .

وفى فتاوى القاضى حسين : لا يجوز إقراض الروبة ، لأنها تختلف بالحموضة ، قال : ولا يجوز إقراض المنافع ، لأنه لا يجوز السلم فيها ، ولا إقراض ماء القناة لأنه مجهول .

(فرع) : قال الصيمرى : ولا يجوز قرض الدراهم المزيفة ، ولا الزرنيخية ، ولا المحمول عليها ، ولو تعامل بها الناس ، فلو أقرضه دراهم أو دنائير ثم حرمت لم يكن له إلا ما أقرض ، وقيل : قيمتها يوم حرمت ، ولا يصح القرض إلا فى مال معلوم ، فإن أقرضه دراهم غير معلومة الوزن أو طعاماً غير معلوم الكيل لم يصح ، لأنه إذا لم يعلم قدر ذلك لم يمكنه القضاء .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويجوز استقراض الجارية لمن لا يحل له وطؤها ولا يجوز لمن يملك وطأها ، وقال المزنى رحمه الله : يجوز لأنه عقد يملك به المال ، فجاز أن يملك به من يحل له وطؤها كالبيع والهبة . والمنصوص هو الأول لأنه عقد إرفاق جائز من الطرفين فلا يستباح به الوطء كالعارية ويخالف البيع والهبة ، فإن الملك فيها تام لأنه لو أراد كل واحد منهما أن يتفرد بالفسخ لم يملك والملك فى القرض غير تام لأنه يجوز لكل واحد منهما أن يتفرد بالفسخ فلو جوزنا فيمن يحل له وطؤها أدى إلى الوطء فى ملك غير تام وذلك لا يجوز ، وإن أسلم جارية فى جارية ففيه وجهان ، قال أبو إسحاق : لا يجوز لأننا لا نأمن أن يطأها ثم يردها عن التى تستحق عليه ، فيصير كمن اقترض جارية فوطئها ثم ردها ، ومن أصحابنا من قال : يجوز وهو المذهب ، لأن كل عقد صح فى العبد بالعبد صح فى الجارية بالجارية كالبيع ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : يجوز قرض غير الجوارى من الحيوان كالعييد والأنعام وغيرهما مما يصح بيعها ويضبط وصفها ، وقال أبو حنيفة : لا يصح قرضها وبني ذلك على أصله أن السلم فيها لا يصح . دليلنا ما روى أبو رافع أن رسول الله ﷺ :

« استسلف من أعرابي بكرة فأمرني أن أقضيه فقلت : لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً . فقال : اقضه ، فإن خير الناس أحسنهم قضاء » رواه الجماعة إلا البخاري . ولأن ما صح أن ثبت في الذمة مهراً صح أن يثبت فيه قرضاً كالثياب ، وأما استقراض الجوارى فيجوز ذلك لمن لا يحل له وطؤها بنسب أو رضاع أو مصاهرة كغيرها من الحيوان ، ولا يجوز لمن يحل له وطؤها . وقال المزني وابن داود وابن جرير الطبري : يجوز ، وحكى الطبري عن بعض أصحابنا الخراسانيين أنه يجوز قرضها ولا يحل للمستقرض وطؤها .

دليلنا أنه عقد إرفاق لا يلزم كل واحد من المتعاقدين فلم يملك به الاستمتاع كالعارية فقولنا عقد إرفاق احتراز من البيع إذا اشترى جارية بجارية ووجد كل واحد بما صار إليه عيباً ، فإن لكل واحد منهما أن يطأ جاريته وليس بعقد إرفاق ، ولا ينتقض بالرجل إذا وهب لابنه جارية ، لأن الهبة تلزم جهة الموهوب ، ولا تلزم جهة الواهب ، ويقول ابن قدامة من الحنابلة :

ولنا أنه عقد ناقل للملك فاستوى فيه العبيد والإماء كسائر العقود ولا نسلم ضعف الملك ، فإنه مطلق كسائر التصرفات بخلاف الملك في مدة الخيار ، وقولهم متى شاء المقترض ردها ، ممنوع ، فإننا إذا قلنا : الواجب رد القيمة لم يملك المقترض رد الأمة ، وإنما يرد قيمتها ، وإن سلمنا ذلك ، لكن متى قصد المقترض هذا لم يحل له فعله ، ولا يصح اقتراضه كما لو اشترى أمة ليطلقها ثم يردّها بالمقابلة أو يعيب فيها . وإن وقع هذا بحكم الاتفاق لم يمنع الصحة كما لو وقع ذلك في البيع اهـ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز قرض جر منفعة مثل أن يقرضه ألفاً على أن يبيعه داره أو على أن يرد عليه أجود منه أو أكثر منه أو على أن يكتب له بها سفتجة يربح فيها خطر الطريق ، والدليل عليه ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ : « نهى عن سلف وبيع ، والسلف هو القرض في لغة أهل الحجاز » ، ويروى عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم « أنهم نهوا عن قرض جر منفعة » ولأنه عقد إرفاق فإذا شرط فيه منفعة خرج عن موضوعه ، فإن شرط أن يرد عليه دون ما أقرضه ففيه وجهان .

(أحدهما) لا يجوز ، لأن مقتضى الغرض رد المثل ، فإذا شرط النقصان عما أقرضه فقد شرط ما ينافي مقتضاه فلم يجوز كما لو شرط الزيادة . (والثاني) يجوز ، لأن القرض جعل رفقا بالمستقرض وشرط الزيادة يخرج به عن موضوعه فلم يجوز ، وشرط النقصان لا يخرج به عن موضوعه فجاز ، فإن بدأ المستقرض فزاده أو رد عليه ما هو أجد منه أو كتب له سفتجة أو باع منه داره جاز لما روى أبو رافع رضى الله عنه قال : « استسلف رسول الله ﷺ من رجل بكرة فجاءته إبل الصدقة فأمرني أن أقضى الرجل بكرة ، فقلت : لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً ، فقال النبي ﷺ : أعطه ، فإن خياركم أحسنكم قضاء » .

وروى جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : « كان لى على رسول الله ﷺ حق فقضاني وزادني » فإن عرف لرجل عادة أنه إذا استقرض زاد في العوض ، ففي إقرضه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز إقرضه إلا أن يشترط رد المثل لأن المتعارف كالمشروط ولو شرط لزيادة لم يجوز فكذلك إذا عرف بالعادة . (والثاني) أنه يجوز وهو المذهب لأن الزيادة مندوب إليها فلا يجوز أن يمنع ذلك صحة العقد ، فإن شرط في العقد شرطاً فاسداً بطل الشرط . وفي القرض وجهان : (أحدهما) أنه يطل لما روى أن النبي ﷺ قال : « كل قرض جر منفعة فهو ربا » ولأنه إنما أقرضه بشرط ولم يسلم الشرط ، فوجب ألا يسلم القرض . (والثاني) أنه يصح ، لأن القصد منه الإرفاق ، فإذا زال الشرط بقي الإرفاق .

(الشرح) : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان بلفظ « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع » وقد رواه من طريق ابن عمر صاحب المنتقى ، وقال : رواه الخمسة إلا ابن ماجه ، فخطأ الشوكاني روايته عن ابن عمر وقال : الصحيح إثبات الواو ، فتكون رواية عن عبد الله بن عمرو ، وبذلك تستقيم الروايات فإن عمرو بن شعيب جد أبيه عبد الله بن عمرو . والله تعالى أعلم .

(أما اللغات) : فقوله : سفتجة فارسية ، وهى ما يقال لها بلغة عصرنا (كميالة) وقوله « بكرة » هى التنى من الإبل ، وفى قول أبى عبيد إنه من الإبل بمنزلة الفتى من الناس ، وقوله « خياراً » أعنى مختاراً عند الطلب وقضاء الأمور .

(أما الأحكام) : فلا يجوز بيع وسلف ، وهو أن يقول : بعثك هذه الدار بمائة على أن تقرضني خمسين لرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « نهى النبي ﷺ عن بيعتين في بيعة ، وعن ربح ما لم يضمن وبيع ما ليس عندك » .

ولا يجوز أن يقرضه دراهم على أن يعطيه بدلها في بلد آخر ، ويكتب له بها صحيفة (كميالة) فيأمن خطر الطريق ومؤنة الحمل ، وهو مذهبننا ؛ وخالفنا أحمد وغيره مستدلين بأن عبد الله بن الزبير كان يقترض ويعطى من أقرضه صحيفة يأخذ قيمتها من مصعب أخيه واليه على العراق ، وفي المعنى مزيد بيان . ودليل أصحاب أحمد وخلاصته أنه عقد إرفاق . دليلنا أن أمن الطريق منفعة ، وكل قرض جر نفعا فهو ربا . ولا يجوز أن يقرضه شيئا بشرط أن يرد عليه درهمن ، ولأن هذا ربا عند تماثل البدلين فهو كالبيع فلا يجوز فيه التفاضل عند التماثل ، نعم إن كان ذلك في غير أموال الربا كالثياب والحيوان فقيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد (أحدهما) يجوز لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « أمرني رسول الله ﷺ أن أجهز جيشا فنفدت الإبل ، فأمرني أن آخذ بعيرا بيعين إلى أجل » وهذا استسلاف مر بك في أبواب السلم .

(والثاني) لا يجوز وهو المذهب للحديث « كل قرض جر منفعة فهو حرام » ولأن هذه زيادة لا يقابلها عوض فلم يصح ، كما لو باعه داره بمائة على أن يعطيه مائة وعشرة ، ولأنه لو اشترط زيادة في الجودة لم يصح ، فلأن لا يجوز اشتراط الزيادة في العود أولى ، وأما الخبر في الحيوان فهو وارد في السلم بدليل أنه قال : « كنت آخذ البعير بالبعين إلى أجل » والقرض لا يدخل الأجل ، وإن أقرضه شيئا وشرط أن يرد عليه دون ما أقرضه ، فقيه وجهان حكاهما المصنف (أحدهما) لا يجوز لأن مقتضى القرض رد المثل ، فإذا شرط النقصان عما أقرضه فقد شرط ما ينافي بمقتضى العقد فلم يصح كما لو شرط الزيادة ، (والثاني) يجوز لأن القرض جعل رفقا بالمستقرض وبشرط الزيادة يخرج القرض عن موضوعه فلم يجز وبشرط النقصان لا يخرج عن موضوعه فجاز ، والله تعالى أعلم .

(فرع) : إذا اقترض من غيره درهما فرد عليه درهمن ، أو درهما أجود منه كأن أخذ منه جنينا مصريا فرد عليه جنينا استرلينيا ، أو باع منه داره أو كتب له بدراهمه صحيفة (كميالة) إلى بلد آخر من غير شرط ولا جرت للمقرض عادة بذلك جاز . ومن أصحابنا من قال : لا يجوز ذلك في أموال الربا ويجوز في غيرها ، وليس بصحيح لما روى أن

النبي ﷺ « أقرض نصف صاع فرد صاعاً واقرض صاعاً فرد صاعين ، واقرض من الأعرابي بكرة فرد عليه أجود منه وقال ﷺ خيار الناس أحسنهم قضاء . »

وقال جابر رضى الله عنه : « كان لى على رسول الله دين فقضاني وزادني » ولأنه متطوع بالزيادة فجاز ، كما لو وصله بها كصلة ، وكذلك لو اقرض رجل شيئاً فرد أنقص مما أخذ وطابت نفس المقرض بذلك ، فإن كان الرجل معروفاً إذا اقرض رد أكثر مما اقرض أو أجود منه ، فهل يجوز إقرضه مطلقاً ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح إقرضه إلا بشرط أن يرد عليه مثل ما أخذ لأن ما علم بالعرف كالمعروف بالشرط (والثاني) وهو الصحيح أنه يجوز إقرضه من غير شرط لأن الزيادة مندوب إليها في القضاء ، فلا يمنع من جواز العقد .

فأما ما كان معروفاً من جهة العرف فلا يمنع جواز الإقراض ألا ترى أنه لو وجدت عادة رجل أنه إذا اشترى من إنسان تمراً أطعمه منه أو أطعم البائع من غيره لم يضر ذلك بمنزلة المشروط في بطلان البيع منه . قال العمراني : وإن أقرضه شيئاً بشرط فاسد بأن أقرضه إلى أجل أو أقرضه درهماً بدرهمين بطل الشرط لقوله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وهل يبطل القرض ؟ فيه وجهان (أحدهما) يبطل . فعلى هذا لا يملكه المقرض ، لأن القرض إنما وقع بهذا الشرط ، فإذا بطل الشرط بطل العقد كالبيع بشرط فاسد (والثاني) لا يبطل لأن القرض عقد إرفاق ، فلم يبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع . وقال ابن قدامة في المغني : « إن شرط في القرض أن يوفيه أنقص مما أقرضه وكان ذلك مما يجري فيه الربا لم يجز لإفضائه إلى فوات المماثلة فيما هي شرط فيه ، وإن كان في غيره لم يجز أيضاً وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ، وفي الوجه الآخر يجوز لأن القرض جعل للرفق بالمستقرض ؛ وشرط النقض لا يخرج عن موضوعه بخلاف الزيادة . »

قَالَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : ويجب على المستقرض رد المثل فيما له مثل ، لأن مقتضى القرض رد المثل ، ولهذا يقال : الدنيا قروض ومكافأة فوجب أن يرد المثل ، وفيما لا مثل له وجهان :

(أحدهما) يجب عليه القيمة ، لأن ما ضمن بالمثل إذا كان له مثل ضمن بالقيمة إذا لم يكن له مثل كالمثلقات .

(والثاني) يجب عليه مثله في الخلقة والصورة ؛ لحديث أبي رافع أن النبي ﷺ « أمره أن يقضى البكر بالبكر » ولأن ما ثبت في الذمة بعقد السلم ثبت بعقد القرض قياساً على ما له مثل ، ويخالف المثلقات ، فإن المثلث متعدد فلم يقبل منه إلا القيمة لأنها أحصر ، وهذا عقد أجزى للحاجة فقبل فيه مثل ما قبض كما قبل في السلم مثل ما وصف ، فإن اقترض الخبز وقلنا يجوز إقراض ما لا يضبط بالوصف ففي الذي يرد وجهان (أحدهما) مثل الخبز ، (والثاني) ترك القيمة ، فعلى هذا إذا أقرضه الخبز وشرط أن يرد عليه الخبز ففيه وجهان : (أحدهما) يجوز لأن مبناه على الرفق ، فلو منعناه من رد الخبز شق وضاق (والثاني) لا يجوز لأنه إذا شرط صار بيع خبز بخبز وذلك لا يجوز .

(الشرح) : الأحكام : إذا أقرض شيئاً له مثل كالحبوب والأدهان والدرهم والدنانير وجب على المقرض رد مثلها لأنه أقرب إليه ، وإن اقترض منه ما لا مثل له كالثياب والحيوان ففيه وجهان (أحدهما) يجب رد قيمته ، وهو اختيار الشيخ أبي حامد ولم يذكر غيره ، لأنه مضمون بالقيمة في الإتلاف ، فكذلك في القرض (والثاني) يضمه بمثله في الصورة ، وهو اختيار القاضي أبي الطيب الطبري لحديث أبي رافع رضي الله عنه في قضاء البكر ، ولأن طريق القرض الرفق فسومح فيه بذلك ، ألا ترى أنه يجوز فيه النسبة فيما فيه الرها ؟ ولا يجوز ذلك في البيع بخلاف المثلث فإنه متعدد ، فأوجب عليه القيمة لأنها أحصر .

قال ابن الصباغ : فإذا قلنا يجب القيمة فإن قلنا إنه يملك بالقبض وجبت القيمة حين القبض ، وإن قلنا : إنه لا يملك إلا بالتصرف وجبت عليه القيمة أكثر ما كانت من القبض إلى حين التلف ، وإن اختلفا في قدر القيمة أو صفة المثل ، فالقول قول المستقرض مع يمينه لأنه غارم .

(فرع) : وأما إقراض الخبز ، فإن قلنا : يجوز قرض ما لا يضبط بالصفة كالجواهر جاز قرض الخبز ؛ وإن قلنا : لا يجوز قرض ما لا يضبط بالوصف ففي قرض الخبز وجهان (أحدهما) لا يجوز ، وبه قال أبو حنيفة كغيره مما لا يضبط بالوصف (والثاني) يجوز ، قال ابن الصباغ : لإجماع أهل الأمصار على ذلك ، فإنهم يقترضون الخبز ، فإذا قلنا : يجوز — فإن قلنا يجب فيما لا مثل له رد مثله في الصورة — رد مثل الخبز وزناً ، وإن قلنا

يجب رد قيمة ما لا مثل له رد قيمة الخبز ، فعلى هذا إن شرط أن يرد مثل الخبز فيه وجهان :
(أحدهما) يصح ، لأن الرفق باقتراض الخبز لا يحصل إلا بذلك ، (والثاني) لا يصح
كما لا يجوز بيع الخبز بالخبز والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ إذا أقرضه دراهم بمصر ثم لقيه بمكة فطالبه بها لزمه دفعها إليه ،
فإن طالبه المستقرض بأن يأخذها وجب عليه أخذها لأنه لا ضرر عليه في أخذها ،
فوجب أخذها ، فإن أقرضه طعاماً بمصر فلقية بمكة فطالبه به لم يجبر على دفعه إليه ،
لأن الطعام بمكة أغلى ، فإن طالبه المستقرض بالأخذ لم يجبر على أخذه لأن عليه مؤنة في
حمله فإن تراضيا جاز ، لأن المنع لحقهما وقد رضيا جميعاً ، فإن طالبه بقيمة الطعام
بمكة أجبر على دفعها لأنه بمكة كالمعدوم وماله مثل إذا عدم وجبت قيمته ويجب قيمته
بمصر لأنه يستحقه بمصر ، فإن أراد أن يأخذ عن بدل القرض عوضاً جاز لأن ملكه
عليه مستقر فجاز أخذ العرض عنه كالأعيان المستقرة وحكمه في اعتبار القبض في
المجلس حكم ما يأخذه بدلاً عن رأس مال السلم بعد الفسخ ، وقد بيناه والله
أعلم ﴾ .

(الشرح) : قال الشافعي في الصرف : فإذا اقترض طعاماً بمصر فلقية بمكة وطالبه ،
لأن عليه ضرراً في نقل الطعام من مصر إلى مكة ، ولأن الطعام بمكة أكثر قيمة ، وإن طالبه
المستقرض بأخذها لم يلزم المقرض أخذه لأن عليه مؤنة في حمله إلى مصر ، وإن تراضيا على
ذلك جاز لأن الحق لهما ، وإن طالب المقرض المستقرض بقيمة طعامه بمكة أجبر المقرض
على دفع قيمة الطعام ، لأن الطعام بمكة كالمعدوم وماله مثل إذا عدم وجبت قيمته .

قال الشيخ أبو حامد : ويأخذ قيمة الطعام بمصر يوم المطالبة لا بمكة ، لأنه إنما وجب
عليه دفع القيمة يوم المطالبة ، وهكذا إن غصب منه طعاماً بمصر ، أو أسلم إليه بطعام
مصر فلقية بمكة كان الحكم فيه كالحكم في القرض ، إلا أن الغاصب إذا دفع القيمة
للطعام بمكة ، وكان الطعام باقياً لم يملكه الغاصب ، بل إذا رجع إلى مصر رد الطعام الذي
غصبه واسترجع القيمة ، فإذا كان في ذمته له دراهم أو دنائير من قرض أو غصب أو سلم

بصر فطالبه بقضائها في مكة وجب عليه القضاء لأنه ليس لنقلها مؤنة ، ولا يختلف باختلاف البلد .

(فرع) : وإن اقترض من رجل شيئاً وقبضه وتصرف فيه أو أتلفه ثم أراد أن يعطيه عن بدل القرض عوضاً جاز لأنه مستقر في الذمة ، لا يخشى انتقاصه بهلاكه فجاز تصرفه فيه قبل القبض كالمبيع بعد القبض بخلاف المسلم فيه ، فإنه غير مستقر يخشى انتقاصه بهلاكه ، وحكمه في اعتبار القبض حكم ما يأخذ عوضاً عن رأس مال السلم بعد الفسخ وقد مضى بيانه ، وإن كانت العين المقترضة باقية في يد المقرض فإنه لا يجوز أخذ العوض عنها لأننا إن قلنا : إن المقرض قد ملكها بالقبض فلا يجوز أخذ العوض ، لأن ملك المقرض قد زال عن العين ، ولم يستقر بدلها في ذمة المستقرض أن يرجع في العين ، وإن قلنا : إن المقرض لا يملك العين إلا بالتصرف لم يجوز للمقرض أخذ بدل العين ، لأن ملكه عليها ضعيف بتسليط المقرض عليه هكذا .

(مسألة) : تفرق القوانين الوضعية بين المعاملات التجارية والمعاملات المدنية ، فما يقع بين التجار تحكمه القوانين التجارية التي تختلف عن القوانين المدنية في حسمها وسرعة نفاذ أحكامها وصرامتها وطريقها المباشر إلى الحكم بالإفلاس وعقد الصلح الواقع من الإفلاس على ما سنفضله في الفلس إن شاء الله تعالى ، والله أعلم بالصواب .

خطاب الاعتماد من المصارف لجلب البضاعة

قال الشيخ عبيد الله بن زيد آل محمود أقضى قضاة قطر ورئيس محاكمها : لكن هنا أمر ينبغي أن لا نغفل عنه لعموم البلوى به وهو أن التجار الذين يستوردون أصناف البضائع من الخارج مثل البلدان الأوربية وأمريكا واليابان والصين والهند وغيرها فإنهم بداعي الضرورة يحتاجون إلى فتح اعتماد عن طريق أحد البنوك فيشترون النقود التي يريدون تحويلها بما يسمونها العملة الصعبة من البنوك بحيث تدفع في محل ما يستوردون منه البضائع بنقود حاضرة ويأخذ صاحب البنك عليها شيئاً من النقود اليسيرة في سبيل قيامه بإجراء عملية التحويل كأجرة .

وهي نفس شراء النقود الغائبة بنقود حاضرة لكنها أقل منه ضرراً وخطراً لأنها ليست من البيع بالنسيئة الذي نهى عنه النبي ﷺ وإنما هي من باب شراء نقود بنقود حاضرة ثم إجراء

عملية التحويل في هذه النقود إلى البلد الذي يريده فلو قيل بالمنع لتعطلت أعمال الناس ومعاملاتهم وكسدت تجارتهم ، إذ من المعلوم أن السفر بالنقد ممنوع ، ومن نصوص الفقه أن الضرورة تقدر بقدرها ، وإذا ضاق الأمر اتسع والمشقة تجلب التيسير ، ويجوز ارتكاب أدنى الضررين لدفع أعلاهما .

لهذا نرى أنه لا بأس لهؤلاء التجار من شراء النقود الغائبة بالنقود الحاضرة لدعاء الحاجة إلى ذلك ، فيشتري من النقود قدر حاجته قليلا كان أو كثيرا ، كما يجوز للتاجر والصراف البيع عليه بهذه الصفة ، وتكون هذه القضية كالمستثناة للضرورة لثبات الرخصة الشرعية في أشياء من ربا الفضل مما تدعو إليه الحاجة ، كبيع العرايا بخرصها من التمر مع جهالة التماثل ، وكبيع السيف بفضة ، إذ لو قلنا بالمنع ثمشيا مع النهي بدون نظر إلى الضرورة لتعطلت أعمال الناس ومعاملاتهم . قال العلامة ابن القيم في الإعلام (ص ٢٦٧ — ج ٢) :

وأما ربا الفضل فتحريمه من باب سد الذرائع فمنعوا منه لما يخاف عليهم من ربا النسيئة ، وذلك أنهم إذا باعوا دراهم بدراهم أكثر منها تدرجوا بالربح المعجل فيها إلى الربح المؤخر وهو عين ربا النسيئة ، فمن حكمة الشارع أن سد عليهم هذه الذريعة ومنعهم من بيع درهم بدرهمين نقدا ونسيئة وهذه حكمة لمعقولة تسد عليهم باب المفسدة ، وسر المسألة أنهم منعوا من التجارة في الأثمان أى النقود بجنسها متفاضلا أو نسيئة ، لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأثمان ، ويقودهم إلى ربا النساء في الجنس والجنسين . وربي الفضل في الجنس الواحد ، وأن تحريم هذا تحريم المقاصد ، وتحريم الآخر أى ربا الفضل تحريم الوسائل وسد الذرائع ، ولهذا لم يبح شيء من ربا النسيئة .

أما ربا الفضل فأبيح منه ما تدعو الحاجة إليه كالعرايا ، لأن ما حرم سببا للذريعة أخف مما حرم تحريم المقاصد ، بل إن ما حرم سببا للذريعة أبيع للمصلحة الراجعة كما أبيع العرايا ، وكذلك تحريم الذهب والحرير على الرجال سببا للذريعة التشبه بالنساء ، وقد أبيع منه ما تدعو الحاجة إليه ، كما رخص النبي ﷺ للزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف في لباس الحرير من حكة كانت بهما ، وكذلك عرفة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ذهب ، وكذا ينبغي أن يباح بيع الحلية المصنوعة صياغة ، مباحة بأكثر من وزنها وتجعل الزيادة في مقابلة الصنعة اهـ .

قلت : وجد بعض المشتغلين بشئون البنوك الإسلامية أن نظام خطاب الضمان الذي

تقوم به البنوك التجارية مفض إلى الربا ، وهو من باب القرض الذى جر نفعاً ، فاحتالوا على التخلص من الصورة الربوية المهيمنة عليه فى أعرق هذه البنوك إسلاماً وتوخياً للبعد عن شميمة الربا فوضعوا نظاماً آخر ، ذلك هو الدخول مع مستورد السلعة بعقد استيراد السلعة لحساب البنك ثم يقوم ببيعها — أعنى البنك — لصاحبها الذى استوردها بعقد مباحة ثم يكون الثمن ديناً عليه بغير ربا يسترده البنك من التاجر من بيع البضاعة المستوردة ، وهى فى حقيقتها تكلف وتحايل ولا يظهر العقد من شبهة الإرباء .

وقد نصحت بعض القائمين على هذه البنوك ، إذا أرادوا تجنب ما تقوم به البنوك التجارية من خطاب الضمان الذى أجازاه الشيخ عبد الله بن زيد آل المحمود كما نقلنا ذلك عنه آنفاً أن يعملوا عقد وكالة بين المصرف وبين التاجر ، فيقوم البنك باستيراد السلعة ودفع ثمنها كوكيل ملىء ، على أن يستوفى ثمنها مع نفقات حملها ونقلها ومعاينتها بواسطة خبراء يتدبهم المصرف من عنده ثم يقدر لهذا العمل الذى قام به أجراً على عمله هذا يستوفيه من التاجر الذى وكله ، وبذلك تنتفى شبهة التحايل على الربا فى صورته التجارية التى أباحها الشيخ والتى أباحها للبنوك الإسلامية علماء الرقابة الشرعية . والله أعلم .

(فرع) : فى قرض جر منفعة كمن يعطى دراهم قرضاً لآخر ويتنفع المعطى بعقار الآخر مدة مقام الدراهم فى ذمته ، فإذا أعاد الدراهم إليه أعاد إليه العقار ، فهذا حرام بلا ريب ، وهذا دراهم بدراهم مثلها ومنفعة الدار وهو الربا البين .

وقد اتفق العلماء على أن المقرض متى اشترط زيادة على قرضه كان ذلك حراماً ، وكذلك إذا تواطأ على ذلك فى أصح قول العلماء ، وقد صح عن النبى ﷺ أنه قال : « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان فى بيع ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك » رواه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم عن عبد الله بن عمرو .

حرّم النبى ﷺ الجمع بين السلف والبيع لأنه إذا أقرضه وباعه حابه فى البيع لأجل القرض ، وكذلك إذا آجره وباعه وما يظهرونه من بيع الأمانة الذى يتفقون فيه على أنه إذا جاءه الثمن أعاد إليه المبيع ؛ هو باطل باتفاق الأئمة سواء شرطه فى العقد أو تواطأ عليه قبل العقد ، والواجب فى مثل هذا أن يعاد العقار إلى ربه والمال إلى ربه ويعذر كل من الشخصين إن كانا علما بالتحريم .

والقرض الذى جر منفعة قد ثبت النهى عنه عن غير واحد من الصحابة كأيى بن

كعب وابن عباس وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن سلام وأنس بن مالك ورواه مرفوعاً ابن ماجه وغيره .

وفي صحيح البخارى عن عبد الله بن سلام : « إنك بأرض الربا فيها فاش ، فإذا أقرضت رجلاً قرضاً فأهدى لك جملتين أو حمل أو حملت فاحسبه له من قرضه » وقال رجل لابن عباس : « إني أقرضت سماًكاً عشرين درهماً فأهدى لى سمكة فقومتها ثلاثة عشر درهماً فقال : لا تأخذ منه إلا سبعة دراهم » وفي الحديث : « استسلف النبي ﷺ من رجل بكرة فجاءته إبل الصدقة فأمرنى أن أقضى الرجل بكرة فقلت : لم أجد فى الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً فقال النبي ﷺ : أعطه فإن خياركم أحسنكم قضاء » .

فإذا وفاه المقرض خيراً من قرضه بلا مواطأة جاز ذلك ، وإن وافاه أكثر من قرضه ففيه مذهبان للعلماء ، وذلك لأن هذا زيادة بعد وفاء القرض ، بخلاف ما إذا أهدى إليه قبل الوفاء ، فإنه إذا لم يحسبه من القرض كان القرض باقياً فى ذمته ، على أن يأخذه مع الهدية ، والهدية إنما كانت بسبب القرض ، وقد قال النبي ﷺ : « ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول : هذا لكم وهذا أهدي لى ، أفلا قعد فى بيت أبيه أو أمه فينظر أيهدى إليه ؟ أم لا ؟ » .

فبين ﷺ أن الهدية إذا كانت بسبب ألحقت به ، فلهذا كان المأثور عن الصحابة وجمهور الأئمة أن الهدية قبل الوفاء تحسب لصاحبها بخلاف زيادة الصفة فى الوفاء .

مسألة مذاهب العلماء فى

هل يتعامل الناس مع من فى ماله شبهة حرام أو عقود فيها شبهة فساد

إن العقود والشروط لا تخلو إما أن يقال : لا تحل ولا تصح إن لم يدل على حلها دليل شرعى خاص من نص أو إجماع أو قياس عند الجمهور ، كما ذكرناه من القول الأول ، أو يقال : لا تحل وتصح حتى يدل على حلها دليل سمعى ، وإن كان عاماً . أو يقال : تصح ولا تحرم إلا أن يحرمها الشارع بدليل خاص أو عام .

والقول الأول باطل ، لأن الكتاب والسنة دلا على صحة العقود والقبوض التى وقعت فى حال الكفر وأمر الله بالوفاء بها إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شىء محرم ، فقال سبحانه فى آية الربا : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾ فأمرهم بترك

ما بقى لهم من الربا في الذم ، ولم يأمرهم برد ما قبضوه بعقد الربا ، بل مفهوم الآية — الذى اتفق العمل عليها — يوجب أنه غير منبى عنه ؛ وكذلك النبى ﷺ أسقط عام حجة الوداع الربا الذى في الذم ، ولم يأمرهم بالمقبوض وقال ﷺ : « إنما قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم ، وأما قسم أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام » وأقر الناس على أنكحتهم التى عقدوها في الجاهلية ، ولم يستفصل أحداً : هل عقد به في عدة أو غير عدة ؟ بولى أو بغير ولى ؟ بشهود أو بغير شهود ؟ ولم يأمر أحداً بتجديد نكاح ولا بفراق امرأته ، إلا أن يكون السبب المحرم موجوداً حين الإسلام ، كما أمر غيلان بن سلمة الثقفى الذى أسلم وتحتة عشر نسوة « أن يمسك أربعاً ويفارق سائرهن » ، وكما قال فيرور الديلمى الذى أسلم وتحتة أختان أن يختار إحداهما ويفارق الأخرى ، وكما أمر الصحابة من أسلم من المجوس « أن يفارقوا ذوات المحارم » .

ولهذا اتفق المسلمون على أن العقود التى عقدوها الكفار محكوم بصحتها بعد الإسلام إذا لم تكن محرمة على المسلمين ، وإن كان الكفار لم يعقدوها بإذن الشارع ، ولو كانت العقود عندهم كالعبادات لا تصح إلا بشرع ، لحكوا بفسادها أو بفساد ما لم يكن أهله مستمسكين فيه بشرع .

فإن قيل : قد اتفق فقهاء الحديث وأهل الحجاز على أنها إذا عقدت على وجه محرم في الإسلام ثم أسلموا بعد زواله مضت ولم يؤمروا باستئنافها ، لأن الإسلام يجب ما قبله ، فليس ما عقدوه بغير شرع بدون ما عقدوه مع تحريم الشرع وكلاهما عندكم سواء .

قلنا : ليس كذلك ، بل ما عقدوه مع التحريم إنما يحكم بصحته إذا اتصل به القبض ، وأما إذا أسلموا قبل التقابض فإنه يفسخ ، بخلاف ما عقدوه بغير شرع فإنه لا يفسخ ، لا قبل القبض ولا بعده ، ولم أر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم اشتروا في النكاح القبض ، بل سوا بين الإسلام قبل الدخول وبعده ، لأن نفس عقد النكاح يوجب أحكاماً بنفسه ، وإن لم يحصل به القبض من المصاهرة ونحوها .

كما أن نفس الوطء يوجب أحكاماً وإن كان بغير نكاح . فلما كان كل واحد من العقد والوطء مقصوداً في نفسه — وإن لم يقترن بالآخر — أقرهم الشارع على ذلك بخلاف الأموال ، فإن المقصود بعقودها هو التقابض ، فإذا لم يحصل التقابض لم يحصل مقصودها ، فأبطلها الشارع لعدم حصول المقصود .

*فتبين بذلك أن مقصود العباد من المعاملات لا يبطله الشارع إلا مع التحريم لأنه لا يصححه إلا بتحليل ، وأيضاً فإن المسلمين إذا تعاقدوا بينهم عقوداً ولم يكونوا يعلمون لا تحريمها ولا تحليلها ، فإن الفقهاء جميعهم — فيما أعلمه^(١) — يصححونها إذا لم يعتقدوا تحريمها .

وإن كان العاقد لم يكن حيثث يعلم تحليلها لا باجتهاد ولا بتقليد ، ولا بقول أحد لا يصح العقد إلا الذى يعتقد أن الشارع أحله ، فلو كان إذن الشارع الخاص شرطاً فى صحة العقود لم يصح عقد إلا بعد ثبوت إذنه كما لو حكم الحاكم بغير اجتهاد ، فإنه آثم وإن كان قد صادف الحق .

وأما إن قيل : لا بد من دليل شرعى يدل على حلها سواء كان خاصاً أو عاماً فعنه جوابان :

(أحدهما) المنع كما تقدم . (والثانى) أن نقول : قد دلت الأدلة الشرعية العامة على حل العقود والشروط جملة إلا ما استثناء الشارع ، وما عارضوا به سنتكلم عليه إن شاء الله . فلم يبق إلا القول الثالث وهو المقصود .

وأما قوله ﷺ : « من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » فالشرط يراد به المصدر تارة والمفعول أخرى ، وكذلك الوعد الخلف ، ومنه قولهم : درهم ضرب الأمير ، والمراد به هنا — والله أعلم — المشروط ، لا نفس التكتيم ، ولهذا قال : « وإن كان مائة شرط » أى وإن كان مائة مشروط ، وليس المراد تعديد التكتيم بالشرط ، وإنما المراد تعديد المشروط ، والدليل على ذلك قوله : « كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » أى كتاب الله أحق من هذا الشرط ، وشرط الله أوثق منه ، وهو إنما يكون إذا خالف ذلك الشرط كتاب الله وشرطه ، بأن يكون المشروط مما حرمه الله تعالى .

وأما إذا كان المشروط مما لم يحرمه الله فلم يخالف كتاب الله وشرطه ، حتى يقال : « كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق » فيكون المعنى : من اشترط أمراً ليس فى حكم الله أو فى كتابه ، بواسطة أو بغير واسطة ، فهو باطل لأنه لا بد أن يكون المشروط مما يباح فعله بدون الشرط ، حتى يصح اشتراطه ويجب بالشرط ، ولما لم يكن فى كتاب الله أن الولاية لغير

(١) الفتاوى لابن تيمية ج ٣٠ .

المعتق أبداً كان هذا المشروط — وهو ثبوت الولاء لغير المعتق — شرطاً ليس في كتاب الله . فانظر إلى المشروط إن كان فعلاً أو حكماً ، فإن كان الله قد أباحه جاز اشتراطه ووجب ، وإن كان الله تعالى لم يبيحه لم يجز اشتراطه ، فإذا شرط الرجل أن لا يسافر بزوجه ، فهذا المشروط في كتاب الله ، لأن كتاب الله يبيح أن لا يسافر بها ، فإذا شرط عدم السفر فقد شرط مشروطاً مباحاً في كتاب الله .

فمضمون الحديث أن المشروط إذا لم يكن من الأفعال المباحة أو يقال : ليس في كتاب الله ، أى ليس في كتاب الله نفيه كما قال : « وسيكون أقوام يحدثونكم بما لم تعرفوا أنتم ولا آباؤكم » أى : بما تعرفون خلافه ، وإلا فما لا يعرف كثير .

ثم نقول : لم يرد النبي ﷺ العقود والشروط التي لم يبيحها الشارع تكون باطلة ، بمعنى : أنه لا يلزم بها شيء لا إيجاب ولا تحريم ، فإن هذا خلاف الكتاب والسنة ، بل العقود والشروط المحرمة قد يلزم بها أحكام فإن الله قد حرم عقد الظهار في نفس كتابه ، وسماه ﴿ منكرًا من القول وزورًا ﴾ ثم إنه أوجب به على من عاد : الكفارة ومن لم يعد : جعل في حقه مقصود التحريم من ترك الوطء وترك العقد ، وكذا النذر فإن النبي ﷺ نهى عن النذر كما ثبت ذلك عنه من حديث أنس هريرة وكذلك من حديث ابن عمر وقال : « إنه لا يأتي بخير » ثم أوجب الوفاء به إذا كان طاعة في قوله ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » .

فالعقد المحرم قد يكون سبباً لإيجاب أو تحريم ، نعم لا يكون سبباً لإباحة ، كما أنه نهى عن بيع الغرر ، وعن عقد الربا ، وعن نكاح ذوات المحارم ، ونحو ذلك ، لم يستفد المنهى بفعله لما نهى عنه الاستباحة ، لأن المنهى عنه معصية ، والأصل في المعاصي أنها لا تكون سبباً لنعمة الله ورحمته ، وإن كانت قد تكون سبباً للإملاء ، ولفتح أبواب الدنيا لكن ذلك قدر ليس بشرع ، بل قد يكون سبباً لعقوبة الله تعالى ، والإيجاب والتحريم قد يكون عقوبة . كما قال تعالى : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ﴾ وإن كان قد يكون رحمة أيضاً كما جاءت شريعتنا الخفيفة .

والمخالفون في هذه القاعدة من أهل الظاهر ونحوهم قد يجعلون كل ما لم يؤذن فيه إذن خاص ، فهو عقد حرام ، وكل عقد حرام فوجوده كعدمه ، وكلا المقدمتين ممنوعة .

(فرع) : إذا قال صاحب حانوت : أبيع الأشياء المضمنة وحدى ولا أمكن أحداً غيبي من مزاولة بيعها فهل يجوز الشراء من هذا الإنسان من هذه الأعيان التي يبيعها ، مع التمكن من مشتري غيرها من جنسها أم لا ؟ وهل يجوز استعمال شيء منها بالأعيان باعتبار مشقة عقد تحصيل غير ذلك الشيء أم لا ؟ سواء كانت الضرورة داعية إلى ذلك الاستعمال أم لا ؟

وقد أجاب الإمام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية بقوله :

أما مع الغنى عن الاشتراء منه فينبغي أن لا يشتري منه ، فإنه ظالم يمنع غيره لو لم يكن في ماله شبهة فمجانته وهجره أولى بحسب الإمكان .

وأما الشراء منه — لا سيما مع الحاجة — فلا يحكم بتحريمه ، ولا يحكم بتحريمه مع إمكان الشراء من غيره ولكن مع الحاجة لا يكره الشراء منه ، فإن هذا له مال يشتري به ويبيع ، لكن إذا منع غيره واحتاج الناس إلى الشراء منه باعهم بأعلى من السعر فظلمهم ، وغايته أن يكون بمنزلة ما يضعه الظلمة على الناس من البضائع بأكثر من قيمته ، فيشترونه مكروهين ، فإن هذا لا يحرم على المشتري ما اشتراه ولكن يحرم على البائع ما أخذ بغير حق ؛ لكن قد يقال : إن هذا قد اختلط بماله من تلك الزيادات المحرمة فصار في ماله شبهة . فيقال أولاً : من غلب على ماله الحلال جازت معاملته ، كما ذكره أصحاب الشافعي وأحمد ، وإن غلب الحرام فهل معاملته محرمة أو مكروهة ؟ على وجهين : ثم يقال : تلك الزيادات ليس لها مستحق معين يعرف ، والواجب عند جمهور العلماء فيما لا يعرف مالكة أن يصرف في مصالح المسلمين ، وهذا إنما منعه من الزيادة لئلا يظلم الناس ، فلو جعلنا ما يشتريه الناس منه حراماً لكننا قد زدنا الضرر على الناس إذا احتاجوا أن يشتروا منه بأكثر من القيمة ، والذي اشتروه حرام ، وهم لا يطيقون الشراء من غيره ، وهذا لا يجوز أن يقال ، بل يجوز الشراء من مثل هذا ، والمشتري منه لم يظلم أحداً ، فإن ما اشتراه قد أعطاه عرضه وزيادة ، والمستحق للعرض هو المستحق لما معه من المال ، فإذا كان المستحق لذلك جماعة من المسلمين أو معين منهم فهو نفسه قد ظلم أولئك جميعهم بما أخذ منهم بغير حق ، وأما المشتري منه الذي أعطاه العرض وزيادة ، فلم يظلم أحداً .

وهذا إذا كان ماله مختلطاً بعضه ببعض لا يتميز منه ما أخذه حراماً ، فإن حق المظلومين ثبت في ذمته ، وهذه الأعيان التي في يده لا يستحقها بعينها المظلومون ،

فمعاوضته عليها جائزة ، وعليه أن يعطى المظلوم ما أخذه بغير حق ، وبهذا أفتى في مثل هذا من شاء من العلماء ، وهذا كسائر من عليه دين للناس وهو ظالم بمطله للغرماء فإن النبي ﷺ قال : « مطل الغنى ظلم » .

ثم مع هذا إذا عاوض على ما في يده بمعاوضة المثل وزيادة جاز باتفاق العلماء ، ولم يكره الشراء منه ، ولكن لو تبرع تبرعاً يتعذر معه أداء الدين الواجب ففي نفوذ تبرعه قبل الحجر عليه قولان للعلماء ، ولكن يقال : هذا الظالم لما أخذ الزيادة واشترى بها ، فقد تعلق حق المظلوم بما اشتراه بماله ، بخلاف الدين الذي حصل برضا الغريم ، فإن صاحبه لا حق له في غير مال المدين ، فيقال : هذا ينبنى على أصول : (أحدها) أن الدراهم التي أخذها زيادة بغير حق ، هل يتعين حق صاحبها فيها ، أو للغاصب أن يعطيه من حيث شاء .

وللعلماء مذهبان في الدراهم هل تتعين بالتعين في العقود والقبوض حتى في الغصب والوديعة ؟ فقيل : تتعين مطلقاً كقول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ، وقيل : لا تتعين مطلقاً كقول ابن قاسم ، وقيل : تتعين في الغصب والوديعة دون العقد كقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى ، فإذا خلط المفصوب بمثله على وجه لا يتميز كما تخلط الأدهان والألبان والحبوب وغيرها — فهل يكون الخلط كالإتلاف : حتى يبقى حق المظلوم في الذمة ، فيعطيه الظالم من حيث شاء ؟ أو حقه باق في العين ، فله أن يأخذ من عين الخلط بالقسمة بالقسمة فيه وجهان مذهب الشافعي وأحمد .

ومعلوم أن تلك الدراهم الزائدة ليست متعينة ، سواء اشترى منه دراهم في الذمة أو منفعة ، فإن المظلوم أخذ منه القدر الزائد على عوض المثل ، وليس هو متعيناً ، ولو كان متعيناً ثم خلطه بما لا يتميز منه سقط حقه من التعيين في أحد القولين ، فكيف إذا لم يكن متعيناً في الأصل ؟ فعلى قول كثير من العلماء ليس حقه إلا في ذمة الظالم .

وهذا نظير قول من يقول : إن المضارب والمودع إذا مات ولم يعين الوديعة والمضاربة صارت ديناً في ذمته ، ولم يجعلوا لصاحب المال حقا في غير التركة ، فإن تفرط المودع حين لم يميز الوديعة من غيرها موجب لضمانه ، لكن هؤلاء أسقطوا حق المالك من عين مال الميت فلم يقدموه بعين ماله على الغرماء ، بل جعلوه غريباً من الغرماء ، وإن كان عين ماله مختلطاً . والظلم يكون بترك الواجب ، وفعل المحرم ، فترك المودع ما يجب عليه من التمييز ظلم منه .

وهذا القول — وهو سقوط حق المالك من العين — وإن كنا لا نبصرو ، لكن المقصود بيان مأخذ هذه المسألة على أصول العلماء ، ولهذا لما فرع هذه المسألة من فرعها من المالكية ، بنوا الأمر على أن حق المظلوم تعلق بالذمة دون العين .

(والأصل الثاني) : أن الظالم في العادة إنما يشتري في الذمة ، ثم ينفذ عين المال ، وفي صحة مثل هذا قولان معروفان للعلماء :

(الأصل الثالث) : أن نسلم أن حق المظلوم يتعلق بعين مال الظالم ، وإن فاتت العين ، لكون هذا بدل ماله . وهذا القول الذي نزع ، وهو أن يخير المظلوم بين المطالبة بشطر حقه ، وبين أن يكون حقه متعلقاً بعين المال ، ويكون ما يزيد من المال من ثماء وريح وغيره له المطالبة به ، لكن يقال على هذا : المظلوم ليس له إلا قدر حقه ، وأما الزيادة الثانية التي حصلت بتصرف الظالم فهي مبنية على وقف العقود ، فمن قائل : إن العقود لا توقف ، يقول : ما قبضه البائع الظالم من المشتري لم يملكه ، لأنه قبضه بعقد فاسد ، والتمن الذي أداه وقد عصبه هو في ذمته ، فيكون عليه دون الناس الذين ظلمهم ، وما في يده لا يملكه بل هو لأناس مجهولين لا يعرفهم ، ولا يتصرف في ماله إلا بإذنه ، وعلى هذا ففيه مذهبان :

(أحدهما) : إن ولي الأمر كالحاكم وغيره ممن له ولاية التصرف على الغائبين ، يقضي الديون التي وجبت عليهم للبائع بالأموال التي في يده لهم .

(والآخر) : إن البائع له أن يستوفي دينه الذي عليهم مما لهم في يده من المال ، ولا يحتاج إلى استئذان حاكم ، وهذا المذهب أصح ، فإن المعلوم لصاحبه أن يستوفيه من مال من هو عليه ، ولا يحتاج إلى إذن الحاكم ، كما أذن النبي ﷺ للمضيف المظلوم أن يأخذ حقه من زرع المضيف بغير إذنه ، وكما أمر المرأة أن تأخذ ما يكفيها ولدها بالمعروف بلا إذن الزوج ، لكن إذا كان الحق مجحوداً فقد قال : « أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك » فكيف إذا كان الإنسان قد باع غيره سلعة يبعأ فاسداً وقبض منه الثمن ، فله أن يستوفي منه هذه السلعة بطريق الأولى والأخرى .

وأما على قول جمهور العلماء القائلين بوقف العقود حتى توفي التبرعات عند الحاجة ، فيقولون : من بيده مال غصب ، أو ودیعة ، أو عارية ، وهو لا يعلم عين مالكة ، يتصدق

به عنه ، وهذا قول مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم ولكن لصاحبه إذا ظهر أن لا ينفذ ذلك .

وأما المعاوضة على ذلك فليس لصاحبه إذا عرف أن يردّها بل تثبت الولاية على المعاوضة شرعاً للحاجة ، كما لو مات رجل في موضع ليس فيه وصي ولا وارث ولا حاكم ، فإن رفقته في السفر تثبت لهم الولاية على ماله ، فيحفظونه ، وينيعون ما يرون بيعه مصلحة ، وينفذ هذا البيع ، ولهم قبض ما باعوه ، ولا يقف ذلك على إجازته الورثة ، وليس هذا من التصرف الفضولي ، بل هو يعرف بولاية شرعية للحاجة ، كما ثبت لهم ولاية غسله وتكفينه من ماله ، ودفنه وغير ذلك فإن المؤمنين بعضهم أولياء بعض .

وإذا عرف هذا فالبايع الذي باع ما اشتراه بتلك الزيادة وقبض الثمن من المشتري ، إذا قيل : البيع فاسد لا يقف على الإجازة ، ولا على المشتري ، رد ما قبض منه ، وعليه رد ما قبض من الثمن ، فإذا تعذر رد المشتري ما قبض ، كان له أن يأخذ نظير ذلك ، وقد يكون أكثر من الثمن أو أقل ، والغالب أنه مثله .

وكذلك ما اشتراه : تلك الزيادة عليه ردها إلى صاحبه ، وعلى صاحبه رد الزيادة إلى صاحبها ، فقباض الزيادة الظلمية إذا لم يردّها كان للمظلوم الأول أن يأخذ من ماله الذي صار بيد البائع نظير ذلك ، وقابضها الذي باع بها ماله — إذا لم يرد ماله — كان له أن يأخذ بقدره من تلك الزيادة ، وهذا احتمال كل من تبايعا بيعاً فاسداً وتقابضاه ، إذا قيل : إن المقبوض بالعقد الفاسد لا يملك ، فكل منهما له عند الآخر ما قبضه الآخر منه ، وللآخر عنده ما قبضه منه ، فإذا تعذر الرد كان له أن يأخذ قدر حقه ، سواء كان من جنس الحق أو من غير جنسه .

وعلى هذا فما صار بيد هذا الضامن الظالم من الزيادات الظلمية من أموال المشتريين المختلطة التي لا تتميز : إذا اشترى بها شيئاً وأقبض المشتريين ملك الزيادة وقبض ما اشتراه كان ما حصل بيده من أموالهم بإزاء ما قبضوه من الزيادة إلى مستحقها ، فلا يكون الشراء منه بضمن المثل حراماً فكيف من اشترى منه بزيادة ، بخلاف ما يؤخذ منه تبرعاً ، فهذا فيه كلام آخر ليس هذا موضعه ، فإن ابن مسعود سئل عن رجل يعامل بالربا إذا أضاف غيره ، فإن ابن مسعود قال : كل فإن مهناء لك وحسابه عليه ، وهذا للعلماء فيه كلام ، وليس هذا موضعه ، وينبئ على هذا أصول متعددة : منها المقبوض بالعقد الفاسد هل يملك أو لا يملك ؟

ومنها إذا تصرف في العين تصرفاً يمنع ردها بعينها فهل ينتقل الحق إلى ذمته ؟
أو هو باق في ماله الذي اختلط به العين والذي عاوض به عن العين ؟ وغير ذلك من
المسائل .

وأما إذا قلنا بوقف العقود — لا سيما مع تعذر الاستئذان — كما هو مذهب
الثلاثة^(١) — فالأمر في ذلك أظهر ، فإن العادة الغالبة أن الناس يرضون ببيع مثل هذه
الأموال التي أعلوها للبيع بالزيادة بخلاف ما أعلوه للفتنة .

وأيضاً فالمظلوم وإن كان له في هذا المال حق قليل بسبب الزيادة التي ظلمها ، فبعضه
لصاحب الحانوت الظالم ، ولا يتميز هذا عن هذا ، ومثل هذا إذا طلب أحد الشريكين
يبيعه أجبر الممتنع عن البيع لأجل شريكه ، فمن كان بينهما مال لا يقبل القسمة —
كحيوان — إذا طلب أحد الشريكين يبيعه وقسمة الثمن أجبر الآخر على ذلك عند
جمهور العلماء ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد .

وذكر بعض المالكية أن هذا إجماع ، لأن حق الشريك في نصف قيمة الجميع لا في
قيمة النصف بدليل قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « من أعتق شركاً له في عبد ،
وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق » فجعل
حق الشريك في نصف قيمة الجميع ، وأمر بتقوم جميع العبد لا بتقوم حصة الشريك
فقط .

فإذا كان كذلك فمعلوم أن الزيادة الظلمية لا تتميز عن المزيد ، ولا يمكن القسمة
بينهما إلا بقسمة العين أو قسمة بدلها ، والعين قد تعذر ردها فتعين قيمة بدلها ، فدل على
أنه يجوز أن يعاوض صاحب الحانوت على ما في يده من الأموال ، وعليه أن يعطى الشركاء
المظلومين حقوقهم ، وأنه إما أن يقال : إن حق المظلومين في ذمته فقط ، أو أنها متعلقة
بالأعيان مع جواز المعاوضة لتوفية حقوقهم ، إذ لا سبيل إلى توفية حقوقهم بالعدل إلا مع
ذلك ، وعلى هذا فالمشترون تسلموا ما اشتروه شراء حلالاً جائزاً .

وعلى هذا أدلة أخرى تبين أن الناس المشتريين لم يظلموا أحداً إذا اشتروا ، وأن شراءهم
جائز ، وأن منع الناس من الشراء من هؤلاء ظلم لم يأمر الله به ولا رسوله . وعلى هذا فمع
الحاجة إلى الشراء منه لا يكره الشراء منه فضلاً عن أن يحرم .

(١) أبو حنيفة ومالك وأحمد .

وأما إذا قدر أن الذى باعه عين المعقود ، فهذا ينبى على وقف العقود ، وعلى التصرف فى مال المالك المجهول بغير إذنه للمصلحة ، وأكثر العلماء على القول بوقفها لا سيما عند الحاجة ، وهو مذهب مالك وأبى حنيفة وكذلك أحمد عند الحاجة ، مثل أن يتعذر استئذان المالك لعدم العلم به . وفى ذلك بدون الحاجة روايتان . واختار الخرق القول بوقفها كمذهب مالك وأبى حنيفة ، وهو قول الشافعى فيكون تصرفه فى مال الغير موقوفاً على إجازته إذا أمكن استئذانه ، وأما المجهول الذى لا يعرف فلا يفتقر ذلك إلى استئذانه ، بل ينفذ التصرف له بالمصلحة ، ولو عرف بعد ذلك لم يكن له رد المعاوضات ، وإنما له رد التبرعات كصاحب اللقطة .

وقد عرف من حيث العادة أن أرباب مثل هذه الأموال المسئول عنها ليس لهم غرض فى شيء يعينه ولا يكره أحدهم أن تباع سلعته بزيادة ، فإنهم يختارون بيع المشتري ، ولكن البائع هو الذى ظلمهم ، وهو هنا لما لم يعرف المالك جاز التصرف بالعقد والقبض ، بخلاف ما إذا عرف المالك فإنه لا بد من استئذانه فى القبض باتفاق العلماء .

وهذا كاللقطة التى لا يعرف مالكيها . قال النبى ﷺ : « فهو مال الله يؤتية من يشاء » فإذا تصدق بها الملتقط كان ذلك موقوفاً على إجازة المالك إذا عرف عند جمهور العلماء ، وقبل أن يعرف يكون التصديق نافذاً غير موقوف ، ولكن الملتقط البائع ليس بظالم ، وهنا البائع ظالم ؛ لكن المشتري ليس بظالم ، والمال لا يمكن إتلافه ، وهو بيد البائع الظالم ، فأخذ الشراء له بالزيادة حرام للمالك المجهول ، فالشارع ينفذ الملك لمصلحة المشتري ، والمالك المجهول المظلوم ؛ إن كان البائع ظالماً . كما لو قدر أمر ناظر الوقف ووصى اليتيم والمضارب والشريك خانوا ثم تصرفوا مع ذلك ، فلا بد من تصحيح تصرفهم فى حق المشتري منهم ، وحق رب المال ، وإلا فلو أبطل ذلك فسد عامة أموال الناس التى يتصرف فيها بحكم الوكالة والولاية ، لغلبة الخيانة على الأولياء والوكلاء لا سيما ويدخل فى ذلك من تصرفات ولاية الأمور ما لا يمكن إبطاله — والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها — فلا يجوز لأحد رعاية حق مجهول فى عين حصل عنها بدل خير له .

منها أن يحرم عليه وعلى المشتري أموالهم ، فإن هذا بمنزلة من يهدم مصراً ويبنى قصراً ، وبسط هذه المسألة وتوابعها له مكان آخر ، قد ذكر فى ذلك من الشواهد وكلام العلماء والصحابة والتابعين ما لا يتسع له هذا الموضع .

الرد على من قال : الحلال في هذا الزمان متعذر أو معدوم

اعلم أن الورع من قواعد الدين ففي الصحيح عن النعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن ترك المشتهيات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعها ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » رواه الجماعة ، وفي الحديث الآخر : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » رواه أحمد عن أنس والنسائي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما والطبراني في الكبير عن وابصة بن معبد والخطيب البغدادي عن ابن عمر وفي رواية أخرجهما الطبراني في الأوسط عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً : « الحلال بين والحرام بين فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك » .

ورأى ﷺ تمر ساقطة فقال : « لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها » .

واعلم أيضاً أنه ينبغي أن نذكر مع هذا المدخل أصول :

(أحدها) أنه ليس كل ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراماً ، إنما الحرام ما ثبت تحريمه بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو قياس مرجح لذلك ، وما تنازع فيه العلماء ، رد إلى هذه الأصول . ومن الناس من يكون نشأ على مذهب إمام معين أو استفتى فقيهاً معيناً أو سمع حكاية عن بعض الشيوخ فيريد أن يحمل المسلمين كلهم على ذلك وهذا غلط ، ولهذا نظائر . منها : مسألة المغنم فإن السنة أن تجمع وتخمس وترى هذا مبسوطاً في الجهاد والسير .

(الأصل الثاني) إن المسلم إذا عامل معاملة يعتقد هو جوازها وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في مثل ذلك المال ، وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة ، فإنه قد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفع إليه أن بعض عماله يأخذ خمرًا من أهل الذمة عن الجزية ، فقال : قاتل الله فلاناً ، أما علم أن رسول الله ﷺ قال : « قاتل الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم فجملوهما وباعوها وأكلوا أثمانها » ثم قال عمر : ولوهم بيعها ، وخذلوا منهم أثمانها . فأمر عمر أن يأخذوا من أهل الذمة الدراهم التي باعوا بها الخمر لأنهم

يعتقدون جواز ذلك في دينهم ، ولهذا قال العلماء : إن الكفار إذا تعاملوا بينهم بمعاملات يعتقدون جوازها ، وتقابضوا الأموال ثم أسلموا كانت تلك الأموال لهم حلالا ، وإن تحاكموا إلينا أقررناها في أيديهم سواء تحاكموا قبل الإسلام أو بعده ، وقد قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فأمرهم بترك ما بقى في الذمم من الربا ، ولم يأمرهم برد ما قبضوه لأنهم كانوا يستحلون ذلك ، والمسلم إذا عامل معاملات يعتقد جوازها كالحلil الربوية التي يفتى بها من يفتى بمن أصحاب أى حنيفة وأخذ ثمنه ، أو زارع على أن البذر من العامل ، أو أكرى الأرض بجزء من الخارج منها ، ونحو ذلك ، وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في ذلك المال ، وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة بطريق الأولى والأخرى ، ولو أنه تبين له فيما بعد رجحان التحريم لم يكن عليه إخراج المال الذى كسبه بتأويل سائغ ، فإن هذا أولى بالعفو والعذر من الكافر المتأول ، ولما ضيق بعض الفقهاء هذا على بعض أهل الورع ألجأه إلى أن يعامل الكفار ، ويترك معاملة المسلمين ، ومعلوم أن الله ورسوله لا يأمر المسلم أن يأكل من أموال الكفار ، ويدع أموال المسلمين ، بل المسلمون أولى بكل خير ، والكفار أولى بكل شر .

(الأصل الثالث) أن الحرام نوعان :

(النوع الأول) : حرام لوصفه كالميتة والدم ولحم الخنزير ، فهذا إذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة وغير طعمه أو لونه أو ريحه حرمة ، وإن لم يغيره ففيه نزاع ليس هذا موضعه .

(والثانى) الحرام لكسبه | كالمأخوذ غصباً أو بعقد فاسد ، فهذا إذا اختلط بالحلال لم يجرمه ، فلو غصب الرجل دراهم أو دنانير أو دقيقاً أو حنطة أو خبزاً ، وخلط ذلك بماله لم يجرم الجميع لا على هذا ، ولا على هذا ، بل إن كانا متماثلين أمكن أن يقسموه ، ويأخذ هذا قدر حقه ، وهذا قدر حقه ، وإن كان قد وصل إلى كل منهما عين مال الآخر الذى أخذ الآخر نظيره ، وهل يكون الخلط كالإتلاف ؟ فيه وجهان في مذهب الشافعى ، وأحمد وغيرهما :

(أحدهما) : أنه كالإتلاف ، فيعطيه مثل حقه من أين أحب .

(والثانى) أن حقه باق فيه فللمالك أن يطلب حقه من المختلط ، فهذا أصيل نافع ، فإن كثيراً من الناس يتوهم أن الدراهم المحرمة إذا اختلطت بالدراهم الحلال حرم الجميع ،

فهذا خطأ ، وإنما تورع بعض العلماء فيما إذا كانت قليلة ، وأما مع الكثرة فما أعلم فيه نزاعاً .

(الأصل الرابع) : المال إذا تعذر معرفة مالكة صرف في مصالح المسلمين عند جماهير العلماء ، كمالك وأحمد وغيرهما ، فإذا كان بيد الإنس غصوب أو عواري أو ودائع أو رهون قد يئس من معرفة أصحابها فإنه يتصدق بها عنهم ، أو يصرفها في مصالح المسلمين ، أو يسلمها إلى قاسم عادل يصرفها في مصالح المسلمين ، المصالح الشرعية .

ومن الفقهاء من يقول : توقف أبداً حتى يتبين أصحابها ، والصواب الأول ، فإن حبس المال دائماً لمن لا يرجى لا فائدة فيه ، بل هو تعرض لهلاك المال ، واستيلاء الظلمة عليه « وكان عبد الله بن مسعود قد اشترى جارية فدخل بيته ليأتيه بالثمن فخرج فلم يجد البائع ، فجعل يطوف على المساكين ويتصدق عليهم بالثمن ، ويقول : اللهم عن رب الجارية ، فإن قبل فذاك وإن لم يقبل فهو لي وعلى له مثله يوم القيامة » .

قلت : وقد علم عبد الله رضي الله عنه أنه ضامن لما في ذمته لرب الجارية ، وهو مطالب بدفع ثمنها مرة أخرى إذا جاءه بائع الجارية يستوفيه حقه من ثمنها ويكون ما تصدق به تبرعاً منه لا يمنع ضمانه للبائع .

وكذلك أفتى بعض التابعين من غلّ من الغنيمة ، وتاب بعد تفرقهم أن يتصدق بذلك عنهم ، ورضى بهذه الفتيا الصحابة والتابعون الذين بلغتهم كعماوية وغيره من أهل الشام وهذا يبين :

(الأصل الخامس) : وهو الذي يكشف سر المسألة وهو أن المجهول في الشريعة كالمعلوم والمعجوز عنه فإن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (٢) وقال النبي ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه مسلم عن أبي هريرة . فالله إذا أمرنا بأمر كان ذلك مشروطاً بالقدرة عليه والتمكن من العمل به ، فما عجزنا عن معرفته أو عن العمل به سقط عنا ، ولهذا قال ﷺ في اللقطة : « فإن جاء صاحبها فأدأها إليه ، وإلا فهي مال الله يؤتية من يشاء » فهذه اللقطة كانت ملكاً للمالك ووقعت منه ، فلما تعذر معرفة مالكة قال النبي ﷺ : « هي مال الله يؤتية من يشاء » فدل ذلك على أن الله شاء أن

يزيل عنها ملك ذلك المالك ويعطيها لهذا الملتقط الذى عرفها سنة ، ولا نزاع بين الأئمة أنه بعد تعريف السنة يجوز للاقط التصديق بها وكذلك له أن يمتلكها إن كان فقيراً ، وهل له التملك مع الغنى ؟

مذهب الشافعى وأحمد رضى الله عنهما أنه يجوز ذلك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز للغنى أن يملكها .

وإذا تبين أن أموالاً مغصوبة أو مقبوضة بعقود لا تباح بالقبض إن عرفه المسلم اجتنبه ، فمن علمت أنه سرق مالا أو خانه فى أمانته أو غصبه فأخذه من المغصوب قهراً بغير حق لم يجز لك أن تأخذه منه لا بطريق الهبة ولا بطريق المعاوضة ، ولا وفاء عن أجره ولا ثمن مبيع ، ولا وفاء عن قرض فإنه عين مال ذلك المظلوم .

وأما إذا كان ذلك المال قبضه بتأويل سائغ فى مذهب بعض الأئمة جاز لك أن تستوفيه من ثمن المبيع والأجرة والقرض ، وغير ذلك من الديون ، وإن كان مجهول الحال كالمعلم ، والأصل فيما بيد المسلم أن يكون ملكاً له إن ادعى أنه ملكه ، أو يكون وليا عليه كناظر الوقف وولى اليتيم وولى بيت المال ، أو يكون وكيله فيه ، وما تصرف فيه المسلم أو الذى بطريق الملك أو الولاية جاز تصرفه .

فإذا لم تعلم حال ذلك المال الذى بيده بنيت الأمر على الأصل ، ثم إن كان ذلك الدرهم فى نفس الأمر قد غصبه هو ولم تعلم أنت كنت جاهلاً بذلك والمجهول كالمعلم ، فليس أخذك لثمن المبيع وأجرة العمل وبذل القرض بدون أخذ لك اللقطة فإن اللقطة أخذتها بغير عوض ثم لم تعلم مالكتها ، وهذا المال لم تعلم له مالكا غير هذا وقد أخذته عوضاً عن حقل فكيف يحرم هذا عليك ؟ لكن إن كان ذلك الرجل معروفاً — بأن فى ماله حراماً — ترك معاملته ورعاً ، وإن كان أكثر ماله حراماً ففيه نزاع بين العلماء .

وأما المسلم المستور فلا شبهة فى معاملته أصلاً ومن ترك معاملته ورعاً كان قد ابتدع فى الدين بدعة ما أنزل الله بها من سلطان .

(هكذا أفاده الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى) .

ويقول الدكتور صديقى (محمد نجا الله) الحائز على جائزة الملك فيصل فى الدراسات الإسلامية فى بحث أهدانيه المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى بجامعة الملك عبد العزيز بجدة فيما ترجمه له الدكتور رفيق المصرى بعنوان « لماذا المصارف الإسلامية » .

القطاع الاستثمارى وعدم فاعلية التمويل بالذدين

دعنا ننظر أولاً إلى العلاقة « دائن / مدين » من وجهة نظر الدائن . إن أكثر ما يعنيه بالطبع هو الاطمئنان إلى استرداد أصل القرض مع فائدته المشروطة . وأفضل ضمان لذلك هو تسليف النقود إلى المقترضين ذوى الجدارة الائتمانية (الملاءة) فقط أى الذين يملكون موجودات كافية للوفاء بالتزاماتهم . ولا يعنى هذا أن الممول لا يفحص المشروع الذى يستثمر فيه مبلغ القرض ، بهدف الاطمئنان إلى سلامته . فلا ريب أنه يقوم بذلك ، ولكن هذا العمل يبقى فى المقام الثانى من اعتباره . ومن جهة أخرى ربما يتجاهل الاحتمالات المربية للمشروع المنتظر ، إذا كان المقترض فى وضع يسمح له بتقديم ضمان قوى ، وكان من ذوى الملاءة الكاملة . فالديون تتجه عموماً إلى أكثر الأشخاص ملاءة ، لا إلى الأشخاص الذين يقومون بأكثر المشروعات واعدية *the most promising projects* فإذا ما حصل الممولون على السعر السوقى للفائدة كما هو مشروط فى عقدهم مع المقترض ، لم تُعد توقعات المنظم بتحقيق متوسط ربح أعلى تهمهم مباشرة . إن أكثر ما يهمهم هو الأمان ، الذى يمكن فى أحسن الأحوال أن يتطلب توقعاً معقولاً من الأرباح الكافية لدفع الفائدة الثابتة تعاقدياً . أما احتمالات أرباح أعلى ، وهى المعيار الاقتصادى^(١) الذى يجتذب أموالاً استثمارية إلى مشروع ما دون مشروعات أخرى يُتوقع أن تدرّ معدلاً أدنى من الربح ، فقد فشلت فى تحقيق تأثير حاسم على الممولين ، لأن عائداتهم الخاصة لم تتحسن بمثل هذه الاحتمالات . من أجل تقدير الآثار الاقتصادية تقديراً أوضح ، دعنا نتخيل ، فى وقت معين ، وجود عدد كبير من المشروعات يحمل كل منها معدلاً متوقعاً من الربح أعلى من معدل الفائدة السوقى ، وذلك حسب تقدير المنظم والممول . ولنفترض تبسيطاً أن درجة عدم اليقين *Uncertainty* المرتبطة بكل التوقعات واحدة . وبهذا يمكن ترتيب المشاريع ترتيباً تنازلياً حسب معدل الربح المتوقع لكل منها . كما يمكن ترتيب المشاريع نفسها ترتيباً تنازلياً حسب ملاءة المنظمين الذين يقدمونها . ومن الواضح للعيان أن مشروعاً ما يمكن أن لا يحتل الموقع

(١) نفترض هنا ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وذلك لغرض هذه الدراسة ، إذ يمكن أن تكون هناك أولويات اجتماعية ومعايير أخرى مثل : خلق فرص العمل ، إنتاج السلع الأساسية .. إلخ .. مما يوجه (أو يجب أن يوجه) الممول أو المنظم أو كليهما معاً . فهذه الدراسة لا تأخذ هذه الأمور بالاعتبار لدى المقارنة بين فاعلية نظام المشاركة بالأرباح وفاعلية النظام القائم على الفائدة .

نفسه في كلا الترتيبين ، وأن مصالح المجتمع تتحقق بدرجة أفضل إذا ما تم تمويل المشروعات حسب الترتيب الأول ، وهو الترتيب المؤسس على الربحية . على أن تدفق التمويل على أساس مدفوعات فائدة ثابتة تعاقدية إنما يتبع إلى حد كبير الترتيب الثاني الذي يقوم على ملاءة المقترضين ، ولكنه يستتبع انحرافاً عن التخصيص الأمثل للموارد . ففى نظام مبنئ على الفائدة تكفّ الربحية المتوقعة عن التأثير في إيجاب تخصيص فاعل للأموال المستثمرة ، لأن الشروط التي قدمت بها هذه الأموال إنما هي شروط ثم يمضى فيقول : القروض التي تحمل فائدة (١) .

دعنا الآن ننظر إلى العلاقة « دائن / مدين » من وجهة نظر المدين . فإن من يستخدم الأموال المستثمرة يحرص بالطبع على استخدامها استخداماً مربحاً ما وسعه ذلك . وهذا يستلزم في بعض الأحيان تجديداً innovation في وسائل الانتاج وتمرساً بالوسائل الجديدة منها . غير أن الالتزام التعاقدى برّد الأصل ودفيع الفائدة ، بمعزل عن نتائج أعمال المشروع ، يعتبر قيداً قياسياً ، ولا سيما في حالة المشاريع الصغيرة الحجم ، والمزارع الصغيرة التي لا يملك أصحابها أية احتياطات خاصة بهم لإنقاذ أنفسهم ، إذا ما اعتمدوا تطبيقات جديدة لا تدرّ أرباحاً مجزية .

لذلك من الممكن أن تُحجّم الأموال الاستثمارية عن التدفق في قنواتٍ واعدة بمعدلٍ ربحي متناقصٍ أعلى ، ولكنها منطوية على درجة كبيرة من عدم اليقين ، لما أن المشروع واقع تحت التزام ردّ رأس المال مقرونًا بعائدٍ محددٍ تعاقدية . وهكذا فإن رفض مُورّد رأس المال اقتسام طوارئ عدم اليقين المرتبطة باستثماره يحرم المجتمع من مكاسبٍ ممكنةٍ لإنتاجية رأس المال عن طريق التجديد واستخدام تقنياتٍ جديدة (٢) .

وبهذا نصل ثانية إلى النتيجة نفسها أعلاه ، من حيث أن الربحية المنتظرة في نظام قائم على

(١) لذلك من الصعب قبول الادعاء بأن سعر الفائدة السوق له في العادة وظيفتان ، إحداها توزيع عرض السلع الرأسمالية المتاحة في المجتمع بين الاستخدامات التي تحقق أعلى إنتاجية صافية ... بول ساملسون ، الاقتصاد ، الطبعة العاشرة ، ص ٦٠٢ .

(٢) لفظ التجديد أشمل من عبارة استخدام تقنيات جديدة ، كما هو معلوم لدى الاقتصاديين ذلك بأن الأول يشمل بالإضافة إليها كل ما يدخل في المفهوم الحقوق للابتكار ، من إنتاج سلع جديدة ، أو اكتشاف أسواق جديدة ... إلخ .

الفائدة لتمويل المشروع الانتاجى تتوقف عن أن تكون ذات أثر في تحقيق تخصيص فعال للأموال الاستثمارية ، وذلك بسبب الشروط التى اقترن بها تقديم هذه الأموال . ولا يزال الدكتور صديقى هو الباحث حيث يقول :

القطاع الاستثمارى وعدم عدالة التمويل بالدين

بيننا أعلاه أن تمويل المشروع الانتاجى بقروض حاملة للفائدة لا ينجح في جذب الأموال الاستثمارية إلى الاتجاهات الأكثر انتاجية . ونريد أن نبين الآن أن هذه الطريقة التمويلية طريقة جائرة ، ومؤدية إلى زيادة توزيع الدخل والثروة سوءاً في المجتمع .

إن رأس المال النقدى الذى يحصل عليه المنظم من الممول يُستخدم لشراء تلك السلع والخدمات التى تعتبر لازمة لإدارة المشروع الانتاجى . فهذا المشروع يشتري خامات (مواد أولية) وآلات ويستخدم عمالاً وموظفين ، ويستأجر عمائر وأراضى ، لها جميعاً تكاليف ثابتة بعقود . ولا يظهر إرادته إلا بعد إنجاز عملية الانتاج ، وتسويق المنتجات . كما أن الثمن الذى تباع به هذه المنتجات غير معروف معرفة يقينية مؤكدة ، مسبقاً في بدء العملية . وتبنى مخاطرته على تقدير أن يكون ثمن البيع كافياً لمواجهة تكاليف الانتاج وترك فائض (ربح) .

لكن هذا التقدير يمكن أن يصدقه الواقع أو لا يصدقه . وهذا يعنى أن الالتزام التعاقدى برد القرض مع الفائدة لا يتلاءم مع الأمر الواقع . فلا مُسَوِّغ إذن لإلزام المنظم بدفع الفائدة ، إذا لم يكن هناك عائد إيجابى لرأس المال النقدى المستثمر .

وإدعاء العكس ، كما هو السائد في النظام المرتكز إلى الفائدة ، يستلزم أن ينظر إلى رأس المال النقدى على أنه أساساً منتج للقيمة ، مع أن الأمر ليس كذلك .

فالقيمة ظاهرة سوقية ، وليست لازمة ذاتية من لوازم رأس المال النقدى . فبالنظر لعدم يقينية أثمان المنتجات ، يمكن أن تكون القيمة الكلية الناجمة من استعمال رأس المال النقدى في الانتاج أكبر من قيمته (قيمة رأس المال) أو مساوية لها أو أقل منها . وهذا صحيح بصرف النظر عن استخدام رأس المال النقدى ، هل هو صاحبه نفسه أم هو شخص آخر اقترضه . وهو صحيح أيضاً بصرف النظر عن الشروط التى تم بها التسليف ، هل هى بمعدل فائدة ثابت ، أم على أساس آخر .

الافتراض الوحيد المعقول بشأن المنظم هو أنه يبذل ما في وسعه لتحقيق أرباح ، لأن جزاءه

يتوقف دائماً على ذلك . بيد أن إمكانية الخسارة في مشروعات الأعمال تنشأ لا من مستوى التنظيم فحسب ، بل أيضاً من طبيعة العالم الذى يُدار فيه المشروع . نعم قد يُوصف التنظيم بأنه سيء ، إلا أنه لا يمكن أن يوصف بذلك إلا بعد وقوع الواقعة ، أى فى ضوء الخسائر الفعلية التى لحقت بالمشروع . فليس من العدل إذن تجاهل هذه الحقيقة عندما يُسَلَف رأس المال النقدى لاستخدامه فى مشروع إنتاجى ينتظر أن يحقق أرباحاً . وبعبارة أخرى ، لا مُسَوِّغ لتحديد عائد مضمون عندما تكون طبيعة الأشياء غير مضمونة ، أى أن رأس المال النقدى الباحث عن عائد إيجابى من خلال العمل لا بد أن يتحمل عدم الضمان هذا .

عندما يتعرض المشروع لخسارة ما ، فالمنظم هو الذى يتحمل هذه الخسارة ، ويدفع الفائدة من موجوداته الخاصة . وربما يؤدي هذا إلى عجز دائم أو مؤقت ، يصيب أنشطة المنظم المستقبلية . إن هذا الأمر مؤسف جداً من وجهة النظر الفردية ، مثلما هو مؤسف جداً كذلك من وجهة النظر الاجتماعية . فإن وقوع الخسارة ، كما أشرنا أعلاه ، لا يعبر بالضرورة عن تنظيم سيء . ذلك أن من طبيعة عالمنا أن تفشل أحياناً بعض المشاريع . فيكفى تحذير المنظمين بأنهم فى حال الفشل لا يجلبون أية مكافأة على خدماتهم ، ولا يكسبون أية أرباح . لا بد أن هذا سيجعلهم أكثر فطنة فى المستقبل .

أما أن يُعاقبوا مجرماتهم من جزء من موجوداتهم المتراكمة فى الماضى فهذا ما يصعب تبريره . ذلك أنه يشجع أصحاب الثروات على التصرف كمقترضين ومؤجرين أكثر مما يشجعهم على تعريض ثرواتهم لمخاطر التنظيم *entrepreneurial risks* سواء باستثمارها استثماراً مباشراً فى مشاريع خاصة بهم ، أو غير مباشر بتقديمها ضماناتٍ فى مقابل قروض يحصلون عليها لقيامهم بمشروع ما . إن نظاماً يكون فيه الدين هو الشكل السائد من أشكال التمويل الخارجى للمشروع الانتاجى إنما يشجع على الانتظار السلبي ، ويضع عنصر العمل التنظيمى فى وضع سيء . ذلك بأن أصحاب الثروات الذين يختارون الاقتراض والانتظار يصبحون بالتدريج وباطرادٍ أثرى مع الزمن ، فى حين أن أصحاب الثروات الذين يختارون تعريض ثرواتهم وقدراتهم لمخاطر المشروع الانتاجى لا تكون لهم مثل هذه الضمانة .

وعلى مستوى الاقتصاد الكلى ، يؤدي الترتيب الحالى إلى تدفق الثروة من المنظمين الذين يتعرضون للخسارة (لأن هناك دائماً من يتعرض للخسارة) إلى دائيهم .

فيصير من شأن الثروة أن تجلب مزيداً من الثروة ، بينما يجب على عنصر التنظيم أن يُجابه الطقس السيء ، بتعويض خسائره من الأرباح التي كسبها في السابق .

وهذه الثروة الإضافية المتدفقة إلى الدائنين من المشاريع الخاسرة لم تنشأ من أية ثروة إضافية خلقها استخدام رأس المال النقدي الذي استلقت هذه المشاريع ، فهل تعنى الخسائر شيئاً آخر سوى أن العملية الانتاجية الخاسرة قد فشلت في خلق ثروة إضافية ؟ وبهذا فإن إعادة توزيع الثروة الموجودة لصالح مُلاك رأس المال النقدي أمر غير عادل . فإذا ما أخذنا هذا الظلم الملازم لنظام الفائدة بعين الاعتبار ، زاد توزيع الذخيل والثروة ظملاً مع مرور الزمن . وهذه الحتمية لا بد وأن تُضعف طبقة المنظمين وتقوى طبقة الممولين .

وفي بعض الأحيان ، يؤدي الاستخدام المنتج لرأس المال المقترض من المصارف إلى أرباح طائلة تعود لرجال الأعمال ، ولا يذهب منها إلى المصارف إلا قسط هزيل في صورة فائدة . وعليه فإن استبدال الشروط التي يتم بها تقديم رأس المال ، بحيث يتناسب عائد رأس المال مع الأرباح المتحققة فعلاً ، لا بد وأن يوطد العدالة ، ولا بد أن يسهم أيضاً في تحسين فاعلية التخصيص ، بحمل المصارف على التطلع إلى المشروعات التي تحمل أرباحاً منتظرة أعلى ، لثمونها . كما أن مطالب العدالة لا بد أن تتحقق بالكامل عندما يحدث تغيير مماثل في الشروط التي تحصل بها المصارف على الودائع من الجمهور ، بحيث تصبح العائدات على الودائع متناسبة مع الأرباح التي حققتها المصارف فعلاً . فأرباح المصارف الأعلى سوف تؤدي ، في هذه الحالة ، إلى أرباح توزيعية أعلى تُدفع إلى المُودعين .

وتجدر الإشارة إلى هذا أن الظلم الكامن في نظام الفائدة ، بحق المدخرين والدائنين ، يزداد حدة في وضع تضخمي ، عندما يتخلف ارتفاع معدل الفائدة وراء ارتفاع الأثمان والأرباح . فيمكن أن يحصل المُودعون فعلياً على عائد سلبي ، إذا كان معدل الفائدة أدنى من الارتفاع المعنوي في الأثمان . ويتعذر على المصارف الحفاظ على فارق النسبة (أو السرعة) بين معدلات فوائد الاقراض وبين ارتفاع الأثمان ، تاركة لرجال الأعمال أن يحققوا أرباحاً تضخمية وعليه . فإن العدول عن الفائدة إلى المشاركة النسبية في الأرباح سوف يخلو من هذا الظلم .

دين المستهلك :

تظهر القروض في القطاع الاستهلاكي لسببين مختلفين . فهناك أولاً حالة المستهلك

المحتاج الذى لا يمكنه أن يدفع قائمة حساب (فاتورة) البقال أو المستشفى .
وهناك ثانياً حالة المستهلك الذى يؤدّ الحصول على سيارة أو منزل ، ولا يستطيع دفع
التمن الكامل ، لكنه يأمل أن يكون قادراً عليه بعد فترة زمنية ما .

إذا ما نظرنا أولاً إلى حالة المستهلك المحتاج ، أدركنا أنه لا تماثل بين هذه الحالة وحالة
ذلك المنظم الساعى وراء الأموال الاستثمارية . فليست هناك أية إمكانية لعائيد نقدي على
المبلغ النقدي المسلف إلى هذا المستهلك . وليست هناك أية إنتاجية صافية في هذه
الحالة . على أن المجتمع الإنساني منذ وقت طويل اعترف بها على أنها مسئولية اجتماعية ، كما
أن دولة الرفاهية الحديثة اتخذت منها الموقف نفسه . والمشكلة الحقيقية فيها هي كيف يمكن
تقديم إعانة بدون تشجيع أية بطالة إرادية ، أو أية ظاهرة من ظواهر عدم الفاعلية ، أو أى
ضرب آخر من ضروب المساوىء . لا شك أن القروض التى تحمل فائدة لا تصلح لهذا
الغرض ، لأنها تؤدى إلى نقصان المنفعة الصافية لهذه الإعانة ، أو إلى إلزائها بالكلية .

من السهل أن نرى كذلك ، أنه إذا ما وُضع ثمن على الأموال الإقراضية funds loanable
في القطاع الإنتاجى ، فلا بد أن يحمل ذلك ثمناً ما إلى القطاع الاستهلاكى أيضاً ، وذلك
على الرغم من عدم وجود إنتاجية صافية لرأس المال في هذا القطاع ، كما زعموا في القطاع
الإنتاجى . وهذا الثمن في القطاع الاستهلاكى يقدم أرضية مثالية لمقترض
النقود التقليدى ، ويشكل مصلحاً لهم كبير لفقراء المجتمع . كما أنه ينبوع نزاع كثير ،
يؤدى عادةً إلى تحويل الموجودات القليلة التى يملكها المدينون إلى ثروة الدائنين .

الحالة الثانية ، حالة المستهلك الراغب في قرض لشراء سلع استهلاكية معمرة ، فمن
أمكن أن يُنظر إليها على أنها استثمار ، قد يؤدى إلى مزيد من الفاعلية ، ومزيد من قدرة
المستهلك على كسب الدخل ، إلا أن هذا لا ينطبق على كل حالات الشراء الاستهلاكية
(البيع الإيجارى) hire purchase أو الائتمان بالتقسيط instalment credit الشائعة في
الوقت الحاضر .

فبدخل في هذه الحالات كثير من المواد الترفيئة (= الكمالية) والأدوات التى قد تحقق
بعض الأشباع ، لكنها لا تكاد تزيد القدرة على الكسب .

نعم في الحدود التى يُنظر فيها إلى بعض السلع الاستهلاكية المعمرة على أنها استثمار
يؤدى إلى زيادة قدرة المستهلك على كسب الدخل ، يمكن من حيث المبدأ قبول فكرة عائِد

على هذا الاستثمار ، إلا أن العائدات تبقى غير مؤكدة وغير قابلة للقياس ، إلى حدٍ هو في هذه الحالة أكبر منه في حالة الاستثمار في الإنتاج ، فليس هناك « مُنتج » ملموس قابل للتسويق . والزيادة المحتملة في الدخل قد تحصل فعلاً وقد لا تحصل ، وحتى عندما تحصل ، فإن هناك عدداً من العناصر غير القابلة للوزن الدقيق ، مما يجعل القيام بإعطاء عائد للسلعة الاستهلاكية المعمرة عملية صعبة جداً . وهذا فإن عدم اليقين في العائدات القيمة ، للاستثمار في سلج استهلاكية معمرة ، يُبطل دعوى المعدل الثابت للفائدة على القرض الممنوح لهذا الغرض .

لقد سُجلت مؤخراً زيادة هائلة في حجم الائتمان الاستهلاكي في معظم الأقطار المتقدمة . فخمسون بالمائة من الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من هذا النوع من الائتمان^(١) ، وبلغت مدفوعات أداء الدين الاستهلاكي ما يقرب من ربع الدخل التصرفي (المُتاح) disposable income عام ١٩٧٩^(٢) .

ولأسباب معروفة تتطلب تكاليف خدمة المبيعات بالتقسيط معدلاً للفائدة عالياً جداً على الائتمان التقسيطي instalment credit . فالثمن الذي يدفعه المستهلك فعلاً على هذه الأصناف هو أعلى من ثمن السوق . لذلك ليس عجباً أو يؤدي اللجوء إلى الائتمان الاستهلاكي أحياناً إلى مستوى معيشي أخفض^(٣) .

إن تيسير إتاحة السلع ، وترويج المبيعات ترويجاً عدوانياً ، والدعاية لها دعاية عالية الضغط ، يدفع كثيراً من الأسر إلى الاستدانة إلى حدود يصعب تبريرها بما تملكه من أموال حاضرة ، أو بما تنتظره من إيرادات مستقبلية .

فإن تُخطط لشراء سيارة وتدخر ثمنها شيء ، وأن تكون متاحة لطالبيها ولا يستلزم ذلك أكثر من عدد قليل من التواقيع ، ذلك شيء آخر^(٤) .

(١) دافيد كابلوفتر : « المستهلكون في قلق » المطابع الحرة ، نيويورك ١٩٧٤ ص IX .

(٢) مجلة تايم ١٧ شباط (فبراير) ١٩٧٠ ، ص ٤٦ .

(٣) دافيد كابلوفتر ، سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .

(٤) يقول ستان بنسون Stan Benson ، مستشار الائتمان الاستهلاكي في لوس أنجلوس : « ليس من الغريب أن نرى شخصاً عمره ٢٦ سنة ، ومتوسط راتبه الصافي لا يتجاوز ١٠٠٠ دولار شهرياً ، تبلغ مديونيته ١٠٠٠٠ — ١٢٠٠٠ دولار ، لعشرة دائتين أو خمسة عشر دائناً » مجلة تايم ١٨ شباط (فبراير) ١٩٨٠ ، ص ٤٦ .

إن إتاحة الائتمان الاستهلاكي تؤدي إلى زيادة أولى في الطلب ، لا يمكن أن تستمر إلا بمزيد من النمو الأسّي exponential growth في الائتمان . وهناك جهد مستمر لاجتذاب عددٍ متزايدٍ من الناس ، عن طريق تخفيض الدفعة النقدية ، والتساهل في بعض الشروط الأخرى . لكن من الواضح أن هذه العملية لا يمكن أن تتواصل طويلاً ، وإن كانت في الوقت الحاضر لا تزال باقية ، بل إنها تمتد بفعل التضخم . ذلك أن ارتفاع الأثمان المنتظر يُغري المستهلكين بالمضي في مزيدٍ من عمليات الشراء الائتمانية . وهذا ما يزيد بدوره من حدة النزعة التضخمية في الأثمان ، ويؤدي إذن إلى تفاقم الوضع ، وتعميق الأزمة عندما تقع .

لا ريب أن مؤسسة الائتمان الاستهلاكي السهل مسؤولة عن عددٍ كبيرٍ من العلال التي تصيب هؤلاء المتورطين فيها مباشرة ، هذا إلى جانب آثارها القاتلة على مستوى الاقتصاد الكلي . فإنها تضع الأسر المدينة تحت ضغوطٍ نفسيةٍ كبيرة ، تؤدي إلى خراب البيوت وإلى المرض ، وحتى إلى فقدان الأعمال . فليس من المستبعد أن ينتهي المدين إلى الانهيار الكامل ، من الناحية الاقتصادية وغيرها^(١) .

إن التدخل الاجتماعي لائق هذه المصائب يصعب نجاحه بدون استئصال تلك المؤسسة . ولقد سبق أن رأينا أن ليس ثمة حكمة من وجود عبء الفائدة الثابتة على الائتمان الاستهلاكي . فإذا كان مرغوباً تسهيل شراء السلع الاستهلاكية المغمرة ، وجب على المجتمع إيجاد بعض الطرق البديلة لتحقيق هذا الغرض . ذلك بأن شُرور النظام الحالي لا يمكن استبعادها من خلال « إصلاحات » لا تستأصل جذور الشر (يعنى الفائدة) . ثم ينتقل من الدين بين لأفراد للدين العام أو الدين على الحكومات بواسطة السندات التي تطرح في الأسواق وسماها :

الدين العام :

إن حاجة الحكومة الحديثة للدين العام إنما تنشأ أساساً لثلاثة أسبابٍ مختلفة . فهذه الحكومة تحتاج أولاً إلى تمويل قصير الأجل لردم الهوة بين الوقت الذي يحدث فيه الانفاق والوقت الذي يحصل فيه الإيراد . وتُعطى هذه الحاجة حالياً عن طريق بيع أذونات الخزينة . كما أن تلك الحكومة تحتاج ثانياً إلى تمويل متوسط الأجل وطويله لصناعات القطاع العام وللمرافق العامة كالكهرباء ، والنقل ، وغير ذلك . وأخيراً تحتاج الحكومة إلى موارد

(١) دافيد كابلوفيتز ، سبق ذكره .

مالية هائلة لمواجهة كوارث الطبيعة والتعبئة (الأموال اللازمة. لَسَد) (١) نفقات الدفاع خلال حربٍ من الحروب .

ليس هناك في الحالة الأولى إنتاجية صافية أو عائدات فعلية يمكن أن يُخصَّصَ سهمٌ منها لرأس المال النقدي المقترض .

ما أن يوضع سعر على الأموال الاقراضية loanable funds في سوق الاستثمار ، حتى يتوجب على الحكومة أن تدفع فائدة على هذه القروض القصيرة الأجل التي يتحم الحصول عليها عادةً عن طريق بيع أذونات الخزينة التي قُربَ موعدُ استحقاقها ، وتدفع الفائدة في نهاية الأمر من الإيرادات الضريبية ، غير أن تكلفة إدارة الضريبة ، في حدود علاقتها بالفائدة المدفوعة ، تعتبر تبديداً اجتماعياً ، كما أنها تشكل عبئاً إضافياً على هذه الطبقة ، كل ذلك بسبب هذا الترتيب غير الرشيد .

إن تمويل صناعات ومرافق القطاع العام بالقروض الربوية ، في الحالة الثانية ، إنما يشكو من نفس الخلل الذي يصاحب الاستثمار في القطاع الخاص . فالإنتاجية القيمة للاستثمار في القطاع العام إنتاجية غير يقينية ، كما هي الحال في القطاع الخاص سواء بسواء ، ومن ثمَّ يُعتبر ضمان عائدٍ إيجابيٍّ لمقدم رأس المال النقدي أمراً غير عادل . فهو يؤدي إلى تحميل العبء الكامل للخسائر الممكنة على المجتمع ككل ، على حين أنه يؤمن لأصحاب رأس المال النقدي زيادةً مضمونةً في ثرواتهم .

إن غالبية الديون العامة الضخمة التي تزرح تحتها الدول الحديثة في الحالة الثالثة ، قد نشأت خلال الحروب التي تم تمويلها بمزيد من القروض الربوية . ومعظم هذه القروض يتم تدويره باستمرار . فالسندات القديمة تحل محلها عند الاستحقاق سندات جديدة ، والفائدة تدفع من الحصيلة الضريبية ، وهذه الحصيلة الضريبية كانت لازمةً بدورها لأن هناك ثمناً وُضع على القروض في سوق الاستثمار ، إن طبيعة الحاجة نفسها ، وحقيقة الاستخدام الفعلية للموارد المعبأة تمنعان أية زيادة (أى ربح) في القيمة ، وكما في الحالة الأولى أعلاه ، يمكن أن نفترض أن الضريبة تُفرض على نفس الأشخاص القادرين لكي تُدفع لهم فوائد على السندات التي يملكونها ، ولا بد أن تكون الضرائب في الحقيقة أعلى من الفائدة المستحقة ، بحيث يمكن كذلك تغطية تكلفة إدارة الضريبة .

(١) ما وضعناه بين قوسين هو للتوضيح ، ولم يرد في النص الأصلي ، ويمكن حذفه في العربية أيضاً مع بقائه مُقدَّراً . (المترجم) .

وبما أن حجم الديون الحالية كبير جداً ، فإن سدادها النهائي لا يُنظر إليه نظرةً جديةً أبداً . فالوسائل التاريخية الوحيدة لإطفاء هذا الثقل (يعنى الدين الثقيل) إنما يقدمها التضخم . غير أن هذا التضخم قد خلق مصلحةً راسخةً لاستمراره ، مما يؤدي إلى تعويق الحكومات المدنية بديون باهظة عن متابعة سياسات الشبث الفعلية .

إن مفهوم الدولة كمؤسسة رفاة ، تمثل الشعب وتعمل على تأمين صالحه بجهود أفرادها التعاونية ، إنما يتناقض مع واقع دفع الفائدة على الأموال التي يتم الحصول عليها لمواجهة مثل طوارئ الحرب ، أو المجاعة ، أو الطوفان . فذلك تناقض تاريخي موروث من رأسمالية دغمة يعمل ، ومن عصر الفردية المتطرفة .

وإن البحث عن علاج من خلال التضخم إنما يعنى تجاهل آثاره الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للمجتمع . ثم عرج على الديون التي تكون بين الحكومات فقال :

الدين الدولي :

سجل الدين الدولي زيادة هائلة في العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة . وقد تراكم معظم هذه الديون خلال عملية « التنمية » التي تمر بها كل أقطار العالم إلا عشرين قطراً . إن التمويل بالدين سواء كان حكومياً أم خاصاً أم كان عن طريق وكالات « المعونة » الدولية ، يُفترض فيه أن يساعد على زيادة الانتاج في الأقطار المدينة ، التي يجب أن تكون في نهاية المطاف في وضع يُمكنها من إيفاء الدين مع فائدته . ويررون هذه العملية بالاستناد إلى الانتاجية الصافية المزعومة لرأس المال . لكن يبدو واضحاً أن عدم التيقن من الانتاجية القيمية لرأس المال هو أكثر حدة في هذا القطاع ، وذلك لعدد من الأسباب .

فالديون التي تحصل عليها الأقطار الفقيرة لا تذهب جميعاً لتمويل التنمية ، بل يذهب قسم منها لتمويل الاستهلاك الضروري ، وفي بعض الحالات لتمويل نفقات الحكومة ، وفي معظم الحالات يجري ذلك لخدمة الحفاظ على نظام غير شعبي في السلطة ، يخدم مصالح الدائنين . هذه الاستعمالات غير المنتجة قد لا تسمح برء الأصل ، فضلاً عن خلق قيمة إضافية لتبرير أداء الفائدة .

وإذا ما استعملت القروض الخارجية في أغراض انتاجية ، صاحبها كالعادة ظروف تحد إلى حد كبير من فاعليتها في خدمة المصالح الطويلة الأجل للأقطار المدينة . إذ يفرض الدائنون استراتيجيات مصممة لخدمة مصالحهم الخاصة أكثر من خدمة

مصالح البلدان المتلقية للمعونة ، وربما اقترنت المعونة بقيود تحد من حرية هذه البلدان في اختيار مصادر التوريد ونوعية التقنيات .

وثمة آثار سلبية أخرى للتنمية « المعانة » لا تزال تؤدي إلى مزيد من سوء توزيع الدخل ، مع ما ينجم عن ذلك من اضطراب اجتماعي وتزايد في تبديد الموارد ، هذا إلى جانب آثار التغريب westernization الثقافية المميتة .

أما من وجهة نظر الأقطار الدائمة وشركاتها المتعددة الجنسيات ، فإنها مناورة لخلق أسواق جديدة لصادراتها ، ولزيادة تبعية الاقتصادات المدينة لاقتصاداتها الخاصة . والمعونة ، وهي تعبير ملطّف عن القروض التي تحمل فائدة ، حاجتهم إلى منحها أكثر من حاجة البلدان الأخرى إلى تلقّيها ، لأن نمو بلدانهم يصعب استمراره بدون توسيع الأسواق الخارجية . وليست صناعة الأسلحة في الأقطار المتقدمة إلا مثالا نموذجياً في هذا الصدد .

وهناك شيء حدث في هذا القطاع (الدولي) شبيه أيضاً بما حدث في القطاع الاستهلاكي . فالأقطار الفقيرة لا تزال مرهقة بالديون إلى حدود تتجاوز إمكانياتها ، وهذا ما يُغريها باستخدام الموارد التي تحصل عليها من هذا الطريق في استخدامات طائشة . فقد تعلمت أن تعيش بأكثر من وسائلها ، ولم تتعلم أن تشدّ أحزماتها ، بأن تدخر وأن تقتصد وأن تعمل بجهد لبناء مستقبل أفضل . فإن تيسير الاقتراض وإمكانية الاستمرار فيه ، مع فقدان رؤية فرص الوفاء ، قد أدّى إلى تفاقم الوضع . ويقع اللوم الأساسي على الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ هذه الصفقات : الالتزام بإعادة الأصل مع الفائدة ، دون مراعاة الناتج الفعلي من استخدام هذه الموارد .

إن هذا الأسلوب في التعامل النقدي الدولي يخلق باعثاً قوياً على الاقتراض ، ويجعل الاقتراض ميسوراً للسياسة الضيقة الأفق ولأصحاب المصالح . وإن السبيل الوحيد الذي يجعل ذلك الأسلوب ممكناً لأمة من الأمم المثقلة بالدين هو الاستمرار في الاقتراض ، الاقتراض لخدمة الديون القديمة ، والاقتراض لتأخير يوم الحساب النهائي . ولا يمكن لأحد أن يتصور سبيلاً آخر يمكن أن يستمر فيه مثل هذا العبث . فإذا ما تركنا جانباً الديون المحملة بالفائدة ، فإن البديل الحيوي الوحيد هو ذلك البديل المستند إلى تدفق الموارد من الغنى إلى الفقير بدفع تحويلي مباشر direct transfer payment ونوع من المشاركة . فيجب أن تستخدم أموال المعونة لزيادة الانتاج ، وردّها من الناتج ، واقتسام « العائدات » الفعلية

للاستثمار مع مقدم الأموال . إننا نرجى النظر في البدائل إلى فصل لاحقٍ لكن من الواضح أن هذه البدائل لم تكن لتؤدي إلى الوضع الراهن .

لقد قاد النظام الحالي لقروض الفائدة الأقطار النامية إلى استدانة بلغ رصيدها ٤٠٠ بليون دولار أميركي^(١) ، بفائدة وقسط استهلاك تجاوزا ٤٠ بليون دولار أميركي في السنة^(٢) . ولما تمكن ثلاثة عقود زمنية من التمويل بالدين من جعل الأقطار المدينة مكتفية ذاتياً ، أو أقل تبعية على الأقل ، فضلاً عن تمكنها من تحقيق فائض للوفاء . وهذا ما وضع النظام الاقتصادي العالمي تحت ضغوطٍ ثقيلة . ولقد بدأت الأقطار النامية تنظر إلى المعونة على أنها استغلال أكثر منها معونة ، كما أن الحكمة من الدين الربوي في سياق التعاون الاقتصادي الدولي قد طُرحت طرحاً جدياً ، ولكن دون أن تُعطى حقها من النظر . ويمكن القول بأن مؤسسة القروض ذات الفائدة تدين هي نفسها إلى نظرةٍ للملكية الفردية أنانيةٍ مُتَمَحَوِّرةٍ على الذات self centered individualistic view of ownership تكاد حقائق العالم المعاصر لا تُبقي عليها . ذلك أنها تتعاضد عن طبيعة هبة الموارد على الأرض ، وعن الطبيعة العارضة (العابرة) للدول الأمم ، وعن أحداث التاريخ الماضي ، وعن مقتضيات التعايش السلمي ، والتحاب بين شعوب العالم . إن المجتمع العالمي كله قد بات مقتنعاً بالحاجة إلى نظام اقتصادي جديد يختلف اختلافاً جذرياً عن النظام الحالي . لكن هذا المجتمع العالمي لم يشعر بعدُ للأسف بأولوية إلغاء الفائدة في المعاملات المالية بين الغنى والفقير ، كخطوة أولى في اتجاه مثل هذا التغيير ، ثم انتهى من بحثه إلى النتائج التالية :

تفاقم سوء توزيع الدخل والثروة

بعد بيان آثار الفائدة في بعض القطاعات الهامة في الاقتصاد ، دعنا نلتفت الآن إلى إيجاز أثرها على توزيع الدخل والثروة في المجتمع . إن مؤسسة دفع الفائدة الثابتة تؤمن تدفقاً مستمراً للموارد من المدينين الذين هم كثرة ، إلى الدائنين الذين هم قلة . وفي كثير من الحالات ، لا يؤدي القرض إلى خلق ثروة إضافية يمكن دفع الفائدة منها إلى المقرض .

(١) نيوزويك ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٠ ، ص ٤١ .

(٢) مؤشرات اقتصادية واجتماعية ، وثائق تقرير البنك الدولي رقم ٧٩/٧٠٠ ، تاريخ ٤ تشرين الأول

(أكتوبر) ١٩٧٩ ، تعطى الرقم ٣٧,٦ بليون دولار لعام ١٩٧٨

وهذا يصدق على قروض الاستهلاك^(١) ومعظم القروض الممنوحة إلى الحكومة ، كما يصدق أيضاً على بعض القروض إلى قطاع الأعمال ، عندما يصاب المشروع التجاري بخسائر ، أو ينتهي إلى أرباح يقل معدلها عن معدل الفائدة . في كل هذه الحالات ، تعتبر مؤسسة الفائدة مسئولة عن حدوث تحويل صافي للموارد الحالية من المدينين إلى الدائنين . وفي حالة واحدة فقط ، هي حالة المنظمين الذين يحققون ربحاً أعلى من معدل الفائدة ، لا يكون هناك تحويل صافي للموارد الحالية ، لأن الفائدة تُدفع من الثروة الإضافية التي خلقها استخدام الأموال المقترضة .

يضاف إلى ذلك أن معظم الائتمان الذي تقدّمه المصارف إنما يُخلق خصيصاً لهذا الغرض . فهو نقد جديد يظهر مع عملية الاقتراض ويسببها . هذا النقد الجديد الذي لا تقابله موارد حقيقية في المرحلة الأولى ، يعمل كأداة لإعادة قسم من ثروة المجتمع إلى المقرضين . وكما أشرنا أعلاه ربما يكون هناك جزء فقط من الثروة محوّل بهذه الطريقة إلى من الثروة الإضافية التي خلقها الاستخدام المنتج للائتمان المصرفي . وهكذا تعتمد مؤسسة الفائدة المقترنة بخلق الائتمان على أن عملية الاقتراض التي تقوم بها المصارف تمكن الممولين من التحكم بالتدفق المستمر لثروة المجتمع ، الموجودة أو المولودة (المضافة) .

وهذا الحكم يصدق أيضاً على عمليات الاقتراض الجارية على الصعيد الدولي . فإن صندوق النقد الدولي ، مثلاً ، يُحمّل مدينيه في الوقت الحاضر فائدة ٢٥ ٪ ، ويدفع إلى دائنيه فائدة ٢٥ ٪ (٢) ، وهؤلاء الدائنون هم من الأمم الغنية التي تطلب الأمم الفقيرة « عملتها الصعبة » لسدّ العجز في موازين مدفوعاتها .

وعلى هذه الشاكلة نفسها تسرى القروض في البنك الدولي ، وفي وكالات المعونة المختلفة . ولقد رأينا أعلاه كيف ، ولماذا ، تفشل هذه القروض أحياناً في خلق ثروة إضافية في الأقطار المتلقية لها . فإذا فشلت في ذلك ، جرّ دفع الفائدة تحويلاً للموارد الموجودة من الأقطار الفقيرة إلى الغنية . ولا يتصور هذا في نظام ترتبط فيه العائدات بالإضافات الفعلية للثروة ، ولا تُحدّد مسبقاً كما في نظام الفائدة .

نظام الفائدة عامل أساسي مسؤل عن جعل توزيع الدخل والثروة أكثر سوءاً في الأمة الواحدة وبين الأمم . ولم تنجح التدابير المالية العامة المتخذة لتلطيف الوضع ، في بعض الأقطار ، في مقاومة هذه النزعة ، ويمكن النظر إليها ، في أحسن الأحوال ، على أنها أدوية مكلفة لمرض هو إحدى خلائق النظام .

(١) غير أن الائتمان الممنوح للسلع الاستهلاكية المعمّرة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفاعلية ، التي تزيد بدورها من الإنتاج في المستقبل .

(٢) الصحيفة اليومية الإنكليزية «سعودي جازيت» Saudi Gazette ، جُدّة ، ٣٠ آذار (مارس) ١٩٨٠ .

إن زيادة تركيز الثروة واستمرار تدفقها من الكثرة إلى القلة ، سواء ضمن الأمة الواحدة أم بين الأمم ، لا يزالان يولدان توترات اجتماعية وسياسية ، يؤدي تراكمها إلى اضطرابات صغيرة وكبيرة ، في صورة ثورات فلاحية ، وإضرابات عمالية ، وحروب أهلية وعالمية ، ذلك أن الفجوة المتنامية بين القلة القليلة من الأقطار الثرية (أقطار الشمال) والكثرة الكاثرة من الأقطار الفقيرة (أقطار الجنوب) إنما تشكل تهديداً للسلام العالمي والاستقرار . .

تركيز السلطة :

لئن كانت السلطة إلى حد ما تابعة للثروة ، فإنها اليوم في المجتمع المادى الحديث أكثر تبعية لها . ومع تركيز الثروة يمتد تركيز السلطة ، سواء كانت اقتصادية أم سياسية . ففى مجتمع كالولايات المتحدة « ليس أساس السلطة الاقتصادية هو الخبرة ، بل الملكية وتحكم رأس المال المجرد capital abstract مما يعنى أن السلطة النهائية تكمن فى يد أصحاب المصارف الذين هم الملاك الرئيسون لأسهم رأس المال فى الشركات الكبرى الحديثة أو هم دائئوها » (١) لدى بحثه فى مدلول تحكم المصارف بالشركات الكبيرة يختم كوتز كلامه فى عمل له أحدث من العمل السابق بأن « لهذا التحكم آثاره على الدرجة السائدة من التركيز التجميعى الفعلى للسلطة الاقتصادية والسياسية » (٢) .

« لقد أصبحت المصارف التجارية من كبار حاملة أسهم رأس المال ، ومن كبار مقرضى رأس المال » (٣) ، كما لاحظ المؤلف المذكور .

تتركز الثروة فى يد القلة ، فتجلب لهم مزيداً من الثروة ، ليس لأن أربابها يملكون خبرة ، ومخاطرة ، ومهارة أعظم من الغير ، بل لأن لهم ثروة ، يعود الفضل فيها لمؤسسة الفائدة . فالسلطة تصاحب الثروة ، ويزداد ميلها فى الحقيقة إلى التركيز . فكلما أصبحت الكثرة أفقر ، ازدادت سلطتهم إلى أبعد حد . وهذا ما يصنع صورة مزيفة للديمقراطية ، لأن الصحافة ، والمنبر ، والحزب ، مثل كل المؤسسات الأخرى للمجتمع القائم على الفائدة ، تخضع للجهود المنظمة لأصحاب الثروة والسلطة ، وتُسْتَعْل لمصلحتهم الخاصة .

(١) دافيد م. كوتز David M. Kotz : « التحكم المصرفى بالشركات الكبيرة فى الولايات المتحدة » بركلى ، مطابع جامعة كاليفورنيا ، ١٩٧٨ ص ١٤٨ .

(٢) دافيد م. كوتز : « مدلول التحكم المصرفى بالشركات الكبيرة » صحيفة المسائل الاقتصادية ، المجلد XIII رقم ٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩ ص ٤٢ .

(٣) نفسه ، ص ٤٢٣ .

النزعة إلى التضخم :

واحد من أكثر آثار الفائدة جدية هو النزعة الراسخة لدى المصارف في التوسع الائتماني المفرط . ويكمن السبب في الطريقة التي يتم بها خلق النقود في نظام قائم على الفائدة ، كما يتعلق هذا السبب بطبيعة عمليات الإقراض في المصارف التجارية^(١) . فالإقراض عملية تتعلق أساساً بملاءة المقرض أو سمعته الائتمانية في ضمان الوفاء مع الفائدة ، وأفضل مؤشر لذلك هو ثروته الصافية ، أى الأموال التي يملكها في تاريخ الاقتراض . أما توقعات المشروع الذي تُستخدَم فيه الأموال المقرضة فإنها لا تظهر في حسابات المقرض إلا في الخط الدفاعي الثاني . فإنتاجية المشروع المنتظر ليست هى الهم الأول للمقرض ، ومن ثم ليس هناك ارتباط بين خلق النقود الجديدة وخلق الثروة الجديدة من خلال استخدامها المنتج . وبذلك فإن الزيادة في عرض النقود من طريق خلق الائتمان في المصارف التجارية لا تؤدي بالضرورة إلى الزيادة في عرض السلع والخدمات . فإنها لم تنشأ لهذا الغرض ، في المقام الأول . وثانياً هناك عدد من الأنشطة غير المنتجة يمكن ، من نواحٍ أخرى ، مع ذلك أن تكون مؤهلة للقروض المصرفية ، لا شئ إلا لملاءة هؤلاء الذين يبحثون عنها ، مثال ذلك المضاربة .

ولما كانت أرباح المصرف الناجمة من الإقراض وخلق الائتمان لا تتوقف على الاستخدام المنتج لهذه الأموال ، ومن ثم على خلق الثروة الإضافية ، فإنها تستمر حتى ولو لم تكن التوقعات مواتية . فيمكن أن تأتى أرباحها ، في مثل هذه الحالة ، من الارتفاع في الأسعار فحسب . وهذا ما يخلق مصلحة راسخة في التضخم ، فلا شئ يؤمن ارتفاع أرباح المصارف أفضل من ارتفاع مستوى الأسعار . فلماذا تقلق المصارف إذا كان ثمة مؤشر بأن عرض النقود يتجاوز عرض السلع والخدمات ؟

هناك علاقة أكيدة ، بين خلق النقود وخلق الثروة ، يمكن أن تنشأ بإخضاع عملية خلق الائتمان للاستثمار المنتج الذي ترتبط عائداته بالنتائج الفعلية للمشروع المنتج ، كما هو مبين في الفصل التالي . ثم خلص الباحث إلى البديل الذي ينبغي المصير إليه لإنقاذ الأفراد والمجتمعات من غائلة الربا وكان المخرج هو القراض أو المضاربة وقد نقلناه في كتاب القراض حيث اللائق به .

(١) إن قيام المصرف المركزي بخلق النقود ذات الطاقة العالية High powered money يتوقف جزئياً أيضاً على إقراضه إلى الحكومة ، لكن لما كان المصرف المركزي لا يقوم نشاطه على باع الربح ، فإن المبادرة تبقى كلية بيد الحكومة التي تتخذ قراراتها طباعاً سياسياً .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

كتاب الرهن

﴿ ويجوز الرهن على الدين في السفر لقوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ » ويجوز في الحضر لما روى أنس رضي الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَهَنَ دِرْعًا عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِالْمَدِينَةِ وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ » . ﴾

(الشرح) : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ يعني إذا تداينتم إلى أجل مسمى وأنتم مسافرون ولم تجدوا كاتباً يكتب قال ابن عباس : أو وجدوه ولم يجدوا قرطاساً أو دواة أو قلماً فليكن بدل الكتابة رهان مقبوضة في يد صاحب الحق ، وقد استدلل بقوله تعالى ﴿ فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ على أن الرهن لا يلزم إلا بالقبض كما هو مذهب الشافعي والجمهور ، واستدل بها آخرون على أنه لا بد أن يكون الرهن مقبوضاً في يد المرتهن وهو رواية عن الإمام أحمد وذهب إليه طائفة ، واستدل آخرون من السلف بهذه الآية على أنه لا يكون الرهن مشروعاً إلا في السفر . قاله مجاهد وغيره .

أما حديث أنس فرواه أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه وبعد :

وقوله : عند يهودي هو كما بينه الشافعي والبيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَهَنَ دِرْعًا عِنْدَ أَبِي الشَّحْمِ الْيَهُودِيَّ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ظَفَرٍ ، فِي شَعِيرٍ » وأبو الشحم بفتح المعجمة وسكون المهملة كنيته ، وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الأوس وكان حليفاً لهم ، وضبطه بعض المتأخرين بهمزة ممدودة وموحدة مكسورة اسم فاعل من الإباء وكأنه التبس عليه بأبي اللحم الصحابي .

وفي الحديث الذي روته عائشة رضي الله عنها عند البخاري ومسلم ولأحمد والنسائي وابن ماجه مثله « تَوَفَّى ﷺ وَدِرْعَهُ مَرْهُونَةً عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ » في رواية للترمذي والنسائي من هذا الوجه « بعشرين » وقال في فتح الباري : لعله كان دون الثلاثين فجبر الكسر تارة وألغى الجبر أخرى .

(أما اللغات) : فالرهن بفتح الراء وسكون الهاء الاحتباس من قولهم : رهن الشيء إذا دام وثبت ، ومنه قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ وفي الشرع جعل مال

وثيقة على دين ليستوفى منه الدين عند تعذره ممن عليه ويطلق أيضاً على العين المرهونة تسمية للمفعول به باسم المصدر وأما الرهن بضمّتين فالجمع ، ويجمع أيضاً على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب ، وقرىء بهما . والرهن هو الثبوت ومنه الحالة الراهنة .

(أما الأحكام) : فإن الرهن يجمع على جوازه ، وفيها أيضاً دليل على صحة الرهن في الحضر وهو قول الجمهور ، والتقييد بالآية في السفر ﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة ﴾ خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له لدلالة الأحاديث على مشروعيته في الحضر ، وأيضاً السفر مظنة فقد الكاتب فلا يحتاج إلى الرهن غالباً إلا فيه ، وخالف مجاهد والضحاك فقالا : لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر ، والأحاديث ترد عليهم وقال ابن حزم : إن شرط المرتن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك ، وإن تبرع به الراهن جاز وحمل أحاديث الباب على ذلك . قال العمراني في البيان .

دليلنا على جوازه في حضر ما روى « أن النبي ﷺ اقترض من أبي الشحم اليهودي ثلاثين صاعاً من شعير لأهله بعد ما عاد من غزوة تبوك بالمدينة ، ورهن عنده درعه فكانت قيمتها أربعمائة درهم » ففي هذا الخبر فوائد .

(منها) : جواز الرهن لأن النبي ﷺ رهن . (ومنها) جواز الرهن في الحضر ، لأن ذلك كان بالمدينة وكانت موطن النبي ﷺ .

(ومنها) أنه يجوز معاملة من في ماله حلال وحرام إذا لم يعلم عين الحلال والحرام ، لأن النبي ﷺ عامل اليهودي ، ومعلوم أن اليهود يستحلون ثمن الخمر ويربون .

(ومنها) أن الرهن لا يفسخ بموت الراهن لأن النبي ﷺ مات ودرعه مرهونة .

(ومنها) أن الإبراء يصح وأن يقبل المبرأ ، لأن النبي ﷺ لم يعدل عن معاملة مياسير الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم مثل عثمان وعبد الرحمن رضي الله عنهما وأرضاهما إلا لأنه كان يعلم أنه لو استقرض منهم أبروه ، فلو كانت البراءة لا تصح إلا بقبول المبرأ لكان لا تقبل البراءة فعديل النبي ﷺ إلى اليهودي الذي يعلم أنه يطالبه بحقه ، ولأنه وثيقة في السفر فجازت في الحضر كالضمان والشهادة اهـ .

وقال ابن المنذر : لا نعلم أحداً خالف في الرهن في الحضر إلا مجاهد قال : ليس الرهن إلا في السفر لأن الله تعالى شرط السفر في الرهن . قال الشافعي رحمه الله ، بعد أن ساق

قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة ﴾ قال : فكان بيننا في الآية الأمر بالكتاب في الحضر والسفر ، وذكر الله تبارك وتعالى الرهن إذا كانوا مسافرين لم يجدوا كاتباً فكان معقولا — والله أعلم — فيها أنهم أمروا بالكتاب والرهن احتياطا لمالك الحق بالوثيقة والمملوك عليه بأن لا ينسى ويذكر ، لا أنه فرض عليهم أن يكتبوا ، ولا أن يأخذوا رهنا لقول الله عز وجل : ﴿ فإن أمن بعضكم بعضاً ﴾ فكان معقولا أن الوثيقة في الحق في السفر والإعواز غير محرمة — والله أعلم — في الحضر وغير الإعواز ، ولا بأس بالرهن في الحق الحال والدين في الحضر والسفر وما قلت من هذا مما لا أعلم فيه خلافا ، أورد أحاديث رهن النبي ﷺ درعه عند أبي الشحم ، ثم قال : والدين حق لازم ؛ فكل حق مما يملك أو لازم بوجه من الوجوه جاز الرهن فيه ، ولا يجوز الرهن فيما لا يلزم ، فلو ادعى رجل على رجل حقا فأنكره وصالحه ورهنه به رهناً كان الرهن مفسوخاً لأنه لا يلزم الصلح على الإنكار اهـ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يصح الرهن إلا من جائز التصرف في المال لأنه عقد على المال فلم يصح إلا من جائز التصرف في المال كالبيع ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : لا يصح الرهن إلا من جائز التصرف في المال ، فأما الصبي والمجنون والمحجور عليه ، فلا يصح منه الرهن لأنه عقد على المال فلم يصح منهم كالبيع . وقال الشافعي رضي الله عنه : كل من جاز بيعه من بالغ حر غير محجور عليه جاز رهنه ومن جاز له أن يرهن أو يرتن من الأحرار فإذا جازت هبته في ماله جاز له رهنه بلا نظر ، ولا يجوز أن يرتن الأب لابنه ، ولا ولي اليتيم له ، إلا بما فيه فضل لهما ، ويصح الرهن بكل حق لازم في الذمة كديون السلم ، وبذل القرض ، وثن المبيعات ، وقيم المتلفات ، والأجرة والمهر وعوض الخلع والأرض على الجاني ، وأما الدية على العاقلة ، فإن كان قبل الحول لم يصح لأنه لم يجب عليهم شيء ، وإن كان بعد حول الحول صح .

(فرع) : في مذاهب العلماء فيما تقدم

أجمع كل من نعرف إلا ابن حزم في المحلّي على جواز الرهن في السفر والحضر ، وقال ابن حزم : إن اشتراط الرهن شرط والرسول ﷺ قال : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له » ، وصح عن مجاهد أنه لا يجوز الرهن إلا في السفر ، ثم يقول ابن حزم : ليس في حديث رهن درعه ﷺ من يهودى دليل على اشتراط الرهن ، ونحن لا نمنع من الرهن بغير أن يشترط في العقد لأنه تطوع من الراهن حينئذ ، والتطوع بما لم ينه عنه حسن اهـ .

وفي أركان الرهن ثلاثة :

١ — عاقد ويشمل الطرفين : الراهن وهو المالك والمرتهن وهو صاحب الدين الذي أخذ الرهن في نظير دينه .

٢ — معقود عليه ويشمل أمرين : العين المرهونة والدين المرهون به .

٣ — الصيغة إلا أن أبا حنيفة لم يجعل للرهن إلا ركناً واحداً وهو الإيجاب والقبول لأنه هو حقيقة العقد ، وأما غيره فهو خارج عن ماهيته كما جاء ذلك في البيع .
أما شروط الرهن فإن يكون الراهن والمرتهن ممن تحققت فيهما أهلية البيع فلا يصح عقد الرهن من مجنون وصبي غير مميز .

وقد قسم المالكية شروط الرهن إلى أربعة أقسام : قسم يتعلق بالعاقدين ، وقسم يتعلق بالمرهون ، وقسم يتعلق بالمرهون به وهو دين الرهن ، وقسم يتعلق بالعقد . فأما الأول فهو كل من يقع بيعه صحيحاً فكذلك رهنه ، ومن لزمه بيعه لزمه رهنه ، فيشترط لصحة الرهن أن يكون الراهن مميزاً ، فلا يصح من مجنون ولا من صبي لا يميز ، أما المميز والسفيه ونحوهما فإن رهنهم يقع صحيحاً ولكن لا يكون لازماً إلا إذا أجازاه المولى ، ويشترط ذكر ذلك في صيغة العقد كأن يقول : بعثك هذه السلعة بثمن قدره كذا مؤجلاً لمدة كذا برهن كذا أو أقرضتك مبلغ كذا برهن كذا ، على أن هناك فرقاً بين البيع وبين الرهن في حالة المرض ، فإن المريض إذا استدان وهو سليم فلا يصح أن يرهن في نظير ذلك اللّين وهو مريض بخلاف البيع فإن له أن يقترض مالا وهو سليم ثم يبيع به عيناً وهو مريض .

أما إذا استدان وهو مريض فله ان يرهن في نظير ذلك الدين وهو مريض كما أن له بيعه ، ويشترط للزوم الرهن التكليف فلا يلزم من الصبي ويلزم من وليه ؛ وكذا ولي المحجور عليه إذا كان الرهن لمصلحة المحجور عليه ولا يصح الرهن لمصلحة الولي ، ولا يصح أن يبيع مال المحجور عليه إلا بإذن الحاكم ، ولا يأذن الحاكم له إلا إذا علم أن في البيع مصلحة المحجور عليه .

أما القسم الثاني : وهو ما يتعلق بالمرهون فهو أن كل ما صح بيعه صح رهنه وبالعكس فلا يصح رهن النجس كجلد الميتة ولو بعد دبغه ، ولا رهن الخنزير ولا الكلب لأنه لا يجوز بيع ذلك ، ولا الخمر سواء كانت ملكاً لمسلم ورهنها عند مسلم أو ذمی أو كانت ملكاً لذمی ورهنها عند مسلم فإن رهنها فاسد على أى حال .

وقد ذكر النووي تبعاً للرافعي في الروضة أركان الرهن أربعة (أولها) المرهون وهو كونه عيناً لا ديناً ولا منفعة (ثانياً) المرهون به وهو كونه ديناً فلا يصح بالأعيان المضمونة بحكم العقد كالبيع أو بحكم اليد كالمغصوب والمستعار (ثالثاً) الصيغة ، فيعتبر الإيجاب والقبول اعتبارهما في البيع والخلاف في المعاطاة والاستيجاب والإيجاب عائد كله هنا (رابعاً) العاقدان فيعتبر فيهما التكليف لكن الرهن تبرع فإن صدر من أهل التبرع فيما له فذاك وإلا فالشرط وقوعه على وفق المصلحة .

وقد قسم أصحاب أبي حنيفة شروط الرهن إلى ثلاثة أقسام :

- ١ — شرط انعقاد . ٢ — شرط صحة ، ويسمى شرط الجواز .
- ٣ — شرط لزوم .

فأما القسم الأول وهو شرط الانعقاد ، فهو أن يكون المرهون مالا ، وأن يكون المرهون به المقابل له وهو دين الرهن مضموناً فمثال ما ليس بمال : الميتة والدم ونحوهما من كل ما لا يعتبه الشرع مالا فلا يصح أن يكون شيء منه مرهوناً ومثال المرهون به غير المضمون الأمانات والوديعة ، فإذا وضع شخص أمانة عند آخر فلا يصح أن يرهن بها عيناً ، فإذا فعل وقع الرهن باطلاً ، لأن الأمانة إذا هلكت عند الأمين بآفة سماوية فلا يضمنها ولا يلزم بشيء لصاحبها ، وإذا استهلك بفعل فاعل لم تكن أمانة ، وإنما تكون مغصوبة . وعلى كل حال فلا تصلح بعنوان كونها أمانة أن تكون سبباً في الرهن . ومثل الأعيان غير المضمونة الأعيان الشبيهة بالمضمونة ، وتسمى الأعيان المضمونة بغيرها كالبيع قبل قبضه ، فإذا باع

شخص لآخر سلعة ولم يقبضها المشتري فإنه لا يجوز للبائع أن يرهن للمشتري سلعة أخرى في مقابلها حتى يسلمها له ، فإذا فعل يقع الرهن باطلا .

أما الثاني فكل ما يصح بيعه يصح رهنه إلا في أمور أهمها المشاع والمشغول بحق الرهن والمتصل بغيره كالزرع المتصل بالأرض ، ولا يصح رهن الخمر بين مسلمين والمتعلق بالعاقدين العقل فلا يصح الرهن من المجنون والصبي غير المميز . أما الصبي المميز والسفيه اللذان يعرفان معنى المعاملة فإن تصرفهما في ذلك يكون صحيحاً بإذن الولي ، فالبلوغ ليس شرطاً في صحة الرهن ومثله الحرية ، وحكم الرهن الفاسد أن يكون مضموناً بقبضه بخلاف الرهن الباطل فإنه لا يكون مضموناً .

أما القسم الثالث وهو شرط اللزوم فهو قبض ، فإذا حصل الإيجاب والقبول مع شرط الانعقاد انعقد الرهن صحيحاً ولكنه لا يكون لازماً إلا بالقبض على أصح الوجهين ، فللراهن أن يرجع في رهنه قبل أن يسلم المرهون ، فهو نظير الهبة ، فإن للواهب الحق في الرجوع عن هبته قبل أن يقبضها الموهوب له ، أما بعد قبضها فإنه ليس له الرجوع إلا برضى الموهوب له أو بالقضاء . ومن شروط اللزوم الرشد والتكليف .

ولنا معشر الشافعية أن شروط الرهن تنقسم إلى قسمين ، الأول : شرط لزوم المرهون ، فإذا رهن داراً ولم يستلمها المرتهن لم يلزمه العقد فيصح للراهن أن يرجع فيه ، وإذا كانت العين المرهونة تحت يد المرتهن قبل العقد سواء كان ذلك بإجازة أو إعارة أو غصب أو غير ذلك فإنها تكون مقبوضة له بعد العقد إذا مضى زمن يمكن قبضها فيه ، ويشترط لصحة القبض إذن الراهن .

القسم الثاني : شروط الصحة وهي أنواع :

١ — يتعلق بالعقد وهو ألا يكون معلقاً على شرط لا يقتضيه العقد عند حلول الدين فإن هذا يبطل الرهن . أما إذا اشترط شرطاً يقتضيه العقد كشرط تقدم المرتهن على غيره من الغرماء في الاختصاص بالعين المرهونة ، فإنه لا يضر .

٢ — يتعلق بالعاقدين . الراهن والمرتهن ، وهو أهلية العاقدين بأن يكون كل منهما بالغاً عاقلاً غير محجور عليه ، ولو بإذن الولي على أنه لا يجوز للولي أن يتصرف في مال المحجور عليه بالرهن إلا في حالتين :

(الأولى) : أن تكون هناك ضرورة تدعو إلى الرهن كاحتياج المحجور عليه لطعام أو

كسوة أو تعليم أو نحو ذلك بشرط ألا يجد البولى وسيلة للانفاق عليه سوى رهن ماله .
(الثانية) : أن يكون فى الرهن مصلحة مالية تعود على المحجور عليه كما إذا وجد عيناً تباع
وفى شرائها ربح للمحجور عليه ولم يجد مالا يشتريها به ، فيصح له أن يرهن ملكه ليشتري
به هذه العين حرصاً على فائدة المحجور عليه . أما بقية أنواع شروط الصحة فتأتى فى
الفصول الآتية وبكل ما مضى من الشروط قال أصحاب أحمد بن حنبل رضى الله عنه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : ويجوز أخذ الرهن على دين السلم وعوض القرض للآية والخبر ،
ويجوز على الثمن والأجرة والصدّاق وعوض الخلع ومال الصلح وأرش الجناية وغرامة
المثلف ، لأنه دين لازم فجاز أخذ الرهن عليه كدين السلم وبذل القرض ، ولا يجوز
أخذه على دين الكتابة لأن الرهن إنما جعل ليحفظ عوض ما زال عنه ملكه من مال
ومنفعة وعضو ، والمعوض فى الكتابة هو الرقبة ، وهى باقية على ملكه لا يزول ملكها
عنه إلا بالأداء فلا حاجة به إلى الرهن ، ولأن الرهن إنما يعقد لتوثيق الدين حتى
لا يطل ، والكاتب يملك أن يطل الدين بالفسخ إذا شاء فلا يصح توثيقه ، فأما مال
الجمالة قبل العمل ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز أخذ الرهن به لأنه مال شرط فى
عقد لا يلزم فلا يجوز أخذ الرهن به كمال الكتابة . (والثانى) يجوز لأنه دين يؤول إلى
اللزوم فجاز أخذ الرهن به كالثمن فى مدة الخيار . وأما مال السبق والرمى ففيه قولان
(أحدهما) : أنه كالإجارة فيجوز أخذ الرهن به . (والثانى) أنه كالجمالة فيكون على
الوجهين . وأما العمل فى الإجارة فإنه إن كانت الإجارة على عمل الأجير فلا يجوز أخذ
الرهن به ، لأن القصد بالرهن استيفاء الحق منه عند التعذر ، وعمله لا يمكن استيفاؤه
من غيره ، وإن كانت الإجارة على عمل فى الدمة جاز أخذ الرهن به ، لأنه يمكن
استيفاؤه من الرهن بأن يباع ويستأجر بثمنه من يعمل .

(الشرح) : قال الشيخ أبو حامد : ويحكى عن بعض الناس أنه قال : لا يصح
الرهن إلا فى دين السلم وهو خلاف الإجماع اهـ . قلت : قد يكون الدين فى الدمة ثمناً ،
وقد يكون فيها مئتمناً ، ولأنه حق ثابت فى الدمة فجاز أخذ الرهن كالسلم ، ويجوز أخذ الرهن
بالدين الحال ، لأن النبى ﷺ « رهن درعه ببذل القرض » وهو حال ، ولا يصح الرهن

بدين الكتابة . وقال أبو حنيفة : يصح . دليلنا أنه وثيقة يستوفى منها الحق فلم يصح في دين الكتابة كالضمان ، ولأن الرهن إنما جعل لكي يستوفى منه من له الحق إذا امتنع من عليه الحق . وهذا لا يمكن في الكتابة ، لأن للمكاتب أن يعجز نفسه أى وقت شاء . ويسقط ما عليه ، فلا معنى للرهن به .

وأما الرهن بمال الجعالة بأن يقول : من رد لى فرسى الجامح فله دينار ، فإن رده رجل استحق الدينار وصح أخذ الرهن به . وهل يصح أخذ الرهن به قبل الرد ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يصح وهو اختيار أبى على الطبرى والقاضى أبى الطيب لأنه حق غير لازم ، فهو كمال الكتابة (والثانى) يصح لأنه يؤول إلى اللزوم فهو كالثمن فى مدة الخيار .

وأما مال السبق والرمى فإن كان بعد العمل صح أخذ الرهن به ، وإن كان قبل العمل — فإن قلنا : إنه كالإجارة صح أخذ الرهن به ، وإن كان قبل العمل ، فإن قلنا : إنه كالإجارة صح أخذ الرهن به . وإن قلنا : إنه كالجعالة فعلى الوجهين فى الجعالة . وأما العمل فى الإجارة فهل يصح أخذ الرهن به ؟ ينظر فيه ، فإن كانت الإجارة على عمل الأجير بنفسه لم يصح أخذ الرهن به لأنه لا يمكن استيفاء عمله من الرهن ، وإن كانت الإجارة على تحصيل عمل فى ذمته صح أخذ الرهن به ، لأنه يمكن استيفاء العمل به من الرهن لأنه يباع الرهن ويستأجر منه من يعمل .

(فرع) : لا يصح أخذ الرهن باليمين والأجرة والصدّاق وعوض الخلع ، — إذا كان معيناً — ولا بالعين المغصوبة ولا المعارة ، ولا بالعين المأخوذة بالسوم . وقال أبو حنيفة : كل عين كانت مضمونة بنفسها جاز أخذ الرهن بها ، وأراد بذلك أن ما كان مضموناً بمثله أو قيمته جاز أخذ الرهن به ، لأن المبيع لا يجوز أخذ الرهن به لأنه مضمون بفساد العقد ، ويجوز عنده أخذ الرهن بالمهر وعوض الخلع لأنه يضمن بمثله أو قيمته . دليلنا أنه قبل هلاك العين فى يده يثبت فى ذمته دين فلا يصح أخذ الرهن به كالمبيع . وعند أحمد ومالك مثل ما عند أبى حنيفة . قال ابن قدامة : فإذا رهنه المضمون كالمغصوب والعارية والمقبوض فى بيع فاسد أو على وجه السوم صح وزال الضمان ، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة هـ . وقال الشافعى رضى الله عنه : لا يزول الضمان ويثبت فيه حكم الرهن ، والحكم الذى كان ثابتاً فيه يبقى بحال لأنه لا تنافى بينهما ، بدليل أنه لو تعدى فى الرهن صار مضموناً ضمان الغصب ، وهو رهن كما كان فكذلك ابتداءه ، لأنه أحد حالتى الرهن .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويجوز عقد الرهن بعد ثبوت الدين ، وهو أن يرهن بالثمن بعد البيع ، ويعوض القرض بعد القرض ، ويجوز عقده مع العقد على الدين ، وهو أن يشترط الرهن في عقد البيع وعقد القرض ، لأن الحاجة تدعو إلى شرطه بعد ثبوته وحال ثبوته ، فأما شرطه قبل العقد فلا يصح لأن الرهن تابع للدين فلا يجوز شرطه قبله ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : يجوز عقد الرهن بعد ثبوت الدين ، مثل أن يقرضه شيئاً أو يسلم في شيء فيرهنه بذلك لأنه وثيقة بالحق بعد لزومه فصح كالشهادة والضمان . ويجوز شرط الرهن مع ثبوت الحق بأن يقول : بعثك هذا بدينار في ذمتك بشرط أن ترهنني كذا أو أقرضك هذا بشرط أن ترهنني كذا ، لأن الحاجة تدعو إلى شرطه في العقد ، فإذا شرط هذا الشرط لم يجب على المشتري الرهن ، أي لا يجبر عليه ، ولكن متى امتنع منه ثبت للبائع الخيار في فسخ البيع . ولا يجوز عقد الرهن قبل ثبوت الحق . مثل أن يقول : رهنك هذا على عشرة دراهم تقرضنيها ، أو على عشرة أبتاع بها منك . وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى : يصح دليلنا أنه وثيقة بحق فلم يجز أن يتقدم عليه كالشهادة بأن تقول : اشهدوا أن له علي ألفاً أقرضها منه غداً .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز أخذ الرهن على الأعيان كالمعصوب والمسروق والعارية والمأخوذ على وجه السوم ، لأنه إن رهن على قيمتها إذا تلفت لم يصح ، لأنه رهن على دين قبل ثبوته ، وإن رهن على عينها لم يصح ، لأنه لا يمكن استيفاء العين من الرهن ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إن نقلت السفينة لقوم في البحر متاعاً وخافوا الغرق ، فقال رجل لغيره : ألق متاعك في البحر وعلى ضمانه ، فإن كان المتاع غير معلوم لم يصح أخذ الرهن به قبل الإلقاء لأنه رهن بدين قبل وجوبه ، وهل يصح الضمان به ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمري (أحدهما) : لا يصح الرهن به ولا الضمان به . وهذا هو المشهور

لأن القيمة لا تجب قبل الإلقاء . (والثاني) يصحان ، ويمكن أن يكون للمسألة وجه ثالث : يصح الضمان ولا يصح الرهن .

وأما إذا ألقاه في البحر وجبت القيمة في ذمة المستدعي وصح أخذ الرهن بها والضمان لأنها دين واجب . فإذا رهنه المضمون ، كالمغصوب والعارية والمقبوض في بيع فاسد أو على وجه السوم لم يصح عندنا ؛ وعند أصحاب أحمد ومالك وأبي حنيفة صح وزال الضمان . ولأنه مأذون له في إمساكه رهناً لم يتجدد منه فيه عدوان فلم يضمه كما لو قبضه منه ثم أقبضه إياه أو أبراه من ضمانه ، ويقولون عن التنافي بينهما إنه ممنوع لأن الغاصب يده عادية يجب إزالتها ، ويد المرتين يد أمانة ، ويد الغاصب والمستعير ونحوهما يد ضامنة ؛ وهم ينقضون قول الإمام الشافعي رضي الله عنه في قوله : « ولا يزول الضمان ويثبت فيه حكم الرهن ، والحكم الذي كان ثابتاً فيه يبقى بحاله لأنه لا تنافي بينهما ، بدليل أنه لو تعدى في الرهن صار مضموناً ضمان الغصب وهو رهن كما كان ، فكذاك ابتداءه لأنه أحد حالتي الرهن .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يلزم الرهن من جهة المرتن ، لأن العقد لحظه ، لاحظ فيه للراهن ، فجاز له فسخه إذا شاء ، فأما من جهة الراهن فلا يلزم إلا قبض ، والدليل عليه قوله عز وجل : ﴿ فَرَاهَانَ مَقْبُوضَةً ﴾ فوصف الرهن بالقبض ، فدل على أنه لا يلزم إلا به ، ولأنه عقد إرفاق يفتقر إلى القبول والقبض فلم يلزم من غير قبض كاهبة ، فإن كان المرهون في يد الراهن لم يجز للمرتن قبضه إلا بإذن الراهن . لأن للراهن أن يفسخه قبل القبض فلا يملك المرتن إسقاط حقه من غير إذنه ، فإن كان في يد المرتن فقد قال في الرهن : إنه لا يصير مقبوضاً بحكم الرهن إلا بإذن الراهن ؛ وقال في الإقرار والمواهب إذا وهب له عيناً في يده صارت مقبوضة من غير إذن ، فمن أصحابنا من نقل جوابه في الرهن إلى الهبة وجوابه في الهبة إلى الرهن فجعلهما على قولين .

(أحدهما) لا يفتقر واحد منهما إلى الإذن في القبض لأنه لما لم يفتقر إلى نقل مستأنف لم يفتقر إلى إذن مستأنف . (والثاني) أنه يفتقر وهو الصحيح لأنه عقد

يفتقر لزومه إلى القبض فافتقر القبض إلى الإذن ، كما لو لم تكن العين في يده ، وقولهم : إنه لا يحتاج إلى نقل مستأنف لا يصح ، لأن النقل يراد ليصير في يده وذلك موجود ، والإذن يراد تمييز قبض الهبة والرهن عن قبض الوديعة والغصب ، وذلك لا يحصل إلا بإذن ، ومن أصحابنا من حل المسألتين على ظاهرهما ، فقال في الهبة : لا تفتقر إلى الإذن ، وفي الرهن يفتقر ، لأن الهبة عقد يزيل الملك فلم يفتقر إلى الإذن لقوته ، والرهن لا يزيل الملك فافتقر إلى إذن لضعفه ، والصحيح هو الطريق الأول ، لأن هذا الفرق يبطل به إذا لم تكن العين في يده فإنه يفتقر إلى الإذن في الرهن والهبة مع ضعف أحدهما وقوة الآخر . فإن عقد على عين رهناً وإجارة وأذن له في القبض عن الرهن والإجارة صار مقبوضاً عنهما ، فإن أذن له في القبض عن الإجارة دون الرهن لم يصير مقبوضاً عن الرهن ، لأنه لم يأذن له في قبض الرهن ، فإن أذن له في القبض عن الرهن دون الإجارة صار مقبوضاً عنهما لأنه أذن له في قبض الرهن ، وقبض الإجارة لا يفتقر إلى الإذن لأنه مستحق عليه .

(الشرح) : الأحكام : قال السيوطي في القاعدة الخامسة من الأشباه والنظائر : « الرهن يتطرق إليه الفسخ بالإقالة وهو معنى قولهم : وينفك بفسخ المرتن وتلف المهرن ، وتعليق حق الجناية برقبته وباختلاط الثمرة المهرونة » ومن ثم فإنه لا يلزم الرهن من جهة المرتن بحال ، بل متى ما شاء فسّخه لأنه عقد لحسابه أو لحظه فجاز له إسقاطه متى شاء كالإبراء من الدين . وأما من جهة الراهن فلا يلزم قبل القبض سواء كان مشروطاً في عقد أو غير مشروط ، وبه قال أبو حنيفة وقال مالك ، رحمه الله تعالى : يلزم من جهة الراهن بالإيجاب والقبول ، فمتى رهن شيئاً أجبر على إقباضه ، وكذلك قال في الهبة .

دليلنا : قوله تعالى : ﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة ﴾ فوصف الرهن بالقبض ، فدل على أنه لا يكون رهناً إلا بالقبض ، كما أنه وصف الرقبة المعتوقة بالأعيان ثم لا يصح على الكفارة إلا عتق رقبة مؤمنة ، ولأنه عقد إرفاق احتراز من البيع ، فإنه عقد معاوضة ، وقولنا : من شرطه القبول ، احتراز من الوقف .

إذا ثبت هذا : فالعقود على ضريين :

ضرب لازم من الطرفين كالبيع والحوالة والإجارة والنكاح والخلع . وضرب جائز من

الطرفين كالوكالة والشركة ، والمضاربة والرهن قبل القبض ، والضمان ، والكتابة ، والله تعالى أعلم .

قَالَ المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإن أذن له في قبض ما عنده لم يصير مقبوضاً حتى يمضي زمان يتأق في القبض ، وقال في حرملة : لا يحتاج إلى ذلك كما لا يحتاج إلى نقل ، والمذهب الأول ، لأن القبض إنما يحصل بالاستيفاء أو التمكن من الاستيفاء ، ولهذا لو استأجر داراً لم يحصل له القبض في منافعها إلا بالاستيفاء ، أو بمضي زمان يتأق فيه الاستيفاء ، فكذاك ههنا ، فعلى هذا إن كان الموهون حاضراً فبأن يمضي زمان لو أراد أن ينقله أمكنه ذلك ، وإن كان غائباً ، فبأن يمضي هو أو وكيله ويشاهده ثم يمضي من الزمان ما يتمكن فيه من القبض ، وقال أبو إسحاق : إن كان مما ينتقل كالحيوان لم يصير مقبوضاً إلا بأن يمضي إليه لأنه يجوز أن يكون قد انتقل من المكان الذي كان فيه فلا يمكنه أن يقدر الزمان الذي يمكن المضي فيه إليه من موضع الإذن إلى موضع القبض ، فأما ما لا ينتقل فإنه لا يحتاج إلى المضي إليه بل يكفي أن يمضي زمان لو أراد أن يمضي ويقبض أمكنه ، ومن أصحابنا من قال : إن أخبره ثقة أنه باق على صفته ومضي زمان يتأق في القبض صار مقبوضاً ، كما لو رآه وكيله ومضي زمان يتأق في القبض ، والمنصوص هو الأول وما قال أبو إسحاق لا يصح لأنه كما يجوز أن ينتقل الحيوان من مكان إلى مكان فلا يتحقق زمان الإمكان ، ففي غير الحيوان يجوز أن يكون قد أخذ أو هلك ، وما قال القائل الآخر من خبر الثقة لا يصح ، لأنه يجوز أن يكون بعد رؤية الثقة حدث عليه حادث فلا يتحقق إمكان القبض ويخالف الوكيل ، فإنه قائم مقامه فقام حضوره مقام حضوره ، والثقة بخلافه ۞ .

(الشرح) : الأحكام : إن عقد الرهن على عين في يد الراهن لم يجز للمرتين قبضها إلا بإذن الراهن ، لأن للراهن أن يفسخ الرهن قبل القبض فلم يجز للمرتين إسقاط حقه من ذلك بغير إذنه . وإن كانت العين المرهونة في يد المرتين وديعة أو عارية فإن الرهن يصح ، لأنه إذا صح عقد الرهن على ما في يد الراهن ، فلأن يصح على

ما بيد المرتهن للراهن أولى ، فأما القبض فيها فقد قال الشافعى فى الأم فى باب ما يتم به الرهن من القبض : فلما كان معقولا أن الرهن غير مملوك الرقة للمرتهن ملك البيع ؛ ولا مملوك المنفعة له ملك الإجارة لم يجوز أن يكون رهنا إلا بما أجازاه الله عز وجل به من أن يكون مقبوضا . وإذا لم يجوز للراهن ما لم يقبضه المرتهن منه منعه منه . وكذلك لو أذن له فى قبضه فلم يقبضه المرتهن حتى رجع الراهن فى الرهن كان ذلك له لما وصفت من أنه لا يكون رهنا إلا بأن يكون مقبوضا ، وكذلك ما لم يتم إلا بأمرين فليس يتم بأحدهما دون الآخر مثل الهبات التى لا تجوز إلا مقبوضة وما فى معناها ، ولو مات الراهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان المرتهن والغرماء فيه أسوة سواء اهـ .

وقال فيما يكون قبضا فى الرهن : وإذا أقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن وادعى ذلك المرتهن حكم له بأن الرهن تام بإقرار الراهن ودعوى المرتهن . ولو كان الرهن فى الشقص غائبا فأقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن وادعى ذلك المرتهن أجزت الاقرار ، لأنه قد يقبض له وهو غائب عنه فيكون قد قبضه بقبض من أمره بقبضه له : اهـ وقال أيضا « إذا وهب له عينا فى يد الموهوب له فقبلها تمت الهبة ولم يعتبر الإذن بالقبض » .

واختلف أصحابنا فيها على ثلاثة طرق فمنهم من قال : لا يلزم واحد منهما إلا بالقبض ولا يصح قبضهما إلا بالإذن . وما قال الشافعى رحمه الله فى الهبة ، فأراد إذا أذن ، وأضمر ذلك ، وصرح به فى الرهن ومنهم من نقل جواب كل واحدة منها إلى الأخرى وخرجهما على قولين : (أحدهما) لا يفتقر واحد منهما إلى الإذن بالقبض ، ولأنه لما لم يفتقر إلى إذن مستأنف لم يفتقر إلى إذن : (والثانى) يفتقر إلى الإذن . قال المصنف : . وهو الصحيح . قلت : لأنه قبض يلزمه به عقد غير لازم فلم يحصل إلا بإذن ، كما لو كانت العين فى يد الراهن .

ومنهم من حل المسئلتين على ظاهرهما ، فقال فى الهبة . لا يفتقر إلى الإذن بالقبض فيها ، وفى الرهن لا بد من الإذن بالقبض فيه ، لأن الهبة عقد قوى يزيل الملك ، فلم يفتقر إلى الإذن فيها ، والرهن عقد ضعيف لا يزيل الملك فافتقر إلى الإذن بالقبض فيه .

إذا ثبت هذا : فرهنه ما عنده فإنه لا يحتاج إلى نقله بلا خلاف على المذهب وهل

يحتاج إلى الإذن بالقبض ؟ على الطرق المذكورة وسواء قلنا : يفتقر إلى الإذن فلا بد من مضي مدة يتباين فيها القبض في مثله إن كان مما ينتقل فبمضي زمان يمكنه نقله ، وإن كان مما يخلى بينه وبينه فبمضي زمان يمكنه التخلية فيه . قال الشيخ أبو حامد : وحكى عن حرملة نفسه أنه قال : لا يحتاج إلى مضي مدة ، بل يكفيه العقد والإذن ، إذا قلنا : إنه شرط إلى العقد لا غير ، وإن قلنا إن الإذن ليس بشرط — لأن يده ثابتة عليه ، فلا معنى لاعتبار زمان ابتداء القبض ، وهذا غلط ، لأن القبض لا يحصل إلا بالفعل أو بالإمكان ، ولم يوجد واحد منهما ؛ فعلى هذا إن كان المرهون معه في المجلس أو بقربه وهو يراه أو يعلم به فإن القبض فيه مضي مدة لو قبضه فيها أمكنه وإن كان الرهن في صندوق في البيت وهو في البيت وتحقق كونه فيه فقبضه أن يمضي مدة لو أراد أن يقوم إلى الصندوق ويقبضه أمكنه ، وإن كان الرهن غائبا عن المجلس بأن يكون في البيت والمرتهن في المسجد أو السوق ، فنقل المرتهن عن الشافعي رحمه الله أنه لا يصير مقبوضا حتى يصير المرتهن إلى منزله والرهن فيه ، فقال المصنف : هذا فيما يزول بنفسه مثل العبد أو البهيمة ، فأما ما لا يزول بنفسه مثل الثوب والدار فلا يحتاج إلى أن يصير إلى منزله ، ويكفي أن يأتي عليه زمان يمكنه القبض فيه .

قال القاضي أبو الطيب : وقد نص الشافعي على مثل ذلك في الأم ، لأن ما يزول بنفسه لا يعلم مكانه ، وأما الشيخ أبو حامد فقال : غلط أبو إسحاق ، وقد نص الشافعي رحمه الله في الأم على أنه لا فرق بين الحيوان وغيره . ولأنه يجوز أن يحدث على غير الحيوان التلف من سرقة أو حريق أو غرق فهو بمنزلة الحيوان ، وحكى المصنف أن من أصحابنا من قال أخبره ثقة بأنه باق على صفته بمضي زمان يتأتى فيه القبض ، وليس بشيء لأنه يجوز أن يكون قد تلف بعد رؤية الثقة : قال الشافعي رحمه الله : لا يكون القبض إلا ما حضره المرتهن أو وكيله . قال أصحابنا : هذا الكلام يحتمل تأويلين : (أحدهما) أن هذه مسألة مبتدأة ، أي أن القبض لا يحصل في الرهن إلا أن يقبضه المرتهن أو وكيله ، يقصد بهذا بيان جواز الوكالة في القبض لأن القبض هو نقله من يد الراهن إلى يد المرتهن ، وهو لا يوجد إلا بحضور المرتهن أو وكيله ، وقد فرغ الشافعي رحمه الله على هذا في الأم أن المرتهن لو وكل الراهن في قبض الرهن له من نفسه لم يصح لأنه لا يجوز أن يكون وكيله لغيره على نفسه في القبض .

(والتأويل الثاني) أن هذا عطف على المسألة المتقدمة إذا رهنه ودیعة عنده غائبة عنه فلا يكون مقبوضاً حتى يرجع المرتهن أو وكيله ويشاهدها . قالوا : وهذا أشبه لأنه اعتبر مجرد الحضور لا غير ، وإنما يكفي ذلك فيما كان عنده ، وأما ما كان في يد المرتهن فلا بد من النقل فيه . والله أعلم .

(فرع) : إذا أذن الراهن للمرتهن في قبض الرهن ومضت مدة يتأق فيها القبض صار مقبوضاً عن الرهن ولا يزول عن الغاصب ضمان الغصب إلا بالرهن يسلمه إلى المغصوب منه عن الضمان في أحد الوجهين . وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد والمزني رحمهم الله تعالى : يزول ضمان الغصب عن المرتهن .

دليلنا : أنه لم يتخلل بين الغصب والرهن أكثر من عقد الرهن وقبضه . والرهن لا ينافي الغصب لأنهما قد يجتمعان ، بأن يرتهن عينا ويتعدى فيها ، فإن ارتهن عارية في يده وأذن له في قبضها عن الرهن صح ، وكان له الانتفاع بها لأن الرهن لا ينافي ذلك ؛ ويكون ضمان العارية باقياً عليه ، فإن منعه المعير من الانتفاع فهل يزول عن المستعير الضمان ؟ فيه وجهان (أحدهما) يزول لأنها خرجت عن أن تكون عارية (والثاني) لا يزول عنه الضمان لأن يده لم تزل ؛ وإن أودعها المعير عند المستعير ، والمغصوب منه عند الغاصب فهل يزول عنه الضمان ؟ فيه وجهان (أحدهما) : لا يزول عنه الضمان لبقاء يده (والثاني) : يزول لأن الإيداع ينافي الغصب والعارية .

وقال الشافعي : والقبض في العبد والثوب مما يحول . يأخذه مرتهنه من يد راهنه ، وقبض ما لا يحول من أرض أو دار أن يسأله بلا حائل . وهذا كما قال : القبض في الرهن كالقبض في البيع ، فإذا رهنه ما ينقل مثل الدراهم والثياب فقبضها كان له أن يتناولها وينقلها من مكان إلى مكان . وكذا إذا رهنه بهيمة فقبضها له أن يسوقها أو يقودها من مكان إلى مكان وكذلك صبرة جزافاً أو مكياً من صبرة وقبضه بالكيل ، وإن رهنه ما لا ينقل كالأرض والدكان والدار ، فالقبض فيها أن يزول الراهن يده عنها بأن يخرج منها ويسلمها إلى المرتهن ولا حائل بينه وبينه ، فإن كانا في الدار وخرج الراهن منها صح القبض ، وقال أبو حنيفة : لا يصح حتى يخل بينه وبينها بعد خروجه منها ، لأنه إذا كان في الدار فيده عليها فلا تصح التخلية ، وهذا ليس بصحيح لأن التخلية تحصل بقوله ويرفعه يده عنها ألا ترى أن يخرج من الدار لا تزول يده عنها ، ويدخل

دار غيره لا تثبت يده عليها ، ولأنه بخروجه محقق لقوله ، فلا معنى لإعادة التخلية ، هكذا ذكره ابن الصباغ ، وإن خلى بينه وبين الدار وفيها قماش للراهن صح التسليم في الدار فقط . وقال أبو حنيفة : لا ، لأنها مشغولة بملك الراهن ، وكذلك يقال في دابة عليها حمل ، لو رهنه الحمل دون الدابة وهو عليها صح ، لأن كل ما كان قبضاً في البيع كان قبضاً في الرهن . وقال أبو حنيفة : إذا رهنه سرج دابة ولجامها وسلمها بذلك لم يصح القبض ، وهذا يناقض قوله في الحمل .

(فرع) : ولو أمر الراهن وكيله ليقبض المرتين فأقبضه وكيله جاز . قال الصيمري : ولو قال الراهن للمرتين وكل عني رجلاً لقبضك أو ليقبض وكيلك عني جاز ولو أمر الراهن وكيله ليقبض المرتين فأقبض وكيله جاز .

(فرع) : قال الشافعي : والإقرار بقبض الرهن جائز إلا فيما لا يمكن في مثله . اهـ .

(قلت) : وهذا كما إذا أقرأ بزمان أو مكان لا يمكن صدقهما فيه ، كأن زعماً أنهما تراهنا داراً بيافا وهما في القاهرة ويافا في يد اليهود لم يصح ، أما إذا أقرأ أنهما تراهنا داراً اليوم بأسوان وهما في القاهرة وأمكن انتقالهما بالطائرة وعودتهما صح والله تعالى أعلم .

(تنبيه) قول المصنف (قال في حرمة إلخ) هو في الشرح الكبير للرافعي (قال حرمة) وفرق بينهما كالفرق بين أن يكون هذا النقل قولاً للشافعي رواه عنه حرمة ، وبين أن يكون قولاً لحرمة بن يحيى مذهباً له ، ولذا قال النووي في الروضة تعقياً على الرافعي حين قال : ص ٦٦ ج ٤ من روضة الطالبين .

(فرع) : أودع عند رجل مالا ثم رهنه عنده فظاهر نصه (أي نص الشافعي) أنه لا بد من إذن جديد في القبض ، ولو وهبه له فظاهر نصه (أي نص الشافعي) حصول القبض بلا إذن في القبض ، وللاصحاب طرق (أصحابها) : فيهما قولان (أظهرهما) اشتراط الإذن فيهما .

(والطريق الثاني) تقرير النصين ، لأن الرهن توثيق ، وهو حاصل بغير القبض ، والهبة تمليك ومقصوده الانتفاع ، ولا يتم ذلك إلا بالقبض ، فكانت الهبة لمن في يده رضا بالقبض .

(والثالث) القطع باعتبار الإذن فيهما ، قاله ابن خيران . وسواء شرط الإذن الجديد أم لا ، فلا يلزم العقد ما لم يمض زمان يتأتى فيه صورة القبض ، لكن إذا شرط الإذن فهذا الأمان يعتبر من وقت الإذن ، وإن لم يشترطه فمن وقت العقد . وقال حرملة : لا حاجة إلى مضي هذا الزمان ، ويلزم العقد بنفسه ، والصحيح الأول — وهنا عقب النووي فقال :

(قلت) : قوله : قال في حرملة معناه : قاله حرملة مذهباً لنفسه ، لا نقلا عن الشافعي رضي الله عنه كذا صرح به الشيخ أبو حامد وآخرون ، وإنما نهت على هذا لئلا يفتر بعبارة صاحب المذهب فإنها صريحة أو كالصريحة في أن حرملة نقله عن الشافعي رضي الله عنه ، فحصل أن المسألة ذات وجهين لا قولين والله أعلم .

قَالَ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن أذن له في القبض ثم رجع لم يجز أن يقبض لأن الإذن قد زال فعاد كما لو لم يأذن له ، وإن أذن له ثم جن أو أغمى عليه لم يجز أن يقبضه لأنه خرج عن أن يكون من أهل الإذن ويكون الإذن في القبض إلى من ينظر في ماله ، فإن رهن شيئاً ثم تصرف فيه قبل أن يقبضه نظرت ، فإن باعه أو جعله مهراً في نكاح أو أجرة في إجارة أو هبه وأقبضه أو رهنه وأقبضه أو كان عبداً فكاتبه أو أعتقه انفسخ الرهن ، لأن هذه التصرفات تمنع الرهن فانفسخ بها الرهن ، فإن دبره فالمنصوص في الأم أنه رجوع . وقال الربيع : فيه قول آخر أنه لا يكون رجوعاً . وهذا من تخريجه ، ووجهه أنه يمكن الرجوع في التدبير ، فإذا دبره أمكنه أن يرجع فيقبضه في الرهن ويبيعه في الدين . والصحيح هو الأول ، لأن المقصود بالتدبير هو العتق ، وذلك ينافي الرهن ، فجعل رجوعاً كالبيع والكتابة ، فإن رهن ولم يقبض ، أو هب ولم يقبض كان ذلك رجوعاً على المنصوص ، لأن المقصود منه ينافي الرهن . وعلى تخريج الربيع لا يكون رجوعاً لأنه يمكن الرجوع فيه . وإن كان المرهون جارية فزوجها لم يكن ذلك رجوعاً لأن التزويج لا يمنع الرهن فلا يكون رجوعاً في الرهن ، وإن كان داراً فأجرها — نظرت — فإن كانت الإجارة إلى مدة تنقضي قبل محل الدين لم يكن رجوعاً لأنها لا تمنع البيع عند المحل ، فلم ينفسخ بها كالتزويج ، وإن

كانت إلى مدة يحل الدين قبل انقضائها ، فإن قلنا : إن المستأجر يجوز بيعه لم يكن رجوعاً لأنه لا يمنع البيع عند المحل ، وإن قلنا : لا يجوز بيعه كان رجوعاً لأنه تصرف يناهى مقتضى الرهن فجعل رجوعاً كالبيع .

(الشرح) : الأحكام : إن رهن عيناً وأذن له بقبضها فقبل أن يقبضها المرتهن رجع الراهن عن الإذن لم يكن للمرتهن قبضها ، لأنه إنما يقبضها بإذن الراهن وقد بطل إذنه برجوعه ، وإن رهنه ثم جن الراهن أو أغمى عليه أو أفلس أو حجر عليه لم يصح قبضه إلا بإذن الراهن ، وقد خرج عن أن يكون من أهل الإذن . وكذلك إذا أذن له في القبض فقبل أن يقبض طرأ على الراهن الجنون أو العمى أو الحجر بطل إذنه بذلك ولا يبطل الرهن بذلك .

إذا ثبت هذا : فإن الولي عن المجنون والمغمى عليه ينظر ، فإن كان الحظ بإقباض الرهن مثل أن يكون شرطاه في بيع يستتير بفسخه وما أشبه ذلك أقبضه عنهما ، وإن كان الحظ في تركه لم يقبضه ، وإن كان للمحجور عليه غرماء غير المرتهن قال ابن الصباغ : لم يجوز للحاكم تسليم الرهن إلى من رهنه عنده قبل الحجر لأنه ليس له أن يتبدى عقد الرهن في هذه الحالة ؛ فكذلك تسليم الرهن .

(فرع) : وإن رهن عنده غيره رهنأ ثم تصرف فيه الراهن قبل القبض نظرت ، فإن باعه أو أصدقه أو جعله عوضاً أو رهنه وأقبضه ، أو كان عبداً فأعتقه أو كاتبه بطل عقد الرهن لأنه يملك فسخ الرهن قبل القبض فجعلت هذه التصرفات اختياراً منه للفسخ ، فإن كانت أمة فزوجها أو عبداً فزوجه لم يبطل الرهن لأن التزويج لا يناهى الرهن ، ولهذا يصح رهن الأمة المزوجة والعبد المزوج ، وإن أجز الرهن — فإن قلنا يجوز بيع المستأجر — لم يفسخ الرهن بالإجارة ، وإن قلنا : لا يجوز بيع المستأجر ؛ فإن كانت مدة الإجارة تنقضي قبل حلول الدين لم يفسخ الرهن ، وإن كان الدين يحل قبل انقضاء مدة الإجارة انفسخ الرهن بها ، وإن ذبر الراهن العبد المرهون فالمنصوص أن الرهن يفسخ .

(فرع) : استدامة القبض في الرهن ليس بشرط في الرهن ، وقال أبو حنيفة ومالك : الاستدامة شرط فيه . دليلنا أنه عقد يعتبر فيه القبض فلم تكن استدامته شرطاً كاهبة مع أى حنيفة والقرض مع مالك .

قَالَ المَصْنَفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن مات أحد المتراهنين فقد قال في الرهن : إذا مات المرتهن لم يفسخ ، وقال في التفليس : إذا مات الراهن لم يكن للمرتهن قبض الرهن ، فمن أصحابنا من جعل ما قال في التفليس قولاً آخر إن الرهن يفسخ بموت الراهن ، ونقل جوابه فيه إلى المرتهن وجوابه في المرتن إليه ، وجعلهما على قولين (أحدهما) يفسخ بموتهما لأنه عقد لا يلزم بحال ، فانفسخ بموت العاقد ، كالوكالة والشركة . (والثاني) لا يفسخ لأنه عقد يؤول إلى اللزوم فلم يفسخ بالموت كالبيع في مدة الخيار . ومنهم من قال : يطل بموت الراهن ، ولا يطل بموت المرتن ، لأن بموت الراهن يحل الدين ويتعلق بالتركة ، فلا حاجة إلى بقاء الرهن ، وبموت المرتن لا يحل الدين ، فالحاجة باقية إلى بقاء الرهن .

ومنهم من قال : لا يطل بموت واحد منهما قولاً واحداً ، لأنه إذا لم يطل بموت المرتن على ما نص عليه والعقد غير لازم في حقه بحال ، فلأن لا يطل بموت الراهن والعقد لازم له بعد القبض أولى ، وما قال في التفليس لا حجة فيه لأنه لم يرد أن الرهن يفسخ ، وإنما أراد أنه إذا مات الراهن لم يكن للمرتن قبض الرهن من غير إذن الورثة ﴿

(الشرح) : الأحكام : إن عقد الرهن ثم مات أحد المتراهنين قبل القبض فقد نص الشافعي أن الرهن لا يفسخ بموت المرتن بل الراهن بالخيار بين أن يقبض ورثة المرتن ولا يقبضهم . وحكى الداركي أن الشافعي رحمه الله قال في موضع آخر : إن الرهن يفسخ بموت الراهن قبل التسليم . واختلف أصحابنا في المسألة على ثلاثة طرق فمنهم من نقل جوابه في كل واحدة منهما إلى الأخرى وخرجهما على قولين .

(أحدهما) : يفسخ بموت أحدهما لأنه عقد جائز فبطل بالموت كالوكالة والشركة . (والثاني) : لا يفسخ بموت واحد منهما لأنه عقد يؤول إلى اللزوم فلم يفسخ بالموت كالبيع بشرط الخيار .

ومنهم من قال : يفسخ بموت الراهن ولا يفسخ بموت المرتن ، لأن بموت الراهن يحل الدين المؤجل عليه ، فإذا كان عليه دين غير دين المرتن كان للمرتن أسوة الغرماء ،

ولا يجوز للورثة تخصيص المرتن بالرهن ، وإن لم يكن عليه دين غير المهرن به فقد تعلق بجميع التركة ، فلا وجه لتسليم الرهن به . وليس كذلك المرتن ، فإن ماله من الدين لا يحل بموته ، فالحاجة باقية إلى الاستيثاق بالرهن . ومن أصحابنا من قال : لا يبطل الرهن بموت واحد منهما قولاً واحداً ، لأن الرهن إذا لم يفسخ بموت المرتن والعقد لا يلزم من جهته بحال ، فلأن لا يبطل بموت الراهن — والعقد قد يلزم من جهته — بعد القبض أولى .

وأنكر الشيخ أبو حامد ما حكاه الداركي وقال : بل كلام الشافعي رحمه الله يدل على أن الرهن لا يفسخ بموت الراهن لأنه قال في الأم : وإذا رهن عند رجل شيئاً ثم مات الراهن قبل أن يقبض الرهن ، فإن كان عليه دين كان أسوة الغرماء وإن لم يكن عليه دين فوارثه بالخيار بين أن يقبض الرهن المرتن أو يبقيه ، وإن مات أحدهما بعد القبض لم يفسخ الرهن بلا خلاف ، ويقوم وارث كل واحد منهما مقامه ، لأن الرهن لازم من جهة الراهن والعقد لازم لا يبطل بالموت كالبيع والإجارة . والله أعلم .

قال في الروضة : (النوع الثاني) من الطوارئ المؤثرة في العقد قبل القبض ما يعرض للمتعاقدين ، فإن مات أحدهما قبل القبض فنص أنه يبطل بموت الراهن دون المرتن وفيهما طرق (أصحابها) فيهما قولان . (أظهرهما) : لا يبطل فيهما لأن مصيره إلى اللزوم ، فلا يبطل بموتهما كالبيع (والثاني) : يبطل ، لأنه جائز فبطل كالوكالة (والطريق الثاني) تقرير النصين لأن المهرن بعد موت الراهن ملك لوارثه ، وفي إبقاء الرهن ضرر عليهم ، وفي موت المرتن يبقى الدين والوارث محتاج إلى الوثيقة حاجة ميتة . (والثالث) القطع بعدم البطلان فيهما ، فإذا قلنا بالقولين فقليل : هما مختصان برهن التبرع . فأما المشروط في بيع فلا يبطل قطعاً لتأكيده (والمذهب) طردهما في النوعين ، وبه قال الجمهور .

فإذا أبقينا الرهن قام وارث الراهن مقامه في الإقباض ، ووارث المرتن في القبض ، وسواء أبطلناه أم لا ، ولم يتحقق الوفاء بالرهن المشروط ، ثبت الخيار في فسخ البيع ، ولو جُنَّ أحدهما أو أغمى عليه قبل القبض — فإن قلنا : لا يبطل بالموت — فهنا أولى ، وإلا فوجهان . فإن لم نبطله فجن المرتن قبض من ينظر في ماله ، فإن لم يسلمه الراهن وكان مشروطاً في بيع فعل ما فيه المصلحة من الفسخ والإجارة .

وإن جن الراهن — فإن كان مشروطاً في بيع — وخاف الناظر فسخ المرتن إن لم يسلمه

والحظ في الإمضاء سلمه ، وإن لم يخف أو كان الحظ في الفسخ أو كان رهن تبرع لم يسلمه ، كذا أطلقوه . ومرادهم إذا لم يكن ضرورة ولا غبطة ، لأنهما تجوزان رهن مال المجنون ابتداء ، فالاستدانة أولى ولو طرأ على أحدهما حجر سفه أو فلس لم يطل على المذهب (الروضة ج ٤ ص ٧٠) .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ إذا امتنع الراهن من تسليم الرهن ، أو انفسخ العقد قبل القبض نظرت ، فإن كان الرهن غير مشروط في العقد على البيع ، بقي الدين بغير رهن ، وإن كان الرهن مشروطاً في البيع ثبت للبائع الخيار ، بين أن يمضي البيع من غير رهن أو يفسخه ، لأنه دخل في البيع بشرط أن يكون له بالثمن وثيقة ، ولم تسلم له ، فثبت له الخيار بين الفسخ والإمضاء ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا امتنع الراهن من الإقباض أو انفسخ عقد الرهن قبل القبض نظرت ، فإن كان الرهن غير مشروط في العقد بقي الدين بغير رهن ، ولا خيار للمرتهن ، وإن كان الرهن مشروطاً في بيع ثبت للبائع الخيار بين فسخ البيع وبين إمضائه لأنه دخل في البيع بشرط الوثيقة ولم تسلم له الوثيقة ، فثبت له الخيار بقوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ فما لم يقع القبض لم يلزم الرهن .

(فرع) : القبض ركن في لزوم العقد — ولو رهن ولم يقبض فله ذلك — فإن كان شرط في بيع فللبائع الخيار ، ثم من صح ارتبانه صح قبضه ، وتجري النيابة في القبض جرياتها في العقد ، لكن لا يصح أن يستتيب الراهن ، ولا عبده ومدبره وأم ولده قطعاً ولا عبده المأذون على أصح الأوجه وفي الثالث إن ركبته ديون صحت استنابته لانقطاع سلطة السيد عما في يده كالمكاتب ، وإلا فلا ، وتصح استنابة المكاتب لاستقلاله باليد والتصرف أفاده في الروضة .

قلت : قال ابن رشد في بداية المجتهد : ورهن المكاتب والمأذون عند مالك . قال سحنون : فإن ارتهن في مال أسلفه لم يجوز وبه قال الشافعي واتفق مالك والشافعي على أن المفلس لا يجوز رهنه وقال أبو حنيفة : يجوز .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ إذا أقبض الراهن الرهن لزم العقد من جهته ، ولا يملك فسخه لأنه عقد وثيقة ، فإذا تم لم يجوز فسخه من غير رضا من له الحق كالضمان ، ولأننا لو جوزنا له الفسخ من غير رضا المرتهن بطلت الوثيقة ، وسقط فائدة الرهن ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا قبض الراهن الرهن لزم من جهته فلم يملك فسخه قال ابن الصباغ : وهو إجماع لا خلاف فيه ، ولأنه يراد للوثيقة ، فلو جاز له الفسخ لم يحصل بذلك وثيقة ، وإذا قبض الرهن فإنه يكون وثيقة بالدين وبكل جزء منه ، فإذا رهنه عينين بألف وقبضهما المرتهن ثم تلفت إحداهما كان الباقي رهناً بجميع الألف ، وبه قال أبو حنيفة فيما روى عنه في الأصول ، وروى عنه في الزيادات أن الدين يتقسط على الرهن . وروى عن أحمد أن العقد يفسخ في التالفة إذا كان قبل القبض ويبقى في الباقية لأن العقد كان صحيحاً فيهما ، وإنما طرأ انفساخ العقد في إحداهما فلم يؤثر ، كما لو اشترى شيئين ثم رد أحدهما بعيب أو خيار أو إقالة ، والراهن مخير بين إقباض الباقية وبين منعها ، وإن كان بعد القبض للأخرى فقد لزم الرهن فيها ، ولو تلفت إحداهما بعد القبض فلا خيار للبائع إذا كان الرهن مشروطاً ببيع ، لأن الرهن لو تلف كله لم يكن له خيار ، فإذا تلف بعضه أولى .

دليلنا أنه مال محبوس بحق فوجب أن يكون محبوساً بالحق وبكل جزء منه كما لو مات وخلف تركته وديناً عليه ، فإن التركة محبوسة بالدين وبكل جزء منه ، ولأنه وثيقة بحق ، فكان وثيقة بالحق وبكل جزء منه كالشهادة والضمان ، فإذا قضى الراهن الدين أو أبرأه منه المرتهن ، والرهن في يد المرتهن بقى في يده أمانة ، وقال أبو حنيفة : إن قضاه الرهن كان الرهن مضموناً على المرتهن ، وإن أبرأه المرتهن أو وهبه ثم تلف الرهن في يده لم يضمه استحساناً لأمر البراءة ، والرهن لا يقتضى الضمان ، وكان هذا مثلاً منه ، لأن القبض المضمون عنده لم يحول ولم يبرئه منه .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَلَا يَنْفَكُ مِنَ الرَّهْنِ شَيْءٌ حَتَّى يَبْرَأَ الرَّاهِنُ مِنْ جَمِيعِ الدَّيْنِ لِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ مُحَضَّةٌ ، فَكَانَ وَثِيقَةً بِالْدَّيْنِ وَبِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ ، كَالشَّهَادَةِ وَالْمُضْمَانِ ، فَإِنْ رَهْنِ اثْنَانِ عِنْدَ رَجُلٍ عَيْنًا بَيْنَهُمَا بَدِينٌ لَهُ عَلَيْهِمَا فَبِرْءٍ أَحَدُهُمَا ، أَوْ رَهْنِ رَجُلٍ عِنْدَ اثْنَيْنِ عَيْنًا بَدِينٌ عَلَيْهِ لِهَما فَبِرْءٍ مِنْ دَيْنِ أَحَدِهِمَا انْفَكَ نَصْفُ الْعَيْنِ مِنَ الرَّهْنِ ، لِأَنَّ الصَّفَقَةَ إِذَا حَصَلَ فِي أَحَدٍ شَطْرِيهَا عَاقِدَانِ فَهُمَا عَقْدَانِ ، فَلَا يَقِفُ الْفِكَاكُ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى الْفِكَاكِ فِي الْآخَرِ ، كَمَا لَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ ، وَإِنْ أَرَادَ الرَّاهِنَانِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَنْ يَقْتَسِمَا أَوْ الرَّاهِنُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَقَاسِمَ الْمُرْتَهِنَ الَّذِي لَمْ يَبْرَأْ مِنْ دَيْنِهِ نَظَرْتُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَنْقُصُ قِيَمَتَهَا بِالْقِسْمَةِ كَالْحُبُوبِ جَازَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْمُرْتَهِنِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَنْقُصُ قِيَمَتُهُ فِيهِ وَجِهَانِ :

(أَحَدُهُمَا) : لَا يَجُوزُ مِنْ رِضَا الْمُرْتَهِنِ ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ بِالْقِسْمَةِ ضَرَرٌ فَلَمْ يَجُزْ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ (وَالثَّانِي) يَجُوزُ لِأَنَّ الْمَرْهُونَ عِنْدَهُ نَصْفُ الْعَيْنِ فَلَا يَمْلِكُ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى الْمَالِكِ فِيمَا لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ .

(الشَّرْحُ) : قَالَ فِي الرَّوْضَةِ : إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ انْفِكَاكُ بَعْضِ الْمَرْهُونِ بِأَحَدِ أُمُورَ : (أَحَدُهَا) تَعَدُّ الْعَقْدَ بِأَنْ رَهْنِ نَصْفُ الْعَبْدِ بَعْشَرَةً وَنَصْفُهُ الْآخَرُ فِي صَفَقَةٍ أُخْرَى . (الثَّانِي) أَنْ يَتَعَدَّدَ مُسْتَحَقُّ الدَّيْنِ بِأَنْ رَهْنَهُ عِنْدَ رَجُلَيْنِ صَفَقَةً وَاحِدَةً ثُمَّ بَرِئَ مِنْ دَيْنِ أَحَدِهِمَا بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ ، انْفَكَ الرَّهْنُ بِقِسْطِ دَيْنِهِ — وَفِي وَجْهِ : إِنْ اتَّحَدَتْ جِهَةٌ دَيْنِيهِمَا ، بِأَنْ أَتَلَفَ عَلَيْهِمَا مَالًا أَوْ ابْتَاعَ مِنْهُمَا — لَمْ يَنْفَكْ شَيْءٌ بِالْبَرَاءَةِ عَنْ أَحَدِهِمَا ، وَإِنَّمَا يَنْفَكُ إِذَا اخْتَلَفَتْ الْجِهَةُ وَالصَّحِيحُ الْإِنْفِكَاكُ مُطْلَقًا . (الثَّالِثُ) أَنْ يَتَعَدَّدَ مِنْ عَلَيْهِ الدَّيْنِ بِأَنْ رَهْنِ رَجُلَانِ عِنْدَ رَجُلٍ فَإِذَا بَرِئَ أَحَدُهُمَا انْفَكَ نَصِيْبُهُ .

(الرَّابِعُ) إِذَا وَكَلَ رَجُلَانِ بَرَهْنِ عَبْدَهُمَا عِنْدَ زَيْدٍ بَدَيْنَهُ عَلَيْهِمَا ثُمَّ قَضَى أَحَدُ الْمُوَكَّلَيْنِ دَيْنَهُ فَقِيلَ : قَوْلَانِ .

(وَالْمَذْهَبُ) الْقَطْعُ بِانْفِكَاكِ نَصِيْبِهِ ، وَلَا نَظَرَ إِلَى اتِّحَادِ الْوَكِيلِ وَتَعَدُّدِهِ ، قَالَ الْإِمَامُ :

لأن مدار الباب على اتحاد الدين وتعددده ، ومتى تعدد المستحق أو المستحق عليه تعدد الدين ويتخالف هذا البيع والشراء حيث ذكرنا خلافاً في أن الاعتبار في تعدد الصفقة واتحادها بالمتبايعين أم بالوكيل لأن الرهن ليس عقد ضمان حتى ينظر فيه إلى المباشر .

(الخامس) إذا استعار عبداً من مالكيه لرهنه فرهته ثم أدى نصف الدين وقصد به الشيوع من غير تخصيص بحصة أحدهما لم ينفك من الرهن شيء ، وإن قصد أداء عن نصيب أحدهما بعينه ينفك نصيبه ففي انفكاكه أقوال (ثالثها) أنه إن علم المرتهن أن العبد للمالكين انفك ، وإلا فلا ، حكاه المحامي وغيره .

قال الإمام : ولا نعلم لهذا وجهاً ، لأن عدم الانفكاك لاتحاد الدين والعاقدين ، ولا يختلف ذلك بالجهل والعلم ، وإنما أثر الجهل إثبات الخيار ، ثم في عيون المسائل ما يدل على أن الأظهر الانفكاك .

قلت : صرح صاحب الحاوى وغيره بأن الانفكاك أظهر والله أعلم .

(فروع) : إن أسلم في طعام فأخذ به رهناً ثم تقايلا عقد السلم برىء المسلم إليه من الطعام ووجب عليه رد رأس مال المسلم ، وبطل الرهن لأن الدين الذي ارتهن به قد بطل ، ولا يكون له حبس الرهن إلى أن يأخذ رأس المال لأنه لم يرهنه به ، وإن اقترض منه ألفاً ورهنه بها رهناً ثم أخذ المقرض بالألف عيناً سقطت الألف عن ذمة المقرض وبطل الرهن ، وإن تلفت العين في يد المقرض قبل أن يقبضها المقرض انفسح القرض وعاد الرهن والقرض لأنه متعلق به وقد عاد . قال الشيخ أبو حامد : وإن باع من رجل كُرّاً (١) طعاماً بألف درهم إلى أجل وأخذ بالثمن رهناً ، فإذا حل الأجل أو كان حالاً فللبائع أن يأخذ منه بدل الثمن دنائير ، فإذا أخذها انفسخ الرهن ، وإن تفرقا قبل القبض بطل القرض ، وعاد الثمن إلى ذمة المشتري ، ويعود الرهن لأن الرهن من حق ذلك الثمن فسقط بسقوطه ، فإذا عاد الثمن عاد بحقه ، وإن ابتاع منه مائة دينار بألف درهم في ذمته ودفع عن الدراهم رهناً صح ، فإن تقابضا في المجلس صح الصرف ، وانفك الرهن ، وإن تفرقا من غير قبض بطل الصرف والرهن .

(١) الكر واحد الأكرار : ما يعز في القمح ومنه قول العامة عن غرفة في البيت فيها مخزونه من الطعام (غرفة الأكرار) وصوابه الكر أو الأكرار .

(فرع) : وإن كان للرجل على رجلين دين فرهناه ملكاً بينهما مشاعاً جاز ، كما لو باعا ذلك منه ، فإذا اقتضاه أحدهما ما عليه له أو أبرأ المرتين أحدهما انفك نصف الرهن ، لأن الصفقة إذا حصل في أحد شرطيهما عقدان فهما عقدان فلا يقف الفكك في أحدهما على الفكك في الآخر ، فإن طلب من انفك نصيبه القسمة نظرت ، فإن كان الرهن مما لا تتساوى أجزاؤه كالثياب والحيوان أو كانا دارين فأراد من انفك نصيبه أن يجعل كل دار سهماً لم يجز ذلك من غير إذن المرتين . لأن ذلك مناقلة ، والرهن يمنع من ذلك .

وإن كان الرهن مما يتساوى أجزاؤه كالطعام فله مطالبته بقسمته لأنه لا ضرر على المرتين بذلك ، وهكذا إذا كانت الأرض متساوية الأجزاء فهي كالطعام وإن كان الرهن تنقص قيمته بالقسمة كالحجرة الواحدة ، إذا قسمتها نصفين أو الشقة إلى شقتين فهل للمرتين أن يمتنع ؟ فيه وجهان (أحدهما) له أن يمتنع لأن الضرر يدخل عليه بذلك (والثاني) ليس له أن يمتنع لأن المرهون عنده النصف فلا يملك الاعتراض على المالك فيما لا حق له فيه . وهذا نقل البغداديين من أصحابنا ، وقال المسعودي : إن قلنا إن القسمة قدر النصيبين جازت القسمة ؛ وإن قلنا إنها يبيع لم يجز ، وإن رهن رجل ملكاً له عند رجلين بدين لهما عليه فقضى أحدهما دينه أو أبرأ أحدهما عن دينه انفك نصف الرهن ، لأن في أحد شرطى الصفقة عاقدين فيهما كالعقدين ، والحكم في القسمة ما سيأتى في كتابها إن شاء الله تعالى .

(فرع) : قال النووي في الروضة نقلاً عن الرافعي :

إذا كان المرهون للمالكين وانفك نصيب أحدهما بأداء أو إبراء فأراد القسمة — فإن كان مما ينقسم بالأجزاء كالمكيل والموزون — فله أن يقاس المرتين بإذن شريكه . نص عليه . وإن كان مما لا ينقسم بالأجزاء كالثياب والعبيد ، قال العراقيون : لا يجاب إليه وإن كان أرضاً مختلفة الأجزاء كالدار

، قالوا : لزم الشريك أن يوافقه ، وفي المرتين وجهان (أصحابهما) له الامتناع لما في القسمة من التبعض وقلة الرغبة ، هذا ما ذكره العراقيون في طرقهم ، وزاد آخرون ، منهم أصحاب القفال فقالوا : تجوز القسمة حيث جوزناه مبني على أن القسمة إفراس حق — فإن

جعلناه بيعاً — فهو بيع المرهون بغيره ، وهو ممتنع ، والجمهور أطلقوا على تجويز القسمة هنا ، وجعلوا تأثير كونها بيعاً لافتقارها إلى إذن المرتين .

ثم إذا جوزنا القسمة فطريق الطالب أن يراجع الشريك — فإن ساعده فذاك — وإلا فيرفع الأمر إلى القاضى ليقسم ، وفى وجهه : لا حاجة إلى إذن الشريك فى المتاثلات ، لأن قسمتها إجبار ، والصحيح الأول .

ولو قاسم المرتين وهو مأذون له من جهة المالك أو الحاكم عند امتناع المالك جاز ، وإلا فلا ، وإذا منعناها فرضى المرتين فالمفهوم من كلام الجمهور صحتها ، قال الإمام : لا يصح وإن رضى ، لأن رضاه إنما يؤثر فى فك الرهن ، فأما فى بيعه بما ليس برهن ليصير رهنًا فلا . وهذا إشكال قوى ، قال الإمام النووى تعقيباً على هذا القول :

(قلت) ليس بقوى لمن تأمله ولا يسلم الحكم الذى ادعاه ، فالمعتمد ما قاله الأصحاب والله أعلم .

ولو أراد الراهنان القسمة قبل انفكاك شيء من الرهن فعلى التفصيل الذى بيناه ، ولو رهن واحد عند اثنين وقضى نصيب أحدهما ثم أراد القسمة ليمتاز ما بقى رهنًا ، ففى اشتراط رضى الذى بقى رهنه ما ذكرناه اهـ .

قال المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإذا قبض المرتين الرهن ثم وجد به عيباً كان قبل القبض نظرت فإن كان فى رهن عقد بعد عقد البيع لم يثبت له الخيار فى فسخ البيع ، وإن كان فى رهن شرط فى البيع فهو بالخيار بين أن يفسخ البيع وبين أن يمضيه ، لأنه دخل فى البيع بشرط أن يسلم له الرهن ، فإذا لم يسلم له ثبت له الخيار ، فإن لم يعلم بالعيب حتى هلك الرهن عنده أو حدث به عيب عنده لم يملك الفسخ ، لأنه لا يمكنه رد العين على الصفة التى أخذ ، فسقط حقه من الفسخ كما قلنا فى المبيع إذا هلك عند المشتري أو حدث به عيب عنده ، ولا يثبت له الأرش ، لأن الأرش بدل على الجزء الفائت ، ولو فات الرهن بالهلاك لم يجب بدله ، فإذا فات بعضه لم يجب بدله ، والله أعلم ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا قبض المرتين الرهن ثم وجد به عيباً كان موجوداً فى يد الراهن نظرت ، فإن كان الرهن غير مشروط فى عقد البيع فلا خيار فى فسخ البيع لأن

الراهن متطوع بالرهن ، وإن كان الرهن مشروطاً في عقد البيع ثبت للبائع الخيار في فسخ البيع ، لأنه لم يسلم له الشرط ، وإن لم يعلم بالعيب حتى هلك الرهن عنده أو حدث به عنده عيب لم يثبت له الخيار لأنه لا يمكنه رد الرهن كما أخذ ، ولا يثبت له أرش العيب كما ثبت للمشتري أرش العيب ، والفرق بينهما أن المبيع يجبر البائع على إقباضه فأجبر على دفع الأرض ، والراهن لا يجبر على إقباض الرهن فلم يجبر على دفع الأرض .

وهذا قال أحمد وأصحابه وابن المنذر ، ولأن المبيع لو تلف جميعه في يد البائع قبل التسليم لوجب عليه ضمانه بالثمن ، وها هنا لو تلف الرهن في يد الراهن قبل التسليم لم يجب عليه بدله ، ولأننا لو قلنا : لا أرش للمشتري لأسقطنا حقه ، وها هنا لا يسقط حق المرتن لأن حقه في ذمة الراهن . قال الشيخ أبو حامد : فلو باعه شيئاً بشرط أن يرهنه عبدين فرهنهما عنده وأقبضه أحدهما وتلف عند المرتن وامتنع الراهن من إقباض الثاني أو تلف في يد الراهن لم يكن للمرتن الخيار في فسخ البيع لأنه لا يمكن رد العبد الذي قبض فيمضى البيع بلا رهن ، والله تعالى أعلم .

قال المصنّف رحمه الله تعالى

باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز

﴿ ما لا يجوز بيعه كالوقف وأم الولد ، والكلب والخنزير لا يجوز رهنه ، لأن المقصود من الرهن أن يباع ويستوفى الحق منه ، وهذا لا يوجد فيما لا يجوز بيعه فلم يصح رهنه ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : كل عين جاز بيعها جاز رهنها لأن مقصود الرهن الاستيثاق بالدين للتوصل إلى استيفائه من ثمن الرهن ، وإن تعذر استيفاءه من ذمة الراهن وهذا يتحقق في كل عين جاز بيعها ، ولأن ما كان محلاً للبيع كان محلاً لحكمة الراهن ، ومحل الشيء محل لحكمته إلا أن يمنع مانع من ثبوته ، أو يفوت شرط فينتفى الحكم لاستيفائه كالمشاع ، فإنه استثنى من هذه القاعدة فيجوز رهن المشاع لذلك . وبه قال ابن أبي ليلى ومالك والبتى والأوزاعي وسوار والعنبري وأبو ثور وابن خزم الظاهري . وقال أصحاب الرأي : لا يصح إلا أن يرهنها من شريكه أو يرهنها الشريكان من رجل واحد ، لأنه عقد تخلف عنه مقصوده لمعنى اتصل به فلم يصح كما لو تزوج أخته من الرضاع .

ولنا أنها عين يجوز بيعها في محل الحق فيصح رهنها كالمفرزة ، ولا نسلم أن مقصوده الحبس بل مقصوده استيفاء الدين من ثمنه عند تعذره من غيره ، والمشاع قابل لذلك ، والغريب أن أصحاب الرأي يمنعون هذا ويميزون رهن القاتل والمترد والمغصوب ورهن ملك غيره بغير إذنه من غير ولاية .

قَالَ المصنَّف رحمه الله تعالى

(فصل) : وما يسرع إليه الفساد من الأطعمة والفواكه الرطبة التي لا يمكن استصلاحها ، يجوز رهنه بالدين الحال والمؤجل الذي يحل قبل فساده لأنه يمكن بيعه واستيفاء الحق من ثمنه ، فأما ما رهنه بدين مؤجل إلى وقت يفسد قبل محله فإنه ينظر فيه ، فإن شرط أن يبيعه إذا خاف عليه الفساد جاز رهنه ، وإن أطلق ففيه قولان : (أحدهما) لا يصح وهو الصحيح ، لأنه لا يمكن بيعه بالدين في محله فلم يجوز رهنه كأم الولد . (والثاني) يصح ، وإذا خيف عليه أجبر على بيعه ويجعل ثمنه رهناً ، لأن مطلق العقد يحمل على المتعارف ويصير كالمشروط ، والمتعارف فيما يفسد أن يباع قبل فساده ، فيصير كما لو شرط ذلك ، ولو شرط ذلك جاز رهنه ، فكذلك إذا أطلق ، فإن رهن ثمرة يسرع إليها الفساد مع الشجر ففيه طريقتان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان ، كما لو أفرده بالعقد ، ومنهم من قال : يصح قولاً واحداً لأنه تابع للشجر ، فإذا هلك الثمرة بقيت الشجرة » .

(الشرح) : الأحكام : إن رهنه شيئاً رطباً يسرع إليه الفساد ، فإن كان مما يمكن تجفيفه كالرطب والعنب صح رهنه ، ووجب على الراهن مؤنة تجفيفه ، كما يجب عليه مؤنة حفظه وعلف الحيوان ، فإن احتاج إلى ثلاجة ليحفظ فيها كان على الراهن إستهلاك الثلاجة مثل الثلج أو الكهرباء ، وإن كان مما لا يمكن تجفيفه أو حفظه في الثلاجات نظرت ، فإن رهنه بحق حال أو مؤجل قبل فساد صح الرهن لأن الغرض يحصل بذلك ، وإن شرط الراهن أن لا يباع إلا بعد حلول الحق لم يصح الرهن لأنه يتلف ولا يحصل المقصود ، وإن أطلق ذلك ففيه قولان . (أحدهما) يصح الرهن ، فإذا خيف عليه الفساد يبيع وجعل ثمنه رهناً ، لأن العقد يبنى على عرف الناس ، وفي عرفهم أن المالك لا يترك من ماله ما يخاف عليه الفساد ليفسد (والثاني) لا يصح الرهن وهو الصحيح .

وقال في التحفة على منهاج النووى : ولو رهن ما يسرع فساده فإن أمكن تخفيفه كرطب وعنب يجيء منهما تمر وزبيب ولو على أهمها ولو قبل بدو الصلاح وإن لم يشرط القطع ، على تفصيل في ذلك في الروضة وغيرها اهـ .

وقال في الروضة : إذا رهن ما يتسارع إليه الفساد — فإن أمكن تخفيفه كالرطب والعنب صح رهنه وجفف ، وإن لم يمكن كالثمرة التي لا تجفف والريحان والجمد — فإن رهنه بدين حال صح ، ثم إن بيع في الدين أو قضى الدين في موضع آخر فذاك ، وإلا بيع وجعل الثمن رهناً ، فلو تركه المرتهن حتى فسد قال في التهذيب : إن كان الراهن أذن له في بيعه ضمن وإلا فلا .

ويجوز أن يقال : عليه الرفع إلى القاضى لبيعه . قال النووى رحمه الله تعالى : قلت : هذا الاحتمال الذى قاله الإمام الرافعى رحمه الله قوى أو متين .. وقد قال صاحب التتمة في هذه الصورة : إن سكتنا حتى فسد أو طلب المرتهن بيعه فامتنع الراهن فهو من ضمان الراهن ، وإن طلب الراهن بيعه فامتنع المرتهن فمن ضمان المرتهن والله أعلم .

(فرع) : وإن رهنه بدين مؤجل فله ثلاثة أحوال :

(أحدها) أن يعلم أن حلول الأجل قبل فساده فهو كرهنه بالحال .

(الثانى) أن يعلم عكسه — فإن شرط في الرهن بيعه عند الإشراف على الفساد ، وجعل ثمنه رهناً — صح ولزم الوفاء بالشرط ، فلو شرط أن لا يباع بحال عند حلول الأجل ، بطل الرهن لمناقضته مقصود الرهن ، وإن لم يشرط ذا ولا ذاك فهل هو كشرط البيع أم كشرط عدم البيع ؟ قولان (أظهرهما) عند العراقيين الثانى ، وميل غيرهم إلى الأول . قال النووى : قلت : قال الإمام الرافعى في المحرر : لا يصح الرهن والله أعلم .

(الثالث) أن لا يعلم واحد من الأمرين وهما محتملان ، فالمذهب : الصحة ، ولو رهن ما لا يسرع إليه الفساد فحدث ما عرّضه للفساد قبل الأجل بأن ابتلت الخنطة وتعلر تجفيفها ، لم ينفسخ بحال .

ولو طرأ ذلك قبل قبض المرهون ففي الانفساخ وجهان ، كما في حدوث الموت والجنون ، وإذا لم ينفسخ ، بيع وجعل الثمن رهناً مكانه .

(قلت) الأرجح أنه لا ينفسخ وهذا الذى قطع به من أنه إذا لم ينفسخ يباع ، وهو المذهب .

ونقل الإمام : أن الأئمة قطعوا بأنه يستحق بيعه ، ونقل صاحب الحاوي فيه قولين :
(أحدهما) أنه يجبر الراهن على بيعه حفظاً للوثيقة كما يجبر على نفقته .

(والثاني) . لا ، لأن حق المرتين في حبسه فقط ، وهذا ضعيف ، والله أعلم .

قال في التحفة : وفارق هذا بيعه بأن تقدير الجائحة الغالب وقوعها حينئذ يطل سبب البيع وهو المالية دون سبب الرهن وهو الدين وكلحم صح الرهن مطلقاً وإن لم يشتر التجفيف ، إذ لا محذور .

ثم إن رهن بمؤجل لا يحل قبل فساد به بأن كان يحل بعده أو معه أو قبله بزمان لا يسع البيع ، فعل ذلك التجفيف عند خوف فساد به ، أى فعله المالك ومؤنته عليه حفظاً للرهن ، فإن امتنع أجبر عليه ، فإن تعذر أخذ شيء منه باع الحاكم جزءاً منه وجفف بضمنه ، ولا يتولاه المرتين إلا بإذن الراهن إن أمكن ، وإلا راجع الحاكم .

أما إذا كان يحل قبل فساد به بزمان يسع البيع فإنه يباع وإلا يمكن تجفيفه ، فإن رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساد به بزمان يسع بيعه على العادة أو يحل بعد فساد به أو معه لكن شرط في هذه الصورة بيعه ، أى عند إشرافه على الفساد لا الآن ، وإلا بطل . قاله الأذرعى كالسبكي وأفاد ذلك العلامة ابن حجر المكي ثم قال :

واعترضاً بأنه مبيع بأنه مبيع قطعاً ، وبيعه الآن أحفظ لقلته ثمنه عند إشرافه ، وقد يجاب بأن الأصل في بيع المرهون قبل المحل المنع إلا لضرورة ، وهى لا تتحقق إلا عند الإشراف ، وجعل الثمن رهناً مكانه . قال الإسنى : قضية هذا أنه لا بد من اشتراط هذا الجعل وفيه نظر اه ويرد بأنه من مصالح المرتين ، لئلا يتوهم من شرط بيعه انفكاك رهنه ، فوجب رد هذا التوهم . صح الرهن في الصور الثلاث لانتفاء المحذور مع شدة الحاجة للشرط في الأخيرة ، وبه فارق ما يأتي أن الإذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهناً لا يصح . وبيع المرهون في تلك الثلاث وجوباً ، أى يرفعه المرتين للحاكم عند نحو امتناع الراهن لبيعه عند خوف فساد به حفظاً للوثيقة . فإن أخره حتى فسد ضمنه ، ويكون ثمنه في الأخيرة رهناً من غير إنشاء عقد عملاً بالشرط ، ويجعل ثمنه رهناً في الأولين بإنشاء العقد .

فإن شرط منع بيعه قبل الفساد لم يصح الرهن لمنافاة الشرط لمقصود التوثيق ، وإن أطلق فلم يشتر بيعاً ولا عدمه فسد الرهن في الأظهر ، لتعذر استيفاء الحق من المرهون عند المحل لفساده قبله ، والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن (والثاني) يصح وبيع عند الإشراف

على الفساد ، لأن الظاهر أن المالك لا يقصد إتلاف ماله . ونقله في الشرح الصغير عن الأكثرين ، ومن ثم اعتمده الإسنوى وغيره .

وإن لم يعلم هل يفسد المرهون قبل حلول الأجل صح الرهن المطلق في الأظهر ، إذ الأصل عدم فساده قبل الحلول ، وفارقت هذه نظيرتها السابقة في المعلق عتقه بصفة يحتمل سبقها للحلول ، وتأخرها عنه بتشوف الشارع للعتق .

(فرع) : وإن رهن بمؤجل ما لا يسرع فساده فطراً ما عرّضه للفساد قبل الحلول كحنطة ابتلت — وإن تعذر تحفيفها — لم يفسخ الرهن ، وإن طرأ ذلك قبل قبضه لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فيباع فيهما عند تعذر تحفيفه قهراً على الراهن إن امتنع وقبض المرهون ، ويجعل ثمنه رهناً مكانه حفظاً للوثيقة ، هكذا أفاده النووي في المنهاج وشرحه لابن حجر . والله أعلم .

(فرع) : في مذاهب العلماء

من شروط صحة الرهن ألا تكون العين سريعة الفساد والدين مؤجل إلى أمد بعيد بحيث يلحق العين الفساد قبل حلول الأجل سواء اشترط عدم بيعها أو لم يشترط شيئاً . أما إذا اشترط بيعها قبل أن يلحقها الفساد أو كانت لا تفسد قبل حلول الأجل فإنه يصح رهنها ، ومثال ما لا يصح رهنه أن يرهن لدائنه ثلجاً في نظير دين يحل مواعده بعد شهر وشرط ألا يبيع الثلج أو يشترط شيئاً فإن الرهن فاسد إلا إذا أمكن حفظ الثلج كل هذه المدة ، أما إذا رهن له بلحاً يمكن تحفيفه وحفظه فإنه يصح ، وعلى الراهن نفقة تحفيفه ، كذلك لا يصح رهن غير الظاهر كالنفس والمنجس على ما تقدم في البيع ، وكذلك أن يكون منتفعاً به انتفاعاً شرعياً ولو في المستقبل كالحبوان الصغير فإنه يصح رهنه لكونه ينتفع به مستقبلاً وغير ذلك من الشروط المذكورة في البيع . فكل ما يصح بيعه يصح رهنه إلا المنفعة فإنه يصح بيعها ولا يصح رهنها ، فلا يصح أن يرهن منفعة حق المرور ولكن يصح بيعها كما تقدم .

وقد فرق مالك بين ما يغاب عليه فلا يطرأ عليه الفساد وبين ما لا يغاب عليه لسرعة الفساد إليه . قال ابن رشد : هذا استحسان من مالك ، ومعنى ذلك أن التهمة تلحق فيما يغاب عليه ولا تلحق فيما لا يغاب عليه ، وقد اختلفوا في معنى الاستحسان الذي يذهب إليه مالك كثيراً فضعفه قوم وقالوا : إنه مثل استحسان أبي حنيفة ، وحلوا

الاستحسان بأنه قول بغير دليل . ومعنى الاستحسان عند مالك هو جمع بين الأدلة المتعارضة ، وإذا كان ذلك كذلك فليس هو قول بغير دليل ، والجمهور على أنه لا يجوز للراهن بيعه ولا هبته ، وأنه إن باعه فللمرتن الإجازة أو الفسخ ، قال مالك : وإن زعم أن إجازته ليتعجل حقه حلف على ذلك ، وكان له . وقال قوم : يجوز بيعه ، وإذا كان الرهن غلاماً أو أمةً وأعتقها الراهن فعند مالك أنه إن كان الراهن موسراً جاز عتقه وعجل للمرتن حقه ، وإن كان معسراً بيعت وقضى الحق من ثمنها ، وعند الشافعى ثلاثة أقوال : الرد ، والإجازة ، والثالث مثل قول مالك .

وأما اختلاف الراهن والمرتن في قدر الحق الذى به وجب الرهن ، فإن الفقهاء اختلفوا في ذلك فقال مالك : القول قول المرتن فيما ذكره من قدر الحق ما لم تكن قيمة الرهن أقل من ذلك ، فما زاد على قيمة الرهن فالقول قول الراهن . وقال الشافعى وأبو حنيفة والثورى وجمهور فقهاء الأمصار : القول في قدر الحق قول الراهن . وعمدة الجمهور أن الراهن مدعى عليه ، والمرتن مدع ، فوجب أن تكون اليمين على الراهن على ظاهر السنة المشهورة ، وعمدة مالك ههنا أن المرتن — وإن كان مدعياً — فله ههنا شبهة بنقل اليمين إلى حيزه ، وهو كون الرهن شاهداً له ، ومن أصوله أن يحلف أقوى المتداعيين شبهة وهذا لا يلزم عند الجمهور ، لأنه قد يرهن الراهن الشيء بقيمته أكثر من المرهون فيه ، وأما إذا تلف الرهن واختلفوا في صفته فالقول ههنا عند مالك قول المرتن لأنه مدعى عليه ، وهو مقر ببعض ما ادعى عليه ، وهذا على أصوله ، فإن المرتن أيضاً هو الضامن فيما يغاب عليه ، وأما على أصول الشافعى فلا على المرتن يمين إلا أن يناكره الراهن في إتلافه ، وأما عند أبى حنيفة فالقول قول المرتن في قيمة الرهن وليس يحتاج إلى صفة ، لأن عند مالك يحلف على الصفة وتقوم تلك الصفة ، وإذا اختلفوا في الأمرين جميعاً أعنى في صفة الرهن وفي مقدار الرهن كان القول قول المرتن في صفة الرهن وفي الحق ما كانت قيمته الصفة التى حلف عليها شاهدة له ، وفيه ضعف ، وهل يشهد الحق لقيمة الرهن إذا اتفقا في الحق واختلفا في قيمة الرهن في المذهب المالكى فيه قولان والأقيس الشهادة لأنه إذا شهد الرهن للدين شهد الدين المرهون .

قال المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإن علق عتق عبد على صفة توجد قبل محل الدين لم يجوز رهنه ، لأنه لا يمكن بيعه في الدين . وقال أبو على الطبري رحمه الله : إذا قلنا يجوز رهن ما يسرع إليه الفساد جاز رهنه ، وإن علق عتقه على صفة يجوز أن توجد قبل محل الدين ويجوز أن لا توجد ، ففيه قولان (أحدهما) يصح لأن الأصل بقاء العقد ومكان البيع ؛ ووقوع العتق قبل محل الدين مشكوك فيه ، فلا يمنع صحة الرهن كجواز الموت في الحيوان المرهون (والثاني) لا يصح لأنه قد توجد الصفة قبل محل الدين فلا يمكن بيعه ، وذلك غرر من غير حاجة ، فمنع صحة الرهن ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إن علق عتق عبده على صفة ثم رهنه ، ففيه ثلاث مسائل : (الأولى) إذا قال : إذا جاء رأس الشهر فأنت حر ، وكان قد رهنه بحق حال أو مؤجل قبل مجيء رأس الشهر فيصح الرهن قولاً واحداً ، لأنه يمكن استيفاء الحق من ثمنه .

(الثانية) أن يرهنه بحق مؤجل توجد الصفة قبله ؛ فقد قال عامة أصحابنا لا يصح قولاً واحداً . وقال أبو على الطبري : فيه قولان ، كرهن ما يسرع إليه الفساد ، والصحيح هو الأول ، لأن الطعام الرطب الظاهر من جهة الراهن يجوز بيعه إذا خيف عليه الفساد وجعل ثمنه رهناً ، والظاهر ممن علق على عتق عبده على صفة أنه أراد إيقاع العتق بذلك .

(الثالثة) إذا علق عتقه على صفة يجوز أن توجد قبل محل الدين ، ويجوز أن يحل دين قبلها ، بأن يقول : إذا قدم زيد فأنت حر ، وإذا دخلت الدار أو كلمت زيدا فأنت حر ؛ فهل يصح رهنه ها هنا بعد ذلك ؟ فيه قولان . (أحدهما) : يصح الرهن لأن وقوع العتق قبل محل الدين مشكوك فيه . (والثاني) : لا يصح ، لأن الصفة قد توجد قبل محل الدين فيبطل الرهن ، وذلك غرر من غير حاجة فلم يجوز ، هذا قول عامة أصحابنا ، وقال أبو على في الإفصاح لا يصح رهنه قولاً واحداً لأنه عقد الرهن على غرر .

قَالَ المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : واختلف أصحابنا في المدبر فمنهم من قال : لا يجوز رهنه قولاً واحداً ، لأنه قد يموت المولى فجأة فيعتق فلا يمكن بيعه ، وذلك غرر من غير حاجة ، فمنع صحة الرهن ، ومنهم من قال : يجوز قولاً واحداً لأنه يجوز بيعه فجاز رهنه كالعبد القن ، ومنهم من قال : فيه قولان ؛ بناء على القولين في أن التدبير وصية أو عتق بصفة ، فإن قلنا : إنه وصية جاز رهنه ، لأنه لا يجوز الرجوع فيه بالقول ، فجعل الرهن رجوعاً ، وإن قلنا : إنه عتق بصفة لم يجز رهنه ، لأنه لا يجوز الرجوع فيه بالقول ، وإنما يجوز الرجوع فيه بتصرف يزيل الملك ، والرهن لا يزيل الملك . قال أبو إسحاق : إذا قلنا : إنه يصح رهنه فحل الحق وقضى سقط حكم الرهن وبقي العبد على تدبيره ، وإن لم يقض قيل له : أترجع في التدبير ؟ فإن اختار الرجوع بيع العبد في الرهن ، وإن لم يختار فإن كان له مال غيره قضى منه الدين ، ويبقى العبد على التدبير ، وإن لم يكن له مال غيره ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه يحكم بفساد الرهن ، لأنه إنما صححنا الرهن لأننا قلنا لعله يقضى الدين من غيره أو يرجع في التدبير ، فإذا لم يفعل حكمنا بفساد الرهن ، (والثاني) أنه يباع في الدين وهو الصحيح ، لأننا حكمنا بصحة الرهن ، ومن حكم الرهن أن يباع في الدين وما سوى ذلك من الأموال كالعقار والحيوان وسائر ما يباع يجوز رهنه ، لأنه يحصل به مقصود الرهن وما جاز رهنه جاز رهن البعض منه مشاعاً ، لأن المشاع كالمقسوم في جواز البيع فكان كالمقسوم في جواز الرهن ، فإن كان بين رجلين دار فـرهن أحدهما نصيبه من بيت بغير إذن شريكه ففيه وجهان : (أحدهما) يصح كما يصح بيعه ، (والثاني) لا يصح لأن فيه إضراراً بالشريك بأن يقتسما فيقع هذا البيت في حصته فيكون بعضه رهناً .

(الشرح) : الأحكام : قال الشافعي رحمه الله : (ولو دبره ثم رهنه كان الرهن مفسوخاً) وجملة ذلك أنه إذا قال لعبد : إذا مت فأنت حر ثم رهنه بعد ، فاختلف أصحابنا في صحة الرهن على ثلاث طرق ، فمنهم من قال : إن قلنا : إن التدبير وصية صح الرهن وبطل التدبير ، لأن الوصية يجوز الرجوع فيها بالقول ، فجعل الرهن رجوعاً .

وإن قلنا : إن التدبير عتق بصفة لم يصح ، لأنه لا يصح الرجوع فيه ، إلا بتصرف يزيل الملك ، قالوا : وقول الشافعي : كان الرهن مفسوخاً أراد على هذا القول ، ومنهم من قال : لا يصح الرهن قولاً واحداً ، وعليه يدل ظاهر قوله في الأم ، لأنه قال : إذا دبر عبده ثم رهنه كان الرهن مفسوخاً ، ولو قال : كنت رجعت قبل الرهن عن التدبير فهل يصح الرهن ؟ فيه قولان . وهذا نص في أنه لا يصح الرهن قبل الرجوع قولاً واحداً ، ولأننا — وإن قلنا : إن التدبير وصية — إلا أنه أقوى من الوصية بدليل أنه يتحرر بالموت من غير قبول بخلاف الوصية . ومنهم من قال : يصح الرهن قولاً واحداً ، ولا يبطل التدبير ، لأن الشافعي رحمه الله قال : كل ما جاز بيعه جاز رهنه كالمدبر يجوز بيعه قولاً واحداً فكذلك رهنه . قال ابن الصباغ : والطريقة الأولى أصح (والثانية) ظاهر كالأمة (والثالثة) مخالفة للنص والقياس .

فإذا قلنا : بالطريقة الأولى ، وأن الرهن يصح — إذا قلنا : إن التدبير وصية — فإن التدبير يبطل ، وهو اختيار المزني ، فإن قضى الحق من غيره فلا كلام ولم يعتق العبد بالموت إلا بتدبير ثان أو عتق ، وإن لم يقضه من غيره بيع العبد في الدين ، وإن قلنا بالطريقة الثانية إن الرهن صحيح نظرت ، فإن حل الحق وقضى الحق من غير الرهن بقي العبد في الدين ، وإن لم يختار الرجوع فيه ، فإن كان له مال غير العبد أجبر على قضاء الدين وبقي العبد على التدبير ، وإن لم يكن له مال غيره ففيه وجهان من أصحابنا من قال : يحكم بفساد الرهن ، لأننا إنما صححنا الرهن رجاء أن يرجع في التدبير فيباع ، وتأول قول الشافعي (كان الرهن مفسوخاً) على هذا الموضع ؛ ومنهم من قال : يباع في الدين ، وهو الصحيح ، لأنه إذا حكمنا بصحة الرهن لم يتعقبه الفساد بامتناع الراهن ، ومن حكم الرهن أن يباع في الدين .

(فرع) : وإن رهن عبده ثم دبره فإن دبره قبل أن يقبض كان فسخاً للرهن على المنصوص ، وعلى تخريج الربيع لا يكون فسخاً له ، وقد مضى ذكره ، وإن أقبضه ثم دبره قال الشافعي رحمه الله أوقفت التدبير ، فإن حل الحق وقضى الدين من غير الرهن خرج العبد من الرهن وكان مدبراً ، وإن لم يقضه من غيره — وإن باعه — صح وبطل التدبير ، وإن لم يختار الرجوع في التدبير — فإن كان له مال غيره — أجبر على قضاؤه منه وبقي العبد على التدبير ، وإن لم يكن له مال غير العبد بيع في الدين وبطل التدبير ، وإن مات الراهن قبل قضاء الدين فقد حل الدين بموته ، وإن خلف تركته نفى الدين عن العبد قضى الدين

منها وعتق العبد من ثلث ما بقى ، وإن لم يكن له مال غيره ، فإن كان الدين يستغرق قيمته بيع العبد في الدين ؛ وإن كانت قيمته أكثر من الدين بيع منه بقدر الدين ، وعتق ثلث ما بقى بالتدبير ، فإن أجازته الورثة عتق باقيه .

(مسألة) : وما صح رهنه صح رهن جزء منه مشاعاً سواء كان مما ينقسم كاللور والأرضين ، أو مما لا ينقسم كالجواهر ، وسواء رهنه من شريكه أو من غيره ، وقد مضى تفصيل الخلاف فيه والرد على أبى حنيفة وأصحاب الرأى فى أول الباب فراجع ، وتتمة القول : إن كان بين رجلين عمارة فيها شقق فرهن أحدهما نصيبه من شقة من غير شريكه فإن كان بإذن شريكه صح الرهن ، وإن كان بغير إذنه ففيه وجهان : (أحدهما) : يصح كما يصح بيعه ، (والثانى) لا يصح ، لأن فى ذلك ضرراً على الشريك لأنهما قد يقتسمان فتقع هذه الشقة فى حق شريكه فيكون قد رهن ملك غيره بغير إذنه بخلاف البيع ، فإنه إذا باع زال ملكه فيه ، ولا يملك المقاسمة على ما باع .

(إذا ثبت هذا) : ورهن سهماً مشاعاً فى عين بينه وبين غيره — فإن كان مما لا ينقل — فإن الراهن يخلى بينه وبين المرتهن سواء حضر الشريك أو لم يحضر ، وإن كان مما ينقل كالجواهر والبضائع والدواب وما أشبهها فإن القبض لا يحصل إلا بالنقل ، ولا يمكنه تناولها إلا بإذن الشريك ، فإن رضى الشريك تناولها وإن امتنع — فإن رضى المرتهن أن يكون فى يد الشريك — جاز ، وناب عنه فى القبض ؛ وإن تنازعا فإن الحاكم ينصب عدلاً وهو ما يسمى فى العرف الحاضر حارساً أميناً يكون فى يده لهما ، وإن كان مما له أجره ومنفعة (رسوم أتعاب) كانت عليهما .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز رهن مال الغير بغير إذنه ، لأنه لا يقدر على تسليمه ولا على بيعه فى الدين ، فلم يجوز رهنه ، كالطير الطائر والعبد الآبق ، فإن كان فى يده مال لمن يرثه وهو يظن أنه حى فباعه أو رهنه ، ثم بان أنه قد مات قبل العقد ، فالمنصوص أن العقد باطل لأنه عقد ، وهو لاعب فلا يصح . ومن أصحابنا من قال يصح لأنه صادف ملكه فأشبهه إذا عقد وهو يعلم أنه ميت ﴾ .

(الشرح) : سبق للنووي رحمه الله أن أخذ على المصنف تعريفه لغير بالألف واللام ، فكان الأصح ثم الأفصح أن يقول : « مال غيره » وإن كان سلفنا السبكي رحمه الله تعالى تجوز في استعمالها في شوطه في التكملة .

أما أحكام الفصل : فإنه لا يجوز رهن مال غيره بغير إذنه لأنه لا يقدر على تسليمه ، فهو كما لو رهنه سمكة في البحر ، وإن كان في يده مال لمن يرثه فباعه أو رهنه قبل أن يعلم بموته ثم بان أنه كان قد مات قبل البيع والرهن ففيه وجهان . (أحدهما) : وهو المنصوص أنه لا يصح ، لأنه باع ورهن مالا يعتقده ملكه فكان متلاعباً في ذلك فلم يصح (والثاني) يصح لأنه بان أنه ملكه ، قال الشيخ أبو حامد : وهكذا لو وكل رجلاً يشتري له شيئاً بعينه فباعه الموكل أو رهنه قبل الشراء ، وقال بعثك هذا الشيء إن كان لي فبان أنه كان له ، وإن كان له مال في صندوق وقد رآه المرتهن فرهنه أو باعه وهو لا يتحقق كونه فيه ، ثم بان أنه كان فيه ، فعلى الوجهين المنصوص أنه لا يصح .

(فرع) : وإن رهنه سكنى دار لم يصح ، لأن الدين إن كان مؤجلاً فالمنافع تتلف إلى وقت الحلول ، وإن كان الدين حالاً لم يحصل الاستيثاق ، والرهن لا يلزم إلا بالقبض والقبض لا يمكن في السكنى إلا بإتلافه ، فكأنه رهنه ما لا يمكنه إقباضه ، فإن قال : أردت به إن أجرتها كانت الأجرة رهناً ، لم يصح أيضاً لأنه لا يدرى بكم يؤجرها فكان باطلاً ، أما في المساكن التي تحددت أجرتها بأوامر السلطات والحكام طبقاً لقواعد المثلية أو نفقات البناء أو غير ذلك من مراعاة العدل بين الناس ، فقد تعين للمرتهن قدر إجارتها ، فصح أن تكون الأجرة من قيمة الرهن . والله أعلم .

قال الشيخ ابن حجر في تحفة المحتاج : فلا يصح رهن المتفعة لأنها تتلف شيئاً فشيئاً ولا رهن الدين ولو ممن هو عليه لأنه قبل قبضه لا وثوق به وبعده لم يبق ديناً نعم بدل نحو الجناية على المهرمون محكوم عليه في ذمة الجاني بأنه رهن فيمتنع على الراهن الإبراء منه ، ومن مات مدينه وله منفعة أو دين تعلق الدين بتركته ومنها دينه ومنفعته تعلق رهن ولا رهن وقف ومكاتب وأم ولد اهـ .

قَالَ الْمُصَنَّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن رهن مبيعاً لم يقبضه نظرت ، فإن رهنه قبل أن ينقد ثمنه لم يصح الرهن لأنه محبوس بالثمن فلا يملك رهنه كالمرهون ، فإن رهنه بعد نقد الثمن ففيه وجهان . (أحدهما) : لا يصح ، لأنه عقد يفتقر إلى القبض ، فلم يصح في المبيع قبل القبض كالبيع . (والثاني) يصح ، وهو المذهب ، لأن الرهن لا يقتضى الضمان فجاز فيما لم يدخل في ضمانه بخلاف البيع ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إن اشترى عيناً فرهنها قبل أن يقبضها ، فإن كان قبل أن يدفع الثمن لم يصح الرهن لأنها مرهونة بالثمن . وكذلك إن رهنها بثمنها لم يصح لأنها قد صارت مرهونة به ، وإن نقد الثمن ثم رهنها ففيه وجهان . (أحدهما) : لا يصح لأن عقد الرهن يفتقر إلى القبض فلم يصح من المبيع قبل القبض ، كما لو باعه وفيه احتراز من العتق والتزوج . (والثاني) : يصح ، وهو الصحيح لأن الرهن لا يقتضى الضمان على المرتهن فصح فيما لم يدخل في ضمانه بخلاف البيع .

(فرع) : قال الشيخ ابن حجر في تحفة المحتاج : ولا يصح الرهن بما ليس بثابت سواء وجد سبب وجوبه كتنفقة زوجته في الغد أم لا ، كرهنه على ما سيقرضه أو سيشتره ، لأنه وثيقة حق فلا تتقدم عليه كالشهادة . وقد يغتفر تقدم أحد شقي الرهن على ثبوت الدين لحاجة التوثيق كما لو قال : أقرضتك هذه الدراهم وارتهنت بها عبدك هذا أو الذى صفته كذا ، فقال : اقترضت ورهنت ، أو قال : بعته بكذا وارتهنت بثمنه هذا بثمنه هذا الثوب أو ما صفته كذا فقال : اشتريت ورهنت صح في الأصح ، لجواز شرط الرهن في ذلك فمزجه أولى ، لأن التوثيق فيه أكد ، إذ قد لا يفى بالشرط ، وفارق بطلان : كاتبته بكذا وبعتك هذا بدينار فقبلهما بان الرهن من مصالح البيع والقرض ، ولهذا جاز شرطه فيهما مع امتناع شرط عقد في عقد بخلاف البيع والكتابة .

قال القاضى : ويقدر في البيع وجوب الثمن وانعقاد الرهن عقبه كما يقدر الملك للملتبس في البيع الضمنى اهـ .

والذى يتجه أنه لا يحتاج لذلك هنا لاغتفار التقدم فيه للحاجة ، كما تقرر بخلاف ذلك ، فإنه لا بد منه فيه ، واستفيد من صنيع المتن أن الشرط وقوع أحد شقي الرهن بين

شقى نحو البيع ، والآخر بعدهما ، فيصح إذا قال : بعنى هذا بكذا ورهنت به هذا فقال :
بعت وارتبنت .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ في رهن الدين وجهان (أحدهما) : يجوز ، لأنه يجوز بيعه فجاز
رهنه كالعين . (والثاني) : لا يجوز لأنه لا يدري هل يعطيه أم لا ، وذلك غرر من
غير حاجة فمنع صحة العقد ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : وفي بيع الدين المستقر وهبته ورهنه من غير من هو عليه
قال المصنف وجهان وقال صاحب البياك ثلاثة أوجه . (أحدها) لا يصح واحد منها ،
لأنه غير مقدور على تسليمه فلم يصح كالسك في الماء . (والثاني) يصح الجميع منها
وهو اختيار ابن الصباغ ، لأن الذم تجرى مجرى الأعيان ، ألا ترى أنه يصح أن يشتري
بشمن في ذمته ويبيع فيها ، كما يجوز أن يشتري الأعيان ويبيعها ، إلا أن البيع لا يفتقر لزومه
إلى القبض . وفي الهبة والرهن لا يلزمان من غير قبض ، ولا يصح الرهن لأن البيع والهبة
يصحان ، ويلزمان من غير قبض ، (الثالث) لا يصح الرهن لأن البيع والهبة تملك
فجرت مجرى الحوالة بخلاف الرهن .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ولا يجوز رهن الموهون من غير إذن المرتن ، لأن ما استحق
بعقد لازم لا يجوز أن يعقد عليه مثله من غير إذن من له الحق ، كبيع ما باعه وإجارة
ما أجره ، وهل يجوز رهنه بدين آخر عند المرتن ؟ فيه قولان (قال في القديم)
(يجوز) وهو اختيار المزني ، لأنه إذا جاز أن يكون موهوناً بألف ثم يصير موهوناً
بخمسمائة جاز أن يكون موهوناً بخمسمائة ، ثم يصير موهوناً بألف . وقال في الجديد :
لا يجوز لأنه رهن مستحق بدين ، فلا يجوز رهنه بغيره ، كما لو رهنه عند غير المرتن ،
فإن جنى العبد الموهون ففداه المرتن ، وشرط على الراهن أن يكون رهناً بالدين
والأرض ، ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال هو على القولين ؛ ومنهم من قال يصح
ذلك قولاً واحداً ، والفرق بين الأرض وبين سائر الديون أن الأرض متعلق بالرقبة ، فإذا

رهنه به فقد علق بالرقبة ما كان متعلقاً بها ، وغيره لم يكن متعلقاً بالرقبة فلم يجوز رهنه به ، ولأن في الرهن بالأرض مصلحة للراهن في حفظ ماله ، وللمرتهن في حفظ وثيقته ، وليس في رهنه بدين آخر مصلحة ، ويجوز للمصلحة ما لا يجوز لغيرها ، والدليل عليه أنه يجوز أن يفتدى العبد بقيمته في الجناية ليقى عليه ، وإن كان لا يجوز أن يشتري ماله بماله ﴿ .

(الشرح) : الأحكام : إذا رهن عبداً عند رجل وأقبضه إياه فقبضه ثم رهنه الراهن عند آخر بغير إذن الأول لم يصح الرهن الثاني لأن ما استحق بعقد لازم لا يجوز أن يعقد عليه مثله من غير إذن من له الحق ، كما لو باع عبداً من زيد ولزم البيع ثم باعها من عمرو ، فقلوه بعقد لازم احتراز من الرهن قبل القبض ، ومن إعارة ما أعاره وقوله : « لا يجوز أن يعقد عليه مثله » احتراز من عقد الإجارة على الرهن ، فإنه يصح بغير إذن المرتين . وقوله : من غير إذن من له الحق ، لأن المرتين لو أذن في رهنه من غيره صح ، وإن رهن رجلاً عبداً بألف درهم ثم رهنه عنده بألف أخرى ففيه قولان . قال في القديم « يصح » وبه قال مالك وأبو يوسف رحمهم الله تعالى ؛ لأنه لما جاز أن يزيد في الحق الواحد رهناً آخر جاز أيضاً أن يرهن الرهن الواحد بحق آخر .

ولأن الرهن وثيقة كالضمان ، فلما جاز أن يضمن من غيره حقاً ثم يضمن عنه حقاً جاز في الرهن مثله ، وقال في الجديد « لا يصح » وبه قال أبو حنيفة لأنه رهن لازم بدين آخر ، كما لو رهنه عند غيره ، وفيه احتراز من رهنه قبل القبض ، فعلى هذا إذا كان أراد أن يرهنه بألفين ففسخ الأول ثم يرهنه بالألفين ؛ فإن رهنه بألف ثم رهنه بألف وأقر أنه رهنه بألفين كان الإقرار صحيحاً في الظاهر والباطن على القديم . وأما الجديد فيكون رهناً بالألفين حكماً ظاهراً . وأما في الباطن فلا يكون الأمر مرهوناً بألف ، فإن ادعى المقر أنه رهنه بألف ثم رهنه بألف ، وادعى المقر أنه رهنه بهما معا ، فالقول قول المقر له مع يمينه ، لأن انظار صحة الإقرار .

(فسر) : وإن شهد شاهدان على عقد الرهنين ثم أراد أن يقيما الشهادة ، فإن كانا يعتقدان صحة القول الجديد — شهدا أنه رهنه بألف ثم رهنه بألف فإن كانا يعتقدان صحة القول القديم ففيه وجهان (أحدهما) يجوز أن يشهدا أنه رهنه بألفين ، ويطلقا ذلك ، لأنهما يعتقدان صحة ما يشهدان به . (والثاني)

لا يجوز أن يشهدا إلا على ما وقع عليه العقدان ، لأن الاجتهاد في ذلك إلى الحاكم .

(فرع) : قال الشيخ ابن حجر في تحفة المحتاج على منهاج النووي : ولا يجوز أن يرهنه المرهون — مفعول ثان — عنده بدين آخر موافق لجنس الأول أولاً في الجديد ، وإن وفي الدينين ، وفارق ما قبله بأن ذاك شغل فارغ فهو زيادة في التوثقة ، وهذا شغل مشغول فهو نقص منها ، نعم لو فدى المرتهن مرهوناً جنى أو أنفق عليه بإذن الراهن أو الحاكم ؛ لنحو غيبة الراهن أو عجزه ليكون مرهوناً بالفداء أو النفقة أيضاً صح ، لأن فيه مصلحة حفظ الرهن .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وفي رهن العبد الجاني قولان . واختلف أصحابنا في موضع القولين على ثلاث طرق ، فمنهم من قال القولان في العمد ، فأما في جنابة الخطأ فلا يجوز قولاً واحداً . ومنهم من قال : القولان في الجميع ، وقد بينا وجوههما في البيع ﴾ .

(فصل) : ﴿ ولا يجوز رهن ما لا يقدر على تسليمه كالعبد الآبق والطير الطائر لأنه لا يمكن تسليمه ولا بيعه في الدين فلم يصح رهنه ﴾ .
(فصل) : ﴿ وما لا يجوز بيعه من المجهول لا يجوز رهنه ، لأن الصفات مقصودة في الرهن للوفاء بالدين كما أنها مقصودة في البيع للوفاء بالثمن ، فإذا لم يجز بيع المجهول وجب أن لا يجوز رهن المجهول ﴾ .

(الشرح) : في رهن العبد الجاني قولان وفي موضع القولين ثلاث طرق مضى ذكر ذلك في البيع ، ولا يجوز رهن ما لا يقدر على تسليمه كالطير الطائر والعبد الآبق ، ولا رهن عبد من عبد كما لا يجوز بيع ذلك .

(فرع) : وإن جنى العبد المرهون — لم يجل إما أن يجنى على الأجنبي أو على المولى أو على مملوك للمولى — فإن كانت الجنابة على أجنبي تعلق حق الأجنبي عليه برقبته ، ويقدم على حق المرتهن أولى ، ولأن حق الأجنبي يقدم على حق المالك ، فلأن يقدم على حق المرتهن أولى ، ولأن حق الأجنبي عليه يختص بالعين فلو قدمنا حق المرتهن عليه أسقطنا حقه ، وحق المرتهن يتعلق بالعين والذمة ، فإذا قدمنا حق المرتهن عليه لم

يسقط حقه فوجب تقديم حق المجنى عليه — فإن سقط حق المجنى عليه بالعفو أو الفداء بقي حق المرتهن — لأن حق المجنى عليه لم يطل الرهن، وإنما قدم حق المجنى عليه لقوته، فإذا سقط حق المجنى عليه بقي حق المرتهن، وإن لم يسقط حق المجنى عليه — نظرت — فإن كان قصاصاً في النفس اقتصر له وبطل الرهن، وإن كان في الطرف اقتصر له، وبقي الرهن في الباقي — وإن كان مالا وأمكن أن يوفى حقه ببيع بعضه ببيع منه ما يقضى به حقه، وإن لم يمكن إلا ببيع جميعه ببيع.

فإن فضل من حق المجنى عليه شيء من ثمنه تعلق به حق المرتهن، وإن كانت الجناية على المولى — نظرت، فإن كان فيما دون النفس — اقتصر منه إن كان عمداً، وإن كان خطأ أو عمداً فعفى عنه على مال لم يثبت له المال.

وقال أبو العباس بن سريج: فيه قول آخر أنه يثبت له المال، ويستفيد به بعه، وإبطال حق المرتهن من الرهن - ووجهه أن من يثبت له القصاص في العمد ثبت له المال في الخطأ كالأجنبي، والصحيح هو الأول، لأن المولى لا يثبت له المال على عبده، ولهذا لو أتلّف له مالا لم يستحق عليه بدله، ووجه الأول يطل بغير المرهون، فإنه يجب له القصاص في العمد، ولا يجب له المال في الخطأ.

وإن كانت الجناية على النفس — فإن كانت عمداً — ثبت للوارث القصاص، فإن اقتصر بطل الرهن، وإن كانت خطأ أو عمداً وعفى على مال ففيه قولان:

(أحدهما): لا يثبت له المال، لأن الوارث قائم مقام المولى، والمولى لا يثبت له في حق رقبة العبد مال فلا يثبت أن يقوم مقامه.

(والثاني): أنه يثبت له، لأنه يأخذ المال عن جناية حصلت، وهو في غير ملكه، فصار كما لو جنى على من يملكه المولى.

وإن كانت الجناية على مملوك للمولى — فإن كانت على مملوك غير مرهون — فإن كانت الجناية عمداً — فللمولى أن يقتصر منه وإن كانت خطأ أو عمداً وعفا على مال، لم يجوز، لأن المولى لا يستحق على عبده مالا، وإن كانت الجناية على مملوك مرهون عند مرتهن آخر فإن كانت الجناية عمداً فللمولى أن يقتصر منه، فإن اقتصر بطل الرهن. وإن كانت خطأ أو عمداً وعفى على مال ثبت المال لحق المرتهن الذي عنده

الجنى عليه ، لأنه لو قتل المولى لزمه ضمانه فإذا قتل عبده تعلق الضمان بربقته . فإن كانت قيمته أكثر من قيمة المقتول وأمكن أن يقضى أرش الجناية ببيع بعضه بيع منه ما يقضى به أرش الجناية ويكون الباقي رهناً . فإن لم يمكن إلا ببيع جميعه بيع . وما فضل من ثمنه يكون رهناً . فإن كانت قيمته مثل قيمة المقتول أو أقل منه ففيه وجهان .

(أحدهما) : أنه ينقل القاتل إلى مرتتهن المقتول ليكون رهناً مكانه ، لأنه لا فائدة في بيعه . (والثاني) أنه يباع لأنه ربما رغب فيه من يشتريه بأكثر من قيمته فيحصل عند كل واحد من المرتتهن وثيقة بدينه .

وإن كانت الجناية على مرهون عند المرتتهن الذى عنده القاتل — فإن كانت عمداً فاقتص منه بطل الرهن ، وإن كانت خطأ أو عمداً وعفى عنه على مال نظرت ؛ فإن اتفق الدينان في المقدار والحلول والتأجيل ، واتفقت قيمة العبدین ترك على حاله ، لأنه لا فائدة في بيعه ؛ وإن كان الدين الذى رهن به المقتول حالا ، والدين الذى رهن به القاتل مؤجلاً بيع لأن في بيعه فائدة ، وهو أن يقضى الدين الحال ، فإن اختلف الدينان واتفقت القيمتان نظرت ، فإن كان الدين الذى ارتهن به القاتل أكثر لم يبع لأنه مرهون بقدر ، فإذا بيع صار مرهوناً ببعضه .

وإن كان الدين الذى ارتهن به القاتل أقل نقل ، فإن في نقله فائدة ، وهو أن يصير مرهوناً بأكثر من الدين الذى هو مرهون به ، وهل يباع وينقل ثمنه ؟ أو ينقل بنفسه ؟ فيه وجهان ، وقد مضى توجيههما ، وإن اتفق الدينان بأن كان كل واحد منهما مائة ، واختلفت القيمتان نظر فيه ، فإن كانت قيمة المقتول أكثر لم يبع ، لأنه إذا ترك كان رهناً بمائة ، وإذا بيع كان ثمنه رهناً بمائة ، فلا يكون في بيعه فائدة ، وإن كانت قيمة القاتل أكثر يبع منه بقدر قيمة المقتول ويكون رهناً بالحق الذى كان المقتول رهناً به وباقيه على ما كان ﴿ ١٠٠ ﴾ .

(فرع) : إذا جنى العبد المرهون على إنسان أو على مال إنسان تعلقت الجناية بربقته فكانت مقدمة على حق المرتتهن لا نعلم في هذا خلافاً ، وذلك لأن الجناية مقدمة على حق المالك والملك أقوى من الرهن فلأن يقدم على الرهن أولى — فإن قيل : فحق المرتتهن أيضاً يقدم على حق المالك قلنا : حق المرتتهن ثبت من جهة المالك بعقده وحق الجناية ثبت

بغير اختياره مقدماً على حقه فيقدم على ما ثبت بعقده ، ولأن حق الجناية مختص بالعين يسقط بفواتها وحق المرتن لا يسقط بفوات العين ولا يختص بها فكان تعلقه بها أخف وأدنى . فإن كانت الجناية موجبة للقصاص فلولى الجناية استيفاءه . فإن اقتصر سقط الرهن كما لو تلف ، وإن عفا على مال تعلق برقبة العبد وصار كالجناية الموجبة للمال فيقال للسيد : أنت مخير بين فدائه وبين تسليمه للبيع . فإن اختار فبكم يفديه ؟ على وجهين عندنا وروايتين عند أحمد (أحدهما) بأقل الأمرين من قيمته أو أرش جنايته ، لأنه إن كان الأرض أقل فالجنى عليه لا يستحق أكثر من أرش جنايته ، وإن كانت القيمة أقل فلا يلزمه أكثر منها لأن ما يدفعه عوض عن العبد فلا يلزم أكثر من قيمته كما لو أتلفه (والثاني) يفديه بأرش جنايته بالغاً ما بلغ لأنه ربما يرغب فيه زاغب فيشتريه بأكثر من قيمته ، فإذا فداه بإذن الراهن رجع به عليه لأنه أدّى الحق عنه بإذنه فرجع به كما لو قضى دينه بإذنه حتى إذا فداه تبرعاً فإنه لا يرجع إلا بإذنه وقال أحمد وأصحابه فيها وجهان بناء على ما لو قضى دينه بغير إذنه ، وإن زاد في الفداء على الواجب لم يرجع به وجهاً واحداً .

(فرع) : ذهب أبو حنيفة إلى أن ضمان جناية الرهن على المرتن ، فإن فداه لم يرجع بالفداء . وإن فداه الراهن أو بيع في الجناية سقط دين الرهن إن كان بقدر الفداء وبناء على أصله في أن الرهن من ضمان المرتن .

(فرع) : إذا لم يفد الجاني فبيع في الجناية التي تستغرق قيمته بطل الرهن وإن لم تستغرقها بيع منه بقدر أرش الجناية وباقيه رهن إلا أن يتعذر بيع بعضه فيباع الكل ويجعل بقية الثمن رهناً . وقد اكتفينا بهذا القدر لنصل إلى الأحكام العملية التي ينبغي الإسهاب في شرحها والله أعلم .

(فرع) : إذا قال رهنتك هذا الصندوق بما فيه ، أو هذا البيت بما فيه ، أو هذه الحقيبة بما فيها فقد نص الشافعي رحمه الله في الأم أن الرهن لا يصح بما في هذه الأشياء ، قال الشيخ أبو حامد : وهل يصح الرهن في الحق . بضم الحاء المهملة ، والبيت والجراب والخريطة ؟ فيه قولان بناء على القولين في تفريق الصفقة ، وإن قال : رهنتك هذا الحق دون ما فيه . وهذا البيت دون ما فيه أو هذا الجراب دون ما فيه ، أو هذه الخريطة دون ما فيها صح الرهن في هذه الأشياء دون ما فيها . وإن قال رهنتك هذا الحق أو هذا البيت أو هذا الجراب أو هذه الخريطة ولم يقل دون ما فيه ولا بما فيه ، فنص الشافعي رحمه الله أن الرهن

يصح في البيت والحق والجرب ، ولا يصح في الخريطة ، والخريطة وعاء من آدم وغيره تشرح على ما فيها كما في الصحاح ، وفي ديارنا يسمى أهل الريف كيساً خشن النسيج يطوونه على فلوهم خريطة . قال لأن الحق والبيت والجرب لها قيمة تقصد في العادة . والخريطة ليس لها قيمة مقصودة في العادة ، وإنما المقصود ما فيها .

قال الشيخ أبو حامد : ولأصحابنا في هذا تخليط . ومنصوص الشافعي رحمه الله ما ذكرته .

(فرع) : قال الشافعي رحمه الله : وإن رهنه أرضاً من أرض الخراج فالرهن مفسوخ ، لأنها غير مملوكة ، واختلف أصحابنا في تأويل هذا فقال أبو سعيد الإصطخري : أراد الشافعي رحمه الله بذلك سواد العراق ، وذلك أن أمير المؤمنين عمر (رض) افتتحها وأخرجها من أيدي الجوس وقسمها بين الناس واستغلوها سنتين أو ثلاثاً ، ثم رأى أنهم قد اشتغلوا بالأرض عن الجهاد فسألهم أن يردوها عليه ، فمنهم من طابت نفسه بالرد بغير عوض ، ومنهم من لم يطب نفساً إلا بعوض . ثم وقفها أمير المؤمنين على المسلمين وأجرها ممن هي في يده على كل نوع من الغلات أجرة معلومة لا إلى غاية^(١) ، فعلى هذا لا يجوز بيعها أو رهنها ، وهذا ظاهر النص .

وقال أبو العباس بن سريج : لما استردها أمير المؤمنين من المسلمين باعها ممن هي في يده ، وجعل منها جعلاً هو الخراج الذي يؤخذ منهم ، فيجوز بيعها ورهنها ، لأن الناس من وقت أمير المؤمنين إلى وقتنا هذا يبيعونها ويبتاعونها من غير منكر . وأما قول الشافعي رحمه الله فمحمول عليه لو أوقف الإمام أرضاً وضرب عليها الخراج ، فإن قيل : فهذا الذي قلموه في فعل أمير المؤمنين من التأويلين جميعاً لا يصح على مذهب الشافعي ولا غيره ، ولأن الإجارة لا تجوز إلى غير مدة معلومة ولا بأجرة غير معلومة . وكذلك البيع لا يجوز إلى أجل غير معلوم ، ولا بثمن غير معلوم .

فالجواب أن هذا إنما لا يصح إذا كانت المعاملة في أموال المسلمين ، فأما إذا كانت في أملاك المشركين فيصح ، ألا ترى أن رجلاً لو قال من جاء بعبدى الآبق ، فإن له عبداً وثوباً وهما غير موصوفين ، لم يكن هذا جعلاً صحيحاً ؛ ولو قال الإمام من دلنا على القلعة

(١) في الجزء الثامن عشر في الجهاد والسير مزيد تفصيل . (ط) .

الفلانية فله منها جارية كان جعلاً صحيحاً اهـ فإن كان في الخراج بناء أو غراس ، فإن كان محدثاً في أرض الخراج من غيرها صح بيعه ورهنه مفرداً ؛ وإن باعه أو رهنه مع أرض الخراج ، وقلنا : لا يصح بيعها ورهنها بطل في الأرض ؛ وهل يصح في البناء والغراس ؟ فيه قولان ، بناء على القولين في تفريق الصفقة ، وقد مضى ذكر ذلك ، وإن كان البناء والغراس من أرض الخراج لم يصح بيعه ورهنه .

وقال الشافعي رحمه الله : فإن أدى عنه الخراج كان متطوعاً لا يرجع به إلا أن يكون دفع بأمره فيرجع ، وهذا كما قال : إذا رهن أرضاً من أرض الخراج وأجرها فإن الخراج الذي يجب في الأرض يجب على رهن الأرض الذي رهنها وأجرها ، فإن دفع المرفق أو المستأجر الخراج الواجب فيها نظرت ، فإن كان بغير أمر وجب عليه أو قضى الدين عن غيره بغير إذنه لم يرجع عليه بشيء . وقال مالك رحمه الله : يرجع عليه .

دليلنا : أنه متطوع بالدفع عنه فلم يرجع بشيء كما لو وهبه شيئاً ، وإن قضى بإذنه وشرط عليه البدل . والثاني : لا يرجع عليه بشيء وهو اختيار ابن الصباغ لأن الشافعي رحمه الله قال : ولو دفع ثوباً إلى قصار فقصره لا أجرة له لأنه لم يشرطها له ، ولأنه لم يشرط الرجوع فلم يرجع عليه بشيء كما لو وهبه شيئاً ، والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وفي رهن الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع قولان : (أحدهما) لا يصح لأنه عقد لا يصح فيما لا يقدر على تسليمه فلم يجوز في الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع كالبيع . (والثاني) أنه يصح لأنه إن كان بدين حال فمقتضاه أن تؤخذ فتابع فيأمن أن تهلك بالعاهة ، وإن كان بدين مؤجل فتلفت الثمرة لم يسقط دينه وإنما تبطل وثيقته والغرر في بطلان الوثيقة مع بقاء الدين قليل فجاز بخلاف البيع ، فإن العادة فيه أن يترك إلى أوان الجذاذ فلا يأمن أن يهلك بعاهة فيذهب الثمن ولا يحصل المبيع فيعظم الضرر فلم يجوز من غير شرط القطع ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا رهنه نخلاً وعليها طلع مؤبر لم يرهنه الثمرة صح الرهن في النخل دون الثمرة لأنه لو باعه نخلاً عليها طلع مؤبر ، ولم يرهنه الثمرة صح الرهن في النخل دون الثمرة لأنه لو باعه نخلاً عليها طلع مؤبر ، ولم يشترط دخوله في البيع لم يدخل ،

فكذلك في الرهن ، وإن كان عليها طلع غير مؤبر ، ولم يشترط دخوله في الرهن ولا خروجه من الرهن فهل يدخل الطلع في الرهن ؟ المنصوص أنه لا يدخل . قال الربيع : وفيه قول آخر أنه يدخل كالبيع ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان . (أحدهما) : يدخل في الرهن كما قلنا في البيع (والثاني) : لا يدخل وهو الأظهر ، كما لا تدخل الثمرة الحادثة بعد الرهن ، ومنهم من قال : لا يدخل قولاً واحداً وهو اختيار أنى حامد لما ذكرناه .

وقال أبو حنيفة : تدخل الثمرة في الرهن بكل حال بخلاف قوله في البيع ، وهذا ليس بصحيح ، لأن البيع أقوى من الرهن ، فإذا لم تدخل الثمرة في البيع ، فلا بد أن لا تدخل في الرهن أولى .

وإن قال : رهنك النخل والثمرة صح ، سواء كان قبل التأبير أو بعده كما قلنا في البيع ثم ينظر فيه ، فإذا رهن ذلك بحق حال أو بمؤجل يحل قبل إدراك الثمرة أو مع إدراكها صح ذلك ، لأنه لا يمكن استيفاء الحق منها ، وإن كان الحق مؤجلاً لا يحل إلا بعد إدراك الثمرة نظرت في الثمرة ، فإن كان مما يمكن استصلاحها وتجفيفها كالتمر والزبيب صح ذلك ، ولزم الرهن مؤنة تجفيفها ، وإن كانت ثمرة لا يمكن تجفيفها كالتفاح والكمثرى ؛ فمن أصحابنا من قال فيه قولان كما قلنا في رهن ما يسرع إليه الفساد ، ومنهم من قال : يصح الرهن قولاً واحداً لأن الثمرة تابعة للأصول فصح رهنها كما يجوز بيع الثمرة التي يبلو صلاحها مع الأصول ، ولا يجوز بيعها مفردة .

فإذا قلنا : يبطل الرهن في الثمرة فهل يبطل في الأصول ، يبنى على القولين في تفريق الصفقة ، وقد مضى ذكره ، وإن رهنه الثمرة مفردة ، فإن كان بعد بلو صلاحها فهو بمنزلة رهن الأشياء الرطبة — وقد مضى ذكره ، وإن كان قبل بلو صلاحها سواء كانت قد أبرت أو لم تؤبر ، فإن كان الدين حالاً وشرط القطع صح الرهن ، كما يصح البيع ، وإن لم يشترط القطع ففيه قولان . (أحدهما) لا يصح الرهن كما لا يصح البيع . (والثاني) يصح الرهن ، لأن رهنه بالدين الحال يوجب القطع ، وصار كما لو شرط القطع ، وإن رهنها بدين مؤجل فإن كان بشرط القطع . فقد قال ابن الصباغ كان بمنزلة رهن البقول والفواكه .

وذهب أصحاب أحمد إلى صحة الرهن في الثمرة دون الأصول قبل بلو صلاحها من غير شرط القطع ، وكذلك الزرع الأخضر وهو اختيار القاضي منهم وذكره ابن قدامة .

قال أصحابنا : أطلق جواب ذلك . وإن رهنها مطلقاً ففيه ثلاثة أقوال :

(أحدهما) لا يصح الرهن كما لا يصح البيع (والثاني) يصح ، لأن البيع إنما لم يصح لما فيه من الغرر ، وليس في الرهن غرر ، لأنه يتلف إن تلف مال صاحبه (والثالث) نقله المرنى إن شرط القطع عند حلول الأجل صح ، وإن أطلق لم يصح . إذ أن الإطلاق يوجب بقاءه إلى حال الجذاذ . وذلك تأخير للدين عن محله . هذا ترتيب ابن الصباغ كما حكاها العمراني في البيان . وأما الشيخ أبو حامد فذكر أنها على القولين الأولين شرط القطع أو لم يشترط .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن كان له أصول تحمل في السنة مرة بعد أخرى كالتين والقثاء فرهن الخلل الظاهر ، فإن كان بدين يستحق فيه بيع الرهن قبل أن يحدث الحمل الثاني ويختلط به جاز لأنه يأمن الغرر بالاختلاط ، وإن كان بدين لا يستحق البيع فيه إلا بعد حدوث الحمل الثاني واختلاطه به نظرت فإن شرط أنه إذا خيف الاختلاط قطعه جاز لأنه منع الغرر بشرط القطع . وإن لم يشترط القطع ففيه قولان . (أحدهما) : أن العقد باطل لأنه يختلط بالمرهون غيره فلا يمكن إمضاء العقد على مقتضاه (والثاني) : أنه صحيح لأنه يمكن الفصل عند الاختلاط بأن يسمح الراهن بترك ثمرته للمرتن أو ينظر كم كان المرهون فيخلف عليه ويأخذ ما زاد فإذا أمكن إمضاء العقد لم يحكم ببطالانه ﴾ .

(الشرح) : إذا رهن ثمرة شجر يحمل في السنة حملين لا يتميز أحدهما من الآخر فرهن الثمرة الأولى إلى محل تحدث الثانية على وجه لا يتميز فالرهن باطل . ومثال ذلك النباتات الزاحفة ، وهي التي تمتد شجرها على الأرض كالبادنجان والقثاء والخيار والدباء والبطيخ ، وإذا كانت شجرة تحمل في السنة حملين فرهن الشجرة والحمل الأول أو رهن الحمل الأول منفرداً نظرت ، فإن كان بحق حال أو بمؤجل يحل قبل حدوث الثمرة الثانية صح الرهن وكذلك إن رهنه بحق مؤجل لا يحل إلا بعد حدوث الثانية إلا أنهما اشترطا أنه إذا خيف اختلاط الثانية بالأولى قطعت الأولى ، أو كانت الثانية إذا اختلطت بالأولى تميزت عنها ، فالرهن صحيح ، لأن الرهن لا يختلط بغيره . وإن رهنه بحق مؤجل لا يحل إلا بعد حدوث الثانية ولا تتميز إحداهما عن الأخرى ، فذكر أبو حامد وابن الصباغ أن الرهن

لا يصح ، لأنه لا يمكن استيفاء الحق من الرهن لأنه يختلط بغيره فيصير مجهولاً . وذكر المصنف أنها على قولين . (أحدهما) : لا يصح الرهن لما ذكرناه (والثاني) : يصح لأنه يمكن الفصل عند الاختلاط بأن يسمح الراهن بترك الثمرة للمرتهن ، أو ينظر كم كان المرهون فيحلف عليه ، فلم يحكم ببطلان الرهن . قال الشيخ أبو حامد : فإذا رهنه لحق حال فتوانى في قطع الثمرة الأولى حتى حدثت الثانية ، واختلطت ولم تتميز ففيه قولان : (أحدهما) : يبطل الرهن ، لأن الرهن قد صار مجهولاً ، لاختلاطه بما ليس برهن .

(والثاني) لا يبطل لأنه كان معلوماً عند العقد ، وعند حلول الحق فلا يبطل بالجهالة الحادثة ، فإذا قلنا يبطل فلا كلام ، وإذا قلنا لا يبطل ، قلنا للراهن أئتمن بترك الثمرة الثانية لتكون رهناً ؟ فإن سُمح^(١) فلا كلام ، وإن لم يسمَح ، فإن اتفقوا على قدر الأولى فلا كلام ، وإن اختلفا في قدر الأولى فالقول قول الراهن مع يمينه في قدر الأولى ، وسواء كانت الثمرة في يده أو في يد المرتهن اهـ .

وقال المزني : إن كانت الثمرة في يد المرتهن فالقول قوله مع يمينه . قال العمراني : وهذا غلط لأنهما اتفقا على أن الحادثة ملك للراهن وإنما يختلفان في قدر المرهون منها ، فكان القول قول الراهن مع يمينه لأنه مدعى عليه .

(فرع) : وإذا رهنه ثمرة قال الشافعي رحمه تعالى : على الراهن سقيها وصلاحيها وجذاذها وتشميسها ، كما يكون عليه نفقة العبد ، وقال في موضع آخر : ليس عليه تشميسها . قال أصحابنا : ليس التشميس على قولين ، وإنما هو على اختلاف حالين ، فالموضع الذي عليه التشميس إذا بلغت الثمرة أو أن الجذاذ قبل حلول الحق ، والذي قال ليس عليه التشميس إذا كان الحق قد حل مع تكامل صلاح الثمرة لأنها تباع في الحق ، وليس لأحدهما أن يطالب بقطعها قبل أو أن يرضى الآخر ، لأن على كل واحد منهما ضرراً بقطعها قبل وقت قطعها فلم يجز ذلك من غير رضاها .

(١) كظرف يظرف ، وشرف يشرف ، وكرم يكرم ، وعلى هذا الوزن كل ما كان من أفعال الشماثل غالباً (ط) .

قَالَ الْمُصَنَّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(فصل) : ويجوز أن يرهن الجارية دون ولدها لأن الرهن لا يزيل الملك فلا يؤدي إلى التفريق بينهما . فإن حل الدين ولم يقضه بيعت الأم والولد ويقسم الثمن عليهما فما قابل الأم تعلق به حق المرتهن في قضاء دينه ، وما قابل الولد يكون للراهن لا يتعلق به حق المرتهن .

(الشرح) : الأحكام : إذا رهن الجارية ولها ولد صغير من زوج ، أو زنا ولم يرهن الولد معها صح الرهن ، لأن الرهن لا يزيل الملك فلا يكون فيه تفرقة بينهما فإذا حل الحق فإن قضى الراهن الدين من غير الرهن انفسخ الرهن ، وإن لم يقضه وكان الولد صغيراً يومئذ بيعت الجارية والولد ، لأنه لا يجوز التفرقة بينهما ، ويقسم الثمن على قدر قيمتهما ، فما قابل الأم تعلق به حق المرتهن ، وما قابل الولد تعلق به حق الراهن . قال الشيخ أبو حامد : وكيف ذلك ؟ أن يقال : كم قيمة هذه الجارية ولها ولد دون ولدها ، لأنها إذا كانت ذات ولد كانت قيمتها أنقص ، فإن قيل : قيمتها مثلاً مائة ؟ قيل فكم قيمة ولدها ؟ فإن قيل : خمسون ، تعلق حق المرتهن بثلثي ثمنهما ، وللراهن ثلث ثمنهما . وهذا إذا علم المرتهن بولد حال الرهن أو بعد ورثته به . وإن لم يعلم ثم علم ثبت له الخيار في فسخ البيع المشروط به الرهن .

وأما إذا رهنه جارية حائلاً ثم حملت في يد المرتهن من زوج أو زنا ، فإن الولد خارج من الرهن ، فإذا أراد البيع بيعت الجارية وولدها الصغير ، ويكون للمرتهن حصتها من الثمن ، وللراهن حصة الولد ؛ وكيفية التقسيط أن يقال : كم قيمة هذه الجارية خالية من الولد ثم يقسم الولد ويقسم الثمن على قدر قيمتها ، والفرق بينهما أن المرتهن رضى في الأوله يكون الجارية التي لها ولد صغير رهناً ، وما هنا لم يرض بكونها لها ولد صغير رهناً . وهذا كما قال الشافعي رحمه الله : إذا رهن أرضاً فحدث فيها نخل وشجر ، إذا بيعت الأرض والشجر برضاها فإن الأرض تقوم ببيعها لا شجر فيها هـ .

قَالَ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وفي جواز رهن المصحف وكتب الأحاديث والعبد المسلم عند الكافر طريقان . قال أبو إسحاق والقاضي أبو حامد : فيه قولان كالبيع (أحدهما) يطل . (والثاني) يصح ويجبر على تركه في يد مسلم . وقال أبو علي الطبري في الإفصاح : يصح الرهن قولاً واحداً ويجبر على تركه في يد مسلم ؛ ويفارق البيع بأن البيع ينتقل الملك فيه إلى الكافر وفي الرهن المرهون باق على ملك المسلم ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : قال في الروضة : (الشرط الثاني) يختلف فيه وهو صلاحية المرتهن لثبوت اليد عليه ، فإن رهن عبداً مسلماً أو مصحفاً عند كافر أو السلاح عند حرّ أو جارية حسنة عند أجنبي ، صح على المذهب في جميعها ، فيجعل العبد والمصحف في يد عدل (قلت) : وإذا صححنا رهن العبد والمصحف عند الكافر ففي (تهذيب الشيخ نصر المقدسي الزاهد وغيره : أن العقد حرام وفي (التهذيب) للبغي : أنه مكروه ، ذكره في كتاب الجزية والله أعلم اهـ .

أما المصحف فقد روى عن أحمد روايتان ، الأولى : (لا أرخص في رهن المصحف) والثانية : (إذا رهن مصحفاً لا يقرأ فيه إلا بإذنه) ومن هنا كان لمذهب قولان . أما أصحابنا فقد جعلوا في رهن المصحف وكتب الفقه والحديث والعبد المسلم من الكافر طريقين . قال أبو إسحاق والقاضي أبو حامد : فيه قولان (أحدهما) لا يصح (والثاني) يصح ويوضع ذلك على يد مسلم — كقولهم في البيع — وقال أبو علي في الإفصاح : يصح الرهن قولاً واحداً ويوضع على يد مسلم ، لأن الكافر لا يملك الرهن بخلاف البيع (قلت) لما كان الرهن يصح عندنا بثلاثة شروط (الأول) أن يكون عيناً فإنه لا يجوز أن يرهن الدين* (الثاني) ألا يتمتع إثبات يد الراهن المرتهن عليه كالمصحف . وقد أجاز مالك رهن المصحف ولا يقرأ فيه المرتهن والخلاف مبنى على البيع (الثالث) أن تكون العين قابلة للبيع عند حلول أجل .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ فَإِنْ شَرَطَ فِي الرِّهْنِ شَرْطًا يَنَافِي مَقْتَضَاهُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : رَهْنْتُكَ عَلَى أَنْ لَا أَسْلِمَهُ أَوْ عَلَى أَلَا يَبَاعَ فِي الدِّينِ أَوْ عَلَى أَنْ مَنِّعْتَهُ لَكَ ، أَوْ عَلَى أَنْ وَلَدَهُ لَكَ ، فَالْشَّرْطُ بَاطِلٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَلَوْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ » وَهَلْ يَبْطُلُ الرِّهْنُ ؟ يَنْظُرُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ نَقْصَانًا فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ كَالشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْمَقْصُودَ فَأَبْطَلَهُ ، وَإِنْ كَانَ زِيَادَةً فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ كَالشَّرْطَيْنِ الْآخَرَيْنِ فَفِيهِ قَوْلَانِ . (أَحَدُهُمَا) : يَبْطُلُ الرِّهْنُ وَهُوَ الصَّحِيحُ . لِأَنَّهُ شَرْطٌ فَاسِدٌ قَارَنَ الْعَقْدَ فَأَبْطَلَهُ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ نَقْصَانًا فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ (وَالثَّانِي) : أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ لِأَنَّهُ شَرْطٌ جَمِيعٌ أَحْكَامُهُ وَزَادَ فَبَطَلَتِ الزِّيَادَةُ وَبَقِيَ الْعَقْدُ بِأَحْكَامِهِ ، فَإِذَا قُلْنَا إِنَّ الرِّهْنَ يَبْطُلُ ، فَإِنْ كَانَ الرِّهْنُ مَشْرُوعًا فِي بَيْعٍ فَهَلْ يَبْطُلُ الْبَيْعُ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ :

(أَحَدُهُمَا) أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ شَرْطُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ ، وَمَا جَازَ شَرْطُهُ بَعْدَ تِمَامِ الْعَقْدِ لَمْ يَبْطُلِ الْعَقْدُ بِفَسَادِهِ كَالصَّدَاقِ فِي النِّكَاحِ . (وَالثَّانِي) أَنَّهُ يَبْطُلُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ الرِّهْنَ يَتْرُكُ لِأَجَلِهِ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ ، فَإِذَا بَطُلَ الرِّهْنُ وَجِبَ أَنْ يُضْمَ إِلَى الثَّمَنِ الْجُزْءُ الَّذِي تَرَكَ لِأَجَلِهِ وَذَلِكَ مَجْهُولٌ ، وَالْمَجْهُولُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْلُومٍ صَارَ الْجَمِيعُ مَجْهُولًا ، فَيَصِيرُ الثَّمَنِ مَجْهُولًا . وَالْجَهْلُ بِالثَّمَنِ يَفْسِدُ الْبَيْعَ ۞ .

(الشَّرْحُ) : الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا : « كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ » .

(أَمَّا أَحْكَامُ الْفَصْلِ) : فَإِنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ الْمُتَرَاهِنَانِ شَرْطًا نَظَرْتُ ، فَإِنْ كَانَ يَقْتَضِيهِ كَأَنَّ شَرْطًا أَنْ يَبَاعَ الْمُرْهُونُ فِي الدِّينِ عِنْدَ حُلُولِ الدِّينِ أَوْ أَنْ يَبَاعَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ عَلَى أَنْ مَنِّعْتَهُ لِلرَّاهِنِ صَحَّ الشَّرْطُ وَالرِّهْنُ ، لِأَنَّ الْعَقْدَ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، فَكَانَ هَذَا الشَّرْطُ تَأْكِيدًا ، وَإِنْ كَانَ شَرْطًا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ — فَلَا يَخْلُو — إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَقْصَانًا فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ أَوْ زِيَادَةً فِي حَقِّهِ ، فَإِنْ كَانَ نَقْصَانًا فِي حَقِّهِ مِثْلُ أَنْ رَهْنَهُ رَهْنًا عَلَى أَنْ لَا يَبَاعَ فِي الدِّينِ ، أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَبَاعَ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمْنٍ مِثْلِهِ ، أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَبَاعَ إِلَّا بِمَا يَرْضَى بِهِ الرَّاهِنُ فَالْشَّرْطُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ يَنَافِي مَقْتَضَى الْعَقْدِ ، وَيَبْطُلُ الرِّهْنُ ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَقْصُودَ الرِّهْنِ ، وَإِنْ كَانَ الرِّهْنُ زِيَادَةً

في حق المرتهن كأن يرهنه شيئاً بشرط أن يباع قبل محل الحق ، أو على أن يباع بأى ثمن كان ، وإنه كان أقل من ثمن المثل ، فالشرط باطل لأنه يناقض مقتضى الرهن .

وهل يبطل الرهن ؟ فيه قولان (أحدهما) يبطل الرهن ، وهو اختيار الشيخ المصنف لأنه شرط فاسد قارن عقد الرهن فأبطله كما لو كان نقصاناً في حق المرتهن . (والثاني) لا يبطل لأن المقصود من الرهن الوثيقة ، وهذه الشروط لا تقدر في الوثيقة ، لأنها زيادة في حق المرتهن بخلاف الشروط التي تقتضي نقصاناً في حق المرتهن ، فإذا قلنا : الرهن غير مشروط في بيع بقى الدين بغير شرط ، وإن شرط ذلك في البيع ، بأن قال : بعثك سيارتي هذه بألف على أن ترهنني دارك هذه بألف على أن لا تباع في الدين ، فهل يبطل البيع ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا ، لأن البيع ينعقد منفرداً عن الرهن فلم يبطل البيع بطلان الرهن ، كالصداق في النكاح لأنه قد يتزوجها من غير صداق ثم يفرض لها صداقاً بعد ذلك ثم لا يفسد النكاح لفساد الصداق ، وإن قارنه ، فكذلك الرهن مع البيع ، (الثاني) يبطل البيع وبه قال أبو حنيفة لأنه شرط فاسد قارن عقد البيع فأفسده كما لو باعه شيئاً بشرط أن لا يسلمه .

(فرع) : إذا قال لغيره : بعنى سيارتك هذه بألف على أن أرهنتك دارى هذه ، ويكون منفعة الدار لك ، فإن كانت منفعة الدار مجهولة المدى كان الرهن والبيع باطلين قولاً واحداً ، لأنه باع السيارة بألف ومنفعة مدة غير معلومة والبيع بشئ مجهول باطل لأن منفعة الدار جزء من الثمن ، وإن كانت منفعة الدار معلومة ، فقد قال القاضي أبو الطيب في مثل هذه الصورة : هذه صفقة بيعاً وإجارة فهل يصحان ؟ فيه قولان .

وقال أبو حامد : شرط منفعة المهرن للمرتهن باطل لأنه يناقض مقتضاه وهل يبطل به الرهن ؟ فيه قولان لأنه زيادة في حق المرتهن ، فإذا قلنا : إنه باطل فهل يبطل البيع ؟ فيه قولان . فإذا قلنا : إن الرهن صحيح ، أو قلنا إنه باطل ولا يبطل البيع ثبت للبائع الخيار في البيع ، لأنه لم يسلم له فأشترط ، وهذا ظاهر كلام الشافعى رحمه الله تعالى .

وإن قال لغيره : بعنى سيارتك بألف على أن يكون دارى رهناً به ومنفعتا رهناً أيضاً به ، فإن المنفعة لا تكون رهناً ، لأنها مجهولة ، ولأنه لا يمكن إقباضها ، فإذا بطل رهن المنفعة فهل يبطل الرهن في أصل الدار ؟ فيه قولان بناء على القولين في تفريق الصفقة ، فإذا

قلنا : إن الرهن لا يفسد في أصل الدار لم يفسد البيع ، ولكن ثبت للبائع الخيار ، لأنه لم يسلم له جميع الرهن ، وإن قلنا : يفسد في أصل الدار فهل يبطل البيع ؟ فيه قولان .

(فرع) : وإن كان لشخص على آخر ألف بغير رهن فقال من عليه الألف : بمعنى سيارتك هذه بألف على أن أعطيك داري رهنا بها وبالألف الذي لك على بغير رهن ، فقال : بعثك . كان البيع باطلا ، لأن ثمن السيارة مجهول لأنه باعها بألف ومنفعة ، وهو أن يعطيه رهنا بالألف التي لا رهن بها ، ولأنه يبعثان في بيعه ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك كما سبق في كتاب البيوع .

(فرع) : إذا قال لغيره : أقرضني ألف جنيه على أن أعطيك سيارتي هذه رهنا وتكون منفعة لك ، فأقرضه فالقرض باطل لأنه قرض جر منفعة ، وهكذا لو كان عليه ألف بغير رهن فقال له : أقرضني ألفا على أن أعطيك سيارتي هذه رهنا بها ، وبالألف التي لا رهن ، فأقرضه فالقرض فاسد ، لأنه قرض جر نفعا ، والرهن باطل فيهما ، لأن الرهن إنما يصح بالدين ولا دين له في ذمته . وإن قال : أقرضني ألفا على أن أرهنك داري به وتكون منفعة رهنا بها أيضا لم يصح شرط رهن المنفعة ، لأنها مجهولة ، ولأنه لا يمكن اقتباسها ، فإذا ثبت أنه لا يصح هذا الشرط ، فإنه زيادة في حق المرتهن ، وهل يبطل به الرهن ؟ فيه قولان :

(فرع) : لو رهنه شيئا وشرط على المرتهن ضمان الرهن ، فإن الرهن غير مضمون عليه على ما يأتي بيانه ، ويكون هذا شرطا فاسداً لأنه يخالف مقتضاه ، وهل يفسد الرهن بهذا الشرط ؟ فمن أصحابنا من قال : يفسد قولاً واحداً لأن ذلك نقصان في حق المرتهن ، قال أبو علي في الإفصاح : هل يبطل الرهن ؟ فيه قولان ، لأن شرط الضمان يجري مجرى الحقوق الزائدة في الرهن لأنه لم ينقص حق المرتهن . قال ابن الصباغ : والأول أصح .

(فرع) : قال ابن الصباغ : إذا أقرضه ألفاً برهن وشرط أن يكون ثمن الرهن داخلا فيه فالشرط باطل في أشهر القولين . وهل يفسد الرهن ؟ فيه قولان ، لأنه زيادة في حق المرتهن ، وأما القرض فصحيح ، لأنه لم يجر منفعة ، وإنما الشرط زيادة في حق الاستيثاق ، ولم يثبت .

(فرع) : إذا كان له دين مستقر في ذمته متطوع بالرهن به فقال : رهنتك هذه

النخلة على أن ما تثمر يكون داخلا في الرهن ، أو هذه الماشية على أن ما ينتج داخل في الرهن ؛ فهل يصح الرهن في الثمرة والنتاج ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يصح الرهن فيهما ، لأنهما متولدان من الرهن ، فجاز أن يكونا رهنا معا . (والثاني) لا يصح الرهن فيهما ، وهو الصحيح لأنه رهن معدوم ومجهول ، فعلى هذا فهل يبطل الرهن في النخلة والماشية ؟ فيه قولان بناء على القولين في تفريق الصفقة ، وإن قال : بعثك سيارتي هذه بألف على أن ترهنني نخلتك هذه على أن ما تثمر داخل في الرهن . فإن قلنا : يصح الرهن في الثمرة صح البيع ، وإن قلنا لا يصح الرهن في الثمرة ، فإن قلنا : لا يبطل الرهن في النخلة لم يبطل البيع في السيارة ، ولكن ثبت لبائعها الخيار ، لأنه لم يسلم جميع الرهن المشروط ، وإن قلنا : يبطل الرهن في النخلة فهل يبطل البيع في السيارة ؟ فيه قولان . فإن قلنا : لا يبطل ثبت للبائع الخيار ، لأنه لم يسلم له جميع الرهن المشروط ، فيحصل في هذه المسألة أربعة أقوال (أحدها) يصح الرهن في الكل ويصح البيع (والثاني) يبطل الرهن والبيع صحيح ، وللبائع الخيار والله أعلم .

(فرع) : إذا اشترى سلعة بشرط أن يجعلها رهنا بالثمن فالرهن باطل لأنه رهن ما لا يملك والبيع باطل ، لأنه في معنى من باع عينا واستثنى منفعتها ، فكان باطلاً ، ولأن هذا شرط يمنع كمال تصرف المشتري ، لأن من اشترى شيئاً فله أن يبيعه ويهبه ، والرهن يمنع ذلك فأبطل البيع ، وسواء شرطاً أن يسلمها البائع إلى المشتري ثم يرهنها منه أو لم يشترط تسليمها إليه فالحكم واحد لما ذكرناه ، وإن كان لرجل على آخر دين إلى أجل فقال من عليه الدين : رهنتك درأجتى هذه بدينك لتزيدني في الأجل ، لم يثبت الأجل المزيدي لأن التأجيل لا يلحق بالدين ، والرهن باطل ، لأنه جعله في مقابلة الأجل ، وإذا لم يسلم له الأجل لم يصح الرهن ، والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ويجوز أن يجعل الرهن في يد المرتهن ، ويجوز أن يجعل في يد عدل لأن الحق لهما فجاز ما اتفقا عليه من ذلك ، فإن كان المرهون أمة لم توضع إلا عند امرأة أو عند محرم لها ، أو عند من له زوجة لقوله ﷺ : « لا يخلون أحدكم بامرأة ليست له بمحرم ، فإن ثالثهما الشيطان » فإن جعل الرهن على يد عدل ثم أراد أحدهما أن ينقله

إلى غيره لم يكن له ذلك ، لأنه حصل عند العدل برضاها ، فلا يجوز لأحدهما أن ينفرد بنقله ، فإن اتفقا على النقل إلى غيره جاز لأن الحق لهما ، وقد رضا ، فإن مات العدل أو اختل فاختلف الراهن والمرتهن فيمن يكون عنده أو مات المرتهن أو اختل والرهن عنده فاختلف الراهن ، ومن ينظر في مال المرتهن فيمن يكون الرهن عنده رفع الأمر إلى الحاكم فيجعله عند عدل ، فإن جعل الرهن على يد عدلين ، فأراد أحد العدلين أن يجعل الجميع في يد الآخر ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز لأن ما جعل إلى اثنين لم يجز أن ينفرد به أحدهما كالوصية .
(والثاني) يجوز لأن في اجتماع الاثنين على حفظه مشقة ، فعلى هذا إن اتفقا على أن يكون في يد أحدهما جاز . وإن تشاحا نظرت — فإن كان مما لا ينقسم — جعل في حرز لهما ، وإن كان مما ينقسم جاز أن يقتسما فيكون عند كل واحد منهما نصفه ، فإن اقتسما ثم سلم أحدهما حصته إلى الآخر ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لأنه لو سلم إليه قبل القسمة جاز ، فكذلك بعد القسمة ، (والثاني) لا يجوز لأنهما لما اقتسما صار كل واحد منهما منفرداً بحصته فلا يجوز أن يسلم ذلك إلى غيره كما لو جعل في يد كل واحد منهما نصفه والله أعلم .

(الشرح) : الحديث مر في كتاب الصلاة وقبلة في كتاب الحيض ، وفي كتاب الحج بجميع طرقه ورواياته ، وأصحهن رواية الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ : « لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم » .

(أما أحكام الفصل) : فإنهما إذا شرطاً في البيع رهن عبد معلوم أو موصوف نظرت فإن شرطاً أن يكون الرهن على يد عدل جاز ، وإن شرطاً أن يكون على يد المرتهن صح ، لأن الحق لهما فجاز ما اتفقا عليه من ذلك ، وإن أطلقا ذلك ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد . (أحدهما) أن الرهن باطل لأن كون الرهن في يد أحدهما ليس بأولى من الآخر فإذا لم يذكر ذلك بطل الرهن . (والثاني) : يصح الرهن ويدفع إلى الحاكم ليجعله على يد عدل إن اختلفا فيمن يكون عنده .

وإن كان الرهن جارية ولم يشترط كونها عند أحد قال الشيخ أبو حامد : يصح الرهن وجهاً واحداً ، وجعل على يد امرأة ثقة ، لأنه ليس لها جهة يوضع فيها غير هذه بخلاف غير الجارية ، فإن شرطاً أن تكون هذه الجارية عند المرتهن أو عند عدل نظرت ، فإن كان

محرمًا لها جاز ذلك . قال القاضي أبو الطيب : وكذلك إن كانت صغيرة ولا يشتهى مثلها جاز تسليمها إلى المرتهن أو العدل لأنه لا يخشى عليها منه ، وإن كانت كبيرة فاشتراط وضعها على يد المرتهن والعدل وليس بذي محرم لها ، فإن كانت له زوجة أو جارية قال الشيخ أبو حامد : وفي داره نساء تكون هذه المرهونة معهن جاز تركها معه لأنه لا يخشى عليها أن يخلو بها ، فإن لم يكن له زوجة ولا جارية لم يجوز وضعها على يده للحديث . فإذا شرطاً ذلك بطل الشرط ولم يبطل الرهن ، ولأن هذا الشرط لا يؤثر في الرهن ويسرى هذا على الخنثى المشكل على تفصيل بين أن يكون كبيراً أو صغيراً لا حاجة بنا للإطالة في هذا لعدم الحاجة .

(فرع) : إذا اتفق المتراهنان على وضع الرهن على يد عدل ثم أقر أن العدل قد قبض الرهن وأنكر العدل ذلك لزم الرهن وأنكر العدل ذلك لزم الرهن لأن الحق لهما دون العدل ، فإن رجع أحدهما وصدّق العدل أنه لم يقبض لم يقبل رجوعه لأن إقراره السابق يكذبه ، وإن أقر الراهن والعدل بالقبض وأنكر المرتهن فالقول قول المرتهن ، لأن الأصل عدم القبض ، ولا يقبل قول العدل عليه لأنه يشهد على فعل نفسه ، وإن قبض العدل الرهن بإذن المرتهن صح . وبه قال أبو حنيفة . وقال ابن أبي ليلى : لا يصح توكيل العدل في القبض ، دليلنا أن من اشترى شيئاً صح أن يوكل في قبضه فكذلك في الرهن ، وإذا حصل الرهن عند العدل باتفاق المتراهنين فإن نقله إلى عدل غيره جاز ، وإن أراد أحدهما أن ينقله إلى غيره لم يجوز من غير رضا الآخر ، لأنه حصل في يده برضاها فلا يخرج عن يده إلا برضاها ، فإن دعا أحدهما إلى نقله وامتنع الآخر رفع الأمر إلى الحاكم ، فإن كان العدل ثقة لم ينقل عنه ، وإن تغير عن الأمانة أو حدثت بينه وبين أحدهما عداوة جاز للحاكم نقله إلى غيره .

وإذا كان الرهن عند المرتهن فمات أو أحيل بجنابة أو فلس أو حجر عليه نقل الرهن من يده إلى غيره ، ولا يجوز للعبد حفظه ولا يبعه سواء بأجر أو بغير أجر عندنا وعند أصحاب أحمد .

وإذا أراد العدل رد الرهن على المتراهنين فإن كانا حاضرين رده عليهما ، ووجب عليهما قبوله ؛ لأنه أمين متطوع فلا يلزمه المقام على ذلك ، فإن امتنعا من أخذه رفع الأمر في ذلك إلى الحاكم ليجهريهما على تسليمه ، فإن رده العدل على الحاكم قبل أن يرده عليهما ضمن

العدل وضمن الحاكم ، لأنه لا ولاية للحاكم على غير ممتنع ، وكذلك إن أودعه العدل عند ثقة ، قال ابن الصباغ : جاز ، فإن امتنع أحدهما فرفعه إلى الآخر ضمن ، وإن كانا غائبين — فإن كان العدل عذر مثل أن يريد سفرًا أو به مرض يخاف منه أو قد عجز عن حفظه — دفعه إلى الحاكم وقبضه الحاكم أو نصب عدلاً ليكون عنده ، وإن لم يكن هناك حاكم جاز أن يرفعه إلى ثقة . ومع وجود الحاكم فيه وجهان يذكران في الودعة إن شاء الله ، وإن لم يكن له عذر في الرد ، فإن كانت غيبتهما إلى مسافة يقصر فيها الصلاة وقبض الحاكم منه أو نصب عدلاً ليقبضه لأن للحاكم أن يقضى عليهما فيما لزمهما من الحقوق ، فإن لم يكن حاكم أودعه عند ثقة ، وإن كانت غيبتهما إلى مسافة لا يقصر فيها الصلاة ، فهو كما لو كانا حاضرين فإن كان أحدهما حاضراً والآخر غائباً ، لم يجوز تسليمه إلى الحاضر ، وكان كما لو كانا غائبين ، فإن رد على أحدهما في موضع لا يجوز الرد إليه . قال الشيخ أبو حامد : ضمن الآخر قيمته .

وذكر المسعودي أنه إن رد على الراهن ضمن للمرتن الأقل من قيمة الراهن وقدر الدين الذي رهن به ، وإن رده على المرتن ضمن الراهن قيمته . قال العمراني : وهذا التفصيل حسن . قال ابن الصباغ : إذا غضب المرتن من العدل وجب عليه رده إليه ، فإذا رده إليه زال الضمان عنه . ولو كان الرهن في يد المرتن فتعدى فيه ثم زال التعدي لم يزل عنه الضمان ، لأن الاستئمان قد بطل . قال العمراني في البيان :

إذا تركا الرهن في يد عدلين فهل لأحدهما أن يفوض حفظ جميعه إلى الآخر ؟ فيه وجهان (أحدهما) ليس له ذلك ، لأن المتراهنين لم يرضيا إلا بأمانتهما جميعاً فهو كما لو أوصى إلى رجلين فليس لأحدهما أن ينفرد بالتصرف ، فعلى هذا عليهما أن يحفظا الرهن في حرز يدهما عليه ، إما بملك أو عارية أو إجارة ، وإن سلم أحدهما جميعه إلى الآخر ضمن نصفه . (والثاني) يجوز لأن عليهما مشقة في الاجتماع على حفظه ، فإن كان مما لا يقسم جاز لأحدهما أن يسلمه إلى الآخر ، وإن كان مما ينقسم فاقسما فهل لأحدهما أن يسلم إلى الآخر ما حصل بيده بعد الاقسام ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجوز لأنه لو سلم إليه ذلك قبل القسمة صح ، فكذلك بعد القسمة (والثاني) : لا يجوز لأنهما لما اقتسما صار كما لو قسمه المتراهنان بينهما اهـ .

(فرع) : في مذاهب العلماء

قال أبو يوسف ومحمد : إذا رضى أحدهما بإمسك الآخر — فيما يمكن قسمته جاز ، وقال أبو حنيفة : إن كان مما ينقسم اقتسامه وإلا فلكل واحد منهما إمساك جميعه ، لأن اجتماعهما على حفظه يشق عليهما . وقال أصحاب أحمد : إن المترهنين إذا لم يرضيا إلا بحفظهما لم يجوز لأحدهما الانفرد بذلك كالوصيين لا ينفرد أحدهما بالتصرف ، وقالوا في المشقة : إنه يمكن لكل واحد منهما أن يضع قفله على الخزن فلا يشق عليهما ذلك ؛ فكان كالقول عندنا .

أما مذهبنا فدليلة أن المالك لم يرض إلا بأمانتهما ، فلم يكن لأحدهما أن ينفرد بحفظه جميعه كالوصية ، وإذا وضع الرهن على يد عدل ووكله في بيعه عند حلول الدين صح التوكيل ، ولا يكون هذا تعليقاً للوكالة على شرط ، وإنما هو تعليق التصرف ؛ قال ابن الصباغ : وإذا حل الحق لم يجوز للعدل أن يبيعه حتى يستأذن المرتن ، لأن البيع لحقه ، فإذا لم يطالب به لم يجوز بيعه ، فإذا أذن المرتن ذلك فهل يحتاج إلى استئذان الراهن ليجدد له الإذن ؟ فيه وجهان :

قال أبو علي ابن أبي هريرة : لا بد من استئذانه كما يفتقر إلى تجديد إذن المرتن ؛ ولأنه قد يكون له غرض في أن يقضى الحق من غيره . وقال المصنف : لا يفتقر إلى استئذانه لأن الإذن الأول كاف ويفارق المرتن لأن البيع يفتقر إلى مطالبة بالحق ، وأما غرض الراهن فلا اعتبار به لأنه ما لم يغير الإذن الأول فهو راض به ، وإن عزل الراهن العدل انعزل ولم يجوز له البيع ، وبه قال أحمد رحمه الله ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا ينعزل . دليلنا أن الوكالة عقد جائز فانعزل بعزله كسائر الوكالات ، وإن عزله المرتن ففيه وجهان ، من أصحابنا من قال : ينعزل لأن الشافعي رحمه الله قال : ولكل واحد منهما منعه من البيع ، ولأنه أحد المترهنين فملك عزل العدل كالراهن . وقال أبو إسحاق : لا ينعزل لأنه وكيل الراهن فلا ينعزل بعزل غيره ، وتأول كلام الشافعي رحمه الله أنه أراد أن لكل واحد منهما منعه من البيع ، لأن للمرتن أن يمنعه من البيع ، لأن البيع إنما يستحق بمطالبة ، فإذا لم يطالب به ومنع منه لم يجوز ، فأما أن يكون فسحاً فلا .

قال الشيخ أبو حامد في تعليقه : إذا كان الرهن مشروطاً أن يكون في يد عدل ووكل

العدل في بيعه ولم يقبضه فلا يجوز للعدل أن يبيعه في محل الحق لأنه وكله في بيعه رهناً وهذا رهن لم يلزم لأنه لم يقبضه ؛ اللهم إلا أن يقبضه الآن فيكون له بيعه . وذكر الطبري في العدة أنه إن وكله في بيعه رهناً لم يكن له بيعه لأنه لا يصير رهناً إلا بالقبض ، فإن كان له الإذن في بيعه مطلقاً كان له أن يبيعه ، لأن للوكيل بيع الشيء وهو في يد الموكل . ويجوز أن يتراهن المسلمان على يد ذمي أو ذميان على يد مسلم أو المسلم والذمي على يد مسلم أو ذمي جاز ، أما إذا اقترض مسلم من ذمي ورهنه خمراً ووضعها على يد ذمي ووكله في بيعه لم يصح ، لأنه يبيع خمر على مسلم . وكذلك الذميان إذا تراهنا ووضعنا الخمر على يد مسلم ووكله في البيع فباعه لم يصح لأنه يبيع خمر من مسلم ، وإن اقترض ذمي من مسلم ورهنه خمراً وجعلاه على يد ذمي ووكله في بيعه فباعه فهل يجبر المسلم على قبض حقه منه ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يجبر ، لأنه ثمن خمر وثن الخمر محرم على المسلم (والثاني) يجبر ، فيقال له : إما أن تأخذه ، وإما أن تبرئه من قدره من الدين ، لأن أهل الذمة إذا تقابضوا في ثمن الخمر وما أشبهه من العقود الفاسدة أقرروا عليها وصار ذلك مالا من أموالهم .

(فرع) : إذا وكل العدل في بيع الرهن وكان الثمن في يده كان ضمانه على الراهن إلى أن يصل ليد المرتين ، وبه قال أحمد ، وقال مالك وأبو حنيفة : هو من ضمان المرتين . دليلنا أن العدل وكيل الراهن في البيع ، والثمن ملك الراهن ، وكان من ضمانه كالموكل في غير الرهن ، فإن تلف الثمن في يده وخرج المبيع مستحقاً ، فعلى من يرجع المشتري ؟ ننظر في العدل ، فإن أطلق البيع ولم يذكر أن يبيعه على ذمة الراهن رجع المشتري على العدل ، لأن الظاهر أنه باع مال نفسه فلزمه الضمان بحكم الظاهر ، وإن ذكر عند البيع أنه يبيعه على حساب الراهن أو صدقه المشتري على ذلك . فإن المشتري يرجع بالعهد على الراهن دون العدل . فإن العقد له ، فإن قبض العدل الثمن وسلمه إلى المرتين ثم وجد المشتري بالرهن عيباً ، فإن لم يذكر العدل أنه يبيعه للراهن فإن المشتري يرجع بالثمن على العدل ويرجع العدل على الراهن ، لأنه وكيله ، ولا يسترجع الثمن من المرتين لأن الرهن لما بيع حصل ثمنه للراهن وهو مالكة ، وعندما أخذ المرتين فقد استوفى دينه من ملك الراهن فزال حيثن ملك الراهن عنه ، فإن لم يكن للعدل ولا للراهن مال غير الرهن يبيع وقضى حق المشتري من ثمنه وما بقي يكون ديناً للمشتري على العدل وللعدل على الراهن . وللبحث تمة في البيوع فليراجع .

(فرع) : إذا شرطاً أن يبيع المرتين الرهن فالشرط باطل ، فإذا حل الحق لم يجوز للمرتين بيع الرهن إلا أن يحضر الراهن ، وهل يبطل الرهن بهذا الشرط ؟ قولان لأنه زيادة في حق المرتين ، وقد مضى ذكر مثل ذلك . فأما إذا رهنه رهناً صحيحاً وأقبضه إياه فلما حل الحق وكل الراهن المرتين يبيع الرهن لم تصح الوكالة ، وإذا باع المرتين كان البيع باطلاً . وبذلك قال أحمد . وقال مالك وأبو حنيفة : يصح التوكيل والبيع . دليلنا أنه توكيل يجتمع فيه غرضان متضادان ، وذلك أن الراهن يريد التأييد في البيع للاستقصاء في الثمن ، والمرتين يريدان الاستعجال في البيع ليستوفي دينه فلم يجوز كما لو كان قد وكله ببيع الشيء من نفسه ، فإن كان الراهن حاضراً فهل يصح بيع المرتين بإذنه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يصح ، وهو ظاهر النص قال في الأم : « إلا أن يحضر رب الرهن » ولأنه يحضوره سمع تقدير الثمن فانتفت التهمة عن المرتين فصح بيعه .

(والثاني) وهو اختيار الطبري في العدة أنه لا يصح البيع لأنه توكيل فيما يتعلق به حقة فلم يصح ، كما لو كان غائباً . وينيب عن قول الشافعي رحمه الله (إلا أن يحضر رب الرهن) بقوله : معناه فيبيعه بنفسه ، ألا ترى أنه قال : فإن امتنع أمره الحاكم ببيعه ، فإن قيل : هلا قلتم يصح البيع وإن كانت الوكالة فاسدة كما قلتم في سائر الوكالات الفاسدة ؟ فالجواب أن الوكالة الفاسدة إنما يصح البيع فيها لأن الفساد راجع إلى الإذن ، وإنما هو راجع إلى معنى في العوض . وما هنا الفساد راجع إلى الإذن نفسه فهو كما لو وكله أن يبيع من نفسه فباع ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يدخل في الرهن وما لا يدخل

وما يملكه الراهن وما لا يملكه

(فصل) : ﴿ ما يحدث من عين الرهن من التمام التميز ، كالشجر والشمر واللبن والولد والصوف والشعر ، لا يدخل في الرهن لما روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا يُغْلَقُ الرُّهْنُ الرُّهْنُ من رهنه الذي رهنه له غَنَمُهُ وعليه غَرْمُهُ » والتماء من الغنم فوجب أن يكون له . وعن ابن عمر وأبي هريرة مرفوعاً :

« الرهن محلوب ومركوب » ومعلوم أنه لم يرد أنه محلوب ومركوب للمرتين ، فدل على أنه أراد به محلوب ومركوب للراهن ، ولأنه عقد لا يزيل الملك فلم يسر إلى التماء المتميز كالإجارة ، فإن رهن نخلا على أن ما يتميز داخل في الرهن ، أو ماشية على أن ما تتج داخل في الرهن ، فالمنصوص في الأم أن الشرط باطل .

وقال في الأمالي القديمة : لو قال قائل : إن الثمرة والتاج يكون رهناً كان مذهباً ، ووجهه أنه تابع للأصل فجاز أن يتبعه كأساس الدار ، والمذهب الأول وهذا مرجوع عنه لأنه رهن مجهول ومعدوم فلم يصح ، بخلاف أساس الدار فإنه موجود ، ولكنه شق رؤيته فعفى عن الجهل به ، وأما التماء الموجود في حال العقد ينظر فيه ، فإن كان شجراً فقد قال في الرهن : لا يدخل فيه ، وقال في البيع يدخل ، واختلف أصحابنا فيه على ثلاث طرق وقد بينها في البيوع ، وإن كان ثمراً نظرت — فإن كان ظاهراً كالطلع المؤبر وما أشبهه من الثمار — لم يدخل في الرهن ، لأنه إذا لم يدخل ذلك في البيع وهو يزيل الملك فلأن لا يدخل في الرهن وهو لا يزيل الملك أولى ، وإن كان ثمراً غير ظاهر كالطلع الذي لم يؤبر وما أشبهه من الثمار ففيه طريقتان : من أصحابنا من قال فيه قولان ، (أحدهما) : يدخل فيه قياساً على البيع (والثاني) لا يدخل فيه وهو الصحيح ، لأنه لما لم يدخل فيه ما يحدث بعد العقد لم يدخل الموجود حال العقد ؛ ومنهم من قال لا يدخل فيه قولاً واحداً . ويخالف البيع ، فإن في البيع ما يحدث بعد العقد ملك للمشتري ، والحادث بعد العقد لا حق للمرتين فيه ، ولأن البيع يزيل الملك فيدخل فيه التماء ، والرهن لا يزيل الملك فلم يدخل فيه .

واختلف أصحابنا في ورق التوت والآس وأغصان الخلاف ، فمنهم من قال : هو كاللورق والأغصان من سائر الأشجار فيدخل في الرهن ، ومنهم من قال : إنها كالثمار من سائر الأشجار فيكون حكمها حكم الثمار . وإن كان التماء صوفياً أو لبناً فالمنصوص أنه لا يدخل في العقد . وقال الربيع : في الصوف قول آخر أنه يدخل . فمن أصحابنا من قال : فيه قولان ، ومنهم من قال : لا يدخل قولاً واحداً ، وما قاله الربيع من تخريجه .

(الشرح) : الحديث عزاه المصنف لابن عمر وفيه نظر ذلك أن هذا الحديث رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ « أن النبي ﷺ كان يقول الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة » وفي لفظ رواه أحمد « إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتين

علفها ، ولبن الدر يشرب وعلى الذى يشرب نفقته « وللدارقطنى والحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أنى صالح عن أنى هريرة مرفوعاً « الرهن مركوب ومخلوب » وقال ابن أنى حاتم : قال أنى : رفعه مرة ثم ترك الرفع بعد . يعنى أبا معاوية ، ورجح البيهقى أيضاً الوقف وقال الحافظ ابن حجر فى التلخيص : ورجح الدارقطنى ثم البيهقى رواية من وقفه على من رفعه ، وهى رواية الشافعى عن سفيان عن الأعمش عن أنى صالح عن أنى هريرة .

وقال الشافعى وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء : هذا الحديث ورد على خلاف القياس من وجهين (أحدهما) التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه (والثانى) تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجمع عليها ، وآثار ثابتة لا يختلف فى صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر عند البخارى وغيره بلفظ « لا تغلب ماشية امرئ بغير إذنه » قال الشوكافى : وينجى عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بمعارض أرجح منها بعد تعذر الجمع . وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص فيبنى العام على الخاص ، والنسخ لا يثبت إلا بدليل يقضى بتأخر النسخ على وجه يتعذر معه الجمع لا بمجرد الاحتمال مع الإمكان .

وقال الأوزاعى والليث وأبو ثور : إنه يتعين حمل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون ، فيباح حينئذ للمرتن ، وأجود ما يحتج به للجمهور حديث « هريرة الذى رواه الشافعى والدارقطنى وقال : هذا إسناد حسن متصل « لا يغلط الرهن من صاحبه الذى رهنه ، له غنمه وعليه غرمه » . وفى أحاديث هذا الباب تفصيل فى كتب الحديث ، وهذا الذى أوردته منها نقلته .

أما لغات الفصل : فالآس نوع من النبات يقال له الهدس يستخرج منه الطيب ومثله أغصان الخلاف ، والخلاف ككتاب وشده لحن . صنف من الصفصاف وليس به .

أما أحكام الفصل : فإنه إذا رهنه أرضاً فيها بناء أو شجر فإن دخول ذلك فى الرهن أو قال . رهنتكها بحقوقها دخل البناء والشجر فى الرهن مع الأرض ، وهكذا إن قال : رهنتك هذا البستان أو هذه الدار دخل الشجر والبناء فى الرهن وإن قال : رهنتك هذه الأرض وأطلق فهل يدخل البناء والشجر ؟ فيه ثلاث طرق ذكرها المصنف فى البيع ، وإن باعه شجرة أو رهنها منه صح البيع والرهن فى الشجرة ، وهل يدخل قرارها فى الرهن

والبيع ، ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ أن قرارها لا يدخل في الرهن وجهاً واحداً . وهل يدخل في البيع ؟ فيه وجهان . وذكر الطبري في العدة أن البيع والرهن على وجهين . (أحدهما) : لا يدخل لأن المسمى في العقد هو الشجرة ، وهذا ليس بشجر . فعلى هذا إذا انقلعت الشجرة لم يكن للمشتري أن يغرس مكانها غيرها . (والثاني) يدخل فيه قرار الشجرة ، لأن قوام الشجرة به ، فهو كعروق الشجرة تحت الأرض ، فعلى هذا إذا انقلعت هذه الشجرة كان للمشتري أن يغرس مكانها .

وأما نماء الرهن فضريان موجود حال الرهن ، وحادث بعد الرهن ، فأما الموجود حال الرهن ، فإن كان ثمرة فقد سبق بيانه ، واختلف أصحابنا في ورق التوت وأغصان الخلاف والآس ، فمنهم من قال : هو كالأغصان من سائر الأشجار فيدخل في الرهن . ومنهم من قال : هو كالثمار من سائر الأشجار وقد سبق بيانه ، وإن رهنه ماشية وفيها لبن أو صوف فالمنصوص أنه لا يدخل في الرهن ، وقال الربيع : في الصوف قول آخر أنه يدخل ، فمن أصحابنا من قال : في الصوف قولان ؛ ومنهم من قال : لا يدخل قولاً واحداً ، وما ذكره الربيع من تحريمه .

وأما النماء الحادث بعد الرهن كالولد والثمرة واللبن وسائر منافعه فاختلف أهل العلم فيه . مذهبا أنه ملك للراهن وأنه لا يدخل في الرهن ، وللراهن أن ينتفع بالرهن ، وقال قوم من أصحاب الحديث : نماء الرهن ومنافعه ملك لمن ينفق عليه فإن كان الراهن هو الذي ينفق عليه فالنماء ملك له . وقال أحمد : الرهن ملك للمرتهن فله حله وشربه ، وقال أبو حنيفة : الثمرة والولد واللبن الحادث بعد الرهن ملك للراهن إلا أنه يدخل في الرهن . وقال أيضاً : ليس للراهن ولا للمرتهن الانتفاع بالرهن بل تترك المنافع تتلف ، وقال مالك : الولد الحادث يكون رهناً كقول أبي حنيفة . وأما الثمرة فلا تكون رهناً كقولنا .

دليلنا على أصحاب الحديث وعلى أحمد ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « لا يغلق الرهن الرهن من رهنه له غنمه وعليه غرمه ، وقد رواه الشافعي والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حبان وابن ماجه وصحح أبو داود والبزار والدارقطني إرساله عن سعيد ابن مسيب . فمن قال : إنه ملك للمرتهن فقد خالف نص الحديث .

وروى الشعبي عن أنى هريرة أن النبي ﷺ قال « من رهن دابة فعليه نفقتها وله ظهرها ونتاجها » ولأن الرهن ملك للراهن فكان نماءه ملكاً له كما لو لم يكن مرهوناً ، وعلى أنى

حنيفة ما روى الأعمش عن أبي هريرة مرفوعا « الرهن محلوب ومركوب للراهن » وبالإجماع بيننا وبين أبي حنيفة أنه محلوب ومركوب للمرتين ، فثبت أنه محلوب ومركوب للراهن ، وحديث « الرهن من راهته له غنمه وعليه غرمه » وغنمه نمائه ، فمن قال : إنه رهن فقد خالف الأحاديث ، ولأن الرهن عقد لا يزيل الملك عن الرقبة فلم يسر إلى الولد كالإجارة ، ولأن الرهن حق تعلق بالرقبة ليستوفي من ثمنها ، فلم يسر إلى الولد كأرش الجناية .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويملك الراهن التصرف في منافع الرهن على وجه لا ضرر فيه على المرتين ، كخدمة العبد وسكنى الدار وركوب الدابة وزراعة الأرض . لقوله ﷺ « الرهن محلوب ومركوب » ولأنه لم يدخل في العقد ولا يضر بالمعقود له ، فبقى على ملكه وتصرفه كخدمة الأمة المزوجة ، ووطء الأمة المستأجرة ، وله أن يستوفي ذلك بالإجارة والإعارة ، وهل له أن يستوفي ذلك بنفسه ؟ قال في الأم : له ذلك . وقال في الرهن الصغير : لا يجوز ، فمن أصحابنا من قال فيه قولان (أحدهما) لا يجوز لأنه لا يأمن أن يجحد فيطلب حق المرتين (والثاني) يجوز وهو الصحيح ، لأن كل منفعة جاز أن يستوفيا بغيره جاز أن يستوفيا بنفسه كمنفعة غير الموهون ، ودليل القول الأول يطل به إذا أكره من غيره فإنه لا يؤمن أن يجحد ثم يجوز ومنهم من قال : إن كان الراهن ثقة جاز ، لأنه يؤمن أن يجحد ، وإن كان غير ثقة لم يجز ، لأنه لا يؤمن أن يجحد ، وحمل القولين على هذين الحالين ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا ثبت أن منافع الرهن ملك للراهن فله أن يستوفيا على وجه لا ضرر فيه على المرتين ، فإن كان الرهن دابة فله أن يعيرها من ثقة . وله أن يؤجرها من ثقة إلى مدة تنتهي قبل حلول الحق . وهل له أن يستخدمها بنفسه أو يركبها ؟ قال الشافعي رحمه الله : له ذلك . وقال في موضع آخر : ليس له ذلك ، فمن أصحابنا من قال فيه قولان (أحدهما) لا يجوز ، لأنه لا يؤمن أن يجحد (والثاني) يجوز وهو الصحيح ، لأنه لما جاز أن يستوفيه بغيره جاز أن يستوفيه بنفسه كغير الرهن . ومنهم من قال : إن كان الراهن ثقة جاز أن يستوفيه بنفسه ، وإن كان غير ثقة لم يجز أن يستوفيه بنفسه ، لأن الثقة يؤمن منه أن يجحد ، وحمل القولين على هذين الحالين والطريق الصحيح

الطريق الأول ، ومن هنا له أن يعير الرهن ويؤاجره ويستوفي ذلك بنفسه بحيث لا يخرج من سلطان المرتهن مثل أن يفعل ذلك في بلده بحيث يمكن رده إلى المرتهن أو إلى العدل ، فلا يؤاجر لمسافر ، ولا يسافر هو به ، وعلى الطريقين أيضاً في سكنه فيها ، ففي الدابة عليه أن يسلمها للمرتهن ليلاً . أما الدار فله أن يسكنها ليلاً ونهاراً ما دامت في سلطان المرتهن . أما الثوب فليس له أن يلبسه ولا يعيره ولا يؤاجره لأنه مفض إلى إتلافه .

(فرع) : في مذاهب العلماء في الانتفاع بالمرهون

مذهبنا أن الراهن هو صاحب الحق في منفعة المرهون على أن المرهون تحت يد المرتهن ولا ترفع يده إلا للانتفاع بالمرهون . فترد العين المرهونة للراهن مدة الانتفاع إن لم يمكن استئثارها وهي تحت يد المرتهن ، ثم إذا لم يأتين المرتهن الراهن على إعادة المرهون إليه ثانياً فإنه يشهد عليه . ويجوز للراهن أن ينتفع بكل ما لا ينقص العين المرهونة كسكنى الدار وركوب الدابة بدون إذن المرتهن للحديث « الظاهر يركب بنفسه إذا كان مرهوناً » .

وإذا اشترط المرتهن أن تكون منفعة المرهون له في عقد الرهن يفسد على الراجح وقيل : إن الذى يفسد هو الشرط والعقد صحيح وعلى كل حال فلا يحل للمرتهن أن ينتفع بالعين المرهونة إذا اشترطها في العقد . أما إذا أباح الراهن للمرتهن منفعة العين التى يريد رهنها قبل العقد فإنه يحل له الانتفاع بها بعد العقد كما إذا أعطاه مالا قبل عقد القرض بدون ذكر للقرض ثم عقد معه قرضاً بعد ذلك فإنه يصح .

ثم إن الزيادة التى تتعلق بالمرهون تنقسم إلى متصلة ومنفصلة فإن كانت منفصلة فلا تدخل في المرهون كالبيض والتمر والولد المنفصل . أما إذا رهن له دابة حاملاً ولم تلد عند بيعها لسداد الرهن فإنها تباع بحملها ويكون الولد تابعاً لها لأنه متصل . وكذلك لو ولدت فإنه يباع تبعاً لها على الصحيح ، أما لو حملت بعد الرهن فإنه يكون داخلاً في المرهون على الأظهر . ومثله الزيادة المتصلة كالسمن وكبر الدابة والشجر فإنه يدخل في المرهون تبعاً . وببطل الرهن بإعادته للراهن باختيار المرتهن ، فإذا تصرف فيه الراهن ببيع ونحوه صح تصرفه . أما إذا لم يتصرف فيه فإن للمرتهن أن يأخذه ثانياً بعد أن يخلف أنه جاهل بأن ذلك نقص للرهن .

هذا واعلم أن الزيادة المتعلقة بالمرهون إن كانت منفصلة كاللبن والسمن والزبد وعسل النحل والبيض وأجرة الدار ونحوها فهي للراهن ولا تدخل في المرهون إلا بالشرط . وقد

عرفت ما يصح للمرتهن الانتفاع به منها وما لا يصح . وأما الزيادة المتصلة كالجنين في بطن الدابة سواء حملت به وقت الرهن أو بعده وقيل النخل ، فإنه يندرج في المهرن تبعاً . أما الصوف على ظهر الغنم فإنه إذا كان تاماً فإنه يندرج في المهرن لأن تركه على ظهرها بعد تمامه من غير جزئ دليل على أن المقصود رهنه مع الغنم . أما إذا كان ناقصاً لا يمكن جزه فإنه يكون كالزيادة المنفصلة فلا يتبع المهرن فللراهن جزه بعد تمامه .

أما أصحاب أئى حنيفة : فإنهم يجوزون للراهن أن ينتفع بالمهرن بأى وجه من الوجوه إلا بإذن المرتهن فلا يصح له أن يستخدم دابة ولا يسكن داراً ولا يؤجرها ولا يلبس ثوباً ولا يعير شيئاً منها ما دامت مرهونة إلا بإذن المرتهن ولا فرق بين أن يكون استعمال المهرن منقصاً لقيمته أولاً . فإذا أذنه المرتهن فإنه يصح . على أن منافع المهرن وثمرته الناشئة منه من حقوق الراهن فما يتولد من المهرن كالولد والثمر واللبن والبيض والصوف والوبر ونحو ذلك من حقوق الراهن ، فإذا بقى إلى فكك الدين حسب بقسط من الدين . أما ما كان بدلا عن منفعة كأجرة الدابة المرهونة فإنه ليس من حقوق الراهن أما المرتهن فإن في جواز انتفاعه بالمهرن نظراً ولو أذنه الراهن سواء كان سبب الدين بيعاً أو قرضاً لأنه يستوفى دينه كاملاً فتبقى له المنفعة زيادة بدون مقابل ، وهذا هو عين الربا . ولكن الأكثر على أنه يجوز انتفاع المرتهن بالمهرن إذا أذنه الراهن بشرط ألا يشترط ذلك في العقد لأنه إذا شرطه يكون قرضاً جرّ نفعاً وهو ربا .

ونظير هذا ما لو اقترض من شخص مالا ثم أهدي له هدية فإن كانت الهدية مشروطة فإنها تكون مكروهة . أما إذا كانت بدون شرط فإنها جائزة فإذا أذنه فليس له الرجوع . فإذا استعمل المرتهن المهرن بإذن الراهن وهلك أثناء استعماله فإنه يهلك أمانة فلا شيء على المرتهن ويبقى دينه . أما إذا هلك بعد استعماله أو قبله فإنه يهلك بالدين . وإذا تصرف الراهن في المهرن بالبيع بدون إذن المرتهن فإن بيعه لا ينفذ إلا إذا قضاه دينه وإذا لم يجز المرتهن البيع فإنه لا يملك فسخ البيع بل يبقى موقوفاً ويكون للمشتري الخيار بين أن يصير إلى فكك وبين أن يرفع الأمر للقاضي ليفسخ البيع وله حق الخيار سواء كان علماً بأنه مهرن قبل أن يشتريه أو لا على الصحيح .

وكذلك إذا باعه المرتهن بدون إذن الراهن فإن أجازاه الراهن نفذ وإلا فلا ، وله أن يبطله ويعيده رهنأ ، وهذا هو الصحيح . وبعضهم يقول : ينفذ بيع المرتهن بدون إذن الراهن .

فإذا أذن الراهن المرتهن في بيع المرهون يبقى ثمنه مرهوناً بدله سواء قبض الثمن من المشتري أو لا لقيامه مكان العين والثلث . وإن كان لا يصح رهنه ابتداء لأنه دين والدين لا يصح رهنه كما تقدم ولكن يصح في هذه الحالة لأنه لم يرهن الدين ابتداء .

وحاصل ما يقع من التصرفات في المرهون ستة : ١ — العارية ٢ — الوديعة ٣ — الرهن ٤ — الإجارة ولها حالتان :

(الحالة الأولى) : أن يكون المستأجر هو الراهن كما إذا رهن محمد لخالد فدناً ثم استأجره محمد منه وحكم هذه الحالة أن الإجارة تكون باطلة ، وأن المرهون يكون كالمستعار أو المودع فلا ضمان بهلاكه والمرتهن أن يسترده متى أراد .

(الحالة الثانية) : أن يكون المستأجر هو المرتهن وجدد استلام المرهون للإجارة أو يكون المستأجر أجنبياً عنهما بإذنهما ، وفي هذه الحالة يبطل عقد الرهن وتكون الأجرة للراهن . ويقبضها من باشر العقد منهما إذا كانت الإجارة لأجنبى ولا يعود المرهون مرهوناً إلا بعقد جديد .

٥ — البيع وقد عرفت حكمه . ٦ — الهبة وهى مثل البيع فإذا أذن الراهن المرتهن في أن يهب المرهون بطل الرهن ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا المرتهن ولا بموتهما ويبقى المرهون عند الورثة على حاله .

أما أصحاب أحمد بن حنبل : فإن المرهون إما أن يكون حيواناً فيركب ويحلب أو غير حيوان فإن كان محلوباً أو مركوباً فللمرتهن أن ينتفع بركوبه ولبنه بغير إذن الراهن نظير الإنفاق عليه وعليه أن يتحرى العدل في ذلك . أما إن كان المرهون غير محلوب ومركوب فإنه يجوز للمرتهن أن ينتفع بالمرهون بإذن الراهن مجاناً بدون عوض ما لم يكن سبب الرهن قرضاً فإنه لا يحل للمرتهن الانتفاع به ولو بإذن الراهن . وكذلك لا يصح للراهن أن يتصرف في المرهون بدون إذن المرتهن فلا يصح له أن يجعله وقفاً أو يهبه لأحد أو يرهنه ثانياً أو يبيعه كما لا يصح له أن ينتفع به بالسكنى والإجارة والإعارة وغير ذلك بغير رضا المرتهن . وكذلك لا يملك المرتهن شيئاً من ذلك بغير رضا الراهن فإذا لم يتفقا تعطلت منافع المرهون فإذا كان داراً أغلقت وإن كان أرضاً تعطلت منفعتها حتى يفك الرهن فلا يصح أن يتفرد أحدهما بالتصرف . وما يتولد من المرهون سواء كان متصلاً أو منفصلاً عنه كاللبن والبيض والصوف وما يسقط من الليف والسعف والعراجين وما قطع من

الشجر من حطب وأنقاض الدار كل ذلك يكون رهناً في يد المرتهن أو وكيله أو من اتفقا عليه فيبيع مع الأصل إذا بيع ، فإن كان مما لا يمكن بقاؤه فإنه يباع ويجعل ثمنه رهناً كما تقدم .

ويصح أن يأذن المرتهن في بيع المرهون وهو على ثلاث صور (الصورة الأولى) أن يأذنه قبل حلول الدين مع اشتراط جعل الثمن رهناً وفي هذه الحالة يصح البيع والشرط (الصورة الثانية) أن يأذنه في بيعه بعد حلول جزء من الدين وفي هذه الحالة يصح البيع ويأخذ من ثمنه قيمة ما حل من الدين ويبقى الباقي رهناً إن شرط ذلك .

(الصورة الثالثة) : أن يأذن بالبيع قبل حلول شيء من الدين بدون أن يشترط شيئاً وفي هذه الحالة يبطل الرهن وينفذ البيع ويبقى دين المرتهن بلا وثيقة .

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وأما ما فيه ضرر بالمرتهن فإنه لا يملك لقوله ﷺ « لا ضرر ولا ضرار » فإن كان المرهون مما ينقل فأراد أن ينتفع به في السفر ، أو يكرمه من يسافر به لم يجوز ، لأن أمن السفر لا يوثق به فلا يؤمن أن يؤخذ فيه ، فيدخل على المرتهن الضرر ، وإن كان ثوباً لم يملك لبسه لأنه ينقص قيمته وإن كان أمة لم يملك تزويجها ، لأنه ينقص قيمتها ، وهل يجوز وطؤها ينظر فإن كانت ممن تحبل لم يجوز وطؤها ، لأنه لا يؤمن أن تحبل فتقص قيمتها وتبطل الوثيقة باستيلادها . وإن كانت ممن لا تحبل لصغر أو كبر ففيه وجهان ، قال أبو إسحاق يجوز وطؤها لأننا قد أمنا الضرر بالإحبال . وقال أبو علي ابن أبي هريرة : لا يجوز ، لأن السن الذي لا تحبل فيه لا يتميز عن السن الذي تحبل فيه مع اختلاف الطباع . فمنع الجميع كما قلنا في شرب الخمر لما لم يتميز ما يسكر مما لا يسكر مع اختلاف الطباع في السكر حرم الجميع ، فإذا منعنا من الوطء منعنا من الاستخدام لأنه لا يؤمن أن يطأها ، وإذا لم يمنع من الوطء جاز الاستخدام فإن كان أرضاً فأراد أن يغرس فيها أو يبنى لم يجوز ، لأنه يراد للبقاء وينقص به قيمة الأرض عند القضاء ، فإذا خالف وغرس أو بنى — والدين مؤجل — لم يقلع في الحال لأنه يجوز أن يقضى الدين من غير الأرض ، وربما لم تنقص قيمة الأرض مع الغراس والبناء عن الدين ، فلا يجوز الإضرار بالراهن في الحال ، لضرر

متوهم بالمرتبه في ثانی الحال ، فإن حل الدين ولم يقض وعجزت قيمة الأرض مع القراس والبناء عن قدر الدين قلع ، فإن أراد أن يزرع ما يضر بالأرض لم يجز ، وإن لم يضر بالأرض نظرت ، فإن كان يحصد قبل محل الدين جاز ، وإن كان لا يحصد إلا بعد محل الدين ففيه قولان .

(أحدهما) : لا يجوز لأنه ينقص قيمة الأرض فيستضر به المرتبه .

(والثاني) : يجوز لأنه ربما قضاه الدين من غير الأرض ، وربما وقت قيمة الأرض مع الزرع بالدين فلا يمنع منه في الحال ، وإن أراد أن يؤجر إلى مدة محل الدين قبل انقضائها لم يجز له لأنه ينقص قيمة الأرض .

وقال أبو على الطبري رحمه الله : فيها قولان كزراعة مالا يحصد قبل محل الدين . وإن كان فحلا وأراد أن ينزبه على الإناث جاز ، لأنه انتفاع لا ضرر فيه على المرتبه فلم يمنع منه كالركوب ، فإن كان أنشأ أراد أن ينزى عليها الفحل نظرت فإن كانت تلد قبل محل الدين جاز ، لأنه لا ضرر على المرتبه ، وإن كان الدين محل قبل ولادتها وقبل ظهور الحمل بها جاز ، لأنه يمكن بيعها ؛ وإن كان محل بعد ظهور الحمل — فإن قلنا إن الحمل لا حكم له — جاز لأنه يباع معها ، وإن قلنا له حكم لم يجز لأنه خارج من الرهن ، فلا يمكن بيعه مع الأم ، ولا يمكن بيع الأم دونه فلم يجز .

(الشرح) : حديث « لا ضرر ولا ضرار » رواه أحمد والطبراني عن ابن عباس والبيهقي في السنن عن عبادة بن الصامت والطبراني وأبو نعيم عن ثعلبة بن مالك القرظي . وفي لفظ عند مالك عن عمر بن يحيى المازني مرسلًا والدارقطني والحاكم والبيهقي عن أبي سعيد الخدري بلفظ : « لا ضرر ولا ضرار من ضرار ضاره الله ، ومن شاق شاق الله عليه » وعند أحمد وعبد الرزاق في مصنفه عن ابن عباس بلفظ : لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل أن يضع خشبة في حائط جاره والطريق الميتة سبعة أذرع « وللعجلوني في كشف الخفاء » : لا ضرر ولا ضرار « رواه مالك والشافعي عنه وعن يحيى المازني مرسلًا وأحمد وعبد الرزاق وابن ماجه والطبراني عن ابن عباس وفي سننه جابر الجعفي ، وأخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني عنه وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة وجابر وعائشة وغيرهم اهـ .

(أما الأحكام) : وإن كان الرهن أرضاً فأراد الراهن أن يزرع فيها نظرت ، فإن كان

زرعا يضر بها كترزاعه ورد النيل^(١) لم يكن له ذلك ، لقوله ﷺ « لا ضرر ولا ضرار »
وإن كان لا يضر بالأرض نظرت فإن كان محصوله قبل حلول الدين لم يمنع منه وإن كان
بعد حلول الدين فالمنصوص أنه ليس له ذلك .

قال الشيخ أبو حامد : ليس له أن يزرع الأرض قولاً واحداً .
وإن حدث أن زرع أو بنى في الأرض قلّيس يجوز قلعها أو هدمها لأنه لا يجوز الأضرار
به ، لأنه قد يقضى الدين في موعده .

وإن حل الدين ولم يقضه من غير الرهن ، نظرت فإن كانت قيمة الأرض وحدها تفي
بالدين بيعت بغير الغراس والبناء ، فإن نقصت قيمتها بالغراس والبناء فالراهن بالخيار بين
أن يقلع ويهدم ما عليها وبين أن يبيعها بما عليها ثم يوفي المرتهن حقه . وإن كان الراهن
محجوراً عليه وبيعت الأرض بما عليها لم يجز للمرتهن أخذ الثمن جميعه بل يأخذ ثمن الأرض
وللغرماء ثمن الغراس والبناء ، فإن كان ثمن الأرض والغراس معاً مائتين ، وثمن الأرض وحدها
مائة وثمان الغراس وحده خمسين بيعت بما عليها للزيادة في الخمسين فتعلق حق المرتهن بثلثي
الخمسين الزائدة وللراهن ثلثها وخمسون للغرماء ومائة للمرتهن .

(فرع) : إذا أراد الراهن أن يؤاجر الرهن إلى مدة لا تنقضى إلا بعد محل الدين ،
فإن قلنا لا يجوز بيع المستأجر لم يكن له ذلك ، لأن ذلك يمنع من بيعه ، وإن قلنا يجوز بيع
المستأجر ففيه طريقتان ، قال عامة أصحابنا : لا يكون له ذلك لأن ذلك ينقص من قيمته
عند البيع . وقال أبو على الطبري : فيه قولان كالقولين في زراعة ما لا يحصد إلا بعد محل
الدين .

وإن كان الرهن فحلاً وأراد الراهن أن يُنزِيَهُ على ماشيته أو ماشية غيره ؛ قال الشافعي
رحمه الله : جاز ، لأن هذا منفعة ولا ينقص به كثيراً ، وإن كان أتاناً وأراد ينزى عليها
الفحل — فإن كانت تلد قبل حلول الدين أو مع حلول الدين — جاز له استيفاء منفعة
لا ضرر على المرتهن بها ، وإن كانت لا تلد إلا بعد حلول الدين — فإن قلنا : لا حكم
لحمل — كان له ذلك لأن الملقح إذا حل وهي حامل صبح له بيعها مع حملها . وإن قلنا :
للحمل حكم لم يكن له ذلك لأن الحمل لا يدخل في الرهن ولا يمكن بيعها دون الحمل .
هكذا ذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه من غير تفصيل .

(١) ورد النيل نبات تكافحه مصر لخطره على الأنهار والأراضي وهو نبات يتليف ويتكاثر ويتناسك
بسرعة شديدة تؤدي إلى طمس معالم الأرض والماء وقتل المحاصيل ووقف تيار الماء الجاري .

قَالَ المَصْنَفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ ويملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كودج الدابة وتبزيغها ، وفصد العبد وحجامة ، لأنه إصلاح مال من غير إضرار بالمرتهن ، وإن أراد أن يحنن العبد ، فإن كان كبيراً لم يجوز ، لأنه يخاف منه عليه وإن كان صغيراً نظرت ، فإن كان في وقت يتدخل الجرح فيه قبل حلول الدين جاز ، وإن كان في وقت يحل الدين قبل اندمال جرحه لم يجوز لأنه ينقص ثمنه وإن كانت به آكلة يخاف من تركها ولا يخاف من قطعها جاز أن يقطع وإن كان يخاف من تركها ويخاف من قطعها لم يجوز قطعها ، لأنه جرح يخاف عليه منه فلم يجوز ، كما لو أراد أن يجرحه من غير آكلة ، وإن كانت ماشية فأراد أن يخرج بها في طلب لكلاً — فإن كان الموضع مخصباً — لم يجوز له ذلك ، لأنه يغمر به من غير حاجة ، وإن كان الموضع مجدباً جاز له ، لأنه موضع ضرورة ، وإن اختلفا في موضع لنجعة فاختر الراهن جهة واختار المرتهن أخرى ، قدم اختيار الراهن ، لأنه يملك العين والمنفعة وليس للمرتحن إلا حق الوثيقة ، فكان تقديم اختياره أولى ، وإن كان الرهن عبداً فأراد تدبيره جاز ، لأنه يمكن بيعه في الدين ، فإن دبره وحل الدين فإن كان له مال غيره لم يكلف بيع المدبر ، وإن لم يكن له مال غيره بيع منه بقدر الدين وبقي الباقي على التدبير ، وإن استغرق الدين جميعه بيع الجميع ﴾ .

(الشرح) : في الفصل لغات منها قوله : ودج الدابة بتشديد الدال وتخفيفها وهو منها كالفصد للإنسان ، ويسميه العامة في ديارنا الخزام ، وقوله : تبزيغها مثله وفي المصباح : بزغ البيطار والحاجم بزغاً من باب قتل شرط الدم وأسالة ، وفي الأحكام مزيد بيان لنا .

(أما الأحكام) : فإن الراهن يملك التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتحن كإجراء الودج أو التبزيغ للحيوان أو ملء الساعة ، أو تشحيم السيارة أو حقن آلة الطباعة أو نحوها بالزيت أو وضع مركبات النفطالين في الثياب حتى لا تأتى عليها العثة فتبيل وكل ما هو من شأنه إصلاح الموهون وكاله ولا ضرر فيه على المرتحن جاز قولاً واحداً ، ولا يجوز للمرتحن منعه ، وإن أراد الراهن أن يقطع شيئاً من جوارح الحيوان — فإن كان في

قطعه منفعة ، وفي تركه خوف عليه لفساد دب في هذا العضو ويخشى أن يمتد المرض فيتلف غيره أو يصيب الحيوان بالتسمم . فإن للراهن أن يقطع ذلك بغير إذن المرتهن ، لأن في ذلك مصلحة من غير خوف . وإن كان يخشى من قطعه كما يخشى من بقاءه ففيه وجهان إن كان الرهن دابة ، واحتاجت إلى التودج وهو فتح عرقين عريضين عن يمين تفرع النحر ويسارها ويسميان الوريدين أو إلى التزيغ وهو فتح الراهصة من حافره فللراهن أن يفعل ذلك بغير إذن المرتهن ، وإن أراد الراهن أن يفعل شيئاً من هذا بغير إذن المرتهن . قال الشافعي : فكل ما فيه مصلحة ولا تتضمن المضرة أصلاً جاز مثل أن يدهن الجرب بالقطران ، أما ما كان فيه منفعة وقد يضر . كشرب الدواء — ومثله إعطاء الحقن في العضل أو الوريد — فليس للمرتهن أن يفعل ذلك بغير إذن الراهن — وقد استغرب الشيخ أبو حامد هذا في التعليق .

(فرع) : للراهن أن يرعى ماشيته وليس للمرتهن منعه وذلك لأنها تأوى بالليل إليه ، وإن أراد الراهن أن ينتجع بها — أي يحملها أو يسوقها إلى موضع بعيد طلباً للمرعى ، فإن اتفاقاً عليه جاز ، وإن امتنع أحدهما نظرت ، فإن كان الموضع مخصصاً — أي موضع المرتهن — فله أن يمنعه لأنه رهنها فليس له نقلها بغير مسوغ أو ضرورة وإن كان الموضع مجدياً ، فإن اتفاقاً على النجعة واختلافاً في المكان . قال الشيخ أبو حامد : وكان المكانان متساويين في الخصب والأمن قدم قول الراهن لأنه هو المالك للرقبة ، وإن اختلفا في النجعة أجبر الممتنع من النجعة عليها ، لأن المرتهن إن كان هو الممتنع قيل له : ليس لك ذلك لما فيه من الإضرار بالماشية ، فإما أن تخرج معها أو تبعث بعدل أو ينصب الحاكم عدلاً ، وإن كان الممتنع هو الراهن قيل له : ليس لك ذلك لأنك تضر بالمرتهن ، وإما أن تبعث بعدل يأخذ لبنها ويرعاها ويحفظها .

(فرع) : وإن كان الرهن نخلاً فأطلقت كان للراهن تأبيرها من غير إذن المرتهن ؛ لأنه مصلحة من غير ضرر ؛ وما ينزع من السعف والليف فهو للراهن فهو كالثمرة ولا يدخل في الرهن . فإن قيل : هذا قد تناوله عقد الرهن وليس بحادث فالجواب أن ما يجد وينمو من السعف والليف يقوم مقامه ، فصار هذا بمنزلة المنفعة خارجة عن الأصول ، فإن خرجت الفسلان في جذع النخل قال ابن الصباغ : فعندى أن ذلك يكون للراهن لا حق للمرتهن فيه لأنه كالولد للماشية ، وكذلك إن ازدحم أرض الرهن بالفسلان وأراد الراهن أن يحسن توزيعها في الرهن . قال الشافعي : جاز له ذلك بغير إذن المرتهن مادام في ذلك مصلحة للباقي ، وكذلك إن ازدحم أرض الرهن وأراد تخفيفها ، بالقطع أو القلع وكان في ذلك مصلحة لزيادة نمو الباقي جاز للراهن بغير إذن المرتهن وكانت أخشابها من الرهن ، وإن أراد الراهن تحويلها إلى أرض أخرى أو قطع جميعها لم يكن له ذلك للضرر . قال الشافعي : لو أراد تحويل المساقى — فإن كان يضر بالرهن لم يكن له . وقال الشيخ أبو حامد : وإذا أراد المرتهن ذلك لم يكن له .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَلَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفُ فِي الْعَيْنِ بِمَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُرْتَهِنِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » فَإِنْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ أَوْ جَعَلَهُ مَهْرًا فِي نِكَاحٍ أَوْ أَجْرَةً فِي إِجَارَةٍ أَوْ كَانَ عَبْدًا فَكَاتِبَهُ لَمْ يَصِحْ ، لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ لَا يَسْرَى إِلَى مَلِكٍ الْغَيْرِ يَطْلُ بِهِ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ مِنَ الْوَثِيقَةِ فَلَمْ يَصِحْ مِنَ الرَّاهِنِ بِنَفْسِهِ كَالْفَسَخِ ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

(أحدها) يصح لأنه عقد لا يزيل الملك فلم يمنع صحة العتق ، كالإجارة .
(الثاني) أنه لا يصح ، لأنه قول يطل الوثيقة من عين الرهن ، فلم يصح من الراهن بنفسه كالبيع ، (والثالث) وهو الصحيح أنه إذا كان موسراً صح ؛ وإن كان معسراً لم يصح لأنه عتق في ملكه يطل به حق غيره ، فاختلف فيه الموسر والمعسر كالعتق في العبد المشترك بينه وغيره ، فإن قلنا : إن العتق يصح ، فإن كان موسراً أخذت منه القيمة وجعلت رهنًا مكانه لأنه أتلّف رقه فلزمه ضمانه كما لو قتله ، وتعتبر قيمته وقت الإعتاق لأنه حالة الإلتلاف ، ويعتق بنفس اللفظ ، ومن أصحابنا من قال : في وقت العتق ثلاثة أقوال :

(أحدها) بنفس اللفظ (والثاني) بدفع القيمة (والثالث) موقوف : فإن دفع القيمة حكمنا أنه عتق من حين الإعتاق ، وإن لم يدفع حكمنا أنه لم يعتق في حال الإعتاق ، كما قلنا فيمن أعتق شركاً له في عبد أنه يسرى ، وفي وقت السراية ثلاثة أقوال — وهذا خطأ — لأنه لو كان كالعتق في العبد المشترك لوجب أن لا يصح العتق من المعسر ، كما لا يسرى العتق بإعتاق المعسر في العبد المشترك ، وإن كان معسراً وجبت عليه القيمة في ذمته ، فإن أسير قبل محل الدين طوّل بها لتكون رهنًا مكانه ، وإن أسير في محل الدين طوّل بقضاء الدين ، وإن قلنا : إن العتق لا يصح ففكه أو بيع في الدين ثم ملكه ، لم يعتق عليه . ومن أصحابنا من قال : يعتق في الحال لحق المرتهن ، وقد زال حق المرتهن فنقذ العتق ، كما لو أحبلها ثم فكها أو بيعت ثم ملكها والمذهب الأول لأنه عتق لم ينفذ في الحال فلم ينفذ بعد ذلك ، كما لو أعتق المحجور عليه ثم فك عنه الحجر ، ويخالف الإحبال فإنه فعل ، وحكم الفعل أقوى من حكم القول ، ولهذا لو أحبل المجنون جاريته نفذ إحباله وثبت لها حق الحرية ، ولو أعتقها لم يصح ، وإن قلنا : إنه يصح العتق إن كان موسراً ولا يصح إذا كان معسراً ، فقد بينا حكم الموسر والمعسر .

وإن كان المرهون جارية فأحبلها فهل ينفذ إحباله أم لا ؟ على الأقوال الثلاثة ، وقد بينا وجوهها في العتق ، فإن قلنا إنه ينفذ فالحكم فيه كالحكم في العتق وإن قلنا : إنه ينفذ إحباله صارت أم ولد في حق الراهن لأنها علقت بحرّ في ملكه ، وإنما لم ينفذ لحق المرتهن ، فإن حل

الدين وهي حامل لم يجز بيعها لأنها حامل بحر ، وإن ماتت من الولادة لزمه قيمتها لأنها هلكت بسبب من جهته ، وفي القيمة التي تجب ثلاثة أوجه (أحدها) تجب قيمتها وقت الوطء ، لأنه وقت سبب التلف ، فاعتبرت القيمة فيه ، كما لو جرحها وبقيت ضئيئة إلى أن ماتت (والثاني) تجب قيمتها أكثر ما كانت من حين الوطء إلى حين التلف ، كما قلنا فيمن غصب جارية وأقامت في يده ثم ماتت .

(والثالث) أنه تجب قيمتها وقت الموت لأن التلف حصل بالموت والمذهب الأول ، وما قال الثاني لا يصح ، لأن الغصب موجود من حين الأخذ إلى حين التلف ، والوطء غير موجود من حين الوطء إلى حين التلف ، وما قال الثالث يطل به إذا جرحها ثم ماتت فإن التلف حصل بالموت ثم تجب القيمة وقت الجراحة ، وإن ولدت نظرت ، فإن نقصت بالولادة وجب عليه أرش ما نقص ، وإن حل الدين ولم يقضه فإن أمكن أن يقضى الدين بشمن بعضها بيع منها بقدر ما يقضى به الدين وإن فكها من الرهن أو بيعت وعادت إليه ببيع أو غيره صارت أم ولد له ، وقال المزني : لا تصير كما لا تعتق إذا أعتقها ثم فكها أو ملكها ، وقد بينا الفرق بين الإعتاق والإحبال فأغنى عن الإعادة ﴿ ١ ٠ ﴾ .

(الشرح) : الحديث سبق تخريجه في الفصل السابق وهو حديث حسن وأكثر طرقه فيها جابر الجعفي ولكنه ينجبر بما خلا منه ، والحديث أصل من أصول الأحكام ، لا يستغنى عنه المفتي والمستفتي .

(أما اللغات) : ففي النهاية : الضر ضد النفع ضرو يضره ضرراً وضاراً ، وأضر به يُضِرُّ إضراراً ، فمعنى قوله « لا ضرر » أي لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه والضرار فعال من الضرر ، أي لا تجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه والضرر فعل الواحد ، والضرار فعل الاثنين ، أو الضرر ابتداء الفعل ، والضرار الجزاء عليه .

(أما الأحكام) : فإن أزال الراهن ملكه عن الرهن بغير إذن المرتهن نظرت فإن كان ببيع أو هبة أو ما أشبهها من التصرفات لم يصح للحديث لأن فيها إضراراً على المرتهن ، ولأنه تصرف لا يسرى إلى ملك الغير احترازاً من العتق .

وقوله : « يبطل به حق المرتهن من الوثيقة » احترازاً من إجارتها وإعارته ، وقوله : « بغير إذن المرتهن » احتراز منه إذا أذن ، وإن كان الرهن رقيقاً فأعتقه الراهن بغير إذن المرتهن . قال الشافعي في الأم : إذا كان موسراً فقد عتقه ، وإن كان معسراً فعلى قولين ، وقال في

القديم : قال عطاء : لا ينفذ عتقه موسراً كان أو معسراً ، ولهذا وجه . ثم قال : قال بعض أصحابنا : ينفذ إن كان موسراً ولا ينفذ إن كان معسراً .

واختلف أصحابنا في ترتيب المذهب ، فقال أبو على الطبري وابن القطان : في المسألة ثلاثة أقوال (أحدها) ينفذ إعتاقه موسراً كان أو معسراً (والثاني) لا ينفذ موسراً كان أو معسراً (والثالث) ينفذ إن كان معسراً وهذه الطريقة اختيار المصنف وابن الصباغ .

قَالَ المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : وإن وقف الموهون ففيه وجهان (أحدهما) أنه كالعق لأنه حق لله تعالى لا يصح إسقاطه بعد ثبوته فصار كالعق (والثاني) أنه لا يصح لأنه تصرف لا يسرى إلى ملك الغير فلا يصح كالبيع والهبة .

(الشرح) : الأحكام : إذا تصرف الراهن بغير العتق كالبيع والإجارة والهبة والوقف وغيره فتصرفه باطل ، لأنه تصرف يطل حق المرتن من الوثيقة غير مبني على التغليب والسراية فلم يصح بغير إذن المرتن كفسخ الرهن ، فإن أذن فيه المرتن صح وبطل الرهن ، لأنه إذن فيما ينافي حقه ، فيبطل بفعله كالعق ، وإن زوج الأم الموهونة لم يصح ، وهذا هو مذهبننا ومذهب مالك وأحمد ، والله أعلم .

قَالَ المصنّف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وما منع منه الراهن لحق المرتن كالوطء ، والتزويج وغيرهما إذا أذن فيه جاز له فعله ، لأن المنع لحقه فزال بإذنه ، وما يطل لحقه كالبيع والعق وغيرهما إذا فعله بإذنه صح ، لأن بطلانه لحقه فصح بإذنه ، فإن أذن في البيع أو العق ثم رجع قبل أن يبيع ، أو قبل أن يعتق لم يجز البيع والعق لأنه بالرجوع سقط الإذن فصار كما لو لم يأذن ، فإن لم يعلم بالرجوع فباع أو أعتق ففيه و نهان .

(أحدهما) أنه يسقط الإذن ويصير كما إذا باع أو أعتق بغير الإذن .

(والثاني) أنه لا يسقط الإذن بناء على القولين في الوكيل إذا عزله الموكل ولم يعلم

حتى تصرف .

(الشرح) : فيما سبق في الفصل قبله الكفاية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإن أذن له في العتق فأعتق أو في الهبة فوهب وأقبض بطل الرهن لأنه تصرف ينافي مقتضى الوثيقة فعله بإذنه فبطلت به الوثيقة ، فإن كان له في البيع لم يخل إما أن يكون في دين حال أو في دين مؤجل ، فإن كان في دين حال تعلق حق المرتن بالثمن ، ووجب قضاء الدين منه ، لأن مقتضى الرهن بيعه واستيفاء الحق منه ، وإن كان في دين مؤجل نظرت ، فإن كان الإذن مطلقاً فباع بطل الرهن وسقط حقه من الوثيقة ، لأنه تصرف في عين الرهن لا يستحقه المرتن ، فعله بإذنه فبطل الرهن ، كما لو أعتقه بإذنه ، وإن أذن له في البيع بشرط أن يكون الثمن رهناً ففيه قولان .

قال في الإملاء : يصح ، ووجهه أنه لو أذن له في بيعه بعد الحبل بشرط أن يكون ثمنه رهناً إلى أن يوفيه جاز .

وقال في الأم : لا يصح ، لأن ما يباع به من الثمن مجهول ، ورهن المجهول لا يصح ، فإذا بطل الشرط بطل البيع ، لأنه إنما أذن في البيع بهذا الشرط ولم يثبت الشرط فلم يصح البيع ، وإن أذن له في البيع بشرط أن يعجل الدين فباع لم يصح البيع .

وقال المزني : يبطل الشرط ويصح العقد ، لأنه شرط فاسد سبق البيع ، فلم يمنع صحته كما لو قال لرجل : بع هذه السلعة ولك عُشر ثمنها . وهذا خطأ ، لأنه إنما أذن له بشرط أن يعجل الدين وتعجيل الدين لم يسلم له . فإذا لم يسلم له الشرط بطل الإذن فيصير البيع بغير إذن ، ويخالف مسألة الوكيل ، فإن هناك لم يجعل العوض في مقابلة الإذن ، وإنما جعله في مقابلة البيع وههنا جعل تعجيل الدين في مقابلة الإذن ، فإذا بطل التعجيل بطل الإذن ، والبيع بغير إذن المرتن باطل . وحكى عن أبي إسحاق أنه قال : في هذه المسألة قول آخر أنه يصح البيع ويكون ثمنه رهناً ، كما لو أذن له في البيع بشرط أن يكون ثمنه رهناً .

(الشرح) : الأحكام : بيانه في الفصول السابقة .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وما يحتاج إليه الرهن من نفقة وكسوة وعلف وغيرها فهو على الراهن لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً وعلى الذى يركب ويشرب نفقته » والذى يركب ويشرب هو الراهن فوجب أن يكون النفقة عليه ، ولأن الرقبة والمنفعة على ملكه فكانت النفقة عليه وإن احتاج إلى شرب دواء أو فتح عرق فامتنع لم يجبر عليه لأن الشفاء بيد الله تعالى ، وقد يجيء من غير قصد ولا دواء ويخالف النفقة فإنه لا يبقى دونها فلزمه القيام بها ﴾ .

(الشرح) : حديث أبى هريرة رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائى . وفى لفظ : « إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتن علفها ولبن الدر يشرب وعلى الذى يشرب نفقته » قال الحافظ فى تلخيص الحبير : وهذا أتم : ورواه أبو داود بلفظ يجلب مكان « يشرب » .

أما أحكام الفصل : فإن مؤنة الرهن من طعامه وكسوته ومسكنه وحافظه وحرزه وتخزينه وإجارة (الجراش) للسيارة لقوله ﷺ « الراهن لراهنه له غنمه وعليه غرمه » وبهذا قال مالك وأحمد والعبسى وإسحاق بن راهويه . وقال أبو حنيفة : أجرة المسكن والحافظ على المرتن لأنه مؤنة إمساكه وإرتنانه دليلنا قوله ﷺ « الراهن من راهنه له غنمه وعليه غرمه » ولأن الرهن ملك للراهن فكان عليه مسكنه وحفظه كغير الرهن .

(فرع) : إذا أبق العبد فأجرة من يرده على الراهن . بهذا قال أحمد بن حنبل وأصحابه وقال أبو حنيفة : يكون بقدر الأمانة على الراهن ويقدر الضمان على المرتن وإن احتيج إلى مداواته لمرض أو جرح فذلك على الراهن وقال أبو حنيفة : هو كأجر من يرده من إبقاه وبنى ذلك على أصله فى أن يد المرتن يد ضمان بقدر دينه فيه ، وما زاد فهو أمانة عنده .

(فرع) : إذا احتاج إلى فصد أو احتاجت الدابة إلى توديع ومعناه فتح الودجين حتى يسيل الدم وهى عرقان غليظان من جانبى ثغرة النحر أو تبريغ وهو فتح الرهصة كان له ذلك بإذن المرتن فإن لم يأذن بذلك أو أذن وامتنع الراهن من الفصد والعلاج لم يجبر أحدهما على ذلك ، الراهن على العلاج والمرتن على الإذن وبذلك قال أحمد وأصحابه

إلا القاضى أبا بكر فإنه قال : للراهن ذلك بغير إذن المرتهن لأن له معالجة ملكه وقال : ولو أراد المرتهن مداواتها بما ينفعها ولا يخشى ضرره لم يمنع لأنه فيه إصلاح حقه بما لا يضر بغيره ، وإن خيف منه الضرر لم يمكن منه ، لأن فيه خطراً بحق غيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ فإن جنى العبد الموهون بإذن المولى نظرت — فإن كان بالغاً عاقلاً — فحكمه حكم ما لو جنى بغير إذنه في القصاص والأرض — على ما بيناه — ولا يلحق السيد بالإذن إلا الإثم ، فإنه يأثم لما روى عن النبي ﷺ أنه قال « من أمان على قتل مسلم ولو بشرط كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله » فإن كان غير بالغ نظرت فإن كان مميزاً يعرف أن طاعة المولى لا تجوز في القتل كان كالبالغ في جميع ما ذكرناه إلا في القصاص . فإن القصاص لا يجب على الصبي وإن كان صغيراً لا يميز أو اعجمياً لا يعرف أن طاعة المولى لا تجوز في القتل لم تتعلق الجناية برقبته بل يتعلق حكم الجناية بالمولى . فإن كان موسراً أخذ منه الأرض ، وإن كان معسراً فقد قال الشافعي رحمه الله : يباع العبد في أرض الجناية ، فمن أصحابنا من حمله على ظاهره . وقال : يباع لأنه قد باشر الجناية فبيع فيها ومنهم من قال : لا يباع لأن القاتل في الحقيقة هو المولى ، وإنما هو آلة كالسيف وغيره وحمل قول الشافعي رحمه الله على أنه أراد إذا ثبت بالبينة أنه قتله فقال المولى أنا أمرته فقال : يؤخذ منه الأرض إن كان موسراً بحكم إقراره ، وإن كان معسراً يبيع العبد بظاهر البينة والله أعلم . ﴿

(فصل) : ﴿ وإن جنى على العبد الموهون فالخصم في الجناية هو الراهن ، لأنه هو المالك للعبد ، ولما يجب من بدله ، فإن ادعى على رجل أنه جنى عليه فأنكره ولم تكن بينة فالقول قول المدعى عليه مع يمينه . فإن نكل عن اليمين ردت اليمين على الراهن ، فإن نكل فهل ترد اليمين على المرتهن ؟ فيه قولان ؛ بناء على القولين في المقلس ، إذا أردت عليه اليمين فنكل ، فهل ترد على الغريم ؟ فيه قولان (أحدهما) لا ترد ، لأنه غير مدع .

(والثاني) ترد ، لأنه ثبت له حق فيما يثبت باليمين . فهو كالمالك . فإن أقر المدعى عليه أو قامت البينة عليه أو نكل وحلف الراهن أو المرتهن على أحد

القولين — فإن كانت الجناية موجبة للقود — فالراهن بالخيار بين أن يقتصر وبين أن يعفو . فإن اقتصر بطل الرهن . وإن قال : لا أقتصر ولا أعفو ففيه وجهان قال أبو على ابن أبي هريرة : للمرتهن إجباره على اختيار القصاص أو أخذ المال لأن له حقا في بدله فجاز له إجباره على تعيينه .

وقال أبو القاسم الداركي : إن قلنا : إن الواجب بقتل العمد هو القود لم يملك إجباره لأنه إذا ملك إسقاط القصاص فلأن يملك تأخيره أولى . وإن قلنا : إن الواجب أحد الأمرين أجبر على التعيين لأن له حقا هو القصاص وللمرتهن حقا هو المال فلزمه التعيين وإن عفى على مال أو كانت الجناية خطأ وجب الأرض . وتعلق حق المرتهن به . لأن الأرض بدل عن المهرن . فتعلق به حق المرتهن . وإن أسقط المرتهن حقه من الوثيقة سقط . لأنه لو كان الرهن باقياً فأسقط حقه منه سقط ، فكذلك إذا أسقط من بدله ، فإن أبرأ المرتهن الجاني من الأرض لم يصح إبرأؤه لأنه لا يملكه فلا ينفذ إبرأؤه فيه ، كما لو كان الراهن باقياً فوهبه . وهل يطل بهذا الإبراء حقه من الوثيقة ؟ فيه وجهان (أحدهما) يطل ، لأن إبراءه تضمن إبطال حقه من الوثيقة ، فإذا سقط الإبراء بقي ما تضمنه من إبطال الوثيقة . (والثاني) لا يطل لأن الذي أبطله هو الإبراء ، والإبراء لم يصح ، فلم يطل ما تضمنه ، فإن أبرأه الراهن من الأرض لم يصح إبرأؤه ، لأنه يطل حق المرتهن من الوثيقة من غير رضاه فلم يصح ، كما لو كان الرهن باقياً فأراد أن يهبه فإن أبرأه ثم قضى دين المرتهن أو أبرأه المرتهن منه فهل ينفذ إبراء الراهن للجاني من الأرض ؟ فيه وجهان (أحدهما) ينفذ ، لأن المنع منه لحق المرتهن ، وقد زال حق المرتهن فينفذ إبراء الراهن (والثاني) أنه لا ينفذ لأننا حكمنا بطلانه فلا يجوز أن يحكم بصحته بعد الحكم بطلانه ، كما لو وهب مال غيره ثم ملكه .

وإن أراد أن يصاحبه عن الأرض على حيوان أو غيره من غير رضا المرتهن لم يجوز ، لأن حق المرتهن يتعلق بالقيمة ، فلا يجوز إسقاطه إلى بدل من غير رضاه ، كما لو كان الرهن باقياً فأراد أن يبيعه من غير رضاه ، فإن رضى المرتهن بالصلح فصالح على حيوان تعلق به حق المرتهن ، وسلم إلى من كان عنده الرهن ليكون رهنا مكانه ، فإن كان مما له منفعة انفرد الراهن بمنفعته ، وإن كان له ثمن انفرد بئانه كما كان ينفرد بمنفعة أصل الرهن وثمراته ، فإن كان المهرن جارية فجنى عليها فأسقطت جنيئنا ميتاً وجب عليه عشر قيمة

الأم ويكون خارجاً من الرهن لأنه بدل عن الولد والوالد خارج من الرهن ، فكان بدله خارجاً منه . وإن كانت بهيمة فألقت جنيئاً ميتاً وجب عليه ما نقص من قيمة الأم ويكون رهناً ، لأنه بدل عن جزء من الموهون ، فإن ألقته حياً ثم مات ففيه قولان : (أحدهما) يجب عليه قيمة الولد حياً لأنه يمكن تقويمه ، فيكون للراهن ، فإن عفا عنه صح عفوه (والثاني) يجب عليه أكثر الأمرين من قيمته حياً أو ما نقص من قيمة الأم ، فإن كان قيمته حياً أكثر وجب ذلك للراهن وصح عفوه عنه ، وإن كان ما نقص من قيمة الأم أكثر كان رهناً .

(فصل) : ﴿ وإن جنى على العبد الموهون ولم يعرف الجاني فأقر رجل أنه هو الجاني ، فإن صدقه الراهن دون المرتين ؛ كان الأرض له ولا حق للمرتين فيه وإن صدقه المرتين دون الراهن كان الأرض رهناً عنده ، فإن لم يقضه الراهن الدين استوفى المرتين حقه من الأرض ، فإن قضاه الدين أو أبرأه منه المرتين رد الأرض إلى المقر ﴾ . (الشرح) : حديث « من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله مكتوباً بين عينيه : آيس من رحمة الله » أخرجه ابن ماجه من حديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه ورواه البيهقي وفي إسناده يزيد بن زياد وهو ضعيف وقد روى عن الزهري معضلاً أخرجه البيهقي من طريق فرج بن فضالة عن الضحاك عن الزهري يرفعه ، وفرج مضعف وبالع ابن الجوزي فذكره في الموضوعات ، لكنه تبع في ذلك أبا حاتم فإنه قال في العلل : إنه باطل موضوع . وقد رواه أبو نعيم في الحلية من طريق حكيم بن نافع عن خلف بن حوشب عن الحكم بن عيينة عن سعيد بن المسيب : سمعت عمر فذكره وقال : تفرد به حكيم عن خلف ، ورواه الطبراني من حديث ابن عباس نحوه ، وأورده ابن الجوزي من طريق أخرى منها عن أبي سعيد الخدري بلفظ تويع هكذا أفاده الحفاظ في التخليص ثم قال : يجيء القاتل يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله ، وأعله بعطية العوفي ، ومحمد ابن عثمان بن أبي شيبة ، ومحمد لا يستحق أن يحكم على أحاديثه بالوضع ، وأما عطية فضعيف ، لكن حديثه يحسنه الترمذي .

(تنبيه) قال الخطائي : قال ابن عيينة : شطر الكلمة مثل أن يقول : ا ق من قوله : ا قتل ا هـ قال المناوي : كناية عن كونه كافراً إذ لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون وهذا زجر وتهويل أو المراد يستمر هذا حاله حتى يطهر بالنار ثم يخرج وقال الحفني : إن استحل ذلك فهو كافر . ا هـ (قلت) وما مضى من الفصول فعلى وجهها .

قَالَ المَصْنَفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ فَإِنْ كَانَ المَرْهُونُ عَصِيْرًا فَصَارَ فِي يَدِ المُرْتَهِنِ خَمْرًا زَالَ مَلِكُ الرَّاهِنِ عَنْهُ وَبَطَلَ الرِّهْنُ ، لِأَنَّهُ صَارَ مُحْرَمًا لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ فزَالَ المَلِكُ فِيهِ وَبَطَلَ الرِّهْنُ كَالْحَيَوَانِ إِذَا مَاتَ ، فَإِنْ تَخَلَّلَتْ عَادَ المَلِكُ فِيهِ لِأَنَّهُ عَادَ مَبَاحًا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ فَعَادَ المَلِكُ فِيهِ كَجُلْدِ المَيِّتَةِ إِذَا دُبِغَ ، وَيَعُودُ رَهْنًا لِأَنَّهُ عَادَ إِلَى المَلِكِ السَّابِقِ ، وَقَدْ كَانَ فِي المَلِكِ السَّابِقِ رَهْنًا فَعَادَ رَهْنًا ، فَإِنْ كَانَ المَرْهُونُ حَيَوَانًا فَمَاتَ وَأَخَذَ الرَّاهِنُ جُلْدَهُ وَدَبِغَهُ فَهَلْ يَعُودُ الرِّهْنُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ بَنُ خَيْرَانَ : يَعُودُ رَهْنًا كَمَا لَوْ رَهْنَهُ عَصِيْرًا فَصَارَ خَمْرًا ثُمَّ صَارَ خَلًا . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : لَا يَعُودُ الرِّهْنُ لِأَنَّهُ عَادَ المَلِكُ فِيهِ بِمَعَالِجَةٍ وَأَمْرٍ أَحَدُهُ فَلَمْ يَعُدْ رَهْنًا بِخِلَافِ الخَمْرِ فَإِنَّهَا صَارَتْ خَلًا بِغَيْرِ مَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ ﴾ .

(الشَّرْحُ) : الْأَحْكَامُ : إِذَا رَهْنَهُ عَصِيْرًا صَحَّ رَهْنُهُ كَالثِّيَابِ ، وَلَئِنْ أَكْثَرَ مَا فِيهِ أَنَّهُ يَخْشَى تَلْفَهُ بِأَنْ يَصِيرَ خَمْرًا ، وَيَنْفَسَخُ الرِّهْنُ ، وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الرِّهْنِ ، كَالْحَيَوَانِ يَجُوزُ رَهْنُهُ ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يَمُوتَ ، فَإِذَا رَهْنَهُ عَصِيْرًا فَاسْتَحَالَ خَلًا أَوْ مَا لَا يَسْكُرُ كَثِيرُهُ فَالرِّهْنُ فِيهِ بِحَالِهِ لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ إِلَى حَالَةٍ لَا تَخْرُجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَا لَا فَلَمْ يَخْرُجْهُ مِنَ الرِّهْنِ ، كَمَا لَوْ رَهْنَهُ عَبْدًا شَابًا فَصَارَ شَيْخًا ، فَإِذَا رَهْنَهُ عَصِيْرًا فَاسْتَحَالَ خَمْرًا زَالَ مَلِكُ الرَّاهِنِ عَنْهُ وَبَطَلَ الرِّهْنُ فِيهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَا يَزُولُ مَلِكُ الرَّاهِنِ عَنْهُ ، وَلَا يَبْطُلُ الرِّهْنُ بِهِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَصِيرَ لَهُ قِيَمَةٌ . دَلِيلُنَا أَنَّ كَوْنَهُ خَمْرًا يَمْنَعُ صِحَّةَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَالضَّمَانُ عَلَى مَتْلَفِهِ ، فَيَبْطُلُ بِهِ المَلِكُ وَالرِّهْنُ ، كَمَوْتِ الشَّاةِ .

إِذَا ثَبَتَ هَذَا : فَإِنَّهُ يَجِبُ إِرَاقَتُهُ ، فَإِنْ تَلَفَ فَلَا كَلَامَ ؛ وَلَا خِيَارَ لِلْمُرْتَهِنِ فِي الْبَيْعِ إِنْ كَانَ شَرْطُ رَهْنِهِ فِيهِ . إِذَا كَانَ انْقِلَابُهُ بِيَدِهِ ، لِأَنَّ التَّلْفَ حَصَلَ بِيَدِهِ وَإِنْ اسْتَحَالَ الخَمْرُ خَلًا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مَعَالِجَةٍ عَادَ المَلِكُ فِيهِ لِلرَّاهِنِ بِلَا خِلَافٍ ، وَعَادَ الرِّهْنُ فِيهِ لِلْمُرْتَهِنِ . لِأَنَّا إِنَّمَا حَكَمْنَا بِزَوَالِ مَلِكِ الرَّاهِنِ عَنْهُ وَبَطْلَانِ الرِّهْنِ بِمَحْدُوْثِ الْإِسْكَارِ ، وَقَدْ زَالَتْ تِلْكَ الصِّفَةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَخْلُفَ نَجَاسَةً فَوْجِبَ أَنْ يَعُودَ إِلَى سَابِقِ مُلْكِهِ كَمَا كَانَ . فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ الْعَقْدُ إِذَا بَطُلَ لَمْ يَصَحَّ حَتَّى يَبْتَدَأَ ، وَالرِّهْنُ قَدْ بَطُلَ فَكَيْفَ عَادَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِدَّ عَقْدَهُ ؟ قِيلَ إِنَّمَا يَقَالُ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ فَاسِدًا ، وَأَمَّا وَقَدْ وَقَعَ الْعَقْدُ صَحِيْحًا ابْتِدَاءً ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ

ما أخرجه عن حكم العقد فإنه إذا زال ذلك المعنى عاد العقد صحيحاً ، كما نقول : إذا أسلمت زوجة الكافر يحرم عليه وطؤها فإذا أسلم الزوج قبل انقضاء العدة عاد العقد كما كان . ، وكذلك إذا ارتد الزوجان أو أحدهما ، فإذا استحال الخمر خلا بصنعة آدمى يظهر بذلك . بل تزول الخمرية عنه ، ويكون خلا نجساً لا يحل الانتدام به ، ولا يعود امتلاكه ولا رهنه . وقال أبو حنيفة : يكون طاهراً يحل شربه والرهن فيه بحاله .

دليلنا ما روى أبو طلحة رضى الله عنه قال : لما نزل تحريم الخمر قلت : يا رسول الله إن عندى خمرأ لأيتام ورثوه ، فقال النبي ﷺ أرقه قلت : أفلا أحلله ؟ قال : لا ، فنهاه عن تخليله ، وهذا يقتضى التحريم ، فإن كان مع رجل خمر فأرقه فأخذه آخر وصار فى يده خلا أو وهبه لغيره فصار فى يد الموهوب خلا ، ففيه وجهان .

من أصحابنا من قال : يكون لمن أرقه ، لأنه يعود إلى سابق ملكه ، والمملك للمريق ، فهو كما لو غصب من رجل خمرأ وصار فى يده خلا (والثانى) يكون ملكاً لمن هو فى يده ، لأنه إذا أرقه صاحبه فقد رفع يده عنه ، فإذا جمعه الآخر صارت له عليه يد والأول أصح . قال ابن الصباغ : إذا رهنه عصبيراً فصار خمرأ فى يد الراهن قبل القبض بطل الرهن ، فإن عاد خلا لم يعد الرهن ، ويخالف إذا كان بعد القبض لأن الرهن قد لزم ، وقد صار مانعاً للملك وكذلك إذا اشترى عصبيراً فصار خمرأ فى يد البائع وعاد خلا ففسد العقد ولم يكن ملكاً للمشتري بعوده خلا ، والفرق بينه وبين الرهن أن الرهن عاد تبعاً للملك الراهن ، وهاهنا يعود للملك البائع لعدم العقد .

(فرع) : إذا رهن عند رجل شاة وأقبضه إياها فماتت زال ملك الراهن وبطل الرهن فيها لأنها خرجت عن أن تكون مالا ، فإن أخذ الراهن جلدتها فدبغها عاد ملكه على الجلد بلا خلاف ، وهل يعود رهناً ؟ فيه وجهان قال ابن خيران : إنما عاد بمعالجته ، ومعنى أحدثه بخلاف الخمر ، وسئل أبو إسحاق عن رجل ماتت له شاة ، فجاء آخر وأخذ جلدتها فدبغها ، فقال : إذا لم يطرحها مالكةا فإن الجلد للمالك الشاة دون الدابغ ، لأن المملك وإن عاد بمعنى أحدثه الدابغ إلا أن يد المالك كانت مستقرة على الجلد وجوز له استصلاحه فإذا غصبه غاصب ودبغه لم ينقل يد المالك كما لو كان له جرو كلب يريد تعليمه الصيد فغصبه إنسان وعلمه ، فإن المغصوب منه أحق به ، لأن يده كانت مستقرة عليه ، قال : فأما إذا طرح صاحب الشاة شاته على المزيلة فأخذ رجل جلدتها ودبغها ملكه

لأن المالك قد أزال يده عنها . قيل له : أليس من يحجر مواتا يكون أحق بإحيائها من غيره ثم جاء غيره فأحيها ملكها ، فقال : الفرق بينهما أن من يحجر على شيء من الموات صار به بمعنى أثره فيه ، وهو الحجر ويده ضعيفة لاستبدال ملك ، فإذا وجد سبب الملك وهو الإحياء بطلت يده ، وكذلك من ماتت له شاة لأن يده مقرة عليها بالملك .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : وإن تلف الرهن في يد المرتهن من غير تفريط تلف من ضمان الراهن ولا يسقط من دينه شيء لما روى سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال : « قضى رسول الله ﷺ أن لا يعلق الرهن ممن رهنه » ولأنه وثيقة بدين ليس بعوض منه فلم يسقط الدين بهلاكه كالضامن ، فإن غصب عيناً ورهنها بدين ولم يعلم المرتهن وهلك عند من غير تفريط فهل يجوز للمالك أن يغرمه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يغرمه لأنه دخل على الأمانة (والثاني) له أن يغرمه لأنه أخذه من يد ضامنه ، فإن قلنا : إنه يغرمه فغرمه فهل يرجع بما غرم على الراهن ؟ فيه وجهان (أحدهما) يرجع لأنه غرة (والثاني) لا يرجع لأنه حصل التلف في يده فاستقر الضمان عليه ، فإن بدأ وغرم الراهن ، فإن قلنا : إن المرتهن إذا غرم رجوع على الراهن لم يرجع الراهن على المرتهن بما غرمه ، وإن قلنا : إن المرتهن إذا غرم لا يرجع على الراهن رجوع عليه الراهن بما غرمه ، فإن رهن عند رجل عيناً وقال : رهنتك هذا إلى شهر فإن لم أعطك مالك فهو لك بالدين فالرهن باطل لأنه وقته والبيع باطل لأنه علقه على شرط ، فإن هلك العين قبل الشهر لم يضمن لأنه مقبوض بحكم الرهن فلم يضمنه كالمقبوض عن رهن صحيح ، وإن هلك بعد الشهر ضمنه لأنه مقبوض بحكم البيع فضمنه كالمقبوض عن بيع صحيح ﴿ .

(الشرح) : الحديث مرّ تخريجه في غير موضع وقد ساقه المصنف هنا مرسلًا وهو موصول عن أبي هريرة عند ابن ماجه وعند الحاكم من طرق موصولة وصحح أبو داود والبيهقي والدارقطني ويحيى بن سعيد القطان إرساله وصحح ابن عبد البر وصله .

أما الأحكام : فإنه إذا قبض المرتهن الرهن فهلك في يده من غير تفريط لم يلزمه ضمانه ولا يسقط من دينه شيء ؛ وبه قال الأوزاعي وعطاء وأحمد وأبو عبيد وهى إحدى الروايتين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحابه إلى أن الرهن

مضمون على المرتن بأقل الأمرين من قيمته ، أو قدر الدين ، فإذا هلك فإن كان الدين مائة وقيمة الرهن تسعين ضمنه بتسعين وبقي له من الدين عشرة ، وإن كان الدين تسعين وقيمة الرهن مائة فهلك الرهن سقط الرهن وسقط جميع دينه ، ولا يرجع الراهن عليه بشئ لسقوط الدين ، وروى ذلك عن عمر رضى الله عنه .

وذهب إسحاق بن راهويه إلى أن الرهن مضمون على المرتن بكامل قيمته ، ثم يترادان وهى الرواية الثانية عن على رضى الله عنه . وذهب الشعبي والحسن البصرى إلى أن الرهن إذا هلك فى يد المرتن سقط جميع دينه ، سواء كانت قيمته أكثر من قدر الدين أو أقل أو كانا متساويين . وقال مالك : إن هلك الرهن هلاكاً ظاهراً ، مثل أن كان عبداً فمات أو داراً فاحتترقت فهو غير مضمون على المرتن ، وإن هلك هلاكاً خفياً ، مثل أن يدعى المرتن أنه هلك ، فهو مضمون كما قال إسحاق بن راهويه .

دليلنا ما روى سعيد بن المسيب عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال « لا يخلق الرهن من رهنه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه » فهذا الحديث دليل فى ثلاثة أمور :

(أحدها) قوله ﷺ : « لا يخلق الرهن » وله ثلاثة تأويلات ، (أحدها) لا يكون الرهن للمرتن بحقه إذا حل الحق (والتأويل الثانى) : لا يسقط الحق بتلفه ، (والثالث) أى لا يخلق حتى لا يكون الراهن فكه عن الرهن بل له فكه ، فإن قيل : فهذا حجة عليكم لأن قوله ﷺ : « لا يخلق الرهن » أى لا يملك بغير عوض . قال زهير :

وفارقتك رهن لا فكاك له يوم الدواع فأمسى الرهن قد غلقا

يعنى ارتهن فخلبه الحب يوم الدواع فأمسى وقد غلق الرهن ، أى هلك بغير عوض . قلنا : هذا غلط لأن القلب لا يهلك وإنما معناه أن القلب صار رهنأ بحقه وقد انغلق انغلاقاً لا ينفك .

(الثانى) قوله ﷺ « من رهنه » يعنى من ضمانه ، قال الشافعى رضى الله عنه : وهذه أبلى كلمة للعرب فى أنهم إذا قالوا : هذا البشء من فلان يريدون من ضمانه .

(الثالث) قوله ﷺ « له غنمه وعليه غرمه » قال الشافعى رضى الله عنه : وغرمه هلاكه وعطبه ، ولأنه مقبوض عن عقد لو كان فاسداً لم يضمن فوجب إذا كان صحيحاً أن لا يضمن أصله ، كالوديعة ومال المضاربة والوكالة والشركة ، وعكسه المقبوض عن البيع والقرض .

وإن غصب رجل من رجل عيناً فرهنها عند آخر وقبضها المرتهن فأتلفها أو تلفت عنده بغير تفريط ، فإن كان عالماً بأنها مغصوبة فللمغصوب منه أن يرجع بقيمتها على الغاصب أو المرتهن لأنه أتلفها ولأنه كان عالماً بغصبها فيستقر عليه الضمان لحصول التلف في يده ، وإن رجع المغصوب منه على المرتهن لم يرجع المرتهن على الراهن لأن الضمان استقر عليه ، وإن كان المرتهن غير عالم لكونها مغصوبة وتلفت عنده من غير تفريط فللمغصوب منه أن يرجع على الغاصب لأنه أخذها من مالكها متعدياً وهل للمالك أن يرجع على المرتهن ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه لأنه أخذها على وجه الأمانة (والثاني) يرجع عليه لأنه أخذها من يد ضامنة .

وإذا قلنا : يرجع على المرتهن ، فهل للمرتهن أن يرجع بما ضمنه على الراهن ؟ قال أبو العباس بن سريج من أئمتنا : لا يرجع لأنه تلقى في يده فاستقر الضمان عليه ، وفيه وجه آخر . ولم يقل الشيخ أبو حامد في التعليق غيره أنه يرجع عليه ، لأن المرتهن أمين فلا يضمن بغير تعد ، فيكون تلف الرهن من ضمان الراهن ، فرجع بالقيمة عليه لأنه غره ، وإن بدأ المغصوب منه المرتهن أنه لا يرجع على الراهن رجع الراهن ها هنا على المرتهن . وقال في الأم : « ولو رهنه رهنأ على أنه إذا دفع الحق وقضاه أخذ الرهن ، وإن لم يقض له بدينه فالرهن والبيع فاسدان » وهذا صحيح . قال العمراني : أما الرهن فبطل لأنه مؤقت محل الدين ومن شأنه أن يكون مطلقاً ، وأما البيع فبطل لأنه معلق بزمان مستقبل فيكون هذا الرهن في يد المرتهن إلى أن يحل الحق غير مضمون عليه لأنه مقبوض عن رهن فاسد ، وحكم المقبوض في الضمان عن العقد الفاسد كالمقبوض عن العقد الصحيح ، فإن تلف الرهن لم يضمن وإذا حل الحق كان مضموناً على المرتهن لأنه مقبوض عن بيع فاسد فضمنه كالمقبوض عن بيع صحيح . فعلى هذا إذا تلف في يده لزمه ضمانه سواء فرط فيه أو لم يفرط .

قال المصنّف رحمه الله تعالى

باب اختلاف المتراهنين

﴿ إذا اختلف المتراهران فقال الراهن : ما رهنتك ، وقال المرتن : رهنتى فالقول قول الراهن مع يمينه لأن الأصل عدم العقد ﴾ .

(فصل) : ﴿ إذا اختلفا في عين الرهن فقال الراهن رهنتك العبد وقال المرتن بل رهنتى الثوب فالقول قول الراهن أنه لم يرهن الثوب فإذا حلف خرج الثوب عن أن يكون رهناً يمينه وخرج العبد عن أن يكون رهناً برد المرتن ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : (أولاً) إذا اختلف المتراهران ، فقال أحدهما للآخر : لقد رهنتى عيناً بدين لى عليك ، فقال الآخر : ما رهنتكها—ولم تكن ثم بينة ، فالقول قول من عليه الدين مع يمينه أنه ما رهنه ، لأن الأصل عند الرهن .

(ثانياً) اختلفا في عين الرهن فادعى المرتن أنه ارتن راديو . (مذيع) فقال الراهن : ما رهنتك هذا المذيع وإنما رهنتك مرناة (تلفزيون) حلف الراهن أنه ما رهنه الراديو وإنما رهنه التلفزيون . فخرج المذيع عن أن يكون رهناً يمين الراهن وخرج التلفزيون عن أن يكون رهناً بإنكار المرتن له .

(ثالثاً) اختلفا في قدر الرهن ، فقال المرتن : رهنتى هاتين الدراجتين بعشرة جنيهات فقال الراهن : بل رهنتك إحداها بعشرة .

(رابعاً) اختلفا في قدر الدين المرهون به فقال المرتن : رهنتى هذه السيارة بمائة لى عليك ، وقال الراهن : بل رهنتكها بخمسين ، فالقول في الثالث والرابع قول الراهن مع يمينه في كل من المثلين ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد رضى الله عنهما ، وقال مالك رضى الله عنه : القول قول من الظاهر معه ، فإن كانت الدراجة التى أقر الراهن رهنها تساوى عشرة أو دونها ويرهن مثلها بعشرة فالقول قول الراهن ، وإن كانت لا تساوى عشرة ولا يرهن مثلها فى العادة بعشرة فالقول قول المرتن وكذلك فى السيارة القول قول المرتن فى قدر الرهن إن كانت قيمة السيارة مائة ، وإن كانت قيمتها أكثر من مائة فالقول قول الراهن .

دليلنا قوله ﷺ : « البينة على من ادعى واليمين على المدعى عليه » وهذا الراهن منكرف فيها ، ولأنهما لو اختلفا فى أصل العقد لكان القول قول الراهن ، فكذلك إذا اختلفا فى قدر المعقود عليه . (خامساً) إن كان له عليه ألف مؤجلة وألف معجلة فرهنه سيارة بألف ثم اختلفا ، فقال المرتن : رهنتها بالألف الحالى ، وقال الراهن : بل رهنتكها بالألف المؤجل ، فالقول قول الراهن مع يمينه ، لما ذكرناه فى المسائل قبلها .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الرِّهْنِ فَقَالَ الرَّاهِنُ رَهْنُكَ هَذَا الْعَبْدُ وَقَالَ : بَلْ رَهْنُتَنِي هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرِّهْنِ إِلَّا فِيمَا أَقْرَبَهُ ، وَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ إِذَا اخْتَلَفَا فِي أَصْلِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ كَالزَّوْجِ فِي الطَّلَاقِ فَإِنَّ رَهْنَهُ أَرْضاً وَأَقْبَضَهُ وَوَجَدَ فِيهَا نَخْلًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَدَثٌ بَعْدَ الرِّهْنِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ فَقَالَ الرَّاهِنُ حَدَثَ بَعْدَ الرِّهْنِ فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الرِّهْنِ ، وَقَالَ الْمُرْتَهِنُ : بَلْ كَانَ قَبْلَ الرِّهْنِ وَرَهْنَتِيهِ مَعَ الْأَرْضِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ . وَقَالَ الْمَزْنَى : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُرْتَهِنِ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ وَهَذَا خَطَأٌ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي الْعَبْدَيْنِ .

وقوله : (إنه في يده) لا يصح لأن اليد إنما يقدم بها في الملك دون العقد ، ولهذا لو اختلفا في أصل العقد كان القول قول الراهن ، وإن كانت العين في يد المرتهن ، فإن رهن حمل شجرة تحمل حملين وحدث حمل آخر وقلنا : إنه يصح العقد فاختلفا في مقدار الحمل الأول ، فالقول قول الراهن . وقال المزني : القول قول المرتهن ، لأنه في يده ، وهذا لا يصح ، لأن الأصل أنه لم يدخل في العقد إلا ما أقر به ، وأما اليد فقد بينا أنه لا يرجع بها في العقد .

(الشرح) : الأحكام : إذا رهنه أرضاً ووجد فيها نخل أو شجر ، فقال المرتهن : كان هذا موجوداً وقت الرهن فهو داخل في الرهن ، وقال الراهن : بل حدث بعد الرهن فهو خارج من الرهن ، فإن كان ما قاله المرتهن غير ممكن كأن يكون النخل صغيراً وكان العقد من مدة لا تسمح بأن يكون النخل باقياً على صغره لحدائته مظهره ، فلا يجوز من ثم أن يكون النخل موجوداً وقت العقد فالقول قول الراهن من غير يمين ، لأنه لا يمكن صدق المرتهن ، وإن كان ما قاله الراهن غير ممكن ، كأن يكون لعقد الرهن مدة لا يمكن حدوث النخل بعدها لكبر النخل وقصر مدة العقد وما إلى ذلك فالقول قول المرتهن بلا يمين لأن ما يقوله الراهن مستحيل فلم يقبل قوله .

وإن كان يمكن صدق كل منهما كأن يكون احتمال وجود النخل مساوياً لاحتمال حدوثه بعد العقد ، قال الشافعي رضي الله عنه : فالقول قول الراهن مع يمينه . قال المزني قولاً ضعيفاً في المذهب : القول قول المرتهن ؛ لأنه في يده ، والمذهب الأول ، لأن المرتهن قد

اعترف للراهن بملك النخل ، وقد صار يدعى عليه عقد الرهن ، والراهن ينكر ذلك ، فكان القول قول الراهن ، كما لو ادعى عليه عقد الرهن في النخل منفرداً دون الأرض وأما اليد التي تعلل بها المرزئ فلا يرجح بها في دعوى العقد وإنما يرجح بها في دعوى الملك فإذا حلف الراهن نظرت فإن كان الرهن في القرض أو كان متطوعاً به في الثمن غير مشروط في البيع بقى الرهن في الأرض ولا كلام ، وإن كان الرهن مشروطاً في البيع فإن هذا الاختلاف يوجب التحالف وقد حلف الراهن وخرج الرهن عن الراهن ، فإن رضى المرتهن بذلك فلا كلام ، وإن لم يرض حلف المرتهن أن النخل كان داخلاً في الرهن ، وهل يفسخ البيع والرهن بنفس التحالف أو بالفسخ ؟ على الوجهين في التحالف ، فإن قلنا : لا يفسخ فتطوع الراهن بتسليم النخل رهناً فليس للمرتهن فسخ البيع .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن اختلفا في قدر الدين فقال الراهن : رهنتك هذا العبد بألف وقال المرتهن : بل رهنتيه بألفين فالقول قول الراهن ، لأن الأصل عدم الألف فإن قال : رهنته بألف وزادني ألفاً آخر على أن يكون رهناً بالألفين ، وقال المرتهن : بل رهنتي بالألفين ، وقلنا : لا تجوز الزيادة في الدين في رهن واحد ففيه وجهان (أحدهما) أن القول قول الراهن لأنهما لو اختلفا في أصل العقد كان القول قوله فكذلك إذا اختلفا في صفته ، (والثاني) أن القول قول المرتهن ، لأنهما اتفقا على صحة الرهن والدين ، والراهن يدعى أن ذلك كان في عقد آخر ، والأصل عدمه ، فكان القول قول المرتهن فإن بعث عبده مع رجل ليرهنه عند رجل بمال ففعل ، ثم اختلف الراهن والمرتهن فقال الراهن : أذنت له في الرهن بعشرة ، وقال المرتهن : بل بعشرين نظرت ، فإن صدق الرسول الراهن حلف الرسول أنه ما رهن إلا بعشرة ، ولا يمين على الراهن ، لأنه لم يعقد العقد ، وإن صدق الرسول المرتهن فالقول قول الراهن مع يمينه ، فإذا حلف بقى الرهن على عشرة ، وعلى الرسول عشرة ، لأنه أقر بقبضها ﴾ .

(الشرح) : إذا اختلفا فقال الراهن : رهنتك شيئاً بمائة يعقد ثم زدتنى مائة أخرى فعقدت الرهن بها على هذا الشيء قبل فسخ العقد ، إذا حدث هذا وقلنا : لا يصح

ذلك ، وقال المرتين : بل ارتبته منه بالمائتين بعقد واحد ففيه وجهان .
 (أحدهما) القول قول الراهن مع يمينه ، لأنهما لو اختلفا في أصل العقد لكان القول قوله ، فكذلك إذا اختلفا في صفته (والثاني) القول قول المرتين مع يمينه ، لأنهما اتفقا على عقد الرهن ، والراهن يدعى معنى يقتضى بطلانه ، والأصل عدم ما يبطله .
 (فرع) : إذا قال الرجل لغيره : هذه السيارة التي عندي هي لك رهنتها بألف لي عليك ، فقال له : هذه السيارة لي وديعة لي عندك ، وإنما رهنتك بألف على سيارة أخرى أحرقتها ، وأنا أستحق عليك قيمتها ، فالقول قول المقر مع يمينه ، أنه ما أحرق له سيارة ولا شيء له عليه من القيمة لأن الأصل براءة ذمته ، والقول قول المقر له مع يمينه أنه ما رهنه هذه السيارة ، وعليه الألف لأنه مقر بوجوبها .

(فرع) : قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : « إذا قال الرجل لغيره رهنتك عبدى هذا بألف درهم لك على ، فقال المرتين : بل رهنتيه أنا وزيداً بألفي درهم ألف درهم لي وألف درهم لزيد ، وادعى زيد بذلك ، فالقول قول الراهن أنه ما رهن زيداً شيئاً ، فإذا حلف كان العبد رهناً عند الذي أقر له به » قال الشيخ أبو حامد : وهذا لا يجيء على أصل الشافعي رحمه الله لأن المالك أقر للمرتين برهن جميع العبد ، وهو لا يدعى نصفه ، وإنما ادعى وقد حلف له المالك ، فيجب ألا يبقى عند المقر له إلا نصف العبد مرهوناً .

قال الشافعي رحمه الله : وأما إذا قال لغيره : رهنتك عبدى هذا بألف درهم لك على ، فقال المرتين : هذا الألف الذي أقررت أنه لي رهنتي به العبد هو لي ولزيد قبل ذلك لأنه إقرار في حق نفسه فقبل ، فيكون بينه وبين زيد . قال الشيخ أبو حامد : ولم يذكر الشافعي رحمه الله حكم الرهن هاهنا ، ولكن يكون العبد رهناً بالألف لأن المرتين اعترفا بالحق الذي أرهن به أنه له ولغيره فقبل إقراره في ذلك ، كما لو كان له ألف برهن ، فقال : هذا الألف لزيد ، كان له الألف بالرهن ، كذلك هذا مثله .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : قال في الأم : « إذا كان في يد رجل عبد لآخر فقال : رهنتيه بألف ، وقال السيد : بعته بألف حلف السيد أنه ما رهنه بألف ، لأن الأصل عدم الرهن ، ويحلف الذي في يده العبد أنه ما اشتراه ، لأن الأصل عدم الشراء ، ويأخذ

السيد عبده ، فإن قال السيد : رهنه بألف قبضتها منك قرضاً ، وقال الذى فى يده العبد : بل بعته بألف قبضتها منى ثمناً ، حلف كل واحد منهما على نفى ما ادعى عليه ، لأن الأصل عدم العقد ، وعلى السيد الألف لأنه مقر بوجوبها ، فإن قال الذى فى يده العبد : بعته بألف ، وقال السيد : بل رهنه بألف حلف السيد أنه ما باعه ، فإذا حلف خرج العبد من يد من هو فى يده لأن البيع قد زال والسيد معترف بأنه رهن ، والمرتهن ينكر ، ومتى أنكر المرتهن الرهن زال الرهن ﴿ ١ 》 .

(الشرح) : ذكر الشافعى رحمه الله فى باب الرسالة من الأم أربع مسائل : (الأولى) إذا دفع لرجل ثوباً ، وأرسله لرهنه له بحق عند رجل فرهنه ، ثم اختلف الراهن والمرتهن ، فقال المرتهن : جاءنى برسالتك فى أن أسلفك عشرين فأعطيته إياها فكذبه الرسول ، فالقول قول الرسول والمرسل ، ولا أنظر إلى قيمة الرهن . قال العمرانى : فيحلف الرسول أنه ما رهنه إلا بعشرة ولا يمين على المرسل لأن الرسول هو الذى باشر العقد . قال ابن الصباغ : وعندى أن المرتهن إذا ادعى مع المرسل أنه أذن له فى ذلك وقبض منه عشرين بإذنه أن له أن يحلفه ، لأن المرسل لو أقر بذلك لزمه ما قاله ، فإذا أنكره حلف له .

(الثانية) ولو صدقه الرسول فقال : قد قبضت منك عشرين ودفعتها إلى المرسل ، وكذبه المرسل ، كان القول قول المرسل مع يمينه ما أمره إلا بعشرة ولا دفع إليه إلا هى ، وكان الرهن بعشرة ، وكان الرسول ضامناً للعشرة التى أقر بقبضها مع العشرة التى أقر بها المرسل — بكسر السين — بقبضها . قال ابن الصباغ : وعندى أن المرتهن إذا صدق الرسول أن الراهن أذن له فى ذلك لم يكن له الرجوع على الرسول لأنه يقر أن الذى ظلمه هو المرسل .

(الثالثة) قال الشافعى : ولو دفع إليه ثوباً فرهنه عند رجل ، وقال الرسول : أمرتنى برهن الثوب عند فلان بعشرة فرهنته ، وقال المرسل : أمرتك أن تستسلف من فلان عشرة بغير رهن ولم أذن لك فى رهن الثوب ، فالقول قول صاحب الثوب والعشرة حالة عليه . ولو كانت المسألة بحالها فقال : أمرتك بأخذ عشرة سلفاً فى عبدى فلان ، وقال الرسول : بل فى ثوبك هذا أو عبدك هذا العبد غير الذى أقر به الأمر ، فالقول قول الأمر والعشرة حالة عليه . ويسوق العمرانى فى البيان المسألة بصورة أخرى فيقول : إذا دفع إليه ثوباً وعبداً وأمره

أن يرهن أحدهما عند رجل بشيء يأخذه له منه فرهن الرسول العبد ثم قال المرسل : إنما أذنت له في رهن الثوب ، وأما العبد فوديعة ، وقال الرسول أو المرتهن : إنما أذنت له في رهن العبد . حلف المرسل أنه ما أذن له في رهن العبد ، وخرج العبد عن الرهن يمينه ، وخرج الثوب عن الرهن لأنه لم يرهن .

(الرابعة) إذا قال المرسل : أمرتك برهن الثوب ونهيتك عن رهن العبد ، وأقام على ذلك بينة ، وأقام الرسول بينة أذن له في رهن العبد فيصح ، وإذا احتمل هذا وهذا فقد وجد من الرسول عقد الرهن على العبد ، والظاهر أنه عقد صحيح ، فلا يحكم بطلانه لأمر محتمل .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ اتَّفَقَ عَلَى رَهْنِ عَيْنٍ ، ثُمَّ وَجَدْتَ الْعَيْنَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، فَقَالَ الرَّاهِنُ قَبْضَتَهُ بغيرِ إِذْنٍ ، وَقَالَ الْمُرْتَهِنُ بَلْ قَبْضَتُهُ بِإِذْنِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ ، وَلِأَنَّهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَالْعَيْنُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الرَّاهِنِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْإِذْنِ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْإِذْنِ فَقَالَ الرَّاهِنُ رَجَعْتُ فِي الْإِذْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَقَالَ الْمُرْتَهِنُ : لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى قَبْضْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُرْتَهِنِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْإِذْنِ وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْإِذْنِ وَاخْتَلَفَا فِي الْقَبْضِ فَقَالَ الرَّاهِنُ : لَمْ تَقْبِضْ ، وَقَالَ الْمُرْتَهِنُ : بَلْ قَبْضْتُ فَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ فِي يَدِ الرَّاهِنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ ، وَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ أَذِنَ فِي قَبْضِهِ وَالْعَيْنُ فِي يَدِهِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَبْضُهُ بِحَقِّ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وَإِنْ قَالَ رَهْنَتْهُ وَأَقْبَضْتَهُ ثُمَّ رَجَعَ ، وَقَالَ : مَا كُنْتُ أَقْبِضْتُهُ حَلْفُوهُ أَنَّهُ قَبْضُ ، فَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ يَحْلِفُ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : إِنْ قَالَ وَكَيْلِي أَقْبِضْهُ وَبَانَ لِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَقْبِضْهُ حَلْفُ ، وَعَلَيْهِ تَأْوِيلُ النَّصِّ ، وَإِنْ قَالَ : أَنَا أَقْبِضْتُهُ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَحْلِفْ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ الْمُتَقَدِّمَ يَكْذِبُهُ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ خَيْرَانَ وَعَامَّةُ أَصْحَابِنَا : إِنَّهُ يَحْلِفُ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ صَدَقُهُ بِأَنْ يَكُونَ قَدْ وَعَدَهُ بِالْقَبْضِ فَأَقْرَبُ بِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْضُ ۞ .

(الشرح) : إذا كان في يد رجل شيء لغيره فقال من بيده الشيء للمالك : رهنتني هذا بألف هي لي عليك قرضاً . وقال المالك : بل بعته بألف هي لي عليك ثمتا ، حلف المالك أنه ما رهنه هذا الشيء ، لأن الأصل عدم الرهن ، ويحلف من بيده الشيء أنه

ما اشتراه ، لأن الأصل عدم الشراء ، وبطل العقدان ويسقط المالان ويرد الشيء إلى صاحبه ، فإن قال من بيده الشيء رهنته بألف أقبضتكها ، وقال المالك : بل رهنتك بألف لم أقبضها — فالقول قول المالك مع يمينه — لأن الأصل عدم القبض .

قال العمراني في البيان : وإن قال من بيده العبد (إن كان الرهن عبداً) بعته بألف وقال السيد : رهنتك بألف . حلف السيد أنه ما باعه العبد ، فإذا حلف خرج العبد من يد من هو بيده لأن المبيع زال يمين السيد . وبطل الرهن ، لأن المالك يقر له به والمرتهن ينكره ، ومتى أنكر المرتهن الرهن زال الرهن ثم قال : قال الشيخ أبو إسحاق هنا في المذهب ، والمحامي في المجموع : فإن قال السيد : رهنتك بألف قبضتها مني ثمناً حلف كل واحد منهما على نفى ما ادعى عليه لأن الأصل عدم العقد ، وعلى السيد الألف لأنه مقرر بوجوبها قلت : والذي يقتضي القياس عندى أنه لا يمين على الذي بيده العبد لأنه ما ارتهن العبد لما ذكرناه في المسألة قبلها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : **﴿ وإن رهن عصيراً أو أقبضه ، ثم وجده خمرًا في يد المرتهن فقال : أقبضتيه وهو خمر ، فلي الخيار في فسخ البيع ، وقال الراهن : بل أقبضتك وهو عصير فصار في يدك خمرًا ، فلا خيار لك ، ففيه قولان . ﴾** (أحدهما) أن القول قول المرتهن ، وهو اختيار المزني ، لأن الراهن يدعى قبضاً صحيحاً ، والأصل عدمه ، (والثاني) أن القول قول الراهن ، وهو الصحيح ، لأنهما اتفقا على العقد والقبض ، واختلفا في صفة يجوز حدودها فكان القول قول من بنى الصفة ، كما لو اختلف البائع والمشتري في عيب بعد القبض وإن اختلفا في العقد فقال المرتهن : رهنتيه وهو خمر . وقال الراهن : بل رهنتك وهو عصير ، فصار عندك خمرًا فقد اختلف أصحابنا فيه ، فقال أكثرهم : هي على قولين .

وقال أبو علي ابن أبي هريرة : القول قول المرتهن قولاً واحداً ، لأنه ينكر العقد والأصل عدمه فإن رهن عبداً فأقبضه في مخمل أو ملفوفاً في ثوب ووجد ميتاً ، فقال المرتهن : أقبضتيه وهو ميت ، فلي الخيار في فسخ البيع ، وقال الراهن : أقبضتك حياً ثم مات عندك فلا خيار لك ، ففيه طريقان ، (أحدهما) وهو الصحيح : أنه على القولين

كالعصير (والثاني) وهو قول أبى على الطبرى أن القول قول المرتهن ، لأن هذا اختلاف فى أصل القبض لأن الميت لا يصح قبضه ، لأنه لا يقبض إلا ظاهراً ، بخلاف العصير ، فإنه يقبض فى الظرف ، والظاهر منه الصحة .

(الشرح) : الأحكام : إذا باعه شيئاً بشرط أن يرهنه عصيراً فرهه العصير ، وقبض المرتهن فوجد خمرأ . فقال المرتهن : أقبضتني خمرأ فلى الخيار فى فسخ البيع ، وقال الراهن : بل صار خمرأ بعد أن أخذته فى يدك فلا خيار لك ، ففيه قولان ، (أحدهما) : أن القول قول المرتهن مع يمينه ، وهو قول أبى حنيفة والمزنى لأن الراهن يدعى قبضا صحيحا والأصل عدمه ، (والثاني) : أن القول قول الراهن وهو الصحيح لأنهما قد اتفقا على العقد والتسليم ، واختلفا فى تغير صفته ، والأصل عدم التغير ، وبقاء صفته كما لو باعه شيئاً وقبضه فوجد به عيب فى يد المشتري يمكن حلوته بيده ، فإن القول قول البائع ، وإن قال المرتهن : رهنتني وهو خمر ، وقال الراهن : رهنتكه وهو عصير ، وقبضته عصيراً وإنما صار خمرأ فى يدك ، فاختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو على ابن أبى هريرة : القول قول المرتهن قولاً واحداً ، لأنه ينكر أصل العقد ، وقال عامة أصحابنا : هى على قولين كالبنى قبلها وهو المنصوص فى مختصر المزنى والله تعالى أعلم .

(قروع) : إذا رهنه عيناً فوجدت فى يد المرتهن ، فقال المرتهن : قبضتها بإذنك رهناً ، وقال الراهن : لم آذن لك بقبضها ، وإنما غصبتيها أو أجزتها منك ، فقبضتها على الإجارة . فالقول قول الراهن مع يمينه ، لأن الأصل عدم الإذن ، وإن اتفقا على الرهن والإذن والقبض ، ولكن قال الراهن : رجعت فى الإذن قبل أن يقبض ، وقال المرتهن : لم ترجع ، ولم تقم بينة على الرجوع فالقول قول المرتهن مع يمينه أنه ما يعلم أنه رجع ، لأن الأصل عدم الرجوع .

وإن اتفقا على الرهن والإذن ، واختلفا فى القبض ، فقال الراهن : لم تقبض وقال المرتهن : بل قبضت قال الشافعى فى موضع : القول قول المرتهن ، وقال فى موضع : القول قول الراهن قال أصحابنا : ليست على قولين وإنما هى على حالين فإن كانت العين فى يد الراهن فالقول قول الراهن لأن الأصل عدم القبض والذي يقتضى المذهب عندى أن يحلف أنه ما يعلم أنه قبض ، لا يحلف على نفى فعل غيره ، وإن كانت العين فى يد المرتهن حلف أنه قبض ، لأن الظاهر أنه يقبض بحق .

(فرع) : وإن أقر أنه رهن عند غيره عينا وأقبضه إياها ثم قال الراهن ، لم يكن قبضها ، وأراد منعه من القبض لم يقبل رجوعه عن إقراره بالقبض ، لأن إقراره لازم ، فإن قال الراهن للمرتن : أحلف أنك قبضتها . قال الشافعي رضي الله عنه : أحلفته . قال في البيان : واختلف أصحابنا فيه فقال أبو إسحاق : إن كان المرهون غائباً فقال : أقررت بالقبض لأن وكيلي أخبرني أنه أقبضه ثم بان لي أنه لم يقبضه أحلف المرتن لأنه لا يكذب لنفسه ، وإنما يدعى أمراً محتملاً . فأما إذا كان الرهن حاضراً أو أقر أنه أقبضه بنفسه ثم رجع . وقال : لم يقبض لم تسمع دعواه ، ولم يحلف المرتن لأنه يكذب نفسه .

وقال أبو علي بن خيران وعامة أصحابنا : ويحلف المرتن بكل حال وهو ظاهر نص الشافعي رضي الله عنه ، أما مع غيبة الرهن فلما ذكر الشيخ أبو إسحاق مع حضوره فلائنه قد يستتيب غيره بالإقباض ، فيخبره بأن المرتن قد قبض ، ثم يبين له أنه خان في إخباره ، وأيضاً فإنه قد يعده بالإقباض ويقر له به قبل فعله ، فكانت دعواه محتملة . قالوا : وهكذا لو أن رجلاً أقر بأنه أقبض من رجل ألفاً ثم قال بعد ذلك : لم أقبضها ، وإنما وعدني أن يقرضني فأقررت به ثم لم يفعل استحلف المقرض ، لأنه لا يكذب نفسه ، فأما إذا شهد شاهدان بأنه رهنته عبده وأقبضه ثم ادعى أنه لم يقبضه ، وطلب يمين المرتن لم تسمع دعواه ، ولم يحلف المقر له ، لأن في ذلك قدحاً في البينة اهـ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن كان لرجل عبد ، وعليه ألفان لرجلين لكل واحد منهما ألف فادعى كل واحد منهما أنه رهن العبد عنده بدينه ، والعبد في يد الراهن أو في يد العدل نظرت ، فإن كذبهما فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الرهن ، وإن صدقهما وادعى الجهل بالسابق منهما فالقول قوله مع يمينه ، فإذا حلف فسخ الرهن على المنصوص لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر فبطل ، كما لو زوج امرأة وليان من رجلين ، وجهل السابق منهما . ومن أصحابنا من قال : يجعل بينهما نصفين ، لأنه يجوز أن يكون مرهوناً عندهما بخلاف الزوجة ، وإن صدق أحدهما وكذب الآخر أو صدقهما وعين السابق منهما ، فالرهن للمصدق ، وهل يحلف للآخر ؟ فيه قولان ، (أحدهما) يحلف (والثاني) لا يحلف بناء على القولين فيمن أقر بدار لزيد ، ثم أقر بها لعمرو ،

فهل يغرم لعمرو شيئاً أم لا ؟ فيه قولان . فإن قلنا : لا يغرم لم يحلف ، لأنه إن نكل لم يغرم فلا فائدة في عرض اليمين ، وإن قلنا : يغرم حلف لأنه ربما نكل فيغرم الثاني قيمته ، فإن قلنا لا يحلف فلا كلام ، وإن قلنا يحلف نظرت ، فإن حلف انصرف الآخر ، وإن نكل عرضت اليمين على الثاني ، فإن نكل انصرف ، وإن حلف بنينا على القولين في يمين المدعى مع نكول المدعى عليه . فإن قلنا : إنها كالبينة نزع العبد وسلم إلى الثاني ، وإن قلنا : إنه كالإقرار ، ففيه ثلاثة أوجه ، (أحدها) إنه يفسخ لأنه أقر لهما وجهل السابق منهما ، (والثاني) يجعل بينهما لأنهما استويا ، ويجوز أن يكون مرهونا عندهما فجعل بينهما ، (والثالث) : يقر الرهن في يد المصدق ويغرم للآخر قيمته ، ليكون رهنا عنده ، لأنه جعل كأنه أقر بأنه حال بينه وبين الرهن فلزمه ضمانه ، وإن كان العبد في يد أحد المرتين نظرت ، فإن كان في يد المقر له أقر في يده ، لأنه اجتمع له اليد والإقرار ؟ وهل يحلف للثاني ؟ على القولين ، فإن كان في يد الذي لم يقر له فقد حصل لأحدهما اليد وللآخر الإقرار ، وفيه قولان . (أحدهما) يقدم الإقرار لأنه يخبر عن أمر باطن ، (والثاني) يقدم اليد وهو قول المزني ، لأن الظاهر معه ، والأول أظهر ، لأن اليد إنما تدل على الملك لا على العقد ؛ وإن كان في يدهما فللمقر له الإقرار ، واليد على النصف ، وفي النصف الآخر له الإقرار ، وللآخر يد ، وفيه قولان . (أحدهما) : يقدم الإقرار فيصير الجميع رهنا عند المقر له ، (والثاني) يقدم اليد فيكون الرهن بينهما نصفين .

(فصل) : ﴿ وإن رهن عبداً وأقبضه ثم أقر أنه جنى قبل الرهن على رجل وصدقه المقر له ، وأنكر المرتين ففيه قولان (أحدهما) أن القول قول المرتين وهو اختيار المزني لأنه عقد إذا تم منع البيع فمنع الإقرار كالبيع (والثاني) أن القول قول الراهن ، لأنه أقر في ملكه بما لا يجزئ نفعاً إلى نفسه فقبل إقراره كما لو لم يكن مرهوناً ، ويخالف هذا إذا باعه لأن هناك زال ملكه عن العبد فلم يقبل إقراره عليه وهذا باق على ملكه فقبل إقراره عليه . فإن قلنا : إن القول قول الراهن فهل يحلف ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يحلف لأن اليمين إنما يعرض ليخاف فيرجع إن كان كاذباً والراهن لو رجع لم يقبل رجوعه ، فلا معنى لعرض اليمين ، ولأنه أقر في ملكه لغيره فلم يحلف عليه كالمرضى إذا أقر بدين (والثاني) يحلف لأنه يحتمل أن يكون كاذباً بأن واطأ المقر له ليسقط بالإقرار حق المرتين فحلف ، فإذا ثبت أنه رهنه وهو جان ففى رهن الجاني

قولان (أحدهما) أنه باطل (والثاني) أنه صحيح ، وقد بينا ذلك في أول الرهن ، فإن قلنا : إنه باطل وجب بيعه في أرض الجناية ؛ فإن استغرق الأرض قيمته بيع الجميع ، وإن لم يستغرق بيع منه بقدر الأرض . وفي الباقي وجهان .

(أحدهما) أنه مرهون لأنه إنما حكم بطلانه لحق الجنى عليه ، وقد زال ، (والثاني) أنه لا يكون مرهوناً لأننا حكمنا بطلان الرهن من أصله فلا يصير مرهوناً من غير عقد ، وإن قلنا : إنه صحيح فإن استغرق الأرض قيمته بيع الجميع ، وإن لم يستغرق بيع منه بقدر الأرض ويكون الباقي مرهوناً ، فإن اختار السيد أن يفديه على هذا القول فبكم يفديه ؟ فيه قولان (أحدهما) يفديه بأقل الأمرين من قيمته أو أرض الجناية (والثاني) يفديه بأرض الجناية بالغاً ما بلغ أو يسلم المبيع . فإن قلنا : إن القول قول المرتهن لم يقبل قوله من غير يمين ، لأنه لو رجع قبل رجوعه فحلف فإذا ثبت أنه غير جان فهل يغرم الراهن أرض الجناية ؟ فيه قولان بناء على القولين فيمن أقر بدار لزيد ثم أقر بها لعمرو . (أحدهما) يغرم لأنه منه بالرهن حق الجنى عليه . (والثاني) لا يغرم لأنه إن كان كاذباً فلا حق عليه ؛ وإن كان صادقاً وجب تسليم العبد ، فإن قلنا : إنه لا يغرم فرجع إليه تعلق الأرض برقبته كما لو أقر على رجل أنه أعتق عبده ثم ملك العبد فإنه يعتق عليه . وإن قلنا يغرم فبكم يغرم ؟ فيه طريقتان . من أصحابنا من قال : فيه قولان كالقسم قبله . ومنهم من قال : يغرم أقل الأمرين قولاً واحداً لأن القول الثاني إنما يحجى في الموضع الذي يمكن بيعه فيمتنع . وههنا لا يمكن بيعه فصار كجناية أم الولد ، وإن نكل المرتهن عن اليمين فعلى من ترد اليمين ؟ فيه طريقتان (أحدهما) ترد على الراهن وإن نكل ؛ فهل ترد على الجنى عليه ؟ فيه قولان كما قلنا في غرماء الميت .

ومن أصحابنا من قال : ترد اليمين على الجنى عليه أولاً ، فإن نكل فهل ترد على الراهن ؟ على قولين لأن الجنى عليه يشب الحق لنفسه وغرماء الميت يثبتون الحق للميت .

(الشرح) : الأحكام : في هذين الفصلين وإن كان المثل فيها بالعبد ، وكان المثل لا يقتضيه ولا يسوغه عصرنا ، لما قام عليه الإجماع البشري من تحرير الرقاب الآدمية ، وكان هذا من مقاصد الشريعة السمحة ، وأهدافها وغاياتها ، على ما سنبيته إن شاء الله تعالى في أبواب العتق ، فإنه يمكن أن ينطبق الحكم على نحو شيء آخر يمتلك ويرتبه ويقع

عليه الخلاف احتمالا ، فنقول وبالله التوفيق :

إذا كان لرجلين على رجل مائتا دينار ، ولكل واحد منهما مائة وله سيارة ، فادعى عليه كل واحد منهما أنه رهن عنده السيارة وأقبضه إياها ولا بينة لهما ، فإن كذبهما حلف لكل واحد منهما يمينا ، لأن الأصل عدم الرهن ، سواء كانت السيارة في أيديهما أو في يده لأن اليد لا ترجح بها في العقد ، وإن صدق أحدهما وكذب الآخر حكم بالرهن للمصدق وسواء كانت السيارة في يد المصدق أو المكذب ، وهل يحلف الراهن للمكذب ؟ فيه قولان بناء على من أقر بدار لزيد ثم أقر بها لعمرو ، هل يغرم لعمرو قيمتها ؟ فيه قولان فإن قلنا : يغرم حلف هاهنا لجواز أن يخاف اليمين فيقر للمكذب فيثبت له القيمة .

(فإن قلنا) لا يغرم لم يحلف ، لأنه لو أقر له بعد الإقرار الأول لم يحكم له بشيء فلا فائدة في تحليفه ، وإن أقر لهما بالرهن والتسليم فادعى كل واحد منهما أنه هو السابق بالرهن والتسليم رجع إلى الراهن ، فإن قال : لا أعلم السابق منكما بذلك فإن صدقاه أنه لا يعلم ولا بينة لهما ففيه وجهان (أحدهما) وهو المنصوص أن الرهن ينفسخ لأنهما قد استويا في ذلك ، والبيان من جهته قد تعذر ، فحكم بانفساخ العقدين كما تقول في المرأة إذا زوجها وليا لها من رجلين ، وتعذر معرفة السابق منهما (والثاني) يقسم بينهما لأنه يمكن قسمته بينهما ، ويمكن أن يكون رهن عند كل واحد منهما نصفه .

وإن كذباها وقال : بل نعلم السابق من العقدين والتسليم فيه فالقول قول الراهن مع يمينه لأن الأصل عدم العلم ، قال الشيخ أبو حامد : فيحلف لكل منهما يمينا أنه لا يعلم أنه السابق ، فإذا أحلف لهما كانت على وجهين سبق ذكرهما ، حيث قلنا : المنصوص أنه ينفسخ العقدان . والوجه الثاني يقسم بينهما . وإن نكل عن اليمين — أى خاف منها وامتنع من أدائها — عرضنا اليمين عليهما فإن حلف كل واحد منهما أن الراهن يعلم أنه السابق . قال ابن الصباغ : كانت على الوجهين الأولين . المنصوص أن الرهين ينفسخان . والثاني : يقسم بينهما ، وإن حلف أجدهما ونكل الآخر حكم بالرهن للحالف دون الآخر .

وإن اعترف الراهن أنه يعلم السابق منهما . وقال هذا هو السابق — لم يخل إما أن يكون الرهن في يد الراهن أو في يد أجنبي ، أو في يد المقر له بالسبق حكم بالرهن للمقر له لأنه اجتمع له اليد والإقرار ، وهل يحلف الراهن للآخر ؟ فيه قولان . وحكماهما الشيخ أبو

حامد وجهين : المنصوص أنه لا يحلف له لأنه ربما خاف من اليمين وأقر للثاني لم ينزع الرهن ، فتؤخذ منه القيمة فيكون رهناً مكانه . فإذا قلنا : لا يمين عليه فلا كلام ؛ وإن قلنا : عليه اليمين نظرت ، فإن حلف للثاني انصرف ، وإن أقر للثاني أنه رهنه أولاً وأقبضه وخاف من اليمين رفضنا هذا الإقرار في حق المقر له أولاً بانتزاع الرهن منه ، ولكن يؤخذ من المقر قيمة الرهن وتجعل رهناً عند المقر له الثاني ، لأنه حال بينه وبينه بإقراره المتقدم . قال في البيان : وإن نكل عن اليمين ردت على الثاني ، وإن لم يحلف قلنا له : اذهب فلا حق لك ؛ وإن حلف ، فإن قلنا : إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كالبينة انتزع الرهن من الأول وسلم إلى الثاني .

قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : إلا أن أصحابنا لم يفرعوا على هذا القول وهذا يدل على ضعفه . قال العمراني : وإن قلنا : إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كالإقرار فذكر الشيخ أبو إسحاق في المذهب في هذا ثلاثة أوجه (أحدها) ولم يذكر في التعليق والشامل غيره ، أن الرهن لا ينزع من يد الأول ، ويلزم المقر أن يدفع قيمته إلى المقر له الثاني ليكون رهناً عنده لأنه حال بينه وبينه بإقراره الأول . (والثاني) يجعل بينهما لأنهما استويا في الإقرار ؛ ويجوز أن يكون مرهوناً عنده منهما (والثالث) يفسخ الرهنان لأنه أقر لهما وجهل السابق منهما ، وإن كان الرهن في يد الذي لم يقر له ، فقد حصل لأحدهما الإقرار وللآخر اليد ، وفيه قولان (أحدهما) أن صاحب اليد أولى ، فيكون القول قوله مع يمينه أنه السابق كما لو قال « بعت هذا العبد من أحدهما » وكان في يد أحدهما فالقول قوله مع يمينه (والثاني) أن القول قول الراهن أن الآخر هو السابق ، لأنه إذا اعترف أن السابق هو الآخر فهو يقر أنه لم يرهن من يده شيئاً ، ومن يده يدعى ذلك ، كما لو ادعى عليه أنه رهنه .

فإذا قلنا بهذا فهل يحلف الراهن لمن يده ؟ على القولين فيمن أقر لزيد بدار ثم أقر بها لعمرو على سبق ، وإن كان الرهن في يد المرتين فقد اجتمع لأحدهما اليد والإقرار في النصف ، فيكون أحق به ، وهل يحلف للآخر عليه ؟ على القولين وأما النصف الذي في يد الآخر فهل اليد أقوى أم الإقرار ؟ على القولين الأولين ، فإن قلنا : إن اليد أقوى حلف من هو يده عليه وكان رهناً بينهما ، وهل يحلف لمن يقر له على النصف الذي بيد المقر له ؟ على القولين . (فإن قلنا) الإقرار أولى انتزع الرهن فجعل رهناً للمقر له . وهل يحلف

للاّخر على جميعه ؟ على القولين فيمن أقر بدار لزيد ، ثم أقر بها لعمره ، والمنصوص أنه لا يحلف .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : وإن أعتق الراهن العبد المرهون ثم اختلفا فقال الراهن : أعتقه بإذنتك ، وأنكر المرتهن الإذن فالقول قوله لأن الأصل عدم الإذن ، فإن نكل عن اليمين حلف الراهن وإن نكل الراهن فهل ترد على العبد ؟ فيه طريقان .

(أحدهما) : أنه على قولين بناء على رد اليمين على غرماء الميت . قال في الجديد : لا ترد لأنه غير المترهين فلا ترد عليه اليمين ، وقال في القديم : ترد لأنه يثبت لنفسه حقاً باليمين ومن أصحابنا من قال : ترد اليمين على العبد قولاً واحداً لأن العبد يثبت باليمين حقاً لنفسه وهو العتق خلاف غرماء الميت .

(فصل) : ﴿ وإن كان المرهون جارية فادعى الراهن أنه وطئها بإذن المرتهن ، فأبت بولد لمدة الحمل وصدقه المرتهن ، ثبت نسب الولد وصارت الجارية أم ولد وإن اختلفا في الإذن أو في الولد أو في مدة الحمل فأنكر المرتهن شيئاً من ذلك فالقول قوله ، لأن الأصل في هذه الأشياء عدم ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا أعتق الراهن العبد المرهون — فإن قلنا : إنه ليس للراهن عتق الرهن وهو أحد الأقوال الثلاثة للشافعي رضي الله عنه — فإنه يؤخذ إن كان له مال بقيمة المعتق فيكون رهناً وينفذ العتق موسراً كان أو معسراً وبه قال الحسن بن صالح وشريك بن عبد الله وأصحاب الرأي وهو نص أحمد بن حنبل . وإن قلنا : إن عتقه يسقط حق المرتهن من الوثيقة من عين الرهن ويدلها قضينا بألا ينفذ العتق لما فيه من الإضرار بالمرتهن ، ولأنه عتق يبطل حق غير المالك فننفذ من الموسردون المعسر كعتق شرك له من عبد ، وقال عطاء وعثمان البتي وأبو ثور : لا ينفذ عتق الراهن موسراً كان أو معسراً وهو القول الثالث للشافعي لأنه معنى يبطل حد الوثيقة من الرهن فلم ينفذ كالبيع . وقال أبو حنيفة : يستسعى العبد في قيمته إن كان المعتق معسراً ، وعن أحمد رواية أخرى : لا ينفذ عتق المعسر نقلها عنه الشريف أبو جعفر وهو قول مالك .

فإن أعتقه بإذن المرتهن فلا نعلم خلافاً في نفوذ عتقه لأن المنع كان لحق المرتهن وقد أذن

فيسقط حقه من الوثيقة موسراً كان العتق أو معسراً ، فإن رجع عن الإذن قبل العتق كان كمن لم يأذن ، وإن لم يعلم الراهن برجوعه فأعتق فقيه وجهان بناء على عزل الوكيل بدون علمه ، وإن رجع بعد العتق لم ينفذ رجوعه والقول قول المرتهن مع يمينه ، ولأن الأصل عدم الإذن .

(فرع) : إذا اختلف الراهن وورثة المرتهن فالحق قول ورثة المرتهن أيضاً إلا أن أيمانهم على نفى العلم لأنها على فعل الغير ، وإن اختلف المرتهن وورثة الراهن فالحق قول المرتهن مع يمينه ، وإن لم يحلف قضى عليه بالنكول .

(فرع) : إذا كان المهرن جارية ، فأولدها الراهن بإذن المرتهن خرجت من الرهن ولا شيء للمرتهن وإن لم تحبل فهي رهن بحالها فإن إقيل : إنما أذن في الوطاء ولم يأذن في الإحبال قلنا : الوطاء هو المفضى إلى الإحبال ولا يقف ذلك على اختياره ، فالإذن في سببه إذن فيه ، وإن اختلفا في الإذن فالحق قول المرتهن .

وإن أقر المرتهن بالإذن وأنكر كون الولد من الوطاء المأذون فيه أو قال : هو من زوج أو زنا فالحق قول الراهن بأربعة شروط ١ — أن يعترف المرتهن بالإذن ٢ — أن يعترف بالوطء ٣ — أن يعترف بالولادة ٤ — أن يعترف بمضى مدة بعد الوطاء يمكن أن تلد فيها فحينئذ لا يلتفت إلى إنكازه ويكون القول قول الراهن بغير يمين لأننا لم نلحقه به بدعواه بل بالشرع ، فإن أنكر شرطاً من هذه الشروط فقال : لم آذن أو قال : أذنت فما وطئت أو قال : لم تمض مدة تضع فيها الحمل منذ وطئت أو قال : ليس هذا ولدها ، وإنما إستعارته فالحق قوله ، لأن الأصل عدم ذلك كله وبقاء الوثيقة صحيحة حتى تقوم البينة ، وبهذا قال أحمد وأصحابه وأفاده ابن قدامة في المغنى .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَلْفٌ بَرَهْنٌ وَأَلْفٌ بَغِيرُ رَهْنٍ فَدَفَعَ إِلَيْهِ أَلْفًا ثُمَّ اِخْتَلَفَا نَظَرْتُ ، فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي اللَّفْظِ فَادْعَى الْمُرْتَهَنُ أَنَّهُ قَالَ : هِيَ عَنِ الْأَلْفِ الَّتِي لَا رَهْنَ بِهَا . وَقَالَ الرَّاهِنُ بَلْ قُلْتُ هِيَ عَنِ الْأَلْفِ الَّتِي بِهَا الرِّهْنُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ لِأَنَّهُ مِنْهُ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُرْتَهَنِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي صِفَةِ النِّقْلِ . وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي النِّبَةِ فَقَالَ الرَّاهِنُ : نَوَيْتُ أَنَّهَا عَنِ الْأَلْفِ الَّتِي بِهَا الرِّهْنُ . وَقَالَ الْمُرْتَهَنُ : بَلْ نَوَيْتُ أَنَّهَا عَنِ الْأَلْفِ

(فصل) : ﴿ وإن كان الرهن على يد عدل قد وكل في بيعه فاختلفا في النقد الذى يبيع به باعه بنقد البلد ، فإن كان في البلد نقدان متساويان باع بما هو أنفع للراهن لأنه ينفع الراهن ولا يضر المرتهن ، فوجب به البيع ؛ فإن كانا في النفع واحداً فإن كان أحدهما من جنس الدين باع به ، لأنه أقرب إلى المقصود ، وهو قضاء الدين ، فإن لم يكن واحد منها من جنس الدين باع أيهما شاء ، لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ثم يصرف الثمن في جنس الدين ﴾ .

(الشرح) : المرء إما أمين وإما ضامن فالمستودع أمين والمرتهن أمين وعامل القراض أمين وكل من كانت له يد على شيء إذا ضاعت أو تلفت بغير تقصير منه فهو أمين ، فإذا ادعى المرتهن هلاك الرهن كان القول قوله مع يمينه كالمودع سواء بسواء ، بخلاف ما إذا ادعى أنه ردها فإنه لم يسمع له ولم يقبل قوله ، لأن وضعه بالنسبة لعين الرهن كالمستأجر لامتلاكه منفعة الوثيقة بحقه .

(فرع) : إذا اختلفا في النقد الذى يبيع به من وكله الراهن في بيعه وكان نقد البلد الجنيه باعه بنقد البلد وهو الجنيه فإن كان في البلد نقدان متساويان باع بما هو أنفع للراهن والأحظ له مادام لا ضرر في ذلك على المرتهن فوجب تعيين البيع به ، فإن كانا في النفع لا فرق بينهما ولا تفاضل — فإن كان أحدهما من جنس الدين — باع به ؛ لأنه أقرب إلى المطلوب للمرتهن وهو حقه في قضائه ، فإن لم يكن أحد النقدين من جنس الدين فلا يتعين عليه واحد منهما وإنما كان له الخيار لعدم المزية لأحدهما على الآخر ثم يوجه ثمن الرهن في جنس الدين والله تعالى أعلم .

قَالَ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

باب التفليس

﴿ وإذا كان على رجل دين ، فإن كان مؤجلاً لم يجز مطالبته ، لأننا لو جاوزنا مطالبته سقطت فائدة التأجيل . فإن أراد سفرًا قبل مجلّ الدين ، لم يكن للغريم منعه ، ومن أصحابنا من قال : إن كان السفر مخوفًا كان له منعه ، لأنه لا يأمن أن يموت فيضيع دينه ، والصحيح هو الأول ، لأنه لا حق له عليه قبل محل الدين ، وجواز أن يموت لا يمنع من التصرف في نفسه قبل المحل ، كما يجوز في الحضر أن يهرب ثم لا يملك حبسه لجواز الحرب ، وإن قال : أقم لي كفيلاً بالمال لم يلزمه ، لأنه لم يحمل عليه الدين فلم يملك المطالبة بالكفيل ، كما لو لم يرد السفر ، وإن كان الدين حالاً نظرت ، فإن كان معسرًا لم يجز مطالبته لقوله تعالى ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ ولا يملك ملازمته لأن كل

دين لا يملك المطالبة به لم يملك الملازمة عليه كالدين المؤجل ، فإن كان يحسن صنعة فطلب الغريم أن يؤجر نفسه ليكسب ما يعطيه لم يجبر على ذلك لأنه إجبار على التكسب فلم يجز كالإجبار على التجارة ، وإن كان موسراً جازت مطالبته . لقوله تعالى ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ .

فدل على أنه إذا لم يكن ذا عسرة لم يجب إنظاره ؛ فإن لم يقضه ألزمه الحاكم ، فإن امتنع — فإن كان له مال ظاهر — باعه عليه لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « ألا أن الأسيغ أسيغ جهينه رضى من دينه أن يقال : سبق الحاج فأذن معرضاً فأصبح وقد نين به ، فمن له دين فليحضر ، فإنما بائعو ماله وقاسموه بين غرمائه » وإن كان له مال كتمه حبسه وعززه حتى يظهره ، فإن ادعى الإعسار نظرت ، فإن لم يعرف له قبل ذلك مال فالقول قوله مع يمينه . لأن الأصل عدم المال . فإن عرف له مال لم يقبل قوله ، لأنه معسر إلا بينة ، لأن الأصل بقاء المال ، فإن قال : غرمي يعلم أني معسر ، أو أن مالى تلك فخلقه حلف ، لأن ما يدعيه محتمل ، فإن أراد أن يقيم البينة على هلاك المال قبل فيه شهادة عدلين .

فإن أراد أن يقيم البينة على الإعسار لم يقبل إلا بشهادة عدلين من أهل الخبرة والمعرفة بحاله ، لأن الهلاك يدركه كل أحد والإعسار لا يعلمه إلا من يخبر باطنه ، فإن أقام البينة على الإعسار وادعى الغريم أن له مالا باطنا فطلب اليمين عليه ، ففيه قولان (أحدهما) لا يحلف ، لأنه أقام البينة على ما ادعاه فلا يحلف ، كما لو ادعى ملكاً وأقام عليه البينة (والثاني) يحلف لأن المال الباطن يجوز خفاؤه على الشاهدين ، فجاز عرض اليمين فيه عند الطلب ، كما لو أقام عليه البينة بالدين وادعى أنه أبرأه منه ، وإن وجد في يده مال فادعى أنه لغيره نظرت ، فإن كذبه المقر له بيع في الدين لأن الظاهر أنه له ، وإن صدقه سلم إليه . فإن قال الغريم : أحلفوه لي أنه صادق في إقراره ففيه وجهان (أحدهما) يحلف لأنه يحتمل أن يكون كاذباً في إقراره (والثاني) لا يحلف وهو الصحيح ، لأن اليمين تعرض للخفاف فيرجع عن الإقرار ، ولو رجع عن الإقرار لم يقبل رجوعه فلا معنى لعرض اليمين ﴿ .

(الشرح) : خبر عمر رضى الله عنه رواه مالك في الموطأ والدارقطني وابن أبي شيبة والبيهقي وعبد الرزاق بألفاظ سنورها .

أما لغات الفصل : فإن الفلاس مأخوذ من الفلوس وهو أخس مال الرجل ، لأن أقل صنوف النقود هو الفلاس وهو عند إخواننا أهل العراق والشام ويساوى مليماً عند أهل مصر والسودان والهلالة عند إخواننا أهل الحجاز ونجد ، والبقشة عند إخواننا أهل اليمن ، وقد دخل لفظ الفلاس في لغات أهل أربابا بلهجتهم ، فقالوا : اليس والبيزا : قال في المصباح : وبعضهم يقول : أفلس

الرجل أى صار ذار فلوس بعد أن كان ذا دراهم فهو مفلس ؛ والجمع مفاليس ، الانتقال من حالة اليسر إلى حالة العسر ، وفلسه القاضي تفليسا نادى عليه وشهره بين الناس بأنه صار مفلسا ، والفلس الذى يتعامل به جمعه فى القلة أفلس وفى الكثرة فلوس . ومن هنا كان المفلس هو الذى يملك مالا تافها ، وقد ورد فى الحديث هو الذى لا مال له ، فقد أخرج مسلم أن الرسول ﷺ قال « أتدرون من المفلس ؟ قالوا : يا رسول الله المفلس فىنا من لا درهم له ولا متاع ، قال : ليس ذلك المفلس . ولكن المفلس من يأتى يوم القيامة بخسرات أمثال الجبال ، ويأتى وقد ظلم هذا ولطم هذا وأخذ من عرض هذا ، فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن بقي عليه شيء أخذ من سيئاتهم فرد عليه ثم صك له صك إلى النار » فقولهم ذلك إخبار عن حقيقة المفلس والرسول ﷺ لم يرد نفى الحقيقة . بل أراد أن فلس الآخرة أشد وأعظم بحيث يصير مفلس الدنيا بالنسبة إليه كالغنى ، وذلك نحو قوله ﷺ « ليس الشديد بالصرعة ولكن الشديد الذى يغلب نفسه عند الغضب » وقوله ﷺ « ليس الغنى عن كثرة العرض ، ولكن الغنى غنى النفس » وقوله « ليس السابق من سبق بغيره . وإنما السابق من غفر له » وقول الشاعر :

ليس من مات فاستراح يميت إنما الميت ميت الأحياء

وسموه مفلساً لأن ماله مستحق . وفى اصطلاح الفقهاء : من دينه أكثر من ماله وخرجه أكثر من دخله . الصرف فى جهة دينه فكأنه معدوم . وقوله الأسيف تصغير أسفع والأثنى سفعاء . والسفعة سواد مشرب بحمرة . وقال الشيخ ابن حجر فى تحفته : التفليس هو لغة النداء على المدين الآتى وشهره بصفة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التى هى أخس الأموال ، وشرعاً حجر الحاكم على المدين بشروطه .

أما أحكام الفصل : إذا كان على الرجل دين فلا يخلو إما أن يكون حالا أو مؤجلا . فإن كان حالا فإن كان معسراً لم تجز مطالبته لقوله تعالى : ﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾ ولا يجوز لغريمه ملازمته وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة : ليس للغريم مطالبته ولكن له ملازمته فيسير معه حيث سار ويجلس معه حيث جلس إلا أنه لا يمنعه من الاكتساب . وإذا رجع إلى داره فإن أذن لغريمه بالدخول معه دخل معه وإن لم يأذن له بالدخول كان للغريم منعه من الدخول .

دليلنا قوله تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ (١) فأمر بإنظار المعسر فمن قال : إنه يلازمه خالف ظاهر الآية . وروى أن معاذاً رضى الله عنه ابتاع ثمرة فأصيب بها فقال النبى ﷺ « تصدقوا عليه فتصدقوا عليه فلم يف بما عليه . ثم قال : تصدقوا عليه فتصدقوا عليه فلم يف بما عليه . فقال النبى ﷺ لغرمائه : خذوا ما وجدتم ،

(١) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

ما لكم غيره » وهذا نص ، ولأن كل من لا مطالبة له لم يجز ملازمته ، كما لو كان الدين مؤجلاً ، فإن كان الذي عليه الدين يحسن صنعة لم يجبر على الاكتساب بها ليحصل ما يقضى به دينه . وهذا من أعظم مقاصد الشريعة الغراء في أن الحرية الشخصية أثن من كل شيء فلا يعد لها مال ولا دين ، ولا يقيد بها غريم ولا سلطان ، بل إن اكتسب وحصل معه مال يفضل عن نفقته ونفقة من تلزمه نفقته قضى به الدين . وبه قال مالك وأبو حنيفة وعامة أهل العلم ما دام معسراً .

وقال أحمد وإسحق بن راهويه يجبر على الاكتساب لقضاء الدين ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وعبيد الله بن الحسن العنبري وسوار القاضي .

« دليلنا حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه الذى ابتاع الثمرة فأمر النبي ﷺ غرماءه أن يأخذوا ماله » وقال : « خزنوا ما وجدتم ، ما لكم غيره » ولم يأمره بالاكتساب لهم ، ولأن هذا إيجاب على الاكتساب فلم يجب ذلك ، كما لا يجبر على قبول الوصية ، وكذلك لو تزوج امرأة بمهر كبير لم يجبر على طلاقها قبل الدخول ليرجع إليه نصفه ، فإن كان موسراً جازت مطالبته لقوله تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ فأوجب إنظار المعسر ، فدل على أن الموسر لا يجب إنظاره ، فإن لم يقضه أمره الحاكم بالقضاء ، فإن لم يفعل — فإن كان له مال ظاهر — باع الحاكم عليه ماله وقضى الغريم ، وإن قضى الحاكم الغريم شيئاً من مال من عليه الدين جاز ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة : لا يجوز أن يبيع ماله عليه ولكن يحبس حتى يقضى الدين بنفسه .

(فرع) : وإن كان الدين مؤجلاً لم يجز مطالبته به قبل حلول الأجل ، لأن ذلك يسقط فائدة التأجيل ، فإذا أراد أن يسافر قبل حلول الدين سافراً يزيد على الأجل نظرت فإن كان لغير الجهاد لم يكن للغريم منعه ولا مطالبته بأن يقيم له كفيلاً بدينه ولا أن يعطيه رهنًا . قال الشافعي رضى الله عنه : ويقال له حقلك حيث وضعت ، يعنى أنك رضيت حال العقد أن يكون مالك عليه بلا رهن ولا ضمين ، وحكى أصحابنا عن مالك رحمه الله أنه قال : له مطالبته بالكفيل أو الرهن .

دليلنا أنه ليس له مطالبته بالحق فلم يكن له مطالبته بالكفيل والرهن ، كما لو لم يرد السفر .

(فرع) : وإن كان السفر للجهاد ففيه وجهان ، من أصحابنا من قال : له منعه

إلى أن يقيم ، له كفيلاً أو يعطيه رهناً بدينه ، لأن الشافعي رحمه الله قال : ولا يجاهد إلا بإذن أهل الدين ، ولم يفرق بين الحال والمؤجل ، ولأن المجاهد يعرض نفسه للقتل طلباً للشهادة ، فلم يكن بد من إقامة الكفيل أو الرهن ، ليستوفي صاحب الدين دينه منه . فإذا حق الدين وكان له مال ظاهر باع الحاكم عليه ماله وقضى الدين . دليلنا ما روى أن عمر رضي الله عنه صعد المنبر وقال : « ألا إن الأسيفع أسيفع جهينة رضى من دينه ، فاذن معرضاً فأصبح وقد رين به ، فمن كان له دين فليحضر فإننا بائعوا ماله » . وروى : « رضى من دينه وأمانته أن يقال : سابق الحاج » ، وروى « سبق الحاج فاذن معرضاً فأصبح قد رين به ، فمن كان له عليه دين فليحضر غداً فإننا بائعوا ماله وقاسموه بين غرمائه » . وروى : « فمن كان له دين فليعد بالغداة فلنقسم ماله بينهم بالخصص » . وكان هذا بمجمع من الصحابة رضى الله عنهم ولم ينكر عليه أحد ، فدل على أنه إجماع . قوله « فاذن معرضاً » أى أنه يتعرض الناس فيستدين ممن أمكنه ويشتري به الإبل الجياد ، ويروح في الحاج فيسبق الحاج . وقوله « فأصبح قد رين به » يقال رين بالرجل إذا وقع فيما لا يستطيع الخروج منه ولا قبل له به ، ويقال إنما عليك وعلاك قد ران بك وران عليك . قال الله تعالى : ﴿ كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ﴾ (١) قال الحسن : هو الذنب على الذنب حتى يسود القلب..

وإن امتنع من عليه الدين من القضاء وكنم ماله عززه الحاكم وحبسه إلى أن يظهر ما له ، والدليل عليه قوله ﷺ « لى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته » رواه الشيخان وأبو داود والنسائي والبيهقي والحاكم وابن حبان وصححه عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي ﷺ قال وكيع : عرضه شكايته ، وعقوبته حبسه .

(قلت) : لم يرد أن يقذفه أو يطعن في نسبه ، إنما يوصف بالظلم والعدوان . وقوله « لى الواجد » الى المطل . يقال لويته ألويه لياً .

وأما إذا لم يكن له مال وقال : أنا معسر وكذبه الغريم نظرت ، فإن حصل بمعاوضة كالديون التجارية وهى تختلف في عصرنا هذا عن الديون المدنية ، وهى في عرف الفقهاء أعنى ديون المعاوضة مثل البيع والسلم والقرض فتشمل الديون المدنية والتجارية ، أما غير المعاوضة فهى الديون الجنائية ومهر الزوجة ، أقول : إذا كان الدين من الصنف الأول ، وأنه

(١) سورة المطففين آية ١٤ .

قد صرف له قبل ذلك لم تقبل دعواه أنه معسر ، لأنه قد ثبت ملكه للمال ، والأصل بقاؤه ، فلا نقبل قوله في الإقرار ، بل يحبس الحاكم — وهو ما يعمل به في المحاكم الوضعية من الحكم بالسجن على المتفالس في الديون التجارية الذي يأخذ أموال الناس وبضائعهم ويدعى الإفلاس فيسقط اعتباره ويسجن إلى خمس سنين — فإن قال : غريمي يعلم أني معسر أو أن مالي هلك . فإن صدقه الغريم على ذلك خلى من الحبس .

وإن كذبه حلف الغريم أنه ما يعلم أنه معسر أو ما يعلم أن ماله هلك وحبس من عليه الدين ، فإن أراد أن يقيم البينة على الإعسار لم تقبل إلا من شهادة شاهدين من أهل الخبرة والتحقيق واستقصاء أوجه الدخل والخرج كمحاسبين أمينين وهذا هو نصهم « من أهل الخبرة » فإن كانت البينة من أهل الخبرة الباطنة سمعت .

وقال مالك رضي الله عنه : لا تسمع لأنها شهادة على النفي فلم تقبل .

دلينا حديث قبيصة بن المخارق الهلالى عند مسلم أن النبي ﷺ قال « يا قبيصة بن مخارق لا تحمل المسألة إلا لثلاثة ، رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ، ورجل أصابته فاقة وحاجة حتى شهد أو تكلم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه أن به حاجة ، فحلت له المسألة حتى يصيب سداداً من عيش أو قواماً » وما ذكر من أنها شهادة نفي غير صحيح ، لأنها وإن كانت تتضمن النفي فهي تثبت حالة تظهر ويقف عليها الشاهد كما لو شهد أن لا وارث له غير هذا .

وإن أراد أن يقيم البينة على تلف ماله ، قبلت شهادة عدلين سواء كانا من أهل الخبرة أم لا ، لأن التلف أمر يدركه كل واحد من خلطائه أو المباشرين له أو من كانوا من المال عن كسب ، كأن كانوا عمالاً عنده أو عند جيرانه أو مالك العين التي يشغلها في عمله أو متجره ، أو كان من عملائه والمتردددين عليه أو نحوهم ممن تربطهم بالاطلاع على التلف أسباب ، فإن طلب الغريم يمينه مع ذلك لم يحلف لأن في ذلك تكذيباً للشهود ، وقدحاً في البينة .

(إذا ثبت هذا) : فإن البينة في كلتا الحالتين تسمع في الحال ويخلى سبيله من الحبس . وقال أبو حنيفة : تسمع في الحال ويحبس من عليه الدين شهرين ، وروى ثلاثة أشهر ، وروى أربعة أشهر . وقال الطحاوى : « يحبس شهرين » والمقصود من حبسه أن يغلب على ظن الحاكم أنه لو كان له مال لأظهره ، وهذا ليس بصحيح لأن كل بينة جاز

سماعها بعد مدة جاز سماعها حالا كسائر البينات .

وكم عدد البينة التي تقبل في الإعسار ؟ قال أصحابنا البغداديون : تقبل فيه شهادة ذكّرين عدلين كشهادة التلف مع زيادة الخبرة بباطن حال المفلس ، وهو قول أصحاب أحمد . وقال المسعودي : لا تقبل أقل من ثلاثة رجال ويحلف معهم ولعله يحتج بخبر قبيصة ابن المخارق ، الهلالى في عددهم . فإن أقام البينة على الإعسار فقال للغريم : له مال باطن لا تعلم به البينة ، وطلب يمينه على ذلك ؛ ففيه قولان (أحدهما) لا يجب عليه أن يحلف وهو قول أبى حنيفة ، لأن فيه تكديماً للشهود (والثاني) يجب عليه أن يحلف ، ، فإن لم يحلف حبس .

وقال الخرق من أصحاب أحمد : ومن وجب عليه حق فذكر أنه معسر به حبس إلى أن يأتي ببينة تشهد بعسرته . وقال ابن المنذر : أكثر من نحفظه عنه من علماء الأمصار وقضاةهم يرون الحبس في الدين ، منهم مالك والشافعي وأبو عبيد والنعمان وسوار وعبيد الله بن الحسن ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد من أصحابنا في التعليق غيره أنه يجب عليه أن يحلف ؛ فإن لم يحلف حبس ، لأنه يجوز أن يكون له مال باطن خفى على البينة ، وقد يكون لرجل مال لا يعلم به أقرب الناس إليه ، وقد يكون لأحد الزوجين مال ولا يعلم به الآخر .

(فائدة) : اعتبر قانون العقوبات المصرى في الباب التاسع المادة ٣٢٨ — كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الأحوال الآتية :

- ١ — إذا أخفى دفاتره أو أعدمها أو غيرها .
- ٢ — إذا اختلس أو خبأ جزءاً من ماله إضراراً بدائنيه .
- ٣ — إذا اعترف أو جعل مديناً بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن إقراره الشفاهى أو عن امتناعه من تقديم أوراق الإيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع من مادة :

٣٢٩ — يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن ٣ سنوات إلى خمس . وهناك عقوبة معنوية هي نزع أهليته للتعامل مدة خمس عشرة سنة .

(فرع) : وإذا ثبت عليه الدين في غير معاوضة مثل جنايته على غيره أو إتلافه عليه ماله ولم يعلم له قبل ذلك مال ، وادعى أنه معسر فالقول قوله مع يمينه أنه معسر ، لأن الأصل الفقر حتى يعلم اليسار وفي الحديث الشريف : « إن ابن آدم خلق ليس عليه شيء »

إلا قشزته ، ثم يرزقه الله » .

فإذا حلف ثم ظهر له غريم آخر ، قال الصيمري : لم يحلف له ألبته لأنه قد ثبت إعساره باليمين الأولى ، وإن كان في يده مال فقال : هو لزيد وديعة أو مضاربة فإن كان المقر له غائباً حلف من عليه الدين وسقطت عنه المطالبة ، لأن الأجل عدم العسر ، وما ذكره الصيمري ممكن جداً ، وإن كان المقر له حاضراً رجع إليه ، فإن كذبه قسم المال بين الغرماء ، وإن صدقه حكم للمقر له ، فإن طلب يمين المقر أنه صادق في إقراره فهل يجب إحلافه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) : لا يجب إحلافه لأنه لو رجع عن إقراره لم يقبل فلا معنى لإحلافه .
(والثاني) أنه يجب إحلافه ؛ فإن لم يحلف حبس لجواز أن يكون واطئاً المقر له على ذلك ، فإن طلب الغريم يمين المقر له أن المال له . قال ابن الصباغ : فعندى أنه يحلف لأنه لو أكذب المقر ثبت المال للغرماء ، فإذا صدقه حلف .

(إذا ثبت هذا) : فكل من حكمنا بإعساره بالينة ، فإنه لا يحبس ، وكل من لم يحكم بإعساره يحبس ولا غاية للحبس عندنا ، بل يحبس حتى ينكشف ثلاثة أيام أو أربعة أيام فإذا ثبت إعساره خلى ، ولا تمنع المسألة عنه .

وقال أبو حنيفة في الأصول : يحبس أربعة أشهر ، وقال في موضع : ثلاثة أشهر ، وقال في موضع : ثلاثين يوماً . وقال أصحابه : ليس هذا على سبيل التحديد ، وإنما هو على قدر حال المفلس ، فإن كان ممن لا يعلم بحاله إلا بحبس أربعة أشهر حبس قدر ذلك ، وكذلك إذا كان لا يعلم بحاله إلا بحبس ثلاثة أشهر حبس قبل ذلك .

دلينا : أنه لا سبيل إلى العلم بحاله من طريق القطع ، وإنما يعلم بحاله من طريق الظاهر وذلك يعلم بحبس ثلاثة أيام أو أربعة ، وما أشبه ذلك ، وإذا حبسه الغريم فليس له حبسه عن النوم والأكل .

وفي نفقته بالحبس وجهان ، حكاها الصيمري في الإيضاح (المذهب) أنها في مال نفسه (والثاني) أنها على الغريم ، فإن كان المحبوس ذا صنعة — قال الصيمري : قد قيل : يُمكن منها لأنه يقضى بما يحصل منها دينه ، وقيل : يمنع منها إذا علم أن ذلك يراخى أمره ولا معصية عليه بترك الجمعة والجماعة ، وإن كان معسراً . وقيل يلزمه استئذان الغريم عند ذلك حتى يمنعه ، فيسقط عنه الحضور .

(فرع) : إذا مرض في الحبس ولم يجد من يخدمه فيه أخرج ؛ وإن وجد من يخدمه ويقوم على تربيضه وعلاجه في الحبس ، فهل يجب إخراجه ؟ فيه وجهان حكاهما الصيدلاني وإن جُنَّ في الحبس أخرج ، وإذا حبس يطلب جماعة من الغرماء لم يكن لواحد منهم أن يخرج حتى يجتمعوا على إخراجه وإن حبس بطلب غريم ، ثم حبس غريم آخر فطلب أن يخرج له يدعى عليه أحضر ؛ فإذا ثبت له عليه حق وطلب أن يحبس له حبس ، ولا يجوز إخراجه إلا باجتماعهما ، وإن ثبت إعساره أخرجه الحاكم من غير إذن الغريم . قال الصيدلاني : وإذا لم يكن للمعسر مال فهل له أن يخلف أنه لا حق عليه ؟ فيه وجهان : (أحدهما) له أن يخلف وينوي أن ليس عليه اليوم حتى يلزمه الخروج إليه منه (والثاني) ليس له أن يخلف لأن الحاكم إذا كان عادلا لا يحبس إلا بعد الكشف عن حاله اهـ ، والله تعالى أعلم .

(فائدة) : إن الحبس في الدين وهو إكراه بدني للوفاء والأداء لحقوق الناس يجعل الإنسان لا يقدم على الاستدانة إلا مع علمه بتمكّنه من الوفاء ، وهذا مما يشيع الثقة بين الناس ويجعل كل الناس مستعدين لإعانة بعضهم والرفق بهم بعقود الدين لعلم كل واحد بصرامة الأحكام الشرعية وثقته في وصول حقوقهم إليهم مما أغنى المجتمع المسلم عن التعامل بالربا حتى تعطلت هذه الأحكام الجادة ففسد الربا وفشت النبهة ، وقد نظمت الأحكام الشرعية في دولة السودان ونصوا على حبس المدين المماطل حتى يؤدي ما عليه من الدين ، وقد وفق الله حكام ذلك البلد للعودة إلى الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وقد لمسوا فائدة هذه الأحكام باستتباب الأمن واستقرار النظام والسكينة إلا من بعض حوادث قليلة ، ومعارضة من النصارى تأبى أن تعيش في ظل الرحمة المهداة في شرع الله لأنهم أثروا من الحرام بالتجارة في الخمر وغيرها والله غالب على أمره .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ رَكِبْتَ الدَّيْنَ وَرَفَعَهُ الْغَرَمَاءُ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَسَأَلُوهُ أَنْ يَحْجَرَ عَلَيْهِ نَظَرَ الْحَاكِمِ فِي مَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَفِي بِالْدَّيْنِ لَمْ يَحْجَرَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى الْحَجَرِ ، بَلْ يَأْمُرُهُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ عَلَى مَا بَيْنَاهُ ، فَإِنْ كَانَ مَالُهُ لَا يَفِي بِالْدَّيْنِ حَجَرَ عَلَيْهِ وَبَاعَ مَا لَهُ عَلَيْهِ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ عَنْ مَالِكِ قَالَ : « كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ مِنْ أَفْضَلِ شَبَابِ قَوْمِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَمْسِكُ شَيْئاً فَلَمْ يَزَلْ يَدَّانِ حَتَّى أَغْرَقَ مَالَهُ فِي الدَّيْنِ ، فَكَلِمَ »

النبي ﷺ غرماءه فلو ترك أحد من أجل أحد لتركوا معاذاً من أجل رسول الله ﷺ فباع لهم رسول الله ﷺ ماله حتى قام معاذ بغير شيء » وروى كعب بن مالك : « أن رسول الله ﷺ حاجر على معاذ وباع عليه ماله » وإن كان ماله يفي بالديون إلا أنه ظهرت عليه أماراة التفليس بأن زاد خرجه على دخله ففيه وجهان (أحدهما) لا يحجر عليه لأنه ملئ بالدين فلا يحجر عليه كما لو لم يظهر فيه أماراة المفلس (والثاني) يحجر عليه لأنه إذا لم يحجر عليه أتى الخرج على ماله فذهب ودخل الضرر على الغرماء .

(الشرح) : حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك روى متصلاً ، أخرجه الدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه من طريق كعب بن مالك أي عبد الرحمن . أما مرسل عبد الرحمن الوارد في الفصل فقد أخرجه أبو داود وعبد الرزاق . قال عبد الحق : المرسل أصح وقال ابن الطلاع في الأحكام : هو حديث ثابت ، وقد أخرج الحديث الطبراني ويشهد له ما عند مسلم وغيره من حديث أبي سعيد الخدري قال : « أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ » .

أما قوله : « ملئ » أي غنى كثير المال ، ولكنه كثير المال الذي لغيره فهو ملئ بالدين .
(أما الأحكام) : فإذا ثبتت الديون على رجل إما بالينة أو باعترافه أو بأيمان المدعى عند نكوله ، وسأل الغرماء الحاكم أن يحجر عليه ، نظر الحاكم في ماله ، فإن كان يفي بما عليه من الدين لم يحجر عليه ، بل يأمره بقضاء الدين ، فإن امتنع باع عليه الحاكم ماله ، وقضى أصحاب الديون خلافه لأني حنيفة . وقد سبقت هذه المسألة في الفصل الذي مضى . وهل تقوم الأعيان التي هي عليه بأثمانها ؟ وجهان حكاهما ابن الصباغ : (أحدهما) لا يقومها لأن لأربابها الرجوع فيها ولا يحتسب أثمانها عليه فلا يقومها مع باقي ماله ، والثاني : يقومها لأن أصحابها بالخيار أن يرجعوا فيها أو لا يرجعوا فيها . والوجه الأول يتيح للغريم أن يأخذ عين ماله ومذهب أحمد رضي الله عنه مستدلاً بقوله ﷺ : « من أدرك متاعه بعينه عند إنسان قد أفلس فهو أحق به » رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه .

قال الإمام أحمد رضي الله عنه : لو أن حاكماً حكّم أنه أسوة الغرماء — أي سوى بين الغرماء في عين المال أو في ثمنه بعد بيعه — ثم رفع إلى رجل يرى العمل بالحديث . جاز له نقض حكمه .

(قلت) جملة القول في هذا أن المفلس متى حجر عليه فوجد بعض غرمائه سلعته التي باعه إياها بعينها بالشروط التي يذكرها ملك فسخ البيع وأخذ سلعته وروى ذلك عن عثمان وعلى وأبي هريرة ، وبه قال عروة ومالك والأوزاعي والشافعي والعنبري وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، وقال الحسن والنخعي وابن شبرمة وأبو حنيفة : هو أسوة الغرماء .

وإن قُوم ماله فوجده لا يفى بديونه لم يحجر الحاكم عليه قبل سؤال الغرماء ذلك لأنه لا ولاية له عليه في ذلك ، وإن سأل الغرماء أو بعضهم الحجر عليه بعد ذلك حجر عليه ، وباع عليه ماله ، وبه قال مالك ومحمد وأبو يوسف ، وقال أبو حنيفة : لا يحجر عليه ولا يبيع عليه ماله ؛ بل يجبسه حتى يقضى ما عليه . قاله العمراني في البيان .

دلينا ما روى أن معاذ بن جبل رضى الله عنه « ركب دين على عهد رسول الله ﷺ فكلم غرماءه رسول الله ﷺ فحجر عليه وباع عليه ماله حتى قام معاذ بغير شيء » وفي رواية أن النبي ﷺ « خلع ماله لهم » - يعني لغرمائه - وهذا يحتمل تأويلين (أحدهما) أن ماله لم يف بالدين فحجر عليه ، فيكون معنى قوله « خلع » أى حجر عليه (والثاني) أن معنى قوله خلع ماله لهم ، أى باع ماله لهم .

وروى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن رجلاً أصيب في ثمار ابتاعها ، فقال رسول الله ﷺ : « تصدقوا عليه » فلم يف بما عليه ، فقال رسول الله ﷺ : « خذوا ماله ليس لكم إلا ذلك » رواه الجماعة إلا البخاري .

ولم يُرد رسول الله ﷺ بقوله « خذوا ماله » انهبوا ماله ، وإنما أراد ﷺ نخذه بالخصص ، وأبو حنيفة يقول : ليس لهم أن يأخذوه إلا أن يعطيهم إياه . وهذا يخالف الخبر الصحيح . وإن كان ماله يفى بدينه إلا أن إمارات الإفلاس بادية ، فإن كان ماله بإزاء دينه ولا وجه لنفقه إلا مما بيده ، أو كان له وجه كسب إلا أنه قدر نفقته أكثر مما يجعل له بالكسب ، فهل للحاكم أن يحجر عليه إذا سأل الغرماء ذلك ؟ حكى المصنف في ذلك قولين ، وحكاها الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وجهين :

(أحدهما) لا يجوز الحجر عليه بل يأمره الحاكم بقضاء الدين على ما بيناه ، لأن الحجر إنما يكون على المفلس وهذا ليس بمفلس ، لأنه ملئ بالدين .

(والثاني) يحجر عليه لأن الظاهر من حاله أن ماله يعجز عن الوفاء بديونه والحجر يجوز بالظاهر ، ألا ترى أن السفيه يجوز الحجر عليه ، لأن الظاهر من حاله التبذير والإسراف ، وإن كان يجوز أن لا ينذر .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ والمستحب أن يُشهد على الحجر ليعلم الناس حاله فلا يعاملوه إلا على بصيرة ، فإذا حجر عليه تعلقت ديون الغرماء بماله ومنع من التصرف فيه فإن اقترض أو اشترى في ذمته شيئاً صح لأنه لا ضرر على الغرماء فيما يثبت في ذمته ومن باعه أو أقرضه بعد الحجر لم يشارك الغرماء في ماله ، لأنه إن علم بالحجر فقد دخل على بصيرة ، وأن ديون الغرماء متعلقة بماله ، وإن لم يعلم فقد فرط حين دخل في معاملته على غير بصيرة فلزمه الصبر إلى أن يفك عنه الحجر ، فإن تصرف في المال بالبيع والهبة والعق ففیه قولان .

(أحدهما) أنه صحيح موقوف لأنه حجر ثبت لحق الغرماء فلم يمنع صحة التصرف في المال كالحجر على المريض (والثاني) لا يصح وهو الصحيح لأنه حجر ثبت بالحكم فمنع من التصرف في المال كالحجر على السفيه ، ويخالف حجر المريض لأن الورثة لا تتعلق حقوقهم بماله إلا بعد الموت ، وههنا حقوق الغرماء تعلقت بماله في الحال فلم يصح تصرفه فيه كالمرهون . فإن قلنا : يصح تصرفه وقف ، فإن وفي ماله بالدين نفذ تصرفه ؛ وإن لم يف ففسخ ، لأننا جوزنا تصرفه رجاء أن تزيد قيمة المال أو يفتح عليه بما يقضى به الدين ، فإذا عجز ففسخ كما نقول في هبة المريض .

قال أصحابنا : وعلى هذا ينقض من تصرفه الأضعف فالأضعف فأضعفها الهبة لأنه لا عوض فيه ثم البيع لأنه يلحقه الفسخ ثم العتق ، لأنه أقوى التصرفات ، ويحتمل عندي أنه يفسخ الآخر فالآخر ، كما قلنا في تبرعات المريض إذا عجز عنها الثلث ﴿ .

(الشرح) : إذا حجر الحاكم فيستحب أن يشهد على الحجر ، ويعمل على نشر نبأ الحجر بوسائل الإعلام المناسبة كالنشر في الصحف اليومية ، أو الإعلان بنشرة في ديوان الشرطة ، أو على حائط المكان الذي يقيم فيه المحجور عليه ، وهي الوسائل المستحدثة للإعلام في عصرنا هذا حيث كان يقوم في الماضي مناد من قبل الحاكم يتأدى في الأسواق (ألا إن الحاكم قد حجر على فلان ابن فلان) لأنه إذا لم يعلم الناس اغتروا به فعاملوه فيؤدى ذلك إلى الإضرار به وبهم ، فإذا عاملوه بعد إعلامهم بحاله كانوا قد عاملوه — وهم على بينة من أمره وعلى بصيرة من أمر أنفسهم — ولأن هذا الإعلام تسجيل وإشهار لحكم صدر

من الحاكم يأخذ صورة النفاذ ، فإذا تقلد أمر القضاء حاكم آخر كان حكم سلفه معروفاً له ،
توفرت له أسباب العلنية التي تحول بينه وبين الغموض في أمر المحجور عليه ، فيباشر تنفيذ
الحكم الذى صدر من سلفه ولا يحتاج إلى ابتداء الحجر من جديد ، فإذا صدر حكم
القاضى بالحجر على المفلس تعلقت ديون الغرماء بماله ومنع من التصرف في هذا المال . وقال
أبو حنيفة : لا تتعلق الديون بماله ، ولا يمنع من التصرف ، بل يحبس الحاكم حتى يوفى ما عليه
من الدين .

دليلنا : « أن معاذ بن جبل ركبته الديون على عهد النبي ﷺ فلم يزل يذأ حتى غرق ماله كله
في الدين ، فأق النبي ﷺ فكلمه ليكلم غرماءه ، فباع لهم رسول الله ﷺ ماله حتى قام
معاذ بغير شيء » رواه سعيد بن منصور في سننه عن عبد الرحمن بن كعب .

(إذا ثبت هذا) : فإن المفلس إذا تصرف في ماله بعد الحجر عليه نظرت فإن تصرف
في ذمته ، فإن اقترض أو اشترى شيئاً بشئ في ذمته ، أو أسلم إليه في شيء صح ذلك ، لأن
الحجر عليه في أعيان ماله ، وهذا يعدل الحجر القضائى أو الإدارى في عصرنا هذا على
موجودات المدين وممتلكاته ، ولا يؤثر ذلك في صحة معاملاته وعقوده وقروضه وبيعه
وسلمه ، لأنه لم يحجر عليه في ذمته ، لأنه لا ضرر على الغرماء فيما ثبت عليه بذمته ، ومن
عامله بعد ذلك فباعه أو أقرضه لم يشارك الغرماء في ماله ، لأنه إن علم بالحجر فقد دخل على
بصيرة ، وإن لم يعلم به فقد فرط في ترك التحرى .

وهل تقسم الأعيان التي اشتراها بعد الحجر عليه بشئ في ذمته بين الغرماء الأولين ؟ أو
يكون بائعها أحق بها ؟ فيه وجهان سندكرهما إن شاء الله .

وإن تصرف المفلس في أعيان ماله بأن باع أو وهب أو أقرض أو أعتق فهل يصح تصرفه
بها ؟ فيه قولان (أحدهما) أن تصرفه موقوف فإن كان فيما بقى من ماله وفاء بدينه نفذ
تصرفه ، وإن لم يف بدينه لم ينفذ تصرفه ، وهو أضعف القولين على المذهب ، لأن من صح
اقتضائه في ذمته صح بيعه لأعيان ماله كغير المفلس ، ولأنه حجر عليه لحق الغير فكان تصرفه
موقوفاً كالحجر على المريض ، وفيه احتراز من تصرف المحجور عليه للسفه (والقول الثانى) أن
تصرفه باطل ، وهو قول ابن أبى ليلى والثورى ومالك رضى الله عنهم ، وهو اختيار المزنى وهو
الصحيح ، لأنه حجر ثبت بالحاكم فلم يصح تصرفه كالسفيه ، ولأن كل من تعلق بماله حق
الغير وجب أن يكون ممنوعاً من التصرف فيه كالرهن لا يصح تصرف الراهن به .

وإذا قلنا إن تصرفه باطل في أعيان ماله ، رد جميع ما باع ووهب وأعتق ، وقسم ماله بين الغرماء ، فإن وفي ماله بدينه بأن زادت قيمته أو أبرىء من بعض دينه ، وفصل ما كان تصرف فيه عن الدين لم نحكم بصحة تصرفه الأول ، لأنه وقع باطلا . فعلى هذا إن باع عيناً من أعيان ماله من غريمه بدينه الذي له عليه فهل يصح ؟ فيه وجهان حكاهما في العدة .

(الأول) قال صاحب التلخيص (يصح) لأن الحجر عليه للدين . فبيعه بذلك الدين يوجب سقوطه .

(والثاني) لا يصح ، وهو قول الشيخ أبي زيد ، لأن الحجر على المفلس ليس بمقصود . على هذا الغريم ، لأنه ربما ظهر له غريم آخر ، وإن قلنا : إن تصرفه صحيح موقوف قسم ماله فإن وفي ماله بدينه غير الذي تصرف فيه نفذ تصرفه ، وإن لم يف ماله إلا أن ينقض جميع ما تصرف فيه نقض جميعه ، وإن لم يف بدينه إلا بعض الأعيان التي تصرف فيها نقض منها شيء بعد شيء ، وما الذي ينقض أولاً ؟ فيه وجهان .

قال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا : ينقض الأضعف فالأضعف وإن كان متقدماً في التصرف فعلى هذا ينقض الهبة أولاً ، لأنها أضعف ، لأنه لا عوض فيها ، ثم البيع بعدها لأنه يلحقه الفسخ . قال ابن الصباغ : ثم العتق ثم الوقف . قال العمراني في البيان : والذي يقتضى القياس عندى على هذا أن الوقف ينقض أولاً قبل العتق ، لأن العتق أقوى من الوقف ، بدليل أنه يسرى إلى ملك الغير والوقف لا يسرى إلى ملك الغير . (الوجه الثاني) وهو قول المصنف إنه ينقض الآخر فالآخر من تصرفه ، عتقاً كان أو هبة أو غيرهما ، كما قلنا في تبرعات المريض المنجزة إذا عجز عنها الثلث فإنه ينقض الآخر فالآخر .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : قال الشافعي رحمه الله : ولو باع بشرط الخيار ثم أفلس فله إجازة البيع ورده ، فمن أصحابنا من حمل هذا على ظاهره ، وقال : له أن يفعل ما يشاء ، لأن الحجر إنما يؤثر في عقد مستأنف ، وهذا عقد سبق الحجر فلم يؤثر الحجر فيه وقال أبو إسحاق : إن كان الحظ في الرد لم يجز ، وإن كان في الإجازة لم يرد ، لأن الحجر يقتضى طلب الحظ ، فإذا طرأ في بيع في بيع الخيار أوجب طلب الحظ ، كما لو باع

بشرط الخيار ثم جن ، فإن الولي لا يفعل إلا ما فيه الحظ من الرد والإجازة ومن أصحابنا من قال : « إن قلنا إن المبيع انتقل بنفس العقد لم يجب الرد ، وإن كان الحظ في الرد لأن الملك قد انتقل فلا يكلف رده ، وحمل قول الشافعي رحمه الله على هذا القول . وإن قلنا : إن المبيع لم ينتقل أو موقوف لزومه الرد إن كان الحظ في الرد ، لأن المبيع على ملكه فلا يفعل إلا ما فيه الحظ » .

(الشرح) : قال الشافعي رحمه الله : ولو تباعا بالخيار ثلاثاً ، ففلسا أو أحدهما فلكل واحد منهما إجازة البيع ورده دون الغرماء ، لأنه ليس بمستحدث (قلت) وهذا كما قال : إذا تباع الرجلان وبينهما خيار الثلاث أو خيار المجلس ، ثم حجر عليهما أو على أحدهما وحكم عليهما بالإفلاس . وقد اختلف أصحابنا في هذه المسألة على طرق ، فمنهم من حملها على ظاهرها وقال لكل واحد منهما أن يفسخ البيع وله أن يبيعه سواء كان الحظ فيما فعله من ذلك أو في غيره ، لأن الحجر إنما يمنع تصرفه في المستقبل لا فيما مضى ، ولأن المفلس لا يجبر على الاكتساب ، فلو قلنا : يلزمه أن يفعل ما فيه الحظ لألزمناه الاكتساب .

وقال أبو إسحاق : إن كان الحظ في الفسخ لزومه أن يفسخ ، وإن أجازته لم تصح إجازته وإن كان الحظ (أو الفائدة) في الإجازة لزومه أن يبيح ، وإن لم يصح الفسخ ، لأن الحجر يقتضي طلب الحظ ، فلم يفعل إلا ما فيه الحظ ، كما لو باع بشرط الخيار ثم جن ، فإن الولي لا يفعل إلا ما فيه الحظ . وتأول كلام الشافعي على هذا الذي بينا ، ومنهم من قال : يبنى ذلك على وقت انتقال الملك إلى المشتري ، وصورتها إذا باع بشرط الخيار وأفلس البائع ، فإن قلنا : إن الملك انتقل إلى المشتري بنفس العقد ، فللبائع أن يبيح البيع ، وإن كان الحظ في الفسخ فله أن يفسخ ، وإن كان الحظ في الإجازة فإن قلنا : إن البيع لا ينتقل إلا بشرطين أو قلنا : إنه موقوف فليس له أن يفعل إلا ما فيه الحظ ، على القولين . قال ابن الصباغ : والطريقة الأولى أشد عند أصحابنا ، لأن التصرف من المحجور عليه لا ينفذ ، سواء كان الحظ فيه أو لم يكن . وذكر الشيخ أبو حامد في التعليق طريقة رابعة ، وقال : الصحيح عندي أنه لا يملك فسخ العقد ولا إجازته بعد الحجر عليه بكل حال ، لأنه عندما ينقطع تصرفه بالحجر عليه بدلالة أنه إذا باع شيئاً ثم حجر عليه قبل قبض الثمن لم يكن له قبض ، اللهم إلا أن يكون الإمام أمر من يقوم بأمره وينظر في مصالحه فرأى الحظ له في الفسخ ، فإنه يفعل اهـ . والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ وَهَب هَبَةً تَقْتَضِي الثَّوَابَ ، وَقَلْنَا : إِنْ الثَّوَابُ مُقَدَّرٌ بِمَا يَرْضَى بِهِ الْوَاهِبُ ، ثُمَّ أَفْلَسَ ، فَلَهُ أَنْ يَرْضَى بِمَا شَاءَ ، لَأَنْ لَا نُلْزِمَهُ أَنْ يَطْلُبَ الْفَضْلَ لِأَلْزِمْنَاهُ أَنْ يَكْتَسِبَ ، وَالْمُفْلِسَ لَا يَكْلِفُ الْاِكْتِسَابَ ۝ ﴾ .

(الشرح) : إذا وهب هبة بشرط أن يرد إليه ثوابها من الموهوب له ثم أفلس الواهب فبذل الموهوب له ثواب الهبة لزمه قبوله ولم يكن له إسقاطه لأنه أخذه على سبيل العوض عن الموهوب فلزمه قبوله كالثمن في المبيع ، وليس له إسقاط شيء من ثمن يبيع أو أجرة في إجارة ولكن له أن يقبضه بما شاء بالقليل والكثير ولا يجبر على أن يطلب الفضل لأنه لو ألزمناه بطلب الفضل لألزمناه بالاكتساب وذلك لا يلزمه ، وليس له قبض المسلم فيه دون صفاته وكذلك إسقاط شيء من ثمن المبيع ، ولا قبضه ردياً إلا بإذن غرمائه . والله أعلم .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بَدِينٍ لَزِمَهُ قَبْلَ الْحَجَرِ لَزِمَ الْإِقْرَارُ فِي حَقِّهِ ، وَهَلْ يَلْزَمُ فِي حَقِّ الْغَرْمَاءِ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ (أَحَدُهُمَا) لَا يَلْزَمُ ، لِأَنَّهُ مَتَّهَمٌ ؛ لِأَنَّهُ رِمَا وَاطِئاً الْمَقْرَ لَهُ لِأَخْذِ مَا أَقَرَّ بِهِ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ (وَالثَّانِي) أَنَّهُ يَلْزَمُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّهُ حَقٌّ يَسْتَدُّ ثَبُوتَهُ إِلَى مَا قَبْلَ الْحَجَرِ فَلْزِمَ فِي حَقِّ الْغَرْمَاءِ كَمَا لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ ، وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ رَجُلٌ مَالاً وَأَنْكَرَ ، وَلَمْ يَحْلِفْ ؛ وَحَلَفَ الْمُدَّعَى . فَإِنْ قَلْنَا : إِنْ يَمِينُ الْمُدَّعَى مَعَ نَكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كَالْبَيِّنَةِ شَارَكَ الْغَرْمَاءُ فِي الْمَالِ ؛ وَإِنْ قَلْنَا : كَالْإِقْرَارِ فَعَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي الْإِقْرَارِ ، وَإِنْ أَقَرَّ لِرَجُلٍ بَعِينَ لَزِمَهُ الْإِقْرَارُ فِي حَقِّهِ ، وَهَلْ يَلْزَمُ فِي حَقِّ الْغَرْمَاءِ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ . (أَحَدُهُمَا) لَا يَلْزَمُ (وَالثَّانِي) يَلْزَمُ ، وَتَسْلَمُ الْعَيْنُ إِلَى الْمَقْرَ لَهُ ، وَوَجْهُ الْقَوْلَيْنِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْإِقْرَارِ بِالْدِينِ ۝ ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا أقر المحجور عليه بدين لزمه قبل الحجر ، وصداقه المقر له ، وكذبه الغرماء ، تعلق الدين بذمته قولاً واحداً ، وهل يقبل إقراره في حق الغرماء ؟ ليشاركهم المقر له ؟ فيه قولان .

(أحدهما) أنه لا يقبل في حقهم ولا يشاركونهم ، لأنه مال تعلق به حق الغير فلم يقبل إقرار من عليه الحق في ذلك المال كالراهن إذا أقر بدين لم يطل به حق المرتهن ، ولأنه لا يؤمن أن يواطىء المفلس من يقر له بالدين ليشاركه الغرماء ، ثم يسلمه إلى المفلس . (والثاني) أن إقراره مقبول في حق الغرماء ، فشاركهم المقر له ، وهو الصحيح لأنه حق ثبت بسبب منسوب إلى ما قبل الحجر فوجب أن يشارك صاحب الحق بحقه الغرماء ، كما لو ثبت حقه بالبينة ، ولأن المريض لو أقر لرجل بدين لزمه في حال الصحة لشارك من أقر له في حال المرض ، كذلك هذا المفلس لو أقر بدين قبل الحجر لشارك الغرماء وكذلك إذا أقر بدين بعد الحجر وأضافه إلى ما قبل الحجر يكون كما لو أقر به قبل الحجر ، وكذلك إذا أقر بدين بعد الحجر .

وإن كان في يد المفلس عين وقال : هذه العين عارية عندى لفلان ، أو غصبتها منه أو أودعنيها ، فهل يقبل إقراره في حق الغرماء ؟ على القولين (أحدهما) لا يقبل فإن لم يف مال المفلس بدينه إلا ببيع تلك العين بيعت ، ووزع ثمنها على الغرماء وكان هذا الثمن ديناً على المفلس في ذمته (والقول الثاني) وهو الصحيح : أنه يقبل إقراره فيها على الغرماء ، وتسلم العين إلى المقر له . قال الشيخ أبو حامد : وقد شنع الشافعي رحمه الله على القول الأول وقال : من قال بهذا أدى إلى أن القصار (أى الحائك أو الخياط) إذا أفلس وعنده ثياب لقوم فأقر أن هذا الثوب لفلان ، وهذا لفلان ، فلا يقبل منه ، وكذلك الصباغ والصباغ إذا أقر بمتاع لأقوام بأعيانهم لا تقبل ، وهذا لا سبيل إليه ، وكذلك لو قال : عندى عبد أبى ولم يقبل قوله ، فبيع العبد رجع بعهدته على المفلس فيكون قد رجع عليه بعهدته عند إقراره أنه أبى وباعه بهذا الشرط وهذا لا سبيل إليه ، لأنه إبطال لأصول الشرع ، فلذلك قلنا : نقبل إقراره .

(فرع) : وإن ادعى رجل على المفلس بدين في ذمته أو في يده فجحده فإن أقام المدعى بينة شارك الغرماء بالدين وأخذ العين ، وإن لم يقم بينة فالقول قول المفلس مع يمينه ، فإن حلف له انصرف المدعى وإن نكل المفلس عن اليمين فحلف المدعى فهل يشارك الغرماء في الدين ؟ ويأخذ العين ؟ فيه طريقان ، قال الشيخان أبو حامد والمصنف رحمهما الله تعالى : إن قلنا إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كالبينة شارك الغرماء بالدين وأخذ العين ، وإن قلنا إنه كإقرار كان على القولين الأولين في إقرار المفلس . وقال ابن الصباغ : يشارك الغرماء قولاً واحداً ، كما لو ثبت ذلك بالبينة . والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ جَنَى عَلَى رَجُلٍ جَنَايَةً تَوْجِبُ الْمَالَ وَجِبَ قَضَاءُ الْأَرْضِ مِنَ الْمَالِ ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لِرُزْمِهِ بِغَيْرِ رِضَى مَنْ لَهُ الْحَقُّ فَوَجِبَ قَضَاؤُهُ مِنَ الْمَالِ ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ جَنَايَةً تَوْجِبُ الْمَالَ تَعْلُقُ حَقَّ الْغَرَمَاءِ بِالْأَرْضِ كَمَا يَتَعَلَقُ بِسَائِرِ أَمْوَالِهِ ﴾ .

(فصل) : ﴿ وَإِنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ مَالًا وَلَهُ شَاهِدٌ فَإِنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ وَتَعْلُقُ بِهِ حَقَّ الْغَرَمَاءِ وَإِنْ لَمْ يَحْلَفْ فَهَلْ تَحْلِفُ الْغَرَمَاءُ أَمْ لَا ؟ قَالَ فِي التَّفْلِيسِ : لَا يَحْلِفُونَ وَقَالَ فِي غَرَمَاءِ الْمَيْتِ : إِذَا لَمْ يَحْلَفِ الْوَارِثُ مَعَ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلَانِ ، أَحَدُهُمَا : يَحْلِفُونَ ، وَالثَّانِي : لَا يَحْلِفُونَ . فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ نَقَلَ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ مِنْ غَرَمَاءِ الْمَيْتِ إِلَى غَرَمَاءِ الْمُفْلِسِ ، فَجَعَلَ فِيهِمَا قَوْلَيْنِ . (أَحَدُهُمَا) يَحْلِفُونَ لِأَنَّ الْمَالَ إِذَا ثَبَتَ اسْتَحَقَّوهُ ، (وَالثَّانِي) لَا يَحْلِفُونَ لِأَنَّهُمْ يَحْلِفُونَ لِإِثْبَاتِ الْمَالِ لغيرهم وذلك لَا يَجُوزُ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : لَا تَحْلِفُ غَرَمَاءُ الْمُفْلِسِ وَفِي غَرَمَاءِ الْمَيْتِ قَوْلَانِ ، لِأَنَّ الْمَيْتَ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنَ الْيَمِينِ فَحَلَفَ غَرَمَاؤُهُ ، وَالْمُفْلِسُ امْتَنَعَ مِنَ الْيَمِينِ فَلَمْ تَحْلِفْ غَرَمَاؤُهُ ، وَلِأَنَّ غَرَمَاءَ الْمَيْتِ أَيْسَأُوا مِنْ يَمِينِ الْمَيْتِ فَحَلَفُوا ، وَغَرَمَاءُ الْمُفْلِسِ لَمْ يَأْسُوا مِنْ يَمِينِ الْمُفْلِسِ فَلَمْ يَحْلِفُوا ، وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ فَهَلْ يَحْلِفُ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ (أَحَدُهُمَا) يَحْلِفُ لِأَنَّ الدَّيْنَ تَعْلُقُ بِالْمَالِ فَحَلَّ الدَّيْنَ الْمُؤَجَّلُ كَمَا لَوْ مَاتَ . (وَالثَّانِي) لَا يَحْلِفُ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي الذِّمَّةِ فَلَمْ يَحْلِفْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ ﴾ .

(الشَّرْحُ) : الْأَحْكَامُ : إِذَا جَنَى الْمُحْجُورُ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ أَتْلَفَ عَلَيْهِ مَالًا شَارَكَ الْمُجْنَى عَلَيْهِ وَالتَّلَفُ عَلَيْهِ الْغَرَمَاءُ لِأَنَّ ذَلِكَ ثَبَتَ بِغَيْرِ رِضَا مَنْ لَهُ الْحَقُّ ، وَإِنْ جَنَى أَحَدٌ عَلَى الْمُفْلِسِ جَنَايَةً خَطَأً تَعْلُقُ حَقَّ الْغَرَمَاءِ بِالْأَرْضِ ، لِأَنَّ الْأَرْضَ مَالٌ لَهُ ، فَيَتَعْلَقُ بِهِ حَقَّ الْغَرَمَاءِ كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ . وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ أَحَدٌ جَنَايَةً عَمْدًا تَوْجِبُ الْقَصَاصَ فَالْمُفْلِسُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْتَصَّ وَيَبْنَى أَنْ يَغْفِرَ ، وَلَيْسَ لِلْغَرَمَاءِ أَنْ يَطَالِبُوهُ بِالْعَفْوِ عَلَى مَالٍ ، لِأَنَّ ذَلِكَ اكْتِسَابٌ لِلْمَالِ ، وَقَدْ سَبَقَ أَنْ قُلْنَا : إِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ ، وَلَئِنْ لَوْ أَلْزَمْنَاهُ ذَلِكَ لَصَارَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً لِلْجَنَايَةِ عَلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ ، فَإِنْ عَفَا فِي مُقَابِلِ مَالٍ تَعْلُقُ بِهِ حَقَّ الْغَرَمَاءِ وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا — فَإِنْ قُلْنَا إِنْ مَوْجِبُ الْعَمْدِ الْقَوْدَ لَا غَيْرَ — لَمْ يَجِبِ الْمَالُ ، وَإِنْ قُلْنَا : إِنْ مَوْجِبُهُ أَحَدُ الْأُمُورِ ثَبَتَ الْمَالُ وَتَعْلُقُ بِهِ حَقَّ الْغَرَمَاءِ ، وَإِنْ عَفَا عَلَى غَيْرِ مَالٍ — فَإِنْ قُلْنَا :

إن موجب العمد القود لا غير صح عفوهُ ولم يجب المال . وإن قلنا إن موجبهُ أحد الأمرين فقد ذكر في التعليق والشامل أن المال ثبت ؛ ويتعلق به حق الغرماء ، ولا يصح عفوهُ .

(فرع) : إذا ادعى المفلس على غيره بدين وأنكره المدعى عليه ، فأقام المفلس شاهداً فإن حلف معه استحق ما ادعاه وقسم على الغرماء لأنه ملك له ، وإن لم يحلف فهل يحلف الغرماء ؟ قال الشافعي في المختصر : لا يحلف الغرماء ، وقال صاحب الشامل : إذا مات وخلف ورثة وعليه دين وله دين على آخر له به شاهد ولم يحلف الورثة ، فهل يحلف الغرماء ؟ على قولين ، فمن أصحابنا من قال : المسألتان على قولين ، ومنهم من قال : لا يحلف غرماء المفلس قولاً واحداً ، وفي غرماء الميت قولان ، والفرق بينهما أن المفلس يرجى أن يخاف فلم يحلف غرماءهُ ، والميت لا يرجى أن يحلف فحلف غرماءهُ ، والصحيح أنهما على قولين :

(أحدهما) يحلفون لأن حقوقهم تتعلق بما ثبت للمفلس فكان لهم أن يحلفوا كالورثة ، ولأن الإنسان قد يحلف ليثبت مالا لغيره ، كما نقول في الوكيل إذا أحلفه العاقد له فإن الوكيل يحلف وثبت للموكل ، كذلك هذا مثله .

(الثاني) لا يحلفون ، وهو الصحيح ، لأنهم يثبتون بأيمانهم ملكا لغيرهم ، تتعلق به حقوقهم بعد ثبوته ، وهذا لا يجوز ، كما لا تحلف الزوجة لإثبات مال زوجها ، وإن كان إذا ثبت تعلقت به نفقتها فأشبهت الورثة لأنهم يثبتون ملكا لأنفسهم بأيمانهم ، وأما الوكيل فإنما حلف لأن اليمين متعلقة بالعقد ، فلما كان هو العاقد توجهت اليمين عليه ، وإن ادعى المفلس على غيره بدين أو عين ولا بينة له ، فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ، فإن حلف فلا كلام ، وإن نكل المدعى عليه عن اليمين ردت على المفلس ، فإن حلف ثبت المال ، وقسم على الغرماء ، وإن لم يحلف المفلس ، فهل يحلف الغرماء ؟ قال ابن الصباغ : هما على قولين كاليمين مع الشاهد ؛ وإن حلفوا فإن المال الذي ثبت بأيمانهم يقسم بينهم على قدر ديونهم .

(فرع) : إذا كان على رجل دين مؤجل فليس لغرمائه أن يسألوا الحاكم أن يحجر عليه لأجل هذه الديون ، وإن كان ماله أولى من ديونهم ، لأنه لا حق لهم قبل حلول الأجل . وإن كان عليه دين حال ودين مؤجل ، فرفع أصحاب الديون الحالة أمره إلى الحاكم ، فنظر إلى ما عليه من الديون ، وإلى ما معه من المال ، فوجد ماله لا يفي بالديون الحالة ، فحجر عليه

بناء على مسألتهم . فهل تحمل عليه الديون المؤجلة ؟ فيه قولان (أحدهما) تحمل ، وبه قال مالك ، لأن ما يتعلق بالمال بالحجر ، أسقط الحجر الآجل كالموت ، يحمل الدين الآجل . (الثاني) لا يحمل ، وهو اختيار المزني ، وهو الأصح ، لأنه دين مؤجل على حي ، فلم يحمل قبل حلول أجله ، كما لو لم يحجر عليه ، ويفارق الميت ، لأن ذمته انعدمت بموته ، وهذا له ذمة صحيحة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإن لم يكن له كسب ترك له ما يحتاج إليه للنفقة إلى أن يفك الحجر عنه ، ويرجع إلى الكسب لقوله ﷺ : « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » فقدم حق نفسه على حق العيال ، وهو دين ، فدل على أنه يقدم على كل دين ، ويكون الطعام على ما جرت به عادته ، ويترك له ما يحتاج إليه من الكسوة من غير إسراف ولا إجحاف ، لأن الحاجة إلى الكسوة كالحاجة إلى القوت ، فإن كان له من تلزمه نفقته من زوجة أو قريب ترك لهم ما يحتاجون إليه من النفقة والكسوة بالمعروف ، لأنهم يجرون مجراه في النفقة والكسوة ولا تترك له دار ولا خادم ؛ لأنه يمكنه أن يكتري داراً يسكنها وخادماً يخدمه وإن كان له كسب جعلت نفقته في كسبه لأنه لا فائدة في إخراج ماله في نفقته ، وهو يكتسب ما ينفق ﴾ .

(الشرح) : حديث « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » رواه الطبراني عن حكيم بن حزام رضي الله عنه .

(أما الأحكام) : فإذا حجر الحاكم على المفلس ومنعه من التصرف في ماله فمن أين تكون نفقته إلى أن يبيع ماله ويقسمه على الغرماء ؟ ينظر فيه ، فإن كان له كسب كانت نفقته من كسبه ، وإن لم يكن له كسب ، فإن على الحاكم أن يدفع إليه نفقته من ماله لما روى أن النبي ﷺ قال للرجل الذي جاءه بالدينار : « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » فأمره أن يبدأ بنفقته على من يعول ، ومعلوم أن فيمن يعول من تجب نفقته ، وتكون ديناً عليه ، وهي الزوجة .

فعلم أن نفقته مقدمة على الدين ، ويكون طعامه على ما جرت به عادته ويدفع إليه نفقته كل يوم ، وآخرها اليوم الذي يقسم فيه الحاكم ماله ، فيدفع إليه نفقته ذلك اليوم ، لأن

النفقة تجب في أوله ، ويترك له ما يحتاج إليه من الكسوة لأنه لا بد له أن ينصرف ، فلو قلنا : إنه لا يكتسب لامتنع الناس عن معاملته ، هكذا قال صاحب البيان عن نصه في الأم ويترك له من الكسوة ما يكفيه على ما جرت به عادته ، أو ما تدعو إليه ضرورة الزمن إن كان صيفاً أو شتاء .

قال الشافعي رضي الله عنه : يكفيه قميص وسراويل ورداءان ، إن كان ممن يرتدى وحذاءان لرجله هذا إذا كان صيفاً ، وإن كان في الشتاء زيد على القميص جبة محشوة وخف بدل النعل ، وإن كان من عادته أن يتطيلس دفع إليه الطيلسان ، وأما جنس ثيابه فمعتبر بحاله ، وإن كان من عادته لبس الشرب والدقيق ترك له ذلك ، وإن كانت عادته أن يلبس غليظ الثياب ترك له ذلك ، وقال الشافعي رضي الله عنه : إن كانت له ثياب غوال بيعت . قال أصحابنا : وأراد إذا كان من عوام الناس وله ثياب غالية جرت العادة أن يلبسها ذوو الأقدار بيعت ، ويشتري له ثياب جرت العادة أن يلبسها مثله ، ويصرف الباقي من ثمنها إلى الغرماء .

(فرع) : وإن كان للمفلس من تلزمه نفقته كالزوجة والوالدين والمولودين ترك لهم ما يحتاجون من نفقة وكسوة كما قلنا عن المفلس ، لأنهم يجرون مجرى نفسه لأن الأقارب يعتقدون عليه إذا ملكهم كما يعتقد نفسه إذا ملكها ، ونفقة الزوجة آكد من نفقة الأقارب لأنها تجب بحكم المعاوضة .

(فرع) : فإن مات المفلس كانت مؤنة تجهيزه وكفنه من ماله ، لما روى أن النبي ﷺ « قدمت عليه جنازة ليصلي عليها فقال : هل على صاحبكم دين ؟ فقالوا : نعم ، فقال : صلوا على صاحبكم » ولا محالة أنه كان قد كفن ، فعلم أن الذي كفن به مقدم على حقوق الغرماء ، لأنه لم يتعرض له ، وإن مات من تلزمه نفقته — فإن كانت زوجة — فهل يجب كفنها ومؤنة تجهيزها عليه ، أو في مالها ؟ فيه وجهان سبق ذكرهما في الجنائز للإمام النووي رضوان الله عليه ونفعنا بعلمه آمين .

وإن كان من الوالدين أو المولودين وجب مؤنة تجهيزه وكفنه على المفلس ، ويقدم ذلك على الغرماء كما قلنا في نفس المفلس ، وكما القدر الذي يجب في الكفن من ثوب أو ثوبين أو ثلاثة ؟ قال المصنف رحمه الله تعالى : ما يستر العورة لا غير .

(فرع) : إذا كان للمفلس دار يسكنها أو سيارة يركبها يبعثا عليه ، وصرف ثمنها للغرماء ، لأنه يمكنه أن يستأجر داراً يسكنها ، ويركب المرافق العامة من وسائل المواصلات التي تنبث في كل فج ، وتصل إلى حيث يشاء راكبها ، وقد جرت عادة الناس بذلك ، وذلك بخلاف الثياب ، فإن العادة لم تجر باكتراثها ، ولذا لا تباع إلا في صورة خاصة مضى بيانها والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإذا أراد الحاكم بيع ماله فالمستحب أن يحضره لأنه أعرف بثمر ماله ، فإن لم يكن من يتطوع بالنداء استؤجر من ينادي عليه من سهم المصالح ، لأن ذلك من المصالح فهو كأجرة الكيال والوزان في الأسواق ، فإن لم يكن سهم المصالح أكثرى من مال المفلس ، لأنه يحتاج إليه لإيقاء ما عليه ، فكان عليه ، ويقدم على سائر الديون ، لأن في ذلك مصلحة له ، ويباع كل شيء في سوقه ، لأن أهل السوق أعرف بقيمة المتاع ، ومن يطلب السلعة في السوق أكثر ، ويبدأ بما يسرع إليه الفساد لأنه إذا أخر ذلك هلك ، وفي ذلك إضرار ، وقد قال ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » ثم بالحيوان لأنه يحتاج إلى علف ويخاف عليه التلف ويتأذى بالعقار لأنه إذا تأذى به كثر من يطلبه ، ولا يتأذى به أكثر من ثلاثة أيام ، لأن فيما زاد إضراراً بالغرماء في تأخير حقهم .

فإن كان في المال رهن أو عبد تعلق الأرض بقرته بيع في حق المرتهن والمجنى عليه ، لأن حقهما يختص بالعين فقدم ، وإن بيع له متاع وقبض ثمنه فهلك الثمن واستحق المبيع ، رجع المشتري بالعهد في مال المفلس ، وهل يقدم على سائر الغرماء ؟ روى المزني أنه يقدم وروى الربيع أنه أسوة الغرماء ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان : (أحدهما) يقدم ، لأن في تقديمه مصلحة فإنه متى لم يقدم تجنب الناس شراء ماله خوفاً من الاستحقاق فإذا قدم رغبوا في شراء ماله .

(والثاني) أنه أسوة الغرماء لأن هذا دين تعلق بذمته بغير رضى من له الحق فضرر به مع الغرماء كأرش الجناية ومنهم من قال : إن لم يفك الحجر عنه قدم لأن فيه مصلحة له ، وإن فك الحجر عنه كان كسائر الغرماء ، وحمل رواية الربيع على هذا .

- (الشرح) : حديث : « لا ضرر ولا ضرار » مضى تخريجه .
- (أما الأحكام) : فإنه يستحب أن يشهد المفلس مجلس بيع المال أو الرهن لأجل :
- (أولا) لأنه يعرف قيمة أمواله وأثمانها عليه التي اشتراها بها .
- (ثانيا) ليحصى ثمنه ويضبطه .
- (ثالثا) لأنه إذا حضر احتاط أكثر من غيره لحرصه على أن تباع بأكبر قيمة ممكنة .
- (رابعا) لأن ذلك أطيب لنفسه . كذلك يستحب أن يحضر الغرماء لأجل :
- (أولا) لأنه ربما كان منهم من يشتري شيئا من مال المفلس .
- (ثانيا) كثرة المتابعين ، فيكون ذلك أوفر للثمن .
- (ثالثا) معرفة كل منهم لعين ماله ، فرما باع الحاكم سهواً عين ماله فيستدركه .
- (رابعا) لأنه أطيب لنفوسهم ، فإن باع الحاكم ماله بغير حضور المفلس أو الغرماء صح البيع ، لأن المفلس لا تصرف له ، والغرماء لا ملك لهم .
- (فرع) : إذا أراد الحاكم بيع مال المفلس فلا بد من دلال وهو الذى ينادى على المتاع فيمن يريد ، ويستحب أن يقول الحاكم للمفلس والغرماء : ارتضوا برجل ينادى على بيع المتاع ، لأنهم أعرف بمن يصلح لذلك الأمر ، ولأن في ذلك تطيباً لأنفسهم ، فإن لم يستأذنهم الحاكم في ذلك ، ونصب مناديا من قبله جاز لأن المفلس قد انقطع تصرفه ، والغرماء لا ملك لهم .
- قال الشافعى رضى الله عنه : ولا يقبل إلا ثقة — وفي بعض نسخ المزني — ولا يقبل إلا من ثقة ، فمن قبل — ولا نقبل إلا ثقة — معناه إذا نصب المفلس والغرماء من ينادى على ثمن المتاع لم يقبله الحاكم إلا أن يكون ثقة .
- والفرق بين هذا وبين الرهن إذا اتفق المتراهنان على وضع الرهن على يد من ليس بثقة ، لم يعترض الحاكم عليهما ، لأن الحق في الرهن للمتراهنين لا يتعداهما ، وههنا النظر للحاكم لأنه ربما ظهر غريم آخر ، وأما من قبل ولا يقبل إلا من ثقة فمعناه إذا نودى على مال المفلس فزاد في ثمنه إنسان فإنه لا يقبل الزيادة إلا من ثقة مخافة أن يزيد فيترك ففسد .
- فإن تطوع الدلال بالنداء من غير أجرة لم يستأجر الحاكم من ينادى لأنه لا حاجة إلى ذلك ، وإن لم يوجد من يتطوع بذلك استؤجر بأقل ما يوجد ، فإن كان في بيت المال

فضِّل أعطى الأجير أجره منه ، لأن في ذلك مصلحة ، فهو كأجرة الكيال والوزان في الأسواق .

وإن لم يكن في بيت المال فضل استوفى من مال المفلس كذلك ، لأن العمل له قال أبو على في الإفصاح : فأما أجرة النفاذ فعلى الغريم لا على المفلس ، فإن اختار المفلس رجلا ينادى على المتاع واختار الغرماء غيره ، قدم الحاكم الثقة منهما ، فإن تساويا في التوثيق قدم المتطوع منهما لأنه أوفر مؤنة ، فإن كانا متطوعين ضم أحدهما إلى الآخر ، وإن كان بجعل قدم أعرفهما وأوثقهما ، ويرى أصحاب أحمد أن نفقة النفاذ على المفلس ، وفي قول آخر عندهم تدفع من بيت المال ، وعندنا على القولين في أن يعطى من الغرماء أو من بيت المال ، كما سبق بيانه .

(فرع) : ويبيع كل شيء من الأمتعة في سوقه ، فتباع الكتب في سوق الوراقين والبر في سوق البزازين ، والطعام في سوق الطعام ، وهذا إذا كان في البلد أسواق متخصصة يتوفر أربابها على نوع معين من السلع كسوق العطارين وسوق العقاديين وغيرها من الأسواق الوعية ، وذلك لتفادي ألا يتناول شئها من لا يعرف قيمتها فيبخرها ، كل ذلك إذا أمن عند نقلها عدم التلف أو ضياع شيء منها ، فإذا كان مكانها صالحا لبيعها بيعت حيث هي ، أما العقار وغيره من الأعيان الثابتة فإنه يمكن أن يكتبى بالنشر في صحيفة يومية ، ولا ينادى الدلال في جلسة البيع كالأمتعة ، وإنما يومية إيماء بالثمن الذي يعرض من المبتاعين ، وذلك أعز للعقار وأدعى إلى حفظه لحق المفلس .

ويبيع ما هو معرض للتلف أولا ، كالرطب والهريس ونحوهما ، ثم الحيوان لأنه معرض للتلف إذا لم يجد من يقوم على مؤنة حفظه وغذائه ، ثم الثياب والأقمشة . وهكذا بالترتيب .

قال الشافعي رضي الله عنه : فإن كان بقرب ذلك البلد قوم يشترون العقار في ملك المفلس. أنفذ إليهم وأعلمهم بذلك ليحضروا فيشتروا فيتوفر الثمن على المفلس .

(فرع) : ويبيع مال المفلس بنقد البلد ، وإن كان من غير جنس حق الغرماء بأن كانت الديون عليه بالدينار العراقي أو الجنيه الاسترليني أو الليرة السورية وكان المفلس في العراق يبيع عليه بالدينار ، ولو كان الدين بالليرة أو بالجنيه ، لأن ذلك أيسر وأوفر ، فإن كان حق الغرماء من نقد البلد دفعه إليهم وإن كان من غير نقد البلد فإن كان حقهم ثبت

من غير جهة السلم دفع إليهم عوضه إن رضوا بذلك . وإن لم يرضوا اشترى لهم من جنس حقوقهم ، فإن كان حقهم ثبت من جهة السلم لم يجز أخذ العوض عن ذلك ، وإنما يشتري لهم حقهم .

(فرع) : إذا كان في مال المفلس رهن بدأ ببيعه لأن حق المرتهن يختص بالعين وحقوق الغرماء لا تختص بالعين ، ولأنه ربما زاد ثمن الرهن على حق المرتهن ، فتفرق الزيادة على الغرماء ، وربما نقص ثمنه عن حق المرتهن فاختلط مع الغرماء بما بقى له ، فاحتيج إلى بيعه لذلك .

(فرع) : فإن باع شيئاً من مال المفلس . فإن كان دينه لواحد فإنه يدفع كلما باع شيئاً وقبضه إلى الغريم لأنه لا حاجة به إلى التأخير .

وإن كان الدين لجماعة نظرت فإن بيع جميع ما له دفعة واحدة قبض ثمنه ووزعه على الغرماء بالحصص على قدير ديونهم .

وإن لم يمكن بيع ماله إلا بشيء بعد الشيء نظرت فيما يباع به أولاً — فإن كان ثمنه كثيراً يمكن قسمته على الغرماء قسم بينهم لأنه لا حاجة إلى التأخير . وإن كان قليلاً يتعذر قسمته — أو يكون القسم منه يراد — أخرت قسمته على الغرماء .

فإن وجد الحاكم ثقة مليئاً (أى غنياً) . فقد قال الشافعي رضي الله عنه : أقرضه إياه حالا . فإذا تكامل بيع المال أخذه من الذي أقرضه إياه وقسمه بين الغرماء ، ويكون ذلك أولى من إيداعه . لأن القرض مضمون على المقبوض . والوديعة أمانة يخاف تلفها . فإن لم يجد ثقة مليئاً يقرضه إياه أودعه عند ثقة .

فإن قيل : فلم قال الشافعي رضي الله عنه : يقرضه حالا . والقرض عنده لا يكون إلا حالا ؟ فقال أكثر أصحابنا : وصف القرض بذلك لأنه شرط . وقصد بذلك الرد على مالك رضي الله عنه حيث قال : يصح القرض مؤجلاً .

وقال العمراoui : وقال بعض أصحابنا : أراد حالا بغير تشديد يعني يقرضه في الحال ، وهذا ليس بشيء .

فإن قيل : فقد قال الشافعي رضي الله عنه : لا يجوز إقراض مال اليتيم إلا في حال الضرورة ، وهو أن يكون في بحر ومعه مال اليتيم ويخاف عليه الغرق أو يخاف عليه النهب أو

الحريق ، ولا يقرضه في ذلك وإنما يودعه . فما الفرق بينه وبين المفلس ؟
قلنا الفرق بينهما أن مال الصبي معد لمصلحة تظهر من شراء عقار أو تجارة ، وقرضه
يتعذر معه المبادرة إلى ذلك . ومال المفلس معد للغرماء خاصة فافتقرا .

(فرع) : وإذا باع الحاكم مال المفلس وانصرم البيع بالتفرق وانقضاء الخيار ثم جاء
إلى الحاكم وزاد في الثمن . قال العمراني : استححب للحاكم أن يسأل المشتري الإقالة ليطلب
الفضل ، فإن أقاله المشتري باع الحاكم من الطالب بالزيادة وإن لم يفعل لم يجبر على ذلك ،
لأن البيع قد لزم .

(فرع) : وإن نصب الحاكم أميناً لبيع مال المفلس وقبض ثمنه فباع شيئاً من مال
المفلس وقبض ثمنه ثم تلف في يده من غير تفريط ، تلف من ضمان المفلس لأن العدل أمين
له .

وإن باع العدل شيئاً من مال المفلس وقبض ثمنه ثم أتى رجل ادعى على المشتري أن العين
التي اشتراها ملكه وأقام بينة على ذلك ، أخذها من يد المشتري فإن كان الثمن باقياً في يد
العدل ، رجع به إلى المشتري ، وإن كان المال قد تلف في يد العدل من غير تفريط رجع
المشتري بالعهد في مال المفلس ، ووافقنا أبو حنيفة في هذا ، وخالفنا في العدل إذا تلف
الرهن في يده .

وفي الوكيل والوصى إذا تلف المال في أيديهم بغير تفريط أن الضمان يجب عليهم ،
فنقيس تلك المسائل على هذه ونقول : لأنه باع مال الغير فإذا تلف في يده من غير تفريط لم
يضمن قياساً على أمين الحاكم في مال المفلس .

وهل يقدم المشتري على سائر الغرماء أو يكون أسوتهم ؟ نقل المزي أنه يقدم عليهم ،
ونقل الربيع أنه يكون أسوة لهم ، واختلف أصحابنا فيه على طريقتين .

فمنهم من قال : في المسألة قولان (أحدهما) أنه يقدم عليهم لأن في ذلك مصلحة لمال
المفلس ، لأن المشتري إذا علموا أنهم يقدمون بالثمن إذا استحق ما اشتروه رغبوا في الشراء
فيكثر المشترون وتزيد الأثمان ، وإذا علموا أنهم لا يقدمون تجنبوا الشراء خوفاً من
الاستحقاق . فتقل الأثمان .

(الثاني) لا يقدم ، بل يكون أسوة الغرماء ، لأنه تعلق بذمة المفلس بغير اختيار من له

الحق ، فكان أسوة الغرماء كما لو جنى على رجل .

ومنهم من قال : هى على حالين فالموضوع الذى قال يكون أسوتهم أراد به إذا كان بعد القسمة فى حجر ثان مثل أن يقسم المال بين الغرماء ، ثم استحق شئ من أعيان ماله . ثم حجر عليه ثانيا ، فإن المشتري يكون أسوة الغرماء ، لأن حقة ثبت فى ذمته قبل الحجر كسائر الغرماء . هكذا ذكر الشيخ أبو حامد هذا التفصيل على هذا الطريق . قال العمرانى : وأما صاحب المذهب فقال : إن لم ينفك عنه الحجر قدم ، لأن فيه مصلحة له ، وإن فك عنه الحجر كان كسائر الغرماء ، ولم يذكر الحجر الثانى اهـ . والله تعالى أعلم .

(فروع فى مسائل ذكرها الشيخ ابن حجر فى تحفة المحتاج) :

ويحجر وجوباً على ما وقع لشيخنا فى شرح المنهج والذى صرح به الأذعمرى وغيره الجواز بطلب المفلس أو وكيله بعد ثبوت الدين عليه ، ولو بعلم القاضى ، وقضية ذلك توقف ثبوته على دعوى الغريم وهو محتمل ثم رأيت السبكي قال : صورة المسألة أن يثبت الدين بدعوى الغرماء وإقامة البينة مثلاً ، ولم يطلبوا الحجر ويطلبه هو أما بدون ذلك فلا يكفى طلب المفلس اهـ وهو صريح فيما ذكر فى الأصح ، لظهور غرضه فيه من وفاء ديونه بصرف ما له فيها ، فإذا حجر عليه بطلب أو دونه تعلق حق الغرماء بماله عيناً ودينياً ولو مؤجلاً على الأوجه ، فلا يصح إبراءه منه ، ومنفعة ليحصل الغرض المقصود من الحجر فلا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ، ولا يباحهم فيه دين حادث ، نعم يقدم عليهم مستأجر بمنفعة ما تسلمه قبل الفلاس ، ولعاقد حجر عليه زمن الخيار فسخ ، وإجازة على خلاف المصلحة لعدم أو ضعف تعلق حقهم بالمعقود عليه حينئذ ، ويؤخذ منه أنه لا يشترط التسلم قبل الفلاس فى مسألة الإجازة بل يكفى سبق عقدها عليه ، وخارج بحق الغرماء حق الله تعالى غير الفورى كزكاة وكفارة ونذر فلا يتعلق بمال المفلس .

وليُشهد الحاكم ندباً على حجره — أى المفلس — ويسن أن يأمر بالنداء عليه بأن الحاكم حجر عليه ، ليحذر فى المعاملة وبالحجر يمتنع عليه التصرف فى أمواله ولو ما اكتسبه بعد الحجر ، وحينئذ لو باع أو وهب أو أبرأ من دين له ولو مؤجلاً كما مر ، أو أعتق أو وقف أو آجر ففى قول يوقف تصرفه المذكور وإن أثم به .

فإن فضل ذلك عن الدين لنحو إبراء أو ارتفاع قيمة نفذ حالا منه ، أى بآن نفوذه ، وإلا لغا ، أى بان إلغاؤه والأظهر بطلانه حالا ، لتعلق حق الغرماء بما يصرفه فيه ، نعم يصح تصرفه فيما يتقدم به عليهم كثياب بدنه . وفيما يدفعه القاضى لنفقته ونفقة ممونه بآن يصرفه فيها كما يحثه الأذرعى وتدبيره ووصيته لتعلقهما لما بعد الموت ، وكذا إيلاده كما رجحه ابن الرفعة ، وخالفه السبكي كإيلاد الراهن المعسر . وفرق غيره بآن الراهن هو الذى حجر على نفسه بخلاف المفلس وبآن حجر الرهن أقوى لأنه يقدم به على مؤن التجهيز ، بخلاف المفلس يتقدم بها على الغرماء ، ويقبض مدين مفلس أقبضه دينه بعد الحجر ، وإن جهله أو أذن له فيه حاكم ، إلا إن كان مذهبه ذلك .

فلو باع ما له كله أو بعضه لغرمائه بدينهم أو بعضه ، أو لغريم بدينه كما بأصله . وحذفه لأنه معلوم بما ذكره بالأولى — بطل إن لم يأذن فيه الحاكم فى الأصح ، وإن وجدت شروط البيع السابقة لبقاء الحجر عليه — أما بإذنه فيصح جزئاً هـ .

قَالَ المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن كان فى الغرماء من باع منه شيئاً قبل الإفلاس ولم يأخذ من ثمنه شيئاً ، ووجد عين ماله على صفته ، ولم يتعلق به حق غيره فهو بالخيار بين أن يترك ويضرب مع الغرماء بالثمن ، وبين أن يفسخ البيع ويرجع فى عين ماله لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال « من باع سلعة ثم أفلس صاحبها فوجدها بعينها فهو أحق بها من الغرماء » وهل يفتقر الفسخ إلى إذن الحاكم ؟ فيه وجهان .

قال أبو إسحاق : لا يفسخ إلا بإذن الحاكم ، لأنه مختلف فيه فلم يصح بغير إذن الحاكم كفسخ النكاح بالإعسار بالنفقة .

وقال أبو القاسم الداركي : لا يفتقر إلى الحاكم ، لأنه فسح ثبت بنص السنة فلم يفتقر إلى الحاكم كفسخ النكاح بالعتق تحت العبد ، فإن حكم حاكم بالنقض من الفسخ فقد قال أبو سعيد الإصطخرى : ينقض حكمه ، لأنه حكم مخالف لنص السنة ، ويحتمل ألا ينقض لأنه مختلف فيه فلم ينقض وهل يكون الفسخ على الفور ؟ أو على التراخي ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) أنه على التراخي لأنه خيار لا يسقط إلى بدل ، فكان على التراخي
كخيار الرجوع في الهبة .

(والثاني) أنه على الفور لأنه خيار ثبت لنقص في العوض فكان على الفور كخيار
الرد بالعيب ، وهل يصح الفسخ بالوطء في الجارية ؟ فيه وجهان .
(أحدهما) كما يصح الفسخ بالوطء في خيار الشرط .

(والثاني) : أنه لا يصح لأنه ملك مستقر فلا يجوز رفعه بالوطء ، وإن قال
الغرماء : نحن نعطيك الثمن ولا نفسخ لم يسقط حقه من الفسخ ، لأنه ثبت له حق
الفسخ فلم يسقط ببذل العوض كالمشترى إذا وجد بالسلعة عيبا وبذل له البائع
الأرض ﴿

(البشرح) : الحديث رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ
« من أدرك متاعه بعينه عند إنسان قد أفلس فهو أحق به » .

أما الأحكام : إذا كان في الغرماء من باع من المفلس قبل الإفلاس ولم يقبض الثمن
ووجد عين ماله على صفته خالياً من حق عين ، فالبائع بالخيار بين أن يضرب مع الغرماء في
الثمن ، وبين أن يرجع في غير ماله ، وبه قال عثمان وعلي وأبو هريرة رضي الله عنهم ، ومن
التابعين عروة بن الزبير ثم مالك والأوزاعي والشافعي ومحمد بن الحسين العنبري وإسحاق
وأبو ثور وابن المنذر وأحمد ، وخالفنا الحسن والنخعي وابن شبرمة وأبو حنيفة فقالوا « هو
أسوة الغرماء » .

دلينا ما روى عمرو بن خلدة الزرق قاضي المدينة قال : أتينا أبا هريرة رضي الله عنه في
صاحب لنا أفلس فقال : هذا الذي قضى فيه رسول الله ﷺ « أيما رجل مات أو أفلس
فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بعينه » .

وفي رواية أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام رضي الله عنهم عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « أيما رجل باع متاعا على رجل فأفلس المتاع ثم وجد البائع
متاعه بعينه ، فصاحب المتاع أحق به من دون الغرماء » وقد أخرجه أحمد عن الحسن عن
سمرة بلفظ « من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به » ورواه الستة عن أبي هريرة
بلفظ « من أدرك ما له بعينه عند رجل أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره »

وعند لمسلم والنسائي عن أنى هريرة بلفظ « إذا وجد عنده المتاع ، ولم يفرقه أنه لصاحبه الذى باعه » وحديث أنى هريرة عند أحمد بلفظ « أيما رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ، ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له » وروى مالك فى الموطأ وأبو داود ، الأول بطريق الإسناد والثانى بطريق الإسناد والمرسل أصبح عن أنى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بلفظ « أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئاً ، فوجد متاعه بعينه ، فهو أحق به ، وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء » .

(قلت) ولأن عقد البيع يلحقه الفسخ بالإقالة فجاز فيه الفسخ لتعذر العوض أو القيمة أو الثمن ، كالمسلم فيه إذا تعذر ، ولأنه إذا شرط فى البيع رهناً ، فعجز عن تسليمه استحق الفسخ ، وهو وثيقة بالثمن ، فالعجز عن تسليم الثمن بنفسه أولى .

وفارق المبيع الرهن ، فإن إمساك الرهن إمساك مجرد على سبيل الوثيقة وليس ببدل ، والثلث ههنا بدل عن العين ، فإن تعذر استيفاءه رجع إلى المبدل .

(فإن قيل) إنهم تساوا — أعنى الغرماء جميعاً من وجد عين ماله ومن لم يجد فى سبب الاستحقاق ، قلنا : لكن اختلفوا فى الشرط فإن بقاء العين — شرط للملك الفسخ ، وهو موجود فى حق من وجد متاعه دون من لم يجده .

إذا ثبت هذا : فإن البائع بالخيار ، إن شاء رجع فى السلعة ، وإن شاء لم يرجع وكان أسوة الغرماء ، وسواء كانت السلعة مساوية لثمنها أو أقل أو أكثر ، لأن الإعسار سبب جواز الفسخ ، فلا يوجب كالعيب والخيار ولا يفتقر الفسخ إلى حكم حاكم ، لأنه فسخ ثبت بالنص فلم يفتقر إلى حكم حاكم ، كفسخ النكاح لعق الأمة ، وهل خيار الرجوع على التراخي ؟ على وجهين بناء على خيار الرد بالعيب ، وفى ذلك روايتان .

(إحداهما) هو على التراخي ، لأنه حق رجوع يسقط إلى عوض ، فكان على التراخي كالرجوع فى الهبة .

(والثانى) هو على الفور ، لأنه خيار يثبت فى البيع لنقص فى العوض ، فكان على الفور كالرد بالعيب ، ولأن جواز تأخيره يفضى إلى الضرر بالغرماء لإفضائه إلى تأخير حقوقهم ، فأشبه خيار الأخذ بالشفعة ، وأخذ القاضى من الحنابلة بهذا الوجه . وحكى ابن قدامة الوجهين .

(فرع) : وإن اشترى رجل سلعة بثمن فى ذمته وكانت قيمة السلعة مثل الثمن أو أكثر ، ولا يملك المشتري غير هذه السلعة ولا دين عليه غير هذا الثمن ، فهل يجعل هذا

المشتري مفلساً ؟ فيكون للبائع الرجوع إلى عين ماله ؟ فيه وجهان حكاهما في الإفصاح أبو على الطبري .

(أحدهما) يكون مفلساً ، فيكون البائع بالخيار إلى الرجوع في عين ماله .
(والثاني) : لا يكون مفلساً ، ولكن تباع السلعة ويعطى منها حقه والباقي للمشتري .
(فرع) : وإن كان ماله يفي بدينه ولكن ظهرت فيه أمارة الفلاس — وقلنا : يجوز الحجر عليه ، فحجر عليه — فهل يجوز لمن باع منه شيئاً ولم يقبض ثمنه ، ووجد عين ماله أن يرجع إلى عين ماله ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد .

(أحدهما) له أن يرجع إلى عين ماله لقوله « أيما رجل باع متاعاً على رجل ثم أفلس المبتاع » الحديث ، وهذا قد أفلس ، لأنه محجور عليه بحق الغرماء فجاز لمن وجد عين ماله الرجوع إليه ، كما لو كان ماله أقل من دينه .

(والثاني) ليس له الرجوع إلى عين ماله ، لأننا إنما نجعل للبائع الرجوع إلى عين المال في المواطن التي لا يتمكنون فيها من الوصول إلى كمال حقهم ، وهذا يتمكن من أخذ جميع حقه فلم يكن له الرجوع إلى عين ماله .

(فرع) : وهل يصح فسخ البائع من غير إذن الحاكم ؟ فيه وجهان :
(الأول) قاله المصنف : لا يصح إلا بإذن الحاكم ، لأنه فسخ مختلف فيه فلم يصح إلا بالحاكم كفسخ النكاح بالإعسار بالنفقة .

(والثاني) قاله صاحب البيان : يصح بغير إذن الحاكم ، لأنه فسخ ثبت بنص السنة فهو كفسخ نكاح المعتقة تحت عبد . فإن حكم حاكم بالمنع ففيه وجهان (أحدهما) يصح حكمه ، لأنه مختلف فيه (والثاني) لا يصح لأنه حكم مخالف لنص السنة .

وهل يشترط أن يكون الفسخ على الفور ، أو يجوز على التراخي ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجوز على التراخي ، لأنه خيار لا يسقط إلى بدل فجاز على التراخي ، كرجوع الأب فيما وهب لابنه ، وفيه احتراز من الرد بالعيب ، لأنه قد يسقط إلى بدل وهو الأرض (والثاني) يشترط أن يكون على الفور ، لأنه خيار لنقص في العوض ، فكان على الفور كالرد بالعيب ؛ وفيه احتراز من رجوع الأب في هبته لابنه .

(فرع) : إذا رهن البائع المبيع في يد المفلس عند ثبوت الرجوع له فهل يجعل رهنه

فسخاً للبيع ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ في الرهن وحكاية وطء البائع الجارية المبيعة جعلوا في فسخ البيع وجهين (أحدهما) يكون فسخا كوطء البائع مبيعه في مدة الخيار (والثاني) لا يكون فسخا . لأن ملك المشتري مستقر فلا يرفع إلا بالقول .

(فرع) : إذا بذل الغرماء للبائع جميع ما له على أن لا يرجع بالعين المبيعة لم يجبر على ذلك . وجاز له الرجوع إلى عين ماله . وقال مالك رضي الله عنه : لا يجوز له الرجوع إلى عين ما له . وقال أحمد وأصحابه كقولنا .

دليلنا : الحديث ، ولم يفرق بين ما إذا عرض الثمن أو لم يعرض ولأنه تبرع بالحق غير من عليه الحق فلم يلزم من ثبت له الفسخ إسقاط حقه من الفسخ . كالزوج إذا أعسر بالنفقة فجاء أجنبي فبذل لها النفقة لترك الفسخ ، فإنه لا يلزمها ذلك والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن كان قد باعه بعد الإفلاس ؛ ففيه وجهان (أحدهما) : أن له أن يفسخ ، لأنه باعه قبل وقت الفسخ ، فلم يسقط حقه من الفسخ كما لو تزوجت امرأة بفقر ثم أعسر بالنفقة . (والثاني) : أنه ليس له أن يفسخ لأنه باعه مع العلم بخراب ذمته ، فسقط خياره ، كما لو اشترى سلعة مع العلم بعيبها ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا اشترى عينا بعد أن حجر عليه بضمن في ذمته فقد ذكرنا أن شراؤه صحيح ، وهل ثبت للبائع الرجوع إلى عين ما له ؟ فيه وجهان . (أحدهما) لا يثبت له الرجوع إلى عين ما له ، لأنه باعه مع العلم بخراب ذمته ، فلم يثبت له الفسخ كما لو اشترت سلعة ، معينة مع العلم بعيبها (والثاني) يثبت له الفسخ . كما لو تزوجت امرأة بفقر مع العلم بحاله ، فإن لها أن تفسخ النكاح إذا أعسر بالنفقة .

قَالَ الْمُصَنَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن وجد المبيع وقد قبض من الثمن بعضه ، رجع بحصة ما بقي من الثمن لأنه إذا رجع بالجميع إذا لم يقبض جميع الثمن رجع في بعضه إذا لم يقبض بعض الثمن ، وإن كان المبيع عبيدين متساويي القيمة وباعهما بمائة ، وقبض من الثمن خمسين ، ثم مات أحد العبدین ، وأفلس المشتري ، فالمنصوص في التفليس أنه يأخذ

الباقى بما بقى من الثمن ، ونصّ فى الصداق : إذا أصدقها عبيدين فتلف أحدهما ثم طلقها قبل الدخول ، على قولين .

(أحدهما) أمه يأخذ الموجود بنصف الصداق مثل قوله فى التفليس . (والثانى) أنه يأخذ نصف الموجود ونصف قيمة التالف ، فمن أصحابنا من نقل هذا القول إلى البيع ، وقال : فيه قولان (أحدهما) أنه يأخذ نصف الموجود ويضرب مع الغرماء بنصف ثمن التالف ، وهو اختيار المزنى رحمه الله ، لأن البائع قبض الخمسين من ثمنهما ، وما قبض من ثمنه لا يرجع به (والثانى) أنه يأخذ الموجود بما بقى ، لأن ما أخذ جميعه لدفع الضرر إذا كان باقيا أخذ الباقي إذا هلك بعضه كالشقص فى الشفعة .

ومن أصحابنا من قال : يأخذ البائع الموجود بما بقى من الثمن قولاً واحداً ، وفى الصداق قولان . والفرق بينهما أن البائع إذا رجع بنصف الموجود ونصف بدل التالف لم يصل إلى كمال حقه لأن غريمه مفلس ، والزوج إذا رجع بنصف الموجود ونصف قيمة التالف وصل إلى جميع حقه ، لأن الزوجة موسرة فلم يجوز له الرجوع بجميع الموجود بنصف المهر ﴿

(الشرح) : الأحكام : إذا باع من رجل عيناً بمائة أو عينين بمائة ، فقبض البائع من الثمن خمسين والعين المبيعة باقية أو العينان باقيتان ، سواء كانت قيمتهما مختلفة أو متساوية ، فهل للبائع أن يرجع من المبيع بقدر ما بقى من الثمن ؟ .
حكى ابن الصباغ فيه قولين ، قال فى القديم : سقط حق البائع من الرجوع إلى الغير ويضرب مع الغرماء بالثمن .

وحكى الشيخ أبو حامد أن هذا هو مذهب مالك ولم يحكه عن القديم . وقال ابن الصباغ : مذهب مالك إذا قبض شيئاً من الثمن والعين باقية كان بالخيار بين أن يرد ما قبض من الثمن ويرجع فى العين المبيعة ، وبين أن لا يرجع فى العين ويضرب مع الغرماء فيما بقى .

ووجه القول القديم حديث أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام الذى أتينا على طريقه وألفاظه فيما سبق من فصول هذا الباب ولأن فى رجوعه فى بعض العين تبعية للصفاة على المشتري وإضراراً به ، فلم يكن ذلك للبائع .

وقال في الجديد : يشبث له الرجوع بنخصم ما بقى من الثمن — وهو الصحيح — لأنه سبب يرجع به العاقد إلى جميع العين فجاز أن يرجع به إلى بعضها كالفرقة قبل الدخول ، وذلك أن الزوج يرجع تارة بجميع الصداق ، وهو ما إذا ارتدت أو وجد أحدهما بالآخر عيباً ، وتارة بالنصف ، وهو ما إذا طلقها .

قال في البيان : والخبر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مرسل ، لأن أبا بكر ليس بصحاحي ، وإن صح فمعنى قوله « فهو أسوة الغرماء » إذا رضى بذلك . وإن باعه عينين متساويي القيمة بمائة ، فقبض البائع من الثمن خمسين وتلف أحد العينين وأفلس المشتري ، فإن اختار البائع أن يضرب مع الغرماء بالثمن الذي بقى له فلا كلام ، وإن اختار الرجوع إلى عين ما له على الجديد فبكم يرجع ؟ قال الشافعي : يرجع هنا في العين الباقية بما بقى من الثمن . وقال في الصداق : « إذا أصدقها عبيدين فتلف أحدهما وطلقها قبل الدخول أنها على قولين .

(أحدهما) تأخذ نصف قيمة التالف (والثاني) أنه بالخيار بين أن يأخذ نصف الموجود ونصف قيمة التالف . وبين أن يترك الموجود ويأخذ نصف قيمته . وقال في الزكاة : « إذا أصدقها خمساً من الإبل فحال عليها الحول فباعته منها بقدر شاة وأخرجتها ثم طلقها قبل الدخول كان له أن يأخذ بعينين ونصفاً » فحصل في الصداق ثلاثة أقوال :

(أحدها) يأخذ نصف الصداق من الباقي ، وهذا موافق لما قاله في المفلس . (والثاني) يأخذ نصف الموجود ونصف قيمة التالف ، (والثالث) أنه بالخيار بين أن يأخذ الموجود بنصف الصداق وبين أن يترك الموجود ويأخذ نصف قيمتها .

واختلف أصحابنا في مسألة المفلس ، فمنهم من قال في المفلس أيضاً قولان : (أحدهما) يأخذ الباقي من العينين بما بقى له من الثمن ، ويكون النصف الذي أخذ حصة التالف ؛ لأنه إنما جاز للبائع أخذ جميع المبيع ، إذا وجده كله جاز له أن يأخذ بعضه إذا تعذر جميعه ، كما قلنا في الشفيع .

(والثاني) يأخذ نصف الموجود بنصف ما بقى له ، ويضرب مع الغرماء بنصفه ، لأنه إذا باع شيئين متساويي القيمة بمائة فقد باع كل واحد منهما بخمسين فإذا قبض خمسين من مائة فقد قبض من ثمنهما مجتمعين ، بدليل أنهما لو كانا قائمين لرجع في نصفهما ، فإذا تلف أحدهما رجع في نصف الباقي بنصف ما بقى ، وضرب مع الغرماء بحصة ما تلف من

الذى لم يقبضه ، قال هذا القائل : ولا يجيء هاهنا القول الثالث فى الصداق ، وهو أن يترك الموجود ويأخذ نصف قيمتها ؛ لأن ذمة الزوجة مليئة وذمة المفلس خربة ، فلا يمكن ترك الشيء كله والرجوع إلى القيمة ، لأنه لا يصل إليها .

ومن أصحابنا من حمل المسألتين على ظاهرهما فقال فى الصداق ثلاثة أقوال ، وفى المفلس يأخذ البائع العين الباقية بما بقى له من الثمن قولاً واحداً ، والفرق بينهما أنا إذا قلنا فى الصداق : يأخذ الزوج نصف الموجود ونصف قيمة التالف فلا ضرر عليه لأنه يصل إلى حقه لأن ذمة الزوجة مليئة ، وفى المفلس لو قلنا : يأخذ البائع نصف الباقي بنصف ما بقى له ، ويضرب مع الغرماء بنصف ما بقى له لم يأمن ألا يصل إلى الكمال من حقه ، لأن ذمة المفلس خربة .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن وجد البائع عين ماله وهو رهن لم يرجع به لأن حق المرتهن سابق لحقه فلم يملك إسقاطه بحقه فإن أمكن أن يقضى حق المرتهن ببيع بعضه ، يبع منه بقدر حقه ويرجع البائع بالباقي ، لأن المنع كان لحق المرتهن وقد زال ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا وجد البائع عين ماله مرهونة عند آخر لم يكن له أن يرجع فيها لأن المشتري قد عقد على ما اشتراه عقداً منع نفسه من التصرف فيه ، فلم يكن لبائعه الرجوع فيه ، كما لو باعها المشتري أو وهبها .

(إذا ثبت هذا) : فإن حق المرتهن مقدم على حق البائع لأنه أسبق فإن كان الدين المرهون به مثل قيمة العين أو أكثر بيعت العين فى حق المرتهن ولا كلام ، وإن كان الدين المرهون به أقل من قيمة الرهن يبع من الرهن بقدر دين المرتهن وكان للبائع أن يرجع فى الباقي منها ، لأنه لا حق لأحد فيما بقى منها ، وإن لم يمكن بيع بعض الرهن بحق المرتهن من ثمن الرهن ، وبقي من الثمن بعضه ، فالذى يقتضى المذهب أن البائع لا يكون أحق بالباقي من الثمن ، بل يصرف ذلك إلى جميع الغرماء ، لأن حقه يختص بالعين دون ثمنها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإن كان المبيع شقصاً ثبتت فيه الشفعة ففيه ثلاثة أوجه : (أحدها) أن الشفع أحق ، لأن حقه ثابت ؛ فإنه يثبت بالعقد ، وحق البائع ثبت بالحجر ؛ فقدم حق الشفع ، (والثاني) أن البائع أحق ، لأنه إذا أخذ الشفع الشقص زال الضرر عنه وحده ، وإذا أخذه البائع زال الضرر عنهما ؛ لأن البائع يرجع إلى عين ماله والشفع يتخلص من ضرر المشتري فيزول الضرر عنهما ، (والثالث) أنه يدفع الشقص إلى الشفع ويؤخذ منه ثمنه ، ويدفع إلى البائع لأن في ذلك جمعاً بين الحقين ، وإذا أمكن الجمع بين الحقين لم يجز إسقاط أحدهما ۝ .

(الشرح) : قوله « شقصاً » الشقص الطائفة من الشيء ، والجمع أشقاص مثل حمل وأحمال ، وهو مأخوذ من المشقص ، سهم فيه نصل عريض أو أن هذا مأخوذ منه .

(أما أحكام الفصل) : فإنه إذا اشترى رجل شقصاً من دار أو أرض فثبت فيه الشفعة فأفلس المشتري وحجر عليه قبل أن يأخذ الشفع ، فهل البائع أحق بالشقص أم الشفع ؟ فيه ثلاثة أوجه : (أحدها) أن الشفع أحق ويكون الثمن بين الغرماء ، لأن حق الشفع أسبق لأن حقه يثبت بالبيع ، وحق البائع يثبت بالحجر ؛ فقدم السابق ، (والثاني) أن البائع أحق بالشقص لأنه إذا رجع في الشقص زال الضرر عنه وعن الشفع لأنه عاد كما قبل البيع ولم يتجدد شركة غيره ، قال الشيخ أبو حامد : وهذا مدحور ؛ لأن من باع شقصاً وثبتت فيه الشفعة ثم استقاله البائع فأقاله قبل أن يأخذ الشفع ، فإن البائع عاد للشفع شريكاً كما كان ، ومع ذلك له الأخذ بالشفعة ، (والثالث) أن الشفع أول بالشقص ، ويؤخذ منه الثمن ، ويسلم إلى البائع دون سائر الغرماء ، لأن في ذلك جمعاً بين الحقين ، وإزالة الضرر عنهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإن كان المبيع صيداً أو البائع محرم لم يرجع فيه ، لأنه عليك صيد فلم يجز مع الإحرام كشراء الصيد ۝ .

(الشرح) : الأحكام : إذا باع صيداً ثم أحرم وأفلس المشتري لم يكن للبائع أن يرجع في الصيد كما لا يجوز أن يبتاعه وبهذا قال العلماء كافة . قال ابن قدامة في المغنى : وإن كان المبيع صيداً وأفلس المشتري والبائع محرم لم يرجع فيه لأنه تملك لصيد في الحل فأفلس المشتري فللبائع الرجوع فيه ، لأن الحرم إنما يحرم الصيد الذى فيه وهذا ليس من صيد فلا يحرم ولو أفلس المحرم وفي ملكه صيد بئعه حلال فله أخذه لأن المانع غير موجود في حقه اهـ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن وجد عين ماله ودينه مؤجل ، وقلنا إن الدين المؤجل لا يحل وديون الغرماء حالة ، فالمنصوص أنه يباع المبيع في الديون الحالة لأنها حقوق حالة فقدمت على الدين المؤجل ، ومن أصحابنا من قال : لا يباع ، بل يوقف إلى أن يحل فيختار البائع الفسخ أو الترك ، وإليه أشار في الإملاء ، لأن بالحجر تتعلق الديون بماله فصار المبيع كالمرهون في حقه بدين مؤجل فلا يباع في الديون الحالة ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا اشترى رجل أعياناً بأثمان مؤجلة فحجر على المشتري بديون حالة عليه ، وكانت الأعيان التي اشتراها بالمؤجل باقية في يده لم يتعلق به حق غيره ، فإن قلنا : إن الدين المؤجل لا يحل بالحجر ، فما الحكم في الأعيان التي اشتراها بالأثمان المؤجلة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) وهو المنصوص ولم يقل الشيخ أبو حامد غيره أنها تباع وتفرق أثمانها على أصحاب الديون لأنها حقوق حالة فقدمت على الديون المؤجلة ، وتبقى الديون في ذمته إلى الأجل ، فإذا أيسر طالبوه ، وإلا كانت في ذمته إلى أن يوسر .

(الثانى) حكاه المصنف أنها لا تباع ، بل توقف إلى أن تحل الديون المؤجلة فيخير بائعوها بين فسخ البيع فيها أو الترك قال : وإليه أشار في الإيلاء ، لأن بالحجر تعلقت الديون بماله ، فصار المبيع كالمرهون في حقه بدين مؤجل فلم يبيع في الديون الحالة وأما إذا قلنا : إن الديون المؤجلة تحل بالحجر فما الحكم في الأعيان المشتراة بها ؟ فيه وجه حكاه صاحب الفروع ، وهو قول أبى إسحاق أن تلك الأعيان لا تباع في حق أصحاب الديون المعجلة ولا تسلم إلى بائعها أيضاً ، بل توقف .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ وَجَدَ الْمُبِيعُ وَقَدْ بَاعَهُ الْمُشْتَرَى وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ : (أَحَدُهُمَا) أَنْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ خَالِياً مِنْ حَقِّ غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ إِذَا لَمْ يَبِعْهُ . (وَالثَّانِي) لَا يَرْجِعُ ، لِأَنَّ هَذَا الْمَلِكَ لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيْهِ مِنْهُ فَلَمْ يَمْلِكْ فُسْخَهُ ﴾ .

(الشرح) : الأحكام : إذا اشترى عيناً بشئ في ذمته فباعها من غيره أو وهبها له وأقبضها ثم أفلس المشتري لم يكن للبائع إلا الضرب مع الغرماء لأنها خارجة عن ملك المشتري ، فهو كما لو تلفت ، وإن رجعت إلى ملك المشتري بإرث أو هبة أو وصية فأفلس فهل يرجع البائع بها ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) : لا يرجع لأن هذا الملك انتقل إليه من غير البائع (والثاني) للبائع أن يرجع فيها ، لأنه وجد عين ماله خالياً عن حق غيره ، فهو كما لو لم يخرج عن ملك المشتري ، فإذا قلنا بهذا الوجه ، وكان المشتري قد اشتراها ممن هي في يده بشئ في ذمته ، فأفلس بالثمنين وحجر عليه ، فأى البائعين أحق بالعين ؟ فيه ثلاثة أوجه ، حكاها المسعودي : (أحدها) البائع الأول أحق بها ، لأن حقه أسبق ، (الثاني) البائع الثاني أحق بها ، لأنه أقرب ، (والثالث) أنهما سواء لأنهما متساويان في سبب الاستحقاق .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ وَجَدَ الْمُبِيعُ نَاقِصاً نَظَرْتُ ، فَإِنْ كَانَ نَقْصَانُ جُزْءٍ يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الثَّمَنُ كَعَبْدَيْنِ ، تَلَفَ أَحَدُهُمَا أَوْ نَخْلَةٌ مَثْمَرَةٌ تَلَفَتْ ثَمَرَتَهَا ، فَالْبَائِعُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَضْرِبَ مَعَ الْغَرَمَاءِ بِالثَّمَنِ وَيَبْنَى أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ فَيَمَّا بَقِيَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَيَضْرِبَ مَعَ الْغَرَمَاءِ بِثَمَنِ مَا تَلَفَ ، لِأَنَّ الْبَائِعَ يَسْتَحِقُّ الْمُبِيعَ فِي يَدِ الْمُفْلَسِ بِالثَّمَنِ كَمَا يَسْتَحِقُّ الْمُشْتَرَى الْمُبِيعَ فِي يَدِ الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ ؛ ثُمَّ الْمُشْتَرَى إِذَا وَجَدَ أَحَدَ الْعَيْنَيْنِ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَالْآخَرَ هَالِكاً كَانَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَتْرِكَ الْبَاقِي وَيَطَالِبَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ ، وَيَبْنَى أَنْ يَأْخُذَ الْمَوْجُودَ بِثَمَنِهِ وَيَطَالِبَ بِثَمَنِ التَّالِفِ ، فَكَذَلِكَ الْبَائِعُ ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُبِيعُ نَخْلًا مَعَ ثَمَرَةٍ مُؤَبَّرَةٍ فَهَلَكَتِ الثَّمَرَةُ قُومَ النَّخْلِ مَعَ الثَّمَرَةِ . ثُمَّ يَقُومُ بِهَا ثَمَرَةٌ ، وَيَرْجِعُ بِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ

الثلث ، وتعتبر القيمة أقل ما كانت من حين العقد إلى حين القبض .

فإن كانت قيمته وقت العقد أقل قوم وقت العقد ، لأن الزيادة حدثت في ملك المشتري فلا تقوم عليه ، وإن كانت في وقت القبض أقل قوم في وقت القبض ، لأن ما نقص لم يقبضه المشتري ، فلم يضمه ، فإن كان نقصان جزء لا ينقسم عليه الثلث كذهاب يد وتأليف دار ، نظرت ، فإن لم يجب لها أرض بأن أتلّفها المشتري أو ذهبت بأفة سماوية فالبايع بالخيار بين أن يأخذه بالثلث وبين أن يتركه ويضرب بالثلث مع الغرماء كما نقول فيمن اشترى عبداً فذهبت يده ، أو داراً فذهب تأليفها في يد البائع ؛ فإن المشتري بالخيار بين أن يأخذه بالثلث ، وبين أن يتركه ويرجع بالثلث .

فإن وجب لها أرض بأن أتلّفها أجنبي فالبايع بالخيار بين أن يترك ويضرب مع الغرماء بالثلث وبين أن يأخذ ويضرب بما نقص من الثلث لأن الأرض في مقابلة جزء كان البائع يستحقه فاستحق ما يقابله كما نقول فيمن اشترى عبداً ففقطع الأجنبي يده : إنه بالخيار بين أن يتركه ويرجع بالثلث ، وبين أن يأخذه ويطالب الجاني بالأرض غير أن المشتري يرجع على الجاني بقيمة اليد ، لأنها تلفت في ملكه فوجب له البدل ، والبايع يرجع بحصة اليد من الثلث لأنها تلفت في ملك المفلّس فوجب الأرض له ، فيرجع البائع عليه بالحصة من الثلث لأن المبيع مضمون على المفلّس بالثلث ، فإن كان المبيع نخلا عليه طلع غير مؤبر فهلك الثمرة ثم أفلس بالثلث فرجع البائع في النخل . ففيه وجهان (أحدهما) يأخذها بجميع الثلث لأن الثمرة تابعة للأصل في البيع فلم يقابلها قسط من الثلث (والثاني) يأخذها بقسطها من الثلث ويضرب بحصة الثمرة مع الغرماء ، لأن الثمرة يجوز إفرادها بالبيع فصارت مع النخل بمنزلة العينين .

(الشرح) : الأحكام : الذي ذكرناه في الفصل الذي قبل هذا إذا وجد البائع القيمة المبيعة بحالها لم تنقص ولم تزد ، فأما في هذا الفصل فإنه إذا وجدها ناقصة فلا يخلو إما أن يكون نقصان جزء ينقسم عليه الثلث ، ويصح إفراده بالبيع فإن كان نقصان جزء ينقسم عليه الثلث بأن باعه شيئين بثلث فقبضهما المشتري فتلّف أحدهما وأفلس قبل أن يقبض البائع الثلث أو كان ثوباً فتلّف بعضه أو نخلة مثمرة مؤبرة فتلّت الثمرة قبل أن يقبض البائع الثلث فالبايع بالخيار بين أن يترك ما بقي من المبيع ويضرب بجميع الثلث مع الغرماء وبين أن يرجع فيما بقي من المبيع بحصته من الثلث . ويضرب مع الغرماء بحصة

ما تلف من المبيع من الثمن . سواء تلف بافة سماوية أو بفعل المشتري أو بفعل أجنبي ، فالحكم واحد في رجوع البائع وإنما كان كذلك لأن البائع يستحق المبيع في يد المفلس بالثمن كما يستحق المشتري المبيع في يد البائع بالثمن ثم المشتري إذا وجد بعض المبيع كان له أن يأخذه بحصته من الثمن فكذلك هذا مثله . فإن كان المبيع ثوبين أو دابتين وتلف أحدهما ، وأراد بسط الثمن عليهما قوم كل واحد منهما بانفراده ، وقسم الثمن المسمى على قيمتهما فما قابل التالف ضرب به مع الغرماء وما قابل الباقي رجع في الباقي منهما لما قابله وإن باعه نخلة عليها ثمرة مؤبرة ، واشترط المشتري دخول الثمرة في البيع ثم أتلّف المشتري الثمرة ، أو أتلّف وأفلس ، واختار البائع الرجوع في النخلة ، فإنه يرجع فيها بحصتها من الثمن ، ويضرب مع الغرماء بما يقابل الثمرة من الثمن .

وحكى إجماعهم عن بعض أصحابنا أنه يرجع في النخلة بحصتها من الثمن . وقال العمراني في البيان : قال صاحب المذهب : فيكفيه ذلك أن يقوم النخلة مع الثمرة ثم يقوم النخلة من غير ثمرة ، ويرجع بما بينهما من الثمن .

وأما الشيخ أبو حامد وابن الصباغ فقد قالوا : تقوم النخلة مفردة فإن قيل قيمتها تسعون ، ثم يقوم الثمرة مفردة ، فإن قيل قيمتها عشرة ، علمنا أن قيمة الثمرة العشرة فيعلم أن الذي يقابل الثمرة عشر الثمن المسمى ، فيضرب به مع الغرماء ويأخذ بتسعة أعشار الثمن هـ .

قال الشافعي رضي الله عنه : وتقوم يوم قبضها . قال أصحابنا : وليس هذا على إطلاقه ، وإنما يقوم بأقل الأمرين من يوم العقد ، لأن الزيادة حدثت في ملك المفلس فلا يكون للبائع فيها حق ، فإن كانت القيمة يوم القبض أقل قوم يوم القبض ، لأن ما نقص في يد البائع كان مضموناً عليه ، فلا يرجع البائع على المفلس بما نقص في يده ، وإن اشترى منه نخلة عليها طلع غير مؤبر . فإن الطلع يدخل في البيع ، فإن أتلّف المشتري الثمرة أو تلفت في يده وأفلس واختار البائع الرجوع في النخلة ، فهل يضرب مع الغرماء بحصة الثمرة من الثمن لأنها ثمرة يجوز أفرادها بالعقد ، فرجع بحصتها من الثمن ، كما لو كانت مؤبرة ؟ فعلى هذا كيفية التقسيط على ماضى في المؤبرة وهو وجه (والثاني) لا يضرب بحصة الثمرة مع الغرماء ؛ بل يأخذ النخلة بجميع الثمن ويضرب به مع الغرماء لأن الطلع غير المؤبر يجري مجرى جزء من أجزاء النخلة بدليل أنها تدخل في العقد

بالإطلاق ، فصارت كالسعف . ولو أفلس وقد تلف شيء من السعف لم يضرب بمحضتها من الثمن ، فكذلك هذا مثله وأصله هذا ، هل الطلع قبل التأخير مما يتميز أو غير متميز ؟ فيه وجهان ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد . وإن كان النقصان مما لا ينقسم عليه الثمن بأن كان المبيع ثوباً صحيحاً فوجده البائع مخروفاً أو داراً ذهب تأليفها في يد المشتري فصارت غير مألوفة لما طرأ عليها من تصدع أو وحشة فإن اختار البائع أن يضرب مع الغرماء بالثمن فلا كلام . وإن اختار أن يرجع بعين ماله نظرت — فإن لم يجب في مقابلة ما ذهب أرش بأن ذهب ذلك بآفة سماوية ، أو بفعل المشتري ، فإن البائع يرجع في البيع ناقصاً بجميع الثمن كما قلنا فيمن اشترى دابة فذهبت عينها بآفة سماوية في يد البائع — فإن المشتري إذا اختار إجازة البيع أخذه بجميع الثمن .

وإن وجب للنقصان أرش ، فإن ذهب ذلك بفعل أجنبي فإن البائع يرجع في البيع بمحضته من الثمن . ويضرب مع الغرماء بحصة ما تلف من العين المبيعة من الثمن ، ويرجع المشتري على الأجنبي بالأرش وإنما كان كذلك لأن الأرش الذي يأخذه المشتري من الأجنبي بدل عن الجزء الفائت من المبيع ، ولو كان ذلك الجزء موجوداً لرجع به البائع ، فإذا كان معلوماً رجع بما قابله من الثمن .

فإن قيل : هلا قلتم : إن البائع يأخذ ذلك الأرش ؟ قلنا : لا نقول ذلك ، لأن البائع لا يستحق الأرش ، وإنما استحق ما قابل ذلك الجزء من الثمن ؛ كما أن الأجنبي لو أتلّف جميع المبيع لم يرجع البائع بما وجب على الجاني من القيمة ؛ أو بما يرجع بالثمن ، وبيان ما يرجع به أن يقال : كم قيمة هذه العين قبل الجنابة عليها ؟ فإن قيل : مائة ، قيل : فكم قيمتها بعد الجنابة عليها ؟ فإن قيل : تسعون علمنا أن النقص عشر القيمة ، فيضرب البائع مع الغرماء بعشر القيمة .

وأما المفلس فيرجع على الجاني بالأرش . فإن كان المبيع من غير الرقيق رجع بما نقص من قيمته بالجنابة . وإن كان من الرقيق — وهو اليوم غير قائم في زماننا هذا — نظر إلى ما أتلّفه منه . فإن كان مضموناً من الحر بالدية كان مضموناً من الرقيق بالقيمة . وإن كان مضموناً من الحر بالحكومة كان مضموناً من الرقيق بما نقص من القيمة ويكون ذلك للغرماء سواء أكثر مما رجع به البائع أو أقل .

(فرع) : وإن وجد البائع المبيع وقد أجره المشتري ، ولم تنقض مدة الإجارة

واختار البائع الرجوع في العين ، كان له ذلك ، واستوفى المستأجر مدة الإجارة ولا يأخذ البائع الإجارة ولا شيئاً منها ، لأن المبتاع ملك ذلك بالعقد ، فصار ذلك كالغيب وهكذا إن كان المبيع مكاتباً للمبتاع لم يكن للبائع الرجوع فيه ، لأنه عقد لازم من جهة المشتري فإن عجز العبد نفسه عن الوفاء كان للبائع أن يرجع فيه كما إذا رهن المبتاع العين المبيعة ثم زال حق المرتين عنها والله أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل :) ﴿ وإن وجد المبيع زائدا نظرت فإن كانت زيادة غير متميزة كالسمن والكبر . واختار البائع الفسخ . رجع في المبيع مع الزيادة ، لأنها زيادة لا تتميز فتبعت الأصل في الرد . كما قلنا في الرد بالغيب . وإن كان المبيع حباً فصار زرعاً أو زرعاً فصار حباً أو ييضاً فصار فرخاً ففيه وجهان . (أحدهما) لا يرجع به لأن الفرخ غير البيض والزرع غير الحب (والثاني) يرجع وهو المنصوص . لأن الفرخ والزرع عين المبيع . وإنما تغيرت صفته فهو كالودى إذا صار نخلاً . والجدى إذا صار شاة . وإن كانت الزيادة متميزة نظرت . فإن كانت ظاهرة كالطلع المؤبر وما أشبهه من الثمار ، رجع فيه دون الزيادة . لأنه غناء ظاهر متميز حدث في ملك المشتري فلم يتبع الأصل في الرد . كما قلنا في الرد بالغيب . فإن اتفق المفسل والغرماء على قطعها قطع . وإن اتفقوا على تركها إلى الجداد ترك لأنه ملك أحدهما وحق الآخر وإن دعا أحدهما إلى قطعها والآخر إلى تركها وجب القطع . لأن من دعا إلى القطع تعجل حقه . فلا يؤخر بغير رضاه . وإن كانت الزيادة غير ظاهرة كطلع غير مؤبر وما أشبهه من الثمار . ففيه قولان ، روى الربيع أنه يرجع في النخل دون الطلع ، لأن الثمرة ليست عين ماله فلم يرجع بها ، وروى المزني أنه يرجع لأنه يتبع الأصل في البيع فتبعه في الفسخ كالسمن والكبر ، فإذا قلنا بهذا فأفلس وهو غير مؤبر فلم يرجع حتى أبر لم يرجع في الثمرة لأنها أبرت وهي في ملك المفسل فإن اختلف البائع والمفسل فقال البائع : رجعت فيه قبل التأبير فالثمرة لي . فقال المفسل : رجعت بعد التأبير فالثمرة لي ، فالقول قول المفسل مع يمينه لأن الأصل بقاء الثمرة على ملكه فإن لم يحلف المفسل فهل يحلف الغرماء ؟ فيه قولان ، وقد مضى دليلهما فإن كذبه فحلف واستحق وأراد

أن يفرقه على الغرماء ففيه وجهان .

(أحدهما) أنه لا يلزمهم قبوله لأنهم أقرؤا أنه أخذ بغير حق . (والثاني) يلزمهم قبوله أو الإبراء من الدين ، وعليه نص في المكاتب إذا حمل إلى المولى نجما فقال المولى : هو حرام ، أنه يلزمه أن يأخذه أو يرثه منه ، فإن صدقه بعضهم وكذبه البعض فقد قال الشافعي رحمه الله : يفرق ذلك فيمن صدقه دون من كذبه . فمن أصحابنا من قال : لا يجوز أن يفرقه إلا على من صدقه ، لأنه لا حاجة به إلى دفع ذلك إلى من يكذبه وقال أبو إسحاق : إذا اختار المفسس أن يفرق على الجميع جاز ، كما يجوز إذا كذبه . وحمل قول الشافعي رحمه الله إذا اختار أن يفرق فيمن صدقه . وإن قال البائع رجعت قبل التأخير فالثمرة لى فصدقه المفسس وكذبه الغرماء ففيه قولان . (أحدهما) يقبل قول المفسس لأنه غير متهم (والثاني) لا يقبل لأنه يتعلق به حق الغرماء فلم يقبل إقراره فيه . فإذا قلنا بهذا فهل يحلف الغرماء ؟ فيه طريقان من أصحابنا من قال : هي على القولين كما قلنا في القسم قبله ، ومنهم من قال : يحلفون قولاً واحداً ، لأن اليمين ههنا توجهت عليهم ابتداء ، وفي القسم قبله توجهت اليمين على المفسس ، فلما نكل نقلت إليهم ﴿ .

(الشرح) : قوله « كالودى » بفتح الواو وكسر الدال بعدها ياء مشددة صغار الفسيل الواحدة ودية .

أما الأحكام : فإنه إذا وجد البائع عين ماله زائدة نظرت ، فإن كانت الزيادة غير متميزة كالسمن والكبر وما أشبههما ، واختار البائع الرجوع في العين رجع فيها مع زيادتها ، لأنها زيادة لا تتميز ، فتبعت الأصل في الرجوع بها كالرد بالعيب . فإن باعه نخلا عليها طلع مؤبر ، واشترط المشتري دخول الثمرة في البيع فأدركت الثمرة في يد المشتري وحدها وجففها ثم أفلس والجميع في حوزته لم يتعلق به حق غيره ، فإن للبائع أن يرجع في النخل والثمرة ، وإن كان مجففاً ، لأن هذه زيادة غير متميزة فهي كسمن البهيمية ، وإن باعه نخلا عليها طلع غير مؤبر فأبرها المشتري ثم أفلس ؛ فهل للبائع الرجوع فيها . قال المسعودى : فيه قولان بناء على أن الثمرة هل تعلم قبل التأخير ؟ وفيه قولان : قال في البيان : وتشبه أن يكون على طريقة أصحابنا البغداديين على وجهين بناء على أن الثمرة قبل التأخير إما متميزة أو غير متميزة .

وإن باعه أرضاً وفيها بذر مودع فيها واشتد دخول البذر في البيع ، فهل يصح بيع البذر ؟ قال الشيخ أبو حامد : فيه قولان ، وغيره من أصحابنا قال : فيه وجهان وقد مضى ذلك في البيوع مفصلاً .

فإذا قلنا : يصح البيع في البذر فأفلس المشتري ، فإن كان قبل أن يخرج البذر عن الأرض رجع البائع في الأرض وفي البذر ولا كلام ، وإن أفلس بعد أن صار البذر زرعاً فإنه يرجع في الأرض ، وهل يرجع في الزرع أو يضرب بحصة البذر من الثمن مع الغرماء ؟ فيه وجهان من أصحابنا من قال : يرجع في الأرض وحدها ويضرب مع الغرماء بثمر البذر ، لأن البائع إنما يرجع لعين ماله إذا كانت باقية بحالها وهذا الزرع خلقه الله تعالى ولم يكن موجوداً حال البيع .

(والثاني) يرجع في الزرع مع الأرض ، وهو المنصوص في الأم . لأن هذا الزرع عين البذر ، وإنما حوله الله تعالى من حالة إلى حالة ، فرجع به كالودي إذا صار نخلاً . وإن اشترى منه أرضاً فيها زرع أخضر واشتد دخول الزرع في البيع صح البيع قولاً واحداً فإن أفلس المشتري بعدما استحصد الزرع واشتد حبه أو كان قد حصده فعلاً ودرّاه ونقاه فهل للبائع أن يرجع في الأرض مع هذا الزرع ؟ قال عامة فقهاءنا فيه وجهان كالتي قبلها . وقال الشيخ أبو حامد : إن قلنا بالمنصوص في التي قبلها فللبائع ههنا أن يرجع فيهما ، وإن قلنا بالوجه الثاني لبعض أصحابنا فيها فهاهنا وجهان (أحدهما) لا يرجع (الثاني) يرجع لأنه تميز ماله وإنما تغير صفتها فزادت . قالوا : وهكذا لو تغير الزرع من خضرة إلى صفرة . هكذا في الروضة والحاوي والبيان .

وإذا باعه أرضاً فيها نواء مدفونة ، واشتد دخول النوى في البيع . فيه وجهان ، المذهب أنه يدخل ، فإن أفلس المشتري وقد صار النوى نخلاً فهل يرجع البائع فيها مع النخل ؟ فيه وجهان كاللذر إذا صار زرعاً ، وإن اشترى منه أيضاً فحضرته تحت دجاجة حتى صار فرخاً ثم أفلس المشتري ، فهل يرجع البائع في الفراخ ؟ فيه وجهان كاللذر إذا صار زرعاً ، تعليلهما على ما سبق ذكره والله أعلم ..

(فرع) : وإذا كانت الزيادة متميزة كاللبن وولد البهيمة رجع البائع في عين المبيعة دون الزيادة لأنها زيادة متميزة فلم تتبع الأصل في الرد — كما قلنا في الرد بالعيب — فإن كان المبيع أرضاً فارغة فزرعها المشتري ، أو نخلاً لا ثمر

عليها فأثمرت في يد المشتري أو أبرت ثم أفلس المشتري ، واختار البائع الرجوع في عين ماله فإنه يرجع في الأرض دون الزرع ، وفي النخل دون الثمرة لأنها زيادة متميزة حدثت في يد المشتري فلم يكن للبائع فيها حق .

إذا ثبت هذا : فليس للبائع أن يطالب المشتري والغرماء بحصاد الزرع ولا بجداد الثمرة قبل وقته ، لأن المشتري زرع في أرضه فليس بظالم ، والثمره أطلعت في ملكه ، فهو كما لو باع أرضاً وفيها زرع أو نخلة وعليها طلع ، فإنه لا يجبر على قطعه قبل أوانه ولا يجب للبائع أجره الأرض ؛ ولا النخل إلى أوان الجداد والحصاد ، كما لا يجب ذلك للمشتري على البائع إذا اشترى أرضاً فيها زرع أو نخلاً عليها طلع ، ثم ينظر في المفلس والغرماء ، فإن اتفق على قطع الثمر والزرع قبل أوان قطعهما جاز ، لأن الحق لهم ؛ وإن اتفقوا على تركه إلى وقت الحصاد والجداد جاز . وإن دعا بعضهم إلى القطع قبل أوانه ، ودعا البعض إلى تركه ففيه وجهان (وأحدهما) وبه قال عامة أصحابنا وهو المذهب : أنه يجاب قول من دعا إلى القطع . لأن الغرماء إن كانوا هم الطالبين للقطع أجيبوا ، لأنهم يقولون : حقوقنا معجلة فلا يجب علينا التأخير ، وإن كان المفلس هو الطالب للقطع أجيب ، لأنه يستفيد بذلك إبراء ذمته ، ولأن في التبقية غرراً ، لأنه قد يتلف ، فأجيب من دعا إلى القطع .

(والوجه الثاني) وهو قول أبي إسحاق : إنه يفعل ما فيه الحظ من القطع أو التبقية قال ابن الصباغ : وهذا لا بأس به لأنه قد يكون من الثمرة والزرع ماله قيمة تافهة أو مالا قيمة له ، والظاهر سلامته . اهـ .

(فرع) : إذا باعه نخلاً لا ثمرة عليها فأطلعت في يد المشتري وأفلس قبل التأبير فهل للبائع أن يرجع في الثمرة مع النخل ؟ فيه قولان (أحدهما) رواه المزني أنه يرجع في الثمرة مع النخل ، لأنه لو باعه نخلة عليها طلع غير مؤبرة تبعت الثمرة النخلة في المبيع . فتبعتها أيضاً في الفسخ ، كالثلثين في الجارية .

(والثاني) رواه الربيع أنه لا يرجع في الثمرة لأنه يصح إفرادها في البيع فلم تتبع النخلة في الفسخ كالطلع المؤبر ، ويفارق البيع أنه زال ملكه عن النخلة باختياره ، وههنا زال بغير اختياره .

قال أصحابنا : كل موضع زال ملك المالك عن أصل النخلة وغلبها طلع غير مؤبر باختيار المالك ، وكان زوال ملكه عنها بعوض ، فإن الثمرة تتبع الأصل ، وذلك كالبيع والصلح والأجرة في الإجارة والصدوق وما أشبه ذلك .

وكل موضع زال ملكه عن أصل النخلة بغير اختياره فهل تتبع الثمرة الأصل ؟
فيه قولان وذلك مثل مسألتنا هذه والمفلس : ومثل أن يشتري نخلة لا ثمر عليها بشمن
معين فتُطْلَع النخلة في يد المشتري ثم يجد البائع بالثمن عيباً فرده قبل التأبير ، فهل يرجع
في الثمرة مع النخلة ؟ على قولين .

وكذلك إذا اشترى شقصاً في أرض فيها نخل فأطلعت النخل في يد المشتري ثم علم
الشفيع قبل التأبير فشفع . فهل يأخذ الثمرة مع النخل ؟ على هذين القولين وكذلك كل
موضع زال ملكه عن الأصل إلى غيره باختياره بغير عوض . فهل يتبع المطلع الذي ليس
بمؤبر الأصل ؟ فيه قولان أيضاً . وذلك مثل أن يهب الرجل لغيره نخلة عليها طلع غير مؤبر
وكذلك إذا زال ملكه عن الأصل بغير عوض بغير اختياره أيضاً مثل أن يهب الأب لابنه نخلة
فأطلعت في يد الابن ورجع الأب فيها قبل التأبير فهل يتبع الثمرة الأصل ؟ فيه قولان .
إذا ثبت ما ذكرناه فإذا باعه نخلة لا ثمرة عليها فأطلعت في يد المشتري وأفلس قبل أن
تؤبر الثمرة فرجع البائع في عين ماله ، فإن قلنا : إن الثمرة لا تتبع النخلة في الفسخ كانت
الثمرة للمفلس . فإن اتفق المفلس والغرماء على تبقيتها إلى أوان جدادها كان لهم ذلك .
وليس لبائع النخلة أن يطالبهم بقطعها قبل ذلك . وإن اتفقوا على قطعها جاز . وإن دعا
بعضهم إلى قطعها . وبعضهم إلى تبقيتها ففيه وجهان . قال عامة أصحابنا يجب من دعا
إلى قطعها . وقال المصنف : يفعل ما فيه الأحظ وقد مضى دليل الوجهين . وإن قلنا إن
الثمرة تكون للبائع للنخل فلم يرجع البائع حتى أبرت النخل كانت الثمرة للمفلس والغرماء
قولا واحداً . لأنها صارت نماء متميزاً . فالحكم في قطعها وتبقيتها على ماضى .

فإن قال بائع النخل : قد كنت رجعت فيها قبل التأبير . فإن صدقه المفلس والغرماء
على ذلك أو كذبوه وأقام على ذلك بينة حكم له بالثمرة وإن كذبه المفلس والغرماء ولا بينة
فالقول قول المفلس مع يمينه ، لأن الأصل عدم الرجوع . فإذا حلف المفلس كانت الثمرة
ملكاً له وقسمت على الغرماء . وإن نكل عن اليمين فهل يحلف الغرماء ؟ فيه قولان مضى
بيانهما فإذا قلنا : يحلفون فحلفوا قسمت الثمرة بينهم . وإن نكلوا أو قلنا لا يحلفون
عرضت اليمين على البائع فإن حلف ثبت ملك الطلع له . وإن نكل قال ابن الصباغ :
سقط حقه وكانت الثمرة للمفلس وقسمت بين الغرماء ، وإن صدق الغرماء البائع وكذبوا
المفلس نظرت في الغرماء فإن كان فيهم عدلان فشهدا للبائع أنه رجع قبل التأبير قبلت
شهادتهما له . وحكم بالثمرة للبائع لأنهما لا يجران إلى أنفسهما نفعاً بهذه الشهادة

ولا يدفعان عنهما ضرراً . وكذلك إن كان فيهم عدل واحد حلف مع البائع حكم له بالثمرة . هكذا في الروضة والتحفة والحاوي من كتب المذهب . وإن كانوا فاسقاً أو لم تقبل شهادتهم للبائع لسبب من الأسباب المانعة فالقول قول المفلس مع يمينه .

قال العمراني : قلت : والذي يقتضيه المذهب أنه يحلف : ما يعلم أن البائع رجع فيها قبل التأخير . وكذلك الغرماء إذا حلقوا ، لأنه يحلف على نفق فعل الغير فإذا حلف المفلس ملك الثمرة ، فإن لم يختار دفع الثمرة إلى الغرماء ولا بيعها لهم لم يجبر على ذلك ، ولا لهم أن يطالبوه بذلك لأنهم يقولون أنها ملك للبائع دون المفلس ؛ ولكن يصرف إليهم سائر أمواله ، ويفك عنه الحجر ، ويتصرف في الثمرة كيف شاء اهـ .

فإن اختار المفلس دفع الثمرة إلى الغرماء ، فهل يجبر الغرماء على قبولها ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو المذهب ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره : أنهم يجبرون فيقال لهم : إما أن تقبلوها أو تبرئوه من قدرها من دينكم كما قال الشافعي في المكاتب إذا حمل إلى سيده مالا عن كتابته . وقال للسيد : هو حرام ، إنه يلزمه أن يأخذه أو يبرئه من قدره مما له عليه . (والثاني) لا يلزمهم ذلك ، لأنهم يقولون أن المفلس لا يملك ذلك ، ويفارق سيد المكاتب ؛ لأنه يريد الإضرار بالعبد ورده إلى الرق ، فلم يقبل منه ولا ضرر على المفلس في ذلك .

فإذا قلنا بالأول : وقال الغرماء : نحن لا نأخذ الثمرة ولكننا نفك الحجر عنه ونبرئه من حقوقنا ، فهل للمفلس الامتناع ؟ فيه وجهان حكاهما المسعودي ، فإن اختار الغرماء أن يبرئوا المفلس من قدر الثمرة من الدين ، فأبروه من ذلك فلا كلام ، وإن لم يختاروا أن يبروه فإن كان دينهم من جنس الثمرة ، وجب عليهم أخذها وكذلك إذا لم يكن دينهم من جنس الثمرة ، واختاروا أخذ الثمرة عن دينهم ، فإن كان دينهم من غير السلم جاز ، وبرئت ذمة المفلس من ذلك فإذا أخذوا ذلك لم يملكوه ، ولكن لزمهم رد ذلك إلى البائع ؛ لأنهم قد أقرروا أنها ملكه وإنما لم تقبل إقرارهم لحق المفلس . فإذا زال حقه لزمهم حكم إقرارهم الأول كما لو شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده فلم تقبل شهادتهما عليه ، ثم انتقل العبد إليهما أو إلى أحدهما بارث أو بيع ، فإنه يعتق عليهما بإقرار السابق ، وإن كانت حقوقهم من غير جنس الثمرة ، فإنه لا يلزمهم قبول الثمرة بعينها ولكن تباع الثمرة ويدفع الثمن . قال ابن الصياغ : ولا حق للبائع في الثمن .

وإن صدق بعض الغرماء البائع وكذبه بعضهم مع المفلس — فإن كان فيما صدق

البائع عدلان فشهدا له أو عدل وحلف مع شاهده — حكم للبائع بالثمرة ولا كلام ، وإن لم يكن فيهم من يقبل شهادته له ، فإن القول قول المفلس مع يمينه لما ذكرناه فإذا حلف ملك الثمرة ، فإن أراد أن تقسم الثمرة على من صدقه دون من كذبه جاز ، وإن اختار قسمتها على الجميع فقد قال الشافعي رضي الله عنه : يدفعها إلى الذين صدقوه دون الذين كذبوه .

واختلف أصحابنا فيها على وجهين ، فقال أبو إسحاق : هي كأول ، وأن للمفلس أن يفرق ذلك على الجميع أو يمين من يكذبه عما يخصه من الثمرة من الدين لما ذكرناه في التي قبلها وما ذكره الشافعي رضي الله عنه فمعناه إذا رضي أن يفرقه فيمن صدقه دون من كذبه .

ومنهم من قال : لا يجبر من كذبه على قبض شيء من الثمرة ولا الإبراء عن شيء من دينه ، وجهاً واحداً بخلاف الأولى لأنه مع تكذيب جماعتهم له ، به حاجة إلى قضاء دينه ، فأجبروا على أخذه .

وفي مسألتنا يمكنه دفعه إلى المصدقين له دون المكذبين له ، فإذا قلنا بالأول لزم المصدقين للبائع أن يدفعوا ما خصم من الثمرة إليه ، ولا يلزم المكذبين له ، والذي يقتضي المذهب ، أن البائع لو سأل من كذبه من الغرماء أن يحلف له أنه ما يعلم أنه رجع قبل التأثير لزم المكذب أن يحلف ، لأنه لو خاف من اليمين فأقر لزمه إقراره هذا إذا كان المفلس مكذباً للبائع ، فأما إذا كان المفلس مصدقاً للبائع أنه رجع قبل التأثير ، وقال الغرماء : بل رجع بعد التأثير فهل يقبل إقرار المفلس ؟ فيه قولان كالقولين فيه إذا قال : هذه العين غصبها من فلان ، أو ابتعتها منه بثمن في ذمتي ، فهل يقبل في العين ؟ قولان

فإذا قلنا : يقبل كانت الثمرة للبائع ولا كلام ، وإذا قلنا : لا يقبل فقد قال الشافعي رضي الله عنه : يحلف الغرماء للبائع أنه ما رجع قبل الإبراء فمن أصحابنا من قال : فيها قولان ، كما إذا ادعى المفلس مالا ، وأقام شاهداً ولم يحلف معه ، فهل يحلف غرماءه ؟ فيه قولان ، وما ذكر الشافعي ههنا فهو أحدهما ، ومنهم من قال : يحلفون ههنا قولاً واحداً ، وهناك على قولين ، لأن هناك توجهت اليمين على غيرهم ، ثم نقلت إليهم ، وههنا توجهت عليهم ابتداء ، والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ كَانَ الْمِيعَ جَارِيَةً فَحَبِلَتْ فِي مَلِكٍ الْمُشْتَرَى نَظَرَتْ فَإِنْ أَفْلَسَ بَعْدَ الْوَضْعِ رَجَعَ فِي الْجَارِيَةِ دُونَ الْوَلَدِ كَمَا قُلْنَا فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْوَلَدِ فَإِذَا أَنْ يَزِيدَ الْبَائِعُ قِيَمَةَ الْوَلَدِ فَيَأْخُذَهُ مَعَ الْأُمِّ أَوْ تَبَاعَ الْأُمُّ وَالْوَلَدُ فَيَأْخُذُ الْبَائِعُ ثَمَنَ الْأُمِّ وَيَأْخُذُ الْمَفْلَسُ ثَمَنَ الْوَلَدِ . وَمَنْ أَصْحَابُنَا مِنْ قَالٍ : إِمَّا أَنْ يَزِنَ قِيَمَةَ الْوَلَدِ فَيَأْخُذَهُ مَعَ الْأُمِّ وَإِمَّا أَنْ يَسْقُطَ حَقُّهُ مِنَ الرَّجُوعِ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . لِأَنَّهُ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ خَالِيًا عَنْ حَقِّ غَيْرِهِ فَثَبَّتَ لَهُ الرَّجُوعُ . وَإِنْ أَفْلَسَ قَبْلَ الْوَضْعِ فَإِنْ قُلْنَا لَا حَكْمَ لِلْحَمْلِ رَجَعَ فِيهِمَا لِأَنَّهُ كَالسَّمَنِ وَإِنْ قُلْنَا إِنْ الْحَمْلُ لَهُ حَكْمُ رَجَعَ فِي الْأُمِّ دُونَ الْحَمْلِ لِأَنَّهُ كَالْحَمْلِ الْمُنْفَصِلِ ، فَإِنْ بَاعَهَا وَهِيَ حَبْلِي ثُمَّ أَفْلَسَ الْمُشْتَرَى — نَظَرَتْ فَإِنْ أَفْلَسَ قَبْلَ الْوَضْعِ — رَجَعَ فِيهِمَا وَإِنْ أَفْلَسَ بَعْدَ الْوَضْعِ — فَإِنْ قُلْنَا لِلْحَمْلِ حَكْمٌ — رَجَعَ فِيهِمَا لِأَنَّهُمَا كَعَيْنَيْنِ بَاعَهُمَا وَإِنْ قُلْنَا : لَا حَكْمَ لِلْحَمْلِ رَجَعَ فِي الْأُمِّ دُونَ الْحَمْلِ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ تَمِيزُ مِنْ مَلِكٍ الْمُشْتَرَى فَلَمْ يَرْجِعْ فِيهِ الْبَائِعُ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْوَلَدِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ۞ .

(الشرح) : الْأَحْكَامُ : إِذَا بَاعَ مِنْ رَجُلٍ بَهِيمَةً حَائِلًا فَحَمَلَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى ثُمَّ أَفْلَسَ الْمُشْتَرَى بَعْدَ أَنْ وَلَدَتْ فَلِلْبَائِعِ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْبَهِيمَةِ لِأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ وَلَا حَقَّ لَهُ فِي وَلَدِهَا لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مَتَمِيزٌ ، وَحَكْمُ الْجَارِيَةِ حَكْمُ الْبَهِيمَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَإِنْ قَالِ بَائِعُ الْجَارِيَةِ : أَنَا أَدْفَعُ قِيَمَةَ الْوَلَدِ وَأَمْلِكُهُ مَعَ الْأُمِّ كَانَ لَهُ ذَلِكَ وَبَنِي عَلَى عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا مِنَ التَّقْسِيطِ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ أَقْوَالُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَابْنِ الصَّبَّاحِ وَأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِي وَالْعِمْرَانِي آثَرْنَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا جَرِيًّا عَلَى نَهْجِنَا فِي الْاِقْتِصَابِ عِنْدَ عَرْضِ الْأَحْكَامِ غَيْرِ الْعَمَلِيَةِ . وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ غِنَاءٌ لِمَنْ شَاءَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَإِنْ كَانَ الْمِيعَ طَعَامًا فَطَحَنَهُ الْمُشْتَرَى أَوْ ثَوْبًا فَقَصَرَهُ ثُمَّ أَفْلَسَ نَظَرَتْ فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهُ بِذَلِكَ وَاخْتَارَ الْبَائِعُ الرَّجُوعَ رَجَعَ فِيهِ وَلَا يَكُونُ الْمُشْتَرَى شَرِيكًا لَهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ ، لِأَنَّهُ عَمَلُهُ قَدْ اسْتَهْلَكَ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ أَثَرٌ . وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ بِأَنْ كَانَتْ

قيمتها عشرة فصارت قيمته خمسة عشر ففيه قولان (أحدهما) أن البائع يرجع فيه ولا يكون المشتري شريكاً له بقدر ما عمل فيه وهو قول المزني لأنه لم يضيف إلى المبيع عيناً وإنما فرق بالطحن أجزاء مجتمعة وفي العصارة أظهر بياضاً كان كامناً في الثوب فلم يصير شريكاً للبائع في العين كما لو كان المبيع جوزاً فكسره ولأنه زيادة لا تتميز فلم يتعلق بها حق المفلس كما لو كان المبيع غلاماً فعلمه أو حيواناً فسمنه . (والثاني) أن المشتري يكون شريكاً للبائع بقدر ما زاد بالعمل ويكون حكم العمل حكم العين وهو الصحيح لأنها زيادة حصلت بفعله فصار بها شريكاً كما لو كان المبيع ثوباً فصبغه ولأن القصار يملك حبس العين لقبض الأجرة كما يملك البائع حبس المبيع لقبض الثمن فدل على أن العمل كالعين بخلاف كسر الجوز وتعليم الغلام وتسمين الحيوان فإن الأجير في هذه الأشياء لا يملك حبس العين لقبض الأجرة . فعلى هذا يباع الثوب فيصرف ثلث الثمن إلى الغرماء والثلثان إلى البائع وإن كان قد استأجر المشتري من قصر الثوب وطحن الطعام ولم يدفع إليه الأجرة دفع الأجرة إلى الأجير من ثمن الثوب لأن الزيادة حصلت بفعله ففقد حقه من بدله

(فصل) : وإن اشترى من رجل ثوباً بعشرة ومن آخر صبغاً بخمسة فصبغ به الثوب ثم أفلس نظرت فإن لم تزد ولم تنقص بأن صار قيمة الثوب خمسة عشر فقد وجد كل واحد من البائعين عين ماله فإن اختار الرجوع صار الثوب بينهما لصاحب الثوب الثلثان ولصاحب الصبغ الثلث . وإن نقص فصار قيمة الثوب إثني عشر فقد وجد بائع الثوب عين ماله ووجد بائع الصبغ بعض ماله لأن النقص دخل بهلاك بعضه فإن اختار الرجوع كان لبائع الثوب عشرة ولبائع الصبغ درهمان ويضرب بما هلك من ماله وهو ثلاثة مع الغرماء وإن زاد فصار يساوي الثوب عشرين درهماً بنينا على القولين في أن زيادة القيمة بالعمل كالعين أم لا ؟ فإن قلنا : إنها ليست كالعين حصلت الزيادة في مالهما فيقسم بينهما على الثلث والثلثين لصاحب الثوب الثلثان ولصاحب الصبغ الثلث . وإن قلنا إنها كالعين كانت الزيادة للمفلس فيكون شريكاً للبائعين بالربع .

(الشرح) : إذا اشترى حنطة من رجل أو ثوباً خاماً أو غزلاً فطحن الحنطة أو خاط الثوب أو قصره ، أو نسج الغزل ثم أفلس فللبائع أن يرجع في الدقيق والثوب المقصور أو الخيط والغزل المنسوج بلا خلاف على المذهب لأنه وجد عين ماله خالياً عن حق

غيره ، فإن لم تزد قيمة الثوب والحنطة بذلك فلا شيء للمفلس لأن العمل قد استهلك ، فإن كان المفلس قد عمل ذلك بنفسه سقط عمله ، وإن استأجر من عمل ذلك ولم يدفع الأجرة لم يكن للأجير أن يشارك بائع الثوب بشيء ، وإنما يضرب مع باقي الغرماء فيما عدا الثوب من مال المفلس لأن عمله لم يظهر له قيمة ، وهكذا الحكم إذا نقصت قيمة الثوب والحنطة بذلك واختار البائع الرجوع فلا شيء عليه لأجل النقصان ، لأن المفلس نقص من ماله بيده فإذا اختار الرجوع لم يكن له شيء لأجل النقصان ، كما لو وجد الحيوان مريضاً ، ولا شيء للمفلس ولا يشارك الأجير بائع الثوب بشيء ، لأن عمله قد استهلك ولكن يضرب مع الغرماء بأجرته .

وأما إذا زادت قيمة الثوب أو الحنطة بذلك ففيه قولان :

(أحدهما) يرجع البائع بالثوب أو الدقيق ولا يشاركه المفلس بشيء ، وهو اختيار الزنى ، لأن المشتري لم يضيف إلى المبيع عيناً ، وإنما فرق بالطحن أجزاء مجتمعة وأزل بالقصارة ، ونسج الثوب فلم يشارك البائع ، كما لو اشترى حيواناً مهزولاً فسمن في يده . (والثاني) أن هذه الآثار تجري مجرى الأعيان ، فيشارك المفلس البائع بقدر الزيادة — وهو الصحيح — لأن الشافعي رضى الله عنه قال : « وبه أقول إنها زيادة من فعل المشتري حصلت في المبيع فكان له أن يشاركه ، كما لو صبغ الثوب » . ولأن الطحن والقصارة أجريت مجرى الأعيان ، بدليل أن للطحان والقصار والخياط والنساج أن يمسك هذه الأعيان المعمول فيها إلى أن يستوفي الأجرة ، فأجريت مجرى الأعيان فيما ذكرناه .

إذا ثبت هذا : فإن قلنا بالقول الأول فاختار البائع الرجوع في عين ماله رجع فيها بزيادتها ؛ فإن كان المفلس قد استأجر من عمل ذلك ولم يستوف الأجير أجرته لم يكن للأجير أن يشارك بائع العين بشيء بل يضرب مع الغرماء بقدر أجرته ، وإن قلنا بما اختاره الشافعي من أنها آثار تجري مجرى الأعيان ، فإن كان المفلس تولى العمل بنفسه أو استعان بمن عمل ذلك بغير أجرة ، أو استأجر من عمل ذلك وقد وفي الأجير أجرته فإنه يشارك البائع بقدر ما زادت العين بالعمل مثل أن كان الثوب يساوي قبل قصارة^(١) عشرة فصار مقصوراً يساوي خمسة عشر ، فللمفلس في الثوب خمسة .

(١) يبدو أن الثياب كانت تباع على عصر الشافعي رضى الله عنه مخيطة ولكي تتناسب مع كل قامه وقوام كانت تكون طويلة ويشتريها من يريد ارتداؤها ثم يذهب بها إلى القصار فيهندها بالتقصير على حسب قامته ، ومن ثم كانت القصارة صناعة رائجة كالخياطة والنساجة .

قال ابن الصباغ : فإن اختار بائع الثوب أن يدفع الخمسة أجبر المفلس والغرماء على قبولها ، كما إذا غرس المشتري في الأرض المبيعة أو ابتاعها فلبائع الأرض أن يدفع قيمة الغراس والبناء ويتملكه مع الأرض . وإن لم يختار بائع الثوب أن يدفع ذلك بيع الثوب ، وكان ثلثا الثمن للبائع ، والثلث للمفلس ، وإن كان المفلس قد استأجر من عمل ذلك ولم يدفع إليه شيئا من الأجرة تعلق حق الأجير بالزيادة ، لأننا قد جعلناها كالعين ، فإن كانت الزيادة قدر أجرته بأن كانت أجرته خمسة دراهم اختص الأجير بالزيادة وشارك البائع بها ، وإن كانت الزيادة أكثر من أجرته بأن كانت الزيادة عشرة في حين أن أجرته خمسة كانت الزيادة على مقدار الأجرة من حق المفلس تصرف إلى باقي الغرماء ، وإن كانت الزيادة أقل من الأجرة بأن كانت قيمة الثوب قبل القصارة عشرة ، فصارت قيمته مقصورا ثلاثة عشر وأجرة القصار خمسة ، فإن القصار يشارك بائع الثوب بثلاثة دراهم ويضرب مع الغرماء بدرهمين .

(فرع) : وإن اشترى غلاماً فعلمه صنعة مباحة ، أو علمه القرآن ، ثم أفلس المشتري وقد زادت قيمة الغلام بذلك ، فاختلف أصحابنا في ذلك على قولين كالقصار ، لأنه يجوز الاستعجار على ذلك ، وخالف الشيخ أبو حامد وعامة الأصحاب وكذلك السمن في البهيمة ، لأنه كان نتيجة علفها ، وهو أمر محتم لبقائها ، وسمنها مرجعه بعد ذلك إلى الله تعالى .

قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن كان المبيع أرضا فبناها أو غرسها ، فإن اتفق المفلس والغرماء على قلع البناء والغراس ثبت للبائع الرجوع في الأرض ، لأنه وجد عين ماله خالياً عن حق غيره ، فجاز له الرجوع فإن رجع فيها ثم قلعوا البناء والغراس لزم المفلس تسوية الأرض وأرض نقص إن حدث بها من القلع ، لأنه نقص حصل لتخليص ماله ، ويقدم ذلك على سائر الديون ، لأنه يجب لإصلاح ماله فقدم كعلف البهائم وأجرة النقل . وإن امتنعوا من القلع لم يجبروا لقوله ﷺ « ليس لعرق ظالم حق » وهذا غرس وبناء بحق ، فإن قال البائع : أنا أعطى قيمة الغراس والبناء وآخذه مع الأرض ، أو أقلع وأضمن أرض النقص ، ثبت له الرجوع لأنه يرجع في عين ماله من غير إضرار . وإن امتنع المفلس والغرماء من القلع وامتنع البائع من بذل العوض وأرض النقص ، فقد

روى المزني فيه قولين (أحدهما) أنه يرجع (والثاني) أنه لا يرجع ، فمن أصحابنا من قال : إن قيمة الغراس والبناء أقل من قيمة الأرض فله أن يرجع لأن الغراس والبناء تابع ، فلم يمنع الرجوع ، وإن كانت قيمة الغراس والبناء أكثر من قيمة الأرض لم يرجع لأن الأرض صارت كالتابع للغراس والبناء ، وحمل القولين على هذين الخالين وذذهب المزني وأبو العباس وأبو إسحاق إلى أنها على قولين (أحدهما) يرجع لأنه وجد عين ما له مشغولا بملك المفلس ، فثبت له الرجوع كما كان المبيع ثوبا فصبغه المفلس بصبغ من عنده . (والثاني) لا يرجع لأنه إذا رجع في الأرض بقي الغراس والبناء من غير طريق ومن غير شرب ، فدخل الضرر على المفلس والضرر لا يزال بالضرر ، فإن قلنا إنه يرجع وامتنع البائع مع بذل العوض وأرض النقص وامتنع المفلس والغرماء من القلع فهل يجبر البائع على البيع ؟ فيه قولان (أحدهما) . يجبر لأن الحاجة تدعو إلى البيع لقضاء الدين ، فوجب أن يباع كما يباع الصبغ مع الثوب ، وإن لم يكن الصبغ له ويبيع ولد المرهونة مع الرهن ، وإن لم يدخل في الرهن (والثاني) لا يجبر لأنه يمكن أفراد كل واحد منهما بالبيع ، ولا يجبر على بيعها مع الغراس والبناء .

(الشرح) : حديث « ليس لعرق ظالم حق » أخرجه أبو داود والدارقطني والشافعي عن عروة بن الزبير عن النبي ﷺ مرسلًا ، وأخرجه أحمد والترمذي وحسنه وأعله بالإرسال والنسائي وأبو داود من طريق سعيد بن زيد . ورجح الدارقطني إرساله أيضا . وقد اختلف من ترجيح الإرسال من هو الصحابي الذي روى من طريقه ، فقيل جابر ، وقيل : عائشة وقيل : عبد الله بن عمر ورجح ابن حجر العسقلاني الأول وقد اختلف فيه على هشام بن عروة اختلافا كثيرا . ورواه أبو داود الطيالسي من حديث عائشة وفي إسناده زمعة وهو ضعيف ، فقد أخرج له مسلم مقرونا بآخر . ضعفة أحمد وابن معين وقال أبو زرعة : واهى الحديث وقال البخاري : يخالف في حديثه ، تركه ابن المهدي أخيراً وقال النسائي : ليس بالقوى كثير الغلط عن الزهري وقال أبو داود : ضعيف . ورواه ابن أبي شيبة وإسحاق ابن راهويه في مسنديهما من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، وعلقه البخاري .

ولفظ حديث سعيد بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ « من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » .

وفى حديث رواه جعفر الصادق رضى الله عنه عن أبيه عن سمرة بن جندب رضى الله عنه « أنه كانت له عضد من نخل فى حائط رجل من الأنصار ، قال ومع الرجل أهله ، قال : وكان سمرة يدخل إلى نخله فيتأذى به الرجل ، ويشق عليه ، فطلب إليه أن يناقله فأبى ، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه فأبى ، فطلب إليه أن يناقله فأبى ، قال : فهب لى ، ولك كذا وكذا أمراً رغبه فيه ، فأبى . فقال : مضار فقال ﷺ للأنصارى : اذهب فاقلع نخله » وفى سماع محمد الباقر أبى جعفر من سمرة نظر ، والله تعالى أعلم .

إذا ثبت هذا : فإنه إذا ابتاع أرضاً من رجل بثمان فى ذمته فغرسها من عنده أو بنى فيها بناء بأدوات من عنده ثم أفلس قبل دفع الثمن ؛ فأراد البائع الرجوع فى أرضه ، فإن اتفق المفلس والغرماء على قلع الغراس والبناء من الأرض جاز لهم ذلك . لأن الحق لهم ، ولبائع الأرض أن يرجع فيها لأنها عين ما له يتعلق بها حق غيره ، فإذا رجع البائع فيها ثم قلعوا البناء والغراس لزمهم تسوية الأرض ، وأرش ما نقص إن حصل بها بسبب القلع ، لأن ذلك حدث لتخليص ملكهم . وهو كما لو دخل فصيل إلى دار رجل ولم يخرج إلا بنقص الباب ، فلرب الفصيل نقض الباب وإخراج فصيله ، وعليه إصلاح الباب ، ويكون ذلك مقدماً على حق سائر الغرماء .

فإن قيل : أليس قد قلتم : إن البائع إذا وجد عين ما له ناقصة فرجع فيها ، فإنه لا شيء له . قلنا : الفرق بينهما أن النقص حصل فى ملك المشتري فلم يضمه إلا فيما يتقسط عليه الثمن وهامنا حدث النقص بعد رجوع البائع فى أرضه ، والنقص حصل لتخليص ملكهم فضمنوه ، وإن لم يرض المفلس والغرماء بقلع الغراس والبناء ، لم يكن لبائع الأرض إجبارهم على ذلك للحديث « ليس لعرق ظالم حق » وهذا ليس ظالماً لأنه غرس أو بنى فى ملكه .

إذا ثبت هذا : فإنهم لا يجبرون ، فإن بذل البائع قيمة الغراس والبناء ، لملكه مع الأرض ، أو قال : أنا أقلع ذلك وأضمن أرش ما دخل بالقلع من النقص أجبر المفلس والغرماء على ذلك ، وكان لبائع الأرض الرجوع فيها ؛ لأن الضرر يزول عن الجميع بذلك . وإن قال بائع الأرض : أرجع فيها وأقر الغراس والبناء وأخذ أجرة الأرض قال المسعودى كان له ذلك وإن امتنع المفلس والغرماء من القلع وامتنع بائع الأرض من بذل قيمة الغراس والبناء وأرش ما حصل بالقلع فهل له أن يرجع فى أرضه ؟ قال الشافعى رضى الله عنه فى موضع :

له أن يرجع فيها . وقال في موضع : يسقط حقه من الرجوع فيها . واختلف أصحابنا فيها فمنهم من قال فيها قولان . (أحدهما) للبائع أن يرجع في أرضه وإن لم يندل قيمة الغراس والبناء لقوله صلى الله عليه وسلم « صاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه » ولم يفرق ولأن أكثر ما فيه أنه وجده مشغولا بملك غيره ، وذلك لا يسقط حقه في الرجوع كما لو باع ثوباً فصبغه المشتري بصبغ من عنده . (والثاني) ليس له الرجوع في أرضه لأن الأرض قد صارت مشغولة بملك غيره فسقط حقه من الرجوع فيها كما لو اشترى من رجل مسامير وسمرها باباً ثم أفلس البائع فإنه ليس للبائع للمسامير أن يرجع فيها ولأن رجوع البائع في عين ماله إنما جعل له لإزالة الضرر عنه ، فلو جوزنا له الرجوع ههنا لأزلنا عنه الضرر . وألحقناه بالمفلس والغرماء لأنه لا يبقى لهما طريق إلى غراسهم ونائلهم . ومنهم من قال : ليست على قولين ، وإنما هي على حالين . فالموضع الذي قال فيه « يرجع في أرضه ولا يدفع قيمة الغراس والبناء » محمول على ما إذا كانت قيمة الأرض أكثر في قيمة الغراس والبناء . لأن الغراس والبناء تابعان للأرض والموضع الذي قال فيه « لا يرجع في الأرض » إذا كانت قيمة الغراس والبناء أكثر من قيمة الأرض . لأن الأرض تكون تابعة للغراس والبناء .

والصحيح أنها على قولين . لأن البائع لو بذل قيمة الغراس والبناء لكان له الرجوع في أرضه . سواء كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة الغراس والبناء أو أقل . فإذا قلنا : ليس له الرجوع في أرضه فلا كلام وإن قلنا : له الرجوع في أرضه وإن لم يدفع قيمة الغراس والبناء فرجع فيها نظرت فإن اتفق الغرماء والمفلس والبائع على بيع الأرض والغراس والبناء يباع وقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما وكيفية ذلك أن يقال : كم قيمة الأرض ذات غراس أو بناء ؟ فإن قيل خمسون ، قيل وكم قيمة الغراس أو البناء منفرداً ؟ فإن قيل : عشرون ، كان لبائع الأرض ثلاثة أخماس القيمة والمفلس والغرماء الخمسان .

وإن امتنع من بيع الأرض ففيه قولان (أحدهما) يجبر على بيعها مع البناء والغراس ويقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما على ما ذكر من التقسيط لأن الحاجة تدعو إلى البيع لقضاء الدين فيبيع الجميع كما لو كان المبيع ثوباً فصبغه المفلس بصبغ من عنده فرجع بائع الثوب فيه ، وامتنع من دفع قيمة الصبغ ، فإن الثوب يباع مع الصبغ ، وكذلك إذا كان المبيع جارية فولدت في يد المشتري ورجع بائع الجارية فيها فإنها تباع مع الولد ، وكذلك إذا كانت مرهونة فولدت في يد المرتهن فإنه يباع معها .

(القول الثاني) لا يجبر على بيع أرضه ، وهو المشهور ، لأنه يمكن إفراد الغراس والبناء

بالبائع ، فلم يجبر البائع على بيع أرضه . قالوا في البيان والروضة والحاوي : بخلاف الصبغ ، فإنه لا يمكن إفراده بالبائع ، وكذلك ولد الجارية إنما وجب بيعه لأنه لا يجوز التفريق بينها وبين ولدها الصغير ، لقوله ﷺ « لا توله والدة بولدها » وحكى الشيخ أبو حامد أن من أصبحنا من قال : تؤاجر الأرض والغراس ثم يكون ما قابل الأرض في الأجرة لبائعها وما قابل الشجر للمفلس والغرماء قال الشيخ أبو حامد : وهذا خطأ لأن إجارة الشجر لا يجوز ، ولهذا لو غصب شجرة وأقامت في يده لم تجب عليه أجزتها .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن كان المبيع أرضاً فزرعها المشتري ثم أفلس ، واختار البائع الرجوع في الأرض جاز له ، لأنه وجد عين ما له مشغولاً بما ينقل ، فجاز له الرجوع فيه كما لو كان المبيع داراً وفيها متاع للمشتري ، فإن رجع في الأرض نظرت في الزرع ، فإن استحصد وجب نقله ، وإن لم يستحصد جاز تركه إلى أوان الحصاد من غير أجرة ؛ لأنه زرعه في ملكه ، فإذا زال الملك جاز ترك الزرع إلى أوان الحصاد من غير أجرة ؛ كما لو زرع أرضه ثم باع الأرض ﴾ .

(الشرح) : كلام المصنف في هذا الفصل مضى بيانه في الفصل قبله ، وهو بمجردده واضح ، ويزاد عليه من الأحكام ما هو منه ، فنقول : إذا اشترى من رجل أرضاً بثمن في ذمته ، ومن آخر غراساً في ذمته ، فغرسه في الأرض ثم أفلس قبل تسليم الثمنين فلكل واحد من البائعين الرجوع في عين ماله ، فإذا رجعا نظرت ، فإن أراد صاحب الغراس قلع غراسه كان له ذلك ، ولم يكن لبائع الأرض منعه منه ، فإذا قلعه كان عليه تسوية الأرض وأرش النقص إن حصل بها ، لأن ذلك حصل لتخليص ملكه ، وإن أراد صاحب الأرض قلع الغراس ؛ ويضمن أرش النقص أو بذل قيمة الغراس لئتملكه مع الأرض ، كان له ذلك ، لأنه متصل بملكه فكان له إسقاط حقه منه بدفع قيمته ، وإن أراد صاحب الأرض قلع الغراس من غير ضمان ، فهل يجبر بائع الغراس على ذلك ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) ليس له ذلك ، لأنه ليس بعرق ظالم ، ولأنه لو كان باقياً على ملك المقاس لم يكن لصاحب الأرض أن يطالب بقلعه من غير ضمان ، فكذلك من انتقل إليه منه .

(والثاني) له ذلك لأنه إنما يباع منه الغراس مقلوعاً ، فكان عليه أن يأخذه مقطوعاً ويفارق المفلس لأنه غرسه في ملكه ، فثبت حقه في ذلك .

قال ابن الصباغ : إذا اشترى من رجل حباً فزرعه في أرضه ، ومن آخر ماء فسقاه به فنبت وأفلس ، فإنهما يضربان مع الغرماء بثمن الماء والحب ، ولا يرجعان بالزرع ، لأن عين مالهما غير موجودة فيه ، فهو كما لو اشترى طعاماً فأطعمه عبده حتى كبر ، فإنه لا حق له في العبد ، ولأن نصيب الماء غير معلوم لأحد من الخلق . قال العمراني : قلت : وقد مضى في البذر وجه آخر أنه يرجع فيهما فيحتمل أن يكون لابن الصباغ اختيار أحدهما .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وإن كان المبيع من ذوات الأمثال كالخبوب والأدهان فخلطه بجنسه نظرت ، فإن خلطه بمثله كان للبائع أن يرجع ، لأن عين ماله موجود من جهة الحكم ويملك أخذه بالقسمة ، فإن رجع واتفقا على القسمة قسم ودفع إليه مثل مكيته ، فإن طلب البائع البيع فهل يجبر المفلس ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يجبر لأنه يمكن القسمة فلا يجبر على البيع كالمال بين الشريكين (والثاني) يجبر لأنه إذا بيع وصل البائع إلى بدل ماله بعينه ، وإذا قسم لم يصل إلى جميع ماله ولا إلى بدله ، وإن خلطه بأرداً منه فله أن يرجع لأن عين ماله موجودة من طريق الحكم فملك أخذه بالقسمة ، وكيف يرجع ؟ فيه وجهان . قال أبو إسحاق : يباع الزيتون ويقسم ثمنه بينهما على قدر قيمتهما ، لأنه إن أخذ مثل زيتة بالكيل كان ذلك أنقص من حقه ، وإن أخذ أكثر من زيتة كان ربا فوجب البيع ، (والثاني) وهو المنصوص أنه يأخذ مثل زيتة بالكيل لأنه وجد عين ماله ناقصاً فرجع فيه مع النقص ، كما لو كان عين ماله ثوباً ، فحدث به عيب عند المشتري ، فإن خلطه بأجود منه ففيه قولان (أحدهما) يرجع وهو قول المزني لأنه وجد عين ماله مختلطاً بمالا يتميز عنه فأشبه إذا خلطه بمثله أو كان ثوباً فصبغه (والثاني) أنه لا يرجع لأن عين ماله غير موجود حقيقة لأنه اختلط بمالا يمكن تمييزه منه لا حقيقة ولا حكماً ، لأنه لا يمكن المطالبة بمثل مكيته منه ، ويخالف إذا خلطه بمثله ، لأنه تمكن المطالبة بمثل مكيته ، ويخالف الثوب إذا صبغه ، لأن الثوب موجود وإنما تغير لونه ، فإن قلنا : إنه يرجع ؟ فكيف يرجع ؟ فيه قولان (أحدهما) يباع

الزيتان ويقسم ثمنه بينهما على قدر قيمتهما لأنه لا يمكن أن يأخذ مثل زيتة بالكيل ، لأنه يأخذ أكثر من حقه ، ولا يمكن أن يأخذ أقل من زيتة بالكيل لأنه ربا فوجب البيع .
(والثاني) يرجع من الزيت بقيمة مكيلته ، فيكون قد أخذ بعض حقه وترك بعضه باختياره .

(الشرح) : (الأحكام) : إذا ابتاع شيئاً من ذوات الأمثال فخلطه بجنسه ولم يتميز ففيه ثلاث مسائل :

(المسألة الأولى) أن يخلطه بأجود ، مثل أن يشتري كيلو من زيت بذر القطن يساوي عشرة قروش فخلطه بكيло من زيت الزيتون يساوي أربعين قرشاً وأفلس المشتري قبل دفع الثمن ، فهل للبائع أن يرجع في عين ماله ؟ فيه قولان : (أحدهما) له أن يرجع وهو اختيار المولى لأنه ليس فيه أكثر من أنه وجد عين ماله مختلطاً بمال المفلس وذلك لا يمنع الرجوع ، كما لو اشترى ثوباً فصبغه بصبغ من عنده ، فإن لبائع الثوب أن يرجع فيه .
(والثاني) ليس له أن يرجع في عين ماله . قال الشافعي رضي الله عنه : وهذا أصح وبه أقول ، لأنه لا يجوز له أن يرجع بمثل مكيله ، لأن ذلك أكثر قيمة من عين ماله ، ولا بقيمة صاعه لأن ذلك أنقص من حقه ، فإذا قلنا بهذا ضرب مع الغرماء بالثمن ، وإذا قلنا بالأول فكيف يرجع ؟ فيه قولان حكاهما المصنف وابن الصباغ ، وأما الشيخ أبو حامد فحكاهما وجهين (أحدهما) هو قول المصنف واختيار ابن الصباغ : يباع الزيتان وتؤخذ قيمة أربعة أخماس الزيت وهو الأربعون قرشاً ، لأننا لو قلنا له الرجوع في أربعة أخماس الزيت لكان ربا .
(والثاني) وهو اختيار الشيخ أبي حامد ، وهو المنصوص في الأم أنه يرجع في أربعة أخماس الزيت لأنه ليس يبيع . وإنما وضع ذلك عن وزن زيتة وتقويمه .

(المسألة الثانية) أن يخلطه بمثله ، مثل أن يشتري كيلو من زيت يساوي عشرة قروش كزيت بذر القطن فخلطه بكيло من زيت البقل يساوي عشرة قروش . وأفلس المشتري قبل دفع الثمن ، فلبائع أن يرجع في عين ماله لأنها موجودة من جهة الحكم ، فإن طلب البائع قسمة الزيت أجبر المفلس والغرماء على القسمة ، كما لو ورث جماعة زيتاً وطلب واحد منهم قسمته فإنه يقسم ويجبر الممتنع ، وإن طلب البائع بيع الزيت وقسمته فإنه يقسم ويجبر الممتنع ، وإن طلب البائع بيع الزيت وقسم ثمنه فهل يجبر المفلس على ذلك ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجبر على البيع ، لأن البائع يمكنه الوصول إلى حقه من جهة القسمة فلم

يكن له المطالبة بالبيع ، كما لو ورث جماعة زيتاً وطلب واحد منهم البيع فإن شركاءه لا يجبرون على البيع (والثاني) يجبر المفلس على البيع لأن بالقسمة لا يصل إلى عين ماله ، وربما كان له غرض في أن لا يأكل من زيت المشتري .

(المسألة الثالثة) إذا خلطه بأردأ من زيتة بأن اشتري كيلا من زيت الزيتون يساوي أربعين قرشا فخلطه بكيل من زيت السمسم يساوي عشرين قرشا ثم أفلس فللبائع أن يرجع في عين ماله قولاً واحداً ، لأن عين ماله موجودة بطريق الحكم ، فإن رضى البائع بأخذ كيل منه أجبر المفلس على ذلك لأنه أنقص من حقه وإن لم يرض البائع بذلك ففيه ثلاثة أوجه حكاهما الشيخ أبو حامد .

(أحدها) ليس له إلا قدر وزنه ، لأنه وجد عين ماله ناقصا ، فإذا اختار الرجوع فيه لم يكن له غيره ، كما لو كان المبيع ثوباً فلبسه المشتري ونقص

(والثاني) وهو قول المصنف ، ولم يذكر ابن الصباغ غيره أن الزيتين يباعان ويدفع إلى البائع قيمة الكيلو الخاص به ، وهو أربعون قرشاً كما قال في المسألة الأولى لأنه إن أخذ بمثل كيل زيتة كان أنقص من حقه ، وإن أخذ أكثر من مكيلة زيتة كان ربا .

(والثالث) حكاه ابن المرزبان : أن له أن يأخذ منه كيلا وثلاث كيل بقيمة كيل من زيتة . كما قال الشافعي في المسألة الأولى والأول أصح والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإن أسلم إلى رجل في شيء وأفلس المسلم إليه وحجر عليه ، فإن كان رأس المال باقيا فله أن يفسخ العقد ، ويرجع إلى عين ماله لأنه وجد عين ماله خاليا من حق غيره ، فرجع إليه كالمبيع ، وإن كان رأس المال تالفا ضرب مع الغرماء بقدر المسلم فيه ، فإن لم يكن في ماله الجنس المسلم فيه اشترى ودفع إليه لأن أخذ العوض عن المسلم فيه لا يجوز . وقال أبو إسحاق : إذا أفلس المسلم إليه فللمسلم أن يفسخ العقد ويضرب مع الغرماء برأس المال لأنه يتعذر تسليم المسلم فيه فثبت الفسخ كما لو أسلم في الرطب فانقطع . والمذهب أنه لا يثبت الفسخ لأنه غير واجد لعين ماله فلم يملك الفسخ بالإفلاس كما لو باعه عيناً فأفلس المشتري بالثمن والعين تالفة ، ويخالف إذا أسلم وانقطع الرطب لأن الفسخ هناك لتعذر المعقود عليه قبل التسليم ،

وههنا الفسخ بالإفلاس ، والفسخ بالإفلاس إنما يكون لمن وجد عين ماله ، وهذا غير واجد لعين ماله فلم يملك الفسخ .

(الشرح) : (الأحكام) : إذا أسلم رجل إلى غيره في شيء على صفة ، ثم أفلس المسلم قبل أن يأخذ المسلم فيه بدون الصفة التي أسلم فيها لم يجوز من غير رضا الغرماء ، لأن حقوقهم تعلقت بماله ، وإن رضى المفلس والغرماء بذلك جاز ، لأن الحق لهم ولا يخرج عنهم . (فإن قيل) ما الفرق بين هذا وبين المكاتب إذا أذن له سيده في أن يريته عن الدين أنه لا يصح إبراؤه في أحد القولين ؟

(قلنا) الفرق بينهما على هذا القول أن المفلس كامل الملك إلا أنه منع من التصرف في ماله لتعلق حق الغير بماله ، فإن أذن له ذلك الغير في التصرف بماله صح تصرفه كالمرتبة إذا أذن له الراهن ، وليس كذلك المكاتب فإن المنع لنقصان ملكه ، فإذا أذن له سيده لم يتكامل ملكه بذلك فإن كان المفلس هو المسلم إليه فحجر عليه قبل أن يقبض المسلم المسلم فيه ، فإن كان المسلم فيه موجوداً في مال المسلم إليه أخذه من ماله منه ، وإن كان معدوماً اشترى له بما يخصه من ماله من جنس المسلم فيه ، لأن أخذ العوض عن المسلم فيه لا يجوز .

قال أبو إسحاق : المسلم بالخيار بين أن يقيم بالعقد ويضرب مع الغرماء بقدر المسلم فيه ، وبين أن يفسخ العقد ، فيضرب مع الغرماء برأس مال السلم كما قال الشافعي رضى الله عنه ، والمنصوص أنه لا يملك فسخ العقد ، بل يضرب مع الغرماء بقدر المسلم فيه ، كما أن البائع إذا وجد المبيع تالفاً ليس له أن يفسخ البيع ويضرب بقيمة العين المبيعة ، ويفارق إذا انقطع المسلم فيه ، لأن له غرضاً في الفسخ ، وهو أنه يرجع برأس ماله في الحال — وعليه مشقة في التأخير — إلى وجود المسلم فيه .

(إذا ثبت هذا) : فضرب مع الغرماء بقيمة المسلم فيه وعزل ما يخصه ليشتري له المسلم فيه ، فإن أسلم في مائة أردب ذرة وكانت قيمتها مائتي جنيه عند القسمة ، فعزل له ذلك ، فرخص السعر حتى صارت المائة الإردب قبل الابتاع تساوي مائة جنيه ، اشترى له مائة أردب وقسمت المائة جنيه على باقي الغرماء ، إن بقى لهم من دينهم شيء ، أو ردت على المفلس إن استوفى أصحاب الديون حقوقهم . وإن غلا الطعام عند الابتاع فصارت المائة تساوي ثلاثمائة جنيه اشترى بالمائتين المعزولة بقدرها ذرة . قال الشيخ أبو حامد :

ويكون الباقي في ذمة المسلم إليه . وقال ابن الصباغ : يرجع على الغرماء بما يخصهم من ذلك لأنه بان أن حقه في المسلم فيه دون القيمة ، والله أعلم . .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) : ﴿ وإن أكرى أرضاً فأفلس المكترى بالأجرة ، فإن كان قبل استيفاء شيء من المنافع فله أن يفسخ لأن المنافع في الإجارة كالأعيان المبعة في البيع ، ثم إذا أفلس المشتري والعين باقية ثبت له الفسخ ، فكذلك إذا أفلس المكترى والمنافع باقية وجب أن يثبت له الفسخ ، وإن أفلس وقد استوفى بعض المنافع وبقي البعض ضرب مع الغرماء بحصة ماضى ، وفسخ فيما بقى ، كما لو ابتاع عبيدين وتلف عنده أحدهما ثم أفلس فإنه يضرب بثمان ماتلف مع الغرماء ويفسخ البيع فيما بقى فإن فسخ وفي الأرض زرع لم يستحصد نظرت ، فإن اتفق الغرماء والمفلس على تبقية بأجرة إلى وقت الحصاد لزم المكري قبوله لأنه زرع بحق ، وقد بذل له الأجرة لما بقى فلزمه قبولها ، وإن لم يبذل له الأجرة جاز له المطالبة بقطعه لأن التبقية إلى الحصاد لدفع الضرر عن المفلس والغرماء ، والضرر لا يزال بالضرر . وفي تبقية من غير عوض إضرار بالمكري ، وإن دعا بعضهم إلى القطع وبعضهم إلى التبقية نظرت ، فإن كان الزرع لا قيمة له في الحال كالطعام في أول ما يخرج من الأرض لم يقطع لأنه إذا قطع لم يكن له قيمة ، وإذا ترك صار له قيمة ، فقدم قول من دعا إلى الترك ، وإن كان له قيمة كالتقصيل الذى يقطع فيه وجهان : (أحدهما) : يقدم قول من دعا إلى القطع لأن من دعا إلى القطع تعجل حقه فلم يؤخر (والثاني) وهو قول أبى إسحاق أنه يفعل ما هو أحظ ، والأول أظهر ﴿ .

(الشرح) : قوله : التقصيل ، فعيل من القصل وهو القطع وبابه ضرب ، وقصل الدابة علفها قصيلاً ، وبابه ضرب . والقصل بفتحيتين في الطعام مثل الزوان ، والقصالة بالضم ما يعزل من البر إذا بقى ثم يداس الثانية .

(أما أحكام الفصل) : فإنه إذا اكترى منه أرضاً بأجرة في ذمته فأفلس المكترى بالأجرة قبل دفعها ، فإن كان بعد استيفاء مدة الإجارة ضرب المكري بالأجرة مع الغرماء ، وإن كان قبل أن يمضى شيء من مدة الإجارة فالمكري بالخيار بين أن يضرب مع الغرماء

بالأجرة فيقر العقد ، وبين أن يفسخ عقد الإجارة ويرجع إلى منفعة أرضه ، لأن المنفعة كالعين المبيعة فجاز له الرجوع إليها ، وإن كان بعد مضي شيء من مدة الإجارة فالمكرى بالخيار بين أن ينفذ العقد ويضرب مع الغرماء بالأجرة ، وبين أن يفسخ عقد الإجارة فيما بقى من المدة ، ويضرب مع الغرماء بالأجرة لما مضى ، كما نقول فيمن باع عبيدين بثمن فتلف أحدهما في يد المشتري وبقي الآخر .

(إذا ثبت هذا) : فإن اختار فسخ عقد الإجارة وفي الأرض زرع ، فإن كان قد استحصد — أعنى تهيأ للحصاد — فله أن يطالب المفلس والغرماء بحصاده وتفرغ الأرض وإن كان الزرع لم يستحصد — فإن اتفق المفلس والغرماء على قطعه جاز ، سواء كانت له قيمة أو لم تكن ، ولا يعترض عليهم الحاكم لأن الحق لهم وإن اتفق على تركه وبذلوا للمكرى أجرة مثل الأرض إلى الحصاد لزمه قبول ذلك ولم يكن له مطالبتهم بقلعه ، لأنه (ليس بعرق ظالم) .

وإن امتنع المفلس والغرماء من بذل الأجرة كان للمكترى مطالبتهم بفعله أعنى بحصده لأننا قد جوزنا له الرجوع إلى عين ماله ، وعين ماله هو المنفعة فلا يجوز تفويتها عليه بغير عوض ، بخلاف ما لو باع أرضاً وزرعها المشتري وأفلس ، ثم رجع بائع الأرض فيها فإنه يلزمه تبقيّة الزرع إلى الحصاد بغير أجرة ، لأن المعقود عليه في البيع هو العين ، والمنفعة تابعة لا يقابلها عوض ، وإنما دخل المشتري في العقد على أن يكون بغير عوض ، وفي الإجارة المعقود عليه هو المنفعة ، فلا يجوز استيفائها بغير عوض .

وإن اختلف المفلس والغرماء ، فقال بعضهم : يقلع ، وقال بعضهم : يبقى إلى الحصاد فإن كان الزرع لا قيمة له ، كالزراع أول خروجه قُدّم قول من دعا إلى التبقيّة ، لأن من دعا إلى القطع دعا إلى الإلتلاف فلا يجاب إلى ذلك وإن كان الزرع ذا قيمة كالقصيل ففيه وجهان . قال أبو إسحاق : يفعل ما فيه الأحظ ، لأن الحجر يقتضى طلب الحظ .

وقال أكثر أصحابنا : يجاب قول من دعا إلى القطع ، وقد مضى دليلنا ، فإن قيل : فما الفرق بين هذا وبين من ابتاع أرضاً وغرسها ثم أفلس المبتاع ، وأخذ البائع عين ماله وهو الأرض ، وصار الغراس للمفلس والغرماء . فقال بعضهم : "تقلع" ، وقال بعضهم : يبقى ، فإنه يقدم قول من قال : يبقى ؛ قلنا : الفرق بينهما على هذا الوجه أن من دعا إلى قلع الغراس يريد الإضرار بغيره ، لأن بيع الغراس في الأرض أكثر لثمنه ، فلم يجب قول من دعا

إلى قلعه ، وليس كذلك في الزرع ، فإن من دعا إلى القلع فيه منفعة من غير ضرر ، لأن الزرع إذا بقي قد يسلم وقد لا يسلم .

(إذا ثبت هذا) : فإن اتفقوا على تبقية الزرع إلى الحصاد واحتاج إلى زرع وموئنة ، فإن اتفق الغرماء والمفلس على أن ينفقوا عليه من مال المفلس الذي لم يقسم ، ففيه وجهان : (أحدهما) لا ينفق منه أحد ، لأن حصول هذا الزرع مظنون ، فلا ينبغي أن يتلف عليه مال موجود . (والثاني) وهو المذهب أن ينفق منه لأن ذلك من مصلحة المال ، ويقصد به تنمية المال في العادة .

وإن دعا الغرماء المفلس إلى أن ينفق عليه وأبى المفلس ذلك لم يجبر عليه لأنه لا يجب عليه تنمية المال للغرماء ، فإن تطوع الغرماء أو بعضهم بالإفناق عليه من غير إذن المفلس والحاكم لم يرجعوا بما أنفقوا عليه لأنهم متطوعون به ، وإن أنفق بعضهم بإذن الحاكم أو المفلس على أن يرجع على المفلس بما أنفق جاز ذلك وكان له ديناً في ذمة المفلس ، لا يشارك به الغرماء ، لأنه وجب عليه بعد الحجر ، وإن أنفق عليه بعض الغرماء بإذن باقي الغرماء على أن يرجع عليهم ، رجع عليهم بما أنفق من مالهم .

(فرع) : قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : ولو اكترى ظهراً لتحمل له طعاماً إلى بلد من البلدان فحمله وأفلس المكترى قبل دفع الأجرة ضرب المكترى مع الغرماء بالأجرة ، فإن أفلس قبل أن يصل إلى البلد نظرت ، فإن كان الموضع الذي بلغ إليه آمناً كان له فسخ الإجارة فيما بقي من المسافة ، ويضع الطعام عند الحاكم . قال ابن الصباغ : وإن وضعه على يد عدل بغير إذن الحاكم ففيه وجهان ، كالمودع إذا أراد السفر فأودع الوديعة بغير إذن الحاكم فهل تضمن ؟ فيه قولان والصحيح وجهان ، وإن كان الموضع مخوفاً لزمه حمل الطعام إلى الموضع الذي أكرهه ليحمله أو إلى موضع دونه يأمن عليه لأنه استحق منفعته بحق الإجارة قبل الحجر .

وإن اكترى منه ظهراً في ذمته فأفلس المكترى ، فإن المكترى يضرب مع الغرماء بقيمة المنفعة إن كان لم يستوف شيئاً منها أو بقيمة ما بقي منها إن استوفى بعضها ، لأن حقه متعلق بذمته ، كما لو باعه عيناً في ذمته ، فإن كان ما يخصه من مال المفلس لا يبلغ ما اكترى به ، وكانت الأجرة باقية للمكترى أن يفسخ الإجارة ويرجع إلى عين ماله ، إن كان لم يستوف شيئاً من المنفعة أو إلى بعضها إن استوفى شيئاً من المنفعة ، لأن الأجرة كالعين المبعة والله تعالى أعلم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ إِذَا قَسَمَ مَالُ الْمَفْلَسِ بَيْنَ الْغَرَمَاءِ فَفِي حَجَرِهِ وَجْهَانِ (أَحَدُهُمَا) يَزُولُ الْحَجَرُ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي لِأَجَلِهِ حَجَرٌ عَلَيْهِ حِفْظُ الْمَالِ عَلَى الْغَرَمَاءِ ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ فَزَالَ الْحَجَرُ كَالْجَنُونَ إِذَا أَفَاقَ (وَالثَّانِي) لَا يَزُولُ إِلَّا بِالْحَاكِمِ لِأَنَّهُ حَجَرٌ ثَبَتَ بِالْحَاكِمِ فَلَمْ يَزَلْ إِلَّا بِالْحَاكِمِ كَالْحَجَرِ عَلَى الْمُبْدِرِ ۞ .

(الشرح) : الأحكام : إِذَا قَسَمَ مَالُ الْمَفْلَسِ بَيْنَ غَرَمَائِهِ فَفِي حَجَرِهِ وَجْهَانِ . (أَحَدُهُمَا) يَزُولُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ حَكْمِ الْحَاكِمِ لِأَنَّ الْحَجَرَ كَانَ لِأَجْلِ الْمَالِ ، وَقَدْ زَالَ الْمَالُ فَزَالَ الْحَجَرُ بِزَوَالِهِ ، كَمَا أَنَّ الْمَجْنُونَ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِالْجَنُونِ ، فَإِذَا زَالَ الْجَنُونُ زَالَ الْحَجَرُ . (وَالثَّانِي) لَا يَزُولُ الْحَجَرُ إِلَّا بِحَكْمِ الْحَاكِمِ ، لِأَنَّهُ حَجَرٌ ثَبَتَ بِحَكْمِ الْحَاكِمِ فَلَمْ يَزَلْ إِلَّا بِحَكْمِهِ كَالْحَجَرِ عَلَى السَّفِيهِ .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيُونٌ تَعَلَّقَتْ الدَّيُونُ بِمَالِهِ كَمَا تَتَعَلَّقُ بِالْحَجَرِ فِي حَيَاتِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ خَلَّ الدَّيْنُ بِالْمَوْتِ لَمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَلَهُ دَيْنٌ إِلَى أَجَلٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَى أَجَلٍ فَالَّذِي عَلَيْهِ حَالٌ وَالَّذِي لَهُ إِلَى أَجَلِهِ » وَلِأَنَّ الْأَجَلَ جَعَلَ رَفَقًا بَيْنَ عَلَيْهِ الدَّيْنِ ، وَالرَّفَقُ بَعْدَ الْمَوْتِ أَنْ يَقْضَى دَيْنُهُ وَتَبْرَأَ ذِمَّتُهُ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مَرْتَهَنَةٌ فِي قَبْرِهِ بِدَيْنِهِ إِلَى أَنْ يَقْضَى عَنْهُ » ۞ .

(الشرح) : الحديث الأول حديث ابن عمر لم أعثر عليه فيما تحت يدي من كتب الحديث . أما الحديث الثاني وهو حديث أبي هريرة ، فقد أخرجه أحمد في مسنده ، والترمذي وابن ماجه والحاكم في المستدرک بلفظ « نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مَعْلُوقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ » وَلَهُ شَوَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ وَابْنِ النُّجَّارِ بِلَفْظِ « صَاحِبُ الدَّيْنِ مَأْسُورٌ بِدَيْنِهِ فِي قَبْرِهِ يَشْكُو إِلَى اللَّهِ الْوَحْدَةَ » وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي مَسْنَدِ الْفَرْدُوسِ لِلدَّيْلَمِيِّ بِلَفْظِ « صَاحِبُ الدَّيْنِ مَغْلُولٌ فِي قَبْرِهِ لَا يَفْكَهُ إِلَّا قَضَاءُ دَيْنِهِ »

ومن حديث أنس عند أبي يعلى بلفظ « إن جبريل نهاني أن أصلى على رجل عليه دين وقال : إن صاحب الدين مرتين في قبره حتى يقضى عنه دينه » وكذلك أخرجه الشافعي بلفظ المصنف .

(أما أحكام الفصل) : فقد قال الشافعي رضي الله عنه في باب حلول دين الميت والدين عليه من الأم : وإذا مات الرجل وله على الناس ديون إلى أجل ، فهي إلى أجلها لا تحل بموته ، ولو كانت الديون على الميت إلى أجل فلم أعلم مخالفاً حفظت عنه ممن لقيت بأنها حالة يتحاص فيها الغرماء ، فإن فضل فضل كان لأهل الميراث ووصايا إن كانت له قال : ويشبهه — والله أعلم — أن يكون من حجة من قال هذا القول مع متابعتهم عليه أن يقولوا لما كان غرماء الميت أحق بماله في حياته منه ، كانوا أحق بماله بعد وفاته من ورثته ، فلو تركنا ديونهم إلى حلولها كما يدعها في الحياة كنا منعنا الميت أن تبرأ ذمته ، ومنعنا الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه ، ولعل من حجتهم أن يقولوا إن رسول الله ﷺ قال : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه » أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه » .

قال الشافعي رضي الله عنه : ﴿ فلما كان كفن من رأس ماله دون غرمائه ونفسه معلقة بدينه وكان المال ملكاً له ، أشبه أن يعجل قضاء دينه ، لأن نفسه معلقة بدينه ، ولم يجوز أن يكون مال الميت زائلاً عنه ، فلا يصير إلى غرمائه ولا إلى ورثته وذلك أنه لا يجوز أن يأخذه ورثته دون غرمائه ولو وقف إلى قضاء دينه علق روحه بدينه ، وكان ماله معرضاً أن يهلك ، فلا يؤدي عن ذمته ولا يكون لورثته ، فلم يكن فيه منزلة أولى من أن يحل دينه ثم يعطى ما بقي ورثته اهـ ﴾ .

ونعود إلى كلام المصنف رحمه الله تعالى فنقول وبالله العون والتوفيق : ومن مات وعليه ديون تعلقت بماله ، وهذا قال عثمان وعلي وأبي هريرة رضي الله عنهم ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا يتعلق بماله .

دلينا حديث ابن عمر في الفصل ولأنه لا وجه لبقاء تأجيله لأنه لا يخلو إما أن يبقى في ذمة الميت أو في ذمة الورثة أو متعلقاً بأعيان المال ، فبطل أن يبقى في ذمة الميت لأن ذمته خربت بموته وبطل أن يبقى في ذمة الورثة لأن صاحب الدين لم يرض بذمهم ،

لأنه لو تعلق بذمهم — إذا كان للميت مال — تعلق بذمهم وإن لم يكن للميت مال وبطل أن يقال : يبقى مؤجلاً متعلقاً بأعيان ماله لأن ذلك إضرار بصاحب الدين . لأن أعيان المال ربما تلفت ، وإضرار بالميت لأن ذمته لا تبرأ حتى يقضى عنه . لحديث أبي هريرة المسوق في الفصل وفي كلام الشافعي . فإذا بطلت هذه الأقيسة لم يبق إلا القول بحلوله .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ فَإِنْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ فِي التَّرَكَةِ قَبْلَ مَضَى الدِّينِ فَفِيهِ وَجْهَانِ : (أحدهما) لا يصح لأنه مال تعلق به دين فلا يصح التصرف فيه من غير رضی من له الحق كالمرهون (والثاني) يصح لأنه حق تعلق بالمال من غير رضا المالك فلم يمنع المالك فلم يمنع التصرف كمال المريض . وإن قلنا : إنه يصح فإن قضى الوارث الدين نفذ تصرفه وإن لم يقض فسخطا . وإن باع عبداً ومات وتصرف الوارث في التركة ثم وجد المشتري بالعبد عيباً فردّه ، أو وقع في بئر كان حفرها بهيمة ففي تصرف الورثة وجهان (أحدهما) أنه يصح لأنهم تصرفوا في ملك لهم لا يتعلق به حق أحد (والثاني) يبطل لأننا تبينا أنهم تصرفوا والدين متعلق بالتركة ، فإن كان في غرماء الميت من باع شيئاً ووجد عين ماله — فإن لم تف التركة بالدين — فهو بالخيار بين أن يضرب مع الغرماء بالثمن وبين أن يفسخ ويرجع في عين ماله لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال في رجل أفلس : « هذا الذي قضى فيه رسول الله ﷺ أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه » فإن كانت التركة تفي بالدين ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبي سعيد الاصطخري رحمه الله أن له أن يرجع في عين ماله ، — لحديث أبي هريرة (والثاني) لا يجوز أن يرجع في عين ماله وهو المذهب . لأن المال يفي بالدين فلم يجز الرجوع في الميت كالحل في المثل وحديث أبي هريرة قد روى فيه أبو بكر النيسابوري : « وإن خلف وفاء فهو أسوة الغرماء » .

(الشرح) : حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وأصححه أنه قال في مفلس أتوه به : « لأقضين فيكم بقضاء رسول الله ﷺ » : من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه فهو بعينه أحق به « وفي إسناده أبو المعتمر قال أبو داود

والطحاوي وابن المنذر : هو مجهول ولم يذكر له ابن أبي حاتم إلا رايواً واحداً هكذا أفاده الشوكاني في نيل الأوطار . قال محمد نجيب المطيعي : وقد رأيت في علل ابن أبي حاتم هكذا : « سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار عن الإيمان بن عدي الحضرمي عن الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أيما امرئ أفلس وعنده مال امرئ بعينه لم يقبض منه شيئاً فهو أحق بعين ماله ، فإن كان قبض منه شيئاً فهو أسوة الغرماء . وأيما امرئ مات وعنده مال امرئ بعينه اقتضى منه شيئاً أو لم يقتض فهو أسوة الغرماء » قال ابن أبي حاتم : قال أبي : هذا خطأ إنما هو الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن النبي ﷺ والإيمان هذا شيخ ضعيف الحديث ١ هـ ج ١ ص ٣٨٣ الحديث ١١٤٣ . قلت : وذكره ابن حبان في الثقات وهو للدارقطني والبيهقي من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب ، وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن هو مرسل لأن أبا بكر تابعي لم يدرك النبي ﷺ ووصله أبو داود من طريق أخرى ، وقد مضى لنا مزيد من القول في هذا الحديث عند الكلام على من باع غرامه شيئاً من ماله قبل أن يفلس فراجع .

(أما أحكام الفصل): فإذا تصرف الوارث بالتركة أو ببعضها قبل قضاء الدين فهل يصح تصرفه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح سواء بقى من التركة ما يفى في الدين أو لم يبق . لأن مال الميت تعلق به ما عليه من الدين فلم يصح تصرف الوارث فيه . كالراهن إذا تصرف في الرهن قبل قضاء الدين . (والثاني) يصح تصرفه لأنه حق تعلق بالمال بعد رضا المالك فلم يمنع صحة التصرف كتصرف المريض في ماله ، فإذا قلنا بهذا فإن قضى الدين نفذ تصرفه . وإن لم يقض الدين لم ينفذ تصرفه . لأننا إنما صححنا التصرف تصحيحاً موقوفاً على قضاء الدين كما صححنا من تصرفه تصرفاً موقوفاً ، فإن باع عبداً ثم مات البائع . أو وجد المشتري بالعبد الذي اشتراه عيباً فردّه ، فإن كان الثمن باقياً بعينه استرجعه . وإن كان تالفاً رجع المشتري بالثمن في تركة الميت .

فإن كان الوارث قد تصرف بالتركة قبل ذلك . أو كان حفر الرجل بئراً في طريق المسلمين ومات وتصرف وارثه بتركته ثم وقع في تلك البئر بهيمة أو إنسان وجب ضمان ذلك في تركة الميت . وهل يصح تصرف الوارث قبل ذلك ؟ إن قلنا في المسألة قبلها : إنه يصح تصرفه فهنا أولى . وإن قلنا هناك لا يصح ، ففي هذه وجهان (أحدهما) يصح تصرفه

لأنه تصرف في مال له لم يتعلق به حق أحد (والثاني) لا يصح ، لأننا بينا أنه تصرف والدين معلق بالتركة .

(فرع) : إذا كان في غرماء الميت من باع منه عيناً ، ووجد عين ماله ، ولم يقبض ثمنها ، فإن كانت التركة لا تفي بالدين للبايع أن يرجع في عين ماله . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يرجع فيها ، بل يضرب مع الغرماء بدينه .

دليلنا ما روى عمرو بن خلدة الزرق . وقد مضى تخرجنا له آنفاً ، قال : أتينا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا أفلس فقال : « هذا الذي قضى فيه رسول الله ﷺ : أيما رجل مات أو أفلس ، فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجدته بعينه » وهذا نص في موضع الخلاف وإن كان ماله يفي بالدين ففيه وجهان . قال أبو سعيد الإصطخري : للبايع أن يرجع بعين ماله لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، فإنه لم يفرق . (الثاني) ليس له أن يرجع بعين ماله وهو المذهب ، لأن ماله يفي بدينه ، فلم يكن للبايع الرجوع بعين ماله كما لو كان حياً . وأما الخبر فمحمول عليه إذا مات مفلساً مع أنه قد روى أبو بكر النيسابوري بإسناده عن أبي هريرة : « وإن خلف وفاء فهو أسوة الغرماء . فيكون حجة لنا . وقد زعم بعض أصحابنا أنه حجة ﷺ على معاذ بالتماس منه دون طلب الغرماء » كما أفاد ذلك الحافظ في تلخيص الحبير عن إمام الحرمين ، وقد رد هذا الزعم قائلاً : هذا شيء ادعاه إمام الحرمين فقال في النهاية قال العلماء : ما كان حجة رسول الله ﷺ على معاذ من جهة استدعاء غرمائه والأشبه أن ذلك جرى باستدعائه وتبعه الغزالي وهو خلاف ما صح من الروايات المشهورة ففي المراسيل لأبي داود التصريح بأن الغرماء التمسوا ذلك ، وأما ما رواه الدارقطني أن معاذاً أتى رسول الله ﷺ فكلمه ليكلم غرماءه فلا حجة فيها أن ذلك لا تماس الحجر وإنما فيه إتمام الرفق منهم .

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(فصل) : ﴿ إذا قسم مال المفلس أو مال الميت بين الغرماء ثم ظهر غريم آخر رجع على الغرماء وشاركهم فيما أخذوه على قدر دينه ، لأننا إنما قسمنا بينهم بحكم الظاهر أنه لا غريم له غيرهم ، فإذا بان بخلاف ذلك وجب نقض القسمة كالحاكم إذا حكم بحكم ثم وجد النص بخلافه .

وإن أكرى رجل داره سنة وقبض الأجرة وتصرف فيها ثم أفلس وقسم ماله بين الغرماء ثم انهدمت الدار في أثناء المدة فإن المكترى يرجع على المفلس بأجرة ما بقى ، وهل يشارك الغرماء فيما اقتسموا به أم لا ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يشاركهم لأنه دين وجب بعد القسمة فلم يشارك به الغرماء فيما اقتسموا كما لو استقرض مالا بعد القسمة .

(والثاني) يشاركهم لأنه دين وجب بسبب قبل الحجر ، فشارك به الغرماء ، كما لو انهدمت الدار قبل القسمة ، ويخالف القرض لأن دينه لا يستند بثبوته إلى ما قبل الحجر ، وهذا استند إلى ما قبل الحجر ، ولأن المقرض لا يشارك الغرماء في المال قبل القسمة ، والمكترى يشاركهم في المال قبل القسمة فشاركهم بعد القسمة ﴿ .

(الشرح) : الأحكام : إذا قسم مال المفلس أو مال الميت بين غرمائه ثم ظهر له غريم آخر كان مستحقاً لدينه قبل الحجر ، رجع الغريم على سائر الغرماء بما يخصه ، وقال مالك رضي الله عنه : يرجع غريم الميت ولا يرجع غريم المفلس .

دليلنا أن الحاكم إنما فرق في غرمائه ، وعنده أنه لا غريم له سواهم ، فإذا ظهر له غيرهم نقض الحكم كالحاكم بحكم ثم وجد النص بخلافه ، ولأنه لما كان لغريم الميت أن يرجع على الباقيين كان لغريم المفلس مثله .

(فرع) : وإن فك الحجر عن المفلس ، وبقي عليه دين فادعى غرماءه أنه قد استفاد مالا بعد الحجر ، سأله الحاكم عن ذلك ، فإن أنكر ولا بينة لهم ، فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل بقاء العسرة ، فإن ثبت له مال إما بالبينّة أو بإقراره وطلب الغرماء الحجر عليه ، نظر الحاكم فيه ، وفيما عليه من الدين ، فإن كان يفى بالدين لم يحجر عليه ، بل

بأمره بقضاء الدين ، وإن كان أقل حجر عليه وقسم ماله بين الغرماء ، وإن تجدد عليه دين بعد الحجر الأول ثم ظهر له مال ، فإن بان أن المال كان موجوداً قبل الحجر الأول قال أبو محمد الجويني : اختص به الغرماء الأولون دون الآخرين ، لأن المال كان موجوداً تحت الحجر الأول ، وإن اكتسب هذا المال بعد فك الحجر الأول اشترك فيه الغرماء الأولون والآخرون على قدر ديونهم . وقال مالك : يختص به الغرماء الآخرون .

(فرع) : وإن أكرى داره من رجل مدة ثم أفلس المكري قبل انقضاء الأجل ، فإن المكري أحق بالمنفعة دون الغرماء ، لأنه قد ملك المنفعة بعقد الإجارة قبل الحجر فكان أحق بها ، كما لو باع شيئاً من ماله ثم أفلس ، فإن أراد المكري فسخ الإجارة لم يكن له ذلك ، لأن الفسخ إنما يكون في الموضع الذي يدخل عليه ضرر ولا يصل إلى كمال حقه ، وههنا يصل إلى كمال حقه فلم يكن له الفسخ .

فإن انهدمت الدار قبل انقضاء مدة الإجارة انفسخت فيما بقي من المدة ، فإن كانت الأجرة قد قبضت — فإن كانت باقية — رجع منها بما يخص ما بقي من المدة بعد القسمة فلم يشارك الغرماء ؛ كما لو استدان بعد الحجر .

(والثاني) يشاركهم ، وهو الصحيح لأن سبب وجوبه كان قبل الحجر فشاركهم ، كما لو انهدمت الدار قبل القسمة . ويخالف إذا استدان بعد الحجر . فإن ذلك لم يسند إلى سبب يحل الحجر ، فلذلك لم يشاركهم . والله أعلم .

الإفلاس في نظر القوانين الوضعية

لا يعد المفلس مفلساً إلا إذا كان تاجراً ، فليس هناك إفلاس إلا على من كان تاجراً أو صانعاً فرداً أو جماعة تنتظمهم شركة من تلك الشركات التي سنأتى على تفاصيلها في كتاب الشركة ولا يتم إجراء الحكم على التاجر أو على الشركة بالإفلاس إلا بعد إطلاع الخبير على دفاتر الحسابات والقيود الخاصة بالتاجر أو الشركة .

ويقصد من تمكين الخبير من الاطلاع على الدفاتر في حالة الإفلاس هو مقابلة حقوق التفليسة وخصومها من أجل معرفة النصيب الذي يتقرر لكل واحد من الدائنين في قسمة الغرماء ، ولا يكون الاطلاع جائزاً في هذه الحالة إلا بعد صدور حكم الإفلاس . ولا يتقرر الحق في الاطلاع للدائنين ، ولكن ينوب عنهم الخبير في ذلك بسبب منع الدائنين من رفع

الدعاوى أو اتخاذ الاجراءات الانفرادية بعد صدور حكم الإفلاس .

والمسائل التي أجاز المشرع الوضعى الاطلاع فيها فى المادة ١٦ تجارى وردت على سبيل الحصر ، فلا يسوغ فيها الزيادة أو القياس عليها . وهذه المسائل هى المنازعات التجارية ومواد الشركات ، ومواد الأموال المشاعة وقسمة الشركات ، وحالة الإفلاس .

· كذلك أجازت المادة ٨١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وهى التى خولت مصلحة الضرائب الاطلاع على دفاتر الممولين ، كما أوجبت المادة ٦٩ مدنى على رب العمل أن يأذن للعامل أو لشخص موثوق به يعينه اذور الشأن أو يعينه القاضى بالاطلاع على دفاتره إذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق الأجر المتفق عليه أو بدلا منه حق فى جزء من أرباح رب العمل أو فى نسبة مئوية من جملة الإيراد ، أو من مقدار الإنتاج أو من قيمة ما يتحقق من وفر أو ما شاكل ذلك ونظراً لأن ذوى النفوس المريضة تستشرف نفوسهم لنهب الأموال التى فى ذمتهم للدائنين كان هذا الخبر نائبا عن جميع أصحاب الحقوق ، وهذا الضرب من التصرف يسمى فى قانون العقوبات (التفالس) وهو تصنع الإفلاس ، بغية أكل الأموال بالباطل إلا أن القوانين الوضعية فى هذا الجرم لا تكفى لردع أصحاب هذا النوع من الجرائم فهى تكتفى بحبسه مدة ثم تحرمه لمدة خمسة عشر عاماً من أهلية التعامل مع الناس

(فصل) : فى حجر الفساد على المفلس والمبذر

مما أفاده الخصاف وشرحه الجصاص

من أدب القاضى لاستقصاء هذا الباب إن شاء الله تعالى

فنعول وبالله التوفيق عرض الخصاف فى هذا الباب لقول أبى حنيفة رحمه الله تعالى : « الحجر على الحر باطل » قال : وهذا صحيح من مذهبه لا نعرف عنه خلافاً فى هذا ، سواء كان الحجر لأجل السفه أو التبذير أو الإفلاس . وعند أبى يوسف ومحمد جاز الحجر على الحر فى هذه الوجوه الثلاثة كلها ، قال الجصاص : أما المفلس فحكمه ما بينا من الخلاف ووجه قولهم . وأما التبذير فهو أن لا يعرف الرجل التصرف فيعين فيه ، وأما السفه فهو أن يفسد ماله ويسرف فيه ويضيعه بما لا ينبغي أن يفعله مع معرفته بالتصرف ، وقدرته على ضبطه ، فللقاضى أن يحجر عليه ، ويمنعه من التصرف عندهما ، ولا يجوز ذلك عند أبى حنيفة . ووجه قوله ما بينا فى الإفلاس من جهة الكتاب والنظر ، ووجه قولنا قوله تعالى :

« فإن كان الذى عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل » (١) الآية .

فأخبر الله تعالى أن من كان سفيهاً أو ضعيفاً فى التصرف ، فلا يحسن الإملاء ، يتولى ذلك وليه . ولا يجوز للولى أن يتولى مع بقاء ولايته ، فلما أجاز الله تعالى ولاية الولي عليه دل على أنه لا يملك التصرف فى ماله ، وهذا لا يكون إلا محجوراً عليه ، ويحتجنان بالخبر المروى عن النبى ﷺ :

« أن رجلاً كان فى عقدته ضعف ، فجاءوا به إلى النبى ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، احجر عليه فإن فى عقدته ضعفاً ، فحجر عليه . فقال : يا رسول الله إني لا أصبر عن البيع ، فقال النبى ﷺ : إذا بعث فقل : لا خلاية » أخرجه أحمد فى مسنده (٢) وأبو داود فى سننه وفيه : « إن كنت غير تارك البيع فقل : هاء وهاء ولا خلاية » أى لا تغابن . فلما حجر عليه النبى ﷺ على ذلك لأجل التبذير كان لنا أن

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ (٢) المسند : ج ٣ - ص ٢١٧ ، وأبو داود فى البيوع - ص ٦٦

نحجر على المبذر .

والجواب عن الآية أن نفس الآية — كما يقول الجصاص تدل على صحة مذهب أبي حنيفة . وذلك أن الله تعالى أجاز مداينة السفيه والضعيف الذي لا يستطيع أن يمل بقوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ ثم عطف عليه قوله تعالى : ﴿ فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً ﴾ (١)

ولو كان السفيه يوجب الحجر على الحر لما أجاز عقد مداينة السفيه كما لا يجوز عقد مداينة المجنون ، فلما أثبت الله تعالى عقد مداينة السفيه دل على أن الآية لا توجب الحجر . وأيضاً فإن الله تعالى جمع في الآية السفيه والضعيف والعاجز عن الإملاء ، ثم عطف عليه قوله : ﴿ فليمل وليه بالعدل ﴾ فنحن نقول : إن المعطوف معطوف على العاجز عن الإملاء دون السفيه والضعيف ، وأراد به أن الذي عليه الحق إذا كان عاجزاً عن إملاء الشرط يملى وليه الشرط . وقال المخالف لأبي حنيفة في هذا : هو معطوف على السفيه والعاجز والضعيف جميعاً ، فعليه إقامة الدلالة على صحة دعواه أن المعطوف راجع إلى جميع المذكورين في الآية : على أنه إذا ثبت أن المراد بالمعطوف جميع المذكورين لم يكن في ذلك دلالة على خلاف ما ذهب إليه أبو حنيفة . وذلك أن الهاء في قوله وليه يحتمل أن تكون كناية عن العقد ويحتمل أن تكون كناية عن ولي الذي عليه الحق ، فإذا احتُمل الأمران لم يكن لهما دلالة في الظاهر من الآية ، ولم يكونا بها أولى بصرفها إلى ولي الذي عليه الحق ، من أبي حنيفة بصرفه إلى ولي العقد ، وصار كأنه قال : فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً وضعيفاً ، ولا يحسن أن يملل فليملل ولي العقد ، وهو الذي له الحق بالعدل ، وإذا كان كذلك سقط احتجاج أبي يوسف ومحمد . فظاهر الآية لأبي حنيفة .

والجواب عن الخبر ، فهو أن الخبر يدل أيضاً على إبطال الحجر على الحر البالغ ، وذلك أن النبي ﷺ لما قال له الرجل : إني لأصبر عن البيع ، لم يمنعه من البيع ، وأجاز بيعه وإن كان قال له : « قل : لا خلافة » ولو كان تصرفه غير جائز لم يطلقه النبي ﷺ في التصرف لأجل أنه لا يصبر عن البيع ، كما لا يطلق المجنون والصبي الذي لا يحسن أن يتصرف في المال ، فلما أطلقه دل على أنه لم يحجر عليه حجرًا يمنع التصرف وإما قنه : لا تبع ، على وجه الترفق به والشفقة عليه ، لا على وجه المنع من التصرف .

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

وقال أبو حنيفة : (وإن كان الرجل غير رشيد ولم يبلغ خمساً وعشرين سنة لم يدفع إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، وعندهما لا يدفعه إليه بعد خمس وعشرين سنة أيضاً حتى يؤنس منه الرشد)

لأبي حنيفة في منع المال عنه قبل خمس وعشرين سنة قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾^(١) وهذا لم يؤنس منه الرشد ، فلا يستحق أخذ المال . وهذا العموم يتناول جميع أحواله إلا في موضع تقوم الدلالة عليه ، وهذا اعتماد أبي يوسف ومحمد ، وحجتهم على أبي حنيفة بعد خمس وعشرين سنة .

وأما بعد خمس وعشرين سنة فإنما يستحق أخذ ماله وإن كان غير رشيد لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾^(٢) والأشد عند أبي حنيفة خمس وعشرون ، وإن كان قد قيل : أربعون سنة . وقيل : دون خمس وعشرين سنة فإنه قد صح عنه أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة . وإن كان كذلك وجب أن يستحق أخذ ماله إذا بلغ هذا المبلغ بهذه الآية وإن لم يؤنس منه الرشد .

وإن أونس منه الرشد استحق أخذ ماله قبل هذا المبلغ بقوله : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ حتى نكون مستعملين للآيتين جميعاً ، فإن قيل : فما الدليل على أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة حتى تصح المسئلة ؟ قيل له : الكلام في هذا خارج عن مسألتنا ، إذ كانت في أنه لم يستحق أخذ ماله بعد خمس وعشرين سنة ، وهذه المسئلة في أنه لم يكن بلوغ الأشد خمساً وعشرين سنة ، فإذا كان كذلك سلم لنا حجاج المسئلة الأولى ، والدليل أن الرجل قد يكون جذاً لخمس وعشرين سنة ، وغير جائز أن يكون جذاً وهو لم يبلغ الأشد ، فيكون في حد الصغر لاستحالة اجتماع حد الشيخوخة وحد الصغر

وإنما قلنا : إنه يجوز أن يكون جذاً لخمس وعشرين سنة ، لأن أقل ما يبلغ فيه الرجل اثنتا عشرة سنة ، وأقل الحمل ستة أشهر ، فإن كان كذلك ، يحتمل أن يبلغ هو عند استكمال الاثنتي عشرة سنة ، وقد تزوج امرأة فدخل بها فتلد امرأته لسته أشهر ، ويبلغ ولده في اثنتي عشرة سنة أيضاً ، ويتزوج امرأة ويدخل بها فتلد أيضاً لسته أشهر فذلك كمال خمس وعشرين سنة ، فبان لك واتضح .

(فصل) : فإن باع هذا المحجور عليه أو اشترى نظر الحاكم في ذلك ، فإن

كانت إجازته خيراً له أجاز ذلك إذا كان في ذلك توفير عليه وزيادة لماله ، وإن كان رد ذلك خيراً له رده — وهذا على قولهما — أى الصاحبين — لأن القاضي إنما حجر عليه لئلا يتلف ماله ، فإذا كان في تصرفه خير له لم يُبطل عليه ، وإن كان شر له أبطله .

قال : والمفسد لماله والذي لم يبلغ سواء إلا في أشياء . أما هذا الذى بلغ فإنه يخرج من ولاية الوصى عليه ، ولا يجوز أمر الوصى عليه فى شيء ، وإن أعتق مملوكاً جاز عتقه ، ويسعى المعتق فى قيمته له . وكذلك إذا دبر جاز تدبيره ، فإن مات المعتق غير رشيد سمي المدبر فى جميع قيمته ، وتجاوز وصاياه فيما يتقرب بها إلى الله تعالى ، من قبل أن الذى أوجب عليه الحجر كونه مفسداً للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مفلساً فيحتاج أن يسأل الناس ، ومعنى الإفساد والاحتياج إلى السؤال معدوم بعد موته ، فيجوز تصرفه بعد موته من الثلث وهو القدر الذى يحكم له بالملك بعد الموت .

وأما العبد المدبر فإنه يسعى فى قيمته وإن كان تدبيره وصية ، لأن حكم التدبير قد استقر فيه قبل موت المحجور عليه ، ألا ترى أنه لا يصح الرجوع فيه ؟ فإذا كان كذلك صار مثل العتق فيلزمه السعاية ، وإنما يسعى فى قيمته مدبراً ولم يسع فى قيمته عبداً غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل فى يد نفسه إلا بعد موت المدبر ، فإذا كان كذلك حصل المدبر فى يد نفسه وقيمة رقبته ناقصة بالتدبير ، فلا يجب عليه قيمة رقبته غير مدبرة .

(فصل) : ولو طلق وقع الطلاق على امرأته ، لأن هذا مكلف لم يزل عنه التكليف بالحجر فيلزمه حكم قوله فى هذه العقود كلها ، إلا أن يبطل من العقود وغيره ما يلحقه الفسخ بالإقالة لكونه محجوراً ، فصار كأن القاضى أبطله بعد إثباته ، ولا يبطل ما لا يلحقه الفسخ ، لأن القاضى لو قصد إلى إبطاله بعد ثبوته لم يكن له أن يبطله ، فلذلك لا يبطل ، وذلك مثل الطلاق والعتاق والتدبير ، والاستيلاء والنسب والنكاح مثل هذا قياساً على هذه العقود ، وإن كان مما يلحقه فسخ القاضى ، لأنه لا يفسخ بالإقالة ، فصار مثل ما ذكرنا من المعانى التى لا يلحقها الفسخ . والعلة منع الفسخ فيه بالإقالة والرد بالعيب .

(فصل) : قال : ولو حنث فى يمين أجزأه الصوم ، ولم يكن له أن يكفر من ماله . ولو ظاهر كان عليه الصوم ، وإن أعتق عن الظهار عبداً جاز العتق ولم يجز عن الكفارة . وكذلك كفارة القتل ، وذلك لأن هذا محكوم بإبطال التصرف فى ماله فصار كلاً مالك فيما يلزمه نفسه كالإقرار بالمال للغير — إنه لا يجوز عليه ، لأنه بقوله أراد إثباته ، فكذلك الكفارة والنذر مثل هذا ، وكما قلنا فى الهبة والصدقة — إنه لا يجوز

عليه ، فكذلك لا يجوز العتق ولا الإطعام وإنما عليه الصيام في ذلك كله ، كالعبد إذا أذن له مولاه في الحج يلزمه الفدية من طعام أو صيام — إن عليه الصيام دون الإطعام ، وكالعبد إذا حنت أو ظاهر من امرأته — إن عليه الصوم ولا يجوز عنه العتق ، كذلك هذا مثله .

وأيضاً فإن هذا لما كان ممنوعاً من التصرف في ماله صار ماله كالغائب ، فيصوم عن الكفارة ، كابن السبيل لما كان ماله غائباً عنه جاز أن يصوم عن الكفارة في اليمين . وأما العتق فإنما لم يجز عن الظهار والكفارة ، لأن العبد يلزمه السعاية ، فصار كالعتق على مال ، ولو أعتق على مال لا يجزى عن الكفارة ، كذلك هذا . وأما حجة الإسلام وزكاة الأموال فلا تسقط عنه ، ويلزمه لأن لزومه لم يكن من جهته ، وإنما هو من جهة الله تعالى ، فلا يبطل حكمه بالحجر ، وأما ما لزمه في الحج من كفارة وجناية فلا يجوز فيه غير الصوم كالعبد ، لأن لزومه ذلك أيضاً من جهته ، فصار مثل هبة يهبها هو . والمرأة المفسدة في هذا كالرجل ، لأن المعنى الذي يوجب الحجر على الرجل موجود في المرأة ، وهو الإسراف والتبذير ، فلا فرق بينهما .

قال الشيخ : والقاضي إنما يحجر على المفسدة لماله لكي لا يفتقر فيسأل الناس فيتأذون بسؤاله إياهم . ويحتمل أن يكون حجر عليه لأجل أنه إذا افتقر ولا يكون قادراً على الكسب ، ولا أحد ينفق عليه ، يلزمه النفقة من بيت المال ، فلإمام أن يمنعه من ذلك لئلا يؤدي إسرافه إلى استحقاق النفقة من بيت المال .

قال الخصاف : قال محمد — هو ابن الحسن الشيباني — : (إذا بلغ الغلام مبلغ الرجال ، وهو مفسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر القاضي عليه أو لم يحجر) . ولم يذكر قول أبي يوسف ، وعند أبي يوسف لا يكون محجوراً عليه حتى يحجر عليه القاضي . والأصل في هذا أن أبا يوسف ومحمداً قد اتفقا جميعاً أن المفلس لا يصير محجوراً عليه بنفس الإفلاس ، والمريض يكون محجوراً عليه بالمرض عند الجميع . فقام أبو يوسف مسألتنا على الحجر بالإفلاس لكونهما مكلفين في حقوق الله تعالى .

ومحمد قاسها على حجر المريض لوجود السبب الموجب للحجر وهو الإفساد في المال ها هنا والمرض في مسألة المريض . والجواب عن هذا لأبي يوسف أن المريض ليس محجوراً عليه في حال المرض ، وإنما يصير محجوراً عليه بالموت . ألا ترى أنه لو برأ من المرض جاز جميع تصرفه ؟ فقد علمت أن المرض لم يوجب الحجر ولا يصير به

محبوراً ويكون تصرفه موقوفاً على الموت . فإن مات صار تصرفه مثل تصرف وصي الميت فيما أوصى إليه به ، فإذا كان كذلك لم يجز لمحمد قياس مسألتنا على مسألة المريض ، وجاز لأبي يوسف قياسها على مسألة حجر الإفلاس .

وأما فرق محمد بين مسألتنا وبين مسألة الإفلاس أن الإفلاس إنما هو حكم من الحاكم ، ألا ترى أنه يأمره بأداء حق الطالب ، فإن امتنع من ذلك حينئذ حجر عليه ، ويمنعه من التصرف في ماله ، ويحكم بالإفلاس إن كان ماله مستغرقاً بدينه ؟

وليس كذلك حجر المفسد ، لأن الإفساد في المال حاصل ، حكم عليه الحاكم أو لم يحكم ؟ فالمعنى الموجب للحجر وهو الإفساد حاصل ، فينبغي أن يصير محجوراً عليه بنفس الإفساد ، والأخبار المروية تشهد لأبي يوسف على محمد إذا لم نحملها على مواقف مذهب أبي حنيفة .. وذلك أن الرجل الذي « أتى إلى النبي ﷺ وفي عقده ضعف ، فقيل للنبي ﷺ في حجره فحجر عليه النبي ﷺ » فلو كان الإفساد نفسه صار حجراً لم يكن يحجر رسول الله ﷺ على الرجل ، بمعنى بل كان يقول : أنت قد صرت محجوراً بالإسراف ، وكذلك خبر علي رضي الله عنه مع عبد الله بن جعفر . لو كان الإسراف حجراً لما أمر علي رضي الله عنه عثمان رضي الله عنه بحجره على عبد الله ، فبان .

(مسألة) : قال : (ولو أن القاضى أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئاً من ماله ويشتري ، فباع واشترى وقبض الثمن ، جاز جميع ما صنع من ذلك ، وكان أمر القاضى إخراجاً له من الحجر — فإن وهب أو تصدق لم ينجز ذلك) . أما إطلاقه عن الحجر بأمره بالشراء والبيع ، فكما قلنا في العبد المأذون والصبي المأذون إذا أمر المولى أو الأب واحداً منهما بالشراء والبيع ، كان إذناً في التصرف ، كذلك هذا . وأما بطلان هبته وصدقته فلأن إطلاقه عن الحجر إنما جوز له التصرف في التجارة ، ولم يوجب جواز الهبة والصدقة كما قلنا في إذن العبد والصبي . فإن قيل : لما كان المانع من الهبة والصدقة في مسألتنا هو الحجر ، والحجر قد ارتفع بإطلاق القاضى فلم لا تجوز الهبة والصدقة ؟ قيل له : من قبل أن هذا الإطلاق لمنفعته ، فلو كان ذلك موجباً لجواز هبته وصدقته لم يكن في ذلك حفظ لماله . قال : (ولو أمره القاضى ببيع عبد له بعينه أو شيء بعينه لم يكن هذا إخراجاً له من الحجر) كما قلنا في المأذون : إنه لا يكون بذلك مأذوناً في التصرف .

(مسألة) : قال : (ولو قال له : قد أذنت لك في التجارة بمحضر من أهل

سوقه ، ولا أجزى عليك من ذلك إلا ما كان بمعانية من الشهود . فأما ما كان من إقرار لم أجزه ، فهو كما قال القاضي (. فلا يجوز إقراره ولا ما يتصرف به من غير معانية الشهود . ولا يشبه هذا المأذون من قبل أن القاضي حجر عليه لاستفساده في ماله ، لا لمعنى غير ذلك ، فله أن يمنعه مما يوجب الاستفساد في المال من الإقرار وغير ذلك ، ولا يمنعه مما يوجب الاستصلاح في المال .

وأما العبد والصبي فلم يكن الحجر عليهما لأجل الاستفساد ، وإنما كان الصبي محجوراً عليه لأنه غير مكلف فلا يكون قوله قولاً فيما يتعلق به من الأحكام ، وكذلك لا يكون قوله قولاً فيما يلزم المولى ، فإذا أذن له في بعض التجارات صار قوله قولاً صحيحاً ، فلا يختص بعض التجارات دون بعض .

قال : (ولو أن غلاماً أدرك وهو مصلح لماله ، فاتجر في ماله وأقر بديون ووهب وتصدق ثم أفسد بعد ذلك ، وصاروا إلى حال من يستحق الحجر ، جاز ما صنع من ذلك في حال الصلاح) . وأما فعله في حال الفساد - يعني أن القاضي إذا رفع إليه أمره أجاز ما صنع ويطلب ما صنعه في حال الفساد ، لأن التصرف في حال الفساد لم يصح على قول أبي يوسف . بل تصرفه واقع ، إلا أن القاضي ينظر فيه ، فما كان ردّه خيراً له ، ردّه ، وما كان إمضاه خيراً له أمضاه . وأما ما صنعه في حال الصلاح فهو ماض ليس لأحد عليه الاعتراض . وأما على قول محمد فما صنعه في حال الفساد باطل لأنه يصير محجوراً عليه بنفس الإفساد عنده ، فلا يجوز تصرفه بعد ذلك . قال : (والفساد الذى يستحق الحجر ، كل من كان مفسداً لماله مضيعاً لا يبالى بما صنع به ، سواء كان ذلك الإسراف في المال في الفجور والملاهي ، أو في غير ذلك من الإسراف والتبذير .

فأما من كان فاسداً في دينه ، فاجراً في نفسه ، إلا أنه حافظ لماله لم يستحق الحجر) لأن الحجر إنما وجبها هنا لأجل تلف المال لا لغير ذلك ، فلا يحجر على غير متلف لماله على وجه السفه والتبذير .

قال : (ولو أن قاضياً حجر على رجل مسلم مفسد لماله ، فجاء قاض آخر فاطلق عن حجره ، وأجاز ما صنع في ماله قبل الإطلاق ، فهو جائز ، إلا أن تكون عقوداً رفعت إلى القاضي المعزول فأبطلها ، فلا يجوز للثاني أن يبيحها ، وتبطل حكم الأول) .

وذلك لأن ما لم يبطله القاضي الأول من التصرف كان موقوفاً لم يجر عليه الحكم بالجواز ولا بالبطلان ، فللثاني أن يبيحه إذا كان ذلك قبله الاجتهاد ، وأدى اجتهاده إلى

جوازه ، ولم يكن فى ذلك إبطال حكم .
وأما ما أبطله الأول فإنما لم يجوز للثانى إنفاذه ، لأن القاضى الأول قد حكم بإبطاله فى موضع يسوغ الاجتهاد فيه ، إذ كانت مسألة الحجر مما يسوغ فيها الاجتهاد — فلا يجوز لأحد أن يتعقبه بإبطال ذلك الحكم بالاجتهاد ، كما أن الصلاة إذا أدت باجتهاد لا يجوز أن تبطل باجتهاد .

قال : (فإن لم ينفذ هذا الثانى قضاء الأول بإبطال تصرف المحجور عليه ، وأجاز تصرفه ، ثم جاء قاض آخر ، فإن القاضى الثالث ينبغي أن ينفذ حكم الأول بإبطال العقود التى أبطلها ، ويُبطل حكم الثانى) لأن حكم الأول قد وقع باجتهاد منه فى موضع يسوغ له الاجتهاد ، فيكون صحيحاً ، وحكم الثانى كان فاسداً ، لأنه حكم بما لا يسوغ له فيه الاجتهاد ، إذ ليس بين الناس خلاف أن حكم الحاكم إذا كان باجتهاد وفى موضع يسوغ الاجتهاد فيه ، لا ينقض أبداً .

قال : (فإن باع هذا المفسد المحجور عليه شيئاً من ماله ، وقبض ثمنه ، لم يكن للذى دفع إليه المال أن يرجع عليه بماله) .

كذا قال الخصاف ولم يبين أن المبيع هو فى يدى المشتري أو فى يدى البائع المفسد أو هو قائم أو هالك ، وأن الثمن فى يدى البائع أولاً ؟

وقال محمد فى كتاب الحجر فى المفسد لماله إذا باع شيئاً بيّنه ثم رفع ذلك إلى القاضى نظر فيه — فإن رأى ما باع رغبة — أجاز ، إن كان الثمن قائماً ، وإن كان ضاع فى يده لم يجزه القاضى . قال : لأنه إذا أجاز جاز قبضه الثمن .

قال : وكذلك لو كان قبض الثمن بدفع المشتري إليه ، واستهلكه بين يدى الشهود ، فإنه ينقض بيعه ، ولا يلزم المحجور عليه شئ من الثمن . قال : فإن كان المحجور عليه حين قبض الثمن أنفقه على نفسه نفقة مثله فى مثل تلك المدة ، أو حج به حجة الإسلام ، أو أدى منه زكاة ماله ، ثم رفع إلى القاضى ، نظر فيه ، فإن كان البيع رغبة ، أو كانت قيمته مثل الثمن الذى أخذه أجاز البيع ، وأبرأ المشتري من الثمن ، وإن كان فيه محاباة فأبطله القاضى لم يبطل الثمن عن المحجور عليه ، ولكن القاضى يقضيه من ماله .

فبيّن محمد بهذا أن الثمن إذا كان مستهلكاً بما يجوز للمحجور عليه أن يفعله ، كالإنفاق على نفسه بنفقة مثله ، وكأداء الحج به وأداء الزكاة ، وكأداء مهر المرأة إن قبضه للثمن قبض صحيح ، وعلى القاضى أن يرد على المشتري مثله من مال المحجور

عليه إن أبطل البيع لأجل المحاباة . وإن أجاز البيع لرغبة فيه ، لم يلزم المشتري ثمن آخر غير ما نقده للمحجور عليه ، وهذا بين على ما قاله ، لأنه ليس في ذلك إفساد لماله إذ الحج لازم له ، وكذلك الزكاة ومهر المرأة ونفقة مثله .

فإذا فعل ما يستحقه ، ولم يكن القاضى منعه منه صار في ذلك مثل غير المحجور . ويجوز له استقراضه لذلك ، لأنه جاز قبض الثمن وإنفاقه على ذلك الوجه ، وأما إذا لم ينفقه على الوجه الذى بينا ، ولكنه استهلكه على وجه الإفساد فإنه قال : ينبغي أن يبطل القاضى بيعه ، وإن لم يكن فيه محاباة للمشتري . قال : ينبغي أن يبطل القاضى بيعه وإن لم يكن فيه محاباة للمشتري . قال : لأنه لو أجاز له البيع جاز قبضه الثمن ، إذ لا يلزمه من ضمان الشيء شيء .

قال : وكذلك لو قبضه واستهلكه بمحض من الشهود لم يلزمه ضمانه . قال : وإن كان الثمن قائماً بعينه وكان في البيع رغبة أجازته من قبل أنه لا يلزمه ضمان الثمن الذى هو قيمة المبيع الحاصل في يده ، ولم يذكر إذا كان فيه محاباة للمشتري والثمن مستهلك على وجه الإفساد كيف يكون حكمه ؟ ينبغي أن لا يضمن شيئاً إذا أبطل القاضى بيعه ، كما قلنا في غير المحاباة . فصار تحصيل هذا أن المحجور إذا قبض الثمن واستهلكه على الوجه الذى له فعله كالنفقة في الحج والزكاة والمهر ، كان قبضه قبضاً صحيحاً . فإن أجاز القاضى البيع لم يجب على المشتري غير ما نقده إلى المحجور عليه من الثمن . وإن أبطل القاضى البيع ففى ماله مثل ما قبض من الثمن ، وقد بينا وجه هذا .

وإن كان استهلاكاً على غير الوجه الذى بينا ، وكان في البيع محاباة أو لم يكن ، فإن قبضه الثمن باطل ، وليس عليه شيء مما استهلكه من الثمن — ولا للقاضى أن يجيز البيع كان فيه محاباة أو لم يكن (

وينبغي أن يكون هذا على قول محمد خاصة . فأما على قول أبى يوسف فينبغى أن يقبض مثل ما قبض من الثمن ، كما قال في استقراض الصبي من البالغ الحر .

إن الصبي لا يضمن ما استهلك من القرض عند محمد ، وهو قول أبى حنيفة . وعند أبى يوسف يضمن ، كذلك هذا ينبغي أن يكون على ذلك الخلاف الذى بين أبى يوسف ومحمد . وعلى قول أبى حنيفة هو مثل غير المحجور عليه يجوز تصرفه ، لأن الحجر عليه باطل ، ووجه قول محمد في مسألة القرض — وهو قول أبى حنيفة — أن قول الصبي كلا قول إذا كان محجوراً .

فصار كأنه قبض المال المستقرض ولم يضمن له رد مثله ، فلا ضمان عليه إذ قد سلطه القرض على استهلاكه ، لأن القرض يوجب التملك وجواز التصرف فيه . وإذا كان القرض قد سلط الصبي على استهلاكه ، ولم يكن من الصبي قول يوجب ضمان مثله ، إذ قوله كلا قول ، لم يلزم الصبي شيء ، كرجل دفع مالا إلى صبي قاصر ، وأمره بالإنفاق على نفسه من غير إيجاب الضمان عليه ، فلا يجب على المدفوع له شيء للدافع ، فإذا صح هذا في مسألة القرض ، بنى محمد هذه المسئلة على تلك ، لأن قول المحجور عليه كلا قول ، فيما يلزمه الضمان في ماله ، وقد وجد من المشتري تسليطه على الثمن .

وإذا استهلكه بأمره من غير إيجاب قول يوجب الضمان عليه لم يلزمه شيء . وعند أبي يوسف : لما كان الصبي ضامنا لما استهلكه على وجه القرض كذلك هذا ، ما استهلكه على وجه البيع يكون ضامنا إذ الدافع لم يوجب تسليطه عليه إلا على وجه البذل ، فإذا لم يحصل له البذل رجع عليه بالمدفوع . وأما إذا كان الثمن قائما بعينه ، فإن المشتري يأخذه متى ما أبطل القاضى البيع .

وإن أجاز القاضى البيع سلم القاضى المبيع للمشتري ، وسلم الثمن للمحجور عليه ، لأن العقد إذا ارتفع عاد ملك كل واحد منهما أن يرجع على صاحبه بما قبضه منه ، فهذه الوجوه كلها داخلة تحت مسألة الكتاب . وقد أجل الخصاص جوابها وقال :
(لا ضمان عليه فيما قبضه من الثمن) وهذا غلط على هذا الإجمال . والجواب على ما فسرنا .

مسئلة

وقال محمد في المحجور عليه يزوج ابنته أو اخته وهما صغيرتان قال : (تزويجه باطل) من قبل أن عندنا كل من لا يملك ولاية نفسه في التصرف لا يلي على غيره ، بدلالة المجنون والصبي لما لم يليا التصرف في مالهما لم يليا عقد النكاح على غيرهما . فإن قيل : إن هذا يلي عقد النكاح بدلالة أنه له أن يتزوج ، فلذلك ينبغي أن يزوج ، قيل له : إن يجوز عقده للنكاح فهو ليس لأنه يلي عقد النكاح . ألا ترى أنه لو تزوج بأكثر من مهر مثلها لم يجوز عليه الفضل ؟ فإذا كان كذلك قلنا : إن جواز عقد النكاح بمهر المثل بمنزلة شراء شيء بمثل القيمة ، إن للقاضى أن يجوزه ، وإن لم يكن ذلك دليلا على جواز التصرف في ماله ، كذلك جواز النكاح لنفسه بمهر المثل ، لا يدل على كونه وليا في إيقاع عقد النكاح على غيره .

قال : (ولو اختلف المحجور عليه والمشتري في البيع فقلال المحجور عليه :

اشتريته منى في حال الحجر ، وقال المشتري : اشتريته منك في حال الصلاح ، فالقول قول المحجور عليه) لأن المدعى يدعى تاريخاً متقدماً ، ولا يعلم ذلك إلا بقوله ، والمحجور عليه يدعى الحال فالقول قوله لكون الظاهر معه .

قال : (فإن أقاما البينة على دعواهما فالبينة بينة المشتري) لأنه قد أثبت تاريخاً متقدماً ببينة تنكر بينة المحجور عليه ، فتكون بينة الإثبات أولى .

(ولو أطلق عنه الحجر ثم اختلفا كذلك فقال المحجور عليه : اشتريته منى في حال الحجر ، وقال المشتري : اشتريته منك قبل الحجر ، كان القول قول المحجور عليه) للعلة التي ذكرناها ، وهى أن المشتري يدعى إثبات تاريخ متقدم للحجر ، والمحجور عليه ينكر ذلك فالقول قوله .

(فصل)

(ولو اختلفا فقال المحجور عليه : اشتريته منى في حال الحجر ، وقال المشتري : اشتريته منك بعد ما أطلق عنك الحجر ، فالقول قول المشتري) . ولا يشبه هذا المسئلة الأولى من قبل أن المشتري ها هنا لم يدع إثبات تاريخ قبل الحجر ، وإنما ادعى شراءه بعد إطلاق الحجر عنه ، والمحجور عليه ادعى إثبات تاريخ قبل الإطلاق ، ولا يعلم هذا التاريخ ، فصار الظاهر ها هنا مع المشتري ، وصار المحجور عليه هو المدعى بخلاف الظاهر فعليه البينة على دعواه ، والقول قول المشتري على نفى تاريخ متقدم للإطلاق . وفى المسئلة الأولى ادعى المشتري الشراء قبل الحجر ، وادعى ذلك إثبات تاريخ متقدم للحجر ، والمحجور عليه ينكر ذلك ، وادعى أنه لم يقع العقد إلا في حال الحجر ، والقول قوله إذ الظاهر معه والله تعالى أعلم . سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

تم بحمد الله الجزء الثانى عشر

ويليه الجزء الثالث عشر وأوله

باب الحجر

فهارس الجزء الثانى عشر من كتاب المجموع شرح المذهب

- أولا : فهرس الآيات القرآنية
ثانيا : فهرس الأحاديث والآثار والأخبار
ثالثا : الأشعار الاستشهادية
رابعا : الأعلام
خامسا : الأحكام

اولا : الآيات القرآنية

« حرف الألف »

الآية	الصفحة
أحلت لكم بهيمة الأنعام الا ما يتلى عليكم ...	١٤٥
اذا تدانستم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٨ ، ٣٠١ ، ٤٧٣	
افم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل ...	١٠ ، ٩
الا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم ...	١٨٣
الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ...	١٢١
الا ما اضطررتم اليه ...	٨٣
الا ما يتلى عليكم ...	١٤٥
الا من شهد بالحق وهم يعلمون ...	١٨٣
الذين عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون ...	١١٨
الى أجل مسمى فاكتبوه ...	١٨٨
أن تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى ...	١٨٠
أن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم ...	١٧٥
أن الله يحكم ما يريد ...	١٤٥
أن كنتم مؤمنين ...	٢٧٠ ، ٢٨١
أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام الا ما يتلى عليكم	١٤٥
اولا يستطيع أن يعمل ...	١٨٠

« حرف الباء »

بسم الله الرحمن الرحيم ...	٢
بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ...	٤٠٥
بما كسبت رهينة ...	٢٩٩

« حرف التاء »

تجارة حاضرة تديرونها بينكم ...	٢٢٨
تجارة عن تراض منكم ...	١٨٣
تقرضهم ذات الشمال ...	٢٥٣
تملى عليه بكرة واصيلا ...	٢٨٠

« حرف الجيم »

جئت من كل أمة بشهيد ...	٥٥
-------------------------	----

« حرف الهاء »

الآية	الصفحة
حاضرة تدبرونها بينكم	١٢٢ ، ١٢١
حتى يبلغ أشده	٤٧٤
حرمتنا عليهم طيبات أحلت لهم	٢٧٢

« حرف الذال »

ذلكم أقط عند الله	١٨٣
--------------------------	------------

« حرف السين »

سفيها أو ضعيفا أولا يستطيع أن يمل	٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ١٨٠
--	------------------------

« حرف الشين »

شهيدين من رجالكم	١٨١
-------------------------	------------

« حرف الصاد »

صغيرا أو كبيرا الى أجله	١٨٤ ، ١٨٣
--------------------------------	------------------

« حرف العين »

عن تراض منكم	١٣٧
عن صلاتهم ساهون	١١٨

« حرف الفين »

غير محلى الصية وأنتم حرم	١٤٥
---------------------------------	------------

« حرف الفاء »

فاتقوا الله ما استطعتم	٢٨٢
فادفعوا اليهم أموالهم	٤٧٥ ، ٤٧٤
فان أنستم منهم رشدا	٤٧٥ ، ٤٧٤
فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتمن أمانيه وليتق الله ربه	٣٠١ ، ١٧٣ ، ١٧٩
فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أولا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل	٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ١٨٠

ثانياً = الأحاديث والآثار والأخبار

«حرف ألف»

الصفحة	الحديث
٥٤	أذنك على أن ترفع الحجاب ، وتسمع سواي حتى انهالك
٢٣٧	أبي أن يأخذه فأتى عمر رضي الله عنه فأخذه منه وقال له : اذهب فقد عتقت
٤٥٤	أتى إلى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه فأبى فطلب إليه أن يناقله فأبى فطلب منه أن يهبه له وله كذا وكذا أجراً فأبى فقال : مضار ، ثم قال للأصاري : اذهب فأخلع نخله
٤١٣ ، ٤١١	أتى النبي ﷺ ليحكم غرماء فحجر عليه ، وباع لهم رسول الله ﷺ ماله حتى قام معاد بغير شيء
٢٣٧	أتى عبد الله بن عمر رضي الله عنه في مال مكتوبة قبل الأجل حيث أتى أنس أخذه منه ، فأخذه عمر وقال له : اذهب فقد عتقت
١١٤	أتى عمر رضي الله عنه حاطباً في داره فقال : ان الذي قلت لك ليس عزمة مني ولا قضاء وإنما هو شيء أرد به الخير لأهل البلد فحيث شئت فبيع ، وكيف شئت فبيع
١٢٨	أتاه رجلان تباعاً سلعة فقال هذا : أخذت بكذا وكذا ، وقال هذا : بعث بكذا وكذا ، فقال أبو عبيدة : أتى عبد الله في مثل هذا فقال : حضرت النبي ﷺ فأمر البائع أن يستحلف ثم يخير المبتاع أن شاء أخذ وان شاء ترك
١٧٥	يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في الخنطة والشمير والزبيب ، فقلت : أكان لهم أم لم يكن زرع قال ما كنا نسألهم عن ذلك
١٨٣	يأتي بشهادة قبل أن يسألها
٤٠٢	يأتي وقد ظلم هذا ولطم هذا وأخذ عرض هذا فياخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته فان بقي عليه شيء أخذ من سيئاتهم فرد عليه ثم صك له صك إلى النار
٤٠٣	يأتي يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال ، ويأتي وقد ظلم هذا ولطم هذا وأخذ عرض هذا الحديث
٤٠٣	أخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته فان بقي عليه شيء أخذ من سيئاتهم فرد عليه ثم صك له صك إلى النار
٢٩٩	أخذ من اليهودي شعيراً لأهله
٥٥	خذوا القرآن من أربعة عبد الله وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ وأبي بن كعب
٤٠٤	خذوا ما له ما وجدتم غيره

الصفحة

الحديث

- خذ هذا المال فاجعله في بيت المال ، واد اليه نجوما في كل عام وقد
 عتق هذا العبد ، فلما رأى سيده ذلك أخذ المال ... ٢٣٧
 إذا الأمانة الى من أنتمك ، ولا نخن من خاتك ... ٢٧٦
 إذا اليه نجوما في كل عام وقد عتق العبد ... ٢٣٧
 إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ... ٢٨٢
 إذا بعث فقبل : لاخلابة ... ٤٧٢
 إذا جاء صاحبها فأدها اليه ، والا فهي مال الله يؤتية من يشاء ... ٢٨٢
 إذا جاز السلم في المعلوم فلان يجوز في الموجد اولى لانه أبعد من الغرر ... ١٨٨
 إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع ، والمبتاع بالخيار ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٦٨
 إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة - والبيع قائم بعينه - فالقول ما
 قال البائع أو يتركان البيع ... ١٤٢
 إذا اختلف البيعان ، وليس بينهما بينة فالقول ما يقول صاحب السلعة
 أو يترأوان ... ١٢٨
 إذا اختلف المتبايعان والبيع مستهلك فالقول قول البائع ... ١٢٨
 إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول هو ما يقول رب
 السلعة أو يتتاركان ... ١٤٢
 إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ... ٥٣
 إذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمشتري بالخيار ... ١٤٨ ، ١٥٢
 إذا اختلف المتبايعان - والسلعة قائمة ولا بينة لأحدهما - تحالفا ... ١٣٠
 إذا اختلف المتبايعان - ولا بينة لواحد منهما والسلعة قائمة تحالفا أو
 يترادا ... ١٤٧ ، ١٦١
 إذا اختلف المتبايعان استحلف البائع ثم كان المشتري بالخيار أن
 شاء أخذ وان شاء ترك ... ١٤٢
 إذا اختلفت هذه الاشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان بدا بيد ... ٥٣
 إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب ... ٢٨٠
 إذا عيناه تدمعان ... ٥٥
 إذا أقرضت رجلا قرضا فأهدى لك حمل تبن أو حمل قن
 فأحسبه له من قرضه ... ٢٧٠
 إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ولبن الدر يشرب ،
 وعلى الذي يشرب نفقته ... ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٦
 إذا كان ذرعا معلوما إلى أجل معلوم فلا بأس ... ١٩٠
 إذا كان مرهونا على الذي يركب ويشرب النفقة ... ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٦
 إذا كان يدا بيد ... ٥٣
 إذا لم تمره فلا بد من زكاته ... ١١٨
 إذا مات الرجل وله دين وعليه دين إلى أجل ، فالذي عليه حال والذي
 له إلى أجله ... ٢٦٤
 إذا هدأت العيون قام فيسمع له دوى كدوى النحل حتى يصبح ... ٥٥
 إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه ... ٢٣٠
 أذن النبي ﷺ لصاحب الأرض أن يقلعها ، وقال لصاحب الشجرة : انما
 أنت مضار ... ١٢٠

الصفحة

الحديث

- اذن النبي ﷺ للضيف المظلوم ان يأخذ حقه من زرع المضيف بغير
أذنه ، وكما أمر المرأة ان تأخذ مايكفيها وولدها بالمعروف بغير إذن
الزوج ٢٧٦
- أراد يفلح بها على المسلمين ١٢٥
- أرسلني أبو بردة وعبد الله بن شدداد إلى عبد الرحمن بن أبزى وعبد
الله بن أبي أوفى فسألتهما فقالا : كنا نصيب المغنم مع رسول الله
ﷺ فكان يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في الحنطة
والشعير والزبيب فقلت : أكان لهم أم لم يكن زرع ؟ قال : ما كنا
نسألهم عن ذلك ١٧٥
- الا وان الأسيفع أسيفع جهينة رضى من دينه إن يقال : سبق
الحاج فاد أن معرضا فأصبح وقد رين به ، فمن له دين فليحضر
فاتا بائعوا ماله وقاسموه بين غرمائه ٤٠٢ ، ٤٠٥
- إلا أمر لك بطبيب ؟ قال : الطبيب أمرضني . قال إلا أمر لك بعطاء ؟
قال : لا حاجة لي فيه . قال : يكون لبناتك فقال : أتخشى على
بناتي الفقر ؟ أني أمرتهن أن يقرآن كل ليلة سورة الواقعة ، اني
سمعت رسول الله ﷺ يقول : من قرأ سورة الواقعة في كل ليلة
لم تصبه فاقة أبدا ٥٥
- الا وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه ، الا وان في الجسد
مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد
كله ، الا وهى القلب ٢٨٠
- قالى أن لا يفعل خيرا ١٦٦ ، ١٦٩
- أمر البائع أن يستحلف ثم يخير المشتاع ان شاء أخذ وان شاء ترك ١٢٨
- أمر عمر رضى الله عنه عامله على بيت المال : فخذ هذا المال
فاجعله في بيت المال وأد إليه نجوما في كل عام وقد عتق هذا
العبد ، فلما رأى ذلك سيده أخذ المال ٢٣٧
- أمر ﷺ عبد الله بن عمرو أن يجهز جيشا فنفذت الابل فأمر أن
يأخذ على فلاة الصدقة ، وكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى ابل
الصدقة ١٩٠ ، ٢٦٣
- أمرنا أن نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يدا بيد كيف شئنا ٥٣
- أمرني رسول الله ﷺ أن أجهز جيشا فنفذت الابل فأمرني أن
أخذ بعيرا ببعيرين إلى أجل ٢٦٣
- أمر النبي ﷺ بوضع الجوائح ١٦٥
- أمرني رسول الله ﷺ أن أقضيه فقلت : لم أجد في الابل الا جملا
رباعيا خيارا ، فقال : أقضه فان خير الناس أحسنهم
قضاء ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠
- أمر أن يقبل بدلها ، أو يتبرع له بها فلم يفعل فاذن لصاحب
الأرض أن يقطعها وقال لصاحب الشجرة انما أنت مضار ١٢٠
- أمره أن يقضى البكر بالبكر ٢٦٥

الصفحة

الحديث

١٢. امره ان يقلعها وقال لصاحب الشجرة : انما انت مضار
 اما ان ترفع من السوق واما ان تدخل زيبك الى بيتك فتبيعه
 كيف شئت فلما رجع عمر حاسب نفسه
 ١١٤ اما ان تزيد في السعر واما ان ترفع من سوقنا
 ١١٣ اما من حائط بنى فلان فلا ، ولكن كيل مسمى الى اجل مسمى
 ٢٣٣ ان بعث من اخيك تمرا فاصابته جانحة فلا يحل لك ان تاخذ منه
 شيئا ، بم تاخذ مال اخيك بغير حق ؟
 ١٦٥ ان رضيها امسكها وان سخطها رد وصاعا من تمر
 ٩١ ان خلف وفاء فهو اسوة الغرماء
 ٤٦٨ ، ٤٦٦ ، ٤٢٩ ان شاء المتاع اخذ وان شاء ترك
 ١٢٨ ان كنت غير تارك للبيع فقل : هاء وهاء ولا خلافة
 ٤٧٢ ، ١٨٠ ان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغرماء
 ٤٣٠ ان الله هو المسعر القابض الباسط ، واني لارجو ان التقى الله
 وليس لاحد منكم ان يطلبني بمظلمة في دم ولا مال
 ١١٦ ان ابن آدم خلق وليس عليه شيء الا قشرته ثم يرزقه الله
 ٤٠٧ ان انسب رضى الله عنه كاتب عبدا له على مال الى اجل فجاءه بمال
 قبل الاجل فابى ان ياخذه فأتى عمر رضى الله عنه فاخذه منه
 وقال له : اذهب فقد عتقت
 ٢٣٧ انا بائعوا ماله وقاسموه بين غرمائه
 ٤٠٥ ، ٤٠٢ ان اول من حجد آدم ، ان الله اراه ذريته فرأى رجلا ازهر ساطعا
 نوره فقال : يارب من هذا قال : هذا ابنك داود قال : يارب فما
 عمره قال : ستون سنة قال : يارب زد في عمره قال : لا الا ان
 تزيد من عمرك قال : وما عمري ؟ قال : الف سنة قال آدم فقد
 وهبت له اربعين سنة قال : فكتب الله عليه كتابا واشهد عليه
 ملائكته فلما حضرته الوفاة قال للملائكة : انه بقى من عمري
 اربعون سنة قالوا : انك قد وهبتها لابنك داود . قال : ما وهبت
 شيئا لاحد قال : فاجرح الله تعالى الكتاب وشهد عليه ملائكته
 ١٧٨ ان جبريل عليه السلام نهاني ان اصلي على رجل عليه دين وقال :
 ان صاحب الدين مرتين في قبره حتى يقضى عنه دينه
 ٤٦٥ ان خير الناس احسنهم قضاء
 ٢٧٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ان رجلا اتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : يا امير المؤمنين
 انى كاتب على كذا او كذا ، واني ابست بالمال فانيته فزعم ان
 لا ياخذها الا نجوما فقال عمر : يا بى ؟ وامر عامله على بيت المال :
 فخذ هذا المال فاجمله في بيت المال واد اليه نجوما في كل عام ، وقد
 عتق هذا العبد ، فلما رأى سيده ذلك اخذ المال
 ٢٣٧ ان رجلا اصيب في ثمار ابتاعها فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا
 عليه ، فلم يفي ماله بما عليه ، فقال رسول الله ﷺ : خذوا ماله
 ليس لكم الا ذلك
 ٤١١

الصفحة

الحديث

- ان رجلا كانت له شجرة فى أرض غيره ، وكان صاحب الأرض
يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك الى رسول الله ﷺ
فأمره أن يقبل بدلها أو يتبرع له بها ، فلم يفعل ، فأذن لصاحب
الأرض أن يقطعها وقال لصاحب الشجرة : أما انت مضار ... ١٢٠
ان رجلا كان يتناع على عهد النبي ﷺ وفي عقله ضعف ، فدعاه
النبي ﷺ فنجاه عن البيع فقال : يا رسول الله انى لا أصبر عن
البيع ساعة فقال النبي ﷺ : ان كنت غير تارك فقل : هاء وهاء
ولا خلافة ... ١٨٠
ان زكاة الحلى عاريتة ، فاذا لم تعره فلا بد من زكاته ... ١١٨
ان الأسيفع أسيفع جهينة رضى من دينه أن يقال : سبق الحاج
نادى أن مريضاً ، فأصبح وقد رين به ، فمن كان له دين فليحضر
فانا بائعوا ماله وقاسموه بين غرمانه ... ٤٠٢ ، ٤٠٥
ان سبرين - ابا محمد واخوته - سأل أنس بن مالك المكتبة ،
وكان كثير المال فأبى فانطلق الى عمر رضى الله عنه فقال : كاتبه
فأبى ، فضربه عمر بالدرة وتلا قوله تعالى : « فكاذبوهم ان
علمتم فيهم خيراً ، وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » ... ٢٣٧
ان صاحب الدين مرتين فى قبره حتى يقضى عنه دينه ... ٤٦٥
ان عليا باع بعيراً يقال له العصيفر بأربعة أبصرة الى أجل ... ١٩٠
ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه مر بحاطب بن أبى بلتعنة وهو
يبيع زبيبا بالسوق فقال له عمر : اما ان تزيد فى السعر واما ان
ترفع من سوقنا ... ١١٣
ان يفارقوا ذوات المحارم ... ٢٧١
ان المسألة لا تحل الا لثلاثة لدى دم موجه أو فقر مدقع أو غرم مقطوع ... ٩٢
انك بأرض الربا فيها فاش ، فاذا أقرضت رجلاً قرضاً فاهدى
لك حبل بن أو حمل قت فاحسبه له من قرضه ... ٢٧٠
انك قد وهبتها لابنك داود قال : ما وهبت لأحد شيئاً ، قال :
فاخرج الله تعالى الكتاب وشهد عليه ملائكته ... ١٧٨
انما انت مضار ... ١٢٠
انما أحكم بالظاهر ويتولى الله السرائر ... ١٤٦
انما السعر بيد الله ... ١١٣
انما قال رسول الله ﷺ أن يأتى الرجل السلعة عند غلائها فيقال
بها ، فاما أن يأتى الشيء وقد اتضع فيشتريه ثم يضعه ، فان
احتاج الناس اليه أخرجه ... ١٢٢
ان يمسك أربعاً ، ويفارق سائرهن ... ٢٧١
ان معاذ بن جبل ركبته السديون على عهد رسول الله ﷺ فلم يزل
بدان حتى غرق ماله كله فى الدين فأتى النبي ﷺ فكلّمه ليكلّم
غرماءه ، فباع لهم رسول الله ﷺ ماله حتى قام معاذ بغير شيء -
وفى رواية فحجر عليه وباع ماله عليه حتى قام معاذ بغير شيء ٤١١ ، ٤١٣

الصفحة

الحديث

- ان النبي ﷺ امره ان يجهز جيشا فنفتت الابل فامرهم ان يأخذ على
١٩٠ ... الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين الي ابل الصدقة ...
- ١٦٥ ... ان النبي ﷺ امر بوضع الجوائح ...
- ان النبي ﷺ بعث مصدقا له فجاءه بظهر مسن ، فلما رآه النبي
ﷺ قال : هلكت واهلكت ، فقال : يارسول الله اني كنت ابيع
البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدا بيد ، وعلمت من حاجة الناس
١٩٤ ... الى الظهر فقال النبي ﷺ : فذاك اذن ...
- ان النبي ﷺ رهن درعا عند يهودى بالمدينة واخذ منه شعيرا لاهله ... ٢٩٩
- ان النبي ﷺ رهن درعا عند ابي الشحم اليهودي ، رجل من بني
ظفر في شعير ... ٢٩٩ ، ٣٠٠
- ان النبي ﷺ استسلف من اعرابي بكرا فامرني ان اقضيه فقلت :
لم اجد في الابل الا جملا خيارا رباعيا فقال : اقضه - او قال :
اعطه - فان خير الناس احسنهم قضاء ... ١٩٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠
- ان النبي ﷺ كان يقول : الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا ،
ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا ، وعلى الذي يركب
ويشرب النفقة ... ٣٦٠
- ان النبي ﷺ اقترض نصف صاع فرد صاعا واقترض صاعا
فرد صاعين ، واقترض من الاعرابي بكرا فرد عليه اجود منه ،
وقال : خيار الناس احسنهم قضاء ... ٢٦٤
- ان النبي ﷺ قضى باليمن على المدعى عليه ... ١٢٨
- ان النبي ﷺ اقترض من ابي الشحم اليهودي ثلاثين صاعا من
شعير لاهله بعد ما عاد من غزوة تبوك بالمدينة ورهن درعه عنده
فكانت قيمتها اربعمائة درهم ... ٢٠٠
- ان النبي ﷺ قضى باليمن على المدعى عليه ... ١٢٨
- ان النبي ﷺ نادى على قرح وحلس لبعض اصحابه فقال رجل :
هما على بدرهم ثم قال آخر : هما على بدرهمين ... ٩٢
- ان النبي ﷺ نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الفرر ... ١٠٧
- ان النبي ﷺ نهى عن بيع السنين ... ١٦٥
- انه كره بيع ده ودوازه ، معناه اربحك للعشرة اثنى عشرة (وهو
بيع الماربة) ... ٥٩
- انه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الانصار قال : ومع
الرجل اهله ، قال : وكان سمرة يدخل الى نخله فيتأذى به
الرجل ، ويشق عليه ، فطلب اليه أن يناقله فأبى ، فأتى النبي
ﷺ فذكر ذلك له فطلب اليه أن يبيعه فأبى فطلب اليه أن يناقله
فأبى ، فقال : مضار فقال ﷺ للانصارى : اذهب فاقلع نخله ... {٥٤}
- انه مر عمر بحاطب بن ابي بلعة بسوق المعلى وبين يديه غرارتان
فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فقال له : مدين لكل درهم فقال
له عمر : قد حدثت بعير جاءت من الطائف تحمل زيبا ، وهم
يفترون بسعرك . فلما أن ترفع من السوق . واما أن نخفل

الصفحة

الحديث

- زبيك البيت فتبعه كيف شئت فلما رجع عمر جاسب نفسه ثم
ثم أتى حاطبا في داره فقال : ان الذي قلت لك ليس عزيمة مني
ولا قضاء ، انما هو شيء أردت به الخير لاهل البلد فحيث شئت
١١٤ فيع ، وكيف شئت فيع
١١٨ انه نهى عن عصب الفجل
اني امرته ان يقرآن في كل ليلة سورة الواقعة اتي سمعت رسول
الله ﷺ يقول : من قرا سورة الواقعة في كل ليلة لم تصبه فاقة
ابدا ٥٥
اني اقضت سماكا عشرين درهما فاهدي لي سمكة فقومتها
٢٧٠ ثلاثة عشر درهما فقال لي : لاتأخذ الا سبعة دراهم
اني احب ان اسمعه من غيري فقرات عليه سورة النساء حتى
٥٥ جئت الى هذه الآية
اني لارجو ان ألقى الله وليس لاحد منكم ان يطلبني يظلمة من
١٦٦ دم ولا مال
اني لا اصبر من البيع فقال النبي ﷺ : اذا بعث فقل : لاخلابة ... ٤٧٢
ايما اهل عرصة اصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله ... ١٢٣
ايما رجل باع متاعا على رجل فافلس المتاع ثم وجد البائع متاعه
بعينه فصاحب المتاع احق به من دون الفرماء ... ٤٢٩
ايما رجل باع متاعا فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه
شيئا من ثمنه فوجد متاعه بعينه فهو احق به ، وان مات
المشتري فصاحب المتاع اسوة الفرماء ... ٤٣٠ ، ٤٣٦
ايما رجل مات أو افلس فصاحب المتاع احق بمتاعه اذا وجدته
بعينه ... ٤٢٩ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨
ايما امرئ افلس وعنده مال امرئ بعينه لم يقبض منه شيئا
فهو احق بعين ماله ، فان كان قبض منا شيئا فهو اسوة
الفرماء ... ٤٦٧ ، ٤٦٨
ايما امرئ مات وعنده مال امرئ بعينه اقتضى منه شيئا أو لم
يقبض فهو اسوة الفرماء ... ٤٦٧
ايما قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم ، وايما قسم ادركه
الاسلام فهو على قسم الاسلام ... ٣٧١

« حرق الباء »

- ابدا بنفسك ثم بمن تعول ٤٢٠
البر بالشعر ، والشعر بالبر يدا بيد كيف شئنا ... ٥٣
يعنى عبد الله بن شداد وأبو بردة الى عبد الله بن ابي اوفى فقالا :
سله هل كان اصحاب النبي ﷺ في عهده يسلفون في الحنطة ؟
قال عبد الله : كنا نسلف نبيط الشام في الحنطة والشعر والزيت
في كيل معلوم الى اجل معلوم ... ١٩٠

الصححة

الحديث

- بعث النبي ﷺ مصدقا له فجاء بظهر حسن فلما رآه النبي صلى
 ﷺ قال : هلكت واهلكت فقال : يا رسول الله انى كنت ابيع
 البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدا بيد ، وعلمت من حاجة النبي
 ﷺ الى الظهر فقال النبي ﷺ : فذاك اذن ١٩٤
 بعد ان يحلبها فهو بخير النظيرين ان رضىها امسكها وان سخطها ردها
 وصاعا من تمر ٩١
 بعد ما عاهد من غزوة تبوك بالمدينة ورهن درعه عنده ، فكانت
 قيمتها اربعمائة درهم ٣٠٠
 بقى من عمرى اربعمائة سنة قالوا : انك قد وهبتها لابنك داود
 قال ما وهبت لاحد شيئا ١٧٨
 بل الله يرفع ويخفض وانى لارجو ان ألقى الله وليست لاحد عندي
 مظلمة ١١٦
 بل اشتره بكذا او ابيعه بكذا ٥٩
 بلفنى عنك انك قلت ان رسول الله ﷺ قال : لا يحتكر بالمدينة الا
 خاطيء وانت تحتكر ، قال : ليس هذا الذى قال رسول الله ﷺ
 انما قال رسول الله ﷺ ان ياتى رجل السلعة عند غلائها فيقال
 بها ما ان الشيء وقد اتضع فيشره ثم يضعه فان احتاج الناس
 اليه اخرجهم فذلك خير ١٢٢
 بم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ ١٦٥
 بم تستحل ماله اردد عليه ماله ١٨٩
 بيع المسلم المسلم لاداء ولا جبة ولا غائلة ٧٠
 بيع ابن مسعود الأشعث بن قيس رقيقا من رقيق الامارة فقال
 عبد الله : سمعت رسول الله ﷺ : اذا اختلف البيعان وليس
 بينهما بينة والبيع قائم بعينه فالقول قول البائع او يترادان البيع
 قال : فانى ارد البيع ١٤٢
 ابتاع رجل تمر حائط في زمان رسول الله ﷺ فعالجه واقام فيه
 حين تبين له التفصان فسأل رب الحائط ان يضع عنه نحلف ان
 لا يفعل ، فذهبت ام المشتري الى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك
 فقال رسول الله ﷺ : تالى الا يفعل خيرا فسمع بذلك رب المال
 فأتى رسول الله ﷺ وقال : يا رسول الله هو له ١٦٦
 باع على رضى الله عنه بميرا يقال له المصيفر باربعة ابعرة الى اجر ١٩٠
 باع النبي ﷺ قدحا وحلسا (بيع من يزيد) ٩١
 البيعان اذا اختلفا أو اختلف منا ميزان البيع ترادا ١٣٠
 البيع قائم بعينه فالقول ما قال البائع ١٤٢ ، ١٢٨
 بينما نحن مع رسول الله ﷺ بنى اذ انفلق القمر فلتقين وراء
 الجبل ، وفلقة دونه فقال رسول الله ﷺ لنا : اشهدوا ٥٥
 البينة على من ادعى واليمين على من انكر ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٥٦ ، ١٤٨ ، ١٢٩
 البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ٣٨٥ ، ١٣٧ ، ١٣٦

« حرف التاء »

الصفحة

الحديث

- يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الاغشيتهم السكنية ، ونزلت
عليهم الرحمة وحفتهم الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده ... ٢٥٢
تلا عمر رضى الله عنه قوله تعالى : « فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا » ... ٢٢٧
اتم لداود مائة سنة ولادم الف سنة عمره ... ١٧٨
التمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد ، فاذا اختلفت
هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد ... ٥٣

« حرف الثاء »

- الثالث والثلاث كثير ... ١٧٢
ثم ارباعها رجل فاجتيع وكثر دينه فقال رسول الله ﷺ :
خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ، قالوا : فلم يحكم بالجائحة
الشمرة يسلفون فيها السنتين والثلاث فقال : اسلفوا في كيل
معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥
ثم اتى حاطبا في داره فقال : ان الذى قلت لك ليس عزمة منى ولا قضاء
انما هو شيء اردت به الخير لاهل البلد ... ١١٤
ثم صك له صك الى النار ... ٤٠٣
ثم قال آخر : هما على بدرهمين ... ٩٢
ثم كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك ... ١٤٢
ثم لم يبايع احدا بعده حتى يساله اعبد هو ؟ ام حر ؟ ... ١٩٤

« حرف الجيم »

- جاءت غير من الطائف تحمل زبيبا وهم يغترون بسمرق فاما ان
تزيد في السعر ، واما ان ترفع من السوق ... ١١٣ ، ١١٤
جاءته ابل من الصدقة فقال ابو رافع : فامرني رسول الله ﷺ
ان اقضى الرجل بكره فقلت : يا رسول الله انى لم اجد في الابل الا
جملا خيارا وباميا فقال رسول الله ﷺ : اعطه اياه ، فان خيار
الناس احسنهم قضاء ... ١٩٤
جاء سيده يريد ، فقال النبي ﷺ : به فاشتره بعبدن اسودين ، ثم
لم يبايع احدا حتى يساله : اعبد هو ؟ ام حر ... ١٩٤
جاءته الملائكة حين حضرته الوفاة قال : انه بقى من عمرى اربعون
سنة ، قالوا : انك قد وهبتها لابنك داود ، قال ما وهبت لاحد
شيئا ، قال : فاخرج الله تعالى الكتاب ، وشهد عليه ملائكته ... ١٧٨
جاء عبد فبشع النبي ﷺ على الهجرة ، ولم يسمع انه عبد فجاءه
سده يريد فقال النبي ﷺ : به ، فاشتره بعبدن اسودين ... ١٩٤
جاءه بظهر مسن فلما رآه النبي ﷺ قال : هلكت واهلكت فقال :
يا رسول الله انى كنت ابيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدا بيد ؟

- وعلمت من حاجة النبي ﷺ الى الظهر فقال النبي ﷺ فذاك اذن
حاه بمال قبل الأجل فأبى أن يأخذه ، فأتى عمر رضى الله عنه
فأخذه منه وقال له : اذهب فقد عتقت ... ٢٣٧
اجعله في بيت المال واد اليه نجوما في كل عام ، وقد عتق هذا ،
فلما رأى سيده ذلك أخذ المال ... ٢٣٧
الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ... ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٢٣
جملا خيارا رباعيا فقال رسول الله ﷺ : اعطه اياه فان خيار
الناس احسنهم قضاء ... ١٩٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠
اجتبيح رجل من ثمار اتباعها وكثر دينه فقال رسول الله ﷺ :
خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ، قالوا فلم يحكم بالجائحة ١٧١
جهز عبد الله بن عمرو جيشا فنقدت الابل فأمر النبي ﷺ أن يأخذ
على قلاص الصدقة وكان يأخذ البعير بالبعيرين الى ابل
الصدقة ... ١٩٠ ، ٢٦٣
اجار ابن مسعود رضى الله عنه اذا لم يأخذ للنفقة ربحا ... ٥٩

« حرف الحاء »

- حاطب بن أبى بلتعة مر به عمر وهو يبيع زبيبا له في السوق ،
قال له عمر : اما أن تزيد في السعر واما أن ترفع من سوقنا ١١٣ ، ١١٤
حتى جئت الى هذه الآية « فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد
وجئنا بك على هؤلاء شهيدا » قال : حسبك الآن . فالتفت اليه
فاذا عيناه تذر فان ... ٥٥
حتى ياتيكم يد خاطئة أو ميتة قاضية ... ٩٢
حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ... ٢٤٥
حتى قام معاذ بغير شيء ... ٤١١
حجر عليه وباع ماله حتى قام الحديث ... ٤١١
حدثت بعير جاءت من الطائف تحمل زبيبا وهم يفترون بسعرك
فاما أن ترفع في السعر واما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف
شئت (الأثر) ... ١١٣ ، ١١٤
حديث معاذ الذي ابتاع الثمرة فأمر النبي ﷺ غرماءه أن يأخذوا
ما معه ... ٤٠٤
حرمت عليهم الشحوم فجعلوها وباعوها واكلوا ائمانها ... ٢٨٠
حاسب عمر رضى الله عنه نفسه ثم أتى حاطبا في داره فقال : ان
الذى قلت لك ليس عزمة منى ولا قضاء ... ١١٤
حسبك الآن فالتفت فاذا عيناه تذر فان ... ٥٥
حسنات امثال الجبال ويأتى وقد ظلم هذا ولطم هذا واخذ من
مرض هذا فيأخذ هذا من حسناته ، وهذا من حسناته فان بقي
عليه شيء أخذ من سيئاتهم فرد عليه ... ٤٠٣

الصفحة

الحديث

- حضرت آدم عليه السلام الوفاة قال للملائكة : انه بقى من عمرى
اربعون سنة قالوا : انك قد وهبتها لابنك داود قال : ما وهبت
لأحد شيئا ١٧٨
- حضرت النبی ﷺ في مثل هذا فأمر بالبائع ان يستحلف ثم يخبر
المشتري ان شاء اخذ وان شاء ترك ١٢٨
- احق به دون الغرماء . او احق بعين ماله ٤٦٧ ، ٤٢٩
- حفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده ، ومن بطا به عمله لم
يسرع به نسبه ٢٥٢
- احكم بالظاهر ويتولى الله السرائر ١٤٦
- استحلف البائع ثم كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك ١٢٨ ، ١٤٢
- حلف الا يفعل فذهبت ام المشتري الى رسول الله ﷺ الحديث ١١٦ ، ١٦٦
- الحلال بين والحرام بين فدع مايريك الى ما لا يريك ٢٨٠
- الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتهيات لا يعلمهن كثير من
الناس ، فمن ترك الشبهات استبرا لدينه وعرضه ، ومن وقع في
الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك ان
يواقعها ، الا وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه ، الا
وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت
فسد الجسد كله الا وهى القلب ٢٨٠
- حمل تبن او حمل قت اهداكه فاحسبه له من قرضه ٢٧٠
- حيث شئت فبيع وكيف شئت فبيع ٤١١
- حين تبين له النقصان فسأل رب الحائط ان يضع عنه فحلف ان
لا يفعل فذهبت ام المشتري ١١٦ ، ١٦٦
- حين توفي ابن مسعود رضى الله عنه قال ابو الدرداء رضى الله
عنه ما ترك بعدى مثله ٥٥
- أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ٤٥٣

« حرف الخاء »

- أخرج الله تعالى وشهد عليه ملائكته ١٧٨
- أتمخض على بناتى الفقر ؟ انى امرتهن أن يقران كل ليلة سورة
الواقعة ، انى سمعت رسول الله ﷺ يقول : من قرأ سورة
الواقعة في كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا ٥٥
- خلق ابن آدم ليس عليه شيء الا قشرته ، ثم يرزقه الله ٤٠٧
- خل بينهم وبين ذلك فانما السر يد الله ١١٣
- خير الشهداء الذى بشهادة قبل أن يسألها ١٨٣
- خير الناس أحسنهم قضاء (أو خيار الناس) ١٩٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠

« حرف الدال »

الصفحة

الحديث

- ١٢٥ يدخر ﷺ لاهله قوت سنتهم من تمر وغيره
- ١١٤ ، ١١٣ تدخل زبيك البيت فتبيعه بما شئت وكيف شئت
- يدخل الى نخله فيتأذى به الرجل ويشق عليه فطلب اليه أن
- يناقله فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فطلب اليه أن يبيعه فأبى ،
- فطلب أن يناقله فأبى فقال : مضار وقال ﷺ للأنصاري : اذهب
- ٤٥٤ فاقلع نخله
- استدرون من المفلس ؟ قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع ،
- قال : ليس ذلك المفلس ولكن المفلس من يأتي يوم القيامة
- بحسنات كالجبال ويأتي وقد ظلم هذا ، ولطم هذا ، وأخذ من
- عرض هذا ، ف يأخذ هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فان
- بقي شيء أخذ من سيئاتهم فرد عليه ثم صك له صك الى النار ٤٠٣
- دوى يسمع له كدوى النحل حتى يصبح ٥٥
- الدين النصيحة ٩٤ ، ٩٦
- ادان معرضا فاصبح وقد رين به ، فمن كان له عليه دين فليحضر
- ٤٠٥ فانا بائعوا ماله وقاسموه بين غرمائه
- يدان حتى غرق ماله كله في الدين فأتى النبي ﷺ فكلمه ليكلم
- ٤١٣ غرماءه ، فباع رسول الله ﷺ ماله حتى قام معاذ بغير شيء

« حرف الذال »

- ٢٥٢ وذكرهم الله فيمن عنده ، ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه
- ٩٢ اذهب فأتني بما كان عندك فذهب فجاءه بحلص وقدح
- ٤٥٤ اذهب فاقلع نخله
- ذهبت ام المشتري الى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال رسول الله
- ﷺ : تالي الا يفعل خيرا ، فسمع بذلك رب المال ، فأتى رسول
- ١٦٦ الله ﷺ فقال : يا رسول الله هو له
- الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والملح
- بالمح ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد فاذا اختلفت هذه
- ٥٣ الأشياء فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد
- ذهب فجاءه بحلص وقدح فنادى ﷺ : من يشتري هذا الحلص
- والقدح ؟ قال رجل : أنا آخذهما بدرهم فقال : من يزيد على
- درهم ، فقال رجل : أنا آخذهما بدرهمين ، ثم قال ﷺ : ان
- ٩٢ المسألة لا تحل الا لثلاثة لذي دم موجه أو فقر مدقع أو غرم مفقع

« حرف الراء »

رأيت ليلة أسرى بي على باب الجنة مكتوبيا الصدقة بعشر أمثالها

والقرض بشمانية عشر فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من

الصفحة

الحديث

- الصدقة ؟ قال : لأن السائل يسأل وعنده ، والمستقرض لا
 ٢٥٢ يستقرض الا من حاجة ...
 ١٧١ رأيت أن منع الله الثمرة ...
 الربا في أرضك فاشي فاذا اقترضت رجلا قرضا فأهدى لك حمل
 ٢٧٠ تبني أو حمل قت فأحسبه له من قرضه ...
 رجل ربطها في سبيل الله وأما الذي هي له ستر فرجل ربطها تغنيا
 ١١٨ وتعفا ولم ينس حق الله في رقابها ولا في ظهورها ...
 رخص النبي ﷺ للزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف في لباس
 من حكة كانت بهما ، وكذلك عرفجة بن أسعد قطع أنفه يوم
 ٢٦٨ الكلاب فاتخذ أنفا من ذهب ...
 رد النبي ﷺ صاعا واقترض صاعا فرد صاعين واقترض من
 أعرابي بكرا فرد عليه أجود منه وقال : خيار الناس أحسنهم
 قضاء ٢٦٤
 ردها أن سخطها وصاعا من تمر ٩١
 رد عليه أجود منه وقال : خيار الناس أحسنهم قضاء ٢٦٤
 رد عليه من سيئاتهم ثم صك له صك إلى النار ٤٠٣
 اردد عليه ماله ، ثم تسحل ماله ١٨٩
 رضى من دينه فادان معرضا فأصبح وقد رين به ، فمن كان له
 دين فليحضر فانا بائعوا ماله ٤٠٥ ، ٤٠٢
 رضى من دينه وامانته أن يقال : سابق الحاج ٤٠٥
 يرعى حول الحمى يوشك أن يواقع الاوان لكل ملك حمى ، الا
 وان حمى الله محارمه الاوان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح
 الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله ، الا وهى القلب ... ٢٨٠
 يركب الظهر بنفقته اذا كان مرهونا ، ولبن الدر يشرب بنفقته
 اذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب النفقة ... ٣٦٠
 ركب معاذ بن جبل الدينون على عهد النبي ﷺ فلم يزل يدان حتى
 غرق ماله كله في الدين فاتى النبي ﷺ ليكلم غرماء فباع لهم
 ٤١٣ ، ٤١١ الراهن لراهنه له غنمه وعليه غرمه ...
 ٣٧٦ رهن درعه على شعر اخذه لاهله ...
 رهن درعا عند يهودى بالمدينة وأخذ منه شعرا لاهله ... ٢٥٥
 رهن درعا عند أبي الشحم اليهودى رجل من بنى ظفر في شعر ... ٢٥٦
 رهن درعه ببذل القرض ٢٩٩
 رهن عنده درعه فكانت قيمتها أربعمائه درهم ... ٣٠٥
 الرهن محلوب ومركوب للراهن ٣٠٠
 ٣٦٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٠ الرهن من راهن له غنمه وعليه غرمه ...
 ٣٦٣ رين به فمن كان له دين فليحضر ، فانا بائعوا ماله ...
 ٤٠٥

« حرف الزاي »

الصفحة

الحديث

- زبيك تدخله البيت فتبيعه حيث شئت وكيف شئت ... ١١٣ ، ١١٤
 زعم أن لا يأخذها إلا نجوما ، فقال عمر : يابى ؟ وأمر عامله على
 بيت المال : فخذ هذا المال فاجعله في بيت المال وأد إليه نجوما في
 كل عام وقد عتق هذا العبد ، فلما رأى سيده ذلك أخذ المال ... ٢٣٧
 تزيد في السعر ، وأما أن ترفع من سوقنا ... ١١٣ ، ١١٤
 زد يارب في عمره قال : لا إلا أن تزيد من عمرك قال : وما
 عمرى ؟ قال : ألف سنة ، قال آدم : فقد وهبت له أربعين سنة
 قال : فكتب الله عليه كتابا وأشهد عليه ملائكته ، فلما حضرته
 الوفاة جاءت الملائكة ، قال : انه بقي من عمري أربعون سنة
 قالوا : أنك قد وهبتها لابنك داود قال : ما وهبت لأحد شيئا
 قال : فأخرج الله تعالى كتابه ، وشهد عليه ملائكته ... ١٧٨

« حرف السين »

- سأل سيرين أنس بن مالك المكتوبة وكان كثير المال فأبى ، فانطلق
 الى عمر فقال : كاتبه فأبى فضربه بالدرّة وتلا عمر قوله تعالى
 « فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا » ... ٢٣٧
 سألته عن سعرهما فقال له : مدين لكل درهم فقال له عمر : قد
 حدثت بعير جاءت من الطائف تحمل زبيبا وهم يغترون بسعرك ،
 فاما أن ترفع في السعر وأما أن تدخل زبيك البيت فتبيعه كيف
 شئت فلما رجع عمر حاسب نفسه (الأثر) ... ١١٣ ، ١١٤
 سألت عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبي أوفى عن السلف
 فقالا : كنا نصيب المغانم مع رسول الله ﷺ فكان يأتينا أنباط من
 الشام فنسلفهم في الحنطة ... ١٧٥
 سئل عمر رضي الله عنه عن السلم في السرقة قال : لا بأس ... ١٩٠
 يسأله النبي ﷺ : أعبدوه ؟ أم حر ... ١٩٤
 سله هل كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون في الحنطة ؟ قال عبد
 الله : كنا نسلف نبيط أهل الشام في الحنطة والشعير والزيت في
 كيل معلوم الى أجل معلوم ... ١٩٠
 سبق الحاج فادان معرضا فأصبح قد رين به ، فمن كان له عليه
 دين فليحضر غدا فانا بائعوا ماله وقاسموه بين غرمائه ... ٤٠٢ ، ٤٠٥
 أسيفع جهينة رضي من دينه فادان معرضا فأصبح وقد رين به فمن كان
 له دين فليحضر فانا بائعوا ماله ... ٤٠٢ ، ٤٠٥
 سكت القوم قال : من يزيد على درهم فقال رجل : أنا آخذهما
 بدرهمين قال : هما لك ، ان المسألة لا تحل الا لثلاثة لذي دم
 موجه أو فقر مدقع أو غرم مقطوع ... ٩٢
 والسلعة قائمة ولا بينة لواحد منهما تحالفا أو ترادا ١٣٠ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٦٧
 سلعة تبايعها فقال هذا : أخذت بكذا وكذا وقال هذا : بعث بكذا

الصفحة

الحديث

- وكذا فقال أبو عبيدة : اتى عبد الله في مثل هذا فقال : حضرت
النبي ﷺ في مثل هذا فأمر بالبائع أن يستحلف ثم يخبر المبتاع أن
شاء أخذ وان شاء ترك ... ١٢٨ ...
استسلف رسول الله ﷺ من اعرابي فأمرني أن اقضيه فقلت :
لم أجد في الابل الاجملا خيارا رباعيا فقال : اقضه فان خير الناس
أحسنهم قضاء ... ٢٧٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ١٩٤ ...
استسلف النبي ﷺ من رجل بكرا الحديث ... ١٩٥ ...
اسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم ... ٢٣٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ...
اسلم اليهودي الى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : أما من حائط بنى
فلان فلا ، ولكن كيل مسمى الى أجل مسمى ... ٢٣٣ ...
السلم بما يقوم به السعر ربا ، ولكن السلف في كيل معلوم الى أجل ... ١٨٨ ...
يسمع له دوى كدوى النحل حتى يصبح ... ٥٥ ...
سمعت رسول الله ﷺ يقول : خذوا القرآن من اربعة عبد الله
وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ وأبي بن كعب ... ٥٥ ...
سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع الزائدة ... ٩٣ ...
سواء بسواء يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الاشياء فبيعوا كيف
شئتم اذا كان يدا بيد ... ٥٣ ...

« حرف الشين »

- تشبه الاواقى ان تكون كيلا ... ١٥٩ ...
يشرب لبن الدر بنفخته اذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب النفقة ... ٣٦٠ ...
اشترى طعاما من يهودى الى أجل ورهنه درعا من حديد ... ٢٥٦ ...
المشترى بالخيار ، ان شاء أخذ وان شاء ترك ... ١٤٢ ...
والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل ، سواء
سواء يدا بيد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم
اذا كان يدا بيد ... ٥٣ ...
شكا رجل الى النبي ﷺ من رجل له شجرة في ارضه يتضرر
منها ، فأمر النبي ﷺ صاحب الشجرة ان يقبل بدلها او يتبرع
له بها ، فلم يفعل ، فأذن لصاحب الأرض ان يقلعها وقال لصاحب
الشجرة : انما انت مضار ... ١٢٠ ...
يشكو صاحب الدين الى الله الوحدة في قبره ... ٤٦٤ ...
اشتكى عبد الله بن مسعود فعاده عثمان رضى الله عنهما فقال :
ما تشكى ؟ قال : ذنوبى ، فقال : فما تشتهى ؟ قال : رحمة ربي
قال : الا آمر لك بعتاء ؟ قال : لا حاجة لى فيه ، قال : يكون
لبناتك ، فقال : اتخشى على بناتى الفقر ؟ انى امرتهن ان يقرأن في
كل ليلة سورة الواقعة ، انى سمعت النبي ﷺ يقول : من قرأ
سورة الواقعة في كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا ... ٥٥ ...
وشهد عليه ملائكته ... ١٧٨ ...

« حرف الصاد »

الصفحة

الحديث

- ٢٤٤ الصاعان صاع البائع وصاع المشتري
 ١٢٣ أصبح فيها - أي أهل عرصة - امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله
 ٤٦٤ صاحب الدين مأسور في قبره بدينه يشكو إلى الله الوحدة
 ٤٦٤ صاحب الدين مغلول في قبره لا يفكه إلا قضاء الدين
 ١٠٥ ، ١٠٠ صاحب السلعة بالخيار إذا أتى السوق
 ٤٣٠ صاحب المتاع إذا مات المشتري أسوة الغرماء
 ٤٢٩ صاحب المتاع إذا وجدته عند المفلس أحق به من دون الغرماء
 ٤٥٥ صاحب المتاع أحق بالمتاع إذا وجدته بعينه
 أصابه جهد شديد هو وأهل بيته فأتى رسول الله ﷺ وذكر ذلك
 له فقال : ما عندي شيء ، أذهب فأتني بما كان عندك ، فذهب
 فجاءه بحلوس وقدح ، فقال : يا رسول الله هذا الحلوس والقدح
 فقال : من يشتري هذا الحلوس والقدح ؟ قال رجل : أنا
 آخذهما بدينهم ، فقال : من يزيد على درهم ؟ فسكت القوم
 قال : من يزيد على درهم ؟ فقال رجل : أنا آخذهما بدينهم
 قال : هما لك ، ثم إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة لدى دم موجه ،
 أو فقر مدقع ، أو غرم مفلطح
 ٩٢ أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ
 ٤١٠ أصيب رجل بجائحة في ثمار ابتاعها فقال رسول الله ﷺ :
 تصدقوا عليه ، فلم يف بما عليه فقال رسول الله ﷺ خذوا ماله ،
 ليس لكم إلا ذلك
 ٤١١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٣ الصدقة بعشر أمثالها ، والقرض بشمانيه عشر ، فقلت : يا جبريل
 ما بال القرض أفضل من الصدقة قال : لأن السائل يسأل وعنده
 والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة
 ٢٥٢ صدق في قوله : لا يبيع حاضر لباد إنها كلمة جامعة
 ٩٦ صلوا على صاحبكم - بعد أن سألهم هل عليه دين - قالوا : نعم
 ٤٢١

« حرف الضاد »

- ضرب عمر رضي الله عنه أنسا بالدرة وتلا قوله : « فكانت بهم ان
 علمتهم فيهم خيرا »
 ٢٣٧ يتضرر صاحب الأرض بدخول صاحب الشجرة ، فشكا ذلك إلى النبي
 ﷺ فأمره أن يقبل بدلها فلم يفعل ، فأذن لصاحب الأرض أن
 يقطعها وقال لصاحب الشجرة : إنما أنت مضار
 ١٢٠ ضربه الله بالجذام والأفلاس
 ١٢٢

« حرف الطاء »

الصفحة	الحديث
٤٠٣	طرح من سيئاتهم عليه ثم صك له صك الى النار
١١٨	اطراق فحلها واعارة دلوها حق الابل
٣٦٨	والطريق المتياء سبعة اذرع
٤٥٤	طلب اليه صاحب الارض ان يناقله فابى
...	طلب اليه النبي ﷺ ان يبيعه فابى ، فطلب اليه ان يناقله ، فابى
...	قال : فهبه لى ولك كذا اجرا رغبة فيه ، فابى فقال : مضار
٤٥٤	وقال ﷺ للأنصارى : اذهب فاقطع نخله
١١٦ ، ١٠٩	يطلبني في نفس ولا مال ، لا احد
...	أنطلق الى عمر فقال : كاتبه فابى ، فضربه عمر بالدرة وتلا قوله
٢٣٧	تعالى « فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا »

« حرف الظاء »

...	ظلم هذا ولطم هذا واخذ من عرض هذا ، فياخذ هذا من
...	حسناته ، وهذا من حسناته ، فان بقى عليه شيء اخذ من
٤٠٣	سيئاتهم فرد عليه ثم صك له صك الى النار
٣٦٤	الظهر مركوب ومحلوب يركب بنفقته اذا كان مرهونا
...	الظهر يركب بنفقته اذا كان مرهونا ، ولبن الدر يشرب بنفقته اذا
٣٦٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٠	كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب النفقة
...	ظهر مسن فلما رآه النبي ﷺ قال : هلكت واهلكت فقال :
...	يا رسول الله انى كنت ابيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدا بيد
١٩٤	وعلمت من حاجة النبي ﷺ الى الظهر فقال النبي ﷺ : فذاك اذن

« حرف العين »

...	عبد الله بن اوفى قال لمحمد بن المجالد وقد بعته عبد الله بن شداد
...	وأبو بردة فقال : كنا نكلف نبيط الشام في الحنطة والشعير
١٩٠	والزيت في كيل معلوم الى اجل معلوم
...	عبد بايع رسول الله ﷺ على الهجرة ، ولم يسمع انه عبد فجاءه
...	سيده بريده فقال النبي ﷺ : بعه فاشتره بعدين اسودين ثم لم
١٩٤	يبايع احدا بعده حتى يسأله اعبد هو ام حر ؟
...	اعتق شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه
٢٧٨	العبد والا فقد عتق منه ما عتق
٢٣٧	عتق هذا ، فلما رأى ذلك سيده اخذ المال
...	عالمجه واقام فيه حين تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط ان
...	يضع عنه فحلف ان لا يفعل فذهبت ام المشتري الى رسول الله
...	ﷺ فذكرت ذلك له فقال : تألى ألا يفعل خيرا فسمع بذلك رب
١٦٦	المال فأتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله هو له

الصفحة

الحديث

- ٢٦٨ ... عرفة بن اسعد قطع انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا من ذهب
- ١١٨ ... اعارة دلوها واطراق فحلها من حق الابل ...
- ٤٥٤ ... عضد من نخل في حائط رجل من الانصار قال : ومع الرجل أهله قال : وكان سمرة يدخل الى نخله فأبى ...
- ١٢٧ ... أعطوا بدعائهم لادعى ناس من الناس دماء ناس واموالهم لكن اليمين على المدعى عليه ...
- ٢٧٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ... اعطه فان خيار الناس احسنهم قضاء ...
- ٣٧٦ ... علفها على المرتهن ولبن الدر يشرب ، وعلى الذى يشرب نفقته ...
- ٥٥ ، ٥٤ ... علم المحفوظون من اصحاب محمد رسول الله ﷺ ان ابن أم عبد اقربهم الى الله وسيلة ...
- ٥٥ ... اعلم حيث نزلت وما من آية الا انا اعلم فيما نزلت ولا اعلم احدا هو اعلم منى بكتاب الله تبلفه الابل لركبت اليه ...
- ١٩٤ ... علمت من حاجة النبي ﷺ الى الظهر فقال النبي ﷺ : فذاك اذن علمنى رسول الله ﷺ التشهد كفى بين كفيه كما يعلمنى السورة من القرآن ...
- ٥٥ ، ٥٤ ... على باب الجنة رايت ليلة اسرى بى مكتوبا الصدقة بعشر امثالها والقرض بشمانية عشر ، فقلت : يا جبريل ما بال القرض افضل من الصدقة ؟ قال : لان السائل يسأل وعنده ، والمستقرض لا يستقرض الا من حاجة ...
- ٢٥٢ ... وعلى الذى يركب ويشرب نفقته ...
- ٣٧٦ ، ٣٦٠ ... عليه نفقتها وله ظهرها ونتاجها ...
- ٣٧٢ ... عليه غرمه وله غنمه ...
- ٣٧٦ ، ٣٦٣ ، ٣٥٩ ... على المرتهن علفها ولبن الدر يشرب وعلى الذى يشرب نفقته ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٦
- عمر بن الخطاب رضى الله عنه مر بحاطب بن أبى بلتعة رضى الله عنه وهو يبيع زبيبا له بالسوق فقال له عمر : اما ان تزيد فى السعر واما ان ترفع من سوقنا ...
- ١١٣ ... نستعمله على العمل معا ولانا الله فيقول : هذا لكم وهذا اهدى لى أفلا قعد فى بيت ابيه او امه فينظر ايهدى اليه ام لا ؟
- ٢٧٠ ... عنده مال امرىء بعينه لم يقبض منه شيئا فهو احق بعين ماله ، فان كان قبض منه شيئا فهو اسوة الفرماء ، واى امرىء مات وعنده مال امرىء بعينه اقتضى منه شيئا او لم يقتض فهو اسوة الفرماء ...
- ٤٦٧ ... عند ابن أم عبد ...
- ٥٥ ... اعان على قتل مسلم ولو بشر كلمة جاء يوم القيامة مكتوبا بين عينيه : آيس من رحمة الله ...
- ٣٧٩ ، ٣٧٧ ... عاد رسول الله ﷺ من غزوة تبوك بالمدينة ، ورهن درمه عند اليهودي فكانت قيمتها اربعمائة درهم ...

عناد عثمان ابن مسعود رضى الله عنهما فقال : ما تشتهي ؟ قال :
 ذنوبى ، قال : فما تشتهي ؟ قال : رحمة ربى قال : الا آمر لك
 بطبيب ؟ قال : الطبيب امرضى ، قال الا آمر لك بعتاء ؟ قال :
 لا حاجة لى فيه ، قال : يكون لبناتك ، فقال : اتخشى على بناتى
 الفقر ، انى امرتهن ان يقران كل ليلة سورة الواقعة ، انى سمعت
 النبى ﷺ يقول : من قرأ سورة الواقعة فى كل ليلة لم تصبه فاقة
 أبدا ٥٥
 عيناه ﷺ تدرقان ٥٥

« حرف الفين »

غبن المسترسل ربا ١٠٠
 غراوتان فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فقال له : مدين لكل
 درهم قد حدثت بعير جاءت من الطائف تحمل زيبا وهم يفترون
 بسعرك الأثر ١١٣ : ١١٤
 أغرق معاذ بن جبل رضى الله عنه ماله فى الدين فكلم النبى ﷺ
 غرماءه ، فلو ترك أحد من أجل أحد لتركوا معاذا من أجل رسول
 الله ﷺ فباع لهم رسول الله ﷺ ماله حتى قام معاذ من غير
 شيء ٤٠٩ ، ٤١٠
 غرمه عليه وله غنمه ٣٦٣ ، ٣٧٦
 غلا السمر على عهد رسول الله ﷺ فقال الناس : يارسول الله سعر لنا
 فقال عليه السلام : ان الله هو المسعر هو القابض الباسط . وانى
 لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطلبنى بمظلمة فى نفس ولا مال ... ١٠٩
 يغالى الرجل بالسلعة عند غلائها فاما من يأتى الشيء وقد اتضع
 فيشتر ثم يضعه فان احتاج الناس اليه أخرجه فذلك خير ... ١٢٢
 غنمه له وعليه غرمه ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣
 غير تارك البيع فقل هاء وهاء ولا خلاية ٤٧٢

« حرف الفاء »

فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره
 الله يوم القيامة ٢٥٢
 أفضل شباب قومه معاذ ولم يكن يمك شيئا فلم يزل يدان
 حتى أغرق ماله فى الدين فكلم النبى ﷺ غرماءه فلو ترك أحد من
 أجل أحد لتركوا معاذا من أجل رسول الله ﷺ فباع لهم رسول
 الله ﷺ ماله حتى قام معاذ بغير شيء ٤٠٩ ، ٤١٠
 فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ... ٨٩
 فسدت فسد الجسد كله ، الا وهى القلب ٢٨٠

- افلس رجل او مات فوجد صاحب المتاع متاعه بعينه فهو احق به
 ٤٦٦ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨ ، ٤١٠
 افلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجد
 متاعه بعينه فهو احق به ، وان مات المشتري فصاحب المتاع
 ٤٣٠
 اسوة الغرماء
 المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع ، قال : ليس ذلك المفلس
 ولكن المفلس من ياتى يوم القيامة بحسنات امثال الجبال ويأتى
 وقد ظلم هذا ولطم هذا واخذ من عرض هذا فيأخذ هذا
 من حسناته وهذا من حسناته فان بقى عليه شيء اخذ من سيئاتهم
 ٤٠٣ فرد عليه ثم صك له صك الى النار
 افلس امرؤ وعنده مال امرىء بعينه لم يقبض منه شيئا فهو احق
 بعين ماله ، فان كان قبض منه شيئا فهو اسوة الغرماء ، وايماء
 امرىء مات وعنده مال امرىء بعينه اقتضى منه شيئا او لم يقتض
 ٤٦٧ فهو اسوة الغرماء
 انفق القمر فلقطين ، فلقه وراء الجبل ، وفلقه دونه ، فقال لنا رسول
 ٥٥ الله ﷺ : اشهدوا
 فى زمان رسول الله ﷺ ابتاع رجل ثمر حائط فعالجه واقام فيه
 حين تبين فسأل رب الحائط أن يضع عنه فحلف أن لا يفعل
 فذهبت أم المشتري الى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك فقال رسول
 الله ﷺ : تالى الا يفعل خيرا فسمع بذلك رب المال فأتى رسول الله
 ﷺ فقال : يا رسول الله هو له
 ١٦٦ فى رجل افلس هذا الذى قضى فيه رسول الله ﷺ ايماء رجل مات
 او افلس فصاحب المتاع احق بمتاعه اذا وجده بعينه ... ٤٦٦ ، ٤٦٨
 فى شيء اسلف فيه فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم
 ٢٢٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٠ ، ١٧٥
 فى الثمار السنة والسنتين فقال : من اسلف فليسلف فى كيل معلوم
 ووزن معلوم الى أجل معلوم
 ٢٢٠ فىنا رسول الله ﷺ فكنا نسلف فى الزيت والحنطة ... ١٨٩ ، ١٦٠

« حرف القاف »

- القابض الباسط الرازق والمسر ، واني لأرجو أن التى الله وليس
 ١٠٩ احد يطلبنى بمظلمة فى نفس ولا مال
 يقبض الذى باعه ولم يأخذ من ثمنه شيئا ، ووجد متاعه بعينه
 فهو احق به ، وان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة
 ٤٦٧ الغرماء
 قبل الاجل فابى أن يأخذه فأتى عمر فأخذه منه وقال له : اذهب فقد
 ٢٣٧ عتقت
 يقبل بدلها او يتبرع له بها فلم يفعل فاذن لصاحب الأرض أن يقلعها
 وقال لصاحب الشجرة انما انت مضار
 ١٢٠

الصفحة

الحديث

- ٢٨٠ قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها واكلوا اثمانها
قد رين به فمن كان له عليه دين فليحضر غدا فانا بائعوا ماله وقاسموه
بين غرمائه
٤٠٥
١٢٣ قد برئت منه ذمة الله تعالى
قدمت انا واخي من اليمن فمكثنا حيناً لا نرى ابن مسعود وامه الا
من اهل بيت الرسول لما نرى من كثرة دخوله ودخول امه على
رسول الله ﷺ ولزومه له ٥٤
قدمت عليه ﷺ جنازة ليصلى عليها فقال : هل على صاحبكم دين ؟
فقالوا : نعم فقال : صلوا على صاحبكم ٤٢١
قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين
فقال : من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل
معلوم ٢٢٠
يقرآن في كل ليلة سورة الواقعة ، اني سمعت رسول الله ﷺ
يقول : من قرأ سورة الواقعة في كل ليلة لم تصبه فاقة ابدا ... ٥٥
اقرا على القرآن فقلت : يا رسول الله اقرا عليك القرآن وعليك
انزل ؟ قال : اني احب ان اسمعه من غيري فقرأت عليه سورة
النساء حتى جئت الى هذه الآية « فكيف اذا جئنا من كل امة
بشاهد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا » ٥٥
اقرب سمنا وولاء وهديا برسول الله ﷺ من ابن ام عبد . ولقد
علم المحفوظون من اصحاب محمد رسول الله ﷺ ان ابن ام عبد
اقربهم الى الله وسيلة ٥٤ . ٥٥
اقرضت سمانكا عشرين درهما ، فاهدي لي سمكة فقمرتها ثلاثة
عشر درهما فقال : لا تأخذ منه الا سبعة دراهم ٢٧٠
اقترض النبي ﷺ نصف صاع فرد صاعا واقترض صاعا فرد
صاعين واقترض من الاعرابي بكرا فرد عليه اجود منه وقال :
خيار الناس احسنهم قضاء ٢٦٤
اقترض النبي ﷺ من ابي الشحم اليهودي ثلاثين صاعا من شعير
لا هله بعد ما عاد من غزوة تبوك بالمدينة ، ورهن عنده درعه فكانت
قيمتها اربعمائة درهم ٣٠٠
قرض مرتين خير من صدقة مرة ٢٥١
قشرتاه عليه ثم يرزقه الله ٤٠٧
اقضه فان خير الناس احسنهم قضاء ... ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠
لا قضين فيكم بقضاء رسول الله ﷺ من افلس او مات فوجد
الرجل متاعه فهو احق بعينه ٦٦
اقض الرجل بكراهة ، فقلت يا رسول الله اني لم اجد في الابل الا
جملاً خياراً رباعياً ، فقال : اعطه اياه فان خيار الناس احسنهم
قضاء ١٩٩
قضى رسول الله ﷺ ان لا يعلق الرهن ممن رهنه ٢٨٢
قضى رسول الله ﷺ ان البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه ... ١٣٢

- قضى النبي ﷺ باليمين على المدعى عليه ١٢٨
قضى النبي ﷺ في رجل أفلس : أيما رجل مات أو أفلس فصاحب
المتاع أحق بمتاعه إذا وجدته بعينه ٤٦٦ ، ٤٦٨
قضاني رسول الله ﷺ وزادني ٢٦٢ ، ٢٦٤
قطع أنف عرفة بن أسعد يوم الكلاب فاتخذ أنفا من ذهب ٢٦٨
أقلعها وقال لصاحب الشجرة : إنما أنت مضار ١٢٠ ، ٤٥٤
قالا : سله هل كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون في الحنطة ؟ قال
عبد بن أبي أوفى : كنا نسلف نبيط أهل الشام في الحنطة والشعير
والزيت في كيل معلوم إلى أجل معلوم ١٩٠
واقام فيه حين تبين له النقصان فسأل رب الحائط أن يضع عنه
فحلف أن لا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ
فذكرت ذلك فقال رسول الله ﷺ : تألي إلا يفعل خيرا ، فسمع
بذلك رب المال فأتى رسول الله ﷺ فقال : يارسول الله هو له ... ١٦٦
قال : لا خلافة ٤٧٤
قال النبي ﷺ لفرمانه : خذوا ما وجدتم مالمكم غيره ... ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤١١
قال رسول الله ﷺ : أن أول من جحد آدم ، أن الله أراه ذريته
فراى رجلا ازهر ساطعا نوره فقال : يارب من هذا ؟ قال : هذا
ابنك داود قال : فما عمره ؟ قال : ستون سنة قال : يارب زد في
عمره قال : لا إلا أن تزيد من عمرك قال : وما عمري ؟ قال :
الف سنة قال آدم : فقد وهبت له أربعين سنة قال : فكتب الله
عليه كتابا وأشهد عليه ملائكته فلما حضرته الوفاة جاءته الملائكة
قال : انه بقى من عمري أربعون سنة قالوا : أنك قد وهبتها لابنك
داود قال : ما وهبت لأحد شيئا قال : فأخرج الله تعالى الكتاب
وشهد عليه ملائكته ١٧٨
قال هذا : أخذت بكذا وكذا وقال هذا : بعت بكذا وكذا ، فقال أبو
عبدة : أتى عبد الله في مثل هذا فقال حضرت النبي ﷺ في مثل
هذا فأمر بالبائع أن يستحلف ثم يخبر المبتاع أن شاء أخذ وأن
شاء ترك ١٢٨
القول ما يقول رب السلعة أو يتشاركان إذا اختلف البيعان وليس بينهما
بينة ١٤٢
قلت - وقد لقيت أنس بن مالك : لا يبيع حاضر لباد أنيهم أن يبيعوا
أو تبتاعوا لهم قال : نعم قال محمد : صدق أنها كلمة جامعة ... ٩٦
فقال ﷺ للأنصاري : اذهب فاقطع نخله ٤٥٤
وقال أبو الدرداء حين توفي ابن مسعود رضي الله عنهما : ماترك
بعدي مثله ٥٥
القول ما قال البائع والمشتري بالخيار ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٥٢
القول ما قال البائع أو يتشاركان البيع ١٣٤ ، ١٤٢
القول قول البائع والمشتري بالخيار ١٣٤ ، ١٤٨ ، ١٥٢
قال : فانه أرد البيع ١٤٢

قال : هاء وهاء ولا خلافة
قال لرسول الله ﷺ : يا محمد هل لك أن تبيعني تمرا معلوما إلى أجل
معلوم من حائط بنى فقال : لا يا يهودى ولكن أبيعك تمرا معلوما
إلى كذا وكذا من الأجل
أقوام يحدثونكم بما لم تعرفوا أنتم ولا آبائكم
قسام معاذ بغير شيء
قام إذا هدأت العيون فيسمع له دوى كدوى النحل حتى يصبح ... ٥٥

« حرف الكاف »

كاتب عبدا له على مال إلى أجل فجاءه بمال قبل الأجل فأبى أن
يأخذه فأبى عمر رضى الله عنه فأخذه منه وقال : اذهب فقد
عتقت
كاتب سمرين أنسا وكان سمرين كثير المال فأبى فانطلق إلى عمر
رضى الله عنه فقال : كاتبه ، فضربه عمر بالدرة ، وتلا قوله تعالى
« فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا »
كاتب علي كذا وكذا وأبى أيسر بالمال فأبىته فرعم أنه لا يأخذها
إلا نجوما فقال عمر : أبى ؟ وأمر عامله على بيت المال : فخذ هذا
المال فاجعله في بيت المال وأد إليه نجوما في كل عام وقد عتق هذا
فلما رأى ذلك سيده أخذ المال
كتاب الله أنا أعلم سورة حيث نزلت ، وما من آية إلا أنا أعلم فيما
نزلت ، ولا أعلم أحدا هو أعلم بكتاب الله منى تبلغه الإبل لركبت
إليه
كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق
كتب لى رسول الله ﷺ : « هذا ما باع محمد رسول الله العدا
بن خالد بيع المسلم المسلم لاداء ولا خبة ولا غائلة
كثرة دخول عبد الله بن مسعود وخروجه على رسول الله ﷺ
لا نرى ابن مسعود وأمه إلا من أهل البيت لما نرى من كثرة دخوله
ودخول أمه على الرسول ﷺ ولزومه له
كثر دين رجل اجتبح من ثمار ابتاعها فقال رسول الله ﷺ : خذوا
ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ، قالوا : فلم يحكم بالجائحة
كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من
كرب يوم القيامة ، والله في عون العبد ما دام العبد في عون
أخيه
كفى بين كفيه يعلمنى التشهد كما يعلمنى السورة من القرآن
كل فان مهناه لك وحسابه عليك
كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، من
اشتراط شرطا ليس في كتاب الله فليس له ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٣٠٢ ، ٣٥٠
كل قرض جر منفعة فهو ربا (أو فهو حرام) ... ٢٦٢ ، ٢٦٣

- كُئِمَ النَّبِيُّ ﷺ غَرَمَاءَهُ فُلُو تَرَكَ أَحَدٌ مِنْ أَجْلِ أَحَدٍ لَتَرَكَوْا مَعَاذًا مِنْ
 أَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٠٩ ، ٤١٠
- كَلِمَ غَرَمَاءَ مَعَاذَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَجَرَ عَلَيْهِ وَبَاعَ عَلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى
 قَامَ مَعَاذَ بَغِيرِ شَيْءٍ ٤١١
- كَلِمَةُ جَامِعَةٍ ٩٦
- كَتِيفٌ مَلِيءٌ عِلْمًا وَكَانَ إِذَا هَدَاتِ الْعَيُونَ قَامَ فَيَسْمَعُ لَهُ دَوَى كَدَوَى
 النُّحْلِ حَتَّى يَصْبَحَ ٥٥
- كَانَ لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ قَقْضَانِي وَزَادَنِي ٢٦٢ ، ٢٦٤
- كَانَتْ لِرَجُلٍ شَجَرَةٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ وَكَانَ صَاحِبُ الْأَرْضِ يَتَضَرَّرُ
 بِدُخُولِ صَاحِبِ الشَّجَرَةِ ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ
 يَقْبَلَ بِدَلْهَاهَا أَوْ يَتَبَرَّعَ لَهُ بِهَا فَلَمْ يَفْعَلْ فَأَذِنَ لَصَاحِبِ الْأَرْضِ أَنْ
 يَقْلَعَهَا وَقَالَ لَصَاحِبِ الشَّجَرَةِ : أَمَّا أَنْتَ مُضَارٌّ ١٢٠
- كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَقْعِدَهُ بِعَظَمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١٢٢
- كَانَ الْمُشْتَرَى بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ أَخَذَ وَأَنْ شَاءَ تَرَكَ ١٤٢
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : الظَّهْرُ يَرْكَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَلَبِنُ الدَّرِ
 يَشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةَ
 كَانَ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ مِنْ أَفْضَلِ شَبَابٍ قَوْمِهِ وَلَمْ يَكُنْ يُمْسِكُ شَيْئًا
 فَلَمْ يَزَلْ يَدَانِ حَتَّى أَغْرَقَ مَالَهُ فِي الدِّينِ فَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ غَرَمَاءَهُ فُلُو
 تَرَكَ أَحَدٌ مِنْ أَجْلِ أَحَدٍ لَتَرَكَوْا مَعَاذًا مِنْ أَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى
 قَامَ مَعَاذَ بَغِيرِ شَيْءٍ ٤٠٩ ، ٤١٠
- كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَسْلِفُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ نَسْأَلْهُمْ الْهَمَّ
 حَرْثٌ أَمْ لَا ؟ ١٧٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُرُ لِأَهْلِهِ قَوْتَ سَنَتِهِمْ مِنْ تَمَرٍ وَغَيْرِ ١٢٥
- كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَنَامُونَ لِحُومِ الْجُزُورِ إِلَى جَبَلِ الْجَبَلَةِ ١٠٨
- كَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٍ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدَلٍ ، لَا وَكْسٍ
 وَلَا شَطَطٍ ١١٦
- كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً ٢٥٢
- كَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرِينَ إِلَى أَهْلِ الصَّدَقَةِ ١٩٠
- كَانَتْ بِالزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ حِكْمَةٌ فَرُخِصَ لِهَمَا
 النَّبِيُّ ﷺ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ وَكَذَلِكَ عَرَفَجَةُ بْنُ أَسْعَدٍ قَطَعَ أَنْفَهُ يَوْمَ
 الْكَلَابِ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ ٢٦٨
- كُنَّا نَصِيبُ الْمَفَانِمَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ
 الشَّامِ فَنَسْلِفُهُمْ فِي الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ فَقُلْتُ : أَكَانَ لَهُمْ ؟
 أَمْ لَمْ يَكُنْ زَرْعٌ ؟ قَالَ : مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ ١٧٥
- كُنَّا نَسْلِفُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ
 وَالزَّيْتِ وَالتَّمَرِ وَمَا نَرَاهُ عِنْدَهُمْ ١٧٥
- كَنْ حُلْسُ بَيْتِكَ حَتَّى يَأْتِيكَ بِدْ خَاطِئَةٌ أَوْ مِئْتَةٌ قَاضِيَةٌ ٩٢
- كَتَبْتُ ابْنِ الْبَكْرِيِّينَ وَالثَّلَاثَةَ بِالْبَعِيرِ الْوَاحِدِ الْمَسْنُودِ يَدًا يَدًا ، وَعَلِمْتُ

الصفحة

الحديث

- ١٩٤ ... من حاجة النبي ﷺ الى الظهر فقال النبي ﷺ فذاك اذن ...
- ٢٦٣ ... كنت آخذ البعير بالبعيرين الى اجل ...
- يكون العطاء لبناتك ، فقال : اتخشى على بناتي الفقر ؟ انى امرتهن ان يقران في كل ليلة سورة الواقعة ، انى سمعت رسول الله ﷺ يقول : من قرا سورة الواقعة في كل ليلة لم تصبه فاقة ابدا ٥٥
- ٢٧٣ ... وسيكون اقوام يحدثونكم بما لم تعرفوا انتم ولا آباؤكم ...
- ١١٤ ... كيف شئت فبع وحيث شئت فبع ...
- ٥٣ ... كيف شئت اذا كان يدا بيد ...
- ١٣٤ ... كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم ...
- ٢٣٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ١٩٠ ، ١٨٨ ، ١٦٨ ، ١٥٢ ، ١٤٨ ، ١٤٢

« حرف اللام »

- ٢٥٢ ... لان السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض الا من حاجة ...
- ٢٥١ ... لان اقترض دينارين ثم يردها ثم اقترضها أحب الى من أن اتصدق بهما ...
- ٣٦٠ ... لبن الدر يشرب بنفقتة اذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب النفقة ...
- ٣٧٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٠ ... لبن الدر يشرب وعلى الذى يشرب نفقتة ...
- ١٠٨ ... لحوم الجزور يتبايعها اهل الجاهلية الى جبل الحبله ...
- ٥٥ ... التفت اليه فاذا عيناه تدرفان ...
- ١١٦ ...لقى الله وليس لاحد منكم أن يطلبني بمظلمة في دم ولا مال ...
- لقيت انس بن مالك فقلت : لا يبيع حاضر لباد انهيتم أن تبيعوا او تبتاعوا لهم قال : نعم قال محمد : صدق انها كلمة جامعة ٩٦
- ١٣٧ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ... لكن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ...
- ١٨٨ ... ولكن السلف في كيل معلوم الى اجل ...
- ٤٠٣ ... ولكن الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب ...
- ٢٣٣ ... ولكن كيل مسمى الى مسمى ...
- ٤٠٣ ... ولكن الفنى غنى النفس ...
- ١٣٧ ... ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب ...
- ٢١٨ ... ولكن أبيعك تمرا معلوما الى كذا وكذا من الاجل ...
- ٥٤ ... لما نرى من كثرة دخوله ودخول أمه على الرسول ﷺ ولزومه له ...
- ٢٥٢ ... لم يسرع به نسيه ...
- لم يكن يمسك شيئا ، فلم يزل يدان حتى اغرق ماله في الدين فكلّم النبي ﷺ غرماءه ... ٤١٣ ، ٤١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٩
- ١٧٨ ... لم نسألهم اللهم حرث ام لا ؟ ...
- لما رآه النبي ﷺ قال : هلكت واهلكت فقال : يا رسول الله انى كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدا بيد ، وعلمت من حاجة النبي ﷺ الى الظهر ، فقال النبي ﷺ : فذاك اذن ... ١٩٤
- ٢٣٧ ... لما رأى ذلك سيده اخذ المال ...

الصفحة

الحديث

- ٤٢٠ ... ولم يكن يقتضى من ماله شيئاً فهو له ...
 لما نزل تحريم الخمر قلت : يا رسول الله ان عندي خمراً لايتام
 ورثوه فقال النبي ﷺ : ارقه قلت : افلا اخله ؟ قال : لا ، فنهاه
 ٢٨١ ... عن تخليله ...
 ١٩٤ ... لم يبايع النبي ﷺ احدا بعده حتى يسأله : اعبد هو ؟ ام حر ؟ ...
 لم اجد في الابل الا جملاً خياراً رباعياً فقال : اقضه فان خير
 ٢٧٠ ... الناس احسنهم قضاء ... ١٩٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠
 ولن تزال هذه الامة قائمة على امر الله حتى ياتي امر الله ... ٧
 له دوى كدوى النحل ... ٥٥
 له غنمه وعليه غرمه ... ٣٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣
 لو ان الناس اعطوا بدعائهم لادعى ناس من الناس دماء ناس واموالهم
 ١٢٨ ، ١٢٧ ... لكن اليمين على المدعى عليه ...
 لو يعطى الناس بدعواهم لا دعى قوم دماء قوم واموالهم ولكن البينة على
 ١٣٧ ، ١٢٨ ... المدعى عليه ، واليمين على من انكر ...
 ٢٨٠ ... لولا انى اخاف ان تكون من الصدقة لاكلتها ...
 ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولو كان مائة شرط ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٣٠٢ ، ٣٥٠
 ١٧١ ... ليس لكم الا ذلك قالوا : فلم يحكم بالجائحة ...
 ليس هذا الذى قال رسول الله ﷺ انما قال رسول الله ﷺ ان
 ياتي الرجل السلعة عند غلائها فيغالي بها ، فاما ان ياتي الشيء
 وقد اتضع فيشتريه ثم يضعه فان احتاج الناس اليه اخرجته
 ١٢٢ ... فذلك خير ...
 ليس لعرق ظالم حق ... ٤٥٣ ، ٤٥٤
 ليس لاحد منكم ان يطلبني بمظلمة في دم ولا مال ... ١١٦
 ليس السابق من سبق بعيره ، وانما السابق من غفر له ... ٤٠٣
 ليس الشديد بالصرعة ولكن الشديد الذى يقلب نفسه عند الغضب ... ٤٠٣
 ليس الفنى عن كثرة العرض ، ولكن الفنى غنى النفس ... ٤٠٣
 لى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته ... ٤٠٥
 ليس في التمر حكرة ... ١٢٦
 وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة او يتتاركان ... ١٤٢
 وليس بينهما بينة والمبيع قائم بعينه فالقول قول البائع او يترادان البيع
 ١٤٢ ... قال : فاني ارد البيع ...
 ليلة اسرى بى رايت على باب الجنة مكتوباً الصدقة بعشر امثالها
 والقرض بشمانية عشر فقلت : يا جبريل ما بال القرض افضل من
 الصدقة ؟ قال : لان السائل يسأل وعنده ، والمستقرض
 لا يستقرض الا من حاجة ... ٢٥٢

« حرف الميم »

الصفحة

الحديث

- ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول : هذا لكم
وهذا أهدي لي ، أفلا قعد في بيت أبيه أو أمه فينظر أيهدي
اليه أم لا ؟ ٢٧٠
- ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ فقال جبريل عليه السلام :
لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض الا من حاجة
ما باع محمد رسول الله العداء بن خالد بيع المسلم المسلم لاداء
ولا خبة ولا غائلة ٧٠
- مات رجل أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجده بعينه ٤٦٦ ، ٤٦٨
ما ترك بعدى مثله ٥٥
- ما دام العبد في عون أخيه ٢٥١
- وما نراه عندهم كنا نسلف فيه في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر من
الحنطة والشعير والتمر ١٧٥
- ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه
بينهم الا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتمهم الملائكة
ما تشكى ؟ قال : ذنوبي ، قال : وما تشتهي ؟ قال : رحمة ربي :
قال : الا أمر لك بطبيب ؟ قال : الطبيب أمرضني ، قال : الا
أمر لك بغطاء قال : لا حاجة لي فيه ، قال : يكون لبناك .
فقال : اتخشى على بناتي الفقر ؟ اني أمرتهن أن يقرأن في كل ليلة
سورة الواقعة ، اني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من قرأ سورة
الواقعة في كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا ٥٥
- ما قال البائع والمشتري بالخيار ١٣٤
- ما كنا نسألهم عن ذلك ١٧٥
- ما يكتفيها وولدها بالمعروف تأخذ بغير اذن زوجها ٢٧٦
- ماله خذوا ليس لكم الا ذلك ٤١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٩
- مسأل اناه به قبل الأجل فأبى ان يأخذه فأتى عمر فأخذه منه وقال
له اذهب فقد عتقت ٢٣٧
- مالم يتفرقا ١٨٦
- ما معنى قوله : لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمسارا ١٠٠
- ما من كتاب الله سورة الا أنا أعلم خير ، نزلت ، وما من آية الا أنا
أعلم فيما نزلت ولو أعلم احدا هو أعلم بكتاب الله مني تبلغه الا بل
لركبت اليه ٥٥
- ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقتها مرة ٢٥٢
- ما وجدتم وليس لكم الا ذلك قالوا فلم يحكم بالحاجة ١٧١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤١١ :
مدبن لكل درهم فقال له عمر : قد جازى ميراثك من الطائف
تحمل زيبا وهم يغترون بسعرك ١١٤
- مر عمر رضي الله عنه بحاطب بن ابي بلتمعة وهو يبيع زبيبا له

- بالسوق فقال له عمر : اما ان تزيد في السعر واما ان ترفع من
سوقنا ... ١١٣ ، ١١٤
مسر رجل يقوم فيهم رسول الله فرجع فقال : يا رسول الله ابتعته
بكذا وكذا بدون ما كان له فقال له رسول الله ﷺ تصدق بالفضل
٥٩ ما وهبت لاحد شيئا قال : فاخرج الله تعالى الكتاب وشهد عليه ملائكته
١٧٨ تمسكوا بعهد ابن أم عبد ... ٥٥
مطل الفنى ظلم ... ٢٧٥
معناه اربحك للعشرة اثني عشر وهو بيع المراجعة ... ٥٩
معاذ بن جبل من افضل شباب قومه ولم يكن يمسك شيئا ، فلم
يزل يدان حتى اغرق ماله في الدين ، فكلم النبي ﷺ غرماء ، فلو
ترك احد من اجل احد لتركوا معاذا من اجل رسول الله ﷺ فباع
لهم رسول الله ماله حتى قام معاذ بغير شيء ... ٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤١١
مكثنا حينما لا نرى ابن مسعود واهله الا من اهل بيت الرسول
ﷺ لما نرى من كثرة دخوله ودخول امه على الرسول ﷺ ولزومه
له ... ٥٤
الملح بالملح مثلا بمثل ، سواء بسواء يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه
الاشياء فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد ... ٥٣
من بطا به عمله لم يسرع به نسبه ... ٢٥٢
من باع سلعة ثم افلس صاحبها فوجد بها بعينها فهو احق بها من الغرماء
٤٢٨ من ابتاعها فهو بخير النظرين ان رضىها امسكها وان سخطها ردها وصاعا
من تمر ... ٩١
من ترك الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات
وقع في الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك ان يواقعها الا
وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله في ارضه محارمه ، الا وان
في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد
الجسد كله الا وهى القلب ... ٢٨٠
من حق الابل اعارة دلوها ، واطراق فحلها ... ١١٨
من احتكر فهو خاطيء ... ١٢٦
من احتكر الطعام اربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه ... ١٢٣
من احتكر حكرة يريد ان يغلب بها على المسلمين فهو خاطيء ... ١٢٣
من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس ... ١٢٢
من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ... ٤٥٣
من دخل في شيء من اسعار المسلمين ليغلبه عليهم ... ١٢٥
من دخل في شيء من اسعار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقا على
الله ان يقمعه بمظلم من النار يوم القيامة ... ١٢٢
من ادرك مشاعه بعينه عند انسان قد افلس فهو احق به من غيره ... ٤٢٩ ، ٤١٠
من رهن دابة فعليه نفقتها وله ظهرها ونتاجها ... ٣٦٢
ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة ... ٢٥٢
من اسلف فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم ... ١٧٥ ، ٢٢٠

- ٢٤٤ ، ١٧٨ ، ١٧٥ ... من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره ...
- ١٧٥ ... من أسلف في شيء فلا يشترط مع صاحبه غير قضائه ...
- ١٧٥ ... من أسلف في شيء فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله ...
- ٩٣ ... من يشتريه متى ؟ فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم ...
- من اشترط شرطا في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة كتاب الله أحق
- ٢٧٢ ... وشروط الله ...
- من أعان على قتل امرئ ولو بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوبا بين
- ٣٧٩ ، ٥٥ ... عينية آيس من رحمة الله ...
- من اعتق شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم
- ٢٧٨ ... عليه العبد والا فقد عتق منه ...
- من اعتق شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم
- ١١٦ ... عليه قيمة ، لا وكس ولا شطط ...
- ٨٩ ... من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ...
- من فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه بها كربة من
- ٢٥٢ ... كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة ...
- من المفلس ؟ قالوا : يا رسول الله المفلس فينا من لا درهم له ولا
- متاع قال : ليس ذلك المفلس ولكن المفلس من يأتي يوم القيامة
- بحسنات أمثال الجبال ويأتي وقد ظلم هذا وظلم هذا وأخذ من
- عرض هذا ، فيأخذ هذا من حسنة وهذا من حسنة ، فان
- بقي عليه شيء أخذ من سيئاتهم فرد عليه ثم صك له صك الى
- النار ...
- ٤٠٣ ... من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه فهو بعينه أحق به ...
- ٤٦٦ ... من أقال بائعا في بيع أقاله الله نفسه يوم القيامة ...
- ٢٥٠ ... من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من
- ٢٥١ ... كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه ...
- من كان له عليه دين فليحضر غدا فانا بائعوا ماله وقاسموه بين
- ٤٠٥ ، ٤٠٢ ... غرمائه ...
- من كان له دين فليعد بالفداء فلنقسم ماله بينهم بالحصص ...
- ٤٠٥ ... من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصيه ...
- ٢٧٣ ... من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب
- يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة
- ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد
- ما كان العبد في عون أخيه ، ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما
- سهل الله له به طريقا الى الجنة ، وما اجتمع قوم في بيت من
- بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الا نزلت عليهم
- السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن
- عنده ، ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه ...
- ٢٥٢ ... من هذا يارب ؟ قال : هذا ابنك داود ، قال : يارب فما عمره ؟ قال :
- ستون سنة ، قال : يارب زد في عمره ، قال : لا الا أن تزيد من

- عمره ، قال : وما عمري ؟ قال : الف سنة ، قال آدم : فقد وهبت له أربعين سنة ، قال : فكتب الله عليه كتابا وأشهد عليه عليه ملائكته ، فلما حضرته الوفاة جاءته الملائكة ، قال : انه بقي من عمري أربعون سنة ، قالوا : انك قد وهبتها لابنك داود قال : ما وهبت لأحد شيئا قال : فأخرج الله تعالى الكتاب وشهد عليه ملائكته ١٧٨
- من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به... .. ٤٢٩
- ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعها إلا وإن لكل ملك حمى إلا وإن حمى الله محارمه ، إلا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله إلا وهى القلب ٢٨٠

« حرف النون »

- نادى على قنوح وحلس لبعض أصحابه فقال رجل : هما على بدرهم ثم قال آخر : على بدرهمين ٩٢
- نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ٢٧٣
- استنصح الرجل فلينصح له ٩٤ ، ٩٥
- انصر أخاك ظالما أو مظلوما ١٨٣
- ينظر أبهى له أم لا ٢٧٠
- نفدت الأبل فأمرني ﷺ أن آخذ بعيرا ببعيرين إلى أجل ٢٦٣
- نفس المؤمن مرتبته في قبره بدينه إلى أن يقضى عنه ٤٦٤ ، ٤٦٥
- نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة الحديث ٢٥٢
- نهى النبي ﷺ عن تلقى الجلب فسان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق ٩٩
- نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد . أى أن يكون سمسارا فقال : دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعضهم ١٢٠
- نهى النبي ﷺ أن يحتكر الطعام ١٢٢
- نهى النبي ﷺ عن جبل الحيلة ١٠٨
- نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، صاع البائع وصاع المشتري ٢٤٣ ، ٢٤٤
- نهى النبي ﷺ عن بيعتين في بيعة وعن ربح مالم يضمن ، وبيع مالميس عندك ٢٦٣
- نهى النبي ﷺ عن بيع السنين ١٦٥
- نهى النبي ﷺ عن بيع الزائدة ٩٣
- نهى النبي ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع القرر ١٠٧
- نهى النبي ﷺ عن بيع الماء ونهى عن بيع فضل الماء ليمنع الكلال ٨٨
- نهى النبي ﷺ عن سلف وبيع (والسلف هو القرض في لغة أهل الحجاز) ٢٦١

الصفحة

الحديث

٩١	نهى النبي ﷺ عن تلقى الركبان ولا يبيع حاضر لباد
٩٨	نهى النبي ﷺ أن تتلقى السلع حتى يهبط بها الأسواق
١٠٧	نهى النبي ﷺ عن بيع السمك في الماء
١١٨	نهى النبي ﷺ عن عصب الفحل
٨٨ ، ٨٧	نهى النبي ﷺ عن النجس

« حرف الهاء »

٥٥	هدات الميون قام فيسمع له دوى كدوى النحل حتى يصبح
٤٦٨ ، ٤٦٦	هذا الذي قضى فيه رسول الله ﷺ أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه
٧٠	هذا ما باع محمد رسول الله ﷺ العداء بن خالد بيع المسلم المسلم لاداء ولا خبئة ولا غائلة
٢٧٠	هذا لكم وهذا أهدي لى افلا قعد في بيت ابيه وامه فينظر ايهدي اليه أم لا ؟
١٩٤	هلكت وأهلكت فقال : يا رسول الله انى كنت ابيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن ، يد بيد وعلمت من حاجة النبي ﷺ الى الظهر فقال النبي ﷺ : فذاك اذن
٩٢	هما على بدرهم ثم قال آخر : هما على بدرهمين
٤٢٨	هو أحق بها من الغرماء
٤٦٨ ، ٤٦٦ ، ٤٢٩	فهو أسوة الغرماء
٩١	هو بخير النظيرين ان رضيها امسكها ، وان سخطها ردها وصاعا من تمر
٥٩	هو ربا قالها ابن عباس في المراجعة
٢٧٩	هو مال الله يؤتيه من يشاء
١١٨	هى لرجل أجر ، ولرجل ستر وعلى رجل وزر ، فأما الذى هى له أجر فرجل ربطها في سبيل الله وأما الذى هى له ستر فرجل ربطها تغنيا وتعففا ، ولم ينس حق الله في رقابها ولا في ظهورها

« حرف الواو »

٤٢٩	وجد البائع متاعه بعينه فصاحب المتاع أحق به دون الغرماء
٤٢٩	وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به
٤٦٦	وجد الرجل متاعه فهو بعينه أحق به
٤٢٨	رجدها بعينها فهو أحق بها من الغرماء
٢٨٠	دع ما يربيك الى مالا يربيك
١٢٠ ، ١٠٣ ، ١٠٠ ، ٩٧ ، ٩٥ ، ٩٤	دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصح الرجل فلينصح
٢٦٨	يضع خشبه في حائط جاره والطريق الميتاء سبعة أذرع
٥٥	توفى ابن مسعود فقال أبو الدرداء رضى الله عنهما : ماترك بعدى مثله

توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير ٢٥٦ ، ٢٩٩ ،
 وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى
 يوشك أن يواقعه الا وان لكل ملك حمى الا وان حمى الله محارمه
 الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت
 فسد الجسد كله الا وهى القلب ٢٨٠
 ويتولى الله السرائر ١٤٦
 وهبت له اربعين سنة قال : فكتب عليه كتابا واشهد عليه ملائكته
 الحديث ١٧٨
 «حرف لا»

لا آكل سمنا ما دام يباع بالاواقى ، وتشبه الاواقى أن تكون كيلا ... ١٥٩
 لا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله ١٧٥
 لا يأخذها الا نجوما ، فقال عمر : يا بى ! الخير ٢٦٨
 لا الا أن تزيد من عمرك ، قال : وما عمرى ؟ قال : الف سنة قال
 آدم قد وهبت له اربعين سنة قال : فكتب الله كتابا واشهد عليه
 ملائكته ١٧٨
 لا يبيع حاضر لباد ؟ قال لا يكون له سمسارا ٩١ ، ١٠٠
 لا يبيع حاضر لباد ، أنهيتهم أن يبيعوا أو يتباعوا لهم ؟ قال : نعم
 قال محمد : صدق أنها كلمة جامعة ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٣
 ولا بينة لواحد منهما والسلعة قائمة تحالفا أو ترادا ١٣٠ ، ١٤٧ ، ١٦٧
 قال ابن سيرين : لا بأس بدهد وازده ، وتحسب النفقة على الثياب ... ٥٩
 لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه الا أن يأذن له ٩٠
 لا يبيع بعضكم على بيع بعض ٩١ ، ١٠١
 لا تحلب ماشية امرئ بغير أذنه ٣٦١
 لا يحتكر الا خاطيء ١٢٢ ، ١٢٣
 لا يحل لك أن تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ ... ١٦٥
 لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما
 ليس عندك ٢٦٢ ، ٢٦٩
 لا خبيثة ولا غائلة ٧٠
 ولا تخن من خاتك ٢٧٦
 لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذى محرم فان ثالثهما الشيطان ... ٣٥٣ ، ٣٥٤
 لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، ولا يسم على سوم أخيه ... ٩١ ، ٩٢
 لا داء ولا خبيثة ولا غائلة ٧٠
 لا ربا في الحيوان ، وانما نبى من الحيوان عن ثلاث عن المضامين والملاقيح
 والملاقيح وجبل الحبلية ٢١٥
 لا تسلف الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب اجلا ١٨٨
 لا تسلفوا في النخل حين يبدو صلاحه ١٨٩

- ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفيء صحفتها ، ولتنكح ، فانما لها ما كتب الله لها ٩٢
- لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر ١٠٧
- لا يشترط صاحبه غير قضائه ١٧٥
- لا يصرفه الى غيره اذا اسلف في شيء ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٢٤٤
- لا تصروا الغنم ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضيها أمسكها ، وان سخطها ردها وصاعا من تمر ٩١
- لا ضرر ولا ضرار ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣
- لا ضرر ولا ضرار من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه ٣٦٨
- لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل ان يضع خشبه في حائط جاره ، والطريق الميتاء سبعة أذرع ٣٦٨
- لا يعصه اذا نذر ان يعصيه ٣٧٣
- لا يعلمهن كثير من الناس فمن ترك الشبهات استبرا لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك ان يواقعها ، الا وان لكل ملك حمى الا وان حمى الله محارمه الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهى القلب ٢٨٠
- لا يفلق الرهن من راهنه الذى رهنه ، له غنمه وعليه غرمه ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٣
- لا يفكه الا قضاء الدين صاحب الدين مغلول في قبره ٤٦٤
- لا تلقوا الركبان للبيع . ولا يبع بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ولا يبع حاضر لباد ، ولا تصروا الغنم ، ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضيها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر ٩١ ، ١٠٦
- لا تلقوا الجلب فمن تلقاها واشترى منهم فصاحبه بالخيار اذا اتى السوق ٩٩ ، ١٠٥
- لا تلقوا السلع فمن تلقى فصاحب السلعة بالخيار بعد ان يقدم السوق ١٠٠
- لا يمنع وهو بئر ، ولا بيع ماء ٨٨
- لا يمنعن جار جاره ان يعرض خشبه في جداره ١١٨
- لا تناجشوا ٨٧ ، ٩١ ، ١٠٢ ، ١٠٦
- لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها . ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفيء صحفتها ، ولتنكح فانما لها ما كتب الله لها ٩٢
- لا وكس ولا شطط ١١٦
- لا توله والدته بولدها ٢٥٦
- لا وصية لوارث ١٣٠

« حرف الياء »

- الحديث
- الصفحة
- يا جبريل ، ما بال الفرض أفضل من الصدقة ؟ قال : لان السائل
يسأل وعنده المستقرض لا يستقرض الا من حاجة ... ٢٥٢ ...
يا رسول الله ، ان عندي خمرا لايتام ورثوه فقال النبي ﷺ :
أرقه ، قلت : افلا اخله ؟ قال : لا ، فنهاه عن تخيله ... ٣٨١ ...
يا رسول الله انى كنت ابيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدا بيد
وعلمت من حاجه النبي ﷺ الى الظهر فقال النبي ﷺ : فذلك اذن
يا رسول الله ابتعته بكذا وكذا بدون ما كان له فقال له رسول الله
ﷺ : تصدق بالفضل ... ٥٩ ...
يا رسول الله احجر عليه فان فى عقدته ضعفا ، فحجر عليه فقال :
يا رسول الله انى لا اصبر عن البيع ...
يا رسول الله المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع ، قال : ليس
ذلك المفلس ، ولكن المفلس من ياتى يوم القيامة بحسنات أمثال
الجبال ، ويأتى وقد ظلم هذا ولطم هذا وأخذ من عرض هذا ،
فياخذ هذا من حسنه ، وهذا من حسنه ، فان بقى عليه شيء
أخذ من سيئاتهم فرد عليه ثم صك له صك الى النار ... ٤٠٣ ...
يا رسول الله اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : انى أحب ان اسمعه
من غيرى ، فقرأت عليه سورة النساء حتى جئت الى هذه الآية :
« فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا »
قال : حسبك ، فالتفت فاذا عيناه تدرفان ... ٥٥ ...
يا رسول الله هذا الحلس والقدر فقال ﷺ : من يشتري هذا
الحلس والقدر ؟ قال رجل : انا آخذهما بدرهم فقال : من يريد
على درهم فبكت القوم قال : من يريد على درهم ؟ فقال رجل :
انا آخذهما بدرهمين ، قال : هما لك ثم قال : ان المسألة لا تحل
الا لثلاثة لدى دم موجه ، أو فقر مدقع ، أو غرم مفطع ... ٩٢ ...
يا قبيصة بن مخارق لا تحل المسألة الا لثلاثة رجل تحمل حمالة
فحلت له المسألة حين يؤديها ثم يمسك ، ورجل أصابته فاقة
وحاجة حتى شهد أو تكلم ثلاثة من ذوى الحجر من قومه ان به
حاجة ، فحلت له المسألة حتى يصيب سدادا من عيش اقواما من
عيش ... ٤٠٦ ...
يا محمد ، هل لك ان تبيعني تمرا معلوما الى أجل معلوم ، من
حائط بنى فلان فقال : لا يا يهودى ولكن أبيعك تمرا معلوما الى
كذا وكذا من الاجل ... ٢١٨ ...
يد خاطئة او ميتة قاضية ... ٩٢ ...
يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الاشياء فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد ٥٣
اليمين على المدعى عليه ، لكن اليمين على المدعى عليه ... ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥٦
اليمين على الطالب واليمين على المطلوب ... ١٣٧ ...
اليمين على من أنكر واليمين على المدعى ... ١٢٨ ...
واليمين على من أنكر ... ١٣٧ ...
يوم الكلاب قطع الشمع المرانين اذ أصيب نقلة حيث لبس لباس الغرب ،
وكان عرفة ان قدمت ، والجرح يخار من حكة كانت بها ... ٢٦٨

ثالثاً : الأسماء الاستشهادية

هرجت فارتداد الأكمه	١٧٤

وفارقتك رهن لافكالك له يوم الوداع فامسى الرهن فقد ضلقتنا	٣٨٣

ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الأحياء	٤٠٣

« حـرف الباء »

الصفحة

٥١	بابا يوسف الهروي
٤٠	الباجوري
١٣	ابن باديس الشيخ عبد الحميد الجزائري
									ابن باز = عبد العزيز الشيخ المفتي
٤٨	بأعقيل محمد بن عبد الله الشريف
١٥	الباقلاني أبو بكر
٢٤ ١٤	البتانوني محمد ليب
٢٩٨ ٣٢٥	البتى عثمان
٤٠	البحرني
١٢	البخاري عبد العزيز بن أحمد
									البخاري أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن
٣٣ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢٠ ١٧ ١٦	برديه الجعفي
٩٩ ٩٦ ٩٤ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٥٤ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٣٦ ٣٤
١٨٨ ١٨٠ ١٧٨ ١٧٥ ١٧٤ ١٣٧ ١٢٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥
٤١١ ٣٦١ ٢٩٩ ٢٧٠ ٢٦١ ٢٥٦ ٢٥٥ ٢٥٢ ٢٣٧ ١٩٠
									٤٥٣
١٩٧	أبو البخترى بن عمر بن عثمان
٥١ ٤٠	بدر الدين أبو البقا
٣٩	البدخشي
									البدر الزكشي الامام = الزركشي
									بدر الدين قاضي شعبة الأشدي = قاضي شعبة
٨٦ ٨٤	بدر المتولي عبد الباسط الشيخ
٤٦٤	البراء بن عازب رضي الله عنه
١٩٠ ١٨٦ ١٧٨ ١٧٥	أبو بردة بن أبي موسى
٣٤	البرذعي
٥١	برهان الدين بن إبراهيم بن محمد التنوخي
									برهان الدين بن سبط العجمي = ابن سبط العجمي
									البرهانفوري = علاء الدين
٣٧ ١١	البزدوي فخر الاسلام على بن محمد بن الحسين
١٢٣	بسر بن سعيد
									البشير ظافر عبد الله بن محمد = ظافر
٨٨ ٨٧	ابن بطلال الركبي
٣٤	ابن بطوطة
٢٨٠ ١٠٧ ٤٤ ٤٠ ٣٩ ٣٥ ٢٧ ٢٦	البغدادي الخطيب الحافظ أبو بكر
									البغدادي الشيخ عبد العزيز = عبد العزيز
									البغدادي الشيخ عبد القادر = عبد القادر
٣٤٩ ٢٧٥ ٢٥٩ ٢٢٨ ١٨	البغوي شيخ الاسلام الحسين بن مسعود الفراء
									أبو بكر الباقلائي = الباقلائي

الصفحة

أبو بكر الحسين البيهقي = البيهقي	
أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص = الجصاص	
أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الحافظ = الحازمي	
أبو بكر بن حزم = ابن حزم	٢٤٠ ، ٢٢٧
أبو بكر الحنفي	٩٢
أبو بكر أحمد بن عمر الخصاص = الخصاص	
أبو بكر البغدادي = البغدادي	
أبو بكر عبد الله بن محمد بن قاضي شعبة = ابن قاضي شعبة	
أبو بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة رضي عنه	١٧٥ ، ٣٢ ، ١٨
أبو بكر عمر بن عبد البر الحافظ	١٩
أبو بكر بن العربي القاضي المالكي	٢١ ، ١٩ ، ١٤
أبو بكر بن أبي عاصم	١٠٧
أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام	٤٣٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩
أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري = ابن المنذر	
أبو بكر القاضي صاحب أحمد بن حنبل	٣٧ ، ٢٧ ، ١٥
بلخوجة الدكتور الحبيب الأمين العام للمجمع الفقهي بمؤتمر القمة مفتي تونس سابقا	٢٢
البلقيني الشيخ سراج الدين	١٩٣ ، ٤١
البلقيني الشيخ علم الدين	٥٠
البلوي = خالد بن عيسى	
بنت الشاطيء = عائشة عبد الرحمن	
بول ساملسون	٢٨٥
البضاوي القاضي عبد الله بن عمر الشافعي	٢٨ ، ١٣ ، ٨
ابن البيع = الحاكم	
البيهقي أبو بكر الحسين	١٠٧ ، ٩٥ ، ٤٧ ، ٢٢ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٤
	٣٧٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٢٩٩ ، ١٦٨ ، ١٣٧ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨
	٤٦٧ ، ٤١٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٢

حرف التاء

تاج الدين الأرموي = الأرموي	
تاج الدين الكازروني = الكازروني	
الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى	٩٤ ، ٩٢ ، ٨٩ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٨
	١٧٨ ، ١٧٥ ، ١٦٨ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٥ ، ١٠٣
	٤٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٥٣ ، ١٨٠
الترمسي الشيخ محمد محفوظ	٢٧
ابن التركماني	٢٠
ابن تغري بردي	٣٤
التفتازاني سعد الدين	٣٨
تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم = ابن تيمية	

الصفحة

تقى الدين بن دفيق العيد = ابن دفيق العيد
 تقى الدين على بن عبد الكافي السبكي = السبكي
 التمار داود بن صالح ١١٤ ، ١٦٧ ، ٣٠٠
 أبو تمام ٤٦
 تميم الداري ٣٢
 التنوخي الشيخ برهان الدين ابراهيم بن محمد ٥١
 التهانوي الشيخ ظفر احمد العثماني الهندي ٢٧
 التوقاي = محمد الشريف بن مصطفى
 التوني = محمد شوكت
 ابن تيمية الجد أبو البركات مجد الدين عبد السلام صاحب المنتقى
 ٢٣ ، ٣٨ ، ٩٩ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٧٧ ، ٢٥٦
 ابن تيمية الوالد شهاب الدين عبد الحلیم بن عبد السلام ٣٨
 ابن تيمية الحفيد شيخ الاسلام أبو العباس احمد بن عبد الحلیم ...
 ١٥ ، ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٩٤ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤١ ، ١٧٧
 ٢٧٤ ، ٢٨٣

حرف التاء

ثابت البناني ٣٧
 الثعالبي ٤٦
 ثور ابراهيم بن خالد الامام ٦٤ ، ٦٨ ، ١٣١ ، ١٦٧ ، ١٩٥ ، ٢١٢
 ٢١٤ ، ٢٣٠ ، ٣٢٥ ، ٣٦١ ، ٣٩٨ ، ٤١١ ، ٤٢٩
 الثوري سفيان ٦٣ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ١٠٦ ، ١٥٢ ، ١٥٧
 ١٧٠ ، ١٧٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٣٣٥ ، ٣٨٢ ، ٤١٣

« حرف الجيم »

جابر الجعفي ٣٧٣ ، ٣٦٨
 جابر عبد الله الانصاري رضي الله عنه ٥٤ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧
 ١٠٣ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٩٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٤٥٣
 جابري زاده محمد اسعد باشا ٤٢
 الجاحظ ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥
 جار الله محمد بن عمر الزمخشري = الزمخشري
 ابن أبي الجارود ١٩ ، ٩٣
 جبرائيل ٢٥٢
 جراح أوغلي اسماعيل = اسماعيل
 الجرجاني ٤٥ ، ٧٥
 ابن جريج عبد العزيز بن عبد الملك ١٢٨ ، ١٧٩ ، ٢٥٧
 جرير بن عبد الحميد ٥٩
 ابن جرير الطبري = الطبري

الصفحة

الجزيري الشيخ عبد الرحمن ٢٠٢ ٤٢١
 الجصاص الشيخ الامام ابو بكر احمد بن علي الرازي ١١ ١٤
 ٤٣ ٤٧٢ ٤٧٣
 ابو جعفر الشريف ٣٩٨
 ابو جعفر محمد بن جرير = الطبري
 ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة = الطحاوي
 جعفر بن محمد الصادق بن محمد الباقر ٢٩٩ ٤٥٤
 جلال الدين السيوطي = السيوطي
 جلال الدين محمد بن احمد المحلى = المحلى
 جمال الدين ابو الحجاج يوسف الزكي الحافظ = المزى
 جمال الدين عبد الرحيم بن حسن الاسنوي = الاسنوي
 جمال الدين القاسمي الشيخ = القاسمي
 ابن جنى ٤٧
 ابو جهل الحكم بن هشام الخزومي ٥٤
 الجوزجاني ١٩٤ ١٩٥
 ابن الجوزي = ابو الفرج
 الجوهرى ٩٢
 الجويني الشيخ ابو محمد والد امام الحرمين ٨٢ ٢٠٩
 الجويني عبد الملك ابو المعالي = امام الحرمين
 ((حرف الحاء))

ابو حاتم الرازي الحافظ ٢٢ ٣٥ ٣٧٩
 ابن ابي حاتم الرازي الحافظ ٢٢ ١٢٤ ٣٦١ ٤٦٧
 ابن الحاجب المالكي الامام ابو عمر ٨ ١٢ ٣٨ ٣٩
 الحازمي ابو بكر محمد بن موسى الحافظ ٢٠
 الحاكم ابن البيهقي النيسابوري ١٩ ٢٦ ٣٣ ٦٨ ٨٩ ١٢٢
 ١٢٩ ١٣٠ ١٤٢ ١٩٥ ٢٦٢ ٢٦٩ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٨
 ٣٨٢ ٤٠٥ ٤١٠
 ابو حامد الشيخ ابو حامد = الاسفرايني
 حامد المري الحضري السيد الشريف ٥
 ابو حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالي = الفزالي
 ابو حامد القاضي المروزي ٧٣
 حامد المحضار الامام الشريف ٣٥ ٤٨
 ابن حبان البستي ابو حاتم ١٨ : ٢٤ : ١٠٨ : ١٨٦ : ٢٦٢ : ٣٦٢ : ٤٠٥ ٤٦٧
 حبان بن منقذ الانصاري ١٨٠
 ابن حبيب ٩٧ ١١٤ ١١٥ ١١٦
 حبيب الله الاعظمي ١٦ ١٧ ٢٢
 الحبيب بلخوجه = بلخوجه
 الحجار ابو العباس احمد بن ابي طالب الحجار ٥١

الصفحة

ابن حجر العسقلاني	١٧	٢٠	٢٣	٢٤	٢٥	٢٧	٣٠	٣١
٣٤	٣٥	٣٦	٤٠	٩٥	١٢٤	١٢٩	١٣٠	٣٢٩	٣٣٥	٣٣٦
٣٣٩	٣٦١	٤٥٣								
ابن حجر الهيتمي المكي (بالتاء المثناة)	٤٠	٤١
حجي خليفة	٤٧
ابن أبي الحديد	٢٦
الحذاء أبو عبد الله محمد بن يحيى	٣٦
حذيفة بن اليمان رضي الله عنه	١٩٤
حرمة بن يحيى التجيبي	٣١٥
ابن حزم أبو محمد علي الأندلسي الظاهري	٢٣
٣٧	٥٣	٥٨	٨٣	٨٨	٩٤	٩٧	١٢٣	٢٢٤	٣٠٢	٣٢٥
ابن حزم = أبو بكر بن حزم بن محمد بن عمر بن حزم الأنصاري	٣٤
حمام القدسي	٣٣
أبو حسان الأعرج	١٧٤
حسان بن سعيد النعمي	١٣٣
أبو الحسنات محمد بن عبد الحى الكنوي = الكنوي	٣٤
أبو الحسن الأشعري	٥٠
حسن الأهل السيد الشريف
أبو الحسن البصري = الماوردي
الحسن البصري	٧١	١٧٩	١٨٢	١٩٠	٣٨٣	٤٠٥	٤١١	٥٩	٦٣	٦٧
الحسن بن صالح	٣٩٨
حسن عباس زكي الوزير الاقتصادي المصري	٢٩
حسن عبد الله آل الشيخ وزير التعليم العالي السعودي	٤٨
حسن العجيمي الشيخ	٥٠
حسن العدلي السفير لمملكة ماليزيا بمصر والسودان	٤٨
أبو الحسن علي بن محمد بن سيف الدين الأمدى = سيف الدين	٢٨٠
الحسن بن علي
أبو الحسن أحمد بن فارس = ابن فارس
حسن فدعق السيد الشريف	٥٠
أبو الحسن الندوى = الندوى
حسين محمد مخلوف الشيخ	٢٨
حسين (القاضي حسين)	٢٦٠
أبو الحسين الداودي = الداودي	١٢٦
الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي = الكرابيسي	١٣٣
الحسين بن مسعود البغوي الفراء = البغوي	٤٧
الحصري	٣٧٩
الحفنى	٣٧٩
الحكم بن عيينة

الصفحة

٢٤	الحكيم الترمذى
٤٢٠	١٨٦	حكيم بن حزام
٣٧٩	حكيم بن نافع
٢٤	ابن حمزة الدمشقى
١٧٨	حماد بن سلمة
١٩	حمدى عبد المجيد السلفى
١٦٩	١٦٥	حميد
١٦	الحميدى
١٦	حميد الله الدكتور
٧٢	حنبل
٣٩	الحنفى
٩٢	حنيفة

« حرف الخاء »

٣٦	خالد بن عيسى البلوى
٢٥٢	خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الشامى
٤٦	ابن خالويه
الخانجى = محمد الخانجى										
الخدرى أبو سعيد = أبو سعيد										
١٣١	١٠٤	٩٠	٨٩	٨٣	٤٣	الخرشى
٤٠٧	٢٣٥	٧٢	٤٤	الخرقى أبو القاسم عمر بن عبد الله بن أحمد الخرقي
٢٦٢	٩٣	١٨	ابن خزيمة أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة
٤٧٧	٤٧٢	٤٣	الخصاف أبو بكر أحمد بن عمر الحنفى
٣٩	٢٨	الخضرى الشيخ محمد الخضر بك
٣٧٩	٢٤	الخطابى (الامام أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم)
١٤٥	٧٣	٦٨	أبو الخطاب الحنبلى
الخطيب البغدادى = البغدادى أبو بكر										
٢٤	ابن خطيب الدهشة الفيومى
ابن خطيب الرى = فخر الدين الرازى الامام المفسر الاصولى										
ابن الخطيب = محمد عبد اللطيف										
٢٢٨	٢٢٧	٢١٥	٢١٤	٢١٢	٢١١	٢١٠	٣٧	الخطيب الشربى
الخطيب = محمد عجاج الخطيب										
٣٣	ابن خلدون عبد الرحمن
٣٧٩	خلف بن حوشب
٣٦	ابن خلفون الاشبلى محمد بن اسماعيل
٣٤	ابن خلكان
٣٣	خليفة بن خياط شيخ البخارى
١٠٤	٤٣	خليل المالكى

الصفحة

خليل احمد الانصارى ٨٣ : ٢٤
 خوجه كمال الدين ٢٩
 الخولى = محمد عبد العزيز
 ابن خيران ابو على ٣٩٣ : ٣٩٠ ، ٣٨١ ، ٢٨٠ ، ٣١٥
 خير الدين الزركلى ٣٦
 ابو الخير السخاوى الحافظ = السخاوى
 ابو الخير العمرانى القاضى = العمرانى

« حرف الدال »

الدار قطنى ابو الحسن على بن عمر ١٢٩ : ١٢٨ ، ١٠٧ ، ٩٣ ، ١٩
 ٤٥٣ ، ١٧٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٣٨٢ ، ٤٠٢ ، ٤١٠ ، ٤٥٣
 ٤٦٨ ، ٤٦٧
 الدراكى ابو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز
 ٤٢٨ ، ٣٧٨ ، ٣١٨ ، ٣١٧ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ١٧٢
 الدرامى ابو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الحافظ ١٢٣ ، ١٨
 دافيد كابوفتيز ٢٩١ ، ٢٩٠
 الداھومى الملا عبد الله بن سعد الدين ٥٠
 ابو داود السجستانى ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٥٣ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٧
 ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٥ ، ١٠٣ ، ٩٧
 ٤٠٥ ، ٣٨٢ ، ٣٧٦ ، ٣٦٢ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٦ ، ١٨٠ ، ١٧٥ ، ١٦٥
 ٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ٤٦٨ ، ٤٥٣ ، ٤٣٠ ، ٤١٠

داود بن صالح التمار = التمار

ابو داود الطيالسى

الداودى ابو الحسين ٥٢
 الدبوسى ابو زيد عبيد الله بن عمر ١١
 دراز الشيخ محمد عبد الله ٤٦
 الدراوردى ١١٤
 ابو الدرداء رضى الله عنه ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٥
 دروزة = محمد عزت دروزة
 ابن دريد ٢٥٢
 الدستانى = الالبى
 ابن دقيق العيد تقى الدين ١٠١ ، ٩٦ ، ٢٠
 الدميرى ٤٧
 ابن ذهب ١٦

الدهشة = ابن خطيب الدهشه الفيومى

الدهلوى = عبد العزيز الشيخ المكى

الدهلوى = عبد الفنى

الدهلوى = محمد اسحاق المكى

الدهنى عمار = عمار

١٠٠

دومنيك سورديل
الدليمي الحافظ
الدينوري = ابن قتيبة
الديوبندي الشيخ الهندي ١٧

« حرف الذال »

الذهبي الحافظ شمس الدين ١٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٥
ابن أبي ذئب ٤٦٧

« حرف الراء »

الرازي = ابو حاتم الحافظ
الرازي = ابن أبي حاتم الحافظ
الرازي = الحافظ أبو زرعة
الرازي = الفخر الرازي
الراغب الأصفهاني ١٤
راغب الطباخ الشيخ ٢٠
أبو رافع ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٥
الرافعي عبد الكريم بن محمد ٢٢ ، ٤٢
١٣٣ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٨٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٥٩ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧
الربذي = موسى بن عبيدة
الرافعي مصطفى صادق ١٥ ، ٤٦٠
الربيع بن حبيب الأباضي ٢٢
الربيع بن سليمان ٣٩ ، ١٦٥ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٣٦٠
ابن الربيع الشيباني ٢٤ ، ٣٠
ربيعة الراي ربيعة بن أبي عبد الرحمن ١١٤ ، ٢٥٠
ابن رجب الحنبلي ٢٤
الرحمى ٥٠
ابن رسلان ١٢٤ ، ١٣٥
ابن رشد الامام ابو الوليد محمد بن أحمد القرطبي الاندلسي ٢٢ ، ٤٣
٢٢ ، ٤٣ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٣١٩
٣٢٩

وتسيد رضا صاحب النار ١٣ ، ٢٩ ، ٤٨
الرفعي الشريف ١٤
ابن الرفعة أحمد بن محمد ٤١ ، ١٤٠ ، ٢٣٣
الرملي شمس الدين ١٤٠ ، ١٣٦ ، ١٣١ ، ٥٠ ، ٤٠
١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٨٧ ، ٢١٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣
الريزاني أبو العباس اسماعيل بن أحمد بن محمد صاحب بحر المذهب
١٨٦ ، ١٥٧ ، ١٣٥ ، ٤١

صفحة

١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٨٩ ٨٨
 ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١١٩ ١١٤ ١٠٦
 ١٤٩ ١٤٨ ١٤٣ ١٤٢ ١٤١ ١٣٨ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢ ١٣١
 ١٦٩ ١٦٧ ١٦٥ ١٦٢ ١٦١ ١٥٩ ١٥٧ ١٥٦ ١٥٥ ١٥٤
 ١٨٥ ١٨٤ ١٨٣ ١٨٢ ١٨١ ١٧٧ ١٧٦ ١٧٣ ١٧٢ ١٧١
 ٢١٣ ٢١٢ ٢٠٩ ٢٠٨ ١٩٨ ١٩٧ ١٩٦ ١٩٤ ١٩٣ ١٩٢
 ٢٣٠ ٢٢٩ ٢٢٦ ٢٢٤ ٢٢٣ ٢٢٢ ٢٢١ ٢١٧ ٢١٥ ٢١٤
 ٢٥٧ ٢٥٦ ٢٤٧ ٢٤٤ ٢٤٣ ٢٤٢ ٢٣٨ ٢٣٥ ٢٣٣ ٢٣١
 ٢٠٦ ٢٠٥ ٢٠٠ ٢٩٩ ٢٨٣ ٢٧٩ ٢٧٥ ٢٧٤ ٢٦٦ ٢٦٤
 ٣٣٢ ٣١٩ ٣١٨ ٣١٧ ٣١٥ ٣١٤ ٣١٣ ٣١٢ ٣١١ ٣٠٨
 ٣٥٩ ٣٥٧ ٣٥١ ٣٤٨ ٣٤٧ ٣٤٤ ٣٤٣ ٣٤٢ ٣٣٧ ٣٣٣
 ٣٨٦ ٣٨٣ ٣٧٧ ٣٧٣ ٣٧١ ٣٦٩ ٣٦٨ ٣٦٣ ٣٦٢ ٣٦١
 ٤١٥ ٤١٤ ٤١١ ٤٠٧ ٤٠٥ ٤٠٤ ٣٩٨ ٣٩٣ ٣٩٢ ٣٨٨
 ٤٤٧ ٤٤٣ ٤٤٠ ٤٣٤ ٤٢٩ ٤٢٥ ٤٢٤ ٤٢٣ ٤٢١ ٤١٧
 ٤٦٦ ٤٦٥ ٤٦٣ ٤٦٠ ٤٥٩ ٤٥٤ ٤٥٣ ٤٥١ ٤٤٨

الشبراملى
 ابن شبرته
 ابو الشحم اليهودى
 الشدياق = احمد فارس
 الشريبنى الخطيب = الخطيب الشريبنى
 شرف الدين = عبد الصمد الشيخ
 الشروانى
 شريح القاضى
 شريك بن عبد الله القاضى
 الشعبى عامر بن شراحيل
 الشعرانى
 شعيب الارناؤوط
 شمس الحق العظيم آبادى
 شمس الدين الذهبى الحافظ = الذهبى
 شمس الدين الزرعى ابن قيم الجوزية = ابن القيم
 شمس الدين الرملى = الرملى
 الشنقيطى حبيب الله بن مايابى الجكنى
 الشناوى احمد بن على
 ابن شهاب
 شهاب الدين الزنجانى ابو المناقب = الزنجانى
 شهاب الدين عبد الحليم ابن تيمية = ابن تيمية
 الشنقيطى محمد الامين الجكنى

صفحة

شهاب الدين القرافي المالكي = القرافي
 أبو شهية محمد محمد الدكتور ٢٨
 الشنقيطي عبد الله بن ابراهيم العلوي ٣٧
 الشوكاني علي بن محمد شيخ الاسلام قاضي صنعاء ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٦
 ٣٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦
 ٢٦١ ، ٣٦٢ ، ٤٦٧

شوكت التوني = محمد
 ابن أبي شيبه أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه الحافظ ١٩
 ٥٩ ، ٩٢ ، ١٢٣ ، ١٨٨ ، ٣٦٨ ، ٤٠٢ ، ٤٥٣

الشيرازي الشيخ أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي
 مصنف المذهب هذا : ... ١ ، ٢ ، ٤ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥١ ، ١٦١
 ١٧٣ ، ١٨٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٦٠ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٣٢
 ٣٤٩ ، ٣٥٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠
 ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٤٩ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠
 ٤٦٢

أبو الشهداء الحسين السبط رضي الله عنه ٣٢

« حرف الصاد »

صالح الفلاني = الفلاني
 أبو صالح ٣٦١
 صالح بن كيسان ١٩٠
 الصالحى الدكتور ٣٨
 الصالحى الدمشقي ٣٨ ، ٢٩
 الصاوي المالكي ٣٧ ، ١٣
 ابن الصباغ أبو نصر ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٤٩ ، ٢٢٧ ، ٦٦ ، ٥٧ ، ٤١ ...
 ٢٦٥ ، ٣١٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦
 ٣٥٧ ، ٣٧١ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٤
 ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٣٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩
 ٤٦١ ، ٤٦٣

صباحي الصالحى الدكتور ٢٨
 صديق حسن خان ٤٥ ، ٣٧ ، ٢٤ ، ١٤ ، ١٣
 الصفتي ٤٣
 صلاح الدين الصفدى ٢٤
 ابن الصلاح الامام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى ... ٦ ، ٢٧
 الصنعاني الشيخ الأمير ٢٣ ، ٢٧
 الصيمري ٢٦٠ ، ٢٢٤ ، ٤٠٨

« حرف الصاد »

صفحة

ضياء الدين الموصلى الحنفى الحافظ ٣٠
الضحاك ٣٧٩ ، ٣٠٠ ، ١٧٩

« حرف الطاء »

طاش كبرى زاده ٣٦
ابو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم ٤٦
طاهر الزاوى الشيخ المفتى ٤٦
طاهر عبد الله الطبرى ٤٢
ابو طاهر محمد بن ابراهيم الكوراني المدنى ٥١
ابن طاهر المقدسى الامام محمد ٣٤ ، ٣١
طاوس بن كيسان ٩٤ ، ٦٨
أطاوسى نور الدين أبو الفتوح أحمد بن عبد الله ٥٠
ابن طاوس ٩٤
الطبرانى أبو القاسم بن أحمد ١٣٧ ، ١٣٠ ، ١٢٢ ، ٥٤ ، ١٩
٤٦٤ ، ٤٢٠ ، ٤١٠ ، ٣٧٩ ، ٣٦٨ ، ٣٥٠ ، ٢٨٠ ، ٢١٩ ، ٢١٠
الطبرى أبو جعفر محمد بن جرير ٢٦٦ ، ٣٣ ، ١٢
الطبرى طاهر عبد الله = طاهر
الطبرى القاضي أبو الطيب ١٨٤ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٠٨ ، ٧١ ، ٦٤ ، ٥٧
٣٥٥ ، ٣٥١ ، ٣١٢ ، ٣٠٦ ، ٢٦٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٠ ، ٢٣٩ ، ١٩٣
الطحاوى الامام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ٤٣ ، ٢٥ ، ١٩
٤٦٧ ، ٤٠٦
الطحاوى عبد العليم ٤٦
الطحاوى الدكتور ٤٧
الطرطوشى ٤٣
ابن الطلاع ٣١٠ ، ٢٣
أبو طلحة رضى الله عنه ٣٨١
طلقت فوج بكيت ٢٦
الطناحى = محمود الطناحى
طنطاوى جوهرى الشيخ ١٥
طه الزينى الشيخ ١٥
الطيبالسى أبو داود صاحب المسند ٤٦٧ ، ٥٢٠ ، ١٧٨
الطيبالسى سليمان بن داود ١٩
أبو طيبة ٥٥
الطبيبى ١٢٦

« حرف الظاء »

صفحة

ظافر عبد الله بن محمد البشير ٣١
ظفر أحمد العثماني الشيخ التهانوي الهندي ٢٧

« حرف العين »

ابن عابدين ٥١ ، ٤٢
عادل تويهض ٣٦
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ٤٥٣ ، ٢٥٦ ، ١٦٥ ، ٢٥
عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء ٣٥
عبادة بن الصامت رضي الله عنه ٣٦٨ ، ٥٣
أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي = القرافي
أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب = ابن قنفذ القسطنطيني
أبو العباس أحمد أبي طالب الحجار = الحجار
أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني
الدمشقي = ابن تيمية
عباس حسن الدكتور ٤٧
أبو العباس الروياني = الروياني
أبو العباس زين الدين بن نجيم = زين الدين بن نجيم
أبو العباس بن سريج = ابن سريج
عباس محمود العقاد ٤٥ ، ٣٢ ، ٢٩
ابن أم عبد = عبد الله بن مسعود
أم عبد بنت عبدون بن سواء بن هذيل أم عبد الله ٥٥ ، ٥٤
عبد الأعلى ٥٩
عبد الله بن أسعد الدين الداهوري الملا ٥٠
عبد الله بن إبراهيم العلوي = الشنقيطي
عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه ١٩٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٥
أبو عبد الله بن البيهق = الحاكم
ابن عبد الله أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ٥٥
أبو عبد الله أحمد بن حنبل = أحمد بن حنبل
عبد الله بن الحارث ٥٩
عبد الله دراز الشيخ ٣٩
عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ٢٦٣
عبد الله بن زيد آل محمود ٢٦٩ ، ٢٦٧ ، ٤٤
عبد الله بن سلام رضي الله عنه ٢٧٠ ، ٢١٩ ، ٢١٨
عبد الله بن عمر رضي الله عنه ٧٢ ، ٧١ ، ٥٩ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٥٣
١٨٦ ، ١٨٣ ، ١٧٥ ، ١١٥ ، ١١٣ ، ١٠٨ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٥ ، ٩٠ ، ٨٧
١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٣٥٩
٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٠

صحب

عبد الله بن شداد رضي الله عنه ١٩٠ ، ١٧٨ ، ١٧٥
عبد الله الصديق القماري الشيخ ٢٠
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ١٢ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ١٢٠
١٣٧ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٠ ، ٩٤ ، ٩١ ، ٧١
١٨٨ ، ١٨٦ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٧٨ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣
٢٥٠ ، ٢٧٠ ، ٢٦١ ، ٢٥٦ ، ٢٥١ ، ٢٣٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ١٩٥ ، ١٩٠
٣٧٩ ، ٣٦٨ ، ٣٥٤

عبد الله بن عمر البضاوي الشافعي = البضاوي
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ٥٥ ، ١٩٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٩
ابو عبد الله فخر الدين الرازي = الفخر الرازي
عبد الله بن المبارك المروزي ١٦ ، ٢٢
ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسلم الدنيوري = ابن قتيبة
ابو عبد الله محمد بن يحيى الخذاء = الخذاء
عبد الله بن محمد البشير ظافر = ظافر
ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردبه الجعفي
= البخاري

ابو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي = القرطبي
عبد الله بن مسعود الهذلي رضي الله عنه ٥٤ ، ٥٥
عبد الله الهاشم يماني المدني ١٩
عبيد الله بن موسى الحنفي ١٢
ابن عبد البر ابو عمر يوسف ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣١
٢٨٢ ، ٣٦١ ، ١٢٦ ، ١٠٢ ، ٨٨

عبد الجبار القاضي المعتزلي ٧
عبد الجليل عيسى الشيخ ١٥٠
عبد الحفيظ مولاى السلطان سلطان المغرب المحدث ٢١ ، ٢٧
عبد الحق ٤١
عبد الحميد بن باديس الجزائري ١٣
عبد الحميد متولى الدكتور ٤٥
عبد الحى اللكنوى ابو الحسنات محمد بن عبد الحى ٢٥ ، ٢٧
ابن عبد ربه ٤٥
عبد الرزاق بن همام الصنعاني الحافظ صاحب المصنف
عبد الرحمن بن أبزي = ابن أبزي

٤١٠ ، ٤٠٢ ، ٣٦٨ ، ١٨٨ ، ٥٩
عبد الرحمن الشرقاوي ٢٩
عبد الرحمن بن شعيب النسائي الحافظ = النسائي
عبد الرحمن الجزيري = الجزيري
عبد الرحمن بن كعب بن مالك ٩٠ ، ٤٠٩
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس ١٢٩ ، ١٣٠
عبد الرحمن بن القاسم ١٤٢
عبد الرحمن الكزبري الشيخ = الكزبري

٥٠	علم الدين البلقيني
٥١	علوى بن عباس المالكي السيد الشريف
١٨٦	أبو علي الفارقي
١٣١	٢٨	علي خسرو منلا
									علي بن أحمد الكزيري = الكزيري
٣٥	٢٦	٢٥	علي البجاوي
٣٨	علي خسرو منلا
									أبو علي بن خيران = ابن خيران
١٧٨	علي بن زيد
٤٢٩	٤١١	٣٨٢	٢٧٠	٢٦	علي بن أبي طالب رضي الله عنه
٣٦٩	٣٦٨	٣٦٢	٣٥٨	٣٥٢	٣٤٩	٣٣١	٣٠٦	٢٢٥	أبو علي الطبري
٣٢	علي الطنطاوي الشيخ
٤٦٥	٥٥	١٦	علي بن عبد الله المدني
٥٠	علي بن عبد البر الوثاني
٤٣	علي العدوي الشيخ
									أبو علي محمد بن حزم الأندلسي = ابن حزم
									علي بن محمد بن الحسين = البزدوي
									علي بن محمد الشوكاني = الشوكاني
٥٠	علي بن محمد عيد روس الشريف
									علي بن محمد فخر الاسلام = البزدوي
٢٠	علي بن محمد الهندي
٥٥	أبو علي معاذ
١٧٨	علي مسكين منلا
٢٦	علي نويهض
									أبو علي بن أبي هريرة = ابن أبي هريرة
٢٥٥	٤٨	علي يونس الدكتور
٤٢٤	أبو علي صاحب الافصح
١٣	عماد الدين بن كثير الامام الحافظ
٤٧	ابن العماد الحنبلي
١٣	العمادي أبو السعود محمد
٥٩	عمار الدهني
٥٥	٥٤	عمار بن ياسر رضي الله عنه
١٠٧	٥٤	عمران بن حصين
١٥٨	٤٠	الممراني القاضي أبو الخير يحيى
٤١١	٣٩٧	٣٩١	٣٨٩	٣٤٧	٣٣٦	٣٠٠	٢٦٤	٢٤٢	٢٣٩
									٤٨٤
									٤٥٧
									٤٤٩
									٤٤٧
									٤٤٠
									٤٢٧
									٤٢٥
									٤١٤
									أبو عمر بن الحاجب المالكي = ابن الحاجب

صفحة

عمر بن الخطاب رضى الله عنه ... ١١٣ ، ٦٣ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٣٢ ...
 ٢٨٠ ، ٢٣٧ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٧٥ ، ١٥٩ ، ١٢٥ ، ١٢٢ ، ١١٨ ، ١١٤
 ٤٠٥ ، ٣٨٣ ، ٣٧٩ ، ٣٤٣

عمر السيد الشريف صاحب الاسناد ... ٥٠ ...
 عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين رضى الله عنه ... ٤٠٤ ، ١١٣ ...
 عمر بن يحيى المازنى ... ٣٦٨ ...
 أبو عمر يوسف بن عبد البر = ابن عبد البر

عمرو بن حريث ... ٥٤ ...
 عمرو بن خلدة الزرقى قاضى المدينة ... ٤٦٨ ، ٤٢٩ ...
 عمرو بن أبى سلمة ... ٤٦٥ ...
 عمرو بن الشريد بن عمرو ... ٤٠٥ ...
 عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ... ١٨٦ ...
 ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦١

عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار ... ٤٦٧ ...
 عمرة أم أبى الرجال محمد بن عبد الرحمن ... ١٦٩ ، ١٦٥ ...
 أبو الميسر ... ١٢٩ ...
 العنبري محمد بن الحسن ... ٤١١ ، ٣٧٦ ، ٣٢٥ ...
 أبو عوانة الواضاح بن عبد الله اليشكرى ... ٩٦ ، ٢١ ، ١٨ ...
 مون الدكتور ... ٣٢ ...

عون بن عبد الله بن عتبة
 عياض بن موسى اليحصبى القاضى المالكى الاندلسى ... ٢٣ ، ١٨ ...
 ٤٣٠ ، ٣٣٦ ، ١٢٨ ، ١٠٤ ، ٢٨ ، ٢٦

عيد روس بن السيد عمر بن السيد عيد روس الحبشى فى اسناتوا ٥٠ : ٥١
 عيد روس بن عبد الرحمن بن محمد الحبشى ... ٥١ ، ٥٠ ...
 عيسى عبده الدكتور ... ٤٧ ...
 عيسى منون الشيخ ... ٤٧ ...
 عيسوى أحمد عيسوى الشيخ ... ٤٣ ...
 العينى محمد بن أحمد الامام ... ١٧ ...

« حروف الفين »

أبو غدة الشيخ عبد الفتاح = عبد الفتاح
 الغزالى الامام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسى ... ٣٧٠ ، ٨ ...
 ١٣٥ ، ١٢٥ ، ٨١ ، ٧٥ ، ٤١ ، ٤٠
 الغزى العامرى نجم الدين محمد بن محمد الدمشقى ... ٥١ ، ٥٠ ، ٣٦ ...
 غضنفر النقشبندى السيد ... ٥١ ...
 غيلان بن سلمة الثقفى ... ٢٧١ ...

((حرف الفاء))

١٠٧٦	{٧}	ابن فارس أبو الحسن أحمد
١٥٠	...	فاروق علي منصور
٣١	...	الفتنى الإمام محمد بن طاهر الفتى الهندى المحدث
٤٠	...	أبو الفتوح مسعود العجلي أمير شاه
٢٩	...	الفخر الرازى أبو عبد الله فخر الدين الرازى ابن خطيب الرى
...	...	أبو الفدا الحافظ ابن كثير = ابن كثير
٥٠	...	ابن فدق = حسن الشريف المكى
...	...	القراء شيخ الاسلام الحسين بن مسعود البغوى = البغوى
٥٢٠	٥١	الفربرى الامام الحافظ محمد بن يوسف بن مطر راوى الصحيح
٤٥	...	أبو الفرج الأصفهاني
٣٧٩	...	فرج بن فضاله
٤٣٠	٣٤	ابن فرحون المالكى
٥١	...	الفرغانى محمد بن شاذبخت
٣٤	...	فريد الرفاعى الدكتور
...	...	أبو الفضل الحافظ شهاب الدين احمد بن حجر المسقلانى = ابن حجر
١٣٠	...	الفضيل بن عياض
٥١	...	الفلانى صالح
٢٩	...	الفلالى الموريتانى محمد عبد الدايم
٥١	...	الفلانى المعمر محمد بن محمد محمد بن سنه
٢٣	...	فنسك المستشرق
٤٢	...	الفورانى أبو القاسم
٤٦٠	١٤	فيروز آبادي الامام
٢٧١	...	فيروز الديلمى
٤٦	...	القبومى صاحب الصباح
٣٤	...	القبومى ابن خطيب الدهشة

« حرف القاف »

١٥٤	٦٨٠	٦٤٠	ابن قاسم الشافعي
٤٢	أبو القاسم البيهقي الحنفي
									أبو القاسم جاز الله محمود بن عمر الزمخشري = الزمخشري
١٦	أبو القاسم زين العابدين الشيخ
									أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني = الطبراني
									أبو القاسم الفوراني = الفوراني
٢٧٥	٦	٤٠	ابن قاسم العبادي
١٩٧	٦	١٢٩	القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود
٣٦	قاسم بن قطلوبغا
١١٥	٦	١١٤	٦	١١٣	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق

صفحة

٢٧	١٥	القاسمى الشيخ جمالدين
٣٤	ابن القاصى أبو العباس
٤٢	القاضى حسين
٤٠	قاضى شهبة بن الدين الاسدى
٤٠٧	٤٠٦	قبصة بن المخارق الهلالى رضى الله عنه
١٧٤	١٢٦	قتادة بن دعامة السدوسى
١٦	١٤	ابن قتيبة أبو عبد الله محمد بن مسلم الدينورى
٨٧	٤٦	٤٥	٣٢	١٩	ابن قدامة المقدسى موفق الدين
٣٩	٢٦	٢٢	٤٤
٤٣٧	٤٣٠	٣٩٩	٣٤٥	٣٠٦	٢٤١	٢٣٥	٢١٣	٦٣
٢٤	٣٣	القدسى حاتم
٤٢	القدورى
٣٨	القرافى الامام أبو العباس أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن
...	القرشى = محبى الدين القرشى
١٧٩	١٧٦	١٢	القرطبى الامام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى
٤٧	القزوينى
١١٥	ابن القصار
...	ابن قطلوبغا قاسم = قاسم
٥٠	قطب الدين محمد بن أحمد النهروالى
٣٢٣	القفال
١٤١	قلاوون
٢١٨	القلمى
٤٥	القلقشندى
٣٦	ابن قنفذ القسطنطينى أبو العباس أحمد بن حسن بن على بن الخطيب
...	القوصيانى = الامرسترى
١٤	القيروانى أبو زيد
٣١	ابن القيرانى
١١٠	١٠١	٧٣	٦٨	٤٤	٣٩	ابن قيم الجوزية شمس الدين الزرعى
٢٦٤	٢٥٧	١٦١	١٥٤	١٣٤	١٢٩	١٢١	١١٧	١١٢	١١١	...

« حرف الكاف »

...	كاتب الواقدى = ابن سعد
٥١	الكازرونى تاج الدين عبد الرحمن بن أحمد
٦٨	٤٢	الكاسانى علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفى الامام
٣٢	٢٥	٢٤	٢١	الكاندهلوى الشيخ محمد زكريا العالم الهندى
...	كبرى زاده = طاش
٤٥٢	كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
٣٣	٣٠	٢٧	١٥	١٣	ابن كثير الحافظ عماد الدين أبو الفدا
١٢٣	كثير بن مرة

صفحة

النهر والى الشيخ قطب الدين محمد بن أحمد ٥٠
 نور الدين الحافظ على بن أبي بكر الهيثمي = الهيثمي
 نور الدين أبو الفتوح أحمد بن عبد الله الطاووسي ٥٠
 النووى محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن
 حسين بن محمد بن جمعة النووى الجولاني ٤٠٢٠١
 ٧٥ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٥
 ٨١ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦
 ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩
 ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٩
 النويرى ٤٥
 نويهض الاستاذ على نويهض ٢٦
 النسابوى = ابن المنذر

« حرف الهاء »

الهادى ٩٦
 هدلى اللورد ٢٩
 الهراس الكيا الطبرى ١٦
 الهروى أبو سعيد ١٣٣
 الهروى الامام ٢٥
 أبو هريرة رضى الله عنه عبد الرحمن بن صخر ٢١ ، ١٦
 ٣٦ ، ٥٤ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨
 ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠
 ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٤١٠ ، ٤١١
 ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨
 ابن أبى هريرة أبو على ابن أبى هريرة ٢٣٧ ، ٢٢٥
 ٢٤٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٨ ، ٣٩١ ، ٤٠٠
 هشام بن عروة ١٠٧
 ابن هشام ٢٨
 هشيم ١٤٢
 ابن الهمام الكمال محمد بن عبد الواحد الحنفى ٨٤ ، ٤٢ ، ٣٨٠ ، ١٢
 الهيثمي (بالثناء المثناة) ابن حجر المكي ٤٥ ، ٤١ ، ٤٠
 الهيثم بن رافع ١٢٢
 الهيثمى (بالثناء المثناة) الحافظ نور الدين ٢١٩ ، ١٩

« حرف الواو »

وابصة بن معبد ٢٨٠
 الواحدى ١٤

خامسا : الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢	دعاء مستجاب ، دعوة الامام النووي في مقدمته ان يتم الله على احسن الوجوه واكملها واتمها واعجلها، وانفعها في الآخرة والدنيا واكثرها انتفاعا به وأعما فائدة للمسلمين	٥	جراة بعض الجهال على المجموع واصطناع جزء ثامن عشر جاء وصمة عار في جبين صاحبه
٣	توفي الامام النووي عند باب الربا	٦	السوق يموج بطبعة زائفة عشرون جزءا ومجلدة ومذهبه وهي طبعة مسمومة صنعها لصوص النشر والمتشردون وان كانوا اصحاب مطابع
٣	وتوفي الامام السبكي عند الرد بالغيث	٧	نبذة في اصول ونشأته وتدوينه
٣	متن المذهب حوى من المسائل اعوصها ومن المشكلات اعتمها	٨	اما المدرسة الأخرى فتمتاز بتقرير القواعد الاصولية
٣	بلغت الكتب المصنفة على المذهب خمسة وعشرين كتابا	٩	وقال الحنفية ان السبب لوجوب الصلاة هو الجزء الذي يتصل به الأداء
٣	الامام النووي من الجولان قصته بليدته نوى	٩	واعتماد الجمهور فيما ذهبوا اليه على الدليل الشرعى
٤	طريقة النووي في الشرح مبتكرة	١٠	وينبنى على هذا الاصل ان المكلف متى صادفه جزء من الوقت خلا من موانع التكليف استقر الواجب
٤	يتناول الفصل تاما فلا يقطعه	١٠	ووجدوا كذلك ان المكلف اذا لم يؤد صلاة العصر حتى دخل الوقت الناقص كانت صلاته صحيحة مع مع الكراهة
٥	ما خلفه النووي من الكتب والمصنفات يضيق المقام عن ذكرها	١١	(والثاني) ان الحنفية قرروا في اصولهم ان المشترك لا يعم والمشارك هو اللفظ الذي وضع لمعنى تم وضع لغيره واحدا او
٥	رؤياى الامام النووي يقلدنى سبعة خباتها اشبه بمجلدات الكتب على ندره ما أرى من رؤى		
٥	وكان الكتاب على نقصانه الخطير مرجعا لكل من كتب فيما تعرض له .		
٥	اعتقالي وحسبى في عهد عبد الناصر		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١	أكثر كلفظ العين للذهب والعين الباصرة والجاسوس وقد اتينا على أسما كتب أصحاب الطريقة الأولى ونأتي على أصحاب الطريقة الثانية	٣٩	ومن كتب المذهب الأم للشافعي برواية الربيع بن سليمان المرادي
١٢	ثم جاءت طائفة أخرى من الفريقين فجمعت بين الطريقتين في مصنفات تحصل القائلتين وتجمع الحسنين	٤٢	ومن كتب أبي حنيفة رضي الله عنه وأصحابه
١٢	ذكر مراجعنا في التحقيق والتكملة وتبلغ أكثر من ستمائة كتاب وهي الكتب التي وعنها الذاكرة والألفان مراجعنا تزيد على الألف	٤٣	ومن كتب الإمام مالك رضي الله عنه وأصحابه
١٢	أما بالنسبة لما هو أجل وأشرف وما يعد قبلة المجهدين والمفتين والموقعين عن رب العالمين فهو كتاب الله العزيز	٤٤	ومن كتب مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه
١٢	نسوق مراجعنا إليه وأفدنا منه تعليماً أو تقويماً	٤٥	ومن الكتب الجامعة بين الفكر والدموة والفقه والوعظ والإرشاد
١٢	واليك هي وبيان كتب التفسير وعلوم القرآن وقرآته	٤٥	ومن كتب الطب التي استعنا بها في بعض الأحكام كالنسب هل يثبت بتحليل الدم ؟ وطرق الألبان الجنائي
١٦	ثم يلي هذه الدراسات في الشرف ما يتعلق بسنة المصطفى ﷺ واليك بيانها ويدخل فيها كتب المصطلح والسيرة وتاريخ الرواة	٥٠	ومن كتب الأدب دواوين الشعر الجاهلي ودواوين الشعراء المخضرمين والإسلاميين
٣٠	ومن كتب نقد الحديث ونقض الموضوع والمثروك	٥٠	أسنادي إلى مؤلفات الإمام النووي
٣١	ومن كتب تراجم الصحابة والتابعين ورواة السنة وحملة الآثار	٥٠	أسنادي إلى الإمام البخاري أسناد المعمرين
٣٧	ومن كتب أصول الفقه عدا ما ذكرناه آنفاً في أول المقدمة	٥٢	وهذا أعلى وأخبر سند يوجد إلى الصحيح مسلسلاً بالسماع والأخذ الشافعي وعظمة الرجال
		٥٢	وقد اكتفيت بهذا عن ذكر باقي أسانيد الكتب السنة وموطأ مالك ومسنند أحمد
		٥٢	وقد آن لنا أن نشرع في المقصود فنقول باب بيع المراوحة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٣	من اشترى سلعة جاز أن يبيعها برأس المال وباقل منه وبأكثر منه	٥٥	وكتب عمر إلى أهل الكوفة : بعث اليكم عمارة امرا وعبد الله بن مسعود معلما ووزيرا وهما من النجباء من أصحاب رسول الله ﷺ ومن أهل بدر ، فاقتدوا بهما
٥٣	ويجوز أن يبيعها مربحة وهو أن يبين رأس المال وقدر الربح	٥٥	وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي
٥٣	ويجوز أن يبيعها مواضعة بأن يقول : رأس مالها مائة وقد بعثك برأس مالها ووضع درهم من كل عشرة لأنه ثمن معلوم فجاز البيع به	٥٥	وكان إذا هدات العيون يسمع له دوى كدوى النمل
٥٣	وأثر ابن مسعود أخرجه ابن حزم عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن مسعود هو سادس من أسلم	٥٥	عاده عثمان في مرضه فقال ما تشتهي ؟ قال اشتكى ذنوبي قال : وما تشتهي قال : اشتهى رحمة ربي
٥٤	وكان من سادات الصحابة علما وعملا وخلقا	٥٥	قال : الا آمرلك بطبيب ؟ قال : الطبيب امرضني
٥٤	قلنا لحذيفة : اخبرنا برجل قريب السميت والهدى من رسول الله ﷺ ناخذ عنه فقال : ما نعلم احدا اقرب سميتا ولا هديا برسول الله ﷺ من ابن أم عبد	٥٥	قال الا آمرلك بغطاء ؟ قال : لا حاجة لي فيه ، قال : يكون لبناتك
٥٤	ولقد علم المحفوظون من اصحاب رسول الله ﷺ أن ابن أم عبد اقربهم إلى الله وسيلة	٥٦	اتخشى على بناتي الفقر ؟ اني امرتهن أن يقرأن في كل ليلة سورة الواقعة والمراوحة في اللغة رابح من الربح وهو الزيادة واصطلاحا بيع السلعة بشئها التي قامت به من ربح بشرائط في الأحكام ومذاهب العلماء
٥٥	انفلاق القمر وقوله ﷺ : اشهدوا	٥٦	(اما الأحكام) قال النووي في الروضة لبيع المراوحة عبارات اكثرها دورانا على الألسنة ثلاث :
٥٥	قراءة مسعود القرآن من سورة النساء على النبي ﷺ حتى ذرفت عيناه :	٥٦	(احداهن) بعث بما اشترت او بما بدلت من الثمن وبيع كذا
٥٥	وقال : حيك قول النبي ﷺ : « خذوا القرآن من أربعة من عبد الله وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ وأبي بن كعب »	٥٦	(الثانية) بعث بما قام على وبيع كذا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٦	ويختلف حكم العبارتين فيما يدخل تحتهما وفيما يجب الإخبار عنه	٥٦	فان قال : بعت بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن
٥٦	وان قال : بعت بما قام على ، دخل فيه أجره الكيال والوزان وأجره النقل والحارس والقصار والرفاء الصباغ وسائر المؤن التي تلزم الاسترباح والحق بها كراء المكان الذي فيه المتاع	٥٦	(قلت) ولا يدخل في الثمن الفوائد المستوفاة كتشجيع السيارة وملئها بالوقود ، وزيادة هواء اطارها
٥٦	لكن النفقات الزائدة على المعتاد كرسوم الرخصة ، وتركيب الأرقام المعدنية على السيارة ، وعقد التأمين القائم على الأذعان فهذه كلها تضاف الى الثمن	٥٦	فان كان العمل منه أو تبرع به له غيره فانه لا يدخل في الثمن فان اراد استدراك ذلك فطريقه ان يقول : اشتريت أو قام على بكذا أو عملت فيه ما أجرته كذا وقد بعته بهما وربح كذا
٥٦	(العبارة الثالثة) بعته برأس المال وربح كذا ، فالصحيح انه كقوله : بما اشتريت	٥٧	وقال القاضي أبو الطيب : هو كقوله : بما قيام على
٥٧	وقول الماوردي : واما بيع المرابحة وهو ان يقول : أبيعك هذا الثوب مرابحة على ان الشراء مائة درهم وأربح في كل عشرة واحدا فهذا بيع لا يكره	٥٧	حكى عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنهما كرهما ذلك مع جوازه
٥٧	وحكى عن اسحاق بن راهويه انه أبطله ومنع من جوازه	٥٧	دليل اسحاق ان الثمن مجهول والكذب غير مأمون والدليل على جوازه قول تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا)
٥٧	فاذا ثبت ان عقد المرابحة جائز فلا بد من الإخبار بالثمن مع نفس العقد بعد تحري الصدق فيه	٥٧	فاذا قال : بعته بالثمن الذي أبيع به وربح عشرة واحد لم يجز
٥٧	فرق بين ان يقول قام على بكذا وبين ان يقول اشتريته بكذا	٥٨	(فرع) اذا اشترى شيئين صفقة واحدة ثم اراد بيع احدهما مرابحة أو اشترى اثنان شيئا فتقاسماه واراد احدهما بيع نصيبه مرابحة بالثمن الذي اداه فيه فذلك يجوز بيعه بحصته من الثمن
٥٨	(فرع) فيما ذهب العلماء فيما تقدم		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٨	(الظاهرية) لايحل البيع على أن تربحنى للدينار درهما ولا على أن أربح معك فيه كذا وكذا درهما فان وقع فهو مفسوخ أبدا	٦٠	(الشرط الأول) أن يكون ذلك الثمن هو بعينه الذى بيعت به السلعة أولا
٥٩	اما اذا تباعا شيئا دون هذا الشرط لكن اخبره البائع انه اشترى هذه السلعة بكذا وأنه لا يربح معه فيها الا كذا وكذا فقد وقع البيع صحيحا ولو كذب	٦٠	(الشرط الثانى) أن يكون الربح معلوما كان يقول له : اشترت منك هذا الثوب بالشاة التى اشتريتها مع ربح عشرة قروش أو مع ربح كيلة من القمح
٥٩	وكذبة البائع لا عقد عليها كزناه اذا زنا أو شربه الخمر اذا شرب	٦٠	اما اذا كان الربح غير معين كان يقول اشترت هذا الثوب بالشاة المذكورة مع ربح خمسة فى المائة من ثمنه فإنه لا يصح
٥٩	ولن أجازه تطويل كثير فيمن ابتاع نسيئة وباع نقدا	٦١	(مذهب المالكية) يقولون : المراجعة بيع سلعة بثمن اشترانا به مع زيادة ربح معلوم للبائع والمشتري وهو خلاف الاولى
٥٩	وفيمن اشترى فى نفاق وباع فى كساد	٦١	قالوا : ثم ان بيع المراجعة على وجهين
٦٠	(مذهب الحنفية) قالوا : يصح البيع بالمراجعة أى بالثمن الأول مع ربح بشرطين	٦١	(الوجه الأول) أن يساومه السلعة على أن يعطيه ربعا على كل مائة عشرة مثلا أو أكثر
٦٠	(الأول) أن يكون المبيع عرضا فلا يصح بيع النقيدين مراجعة	٦١	ويشتمل هذا الوجه على صورتين
٦٠	(الثانى) أن يكون الثمن مثليا كالجنيه والريال والدولار والدينار والليرة وكذلك المكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة	٦١	(الصورة الاولى) أن يكون البائع قد اشترى السلعة بثمن معين ولم ينفق عليها شيئا زيادة على الثمن
٦٠	اما المعدودات المتفاوتة فانها ليست مثلية	٦١	(الصورة الثانية) أن يكون البائع قد أنفق على السلعة زيادة على ثمنها الذى اشترانا به وتشمل هذه ثلاثة أمور :
٦٠	فاذا كان الثمن غير مثلى بل كان قيميا أى يباع بالتقويم لا بالكيل ونحوه	٦١	(الأول) أن يكون ما أنفق عليه عينا ثابتة قائمة بالسلعة كما اذا اشترى ثوبا أبيض فصبغه
٦٠	فالحوان والثوب والعقار لا يصح البيع به مراجعة الا بشرطين		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦١	(الثاني) أن يكون ما انفق عليه غير قائم بالبيع ولا يختص به كأجرة خزنه في داره وحمله وحكم هذا	٦٣	يقول : رأس مالى فيه أو هو على بمائة بعتك بها وربح عشرة فهو جائز لاخلاف في صحته
٦١	لا يحسب من أصل الثمن (الثالث) أن يكون غير قائم بالبيع ولكنه يختص به فإنه لا يحسب ما انفق لا في الثمن ولا في الربح	٦٣	وان قال : ده يازده أو ده دوازده فقد كرهه أحمد (فرع) في مسألة ما اذا اشترى شيئين صفقة واحدة ثم أراد بيع أحدهما وقال أحمد : لها قسمان (أحدهما) أن يكون البيع من التقومات التي لا ينقسم الثمن عليها بالأجزاء كالتياب والحيوان والشجرة المثمرة وأشباه ذلك
٦٢	هذا كلام متأخرى المالكية أما كلام مالك في مدونته : أما كراء الحمولة فيحسب في أصل الثمن . وتحمل القسارة على الثمن والخطاطة والصبغ ويحمل عليها الربح كما يحمل عليها الثمن	٦٣	(القسم الثاني) أن يكون البيع من التماثلات التي ينقسم الثمن عليها بالأجزاء كالبز والشعير المتساوى (فصل) ولا يخير إلا بالثمن الذي لزم به البيع أن كان البيع عبدا فجنى فقدها بأرض الجنابة لم يصف ما فدها إلى الثمن وأن جنى عليه فأخذ الأرض ففيه وجهان (أحدهما) أن لا يحط من الثمن قدر الأرض (والثاني) أنه يحط لأنه عوض عن جزء تناوله البيع فحط من الثمن كأرض العيب
٦٢	(الوجه الثاني) من وجهى البيع بالمرا بحة أن يبيعه السلعة بربح معين على جملة الثمن كان يقول له : أبيعك هذه السلعة بثمنها مع ربح عشرة أو خمسة	٦٤	وان حدثت من المين فوائد في ملكه كالولد واللبن والثمرة لم يحط ذلك من الثمن لأن العقد لم يتناوله اذا أراد الاخبار بثمن السلعة فان كانت بحالها
٦٣	مع ربح عشرة أو خمسة (مذهب الحنابلة) قالوا : اذا كان الربح معلوما والثلث كذلك صح بيع المراهبة بثلث كراهة	٦٥	عوض عن جزء تناوله البيع فحط من الثمن كأرض العيب
٦٣	اذا قال : بعتك هذه الدار بما اشتريتها به وهو مائة جنيه مع ربح عشرة فإنه يصح	٦٥	وان حدثت من المين فوائد في ملكه كالولد واللبن والثمرة لم يحط ذلك من الثمن لأن العقد لم يتناوله اذا أراد الاخبار بثمن السلعة فان كانت بحالها
٦٣	أما اذا قال له : بعتك هذه الدار على أن أربح في كل عشرة من ثمنها جنيها ولم يبين الثمن فإنه يصح مع الكراهة	٦٥	عوض عن جزء تناوله البيع فحط من الثمن كأرض العيب
٦٣	قال ابن قدامة : المراهبة هو البيع برأس المال وربح معلوم وبشترط علمهما برأس المال	٦٥	عوض عن جزء تناوله البيع فحط من الثمن كأرض العيب

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٥	لم تتغير أخبر بضمنها وأن حظ البائع بعض الثلث عن المشتري أو اشتراه بعد لزوم العقد لم يجزئه ويخبر بالثلث الأول لا غير	٦٦	فصورة مسألة الكتاب في رجل باع ثوبا مرباحة ببيع واحد في كل عشرة ، وأخبر أن الثلث مائة درهم فأخذه المشتري بمائة وعشرة دراهم
٦٥	وإن كان ذلك في مدة الخيار لحق بالعقد وأخبر به في الثلث	٦٧	ثم إن البائع عاد فذكر أنه غلط في الثلث ، وأنه كان اشتراه بتسعين درهما فالباع صحيح وقد أبان البائع عن أمانته
٦٦	قال النووي : ينبغي أن يكون بيع المربحة مبنيا على الأمانة فعلى البائع الصدق في الإخبار عما اشتري به ، وعما قام به عليه أن باع بلفظ القيام	٦٧	(فائدة) يقسم الماوردي في الحاوي البيع الى ثلاثة أضرب
٦٦	(فرع) ينبغي أن يكون رأس المال أو ما قامت به السلعة معلوما عند التبايعين مربحة ، فإن جهله أحدهما لم يصح العقد على الأصح	٦٧	ضرب هو بيع المساومة (والثاني) وهو بيع المربحة وهو موضوع الباب
٦٦	(والثاني) مقابل الأصح : يصح لأن الثلث الثاني مبني على الأول ومعرفته سهلة	٦٧	(والثالث) وهو بيع المخاسرة
٦٦	(فرع) يكره أن يواطىء صاحبه فيبيعه بما اشتراه ثم يشتريه منه بأكثر ليخبر به في المربحة	٦٧	وأما بيع المخاسرة فصورته أن يقول : شراء هذا الثوب على مائة درهم وقد بعتك مخاسرة بنقصان العشرة واحد منها
٦٦	(فرع) لو اشتري سلعة ثم قبل لزوم العقد الحقا بالثلث زيادة أو نقصا وصححناه فالثلث ما استقر عليه العقد	٦٧	(فرع) فإذا اشتري ثوبا وعمل فيه عملا مثل أن يقصرها أو يرفوها أو يجملها أو يخطها
٦٦	وإن باع بلفظ : قام على ، لم يخبر إلا بالباقي	٦٧	(فرع) إذا تغير بنقص كنقصه بمرض أو جنابة عليه أو تلف بعضه أو بدلالة أو عيب
٦٦	فإن حظ الكل لم يجز بيعه مربحة بهذا اللفظ	٦٧	وإن أخذ أرش العيب أو الجنابة أخبر بذلك على وجهه وماذا يقول ؟ فيه وجهان :
٦٦	(فرع) فإذا تمهد ماذكرنا من مسائل الباب	٦٧	(أحدهما) لا يجوز أن يقول : رأس مالي كذا أو تقوم على بكذا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٧	(والثاني) يحط ما اخذه من الثمن ويقول : يقوم على بكذا لانه صادق فيما أخبر به	٧٠	ارشه عشرة دراهم لم يجر ان يخبر بالمائة (فائدة) اذا اشترى مديون مأذون بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر او بالعكس ، فانه يربح على عشرة
٦٧	(فرع) في مذاهب العلماء فيما تقدم : قلنا انه اذا باع شيئا وعمل فيه عملا كالتقصير أو الرفو أو الخياطة أخبر بالحال هذا مذهبا ومذهب الامام أحمد	٧١	(فائدة) لو اشترى ثوبين صفقه كلا بخمسة لايجوز بيع احدهما مربحة بخمسة بلا بيان
٦٨	وقالت المالكية : ان ما ينوب البائع على السلعة ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم يعد في اصل الثمن ويكون له حظ من الربح وقسم يعد في اصل الثمن ولا يكون له حظ من الربح وقسم لا يعد في اصل الثمن ولا يكون له حظ من الربح	٧١	(فصل) اذا قال : رأس المال مائة وقد بعته برأس المال وربح درهم في كل عشرة أو بربح ده يازده فالثمن مائة وعشرة
٦٨	وقال أبو حنيفة : بل يجعل على ثمن السلعة كل مانابه عليها	٧٢	واذا اشترى سلعة واراد بيعها فحط له بائعها من ثمنها بعد لزوم العقد أخبر بثمنها قبل أن يحط البائع منها
٦٨	وقال أبو ثور : لا تجوز المراجعة الا بالثمن الذي اشترى به السلعة فقط (فرع) في كلام الامام الكاساني الحنفى قال : ولو اشترى ثوبا بعشرة دراهم ورقمه اثنا عشر فباعه مربحة على الرقم (وجه قولهما) ان العقود المتقدمة لا عبرة بها لانها ذهبت وتلاشت بنفسها وحكمها	٧٢	وقال أبو الخطاب من الحنابلة يحط أرش العيب من الثمن ويخبر بالباقي وان اخذ الثمن المنفصل كالولد أو الثمرة المجتناة أو استخدام الأمة أو وطء الشيب أخبر برأس المال
٦٩	ولنا ما حكاه الماوردى بقوله : فلو اشترى ثوبا بمائة درهم فوجد به عيبا واخذ	٧٣	وقال اصحاب الراى في الفلة يأخذها : لا بأس ان يبيع مربحة وفي الولد والثمره لا يبيع مربحة حتى يبين
٦٨		٧٣	(فصل) اذا أخبر ان رأس المال مائة وباع على ربح درهم في كل عشرة ثم قال : اخطأت أو قامت البينة ان الثمن كان تسعين فالبيع صحيح

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٥	(فرع) اذا كذب بالنقصان فقال : كان الثمن أو رأس المال أو ما قامت به السلعة مائة وباع مرابحة ثم قال : غلطت انما هو مائة وعشرة	٧٦	للمشتري الحق في اسقاط الزائد
٧٥	فان صدقه المشتري فوجيهان :	٧٦	(فرع) في مذاهب العلماء قال علماء الحنفية :
٧٥	(احدهما) يصح البيع كما لو غلط بالزيادة	٧٦	اذا ظهر كذبه ببرهان أو اقرار أو تكول عن اليمين فان للمشتري الحق في اخذ المبيع بكل ثمنه
٧٥	(واصحها) لا يصح لتعذر امضائه	٧٧	واذا هلك المبيع أو استهلكه المشتري أو عيب عنده قبل رد سقط خياره ولزمه بكل الثمن
٧٥	قلت الاول اصح وبه قطع النووي والمحاملي والجرجاني وصاحب المذهب هنا والشاشي وخلائق	٧٧	وقالت المالكية : البائع في المرابحة ان لم يكن صادقا فهو اما ان يكون غاشا أو كاذبا أو مدلسا
٧٥	وان كذبه المشتري فله حالان	٧٧	واذا عرض على السلعة أمر يفوت ردها كنساء أو نقص أو نزل عليها السوق ففي حالة الغش يلزم المشتري بأقل الأمرين من الثمن والقيمة قبل قبضها
٧٥	(احدهما) ان لا يبين الغلط وجها محتملا فلا يقبل قوله ، ولو اقام بينة لم تسمع	٧٨	(فرع) في ايجاز ما مضى عن ابن رشد
٧٦	(الحال الثاني) ان يبين للغلط وجها محتملا بأن يقول : انما اشتراه وكيلى واخبرت ان الثمن مائة فبان خلافه	٧٨	(فصل) وان أخبر ان الثمن مائة وربحة عشرة ثم قال : اخطأت والثمن مائة وعشرة لم يقبل قوله
٧٦	أو ورد على منه كتاب فبان مزورا	٧٨	فان قال : احلفوا لي المشتري انه لا يعلم ان الثمن مائة وعشرة ففيه طريقان
٧٦	اذا ثبت هذا فاذا زعمه لبائع انه ذكر اقل من الثمن الذي اشترى به غلطا فانه لا يكون له حق في الزيادة التي ادعاها	٧٨	(احدهما) انه اذا قال : ابتعته بنفسى لم يحلف المشتري لأن اقراره بكذبه
٧٦	(فرع) اذا ظهر كذب البائع في المرابحة بأن أخبر انه اشتراها بمائة فظهر بالبرهان أو الاقرار انه اشتراه بأقل . فان	٧٩	(والثاني) انه يبنى على القولين في يمين المدعى مع تكول المدعى عليه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٩	صورة مسألة الكتاب في رجل باع ثوبا مربحة بربح في العشرة واحدا وأخبر أن الثمن مائة فأخذه المشتري بمائة وعشرة ثم عاد البائع فذكر أنه غلط في أخبار الشراء ، وأن الثمن مائة وعشرون	٨١	(ثالثها) لو اتهم بغير عوض لم يحز بيعه مربحة إلا أن يبين القيمة ويبيع بها مربحة
٧٩	(فرع) قال الشافعي : إذا باع الرجل سلعة مربحة ثم أقام البيعة أن ثمنها أكثر مما ذكره ، لا يسمع منه	٨١	(رابعها) اطلقوا على تصور المربحة فيما إذا قال : بعثك بما اشتريت وبيع كذا وبما قام على ولم يذكروا فيه خلافا
٧٩	وقال مالك في هذه المسألة : إذا فانت السلعة أن المتاع مخير بين أن يعطى فدية السلعة يوم قبضها أو أن يأخذها بالثمن الذي صح مسائل في المربحة	٨١	(قلت) هذا التأويل خلاف مقتضى كلامهم والفرق ظاهر
٨٠	(أولها) إذا اشترى سلعة بثمن مؤجل وأراد بيعها مربحة كان عليه في أخبار الشراء أن يذكر تأجيل الثمن	٨١	(خامسها) فيما يطلق من المبيع وهي سنة : (الأول) لفظ الأرض وفي معناها البقعة والساحة والعرصة
٨٠	ومذهب الشافعي جواز البيع ويخير المشتري بين الفسخ والامضاء	٨١	فان قال : بعثك هذه الأرض وكان فيها بناء وأشجار نظرت
٨٠	(ثانيها) قوله : بعثك بكذا يقتضى أن يكون الربح من جنس الثمن الأول	٨١	فان قال : دون ما فيها الشجر والبناء لم تدخل الأشجار والأبنية في البيع وان قال : بما فيها دخلت (والثاني) فيهما قولان (والثالث) القطع بعد الدخول فيهما
٨٠	ولكن يجوز جعل الربح غير جنس الأصل ولو قال : اشتريت بكذا دولارا وبعثك به وبيع ريال على كل عشرة	٨١	(سادسها) الزرع ضربان : الأول ما يؤخذ دفعة واحدة كالحنطة والشعير فلا يدخل في مطلق البيع ويصح بيع الأرض المزروعة على المذهب
٨٠	فالربح يكون من لقد البلد إلا إذا راج السريال رواج نقد البلد واشتد الطلب له	٨١	وهل يحكم بمصير الأرض في يد المشتري ودخولها في ضمانه إذا خلا البائع بينه وبينها ؟ جرت عادة الناس في بلادنا أنهم يتواهبون في المناسبات ويكون مرادا أن تعاد البع

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٨٢	(فرع) اذا كان في الأرض جزر أو فجل أو سلق أو ثوم لم يدخل في بيع الأرض كالحنطة	٨٤	ولا يحتاج الى دليل خاص لجوازها بعد الدليل المثبت لجواز البيع مطلقا بشروطه معلومة هو دليل جوازها
٨٢	(الضرب الثاني) ما يؤخذ ثمرته مرة بعد أخرى في سنتين أو أكثر كالقطن الحجازي والنجرجس والبنفسج فالظاهر من ثمارها عند بيع الأرض يبقى للبائع	٨٤	عقد المراجعة في البنوك الإسلامية والاجابة على مذهب مالك سؤال الأستاذ بزيغ الياسين رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي
٨٢	(سابعا) وجرت بعض المصارف الإسلامية التي تحرم نظمها التعامل بالربا على نحو فيه تكلف واحتيال على تطويع عقد المراجعة	٨٤	نرجو افتاءنا في مدى جواز قيامنا بشراء السلع والبضائع نقدا بتكليف من الآخرين وبيعها لهم بالاجل وبأسعار اعلا من أسعارها النقدية
٨٢	عقد العينة مكروه عند الشافعي باطل عند غيره	٨٤	فاجاب الشيخ قائلا : ان ما صدر من طالب الشراء يعتبر وعدا ، واني اميل الى رأى ابن شبرمة بأن كل وعد بالتزام لا يحل حراما ولا يحرم حلالا يكون ملزما قضاء وديانة
٨٣	وضع للثمة ما كثر قصده وشرح الخرشى هذه العبارة بقوله : اى وضع كل بيع جائز في الظاهر مؤد الى ممنوع في الباطن	٨٥	فتوى مؤتمر العلماء بالمصرف الاسلامى بدبي
٨٣	وقال ابن حزم : والقواعد في بيع الذهب بالذهب او بالفضة وفي بيع الفضة بالفضة وفي سائر الاصناف الاربعة بعضها ببعض جائز تبايعا او لم تبايعا	٨٥	قال علماء المؤتمر : ان مثل هذا الوعد ملزم للطرفين قضاء طبقا لاحكام المذهب المالكي، وهو ملزم للطرفين ديانة طبقا للمذاهب الأخرى
٨٤	وعند الحنفية نجد صاحب الهداية يقول في باب المراجعة والتولية :	٨٥	ما يلزم ديانة يمكن الالتزام به قضاء اذا اقتضت المصلحة ذلك
٨٤	المراجعة نقل ما ملكه بالعقد لأجل بالتمن مع زيادة ربح	٨٥	فتوى مؤتمر المصرف الاسلامى الثانى بالكويت يقرر المؤتمر ان المواعدة على بيع المراجعة للأمير بالشراء بعد تملك السلعة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٨٥	المشترأة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور يقع على المصرف الإسلامي ضمان الهلاك قبل التسليم يرى المؤتمر أن أخذ العربون في عمليات المراجعة وغيرها جائز بشرط أن لا يحق للمصرف الاستقطاع من العربون إلا بمقدار الضرر المعنى من جراء النكول .	٨٧	وفى الشرع الزيادة في السلعة ويقع ذلك بمواطاة البائع فيشتركان في الأثم .
٨٦	فتوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز إذا رغب عميل البنك الإسلامي شراء بضاعة ما تكلفتها ألف ريال سعودي وأراها البنك الإسلامي أو وصفها له ووعدته بتبئرها منه مرابحة بالأجل لمدة سنة بربح قدره مائة ريال سعودي .	٨٧	ويقع ذلك بغير علم المشتري فيستفيد الناجش وفي شرح غريب المهذب الناجش الذي يحوش .
٨٦	جواب الشيخ : إذا كان الواقع ما ذكر في السؤال فلا حرج في المعاملة المذكورة إذا استقر البيع في ملك البنك الإسلامي وحازره إليه من ملك بائعه .	٨٧	والنجش أن تزيد في البيع ليقع غيرك وليس من حاجتك .
٨٦	ابن شبرمة من الطبقة الخامسة مات سنة ١٢٤٤ .	٨٧	وقال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك .
٨٧	باب النجش .	٨٨	ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول أهل الظاهر ، ورواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان بمواطاة البائع أو صنعتة .
٨٧	والباع على بيع أخيه وبيع الحاضر للبادي وتلقى الركبان والتسعير والاحتكار .	٨٨	والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو قول الحنفية .
٨٧	ويحرم النجش وهو أن يزيد في الثمن ليفر غيره .	٨٨	وقال أبو حنيفة والشافعي : إن وقع اثم وجاز البيع .
٨٧	النجش وهو في اللغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه لبيصاد .	٨٨	والجمهور على أن النهي إذا ورد لمعنى في النهي عنه يتضمن الفساد مثل النهي عن الربا والغرر .
		٨٨	وإذا ورد الأمر من خارج لم يتضمن الفساد ويشبه أن يدخل في هذا الباب نهيه عن بيع الماء ، ونهى عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلا فحمله بعض العلماء

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	على عيسويه فقالوا : لا يحل بيع الماء بحال كان من بئر أو غدير أو عين في أرض مملكة أو غير مملكة	٨٨	وقال يحيى بن يحيى : أربع لا أرى أن يمنعن : الماء والنار والحطب الكلا
	وقال بعضهم : إنما تأويل ذلك في الذي يزرع على مائه فتنهار بثره ولجاره فضل أنه ليس لجاره أن يمنعه فضل مائه إلى أن يصلح بثره .	٨٨	وأما مالك فاصل مذهبه أن للماء متى كان في أرض مملكة متبعه فهو لصاحب الأرض له يبعه ومنعه ، إلا أن يرد قوم لا ثمن معهم ويخاف عليهم الهلاك .
	ومن هذا الباب التفرقة بين الوالدة وولدها لقوله ﷺ : « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة » .	٨٩	وأختلفوا من ذلك في موضعين في وقت جواز التفرقة .
	فأما حكم البيع فقال مالك : يفسخ .	٨٩	وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يفسخ وأما البائع والمشتري وسبب الخلاص هل النهي يقتضي فساد المنهي إذا كان لعلته من خارج ؟
	وقال ابن العربي : أن النجس أن تعطيه في سلعته أكثر من ثمنها	٨٩	
٨٩	وقال الخرشى : وكان بالكتبيين بنونس رجل مشهور بالصلاح عارف بالكتب يستفتح للدلائل ما يثبوت عليه في الدلالة ولا غرض له في الشراء .	٩٠	والاستحباب لابن العربي واستبعد ابن عبد السلام أن كان لا يريد الشراء لأنه مال المشتري والا فليس بنجس .
٩٠	ويحرم أن يبيع على بيع أخيه .	٩٠	وفي الحديث « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » .
٩٠	وقال الشافعية : لو خطب كتابي كتابية فإنه لا يحل للمسلم خطبتها بهذا النهي .	٩١	ويحرم أن يدخل على سوم أخيه .
٩٢	ولأن في ذلك إفساداً أيضاً وانجاساً فلم يحل .	٩٢	وحكى البخاري عن عطاء أنه قال : أدركت الناس لا يرون بأساً في بيع المغانم فيمن يزيد .
٩٣	وقال ابن العربي : لا معنى لاختصاص الجواز بالنعمة والميراث فإن الباب واحد والمعنى مشترك .	٩٣	قال الشوكاني : ولعلهم جعلوا الزيادة التي زادها ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني قيدا لحديث أبي المنصور .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩٣	وروى عن النخعي أنه كره بيع المزايدة .	٩٦	وقال الجيزون : أن أحاديث الباب منسوخة واستظهروا على الجواز بالقياس على توكيل البادي للحاضر فانه جائز .
٩٣	وقد اشترط بعض أصحابنا في التحريم أن لا يكون المشتري مغبوناً غبننا فاحشاً والا جاز البيع على البيع والسوم على السوم لحديث « الدين النصيحة » واختلفوا في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور إلى صحته مع الأئمة وذهبت الحنابلة والمالكية إلى جوازه .	٩٧	قول النبي ﷺ : « ذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » هذه زيادة انفرد بها أبو داود .
٩٤	ويحرم أن يبيع حاضر لباد وأن يأتي سمسار لقادم معه سلعة يحتاجها الناس فيقول : لا تبع حتى أبيع لك قليلاً قليلاً وأزيد في ثمنها .	٩٧	وقد ذهب ابن حزم الظاهري إلى الفسخ أبداً .
٩٤	قال الشافعي في الأم : وليس في النهي عن بيع حاضر لباد بيان معنى والله أعلم لم نهى عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق ولحاجة الناس إلى ما قدموا به .	٩٨	نص المالكية على النهي عن بيع حاضر لعمودي والعمودي هو ساكن الخيام .
٩٥	ثم قال : والبيع لازم غير مفسوخ .	٩٨	(فصل) ويحرم تلقى الركبان وهو أن يلتقى القافلة ويخبرهم بكساد لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى أن تتلقى السلع حتى يهبط بها الأسواق ، ولأن فيها تدليسا وغرراً فلم يحل .
٩٥	وقالت الحنفية عكس ما يرى الشوكاني حيث قالوا : أنه يختص المنع من ذلك بزمان الغلاء وبما يحتاج إليه أهل المصر .	٩٩	وكسدت السوق فهي كاسد (بغير هاء) في الصحاح وبالهاء في التهذيب ويقال أصل الكساد الفساد .
٩٥	وقالت الشافعية ووافقهم الحنابلة : أن المنوع إنما هو أن يجيء البلد بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول : ضعه عندي لأبيعه لك على التدريج بأعلى من هذا .	٩٩	وقد اختلف في هذا النهي هل يقتضي الفساد أم لا ؟ ، فقيل : يقتضي الفساد وقيل : لا ، وهو الظاهر .
		٩٩	وقد عقب مجد الدين ابن تيمية بقوله : وفيه دليل على صحة البيع .
		١٠٠	ولا خيار للمتلقى لأنه هو الغار لا المغرور .
		١٠٠	قال ابن القيم : ومن المفكرات تلقى السلع قبل أن تجيء إلى السوق .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٠	ولا نزاع فى ثبوت الخيار مع الغبن ، وأما ثبوته بلا غبن ففيه عن أحمد روايتان .	١٠١	وهو الفرر والضرر فلم يثبت الخيار .
١٠٠	(احدهما) يثبت وهو قول السامعى لظاهر الحديث .	١٠١	ومنهم من نظر الى لفظ حديث ورد باثبات الخيار لهم فجرى على ظاهر ولم يلتفت الى المعنى .
١٠٠	(والثانية) لا يثبت لعدم الغبن .	١٠٢	قلت : وقد صرح ابن عبد البر بأن مالكا وأصحابه فسروا البيع على البيع بالسوم على السوم ، وهو أن يأخذ ليشتريه فيقول له انسان : رد لأبيع منك خيرا منه وأرخص أو يقول لصاحبه : استرده لأشتريه منك بأكثر .
١٠٠	فى الحديث « غبن المسترسل رباً » .	١٠٤	واختلف هل النهى عن التلقى تعبد أو معقول المعنى ، وعليه فهل الحق لأهل البلد وهو قول مالك أو للجالب وهو قول الشافى .
١٠٠	وفى المسترسل قولان : (احدهما) الذى لا يعرف قيمة السلعة .	١٠٤	(تنبيه) لم يذكر المؤلف — يعنى الخرشي — على مختصر خليل فى هذه انه يؤدب ، وقد أهر انه ينهى فان عاد أدب ، وهو يقتضى انه لا أدب عليه فى فعله ذلك ابتداء .
١٠١	(والثانى) وهو المنصوص عن أحمد انه لا يعاكس بل يسترسل الى البائع — ويقول : أعطنى هذا ، وليس لأهل السوق أن يبيعوا الماكس بسعر ، ويبيعوا المسترسل بغيره والكلام فى التلقى فى ثلاثة مواضع .	١٠٤	قلت : ان ذكرنا ان من قول مالك رضى الله عنه التلقى المحرم شرعا ان يسون قريبا وحد الأقرب عنده ان يكون على مسافة ستة أميال .
١٠١	(احدهما) النحرى ، فان كان عالما بالنهى وخرج للتلقى قاصدا فهو حرام .	١٠٤	ونزيد المسألة ايضا ان هذه المسألة يجوز بشروط (وأولها) أن يكون الخارج للتلقى منزله أو قريته خارجة عن البلد اليه السلع .
١٠١	وان خرج لشغل آخر فرأهم مقبلين فاشتري .	١٠٤	قلت : ان ذكرنا ان من قول مالك رضى الله عنه التلقى المحرم شرعا ان يسون قريبا وحد الأقرب عنده ان يكون على مسافة ستة أميال .
١٠١	ففى ائمه قولان للشافعية أظهرهما التائيم .	١٠٤	ونزيد المسألة ايضا ان هذه المسألة يجوز بشروط (وأولها) أن يكون الخارج للتلقى منزله أو قريته خارجة عن البلد اليه السلع .
١٠١	(الموضع الثانى) صحة البيع أو فساده وهو عند الشافعى صحيح ولن كان آثما .	١٠٤	قلت : ان ذكرنا ان من قول مالك رضى الله عنه التلقى المحرم شرعا ان يسون قريبا وحد الأقرب عنده ان يكون على مسافة ستة أميال .
١٠١	(الموضع الثالث) اثبات الخيار فحيث لا غرور للركبان بحيث يكونون عاملين بالسعر فلا خيار .	١٠٤	قلت : ان ذكرنا ان من قول مالك رضى الله عنه التلقى المحرم شرعا ان يسون قريبا وحد الأقرب عنده ان يكون على مسافة ستة أميال .
١٠١	وللشافعية وجهان ، منهم من نظر الى انتفاء المعنى	١٠٤	قلت : ان ذكرنا ان من قول مالك رضى الله عنه التلقى المحرم شرعا ان يسون قريبا وحد الأقرب عنده ان يكون على مسافة ستة أميال .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٤	(ثانيها) أن يكون محتاجا الى السلعة لثوبه .	١٠٦	والطويلة وهو ظاهر اطلاق الأصحاب .
١٠٤	(ثالثها) أن لا يكون قصد من التلقى التجر .	١٠٦	وقول المصنف (ولأن هذا تدليس وغرر) قللت : التدليس كتم البائع عيب السلعة من المشتري وأخفائه ، ويقال أيضا : دلس دلسا من باب ضرب والتشديد أشهر فسي الاستعمال .
١٠٤	(رابعها) يمنع من باب أولى من كان دون الستة أميال ولو اشترى لقوته .	١٠٧	أما التدليس عند المحدثين فهو ينقسم الى خمسة أقسام :
١٠٥	(خامسها) أن من اشترى بعد الأميال الستة الى يومين فله ذلك بلا نزاع .	١٠٧	(وأولها) تدليس الاسناد : وهو أن يروي عن معاصر ما لم يحدثه به ، ويأتي بلفظ يوهم اتصالا كهن وأن وقال .
١٠٥	(سادسها) لبس من الطلقى الخسروج للبهانيين لشراء ثمر الحوائط ونحوها التي يلحق أصحابها الضرورة بفريق بيعها .	١٠٧	(ثانيها) تدليس الاسياخ : أن يسمى شيخه أو شيخ شيخه باسم أو كنية أو لقب غير ما اشتهر به .
١٠٥	قال ابن المنذر : وحمله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة .	١٠٧	(ثالثها) تدليس التسوية وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو صغره فيصير الحديث ثقة من ثقة .
١٠٥	والى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي . وقد : والحديث حجة للشافعي لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق .	١٠٧	(رابعها) تدليس العطف وهو مثل أن يقول : حدثنا فلان وفلان وهو لم يسمع من المعطوف
١٠٥	قال ابن رشد : وأما الشافعي فقال : إن المتصور بالنهي أنها هو لأجل البائع فلا يغبنه المطلق .	١٠٧	(خامسها) تدليس السكوت ، كأن يقول : حدثنا أو سمعت ثم يسكت ثم يقول : وهشام بن عروة أو الأعشى موهما أنه سمع منهما وليس كذلك
١٠٦	والشوكاني يؤهم كلامه وكلام أقرابه أن مجتهدى المذاهب يمتصون من أهوائهم وهذا وهم كبير ، فإن المتأمل في صيغة النهي لابد أن يلتمس تأويله إما لحماية البائع أو لحماية أهل السوق .	١٠٧	أما المقرر فهو في اللغة الخطر ، وغرته الدنيا ، غرورا أي خدعته ، فهي غرور مثل رسول الله فاعل مبالغة .
١٠٦	وأي السوان التعامل وصيغتها ادعى للبيان . والظاهر من النهي أن يتناول المسألة التصيرة		

١٠٧. وفى اصطلاح الفقهاء كل بيع يحتل فيه غبن المبتاع لحديث أبى هريرة عند الجماعة « أن النبى ﷺ نهى عن بيع الحصة وعن بيع الغرر » .

١٠٧. وحديث « لا تشترؤا السمك فى الماء فانه غرر » وقد مر فى أول البيوع من شرح المذهب تفسير وتفصيل بيع الحصة .

١٠٨. قال النووى رحمه الله تعالى للنهى عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جدا .

١٠٨. ويستثنى من بيع الغرر أمران :

١٠٨. (أحدهما) ما يدخل فى المبيع تبعا بحيث لو انفرد لم يصح بيعه .

١٠٨. (والثانى) ما يتسامح بمثله اما لحقارته أو للمشقة فى تمييزه .

١٠٨. قلت : ومن جملة الغرر بيع جبل الجبله ، فقد نهى عنه رسول الله ﷺ .

١٠٨. قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ومن القواعد التى أدخلها قوم من العلماء فى الغرر المنهى عنه أنواع من الاجارات والمشاركات كالمساقاة والمزارعة ونحو ذلك ^(١)

٢٠٨. ذهب قوم من الفقهاء الى أن المساقاة والمزارعة حرام باطل ، بناء على أنها نوع من الاجارة ، لأنها عمل بعوض .

١٠٩. (فصل) ولا يحل للسلطان التسعير لما روى عن أنس

رضى الله عنه قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقال الناس : يا رسول الله سعر لنا فقال ﷺ : « إن الله هو القابض والباسط والرازق والموسع ، وإنى لأرجو الله وليس أحد يطالبنى بمظلمة فى نفس ولا مال .

١٠٩. والتسعير لغة جعل سعر معلوم ينتهى إليه ثمن الشيء ، وأسعرته بالالف لغة ، ويقال له : سعر اذا زادت قيمته ، وليس له سعر اذا أفرط رخصه ، والجعل أسعار مثل حمل وأعمال .

١٠٩. قال ابن القيم : وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محرم ومنه ما هو عدل جائز .

١٠٩. فأما القسم الأول فمثله رواية أنس التى ساقها المصنف فاذا كان الناس يبيعون سلمهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر — أما لقلة الشيء — وأما لكثرة الخلق — فهذا الى الله ، فالزلم الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها اكراه بغير حق .

١١٠. فساد الجعيات والنقابات الهنية التى يؤدى اشتراك أهلها الى اغلاء الأجور وظلم العباد والفساد فى الأرض .

١١٢. وإنما لم يقع التسعير فى زمن النبى ﷺ بالمدينة لأنهم لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ، ولا من يبيع

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١٣	طَحِينًا وَخَبْزًا ، بَلْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الْحَبَّ وَيُطْحَنُونَهُ وَيُخْبِزُونَهُ فِي بَيْوتِهِمْ . وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين . (أحدهما) إذا كان للناس سعر غالب فأراد بعضهم أن يبيع بأعلى من ذلك فإنه يمنع من ذلك عند مالك .	١١٥	سعرا . فقال البغداديون أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية . وقال قوم من البصريين : أراد من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة فيفسد على أهل السوق بيعهم وربما أدى إلى الشغب والخصومة
١١٣	ودليل مالك أثر عمر حين مر على حاطب رضي الله عنهما وهو يبيع زبيبا بالسوق فقال عمر : أما أن تزيد في السعر وأما أن ترفع من سوقنا .	١١٥	(وأما المسألة الثانية) التي تنازعوا فيها من التسعير ، فهي أن لا يحسد لأهل السوق حدا لا يتجاوزونه مع قيامهم بالواجب فهذا منع منه الجمهور حتى مالك نفسه في المشهور عنه قال ابن تيمية : فهذا الذي تناعوا فيه وأما إذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهذا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه وكذلك كل من وجب عليه أن يبيع بشئ المثل فامتنع
١١٣	قال مالك : لو أن رجلا أراد فساد السوق فحط عن سعر الناس لرأيت أن يقال له : أما لحقت بسعر الناس وأما رفعت ، وأما أن يقال للناس كلهم : لا تبيعوا إلا بسعر كذا .	١١٦	ومن احتج على منع التسعير بقول النبي ﷺ أن الله هو المسعر القابض الباسط الحديث قيل له : هذه قضية معينة وليست لفظا عاما ، وليس فيها أن أحدا امتنع من بيع ما الناس يحتاجون إليه
١١٤	في كلام ابن رشد ما يرسم صورة مطابقة لما يقوم به مفتشو وزارة الثمن في القضاء على السوق السوداء ومكافحة الاحتكار قال الشافعي في وصف حديث مرور عمر على حاطب وروايه الشافعي وافية كافية مطولة قال : هذا الحديث مستقصى وليس بخلاف لما رواه مالك لكنه روى بعض الحديث أو رواه عنه من رواه ، وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول	١١٦	وقد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ منع من الزيادة على ثمن المثل في عتق الحصة من العبد المشترك فقال : من اعتق شركا له في عبد - وكان له من المال ما يبلغ
١١٤	قال ابن القصار من المالكية : (اختلف أصحابنا في قول مالك : ولكن من حط	١١٦	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	ثمن العبد - قوم عليه قيمة عدل لاوكس ولا شطط فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد	١١٧	وصار هذا الحديث أصلا في أن مالا يمكن قسمه عنه فإنه يباع ويقسم ثمنه إذا طلب أحد الشركاء ذلك
	ويجبر الممتنع على البيع	١١٧	وصار ذلك أصلا في إخراج الشيء من ملك صاحبه قهرا بثمنه للمصلحة الراجحة كما في الشفعة
	وكذلك إذا اضطر الحاج إلى ما عند الناس من آلات السفر وغيرها فعلى ولي الأمر أن يجبرهم على ذلك بثمن المثل	١١٧	قال ابن القيم : فإذا قدر أن قوما اضطروا إلى السكنى في بيت انسان لا يجدون سواه ، أو النزول في خان مملوك ، أو استعارة ثياب يستدفئون بها أورحى للطحن أو دلو لنزع الماء أو قدر أو فأس أو غير ذلك ، وجب على صاحبه بدله بلا نزاع
	لكن هل له أن يأخذ عليه أجرا ؟ فيه قولان للعلماء	١١٧	قال شيخ الإسلام : والصحيح أنه يجب عليه بذل ذلك مجانا قال تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون ويمنعون الماعون)
	قال ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة :	١١٨	ثمن العبد - قوم عليه قيمة عدل لاوكس ولا شطط فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد
١١٨	والاجبار قول عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وقال جماعة من الصحابة والتابعين : (أن زكاة الحلي عاريته ، فإذا لم يعرفه فلا بد من زكاته) وهذا وجه في مذهب أحمد	١١٨	وللفقهاء في أخذ الجعل على الشهادة أربعة أقوال : وهي أربعة أوجه في مذهب الإمام أحمد
١١٨	(أحدها) أنه لا يجوز مطلقا	١١٨	(والثاني) أنه يجوز عند الحاجة
١١٨	(والثالث) أنه لا يجوز إلا أن يتعين عليه	١١٨	(والرابع) أنه يجوز ، فإن أخذه عند التحمل لم يأخذ عند الأداء
١١٩	والمقصود أن ما قدره النبي ﷺ من الثمن في براءة العتق هو لأجل تكميل الحرية	١١٩	وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي
١١٩	وتنازع أصحاب الشافعي في جواز تسعير الطعام إذا كان بالناس إليه حاجة	١٢١	وصاحب القياس الفاسد يقول : لا يجب عليه أن يبيع شجرته ولا يتبرع بها

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	ولا يجوز لصاحب الأرض أن يقلعها	١٢١	أن الشارح الحكيم يدفع أعظم الضررين بأيسرهما فهذا هو الفقه والقياس والمصلحة
١٢١	وإذا تعمد واخطأ إذا لم يتعمد	١٢١	والحكم في المعاوضة على المنافع إذا احتاج الناس إليها حكم المعاوضة على الأعيان
١٢٤	وقال أصحابنا من الشافعية : أن المحرم إنما هو احتكار الأقوات خاصة لا غيرها	١٢١	ووجه التحريم أن الناس مسيطرون على أموالهم والتسعر حجر عليهم والامام مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره في مصلحة المشتري
١٢٤	ويفرق العلماء بين الاحتكار والادخار ، فالاحتكار اختزان السلعة وحبسها عن طلابها حتى يتحكم المخترن في رفع سعرها لقلة المعروض منها أو انعدامه	١٢١	برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن
١٢٥	قال ابن رسلان : وقد كان <small>عليه السلام</small> يدخر لأهله قوت سنتهم من تمر وغيره	١٢٢	(فصل) ويحرم الاحتكار في الأقوات ، وهو أن يبتاع في وقت الغلاء بمسكه ليزداد في ثمنه لقوله <small>عليه السلام</small> : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون »
١٢٥	قال السبكي : والذي ينبغي أن يقال أنه إن منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم وإن كانت الأسعار رخيصة ، وكان القدر الذي يشتريه حاجة بالناس إليه	١٢٣	تصوب معمر العدوى والرد على المصنف حيث ذكره معمر العدوى
١٢٥	قال الشوكاني : والحاصل أن العلة إذا كانت هي الأضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار إلا على وجه يضر بهم	١٢٤	كيف معمر العدوى في صحيح مسلم والتصريح بأن المحتكر خاطيء كاف في إفادة عدم الجواز ، لأن الخاطيء هو المذنب العاصي وهو فاعل على من خطيء بخطأ وبابه علم إذا اثم في فعله
١٢٥	وقال الفزالي في الأحياء : ما ليس بقوت ولا معين عليه فلا يتعدى النهي إليه ، وإن كان مطعوما وما يعين على القوت كاللحم والفواكه وما يسد مسد شيء من القوت في بعض الأحوال	١٢٤	وفرقوا بين قولك خطيء بخطأ وبين قولك : اخطأ بخطيء ، فالأولى خطيء !
١٢٦	وإن كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل النظر	١٢٦	
١٢٦	وقال القاضي حسين : إذا كان الناس يحتاجون الشياح ونحوها لشدة الرد		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٢٦	أو لستر العودة فكره لمن عنده ذلك أماله	١٢٠	وقد جزم الشافعي بأن طرق هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيها شيء موصول
١٢٧	قال السبكي : ان اراد كراهة تحريم فظاهر ، وان اراد كراهة تنزيهه فيعيد	١٢٠	قال ابن عبد البر : ان هذا الحديث منقطع الا أنه مشهور الاصل عند جماعة تلقوه بالقبول
١٢٧	باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع اذا اختلف المتبايعان في مقدار الثمن ، ولم تكن بينة تحالفا	١٣٠	وقال الخطابي : هذا حديث قد اطلق الفقهاء على قبوله ، وذلك يدل على أن له اصلا وان كان في اسناده مقال . كما اطلقوا على قبول (لا وصية لوارث) واسناده فيه ما فيه
١٢٧	قال الشافعي في البيوع : يبدأ بيمين البائع ، وقال في الدعوى والبيئات : ان بدأ بالبائع خير المشتري ، وان بدأ بالمشتري خير البائع ، وهذا يدل على أنه مخير بين أن يبدأ بالبائع وبين أن يبدأ بالمشتري	١٣٠	فقد اتفق الاثمة الأربعة على أنه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا بينة تحالفا ، أي يحلف كل منهما على نفى دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه ، ويتفاسخان وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي : أنه يبدأ بيمين البائع ، وهو ما عسر عنه المصنف بقوله : ولا بد جنبته أقوى
١٢٧	فمن أصحابنا من قال : فيه ثلاثة أقوال :	١٣١	وأما أبو حنيفة وبمنه الأصحاب من الشافعية فقالوا : يبدأ بيمين المشتري وقال الشافعي : القول قول البائع أو يترادان
١٢٧	(أحدها) يبدأ بالمشتري لأن جنبته أقوى لأن المبيع على ملكه	١٣١	وقالت المالكية فعن المدونة: ان اختلفا في الصفة فالقول قول البائع ان انتقد مع يمينه - أي قيس نقدا
١٢٧	(والثاني) يبدأ بمن شاء منهما لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر في الدعوى فتساويا	١٣١	وقال ابن قدامة الحنبلي في المغنى : ويحتمل أن
١٢٧	(والثالث) أن يبدأ بالبائع وهو الصحيح لما روى ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « اذا اختلف البيعان فالقول ما قال البائع والمبتاع بالخيار »	١٣١	في المغنى : ويحتمل أن
١٢٩	عون بن عبد الله بن عتبة لم يدرك ابن مسعود		
١٢٩	ورواية التراد رواها مالك بلاغا والترمذي وابن باسناد منقطع		

المتفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣١	يكون معنى القولين واحداً، وأن القول قول البائع مع يمينه ، فإذا حلف فرضى المشتري بذلك اخذ به	١٣٣	نكل عن اليمين وحلف صاحبه حكم للحالف
١٣٢	وإن أبى حلف أيضاً وفسخ البيع بينهما وفي نهاية المحتاج : عند الاختلاف في قدر الثمن أو صفة المبيع ، والأصح تصديق البائع أو الأجل بأن أثبتته المشتري ونفاه البائع	١٣٣	فرجع محمد بن الحسن الى ما قلنا وخالف صاحبه وقال : لا أعلم ما قالوا الأخلاف القياس والسنة (فائدة) لقن القاضي حسين حسان بن سعيد المنيعي مسألة ليغالط بها فقهاء مرو إذا قدم عليه وصورتها
١٣٢	التحالف لم يوضع للفسخ بل عرضت اليمين رجاء تكول الكاذب فيتقرر العقد بيمين الصادق	١٣٣	رجل غصب حنطة في زمن الغلاء ، وفي زمن الرخص طالبه المالك ، فهل يطالب بالمثل أو القيمة ؟
١٣٢	وأورد على الضابط اختلافهما في عين المبيع والثمن معا مثل : بعثك هذه السيارة الركوب بمائة دينار فيقول : بل النقل بمائتي دينار	١٣٣	فمن قال : انه يطالب بالمثل فقط غلط ، ومن قال : يطالب بالقيمة غلط ، لأن في المسألة تفصيلاً
١٣٢	فلا تحالف جزماً اذ لم يتواردا على شيء واحد ، مع أنهما اتفقا على بيع صحيح	١٣٣	(ويجب) أن يجمع كل واحد منهما في اليمين بين النفي والاثبات لأنه يدعى عقداً وينكر عقداً ، فيجب أن يحلف عليهما
١٣٢	قال في مختصر المزني بعد إيراد حديث ابن مسعود من طريق سفيان ومالك الذي رواه بلاغا قال : بلغني عن ابن مسعود قال الشافعي : « قضى رسول الله ﷺ أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه »	١٣٤	وهل يجمع بين النفي والاثبات بيمين واحدة أم لا ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يجمع بينهما بيمين واحدة وهو المنصوص في الأم ، لأنه أقرب الى فصل القضاء
١٣٢	فإن حلفا معا قيل للمشتري : أنت بالخيار في أخذه بالف أو رده ، ولا يلزمك ما لا تقربه ، فأيهما	١٣٤	(والثاني) انه يفرد النفي بيمين والاثبات بيمين ، لأنه دعوى عقد وإنكار ، فافتقر الى يمينين
		١٣٥	وإذا حلف البائع فنكل المشتري عن اليمين قضى عليه
		١٣٥	وإذا نكل البائع حلف المشتري وقضى له

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣٥	قال الفزالي : اما كيفية اليمين فالبداة بالبائع ، وفي السلم بالمسلم اليه وفي الكتابة بالسيد ، لأنهما في رتبة البائع، وفي الزواج بالزوج لأنه بائع الصداق وفي كيفية اليمين أقوال :	١٣٥	(أحدهما) أن يجمع بين النفي والاثبات بيمين واحدة مطلقا
١٣٥	(أحدهما) أن يجمع بين النفي والاثبات بيمين واحدة مطلقا	١٣٦	(ثانيها) أن يبدأ بالنفي ثم الاثبات بيمين واحدة لكليهما
١٣٦	(ثالثها) أن يبدأ بالاثبات ثم بالنفي بيمين واحدة لكل منهما لأنه دعوى عقد وانكار عقد فافتقر الى يمينين	١٣٦	(رابعها) أن يبدأ بالنفي بيمين ثم بالاثبات بيمين أخرى
١٣٦	(خامسها) أن يبدأ بالاثبات بيمين ثم بالنفي بيمين أخرى	١٣٦	(سادسها) أن يبدأ بماشا منهما بيمين والآخر بيمين أخرى
١٣٦	والصواب أن يبدأ القاضى بيمين البائع	١٣٦	على أن سبب الاختلاف قوله <small>يُنْفِي</small> : (البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه) لأنه يدل بعمومة على أن اليمين على المدعى عليه والبينة على المدعى من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائعا والآخر مشتريا أولا
١٣٧	فصل ، وإذا تحالفا وح	١٣٧	فصل ، وإذا تحالفا وح
١٣٧	فسخ البيع لأنه لا يمكن امضاء العقد مع التحالف وهل يفسخ بنفس التحالف ؟ فيه وجهان :	١٣٧	(أحدهما) أنه يفسخ بنفس التحالف كما يفسخ النكاح في اللعان بنفس التحالف
١٣٧	(والثاني) أنه لا يفسخ الا بالفسخ بعد التحالف وفي الذي يفسخه وجهان :	١٣٧	(أحدهما) أنه يفسخه الحاكم لأنه مجتهد فيه فافتقر الى الحاكم كفسخ النكاح بالعيب
١٣٧	(والثاني) أنه يفسخ بالمعتاقلين لأنه فسخ لاستدراك الظلامة	١٣٨	واللعان من العقود التي تفسخ بالتحالف فيقع الفسخ ظاهرا وباطنا
١٣٨	قال الشافعي : وإذا تباع الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع : بعتك على أني بالخيار ثلاثا . وقال المشتري : بعني ولم تشترط خيارا تحالفا	١٣٨	ومن هنا كان اتفاق الارادتين على الشيء المبيع ذاته كان العقد صحيحا ظاهرا وباطنا فاذا اختلفا فقد أخلا بظاهره دون باطنه لسبق ارادتهما على عقده
١٣٩	على أن لليمين فوائد :	١٤٠	(منها) تخويف المدعى عليه سوء عاقبة الحلف الكاذب فيحمله ذلك على الاقرار بالحق

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٤٠	(ومنها) القضاء عليه بنكوله عنها	١٤٢	وحدث عبد الله بن عبيدة « اذا اختلف المتبايعان استحلف البائع ثم كان المشتري بالخيار » وهذا ظاهر عند الحنابلة في انه يفسخ من غير حاكم ، لانه جعل الخيار اليه
١٤١	(ومنها) انقطاع الخصومة والمطالبة في الحال وتخليص كل من الخصمين من ملازمة الآخر ، ولكنها لا تسقط الحق ، ولا تبرئ الدمة باطنا	١٤٢	ويمكن أن يرد على عقد ابن مسعود والأشعث بن قيس ما يأتي : (أولا) متعلق النزاع بينهما هو رقيق الامارة ، فكان هو بمثابة القاضي الذي طبق النص
١٤١	روى عن شيخ الاسلام ابن تيمية انه كان عند نائب السلطان بدمشق فادعى بعضهم ان له قبل ابن تيمية وديعة ، وسأل اجلاسه معه واحلافه	١٤٢	(ثانيا) خبر عبد الملك بن عبيدة لا يفيد في مقام النزاع ، بل يدل على طرفا ثالثا سيدخل عليهما
١٤١	فقال لقاضي المالكية - وكان حاضرا - اتسوغ هذه الدعوى ؟ وتسمع ؟ فقال : لا ، فقال ابن تيمية : فما مذهبك في مثل ذلك ؟ قال : تعزير المدعى قال ابن تيمية : فاحكم بمذهبك فاقيم المدعى واخرج (فرع) اذا اقيمت الدعوى وقدمت البينة لا ينفسخ العقد الا بصدور حكم القاضي بالفسخ	١٤٣	فقوله : (استحلف) دليل على طلب الحلف ولا يكون الطلب الا من غيرهما
١٤١	وفي الذي يفسخه وجهان وعند الحنابلة طريقتان : (أولهما) وهو الأصح عند الشافعي وأصحابه أن الذي يفسخه هو الحاكم لانه مجتهد فيه	١٤٣	وهل يقدم البائع في اليمين على طريق الأولى أو على طريق الاستحقاق ؟ على وجهين :
١٤٢	ويحتمل أن يقف الفسخ على الحاكم وهو ظاهر مذهب الشافعي لأن العقد صحيح وأحدهما ظالم	١٤٣	(أحدهما) أن تقديمه على طريق الاستحقاق فاذا قدم عليه المشتري لم يجز الا أن يؤدي اجتهاد الحاكم الى ذلك
١٤٢	(وأما الوجه الثاني) على المذهب أو الطريق الأصح عند أحمد فهو أن يفسخه المتعاقدان	١٤٣	(والوجه الثاني) تقديمه عن طريق الأولى
		١٤٤	(فصل) واذا فسخ أو أنفسخ فهل ينفسخ ظاهرا وباطنا أم لا ؟ فيه ثلاثة أوجه
		١٤٤	(أحدهما) ينفسخ ظاهرا وباطنا لانه فسخ بالتحالف فوقع ظاهرا وباطنا كفسخ النكاح باللعان

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٤٤	(والثاني) أنه يفسخ بالظاهر دون الباطن (والثالث) أنه ان كان البائع هو الظالم وقس الفسخ في الظاهر دون الباطن لأنه يمكنه أن يصدق المشتري ويأخذ منه الثمن ويسلم اليه المبيع	١٤٦	(والوجه الثاني) ان الفسخ لا يقع الا بفسخ الحاكم كالفسخ بالعفة وعيوب الزوجين
١٤٤	أما الباطن فهو التقاء ارادة كل من المتبايعين ووجود العلم بحقيقة النزاع ولكن في ضمير كل منهما وهل يفسخ ظاهرا وباطنا ؟ أم ظاهرا فقط على ثلاثة أوجه :	١٤٧	(فصل) وان اختلفا في الثمن بعد هلاك السلعة في يد المشتري تحالفا وفسخ البيع بينهما
١٤٥	(أولها) ينفذ الفسخ ظاهرا وباطنا بهذا التحالف ، كفسخ النكاح باللعان	١٤٧	لا اعتبار باليد الا أن يكون تلفها قبل القبض
١٤٥	(ثانيها) ينفذ الفسخ في الظاهر دون الباطن لأن سبب الفسخ هو الجهل بالثمن والتمن معلوم في ضميرهما مجهول في الظاهر	١٤٧	وقال أبو خنيفة : اذا تلف المبيع في خيار الثلاث بعد لزوم العقد فالقول قول المشتري ولا تحالف لأن تلف السلعة يمنع من التحالف ويوجب قبول قول المشتري
١٤٥	وقال أبو الخطاب من الحنابلة :	١٤٨	ولنا أن الدلالة على صحة ما ذهبنا اليه من تحالفهما مع نقل السلعة وتلفها ما جاء في الخبر
١٤٥	ان كان البائع ظالما لم يفسخ العقد في الباطن لأنه كان يمكنه انضاء العقد واستيفاء حقه ، فلا يفسخ قال الماوردي : لا يفسخ العقد بنفس التحالف لأن كل واحد منهما يقصد بيمينه اثبات الملك لأنهما ضدان	١٤٨	قوله اذا اختلفا والسلعة قائمة تحالفا مع استواء الحكم في قيامها وتلفها قيل يحتمل وجوها
١٤٥	فعلى هذا بماذا يكون الفسخ بعد التحالف ؟ فيه وجهان :	١٤٨	(أحدها) البينة على حكم التحالف مع التلف
١٤٦	(أحدهما) ان الفسخ يكون لكل واحد من المتبايعين	١٤٨	(والثاني) انه نص على بقاء السلعة اسقاطا لاعتبار اليد
		١٤٩	من جمل القول قول البائع على الإطلاق له يجعل للمشتري خيارا
		١٤٩	(وأما الجواب) عن قياسه على الرد بالعيب فالمعنى فيه أن العيب مما تلف يقدر على استدراك ظلامته
		١٤٩	(وأما الجواب) عن قياسه على خيار الثلاث فحكم الأصل غير مسلم فلم نسبه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٤٩	(واما الجواب) عن قولهم : ان المقبوض عن البيع الصحيح مضمون بالثمن دون القيمة فهو أن هذا الاستدلال باطل بمبتاع العبد بالجارية اذا تلفت ووجد بالعبد عيبا	١٥٢	اختلغا في ثمن السلعة بعد تلفها يتحالفان مثل ما لو كانت قائمة
١٥٠	ومتى تعتبر قيمة المبيع أو الهالك ؟ هل يقوم من حين قبضه ؟ أم يقوم من حين هلاكه ؟ وجهان :	١٥٢	وبهذا قال أحمد في إحدى الروايتين عنه
١٥٠	(أحدهما) يقوم وتجب قيمه يوم التلف ، وقد مر بيان ذلك في هلاك السلعة في البيع الفاسد	١٥٢	ومالك في إحدى روايته أيضا
١٥٠	(فرع) اذا كان الهلاك معنويا بأن وقف المشتري المبيع أو اعتقه أو باعه أو تعلق به حق لازم كتكتابة صحيفة أو كان حسيا	١٥٣	إذا خولف الأصل لمعنى وجب تعديته بتعدى ذلك المعنى فنقيس عليه ، بل يثبت الحكم بالنية
١٥٠	كأن مات لزمه قيمته ان كان متقوما	١٥٣	(فصل) وأن مات المتبايعان فاختلف ورثتهما تحالفوا لأنه يمين في المال فقام الوارث فيها مقام الموروث ، كاليمين في دعوى المال
١٥٠	وموضوع الفسخ العين والقيمة بدل عنها	١٥٤	(فصل) وان اختلف المتبايعان في قدر المبيع تحالفا لما ذكرنا في الثمن
١٥٠	(فرع) فرق بين اعتبار القيمة يوم التلف هنا وبين ما لو باع عينا فردت عليه بعتب	١٥٥	(فصل) وان اختلفا في شرط الخيار أو الأجل أو الرهن أو في قدرها تحالفا
١٥١	(فرع) وطء الثيب ليس بعيب فلا أرش له وأن كان قد رهنه أى المبيع خسر البائع بين اخذ قيمته أو انتظار فكاكه	١٥٦	اعلم أن اختلاف المتبايعين على ضربين
١٥١	اذا فسخ البيع وجب رد السلعة على بائعها سواء قيل : ان الفسخ قد وقع ظاهرا وباطنا ، أو وقع في الظاهر دون الباطن	١٥٦	(أحدهما) أن يختلفا في أصل العقد
١٥٢	(فرع) في مذاهب العلماء : ذكرنا أن مذهبا أنهما اذا	١٥٦	(والثاني) في صفته وهو الضرب
		١٥٦	الثاني. أن يكون اختلافهما مما قد يخلو من العقد كاختلافهما في الأجل ، وفي قدره أو في الخيار أو في الرهن أو في التمييز أو في عينه
		١٥٦	والاختلاف في الأجل أو الرهن أو في قدرهما أو في شرط الخيار أو غير ذلك من الشروط الصحيحة ففيها للفقهاء طريقتان

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٥٧	قال الرملى : ولو ادعى أحد العاقلين صحة البيع أو غيره من العقود وادعى الآخر فساده لانتفاء ركن أو شرط على المعتمد	١٥٩	فيه ثلاثة اقوال (أحدها) يجبر البائع على احضار المبيع والمشتري على احضار الثمن ثم يسلم الى كل واحد منهما ماله دفعة واحدة
١٥٨	ولو صبه في ظرف المشتري فظهرت فيه فارة فأدعى كل أنها من عند الآخر صدق البائع للدعواه الصحة	١٦٠	(والثاني) لا يجبر واحد منهما بل يقال : من يسلم منكما ما عليه اجبر الآخر على تسليم ما عليه
١٥٨	ولو قبض المبيع مثلاً بالكيل أو الوزن ثم ادعى نقصه ، فإن كان قدر ما يقع مثله في الكيل أو الوزن عادة صدق بيمين لاحتماله مع عدم مخالفته الظاهر	١٦٠	(والثالث) أنه يجبر البائع على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري وهو الصحيح
١٥٩	(الشقص) القطعة من الأرض ، والطائفة من الشيء قوله : فإن باعه عشرة أفقرة من صبرة فالفقير مكيال ، قال في المصباح : هو ثمانية مكايك والجمع أفقرة	١٦١	وامتنع سائر أصحابنا من جعلها قولاً واحداً لما يأتى
١٥٩	وقد مر في قاعدة مدعوجة أن الوزن مقدم على الكيل لأنه أدق وأعدل إلا ما كان أطراد الكيل فيه لخفة يجعله غير صالح للوزن	١٦١	(أولا) لأن حق المشتري متعلق بعين وحق البائع في الذمة
١٥٩	قال الشافعى في جماع السلف في الوزن والميزان مخالف للمكيال في بعض معانيه ، والميزان أقرب من الاحاطة وأبعد من أن يختلف فيه أهل العلم	١٦١	(ثانياً) أن الدفع والتسليم في القول الأول الى الحاكم وكان بحكمه وها هنا الحكم منه في ذمة الأمين والأمر بالتسليم منه
١٥٩	(فصل) اذا باعه سلعة بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع : لا أسلم حتى اقبض الثمن وقال المشتري لا أسلم حتى اقبض المبيع	١٦٢	ولنا أن تسليم المبيع يتعلق به استقرار البيع وتعمامه فكان تقديمه أولى سيما مع تعلق الحكم بعينه
١٥٩	قال الماوردى : أن كان ماله غائباً فله ثلاثة أحوال : (أحدها) أن يكون على مسافة أقل من يوم وليلة ، فهذا في حكم الحاضر	١٦٢	(والثاني) أن يكون على مسافة ثلاثة أيام فصاعداً فلا يلزم انتظار ماله لبعده عنه
١٥٩	(الثالثة) أن يكون على مسافة أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاثة أيام فعلى وجهين	١٦٢	(والثالث) أن يكون على مسافة أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاثة أيام فعلى وجهين

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦٢	(أحدهما) ينتظر حضور المسافة	١٦٥	(أحدهما) أنها تتلف من ضمان المشتري لأن التخلية قبض يتعلق به جواز التصرف فدخل في ضمانه
١٦٢	(والثاني) لا ينتظر لبعده المسافة	١٦٥	(والثاني) أنها تتلف من ضمان البائع لحديث جابر رضى الله عنه
١٦٢	فعلى هذا ما الذى يستحقه البائع ؟ وجهان	١٦٦	اعلم أن اختلاف المتبايعين على ضربين :
١٦٢	(أحدهما) يجعل كالمفلس ويخير البائع بين أن يرجع بغير ماله وبين أن يصبر بالثمن فى ذمة المشتري	١٦٦	(أحدهما) اختلاف فى أصل العقد قبل أن يقول البائع : بعثك عبدى بألف فيقول الآخر : ما اشتريته، أو يقول المشتري :
١٦٢	(والثاني) أن حكم المفلس منفى عنه لوجود المال وإن بعد منه	١٦٦	(فرع) وإن كان اختلافهما فى عقد الصفقة دون أصله فعلى ضربين :
١٦٣	(فصل) وإن باع من رجل عينا فأحضر المشتري نصف الثمن ففيه وجهان	١٦٦	(أحدهما) أن يكون اختلافهما فيما لا يخلو منه العقد كاختلافهما فى قدر الثمن أو صفته أو قدر الثمن أو صفته
١٦٣	(أحدهما) لا يجبر البائع على تسليم شيء من المبيع (والثاني) يجبر على تسليم نصف المبيع لأن كل واحد منهما عوض عن الآخر	١٦٧	فاذا كان اختلافهما فيما ذكرت فقد اختلف الفقهاء فى العقد على خمسة مذاهب
١٦٣	(قلت) إذا ترتب على تجزئ الصفقة تلف باقيا أو نقصه ينجز ثمنها كما لو أخذ بعض أجزاء من كتاب مقابل ما دفعه فيودى إلى خرم الكتاب لم يجبر البائع على تسليم بعض الكتاب	١٦٧	(المذهب الأول) وهو مذهب شريح والشعبي أن القول فيه قول البائع
١٦٤	(فصل) إذا تلف المبيع فى يد البائع قبل التسليم لم يخل أما أن يكون ثمرة أو غيرها	١٦٧	(المذهب الثاني) وهو مذهب أبى ثور وداود أن القول قول المشتري اعتبارا ببراءة ذمته
١٦٤	قال أبو العباس : المتاع بالخيار أن شاء فسخ البيع ورجع بالثمن وإن شاء أجازه ورجع على البائع بنصف القيمة	١٦٧	(المذهب الثالث) وهو مذهب مالك أن القول قول من الشيء فى يده لأن فيه دلالة على الملك
١٦٥	فإن تلفت بعد التخلية ففيه قولان :	١٦٧	(المذهب الرابع) وهو مذهب أبى حنيفة أنه إن كانت تالفة فالقول قول

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	المشتري وان كانت باقية فالقول قول البائع	١٦٧	(المذهب الخامس) وهو مذهب الشافعي يتحالفان بكل حال سواء اكانت السلعة قائمة أو تالفة ولا اعتبار باليد
	ولأنه فسح ثبت مع بقاء المبيع فوجب أن يسقط مع تلفه كالرد بالعيب	١٦٧	فان قيل : فما الغائدة في قوله « اذا اختلفا والسلعة قائمة تحالفا »
	قيل : يحتمل وجوها :	١٦٨	(أحدها) البينة على حكم التحالف مع التلف ، لأن بقاء السلعة يمكن مع اعتبار قيمتها فيقلب به من كانت دعواه أقرب إليه
	(والثاني) أن النص على بقاء السلعة اسقاط لاعتبار اليد بخلاف قول مالك رضي الله عنه	١٦٨	(والثالث) ان نص على بقاء السلعة في يده بما قد يكون مبطلا للعقد اذا كان قبل القبض ، واما بعده فليس يبطل معه العقد فيتحالفان مع بقائها
	ثم قال الشافعي : وحديث مالك عن عمرة مرسل ، وأهل الحديث ونحن لا نثبت مرسل ، ولو ثبت حديث عمرة كانت - والله تعالى أعلم - دلالة على أن لا توضع الجائحة لقولها قال ^{عليه السلام} : « تالي ان لا يفعل خيرا ؟ »	١٦٩	ثم قال الشافعي : وكان شبهها أن يقول : جملة
١٧٠	(فرع) في مذاهب العلماء في الجوائح قلنا : ان مذهبنا منع القضاء بها على الجديد ، وبهذا قال أبوحنيفة والثوري والليث وقال مالك وأصحابه بالقضاء بها وعمدة من قال بوضعها حديثا جابر اللذان مضى ذكرهما ، وهو عند ابن رشد قياس الشبه	١٧٠	فسبب الخلاف في هذه المسألة هو تعارض الآثار فيها وتعارض مقاييس الشبه
١٧١	والكلام في اصول الجوائح على مذهب مالك ينحصر في أربعة فصول :	١٧١	١ - في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح
١٧١	٢ - في محل الجوائح من المبيعات	١٧١	٣ - في مقدار ما يوضح منه فيه
١٧١	٤ - في الوقت الذي توضح فيه	١٧٢	وأما محل الجوائح فهي الثمار والبقول .
١٧٢	وأما المقدار الذي تجب فيه الجائحة : أما في الثمار فالثلث وأما في البقول فقليل : في القليل والكثير	١٧٢	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٧٢	قال الشافعي : لو قلت بالجائحة لقلت فيها بالقليل والكثير ، وكون الثلث فرقا بين القليل والكثير هو نص في الوصية	١٧٣	باب السلم
١٧٣	السلم جائز لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل »	١٧٣	ولا يصح السلم إلا من مطلق التصرف
١٧٣	قال الشافعي رحمه الله : ويصح السلم من الأعمى	١٧٣	قال المزني رحمه الله : أهلك من نطقه أنه أراد الأعمى الذي عرف الصفات قبل أن يعمي
١٧٣	فأما الأكمة الذي لا يعرف الصفات ، فلا يصح سلمه لأنه يعقد على مجهول ويبيع المجهول لا يصح	١٧٣	وقال أبو إسحاق : يصح السلم من الأعمى وإن كان أكمه لا يعرف الصفات بالسمع
١٧٣	قال الشافعي : فلما أمر الله عز وجل بالكتاب ثم رخص في الأشهاد أن كانوا على سفر ولم يجدوا كتابا احتمل أن يكون قرضا وأن يكون دالة	١٧٣	فلما قال الله جل ثناؤه : (فرهان مقبوضة) والرهن غير الكتاب والشهادة ثم قال : (فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق الله ربه) دل كتاب الله عز وجل على أن
١٧٣	أمره بالكتاب ثم بالشهود ثم الرهن أرشاد لا فرض عليهم	١٧٣	لأن قوله (فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته) أباحة لأن يأمن بعضهم بعضا ، فيدع الكتاب والشهود والرهن
١٧٣	قال الشافعي : واجب الكتاب والشهود لأنه أرشاد من الله ونظر للبائع والمشتري	١٧٤	قال الشافعي : قال الله عز وجل : (ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله) يحتمل أن يكون حتما على من دعي للكتاب ، فإن تركه تارك كان عاصيا
١٧٤	ويحتمل أن يكون كما وصفنا في كتاب جماع العلم :	١٧٤	على من حضر من الكتاب أن لا يعطوا كتاب حق بين رجلين ، فإذا قام به وأخذ أجزاء عنهم
١٧٤	قال النووي رضي الله عنه : الأكمة المذكور في باب السلم من المذهب المراد به من خلق أعمى	١٧٥	قال مجاهد : الأكمة يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل
١٧٥	وفي الاصطلاح : أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الدمة إلى أجل	١٧٥	أما الكتاب فقد ذكرناه والمصنف من آية الدين ولفظها يصلح للسلم ويسلمه بعموم

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٧٥	وأما السنة ففي الصحيحين عنه ﷺ « من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم »	١٧٧	السادسة : شروط السلم المتفق عليها والمختلف فيها وهي تسعة : ستة في السلم فيه وثلاثة في رأس مال السلم
١٧٥	وقوله ﷺ : « من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره »	١٧٨	السابعة : ليس من شرط السلم أن يكون المسلم إليه مالكا للسلم لحديث محمد بن المجالد في صحيح البخاري إذ بعثه عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى
١٧٦	أما الإجماع : فقد قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز ، قلت : وخالف سعيد بن المسيب في جوازه	١٧٨	الثامنة : حديث أبي سعيد مرفوعا « من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره »
١٧٦	إذا كان النزاع والاختلاف يحتمل أن يقع بين المتبايعين مع توفر صحة البصائر فلأن يقع في السلم أولى	١٧٨	التاسعة : قوله تعالى : (فاكذبوه) يعني الدين والأجل ، وقد أمرنا بالكتابة ثلاثين وقوله (فاكذبوه) إشارة ظاهرة إلى أنه يكتبه بجميع صفته المينة له المعربة عنه للاختلاف المتوهم بين المتعاملين المعرفة للحاكم ما يحكم به عند ترافعهما إليه
١٧٦	الاولى : قال سعيد بن المسيب : بلغني أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين الثانية : قوله تعالى : (بدين) للتأكيد ، وحقيقة الدين عبارة عن معاملة كان أحد العوضين فيها تقدا	١٧٩	العاشرة : هل الكتابة في الديون واجبة ؟ اختيار الطبري وجوبها قال ابن جريج « من أدان فليكتب ومن باع فليشهد »
١٧٧	الثالثة : قوله تعالى (إلى أجل مسمى) دل على أن السلم إلى أجل مجهول غير جائز	١٧٩	وقال الشعبي : كانوا يرون قوله تعالى : « فان آمن » ناسخ لأمره بالكتب الحادية عشرة : قوله تعالى :
١٧٧	الرابعة : حد العلماء السلم فقالوا : هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة	١٧٨	الحادية عشرة : قوله تعالى :
١٧٧	الخامسة : السلم والسلف عبارتان عن معنى واحد . والسلم بيع من البيوع الجائزة مستثنى من نهيه ﷺ عن بيع ما ليس عندك ،		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	يكتب . وقال الحسن :		(وليكتب بينكم كاتب بالعدل) قال عطاء وغيره :
	ذلك واجب عليه في الموضع الذي لا يقدر عليه كاتب غيره فيضر صاحب الدين ان امتنع		واجب على الكاتب ان يكتب . وقال الشعبي :
١٧٩	فان كان كذلك فهو فريضة وان قدر على ذلك غيره فهو في سعة اذا قام به غيره	١٧٩	وذلك اذا لم يوجد كاتب سواه فواجب عليه ان يكتب
١٨٠	بحث لطيف للقرطبي في شرح هذه الآية		الثانية عشرة قوله تعالى :
١٨٠	الخامسة عشرة : قوله تعالى : (كما علمه الله) فليكتب المعنى كتبا كما علمه الله اي فليفضل كما افضل الله عليه		(بالعدل) اي بالحق والمعدلة ، اي لا يكتب لصاحب الحق اكثر مما قاله ، ولا اقل مما قاله ، وانما قال : بينكم ولم يقل : احدكم
١٨٠	السادسة عشرة : قوله تعالى : (وليملل الذي عليه الحق) وهو المديون المطلوب يقر على نفسه بلسانه	١٧٩	لانه لما كان الذي له الدين يثهم في الكتابة الذي عليه الدين ، وكذلك العكس شرع سبحانه كاتباً غيرهما يكتب بالعدل لا يكون في قلبه ولا قلمه انحياز لاحدهما
١٨٠	السابعة عشرة : قوله تعالى : (فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطع ان يمل) فالذي عليه الحق اما مستقل بنفسه فهذا يمل واما سفيه مهلهل	١٧٩	الثالثة عشرة : الباء في قوله تعالى (بالعدل) متعلقة بقوله : (وليكتب) وليست متعلقة بكاتب ، لانه كان يلزم ان يكتب الوثيقة كاتب عدل في نفسه
١٨٠	الثامنة عشرة : والضعيف قد مر في البيوع حديث حبان بن منقذ الانصاري	١٧٩	وقد يكتبها صبي وعبد اذا فقهوا
١٨٠	التاسعة عشرة : والذي لا يستطيع ان يمل كالأخرس والعمي والابله وما اشبه ذلك	١٧٩	قال مالك : لا يكتب الوثائق بين الناس الا عارف بها عدل في نفسه مأمون لقوله (وليكتب بينكم كاتب بالعدل)
١٨٠	الوفية عشرين : قوله تعالى : (فليملل وليه بالعدل) ذهب الطبري الى ان الضمير في (وليه) عائد على الحق ، واسند	١٧٩	الرابعة عشرة : قوله تعالى : (ولا ياب كاتب ان يكتب) نهي الله الكاتب عن الأباء فقال الربيع : واجب على الكاتب اذا امر ان

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	في ذلك من الربيع ومن ابن عباس		رجلين فرجل وامرأتان (وفي شهادة المرأة فيما لا يحسن الشهادة فيه غيرها بحث سيأتي ان شاء الله تعالى
١٨١	وقيل : هو عائد على الذي عليه الحق وهو الصحيح وكيف تشهد البينة على شيء وتدخل مالا في ذمة السفية باملاء الذي له الدين الحادية والعشرون :	١٨١	الثامنة والعشرون : جواز شهادة الصبي عند بعض الفقهاء لشهادة الصبيان في الجراح ، وهو قول مالك فيما اذا لم يختلفوا ولم يفتروا في شهادتهم على الكبير
١٨١	ثبتت صفة الولي كان اقراره جائزا على يتيمة الثالثة والعشرون : فساد تصرف الصبي والمحجور عليه وفسخه كما سيأتي في الحجر	١٨٢	ومنع الشافعي شهادة الصبيان وكذلك ابو حنيفة واصحابه
١٨١	الرابعة والعشرون : قوله تعالى (واشهدوا شهدين من رجالكم) اختلف الناس هل هي فرض او ندب ، والصحيح انها ندب	١٨٢	التاسعة والعشرون : عند الشافعي ومالك : لما جعل الله شهادة امرأتين بشهادة رجل وجب ان يكون حكمهما حكمه
١٨١	الخامسة والعشرون : قوله تعالى : (شهدين) كل ما يترتب على الشهادة من الحقوق المالية والبدنية والحدود جعل لها شهدين ماعدا الزنا	١٨٢	الموفية ثلاثين : شهادة النساء محصورة في المال المحض من غير خلاف ، لأن حقوق الاموال احفظ من حقوق الابدان
١٨١	السادسة والعشرون : قوله تعالى : (من رجالكم) نص في رفض الكفار والصبيان والنساء والعبيد وقوله تعالى : (من رجالكم) يعني الذين يتدانون ولهم ارادة كاملة في التصرف ولا يتفق هذا مع الرقيق	١٨٢	ولا تقبل شهادتهم في النكاح والطلاق المحضين الحادية والثلاثون : قوله تعالى : (ممن ترضون من الشهداء) هذه الآية وان كان الخطاب فيها لجميع الناس ولكن المتلبس بحكمها هم ولاة الامور
١٨١	السابعة والعشرون : قوله تعالى : (فان لم يكونا	١٨٢	الثانية والثلاثون : يدل ايضا قوله تعالى : (ممن ترضون من الشهداء) على ان في الشهود من لا يرضى
		١٨٢	الثالثة والثلاثون : الشهادة ولاية عظيمة ومرتبة شريفة هي قبول قول الغير على

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٢	الغير ، ولذا شرط فيها الرضى والعدالة الرابعة والثلاثون : (أن تضل أحدهما) والضلال عن الشهادة نسيان جزء وذكر جزء ، ومن نسي الشهادة جملة فليس يقال : ضالا	١٨٣	الموفية أربعمين : قوله تعالى : (ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة) يعنى أن يكتب القليل والكثير ويشهد عليه ذلك أعدل وأحفظ
١٨٢	الخامسة والثلاثون : (فتذكر) خفف الدال والكاف ابن كثير وأبو عمرو وعليه فيكون المعنى أن ترددها ذكرا في الشهادة وفيه بعد	١٨٣	الحادية والأربعون : قوله تعالى : (وأقوم للشهادة) دليل على أن الشاهد لا يؤدى إلا ما يعلم ، فإذا لم يعلم قال : هذا خطي ولا أذكر الآن ما كتبت
١٨٢	السادسة والثلاثون : قوله تعالى : « ولا ياب الشهداء إذا ما دعوا » قال الحسن : جمعت هذه الآية أمرين وهما ألا تأبى إذا دعيت إلى تحصيل الشهادة ولا إذا دعيت إلى أدائها	١٨٣	الثانية والأربعون : قوله تعالى (إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم) في هذه الآية رفع الجناح عن عدم الكتابة في كل مبيعة بنقد يدا بيد
١٨٢	قال الشافعى في باب السلم : ويحتمل أن يكون فرضا على من حضر الحق أن يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة	١٨٣	الثالثة والأربعون : قوله تعالى : (تديرونها بينكم) يقتضى التقابض والبيئونة بالمقبوض ولا يتسنى ذلك في الرباع والأرض
١٨٣	السابعة والثلاثون : أداء الشهادة مندوب إذا لم يدع لقوله ﷺ : « خير الشهداء الذى يأتي بشهادة قبل أن يسألها »	١٨٣	قال الشافعى : البيوع ثلاثة : بيع بكتاب وشهود وبيع برهان ، وبيع بأمانة وقرأ هذه الآية
١٨٣	الثامنة والثلاثون : من وجبت عليه شهادة فلم يؤدها وترتب على ذلك ألدهاب بحق من الحقوق سقطت عدالته فلا يصح أدائة الشهادة بعد ذلك	١٨٣	وكان ابن عمر إذا باع بنقد أشهد ، وإذا باع بنسيئة كتب
١٨٣	التاسعة والثلاثون : قوله تعالى : (ولا تساموا أن تكتبوه صفيرا أو كبيرا إلى	١٨٣	الرابعة والأربعون : قوله تعالى : (وأشهدوا) سبق بيان ذلك في أول الباب وقد روى عن ابن عباس أنه قال لما قيل له : إن آية الدين منسوخة قال :

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٤	لا ، والله ، ان آية الدين محكمة ليس فيها نسخ الخامسة والأربعون : وقوله تعالى : (ولا يضار كاتب ولا شهيد) قد تشمل هذه الآية درء كل ما يؤدي الى مضارة الشاهد ، كان يوقف أمام الحكام زمنا يلحقه من جرائم مضارة أو يخاطب بلهجة تنم عن ازدراؤه وخدش حياته ان كان من أهل الفضل والعلم فاذا دمي الى الشهادة واعتذر بمشاغله فلا يهان أو يعنف أو يكسره على الشهادة	١٨٥	والسلم نوع خالص من انواع البيوع ابيع فيه بعض ما هو ممنوع في صور البيوع الأخرى ، ومنع فيه ما ابيع في البيوع الأخرى
١٨٤	السادسة والأربعون : قوله تعالى : (وان تفعلوا فانه فسوق بكم) يعنى مضارة الشاهد قال سفيان الثوري : ان اذية الشاهد والكاتب اذا كانا مشغولين معصية وخروج عن الصواب من حيث المخالفة لأمر الله تعالى	١٨٥	ان تسليم رأس المال في مجلس العقد شرط ، فلو تفرقا قبل قبضه بطل العقد ، ولو تفرقا قبل قبض بعضه بطل فيما لم يقبض ، وسقط بقسطه من المسلم فيه
١٨٤	وقوله : (بكم) أى فسوق حال بكم السابعة والأربعون : قوله تعالى : (واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم) وعد من الله بأن من اتقاه علمه وجعل في قلبه نورا يفهم به ما يلقي اليه ، وقد يجعل في قلبه فرقانا ونبيلا بين الحق والباطل	١٨٦	(فرع) قال الرافعي فيما اذا عقد السلم بلفظ الشراء كقوله : اشتريت ثوبا صفته كذا في ذمتك بعشرة دراهم في ذمتي ، ان جعلناه سلما وجب تعيين الدراهم وتسليمها
١٨٤	وقوله : (بكم) أى فسوق حال بكم السابعة والأربعون : قوله تعالى : (واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم) وعد من الله بأن من اتقاه علمه وجعل في قلبه نورا يفهم به ما يلقي اليه ، وقد يجعل في قلبه فرقانا ونبيلا بين الحق والباطل	١٨٦	(فصل) وبشئت فيه خيار المجلس لقوله ﷺ : « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا »
١٨٥	(فصل) وينعقد بلفظ السلف والسلم - وفي لفظ البيع وجهان من أصحابنا من قال : لا ينعقد السلم بلفظ البيع	١٨٦	ولا يجوز في عقد السلم ان يتفرقا قبل توفير شروطه ان يكون في مجلس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ولهذا لا يجوز ان يتفرقا قبل قبض العوض
		١٨٧	قال الرملي : فلو اطلق رأس المال عن تعيينه في العقد كاسلمت اليك دينارا في ذمتي في كذا ثم عين وسلم في المجلس قبل التخابر جاز لأن المجلس حريم العقد فله حكمه
		١٨٨	(فصل) ويجوز مؤجلا للآية ويجوز حالا لأنه اذا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٨	جاء مؤجلا فلان يجوز حالا وهو من الفرر أبعد أولى (أما الأحكام) فجسوازه مؤجلا أمر مجمع عليه أما جوازه حالا فججمهور المذاهب على خلافه	١٩٠	صفاته كالأنمان والحبوب والثمار (قلاص) جمع قلوص وهو من الأبل بمنزلة الشابة من النساء
١٨٨	وقوله تعالى (الى أجل مسمى) يدل على جواز السلم الى أجل ، ولا يدل على أنه لا يجوز الا مؤجلا	١٩٠	(الكرايس) جمع كرايس وهو نسيج خشن وقوله : (السرق هي شقق الحرير وهي بضم السين الشمسية أى المشدودة والراء المشددة المفتوحة
١٨٨	واستدل المخالفون بما أخرجه ابن أبى شيبة عن ابن عباس « لا تسلف الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجلا »	١٩٠	فقوله فى كل مال يجوز بيعه خرج بذلك الخمر والخنزير والكلب وكل ما هو غير محترم
١٨٨	واجيب بأن هذا ليس بحجة لأنه موقوف على ابن عباس ، وكذلك يجاب عن قول أبى سعيد الذى علقه البخارى ووصله عبد الرزاق بلفظ « السلم بما يقوم به السعر ربا ، ولكن السلف فى كيل معلوم الى أجل معلوم »	١٩٢	وقال فى تفريع الوزن من العسل : فان سلف فى عسل فجاءه بعسل رقيق اربه اهل العلم بالعسل ، فان قالوا : هذه الرقة فى هذا الجنس عيب بنقص ثمنه لم يكن عليه أن يأخذه وقال فى السلف فى الزيت : وما اشترى وزنا بظروفه لم يجز شراؤه بالوزن فى الظروف لاختلاف الظروف
١٨٩	وقد اختلف الأئمة فى مقدار الأجل من ساعة الى الميسرة ولو بلغت سنتين	١٩٢	(فرع) نوهنا بكلام الشافعى بجواز السلف فى اللبن كما يجوز فى الزبد وقال النووى فى الروضة : يجوز السلم فى اللبن ويبين فيه ما يبين فى اللحم سوى الأمر الثالث والسادس
١٨٩	والحق ما ذهبنا اليه من عدم اعتبار الأجل لعدم ورود دليل يدل عليه .	١٩٣	واذا أسلم فى السمن يبين ما يبين فى اللبن (فرع) اذا أسلم فى الصوف قال : صوف بلد كذا وذكر لونه وطوله وقصره وأنه خريفى أو ربيعى من ذكور
١٨٩	وأما يقال من انه يلزم مع الأجل ان يكون بيعا للمعدوم ، ولم يرخص فيه الا فى السلم ، ولا فارق بينه وبين البيع الا الأجل فيجاب بأن الصيغة فارقة وذلك كاف (فصل) ويجوز السلم فى كل مال يجوز بيعه وتضبط	١٩٣	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩٣	أو اناث ، لأن صوف الاناث اشد نعومة (فرع) قال الشافعي : ولا بأس في شيء ليس في أيدي الناس حين تسلف فيه اذا شرطت محله في وقت يكون موجودا بأيدي الناس	١٩٥	قال : ولو سلف في ذات لبون على انها لبون كان فيها قولان :
١٩٤	وقال عن لحم الوحش والحيثان والرءوس والأكارع والسلف في العطر وزنا ومتاع الصيدلة واللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجوهر والتبر غير الذهب والفضة	١٩٥	(أحدهما) انه جائز ، واذا وقع انها لبون كانت له واللبن يتميز منها
١٩٤	وصنع الشجر والطين الأرمي	١٩٦	قلت : قد جعله رسول الله ﷺ دينا في السلف والدية ولم تخالفنا في انه يكون في موضعين آخرين دينا في الصداق والكتابة
١٩٤	ومذهبنا انه لا ربا في الحيوان وانما انتهى عن المضامين والملاقيح وجبل الحلة	١٩٧	(فرع) وقال الشافعي في السلف : في الثياب ، فان شرطه صفيقا نخينا لم يكن له ان يعطيه دقيقا وان كان خيرا منه
١٩٤	(فرع) اختلف العلماء في السلم في الحيوان فروى لا يصح السلم فيه وهو قول الثوري وأصحاب الرأي	١٩٨	وأجاز الشافعي السلف في الخشب وأجازه خشبا بخشب بناء على قاعدة : لا ربا فيما عدا الكيل والوزن
١٩٥	قال ابن المنذر : وممن روينا عنه انه لا بأس بالسلم في الحيوان	١٩٨	(فرع) تكلم الشافعي عن السلف في الحجارة والأرحية وغيرها حتى تكلم على اصنافها ومنع السلف في اتقاض البيوت للمجازفة وعدم الدقة في قدرها
١٩٥	(فرع) قال الشافعي : وان كان السلف في خيل أجزاء فيها ما أجزأ في الأبل ، وأحب أن كان السلف في الفرس ان يصف شيعته مع لونه فان لم يفعل فله اللون بهيما	١٩٨	(فرع) وكذلك لا يجوز في القصب عدا ويجوز وزنا على الصفة التي أسلفناها كل ذلك فور قطعه ، ولو حفظ شيء من ذلك بالتلجأت فزاد وزنه بفعل الطسوبة كما لو جف بالشمس فنقص وزنه فسد السلف
١٩٥	ولا خير في أن يسلف في ناقة ومعها ولدها موصوفا ولا في وليدة ولا في ذات رحم من حيوان كذلك	١٩٩	(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف السلم
		١٩٩	مذهبنا ان السلم بيع شيء

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٠٤	من التقدين أو غيرهما	٢٠٢	٢ - بيان نوعه كان يبين الجنيه انجليزى أو مصرى أو قمع بعلى أو مسقى
٢٠٤	٢ - بيان صفته كان يقول : جيد أو ردى أو متوسط	٢٠٢	٣ - بيان قدره كان خمسة جنيهات أو عشرة أرادب
٢٠٤	٤ - بيان قدره كان خمسة جنيهات أو عشرة أرادب	٢٠٢	٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم
٢٠٤	٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم	٢٠٢	واما العشرة التى فى المسلم فيه ضمنها الأربعة الأولى وهى بيان الجنس والنوع الوصف والقدر
٢٠٤	٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم	٢٠٣	واما العدودات فانه يصح السلم فى المقاربة منها كالجز فان آحاده متقاربة اما المتفاوتة فانه يكون لماكها اذا استهلك قيمتها ومن العدود المتقارب اللبن وكذلك الأجر فيصح فيه السلم بشرط بيان صفة القالب الذى يضرب به
٢٠٤	٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم	٢٠٤	واما السدوع كالثياب والبسط والحصر فانه يصح فيها السلم بشروط
٢٠٤	٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم	٢٠٤	١ - أن يبين مقداره طوله وعرضه
٢٠٤	٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم	٢٠٤	٢ - أن يبين صفته كان يقول : ثوب غير مخيط من قطن أو كتان أو صوف أو حرير
٢٠٤	١٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم	٢٠٤	٣ - أن يبين محل صنعه مصرى أو صينى أو باكستانى
٢٠٤	١١ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	١٢ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	١٣ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	١٤ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	١٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	١٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	١٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	١٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	١٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢١ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢٢ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢٣ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢٤ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٢٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣١ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣٢ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣٣ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣٤ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٣٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤١ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤٢ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤٣ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤٤ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٤٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥١ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥٢ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥٣ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥٤ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٥٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦١ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦٢ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦٣ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦٤ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٦٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧١ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧٢ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧٣ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧٤ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٧٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨١ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨٢ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨٣ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨٤ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٨٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩١ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩٢ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩٣ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩٤ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩٥ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩٦ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩٧ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩٨ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	٩٩ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		
٢٠٤	١٠٠ - أن يكون مقبوضا فى مجلس السلم		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٠٥	ولا يصح السلم في القمح إلا إذا فصل من تبنة ومثله باقى الحبوب	٢٠٨	السلف في جلود الابل ولا البقر ولا اهب الغنم أما الجواهر الثمينة فقد قال في باب السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع متاع اصحاب الجوهر لا يجوز عندى السلف في اللؤلؤ
٢٠٥	(فرع) وأما الموزونات فانه يصح فيها السلم كالخبز والفاكهة واللحم التيء ولو مع عظمه	٢٠٩	(فرع) السلف في الرؤوس والأكارع فيها قولان (احدهما) لا ، وهو احد قولى الشافعى وقول أبى حنيفة لعدم انضباطه بكيل أو وزن
٢٠٦	(فرع) إذا سلم في معدن كالرصاص والنحاس والحديد فانه يضبطه بذكر نوعه ولونه وكل ما يختلف به ثمنه كالنحاس الأصفر والأحمر والأبيض	٢٠٩	(والقول الثانى) نعم وهو قول أحمد ومالك والأوزاعى وأبى ثور ، لانه لحم فيه عظم يجوز شراؤه فجاز السلم فيه كبقية اللحم
٢٠٦	(فرع) وأما المعدود المختلف الذى أحاده تفاوت فانه لا يصح فيه السلم الا فى الحيوان لانه هو الذى يمكن ضبط صفاته	٢٠٩	ويجوز السلم فى الورق وأصنافه منضبطة بالبلاد والأسماء والأوزان
٢٠٦	واختلف فيما يباع كيلا بالوزن	٢١٠	ولا يجوز فيما عملت فيه النار كالخبز والشواء لعدم انضباط عمل النار فيه
٢٠٧	وقالت المالكية شروط السلم الزائدة على شروط صحة البيع سبعة	٢١١	(مسألة) إذا كانت البرمة المعمولة لايجوز فيها السلم فهل يصح فى البرمة فى قالب ؟ الراجع جوازه
٢٠٧	(فصل) وأما مالا يضبط بالصفة فلا يجوز السلم فيه لانه يقع البيع فيه على مجهول ، وبيع المجهول لا يجوز	٢١١	ولا يجوز فيما يجمع أجناسا مقصودة لا تتميز كالغالية والنذ
٢٠٨	الفروخ هو من الجواهر التمينة سماوى اللون والنسبة اليه فيروزى	٢١٢	(أما الأحكام) فقد قال الشافعى فى باب السلف فى الشيء المصلح لغيره
٢٠٨	والمرجان صغار اللؤلؤ والرق يفتح الرء والقاف المشددة جلد رقيق يكتب عليه	٢١٢	(قلت) ويجوز أن يسلف فى لحم مقدد كالسطرمة إذا تحدد صنفها من الحيوان وكونها سمينة أو
٢٠٨	(أما احكام الفصل) فقال الشافعى : ولا يجوز		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	يصح السلم فيما يندر وجوده كلحم الصيد بموضع العزة ، ولا فيما لو استقصى وصفه عز وجوده	٢١٢	حمراء مع فصل مايفشاها من النهار ويجوز في الثياب كالقطن أو الكتان أو الصوف أن كانت خالصة من الخلط
٢١٦	(فصل) وفي السلم في الاواني المختلفة الاعلى والأسفل كالابريق والمنارة والكراز	٢١٣	أما المصبوغ بعد النسيج فقد ذهب النووى الى أنه الأقيس والأصح منعه
٢١٦	قلت : لا يشترط عندنا ذكر الجيد أو الرديء في العقد ويحمل مطلقه على أجودها	٢١٣	قال الماوردي : ولا يجوز السلم في الكتان على خشبه ويجوز بعد دقه
٢١٧	(فرع) اختلف الاصحاب في الدقيق ، فذهب ابو القاسم الدركي الى عدم الجواز لانه لا يضبط ، وإذا تعذر الحصول عليه بطل السلم	٢١٣	والحنطة كسائر الحبوب كالتمر اعنى في الشروط المطلوبة افاده النووى
٢١٧	(فرع) استحدثت في ازماننا هذه من اسباب الصنعة ادوات لم تكن معروفة عندائتنا السابقين كالمذياع والمرناة وهو جهاز ياتيكم بالصورة والصوت من بعيد والثلاجة والغسالة وكل نوع من هذه له من التركيب وتنوع الاجزاء ما يصعب على المتعاقدين ضبطه ، فان أمكن تحديد النوع والعلامة وكان مع الآلة دليل مطبوع يوضح اجزائها ومقاديرها وقوتها وكان المتعاقدان خبيرين جاز السلم بينهما	٢١٣	قال النووى : ولا يصح فيما لو استقصى وصفه عز وجوده
٢١٧	كما يجوز السلم في السيارة عن طريق الحجز ولا يجوز السلم في انواع الاماث اذا كان يشتمل على الحشايا والاسلاك اللولبية	٢١٤	ولا يصح السلم في الكشك بفتح الكاف وتنطقه العامة بكسرهما
		٢١٤	(فصل) ولا يجوز السلم في الطير لانه لا يضبط بالسن ولا يعرف قدره بالذرع
		٢١٥	(فرع) قال الاذرعى : الظاهر انه لا يجوز السلم في النحل وان جوزا بيعه ، لانه لا يمكن حصره بعدد ولا وزن ولا كيل
		٢١٥	وفي السلم في شاة لبون قولان . ولو سلف في ذات در على انها لبون كان فيها قولان
		٢١٥	(أحدهما) انه جائز ، واذا وقع عليها انها لبون كانت له
		٢١٥	(والثاني) لا يجوز من قبل انها شاة بلبن لان شرطه ابتياع له
		٢١٥	(فرع) قال النووى : ولا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١٧	والقطن والكارينا والجلد والقماش والطلاء وما أشبه ذلك لعدم انضباطه وتشابه رديئه بجيده	٢٢٢	قرية صغيرة لانه لا يؤمن تلفه وانقطاعه (فصل) ولا يجوز حتى يصف المسلم فيه بالصفات التي تختلف بها الأثمان كالصغر والكبر والطول والعرض والدور والسك والنعمه والخشونة
٢١٨	العقار يختلف مكانه من شارع الى شارع ومن واجهة او ناصية الى ميدان فسيح او درب ضيق وزقاق خانق فلا يصح فيه السلم (فصل) ولا يجوز السلم الا في شيء عام الوجود مأمون الانقطاع	٢٢٣	لتعذر الضبط أسباب منها الاختلاط والمختلطات منها أربعة أنواع (الأول) المختلطات المقصودة الأركان ولا ينضبط أقدار اخلاطها وأوصافها كالهريسة ومعظم المرق والحلوى والمعجونات (الثاني) المخلوطات المقصودة الأركان التي تنضبط أقدارها وصفاتها كثوب العتاي والخزالمركب من الأبريسم والوبر (الثالث) المختلطات التي لا يقصد منها الا الخليط الواحد كالخبر فيه الملح
٢١٩	قال الشافعي : ويجوز في لحم الطير كله لسن وسمانة وانقاء ووزن	٢٢٣	ويجوز السلم في الجبن والأقط وخل التمر والزبيب والسك الذي عليه شيء من الملح على الأصح في الجميع لحقارة اخلاطها (فرع) لو أسلم في جارية وولدها وأختها أو عمتها أو شاة وسخلتها لم يصح لنسب اجتماعها بالصفات (فرع) اذا أسلم في الثياب ذكر جنسها من أبريسم أو قطن أو كتان والنوع والبلد
٢٢٠	المذبوح طعام لا يجوز الا وزنا ، واذا أسلم في لحم طير وزنا لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن رأسه ولا رجليه دون الفخذين لأن رجليه لا لحم فيهما (فصل) ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم فان كان مكبلا ذكر كبلا معلوما وكان السلطان أبطله (فرع) العلم بالمقدار شرط من شروط عقد السلم	٢٢٤	(فرع) لو أسلم في جارية وولدها وأختها أو عمتها أو شاة وسخلتها لم يصح لنسب اجتماعها بالصفات (فرع) اذا أسلم في الثياب ذكر جنسها من أبريسم أو قطن أو كتان والنوع والبلد (فرع) الخشب أنواع منها الحطب فيذكر نوعه
٢٢٠	لايجوز أن يسلم في المذروع وزنا وفيما عدا ذلك فعلى ضريرين معدود وغيره فالمعدود نوعان : (أحدهما) لايتباين كثيرا كالبيض والبقل والرزءوس (الضرب الثاني) ما يتفاوت كالرمان والسفرجل والقثاء والخيار فهذا حكمه حكم ما ليس بمعدود (فرع) لايجوز أن يسلم في ثمرة بستان بعينه ولا	٢٢٤	(فرع) الخشب أنواع منها الحطب فيذكر نوعه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	الثاني جاز ، وان اطلقا فوجهان		وغلظه ودقته وانه من نفس الشجر اومن اغصانه ووزنه
٢٢٧	(احدهما) لا يصح	٢٢٤	ولا يجوز في المخروط لاختلاف اعلاه واسفله ومنها ما يطلب ليفرس فيذكر العدد والنوع والطول والغلظ
٢٢٧	(والاصح) المنصوص صحته	٢٢٥	(فصل) فان اسلم في مؤجل وجب بيان اجل معلوم لحديث ابن عباس « اسلفوا في كيل معلوم الى اجل معلوم »
٢٢٧	(فرع) ذكر الماوردي وجهين في التوقيت ليوم القر لاهل مكة لانه لا يعرفه الا خواصهم	٢٢٥	فان اسلم في حال وشرط انه حال صح العقد وان اطلق فقيه وجهان :
٢٢٧	قلت : يوم وهو الحادي عشر من ذي الحجة سمي به لانهم يقررون فيه بمنى وينفرون بعده النفوس ويشترط لصحة السلم في شهر الفرس معرفة المسلمين بها فان اهلكت وترك الناس العمل بها لا يصح التوقيت بها في السلم	٢٢٥	(احدهما) لا يصح لانه احد محلي السلم فوجب بيانه كالمؤجل
٢٢٨	والعلم بالاجل شرط فلو قال : الى الحصاد او الميرة او قدوم الحاج او طلوع الشمس لم يصح ونحو قالا : اول فصل الشتاء وقصدوا يوم الثاني والعشرين من كانون الثاني وهو اول الشتاء لم يصح	٢٢٥	(والثاني) انه يصح ويكون حالا لان ما جاز حالا ومؤجلا حمل اطلاقه على الحال كالثمن في المبيع
٢٢٨	الشتاء وقصدوا يوم الثاني والعشرين من كانون الثاني وهو اول الشتاء لم يصح	٢٢٦	شهور العرب هي المحرم وصفر وربيع الاول وربيع الآخر وجمادى الاولى وجمادى الآخرة الخ
٢٢٩	(فرع) اذا حضر المسلم اليه المسلم فيه قبل محله فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح	٢٢٦	اما الشهور الرومية فهي : كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) وآذار (مارس) ونيسان (ابريل) وايار (مايو) وخزيران (يونيو) وتموز (يوليو) وآب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر)
٢٣٠	(فرع) اذا اطلق المتعاقدان في محل السلم فلم يذكر وقتا ولم يحددا أجلا انصرف الى كونه حالا لان ما جاز حالا ومؤجلا حمل اطلاقه على الحال	٢٢٧	(فرع) لو وقتا بنفر الحجيج وقيد بالاول او
٢٣٠	(فرع) اراد احدهما ان يجعل الحال مؤجلا او اراد ان يزيد في الاجل		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٣٢	نظرت - فان كان بعد التفرق وهو لزوم العقد - لم يلحق بالعقد ، لأن العقد استقر فلا يتغير	٢٣٠	وإذا أراد أحدهما أن يجعل المؤجل حالا - نظرت - فان كان ذلك من المؤدى وهو المسلم اليه أجرينا عليه ما قلناه فيما اذا أحضر المسلم فيه قبل محله في فرع سبق
٢٣٢	قال النووي : المذهب انه اذا أسلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح ولحملة مؤنة اشترط محل التسليم والا فلا	٢٣٠	(فصل) وان أسلم في جنسين الى اجلين ففيه قولان
٢٣٢	قلت : والمسألة فيها ثلاثة أوجه عند المصنف في الصالح فقط وستة طرق عند الرملى في الصالح وغيره وسبعة عند الشبرايملى .	٢٣٠	(أحدهما) انه لا يصح لأن ما يقابل أحد الجنسين أقل مما يقابل الآخر
٢٣٢	والمدار هنا على ما يليق بحفظ المال والمؤن	٢٣٠	(والثاني) انه يصح وهو الصحيح لأن كل بيع جاز في جنس واحد وأجل واحد جاز في جنسين وفي اجلين
٢٣٤	(الشرط الرابع) بيان محل التسليم فيها طرق للأصحاب (أحدها) فيه قولان مطلقا (والثاني) ان عقدا في موضع يصلح للتسليم لم يشترط التعيين والا اشترط	٢٣١	قال الشافعى : اذا أسلف في جنس واحد الى اجلين ففيه قولان (أحدهما) لا يصح لأن ما يقابل أحدهما أجلا أقل مما يقابل الآخر (فرع) قلنا : لو أسلم في جنس الى اجلين أو جنسين الى اجل صح على الاظهر من القولين
٢٣٤	(الثالث) ان كان لحمله مؤنة اشترط والا فلا	٢٣١	(فصل) وأما بيان موضع التسليم فانه ان كان العقد في موضع لا يصلح للتسليم كالصحراء وجب بيانه ، وان في موضع يصلح للتسليم ففيه ثلاثة أوجه : (أحدها) يجب بيانه لأنه يختلف الفرض باختلافه فوجب بيانه كالصفات
٢٣٤	(والرابع) ان لم يصلح الموضع اشترط والا فقولان	٢٣٢	
٢٣٤	(والخامس) ان لم يكن لحمله مؤنة لم يشترط والا فقولان		
٢٣٤	(والسادس) ان كان له مؤنة اشترط والا فقولان		
٢٣٤	قال الامام وهذا أصح الطرق وهو اختيار القفال ولا يجوز تأخير قض راس المال عن المجلس		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٣٥	لا يجوز تأخير تسليم رأس المال عن مجلس العقد	٢٤٠	تقديمه لأن ذلك يبطل فائدة التأجيل
٢٣٥	ويجوز أن يكون رأس المال في الدفعة ثم يعينه في المجلس خلافا لابن المنذر	٢٤١	وإن أسلم إليه في طعام بالكيل أو اشترى منه طعاما بالكيل فدفق إليه الطعام من غير كيل لم يصح القبض
٢٣٦	إذا حل دين السلم وجب على السلم إليه تسليم المسلم فيه على ما اقتضاه العقد	٢٤٢	قال الشافعي : لو أعطاه طعاما فصدقه في كيله لم يجز ، فإن قبض فالقول قول القابض مع بعينه
٢٣٨	(أما أحكام الفصل) فإنه إذا حل دين المسلم وجب على السلم إليه تسليم المسلم فيه على ما اقتضاه العقد	٢٤٣	فإن أحاله على رجل له عليه طعام لم يصح ، لأن الحوالة بيع
٢٣٩	وإن كانت الزيادة في النوع مثل أن يسلفه على قمح هندي فجاءه بقمح شامي أو ذرة صفراء فجاءه عنها بذرة بيضاء ففيه وجهان	٢٤٣	فإن قبض المشتري لنفسه لا يصح وهل يصح القبض للسيد ؟ فيه قولان :
٢٣٩	(أحدهما) يلزم المسلم قبوله	٢٤٣	(أحدهما) يصح لأن قبضه باذنه فصار كما لو قبضه وكيله
٢٣٩	(والثاني) لا يلزمه قبوله لأنه لم يأت به على الصفة التي اشترط عليه فلا يلزمه قبوله	٢٤٣	(والثاني) لا يصح لأنه لم يأذن له في قبضه له ، وإنما أذن له في قبضه لنفسه
٢٣٩	قال القاضي أبو الطيب : الوجهان في الجواز ، فأما الوجوب فلا يجب عليه قبوله وجها واحدا	٢٤٤	(أما الأحكام) فقد قال الشافعي : ولو أسلم في طعام وباع طعاما آخر فاحضر المشتري من أكتاله من بائعه وقال : أكتاله لك . لم يجز . لأنه بيع الطعام قبل القبض
٢٤٠	وإن سأل المسلم إليه أن يقدم المسلم فيه قبل المحل لم يلزم المسلم إليه	٢٤٤	إذا ثبت هذا ففيه خمس مسائل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٤٤	(الاولى) يقول زيد لخالد : احضر معى حتى اكناله لك فاكتاله زيد لخالد من عمرو ، فلا يصح القبض لخالد وجها واحدا	٢٤٦	استدامة الكيل بمنزلة ابتدائه (فصل) وان دفع المسلم اليه الى المسلم دراهم وقال : اشترلى مثل مالك على واقبضه لنفسك ففعل ، لم يصح قبضه لنفسه
٢٤٥	(المسألة الثانية) ان يقول زيد لخالد : اذهب فاكتل لنفسك من عمرو ففعل فان قبض خالد لنفسه لا يصح وجها واحدا	٢٤٦	(فرع) وان كان لزيد في ذمة عمرو طعام من جهة القرض ، ولخالد في ذمة زيد طعام من جهة السلم وأحال زيد خالدا بالطعام الذى عليه على عمرو لم تصح الحوالة
٢٤٥	(المسألة الثالثة) ان يقول زيد لخالد : احضر معى حتى اكنال من عمرو لنفسى ثم يأخذ بذلك الكيل فحضرا فاكتاله زيد لنفسه ثم سلمه زيد لخالد جزافا من غير كيل صح قبض زيد لنفسه لان قبضه صحيح ولا يصح قبض خالد من زيد لانه قبضه من غير كيل	٢٤٧	(فرع) ولا تجوز التولية والشركة في المسلم فيه قبل القبض (فرع) ذكر الشافعي في الصرف اربع مسائل :
٢٤٥	(المسألة الرابعة) اذا اكتاله زيد لنفسه من عمرو ثم كاله زيد لخالد مرة ثانية صح القبضان لان الطعام قد جرى فيه الصاعان	٢٤٧	(الاولى) لو كان في ذمة رجل لغيره طعام فآل من عليه الطعام من له الطعام ان يبيعه طعاما بشرط ان يقبض ماله عليه منه قباه منه بهذا الشرط ، فالبيع باطل
٢٤٥	(المسألة الخامسة) ان يكتاله زيد لنفسه من عمرو ثم يسلمه الى خالد عمما عليه له وهو في المكيال ، فان قبض زيد لنفسه من عمرو صحيح ، وهل يصح قبض خالد من زيد ؟ فيه وجهان :	٢٤٧	(الثانية) اذا اشترى منه طعاما مطلقا وسبها ان يقبضه منه صح البيع لانه بيع مطلق
٢٤٥	(احدهما) لا يصح لحديث جابر (حتى يجرى فيه الصاعان)	٢٤٧	(الثالثة) ان يقول من له الطعام لمن عليه : اقض مالى عليك على ان ابيعك فقضاه صح لان هذا قبض مستحق عليه
٢٤٥	(والثانى) يصح لان	٢٤٧	(الرابعة) ان يقول من له الطعام : اقضى اكثر مما استحقه او اجود منه بشرط ان ابيعه منك .

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	فقضاه كذلك لم يصح القبض		
٢٤٧	(فصل) إذا قبض المسلم فيه ووجد به عيبا فله أن يره لأن إطلاق العقد يقتضى مبيعا سليما فلا يلزمه قبول المعيب ، فان رد ثبت له المطالبة بالسليم	٢٤٧	إذا قبض المسلم المسلم فيه فوجد به عيبا فهو بالخيار
٢٤٨	وقال أبو حنيفة : ليس للمسلم المطالبة بالأرض لأن رجوعه بالأرض أخذ عوض عن الجزء الفائت ، وبيع المسلم فيه لا يجوز (فصل) فان أسلم في ثمرة فانقطعت في محلها أو غاب المسلم إليه فلم يظهر حتى نفدت الثمرة ففيه قولان	٢٤٨	(أحدهما) أن العقد يفسخ لأن العقود عليه ثمرة هذا العام (والثاني) أنه لا يفسخ لكنه بالخيار
٢٤٨	وقال أبو حنيفة بالقول الثاني للشافعي وهو (فصل) يجوز فسخ عقد السلم بالأقالة لأن الحق لهما ، فجاز لهما الرضى باسقاطه .	٢٤٨	وقال أبو حنيفة بالقول الثاني للشافعي وهو (فصل) يجوز فسخ عقد السلم بالأقالة لأن الحق لهما ، فجاز لهما الرضى باسقاطه .
٢٥٠	الأقالة فسخ وليست ببيع على المشهور من المذهب سواء كان قبل القبض وبعده	٢٥٠	(فرع) قال السيوطي في الأشياء والنظائر : السلم يتطرق إليه الفسخ بالأقالة وانقطاع المسلم فيه عند
٢٥٠	(فرع) وإذا قبض المسلم عن المسلم إليه المسلم فيه ثم انفسخ أو الانفساخ سقط المسلم فيه عن ذمة المسلم إليه	٢٥٠	(فرع) وإذا انفسخ عقد السلم بالفسخ أو الانفساخ سقط المسلم فيه عن ذمة المسلم إليه
٢٥١	وهل يشترط فيه القبض قبل التفرق ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه يشترط ذلك ، فلا يفترقان والعوض والمعوض في ضمان واحد (والثاني) لا يشترط ذلك كما لو اشترى أحدهما بالآخر	٢٥١	باب القرض
٢٥١	القرض قربة مندوب إليه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه « من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة »	٢٥١	باب القرض
٢٥٢	(فصل) ولا يصح إلا من جازر التصرف لأنه عقد على المال فلا يصح إلا من جازر التصرف	٢٥٢	(فصل) ولا يصح إلا من جازر التصرف لأنه عقد على المال فلا يصح إلا من جازر التصرف
٢٥٣	القرض القطع ، والقرض في المكان المدول عنه . ومنه قوله تعالى : (وإذا غيرت تقريضهم ذات الشمال) وقرض الوادي جزته ، وقرض فلان مات وقرضت الشعر نظمته	٢٥٣	القرض القطع ، والقرض في المكان المدول عنه . ومنه قوله تعالى : (وإذا غيرت تقريضهم ذات الشمال) وقرض الوادي جزته ، وقرض فلان مات وقرضت الشعر نظمته

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٥٣	قال ابن دريد : وليس في الكلام يقرض على وزن ينصر البتة وإنما الكلام على وزن يضرب	٢٥٦	وقال مالك : يدخل الأجل في ابتداء القرض بأن مقبوضه الى أجل ويدخل في انتهائه بأن يقرضه حالا ثم يؤجله فيتأجل
٢٥٣	(أما الأحكام) فان القرض مندوب اليه مأمور به من غير إيجاب	٢٥٦	ووافقنا أبو حنيفة أن الأجل لا يدخل في القرض
٢٥٣	وأركان القرض أربعة : العاقدان والصيغة والشيء المقرض	٢٥٦	دللنا على مالك أن الأجل يقتضي جزءا من القرض والقرض لا يحتل الزيادة والنقصان
٢٥٤	وان كتب اليه وهو غائب : أقرضتك هذا ، أو كتب اليه بالمبيع فقيه وجهان :	٢٥٦	وأما الدليل على أبي حنيفة فقولوه <small>عليه السلام</small> : « كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل »
٢٥٤	(أحدهما) ينعقد لأن الحاجة مع الغيبة داعية الى الكتابة	٢٥٦	(فرع) يجوز شرط الرهن في القرض لأن النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> رهن درعا عند يهودي بالمدينة وأخذ منه شعيرا لأهله
٢٥٤	(والثاني) لا ينعقد ، لأنه قادر على النطق فلا ينعقد عقده بالكتابة ، كما لو كتب وهو حاضر	٢٥٦	(فصل) وفي الوقت الذي يملك فيه وجهان :
٢٥٤	ان الأوراق التجارية هي الكمبيالة والسند الاذني فاما الكمبيالة فهي صك يأمر فيه الساحب شخصا يسمى المسحوب عليه بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لأذن شخص معين أو لحامل الصك ويطلق عليه المستفيد	٢٥٦	(أحدهما) أنه يملكه بالقبض لأنه عقد يقف التصرف فيه على القبض فوقف الملك فيه على القبض كالهبة
٢٥٥	أما الشيك فهو صك يأمر فيه الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ من النقود من حسابه لديه	٢٥٦	(والثاني) أنه لا يملكه الا بالتصرف بالبيع والهبة والاتلاف
٢٥٥	(فصل) ولا يثبت فيه خيار المجلس وخيار الشرط ، لأن الخيار يراد للفسخ ، وفي القرض يجوز لكل واحد منهما أن يفسخ اذا شاء ، فلا معنى لخيار المجلس وخيار الشرط	٢٥٧	(الأحكام) متى يملك المستقرض المدين التي استقرضها ؟
		٢٥٧	قال في الروضة : فصل فيما يملك به المقرض (يفتح الرأ قولان متزعمان من كلام الشافعي (أظهرهما) بالقبض (والثاني) بالتصرف

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٥٧	وأما الرجوع في العيين المقترض ، فلا خلاف بين أصحابنا أن المستقرض أن يردّها على المقرض	٢٥٩	أقراض المحرم هو الذي قطع به الجماهير . وقال في الحاوى : ان كانت ممن لا يستحبها المستقرض بأن اقترضها محرم أو امرأة فوجهان ، قال البغداديون : يجوز وقال البصريون : لا يجوز جنسا لا يجوز قرضه
٢٥٧	ولا يكون جواز رجوع المقرض فيها مانعا من ثبوت الملك للمستقرض فيها قبل التصرف	٢٥٩	(والضرب الثاني) ما لا يجوز فيه السلم ، فجواز أقراضه يبنى على أن الواجب في المتقومات رد المثل أو القيمة ، ان قلنا بالأول لم يجز ، والثاني جاز
٢٥٨	واختلف أصحابنا فيمن قدم الى غيره طعاما وأباح له أكله حتى يملكه المقدم اليه ، فمنهم من قال : يملكه بالتناول فاذا أخذ لقمة بيده ملكها	٢٥٩	وفي اقراض الخبز وجهان كالسلم فيه (أصحابهما) لا يجوز
٢٥٨	ومنهم من قال : يملكه بتركه في الفم	٢٦٠	قلت : قطع صاحب التتمة والمستظهرى بجواز قرضه وزنا وهو مذهب أحمد وأبى يوسف ومحمد
٢٥٨	(فصل) ويجوز قرض كل مال يملك بالبيع ويضبط بالوصف لأنه عقد تمليك يثبت العوض فيه في الدمة	٢٦٠	(فرع) قال الصيمرى : ولا يجوز قرض الدراهم الزينة ولا الزينة ولا المحمول عليها ولو تعامل الناس بها .
٢٥٨	وأما مالا ينضبط بالوصف كالجواهر وغيرها ففيه وجهان :	٢٦٠	(فصل) ويجوز استقراض الجارية لمن لا يحل له وطؤها ، ولا يجوز لمن يملك وطأها . وقال الزنى : يجوز لأنه عقد يملك به المال فجواز ان يملك به من يحل له وطؤها والمخصوص هو الأول
٢٥٨	(أحدهما) لا يجوز لأن القرض يقتضى رد المثل	٢٦١	(فصل) ولا يجوز قرض جر منفعة
٢٥٩	(والثاني) يجوز لأن مالا مثل له يضمنه المستقرض بالقيمة	٢٦٢	السفجة فارسية وهى ما يقال لها بلغة كمبيالة
٢٥٩	(الأحكام) يصح القرض في كل عين يصح بيعها وتضبط صفتها		
٢٥٩	(فرع) المال المقرض ضربان ذكرهما الرافعى		
٢٥٩	(أحدهما) يجوز السلم فيه ، فيجوز اقراضه حيوانا كان أو غيره		
٢٥٩	قال النووي معقبا على الرافعى : قلت : هذا الذى جزم به من جواز		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٦٣	(أما الأحكام) ولا يجوز أن يقرضه دراهم على أن يعطيه بدلها في بلد آخر ويكتب له بها صحيفة قيا من خطر الطريق ومؤنة الحمل وهو مذهبنا	٢٦٥	(والثاني) يجب عليه مثله في الخلقة والصورة
٢٦٣	وخالفنا أحمد وغيره مستدلين بأن عبد الله بن الزبير كان يقترض ويعطى من أقرضه صحيفة يأخذ قيمتها من مصعب أخيه وأبيه على العراق ودليل أصحاب أحمد : هو أنه عقد أرفاق	٢٦٥	وأما أقراض الخبز - فإن قلنا : لا يجوز قرض مالا يضبط بالوصف - ففي قرض الخبز وجهان . (أحدهما) لا يجوز وبه قال أبو حنيفة
٢٦٣	دليلا أن أمن الطريق منفعة ، وكل قرض جر نفعا فهو ربا	٢٦٥	(والثاني) يجوز . قال ابن الصباغ : لأجماع أهل الأمصار على ذلك فإنهم يقتضون الخبز
٢٦٣	(فرع) إذا اقترض من غيره درهما فرد درهمين أو درهما أجود منه	٢٦٦	(فصل) إذا أقرضه دراهم بمصر ثم لقيه بمكة فطالبها بها لزمه دفعها إليه .
٢٦٤	إذا كان المستقرض معروفا إذا اقترض رد أكثر مما اقترض أو أجود منه ، فهل يجوز أقراضه مطلقا؟ فيه وجهان	٢٦٦	فإن طالبه المستقرض بأن يأخذها وجب عليه أخذها قال الشيخ أبو حامد : ويأخذ قيمة الطعام بمصر يوم المطالبة لا بمكة . لأنه إنما وجب عليه دفع القيمة يوم المطالبة .
٢٦٤	(أحدهما) لا يصح أقراضه إلا بشرط أن يرد عليه مثل ما أخذ	٢٦٧	(فرع) وإن اقترض من رجل شيئا وقبضه ثم أراد أن يعطيه عوضا جاز لاستقراره في الدمة
٢٦٤	(والثاني) وهو الصحيح أنه يجوز أقراضه من غير شرط ، لأن الزيادة مندوب إليها في القضاء	٢٦٧	(مسألة) تفرق القوانين الوضعية بين المعاملات التجارية والمعاملات المدنية فما يقع بين التجار تحكمه القوانين التجارية التي تختلف عن المدنية في حسمها وسرعة نفاذ أحكامها وطريقها المباشر إلى الإفلاس وعقد الصلح الوافي منه
٢٦٤	(فصل) ويجب على المستقرض رد المثل فيما له مثل وفيما لا مثل له وجهان :	٢٦٧	خطاب الاعتماد من المصارف لجلب البضاعة قال عبد الله بن زيد : لكن
٢٦٤	(أحدهما) يجب عليه القيمة لأن ما ضمن بالمثل إذا كان له مثل ضبط بالقيمة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٦٨	هنا أمر ينبغي أن لا نفعل عنه لعموم البلوى به وأما ربا الفضل فتحريمه من باب سد الذرائع فمنعوا منه لما يخاف عليهم من ربا النسيئة	٢٧٠	والقول الأول باطل لأن الكتاب والسنة دلا على صحة العقود والقبوض التي وقعت في حال الكفر وأمر الله بالوفاء بها إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم
٢٦٨	أما ربا الفضل فأبيح منه ما تدعو الحاجة إليه كالعرايا لأن ما حرم سدا للذرائع أخف مما حرم تحريم المقاصد	٢٧١	فان قيل : قد اتفق فقهاء الحديث وأهل الحجاز على أنها إذا عقبت على وجه محرم في الإسلام ثم أسلموا بعد زواله مضت ولم يؤمر باستثنائها لأن الإسلام يجب ما قبله
٢٦٨	قلت: وجد بعض المشتغلين بشئون البنوك الإسلامية أن نظام خطاب الضمان الذي تقوم به البنوك التجارية مفض إلى الربا وهو من باب القرض الذي جر نفعا	٢٧١	قلنا : ليس كذلك ، بل ما عقده مع التحريم إنما يحكم بصحته إذا اتصل به القبض
٢٦٩	(فرع) في قرض جر نفعا كمن يعطي دراهم قرضا آخر وينتفع المعطي بعقار الآخر مدة مقام الدراهم في ذمته	٢٧٢	من اشترط أمرا ليس في حكم الله ولا كتابه بواسطة أو بغير واسطة فهو باطل
٢٧٠	فبين <small>عليه السلام</small> أن الهدية إذا كانت بسبب الحقت به مسألة : مذاهب العلماء في هل يتعامل الناس مع من في ماله شبهة حرام أو عقود فيها شبهة فساد ؟	٢٧٣	فالعقد المحرم قد يكون سببا لإيجاب أو تحريم نعم لا يكون سببا لإباحة والمخالفون في هذه القاعدة من أهل الظاهر ونحوهم قد يجعلون كل ما لم يؤذن فيه إذن خاص فهو عقد حرام
٢٧٠	ان العقود والشروط لا تخلو أما أن يقال : لا تحل ولا تصح أن لم يدل على حلها دليل شرعي خاص	٢٧٤	(فرع) إذا قال صاحب حانوت : أبيع الأشياء المضمنة وحدي ، ولا أمكن أحدا غيري من مزاولة بيعها فهل يجوز الشراء من هذا الإنسان ؟
٢٧٠	أو يقال : لا تحل وتصح حتى يدل على حلها دليل سمعي وإن كان عاما	٢٧٤	وقد أهاب الإمام تقي الدين ابن تيمية بقوله
٢٧٠	أو يقال : تصح ولا تحرم إلا أن يحرمها الشارع بدليل خاص أو عام	٢٧٤	أما مع الغنى عن الاشتراء منه فإنه ظالم بمنع غيره أو له يكن في ماله شبهة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨٠	الرد على من قال : ان الحلال في هذا الزمان متعذر أو معدوم	٢٧٤	فمجانيته وهجره أولى بحسب الامكان وهذا اذا كان ماله مختلطا بعضه ببعض لا يتميز منه ما أخذه حراما فان حق المظلومين ثبت في ذمته
٢٨٠	اعلم أن الورع من قواعد الدين ففي الصحيح عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « الحلال بين والحرام بين الخ »	٢٧٤	وهذه الأعيان التي في يده لا يستحقها بعينها المظلومون فمعاوضته عليها جائزة
٢٨٠	واعلم أنه ينبغي أن نذكر مع هذا المدخل أصول :	٢٧٦	(والأصل الثاني) أن الظالم في العادة انما يشتري في الذمة
٢٨٠	(أحدها) انه ليس كل ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراما	٢٧٦	(والأصل الثالث) أن نسلم أن حق المظلوم يتعلق بعين مال الظالم
٢٨٠	انما الحرام ماثبت تحريمه بالكتاب والسنة	٢٧٦	من يده مال غصب أو ودیعة أو عارية وهو لا يعلم عين مالكة يتصدق به عنه ، وهذا قول مالك وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم
٢٨٠	(الأصل الثاني) ان المسلم اذا عامل معاملة يعتقد هو جوازها وتبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في مثل ذلك المال	٢٧٨	وأما اذا قلنا بوقف العقود لا سيما مع تعدد الاستئذان كما هو مذهب الثلاثة فالأمر في ذلك أظهر
٢٨١	(الأصل الثالث) أن الحرام نوعان :	٢٧٨	فان العادة الغالبة أن الناس يرضون ببيع مثل هذه الأموال التي أعدوها للبيع فاذا كان كذلك فمعلوم أن الزيادة الظلمية لا تتميز عن المزيد ، ولا يمكن القسمة بينهما الا بقسمة العين أو قسمة بدلها
٢٨١	(النوع الأول) حرام لوصفه كالميتة والدم ولحم الخنزير ، فهذا اذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة وغير طعمه أو لونه أو ريحه حرمه	٢٧٨	وقد عرف من حيث العادة أن أرباب مثل هذه الأموال المسئول عنها ليس لهم غرض في شيء بعينه
٢٨١	(الثاني) الحرام لكسبه كالماخوذ غصبا أو بعقد فاسد ، فهذا اذا اختلط بالحلال لم يحرمه	٢٧٩	واللقطة التي لا يصرف مالها اذا تصدق بها المتلقط كان ذلك موقوفا على اجازة المالك
٢٨١	وهل يكون الخلط كالاتلاف ؟ فيه وجهان في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما :		
٢٨١	(أحدهما) انه كالاتلاف فيعطيه مثل حقه من أين أحب		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨١	(والثاني) أن حقه باق فيه فللمالك أن يطلب حقه من المختلط ، فهذا أصل نافع، فان كثيرا من الناس يتوهم أن الدراهم المحرمة إذا اختلطت بالدراهم الحلال حرم الجميع	٢٨٣	ومن ترك معاملته ورعا كان قد ابتدع بدعة ما أنزل الله بها من سلطان ويقول الدكتور صديقي محمد نجاته الله :
٢٨٢	فهدا خطأ وانما تورع بعض العلماء فيما اذا كانت قليلة واما مع الكثرة فما اعلم فيه نزاعا	٢٨٤	القطاع الاستثمارى وعدم فاعلية التمويل بالدين
٢٨٢	(الأصل الرابع) المال اذا تعدر معرفة مالكة صرف في مصالح المسلمين عند جماهير العلماء كمالك وأحمد وغيرهما	٢٨٤	على القارىء أن يخط جدولا فاصلا بين الصفحة وبين حاشيتها في أسفل الصفحة
٢٨٢	ومن الفقهاء من يقول : توقف أبدا حتى يتبين أصحابها ، والصواب الأول	٢٨٦	القطاع الاستثمارى وعدم عدالة التمويل بالدين
٢٨٢	(الأصل الخامس) وهو الذى يكشف سر المسألة وهوان المجهول في الشريعة كالمعذوم والمعجوز عنه ، فان الله سبحانه وتعالى قال : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها »	٢٨٦	ان رأس المال النقدي الذى يحصل عليه المنظم من الممول يستخدم لشراء تلك السلع والخدمات التى تعتبر لازمة لإدارة المشروع الانتاجي
٢٨٢	فهذه اللقطة كانت ملكا للمالك ووقعت منه فلما تعدر معرفة مالكة قال ﷺ : « هي مال الله يؤتيه من يشاء »	٢٨٦	لكن هذا التقدير يمكن أن يصدقه الواقع أو لا يصدقه فالقيمة ظاهرة سوقية وليست لازمة ذاتية من لوازم رأس المال النقدي
٢٨٣	واذا تبين أن أموالا مفصولة أو مقبوضة بمقود لا تباع بالقبض ان عرفه المسلم اجتنبه	٢٨٦	الاقتراض الوحيد بشأن المنظم هو انه يبذل ما في وسعه لتحقيق أرباح
٢٨٣	فاذا لم تعلم حال المال الذى بيده بنيت الأمر على الأصل	٢٨٧	عندما يتعرض المشروع لخسارة ما فالمنظم هو الذى يتحمل هذه الخسارة
٢٨٣	واما المسلم المستور فلا شبهة في معاملته أصلا ،	٢٨٧	وعلى مستوى الاقتصاد الكلى يؤدي الترتيب الحالى الى تدفق الثروة من المنظمين الذين يتعرضون للخسارة
		٢٨٨	فيصير من شأن الثروة أن تجلب مزيدا من الثروة
		٢٨٨	وهذه الثروة الإضافية المتدفقة الى الدائنين من

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨٨	دين المستهلك	٢٨٨	المشاريع الخاسرة لم تنشأ من أية ثروة اضافية
٢٨٨	تظهر القروض في القطاع الاستهلاكي لسببين مختلفين	٢٨٩	إذا ما نظرنا أولا الى حالة المستهلك المحتاج أدركنا انه لاتماثل بين هذه الحالة وحالة ذلك المنظم الساعي وراء الأموال الاستثمارية
٢٨٩	نعم في الحدود التي ينظر فيها الى بعض السلع الاستهلاكية المعمرة على انها استثمار يؤدي الى زيادة قدرة المستهلك على كسب الدخل	٢٩٠	لقد سجلت مؤخرا زيادة هائلة في حجم الائتمان الاستهلاكي في معظم الاقطار المقدمة
٢٩٠	ان تيسير اتاحة السلع وترويج المبيعات ترويجا عدوانيا ، والدعاية لها دعاية عالية الضغط يدفع كثيرا من الأسر الى الاستدانة الى حدود يصعب تبريرها بما تملكه من أموال حاضرة	٢٩١	ان اتاحة الائتمان الاستهلاكي تؤدي الى زيادة أولى في الطلب
٢٩١	لا ريب ان مؤسسة الائتمان الائتمان الاستهلاكي السهل مسئولة عن عدد كبير من العلل التي تصيب هؤلاء المتورطين فيها مباشرة	٢٩١	الدين العام
٢٩١	ان حاجة الحكومة الحديثة	٢٩١	الدين العام
٢٩٢	ان غالبية الديون العامة الضخمة التي تروّج تحتها الدول الحديثة في الحالة الثالثة قد نشأت خلال الحروب التي تم تمويلها بمزيد من القروض الربوية ومعظم هذه القروض يتم تدويره باستمرار	٢٩٢	الدين الدولي
٢٩٣	سجل الدين الدولي زيادة هائلة في العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة ، وقد تراكم معظم هذه الديون خلال عملية « التنمية » التي تمر بها كل اقطار العالم الا عشرين قطرا	٢٩٤	وثمة آثار سلبية أخرى للتنمية المعانة لا تزال تؤدي الى مزيد من سوء توزيع الدخل مع ما ينجم عن ذلك من اضطراب اجتماعي
٢٩٤	ان هذا الاسلوب في التعامل النقدي الدولي يخلق باعثا قويا على الاقتراض	٢٩٥	لقد قاد النظم الحالي لقروض الفائدة الاقطار النامية الى الاستدانة الفاجشة
٢٩٥	تفاقم سوء توزيع الدخل والثروة	٢٩٥	تفاقم سوء توزيع الدخل والثروة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٩٦	وعلى هذه الشاكلة نفسها تجرى القروض في البنك الدولي	٣٠٠	الرهن في الخضر وفي هذا الخبر فوائد وهو رهن النبي ﷺ درعه من يهودي
٢٨٧	تتركز الثروة في يد القلة فتجلب لهم مزيدا من الثروة	٣٠٠	(منها) جواز الرهن لأن النبي ﷺ رهن (ومنها) جوازه في الحضر لأن ذلك كان في المدينة وكانت موطن النبي ﷺ
٢٩٨	الترعة الى التضخم	٣٠٠	(ومنها) جواز معاملة من في ماله حلال وحرام اذا لم يعلم عين الحلال والحرام ، لأن النبي ﷺ عامل اليهودي ومعلوم ان اليهود يستحلون ثمن الخمر ويربون
٢٩٨	هناك علاقة اكيدة بين خلق النقود وخلق الثروة	٣٠٠	وقال مجاهد : ليس الرهن الا في السفر لأن الله تعالى شرط السفر في الرهن
٢٩٩	كتاب الرهن	٣٠٠	قال الشافعي - بعد أن ساق آية الدين آية الرهن : فكان بينا في الآية الأمر بالكتاب في الحضر والسفر
٢٩٩	يجوز الرهن على الدين في السفر لقوله عز وجل : (وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة »	٣٠١	وذكر الله تعالى الرهن اذا كانوا مسافرين ولم يجدوا كتابا فكان معقولا - والله اعلم - فيها أنهم أمروا بالكتاب والرهن احتياطا لمالك الحق بالوثيقة ، والمملوك عليه بأن لا ينسى ويذكر
٢٩٩	ويجوز في الحضر لما روى انس رضي الله عنه « ان النبي ﷺ رهن درعا عند يهودي بالمدينة واخذ منه شعيرا لأهله »	٣٠٢	(فصل) ولا يصح الرهن الا من جائز التصرف في المال . (فرع) في مذاهب العلماء فيما تقدم
٢٩٩	ومعنى الآية : . يعني اذا تداينتم الى اجل مسمى وانتم مسافرون ولم تجدوا كتابا يكتبوا وجدوه ولم يجدوا قرطاسا او دواة او قلم فليكن بدل الكتابة رهن مقبوضة	٣٠٢	اجمع كل من نعرف الا ابن حزم في المحلى على جواز الرهن في السفر والحضر
٢٩٩	رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه قوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة)		
٣٠٠	وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين يستوفى منه الدين عند تعذره ممن عليه ويطلق على العين المرهونة تسمية للمفعول به باسم المصدر		
٣٠٠	(اما الأحكام) فان الرهن مجمع على جوازه ، وفيها ايضا دليل على صحة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٠٢	وفي أركان الرهن ثلاثة :	٣٠٢	١- عاقد ويشمل الطرفين
٣٠٢	الراهن وهو المالك والمرتهن وهو صاحب الدين وأخذ الرهن	٣٠٢	٢ - معقود عليه ويشمل أمرين : العين المرهونة والدين المرهون به
٣٠٢	٣ - الصيغة إلا أن أبا حنيفة لم يجعل للرهن الأركان واحدا وهو الإيجاب والقبول	٣٠٢	وقد قسم المالكية شروط الرهن إلى أربعة أقسام : قسم يتعلق بالعاقدين ، وقسم يتعلق بالمرهون ، وقسم يتعلق بالمرهون به وهو دين الرهن ، وقسم يتعلق بالمعقد
٣٠٣	وقد قسم أصحاب أبي حنيفة شروط الرهن إلى ثلاثة أقسام	٣٠٣	١ - شروط انعقاد
٣٠٣	٢ - شروط صحة يسمى شرط الجواز	٣٠٣	٣ - شرط لزوم
٣٠٤	لا يجوز للبائع أن يرهن للمشتري سلعة أخرى في مقابلها حتى يسلمها له فإذا فعل يقع الرهن باطلا	٣٠٤	ولنا أن شروط الرهن قسمان شروط لزوم المرهون وشروط الصحة
٣٠٤	على أنه لا يجوز للولي أن يتصرف في مال المحجور عليه بالرهن إلا في حالتين (الأولى) أن تكون هناك ضرورة تدعو إلى الرهن كاحتياج المحجور عليه	٣٠٤	على أنه لا يجوز للولي أن يتصرف في مال المحجور عليه بالرهن إلا في حالتين (الأولى) أن تكون هناك ضرورة تدعو إلى الرهن كاحتياج المحجور عليه
٣٠٥	١- عاقد ويشمل الطرفين الراهن وهو المالك والمرتهن وهو صاحب الدين وأخذ الرهن	٣٠٥	(الثانية) أن يكون الرهن فيه مصلحة مالية تعود على المحجور عليه
٣٠٥	(فصل) ويجوز أخذ الرهن على دين المسلم وعوض القرض للآية والخبر	٣٠٥	قلت : قد يكون الدين في الدمة ثمنا ، وقد يكون فيها مشنا
٣٠٦	وقال أبو حنيفة : يصح دليلنا أنه وثيقة يستوفي منها الحق فلم يستحق في دين الكتابة كالضمان	٣٠٦	وأما الرهن بمال الجعالة بأن يقول : من رد لي فرسي الجامع فله دينار ، فإن رده رجل استحق الدينار وصح أخذ الرهن به
٣٠٦	(فرع) لا يصح أخذ الرهن باليمين والأجرة والصدائق وعوض الخلع إذا كان معيئا ولا باليمين المفصولة ولا المارة ولا المين المأخوذة بالسوم	٣٠٦	وقال أبو حنيفة : كل عين كانت مضمونة بنفسها جاز أخذ الرهن بها
٣٠٧	(فصل) ويجوز الرهن بعد ثبوت الدين وهو أن يرهن بالثمن بعد البيع	٣٠٧	(فصل) ولا يجوز أخذ الرهن على الأعيان كالمفصوب والمسروق والعارية والمأخوذ على وجه السوم
٣٠٨	(فصل) ولا يلزم الرهن	٣٠٨	(فصل) ولا يلزم الرهن

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١١	واختلف اصحابنا فيها على ثلاثة طرق ومنهم من حمل المسألتين على ظاهرهما فقال	٣٠٨	من جهة الرهن ، لأن العقد لحظه لاحظ فيه للراهن فجاز له فسخه اذا شاء
٣١١	في الهبة : لا يفتقر الى الاذن بالقبض فيها وفي الرهن لا بد من الاذن بالقبض فيه	٣٠٨	وقال في الاقرار والمواهب: اذا وهب له عينا في يده صارت مقبوضة من غير اذن فمن اصحابنا من جعلهما على قولين :
٣١١	اذا ثبت هذا : فرهه ما عنده فانه لا يحتاج الى نقله بلا خلاف على المذهب وهل يحتاج الى الاذن بالقبض ؟ على الطرق المذكورة	٣٠٨	(أحدهما) لا يفتقر واحد منهما الى الاذن في القبض لانه لما لم يفتقر الى نقل مستأنف لم يفتقر الى اذن مستأنف
٣١٣	(فرع) اذا اذن الراهن للمرتهن في قبض الرهن ومضت مدة يتأتى فيها القبض صار مقبوضا عن الرهن ولا يزول عن الفاضل ضمان الغصب الا بالرهن	٣٠٨	(والثاني) انه يفتقر وهو الصحيح لانه عقد يفتقر لزومه الى القبض فافتقر القبض الى الاذن
٣١٣	وقال الشافعي : والقبض في العبد والثوب مما يحول ، يأخذه مرتهنه من يد رآهه ، وقبض مالا يحول من أرض أو دار أن يسأله بلا حائل	٣٠٩	قال السيوطي في القاعدة الخامسة من الأسباب والنظائر :
٣١٣	وهذا كما قال : القبض في الرهن مثل القبض في البيع	٣٠٩	الرهن يتطرق اليه الفسخ بالاقالة ، وهو معنى قولهم : وينفك بفسخ المرتهن وبتلف المرهون ، وبتعليق حق الجناية برقبته وباختلاط الثمرة المرهونة
٣١٤	(فرع) لو امر الراهن وكيله ليقبض المرتهن فاقبضه وكيله جاز	٣٠٩	اذا ثبت هذا فالعقود على ضربين :
٣١٤	(فرع) قال الشافعي : والاقرار بقبض الرهن جائز الا فيما لا يمكن في مثله .	٣٠٩	ضرب لازم من الطرفين كالبيع والحوالة والاجارة والتكاح والخلع
٣١٤	قلت : وهذا كما اذا اقر بزمان أو مكان لا يمكن صديقهما فيه ، كان زعما أنهما تراهنا دارا بيافا	٣٠٩	وضرب جائز من الطرفين كالوكالة والشركة والمضاربة والرهن قبل القبض والضمان والكتابة
		٣١٠	(فصل) وان اذن له في قبض ما عنده لم يصر مقبوضا حتى يمضي زمان يتأتى فيه القبض

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١٤	وهما في القاهرة ويافا في يد اليهود لم يصح أما إذا اقرا انهما تراهنا دارا بأسوان اليوم وهما في القاهرة وامكن انتقالهما بالطائرة وعودتهما صح (فرع) اودع عند رجل مالا ثم رهنه عنده فظاهر نصه (أى نص الشافعى) انه لا بد من اذن جديد في القبض ٣١٤ ولو وهبه له فظاهر نص الشافعى حصول القبض بلا اذن في القبض ، وللأصحاب طرق أصحها فيهما قولان (اظهرهما) اشتراط الاذن فيهما ٣١٤ (والطريق الثاني) تقرير النصين ، لأن الرهن توثيق ، وهو حاصل بغير القبض ، والهبة تمليك مقصوده الانتفاع ، ولا يتم ذلك الا بالقبض ٣١٥ (والثالث) القطع باعتبار الاذن فيهما ، قاله ابن خيران ٣١٥ قلت : قوله في حرمة معناه : قاله مذهبا لنفسه لا تقلا عن الشافعى كذا صرح به الشيخ أبو حامد وآخرون ، وإنما نبهت على هذا لئلا يفتر بعبارة صاحب المذهب فانها صريحة أو كالصريحة في أن نقله عن الشافعى رضى الله عنه فحصل أن المسألة ذات وجهين والله اعلم ٣١٥ (فصل) وان اذن له في القبض ثم رجع لم يجز أن	٣١٦ يقبض لأن الاذن قد زال فعاد كما لو لم يأذن له (الأحكام) ان رهن عينا واذن له بقبضها فقبل أن يقبضها المرتهن رجع الراهن عن الاذن ، لم يكن للمرتهن قبضها ٣١٦ إذا ثبت هذا فان الولي عن المجنون والمغنى عليه ينظر ، فان كان الحظ بأقباض الرهن مثل أن يكون شرطاه في بيع يستضر بنفسه وما أشبه ذلك أقبضه عنهما ، وأن كان الحظ في تركه لم يقبضه (فرع) وان رهن عنده غيره رهنا ثم تصرف فيه الراهن قبل القبض نظرت فان باعه أو صدقه أو جعله عوضا أو رهنه وأقبضه أو كان عبدا فاعتقه أو كاتبه بطل عقد الرهن ٣١٦ (فرع) استدامة القبض في الرهن ليس بشرط في الرهن . وقال أبو حنيفة ومالك : الاستدامة شرط فيه . دليلنا انه عقد يعتبر فيه القبض فلم تكن استدامته شرطا كالهبة مع أبي حنيفة والقرض مع مالك ٣١٧ (فصل) وان مات أحد المتراهنين فقد قال في الرهن اذا مات المرتهن لم ينفسخ ، وقال في التفليس : اذا مات الراهن لم يكن للمرتهن قبض الرهن فمن اصحابنا من جعل ما قال في التفليس قولا آخر :	

الصفحة	الاحكام	الصفحة	الاحكام
٣٢١	ان الرهن ينفسخ بموت الراهن ونقل جوابه فيه الى المرتهن وجوابه في المرتهن اليه وجعلهما على قولين :	٣٢١	الراهن من جميع الدين لانه وثيقة محضة وان كان مما ينقص قيمته ففيه وجهان :
٣١٧	(احدهما) ينفسخ بموتهما لانه عقد لا يلزم بحال فانفسخ بموت العاقد كالوكالة والشركة	٣٢١	(أحدهما) لا يجوز من غير رضا المرتهن
٣١٧	(والثاني) لا ينفسخ لانه عقد يؤول الى اللزوم فلم يفسخ بالموت كالبيع في مدة الخيار	٣٢١	(والثاني) يجوز لان المرهون عنده نصف العين، فلا يملك الاعتراض على المالك
٣١٧	ومنهم من قال : لا يبطل بموت واحد منهما قولاً واحداً . وما قال في التفليس لا حجة فيه	٣٢١	قال في الروضة : انما يتصور انفكك بعض المرهون بأحد امور :
٣١٨	قال في الروضة (النوع الثاني) من الطوارئ المؤثرة في العقد قبل القبض ما يعرض للمتعاقدين	٣٢١	(أحدها) تعدد العقد بأن رهن نصف العبد بمشرة ونصفه الآخر من صفقة أخرى
٣١٨	فاذا ابقينا الرهن قام وارث الراهن مقامه في الاقباض ، ووارث المرتهن في القبض	٣٢١	(الثاني) ان يتعدد مستحق الدين بأن رهنه عند رجلين صفقة واحدة ثم برىء من دين احدهما بأداء او ابراء انفكك الرهن بقسط دينه
٣١٨	وان جن الراهن - فان كان مشروطاً في بيع وخاف الناظر فسخ المرتهن ان لم يسلمه والحظ في الامضاء سلمه	٣٢١	(الثالث) ان يتعدد من عليه الدين بأن رهن رجلان عند رجل ، فاذا برىء احدهما انفكك نصيبه
٣١٩	(فصل) اذا امتنع الراهن من تسليم الرهن او انفسخ العقد قبل القبض	٣٢١	(الرابع) اذا وكل رجلان رجلاً برهن عدهما عند زيد بدينه عليهما ثم قضى احد الوكيلين دينه فقبل : قولان :
٣١٩	(فرع) القبض ركن في لزوم العقد ولو رهن ولم يقبض فله ذلك	٣٢١	(والمذهب) القطع بانفككك نصيبه ، ولا نظير الى اتحاد الوكيل وتعددده ، لان مدار الباب على اتحاد الدين وتعددده
٣٢٠	(فصل) اذا اقبض الراهن الرهن لزم العقد من جهته ولا يملك فسخه	٣٢٢	(الخامس) اذا استعار عبداً من ماله ليهنه فرهنه ففي انفككته اقول (ثالثها) انه ان علم المرتهن
٣٢١	(فصل) ولا ينفك من الرهن شيء حتى يسراً		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	والمغصوب ورهن ملك غير بغير إذنه من غير ولاية		ان العبد للمالكين انفك ، والا فلا
٣٢٦	(فصل) وما يسرع اليه الفساد من الأطعمة والفواكه الرطبة التي لا يمكن استصلاحها	٣٢٢	(فرع) ان أسلم في طعام فأخذ به رهنا ثم تقابلا عقد السلم برىء المسلم اليه من الطعام ، ووجب عليه رد راس مال المسلم ، وبطل الرهن
٣٢٦	(الأحكام) ان رهنه شيئا رطباً يسرع اليه الفساد ، فان كان مما يمكن تجفيفه كالرطب والعنب صح رهنه ووجب على الراهن مؤنة تجفيفه	٣٢٣	(فرع) وان كان للرجل ملى رجلين دين فرهناه ملكاً بينهما مشاعاً جاز ، كما لو باعاً ذلك منه
٣٢٧	(فرع) وان رهنه بدين مؤجل فله ثلاثة احوال :	٣٢٣	وان كان الرهن مما يتساوى أجزاءه كالطعام فله مطالبة بقسمته ، لانه لا ضرر على المرتهن بذلك
٣٢٧	(أحدها) أن يعلم أن حلول الاجل قبل فساد فهو كرهنه في الحال	٣٢٣	(فرع) اذا كان المرهون للمالكين وانفك نصيب أحدهما باداء أو ابراء ، فأراد القسمة فله أن يقاس المرتهن باذن شريكه
٣٢٧	(الثاني) أن يعلم عكسه فان شرط في الرهن بيعه عند الاشراف على الفساد وجعل ثمنه رهنا صح ولزم الوفاء بالشرط	٣٢٤	ولو قاسم المرتهن وهو مأذون له من جهة المالك أو الحاكم عند امتناع المالك جاز ، والا فلا
٣٢٧	قلت : الأرجح انه لا يفسخ وهذا الذي قطع به من انه اذا لم يفسخ يباع وهو الذهب	٣٢٤	(فصل) واذا قبض المرتهن الرهن ثم وجد به عيباً كان قبل القبض
٣٢٨	ونقل الامام ان الائمة قطعوا بان يستحق بيعه ونقل صاحب الحارثي قولين :	٣٢٥	باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز
٣٢٨	(أحدهما) انه يجبر الراهن على بيعه حفظاً للوثيقة كما يجبر على نفقته	٣٢٥	مالا يجوز بيعه كالوقف وأم الولد والكلب والخنزير لا يجوز رهنه
٣٢٨	(والثاني) لا ، لان حق المرتهن في حبه فقط ، وهذا ضعيف	٣٢٥	(الأحكام) كل عين جاز بيعهما جاز رهنها لأن مقصود الرهن الاستيثاق بالدين للتوصل الى استيفائه من ثمن الرهن
٣٢٨	فان شرط منع بيعه قبل الفساد لم يصح الرهن	٣٢٦	والغريب ان اصحاب الراى يجيزون رهن القاتل والمرتد

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
			لثبوت الشرط لمقصود التوثيق
٣٢٩	(فرع) وان رهن بمؤجل مالا يسرع فساد فطرأ ما عرضه للفساد قبل الحلول كحظنة ابتلت لم ينفسخ الرهن		
٣٢٩	(فرع) في مذاهب العلماء		
٣٢٩	من شروط صحة الرهن الا تكون العين سريعة الفساد		
٣٢٩	وقد فرق مالك بين ما يغاب عليه فلا يطرا عليه الفساد وبين مالا يغاب عليه لسرعة الفساد اليه		
٣٣٠	واما اختلاف الراهن والمرتهن في قدر الحق الذي به وجب الرهن فالفقهاء اختلفوا في ذلك		
٣٣٠	فقال مالك : القول قول المرتهن فيما ذكره من قدر الحق ما لم تكن قيمة الرهن اقل من ذلك		
٣٣٠	وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وجمهور فقهاء الامصار : القول في قدر الحق قول الراهن، وعمدة الجمهور ان الراهن مدعى عليه والمرتهن مدعى		
٣٣١	(فصل) وان علق عتق عبد على صفة قبل محل الدين لم يجز رهنه		
٣٣١	(الأحكام) ان علق عتق عبده على صفة ثم رهنه ففيه ثلاث مسائل		
٣٣١	(الأولى) اذا قال : اذا جاء رأس الشهر فانت حر ، وكان قد رهنه بحق حال او مؤجل فهي قبل مجيء رأس الشهر ،		
	فيصح الرهن قولاً واحداً، لأنه يمكن استيفاء الحق من ثمنه		
٣٣١	(الثانية) ان يرهنه بحق مؤجل توجد الصفة قبله فقد قال عامة اصحابنا : لا يصح قولاً واحداً		
٣٣١	(الثالثة) اذا علق عتقه على صفة يجوز ان توجد قبل محل الدين		
٣٣٢	(فصل) واختلف اصحابنا في المدبر فمنهم من قال : لا يجوز رهنه قولاً واحداً، لأنه قد يموت المولى فجأة فيعتق فلا يمكن بيعه ، وذلك غرر من غير حاجة فنعى صحة الرهن		
٣٣٢	(الأحكام) قال الشافعي : ولو دبره ثم رهنه كان الرهن مفسوخاً وجملة ذلك أنه اذا قال لعبده : اذا مت فانت حر ثم رهنه بعد ، فاختلف اصحابنا في صحة الرهن على ثلاث طرق		
٣٣٢	فمنهم من قال : ان قلنا : ان التدبير وصية صح الرهن وبطل التدبير وان قلنا : ان التدبير عتق بصفة لم يصح		
٣٣٣	(فرع) وان رهن عبده ثم دبره قبل ان يقبض كان فسخاً للرهن المنصوص ، وعلى تخريج الربيع لا يكون فسخاً له		
٣٣٤	(مسألة) وما صح رهنه صح رهن جزء منه مشاعاً سواء كان مما ينقسم كاللدور والأرضين ، او مما لا ينقسم كالجواهر ،		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٣٤	وسواء رهنه من شريكه أو من غيره (فصل) ولا يجوز رهن مال الغير بغير أذنه ، لأنه لا يقدر على تسليمه ولا على بيعه في الدين فلم يجوز رهنه	٣٣٧	لأنه يجوز بيعه فجاز رهنه (والثاني) لا يجوز لأنه لا يدري هل يعطيه أم لا ، وذلك غرر من غير حاجة فمنع صحة العقد
٣٣٥	الأصح أن يقول مال غيره ولا يقول مال الغير ، فغير لا تحلى بالالف واللام	٣٣٧	(فصل) ولا يجوز رهن المرهون من غير إذن المرحن لأن ما استحق بعقد لازم لا يجوز أن يعقد مثله من غير إذن من له الحق
٣٣٥	(الأحكام) لا يجوز رهن مال غيره بغير أذنه ، لأنه لا يقدر على تسليمه ، فهو كما لو رهنه سمكة في البحر	٣٣٨	(فرع) وإن شهد شاهدان على عقد الرهنين ثم أرادا أن يقيما الشهادة ، فإن كانا يعتقدان صحة القول الجديد شهدا أنه رهنه بالف ثم رهنه بالف
٣٣٥	(فرع) وإن رهنه سكنى دار لم يصح ، لأن الدين أن كان مؤجلا فالمنافع تتلف إلى وقت الحلول ، وإن كان الدين حالا لم يحصل الاستيثاق	٣٣٨	فإن كانا يعتقدان صحة القول القديم ففيه وجهان (أحدهما) يجوز أن يشهدا أنه رهنه بالفين ويطلقا ذلك لأنهما يعتقدان صحة ما يشهدان به
٣٣٥	فلا يصح رهن المنفعة لأنها تتلف شيئا فشيئا ، ولا رهن الدين ولو ممن هو عليه	٣٣٨	(والثاني) لا يجوز أن يشهدا إلا على ما وقع عليه العقدان لأن الاجتهاد في ذلك للحاكم
٣٣٦	(فصل) وإن رهن مبينا لم يقبضه نظرت فإن رهنه قبل أن يقبض ثمنه لم يصح الرهن لأنه محبوس بالثمن فإن رهنه بعد قبض الثمن ففيه وجهان : (أحدهما) لا يصح لأنه عقد يفتقر إلى القبض فلم يصح في المبيع قبل القبض	٣٣٨	(فصل) وفي رهن العبد الجاني قولان واختلف أصحابنا في موضع القولين على ثلاث طرق
٣٣٦	(والثاني) يصح وهو المذهب ، لأن الرهن لا يقتضى الضمان فجاز فيما لم يدخل في ضمانه	٣٣٩	(فصل) ولا يجوز رهن مالا يقدر على تسليمه كالعبد الأبق والطير الطائر
٣٣٦	(والثاني) يصح وهو المذهب ، لأن الرهن لا يقتضى الضمان فجاز فيما لم يدخل في ضمانه	٣٣٩	(فصل) وما لا يجوز بيعه من المجهول لا يجوز رهنه ، لأن الصفات مقصودة في الرهن للوفاء بالدين
٣٣٧	(فصل) في رهن الدين وجهان (أحدهما) يجوز	٣٤١	وإن كانت الجنسية على مرهون عند المرحن الذي

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٤١	عنده القاتل فان كانت عمدا فاقتص بطل الرهن وان كانت خطأ أو عمدا وعفى عنه على مال نظرت	٣٤٣	فمنهم من طابت نفسه بالرد بغير عوض ، ومنهم من لم يطلب نفسا الا بعوض
٣٤١	(فرع) اذا جنى العبد المرهون على انسان أو على مال انسان تعلقت الجناية برقبته فكانت مقدمة على حق المرتهن	٣٤٣	ثم وقفها أمير المؤمنين على المسلمين ، وأجرها ممن هي في يده على كل نوع من الغلات أجرة معلومة لا الى غاية فعلى هذا لا يجوز بيعها أو رهنها
٣٤٢	(فرع) ذهب أبو حنيفة الى أن ضمان جناية الرهن على المرتهن فان قذاه لم يرجع بالفداء ، وان فذاه الراهن أو بيع في الجناية سقط دين الرهن ان كان بقدر الفداء	٣٤٣	وقال أبو العباس بن سريج : لما استردها أمير المؤمنين من المسلمين باعها ممن هي في يده وجعل منها جعلا هو الخراج الذي يؤخذ منهم فيجوز بيعها ورهنها ، لأن الناس من وقت أمير المؤمنين الى وقتنا هذا يبيعونها ويتعاونونها من غير منكر
٣٤٢	(فرع) اذا لم يفد الجاني فبيع في الجناية التي تستغرق قيمته بطل الرهن وان لم تستغرقها بيع منه بارش الجناية	٣٤٣	وأما قول الشافعي فمحمول على ما لو اوقف الامام أرضا وضرب عليها الخراج فان قيل فهذا الذي قلموه في فصل أمير المؤمنين من التأويلين جميعا لا يصح على مذهب الشافعي ولا غيره ، ولأن الاجارة لا تجوز الى غير مدة معلومة ولا بأجرة غير معلومة ، وكذلك البيع لا يجوز الى أجل غير معلوم ولا بضمن غير معلوم
٣٤٣	(فرع) اذا قال : رهنتك هذا الصندوق بما فيه أو هذا البيت بما فيه أو هذه الحقيبة بما فيها فقد نص الشافعي أن الرهن لا يصح بما في هذه الأشياء	٣٤٣	فالجواب أن هذا انما لا يصح اذا كانت المعاملة في أموال المسلمين ، فاما اذا كانت في أملاك المشركين فيصح . الا ترى أن رجلا لو قال : من جاء بعبدى الأبق فان له عبدا وثوبا
٣٤٣	(فرع) اذا قال : رهنتك هذا الصندوق بما فيه أو هذا البيت بما فيه أو هذه الحقيبة بما فيها فقد نص الشافعي أن الرهن لا يصح بما في هذه الأشياء	٣٤٣	فالجواب أن هذا انما لا يصح اذا كانت المعاملة في أموال المسلمين ، فاما اذا كانت في أملاك المشركين فيصح . الا ترى أن رجلا لو قال : من جاء بعبدى الأبق فان له عبدا وثوبا
٣٤٣	قال أبو سعيد الاطخري اراد الشافعي بهذا سواد العراق وذلك أن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه افتتحها وأخرجها من أيدي الجوس وقسمها بين الناس واستغلوها سنتين أو ثلاثا ثم رأى أنهم اشتغلوا بالأرض عن الجهاد فسألهم أن يردوها عليه ،	٣٤٣	فالجواب أن هذا انما لا يصح اذا كانت المعاملة في أموال المسلمين ، فاما اذا كانت في أملاك المشركين فيصح . الا ترى أن رجلا لو قال : من جاء بعبدى الأبق فان له عبدا وثوبا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٤٤	(فصل) وفي رهن الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع قولان :	٣٤٧	حلل الحق فلا يبطل بالجهالة الحادثة وقال المزني : ان كانت الثمرة في يد المرتهن فالقول قوله مبيع يمينه ، قال العمراني : وهذا غلط لانهما اتفقا على ان الحادثة ملك للراهن وانما يختلفان في قدر الموهون منها
٣٤٤	(احدهما) لا يصح لانه مقد لا يصح فيما لا يقدر على تسليمه فلم يجز في الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع كالبيع	٣٤٧	(فرع) واذا وهبه ثمرة قال الشافعي : على الرهن سقيها وصلاحها وجدواها وتشميسها
٣٤٤	(والثاني) انه يصح لانه ان كان بدين حال فمقتضاه ان تؤخذ فتباع فيما من ان تهلك بالمعاهة	٣٤٨	(فصل) ويجوز ان يرهن الجارية دون ولدها لان الرهن لا يزول الملك
٣٤٤	(الأحكام) اذا رهنه نخلا وعليها طلع مؤبر لم يرهنه الثمرة صح الرهن في النخل دون الثمرة	٣٤٨	واما اذا رهنه جارية حائلا ثم حملت في يد المرتهن من زوج او زنا فان الولد خارج من الرهن
٣٤٥	وقال ابو حنيفة : تدخل الثمرة في الرهن بكل حال	٣٤٩	(فصل) وفي جواز رهن المصحف وكتب الحديث والعمد المسلم عند الكافر طريقان قال ابو اسحاق والقاضي ابو حامد فيه قولان : (احدهما) يبطل
٣٤٥	وذهب اصحاب احمد الى صحة الرهن في الثمرة دون الاصول قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع	٣٤٩	(والثاني) يصح ويجبر على تركه في يد مسلم
٣٤٦	(فصل) وان كان له اصول تحمل في السنة مرة بعد اخرى كالتين والقضاء فلهن المحل الظاهر	٣٤٩	اما المصحف فقد روى عن احمد روايتان
٣٤٧	فاذا رهنه لحق حال فتوانى في قطع الثمرة الاولى حتى حدثت الثانية واختلطت ولم تتميز ففيه قولان	٣٤٩	(الاولى) لا أرخص في رهن المصحف
٣٤٧	(احدهما) يبطل الرهن لان الرهن قد صار مجهولا لاختلاطه بما ليس برهن .	٣٤٩	(والثانية) اذا رهن مصحفا لا يقرأ فيه الا باذنه
٣٤٧	(والثاني) لا يبطل لانه كان معلوما عند العقد وعند	٣٥٠	(فصل) فان شرط في الرهن شرطا ينافي بمقتضاه من ان يقول رهنك على ان لا أسلمه او على ان لا يباع في الدين او على ان منفعته لك

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٥١	(فرع) اذا قال لغيره : يعنى سيارتك هذه بالف على ان ارضك دارى هذه، ويكون منفعة الدار لك	٣٥٣	فيهما وهو الصحيح لان الرهن معدوم ومجهول (فصل) ويجوز ان يجعل الرهن فى يد المرتهن ويجوز ان يجعل فى يد عدل لان الحق لهما فجاز ما اتفقا عليه من ذلك
٣٥١	وقال ابو حامد : شرط منفعه المرهون للمرتهن باطل	٣٥٤	(الأحكام) فانهما اذا شرطا فى البيع رهن عبد معلوم او موصوف نظرت - فان شرطا ان يكون الرهن على يد عدل - جاز ، وان شرطا ان يكون على يد المرتهن صح
٣٥٢	(فرع) وان كان لشخص على آخر الف بغير رهن فقال من عليه الألف : يعنى سيارتك هذه بالف على ان اعطيك دارى رهنا بها وبالألف الذى لك على بغير رهن فقال : بمتك ، كان البيع باطلا .	٣٥٥	(فرع) اذا اتفق المتراهنان على وضع الرهن على يد عدل ثم اقر ان العدل قد قبض الرهن وانكر العدل ذلك لزم الرهن لان الحق لهما دون العدل
٣٥٢	(فرع) اذا قال لغيره : أقرضنى ألف جنيه على ان اعطيك سيارتى هذه رهنا وتكون منفعة لك فأقرضه فالقرض باطل لانه قرض جر نفعا	٣٥٦	اذا تركا الرهن فى يد عدلين فهل لاحدهما ان يفوض حفظ جميعه الى الآخر ؟ فيه وجهان
٣٥٢	(فرع) لو رهنه شيئا وشرط على المرتهن ضمان الرهن فان الرهن غير مضمون	٣٥٦	(أحدهما) ليس له ذلك ، لان المتراهنين لم يرضيا الا بأمانتهما
٣٥٢	قال ابن الصباغ : اذا أقرضه ألفا برهن وشرط ان يكون نماء الرهن داخلا فيه فالشرط باطل فى اشهر القولين	٣٥٦	(والثانى) يجوز لان عليهما مشقة فى الاجتماع على حفظه
٣٥٢	(فرع) اذا كان له دين مستقر فى ذمته متطوع بالرهن به فقال : رهنك هذه النخلة على ان ما تثمر يكون داخلا فى الرهن فيه قولان	٣٥٧	(فرع) فى مذاهب العلماء قال ابو يوسف ومحمد : اذا رضى أحدهما بامساك الآخر فيما يمكن قسمته جاز
٣٥٣	(أحدهما) يصح الرهن فيهما يعنى النخل او الماشية المنتجة - لأنهما متولدان من الرهن	٣٥٧	وقال ابو حنيفة : ان كان مما ينقسم اقتسامه والا فلكل واحد منهما امساك جميعه
٣٥٣	(والثانى) لا يصح الرهن		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٥٧	وقال أصحاب أحمد : ان المتراهنين اذا لم يرضيا الا بحفظهما لم يجز لاحدهما الانفراد بذلك كالوصيين لا ينفرد احدهما بالتصرف	٣٦٠	له : الهدس يستخرج منه الطيب ، ومثله أعصان الخلاف
٣٥٧	اما مذهبنا فدليلة ان المالك لم يرض الا بأمانتهما	٣٦٠	(الأحكام) اذا رهنه أرضا فيها بناء أو شجر فان شرط دخول ذلك في الرهن أو قال : رهنتمكها بحقوقها دخل البناء والشجر في الرهن مع الأرض
٣٥٧	وقال ابو علي ابن ابي هريرة : لا بد من استئذانه كما يفتقر الى تجديد اذن المرتهن	٣٦٣	(فصل) ويملك الراهن التصرف في منافع الأرض على وجه لا ضرر فيه على المرتهن
٣٥٨	(فرع) اذا وكل العدل في بيع الرهن وكان الثمن في يده كان ضمانه على الراهن	٣٦٤	(فرع) في مذاهب العلماء في الانتفاع بالرهون
٣٥٩	آلى ان يصل ليد المرتهن (فرع) اذا شرط ان يبيع المرتهن الرهن فالشرط باطل ، فاذا حل الحق لم يجز للمرتهن بيع الرهن الا ان يحضر الراهن وان كان الراهن حاضرا فهل يصح بيع المرتهن باذنه ؟ وجهان	٣٦٤	مذهبنا ان الراهن صاحب الحق في منفعة الرهن واعلم ان الزيادة المتعلقة بالرهون ان كانت منفصلة كاللبن والسمن والزبد وعسل النحل والبيض واجرة الدار ونحوها فهي للراهن ولا تدخل في الرهن الا بالشرط
٣٥٩	(احدهما) يصح وهو ظاهر النص في الام	٣٦٥	اما أصحاب ابي حنيفة : فانهم يجوزون للراهن ان ينتفع بالرهون بأي وجه من الوجوه
٣٥٩	(والثاني) وهو اختيار الطبري في العدة انه لا يصح البيع لانه توكيل فيما يتعلق به حقه فلم يصح	٣٦٦	وحاصل ما يقع من التصرفات في الرهن ستة : العارية والوديعة والرهن والبيع والهبة .
٣٥٩	باب ما يدخل في الرهن ومالا يدخل وما يملكه الراهن ومالا يملكه	٣٦٦	وللاجارة حالتان : الحالة الاولى : ان يكون المستاجر هو الراهن
٣٥٩	(فصل) ما يحدث من عين الرهن من النماء المتميز كالشجر والتمر واللبن والولد والصوف والشعر لا يدخل في الرهن	٣٦٦	الحالة الثانية : ان يكون المستاجر هو المرتهن وجدد استلام الرهن
٣٥٩	والرهن محلوب ومركوب ومعلوم انه لم يرد محلوب ومركوب للمرتهن	٣٦٦	اما أصحاب أحمد فان الرهن اما ان يكون
٣٦٠	الاس نوع من النبات يقال		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	حيوانا فيركب ويحلب أو غير حيوان ، فإن كان محلوبا أو مركوبا فللمرتهن أن ينتفع بركوبه ولبنه بغير إذن الراهن نظير الاتفاق عليه	٣٦٧	(فصل) وأما ما فيه ضرر بالمرتهن فإنه لا يملك لقوله « لا ضرر ولا ضرار » وأن لا يحصد الا بعد محل الدين ففيه قولان :
	(أحدهما) لا يجوز لأنه ينقص قيمة الأرض فيستضر المرتهن	٣٦٨	(والثاني) يجوز لأنه ربما قضاه الدين من غير الأرض (فرع) إذا أراد الراهن أن يؤجر الرهن الى مدة لاتنقضي الا بعد محل الدين فإن قلنا لا يجوز بيع المستاجر لم يكن له ذلك ، لأن ذلك يمنع من بيعه ، وإن قلنا : يجوز بيع المستاجر ففيه طريقتان ، قال عامة أصحابنا : لا يكون له ذلك ، لأن ذلك يمنع من بيعه
	وإن كان الرهن فحلا وأراد الراهن أن ينزيه على ماشيته أو ماشية غيره قال الشافعي : جاز ، لأن هذا منفعة ولا ينقص بها كثيرا	٣٦٩	(فصل) ويملك الراهن التصرف في عين الرهن (الأحكام) يملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كملء الساعة أو تشحيم السيارة أو تشغيل محركها
٣٧١	حتى لا تتبدل أو حقن الآلات بالزيت أو وضع مواد تقى الثياب من العثة ولا يجوز للمرتهن منعه (فرع) للراهن أن يرعى ماشيته وليس للمرتهن منعه ، وذلك أنها تأوى بالليل اليه	٣٧٠	(فصل) ويملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كملء الساعة أو تشحيم السيارة أو تشغيل محركها
٣٧١	(فرع) وإن كان الرهن نخلا فاطلمت كان للراهن تأبيرها من غير إذن المرتهن (فصل) ولا يملك التصرف في العين بما فيه ضرر على المرتهن	٣٧٠	(فصل) ويملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كملء الساعة أو تشحيم السيارة أو تشغيل محركها
٣٧٢	وإن كان الرهون جارية فأحيلها فهل ينفذ أحباله أم لا ؟	٣٧٠	(فصل) ويملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كملء الساعة أو تشحيم السيارة أو تشغيل محركها
٣٧٣	(الأحكام) أن أزال الراهن ملكه عن الأرض بغير إذن المرتهن نظرت فإن كان يبيع أو هبة أو ما أشبهها من التصرفات لم يصح للحدث ، لأن فيه أضرارا على المرتهن	٣٧٠	(فصل) ويملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كملء الساعة أو تشحيم السيارة أو تشغيل محركها
٣٧٤	(فصل) وإن وقف الرهون ففيه وجهان (أحدهما) أنه كالعقق لأنه حق لله تعالى لا يصح إسقاطه بعد قبضه	٣٧٠	(فصل) ويملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كملء الساعة أو تشحيم السيارة أو تشغيل محركها
٣٧٤	(والثاني) أنه لا يصح لأنه تصرف لا يرى الى ملك الغير فلا يصح كالبيع والهبة	٣٧٠	(فصل) ويملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كملء الساعة أو تشحيم السيارة أو تشغيل محركها
٣٧٤	(فصل) وما منع منه الراهن لحق المرتهن كالوطء والتزويج وغيرها إذا أذن فيه جاز له فعله	٣٧٠	(فصل) ويملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كملء الساعة أو تشحيم السيارة أو تشغيل محركها
٣٧٥	(فصل) وإن أذن له في العتق فاعتق أو في الهبة موهب واقتبض بطل الرهن	٣٧٠	(فصل) ويملك الراهن التصرف في عين الرهن بما لا ضرر فيه على المرتهن كملء الساعة أو تشحيم السيارة أو تشغيل محركها

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الإحكام
٣٧٦	لأنه تصرف بنا في مفتضى الوثيقة فعله باذنه فبطلت به الوثيقة (فصل) وما يحتاج اليه الرهن من نفقة وكسوة وعلف وغيرها فهو على الراهن	٣٨٠	يزيد بن زياد وهو ضعيف (فصل) فان كان المرهون عصيرا فصار في يد المرتهن خمرا زال ملك الراهن عنه وبطل الرهن ، لأنه صار محرما لا يجوز التصرف فيه
٣٧٦	(فرع) اذا ابقى العبد فاجرة من يردده على الراهن (فرع) اذا احتاج الى فصد أو احتاجت الدابة الى توديع ومعناه فتح الودجين	٣٨٠	وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزول ملك الراهن عنه ، ولا يبطل الرهن به
٣٧٧	(فصل) فان جنى العبد المرهون باذن المولى فان كان بالغاً عاقلاً فحكمه حكم ما لو جنى بغير اذنه في القصاص	٣٨٠	دليلنا : ان كونه خمرا يمنع صحة التصرف فيه والضمان على متلفه فبطل به الملك والرهن
٣٧٧	(فصل) وان جنى على العبد المرهون فالخصم في الجناية هو الراهن لأنه هو المالك للعبد	٣٨١	(فرع) اذا رهن عند رجل شاة وأقبضه اياها فماتت زال ملك الراهن وبطل الرهن
٣٧٧	قال أبو القاسم الداركي : ان قلنا : ان الواجب بقتل هو القود لم يملك أجباره ، لأنه اذا ملك أسقاط فلان يملك تأخير اولي	٣٨٢	(فصل) وان تلف الرهن في يد المرتهن من غير تفريط تلف من ضمان الراهن
٣٧٧	(فصل) وان جنى على العبد المرهون ولم يعرف الجاني فأقر رجل أنه هو الجاني فان صدقه الراهن دون المرتهن كان الارش له ولا حق للمرتهن فيه ، وان صدقه المرتهن دون الراهن كان الارش رهنا عنده	٣٨٢	(الأحكام) اذا قبض المرتهن الرهن فهلك في يده من غير تفريط لم يلزمه ضمانه ولا يسقط من دينه شيء وبه قال عطاء واحمد وأبو عبيد
٣٧٩	حديث « من اعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله » في اسناده	٣٨٢	وذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحابه الى أن الرهن مضمون على المرتهن بأقل الأمرين من قيمته أو قدر الدين وان غصب رجل من رجل عينا فرهنها عند آخر وقبضها المرتهن فأتلفها أو تلفت عنده بغير تفريط فان كان عالماً بأنها مفصوبة فلمغصوب منه ان بقيمتها على الفاصب

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٨٦	(فصل) وإذا اختلفا في قدر الرهن فقال الراهن رهنتك هذا العبد وقال المرتهن : بل رهنتني هذين العبدين فالقول قول الراهن	٣٨٥	أو المرتهن لأنه اتلفها ولأنه كان عالما بفصصها
٣٨٦	(الأحكام) إذا رهنه أرضا ووجد فيها نخل أو شجر فقال المرتهن كان هذا موجودا وقت الرهن وقال الراهن : بل حدث بعد الرهن فهو خارج من الرهن ، فإن كان ما قاله المرتهن غير ممكن كان يكون النخل صفرا وكان العقد من مدة لا تسمح بأن النخل باقيا على صفره	٣٨٥	باب اختلاف المتراهنين
٣٨٧	(فصل) وإن اختلفا في قدر الدين فقال الراهن : رهنتك هذا بالف وقال المرتهن : بل رهنتيه بالفين فالقول قول الراهن قلنا في الشرح : فيه وجهان :	٣٨٥	إذا اختلف المتراهران فقال الراهن : مارهنتك وقال المرتهن : رهنتني ، فالقول قول الراهن مع يمينه لأن الأصل عدم العقد
٣٨٨	(أحدهما) القول قول الراهن مع يمينه ، لأنهما لو اختلفا في أصل العقد لكان القول قوله ، وكذلك إذا اختلفا في صفته	٣٨٥	(الأحكام) (أولا) إذا اختلف المتراهران فقال أحدهما للآخر : لقد رهنتني عينا بدين لي عليك فقال الآخر : مارهنتكها ولم تكن ثم بينه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه
٣٨٨	(والثاني) القول قول المرتهن مع يمينه لأنهما اتفقا على عقد الرهن : والراهن يدعى معنى يقتضي بطلانه والأصل عدم ما يطله	٣٨٥	(ثانيا) اختلفا في عين الرهن فادعى المرتهن أنه ارتهن راديو (مذياع) فقال الراهن : مارهنتك هذا الراديو وإنما رهنتك تلفازا حلف الراهن أنه مارهنه الراديو وإنما رهنه التليفون
٣٨٨	(فرع) إذا قال الرجل لغيره : هذه السيارة التي عندي هي لك رهنتيها بألف لي عليك فقال له هذه السيارة وديعة لي عندك ، وإنما رهنتك بألف على	٣٨٥	(ثالثا) اختلفا في قدر الرهن فالقول قول الراهن بيمينه
٣٨٥	(رابعا) اختلفا في قدر الدين المرهوق به فالقول قول الراهن	٣٨٥	(خامسا) أن كان له على ألف مؤجلة وألف معجلة فرهنته سيارة بألف ثم اختلفا فقال المرتهن : رهنتنيها بالألف الحال وقال الراهن بالألف المؤجل فالقول قول الراهن مع يمينه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	سيارة أخرى احرقها وأنا استحق عليك قيمتها فالقول قول المقر مع يمينه أنه ما احرق له سيارة ولا شيء له عليه من القيمة ، والأصل براءة ذمته		وقال المرسل : امرتك أن تستلف من فلان عشرة بغير رهن ولم آذن لك في رهن الثوب فالقول قول صاحب الثوب والعشرة حالة عليه
٣٨٨	(فرع) قال الشافعي : إذا قال الرجل لغيره رهنتك عبدي هذا بألف درهم لك علي فقال المرتهن : بل رهنتني أنا وزيدا بألفي درهم لي وألف درهم لزيد وأدع زيد بذلك	٣٩٠	(الرابعة) إذا قال المرسل : امرتك برهن الثوب ونهيتك عن رهن العبد وأقام على ذلك بينة وأقام الرسول بينه آذن له في رهن العبد فيصح
٣٨٨	(فصل) قال في الأم : إذا كان في يد رجل عبد لآخر فقال رهنتني بألف وقال السيد بفتكه بألف حلف السيد أنه مارهنه بألف	٣٩٠	(فصل) وان اتفق على رهن عين ثم وجدت العين في يد المرتهن فقال الراهن قبضته بغير أذني وقال المرتهن : بل قبضته باذنك فالقول قول الراهن لأن الأصل عدم الأذن
٣٨٩	ذكر الشافعي في باب الرسالة من الأم أربع مسائل :	٣٩١	(فصل) وان رهن عصيرا أو قبضه ثم وجده خمرا في يد المرتهن فقال : أقبضتني وهو خمير ، فلي الخيار في فسخ البيع وقال الراهن : بل أقبضتني وهو عصير فصار في يدك خمرا فلا خيار لك ففيه قولان :
٣٨٩	(الأولى) إذا دفع لرجل ثوبا وأرسله لرهنه له بحق عند رجل لرهنه ثم أختلف الراهن والمرتهن فقال المرتهن : جاءني برسالتك في أن أسلفك عشرين فأعطيته أياها فكذبه الرسول	٣٩١	(أحدهما) أن القول قول المرتهن وهو اختيار المزني لأن الراهن يدعي قبضا صححا والأصل عدمه
٣٨٩	(الثانية) ولو صدقه فقال : قد قبضت منك عشرين ودفعتها إلى المرسل وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع يمينه	٣٩١	(والثاني) أن القول قول الراهن وهو الصحيح لأنهما اتفقا على العقد والقبض ، واختلفا في صفة يجوز حدوثها فكان القول قول من ينفي الصفة
٣٨٩	(الثالثة) قال الشافعي : ولو دفع اليه ثوبا لرهنه عنده ، وقال الرسول : امرتني برهن الثوب عند فلان بعشرة فرهنته ،	٣٩١	(فرع) إذا رهنه عينا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٩٤	لأنه عقد اذا تم منع البيع فمنع الاقرار كالبيع (والثاني) يقدم اليد وهو قول المزني . لأن الظاهر معه والأول اظهر	٣٩٢	فوجدت في يد المرتين فقال المرتني قبضتها باذنك رهنا وقال الراهن : لم آذن لك بقبضها وانما غصبتنيها او أجرتها منك فالحق قول الراهن مع يمينه
٣٩٦	اذا كان لرجل على رجل مائتا ديناً ولكل واحد منهما مائة وله سيارة فادعى عليه كل واحد منهما أنه رهن عنده السيارة واقبضه أيها ولا بينه لهما . فان كذبهما حلف لكل واحد منهما وان صدق أحدهما وكذب الآخر حكم بالرهن للمصدق وهل يحلف الراهن للمكذب ؟ فيه قولان بناء على من أقر بدار لزيد ثم أقر بها لعمر . هل يعزم لعمر وقيمتها ؟	٣٩٢	قال أصحابنا : ليست على قولين ، وانما هي على حالين . فان كانت العين في يد الراهن فالحق قوله ؛ وان كانت العين في يد المرتني حلف أنه قبض
٣٩٨	(فصل) وان احتق الراهن العبد المرهون ثم اختلفا فقال الراهن : اعتقه باذنك وانكر المرتني الاذن فالحق قوله ؛ لأن الأصل عدم الاذن	٣٩٣	١ فرع ، وان أقر أنه رهن عند غيره واقبضه أيها قال الراهن : لم يكن قبضها وأراد منعه من القبض لم يقبل رجوعه عن اقراره بالقبض
٣٩٨	وان كان المرهون جارية فادعى الراهن أنه وطئها بأذن المرتني فأتت بولد لمدة الحمل وصدقه المرتني نبت نسب الولد وصارت الجارية أم ولد	٣٩٣	(فصل) وان كان لرجل عبد وعليه ألفان لرجلين لكل واحد منهما ألف فادعى كل واحد منهما أنه رهن عنده بدينه والعبد في يد الراهن فان كذبهما فالحق قوله مع يمينه
٣٩٩	(فرع) اذا اختلف الراهن وورثة المرتني فالحق قول ورثة المرتني أيضاً إلا أن أيمانهم على نفي العلم لأنها على نفي الخبر	٣٩٤	(فصل) وان رهن عبداً واقبضه نه أقر أنه جنى قبل الرهن على رجل وصدقه المقر وانكر المرتني ففيه قولان :
٣٩٩	(مخرج) اذا كان المرهون جارية فأولدها الراهن	٣٩٤	(أحدهما) ان القول قول المرتني وهو اختبار المزني

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٩٩	(فصل) فان كان عليه الف برهن والف بغير رهن فدفع اليه ألفا ثم اختلفا فان اختلفا في اللفظ فادعى المرتحن انه قال : هي عن الألف وقال الراهن : بل قلت هي عن الألف التي بها الرهن	٤٠٢	٤٠٢ اصحابنا من قال : ان كان السفر مخوفا كان له منعه فان اراد ان يقيم البينة على الاعسار لم يقبل الا بشهادة عدلين من أهل الخبرة والمعرفة بحاله
٤٠٠	(فصل) وان ابرأ المرتحن الراهن عن الألف ثم اختلفا نظرت ، فان اختلفا في اللفظ فادعى الراهن انه قال : ابرأتك عن الألف التي بها الرهن وقال المرتحن : بل قلت : ابرأتك من الألف التي لا رهن بها . فالقول قول المرتحن	٤٠٣	٤٠٣ (الاحكام) اذا كان على الرجل دين فلا يخلو اما ان يكون حالا او مؤجلا - فان كان حالا - فان كان معصرا لم تجز مطالبة لقوله تعالى (فنظرة الى ميرة) ولا يجوز لغريمه ملازمته وبه قال مالك
٤٠٠	(فصل) وان ادعى المرتحن هلاك الرهن فالقول قوله مع يمينه	٤٠٣	٤٠٣ وقال ابو حنيفة : ليس لलगريم مطالبة ، ولكن له ملازمته فيسير معه حيث سار ويجلس معه حيث جلس الا أنه لا يمنعه من الاكتساب
٤٠١	(فصل) وان كان الرهن على يد عدل وكل في - بيعه فاختلغا في النقد الذي يبيع به باعه بنقد البلد ، فان كان في البلد نقدان متساويان باع بما هو أنفع للراهن لأنه ينفع الراهن ولا يضر المرتحن	٤٠٣	٤٠٣ واذا رجع الى داره فان أذن لغريمه بالدخول معه دخل معه ، وان لم يأذن له بالدخول كان للغريم منعه من الدخول
٤٠١	باب التفليس	٤٠٤	٤٠٤ وان كان الدين مؤجلا لم يجز له مطالبة به قبل حلول الأجل لأن ذلك يسقط فائدة التأجيل
		٤٠٤	٤٠٤ (فرع) وان كان السفر للجهاد ففيه وجهان ، من اصحابنا من قال : له منعه الى ان يقيم له كفيلا او يعطيه رهنا بدينه
		٤٠٥	٤٠٥ وان امتنع من عليه الدين من القضاء وكنم ماله عزره الحاكم وجسه الى أن يظهر ماله
		٤٦٥	٤٦٥ قلت : لم يرد ان يقذفه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
		أو يظمن في نسيه ، انما يوصف بالظلم والصدوان وقوله : « لي الواجد » الى المثل يقال : لويته الويه ليا .	
٤٠٥	وأما اذا لم يكن له مال وقال : انا معسر وكذبه الغريم فان حصل بمعاوضة كالديون التجارية وهي تختلف عن المدنية اما غير المعاوضة وهي الديون الجنائية ومهر الزوجة	٤٠٩	(فرع) اذا مرض في الحبس ولم يجد من يخدمه فيه اخرج ، وان وجد من يخدمه ويقوم على تربيضه وعلاجه في الحبس فهل يجب اخراجه ؟ فيه وجهان
٤٠٦	اذا ثبت هذا فان البينة في كلتا الحالتين تسمع في الحال ويخلى سبيله	٤٠٩	فائدة ان الحبس في الدين وهو اكراه بدني للوفاء والاداء لحقوق الناس يجعل الانسان لا يقدم على الاستدانة الا مع علمه يتمكن من الوفاء
٤٠٦	وقال ابو حنيفة : تسمع في الحال ويحبس من عليه الدين شهرين وروى ثلاثة اشهر وروى أربعة اشهر والمقصود من هذا عنده ان يغلب على ظن الحاكم انه لو كن عنده مال لظهره	٤٠٩	(فصل) وان ركبته الديون ورفع الغرماء الى الحاكم وسالوه الحجر عليه نظرا الحاكم في ماله فان كان يفي بالديون لم يحجر عليه ، بل يأمره بقضاء الدين
٤٠٧	(فائدة) اعتبر قانون العقوبات المصري في الباب التاسع المادة ٣٢٨ كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حاله تفالس بالتدليس في احوال فصلها القانون ونقلناها هنا	٤١٠	قوله : ملئ اي غنى كثير المال ، ولكنه كثير المال الذي لفيره فهو ملئ بالدين
٤٠٧	(فرع) واذا ثبت عليه الدين في غير معاوضة مثل جنائته على غيره أو اتلافه عليه ماله ولم يعلم له قبل ذلك مال ، وادعى انه معسر فالقول قوله مع يمينه انه معسر ، لأن الأصل الفقر حتى يعلم اليسار	٤١١	قلت : جملة القول في هذا ان المفلس متى حجر عليه فوجد بعض غرمائه سلعتة التي باعه اياها بيمينها فسح البيع وأخذ سلعته (فصل) والمستحب أن يشهد على الحجر ليعلم الناس حاله فلا يعاملوه الا على بصيرة
٤٠٨	اذا ثبت هذا فكل من حكمنا باعساره بالبينة	٤١٢	اذا ثبت هذا فان المفلس اذا تصرف في ماله بعد

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤١٩	(فرع) إذا ادعى المفسر على غيره بدين وانكر المدعى عليه فأقام المفسر شاهداً فإن حلف معه استحق ما ادعاه وقسم على الغرماء لأنه ملك له	٤١٣	الحجر عليه فإن تصرف في ذمته اقتضى أو أسلم صح ذلك لأن الحجر عليه في أعيان ماله
٤١٩	(فرع) إذا كان على رجل دين مؤجل فليس لغرمائه أن يسألوا الحاكم أن يحجر عليه لأجل هذه الديون	٤١٤	وان تصرف المفسر في أعيان ماله بأن باع أو وهب أو اقترض أو أعتق فهل يصح تصرفه ؟ فيه قولان (فصل) قال الشافعي :
٤٢٠	(فصل) وان لم يكن له كسب ترك له ما يحتاج إليه للنفقة إلى أن يفك الحجر عنه ويرجع إلى الكسب	٤١٥	ولو باع بشرط الخيار ثم أفلس فله اجازة البيع ورده
٤٢١	(فرع) وان كان للمفسر من تلزمه نفقته كالزوجة والوالدين والولودين ترك لهم ما يحتاجون من نفقة وكسبهم كفاً قلنا عن المفسر	٤١٥	قال الشافعي : ولو تباعا بالخيار ثلاثاً ففلساً أو أحدهما فلكل واحد منهما اجازة البيع ورده دون الغرماء
٤٢٢	(فرع) إذا كان للمفسر دار يسكنها أو سيارة يركبها بيعتا عليه وصرف ثمنها للغرماء	٤١٥	وقال أبو إسحاق : ان كان الحظ في الفسخ لزمه أن يفسخ وان أجازه لم تصح أجازته وان كان الحظ في الاجازة
٤٢٢	(فصل) وإذا أراد الحاكم بيع ماله فالمستحب أن يحضره لأنه أعرف بشئ ماله ، فإن لم يكن من يتطوع بالنداء استؤجر من ينادي عليه من سهم المصالح	٤١٦	(فصل) وان وهب هبة تقتضي الثواب وقلنا : ان الثواب مقدر بما يرضى به الواهب ثم أفلس فله أن يرضى بما شاء
٤٢٣	(فرع) إذا أراد الحاكم بيع مال المفسر ، فلا بد من دلال وهو الذي ينادي على المتاع فيمن يريد	٤١٦	(فصل) وان أقر بدين لزمه قبل الحجر لزم الإقرار في حقه وهل يلزم في حق الغرماء ؟ فيه قولان
٤٢٤	(فرع) وإذا أراد الحاكم بيع مال المفسر ، فلا بد من دلال وهو الذي ينادي على المتاع فيمن يريد	٤١٧	(فرع) وان ادعى رجل على المفسر بدين في ذمته أو في يده فجمده فان أقام المدعى بيته شارك الغرماء بالدين وأخذ العين
	(فرع) ويباع كل شيء من الامتعة في سوقه فتباع	٤١٨	وان جنى على رجل جنابة توجب المال وجب قضاء الأرض من المال : لأنه حق

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	الكتب في سوق الوراقين والبز في سوق البزازين والطعام في سوق الطعام وهذا اذا كان في البلد اسواق متخصصة والا بيعت حيث هي		
٤٢٤	(فرع) وبيع مال المفلس بنقد البلد وان كان من غير جنس حق الغرماء	٤٣١	(فرع) وان كان ماله يفي بدينه ولكن ظهرت فيه امانة الفلس - وقلنا يجوز الحجر عليه ، فحجر عليه
٤٢٥	(فرع) اذا كان في مال المفلس رهن بدأ ببيعه لان حق الرهن يختص بالعين	٤٣١	فهل يجوز لمن باع منه شيئا ولم يقبض ثمنه ووجد عين ماله ان يرجع الى عين ماله ؟ فيه وجهان
٤٢٦	(فرع) واذا باع الحاكم مال المفلس وانصرم البيع بالتفرق وانقضاء الخيار ثم جاء الى الحاكم وزاد في الثمن استحب للحاكم ان يسال المشتري الاقالة ليطلب الفضل	٤٣١	(فرع) وهل يصح فسخ البائع من غير اذن الحاكم ؟ فيه وجهان
٤٢٦	(فرع) وان نصب الحاكم امينا لبيع مال المفلس وقبض ثمنه فباع شيئا من مال المفلس وقبض ثمنه ثم تلف في يده من غير تفريط تلف من ضمان المفلس لان العدل امين له	٤٣١	(فرع) اذا رهن البائع المبيع في يد المفلس عند ثبوت الرجوع فهل يجعل رهنه فسحا للبيع ؟ فيه وجهان
٤٢٧	(فروع) في مسائل ذكر ابن حجر في التحفة وليشهد الحاكم ندبا على حجره وليس ان يأمر بالنداء عليه ، وبالحجر يمتنع عليه التصرف	٤٣٢	(فرع) اذا بذل الغرماء للبيع جميع ماله على ان لا يرجع بالعين البيعة لم يجز على ذلك
٤٢٨	(فصل) وان كان في الغرماء من باع منه شيئا قبل الافلاس ولم يأخذ من ثمنه شيئا - ووجد عين ماله على صفته - وله يتعلق به حق غيره فهو بالخيار	٤٣٢	(فصل) وان كان قد باعه بعد الافلاس ففيه وجهان (فصل) وان وجد المبيع وقد قبض من الثمن بعضه رجع بحصة ما بقي من الثمن
٤٣٠	اذا ثبت هذا فان البائع	٤٣٣	(الأحكام) اذا باع من رجل عينا بمائة أو عشرين بمائة فقبض البائع من الثمن خمين والعين البيعة باقية : فهل للبائع ان يرجع من المبيع بقدر ما بقي من الثمن ؟ قال في القديه : سقط حق البائع من الرجوع الى الغير ويضرب مع الغرماء بالثمن

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٣٤	وقال في الصداق :- ان اصدقها عبيدين فتلف احدهما وطلقها قبل الدخول انها على قولين :	٤٣٦	وحده ، واذا اخذه البائع زال الضرر عنهما
٤٣٤	(احدهما) تاخذ نصف قيمة التالف	٤٣٦	(الفصل) وان كان المبيع صيذا والبائع محرم لم يرجع فيه ، لانه تمليك صيد فلم يجز مع الاحرام كشراء الصيد
٤٣٤	(والثاني) انه بالخيار بين ان ياخذ نصف الموجود ونصف قيمة التالف فحصل في الصداق ثلاثة اقوال :	٤٣٧	(فصل) وان وجد عين ماله ودينه مؤجل - وقتلنا: ان الدين المؤجل لا يحل وديون الغرماء حالة - فالتصوص انه يباع في الديون الحالة لانها حقوق حالة ، فقدمت على الدين المؤجل
٤٣٤	(احدها) ياخذ نصف الصداق من الباقي	٤٣٨	(فصل) وان وجد المبيع وقد باعه المشتري ويرجع اليه ففيه وجهان
٤٣٤	(والثاني) ياخذ نصف الموجود ونصف قيمة التالف	٤٣٨	(احدهما) ان له ان يرجع فيه (والثاني) لا يرجع ، لان هذا الملك لم ينتقل اليه
٤٣٤	(والثالث) انه بالخيار بين ان ياخذ الموجود بنصف الصداق وبين ان يترك الموجود وياخذ نصف قيمتها	٤٣٨	(فصل) وان وجد المبيع ناقصا - فان كان نقصان جزء ينقسم عليه الثمن كعبدین تلف احدهما او نخلة تلفت ثمرها - فالبائع بالخيار بين ان يضرب مع الغرماء بالثمن وبين ان يفسخ البيع فيما بقى بحصته من الثمن ، ويضرب مع الغرماء بثلث ماتلف
٤٣٥	(فصل) وان وجد البائع عين ماله وهو رهن لم يرجع به لان حق المرتهن سابق لحقه فلم يملك استقاطه بحقه	٤٤١	(فرع) وان وجد البائع المبيع وقد أجره المشتري ولم تنقص مدة الاجارة واختار البائع الرجوع في العين كان له ذلك
٤٣٥	اذا ثبت هذا فان حق المرتهن مقدم على حق البائع لانه اسبق		
٤٣٦	(فصل) وان كان المبيع شقصا ثبت فيه الشفعة ففيه ثلاثة اوجه :		
٤٣٦	(احدها) ان الشفيع احق لان حقه ثابت ، فانه ثبت بالمقد ، وحق البائع ثبت بالحجر فقدم حق الشفيع		
٤٣٦	(والثاني) ان البائع احق ، لانه اذا اخذ الشفيع الشقص زال الضرر عنه		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٤٢	وان وجد المبيع زائدا - فان كانت زيادة غير متميزة كالسمن والكبر واختار البائع الفسخ رجع في المبيع مع الزيادة	٤٤٩	دون الولد كما قلنا في الرد بالمعيب (فصل) وان كان المبيع طعاما فطحنه المشتري أو ثوبا فقصره ثم أفلس فان لم تزد قيمته بذلك واختار البائع الرجوع رجع فيه ولا يكون المشتري شريكا له بقدر عمله
٤٤٤	(فرع) واذا كانت الزيادة متميزة كالبن وولد البهيمة رجع البائع في عين المبيعة دون الزيادة ، لانها زيادة متميزة فلم تتبع الأصل في الرد	٤٥٠	(فصل) وان اشترى من رجل ثوبا بعشرة ومن آخر صفا بخمسة فصيح به الثوب ثم أفلس - فان لم تزد ولم تنقص - بأن كان قيمة الثوب خمسة عشر فقد وجد كل واحد من البائعين عين ماله
٤٤٥	اذا ثبت هذا فليس للبائع ان يطالب المشتري والغرماء بحصاد الزرع ولا بجداد الثمرة قبل وقته لأن المشتري زرع في أرضه فليس بظالم	٤٥٠	فان اختار الرجوع صار الثوب بينهما لصاحب الثوب الثلاث ولصاحب الصيغ الثلث واما اذا زادت قيمة الثوب أو الحنطة بذلك ففيه قولان :
٤٤٥	(فرع) اذا باعه نخلا لا ثمرة عليها فأطلعت في يد المشتري وأفلس قبل التأخير فهل للبائع ان يرجع في الثمرة مع النخل ؟ فيه قولان	٤٥١	(أحدهما) يرجع البائع بالثوب أو الدقيق ، ولا يشاركه المفلس بشيء وهو اختيار المزني
٤٤٥	(أحدهما) رواه المزني انه يرجع في الثمرة مع النخل (والثاني) رواه الربيع انه لا يرجع في الثمرة لانه يصح أفرادها في البيع فلم تتبع النخلة في الفسخ كالطلع المؤبر	٤٥١	(والثاني) ان هذه الآثار تجرى مجرى الأعيان فيشارك المفلس البائع بقدر الزيادة
٤٤٧	واذا صدق بعض الغرماء البائع وكذبه بعضهم مع المفلس - فان شهد عدلان - حكم للبائع بالثمرة ولا كلام	٤٥١	اذا ثبت هذا فان قلنا بالقول الاول فاختار البائع الرجوع في عين ماله رجع فيها بزيادتها
٤٤٩	(فصل) وان كان المبيع جارية فحلت في ملك المشتري - فان أفلس بعد الوضع - رجع في الجارية	٤٥٢	(فرع) وان اشترى غلاما فعلمه صنعة مباحة أو علمه القرآن ثم أفلس المشتري وقد زادت قيمة الغلام بذلك فاختلف

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	أصحابنا في ذلك على قولين	٤٥٢	(فصل) وان كان المبيع أرضا فبناها أو غرسها فان اتفق المفسل والغرماء على قلع البناء والغراس ثبت للبائع الرجوع في الأرض ، لأنه وجد عين ماله خالبا عن حق غيره مجازله الرجوع
٤٥٢	(فصل) وان كان المبيع أرضا فبناها أو غرسها فان اتفق المفسل والغرماء على قلع البناء والغراس ثبت للبائع الرجوع في الأرض ، لأنه وجد عين ماله خالبا عن حق غيره مجازله الرجوع	٤٥٤	(اذا ثبت هذا) فانه اذا ابتاع أرضا من رجل بثمن في ذمته فغرسها من عنده أو بنى فيها بناء بأدوات من عنده ثم أفلس قبل دفع الثمن فأراد البائع الرجوع في أرضه - فان اتفق المفسل والغرماء على قلع الغراس والبناء من الأرض جاز لهم ذلك
٤٥٤	اذا ثبت هذا : فانهم لا يجبرون فان بدل البائع قيمة الغراس والبناء ليملكه مع الأرض أو قال : انا أقلع وأضمن أرش نقص القلع أجبر المفسل والغرماء على ذلك	٤٥٥	وان امتنع من بيع الأرض ففيه قولان :
٤٥٥	(أحدهما) يجبر على بيعها مع البناء الغراس ويقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما	٤٥٥	(الثاني) لا يجبر على بيع أرضه وهو المشهور لأنه يمكن أفراد الغراس والبناء بالبيع فلم يجبر على بيع أرضه
٤٥٦	(فصل) وان كان المبيع أرضا فزرعها المشتري ثم		
	أفلس واختار البائع الرجوع في الأرض جاز له (فصل) وان كان المبيع من ذوات الأمثال كالحبوب والأدهان فخلطه بجنسه - فان خلطه بمثله - كان للبائع الرجوع (الأحكام) اذا ابتاع شيئا ثم خلطه بجنسه ولم يتميز ففيه ثلاث مسائل	٤٥٧	(المسألة الأولى) أن يخلطه بأجود مثل أن يشتري كيلو من الزيت من بذر القطن يساوي عشرة قروش فخلطه بمثله من زيت الزيتون يساوي أربعين قرشاً وأفلس المشتري قبل دفع الثمن فهل للبائع أن يرجع في عين ماله ؟
٤٥٨	فيه قولان	٤٥٨	(أحدهما) له أن يرجع وهو اختيار المحقق
٤٥٨	(والثاني) ليس له أن يرجع في عين ماله	٤٥٨	قال الشافعي : وهذا أصح وبه أقول لأنه لا يجوز له أن يرجع بمثل مكيله ، لأن ذلك أكثر من عين ماله
٤٥٨	(المسألة الثانية) أن يخلطه بمثله مثل أن يشتري كيلا من زيت يساوي عشرة قروش فخلطه بكيل من زيت البقل يساوي عشرة قروش وأفلس المشتري قبل دفع الثمن فللبائع أن يرجع في عين ماله لأنها موجودة من جهة الحكم	٤٥٩	(المسألة الثالثة) اذا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٦٣	عليه من ملل المفلس الذي لم يقسم ففيه وجهان المذهب منهما أن يتفق منه لأن ذلك من مصلحة المال	٤٥٩	خلطة بأرد آمن زيتته بأن كيلا من زيت الزيتون يساوي أربعين قرشا فخلطه : بكميل من زيت السفسم يساوي عشرين قرشا ثم أفلس فللبائع أن يرجع في عين ماله فولا واحدا
٤٦٣	(فرع) قال الشافعي : ولو أكتري ظهرا لتحمل له طعما إلى بلد من البلدان فحمله وأفلس المكتري قبل دفع الأجرة ضرب المكتري مع الغرماء بالأجرة	٤٦١	(فصل) وان أسلم إلى رجل في شيء وأفلس المسلم إليه وحجر عليه ، فان كان رأس المال باقيا فله أن يفسخ العقد . ويرجع إلى عين ماله ، لأنه وجد عين ماله
٤٦٣	وان أكتري منه ظهرا في ذمته فأفلس المكتري فان المكتري يضرب مع الغرماء بقيمة المنفعة	٤٦٢	(فصل) وان أكرى أرضا فأفلس المكتري بالأجرة - فان كان قبل استيفاء شيء من المنافع - فله أن يفسخ
٤٦٤	(فصل) اذا قسم مال المفلس بين الغرماء ففى حجره وجهان (أحدهما) يزول الحجر لأن المعنى الذي لأجله حجر عليه حفظ المال على الغرماء	٤٦٢	اذا ثبت هذا : فان اختار عقد الإجارة وفي الأرض زرع - فان كان قد استحصد - أعنى تهما للحصاد - فله أن يطالب المفلس والغرماء بحصاده وتفريغ الأرض ، وان كان الزرع لم يستحصد - فان اتفق المفلس والغرماء على قطعة - جاز
٤٦٤	(والثاني) لا يزول إلا بالحاكم لأنه حجر ثبت بالحاكم فلم يزل إلا بالحاكم كالحجر	٤٦٢	وان امتنع المفلس والغرماء من بذل الأجرة كان للمكتري مطالبتهم بفعله - أعنى بحصده
٤٦٤	(فصل) ومن مات وعليه ديون تعلقت الديون بماله كما تتعلق بالحجر في حياته	٤٦٢	اذا ثبت هذا : فان اتفقوا على ببيعة الزرع إلى الحصاد . واحتاج إلى زرع ومؤنة - فان اتفق الغرماء والمفلس على أن يتفقوا
٤٦٥	اما أحكام الفصل : فقد قال الشافعي رضي الله عنه في باب حلول دين الميت والدين عليه من الأم : واذا مات الرجل وله على الناس ديون إلى أجل : فهي إلى أجلها لا تحل بموته .	٤٦٥	ومن مات وعليه ديون تعلقت بماله .
٤٦٥	ومن مات وعليه ديون	٤٦٦	افصل . فان تصرف الوارث

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٧٤	قال أبو حنيفة : وإن كان الرجل غير رشيد ولم يبلغ خمساً وعشرين سنة . لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، وعند الصاحبين لا يدفعه اليه بعد خمس وعشرين سنة أيضاً حتى يؤنس منه الرشد .	٤٦٧	في التركة قبل مضي الدين ففيه وجهان . أما أحكام الفصل : فإذا اتصرف الوارث بالتركة أو ببعضها قبل قضاء الدين فهل يصح تصرفه ؟
٤٧٤	فإن باع هذا المحجور عليه أو اشترى نظر الحاكم في ذلك - فإن كانت أجازته خيراً له - أجاز ذلك	٤٠٨	(فرع) إذا كان في غرماء الميت من باع منه عيناً ، ووجد عين ماله ، ولم يقبض ثمنها .
٤٧٥	قال : والمفسد لآله والذي لم يبلغ سواء إلا في أشياء (فصل) ولو طلق وقع الطلاق على امرأته لأن هذا مكلف لم يزل عنه التكليف بالحجر .	٤٦٩	(فصل) إذا قسم مال المفلس أو مال الميت بين الغرماء ثم ظهر غريم آخر رجع على الغرماء وشاركهم فيما أخذوه على قدر دين
٤٧٥	(فصل) ولو طلق وقع الطلاق على امرأته لأن هذا مكلف لم يزل عنه التكليف بالحجر .	٤٦٩	وإن أكرى رجل داره سنة وقبض الأجرة وتصرف فيها ثم أفلس وقسم ماله بين الغرماء ثم انهدمت الدار في أثناء المدة
٤٧٥	(فصل) ولو حنث في يمين أجزاه الصوم ولم يكن له أن يكفر من ماله قال محمد بن الحسن : إذا بلغ الغلام مبلغ الرجال وهو مفسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر عليه القاضي أو لم يحجر	٤٦٩	(فرع) : وإن فك الحجر عن المفلس ، وبقي عليه دين فادعى غрмаؤه أنه قد استفاد مالا بعد الحجر
٤٧٦	قال محمد بن الحسن : إذا بلغ الغلام مبلغ الرجال وهو مفسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر عليه القاضي أو لم يحجر	٤٧٠	(فرع) وإن أكرى داره من رجل مدة ثم أفلس المكرى قبل انقضاء الأجل فإن المكرى أحق بالمنفعة دون الغرماء
٤٧٦	ولم يذكر قول أبي يوسف لا يكون محجوراً عليه حتى يحجر عليه القاضي	٤٧٠	لا يعد المفلس مفلساً إلا إذا كان تاجراً
٤٧٧	ولو أن القاضي أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئاً من ماله ويشتري فباع واشترى وقبض الثمن جاز جميع ما صنع من ذلك	٤٧٢	(فصل) في حجر الفساد على المفلس والمبذر الحجر على الحر باطل سواء كان لأجل السفه أو التبذير أو الافلاس
٤٧٧	ولو قال له : قد أذنت لك في التجارة بمحض من أهل سوقه . فلا يجوز إقراره	٤٧٣	ولو كان السفه يوجب الحجر على الحر لما أجاز عقد مديونة السفه كما لا يجوز عقد مديونة المجنون

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	ولا ما يتصرف به من غير معاينة الشهود .	٤٧٨	وأما العبد والصبي فلم يكن الحجر عليهما من أجل الاستفاد ، وإنما كان الصبي محجورا عليه لأنه غير مكلف فلا يكون قوله قولا في الأحكام
	ولو أن قاضيا حجر على مسلم ففسد ماله فجاء قاض آخر فاطلق عن حجره ، وأجاز ما صنع في ماله قبل الإطلاق فهو جائز	٤٧٨	فان باع هذا المفسد المحجور عليه شيئا من ماله وقبض ثمنه لم يكن للذي دفع إليه المال أن يرجع عليه بماله
	ان الصبي لا يضمن ما	٤٨٠	
٤٨١	استهلك من القرض عند محمد وهو قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف : يضمن وإذا استهلكه بأمره من غير إيجاب قول يوجب الضمان عليه لم يلزمه شيء وقال محمد في المحجور عليه يزوج ابنته أو أخته وهما صغيرتان قال : تزويجه باطل ، لأن عندنا كل من لا يملك ولاية نفسه في التصرف لا يلي على غيره	٤٨٢	(فصل) ولو اختلفا فقال المحجور عليه : اشتريته مني في حال الحجر وقال المشتري : اشتريته منك بعدما أطلق عنه الحجر فالقول قول المشتري

رقم الايداع ٤٣٩٢ / ٨٥

